المراجعة المستعملية المراجعة ا المراجعة ال

# المي المتواعد القانونية التوريخ المتواعد المقانونية المتواعد المقانونية المتونة المتونق المتونة المتونة المتونة

الإصلالجناني

المادي رقع الله

الميكام كاكمة النقص مندست سينوات وعنى أوائل عام ١٩٨٩

إِنْ الدَّالِيَّةِ الْمُعْتِينَةِ الْمُوسِّرُعاتِ وهِ مَسْطِعْمُ النَّالُمِالِيَّةُ الْمِالِمِيَّةُ القَالِمُنَّةُ \* كَامِرُ مِنْهُ مِنْ مِنْهِ مِنْهِ مِنْ 18 فِي مِنْ 1840 مِنْ مِنْ 1844



# الدار العربية للموسوعات

حسن الفکھانی ۔۔ محام

تأس*ست عام 1*929 الدار الوديدة التي تخصصت في اصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم النصريس

ص . ب ۵۶۳ ـ تليفون ۲۳۳۳۳۳۰

۲۰ شارع عدلی ــ الـقـاهـرة

حستن الفكهابي

# الموسوعةالذهبتية

للفتواعد القانونية التقانونية التقانية المتراكة التقام المارية المساورية المساورية التقانية التقانية

الإمتدادالجنان

ملحقرقم "ك"

ائعكام محكمة النقضف منذش*ت سينوات* وجى أوائل عام 19۸۹

بىنىماللەالىچىن الېچىم ئىرارىچى

ڰؙڰ۠ڵڶؙڹٚۼ؎ڶۭٷڵ ڡڹڔڰٳۮؠ؋ڵۼڔڔؙڔڔۮڔٙۯڵۅؾؚڹۏؽ

صدقاللة العظيم

# ( ملاحق الوسوعة الذهبيسة )

الدار العربية للموسوعات . . وهى الدار الوحيدة المتضمسة في المدار الموسوعات القاتونية والاعلامية على مستوى الدول العربية منذ اكثر من أربعون علما مست حيث اصدرت حتى الآن ستة عشر موسوعة وعدد مجلداتها ٢٧٠ مجلدا مبيق لها أن أصدرت الموسوعة الذهبية للتواعد التاتونية التي قررتها محكمة النقض المحرية منذ عام ١٩٣١ ميلامية وذلك في أصدارين ( جنائي ومكني ) عشرة اجزاء لكل منهما مع نهرس تفصيلي وكان ذلك بعناسبة اليوبيل الذهبي لحكمة النقض .

( انظر آخر الجزء موسوعات تصدرها الدار )

ثم اسدرت الدار بعد ذلك عدد خبسة اجسراء بنها جزمين للاصدار الجنائي وثلاثة أجزاء للاسدار المني وتوقفت حتى علم ١٩٨١/٨٠ .

ويسمنا أن نستكل هذه الأهسكام حتى أواثل عام ١٩٨٩ نتقدم خلال هذه الملاحق الحديدة الموسوعة الذهبية .

ولقد راعينا بالنسبة لما يضم هذه الملاحق تحاثى التكرار البباديء بحيث لا يرد المبدأ الا تحت عنوان الموضوع الخاص به وليس تحت أكثر من موضوع .

هذا ولا يسمنى في هذا المجال الا أن أتسدم الشكر جزيلا لجبيع السادة رجال التاتون سواء في جبهورية مصر العربية أو في جبيع الدول العربيسة الشعيقسة .

ونقنسا الله لمسانيسه الخير للجبيم

حسن الفكهانى

مصلم أمام مصكمة النقض

# فهسرس موضسوعات الج<u>ــز</u>ء

إإصفحة								بع	الموضو
,	•	•							فسسكم
٣						کم .	، الحب	۔ وصف	اولا
٤	•	•	•		ــه	وتوتي	الحكم	_ وضع	ثانيا ـ
1.4		•		•	•	عم	، الحــ	ـ بيانات	شالشا ـ
1.4	•	•		•				1	
77	•	•		•				۲ ۱	
171	•	•		•	•	کم	يب الد	<u></u> تسب	رابعا
177	•	•		•				۱ _ ف	
171	•	•		•				II — T	
110	•	•	•					۳ — ۳	
470	•	•		4	نمدا	حکم وا	للان الا	ا ــ بما	خامسا
170	•	•		•	•	الحكم	طلان ا	۱ – ب	
4.0	•	٠		•				1 <u> </u>	
41.	•	•	• •	•	•	مئوعة	سائل	٠ _ ١	سادس
771	•	•		•	·•	- •	•	•	خطف .
777	•	•		•	•	·•	•		فہــــر
TAO		•	·	:	•		•	•	ىفسان
444	•	•		•	•		•	•	دعسسارة
410	•				•				ىعسوى جة
717	•	•	•					ـ تحريا	
£ 1,	۶ř	٠.	• ,•	اثية	الجنا	عسوى	اء الد	_ انقض	ثانيا
EIK.	• ::	٠.	• 7•	. •	•		٠	شرة	نعسوی مبا
{	•.	•		•	•	•	. •	نية	دعسوی مد
			ة بنظر	بنائيب	ة الب			۔ اختم	آولا ـ
£44.				•	•		ـة ′	-	
₹ <b>٣</b> ≟ -	• :,•	•		•				ــ نطاق	
177	•	٠,	: :	ية	المن	لدعوى	كم في ا	ــ الحدّ	ثالثا

الصفحة	يضوع	المو

	-	٠	الدء	۰ و	ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	لمب	ا. ا				بعا ــ	را
										المدني		
) ) V							•	نوعــ	ائل .		امسا ـ	خا خا
Ļ									•	•	٠ ٤	نفسسا
: 54						معته	برا	امی و	المد	حضور	_ ¥	أو
, 7 5			٠.		+	دناخ	تي ال	(لا بح	ر اخلا	بايعتب	نيا ــ ،	ثاة
٤٨٥					غاع	ل الد	بحق	أخلالا	عتبر	بالإي	_ 111	ثا
٥.٩			•		٠.			أجيل	ت الن	۔ طلبا	ابعا ــ	را
ه ۱ ه								لتحقيق	بات ا	_ طلب	امسا.	خ
۲۲۵				شتهم	ومناة	راء. و	لخبر	ندټ ا	بات ،	ــ طا	ادسا	<b>ب</b>
770			٠								مايعا .	
700				• -	. ,						منا	
۸٥٥								ماينة	ات الم	ـ طلب	اسمار	٠ تا
0,70		•				•		بثوعنة	ــائل	· _	اشرا .	•
٧٩											يع	ىفسىر
۸٠				حتيق	ي ال	إءامة	باجر	ملقة	ع المت	الدغو	ولاً	
ΥA				t		بات	الاند	ملقة	ع المت	الدمو	انيا ـــ	1
115											الشا ــــ	
11		وي	لدع	ى فى ا	نصار	ق ال	بسب	نعلقة	ع المن	۔ الدغو	ابعا ــ	,
۳۹	٠		•	•	•	•					فأمسا	
٥٧	•	٠.	•	•	٠		•	نة	سلخا	ارج اا	شية خ	نبح ما
مٰۃ	•							•	•		وة	رشــــ
77	٠,		•				•				ــة	زراعـ
۴,				•		•			•		بقسلف	سب و
٤٩								2	ترمـــ	ر واک	الاصرا	سبق
٧١		• "				• `					ــة	سرق
٧٧		• •		٠.			•			÷.	للاح	
ه۱				. ,	•						,-	
-•											حدث ک بدون	ià

حــکم

- اولا ــ وصف الحسكم •
- ثانيا ... وضع الحسكم وتوقيعه
  - ثالثا ـ بيانات الحكم:
  - ١ ــ بيانات السياحــة ٠
    - ٢ ــ بيانات التسبيب ٠
  - رابما ــ تسبيب الحــكم :
  - ١ ــ ضوابط التسبيب ٠
    - ٢ ــ التسبيب المعيب ٠
- ٣ \_ التسبيب غسي المعيب .
- خامسا \_ بطلان الحكم وانعدامــه:
  - 1 \_ بطلان الحكم •
  - ٢ \_ انعدام الحسكم •
  - سانسا \_ بسائل بنوعــة .

اولا \_ وصف الحكم:

قاعـــدة رقم ( ۱ )

: البسدا :

وصف الحسكم ــ العبرة فيــه .

( طعن رقم ۲۵۵۷ لسنة ٥٠ ق \_ جلسة ٥/١٩٨١ )

( ملحوظة في نفس المبنى نقض جنائى رقم ١٧٥٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/١ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي تاعدة رقم ١٦٢٦ ) .

قاعــدة رقم ( ۲ )

: المسبطة

متى يعتبر الحكم حضوريا في مواجهة المتهم ... اثر ذلك .

( طعن رقم ١٣٤٩ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٥/٤ )

( المحوظة في نفس المعنى نقض جنسائي رقم ٧٥٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٢ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار المجائى تاعدة رقم ١٩٦٧ ) . المجائى تاعدة رقم ١٩٦٧ ) .

ثانيا \_ وضع الصكم وتوقيعه :

قاعسدة رقم ( ٢ )

المسدا:

مخى ثلاثون يوما دون وضع الحسكم وتوقيعه ــ اثره ــ بطلان الحسكم ٠

( طعن رقم ١٩٨٦ لسعه ٥٣ ق \_ جلسة ٨/٥/١٩٨٤ )

ُ ( مُلَّحِظَةٌ "قَ نَعْسَ الْمَعْنَى تَعْسَ جَنَّاتَى رَمَّمَ الْآلَالِ السَّنَّةَ لَا عَلَى الْمُعْنَى تَعْسَ جَنَّالَى رَمِّمَ الْآلَالِيَّةِ الْمُسْتِدَارِ جَلِيَّةً الْمُسْتِدَارِ الْجَزَّةِ الرابِعِ مِن المُوسُوعَةُ الدَّهْبِيَّةُ الْاسْتَدَارِ الْمُعْنَى الْمُعْنِينَ الْمُعْنَى الْمُعْنَى الْمُعْنَى الْمُعْنَى الْمُعْنِينَ الْمُعْمِى الْمُعْنَى الْمُعْنَى الْمُعْنِينَ الْمُعْنِينَ الْمُعْنِينَ الْمُعْنِينِ الْمُعْنِينِ الْمُعْمِينِينَ الْمُعْنِينِ الْمُعْنِينَ الْمُعْنِينَ الْمُعْنِينَ الْمُعْنِينِ الْمُعْنِينِينِ الْمُعْنِينِينِ الْمُعْنِينِ الْمُعْنِينِ الْمُعْنِينِ الْمُعْنِينِ الْمُعْنِينِ الْمُعْنِينِ الْمُعْنِينِ الْمُعْنِينِ الْمُعْمِينِ الْمُعْنِينِ الْمُعْنِينِ الْمُعْنِينِ الْمُعْنِينِ الْمُعْمِينِ الْمُعْمِينِينِ الْمُعْمِينِ الْمُعْمِينِ الْمُعْمِينِ الْمُعْمِينِ الْمُعْمِينِينِ الْمُعْمِينِ الْمُعْمِي الْمُعْمِينِ الْمُعْمِينِ الْمُعْمِي الْمُعْمِي الْمُعْمِي الْمُعْم

# قاعسدة رقم ( } )

: المسلا

المسادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية اوجبت وضع الاحسكام الجنائيسة وتوقيعها في مدة ثلاث بن يوما من النطق بها والا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة .

الطعن وتم ١٩٨١/٢/٨ ق - حلسه ١٩٨١/٢/٨ ١

( ملحوظة في نفس المفنى نقِفِن جنسائى رقم ١٣١٤ لسنة ٧٧ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار المجنائي تاعدة رتم ١٧٧٣)

# قاعسدة رقم ( ه )

: المسدا

تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه .

( طعن رقم ٣٦٠٨ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨١/٥/١٧ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٣٩٢ لسنة ؟ ق \_\_ جلسة ١٩٧٩/١٠/١ \_ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاسدار الجنائي تاعدة رقم ١٧٧٩ ) .

# هاعسدة رقم (٦)

#### : I.......49

الأصل ان الاجراءات قسد روعيت ولا يجوز الادعساء بما يخسالف ما ثبت منها في الحكم الا بالطعن والتزوير .

(طعن رقم ۱۱۰۸ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۱۸۳/۲/۱۱ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم 19۷ لسنة ٣٩ ق \_\_ حلســة ١٩٧٠/٣/٨ \_ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصـــدار الجنائى قاعدة رقم ١٧٢٨) .

# قاعـــدة رقم (٧)

# : المسلاة

مضى ثلاثون يوماً دون توقيع الحكم ــ اثره ــ بطلان الحكم ٠

( طعن رقم ٢١٥٧ لسنة ٥٣ ق ... جلسة ١٩٨٣/١٢/٤ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٣١٤ السنة ٧٧ ق \_ جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧ \_ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصــدار الجنائي قاعدة رقم ١٧٧٣) .

# قاعـــدة رقم ( ٨ )

#### : المسيدا

خلو اوراق الدعوى من تقرير التلخيص ــ مفساده ــ وجب القول أن المحسكمة الاستثنافية قــد قصرت في اتخساذ اجراء من الاجــراءات الجوهرية ــ اثره ــ بطلان الحكم ٠

( طعن رقم ٢٧٠٥ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١/١٧ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنساتي رتم ١٨٥ لسنة ٨٤ ق \_\_ جلسة ١٩٧٨/٦/١٢ \_ الجزء الثاني من الموسوعة الذهبية الاصسدار الجنائي تلمدة رتم ١٤٧١ ، .

# قاعسسدة رقم ( ٩ )

#### المسدا :

مضى ثلاثون يوما دون وضع الحكم الجنائي او توقيمه ... اثره ... بطلان الحكم ... استثناء ... الحكم الصادر بالبراءة .

( طعن رقم ٧٠٠٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١)

( ملحوظة في نفس المعنى نقش جنائى رقم ١٣١٤ لسنة ٤٧ ق \_\_ جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧ \_\_ الجزء الرابع من الوسوعة الذهبية الامسدار الجنائى تاعدة رقم ١٧٧٣) .

# قاعسدة رقم (١٠)

#### البـــدا :

تقرير التلخيص \_ اجراء جوهرى \_ اثر اغفاله \_ بطلان المكم .

﴿ طعن رقم ٢٤٥١ لسنة ٥٣ ق \_ جلسة ١٩٨٤/١/٣

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنسائي رقم ١٨٥ لسنة ٨} ق ــ جلسة ١٨٧٨/٦/١٢ ــ الجزء الثاني من الموسوعة الذهبية الامـــدار الجنائي تاعدة رقم ١٤٧١ ) .

# قاعسدة رقم ( ١١ )

#### البسدا:

مفى ثلاثون يوما دون توقيع الحسكم الجنائى سـ اثره سـ بطسلان الحسكم .

( طعن رقم ٥٤٦ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ٨/٥/١٩٨٤ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٣١٤ السنة ٧٧ ق \_\_ جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧ \_ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصــدار الجنائى تناعدة رقم ١٩٧٧ ) .

# قاعسدة رقم ( ١٢ )

# : المسدا

مضى ثلاثون يوما دون وضع الاحكام الجنالية وتوقيعها ـــ اثره \_\_ بطلان الحكم ـــ استثناء ،

( طعن رقم ١٩٨٠/٥/٨ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٨/٥/١٩٨٨ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٣١٤ السنة ٧٤ ق \_ جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧ \_ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي قاعدة رقم ١٧٧٣ ) .

#### قاعسدة رقم ( ١٣ )

#### : 12-41

المسادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية توجب وضع الاحسكام الجنائية والتوقيع عليها خلال ثلاثون يوما من تاريخ النطق بها والا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة .

( طعن رقم ٦٦٣ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٢٣/١٠/١٩٨١ )

ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٣١٤ لسنة ٧٧ ق ــ جلسة ١٣١٤ / ١٩٧٨ ــ الجزء الزابع من الموسوعة الذهبية الاصـــدار الجنائي قاعدة رقم ١٧٧٣ ) .

# قاعـــدة رقم (١٤)

#### : المسلما

كيفية اثبات عدم التوقيع على الحكم الجنائي في المعاد القاتوني ٠

( طعن رقم ٩٩٦ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١١/١٣ )

متحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٣١٤ لسنة ٧٧ ق \_\_ جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧ \_ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي تناعدة رقم ١٧٧٣ ) .

# قاعسسية رقم ( ١٥ )

#### : المسمدا

يجب وضع الاحكام وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من تاريخ النطق بها والا كانت باطلة .

#### المسكمة:

لبا كان ذلك، ، وكانت المادة ٢١٦ من قانون الاجراءات الجنائية في مدة ثلاثين يوما من النطق الجنائية في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على حساب تلك المدة كالمة من اليوم التالى للتاريخ الذي مسدر غيه الحكم كما استقر تضاؤها على أن الشسهادة التي ينيني، عليها بطالان الحسكم هي التي تصدر بعد انقضاء الثلاثين يوما المقررة في القانون منضينة أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع لمك الدوى موقعا عليه ، وكانت الشسهادة السابنية المقدية من الطاعون فيسه السابنية المقدية من الطاعفون فيسه لم عليه وأيداعه تلم الكتاب برغم مفي فترة الشالاتين يوما التي استوجب القانون توقيع الحكم وإيداعه قبل انتضائها ، غانه يكون مشوما بالبطلان ويتمين في خصوص ما قضى بسه في الدعوى المدنية بالنسسبة المطعون فيده المسئول عن الحقوق المدنية والإحالة مع الزامه المصروغات .

( طعن رقم ١٩٨٤ لسنة )ه ق ـ جلسة ١١/٢/١٨٥١ )

# قاعببدة رقم ( ١٦ )

#### البـــدا :

يجب وضع الاحكام والتوقيع عليها في مدة ثلاثسين يوما من تاريخ التطق بها والا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة ــ المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

# المسكبة:

وخَفِث أن البسين معن الأوراق أن الطاعن قسد أرفق بأسسباب طُمنه شنهادة صينادرة بن بنانة الحيزة الكليّة بؤرخة 15 من غيرابر سبة 1948 نثبت أن الحكم المطعون فيه لم يرد حتى باريخ تحريرها . لما كان ذلك وكان تأنول الإجراءات الجنائية قدد أوجب في المادة ٣١٦ منه وضع الإحسكام الجنائية وتوقيعها في مددة ثلاثين يوسا من النطق بها والا كانت باطلة ما لم تكن مسادرة بالبراءة ، ولما كان الحكم فيه قد صدر في ١٧ من يناير سنة ١٩٨٤ بادانة الطاعن وحتى يوم ١٩ من غيرير سنة ١٩٨٤ بادانة الطاعن وحتى يوم ١٩ من على ما يبين من الشمهادة السلبية المسار اليها د غانه يكون قدد لحته البطلان ؟ ومن ثم يتعين نقضه والإحالة .

( طعن رقم ٣٢٣} لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٥/٣/٤ )

# قاعـــدة رقم ( ۱۷ )

#### : المسلما

المبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقسع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون الرجسع في اخذ المسورة التنفيذية وفي الطعن عليه من نوى الشان .

( طعن رقم ١٩ السنة ٥٥ ق \_ جلسة ١٩٨٥/١٦ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١١٥٨ لسنة ٤٦ ق \_ جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣ \_ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصــدار الجنائى قاعدة رقم ١٧٨٢ ) .

# قاعـــدة رقم ( ۱۸ )

#### اــــدا ٠

عدم توقيع الحكم في الميعاد ... اثره ... يجعل ... الحكم باطلا .

# الحسكمة:

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون نيسه قد صدر في ١٩٨١/١٢/٢٨ وحتى ١٩٨١/١٢/٢٨ هـ لم يبين من الشسهادة السلبية الصادرة من تلم كتاب نيابة النيسوم الكلية المتدسة من الطاعن ومن أوراق المطعن لمساكنات كان ذلك فاته يكون باطلا .

( طعن رقم ١٩٨٦/٢/٢٥ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥ )

# قاعسدة رقم ( ١٩ )

#### البسدا:

يجِب وضـــع الاحكام والتوقيع عليها فى مدة ثلاثــين يوما من تاريخ النطق بها والا بطلت ما لم تكن صادرة بالبراءة .

#### الحكمة:

وحيث ان قاتون الاجراءات الجنائية قد اوجب في المادة ٢١٢ منه وضع الاحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوما من النطق بهما والا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون عبيه قد صدر بتاريخ ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٨٢ ، وحتى يوم ٢٧ من نوفهبر سنة ١٩٨٢ الم يكن قد اودع ملف الدعوى موقعا عليه من رئيس الهيئة التي اصدرته على ما يبين من الشهادة السلبية الصادرة من قلم كتاب نيابة شبين الكوم الكلية المؤرخة ٢٧ من نوفهبر سنة ١٩٨٢ من نوفهبر سنة ١٩٨٦ المرافقة لاسلب الطعن ، غان الحكم المطعون عبيه يكون باطلا متمينا ، نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باتى اوجه الطعن .

( طعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٢٣ نونمبر ١٩٨٦ )

# قُاعــدة رقم ( ٢٠ )

#### : المسلا

يجب وضع الاحكام والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة ·

#### المحكمة:

وحیث ان مها ینعاه الطاعن على الحكم المطعون نیسه انه اذ دانسه بجریبة اتامة بناء على ارض زراعیة بدون ترخیص تد شابه البطلان ، ذلك بأن اسبابه لم تحرر ولم یوقع علیه فی مدة الثلاثین یوما من تاریخ النطق بسه .

وحيث أن قانون إلاجراءات الجنائية قد أوجب في المسادة ٣١٣ منه وضع الاحكام الحنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوما من النطق مهسا والا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة . لمما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون نيسه قد صدر بتريخ ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٨٢ ، وحتى يسوم ٢٧ من نوغمبر سنة ١٩٨٢ ، لم يكن قسد أودع ملف الدعوى موقعا عليه من رئيس الهيئة التى أصدرته على ما يبين من الشمادة السلبية الصادرة من تلم كتاب نيابة شبين الكوم الكلية المؤرخة ٢٧ من نوغمبر سنة ١٩٨٢ المرافقة لاسباب الطعن ، غان الحكم المطعون غيسه يكون باطلا متعينا نتضه والاعادة دون الحاجة الى بحث باتى أوجه الطعن . .

( طعن رقم ١٩٥٩ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٢٣ نونمبر ١٩٨٦ )

# قاعـــدة رقم ( ۲۱ )

#### : المسطا

يجب وضع الاحكام والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة ــ المادة ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

#### الحكمة:

بن حيث أنه لما كان تانون الاجسراءات الجنائية تسد اوجب في المسادة ٣١٢ منه ، وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوسا من النطق بها ، والا كانت باطلة — ما لم نكن صادرة بالبراءة — وكان المطعون فيسه قسد صسدر في الثاني عشر من مارس سسنة ١٩٨٦ ، وحتى الثاني من ابريل من السنة ذاتها ، لم يكن قد اودع ملف الدعوى موقعا عليه من رئيس الهيئة التي اصدرته ، على ما يبسين من الشهادة السلبية الصادرة من قلم كتلب نيابة الجيزة الكلية — المقدمة من الطاعنة — مقد يكون بوم الحادى عشر من ابريل سنة ١٩٨٦ وهو آخسر مبعاد مقرر لايداع الحكم موقعا عليه ، يصادف عطلة رسمية ، ذلك بأن بطلان الحكم بسبب التأخر في ايداعه موقعا عليه من أصدره ، ملحوظ في تقريره اعتبارات تتابى بطبيعتها أن بعد هذا الإجل لأى سبب من الاسباب التي تبتد بها مواعيد السقوط . لما كان يعا يعليه الملاون فيسه يكون باطلا بتمينا نتضه لساكان عال المحكم الملحون فيسه يكون باطلا بتمينا نتضه لمساكان على الملحون فيسه يكون باطلا بتمينا نتضه لمساكان على المساكان على الملحون فيسه يكون باطلا بتمينا نتضه لمساكان على المساكان على الملحون فيسه يكون باطلا بتمينا نتضه لمساكان على الملحون فيسه يكون باطلا بتمينا نتضه لمساكان على الملحون فيسه يكون باطلا بتمينا نتضه لمساكان على المساكان على الملحون فيسه يكون باطلا بالتي توقيد البطر التيما تقييره الملحون فيسه يكون باطلا بالتيما تقييره الملحون فيسه بالملا التيما تقييره الملحون فيسه بين الملكون بالملا التيما بالملا التيما التيما بالملا التيما بالملا التيما بالملا التيما باطلا التيما بالملا التيما بنائا الحكال الملحون بالملا التيما التيما التيما التيما التيما التيما التيما التيما الملحون فيساله التيما الملحون فيساله التيما التيم

والاعادة ، وذلك دون حلجة الى بحث أسبله الطعن التى قدمتها الطاعنة بعد الميماد المترر في المسادة ٣٢ من قانون حالات وأجراءات الطعن الملم محكمة الثقفن الصافر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

( طعن رقم ٩٦٦ السنة ٥٦ من جلسة ١٩٨٧/٢/١٨ )

# قاعسدة رقم ( ۲۲ )

# البسدا:

يجب وضع الاحكام والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة .

#### المسكبة:

وحيث أن هـذا النعى صحيح ذلك أن المادة ٢١٦ من قانون الإراءات الجنائية وتوتيمها في مدة الاجراءات الجنائية تـد أوجبت وضع الاحكام الجنائية وتوتيمها في مدة ثلاثين يوما من الطعن بها والا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة . وانه وأن كان مـن القـرر أن المعول عليه في البـات عـدم التوتيـع على الحكم في هذا اليعاد هو بالشهادة التي تمـدر بعد انتضاء هـذه المـدة منتضبة أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قـد أودع ملف الدعـوى موقعا عليه ، الا أن هذه الشهادة لا تعمدو أن تكون دليل النبات عـلى عدم القيام بهذا الاجراء الذي استازمة القانون واعتبره شرطا لقيام الحكم على الناب من الاطلاع على المدرات ــ التي لمرت الحكة بضمها خلوها من الحكم الابتدائي المسادر في ١٤/١/١١١ بلدانة الطاعن بها مناده من الحكم الابتدائي المعلون فيـه لم يكن الحـكم الابتدائي مودعا ملف الدعوى ومن ثم فانه يكون قد ابـد حكما باطلا واخذ باسبلب بحث سائر أوجه المبلعن .

ا طنعن رقم ١١٩٦ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١١ )

#### قاعسدة رقم ( ۲۳ )

#### : المسطا

يجب وضع الاحكام الجنائية خلال ثلاثين يوما من تاريخ الفطق بها والا كانت باطلة •

#### المسكبة:

وحيث ان قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب في المسادة ٢١٦ منه وضع الأحكام الجنائية في مدة ثلاثين يوما من تاريخ النطق بها والا كانت بلطلة ، ما لم تكن صادرة بالبراءة . لمساكان ذلك ، وكان الحسكم المطعون عبه وهو يقضى بالادانة مسد حسدر بتاريخ ١٩٨٢/١/٣٠ وحتى يوم ١٩٨٢/٢/٨ لم يكن قد أودع ملف الدعوى موقعا عليسه من رئيس الهيئة التي اصدرت ما على ما يبين من الشهادة السلبية الصادرة من قلم كتاب نيابة قنا الكلية المقدمة من الطاعن ما عام كتاب نيابة قنا الكلية المقدمة من الطاعن مانه يكون باطلا مستوجبا نقضه والاعادة .

ا طعن رقم ٧٦١ه لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ٣٠/١١/٣٠)

# قاعـــدة رقم ( ۲۶ )

#### المسما :

لا يترتب البطلان على مجرد عدم توقيع كاتب الجلسة على الحكم .

#### المسكمة:

لسا كان ذلك وكان التانون لا يرتب البطلان عسلى مجرد عسم توقيع كاتب الجلسة على الحسكم ، بل يكون له قوامه القانوني بتوقيسع رئيس الجلسة عليه ، ومع ذلك عان الثابت من مطالعة الحكم الملعون فيه انه انستوفى بيان التوقيع عليه من رئيس الجلسة والكاتب بما يضحى معه النمى عليه في هذا الخصوص على غير سند من الأوراق ، لمساكان ما تقدم ، عان الطعن برمته يكون على اساس متعينا رغضه موضوعا .

و طعن رقم ۲۰۸۲ كستة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١٢/٩

# قاعسدة رقم ( ٢٥ )

السدا:

تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه .. اثر ذلك .

الحسكية:

وكان تحرير الحكم على موذج مطبوع لا يتنفى بطلانه ما دام تسد قضى بناييده الحكم المستانف اخذا باسبابه ، مما يجب معه اغتبار هذه الاسباب صادرة من محكمة ثانى درجة . ومن ثم مان ما يثيره الطاعن من دعوى التصور في التسبيب يكون في غير محله .

( طعن رقم ٨٤٤ لسنة ٥٨ ق ـ جلسة ٢١/١/٨٨/١ )

# قاعسدة رقم ( ٢٦ )

البسدا:

يجب وضع الاحكام وتوقيعها في مدة ثلاثسين يومسا من النطق بها والا كانت باطلة ـــ المسادة ٢١٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

#### المسكمة:

لما كان ذلك ، وكان من المترر انه يتمين على الحكم اذا ما تسام عفر المرض أن يعرض لعليله ويقول كلمته نيسه . ولما كان الثابت من الاوراق ومن الشهادة السلبية الصادرة من تسلم كتاب نيابة جنسوب التعاهرة أن الحكم المطمون فيه قد صدر في ١٩٨٣/١٠/١٢ وتشى بعسدم تبول استئناف الطاعن شكلا وأنه لم يودع ملف الدعوى موقعا عليسه حتى ١٩٨٥/١٠/١٥ وكان تمانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة بها والا كانت باطلة غان الحكم المحلمون يسكون مشوبا بالبطلان وهو ما يتسح له وجه الطعن ويعجز محكمة النقض عن أن تقول كلمتها نيسا بثيره الطاعن بوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، غانه يتمين نقض المحكم المطمون فيه والاحالة بالنسبة للطاعن النائي والطاعن الأول الذي لم يتبل المطمون فيه والاحالة بالنسبة للطاعن النائي والطاعن الأول الذي لم يتبل طعنه شكلا لحصن سير العتالة .

( طعن رقم ٢٦٢٣ لسنة ٥٦ ق ــ حلسة ٢١/٦/٨٨١١ ١

# قاعـــدة رقم ( ۲۷ )

# المسدا:

# تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلاته .

#### المكة:

من حيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيسه بين واتمة الدعوى بما تتوافر به كانة العناصر القانونية لجريمة عسم تحرر عقد أيجار التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقسه ادلة سائفة من شائها أن تؤدى الى ما رتبه الحكم عليها لما كان ذلك و كان تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يتنفى بطلانه ومادام الثابت أن الحكم المطمون فيسه قد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهريسة التى نمى عليها التاتون وكان من المتور أن المحكمة الاستثنافيسة أذ ما رات تأييد الحكم المستأنف للاسباب التى بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الاسباب في حكمها بل يكمى أن تحيل عليها أذ الاصالة على الاسباب تقوم مثلم ايرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها صادره منها وبن ثم غان النعى على الحكم في هذا الخصوص لا يكون متبولا .

( طعن رقم ٣٦٦٨ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ٢٦/٨/١١٨ )

# قاعـــدة رقم ( ۲۸ )

# : المسطا

# يجب وضع الاحكام وتوقيمها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها ٠ الحسكية :

وحيث أنه لما كانت المسادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية \_\_
قد أوجبت وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها خلال ثلاثين يوما من تاريخ
النطق بها والا كانت باطلة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيسه
قد صدر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٧ ، وحتى يوم ٢٠ من ديسمبر سنة
١٩٨٧ لم يكن قد تم التوقيع عليه وايداعه تلم الكتاب على ما يبين من
الشمادة الصادرة من تلم كتاب نيابة جنوب سيناء الكلية المرنقة ومن ثم
ماته يكون باطلا متمينا نقضه والاعادة ..

( طعن رقم ٢٨٩٣ لسنة ٨٥ ق - جنسة ١٩٨٨/١١/١

# قاعسدة رقم ( ٢٩ )

#### : المسطا

يجِب وضع الاحكام الجنافية وتوقيمها في مدة فالثينة يهما من النطق بها والا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة .

#### المكنة:

وحيث أن البين من الاطلاع على الأوراق أن الحكم الابتدائي قد صدر في ٢٢ من مبراير سنة ١٩٨٣ قاضيا بحبس الطاعن سنة اشسهر مع الشغل ، وكفالة خمسين جنيها لايقاف التنفيذ ، والزامه بأن يؤدي للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين حنيها على سببل التعويض المؤتت . فأستأنف الطاعن هذا الحكم ، حيث أصدرت المحكمة الاستثنافيه الحكم المطعون بيه ويقضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه . لمساكان ذلك ، وكان البيئ من مطالعة الأوراق أن لمف الطعن قد خللا من ورقة الحكم الابتدائي الاصلية وانه مؤشر على غلاف القضية من سابة الجيزة الكلية ، بأن مسودة الحكم هي المرفقة فقط ، كما أنه بالإستعلام عن هذا الحسكم وردت أمادة مؤرخة ٢ من اكتوبر سنة ١٩٨٨ بأن هذه الحنحة ... موضوع الطعن ــ وردت دون نسخة الحكم الأصلية وعير مرفق بها سوى مسودة الحكم الابتدائي ونظرت اسئنانيا بخالتها لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٢ من تانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة ما لم تكن صادرة مالسراءة ، وانه ولئن كان من المقرر أن المعبول عليه في اثبات عسدم التوقيع عسلى الحكم في الميعاد هو بالشهادة التي تصدر بعد انقضاء هذه المدة متضهنة أن الحكم وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه ، الا أن هذه الشهادة لا تعدو- أن تكون دليل أثبات على عدم القيام بهذا الاجراء الذي أستلزمه التأتون واعتبره شرطا لقيام الحكم ، ويغنى عن هذا الدليل بقاء الحكم حتى نظر الطعن خاليا من التوقيع : إلى كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم الابتدائي لم تودع اسبابه حتى صدور الحكم المطعون ، وقد اقتصر الحكم الاخير على تأبيد الحكم الابتدائي لاسسبابه دون أن ينشيء لنفسه اسعاما مستقلة او اضافة اى اسعاب اخرى ، فاته يكون قسد ابد حكما باطلا واغذ بأسباب لا وحود لها قانونا بمسا يبطله كذلك ويوجب

نتضه عملا بالفترة الثانية من المسادة ٣٥ من القانون رتم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في ضان حالات واجراءات الطعن المام محكمة النتض والاعادة ، وذلك دون حاجة لبحث اسباب الطعن المقدمة من الطاعن .

( طعن رقم ۲۰۲ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٣١ )

# قاعسدة رقم ( ٣٠ )

البسدا:

خلو الحكم من توقيع القاضي الذي اصدره يجعله باطلا .

# الحكية:

وحيث أنه بين من الاطلاع على ورقة الحكم الابتدائي أنها خلت من توقيع القاضى الذي اصدر الحكم ، لمنا كان ذلك ، وكان خلو الحكم من هذا التوقيع يجعله باطلا ، واذ أيسد الحكم المطعون فيسه الحسكم الابتدائي لأسبابه فان البطلان يستطيل اليه بدوره ... ولا يغير من الأسر أن يكون الحكم المطعون فيه قد أنشأ أسبابا خاصة به مادام قد احسال الى منطوق الحكم المستنف الباطل مما يؤدى الى امتداد البطلان اليسه هو الآخر وهو ما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث سائر أوحسه الطعن .

(طعن رقم ٣٢٢ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ١٩٨٩/١/٣١)

ثالثا \_ بيانات الحسكم:

١ ــ بيانات الديياجــة •

قاعـــدة رقم ( ٣١ )

: المسطا

ما يجب أن تشتمل عليه ورقة الحكم أغفاله ... أثره ... بطلانها ..

( طعن رقم ۲۲۰۳ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ۲۲/۲/۱۹۸۱ ٢

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائن رقم ٢٠٨ لسنة ١) ق \_\_ جلسة ١٩٧١/٥/٦ \_\_ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي قاعدة رقم ١٨٣٧) .

# قاعسدة رقم ( ۳۲ )

: المسيدا

ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ اصدارها! والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ..

( طعن رقم ۱۱۲ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٣١/٥/٣١ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ٢٠٨ لمسنة ٤] ق ـــ جلسة ٢٠٨/٥/٩ ـــ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائى قاعدة رقم ١٨٣٧)

# قاعسدة رقم ( ٣٣ )

البسيدا :

خلو الحكم من تاريخ اصداره ــ اثره ــ بطلانه .

( طعن رقم ٣٦٨) لسنة ٥١ ق \_ جلسة ٢/٢/٢/٢ ﴾

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنسائي رتم ٢٠٨ لسنة ١١ ق \_\_ جلسة ١٩٧١/٥/٩ \_ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الاســدار الجنائي تاعدة رتم ١٨٣٧ ) .

#### ماعسدة رقم ( ٣٤ ).

# البسطا :

تاريخ اصدار الحكم ــ بيان جوهره ــ خلو الحكم منــه ــ أثــره ــ بطالكه ٠

( طعن رقم ٣١)} لسنة ٥١ ق ــ جلسة ٢/١/١٩٨١ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنسائي رقم ٢٠٨ لسنة ١١ ق ــ جلسة ١٩٧١/٥/٦ ــ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي تاعدة رتم ١٨٣٧ ) .

# قاعـــدة رقم ( ٣٥ )

#### المِسسدا :

الخطأ المادي في ديياجة الحكم ــ اثره ــ لا ينال من سلامة الحكم .

( طعن رقم ۸۱۷ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ٢٥/٥/١٩٨١ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنسائي رقم ٧٤ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٧٠/٦/٧ ــ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الاصسدار الجنائي قاعدة رقم ٢٤٤٥ ) .

# قاعسسدة رقم ( ٢٦)

#### : المسطا

ورقة الحكومن الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ اصداره والا بطلت الفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

( طفن رقم ۱۸۹۱ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۲۱/۵/۳۱ )

( ملحوظة في نفس. المعنى نقض حضائي رقم ١٩٠٨ لسنة ٤١ ق ... جلسة ١٩٧١/٥/٩ ... الجزء الرابسع بن الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي تاعدة رتم ١٨٣٧ ) .

# قاعسدة رقم ( ٣٧ )

: المسطا

الخطأ المسادي ــ اثره ــ لا يؤثر في سلامة الحكم •

(طعن رقم ۱۱۰۸ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۳/٦/۱٤)

( المحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم )لا لسنة 13 ق — جلسة 14/1// 14/1/ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي قاعدة رقم 73:10 ) •

# قاعـــدة رقم ( ٣٨ )

البسدا:

محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص ساثر بيانات الديباجة عدا التــاريخ ـُـــ اثر ذلك ٠

(طعن رقم ۱۳۹۳ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۳/۱۰/۱۸)

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ٣٠٠ لسنة ٨٤ ق ... جلسة ١٩٧٩/١/٢١ ... الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائى قاعدة رقم ١٨٤٨ ) .

# قاعشدة رقم ( ٣٩ )

# البسدا :

محضر الجاسة يكمل الحكم في خصوص سائر بيقات الديباجة عدا
 التاريخ ــ اثر ذلك .

(طعن رقم ۲۲۲٪ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۳/۱۲/۱۹ )

إ طحوطالة في انفض المعنى نقض جنائى رقم ٩٠٠ لسنة ٨٤ ق \_\_ جلسة ٢٩٧٩/١/٤١ \_ الجيئة الرابع من الموسوعة الذهبية الامسدار التبائي تاعدة رقم ١٨٤٨) .

# قاعـــدة رقم ( ٠٠ )

#### : المسدا

ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التى يجب ان تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

( طعن رقم ٢٦٤٧ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢١/١٢/١٧ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ٢٠٨ لسنة ١) ق \_ جلسة ١٩٧١/٥/٦ \_ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الاصسدار الجنائى قاعدة رقم ١٨٢٧) .

# قاعــدة رقم ( ١١ )

# البـــدا :

الخطا الفي مقصود الذي لا يؤثر في حقيقــة الشخص المقصــود لا يؤثر في سلامة الحكم •

( طعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢١/٢/١٩٨١ )

( المحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٧٢٥ لسنة ٣١ ق \_\_ جلسة ١٩٦٢/٦/١٢ \_\_ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصــدار الجنائى تاعدة رقم ١٨٧٥ ) .

# قاعـــدة رقم ( ٢٤ )

#### : la\_\_\_\_41

ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التى يجب ان تحمل تأريخ اصدارها والا بطلت لفقدها عنصر من مقومات وجودها قانونا .

( طعن رقم ۱۹۸۸ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۳/۲۷ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ٢٠٨ لسنة ١) ق \_\_ جلسة ١٩٧١/٥/٦ \_\_ الجزء الراسع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائى تاغذة رتم ١٨٣٣ ) .

# قاعسدة رقم ( ٢٦ )

السيدا :

خلو ديباجة الحكم من بيان المحكمة التي صدر ميها ــ اعتباره كاته لا وحود له .

( طمن رقم ۲۹۷۹ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۴/٤/١٩٨٤ )

( ملحوظة في نفس المعنى نبض جنائى رقم ٥١١ لسنة ٢٧ ق ــ جلسة ١١٥/١١/٥ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصـــدار الجنائى تاعدة رقم ١٨١٨ ) .

# قاغـــدة رقم (-}} )

# المسدا:

ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وحودها قانونا .

(طعن رقم ٧١٧٠ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٤/١٧ ،

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنسائى رقم ٢٠٨ لسنة ١١ ق \_\_ جلسة ١٩٧١/٥/٩ \_ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الاصسدار الجنائى قاعدة رقم ١٨٣٧ ) .

# قاعـــدة رقم ( ه؟ )

#### البسدا:

ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت امتدها عنصرا من مقومات وجودها ماتونا .

( طعن رقم ٧٢٤٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٨ )

( ملحوظة في ننس المنى نتض جناتى رقم ٢٠٨ لسنة ٤١ ق ــ جلسة ١٩٧١/٥/٩ ــ الجزء الرابيع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائى تاعدة رتم ١٨٣٧) .

#### قاعـــدة رقم ( ٢٦ )

# : اعسبدا

المستقر ان محضر الجلسة يكبل الحكم في خصوص بيانات الدبياجة حون تاريخ اصداره ــ اثر ذلك ،

( طعن رقم ٧٤٦٤ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٦/١٢

( المحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ٣٠٠ لسنة ١٨ ق ... جلسة ١٩٧١/١/٢١ ... الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصددار الجنائى قاعدة رقم ١٨٤٨) .

# قاعـــدة رقم ( ٧) )

#### : 12-48

الخطأ المسادي الواقع في ديباجة الحكم لا يؤثر في سلامته .

( طعن رقم ٢٠٧٦ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨١/١١/٨)

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٧٤٣ لمسنة ٧٧ ق \_\_ جلسة ١٩٧٧/١٠/٢ \_ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصــدار الجنائى تاعدة رقم ١٨٤٤ ) .

# قاعـــدة رقم ( ۱۸ )

#### : 12-48

ورقة الحكم من الإوراق الرسمية التى بحب أن تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

( طعن رقم ٧٤٦٤ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٦/١٢ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ٢٠٨ لسنة ١) ق \_ جلسة ٢٠/٥/٥ \_ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائى قاعدة رقم ١٨٣٧ ) .

# قاعـــدة رقم ( ٩٩ )

: المسلما

ورقة الحكم من الاوراق الرسمية التي يجب ان تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لققدها عنصرا من مقومات وجودها قالونا .

(طعن رقم ٩٩٢ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنسائي رقم ٢٠٨ لسنة ١} ق ــ جلسة ١٩٠٣ ــ الجزء الراسع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي قاعدة رقم ١٨٣٧ ، .

# قاعـــدة رقم ( ٥٠ )

: المسلما

ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التى بجب أن تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

( طعن رقم ١١٢٨ لسبه ٥٥ ف ــ جلسة ١٩٨٤/١٢/١ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ٢٠٨ لسنة ١١ ق \_ جلسة ١٩٧١/٥/٦ \_ الجزء الراسع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائى تأعدة رقم ١٨٣٧ ) .

# قاعسدة رقم ( ۱۵ )

البسدا:

ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب ان تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت افقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

(طعن رقم ۱۲۱۸ لسنة )ه ق ـ طسة ۱۸/۱۲/۱۸ )

( ملحوظة في نفس المني نقض حنائي رقم 7.4 لسنة 1} ق ــ جنّسة 1941/6/4 ــ الحزء الرابع من الموسوعة الذهبية ــ الاصـــدار الجنائي يتأعدة رقم 1842

# ماعسدة رقم ( ٥٢ )

البـــدا :

خلو الحكم من تاريخ اصداره ــ اثره .

#### الحكية:

وحيث أنه يبسين من الأوراق أن الحسكم الابتدائي الصادر بادانسة الطاعن قد خلا من بيان أصداره ثم صدر الحكم المطعون فيه بتأييدة فيينا تفي به لأسبابه ، لمساكن ذلك وكان تضاء هذه المحكمة تسد جرى على أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحيل تاريخ أصدارها والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها تانونا لانها السند الوحيد الذي يشمد بوجود الحكم بكامل اجزائه على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها ، فاذا ما بطلت بطل الحكم ذاته ، ومن ثم نيان الحكم المستانف يكون قد لحق به البظلان ويكون الحسكم المطعون أنف في منطوقه واعتنق أسبابه ولم ينشئء لنفسه اسبابا ومن ثم يتعين نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باتي أوحه الطعن .

( طعن رقم ۱۸۷۸ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۲۹/۳/۲۹ )

## قأعـــدة رقم ( ٥٣ )

البسدا :

ورقة الحكم من الأوراق الرسبية التى بجب ان تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

## الحكمة:

وحيث أنه ببين من الحكم المطعون فيه أنه بحمل تاريخ أصداره وتسد انشأ لقضائه أسبابا جديدة تأثية بذاتها وانتهى في منطوقه الى تأبيد الحكم المستأنف فيها قضى به من عقوبة و وببين من الحكم الابتدائى أنه خلا سن تاريخ صحوره . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى عملى أن ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحمل تاريخ أصداره والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا — وإذا كانت هذه

الورقة هى السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم على الوجه الذى صدر يه وبناء على الاسباب التى اقيم عليها نبطلانها يستنبع حنبا بطلان الحكم ذاته لاستحالة اسناده الى اصل صحيح شاهد بوجوده بكابل اجزائه بثبت لاسبابه وبنطوقه ، وكان بطلان الحكم لخلوه بن تاريخ اصداره انها ينبسط اثره حتبا الى كافة اجزائه بما في ذلك المنطوق الذى هو في واقع الحسال المغاية بن الحكم والنتيجة التى تستخلص منه وبدونه لا يقوم للحكم قائمة ، المغاية بن الحكم والنتيجة التى تستخلص منه وبدونه لا يقوم للحكم قائمة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطمون فيه اذ احسال منطوقبه الى منطوق الحكم المستأنف على الرغم بن بطلانه لخلوه بن تاريخ اصداره مان ذلك البطلان يستطيل الى الحكم المطمون فيه ويلحق به ، بها يحبيه ويوجب يتقول الملعن ونقض الحكم المطمون فيه ويلحق به ، بها يحبيه ويوجب يتضه ، لما كان ما تقدم ، فانه يتمين تبول الطعن ونقض الحكم المطمون فيه فيهيه .

( طعن رقم ٦٦٦) لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٢١/٢/ ١٩٨٥ )

# قاعـــدة رقم ( ٥٥ )

#### : المسطا

ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي بجب ان تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

#### المسكبة:

وحيث أن البين من الأوراق أن الحكم المستانف المسادر في المعارضة 
بتعديل الحكم الابتدائي الفيابي الى حبس كل من الطاعنين أسبوعا واحدا 
قد خلا من بيان تاريخ أصداره ثم صدر الحكم الاستثنائي الغيابي بتأييده 
غيما تضى به لاسبابه ، وأذ عارض المحكوم عليه نبه تضى باعتبار المعارض 
غان لم تكن غطعنا في هذا الحكم الاخير بطريق النقض ، لما كان ذلك وكان 
قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر 
باعتبار المعارض كان لم تكن يشتمل الحكم الغيابي المعارض فيه وكان يبين 
من الأوراق أن الحكم المستانف قد خلا من بيان تاريخ أصداره ، وكان خلو 
المكم من عذا- البيان المجوحرى يؤدى التي بطلان باعتبار أن ورمة- التحكم 
هما من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ أصداره والا بطلت

لنقدها عنصرا من مقومات وجودها تانونا لأنها السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم بكامل اجزائه على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب اللئي أتيم عليها عادًا ما بطلت بطل الحكم ذاته ومن ثم مان الحكم الستأنف يكون قد لحق به البطلان الذى يشتبل الى الحسكم الغيابى الاستئنافي عادام أنه أيد الحكم المستأنف في منطوقه واخذ بأسبابه ولم ينشىء لننسه السبابا جديدة قائمة بذاتها . لما كان ما نقدم غانه يتمين نقض الحسكم المطعون عبه والاحالة .

( طعن رقم ٤٨٥ه لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ٢/٥/٥/١٠)

# قاعـــدة رقم ( ٥٥ )

#### البسدا:

من القرر ان ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدها عنصر من مقومات وجودها قاتونا .

#### الحكة:

لسا كان تضاء هذه المحكمة تد جرى على ان ورقة الحكم هى من الأوراق الرسمية التى يجب ان تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفتدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا لانها السند الذى يشهد بوجود الحكم بكامل اجزائه على الوجه الذى صدر به وبناء على الإسباب التى اتيم عليها واذا ما بطلت بطل الحكم ذاته ، ومن ثم غان الحكم الابتدائى يكون قد لحق به البطلان . لمسا كان ذلك ، وكان الحكم المطمون فيسه قد ايد من منطوقه الحكم الاخير فاته يكون بدوره قد صدر باطلا بما يوجب نقضه والاحالة وذلك دون حاجة الى بحث باتى اوجه الطعن .

(طعن رقم ١٩٨٠/ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٥/١٢/٣١)

# قاعـــدة رقم ( ٥٦ )

#### البسسدا :

ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب ان تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

#### المسكية:

ومن حيث انه لما كان تضاء هذه المحكمة قد استقر على أن ورقة

الحكم من الاوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ أصداره والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا . وإذ كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي شهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به بنساء غلى الأسباب التي اتيم عليها مبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحاله اسناده الى اصل صحيح شاهد بوجوده بكامل اجزائسه مثبت لاسبابه ومنطوقه ، وإذا كان الحسكم الابتدائي المؤيد لأسدامه بالحسكم المطمون فيه قد خــلا من تاريخ اصداره فانه يكون باطلا لخلوه من هذا البيان الجوهرى واذ كان الحكم الاستئناني المطعون ميه قد اخذ بأسباب هذا الحكم ولم ينشىء لقضائه اسبابا جديدة بذاتها غانه يكون باطلا كذلك لاسناده الى أسباب حكم باطل. وما بني على الباطل مهو باطل ولا يقسدح في هذا أن يكون محضر الجلسة قد استومى بيان تاريخ اصدار الحكم لانه اذا كان الأصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة الا أنه مِن المستقر عليه أن الحسكم يجب أن يكون مستكملا بذاته شروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل تكبله ما نقص فيه من بيانات جوهرية بأى دليل غير مستمد منه او بأى طريق من طرق الاثبات ولكل ذى شان يتمسك بهذا البطلان امام محكمة النقض عند أيداع الاسساب التي بني عليها الطعن . لما كان ذلك ، فسان الحكم المطعون فيسه يكون باطلا بما يستوجب نقضه ، ولما كان الطعن مقدما لثاني مرة غانه يتعسين تحديد جلسة لنظر الموضوع اعمالا لنص المسادة ٥٥ من التانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .

( طعن رقم ۲۹۱) لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٦/١/٩ )

# قاعىدة رقم ( ٧٥ )

البـــدا:

خلو الحكم من تاريخ صدوره ــ اثره ٠

#### المسكمة:

وحيث أن هذا النمى صحيح لأنه يبين من الحسكم الإبتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه خسلا من تاريخ صدروه ، ولما كان خلو الحكم المفكور من هذه البيان التجوهري يؤدي آلى بطلاته وثان الحكم الاستئنائي اذ اخذ بأسباب الحكم الابتدائي ولم ينشىء لقضائه أسسبابا جديدة قائمة دذاتها غانه يكون باطلا أيضا لاستناده الى أسباب حكم باطل هما يتمين معه قبول الطعن ونقض الحكم المطعون غيسه بغير حاجة الى حدث باتني أوجه الطعن الأخسري .

( طعن رقم ٧٦٥} لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٧/٤/٢٨ )

#### قاعـــدة رقم ( ۸۸ )

البسدا :

المسكمة:

وحيث انه لمساكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن ورقــة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا واذ كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي شهد بوجود الحكم على الوجه الذي مسدر به بناء عسلي الاسباب التي اقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة اسناده الى اصل صحيح شاهد بوجوده بكامل اجزائه مثبت لأسسبابه ومنطوقه ، وإذ كان الحكم الابتدائي الذي عول الحكم المطعون نبه عسلي اسبابه قد خلا من تاريخ اصدار غانه بكون باطلا لخلوه من هذا البيان الجوهرى واذ كان الحكم الاستئناني المطعون ميه لم ينشىء لقضائه اسبابا جديدة ، قائمة بذاتها مانه يكون باطلا كذلك لاستناده الى اسباب حسكم باطل وما بني على الباطل نهو باطل ولا يقدح في هذا أن يسكون محضر الجلسة قسد استوفى بيان تاريخ اصدار الحكم لأنه اذا كان الأصسل أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباحة الا أنه من المستقر عليه أن الحكم يجب أن يكون مستكملا بذأته شروط مسحته ومقومات وجوده ملا يتبل تكبلة ما نتص ميه من بيانات جوهرية بأي دليل مستبد منه أو بأى طريق من طرق الاثبات ولكل ذى شان أن يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عند ايداع الاستناب التي بني عليها الطعن ــ لما كان ذلك مان الحكم المطعون ميسه بكون ماطلا بستوجب نقضه والاحالة مغاير حلجة ليصف باقي أوجه الطور

(طُعن رَحْم الم ٢٧٨٧ لسمة ٥٥ ق \_ حسة ١١/١١/١١/٢١٨١)

#### قاعىسدة رقم ( ٩٥ )

: المسملة

ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التى يجب أن تجبل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا •

المسكبة:

وحيث أنه لمما كان قضاء هذه المحكمة قمد استقر على أن ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ أصداره والا بطلت لنتدها عنصرا من متومات وجودها قانونا . واذ كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به بناء على الأسياب التي أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاتسه لاستحالة اسناده الى اصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لاسبابه ومنطوقه ، وإذ كان الحكم الاستئنائي المطعون غيسه قسد أخسذ بأسباب هذا الحكم ولم ينشىء لقضائه أسبابا جديدة تائمة بذاتها غانه يكون باطلا كذلك لاستفاده الى أسباب حكم باطل وما بنى على الباطل مهو باطل ولا يقدح في هذا أن يكون محضر الجلسة قسد استوفى بيان تاريخ اصدار الحكم لأيه اذا كان الأصل ان محضر الجلسة يكبل الحكم في خصوص بيانات الديباجة الا أنه من المستقر عليه أن الحكم يجب أن يكون مستكبلا بذاته مشروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل تكبلة ما نقص نيه من بيانات جوهرية بأي دليل غير مستمد منه او بأي طريق من طرق الاثبات ولكل ذي شأن يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض في أيداع الأسباب التي بني عليها الطعن . لما كان ذلك غان الحكم المطعون فيه يكون باطلا بما يستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث باتي أوحسه الطعن .

( طعن رقم ۱۸۸۵ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ١٩٨٨/٤/١٩٨٨ ؛

قاعسدة رقم ( ٦٠ )

المسسدا :

ورقة العكم من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحيل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدها عضرا من مقومات وجودها قلونا .

#### المسكبة:

وحيث أنه يبين من الأوراق أن الحكم المستثانف قد خلا من بيان 
تاريخ أصداره ، وكان خلو الحسكم من هذا البيان الجوهرى يؤدى الى 
بطلانه باعتبار أن ورقة الحكم هى من الأوراق الرسسمية التى يجب أن 
تمل تاريخ أصدارها والا بطلت لفتدها عنصرا من متوسسات وجودها 
تاتونا لاتها السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم بكامل أجزائه عسلى 
الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أتيم عليها ، غاذا ما بطلت 
بطل الحكم ذاته ، وبن ثم غان الحكم المستئنف يكون قد لحق به البطلان 
ويكون الحسكم الحضورى الاعتبارى الاستئنفي ، وأن ساستونيت 
بلسبابه ولم ينشئ لنفسه أسبابا جديدة قائمة بذائها ، وأذ أخذ الحكم 
المطمون غيسه سالصادر في المعارضة الاستئنانية سابب هذا الحكم 
المطلان أمام محكمة النقض عند أيداع الاسباب التى بنى عليها ، لما كان 
المطلان أمام محكمة النقض عند أيداع الاسباب التى بنى عليها ، لما كان 
ذلك ، فأنه ينمين الحكم المطمون غيسه .

( طعن رقم ٢٩٥٥ لسنة ٧٥ ق ـ جلسة ١٩٨٨/٥/١٤ )

٢ \_ بيانات التسبيب:

قاعىدة رقم ( ٦١ )

البسدا:

حكم الادانة ــ ما يجب اشتماله عليه ــ مخالفته ــ اثره •

( طعن رقم ٧٢٥ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨١/٥/٣١ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٨٢٥ لسنة ١٨ ق ــ جلسة ١٨٧٥/٣/٤ ــ الحزء الرابع من الموسوعة الذهبيــة الاصـــدار الجنائى تاعدة رقم ١٩١٤

قاعسسدة رقم ( ٦٢ )

: البسدا :

البيان المعول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيــه اقتناع . القاضى دون غيره من الاجزاء الخارجية عن سياق هذه الاقتناع .

المسكبة:

بن المترر أن البيان المعول عليه في الحكم هو ذلك الجنزء الذارجية عن الذي يبدو نيه اتتناع التاشى دون غيره من الأجنزاء الخارجية عن سياق هذا الاتتناع ماته لا يميب الحكم المطمون نيسه ما أورده في ديباجته من وحسف للمتهمين المتضى ببراعتهما في المحلكمة السابقة بأنهما محكوم عليهما لأن هذا الوصف بينرض عدم دقته في التمبير عن النتيجة التي انتهت البها محلكمة المتهمين المذكورين بـ خارج عن دائرة استدلال الحكم نيسه ولم يكن له أثر في منطبوته أو في النتيجة التي انتهى اليها .

(طعن رقم ١٤١٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨١/١./٢٧ )

#### قاعـــدة رقم ( ٦٣ )

#### : 12-41

كل حكم ادانة يجب ان يشــــــ الى نص القانون الذى حكم بموجبه ـــ بيان جوهرى اقتضه قاعدة ـــ شرعية الجرائم والمقاب •

(طعن رقم ۱۹۲۲ه لسنة ۵۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۳/۲)

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ٢٨٢ لسنة ه} ق ــ جلسة ١٩٧٥/٥/١٨ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصـــدار الجنائي قاعدة رتم ١٩٠٥ ) .

## قاعـــدة رقم ( ٦٤ )

#### : المسطا

لم يرسم القانون شــكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعــة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها .

( طعن رقم ۱۷۷۲ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٦/٨ ؛

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٣٩٢ لسنة ٩ ق \_\_ جلسة ١٩٧٩/١٠/١ \_ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصددار الجنائي قاعدة رقم ١٩٢٠) .

# قاعـــدة رقم ( ٦٥ )

#### : المسطا

الاصل أن الاجراءات روعيتُ ـ لا يميب الحكم خلوه من سن المتهم لو من تاريخ الامر بالاحالة .

( طعن رقم ٢٠٨٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥) )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٣٢٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٧ - الجـزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصـدار الجنائي قاعدة رقم ١٨١٣) ) .

#### قاعىسدة رقم ( ٦٦ )

#### المسدا:

حكم الادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة 
بيانا تتحقق بسه اركان الجربية والظروف التى وقعت فيهسا والادلة التى 
استخلصت فيها المحسكية ثبوت وقسوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح 
وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تمكينا لمحكية النقض من مراقبسة 
صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صسار اثباتها بالحسكم والا كان 
قساصرا ،

#### المكهة:

لما كان ذلك ، وكسانت المسادة ، ٣١ من قسانون الاجسراءات الجنائيسة تسد أوجبت أن بشتبل كل حكم بالادانة عملى بيان الواتعة المستوجبة للمتسوبة بيانا تتحقق به الجريسة والظروف التي وقعت غيها والادلة التي استخلصت بنها المحكمة الادانة حتى ينضح وجه استدلالها المتابقة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبسة صححة التطبيق التانوني على الواقعة كما اثباتها بالحكم والا كان قاصرا . وكان الحسكم المطعون غيسه قد اكتفى في بيان واقعة الدعوى وادلتها قبسل الطاعن بالاحالة الى اتوال المجنى عليه ولم يورد مضمونها ولم بين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بمناصرها القانونية كانة في حق الطاعن ، غسانه بكون معيبا بالقصور الذي له المداره على وجب الطعن المتعلق بمخالفة التانون سـ وهو ما ينسع له وجه الطعن سـ مها يعجز محكمة النقض عن اعسال رقابتها على تطبيق التانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون غيسه والاحالة .

( طعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٣/١٠/١ )

# قاعسسدة رقم ( ٦٧ )

# : المسطة

ان القانون لم يرسم شــكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة المقوبة والظروف التي وقعت فيها .

( طعن رقم ٢٣٣٥ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٣/١٢/٢ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٣٩٢ لسنة ٩] ق \_\_ جلسة ١٩٧١/١٠/١ \_ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامـــدار الجنائي تاعدة رقم ١٩٢٠) .

# قاعسدة رقم ( ٦٨ )

#### : 12-48

. حسكم الادانة ــ مسا يجب اشتماله عليه ــ اثر اغفاله .

(طعن رقم ۲۹۵۱ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۲۹۸۳/۱۲/۲۷)

( المحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم 1۸۲0 لسنة 8} ق ــ جلسة 1/۲0% ــ الجزء الرابــع من الموسوعة الذهبية الاصـــدار الجنائى قاعدة رقم 1918) .

# قاعـــدة رقم ( ٦٩ )

# البـــدا :

حـــكم الادانــة \_\_ يجب ان يشـــي الى نص القـــانون الذى حكم عموجبه \_ـ بيانه جوهرى \_\_ اغفاله \_ـ اثره •

(طعن رقم ۲۹۸۲ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۲۹/۱۲/۱۹۸۱)

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ٢٨٢ لسنة ه ٤ ق ــ جلسة ١٨٧م/٥٠١ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار المنائى تاعدة رتب عدد ١٩٠٠ سـ

#### قاعبدة رقم ( ٧٠ )

#### : المسلما

حـكم الادانــة ــ مـا يحب اشــتماله عليــه ــ اغفاله ــ اثره ــ قصــور في التسبيب •

( طعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٥٣ ق -- جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٩ ،

( ملحوظة في نفس المعنى نغض جنائى رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٤ ق ــ جلسة ١٨٢٥ . الجسزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائى تاعدة رقم ١٩١٤ ) .

## قاعىسدة رقم ( ٧١ )

#### البسدان

لم يرسم القانون شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعــة السنوجية العقوبة والظروف التي وقعت فيها .

طعن رتم ۲۸۵۲ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۲۸۷۱/۳/۲۰ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٣٩٢ لسنة ٩] ق \_ جلسة ١/١/١/١٠ \_ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامـــدار الجنائي قاعدة رقم ١٩٢٠) .

# قاعسدة رقم ( ۷۲ )

#### البسدا:

حكم الادانة بجب أن يشتبل على بيان الواقعة السنوجية المعقوبة بيانا تتحقق سنه اركان الجربية والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت فيها المحسكية ثبوت وقدوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة مصحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صساء اثباتها بالحسكم والا كان قساصراً .

#### المسكبة:

لما كان ذلك وكانت المسادة ٣١٠ من تانون الاجسراءات الجنائية تسد أوجبت أن يشتبل كل حكم بالادانة على بيسان الواتمة المستوجبة للمتوبة ببانا تتحقق به أركان الجريبة والظروف التي وقعت نيها والادلة التي استخلصت بنها الادانة حتى يتضع وجبه استدلالها وسلامة ماخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبة النطبيق القانوني على الواقعة كما مسار اثباتها بالحكم والإكان قاصرا يرواد كان الحسكم المطعون غيبه قد اكتفى في بيسان الدليل بالاحسانة التي محضر ضبط الواقعة قل ولم يورد مضمونه ولم بيين وجبه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونيسة كلفة الأسر الذي يوصه بالقصور الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما مسار اثباتها بالحكم والتغرير براى غيما يثيره الطاعن بأوجبه طعنه ، لما كان ما تقسم غان الحسكم المطعون غيبه يكون معيبا بسا يبطله ويوجب نقضه والاحالة .

( طعن رقم ٦٨٨١ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢٩/٢/١٩٨١ )

# قاعـــدة رقم ( ٧٣ )

#### البسيدا :

حكم الادانة ــ ما يجب اشتماله عليه ــ اثره ــ قصور .

( طعن رقم ١٩٨٤/٤/٣ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٤/٣ )

( المحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٨] ق ــ جلسة ١٨٧٥/٣/٤ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصددار الجنائي تاعدة رقم ١٩٦١ ) .

## قاعسسدة رقم ( ٧٤ )

## المبسدا:

كل حكم بالادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبةللمقوبة 
بيانا كافيا تتحقق به "ركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي 
استخلصت منها المحكهة ثبوت وقوعها من المتهم ومسؤدى تلك الادلسة 
حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة الملخذ والا كان قاصرا .

( طعن رقم ٧٢٦٨ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١١٨٥/٥/١٤ )

( ملحوظة في نفس المنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٤ ق --جلسة ١٩٧٩/٣/٤ - الجزء الرابع بن الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي قاعدة رقم ١٩٦١ ) .

## قاعبسدة رقم ( ٧٥ )

: المسمدا

حكم الادانة ــ ما يجب اشتماله عليه ــ اسماء الشهود الــذين استدل الحكم باقوالهم ــ عدم بيانه ــ قصور •

( طعن رقم ٥٦٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٣ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٨ ق ــ جلسة ١٨٢٥/٣/٤ ــ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الامـــدار الحنائي قاعدة رقم ١٩١٤ ) .

## قاعىسدة رقم ( ٧٦ )

: المسطا

يجب أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة المقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحسكمة تبوت وقسوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبسة مسحة التطبيق القاتوني على الواقعة كما صسار أثباتها بالحسكم والاكان قصاص ا ،

( طعن رقم ١٩٨٤/ السنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/ ١١/١ )

( المحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٨ ق ــ جلسة ١٩٧٩/٢/٤ ــ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الامـــدار الجنــائي تاعدة رقم ١٩٦١ ) .

# قاعـــدة رقم ( ₩ )

البسيدا

حسكم الادانــة ما يجب اشستماله عليــه ــ اغفاله ــ اشـره ــ قصــور ،

( طمن رقم ١٢ه لسنة ٤ه ق ــ جلسة ١٩٨٤/١١/١ )

إ المحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٨ ق ...
 جلسة ١٩٧٩/٣/٤. حـ الجزء الرابسع من الموسوعة الفعيية الاحتدار
 الجنائي قاعدة رقم ١٩١١) .

#### قاعـــدة رقم ( ٧٨ )

#### البسدا:

حكم الادانة ــ ما يجب اشتماله عليه ــ شرطه .

( طعن رقم ١٩٨٤/١١/١٣ لسنة ٤٥ ق \_ جلسة ١٩٨٤/١١/١٣ )

( المحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٤ ق \_\_ جلسة ١٩٧٦/٣/٤ \_\_ الجزء الرابــع من الموسوعة الذهبية الاصـــدار الجنـــائى تاعدة رقم ١٩١٤ ) .

# قاعـــدة رقم ( ٧٩ )

#### : البسدا :

حــكم الادانسة ما يجب ان يشتمل عليــه ــ اغفاله ــ اثــره ـــ قصــور •

( طعن رقم ٥٥٥٦ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١١/١٣ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٨٢٥ لسنة ١٨ ق ــ جلسة ١٨٢٥ عــ الجزء الرابــع من الموسوعة الذهبية الاصــدار الجنــائى تاعدة رقم ١٩٦٤ ) .

# قاعـــدة رقم ( ۸۰ )

# البسدا:

حــكم الإدانــة ما يجب اشــتماله عليــه ــ اغفاله ــ اثــره ــ قصــور .

(طعن رقم ٢٩٠٦ لسنة ٥٤ ق \_ جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨ )

( المحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٨١ ق ــ جلسة ١٨٢٥ ــ الجزء الراسيع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي تاعدة رقم ١٩٦١ ) .

## قاعسسدة رقم ( ٨١ )

#### : المسمدا

يجب أن يشــــ حكم الادانـــة الى معنى القانـــون الذي حـــــكم بوجبـــه ـــ بيــان جوهره .

(طعن رقم ٣٩٩١ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨١/١٢/١)

( ملحوظة في نفسي المني نقض جنائي رقم ٢٨٢ لسنة ٥) ق - جلسة ١٩٧٥/٥/١٨ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي تاعدة رقم ١٩٠٥) .

## قاعـــدة رقم ( ۸۲ )

## البسدا:

القــانون لم يرسم شــكلا خاصا يصــوغ فيــه الحــكم بيــان الواقمة المستوجبة للمقوية والظروف التي وقعت فيها .

#### الحكية:

لما كان ذلك ، وكمان من حق محمكة الموضوع ان تأخذ بسا ترتاح اليه من الأدلة ، وان تأخذ بقسول الشاهد في اى مرحلة وان تلتنت عصما عسداه دون أن تبين العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضوع الدليل من الأوراق ما دام له اسماس غيها ، وكان القسانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ غيمه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت غيها ، وأنه متى كان مجموع ما أوردة الحمكم مسكما هو الحال في الدعوى مسكما في تنهم الواقعة باركانها وظروفها حسبها المتخلصتها المحكمة كان ذلك بحققا لحسكم القانون غمان معنى الطاعن في هذا الصدد يسكون على غير سند .

(طعن رقم ٧٩٠ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٥/٢/١٢ )

# قاعسسدة رقم ( ۸۳ )

البسدا:

حكم الادانة يجب ان يشتبل على بيان الواقعة السنوجية للعقوية بيضاً تتحقق بــه اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيهــا والادلة التي استخلصت فيها المحسكمة ثبوت وقسوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبسة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صسار الباتها بالحسكم والا كان قساصرا •

#### المسكبة:

لما كان ذلك ، وكان قسانون الاجسراءات قسد أوجب في المسادة . ٣١ منه منه أن يشتمل كل حسكم بالادانة عسلى بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ببانا تتحقق به اركان الجريسة والظسروف التي وقعت مبهسا والادلة التي استظمت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله مها وسالمة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراتبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار انباتها بالحكم والا كان ماصرا ، كما نصت تلك المادة على أن كل حكم بالادانة يجب أن يشمر الى نص القانون الذى حكم بموجبه وهو بيسان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الحرائم والعقاب . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيسه قسد اكتفى في بيسان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت النهمة بعناصرها القانونية ، هــذا مضلا عن انه خسلا من ذكسر نص القانون الذى أنزل بموجبسه العقاب على الطاعن ومن ثم فانه يكون باطلا ، كما أنه لا يعصمه من أن يمتد اليه عبب هذا البطلان أن يكون قد أشار في ديباجته الى مواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ما دام انسه لم يفصح عن اخذه بها . ألل كان مل تقدم ، فاته يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

( طعن رقم ٢٣٥ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٥/٢/١٤ )

قاعـــدة رقم ( ٨٤ )

المبسدا :

حــكم الادانــة ــ ما يجب اشــتباله عليه ــ اغفاله ــ اثــره ــ قصــور ٠

ا طعن رقم ٣٧٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٢/١٩/١١١)

( الحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٢٨٥ رتم لسنة ٨٤ ق ... جلسة ١٩٧٩/٢/٤ ... الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامـــدار الجتائي تاعدة رتم ١٩١٤ ) .

# قاعـــدة رقم ( ٨٥ )

#### : 12-41

حكم الادانة يجب أن يشغل على بيان الواقعة المستوجبة المقوبة 
بيانا تتحقق بــه اركان الجريمة والظروف التى وقمت فيها والادلة التى 
استخلصت فيها المحسكة ثبوت وقدوعها ومؤدى تلك الادلة حتى ينضح 
وجهة استدلالها بها وسلامة ماخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبــة 
صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صحار اثباتها بالحسكم والا كان 
قاصرا مــ 
قاصرا مــ

# المسكبة:

لما كان ذلك ، وكان تسانون الاجسراءات الجنائيسة تسد اوجب في المسادة ١٦٠ منسه ان يشتيل كل حسكم بالادانة عسلى بيان الواقعسة المستوجبة للعقوبة بياتا تتحقق به اركسان الجريبة والظروف التى وقعت نيها والادلة التى استخطصت بنها المسكمة الادانة حتى ينضح وجسه نيها والادلة التى استخطصت بنها المسكمة الادانة حتى ينضح وجسه التطبيق القسانوني للواقعة كما مسلم البائها بالحكم والا كان قسامرا ، فيان الحكم المطعون نيه قسد اكتنى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر المستحم المطعون نيه قسد اكتنى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر الشمعيسة التى كان بيب ابناعها والمقدار المستحق ، وكان الثابت من محضر بليزيدة والنقص على وجسه محدد لكل مستحق ، وكان الثابت من محضر بلسيدة المحاكمة أن الطاعن دفع الانهام بأن ما حدث بنه كان نتيجة خطأ بمادى غير مقصود سواء بشان ما الشنة بالسجل والبطاقات ، ورغم ذلك لم ينقت الحكم الى هذا الدفاع فلم يحصله اثباتا لو ردا عليه سع لم ينقت الحكم الى هذا الدفاع فلم يحصله اثباتا لو ردا عليه سع انه دفاع جوهرى — قد خصوصية هذه الدعوى — قسد يترتب عسلي شوت صحته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية ، لما كان ما تقدم ، غسان موصدة انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية ، لما كان ما تقدم ، غسان موسوت انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية ، لما كان ما تقدم ، غسان

الحسكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعيبه فضلا عن اخلاله بحق الطاعن في الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة .

( طعن رقم ٣١٣ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ٢١٣/١٥/١٥ )

## قاعسسدة رقم ( ٨٦ )

#### البسدا:

حــكم الادانــة ــ ما يجب اشـــتماله عليه ــ اغفاله ــ اثــره ــ قصــور ٠

( طعن رقم ٦٠٥ لسنة ٥٥ ق \_ جلسة ٢/١/٥٨٥١ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جِنائى رقم ١٢٨٥ لسنة ٨٤ ق ــ جلسة ١٢٨٥ ــ الجزء الرابــع من الموسوعة الذهبية الاصــدار الجنائى قاعدة رقم ١٩١٤ ) .

# قاعـــدة رقم ( ۸۷ )

## البـــدا :

حكم الادانة يجب أن يشنبل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة 
بيانا تتحقق بـه اركان الجريبة والظروف التى وقعت فيهـا والادلة التى 
استخلصت فيها المحسكبة ثبوت وقــوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح 
وجهة استدلالها بها وســـلافة ماخذها تمكينا لمحكبة النقض من مراقبــة 
صحة التطبيق القانونى على الواقعة كها صــار أثبتها بالحــكم والا كان 
قــاصرا •

## المسكمة:

وحيث أن المسادة ، ٣١ من تسانون الاجسراءات الجنائيسة تسد نست على أن كل حسكم بالادانة يجب أن يشير إلى نص التسانون الذي حسكم بهوجبه ، وهو بيسان جوهرى اقتضته قاعدة شرعيسة الجرائم والعقلب ، لمساكان ذلك ، وكان الحسكم الابتدائي تسد خلا من ذكر نص القانون الذي أتسزل بهوجبسه العقلب عسلى الطساعن ، عاتمه يسكون بالحلام ، ولاد يعصمه من عبي هسذا البطلان أن يكون تسد أشسار إلى مؤاخذة الطاعن بهواد الاتهام ما دام أنه لم يفصح عن هذه المواد التي أخده بها . واذ كان الحسكم المطعون فيه قبد ايد الحكم الابتدائي الباطل واعتنق السبابه ) فأنه يكون باطلا بدوره . لما كان ما تقدم ) فأنه يتمين نقض الحسكم المطعون فيسه والاحالة ) وذلك بغير حاجسة الى بحث أوجسه الطعن الاخرى .

( طعن رقم ١٩٨٦ لسنة ) ه ق \_ جلسة ١٩٨٥/٢/١٥ )

# قاعـــدة رقم ( ٨٨ )

# البسدا:

حكم الادانة يجب ان بشنبل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة 
بيانا تتحقق بــه اركان الجريبة والظروف التى وقعت فيهـا والادلة التى 
استخلصت فيها المحــكية ثبوت وقــوعها ومؤدى تلك الادلة حتى ينضح 
وجهة استدلالها بها وســالاية ماخذها تبكينا لمحكية النقض من مراقبــة 
صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صــار اثباتها بالحــكم والا كان 
قــاصرا .

#### المكية:

لما كان ذلك وكبانت المادة . ٢١ سن تانون الاسراءات البنائية قد أوجبت أن يشتبل كل حسكم بالادانة على بيسان الواقعة المستوجبة بيانا تتحقق به اركان الجريبة والظروف التي وقعت نيهسا والادلة التي استظمت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجبه استدلالها بها وسلامة ماخذها تبكينا لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القسانوني على الواقعة كما مسار اثباتها بالحكم والاكان قاصرا . اذ كان الحسكم المطمون غيه قد اكتنى في بيسان الواقعة والدليل بالاحسالة الى محضر شبط الواقعة ولم يورد مضسونه ولم يبين وجبه استدلاله به عسلى ثبوت التهبة بعناصرها التانونيسة كانة غانه يكون معيبا بالقصسور في التسبيب ما يوجب نقضه والإحالة .

( طعن رقم ٨١٥} لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ٢٣/٤/٨٥٥ )

#### ا قاعسسدة رقم ( ۸۹ )

#### : 12-41

حكم الادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة 
بيانا تتحقق بــه اركان الجريعة والظروف التى وقعت فيهــا والادلة التى 
استخلصت فيها الحسكمة ثبوت وقــوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح 
وجهة استدلالها بها وســـلامة ماخذها تمكنا لمحكمة النقض من مراقبــة 
صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صــار أثبانها بالحــكم والا كان 
قــاصرا .

#### المكمة:

لسا كان ذلك ، وكان تسانون الإجراءات الجنائية تسد أوجب في المسادة . ٢١ مسه أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيسان الواتعسة المستوجبة للمعتوبة بياتا تتحتق بسه أركسان الجريبة والظسروف التي وقعت فيها والادلة التي استخاصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسسلامة مأخذها تبكينا لمحكمة الانتش من مراتبسة صحة التطبيق القسانوني على الواتعسة كما صسار اثباتها بالحسكم والا كان قاصرا . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي قد خسلا — على النحو السالف بياته — من بيان الواتعة المستوجبة للمتوبة واكتنى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواتعة دون أن يورد مضمونه ودون أن بين وجسة استدلاله به على ثبوت التهية بعناصرها التانونية كانة ، فأن الحسكم المطعون فيسه — اذ اكتنى بالأخسد بأسبابه — يكون معينا بالتعسور في التسبيب بنا يوجب نقضمه والإحالة دون حاجسة لبحث باحق وحسه الطعن .

( طعن رقم ٢٤٣} لسنة ٥٤ ق جلسة ٢٩/٤/١٩٨٥ )

# قاعسسدة رقم ( ٩٠ )

## البسدا :

حكم الادانة يجب أن يشنبل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق بــه اركان الجريعة والظروف التى وقمت فيهـا والادلة التى استخلصت فيها الحــكية ثبوت وقــوعها وبؤدى تلك الاذلة عنى يشتح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقيسة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صسار اثباتها بالحسكم والا كان قساصرا •

#### المكة:

الما كان ذلك ، وكان قانون الإجاراءات الجنائية قد أوجب في المسادة . ٣١ منه أن يشتمل كل حسكم بالادانة على بيان الواقعسة المستوجبة للعقويسة بيانا تتحتق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت نبها والادلة التي استخلصت بنها المصكبة الادانة حتى يتضح وجسه استدلاله مها وسلمة مأخذها وان يشير الى نص القانون الذي حسكم ببوحيه ، وهو بيان جسوهري المتضته ماعدة شرعية الجرائم والمتاب . لما كان ذلك وكان الحمكم المطعون فيسه قد أيسد الحكم الابتسدائي السبابه رغم انه خسلا من بيان واتعة الدعوى واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر الضبط ولم يورد مضمونه ولم ببين وجسه استدلاله بــه على ثبوت التهبة بعناصرها القانونية كانة ، كبا اغفل الاسارة الى نص القانون الذي حسكم بموجبه . ولا يغنى في هذا المسدد انسه الشار في ديباجته الى رقم القانون الذي طلبت النيابة العامة تطبيقه طالنا انسه لم ينصح عن مواد القانون التي أخد بها والخامسة بالتجريم والعقاب ، لما كان ما تقدم ، فان الحسكم المطعون فيسه معيبا بما يبطله ويوجب نقضمه والاحالة دون حاجة الى بحث بساتى أوجسه الطمن .

( طعن رقم ٢٤٨ السنة ٤٥ ق ــ جلسة ٢٩/١/١٩٨٥ )

#### قاعىدة رقم ( ٩١ )

#### البـــدا :

حكم الادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة 
بيانا تتحقق بسه اركان الجريبة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي 
استخلصت فيها المسكبة ثبوت وقدوعها ومؤدى تلك الادلة ختى ينضح 
وجهة استدلالها بها وسالامة ماخذها تبكينا لمحكمة القض من مراقسة 
مسخة التطبيق القافوني على الواقعة كما مسار اثباتها بالمستم والا كان 
مسخة التطبيق القافوني على الواقعة كما مسار اثباتها بالمستم والا كان

#### المسكمة:

وحيث أن المسادة على بيان الواتعة المستوجبة المتربة توجب أن يشتل كل حسكم بالادانة على بيان الواتعة المستوجبة المتربة بيانا تتحتق به اركان الجريمة والظروف التى وتمت تبها والادلة التى استخلصت بنها المحكمة ثبوت وقدوعها من المنهم ، وأن تلتزم بايسراد مؤدى كل دليل من أدلة الثبوت التى استندت البها في الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها من الاوراق ، والا كان المحكم قاصرا . لما كان ذلك ، وكان الحسكم الفيلي الابتدائي المؤيد لاسبابة بكل من الحكم المسادر في الممارضة والحكم الطعون نيسه ، قد التصر في بيسان واتمة الدعوى وادلة النبوت التي أسستند البها في ادانة المساعن ، بالإحالة على محضر الضبط دون أن يورد مضونة وبيين وجبة استدلاله به عسلى ثبوت التهمة بمناصرها التانونية كانة نان الحكم المطعون نيه يسكون قاصرا قصورا يعيه بها يوجب نقضه والاحالة وذلك بغير حلجة الي بحث باتى أوجه الطعون .

(طعن رقم ١٩٨٥/٤ لسبنة ١٩٨٥/٤/٣٠ )

# قاعـــدة رقم ( ۹۲ )

## البسدا:

حكم الادانة بجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجعة للعقوبة بيانا تتحقق بــه اركان الجريبة والظروف التى وقعت فيهــا والادلة التى استخلصت فيها الحــكية ثبوت وقــوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وســـلامة ملخذها تبكيفا لمحكية النقض من مراقبــة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صــار اثباتها بالحـــكم والا كان قــاصرا .

# المسكبة:

لسا كسان ذلك ، وكانت ألسادة ٣١٠ من تسانون الاجسراءات الجنائيسة تسد أوجبت في كل حسكم بالادائسة أن يشتبل عسلى بيان الواقعة المستوجبة للمتوبة بياتا تتحتق به أركان الجريبة والظروف التي وتعدد نبعا والالمة التي استطاعت منها المحكمة نبوت وقوعها من المنهم

وان تلتزم بايراد مؤدى الادلة التى استظامت منها الادانة حتى يتضع وجبه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان حكمها تساهرا ، وكان الحسكم المبلعون فيسه قد عول في ادانسة الطاعن على مضمون محضر الشبط واتوال المجنى عليهم دون أن يورد مؤدى ذلك المحضر وما شسهد بها عانه يكون معيبا بالقصور في التسبيب بما يبطله هذا فضل عن أن الحاكم المطعون فيسه حين دان الطاعن بجريهتى القتسل والاصابة الخطأ وان كان قسد تساند الى التقرير الطبى الا به لم بذكر شسيئا عن ببان اصابات المجنى عليهم ولم يدلل على عليهم رابطة السببيه يبين تلك الاسلبات وبين وفساة بعض المجنى عليهم السنتادا الى دليل فنى التقرير الطبى سر مها يعسمه ايضا بالقصور الذى يتسمع له وجسة الطعن ويتمين لذلك نقض الحكم والاحالة .

(طعن رقم ۱۳۷۸ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١/٥/٥/٨ )

## قاعسسدة رقم ( ٩٣ )

#### : المسلما

كل حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والمقلب .

#### المكة:

وحيث أن المسادة ٣١٠ من تانون الإجسراءات الجنائية نصبت على أن كل حسكم بالادانة بجب أن يشير إلى نمن القسانون الذي حسكم بوجبه وهو بيان جوهرى اقتضته شرعية الجرائم والعقساب . لمسا كان النابت أن الحسكم المطعون فيسه قد أيسد الحسكم الابتدائي لاسبابه رغم أنه قسد أغفل ذكر نمن القانون الذي حسكم بموجبه غانه يكون مشسوبا بالبطلان ولا يعصمه من هذا العيب أنه أشسار في دبياجته إلى المواد التي طلبت النيابة العلمة تطبيقها ما دام لم يفصح عن أخذه بهذه المسواد في الطاعن . لمساكان ما تقدم ، غانه يتمين نقض الحسكم المطعون فيه والاعادة بفي حاجة إلى بحث باقي أوجه المطعن وحتى تتاح للطاعن فرصة

محاكمته من جديد على ضحوء أحكام القصانون ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ باعتباره التانون الأصلح للطاعن لما اشتهلت عليه أحكامه من ترك الخيسار للقاضى بين توقيسع عقوبة الحبسى وعقوبة الغرامة بعد أن كأن الحسكم بها معا وجوبيا .

(طعن رقم ٨٨٨) لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٥/٥/٩)

## قاعسدة رقم ( ٩٤ )

#### : المسدا

كل حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والمقاب .

#### المسكمة:

وحيث أن المسادة ٣١٠ من قسانون الاجسراءات الجنائية نصت عسلى أن كل حكم بالادانة يجب أن يشسير الى نص القسانون الذي حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضه شرعية الجسرائم والمقتب لما كان ذلك وكان الثابت أن الحسكم الابتدائى المؤيد الاسبابه بالحسكم المطعون فيسه قد خسلا من بيان نص القانون الذى انزل بموجبه المقلب فانه يسكون باطلا ولا يعصم الحسكم المطعون فيسه من أن يمند اليسه هذا العيب أن يكون قسد أشار في ديباجته إلى رقم القسانون الذى تطلب النيابة العامة تطبيقه وأثباته في منطوقه والاطلاع على مواده طالما أنه لم بين مواد القانون التي طبقها على واقعة الدعوى .

( طعن رقم ۱۹۸۵ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ٩/٥/٥٨٩ )

# قاعسسدة رقم ( ٩٥ )

#### : المسطا

حكم الادانة يجب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة 
بيانا تتحقق بــه اركان الجريبة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى 
استخلصت فيها المحــكية ثبوت وقــوعها ومؤدى تلك الادلة حتى ينضح 
وجهة استدلالها بها وســـلامة ماخذها تبكينا لحكية النقض من مراقبــة 
صحة التطبيق القانوني على الراقعة كما صــار انباتها بالحــكم والا كان 
قــاصرا .

#### : الحكمة

لما كان ذلك وكانت المادة ٢١٠ سن ماتور الإجراءات الجائية تحد أوجبت أن يشتبل كل حكم بالادانة على بيل الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا نتحقق بيه أركان الجريبة والظروف التي وقعت نيها والادلة التي استخلصت بنها الحكمة الادانة حتى ينضح وجة استدلالها بها وسلامة باخذها تبكينا لمحكمة الادانة حتى ينضح وجة التانوني على الواقعة كما صلر اثباتها بالحكم والاكان تأصرا المالمال الميل ذلك وكان الخوليا في الجرائم غير المعدية هو الركن الميز لهذه الحرائم نائه يجب السلائة الحكم بالادانة في جرينة التنسل الخطأ الربتي نفشلا عن بؤدي الادلة التي اعتبد عليها في ثبوت الواقعة عنصر الخطأ المرتكب كان الحكم لم يورد الدليل عليه مردودا الى اصل صحيح شابت بالأوراق والمات تناسم رابطة السبيسة الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تسليق التانون على الواقعة كما صار بالحكم نسان الحدكم يسكون تطبيق التانون على الواقعة كما صار بالحكم نسان الحدكم يسكون أوجبه الطعن .

( طعن رقم ۹۷۱ه لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٩/٥/٥/٩ )

# ماعسدة رقم (٩٦)

#### المسدا:

يجب ان يشير الحسكم الصادر بالادانــة عــلى نص القـــاتون الذي حــكم بموجبه ٠

(طمن رقم ٩٢٠) لسنة ٥٤ ق ـ حلسة ١٩٨٥/٥/١٥ ﴾

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ٢٨٢ لسنة ٥٠ ق \_\_ جلسة ١٩٧٥/٥/١٨ \_ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائى تاعدة رقم ١٩٠٥) .

#### قاعسدة رقم ( ۹۷ )

#### المسطا :

حكم الادانة يجب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة 
بيانا تتحقق بسه اركان الجريعة والظروف التي وقمت فيها والاداة التي 
استخلصت فيها المسكبة نبوت وقسوعها ومؤدى تلك الاداة حتى ينضح 
وجهة استدلالها بها وسالامة ماخذها نمكينا لمحكبة النقض من مراقبة 
صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صسار الباتها بالصستم والاكان 
قساصراً حمد التطبيق المقاني على الواقعة كما صسار الباتها بالصستم والاكان

#### المسكمة:

لا كان ذلك ، وكان تسانون الإجراءات الجنائية قد اوجب في المسادة . ٢١ منه ان يشتمل كل حكم بالادانة عسلى بيان الواقعة المستوجبة المعقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استظلمت بنها المحكمة الادانسة حتى يتضح وجسه استدلالها بها وسلامة الملخذ تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة محمة تطبيق القاتون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا . ولما كان الحسكم المطعون نيسه قد عول في قضائه على ما جساء بمحضر الفبط ، ولمستدلاله بسه عسلى ثبسوت التهسة بعناصرها القانونيسة وجسه استدلاله بسه عسلى ثبسوت التهسة بعناصرها القانونيسة كانة فسانه يسكون معيبا بها يبطله ويوجب نقضه والاحسالة دون حاجة الى بحث باتى أوجه الطمن ، لما كان ما تقدم وكان وجسه الطمن وان اتصل بالمسئولة عن الحقوق الدنية — المحسكوم عليها الاخرى في الدعوى المدنية — الا أنها لا تقيد من تعرض الحكم المطعون نيسه لانها لم تكن طرفا في الخصومة الاستثنائية التى مسدر فيها ذلك الحسكم ومن ثم لم تكن لها أصلا حق الطعن بالنقض غلا بعتد اليها اثره .

( طعن رقم ٨١٢ه لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ )

# قاعـــدة رقم ( ۹۸ )

#### البسدا:

حكم الاداتة بجب ان يشتبل على بيان الواقمة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق بــه اركان الجريبة والظروف التي ومّعت فيهــا والادلة التي استخلصت فيها المحسكمة ثبوت وقسوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبـة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صسار اثباتها بالحسكم والا كان قسامرا •

#### الحكمة:

عملا يمواد الاتهام ، لما كان ذلك وكانت السادة ١٣٠ من مانون الاجسراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادائية على بيان للواقعية المستوجبة للمتوبية بيانا تتحقق به اركان الجريسة والظروف التي وقعت نيها والاطلة التي استخلصت منها المحكمة الادائية من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان الحكم المطمون نيه لم يورد الواقعة واكتني في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم بيين وجسه استدلاله به على ثبوت التهبة بمناصرها القانونية كانة الأسر الذي يمجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صسار الباتها بالحكم والتقرير برائ نيما يثيره الطاعن بوجه الطعن . ومن ثم يكون معيبا بالقصور في التسبيب .

( طعن رقم ۹۹۲ اسنة ٤٥ ق \_ جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ )

# قاعسدة رقم ( ٩٩ )

#### البــدا :

حكم الادانة يجب أن يشتعل على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة 
بيانا تتحقق بــه اركان الجريبة والظروف التى وقعت فيهـا والادالة التى 
استخلصت فيها المحسكية ثبوت وقــوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح 
وجهة استدلائها بها وســالامة ملخذها تعكينا لمحكية النقض من مراقبــة 
صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صــار الباتها بالحــكم والا كان 
قــاصرا •

# المسكبة:

لمساكلن ذلك وكسان تسانون الاجسراءات الجنائيسة تسد اوجب

في المستوجة للمتوبة بيانا تتحقق به اركان الجريبة والظروف التي وتمت للمستوجة للمتوبة بيانا تتحقق به اركان الجريبة والظروف التي وتمت نيها والادلسة التي استخلصت بنها المحسكية الادانة حتى يتضح وجسه استدلاله بها وسسلامة ماخذها تعكينا لمحكمة النتض بن براتبسة صحة التطبيق القانوني عملى الواقعة كما مسار اثباتها بالحسكم والا كان المتلام الكان ما تقدم وكان الحكم قد اكتمى في بيان واقعة الدعسوى وظروفها وادلة الثبوت تبسل الطاعن على مجسرد ترديد وصف التهمة بثبوت التهسة بمناصرها التساونية كانة في حق الطاعن وبن ثم خانسة بيون وجه استدلاله على يكون معيا بالقصور معا يستوجب نقضه والاحالة وذلك بغير حاجسة الي بحث اوجهه الطعن الأخسرى .

( طعن رقم ٨٥٤٥ لسنة ٤٥ ق \_ جلسة ١٦/٥/٥٨٥١ )

#### قاعىسدة رقم ( ١٠٠ )

#### : المسطا

حكم الادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة المعقوبة بيئا تتحقق بــه اركان الجريبة والظروف التى وقعت فيهـا والادلة التى استخلصت فيها المحــكية ثبوت وقــوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وســـلاية ماخذها نبكينا لمحكمة النقض من مراقبــة صحة التطبيق الققونى على الواقعة كما صــار انبانها بالحــكم والا كان قــاصرا .

## المسكية:

لما كان ذلك وكانت المادة ٢١٠ من تانون الإجراءات البنائية تعد اوجبت ان يشتمل كل حسكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمقوية بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظاروف التى وقعت غيها والادلة التى استخلصت بنها المحسكة الادائبة حتى يتضح وجبة استدلالها بها وشالمة باخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق التانوني على الواقعة كما حسار اندانها بالحكم والا كان تامرا . وداذا كان الحكم المطمون غيبة لم يبن الواقعة واكتفى في بيان العلال

بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة دون مضمونه ووجه استدلاله بسه على الجريمة التى دان الطاعن بها مانه يسكون معيبا بالتصسور في التسبيب الذي يبطله .

( طعن رقم ۱۹۸۵ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ۱۹۸۵/۵/۲۳ ) قاعـــدة رقم ( ۱۰۱ )

: المسطا

حكم الادانة يجب أن يشتعل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة 
بيانا تتحقق بــه اركان الجريعة والظروف التي وقعت فيهـا والاداة التي 
استخلصت فيها المحسكية نبوت وقــوعها ومؤدى تلك الاداة حتى يشمح 
يُوجهة استدلالها بها وســـلامة ماخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبــة 
صحة التطبيق القانوني علي الواقعة كما صــار انباتها بالحــــم والا كان 
صحة التطبيق القانوني علي الواقعة كما صــار انباتها بالحـــم والا كان 
صحة التطبيق القانوني علي الواقعة كما صــار انباتها بالحــم والا كان

#### المكهة:

لما كانت المسادة . ٣١ من هانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتبل كل حكم بالادانة على ببان الواقعة المستوجبة للعقوبة ببانا كافيا تتحقق بسه اركان الجريبة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت بنها المحسكة ثبوت وقوعها من الحسكم ومؤدى تلك الادلة حتى ينضح وجه استدلاله بها وسلامة الماخذ والا كان قاصرا وكان هذا الذي اجله الحسكم فيها تقسدم من مؤدى ما ورد في تقرير مراجعبة الانتاج ومحضر الضبط لا يكنى بيانا لواقعة الدعوى عسلى النحو الذي تطلبه القسانون اذ أنه لا يفصح عن الظروف التي احاطت بضبط الكحول والحالة التي ضبط عليها ولم يكشف عما جساء في نتيجة التحليل كما

تضى بالزام الطاعن بأن يؤدى للخزانة العابة ببلغ ، ١٤(١/١٤٥٠ دون ال يستظهر في مدوناته بتدار الكحول وبتدار الرسم المستحق عليه ولم يغصح أن كان الملغ للحكوم به هو تسدر الرسم المستحق عسلى الكحول والتني أوجبت الملية ٤٠٠٠ الزام المخالف بادائه أو أن المحكمة أهلة الرخصة المنصوص عليها في المسادة ٢١ من هستة التاسون وفي الحالة الأخرة لم يبين أن كان الرسسم المستحق تسد أبكن

تقديره ام تعذر ذلك حتى بتضح مدى موانقة التعويض المقتضى بــه للمنود القانونية المنظمة له الاسـر الذى يعجز محــكة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون عــلى الواقعة كما صـــار اثباتها بالحكم مما يعيبه بالقصور ويُوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باتى اوجه الطمن .

( طعن رقم ٧٩٣ لسنة ٥٤ ق \_ جلسة ٢٣/٥/٥/٢٣ )

# قاعـــدة رقم ( ۱۰۲ )

#### : المسطة

حكم الادانة يجب أن يشنبل على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة 
بيلقا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى 
استخلصت فيها الحسكمة ثبوت وقسوعها ومؤدى تلك الادلة حتى ينضح 
وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبسة 
صحة التطبيق القالوني على الواقعة كما صسار اثباتها بالحسكم والا كان 
قساصرا .

#### الحكة :

لما كان ذلك ، وكانت المسادة ٣١٠ من قسانون الاجسراءات المعاقبة قسد اوجبت أن يشتبل كل حسكم بالادانسة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كانيا تتحقق بسه أركان الجريعة والظروف التي وقعت نيها والادلة التي استخاصت بنها المحكمة ثبوت وقوعها من المنه وجردى طك الادلمة حتى يتضح وجسه اسسندلاله بها وسسلامة المساخذ والا كان قاصرا ، وكان هذا الذي أحيله الحكم نيها تقدم لا يسكني بياتا لحوى على النحو الذي تحليه العانون . أذ أنه لا ينمسح عن الخاوف التي أحاطت بتقاضي الطاعنة للبالغ المتول بأخذها ولم يورد مؤدى القوال المجنى عليهن ولم يستظهر الادلة التي استخاصت منها المسكمة شهوت وقوع الجريعة المسندة الى الطاعنة . لما كان ذلك ، غان الحسكم المطعون نيسه يكون قساصر البيان مها يعيه ويوجب نقضه والاحلة المشعم حافي بغير حاجة الى بحث بغني أرجه المطعن .

ا طعن رقم ٥٩ ١٤ لسنة ٤٥ ق ـ حلسة ٢٧/١٠/١٨٥١ ١

## قاعـــدة رقم ( ۱۰۳ )

## المسدان:

ديم الادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة 
بيانا تتحقق بسه اركان الجربية والظروف التى وقعت فيهسا والادلة التى 
استخلصت فيها المسكمة ثبوت وقسوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح 
وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تحكينا لمحكمة النقض من مراقبسة 
مسحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صسار اثباتها بالحسكم والا كان 
قساصرا •

#### المسكمة:

لسا كسان ذلك ، وكانت السادة ٢١٠ سن تسانون الاجسراءات البنائية تهد أوجب أن يشتبل كل حكم بالادانة على ببان الواقعة الستوجية المعتوية بيانا تهجق به الجربية والظروب التى وقعت نبها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها التانوني على الواقعة كما صار الباتها بالحكم والا كان تأصرا ، وكان التحكم قد خلا من ببان واتعة الدعوى وظيرونها بيانا كانيا ولم يسورد الالحلة التي استخلص منها ادانة الطباعن نسانه بكون تأصر البيان با يوجب نقفه والاحالة بفعير حاجمة الى بحث سائر أوجه الطعون .

( طعن رقم ۷۲۱۰ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٧٢١٠ ١٩٨٥ )

# قاعــدة رقم ( ١٠٤ )

#### البـــدا :

حكم الادانة يَجِب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق بــه اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيهـا والاداة التي استخلصت فيها المــكة نبوت وقــوعها ومؤدى تلك الادلة حتى ينضح وجهة استدلالها بها وســالامة ماخذها تبكينا لمحكمة التقض من مراقبــة صحة التطبيق القالوني على الواقعة كما صــار اثباتها بالحــكم والا كان قــاصرا .

#### الحسكية:

وحيث أن المسادة ٣١٠ من تسانون الاجسراءات الجنائية نصت على أن كل حسكم بالادانة يجب أن يشير الى نص القانون الذى حسكم بوجبه ، وهو بيان جوهرى التنشئة قاعدة شرعية الجرائم والعتساب . لمساكان ذلك وكان الثابت أن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم الملعون فيسه قسد خلا من ذكر نص التسانون الذى انزل بعوجبه المقلب على الطاعن فسأنه يكون باطسلا . ولا يصحح هذا البطسلان سا أورده في أسبابه من أنه يتعين القضاء بالعقوبة المتررة في مواد الاتهام ما دام انسه لم يورد في مدوناته هذه المواد . كما انسه لا يعصم الحسكم المطعون فيه من أن يعتد اليه غيب هذا البطسلان أن يكون تسد السسار في ديباجت من أن يعتد اليه غيب هذا البطسلان أن يكون تسد السسار في ديباجت الى رقم القانون الذى طلبت النبابة العامة تطبيق احكامه سا دام أنسه لم ينصح عن المواد التي اخذ الطاعن بها منه . وإذا كان ما نقدم غانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطمن . واشاء المنار أوجه الطمن .

# قاعـــدة رقم ( ١٠٥ )

# البسدا:

كــل هـــكم بالادانــة يجب ان بنســي الى نص القــانون الذى حكم بوجبه وهو بيان جوهرى ــ اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقب . المــكـة :

وحيث أن المسادة ٢١٠ من تسانون الاحسراءات الجنائيسة نصت على أن كل حكم بالادانة بجب أن بشير الى نص القسانون الذى حسكم بوجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقلب . لمسا كان ذلك وكان الثابت من أن الحسكم الانتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيشه قد خسلا من ذكر نص القانون الذى أنزل بوجبه العقلب على الطاعن غانه يكون باطلا ولا يصحح هذا البطلان ما أورده في أسبابه من أنه يتعين القضاء بالعقوبة المقررة مبواد الاتهام طالماتا أنسه نم يورد في مكوناته هذه المواد ، كما أنسه لا يعصم الحسكم المطعون فيسه من أن يبتد اليسه عيب هذا التعلين أن يكون تحد الساء في ديباجته الى

رتم التاتون الذى طلبت النيابة العامة تطبيقه ما دام أنسه لم يغصبع عن المواد التى أخذ بها منه . واذ كان ما تقسدم غانه يتمين نقض الحسكم المطعون فيسه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجسه الطعن .

(طعن رقم ١٩٨٥) لسينة ١٥ ق - جلسة ٣١/١١٨٥١١ ١

# قاعـــدة رقم (١٠٦)

#### البسدا:

حكم الادانة يجب أن يشتبل على بيان ألواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريبة والظروف التي وقعت فيهسا والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الاداسة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها .

#### المسكمة:

وحيث أن القاتون أوجب في كسل حسكم بالادانسة أن يشتمسل على بيان الواقعة الستوجبة للعتوبة بيانا تتحتق بعه اركان الجريسة والظروف التي وممت نيها والأدلة التي استطاست منها المسكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلية حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلمة ماخذها والا كان الحسكم قاصرا . لمساكان ذلك ، وكان الحكم الامتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون نبسه اقتصر في بيان واقعسة الدعوى ومؤدى ادلية النبوت ميها بالاحسالة الى محضر الضبط دون أن بيين الواقعة الستوجبة للعتوبة أو يورد مضبون محضر الضبط وجه استدلاله بعد على الجريسة التي دان الطاعن بها الأمسر الذي يعجسز محكمة النقض عن أعسال رقابتها عملى تطبيق القانون تطبيقا صحيحا عملى الواقعة التي صمار اثباتها بالممكم ، ومن ثم مأنه يكون معينا بما يوجب نقضه والاحالة بالنسبة له وللطاعن الآخر في شأن ما نسب اليب - دون المحسكوم عليهما الآخسرين الذين لسم يسكوما طرفسا في الخصومة الاسبتثنانية \_ انتضماء لحسن سير العدالة ولاتصمال وجه الطعن الذي بني عليه النقض بسه عملا بنص المسادة ٢٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وذلك دون حاجة لمناقشية ساقر أوجيه الطعن الأخسس .

( طعن رقم ٣٥) لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٦ )

# هاعسدة رقم ( ۱۰۷ )

#### : المسطا

حكم الادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة استخلصت فيها المحسكمة ثبوت وقدوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضع وجهة استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبسة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صسار اثباتها بالحسكم والاكان قساصرا .

#### المكمة:

الإحسراءات الجنائية . لما كان ذلك وكانت المادة . ١٦ من متاون الإجراءات قدد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة عملى بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيان تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحسكمة الادانية حتى يتضح وجبه استدلالها بها وسلامة مأخذها تبكينا لمحكمة النقض سن متابة التطبيق التانوني على الواقعة كما صار أثباتها بالحكم والا كان عامرا . وأذ كان الحكم المطعون فيبه قد اكتفى في بيان الدليل بالإحسالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم بين وجبه استدلاله به على ثبوت التهم بعناصرها التانونية كانة غانه يكون مشوبا بعيب المصور في التسبيب الأسر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة التطبيق التانوني على الواقعة ويتعين معه نقض الصكم المطعون فيسه والإحالة التانونية الى بحث باتى أوجه الطعن .

( طُعن رقم ١٩٨٦/٢/١٨ إسنة ٥٤ ق \_ جلسة ١٩٨٦/٢/١٨ )

## قاعـــدة رقم ( ۱۰۸ )

## البسدا:

حكم الادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيقا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التى وقمت فيهسا والادلة التى استخلصت فيها المسكمة ثبوت وتسوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضع وجهة استدلالها بها وسسلامة ملخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقيسة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صسار اثباتها بالحسكم والا كان قساصرا •

## المسكبة:

لما كان ذلك ، وكان تسانون الاجسراءات الجنائية تسد اوجب في المستوجبة للمتوبة بيانا تتحتق به اركان الجريبة والظروف التى وتحت غيبنا المستوجبة للمتوبة بيانا تتحتق به اركان الجريبة والظروف التى وتحت غيبنا والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسالمة ماخذها تبكينا لمحكمة النتض من مراتبة التطبيق الثانونى على الواقعة كما تمنار البأنها بالحكم والاكان تاصرا ، لما كان ذلك وكان الحكم المطمون فيه تد أيد الحكم الابتدائي لأسبله رغم أنه خلا من بين الواقعة المستوجبة للمتوبة والاكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى ما قرره محرر المحضر دون أن بورد مضمون تلك الاتوال ووجه استدلاله بها على ثبوت التهبة بعناصرها الثانونية تكاف المنافرة دون حالة الموستوجب كانة ، فإن الحكم الماحون غيسه يسكون معيبا بها يبطله ويستوجب نتضة والاحالة دون حالة الى بحث باتى اوجه الطعن .

(طُعُن رقم ١٩٨٦/٢/٢٤ لسنة ١٥ ق ـ جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤ )

## قاعسسدة رقم ( ١٠٩ )

## المنسدا :

حكم الادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة المقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجربية والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت فيها الحسكة ثبوت وقسوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها نمكنا لمحكمة النقض من مراقسة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صسار أثباتها بالحسكم والا كان قساصرا .

## المسكبة: .

وهيث أن السادة . ٣١ من قسانون الإجسراءات الجنائيسة أوجبت أن يشتمل كل حسكم بالادانة عسلي بيان الواقعة الستوجبة المعقبوبة

بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت نيها والادلسة التي استظلمت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجهه استدلالها بها وسلامة ماخذها تبكينا لمحكمة الادانة حتى يتضح وجهه استدلالها بها وسلامة كما مسار انباتها بالحكم والا كان قاصرا . واذ كان الحكم الابتدائى كما مسار انباتها بالحكم الطعون اسبابه قد اكتنى فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم ببين وجهه استدلاله بسه على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كانة ، مانه يسكون مشوبا بالقصور الذي له الصدارة على وجه الطمن المتعلق بمخالفة القانون وهو ما يتسسع له وجه الطمن مما يعجز محسكمة النقض عن أعمسال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا عسلى واقعة الدعوى وتقسول كلمتها في شمان ما تترم النيابة المامة بسوجه الطمن . لمساكان ما تقدم ، اساته يتمين نقض الحكم الطعون فيه والاحالة .

( طعن رقم ٥٧٥٢ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٦/١٣/٢ )

## قاعبدة رقم (١١٠)

## البسدا:

حكم الادانة بجب أن يشتعل على بيان الواقعة المستوجبة المعقوبة 
بيانا تتحقق بسه اركان الجربية والظروف التى وقعت فيهسا والادالة التى 
استخلصت فيها المستكبة ثبوت وقسوعها ومؤدى تلك الادالة حتى يتضع 
وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبسة 
صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صسار أثبانها بالمستكم واللا كمان 
قساصرا .

## الحكمة:

لما كان ذلك ، وكانت المادة ، ٣١ من تانون الإجراءات الجنائية قد لوجبت أن بشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيئنا تتحقق بعد اركان الجريمة والظروف التي وقعت نبها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجهه استدلالها بها وسالهة ماخذها تعكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما مسار اثباتها بالحكم والا كان تساصرا . واذ كان الحسكم المطعون فيسه تسد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر الضبط ولم يسورد مسمونه ولم يبين وجسه استدلاله به عسلى ثبوت التهسة بعناصرها التأتونية كانة الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراتبسة صحة تطبيق التأتون على الواتمة كمسا مسار اثباتها بالحسكم ، غساته يكون معيبا بالتصور في التسبيب بها يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث ساتر وجهة الطعن .

( طعن رقم ١١٥٩ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٦/٣/١٦ )

## قاعـــدة رقم ( ١١١ )

#### البـــدا :

حكم الادانة يجب أن يشنعل على بيان الواقعة الستوجبة المقوبة 
بيانا تتحقق بــه اركان الجريبة والظروف التى وقعت فيهـا والادلة التى 
استخلصت فيها الحــكة ثبوت وقــوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضع 
وجهة استدلالها بها وســلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبــة 
محة التطبيق القانونى على الواقعة كما صــار اثباتها بالحــكم والا كان 
قــاصرا .

# المسكبة:

ببواد الاتهام . لما كان ذلك ، وكمان تانون الاجراءات الجنائيسة قد أوجب في المسادة . ٢٦ منه أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كانيا تتحقق بمه أركان الجريسة والظروف آلتي وقعت ميها والادلمة التي استخلصت بنها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلمة حتى يتضح وجمه استدلاله بهما وسلامة ماخذها تبكينا لمحسكمة النقس مسع مراقبة صحة النطبيق القسانوني على الواقعة كما مسار ألباتها بالحكم والا كان قسامرا .

الابتدائى رغم أنه خلا من بيان الواقعة المسنوصة للعقوبة واكتفى في بيان الطلب بالاحسالة الى المحضر الذى حسري مهندس الزراعسة ولم يورد مضونه ولم يبين وجسه استدلاله بسه عسلى ثبوت التهسة بعناضرها التلونية كلفة غانه يكون معينا بصا يبطلة ويوجب بنضه والاحالة

طعن رقم ۱۹۸۲/۳/۲۶ لسنه ۵۱ ق ــ جلسه ۱۹۸۲/۳/۲۶

## قاعـــدة رقم ( ۱۱۲ )

## : أيسل

حكم الادانة بجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق سبه اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت فيها المسكمة نبوت وقسوعها ويؤدى تلك الادلة حتى يتضيح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبسة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صحار الباتها بالصحكم والاكان

# المسكمة:

حيث أن المسادة . ٢١ مسن قسانون الاجسراءات الجنائيسة قسد الوجبت أن شمتيل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمقوية بيانا تتحق به اركان الجريبة والظروف التى وقعت فيها والادلسة التى استظلمت منما الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسسلامة المساخة في الواقعة أذ لم بيين الجهة التى أوقعت الحجز سولا المبلغ المحجوز من أجله ولا البسوم المحدد للبيع سد كما لم بيين الادلة التى لقام عليها قضاؤه بالادانة مما يعيب الحسكم بالقصور الذى يعجز محسكة عليها قضاؤه بالادانة مما يعيب الحسكم بالقصور الذى يعجز محسكة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القسانون تطبيقا صحيحا عسلى واقعسة الدعوى سدلما كان ذلك قسانه يتعين نقض الحسكم المطعون فيسه والاحالة .

(طعن رقم ١٩٦٠ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٦/١٠/٧)

## قاعسدة رقم ( ١١٣ )

### : 12-41

حكم الادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة 
بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي 
استخاصت فيها المسكمة ثبوت وقدوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضع 
وجهة استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة 
محة التطبيق القلوني على الواقعة كما صسار أثباتها بالحسكم والا كان 
قاص ا

### المكمة:

وحيث أن القانون قد أوجب في كل حكم بالادانة أن يشتمل عسلى بيان الواتعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسللمة المأخذ والا كان قاصرا ، لمسا كان ذلك ، وكان الحسكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون ميه \_ قد اغفل بيان واقعة الدعوى والظروف التي وقعت بها واقتصر في بيان ذلك على القول « حيث أن الواقعة تتحصل نيما اثبته محرر المحضر في محضره » ثم خلص من ذلك مباشرة الى القسول : « وحيث أن النهمة ثابتة قبل المنهم ما أثبته محررا المحضر بمحضره ومن ثم يتعين معاقبته بمواد الاتهام » . لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحسكم على ما سلف بيانه قد خلت من بيان واقعة الدعوى الستوجية العتوبة ومؤدى الادلة التي استخلص منها الحسكم ثبوت وقوعها من الطساعن واكتنى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر النسبط ولم يورد مضهونه ولم بيين وحسه استدلاله به عسلي ثبوت التهمة بعنامم ها الثانويسة كانسة الأمسر الذي يعجز هذه المستكمة من مراقعة صحة تظييق القساتون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم فانه يكون مشوبا بالقصور في السان مما يعيبه بها يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائز أوحسه **الطعن** .

( طمن رقم ۲۷۳۸ لسنة ٥٥ ق \_ جلسة ١٩٨٦/١٠/١١)

## قاعـــدة رقم ( ١١٤ )

## : المسدا

حكم الادانة يجب ان يشنبل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة 
بيانا تتحقق بــه اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى 
استخلصت فيها المحسكة ثبوت وقاوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضع 
وجهة استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبسة 
صحة التطبيق القاتونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحسكم والا كان 
قاصرا .

#### المكهة:

حيث ان المسادة ٣١٠ من قسانون الاجسراءات الجنائيسة قسد الوجبت ان يشتمل كل حسكم بالادانة على بيسان الواقعة المستوجبة المعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجربية والظروف التى وقعت غيها والادلة التى استخلصت منها الحسكية الادانة حتى يتضح وجسه استدلالها بها وسلامة مأخذها تبكينا لمسكية الادانة حتى يتضح وجسه استدلالها بها الصحيح على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قساصرا سلما المحيود على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قساصرا سلما المطعون غيه أنه اورد واقعة الدعوى بصورة عامة معماه وبطريقة جهلة اذ لم يبين ما اشستبل عليه من محضرى الحجسز والتبديد ولا بباناتها منصلة ولا ببلغ الدين المحجوز من أصله سكما استدل على ادانة الطاعن بمحضرى الحبرز والتبديد المنكورتين رغم تجهيله لهما ولم يبين وجسه استدلاله مهما على ثبوت التهمة بالنسبة للمتم ، الاسر الذى يكون معه النعى عليه بالقمسور في التسبيب في محسل مما يعيه ويوجب نقضه والاحالسة .

( طعن رقم ١٩٤٦ لنسنة ٥٥ ق ــ جلسمة ١٤/١ /١٩٨٦ )

## قاعـــدة رقم ( ١١٥ )

#### : المسطا

حكم الادانة يجب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة 
بياناً تتحقق بــه اركان الجريبة والظروف التي وقعت فيهـا والاداة التي 
استخلصت فيها المحــكبة ثبوت وقــوعها ومؤدى تلك الآدلة حتى يتضح 
وجهة استدلالها بها وســـلابة ماخذها تبكينا لمحكبة النقض من مراقبــة 
محة التطبيق القانوني على الواقعة كما صــار اثباتها بالحـــكم والا كان 
قــاصرا •

## المسكمة:

حيث أن ألسادة . ٢٦ سن تسانون الاجسراءات الجنائيسة تسد لوجبت في كل حكم بالادانة أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوية بيانا تتحقق بسه اركان الجريسة والظروف التي وقعت غيها والادلة التي استطاعت منها الحكمة الادانة حتى يتضح وجسه استدلالها بها وسسلامة منخذها تمكنا لحكمة النقض من مراقبة التطبيق التسانوني على الواقعة كما حسار البانها في الحسكم والا كان تاصرا سلاما كان ذلك وكان الحسكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحسكم المطعون فيه تسد اكتفى في بيان واقعة داعوى بالإحالة الى محضر ضبط الواقعة دون ان يورد مضمونه ولم يبين مؤدى الادلة التي دان الطاعنين بها ولا وجسه استدلاله على ثبوت النهبة بعناصرها المقانونية تبلهما الاسر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما مسلر الباسة المحكم والتقرير براى غيها يثيره الطاعنان باوجه طعنهما مها يعيبه بما يستوجب تنقسه والاحالة .

( طَعْنَ رَمْم ٢٩٣٨ لَسَنَهُ ٥٥ ق - جلسنة ٨١٠/١٠/١٩٨١ )

# قاعبدة رقم (١١٦)

#### : 12\_\_\_48

حكم الادانة يجب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت فيها المسكهة نبوت وقسوعها ومؤدى تلك الادلة حتى ينضح وجهة استدلالها بها وسسلامة مأخذها نمكينا لمحكمة النقض من مراقبسة صحة التطبيق القاتوني على الواقعة كما صسار الباتها بالمسكم والاكان قسامرا .

### الحكمة:

لما كان ذلك ، وكان قسانون الاجسراءات الجنائيسة قسد أوجب غی المادة ۳۱۰ منه ان یشتمل کل حسکم بالادانـة علی بیان الواقعـة المستوجبة للعقوبة بيانا يتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت غيها والادلية التي استخلصت منها المحكمة الادانية حتى يتضح وجسه استدلاله بها وسلامة مأخذها وان يشير الى نص القانون الذي حكم مموجيه وهو بيان اقتضة قهاعدة شرعية الحسرائم والعقاب وكسان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى أقوال مجرى محاولة الشراء بمحضر ضبط الواقعة واعتراف الطاعن فيه دون أن يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، كما غفل الاشارة الى نص القانون الذى حكم بموجبه ولا يغنى في هذا الصدد كون الحسكم الابتدائي قسد اشار في اسبابه الي مواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها وانصح عن اخذه بها ومعاقبة الطاعن بموجبها ما دام أن الحكم المطعون فيسه لم يأخذ بأسباب ذلك الحسكم ولم يحل اليها ، كما لا يصلح هذا العيب ما ورد بدبياجة الحسكم المطعون مبع من الاشارة الى مواد الاتهام التي طلبت النيابعة العامة تطبيقها ما دام لم يفصح عن أخذه بها . لما كان ما تقدم ، فان الحكم الطعون فيه يكون معيبا مما يبطله ويوجب نقضه والاعادة دون حاجهة المئث باقى أوجمه الطعن .

( طعن رقم ۱۱۲۱ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١١/١٠ ١٩٨٦)

## قاعــدة رقم ( ۱۱۷ )

# البسدا:

حكم الادانة يجب أن يشنمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجربية والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت فيها المحسكية ثبوت وقسوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبسة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صسار اثباتها بالحسكم والاكان قساصرا .

#### الحكمة:

لما كان ذلك ، وكمانت المادة ٣١٠ من قسانون الاجسراءات الجنائية قبو اوجبت في كل حسكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجسريمة والظروف ألتى وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، ومؤدى تلك الادلسة حتى يتضح وجسه استدلالها بها وسلمة مأخذها ، كمه أنه من المقسرر انه يجب ان تكون مدونات الحسكم كافة بذاتها لايضساح أن المحكمة حين قضت في الدعسوى بالادانة ، قسد ألمت الماما صسحيحة بعبنى الأدلة القائمة فيها ، أما وضع الحسكم بصيغة غامضة ومبهمة ، غانه لا يحقق الفرض الذي قصده الشارع من تسبيب الاحكام ، ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الامتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، قسد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة إلى محضر ضبط الواقعة ، ولم يورد مضبونه ، ولم يبين وجسه استدلاله بــه على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية ، وكان تحصيله الواقعة بهذه الصيغة بكتنفه الغبوض والإيهام . لما كان ذلك ، فسان الصكم المطعون ميسه يكون مشوبا بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون ، مما يعجز محكمة النقض عن اعمسال رتابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعسوى ، وعن أن تقول كلمتها في شأن ما يثيره الطاعن بوجه الطعن من الخطأ في القانون . الما كان ما تقدم ، مانه متعين ينقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

( طعن رقم ١٩٤٨ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨١/١١/٢٤ )

# قاعسسدة رقم ( ۱۱۸ )

# المبسدا:

من القرر ان القانون لم يرسم شكلاً أو نمطا يصوغ غيه الحكم بيان الواقعة السنوجية للعقوبة والظروف التي وقعت بها .

## المكهة:

المترر ان التانوب لم يرسم شكلا أو نما يصوغ فيسه الحكم بين الواقعة المستوجبة للعتوبة والظروف التي وقعت فيها ، فبني كان مجبوع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركاتها وظروفها حسبها استخاصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيسه أنه أشار في صدره الى مواد القانون التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ثم أنتهى في منطوقه بقوله « وبعد القانون الذي دين الطاعن بعققضاه ، فهتى اثبتت الحكمة في حكمها أنها المامت على المواد التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ثم قضت بعد ذلك في الدعسوى غلا يصح أن يطعن في حكمها بعثولة أن الحكم خلا من تكر المواد التي أخذ بها ويسكون ما جساء بهذا الوجسه من الطعن غسي المواد التي أخلانه با دام الحكم قسد السوفي أوضاعه الشكلية والبيتات الجوهرية التي نص عليها القانون غان نهى الطاعن على الحكم طبوط الايتات الجوهرية التي نص عليها القانون غان نهى الطاعن على الحكم عبوذ السبب لا يكون متولا .

( طعن رقم ۲۱۲۲ لسنة ٥٥ ق ب جلسة ۲۱۲/۱۲/۱۹۸۱ )

# قاعسسدة رقم ( ١١٩ )

## البسدا:

... من القرر إن القابون لم يرسم شكلا أو نطبا يصبوغ أبد الخكم بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة والظروف التي وقمت بها. • المسكدة :

المساكان ذلك كا وكان من المتسرّر أن التساقون لم يرسم شمسكلا

او نبطا يصوغ الحكم فيه بيان الواقعة المستوجبة للمتوبة والظروف التي وقعت فيها فعتى كان مجموع ما اورده الحسكم كافيا في تفهم الواقعة بأركائها وظروفها حسبما استخلصته المحسكمة سكما هو الحسال في الدعسوى المطروحة . كان ذلك محققا لحكم القانون ، ومن ثم يكون نعى الطاعن الثاني على الحكم بالقصور في التسبيب لا محل له .

( طعن رقم ٦١٤٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨ )

# قاعـــدة رقم (١٢٠)

## البسيدا :

من المقرر أن القسانون لم يرسم شكلا أو نبطسا يصوفح فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة المعتوبة والظروف التي وقعت بها .

# الحكية:

لمسا كان ذلك ، وكان القانون لم يرسم شمكلا أو نمطسا يصموغ نيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقبوبة والظروف التي وقعته فيها ومتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظرومها حسبها استخلصتها المحكمة مسان ذلك يكون محققا لحسكم القانون ، واذ كانت المحكمة قد أوردت صورة الواقعة حسبها استخلصتها في بيان كساف لتفهمها وكان من المقرر- في اصول الاستدلال أن المسكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الاثر في تكوين عقيدتها وفي اغنالها لبعض الوقائع ما ينيد ضمنا اطراحها لها واطمئناتها الى ما اثبتته من الوقائع والادلة التي اعتبدت عليها في حكمها ومن ثم نسلا محل لمسا ينعاه على الحكم لاغفاله الوقائع التي أشار اليها باسباب طعنه من تعدد اطسراف المساجرة والمسابين فيها وتنوع الآلات الستعبلة في الاعتداء واغفاله التحدث عن اصابته بفرض وجودها ــ اذ لم يكن بحاجة الى التعرض لها طالما أن الطاعن لا يدعى أن المجنى عليه بادره بالمعوان وأحتث أصابته بل احدثها بسه غيره وهو ما ردده في دغاعه أماي محكمة المؤضوع وفي طعنه وهي ــ من بعد ــ لم تــكن محــل اتهـــام ولم ترمع بشانها الدعوى الماثلة .

( طَعْن رقم ٥٩٨٩ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٢ )

## قاعـــدة رقم ( ١٢١ )

#### : المسلا

حكم الادانة يجب أن يشنمل على بيان الواقعة المستوجبة المقوبة 
بيانا تتحقق بــه اركان الجربة والظروف التى وقمت فيهـا والادلة التى 
استخلصت فيها الحــكهة ثبوت وقــوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح 
وجهة استدلالها بها وســلابة ماخذها تبكينا لمحكبة النقض من مراقبــة 
صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صــار اثباتها بالحــكم والا كان 
قــاصرا •

### المكهة:

وحيث أن القانون اوجب في كل حكم بالادانة أن يشتمل عسلى بيان الواقعسة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت نيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثيبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الامتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون نيسه تسد اقتصر في بيان واثبات وقسوع جريمة التبديد المسندة الى الطاعن على قوله: « وحيث أن مسا أسند الى المتهم ثابت في حقه ثبوتا كانيا مما تضمنته الاوراق الثابت بها ان المتهم تسد الرتكب الفعل المسند اليه فضلا عن عسدم حضوره ليدفسع الاتهام بدغاع ما ومن ثم يتعين عقابه طبقا لمواد الاتهام وعملا بنص المسادة ٢/٣٠٤ . ج » . دون أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة المعقومة ودون أن يورد الأسباب التي اعتبد عليها نيما انتهى اليه من ثبوت التهمة التي دان الطاعن بها ، ومن ثم مانه يكون معيبا بالقصور الذي يتسم له وجسه الطعن ويعجز هذه المحكمة عن ان تقسول كلمتها نيما يثسمه الطاعن من انعدام الدليل ضده ومن ثم يتعين نقض الحسكم المطعون فيسته والاحالة بفر جلجة لبحث باتي أوجه الطعن . ٠

﴿ مُكُنَّ أُرْهُمْ ٢٨٧١ لَسَنَةَ ٢٥ أَقَ لِلسَّمَةَ ٢٦ ﴿ ١٩٨٧ ﴾ )

# قاعبدة رقم ( ۱۲۲ )

: المسطا

حكم الادانة يجب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة 
بيانا تتحقق بـــه اركان الجربية والظروف التي وقعت فيها والادالة التي 
استخلصت فيها المحسكية ثبوت وقــوعها ومؤدى تلك الإداة حتى يتضح 
وجهة استدلالها بها وســــلامة ماخذها تمكيا لمحكمة النقض من مراقبــة 
صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صحار اثباتها بالحـــكم والا كان 
قــاصرا •

#### المسكية:

وحيث أن القانون أوجب في كل حكم بالادانة أن يتستبل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كانيا تتحقق به اركان الجريعة والطروف التى وتعت نيها والأدلة التى استخلصت منها الحسكية يسوت وقوعها من المتهم وسؤدى تلك الأدلة حتى يتضبح وجهة استدلاله بها وسسلامة المساخذ والا كان تساصرا . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون نيسة قسد اقتصرت في بيانه لواقعة الدعوى وادلتها على قوله « ومن حيث أن التهمة المستدة المستوجبة للعقبوبة ومؤدى الادلة التى استخلص منها ورد وروحها من الطاعن ، عسائه يكون قاصر البيان قمسورا بيطلة وروحها من الطاعن ، عسائه يكون قاصر البيان قمسورا بيطلة وروحها من الطاعن ، عسائه يكون قاصر البيان قمسورا بيطلة وروحها من الطاعن ، عليه الوجه الآخر من الطعن .

( طعن رقم ٢٣٩٦ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٢٩٨٧/٢/٣ )

# . فاعسدة رقم ( ۱۲۳ )

المسدا :

من القسرر أن القسانون لم يُرسم شسكلا معينا يصسوغ فيسه الحسكم بيان الواقعسة المستوجبة العقوبة والظروف التي وقعت بها .

#### الحكة:

لا كان ذلك ، وكان من المتسرر أن القسانون لم يرسم شكلا معينا يصوغ نيه الحسكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت نيها ، نبتى كان مجموع ما أورده الحسكم لله هو الحسال في الدعوى المطروحة كانيا في تنهم الواقعة بأركانها وظرونها حسبما استخاصته المحكمة كان ذلك محققا لحسكم القسانون ، ويضحى النعى على الحكم في هذا الصدد في غير محله .

( طعن رقم ١١٤ لسنة ٧٥ ق \_ جلسة ١٩٨٧/٣/١٧ )

## قاعـــدة رقم ( ۱۲٤ )

#### : المسلما

حكم الادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة 
بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والاداة التي 
استخلصت فيها المسكمة نبوت وقسوعها ومؤدى تلك الادلة حتى ينضح 
وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة 
مسحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صسار الثبانها بالحسكم والاكان 
قساصرا .

#### الحكة:

لما كان ذلك وكان تسانون الاجراءات الجنائية قد أوجب في المدادة ٣١٠ منه ان يشتبل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تحقق به اركان الجريسة والغاروف التى وقعت نيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجسه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة تاصرا ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون نيسه قد اكتفى في بيان واتعة الدعوى بنقل ما ورد بصحيفة الادعاء الماشر ولم بيين وجسة استدلاله بها ورد بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كانة مسا يعيبه بالقصور وهو ما يتسع له وجه الطعن وعجز هذه المحكم عن اعمال رقابتها على تطبيق العانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الاحموى عن اعمال رقابتها على تطبيق العانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الاحموى عن اعمال رقابتها على تطبيق العانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الاحموى

وتقول كلمتها في شأن ما يشيره الطاعن بوجه الطعن . لما كان ذلك نساته يتمين نقض الحسكم المطمون نيسه والاحالة .

( طعن رُقم ٢٠٠٨) لسنة ٥٦ ق \_ جلسة ٢٩٨٧/٣/٢٩ )

# قاعـــدة رقم ( ١٢٥ )

### : المسطا

حكم الادانة يجب ان يشنبل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة 
بيانا تتحقق بــه اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيهـا والاداة التي 
استخلصت فيها المحسكية نبوت وقــوعها ومؤدى تلك الاداة حتى يتضح 
وجهة استدلالها بها وســـلامة ماخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبــة 
محدة التطبيق القالوني على الواقعة كما صــار اثباتها بالحــكم والا كان 
قــاصرا .

#### الحكمة:

وحيث أنسه يبين من مطلعة الحسكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد الوصف الذي رفعت به الدعوى الجنائية وأسسار الى نص التسانون الذي طلبت النيابة العابة تطبيته تحد خلص مباشرة الى التضاء بادائة الطاعنين في قوله: « وحيث أن النهبة ثابتة تبل المتهبان اللذان حضرا وحضر معها مداغها عنهسا ولم يدغما الاتهام بدغم عقول ومن ثم يتمين عقابها طبقا لمسواد الاتهام وعملا بالمسادة ٢/٣٠٤ اج » . لما كان ذلك ، وكانت المسادة بالادائية تحد أوجبت أن يشستيل كل حكم بالادائية على بيان الواقعة المستوجبة للمتوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استظامت بنها المحكة الادائية حتى يتضح وجه استدلالها بها وسسلانة ماخذها والا كان الدعموى وادلة ثبوتها في حق الطاعنين ، فسانه يكون معيا بالقصور ما يبطله ويوجب تنضه والاعادة .

( مَنْعَن رقم ٢٩٥١ لسنة ٥٦ ق سُد جلسة ١٩٨٧/٢/٣٠ )

# قاعــدة رقم ( ۱۲۹ )

## البسدا:

حكم الادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة 
بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادانة التى 
استخلصت فيها المسكهة ثبوت وقاوعها ومؤدى تلك الادانة حتى يتضح 
وجهة استدلالها بها وسالابة ماخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبا 
صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صسار اثباتها بالمسكم والاكان 
مساحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صسار اثباتها بالمسكم والاكان

#### المسكمة:

لما كان ذلك ، وكمان قسانون الاجسراءات الجنائيسة قد أوجب في المادة ٣١٠ منه في كل حسكم بالادانسة أن يشتمل عسلي بيان الواقعة المستوجبة للعتوبسة بيانا تتحتق بسه أركان الجسريمة والظروف التي وقعت نيها والادلة التي استخلصت منها المصكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لحسكمة النقض من مراتبة صحة التطبيق القسانوني كما صسار اثباتها بالحسكم والاكان قساصرا ، وكان الحسكم المطعون نيسه لم يسورد الواقعسة واكتفى في بيان الطيل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة نون أن يورد مضمونه أو يبين وجه استدلاله بسه على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، هذا فضللا عن أن المحكمة الاستئنافية - تحقيقا لنفاع الطاعن - واستجلاء لواتمعة الدعوى قبل الفصل فيها ندبت مكتب الخبراء بوزارة العدل للاطسلاع على أوراق الدعسوى ومستنداتها ومعاينة البنساء لبيان مسا اذا كان قسد اقيم على ارض زراعيسة وتاريخ انشساء المبنى من واقسع عمره الزمنى والقائم بهذا البناء وما اذا كان داخسلا في كردون القريسة وما أذا كان للطاعن وأسرته مسكنا آخسر في القرية وبعد أن قسدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتأييد الحسكم المستأنف لأسبابه دون أن يشسير كليه الى تقرير الخبير المتشدم في الدعوى غلم يورد مصواه ولم يعرض لما انتهى اليه من نتائج مان ذلك لما ينبىء بان المحكمة لم تواجه عناصر الدعوى ولم تلم بها على وجه ينصبح عن انهاء نطنت اليها ووازنت بينها". ولا يحمل تضاؤها عسلى أنه عدول عن تحقيق الدعسوى عن طريق مكتب الغيراء: اكتفاء بالاستباب التي قسام عليها الحسكم الابتدائي ذلك بأنه من المقرر أنه أذا كانت المسكمة قسد رأت أن الفصل في الدعسوي يتطلب تحقيق دليل بعينسه فواجب عليها أن تعبل عسلى تحقيق هذا الذلكل أو تضمن حكمها الإسسباب التي دعتها ألى أن تجود يقتم حاجة المعروبي ذاتها ألى التحقيق أما وهي ولم يتعمل فسلن حكمها يكون فوق إخلاله بعقى النفاع مشويا يالتصور الذي يعجز بحكمة كليتها فيها يتم واقعة المدعوي وأن تقول كليتها فيها يشره الطاعن بوجه الطعن من خطا الدحكم في تطبيق القالون ما يتمين معه نقضه والاحسالة بغير حاجة ألى بحث بساتي المحمد المطعن .

( طعن رقم ۱۹۸۷/۱/۸ لسنة ۵ وق ــ جلسة ۱۹۸۷/۱/۸ ) قاعبــدة رقم (۱۲۷ )

# البسدا :

يجب عملى كلَّ حَمَّم صادر بالادائمة يشمم عملى بيان الواقعة المستوجبة للمقومة والظروف التي وقعت غيها ووؤدي الادلمة وان يشير الى نص القانون الذي حكم بورجبه المسادة ٢١٠ من قسانون الاجسراءات الجنائيمة حكما يجب أن يشمل العمر على الاسباب التي بني عليها والا كان بلطلا — المسادة ٣١٣ من قانون الاجراءات الجنائية •

## المسكية:

ومن حيث أن الخسكم المطعون نيسه بعد أن أشسار ألى ومسف النهبة كما جساء بقيد النيابة ألعابة ومنطوق الحسكم المستانف وتساريخ استئناف المستانف والمحسكوم عليه الآخر أنتهى إلى قبول الاستئناف وتأييد الحسكم المستانف . لمساكان ذلك ، وكان يبين من الحسكم المطعسون عبسه أنه خسلا من الأسباب التي استئنت أليها للحكمة في تأييد الحكم المستانف فيها قضى بسبه من أدانة الطاعن غلا هو أخذ بالأسباب الواردة في الحسكم المفكور ولا جساء بأسباب تؤدى إلى النتيجة التي التهي البها ، وكانت المسادة . ٢١ من قسانون الاجسراءات الجنائية قسد أوجبت أن وكانت المعتونة والكارؤف

التى وتمت غيها ومؤدى الادلة وأن يشير الى نص القانسون الذى حسكم بوجبه ، كما نصت المسادة ٣١٢ من القسانون المسار اليه عسلى ان التسكم يبطل لخلوه من الأسباب ، وكان الحسكم المطعون غيسه قسد خلا من الأسباب ومن بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ، فانه يكون باطلا عن قصوره في البيان مما يعيبه بها يوجب نقضسه ، ولمسا كان هسذا الوجبه من الطعن يتصسل بالحسكوم عليه الآخسر ......................... الذى لم يطعن عسلى الحسكم ونظرا لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة ، فانه يتعين نقض الحسكم بالنسبة له أيضا والاحالة دون حاجسة لبحث الوجسة الثاني للطعن .

( طعن رقم ٣٩٠ لسنة ٥٨ ق \_ جلسة ١٩٨/٤/١٤ )

# قاعـــدة رقم ( ۱۲۸ )

#### المسدا:

حكم الادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة 
بيانا تتحقق بــه اركان الجربية والظروف التى وقعت فيهـا والادلة التى 
استخلصت فيها الحــكية ثبوت وقــوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح 
وجهة استدلالها بها وســلامة مأخذها تحكينا لمحكمة النقض من مراقبــة 
صحة التطبيق القاتونى على الواقعة كما صــار أثباتها بالحــكم والا كان 
قــاصرا •

## المسكمة :

لا كان ذلك ، وكان التانون تسد أوجب فى كل حكم بالاداسة ان يشتيل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق بسه أركان الجريمة والظروف التى وقعت نبها والإدلة التى استخلصت منها المحكمة بموت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجسه استدلالها بها وسلمة ماخذها ، وكان من المترر أن ركن الخطأ هو العنصر الميز فى الجرائم غير العمدية وأنسه بجب لسلامة التضاء بالادانة فى جريمة القتل الخطأ حسبها هى معرفة به فى المسادة ١٣٦٨ من تسانون العقوبات سائمهم ورابطة السببية بسين الحكم كنه الخطأ الذى وقع من المتهم ورابطة السببية بسين الخطأ والتتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ ، وكان الحسكم النسبية بسين الحكم ويتم ورابطة السببية بسين

المطعون نيسه قد خلص الى ادانسة الطاعن استنادا الى انه قاد جرارا وراعيا بحالة تعرض حياة الاشخاص والأجوال الخطر دون أن بين الحكم كينية وقوع الحادث وسلوك الطاعن انناء قيادته للجسرار وكيف انسه كان من شأن هذه القيادة تعريض الاشخاص والأجوال للخطر ، ويورد الخلال على خلك مردودا الى أصل ثابت في الأوراق كما لم يبين الجسكم حوقف المجنى عليه ومسلكه أثناء وقوع الحادث وأثر خلك عسلى قيسام رابطة السببية ، غان الحكم يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

## قاعـــدة رقم ( ۱۲۹ )

### المِــدا :

حكم الادانة يحب أن يشنبل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة 
بيانا تتحقق بـــه اركان الجربية والظروف التى وقعت فيهــا والادلة التى 
استخلصت فيها الحـــكهة ثبوت وقــوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح 
وجهة استدلالها بها وســـلامة مأخذها تحكينا لمحكمة النقض من مراقبــة 
صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صـــار أثبانها بالحــكم والا كان 
قــاصرا •

## الحسكية:

لما كان ذلك ، وكان التانون قد أوجب فى كل حكم بالادانة أن يشتيل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كانيا يتحقق به أركان الجريبة والظروف التى وقعت غيها والادلة التى استخلصت بنها المحكبة ثبوت وتوعها من المتهم وان تلتزم بايراد مؤدى الادلة التى استخلصت بنها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة الماخذ والا كان حكيها قاصرا ، ولما كان الحكم المطعون فيسه لم يبين واقعة الدعوى وظروفها البتة واكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة دون أن يورد مضمونه أو يبسين وجسه استدلاله بسه على ثبوت التهبة بعناصرها القسانونية كانة مها يعيبه بالقصور فى البيان ، ويمجز هذه المحكبة عن مراقبسة صحة تطبيق القسانون على الواقعة والتقرير برأى فيها يثيره الطساعن بوجه طعنه مها يتمين معه نقضه والتقرير برأى فيها يثيره الطساعن بوجه طعنه مها يتمين معه نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث بلتى لوجه الطمن .

(طعن رقم ۱۹۹۲ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٢٦/٥/١٩٨١)

# قاعـــدة رقم ( ١٣٠ )

#### البــــدا :

حكم الادانة يجب أن يشنبل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة 
بيانا تتحقق بسه اركان الجريبة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي 
استخلصت فيها المحسكمة ثبوت وقسوعها ومؤدى تلك الادلة حتى ينضح 
وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبة 
صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صسار اثباتها بالحسكم والا كان 
قساصرا •

#### الحكمة:

لما كان ذلك ، وكان التسانون قد اوجب في كل جكم أن يشتبل عسلى بيان الواتمة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجربسة والظروف التي وقعت ميها ، والادلسة التي استخاصت منها المحكة نبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة الماخذ والا كان تاصرا ، وكان الحكم المطمون ميسه قد اكتنى في بيان الدليل بالاحالة الي محضر ضبط الواقمة دون أن يسورد مؤدى ذلك المحضر ووجسه استدلاله بسه على ثبوت التهمة بعناصرها التانونية ، الأسر الذي يعجز محكمة النتض عن أعمال وقابتها عملي تطبيق التانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صسار اثباتها في الحكم ، ومن ثم يكون معيبا بسا يوجب نقضسه والاحالة بفسر حساجة الي بحث أوجه الطعن الأخرى .

( طعن رقم ۱۹۲۲ لسنة ٥٥ ق \_ جلسة ٢٦/٥/١٩١)

# قاعــدة رقم ( ۱۳۱ )

## البـــدا :

حكم الادانة يجب أن يشنيل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة 
بيانا تتحقق بــه اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيهـا والادلة التى 
استخلصت فيها الحسكية ثبوت وقــوعها ومؤدى تلك الاداة حتى يتضع 
وجهة استدلالها بها وسسلامة ملخذها تبكينا لمحكية النقش من مراقــة 
محدة التطبيق القانوني على الواقعة كما صسار اثباتها بالحسكم والا كان 
قــفضرة -

#### الحسكمة:

لا كان ذلك ، وكان التانون قد أوجب في كل حكم بالادانة ان يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة للمتوبة بينا كانيا بتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت نبها والادلة التي استخاصت منها المحكمة ثبوث وقوعها من المنهم وأن تلتزم بايدراد مؤدى الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المساخذ والا كان حكمها قساصرا ، ولما كان الحكم المطمون نبيه لم يبين واقعة الدعوى وظرونها البتسة واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضرى الحجز والتبديد دون أن يورد مخصونها أو يبين وجسه استدلاله بهما على ثبوت التهسة بعناصرها التانونية كانة مما يعيه بالقصور في البيان ، ويعجز هذه المسكمة عن مراقبة صحة تطبيق التانون على الواقعة ، لما كان ما تقدم غان المسكم المطمون نبه يكون قاصرا مما يتمين معه نقضه والإحالة .

( طعن رقم آ۱۹۱۱ لسنة ٥٥ قي ــ جلسة ٢٦/٥/١٩٨ )

# قاعـــدة رقم ( ۱۳۲ )

### : المسطا

يجب عسلى كل حسكم بالادانسة ان يشستهل عسلى بيسان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا بتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المسكمة وقسوعها من المتهم ، وان تلتزم بايراد مؤدى الادلسة التي استخلصت منها الادانسة حتى يتقسم وجسه استدلالها بها وسسلامة ماخذها والا كان الحكم قاصرا ،

# المحكمة:

لما كان ذلك ، وكان القانون شد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمتوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروب التي وقعت نيها والادلة التي استخلصت بنها الحسكية وقوعها من المتهم وأن تُلتزم بايراد وودى الادلسة التي استخلصت بنها الادائسة حتى ينضع وجسه أستدلالها بها وبسالية ملخذها والا كان الحسكم قساهم! . وكان بين المقرر أن الخطافي الحسائم غير المعدسة هو الركن الميز لهذه الجرائم وبن ثم يجب لسسلامة الحسكم بالادائسة هو الركن الميز لهذه الجرائم وبن ثم يجب لسسلامة الحسكم بالادائسة

ي جرائم التتل والاصابة الخطأ أن بيين غضلا عن مؤدى الادلة التى اعتبد عليها في ثبوت الواقعة عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردودا الى اصل صحيح ثابت في الأوراق . كما أن رابطة السببية كركن في جريبتى التتل والاصابة الخطأ تتنخى أن يكون الخطأ متصلا بالمتسل و الاصابة انصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور وقوع التنال أو الاصابة بغير قيام الخطأ وكان ما أورده الحسكم الابتدائي المؤسد لاسبابه بالحكم الملعون فيسه لا يبين منه في وضح كيف وقع الحسادث وتحق الخطأ المنسوب الى الطاعن أرتكابه وكيف كان هذا الخطأ سببا في وقوع الحادث كما أغفل الحكم بيان مؤدى التقارير الطبية . ولم يدلل على قيام رابطة السببية بين الخطأ في ذاته والاصابات التي حدثت عليهم ووفاة احدهم في واقع دليل غنى غان الحسكم يكون قاصر بالمبسئ .

( طعن رقم ۳۳۹ لسنة ۵۷ ق ــ جلسة ۱۲۸۷/٦/۱ ) قاعـــدة رقم (۱۳۳ )

# البيدا:

حكم الادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة 
بيانا تتحقق بــه اركان الجريبة والظروف التى وقعت فيهـا والادلة التى 
استخلصت فيها المحسكبة ثبوت وقــوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح 
وجهة استدلالها بها وســـلامة ماخذها تبكنا لمحكمة النقض من مراقبــة 
صحة التطبيق القالوني على الواقعة كما صــار أثباتها بالحــكم والا كان 
قــاصرا .

## المسكمة:

وحيث أن المسادة ٣١٠ من قسانون الاجسراءات "جنائيسة قسد أوجبت أن يشستيل كل حسكم بالادانسة على الواقعة المستوجبة العقوبة بياناً تتحقق به اركسان الجريمة والظروف التي وقعت نبها والادنة التي السنخلصت منها المحسكمة الادانسة حتى بعضج وحسه استدلانها مهسا وسسلامة مأخذها تعكيلا لمحسكمة العقص من ما نعه العلس السستوني

على الواقعة كما صار اثباتها فى الحسكم والا كان قساصرا والتسبيبه المعتبر فى هسذا الصدد يجب أن يكون فى بيان جلى بنصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به .

( طعن رقم ٥٣ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٩ )

## قاعــدهٔ رقم ( ۱۲۶ )

### البسدا :

#### المسكبة:

كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجسراءات الجنائيسة تد اوحت أن بشهم كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة السنوجية للمتوبسة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف الني وقمت فيهسه والادلة التي استخلصت منهما المصكمة الادانسة حتى يتضح وجسه استدلالها بها وسلمة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان تسامرا ، واذ كان الحسكم المطعون نبيه قسد اكتفى في بيان الطيل بالاحالة الى محضر ضبط الواتمة ولم يورد مضونمه ولم يبين وجه أستدلاله بسه على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كانة الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقريس برأى فيما يتسيره الطاعن بوجه الطعن . لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانيسة من المسادة ١٣ من القانسون رقم ٣١ لمسنة ١٩٧٤ بشسان الأحداث تسد نصت على أن ا ويجب الا يزيد مسدة الابداع عسلى عشر مسنوات في الجنابات وخس سنوات في الجنسع وشالاي سينوات في حسالة التعسرض للاتحسراف " . متسد دل الشرع بصريع هذا النص ومنهوم دلالته على أن مدد الاسداع في احسدي مؤسسسات الرعلية الاجتهاعية للاحداث يجب أن تكون محددة في الحسكم المسادر بالعتبوية واد حالف الحسكم المطعون فيسه هذا النظسر وقضى بمعاتبة الطاعن الحدث بايداعه احدى مؤسسات الرعاية الاجتهاعية ولم يحدد مدة الايداع ماته يكون معييا فضلا عن القصور في التسبيب بالخطأ في تطبيق القانون بها يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

( طعن رقم ٨١) لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ٢٧/١٠/٢١ )

## قاعـــدة رقم ( ١٣٥ )

#### المسدا:

حكم الادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريعة والظروف التي وشعت فيها والاداة التي استخلصت فيها المحسكمة ثبوت وقسوعها ومؤدى تلك الادلة حتى ينضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القالوني على الواقعة كما صسار اثباتها بالحسكم والاكان قساصراً في المسادة التيام

#### الحكمة:

لما كان ذلك ، وكان تسانون الإجراءات الجنائية تد أوجب في المادة . ٣١ منه أن يشتبل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانات تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت غيها والأدلة التي استخلصت بنها المحكمة الادانة حتى نتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها توكينا لمحكمة النتس من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما مسار اثباتها بالحكم والا كان قسامرا لما كان ما تقدم وكان الحسكم المطعون غيه قدد اكتني في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يبين وودي الادلة التي استخلص منها الادانة ووجه استدلاله بها غانه يكون معيسا بسال بطله ويوجب نتضه والإحسالة دون ما حساجة إلى بحث سالة وجوده الطعن .

﴿ طَبِعِن رَمَّم ١٩٨٧/١١/٣٠ لَسْمَةٌ ٥٥ قَ ــ جِلْسَةً ٢٠١/٣٠ )

# قاعــدة رقم ( ١٣٦ )

#### البسدا:

حكم الادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة 
بيانا تتحقق بــه اركان الجريعة والظروف التي وقعت فيهـا والادلة التي 
استخاصت فيها الحــكهة ثبوت وقــوعها ومؤدى تلك الادلة حتى ينضح 
وجهة استدلالها بها وســلامة ماخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبــة 
صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صــار أثباتها بالحــكم والا كان 
قــاصرا .

#### المسكية:

لما كان ذلك ، وكان من المتسرر ان الحسكم المسادر بالادانسة ببب ان يشستمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا وافسحا متحقق بسه اركان الجريسة والظروف التى وقعت نيها والادلسة التى استخلصت منها المشكمة الادانة ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجسه استدلاها بيما وسيسالية ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقيسة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صسار اثباتها بالحسكم والا كان عاصرا ، ولما كان الحسكم المطمون نيسه لم يبين واقعسة الدعسوى والظروف التى وقعت نيها واكتنى في بيان دليل الادانسة بالإحالة الى المحضر المحرد ضد الطاعنة ، ولم يورد مضمونه ولم يبين وحه استدلاله به عسلى ثبوت التهمة بعناصرها القانونية ومن ثم فساته يكون معيسا بالمسسور ما يطله ويوجب نقضسه والاعسادة بغير حساجة الى بحث بلتى اوجه الطعن .

( طعن رقم ۷۲۱ه لسنة ٥٥ ق ... جلسة ،۱۹۸۷/۱۱/۳۰ )

# قاعسدة رقم ( ۱۳۷ )

# البسدا:

حكم الادانة يجب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوية بيانا تتحقق بــه اركان الجريبة والظروف التي وقعت فيهـا والادالة التي استخلصت فيها المحسكية ثبوت وقــوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهه استدلالها بها وســالمة ملخذها تبكينا لمحكية النقض من مراقيــة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صــار اندانها بالحــكم والا كان قــاصرا •

#### المسكية:

لسا كان ذلك ، وكانت المادة . ٢١ مسن تسانون الاجراءات الجنائيسة تسد اوجبت أن يشتبل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تنحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت سبا ، والادلة التي استخلصت بنها المحسكية ثبوت وقوعها بن المنهم ، وان يورد مؤدى تلك الادلة حتى يتضع وجبه استدلاله بها وسلامة الماخذ والا كان تسامرا ، وكان الحكم الطمون نبسه تسد اتتصر على التول بأن التحليل اثبت أن المينة الماخوذة غير مطابقة دون أن يبسين ظروف أخسد هدده المعينة والمسكان الذي اخذت بنه وكنه المسادة التي اخذت بنه وكنه المسادة التي المنية ووجبه عدم المطابقة كما لم يورد بيانا كانيا ببؤدى محضر الضبط الذي عول عليه في قضائه بالادانة مان الحكم يكون قسد شابه التصور في التسمييب ، مسا يعيبه ويوجب نقضه والاعادة بفسير حاجبة الى سائر اوحه الطعن .

(طعن رقم ٨٢٣ه لسنة ٥٥ ق ــ حلسة ١٩٨٧/١١/٣٠)

## قاعـــدة رقم ( ۱۲۸ )

### المسدا:

حكم الادانة يجب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريبة والظروف التي وقعت فيها والاداة التي المستخلصت فيها المحسكمة ثبوت وقسوعها ومؤدى تلك الاداة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ملخذها تمكينا لمحكمة التقض من مراقبسة صحفة التطبيق القاتوني على الواقعة كما صسار اثباتها بالحسكم والاكان قساصرا .

#### الحكمة:

لما كان ذلك ، وكان التسانون تسد اوجب في كل حسكم بالادانسة ان يشتبل على بيان الواتفة المستوجبة للمعوبة بياتا، تتحقق بسه اركان الجريبة والظروف التي وقعت غيها والادلية التي استخاصت المحسكة غيوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بايراد مؤدى الادلة التي استخاصت منها الادانية حتى يتضع وجبه استدلالها بها وسلمة المساخذ ، والا كان حكمها قاصرا ، ولما كان ما أورده الحسكم بيانا لواتمة الدعوى جساء غلمضا ولا بيين منه اركان الجريبة المسدة الى الطاعن هذا فضلا عن أن الحسكم أحسال عسلي محضر الشرطة ودون أن يورد مضمونه ووؤداه في ثبوت الجريبة التي دان الطاعن بها ومن ثم يكون الحسكم غيب تامر البيان لخلوه مها يكشف عن وجبه استشهاد المحسكة بالدليل الذي استنبطت بنسه منتقدها في الدعوى مها يعيبه بالتصمور ويوجب نتضه والاحالة وذلك مغير حاجة إلى محث أوجبه الطعن الأخرى .

( طعن رقم . ٢٤٤ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ٥/١/٨٨/١

# قاعـــدة رقم ( ۱۳۹ )

: المسطة

حـكمُ الادائــة ــ ما يجب ان يشــنبل عليه ــ مخالفنــه ذلك ــ قصــور •

### المسكمة:

لما كان ذلك ، وكان التانون قد أوجب فى كل حسكم بالادانسة أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تنحقق بسه أركان الجريبة والظروف التي وقعت غيها والادلة التي استخلصت منها المحسكية ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلسة حتى يتضع وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها ، وكان من المقرر أن ركن الخطا هو العنصر الميز في الجرائم غير العمدية وانه يجب السلامة القضاء بالادانسة في جريبة الاصابة الخطا الحسم كنه الخطا الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بسين الحسابة بحيث لا يتصور وقوع الاصابة بغير هذا الخطا ، وكان الحسابة الحسابة الحسابة بغير هذا الخطا ، وكان الحسابة بسين الحسابة بميث لا يتصور وقوع الاصابة بغير هذا الخطا ، وكان الحسابة المسابة المسابة

عون أن يبين الحسكم كيفية وقوع الحادث وسلوك الطاعنة أنناء تبادتها السيارة وكيف أنسه كان من شاته وقسوع الحادث ، ويورد الدليل على كل ذلك مردودا الى أسسل ثابت من الأوراق كما لم يبين الحسكم موقف المجتمى عليسه ومسسلكه انتساء وقسوع الحسادث وأثر ذلك عسلى تيام رابطة السببية ، ولم يرد على دغاع الطاعنة في هذا الشأن نساته يكون محيبا سنفسلا عن القصسور في التسبيب سد الافسلال بحق النفساع ،

( طعن رقم ٧٩ه) لسنة ٧ه ق ــ جلسة ١٩٨٨/١/١٢ )

# قاعــدة رقم ( ۱٤٠ )

## البـــدا : ``

حكم الادانة يجب ان يشتعل على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة ميانا تتحقق بــه اركان الجريعة والظروف التي وقمت فيهـا والاداة التي استخاصت فيها المحسكة نبوت وقــوعها ومؤدى تلك الاداة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وســالامة ماخذها تعكينا لمحكمة النقض من مراقبــة محمدة التطبيق القانوني على الواقعة كما صــار اثبانها بالحــكم والا كان قــاصرا .

## المسكية:

لما كان ذلك وكان القانون قد اوجب في كل حكم بالادانسة آن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بما تتحقق به اركان الجريبة والظروف التي وقعت نبها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلمة مأخذها وكان من المقرر أن ركن الخطأ هو المعنصر المبيز في الجرائم غير العمدية وأنسه يجب لسلمة القضاء بالادانسة في جريبة المتعلق الخطأ حسيبا هي معرفة به في المسادة ٢٣٨ من قساتون المقوبات أن بين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والتقلل بحيث لا يتصور وقوع القتل بفسير هذا الخطاا ) وكان الحكم قد خلص الى ادانة الطاعن استفادا لتركه السبارة ليلا بالطريق الحين المسادة المناعات ومسلوك الطاعن ويورد

الدليل على كل ذلك مردودا إلى أمسل ثابت في الأوراق ولم يبين الحكم موقف المجنى عليهم ومسلكهم أثناء وقوع الحادث وأثر ذلك عسلى قيسام وابطة السببية كما أغفل بيان أمسابات المجنى عليهم وكيف أنها أدت الرر وفاتهم من واقع تقرير منى ولم يورد مؤدى الأدلسة التي عول عليها في ادانة. الطاعن واكتفى في شانها بالإحالة إلى الأوراق فسان الحسكم يكون معيبة بالقصور ما يستوجب نقضه والإحالة .

( طعن رقم ١٩٨٩ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٨/١/٣٠ )

# قاعـــدة رقم ( ۱٤١ )

: المسلما

حــكم الادانة ــ ما يجب اشــتماله عليــه ــ مخــالفة ذلك ـــ قصــور ٠

المسكبة:

وحيث أنَّ التحسُّكم -الابتدائي الذي أخدد بأسبابه الحسكم المطعون فيسه بين واقعة الدعوى والادلة على ثبوتها في حق الطاعن في قوله : « وحيث أن التهائة ثابتة تبال المتهم تبوتا كانيا وذلك ما جاء بمحضر المخالفة وما قرره محرره ولم يسدنع المتهم ما أسند اليسه بثمة دنساء ومن ثم يتعسين عقسابه طبقا لمواد الاتهسام . » لمسا كان ذلك ، وكان تسانون الاجسراءات الجنائية قسد أوجب في المسادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حسكم بالادانة على بيان الواقعسة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق مه أركان الجسريمة والظروف التي وقعت نيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانسة حتى يتضع وجسه استدلاله بها وسسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراتبة صحة التطبيق التانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والاكان قاصرا ، لما كان ذلك وكان الحسكم المطعون فيسه مسد اكتفى في بيان الدليل بالاحسالة الى محضر ضبيط الواقعة وما ترره محرر المحضر ولم يورد مضمون ما تساند اليه من أدلة ولم بيين وجه استدلاله بها عسلى ثبوت النهبة بمناسرها القانونية كامة ألما كان ما تقدم فسان الحكم يكون معييا بها بيطله ويوجب نقفسه . (طعن رقم ٥٩٠٥ لسنة ٥٥ ق ب جلسة ١٩٨٨/١/٣١ ).

## قاعىسدة رقم ( ١٤٢ )

# البسطا:

حسكم الادائسة يجب ان يشستبل على بيسان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريسة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت فيها المحسكة ثبوث وقوعها ومؤدى نلك الادلة حتى يتضح وجهسة استدلالها بها وسسلابة ملخذها نعكينا لمحكمة التقض من مراقبسة صحة التطبيق القسانونى على الواقعسة كما صسار اثباتها بالحسكم والا كان قساصرا •

#### المسكية:

لما كان ذلك ، وكان القانون مد أوجب في كل حمكم بالإدانية ان يشتبل عملي بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياتا تتحقق بسه اركان الجرريمة والظروف التي وقعت نيها والادلة التي استخلصت منها المحسكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بايراد مؤدى كل منهسا حتى يتضع وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحسكمة النقض من مسراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قسامرا . كما أنه يتعين عسلى الحسكم بالادانسة في جريمة اصدار شيك بدون رمسيد أن يستظهر أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجسود والكفاية والقابلية للصرف . لما كان ذلك ، وكان الحسكم المطعون نبسه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحسالة على ورقسة الشيك وافادة البنك دون أن يورد في مدوناته البيانات الدالة على استيفاء الشيك لشرائطه القانونية ولم يبين وجسه استدلاله مهاتين الورقتين على ثبوت التهسة معناصرها القانونية في حق المتهم كما أغفل بحث أمسر رصيد الطاعن في المصرف وجودا او عدما واستيفاء شرائطه واطلق القول بثبوت التهسة في عبارات عامة مجملة ، نسانه يكون معيبا بالتصور بما يوجب نتضمه والاحالة دون حاحة لبحث باقي أوجه الطعن.

( طعن رقم ٦٩٠٠) لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ٢٩٨/٢/٢١ )

## قاعىدة رقم ( ١٤٣ )

#### السيدا :

حسكم الادائسة يجب أن بتستبل على بيسان الواقعة المستوحبة للمقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريسة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت فيها المحسكة ثبوث وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهسة استدلالها بها وسسلامة متخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبسة صحة التطبيق القسانوني على الواقعسة كما صسار اثباتها بالحسكم والا كان قساصرا •

#### المسكمة:

لسا كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجسراءات البنائية قد أوجبت أن يشتيل كل حسكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق بسه أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها ، والادلة التى استظامت المسكمة منها الادانة حتى يتضح وجسه استدلاله بها وسللمة ماخذها تعكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق المتانوني على الواقعة كما صار أثباتها في الحكم والا كان قاصرا .

( طعن رقم ٧٠١٢ اسنة ٤٥ ق ــ جلسة ٧٠١٢ ١

# قاعسدة رقم ( ١٤٤ )

## البسدا:

حسكم الادائسة يجب أن يشسنها على بيسان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتعقق بسه أركان الجريسة والظروف التي وقمت فيهسا والائلة التي استخلصت فيها المسكهة ثبوث وقرعها ويؤدى تلك الائلة حتى يتضع وجهسة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القساوني على الواقعسة كها صسار اثباتها بالحسكم والا كان قساصرا .

### المسكمة:

لما كان ذلك وكانت المادة . ٣١ من قسانون الاجسراءات الجنائية قسد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة عسلى بيان الواقعة المستوجبة المقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريسة والظروف التي وقعت عبهسا والادلة التى استحلصت بنها المحكمة الادانسة حتى يتضح وجه استدلالها وسلامة ماخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق التاتونى على الواقعة كيا صار اثباتها بالحكم والا كان قساصرا واذ كان الحسكم المطعون نيسه قسد اكتفى في بيان الدليل بالاحسالة الى محضر ضبيط الواقعة ولم يورد مضبونه ولم بيين وجبه استدلاله بسه على نبسوت التهمين بعناصرها التاتونية كانة نسانه يكون مشوبا بالقصور وهو ما يتسمح له وجه الطمن مما يعجز محكمة النقض عن اعبال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعسوى وتقسول كلمتها في تطبيق الماعن بوجه طمنه . لما كان ما تقسدم غانه يتعسين نقض الحسكم المطعون نيسه والاحالة بغير حساجة الى بحث مسائر لوحسة الطمعون .

( طعن رقم ٥١٠ه لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٩٨٨/٣/١٧ )

# قاعـــدة رقم ( ١٤٥ )

#### : المسلمة

حسكم الادائسة يجب أن يشستمل على بيسان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيئنا تتحقق بسه أركان الجريسة والظروف التي وقمت فيها والابلة التي استخلصت فيها المسكمة ثبوث وقومها ومؤدى تلك الابلة حتى يتضح وجهسة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القسانوني على الواقعسة كما صسار اثباتها بالمسكم والا كان قساصرا .

## الحكمة:

لسا كان ذلك ، وكانت المادة . ٢١ سن تسانون الاجسراءات الجنائية تسد أوجبت ان يشستبل كل حسكم بالادانة على ببان الواتعة المستوجبة للمتوبة بيانا تتحتق بسه أركان الجريمة والظروف التي وتعت يهم والادانة حتى يتضح وجسه استدلالها بها وسسلامة ماخذها تعكينا لمحكمة الانتش من مراتبة التطبير التانوني كما مسار الباتها بالحكم والا كان تاصرا ، وإذ كان الحسكم المطون نيسه تسد خلا من بيان طبيعة الارش التي التيت عليها التهيئة

وما اذا كاتت ارضا زراعية ام لا رغم جوهرية هذا البيان و حصوصية هذه الدعوى غاته يكون معيبا بالمتصور في التسبيب بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث وجه الطعن .

(طعن رتم ۱۲هه لسنة ۷ ق ـ جلسة ۱۹۸۸/۳/۱۷ ،

# قاعىسدة رقم ( ١٤٦ )

المسطا:

كـل هـكم بالادانـة يجب ان يشــم الى نص القــانون الذي حكم ببوجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجراثم والمقاب - المــكية:

وحيث أن المسادة ٣١٠ من قسانون الاجسراءات الجنائية نصت على أن كل حكم بالادانة يجب أن يشير الى نص القانون الذى حسكم بعوجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته تاعدة شرعية الجرائم والعتاب . ولما كان الثابت أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه والكبل بالحكم المطمون نيسة تسد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل بعوجبه العتلب على الطاعنين ، مانه يكون باطلا ، ولا يعصم الحكم المطمون نيسة من عيب هذا البطلان أنسة أشار في ديباجته إلى المسادة التي طلبت النيابة العالمة تطبيتها ما دام لم ينصح عن لخذه بها في حق الطاعنين لما كان ما تقدم ، نسانه يتمين نفض الحسكم المطمون نيسة والاحالة .

( طعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٩٨٨/٣/١٧ ؛

# قاعسدة رقم ( ١٤٧ )

#### البسدا:

حسكم الادائسة يجب أن يشستيل على بيسان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيقا تتحقق بسه اركان الجريسة والظروف التى وقعت فيهسا والادلة التى استخلصت فيها المسكمة نبوث وقوعها ومؤدى تلك الادلة عنى تنضح وجهسة استدلالها بها وسسلامة ماهنها نبكنا لمحكمة التقض من مراقسة صحة التطبيق القساوني على الواقعسة كما صسار اندائها بالحسكم والا كان قسامرا .

#### المسكبة:

لما كان ذلك ، وكان نص المادة . ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، يوجب في كل حكم بالادانة أن يبين واتمة الدعوى بياتا كانيا متحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت نيها ، وأن يورد الادلة على ثبوتها في حق المتهم ، وأذ كان ذلك ، وكان الحكم المطمون نيه على السياق المتقدم الم بيين واتمة الدعوى بمناصرها التانونية كانة على السياق المتقدم الضبط ولا مؤدى اعتراف الطاعن ، ناته يكون تحد تعيب بالقصور الذي يبطله ، لما كان ذلك ، ناته يتمين نقض الحسكم المطمون نيه والاعادة ، بغير حاجة الى بحث الوجهه الإخر للطعن .

(طعن رقم ٥٧٨٥ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٩٨٨/٣/٢٣)

# قاعــدة رقم ( ١٤٨ )

### البسيدا :

كل حسكم بالادانة يجب ان يشستمل على بيان الواقعسة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظسروف التى وقعت فيهسا والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الالالسة حتى ينضح وجسة استدلاله منها وسلامة الملخذ والاكان قاصرا .

## المسكمة:

وحيث أن القسانون قسد أوجب في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة المقوبة بيانا تتحقق بسه أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت بنها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضع وجسه استدلاله بها سوسسلمة المسافذ والا كان قلك ، وكان الحسكم الابتسدائي المسافوذ لأسبابه بالحدكم المطعون فيسه سبانسبة للطاعن الأول سقد أغفل بيان واقعة الدعوى والظروف التي وقعت فيها واقتصر في بيان ذلك على القول : « وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم حسبها جساء باتوال المجنى عليها بحضر الشرطاء والمؤوسة بالقسوير الطبي قرآن المتهم ضربها

واحدت اصاباتها المبينة بالتقرير الطبى ومن ثم ينعين عقابه بهواد الاتهام ١٣٠٤ ج .... » لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحسكم على ما سلف ببانه قسد خلت من بيان واقعة الدعوى المستوجبة المعتوبة ووؤدى الادلة التى استخلص منها الحكم ثبوت وقوعها من الطاعن الاول واكتنى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر الضبط وأقوال المجنى عليها ولم يورد مضمون ذلك المحضر وسؤدى هذه الاتوال ولم يبيين وجسه استدلاله بهما على ثبوت التهسة بعناصرها القانونية كانة الإسر الذي بعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما مسار اثباتها بالحسكم غانه يكون مشويا بالقصور مما يعيسه بمسا

( طعن رقم ۱۷۰۳ لسنة ۵٦ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۳/۲۹ )

# قاعـــدة رقم ( ۱٤۹ )

### البسدا:

حــكم الادانــة ــ ما يجب اشتماله عليه ــ بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ونص القانون الذي حــكم بعوجبه .

## المسكمة:

لسا كان ذلك ، وكانت المسادة ، ٣١ من قانون الاجراءات الجنائيسة قسد أوجبت أن يشتمل كل حسكم بالادانسة على بيان الواقعة المستوجبة للعتوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى بتضع وجسه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمسكم الادانة حتى بتضع وجسه الستدلالها بها على الواقعة كما صسار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، وأذ كان الحكم المطعون فيسه قسد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة إلى محضر ضبط الواقعة المطعون فيسه استدلاله به على ثبوب التهمة بمناصرها القانونية كانة الامر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ، لما كان ذلك ، وكانت اللاة ، ٣١ سالغة الذكر نست على أن كل حسكم بالادانة يجب أن نشير إلى نص القانون الذي حسكم

بوجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجسرائم والعقلب ، وكان الثابت أن الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه قسد خلا كل مفها من ذكر نص القانون الذى انزل بموجبه العقاب على الطاعن فانه يكون بلطلا ولا يصحح هذا البطلان ما أورده الحكم الابتدائى في اسبابه من أنه يتمين القضاء بالعقوية المقررة في القانون ما دام أنه لم يبين نص القانون الذى حسكم بموجبه ، لمساكان ما نقدم ، فانه يتمين نقش الحكم المطعون فيه والاحسالة .

(طعن رقم ۷۲۰۸ لسنة ۵٦ ق ــ جلسة ۳/۳/۸۸/۳) )

# قاعـــدة رقم ( ١٥٠ )

#### البسدا:

حسكم الادانسة -- ما يجب اشتماله عليه -- بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة ونص القانون الذي حسكم بموجبه •

#### المسكمة:

لا كان ذلك ، وكانت المدادة على بيان الواقعة المستوجبة المتوبة الموجبة المنتوبة المنتوبة المنتوبة المنتوبة اللمتوبة بيانا تتحقق به اركان الجريبة والظروف التي وقعت نبها والاطلق التي استخلصت بنها المحكمة الادانة حتى يتضح وجبه استدلالها بها التي استخلصت بنها المحكمة الادانة حتى يتضح وجبه استدلالها بها وسلامة ماخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على كما صسار الباتها بالحكم والاكان قاصرا ، كما أوجبت أن يشير كل حسكم بالادانة الى نص التأنون الذي حسكم بهوجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والمقاب . وأذ كان الحكم المطعون نيسه قسد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضونه ولم يبين وجه استدلاله على شوت النهبة بعناصرها القانونية كانة الأسر الذي يمجز محكمة النقض عن مراقبة مسحة تطبيق القانونية كانة الأسر كما مسيار اثباتها بالحكم غانه يكون معيا بالقصور في التسبيب فضيلا عن بطلانه لخلوه من نص القانون الذي الذي توجبه المقلب على الطاعن عبلا يصحح هذا البطلان ما أورده في اشعابه من نقة يتغين ادانة الطاعن عملا

بوواد الاتهام ما دام أنه لم يشر الى هذه المواد لما كان ماتقدم ، نساته بتعين نقض الحكم المطعون نيسه والاحالة بغير حاجة الى بحث الوجسه الأخسر للطعن .

( طعن رقم ٦٥ لسنة ٨٥ ق - جلسة ٢١/١/٨/١١ )

# قاعبسدة رقم ( ١٥١ )

: 12\_\_\_\_1

حسكم الادانسة يجب أن يشتمل عسلى بيان الواقعسة المستوجبة للمقوسة بيانا تتحقق به اركان الجريسة والظروف التى وقعت فيهسا والادلة التى استخلصت فيها المسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتفسح وجهسة استدلالها بها وسسلامة مافسدها تمكينا نحسكمة التقض من مراقبسة صحة التطبيق القسانونى عسلى الواقعة كما صار اثباتها بالحسكم والاكان قساصرا •

## المسكمة:

لمسا كان ذلك وكان بجب في جريمة التعرض في الحيازة المنصوص عليها بالمسادة ٣٧٠ من قسانون العقوبات التي دين بموجبها الطساعن أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضع اليد بالقوة من حبازته وان القوة في هذه الجريمة هي ما يقسع على الاشخساص لا على الاشياء . وكانت المادة ٣١٠ من قسانون الاجراءات الجنائيسة قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المسوجبة للمتوبة بيانا تتحتق بمه اركان الجريمة والظروف التي وقمت فيها والادلة التي استخلصت منها المحسكمة الادانسة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراتبة صحة النطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحسكم والا كان تساصرا ، واذ كان الحكم الابتدائي إلمؤيد لاسبابه بالحكم المطعون نبيه قد أقام تضائه بادانة الطاعن على مجرد أن المجنى عليهما يستأجران المسكنين موضوع الدعوى وان الطاعن انتحمها واستبدل كالونى البابين الخارجين لهما دون أن يدلل الحكم على أنه تسد وقسع من الطاعن ما يعد استعمالا القوة ضد الاشخاص مساته يكون معينا بالقصور الذي يوجب نقضسه والاحالة دون حاجة لبحث باقي أوجه الطمن ...

طعر قد ۲۶۶ لسنة ۵۹ ق ـ حلسة ۲۸/۲۹۸۸ )

# ماعسدة رقم ( ١٥٢ )

#### المسطا:

حسكم الادائسة يجب أن يشغيل عسلى بيان الواقعسة المستوجية للمقوسة بيانا تتحقق به اركان الجريسة والظروف التى وقعت فيهسا والادلة التى استخاصت فيها المسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتفسح وجهسة استدلالها بها وسسلامة ماخسدها تمكينا المسكمة التقض من مراقبسة صحة التطبيق القساتونى عسلى الواقعة كما صار اثباتها بالمسكم والا كان قساصرا •

### المكهة:

وحيث أنه يبين من مطسالعة الحسكم الابتسدائي المؤيد لأسسيابه بالحكم المطمون فيسه انه اقتصر على بيان واقعة الدعوى دون أن يورد مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي استخلص منها الادانسة ، مسانه يكون قاصرا ، ذلك بأن قسانون الاجسراءات الجنائية أوجب في المسادة ٣١٠ منه في حسكم بالادانة أن يشتمل سه نضلا سه على بيان الواقعة المستوجبة للمتوبة بيانا نتحتق بسه اركان الجريمة والظروف التي وقعت نيها والادلة التي استظمت منها المحكمة الادانسة حتى يتضح وجسه استدلاله بها وسسلامة مأخذها ، تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ، والا كان قاصرا . وأذ كان ذلك ، وكان الصكم لم يبين وجه استدلاله عملى شوت الواقعية بعناصرها القانونيية ولم يورد مضمون كل دليسل من ادلة الثبوت التي استند اليها في ادانسة الطاعنين الاسر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما مسار اثباتها بالحكم والتقرير براي في ثمان ما يثيره الطاعن من خطسا في تطبيق القانون مانه يكون مشوبا بالتصور الذي يتسع له وجه الطعن وله الصداره على أوجسه الطعن المتعلق بمخالفة القانون أسا تقسدم ، غاته بتعين نقض إليجكم المعلون نيه والاحالة .

ا طعن رقم ٢٠١٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٢٨١ع/١٩٨٨)

### قاعسسدة رقم ( ۱۵۲ )

### البــدا :

حسكم الادائسة يجب أن يشتبل عسلى بيان الواقعة المستوجبة للمقويسة بيانا تتحقق به اركان الجريسة والظروف التى وقعت فيهسا والادلة التى استخلصت فيها المسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتفسح وجهسة استدلالها بها وسسلامة ماخسدها تمكينا لمسكمة النقض من مراقبسة صحة التطبيق القسادونى عسلى الواقعة كما صار اشاتها بالمسكم والاكان قساصرا •

#### الحسكية:

وحيث أن القانون قد أوجب في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت نيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى ينضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ والا كان قاصرا . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد السبابه بالحكم المطعون نيسه قد اغفل بيان واقعة الدعوى والظروف التي وقعت نيها واقتصر في بيان ذلك على القول « . . . . وحيث ان واقعة الدعسوى تنحصر نيما هو أثبت بمحضر الضبط - وحيث أن الجرائم المنسوبة الى المتهبين قد توافرت لها اركان انعقادها حسبها هي معرضة في صحيح القانون وثابتة في حق المتهمين ثبوتا كانيا مما ورد بمحضر ضبط الواقعة عملى لسان المجنى عليهما ومن التقسارير الطبيسة ومن عمدم دفسم المتهمين للتهمة عن نفسيهما بدفساع مقبسول أو معقول . الأسر الذي تعين معه انزال العقاب بالمتهبين وفقا لمواد الاتهام سالفة السان وعملا بالمادة ٢/٣٠٤ أ.ج .... » . لما كان ذلك ، وكمانت مدونات الحسكم على ما سلف بيانه قد خلت من بيان واقعة الدعوى المستوجبة للعقوبة ومؤدى الإدلة التي استخلص منها الحسكم ثبسوت وقوعها من الطاعن واكتفى في بيان الدليل بالاحسالة الى محضر الضبط ولم بسورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القسانونية كانة ، الأمسر الذي يعجز هذه المحسكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون عنى الواتمة كيا مسار اثباتها بالحسكم نسانه بكون مشوبسا بالقصور عى البيان مما يعيبه بما يوجب نقضه .

( طعن رقم ٢٢٢٦ لسنة ٧٥ ق. - جلسة ٣/٥/١٩٨٨ )

# قاعـــدة رقم (١٥٤)

# السيدا:

حسكم الادائسة يجب ان يشتبل عسلى بيان الواقعة المستوجبة للمقوسة بينا تتحقق به اركان الجريسة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت فيها الحسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتفسح وجهة استدلالها بها وسسلامة ملخسفها تبكينا لمسكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القساوني عسلى الواقعة كما صار المتها بالحسكم والاكان قساصرا و

### المسكمة:

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من تانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالاداتة على بيان الواقعة السنوجيسة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ومؤدى الإدلة التي استخاصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله مها وتسالهة ماخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القسانون على الواقعة كما صسار اثباتها بالحكم والا كان قسامرا ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان مؤدى أقدوال المجنى عليهم وعقود الايجار المصررة لهم التي تسساند البها في ادانسة الطاعن ، كما خـلا من بيان المبلغ الذي تقاضاه الطاعن من المستأجرين للتحقق من تحديد الفراسة المقضى بها والمبلغ الذي حسكم بسداده الى صندوق تبويل الاسكان الاقتصادي بالمحافظة مما بصم الحكم بالقصور في البيان ويعجز هذه المحكمة عن مراةبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما مسار اثباتها بالحكم والتقرير براى نيما يشيره الطاعن بأوجه الطعن ، لما كان ما تقسيم ، فسأن الحسكم المطعون فيسه يكون معييا بما يبطله ويوجب نقضسه والاهسالة مغير حاجسة الى بحث ماتي أوجسه الطمنء

ا طعن رقم ١٩٨٦ لمسة مه ق \_ حلسة ٥/٥ ١٩٨٨ )

# قاعسسدة رقم (١٥٥)

: المسطا

هــــكم الادائمة بجب ان يشعل عــلى بيان الواقعــة المستوجبة للمقوبــة بيانا تتحقق به اركان الجريسة والظاروف التى وقعت فيهـــة والأدلة التى استخلصت فيها الهـــكمة ثبوت وقوعها ويؤدى تلك الادلة حتى يتفسح وجهــة استدلالها بها وســـلاية باخــندها تبكيناً لحتــكمة التغيين القبــانونى عــيلى الواقعة كما صار التقني بن براتســة صحة التغييق القبــانونى عــيلى الواقعة كما صار النتها بالهــكم والا كان قــاصرا .

### المسكية:

لا كان ذلك ، وكان القدانون قيده أوجب في كل حسكم بالادانسة ان يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة المعتوبة بيانا لتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت غيها والادلسة التي استخاصت المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بايراد بؤدى الادلة التي استخاصت بنها الادانسة حتى يتضع وجسه استدلالها بها وسلمة الماخذ ، والا كان حكمها تأصرا ، ولما كان ما أورده الحسكم بيانا لواقعة الدعوى جاء غلمضا ولا ببين بنه بضمون التهم المسنده الى الطاعن غانه يسكون قاصرة تقصورا يعيبه ويوجب نقضه والاحالة وذلك بنسير حساجة الى بحث الوجه الأخسر في الدعوى الا أنه لا يغيد من نقض الحسكم الطعون فيسه لاتسه لم يكن طرفا في الخصومة الاستثنائية التي صسدر فيها ذلك الحسكم ، ومن ثم لم يكن لم اصلاحق الطعن بالنقم

( طعن رقم ۱۹۸۸ لسنة ۸۸ ق ـ جلسة ٥/٥/١٩٨٨ ).

# قاعسسدة رقم ( ١٥٦ )

الجسدا :

حسكم الادائسة يجب أن يشتمل عسلى بيان الواقعسة المسنوجية العقوسة بيانا تتجفّق به اركان الجريسة والظروف التى وقعت نبهسة والادلة التى استخلصت فيها الحسكمة ثبوت وقوعها ويؤدى تلك الادلة، حس يتفسح وجهسة استدلالها بها وسسائلة بالخسفة تبكينا كمسكنة طَلَقْض مِنْ مِراقِبة صحة التطبيق القسانوني عسلي الواقمة كما صار الباتها بالحسكم والا كان قساصرا .

#### المكهة:

وحيث ان القانون أوجب في كل حسكم بالادانسة أن يشتمل عسلي بيان الواقعة المستوجبة للعتوبة بيانا تتحقق بمه أركان الجريمة والظروف التي وقعت نيها والادلة التي استخلصت منها المصكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها نمكينا لحمكمة النقض من مراقبعة تطبيق القسانون عملى الواقعة كما صمار اثباتها في الحمكم والتسبيب المعتبر في همذا الصدد يجب أن يكون في بيان جلى مفصل بحيث يستطاع الوقوف على حسوغات ما قضى بسه . لما كان ذلك وكان الحسكم الابتدائي الذي عَبنى الحكم المطعون ميسه أسبابه ـ مسد اقتصر في بيان واثبات وموع الجسراتم الى الطاعن على قوله « وحيث ان القهمة ثابتة في حق المتهم من الدليل المستمد مما اثبته محرر محضر ضبط الواتعة بمحضره المؤرخ في تاريخ الاتهام من أن المتهم ارتكب ما اسند اليه في وصف الاتهام من عدم حضوره لدفع التهمة بأى دفساع ومن ثم يتعين عتابة بمواد الاتهام عملا بالمسادة ٣٠٤ أ.ج » ومن ثم لم يشستمل الحسكم على بيان الواقعية المستوجبة للعقوبة واكتنى في بيان الدليل بالاحسالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجسه استدلاله بسه على ثبسوت الجرائم التي دان الطساعن بها بعناصرها القانونية كانسة ، لمساكان ما تقدم ، مان الحكم المطعون مبسه يكون قاصر البيان بما يعيبه ويوجب مَقضه والاعادة بغير حاجة لبحث باتي أوجه الطعن .

( طعن رقم ٢٥٥ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٨/٥/٣٠ )

# قاعىسدة رقم ( ١٥٧ )

# البسطة :

حسكم الادائسة يجب ان يشتمل عسلى بيان الواقعسة المستوجبة للمقوسة بيانا تتحقق به اركان الجريسة والظروف التى وقعت فيهسا والادلة التى استخلصت فيها المسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضسح وجهسة استدلالها بها وسسلامة ماخسذها تبكينا لحسكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القسانوني عسلى الواقعة كبا صار اشانها بالحسكم والا كان قساصرا •

### الحكمة:

لا كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ سن قانون الاجراءات البنائية قد اوجبت ان يشتبل كل حكم بالادائدة على بيان الواقعة المستوجبة للمتوبة بياتا واضحا بتحقق به اركان الجربية والظاروف التي وقعت نيها والادلة التي استخاصت بنها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وبؤدى تلك الادلة حتى يتضع وجهه استدلالها بها وسالمة على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والاكان الحكم قاصرا الماكن خلك ، وكان الحكم حين دان الطاعن جاء خلوا مها يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بالدليل الذي استنبطت عقيدتها في الدعوى وسدى تايده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ناته يكون قاصرا ويتمين نقضة .

( طعن رقم ۱۱۳ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٨/٥/٣١ )

# قاعـــدة رقم ( ١٥٨ )

### البسدا:

كل حسكم بالادانسة يجب ان يشسير الى نص القسانون الذي حكم بموجبه وهو بيان جوهري التنضته قاعدة شرعية الجرائم والمقلب .

### المكهة:

وحيث أن المسادة ، ٢١ من قسانون الاجسراءات الجنائية نست على أن كل حسكم بالادائية يجب أن يشير الى نص القسانون الذي حكم بوجبه ، وهو بيان جوهرى انتضته تاعدة شرعية الجرائم والعقساب . ولما كان الثابت أن الحسكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحسكم المطعون نيسه قسد خلا من ذكر نمي القسانون الذي انزل بموجبه العقاب على الكاعن ، فساته يكون بالحسلان أن يكون الحسكم الابتدائي قسد بعجزه أنسه يتمين رد ادائته وعقابه وفقا لواد الاتهام وعملا بالمسادة ، ٢/٣٠٤ أوج ، ما دام أنسه لم بنصح وفقا لواد الاتهام وعملا بالمسادة ، ٢/٣٠٤ أوج ، ما دام أنسه لم بنصح

عن تلك المواد التى أخذ بها والتى حقه بالتجريم والمتساب . لما كان ما تقدم نساته يتعين نقض الحكم الملعون نيسه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجسه الطعن الاخرى .

( طعن رقم ۸۳۱۸ لسنة ٤٥ ق \_ جلسة ٣١/٥/١٩٨١ )

# قاعسدة رقم ( ١٥٩ )

### : المسطا

حسكم الادائسة يجب أن يشتبل عسلى بيان الواقعة المستوجبة المقوسة بياتا التحقق به اركان الجريسة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت فيها المسكمة ثبوت وقوعها وبؤدى تلك الادلة عنى يتفسح وجهسة استدلالها بها وسسلامة ملفضدها تبكينا المسكمة التقوي من مراقيسة صحة التعليق القساتونى عسلى الواقعة كما صارات الشاتها بالمسكم والاكان قساصرات

#### المكهة:

لما كان ذلك ، وكان تمانون الإجراءات الجنائية قدد اوجب في المادة . ٢١ منه ان يشتبل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمتوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت نيها والائلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه نيها والائلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه التطبيق القانوني كما حسار اثباتها بالحكم والا كان تأمرا ، وكان القانوني كما حسار اثباتها بالحكم والا كان تأمرا ، وكان من العقاب على جريبة استخراج المواد والخامات من المتاب على جريبة استخراج المواد والخامات من المتابم والمحاجر قد قصد بدون ترخيص أو الشروع نيها أن يجمل منها جريبة من نوع خاص توامها العبث بتلك المناجم والمحاجر واستغلالها خنية ، وكانت مدونات الحكم المطعون نيه لا يبين منها الانعسال التي اتاها الطاعن وهال استكلت الجريبة عناصرها أو أنها وقعت عند مرحلة الشروع أو دون هذه المحلة عن مراقبة متمان تقين التمان المحكمة عن مراقبة متمان يقين التمان الحكمة عن مراقبة عني نقين التمان الحكم المطعون نيه والاحالة .

( طعن رقم ١٤١٧ لسنة ٧٥ ق ــ جلسة ١٩٨٨/٦/٢ )

# قاعسسدة رقم ( ١٦٠ )

#### : المسمدا

حسكم الادائسة يجب أن يشتبل عسلى بيان الواقعة المستوجبة للمقوسة بيقا تتحقق به اركان الجريهة والظروف التى وقعت عيها والادلة التى استخلصت ميها المسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضمح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخستها تبكينا المسكمة القض من مراقبة صحة التطبيق القساوني عسلى الواقعة كما صار اثباتها بالمسكم والا كان قساصرا .

#### المسكية:

وحيث أن القسانون أوجب في كل حسكم بالإدائسة أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة للقصور بيانا تتحقق بسه أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيهما والأدلمة التي استخلصت منهما المحكمة بثبوت وتوعها من المنهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجمه استدلالها بهما وسالمة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من واقعمة تطبيق القسانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها في الحسكم . لما كان ذلك وكان الحكم الابتسدائي الذي اعتنق الحسكم المطعون نيسه اسبابه س تسد اقتصر في بيان واثبات وقوع الجسريمة المسندة الى الطاعنة عسلي القول : ﴿ وحيث أن النهمة ثباتة قبل المنهم ثبونا كانبيا طبقا للادلة المسادية الثانتية مالأوراق وما أثره محسرر المحضر والذي تطبئن اليه المسكمة الأمسر الذى يتعين معه معاقبسة المتهم طبقا لمواد الاتهام وعمسلا بنص المسادة ٢/٣٠٤ أ.ج » دون أن يبين الحكم الواقعة المستوجبة للقصور أو يورد ودى الأدلة التي استخلص منها ثبوت الطعن هذه الواقعة ، مان الحسكم يكون معيبا بالتصور في التسبيب ، ويستطيل هدذا العيب الى الحسكم المطمون نيسه الذي اعتنق اسبابه . لما كان ما تقسم ، غاته يتمين نقض ألحكم المطمون نيسه والاعادة بغير حساجة الى بحث بساتي أوجسه الطعن.

(طعن رقم ٢٣٦٤ لسنة ٥٦ ق \_ جلسة ١٩٨٨/٦/١٣)

# قاعسدة رقم ( ١٩١ )

#### : 12-45

حسكم الادائسة يجب ان يشتبل عسلى بيان الواقعة المستوجبة ظعفوسة بيانا تتحقق به اركان الجريسة والظروف التى وقعت فيهسا والادلة التى استخاصت فيها الحسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى ينفسح وجهسة استدلالها بها وسسلامة ملفسدها تمكينا احسكمة التقض من مراقبسة صحة التطبيق القسانونى عسلى الواقعة كما صار ثابتها بالحسكم والاكان قساصرا -

#### المسكمة:

لما كمان ذلك ، وكسانت المسادة ٣١٠ مسن تسانون الاجسراءات الجنائيسة قد اوجبت في كل حكم بالادانسة أن يشتمل على مسان الواقعة المتوجبة للعقويسة بيانسا تتصقق بمه أركسان الجريهة والظروف التي وقعت فيها والأدلسة التي استخلصت منها المسكمة ثبوت وتوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى بتضح وجسه استدلاله بها وسلمة مأخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراتبة صحمة التطبيق القانوني على الواقعة كما مسار اثباتها في الحسكم والاكان قسامه ١ . كما أنه من المقسور أن ركن الخطأ هو العنصر المبيز في الجرائم غير العبدية وانسه يجب لسسلامة القضاء بالادانة في جريمة القتسل الخطأ . حسبما هي معرفة به في المادة ٢٣٨ من قسانون العقويسات وأن بيين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببيه بسين الخطأ والقتمل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطاء . لما كان ذلك ، وكان الحسكم الابتدائي الذي اخدذ بأسبابه الحسكم المطعون ميه لم يبين واتمعة الدعوى واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر الشرطة والتقارير الطبية دون أن يبين مضمونها ووجه الاستدلال بها على ثبوت النهمة بمناصرها القانونية كانة ، كما لم يبين كنه الخطأ الذي الذى وقسع من الطاعن وموقف المجنى عليها ومسلكها اثناء وقوع الحادث وأثر ذلك عسلى تبسلم رابطة السببية ، كما اغفل بيان اصابات الجني عليها وكيف أنهسا ادت الى وفاتها من واقع تقرير فني ، فسأل العسكم

يكون معيبا بالقصور بما يعيبه ويوجب نقصه والاعادة دون حاجسة الى بحث باتى أوجه الطعن .

( طعن رقم ۲۳۸۹ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ١٩٨٨/٦/١٣ )

# قاعسندة رقم ( ١٦٢ )

### البسدا:

حمدكم الادائمة يجب ان يشتمل عملى بيان الواقعة المستوجبة المعوبة المستوجبة المستوجبة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت فيها المحسكمة ثبوت وقوعها ووؤدى تلك الأدلة حتى يتضمح وجهمة استدلالها بها وسمالية ماخمذها تمكينا المسكمة التقين من مراقبمة صحة التطبيق القسانونى عملى الواقعة كما صار المبتها بالمحسكم والا كان قماصرا و

### المسكبة:

لما كان ذلك ، وكانت المادة . ٢١ سن تساتون الإجراءات البنائيسة تسد أوجبت ان يشتيل كل حسكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق بسه إركان الجريمة والظروف التى وتعت غيها ، والأدلة التى استخامت بنها المسكمة ثبوت وتوعها من المنهم ، وان يورد مؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجسه استدلاله بها وسسلامة المساخذ ، وكان ما أورده العسكم المطمون نيسه بياتا لواقعة الدعسوى المساخذ ، وكان ما أورده العسم المطمون نيسه بياتا لواقعة السامالي التى دان الطاعنتين ، كما لم يبين الطريقة التى تحققت بها الملائبة وهى ركن آخر في الجريمة وأقتصر في بياته لادلة الثبوت على الإحالة الى المخصر رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٨٣ ادارى أبو حساد دون أيراد مفسمونه وبيان وجسه استدلاله بسه على ثبوت التهمة في حق الطاعنين ، غلته يكون معييا بالقصور ما يبطله ويوجب نقضه والاعادة بفسير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

( طعن رقم ٢٦٥٩ لسنة أه ق \_ جلسة ٢٦٨/٦/١١)

# قاعسسدة رقم ( ١٩٣٢ )

### : المسطا

حسكم الادائسة يجب أن يشتبل عسلى بيان الواقسة المستوجبة للمقوسة بياتا تتحقق به اركان الجريسة والظروف التى وقعت غيها والادلة التى استخلصت فيها المسكبة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتفسح وجهسة استدلالها بها وسسلامة ملفسدها تبكينا لمسكبة التقض من مراقبسة صحة التطبيق القساتونى عسلى الواقعة كما صار اثباتها بالمسكم والا كان قساصرا .

#### المسكمة:

لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب في المسادة . ٣١٠ منه أن يشتمل كل حسكم بالإدانسة عسلي بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا ننحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت ميها والادلة التي استخلصت منها المصكمة الادانة حتى يتضع وجسه استدلاله بها وسلامة مأخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراتبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والاكان قاصرا ، كما انه من المقرر انه يجب لسسلامة الحسكم بالادانة في جريمة القتسل الخطأ أن يبين مضلا عن مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردودا الى أصل ثابت في الأوراق . ولمسا كان ما أورده الحكم في مدوناته لا يبين منسه عنصر الخطأ الذي وقسع من الطاعن مقد بات قاصرا قصورا لا يدرء منه ما تناهي اليه على لسان الشاهد من أنه كان يسير بسرعة شديدة ما دام أن الحسكم لم يبين كيف كانت السرعة الزائدة سببا في وقوع المسادث ولم يستظهر موقف المجنى عليها ومسلكها اثناء وقوع الحادث ليتسنى بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع نيها الحادث على تلاني وتوعه واثر ذلك كله على تيلم أو عدم تيسام ركني الخطأ وروابطه السببية ، ومن ثم يتعين نتضه والاعلاة بغير هاجة الى بحث باتى اوجه الطعن.

( طعن رقم ٢٦٩١ لسنة ٦٦ ق \_ جلعة ١٩٨٨/١/١٨٨)

### قاعـــدة رقم ( ١٦٤ )

#### : المسدا

حسكم الادائسة يجب أن يشتبل عسلى بيان الواقعة المسنوجة للمقوسة بيانا تتحقق به أركان الجريسة والظروف التي وقعت فيهسا والأدلة التي استخلصت فيها المسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتفسح وجهسة استدلالها بها وسسلامة ماخسذها تمكينا لمسكنه التقض من مراقبسة صحة التطبيق القسانوني عسلى الواقعة كما صار (ثباتها بالصسكم والا كان قساصرا •

#### المسكمة:

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢١٠ من قدانون الاجراءات البنائية قسد أوجبت أن يشستمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة لينا تتحقق بعه أركان الجريمة والقروف التي وقعت فيها ، والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وبؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجبه استدلالها بها التانوني على الواقعة كما مسار أثباتها بالحكم ، والا كان قاصرا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتنى في بيان الواقعة لما حكم المطعون فيه قد اكتنى في بيان الواقعة المستدلاله به على ثبوت الاتهام بعناصره القانونية كانة ، عائه يكون قاصر السيان بها يوجه نقضه والاعادة دون حساجة الى بحث سائر وجوه الطعن .

( طعن رقم ٥٤)٢ لسنة ٥٦ ق ـ حلسة ١٩٨٨/٦/١٥ }

# قاعىسدة رقم ( ١٦٥ )

# البـــدا :

هــكم الادائية يجب أن بشتبل عـلى بيان الواقعـة المستوجبة للمقوبـة بيانا تتحقق به أركان الجريهـة والظروف التى وقعت فيهــا والادلة التى استخلصت فيها المهــكمة ثبوت وقوعها ويؤدى تلك الادلة حتى ينضــح وجهـة استدلالها بها وســلالة مأفــذها تبكينا لمسكهة المقض من مراقبة صحة التطبيق القسانوني عسلى الواقعة كما صار التاتها بالحسكم والاكان قساصرا .

#### المسكمة:

لما كان ذلك ، وكان تساتون الإجراءات الجنائية تد أوجب في المسادة . 17 منه أن يشتبل كل حكم بالادانسة على بيان الواتمسة المستوجبة للمتوسة ببانا تنحتق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت نبها والادلة التي استخلصت بنها المحكمة الادانسة حتى يتضع وجب استدلاله بها وسسلامة ماخذها تبكينا لحكمة النتش من مراتبسة مسحة التطبيق القانوني على الواتمة كما صسار اثباتها بالحكم والا كان تسامرا ، لما كان ذلك ، وكان الحسكم الطعون نبسه قسد اكتنى في بيان الدليل بالإحالة الى محضر ضبط الواتمة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجب استدلاله به عسلى ثبوت التهمة بمناصرها القانونية كافة . لما كان ما تقسدم ، نسان الحكم يكون معييا بها يبطله ويوجب نقضسة والاحسالة .

( طعن رقم ۲۲۳۳ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ١٩٨٨/٦/١٦ )

# قاعبسدة رقم ( ١٦٦ )

### البسدا :

حسكم الادانسة يجب ان يشتمل عسلى بيان الواقعة المستوجبة للمقوسة بيانا التحقق به اركان الجريسة والظروف التى وقعت فيها والائلة التى استخلصت فيها المسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضبح وجهسة استدلالها بها وسسلامة ماخسذها تبكينا تحسكمة التقض من مراقبسة صحة التطبيق القسانونى عسلى الواقعة كما صار الثبتها بالحسكم والاكان قساصرا •

### المسكبة:

لما كان ذلك ، وكان تضاء محكة النتض مستقرا على ان الحكم بالادائمة يجب أن يشتعل على بيان الواتمة المستوجبة للمتوبة بيقا تتحقق به اركان الجريسة والظروف التي وقعت غيها والإدامة التي استخلصت منها الحكة ثبوت وقوعها من المنهم ، وكان من المقرر أنسه ينبغى الا يكون الحكم مشوبا باجبال او ابهام مما يتصدر معه تسين مدى صحة الحكم من عسادة في التطبيق التاتوني على واهمة الدعوى ، وهو يكون كذلك كلما جاعت اسبابه مجملة او عابضة عيا اثبتته او نفته من وتسانع . لما كان ذلك الحسكم المطعون فيسه تسد خلص الى أن المتهم اعتدى على الجنى عليه بالضرب « بمنسسك » دون أن يصدد أي من المتهين الثلاثة الذي احدث تلك الاصابة بالجنى عليه وعما اذا كان هو الطاعن أو المتهين الآخرين فسأن الحسكم يكون متسوبا بالفهوض والامهام والتصور معا يعيه ويوجب نقضه والاحالة وذلك بالنسبة للطاعن وحده دون المسكوم عليهها في الدعوى لانهما ليسا طرفا في الخصوسة الاستثنافية التي مسدر فيها ذلك الحسكم ومن لم يكن لسه امسلاحق الطعن بالنقش لا يعتد اليه اثره .

( طعن رقم ٥٠ لسنة ٧٥ ق ــ جلسة ١٩٨٨/٦/١٦ )

### قاعـــدة رقم ( ١٦٧ )

### البسدا:

حسكم الادائسة يجب أن يشتبل عسلى بيان الواقعسة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريسة والظروف التى وقعت عيها حتى يتفسح وجهسة استدلالها بها وسسلامة ماخسدها تمكينا لحسكية والادلة التى استخلصت فيها المصكمة ثبوت وقوعها ووادى تلك الادلة التقديم من مراقيسة صحة التطبيق القسانونى عسلى الواقعة كما صار التها بالحسكم والا كان قساصرا .

### المسكمة :

لسا كان ذلك وكانت المسادة . ٢١ من تسانون الإجراءات الجنائية تسد أوجبت أن يشتمل كل حسكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمتوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظسروف التى وقعت فيهسا والادلسة التى استخلصت منها المحسكمة الادائسة حتى ينفسح وجسه لمستدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبسة التطبيق القاني على الواقعة كما حسار اثباتها بالحسكم والا كان قساصرا واذ كان الحسكم الابتدائى المؤيد لاسبامه بالحكم المطعون فيسه قسد اكتفى

فى بيان الدليل بالاحاله الى محضر ضبط الواقعة واقوال الشهود ولم يورد مضمونها ولم يبين وجهه استدلاله به على ثبوت التهبة بعناصرها القانونية كلفة الأمر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتترير براى نيبا يثيره الطاعن بوجه الطعن نسان الحكم المطعون نيه يكون معيبا بالقصور في التسبيب بها يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

( طعن رقم ٢٦٤٦ لسنة ٨٥ ق ... جلسة ٢٩٨٨/٧/٣ )

# فاعسسدة رقم ( ١٦٨ )

المسدا:

كل حـكم بالادانــة يجب ان يشير الى نص القــانون الذى حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب .

المسكبة:

وحيث أن المسادة ٣١٠ من قسانون الاجسراءات الجنائيسة تغنى بسأن كل حسكم بالادانسة يجب أن يشير الى نص القانون الذى حسكم بوجبه وهو بيان جوهرى اقتضه قانون شرعية الجرائم والمعقاب وكان الثابت أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسباب بالحكم المطعون فيسه قسد خلا كلاهما من بيان نص القانون الذى انزل بموجبه العقاب على الطاعن كالامها من بيان نلك أن يكون كلا الحكين قسد اشار الى مواد الاتهام التي طلبت النيابة العلمة تطبيقها ما دام أنه لم يفصح عن أخذه بها بسل المتصر الحسكم الابتدائى على الاشارة الى تطبيق المسادة ؟ ٣٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية التى لا صلة لها بالتجريم والمعتلب . لما كان ذلك كان ذلك كان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالبطلان مما يوجب نقضه والإحالة قان حجة الى بحث باتى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٥٣ ١٣ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ١٩٨٨/٧/١٧ )

# قاعـــدة رقم ( ١٦٩ )

: 12-41

حكم الادائمة بجب أن شتيل عملى بيان الواقمة الستوجية للمقومة بيانا تتحقق به أكان العربسة والظروف التي وقعت فيهما والادلة التى استخلصت فيها الحكمة ثبوت وقوعها ووؤدى تلك الادلة حتى يتضبح وجهسة استدلالها بها وسسلامة ماخسفها تبكينا لحسكمة النقض من مراقبسة صحة التطبيق القسادوني عسلى الواقعة كما صار اشتها بالحسكم والاكان قساصرا •

#### المحكمة:

وحيث أن المسادة ٣١٠ من تسانون الاجراءات الجنائية نصت على ان كل حسكم بالادانة يجب أن يشير الى نص التسانون الذى حكم بدوجبه وهو بيان جوهرى انتضته تاعدة شرعية الجرائم والعتاب . ولمسا كان النابت أن الحكم المطعون فيه تسد انشها لنفسه أسبابا جديدة ولم بفصح عن أخذه باسباب الحكم المسانف ، وقد خلا من ذكر نص التلون الذى حكم بموجبه ، فانه يكون باطلا ، ولا يعصمه من عيب هذا البطلان ما انبته بعجزه من معاتبة الطاعنة بعواد الاتهام ما دام أنسه لم يفصح عن تلك المواد التى اخذها بها والخاصة بالتجريم والعتاب . لما كان ما تشيم فانه بتعين نقضه والإعادة بغير حاجة الى بحث سائر أوجهه الطعن الأخسرى .

(طعن رقم ۲۷۱۸ لسنة ۸۸ ق ــ جلسة ٥/٩/٨١٨ )

# قاعـــدة رقم ( ۱۷۰ )

#### المسدا:

حسكم الادائسة يجب أن يشتمل عسلى بيان الواقعة المستوجعة للمقوسة بيانا تتحقق به أركان الجريسة والظروف التى وقعت هيها والأدلة التى استخلصت فيها الحسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الإدلة حتى بنفسح وجهسة استدلالها بها وسسلامة ماخسذها تحكينا احسكمة التقين من مراقيسة صحة التطبيق القساتونى عسلى الواقعة كما صار النباها بالحسكم والا كان قساصرا •

#### المسكية:

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من تانون الاجراءات الجنائية قدد أوجبت أن يشتبل كل حكم بالادائمة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجربة والظروف التي وتمت ينها والأدلة التى المتخلصت منها الحسكة الادائمة حتى يتشم وجسه

التعدياله بها وسلابة باخذها نبكينا لمحكة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صلا اشباتها بالحكم والا كان قاصرا واذ كان الحكم المعون نبيه قد ايد الحكم الابتدائي الأسبابه رغم اسم خلا من بيان واقعة الدعموي واكتنى في بيان الطيل بالاحالة الى الاوراق ولم يورد نحوى أقوال المجنى عليهم ومضمون التقرير الطبي الموقع عليهم حتى بيين وجسه استدلاله بتلك الادلة على شبوت التهسة بعناصرها القانونية كانة ، غانه يكون مهيا بها يبطله ويوجب نقضه والاعادة بفسير حاجة الى بحث باتى الوجه الطعن .

( طعن رتم ۲۷۱٦ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ٥/١٩٨٨ )

# قاعىسدة رقم ( ۱۷۱ )

### المسدا:

يجب على كل حسكم مسادر بالادانسة ان يشير الى نص القسانون الذي حكم بموجبه والا كان باطلا •

### الحسكية:

وحيث أن المسادة ٣١٠ من تانون الاجسراءات الجنائية نصت على أن كل حسكم بالادانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والمعتاب ، لمسا كان ذلك ، وكان الثابت أن الحسكم الابتدائى المؤيد لأسبله بالحسكم المطعون عبه قسد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه المعتاب على الطاعن تمانه يكون باطلا ولا يصحح هذا البطلان مسا أورده في أسبابه من أنسه يتعين معاتبة المتهم بمواد الاتهام ما دام أسسه لم يبين نص القانون الذى حسكم بموجبه ، ومن ثم قسان الحكم المطعون غيسه يكون معيبا بموجب متضه والاعادة بغير حلجة لبحث باتي ما يثيره الطاعان في طعنه .

( طعن رقم ۲۷۲۸ لسنة ۵۸ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۹/۱۲ )

# قاعىسدة رقم ( ۱۷۲ )

# البسدا:

صكم الادائسة يجب ان يشتبل عسلى بيان الواقعــة المستوجبة للمقوبــة بيانا تتِحقق به اركان الجريبــة والظروف التي وقعت فيهــة والادلة التى استخلصت فيها المسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة. حتى يتضمح وجهسة استدلالها بها وسسالهة ملضدها تبكيا لمسكمة التقض من مراقب صحة القطبيق القسانوني عسلى الواقعة كما صار اثباتها بالمسكم والا كان قساصراً .

#### المسكنة:

محث انسه آسا كانت المسادة ٢١٠ مسن قسانون الاجسراءات الجنائية قسد أوجبت أن يشتمل كل حسكم بالادانسة على بيان الواقعسة المستوجبة للمتوية بيانا نتحقق بسه أركان الجريمة والظروف التي وتمت نيها والاطة التي استخلصت منها الادانة يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة النطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والاكان قاصرا . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم في المعارضة الابتدائية الذي اعتنق الحكم المطعون ميه اسبابه من أنه لم يفصح عن أخذه بأسباب الحكم الابتدائي المعارض فيسه ، وخلت اسبابه من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ، ومن ادلة الثيوت. التي مام عليها مضاؤه ومؤدى كل منها ومن ثم مهو مشوب بالقصور في التسبيب ، وقد استطال هذا العيب الى الحكم المطعون فيسه الذي اعتنق أسبابه مما يعجز هذه المحكمة ... محكمة النقض الا عن تبين حقيقة الواقعة لامكان اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا عليها وان تقسول كلمتها في السنان ما تثيره النيابة العامة في طعنها من دعسوي. الخطا في تطبيق القانون، لما كان ما تقدم ، مانه يتمين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

( طعن رقم ۲۷۰۰ لسنة ۸۵ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۹/۱۲ }

# قاعـــدة رقم ( ۱۷۳ )

## الجـــدا :

حسكم الادانة يجب أن يشستمل عسلى بيان الواقعة المستوجسة للمقوبة بيانا تتحقق بسه أركان الجريسة والظروف التى وقعت فيهسا والاتلة اللى استخلصت منها المتسكنة شوت وقوعها وولدى تلك الاللة حتى يتضح وجهة استدلالها بها ومسالمة ملخذها تبكينا الحسكية التقض

من مراقبسة صحة التطبيق القسانوني عسلى الواقعة كما صسار الثباتها بالعسكم والاكان قسلصرا •

#### الحسكمة:

لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من تسانون الإجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتبل كل حكم بالادانة على بيان الواتعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وتعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحسكة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تحكينا لمحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها الواتعة كما صلر اثباتها بالحسكم والاكان تساصرا واذ كان الحسكم الماطمون فيسه قد اكتفى في بيان الدليل بالإحالة على محضر ضبط الواتعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجبه استدلاله بسه عسلى ثبوت النهسة بمناصرها القانونية كانة الاسر الذي يمجز المحسكة عن مراتبة صحة تطبيق القسانون على الواتعة كما حسار اثباتها بالحسكم والتقرير براى غيها يثيره الطاعن باوجه طعنه بها يوجبه نقضه والاحالة دون حساجة غيها يثيره الطعن .

( طعن رقم ٣٦٢٧ لسنة ٥٨ ق \_ جلسة ١٩٨٨/٩/١٣ )

## قاعـــدة رقم ( ۱۷٤ )

#### البسسدا :

حسكم الادانة يجب ان يشستمل عسلى بيان الواقعة المستوجسة للعقوبة بيامًا تتحقق بسه اركان الجريمسة والظروف التى وقعت فيهسا والادلة التى استخلصت منها المحسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تبكينا الحسكمة التقفى من مراقبة صحة التطبيق القساونى عسلى الواقعة كما صسار الثباتها بالحسكم والاكان قساصرا .

#### المسكبة:

وحيث أن القسانون أوجب في كل حسكم بالادانة أن يشتبل عسلى ببئن الواتدة المستوجة المقومة بما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت نيها والادلسة التي استخلصت بنها المسكمة ثبوت وقوعها من المنهم وبؤدى تلك الأدلسة حتى يتضح وجسة استدلالها بها وسلابة المنظم وبؤدى تلك المنظمة النقض بسن براقبة تطبيق. القساتون تطبيقا صحيحا عسلى الواقعة كما مسار اثباتها في الحسكم المطعون فيسه وكن الحسكم الابتدائي ساؤيد لاسسبابه بالحسكم المطعون فيسه عسلى القول : « وحيث ان النبابة طلبت عقساب المنهم حسب القيسد بنين من مطالعة الاوراق أن المنهام ، وحيث أن واقعة الدعوى تخلص فيسا بنين من مطالعة الاوراق أن المنهم أرتكب الواقعسة المسندة اليسه في وصف بن واقسم عبا اثبته المبتى عليه مؤيدا بالتهمة ثابتة قبسل المنهم ثبوتا كافيا بنواد الانهام عبلا ؟ ٢/٣٠ ا.ج » . ومن ثم لم بيين الحسكم الواقعة المستوجبة للعقوية ولم يورد مضمون الاطلة التي استخلص منها ثبسوت هذه الواقعة ؟ ويكون مشوبا بالقصور في التسبيب الذي يستطيل الى بحث سائر أوجه الطعن .

( طعن رقم ٣٦٤٦ لسنة ٨٥ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/١١ )

# قاعىدة رقم ( ١٧٥ )

### البـــدا :

حسكم الادانة يجب أن يشستهل عسلى بيان الواقعة المستوجسة للعقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التى وقعت غيها والادلة التى استخلصت منها المحسكة ثبوت وقوعها ووادى نلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة والخذها نوكينا المحسكية النقض من مراقبة صحة التطبيق القسانونى عسلى الواقعة كما صسار الباتها بالحسكم والاكان قسامرا .

### المسكبة:

لما كان ذلك ، وكمانت المهدة . ٣١ ممن قساتون الاجسراءات الجنائية قسد اوجبت ان يشقل كل حسكم بالاداسة على بيان الواقعة المستوجبة العقوبة بيانا للنحقق بمه أركان "جريمة والظروف التي وقعت

نسها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجسه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القسانوني على الواقعة كما مسار اثباتها بالحكم والاكان قاصرا ، ومن المقسرر ايضا انسه بجب ايراد الأدلسة التي تستند اليها المحسكمة وبيان مؤداها في حكمها بيانا كانيا ملا تسكفي الاشسارة اليها بسل ينبغى سرد مضمون كل دليسل وذكر مؤداه بطريقة واقيسة يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المصكمة ومبلغ انسساقه مع باتى الاداسة ، كما أن المراد بالتسبيب المعتبر تحديد الاسانيد والحجج المبنى عليها بوالمنتجة وهي لمه سواء من حيث الواتع او من حيث القانون ولكي يحقق الغرض يجب أن يكون في بيان جلى منصل بحيث يستطاع الوقوف عملى مسوغات ما قضى بسه ، أما افراغ الحسكم في عبارة عامة معماه أو وضعه في صورة مجهلة غلا يحتق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبيب الاحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقيسة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم . وإذ كان الحكم المطعون نبسه لم يورد بيانا للواقعة المستوجبة للعقوبة على النحو الذي تطلبه القائق اذ دانه رغم انه دان الطباعن طبقا للنقرة الثالثة من المسادة ٢٤٢ من قسانون العقوبات مانه لم يبين ما اذا كان الضرب قسد حدث باستعمال ايسة اسلحسة او عصى او آلات او ادوات ، كما انسه استند في مضائه بالادانسة الى النقرير الطبى دون أن يورد مؤداه وبين استدلاله بسه على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية الاسر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعمة كما صار اثباتها بالحسكم والتقرير براي نيبا تثيره الطاعنة بوجسه الطعن ، فسان الحكم يكون معيبا بالقصور الذي له الصدارة على وجوب الطعن المتعلقة بمخالفة القانون بما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث ما تثيره الطاعنة بوجه الطعن .

( طعن رقم ۳۹۵۰ لسنة ۸۸ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۹/۱۹ )

# قاعسدة رقم ( ۱۷۱ )

البسدا:

حسكم الاداقة يجب أن يشستيل عسلى بيان الواقعة المستوجبسة للمقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريسة والظروف التى وقعت ضهسا والاداة التى استخاصت منها المسكمة شوت وقوعها وبؤدى نتك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ملخفها تمكينا المسكمة الفقض من مراقبة صحة التطبيق القسانونى عسلى الواقعة كما صسار الثباتها بللسكم والا كان قساصرا •

#### المسكبة:

لما كان ذلك ، وكان المدادة ، ٢١ من تسانون الإجراءات الجنائية قدد أوجبت أن يشستمل كل حسكم بالادائسة عسلى بيسان الواقعسة المستوجبة للمتوبة بيلنا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلسة التي استخلصت منها المحسكة الادائسة حتى يتضح وجسه استدلالها بها وسسلامة المساخة تعكينا لمحسكة النقض من مراتبة صحة التطبيق القانوني عسلى الواقعة كما مسار اثباتها في الحسكم والا كان قسامرا ، وكان الحكم المطعون فيسه لم يبين واقعة الدعوى ولا الظروف التي وقعت فيها واكتنى في بيسان الدليل بالاحسالة الى محضر الضبط وتعتيتات الشرطة والتقارير الطبية دون أن يورد مضمون كل منها ووجسة استدلاله بسه على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، غسانه يكون شروبا بالتمسور الذي له المدارة على أوجه الطمن المتعلقة بمخالفة المسال رقابتها على تطبيق التسانون وهو ما يتسسع له وجه الطمن ، مها يعجز محكمة النقض عن أعمل رقابتها على تطبيق القسانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وان تقول كلمتها في شأن ما تثيره الطاعنة ، بها يوجب نقضه والإعادة .

( طَعن رقم ١٥٦٤ لسنة ٨٥ ق ــ جلسة ١٩٨٨/١٠/١١ )

قاعسدة رقم ( ۱۷۷ )

المسدا:

حسكم الادانة يجب أن يشستبل عسلى بيان الواقعة المستوجسة للعقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريصة والقاروف التي وقعت فيهسا والادلة التى استخلصت منها المصحبة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تمكينا لمصحبة النقض من مراقسة صحة التطبيق القسانوني عسلى الواقعة كما صسار اثباتها بالمصحم والاكان قساصرا •

#### الحكبة:

لما كان ذلك وكان تسانون الإجسراءات الجنائية تسد اوجب في المستوجبة للمتوبة بيانا الواتمسة المستوجبة للمتوبة بيانا التحقق به أركان الجريمة والظروف التي وتمت عليها والادلسة التي استخلصت بنها المسكمة الادانسة حتى يتضح وجسة استدلاله بها وسسلامة ماخذها تبكينا لمحكمة الادانسة حتى يتضح وجسة التطبيق التسانوني على الواتمة كما صار اثباتها بالحسكم والاكان التطبيق التسانوني على الواتمة كما صار اثباتها بالحسكم والاكان العليل بالاحل الي محضر ضبط الواتمة ولم يورد مضبونه ولم يبسين وجة استدلاله بسه على ثبوت التهمة بعناصرها التانونية كائمة مالما كان ما تقدم نسان الحكم يكون معيبا بها يبطله ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الي بحث باتي اوجه المعن .

( طعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٨٥ ق \_ جلسة ٢٥/١٠/١٨٨ )

### قاعـــدة رقم ( ۱۷۸ )

### البـــدا :

حسكم الادانة يجب ان يشستمل عسلى بيان الواقعة المستوجسة للمقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريصة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى ينضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تعكينا لمسكمة التقفي من مراقبة صحة التطبيق القسانونى عسلى الواقعة كما صسار اثباتها بالمسكم والاكان قساصرا .

### المسكمة:

لما كان ذلك وكان قسانون الإجراءات الجنائية قسد أوجبت في السادة 17. منه أن يشتبل كل حكم بالادانة على بيان الهاتية المستوحنة

للمتوبة بيانا تتحقق بـ اركان الجريةة والظروف التن وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجهة استدلاله بهه وسيالية ماخذها تعينا لمحكمة النقض من مراتبة محمة التطبيق التلتؤفي على الواتمة كما مسلر اثباتها بالحكم والآكان تساصرا ، لماكان ذلك وكان الحسكم المطمون فيه تسد اكتنى في بيان الدليل بالاحافية الى مجضر ضبط الواتمة ولم يورد مضبونه ولم بيين وجة استدلاله بسه على ثبوت التهية بعناصرها القانونية كلفة ، ولم يستظهر أن التجريف محل الاتهام لم يكن لاستعبال الاتربة في أغراض الزراعة أو تحسين محل الاتهام لم يكن لاستعبال الاتربة في أغراض الزراعة أو تحسين ما الرشن زراعيا أو المحافظة على خصوبتها وهو مناط التأثيم على نحو ما أوريته المادة ، 11 المنة 11/1 المضافة بالتأثون على الواتمة كما صار الباتها في الحكم .

( طعن رتم ۱۲۱ لسنة ۸۸ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۲۰ )

# قاعـــدة رقم ( ۱۷۹ )

# المسدا:

حسكم الادانة يجب ان يشستال عسلى بيان الواقعة المستوجسة للمقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريسة والظروف التى وقعت فيهسا والادلة التى استخلصت منها المحسكة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادالة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ملخذها تمكينا المسكمة التقض من مراقبة صحة التطبيق القسانونى عسلى الواقعة كما صسار اثباتها بالحسكم والاكان قسامرا ...

## المسكبة:

وحيث أن المسادة ، ٣١ من تسانون الاجسراءات الجنائية نصت على أن كل حكم بالادانسة يجب أن يشير ألى نص القانون الذى حسكم بموجبه ٤ وهو بيان جوهرى وانتضته تاعدة شرعية الجرائم والمعتاب . ولمسا كان النائب أن الحسكم المطعون نيسه تسد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجب المقابم عسلى الطاعن علته يكون باطلا ٤ ولا يسمح حسفا البطلان ما أورده في اسبابه من أنسه يتمين القضاء بحبس المتهم وتغريبه

طبقا للقانون ما دائم أنه لم يبين نص القانون الذى حكم بموجبه ، كما أنسه لا يعصم المطعون فيسه من أن يعتد عيب هذا البطالان أن يسكون قسد أشار في ديباجته إلى مواد الاتهام التي طلبت النيابة العابة تطبيقها ما دام أنه لم يفسع عن أخذه بها ، لما كان ما تقتم ، فساته يتمين نقض الحسكم المطعون فيسه والاحالة بفسير حاجة إلى بحث سسائر أوجسه الملمن الأخسرى .

(طعن رقم ١٤٦٦ لسنة ٥٨ ق \_ جلسة ٢٥/١٠/١٨٨١)

# قاعـــدة رقم ( ۱۸۰ )

### : المسلا

حسكم الادانة يجب ان يشستها عسلى بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استظمت منها الحسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى نلك الادلة حتى يتضبح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تبكينا لمسكمة النفض من مراقبة صحة التطبيق القسانونى عسلى الواقعة كما صسار اللبنها بالحسكم والاكان قساصرا .

#### المسكبة:

لما كان ذلك ، وكان قانون الاجسراءات الجنائية قد أوجب في المدند . ٢١ منسه في كل حكم بالادانة أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة للمتوبة ببانا تتحقق بسه أركان الجريمة والظروف التي وقعت نيها والادلمة التي استخلصت منها المسكمة الادانة حتى يتضح وجمة أستدلاله بها وسلامة ماضدها تمكينا لمسكمة النقض من مراقبمة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما مسار اثباتها بالحسكم والاكسان تساصرا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون نيمه لم بيين نوع الاشياء التي وقع عليها الحجز وتاريخه والتاريخ الذي حدد لاجراء البيع واكتنى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر الضبط ولم يورد مضمونه ولا وجسه استدلاله بسه على ثبوت النهمة بعناصرها القانونية كافة ، فسأنه يكون محبيا بالقصور الذي يوجب نقضمه والاعلاق بغير حلجة لبحث باتي

١ طعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١١٨٨/١١/٨٥ )

### قاعـــدة رقم ( ۱۸۱ )

#### المسدا:

حسكم الادانة يجب ان يشستمل عسلى بيان الواقعة المستوجبسة للمقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريهسة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تبكينا لمحسكمة التقض من مراقبسة صحة التطبيق القسانونى عسلى الواقعة كما صسار اثباتها بالحسكم والاكان قساصرا ٠

#### المسكمة:

لما كان ذلك ، وكانت المادة . ٢١ من قانون الاجراءات البنائية قبد اوجبت أن يشتبل كل حسكم بالادانسة على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا تتجقق به إركان الجريبة والظروف التى وقعت غيها والادلة التى استخاصت منها المحكمة الادانسة حتى يتضح وجسة استدلاله بها وسلامة مأخذها تبكينا لمحسكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما مسار اثباتها بالحسكم والا كمان ما حاصرا . لما كان ذلك ، وكان الحسكم المطمون نيسه لم يبنى واقعة الدعوى قد اكتنى في بيان الدليل بالإحالة الى حضر ضبط واقوال محرر المحضر لم يورد مضبونها ولم يبسين وجسه استدلاله بهما على نبسوت المحضر لم يورد مضبونها ولم يبسين وجسه استدلاله بهما على نبسوت معناصرها القانونية كانة . لما كان ما تقسم بأن الحكم يكون مسيا بالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه والإعادة .

(طعن رقم ٢٥٥١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٢٠٠١/١٨٨١)

### قاعـــدة رقم ( ۱۸۲ )

### : البسدا

حسكم الادانة يجب أن يشستها عسلى بيان الواقعة المستوجسة للمقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريسة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت بنها المسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها نبكينا لمسكمة النقض من مراقسة صحة التطبيق القساوني عسلى الواقعة كما صحار الشاقها بالمسكم والاكان قساصرا .

#### المسكمة:

لمسا كان ذلك وكان بين من مطالعة الحكم الابتسدائي الذي أخسد الحسكم المطعون فيسه بأسبابه انه قسد اقتصر عملي القول بسأن : « الواقعة تتحصل نيما اثبته محرر المحضر في محضره المؤرخ١٩٧٩/١/١٤ انسه ادار محسل بدون ترخيص . وان التهمة ثابتة قبل المتهم مما اثبته محرر المحضر في محضره ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام المطلوبة وكان قانون الإجسراءات الجنائيسة قسد أوجب في المسادة ٣١٠ منسه أن يشتمسل كل حسكم بالادانسة على بيان الواقعة المستوجبة للعتوبة بياتا تتحتق بمه أركان الجريمة والظروف التي دفعت نيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانسة حتى يتضع وجه استدلاله بها وسسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبسة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار أثباتها بالحكم والاكان تساصرا . واذكان الحكم المطعون نيسه قسد أيد الحكم الابتدائي لأسبابه رغم انسه أورد وأقعة الدعسوي على نحو لا يبين منه نوع المحل موضوع الاتهام وما اذا كان ما يسرى عليسه احكلم التانون ٥٣ لسنة ١٩٥٤ الذي اخسد الطاعن باحكامه واتتصر في بيان الدليل بالاحالة الى محضر الضبط رغم أنه جاء على النحو المتقدم بيانه دون أن يبين وجه استدلاله به عسلى ثبوت التهمة بعناصرها القانونية غانه يكون مشوبا بالقصور بما يبطله ويوجب نقضمه بغير حلجة الى بحث باتى أوجه الطعن . ولما كان الطعن مقدما لثاني مرة غانه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع وذلك اعمالا لحسكم المادة ٥٤ من قسانون حالات واجسراءات الطعن امام محسكمة النقض المسادر مالقسانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٩ .

( طعن رقم ٣٣٧٢ لسنة ٥٧ ق -- جلسة ٣٠/١٠/١٠ )

# هاعسدة رقم ( ۱۸۳ )

### السسدا :

حسكم الادانة يجب ان يشستمل عسلى بيان الواقعة المستوجسة للعقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريصة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت خها المصيكة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى ينضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها نمكينا لمسكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القسانوني عسلى الواقعة كما صسار اثباتها القسكم والاكان تشاهراً .

# المكنة :

لما كان ذلك وكان القانون قدد اوجب في كل حسكم بالادائمة ان يشتبل على بيبان الواقعة المستوجبة للعقوبة ما يتحتق بسه اركان الجريمة والظروف التي وقعت غيها والإبلة التي استخاصت منها المحكمة شوت وقوعها من المقبم ووقدى تلك الأدلمة حتى يتضع وجه استدلائها بها وسسلامة مأخذها و وكان من المقرر أن ركن الخطأ هو العنصر الميز في الجرائم غير المعينة وأنه بجب لسبيلامة القضاء بالادائمة في جريمة التسل الخطأ حسبها هي معرفة به في المسادة ٢٣٨ عقوبات سان بيبن السما كنه الخطأ الذي وقسع من المقهم والذي أدى الي وقوع الحادث للساكل ذلك وكان الحسكم قدد خلص إلى ادائة الطاعن دون أن بيبن لما كان ذلك وكان الحسكم قدد خلص إلى ادائة الطاعن دون أن بيبن أنه كان من شأن هذه القبيادة تعريض الإشخاص والأسوال اللفطر ، ويورد الدليل على كل ذلك مردودا الى أمسل ثابت في الأوراق غان الحكم يكون معيساً بالقصور ما يستوجب نقضه والاسالة بغير حاجمة الي بحث باتي أوجه الطعن .

( طعن رقم ٣٦٤٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٣٠/١٠/٣٠ )

# قاعسدة رقم ( ١٨٤ )

### البسدا:

حسكم الادانة يجب ان يشستمل عسلى بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التى وقعت غيها والائلة التى استخلصت منها المحسكمة ثبوت وقوعها رمؤدى نلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها نمكينا لمحسكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القسانونى عسلى الواقعة كما صسار اثباتها بالحسكم والاكان قسامرا •

### المكة:

لما كان ذلك ، وكانت المادة حدد من قساتون الاجسراءات

المبتائية تحد اوجبت ان يشتيل كل حسكم بالادانسة على ببان الواقعة المستوجبة للمتوبعة بيانا تتحقق به اركان الجريعة والظروف التى وقعت نبها والافلعة الذانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ملفذها تعكينا لمحسكمة النقض من مراقبة التطبيق التانونى على الواقعة كما صلر اثباتها في الحسكم والا كان تصاصرا واذ كان الحسكم الطمون نيسه تحد اكتنى في بيسان الدليل بالاحسالة الى محضر الشرطة واقوال المجنى عليه ولم يورد مضونها ولم بين وجه استدلاله بهما على ثبوت النهبة بعناصرها التانونية كانسة ، فانه يكون معيا بالقصسور — وهو ما ينسع له وجه الطعن — مها يوجب نتضه والاحسالة .

( طعن رقم ٣١٣ه لسنة ٥٧ ق -- جلسة ١٩٨٨/١٠/١٥ )

# قاعـــدة رقم ( ۱۸۵ )

#### المسدا :

حسكم الادانة يجب ان يشستهل عسلى بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت بنها المحسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى نلك الادلة حتى يتضح وجهسة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القسانونى عسلى الواقعة كما صسار اثبانها بالحسكم والاكان قساصرا •

### المسكمة:

وحيث انسه لما كانت المادة ٣١٠ من تانون الاجراءات الجنائية تسد اوجبت ان يشتبل كل حكم بالادانسة على بيان الواقعسة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريبة والظروف التى وقعت غيها والأدلة التى استخلصت منها المحسكية الادانسة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسللهة ماخذها تمكينا لمحكبة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كيا صار اثباتها في الحكم ، والا كان قسامرا ، ويكان إلحكم الابتدائي الذي اعتنق اسباب الحكم المطمون نيسه بعد أن المسار الى وصف النيابة العابسة المتسحة التنسكة التنسكة النائلة الماسلة المتستدة النائلة الماسة المتسار الى وصف النيابة العابسة المتسحة التاسار الى وصف النيابة العابسة المتسحة التنسكة المتستدة النائلة الماسار الى وصف النيابة العابسة المتسحة التاسار الى وصف النيابة العابسة للتهسية المتستدة النائلة الماسة المتسار الى وصف النيابة العابسة المتسارة المتسا

استطرد من ذلك مباشرة الى ادانة الطاعن فى توله : «حيث ان التههة غلاقه فى حق المتهم لم يدفسه الابتهام المستند اليسه بشسة دفسع أو دفساع ، الاسسر الذى يتمسين مصه عليه طبقا لمواد الابتهام وعبلاينس المسادة ٢/٣٠٤ ا. ج » . دون أن يبين الواتمسة المستوجبية للمتوبة والادلسة التى أقامت عليها المحكمة تضاءها بالادانسة ، فسان الحسكم يكون معييا بالقصور سر الذى له الصدارة على وجه الخطا فى تطبيق القالون سر مها يوجب نتفسسه والاحسلة .

#### المسدا:

كل حسكم مسلار بالادانة يجب أن يشستمل على بيان الواقعسة المستوجبة للعقوية بيانا التحقق به اركان الجريبة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المسكمة الادائسة حتى يتضح وجهة استدلاله بها وسسلامة ماخذها تبكينا لمسكمة النقض من مراقبسة سحة تطبيق القانون .

#### الحسكية:

لما كان ذلك ، وكان تسانون الاجسراءات الجنائية تسد أوجب في المسادة . 17 منه ان يشتمل كل حسكم بالادانسة على بيان الواتعسة المستوجبة للعقوبة بياتا تتحقق بسه أركان الجريمة والظروف التي وتعت غيها والادائسة التي استخلصت بنها المسكمة الادائسة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسسلامة باخذها تمكينا لمسكمة الانتخب من مراتبسة مسحة النطبيق التانوني عسلى الواتعة كما صسار انباتها بالمسكم والاكسان المسامرا ، لمساكم الابتدائي رغم أنه خلا من بيان الواتعة المستوجبة للعقوبة بأسباب الحكم الابتدائي رغم أنه خلا من بيان الواتعة المستوجبة للعقوبة واكتمى في بيان الدليل بالاحسانة الى أتوال محرر المخمر دون أن يورد مضمونها ، ودون أن يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها التانونية كانة ، فاته يكون معينا بها يبطله ويوحب نقضسه والاعادة بغير حاجة الى بحث باتى أوجه اللمعن .

( طعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٧٥ ق \_ جلسة ٢٠/١٠/٨١)

# قاعسدة رقم ( ۱۸۷ )

البسدا:

ن القرر أن القــقون لم يرسم شــكلا خاصاً يصوغ فيــه الحكم
 بيان الواقعة المبتوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها

#### الحكمة:

لسا كان ذلك وكان من المقرر ان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ نيسه الحكم بيان الواتمة المستوجبة والظروف التي وقعت نيها نمتى كسان مجموع ما اورده الحسكم . كما هو الحسال في الدعسوى المطروحة . كانيا لتنهم الواقعسة باركانها وظرونها حسبما استخلصتها المحكمة وتواقر به كانة الأركان القانونيسة للجريبتين اللتين دان الطاعن بهما كان ذلك محققا لحكم القسانون ويكون ما ينهاه الطاعن على الحسكم من القصور في غير محله .

( طعن رقم ٣٠٦٤ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ١٩٨٨/١١/١ )

# قاعـــدة رقم ( ۱۸۸ )

### البسدا:

حسكم الادانة يجب أن يشسمًل عسلى بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المسسكة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسالمة ملفذها تمكينا لمستكه النقض من مراقبة صحة التطبيق القسادونى عسلى الواقعة كما صسار اثباتها بالمسكم والاكان قساصرا .

### المسكمة:

لما كان ذلك وكان التسانون تسد أوجب في حسكم الادانسة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق بسه اركسان الجريمة والظروف التي وقمت نيها والأدلسة التي استخلصت بنها الادانة حتى بتضح وجه استدلاله بها وسسلامة الماخذ ، وذلك في بيان منمسل للوقوف على ما يمكن أن يستفاد منها في مقلم الرد على الدنوع الجوهريسة والا كان تساجرا .

( طعن رقم ٣٠٩٦ لسنة ٥٨ ق \_ جئسة ١/١٢/١٩٨٨ )

# قاعــدة رقم ( ۱۸۹ )

البـــدا :

من القرر ان القسانون لم يرسم شسكلا خاصا يصوغ فيسه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها .

المسكمة:

وحيث اتسه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيسه أن با اثبتسه في مدوناته كانه لتنهم واقعة الدعوى وظروفها سدسبنا تبينتها المسكدة وتتوافر بسه كافة الأركان القانونية للجريمة التى دان الطساعن بها ، وكان من المترر أن القانون لم يرسم شسكلا خاصا يصوغ فيسه المسكم بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة والظروف التى وقعت فيها فيتى كان مجموع ما أورده الحكم سكما هو الحال في الدعوى المطروحة سكافيا في قنفهم الواقعة باركانها وظروفها حسبها استخاصتها المحكمة كان ذلك محتقا لحسكم القانون ، ونعى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد .

(طعن رقم ٥١٥) لسنة ٧٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١)

# قاعـــدة رقم ( ١٩٠ )

### البسدا :

حسكم الادانة يجب أن يشستمل عسلى بيان الواقعة المستوجسة للمقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريسة والظروف التى وقعت فيها والائلة التى استخلصت منها المحسكة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تبكينا لمحسكية التقض من مراقبة حمحة التطبيق القسانونى عسلى الواقعة كما صسار اثباتها بالحسكم والاكان قساصرا ٠

#### المسكمة:

لما كان قلك ، وكان القانون تمد اوجب في كل حسكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمقوية بما تتحقق بسه اركان الجريمة والطروف التي وقعت نيها والادلة التي استخلصت بنها المحكمة فبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلسة حتى يتضح وجه استدلالها

بها وسلمة مأخذها ، وكان من المقرر أن ركن الخطسا هو العنصر الميز في الجرائم غير العبدية وانه يجب لسلامة القضاء بالادانسة في جريبة القتل الخطأ \_ حسبها هي معرفة به في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات أن يبين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقسوع القتل بغير هذا الخطأ وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى ادانة الطاعن استنادا الى انه قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر دون أن يتخذ الحيطة والحذر ولم يتبع القوانين واللوائح والأنظمة دون أن يبين الحكم كيفية وقوع الحادث وسلوك الطاعن اثناء قيادته للسيارة . وبيان الخطأ المنسبوب للطاعن وعلاقة السببية وسدى توافرها أو انقطاعها ما بين الخطأ والنتيجة ، ويورد الدليل عملى كل ذلك مردودا الى أصل ثابت في الأوراق كما لم يبين الحكم موقف المجنى عليه ومسلكه اثناء وقوع الحادث وأثر ذلك على قيام رابطة السببية كما أغفل بيان اصابات المحنى علبسه وكيف انها ادت الى وفاته من واقع تقرير فني باعتباره أن ذلك من الأمور الفنيسة البحتة نسان الحكم معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه والاعسادة بغير حاجة الى بحث باتى اوجه الطعن .

( طعن رقم ١١٥٦ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٩٨٨/١١/٦ )

# قاعـــدة رقم ( ١٩١ )

### : المسطا

حسكم الادائة يجب أن يشستمل عسلى بيان الواقعة المستوجبة المعقوبة بيانا تتحقق بسه أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تمكينا المسكمة التقض من مراقبة صحة التطبيق القسانونى عسلى الواقعة كما صسار اثبلتها بالمسكم والاكان قساصرا •

#### الحسكمة:

وحيث انسه ببين من مطالعة الحسكم الابتسدائى المؤيد لاسسبابه بشحكم المطعون نيسه إن اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله « ان التهمة ثابتة ثبوتا كافيا تطبئن له المحسكية لادانته كما هو تأبت بمحضر الشبط ومن عدم دفع المتهم النهبة المسندة اليه بثبة دفع و دفعاع مبتول ينال من مسئوليته الجنائية ومن ثم يتعين ادانت » . ولما كان وكانت المسادة ٣١٠ من تسانون الإجسراءات الجنائية قد أوجبت أن يشعبل كل حسكم بالادانة على بيسان الواتمة المستوجبة للعقوبة بينان تتحقق به اركان الجريبة والظروف التى وقعت نبها والإدلمة التى استخاصت بنها المحسكة الإدانة حتى بتضح وجبه استدلالها بها على الواتمة كما مسار انباتها بالحسكم والاكل قسامرا ، واذا كان على الواتمة كما مسار انباتها بالحسكم والاكل قسامرا ، واذا كان ضبط الواتمة كما مسار انباتها بالحسكم والاكل تسامرا ، واذا كان ضبط الواتمة ولم يورد مضمونه ، ولم يبين وجبه استدلاله به على بنوت التهم بعناصرها كانة الإمسر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراتب ضحة تطبيق التانون على الواتمة كما ثار اثباتها بالحكم ويكون مشوبا بالتصور الذي له الصدارة على وجوه الطمن المنطنة بمخالفة التانون بيا ينعين نقض الحكم المطمون غيه والإحالة دون بحث اوجه الطمن الأخرى .

# قاعـــدة رقم ( ۱۹۲ )

### البــدا:

حسكم الادانة يجب ان يشسنهل عسلى بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلمة مأخذها تمكينا المحسكمة التقض من مراقبة صحة التطبيق القسائونى عسلى الواقعة كما صسار اثباتها بالحسكم والاكان قساصرا ٠

### المسكمة:

لما كان ذلك ، وكماتت المادة ٣١٠ من قمانون الاجراءات البنائية قسد أوجبت أن يشتبل كل حمكم بالادانة على ببان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا نتحقق بمه اركان الجريمة والظروف التى وقعت نبها والادلة التى استخلصت منها المصكمة الادلنة حتى ينضع وجمعة استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمصكمة النقش من مراقبة التطبيق

التانونى على الواتعة كما صدار انباتها بالحسكم والا كان تساصرا ؛ واذ كان الحكم المطعون ضده قسد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضبونه ولم يبين استدلاله به على ثبوت النهبتين بمناصرها القانونية كانة الأبر الذي يعجز هذه المحكمة من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صدار اثباتها بالحكم والتقرير براى نيبا يثيره الطاعن بوجه الطعن ، لما كان با تقدم ، فسان الحكم المطعون عبد يكون معيبا بالتصور في التسبيب بما يوجب نقضه والاحسالة بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن المثارة من الطاعن .

( طعن رقم ٣٢٥٦ لسنة ٧٥ ق ... جلسة ١٩٨٨/١١/٨ )

# قاعـــدة رقم ( ۱۹۳ )

### : اعسطة

حسكم الادانة يجب ان يشستمل عسلى بيان الواقعة المستوجبة علمقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريصة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحسكمة ثبوت وقوعها يمؤدى تلك الادلة حتى ينضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ملخذها تبكينا لمحسكمة التقفى من مراقبة صحة التطبيق القسانوني عسلى الواقعة كما صسار اثباتها بالحسكم والاكان قساصرا .

### الحسكية:

لساكان ذلك وكان القسانون تسد اوجب في كل حسكم بالاداسة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما يتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التي وقعت نبها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها .

( طعن رقم ٣٩٦٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١١/٨١/١١/٨

# قاعـــدة رقم ( ۱۹۹ )

### : 12-41

حسكم الادانة يجب ان يشستهل عسلى بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريسة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت خها الحسكية ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضع وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تمكينا الحسكية التقض من مراقسة صحة التطبيق القسانونى عسلى الواقعة كها صسار اثباتها بالحسكم والاكان قسامرا ٠

### المسكمة:

لما كان ذلك ، وكانت المسادة ٣١٠ من قسانون الاجسراءات قسد اوجيت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمتوية بيانا تتحقق به أركان الحريبة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المنهم ومؤدى تلك الأدلسة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المساخذ والا كان الحكم تاصرا . وكان ما أجمله الحسكم من مؤدى ما ورد في تقرير مأمورية ضرائب الاستعلاك ومحضر الضبط لا يكمى بيانا لواتعسة الدعوى عسلى النحو الذى تطلبه القانون ، اذ انسه لا يفصح عن الظروف التي أحاطت بضبط تلك الشرائط الكاسيت وعددها وأساس احتساب الرسم المقضى بعد ، فضعلا عن . عدم استظهاره دور الطاعن مع المتهمين الثاني والثالث والذين اقتضى الزامه معهما بالتفامن بالرسم والتعويض ومن ثم مسان الحسكم المطعون فبعه بكون معيبا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون نبسه والاحالة بغير حاجة لبحث بساتي أوجه الطعن ، لما كان ما تقدم وكان وجه الطعن وان اتصل بالمتهين الآخرين في الدعوى الا أتهما لا يفيد أن من نقض الحسكم المطعون نسبه لانهما لم يكونا طرفا في الخصومة الاستثنائية التي صدر نبها ذلك الحكم > ومن ثم لم يكن لهما أمسلا حق الطعن بالنقض نسلا يمتد اليهما اثره.

(طعن رقم ۹۹۳ لسنة ۸۸ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۸ ﴾

# قاعـــدة رقم ( ١٩٥ )

#### : المسلة

حسكم الادانة يجب أن يشستبل عسلى بيان الواقعة المستوجسة طلعقوبة بيانا تشعق بسه اركان الجزيسة والظروف التى وقعت فيها والابلة التي استخاصت بنها المسكمة شوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى ينضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تهكينا المسكمة التقض من مراقسة صحة التطبيق القسادونى عسلى الواقعة كما صسار البلتها بالحسكم والاكان قساصرا .

#### المسكمة:

وحيث أتمه لمنا كانت الممادة ٢١٠ مسن قبانون الاجسراءات الحنائية توجب في كل حكم بالإدانة أن يشتبل على بيان الواقعة السنوجية اللعقوبة بما تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التي وقيعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجسه اسسندلاله بها وسالهة مأخذها تبكينا لمحكبة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار اثباتها في الحسكم والا كان قساصرا ــ الله على ذلك وكإن الحكم الابتدائى لله المؤيد السبابة بالحكم المطعون فيه قسد اقتصر في بيان لواقعة الدعوى عسلى قوله « وحبث أنه سسوال المتهم بمحضر ضبط الاستدلالات اعترف بها نسب اليه. وحيث أن التهم ثابتة قبل المتهم ثبوتا كانيا نيها جاء بمحضر الواقعة وفي اعترائه ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام واعمالا لنص المسادة ٢/٣٠٤ أ.ج » . دون أن يبين واتمعة الدعوى واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواتعة واعترف الطاعن ولم يورد مضمون هذا المضر ولم يبين وجسه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القسانونية كافة فانه يكون مشوبا مالتصور في التسبيب بما يوجب نقضه بغير حاجة الى بحث سائر اوجسه الطعن .

( طعن رقم ٢٩٩٢ نتسنة ٧٠ ق \_ حلسة ١٤/١١/١١/١١ )

### قاعـــدة رقم ( ١٩٦ )

: المسطا

حسكم الادانة يجب ان يشستهل عبلى بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريسة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخاصت منها الحسكة ثبوت وقوعها ويؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تبكينا الحسكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القسانونى عسلى الواقعة كما صسار اشاتها بالحسكم والاكان قساصرا

#### المسكمة:

ومن حيث انه لما كامت المسادة ٣١٠ من قسانون الاجراءات الجنائية قسد اوجبت ان يشتبل كل حكم بالادانة عملى بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجربية والظروف التي وقعت غيها والادلة التي استخاصت منها المحسكة الادانة حتى يتضع وجسه استدلالها بها وسسلامة ماخذها تعكينا لحكمة النتض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كها صار اثباتها والا كان تساصرا ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطمون نيه قد أتمام تشائه بادائة الطاعن على قوله « وحيث أن التهمة ثابتة في حق المتهم مما ورد بمحضر المناطقة واكتنى في بيان الدليل بالأحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضبونه ولم بيين وجسه استدلاله بسه على ثبوت التهسة معناصرها القانونية ، كافة الابتر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صسار اثباتها في الحكم — فسان الحكم المطعون فيسه يكون قساصر البيان بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث فيسه يكون قساصر البيان بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باتي اوجه المطن .

( طعن رقم ۲۱۰۲ لسنة ۸۵ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۱۳

قاعسسدة رقم ( ۱۹۷ )

المسدا : ٠

حسكم الادانة يجب أن يشستبل عسلى بيان الواقعة المستوجسة المقوبة بيانا تتحقق بسه أركان الجريسة والظروف التي وقعت عنهسا والاملة التي استخلصت منها المصكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تمكينا لمصكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القساتوني عسلى الواقعة كما صسار اثباتها بالعسكم والاكان قساصرا ٠

#### المسكمة:

لا كان ذلك وكانت المادة . ٢١ من تسانون الاجراءات الجنائية تسد أوجبت ان يشتبل كل حكم بالادانسة على بيان الواقعة المستوجبة اللمقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريبة والظروف التى وقعت نيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضع وجبه استدلالها بهما وسلامة ماخذها تبكينا لمحسكمة النقش من مراقبة التطبيق القسانوني على الواقعة كما صسار اثباتها بالحكم والا كان قساصرا وإذ كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون نيه قسد اكتنى في بيان الواقائع والتطليل عليها بالاحالة الى الثابت بمحضر ضبط الواقعة وعدم دغع الاتهام بعناصره القانونية كانة الأمر الذي يعجز هذه المحسكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون عسلى الواقعة كما صار اثباتها بالحسكم قان الحكم المطعون نيه يكون معيبا بالقصور الذي يبطله مما يتعين نقض الحكم المطعون نيه يكون معيبا بالقصور الذي يبطله مما يتعين نقض الحكم المطعون نيه يكون معيبا بالقصور الذي يبطله مما يتعين نقض الحكم المطعون نهه يكون معيبا بالقصور الذي يبطله مما يتعين نقض الحكم المطعون نهه يكون معيبا بالقصور الذي يبطله مما يتعين نقض الحكم المطعون نهه يكون معيبا بالقصور الذي يبطله مما يتعين نقض الحكم المطعون نهه يكون معيبا بالقصور الذي يبطله مما يتعين نقض الحكم المطعون نهه والإعادة دون حاجة الى بحث ماتى أوجه الطعون .

(طعن رقم ۱۹۱۸ لسنة ۷۰ ق - جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۱۰) قاعـــدة رقم ( ۱۹۸ )

# البسدا :

حسكم الادانة يجب أن يشسنها عسلى بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريسة والظروف التى وقعت غيها والادلة التى استخلصت منها المحسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة مأخذها تمكينا لمحسكمة التقض من مراقبة صحة التطبيق التسانوني عسلى الواقعة كما صسار البلها بالحسكم والاكان قساصرا.

#### الميكمة:

أسا كان ذلك ، وكان القانون تسد وحد ي كل حدم بالادانة ب

يشمتل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بها تتحقق به اركان الجريهة والظروف التى وقعت نيها والادلة التى استخاصت منها المحسيكية ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخسذها .

### البسدا :

حسكم الادانة يجب ان يشستهل عسلى بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التى وقعت غيها والادلة التى استخلصت منها المحسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها نمكينا لمحسكمة التقض من مراقبة صحة التطبيق القسانونى عسلى الواقعة كما صسار اثباتها بالحسكم والاكان قساصرا ٠

#### المسكية :

لما كان ذلك وكانت المسادة . ٢١ من تاتون الاجسراءات الجنائية 
قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة 
للعقوبة بياتا تحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت غيها والادلسة 
التي استخلصت بنها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بهما 
وسسلامة مأخذها ، وأن يشير تمكينا لمسكمة النقض من مراقبة صحة 
التطبيق القانوني عملي الواقعة كا مسار اثباتها بالصكم والاكسان 
قسامرا . لما كأن ذلك وكان الحكم الطعون نيسه لم يبين واتعة الدعوى 
قسد اكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يسورد 
مضبونه ولم يبين وجمه استدلاله بمه على ثبوت التهمة بعناصرها 
القانونية كانة ، نسانه يكون معيبا بالقصور في التسبيب ببطله ويوجب 
نقضه والاعادة دون حاجة إلى بحث بلتي اوجه الطعن .

( طعن رقم ٣٠٨٦ لسنة ٥٧ ق \_ جلسة ٢٠٨١/١١/٢ )

# قاعـــدة رقم ( ٢٠٠ )

#### : 12\_45

حسكم الادانة يجب ان يشستمل عسلى بيان الواقعة المستوجسة للمقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والائلة التى استخلصت منها المحسكمة ثبوت وقوعها ويؤدى نلك الائلة حتى ينضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تبكينا لمحسكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القسانونى عسلى الواقعة كما صسار اثباتها بالحسكم والاكان قساصرا .

#### المسكمة:

لا كان ذلك ، وكانت المادة . ٢١ من تسانون الاجراءات المبائية قد أوجبت أن يشتبل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المسنوجية للمقوية بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت بنها المحكمة الادانة حتى يتضحح وجهه استدلالها القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والاكان تساصرا واذ كان المحكم المطمون فيه لم بيين واقعة الدعوى واكتفى في بيان الطبسل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبسين وجه المستدلاله به على ثبوت النهبتين بعناصرهما القانونية كانة الأمر الذي يعجز هذه المحسكمة عن مراقبة صحة النطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتغرير براى فيها نثيره الطاعنة بوحه الطعن غانه يكون معيبا بالتصور في التسبيب بها يوجب نقضه والاعادة بالنسبة للتهبتين المسندتين للطاعن لما بينهما من ارتباط دون حاجمة الى بحث الرجمة الطعن .

( طعن رقم ٣٢٧٤ لسنة ٥٧ ق \_ جلسة ١٩٨٨/١١/٢٠ .

## قاعسسدة رقم ( ٢٠١)

### المسبدا:

حسكم الادانة يجب أن يشستبل عسلى بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة ببانا تتحقق بـــه اركان الجريبة والظسروف التى وقعت فيهـــا والادلة التى استخفعت منها المصـكهة نبوت وتوعها ومؤدى تلك الادلة حتى ينضح وجهة استدلالها بها وسسلابة بلخذها تبكينا لحسكبة النقض بن مراقبة صحة التطبيق القسانونى عسلى الولقمسة كما بصار اثباتها بالحسكم والا كان قسامها .

#### المحكبة:

لما كان ذلك ، وكانت المادة . ٢١٠ من تسانون الاجراءات الجنائية تحد اوجبت أن يشتبل كل حكم بالادانة عملى بيان الواقعمة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ، والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى ينضح وجمه استدلالها بها وسلمة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني عملي الواقعة والاكان تسامرا ، نسان الحكم المطعون فيه اذ لم بيين الواقعة وظرفها وادلة ثبوتها مشوبا بالتصور الذي يبطله ويوجب نقضة والاعادة ، دون حاجة لبحث باتي اوجه الطعن .

( طعن رقم ١٩٨٨/١١/٢٢ لسنة ٥٧ ق \_ جلسة ١٩٨٨/١١/٢٢ )

# قاعـــدة رقم ( ۲۰۲)

# السيدا :

من القرر ان القسانون لم يرسم شسكلا خاصسا بصسوغ فيسه الحسكم الواقعة المستوجبة لعقوبة والظروف التي وقعت فيها .

#### المحكمة:

لسا كان ذلك ، وكان التانون لم يرسم شسكلا او خطأ يصوغ نيه الحسكم الواتعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت غيها ومتى كان مجموع ما اورده الحسكم سكما هو الحال في الدعسوى المائلة سكليا في تعهم الواتعة باركاتها وظروفها حسبما استخاصتها الحسكمة كان ذلك محتقا لحكم التانون ، ومن ثم غان تعييب الحكم بقالة أنسه لم يبين واتعة الدعوى بيانا كانيا لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الخطأ في الاستاد هو الذي يقع غيما هو مؤثر في عقيمة المحكمة التي خاصت البها ، وكان ما يثيره الطاعن خطأ البحكم اذ حصل مدوناته ان

الضابط ...... اعسد كبينا لضبط الواقعة من خسلاف الثابت من الأوراق من أتسه أعد كبيئين لهذا الغرض ، نسانه بغرض صحة ذلك ، مقد ورد بشأن موضوع لم يكن توام جوهر الواتعة التي اعتنقها الحسكم ولم يكن وله أثر في منطقة وسلامة استدلاله على مقارفة الطاعن للجربمة التي دانه بها ومن ثم تضحي دعوى الخطأ في الاسناد غير معبولة .

(طعن رقم ۳۷۷۱ لسنة ۸۸ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۲۲)

قاعـــدة رقم ( ٢٠٣)

المسيدا:

حكم الادانــة \_ ما يجب ان يشتبل عليه •

المسحكمة:

لا كان قلك ، وكان ذكر النهبة في الحسكم الاسستئناني بصورة بخالفة كلية لطك التي تضى الحسكم الابتدائي بادانة الطاعن عنها رغم اعتناق الحكم الأول لاسباب الحكم الثاني دون أن ينشىء لنفسه أسبابا بحيدة تتنق مع النهبة التي أوردها بجعله من جهسة خاليا من بيسان الاسباب المستوجبة للمتوبة ويوقع من جهسة آخرى اللبس الشسديد في حميقة الأعمال التي عامتيت المسكمة الطاعن عليها ويكشف عن اختلاط صورة الواتمة في ذهنها وعدم احاطتها بها وهو ما يتنافي مع ما أوجبه الشسارع في المسادة . ٣١ من قانون الاجسراءات الجنائية من تسبيب الاحسكام الجنائية ومن أن يشتبل كل حكم بالادانسة على بيان الواتمة المستوجبة للمتوبة بيانا كافيا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التي استظمت منها المحكمة ثبوت وقوعها بن المتهم .

( طعن رقم ه ۲۷۵ لسنة ۷ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۲۳ )

قاعـــدة رقم ( ۲۰۶)

المسيدا:

حسكم الادانة يجب أن يشستيل عسلى بيان الواقعة الستوجيسة للعقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجربية والكسروند التي وقعت فيهسا والانلة التى استخلصت منها الحسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الإدلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تمكينا لمسكمة النقض من مراقيسة صحة التطبيق القسانونى عسلى الواقعسة كما صار اثباتها بالحسكم والاكان قساصراً ٠

#### المحكمة:

لسا كان ذلك ، وكان القانون تسد اوجب في كل حسكم بالادانسة ان يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة المعتوبة بيانا تتحتق بسه اركان الجريمة والظروف التي وقعت غيهة والادانة التي استخلصت منها الادانسة على يتضع وجب استدلالها بها وسلامة المساخذ والا كان حكمها قاصرا ، وكان الحكم المطمون غيبه تسد خلا من بيان واقعة الدعوى وظرونها ، كما عول في الادانة على تكفّش الضبط وتقرير الخبير ، دون أن يورد بؤدى خلك الحضر وماهيه تقرير الخبير ووجه استدلاله بهما ، كما لا بيين منه في يتين ما أذا كانت الارضي التي جرى تجريفها ونقل الاتربة منها أرضا فراعية من عديه وغلية يكوني مشيوبا بالقصور الذي يتسسع له وجب الطمن ويعجز مجكبة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا الطعن واقعة الدعوى كما صسار اثباتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صسار اثباتها على الحكم .

(طعن رقم ۳۷۰ لسنة ۷ ق ـ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۲۶)

# قاعتسدة رقم ( ٢٠٥)

# : المسيدا

حسكم الادانة يجب أن يشسنها عسلى بيان الواقعة المستوجسة للمقوبة بياتا تتحقق سه اركان الجريمة والظسروف التي وقعت عهسا والادلة التي استخلصت منها المسكمة شوبت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تمكنا الحسكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القساوني عسلى الواقعسة كما صار اثباتها بالحسكم والاكان قساصها .

### المسحكية:

لما كان ذلك ، وكانت المادة . ٣١ من تانون الإمراءات الجنائب قد لوجبت أن يشتبل كل حسكم بالادانة على بيان الولقهة

المستوجبة المعتوبة بياتا نتحقق به اركان الجريبة والقاروف التى وتعت كتيها والادلة التى استخلص بنها الحكم الاذانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسسلامة باخذه تبكينا لمحكمة النقض من مراقبة التنظيق التانوتى على الواتمة كما سسار اثباتها في الحكم والا كان قاصرا ، وكان الحسكم المطمون نيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى النحتية التو ولم التانونية كانة ، فسأنه يكون معيبا بالقصور بها يوجب نقضه والإحالة . لما كان ما نقدم وكان وجه المطمن وان اتصل بالمتهم الآخر في الدعوى الا انه لا يغيد من نقض الحكم المطمون نيه لانه لم يكن طرفا في الخصومة الاستثنائية التي صدر نبها ذلك الحكم ، ومن ثم لم يكن له امسلاحق التلكن بالتقض علا بيتد اليه اثره .

# : الــــدا

حسكم الادانة يجب ان يشسنهل عسلى بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظسروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها الحسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تمكينا لحسكمة النقض من مراقبة صححة التطبيق القسانونى عسلى الواقعسة كما صار أثباتها بالحسكم والاكان قساصرا .

## المحكبة:

لما كان ذلك ، وكانت المادة . ٢١ من قانون الاجسراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتبل كل حكم بالادانسة على ببان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانسة حتى يتضح وجسه استدلالها بها وسسلامة ماخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم والا كان قاصرا . وأذ كان الحسلم المطعون فيسه قسد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى

حضر ضبط الواقعة ولم بورد مضونه ولم بيين وجه استدلاله به على فيوت النهبة بمناصرها التانونية كانة الأسر الذي يعجز هذه المحكمة حتى مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، مائه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والاعادة بدون حاجة الى بحث باتي أوجه الطعن .

( طعن رقم ۲۶ اسنة ۸۵ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۲۷ )

# ا قاعـــدة رقم ( ۲۰۷ )

# المسيدا:

حسكم الاداقة يجب أن يشستمل عسلى بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها الحسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تبكينا لحسكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القساونى عسلى الواقعسة كما صار اثباتها بالحسكم والاكان قساصرا ٠

# المحكية:

لما كان ذلك ، وكان من المترر أن الحكم العسادر بالادانسة يجب أن يشتيل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا واضحا تتحقق بسه أركان الجريبة والظروف التى وقعت غيها والادلة التى استخلصته منها المحكمة ثبوت وقوعها من المنهم ومؤدى تلك الادلة حتى ينضح وجسه استدلاله وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق التانوني على الواقعة كما مسار اثباتها بالحكم والا كان قاصراً ) وكان الحكم المطمون غيسه قسد خلا من بيان واقعة الدعوى واقتصر في بيانه تأدلة الثبوت على الاهالة الى محضر جمع الاستدلالات دون ايراد مضمونه غانه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث بأتى ما يثيره الطاعن من أوجه الطعن .

( طعن رقم ۲۸۲ لسنة ۸۵ ق \_ جلسة ۲۷/۱۱/۸۸۸ )

### قاعىسدة رقم ( ٢٠٨ )

#### السيدا:

حسكم الادانة يجب أن يشستهل عسلى بيان الواقعة المستوجسة للعقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظسروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تمكينا لمسكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القسانونى عسلى الواقعسة كما صار اثباتها بالحسكم والاكان قساصرا ٠

#### المحكمة:

لما كان ذلك ، وكانت المادة . ٣١ من قسانون الاجراءات قسد الوجبت أن يشتبل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريبة والظروف التي وقعت فيها والادلسة التي استخلصت بنها المحسكية الادانسة حتى يتضح وجسه استدلاله بها وسلامة ماخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيسه أنه خسلا من بيان الواقعة التي دان الطاعن بها ولم ينيين ومؤدى الادلسة التي استخلص منها ادانة الماعن ، عانه يكون مهميا بالقصور بها يوجب نقضه والاعادة بغير حساجة الى بحث بساتي المحه الطعن .

( طعن رقم ۷۳۲ه لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧ )

# قاعـــدة رقم ( ۲۰۹)

# المسبدا :

حسكم الادانة يجب ان بشستمل عسلى بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظسروف التى وقمت فيها والادلة التى استخلصت منها المحسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى بتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ملخذها تمكينا لمحسكمة التقض من مراقبة صحة التطبيق القساديني عسلى الواقعة كما صار اثباتها بالحسكم والاكان قساصرا •

#### المحكمة:

لسا كان ذلك . وكان تسانون الإجراءات الجنائيسة قد أوجب في المسادة . 17 منه أن يشنعل كل حسكم بالادانسة على بيان الواقعسة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريبة والظروف التي وقعت فيها والآدلة التي استظمت بنها المحكمة الادانة حتى يتضع وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تبكينا لمحسكمة النقش من مراقبسة صحة التطبيق التانوني على الواقعة كما صار انبأتها بالحكم والا كان قاصرا ، لما كان ذلك وكان الحسكم المطعون فيسه لم يبين واقعة الدعوى واكتنى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجسه استدلاله بسه على ثبوت النهمة بعناصرها المتانونية كانة . فسان الحكم يكون معيها بها يبطله ويوجب نقضه والإحالة دون حاجة الى بحث باتى بحث باتى

(طعن رقم ۷۳۷ه لسنة ۷ه ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۲۷)

# قاعـــدة رقم (۲۱۰)

### المسيدا:

حسكم الادانة يجب أن يشستهل عسلى بيان الواقعة المستوجسة للعقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظسروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها الحسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تمكينا لحسكمة النقض من مراقبسة صحة التطبيق القساونى عسلى الواقعسة كما صار اثباتها بالحسكم والاكان قساصرا .

#### المحكمة:

ومن حيث أنسه لما كانت المسادة ٣١٠ من تسانون الاجسراءات البنائيسة تسد أوجبت أن يشتمل كل حسكم بالادانة عسلى ببان الواقعة المستوجبة للمتوبة بيانا تتحقق بسه أركان الجريمة والظروف التي وتعت نبها والاداسة التي استخلصت منها المحكمة الادانة جتى يتضبع وجسه استدلالها بها وسسائمة ماخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحسة النطبيق القسانوني على الواقعة كما صار أنباتها بالحكم والاكان قاصراً سا

وكان الحسكم المطعون نيسه قسد اقتصر على قوله : « وحيث ان النهبة ثابتة في جانب المنهم سلطان سلط من أقوال شاهد الواقعة المقدم .... والذي تطهئن اليها المسكمة نيها يتمين معه الغاء الحكم المستأنف ومعاقبة المنهم طبقاً لواد الاحالة على الوجسه المبين بالمنطوق عبد بالمسادتين 17.7 ، 17 / 1 ، ج » غانه يكون قساصر البيان بما يوجب نقضسه والاعادة دون حاجة الى بحث بساقي أوجه الطعن .

(طعن رقم ٣٢٧ه لسنة ٥٧ ق \_ جلسة ١٩٨٨/١١/٢٩)

# قاعىسىدة رقم ( ٢١١ )

### : المساة

حسكم الادانة يجب ان يشستهل عسلى بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريبة والظسروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت بنها المسكبة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى ينضح وجهة استدلالها بها وسسلابة ماخذها تبكينا لمسكبة التقض من مراقبة صحة التطبيق القسانونى عسلى الواقعسة كما صار اثباتها بالحسكم والا كان قساصرا .

### المحكية:

لسا كان ذلك ، وكانت المادة . ٢١ سن تانون الاجراءات الجنائية تسد أوجبت أن يشنبل كل حسكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمتوبة ببتا تتحقق بسه أركان الجريبة والظروف التي وقعت عيما والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادائسة حتى يتضح وجسه استخلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة النطبيق التلقيني على الواقعة كما صسار أثباتها بالحسكم والا كان تسامرا ، وأذ كان الحكم الملعون فيسه قسد خلا من بيان واقعة الدعوى ولم يورد حضون أدلة الثبوت التي عول عليها في قضائه ووجه استدلاله بها على شوت القهة بعناصرها القانونية كانة الاسر الذي بعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق المتسائون على الواقعة كتا صسار اثباتها

بالحكم والتترير براى نيما يثيره الطاعن بوجــه الطعن نسان الحــكم المطعون نيه يكون معيا بالتصور في التسبيب بما يوجب نقضه والاعادة يغير هلجة لبحث باتني أوجه النقش .

(طعن رقم ٢٩١ه لسنة ٥٧ ق - جلسة ٢٩/١١/١٨٨ ؛

# قاعـــدة رقم ( ۲۱۲ )

# البسدا:

حسكم الادانة بجب ان يشستهل عسلى بيان الواقعة المستوجسة المعقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظسروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المسكمة ثبوت وقوعها وطودى تلكه الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تمكينا المسكمة التقض من مراقبسة صحة التطبيق القسانونى عسلى الواقعسة كما صار الباتها بالمسكم والاكان قساصرا .

### المحكمة:

لا كان ذلك وكان القدانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٦ المدنى وين الطاعن بموجبه قد نص على ان الركن المدادى في الجريسة هو انشاء البناء وقدد خسلا الحكم المطعون فيه بين بيان هسذا الركن من أركان الجريمة باسناده الى مقارفة مدلولا عليه بيا يثبته في حته طبقها أركان الجريمة باسناده الى مقارفة مدلولا عليه بيا يثبته في حتم طبقها من بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة والظروف التي وقعت فيها والأطلة على وقوعها مين نسبت اليه ، متى كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه أذ لم يورد الواقعة والملة الثبوت التي يقوم تضاؤه عليها ويؤدى كل منها في بيان كان يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى لل غاته يكون مشويا بالتصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة ببخالفة القدانون وهو با يتسبع له وجه الطعن ما بعجز محكة النقض عن اعبال رقابتها على نطبيق التأتون تطبيقا صحيحا على واقعه الدعوى وأن تقول كليتها في شان ما يثيره المطاعن بوجه الطعن ، لما كان ما تقدم غاته يتعين نقض في الطعون فيه والاحسالة .

( طعن رقم ٢٦٨٩ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٦٨١/١٩٨٨ )

# قاعسسدة رقم ( ۲۱۳ )

#### المسيدا :

يجب كل حكم بالادانة أن يشي الى نص القانون الذى حكم ببوجيه \_\_ بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب \_\_ مخالفة ذلك \_\_ السره .

#### المحكية:

وحيث أن المسادة ٣١٠ مسن قسانون الاجسراءات الجنائيسة نصت على ان كل حكم بالادانة يجب أن يشير الى نص القسانون الذى حسكم بوجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته تاعدة شرعية الجرائم والمعتسل . ولما كان الثابت أن الحسكم المستأنف للمسادر في المعارضية الابتدائية والمؤيد لاسباب بالحكم المطعون نيسه قسد انشا لنفسه اسبابا جديدة ، ولم يأخذ باسباب الحكم الفيليي المعارض نيه ، وقسد أغسل ذكر نص القانون الذي حسكم بهوجبه ، فانه يكون باطلا ، ويستظل جذا البلان الى الحكم المطعون نيه بها يوجب نقضه والاعادة بغير حلجة الى بحث باتي لوجه الطعن .

(طعن رقم ٢٩٩١ لسنة ٧٥ ق ــ جلسة ٢٩٨١/١٢/١١)

# قاعـــدة رقم ( ۲۱۶ )

### المسبدا:

حسكم الادانة يجب ان يشستمل عسلى بيان الواقعة المستوجسة للعقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظسروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تمكينا الحسكمة التقض من مراقسة صحة التطبيق القسادوني عسلى الواقعسة كما صار اثباتها بالحسكم والاكان قساصرا ه

#### المحكنة:

لما كان ذلك وكان القسانون قسد أوجب في كل حسكم بالاداسة أن يشستهل عسلى بيسان الواتعسة المستوجبة للعتوبسة بيانا كانيا تتحسقق بسه أركسان الجسرية والظسروف التي وقعت نيمسا والادانة حتى يتضح وجب استدلالها بها وسسلامة المساخذ والا كان حكمها السامرا وكان من المترر ان التحدث عن نية السرتة شرط لازم اسحت الدكم بالادانة في جريمة السرتة حتى كانت هذه النية محل شك في الواتمة المطروحة أو كان المتمم يجادل في تيلهها لديب وكان ما أورده الحسكم المطمون فيب بينانا لواتمة الدعوى جاء غامضا ولا يبين منه اركان الجريمة المسندة الى الطاعن فضلا عن أنه عول أقوال المجنى عليها وشساهدة الواتمة دون أن يورد مضمونها ومؤداها حتى يكشف عن وجه استشسهاد المحكمة بهذه الاطلبة التي استنبطت منها معتقدها في الدعبوى مها يعم حكمها بالتصور في التسبيب فسانه يكون معييا بها ببطله ويوجب نتضبه والزمت بغير حاجة الى بحث باتني أوجه اللمن .

(طعن رقم ٦٠٦٢ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)

# قاعبسدة رقم ( ٢١٥ )

### السيدا :

حسكم الادانة بجب ان يشستهل عسلي بيان الواقعة المستوجسة للعقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريعة والظسروف التي وقعت فيهسا والادلة التي استخلصت بنها المجسكية ثبوت وقوعها وبؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها نيكينا لمحسكية النقض من مراقبسة صحة التطبيق القسانوني عسلى الواقعسة كما صار اثباتها بالحسكم والا كان قساصرا .

# المسجكمة :

لما كان ذلك وكانت ألمادة . ٢١، من تمانون الاجراءات الجنائية تسد أوجب أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق بيه اركان الجريمة والظروف التي وقعت نيها والادلة التي استخلمت منها المحكمة الادانية حتى يتضبع وجمه استدلالها بها وسلامة ملخذها تبكينا لمحسكة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صمار اثباتها في الحسكم والاكان قساصرا واذ كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحسكم المطعون نيسه قسد اكتبى في بيان الدليل بالأحالة الى معظر غبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم بيين

وجه استدلاله بع على ثبوت النهبة بمناصرها القانونية كانة الأسر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة نطبيق القانون على الواقعة كما مسلم اثباتها في العسكم والنقرير براى نيما ينسره الطاعن بوجسه الطعن مما يعيب بالقصور ويوجب نقضه والاحسالة دون حاجمة لبحث بساتي أوجه الطعن .

(طعن رتم ۲۹۸۱ لسنة ۷ه ق ـ جلسة ۱۹۸۸/۱۲/۱۳ )

# قاعـــدة رقم ( ۲۱٦ )

### المسيدا:

حسكم الادانة يجب أن يشستمل عسلى بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق بسه أركان الجريمة والظسروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تمكينا لمحسكمة التقفى من مراقبة صحة التطبيق القسادونى عسلى الواقعسة كما صار اثباتها مالحسكم والاكان قساصرا

#### المحكمة:

لسا كان ذلك وكان القسانون قسد اوجب فى كل حسكم بالادانسة ان يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة المعتوبسة بياتا تنحقق به اركان الجريبة والظروف التى وقعت غيها والادلة التى استخلصت بنها المحكة بثوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بليراد بؤدى الادلة التى استخلصت منها الادانسة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسسلامة ماخذها والا كان قساصرا ، وكان الخنكم المطمون غيسه لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التى يتوم عليها قضاؤه وبؤدى كل منها فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده لواقعة الدعوى غاته يكون مشويا بالقصور فى التسبيب مما يعيه ويوجب نقضة والاصاحة عون هاجة الى بحث باتى أرجه الطعن .

( طعن رقم ٦٠٤٨ لسنة ٥٨ ق سـ جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥ )

# قاعـــدة رقم ( ۲۱۷ )

#### المسيدا:

حسكم الادانة يجب ان يشستهل عسلى بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيقا تتحقق بسه اركان الجريهة والظسروف التى وقعت فيها والانئة التى استخلصت منها الحسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تمكينا لحسكمة التقض من مراقبة صححة التطبيق القسادونى عسلى الواقعسة كما صار اثباتها بالحسكم والاكان قساصرا .

#### المحكمة:

لما كان ذلك وكانت المادة . ٣١ من قانون الاجسراءات الجنائية قسد اوجبت ان يشتمل كل حسكم بالادانة عسلى بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا يتحقق به اركان الجريبة والظروف التى وقعت غيها والادلة التى استظامت بنها المحسكية الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسسلامة مأخذها تبكينا لمحسكية النقض من مراقبة التطبيق التانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والاكان قسامرا واذ كان الحسكم الابتدائي المؤيد لأسبله بالحكم الماهون فيسه لم يورد مضبون اقسوال الشهود ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت النهبة بعناصرها التانونية كافر الأمر الذي يكون معه الحسكم معيبا بالقصور في التسبيب بها يعيبه ويوجب نقضه والاحالة بغير حلجة الى بحث باتى اوجه الطمن .

( ظعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ٢٠/١٢/١٨ )

### قاعسدة رقم ( ۲۱۸ )

### المسيدا:

حسكم الادانة يجب أن يشستهل عسلى بيان الواقعة المستوجسة للعقوبة بيقا تتحقق بسه أركان الجريبة والظسروف التى وقمت فيهسا والادلة ألتى استخلصت منها المسكمة شوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تبكنا الحسكمة التقش من مراقسة صحة التطبيق القسلونى عسلى الواقعسة كما صار الشلها بالحسكم والا كان قساصرا .

#### المحكة:

لما كان ذلك وكانت المادة ٢١٠ من تسانون الاجسراءات الجنائية تقدد أوجبت أن يشتمل كل حسكم بالادانسة على بيان الواقعة المستوجبة بالمعتوبة بيانا تتحقق بسه أركان الجريبة والظروف التى وقعت نيها والادلة التى استخلصت المحكمة منها الادانسة حتى يتضح وجسه استدلاله بها والادانسة ماهنداما تبكينا لمحكمة النتض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما سسار الباتها في الحكم والا كان قسامرا . لما كان ذلك وكان الحسكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون نيسه قسد اكتنى في بيان الواقعة بالاحالة على محضر الضبط وورقة الشيك وأعسادة البنك هنا ومؤداه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية في حق المتهم كما أغنل بحث اسر رصيد الطاعن في بعناسرها القانونية في حق المتهم كما أغنل بحث اسر رصيد الطاعن في عبارات مجبلة مجهلة فسانه يكون معيبا في التسبيب بما يوجب نقضه والاعسادة .

( طعن رقم ۲۰۵۷ لسنة ۷۰ ق ــ جلسة ۲۲/۱۲/۸۲۱ )

# قاعسسدة رقم ( ۲۱۹ )

### الكسيدا :

حسكم الادانة يجب ان يشستمل عسلى بيان الواقعة المستوجسة تلمقوبة بياةا تتحقق بسه اركان الجريبة والظسروف التى وقمت فيها والادلة التى استخلصت بنها المسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ملخذها تبكينا لمسكمة التقفى من مراقبة صحة التطبيق القسادونى عسلى الواقعسة كما صار اثباتها بالحسكم والا كان قساصرا .

#### المحكية:

وحيث أن التسانون أوجب في كل حكم بالادانسة أن بشنبل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق بسه أركان الجريمة والطروف التي وقعت عبها والأطلة التي استخلصت بنها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وبؤدي تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة بأخذها

تبكينا لمحكمة النقض من مراتبة تطبيق القاتون نطبيقا صحيحا . لما كان ذلك ، وكان الحسكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيسه قسد التصر في بيان واثبات وقوع الجريمة المسندة الى الطاعن على القسول « حيث ان واقعة الدعوى تخلص فيها تبين من مطالعة الأوراق ان المنهم ارتكب الواتمة المسندة اليسه في وصف الاتهام ، وحيث انه متى كان ذلك مان النهمة ثابتة تبسل المنهم ثبوتا كانيا من واقسع ما اثبته محسر المحضر ومن ثم يتعسين عقابه عهلا بمواد الاتهام ؟ ١٧٣٠ أ.ج عهلا بالمساديين ٥٥ ، ٥١ ع ومن ثم لم يشتبل الحسكم على بيان للواقعة المستوجبة للعقوبة ولم يورد مؤدى الادلة التي استخلص منها ثبوت هذه الواقعة ، الأسر الذي يكون معيا بالتصور في النسبيب وهسو ما يستطيل الى الحكم المطعون فيسه وعيبه بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث بالتي الوجه الطعن .

( طعن رقم ٣٦٣ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ٢٥/١٢/١٨ ١

# قاعسسدة رقم ( ۲۲۰ )

# المسيدا:

حسكم الادانة يجب أن يشستهل عسلى بيان الواقعة المستوجسة للعقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظسروف التى وقعت فيها والادنة التى استخلصت منها الحسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تمكينا الحسكمة التقض من مراقبة صححة التطبيق القساونى عسلى الواقعسة كما صار اثباتها بالحسكم والاكان قساصرا .

#### المحكمة:

لسا كان ذلك ، وكان تسانون الاجسراءات الجنائية قسد اوجب في المسادة . ٢٦ منه أن يشتمل كل حسكم بالادائسة على بيان الواقعسة المستوجبة للمقوية بياتا تتحقق بسه أركان الجريبة والظروف التي وقعت نبها والاطلسة التي استخلصت منها المسكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسسلامة ماخذها تبكينا لمحكة النتفريون مراقبسة صحة التطبيق التانوني على الواقعة كما صار أثباتها مالحسكم والاكان تاصرا ،

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيسه - الدى اخذ بأسباب الحسكم المستأنف - لم يبين الواقعة المستوجبة للعقوبه واكتفى فى بيان الدليسل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله بسه على ثبوت النهبة بعناصرها القانونية كانه فانسه يكون مشوبا بعيب القصور فى التسبيب ، لما كان ما نقسدم ، فسان يتمين نقض الحسكم المطعون فيسه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٨٦٩ لسنة ٨٥ ق \_ جلسة ١٩٨٨/١١/٨٨ )

# قاعسسدة رقم ( ۲۲۱ )

### المسبدا :

حسكم الادانة يجب أن يشستمل عسلى بيان الواقعة المستوجبة المعقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظسروف التى وقعت فيهسا والادلة التى استخلصت منها الحسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تبكينا الحسكمة التقض من مراقبسة صحة التطبيق القسانونى عسلى الواقعسة كما صار اثباتها بالحسكم والا كان قساصرا .

### المحكية:

لما كان ذلك و وكانت المادد ٢٠٠ من قانون الاجراءات البنائية قدد أوجبت أن يشتمل كل حسكم بالادانية على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجربمه والظروف التي وقعت فيها والادانة حتى يتنبح وجسه استدلالها بها وسلامة مأخذها تبكينا لمحكمه النقض من مراقبسة التطبيق التانوني على الواقعة كما مسار اثباتها بالحسكم والا كان قاصرا عواذ كان الحسكم المطعون فيسه لم يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة واكتفى في بيان الدليل بالاحسالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه في بيان الدليل بالاحسالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه في بيان كاف يكثب عن مذى تأييده لتلك "و أقعة غانه يكون معها بالتصور بها يوجب نقضة والاعادة مغير خلجة أن حدث سائر أوجه الطعن .

ا طعن رقم ٣٦٩ لسنه ٨٠ ن - حلسة و٢ ١٢ ١٩٨٨

# قاعـــدة رقم ( ۲۲۲ )

المسيدا :

حسكم الادانة يجب أن يشسنهل عسلى بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخاصت منها المسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تمكينا لمسكمة التقض من مراقبة صحة التطبيق القسانونى عسلى الواقعسة كما صار اثباتها بالمسكم والاكان قساصرا .

#### المحكمة:

لا كان ذلك ، وكان التانون تد اوجب في كل حكم بالادانة ال يشتبل على بيان الواتعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريبة والظروف التي وقعت غيها والادلة التي استظلمت منها المحكبة بنبوت وقوعها من المتهم ، وان تلتزم بابراء مؤدى الادلسة التي استظلمت منها الادانية حتى يتضح وجبه استدلالها بها وسللهة المساخذ ، ولا كان تامرا ، وكان الحسكم المطعون غيبه اذ دان الطاعن بجريبة التبديد لم بيين واتعسة الدعوى واكتنى في بيان الدليل بالاحسكام الي محضر الضبط دون أن يورد مضمونه المحضر درجسة استدلاله به عسلى شوت التهية بمناصرها التانونية كانة بها ومن ثم غانه يكون معيبا بالتصور بها بوجب نقضه والاحسالة وذلك بغسير حساجة الى بحث أوجبه الطمن الاخسرى .

(طعن رقم ٨٦٤ لسنة ٨٥ ق ــ جلسة ١٩٨٨/١٢/١ )

# قاعـــدة رقم ( ۲۲۳ )

المسبدا :

حسكم الادانة يجب أن يشستمل عسلى بيان الواقعة الستوجيسة للعقوية بيانا تتحقق بسد أركان الجويمة والطسروف التي وقعت عهدا والادلة التي استخاصت منها الحسكية ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة 

#### المحكية:

لما كان ذلك وكسانت المادة ٢١٠ مسن تسانون الاجسراءات الجنبية قسد أوجبت أن يشتمل كل حسكم بالادائسة على بيان الواقعة المستوجبة للمعتوبة بيانا تنحقق بسه اركان الجريبة والظروف التى وقعت غيها والادلة التى استخلصت منها المحسكة الادائسة حتى ينضح وجسه استدلالها بها وسلامة مأخذها تبكينا لمحسكة النقض من مراقبسة صحة التطبيق القلوني على الواقعة كما مسار اثباتها في الحسكم ، والا كان تسامرا . واذ كان الجكم الملمون نيسه لم يبين واقعة الدعوى واكتنى في بيان الدليل بالاحسالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجسه استدلاله بسه على ثبوت التهمة بعناصرها التسانونية كانة على ثم يكون معينا بالقصور في التسبيب مما يعينه ويوجب نقضسه والاعادة بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى .

( طعن رقم ٧٢٤ه لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ١٩٨٩/١/١ )

# قاعسسدة رقم ( ۲۲۴ )

### المسبدا :

حكم الادانة يجب ان يشستبل عسلى نص القسانون الذى حسكم ببوجبه وهو بيان جوهزى اقتضته قاعدة شرعية الجراثم والمقاب .

# المحكمة :

حيث أن المسادة ٣١٠ مسن تسانون الاجسراءات الجنائيسة نصت على أن كل حسكم بجب أن يشتقل على نص القانون الذي حسكم ببوجبه وهو بيان جوهرى اقتضته شرعية الجرائم والمعتاب ، لمساكان ذلك وكان كلا الحكين الابتدائي والملعون نيسه الذي أبده تسد خلا من ذكر نص القانون الذي أنزل بوجبه المعتاب على الظاعنين عسال الحكم الملعون

هيسه يكون باطلا ولا يتنحبه من ذلك اشارته الى مواد الانهسام ما دام فم ينصبح عن أخذة بها ولا يستح فلبطلان تسول اللحكم انه يتعين معاتبة المتهم بالقانون . ما دام لم ينصح عن نص القانون ألذي حسكم بموجبه . ومن ثم يتعين نقضسه والاحسالة دون حساجة الى بحث سائر أوجسه الطعن .

(طعن رقم ۱۱۱۸ لسنة ٨٥ ق \_ جلسة ١٩٨٩/١/٣)

# قاصستة رقم (۲۲۵۰)

#### المسيدا :

حسكم الادانة يجب أن يشسنول عسلى بيان الواقعة المستوجبة المعقوبة بياناً تتحقق بسه أركان الجريبة والظروف التى وقعت فيها والانقة ألتى استخلصت منها المسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الانالة عنى يقضع وههة استدلالها بها وسسلامة ملخذها تبكينا المسكمة التقفى من مراقبة همحة التطبيق القساوني عسلى الواقعسة كما صار اثباتها بالحسكم والاكل قساصرا .

#### المحكية:

لسا كان ذلك ، وكانت المسادة ٢١٠ من تسانون الإجراءات الجنائية 

قسد اوجبت ان يشتمل كل حسكم بالادانسة على بيان الواقعة المستوجبة 
للمتوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة 
والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن يلتزم 
بايراد مؤدى كل دليل من الادلة التى استندت اليها المستكبة في الادانسة 
حتى يتضبع وجه استدلالها بها وسسلامة ماخذها من الأوراق والا كان 
الحكم تسامرا سواذ كسان الحسكم قسد خلا كلية من بيان واقعسة 
الدعوى نضسلا عن أنه وقد عول عسلى محضر ضبط الواقعة واعتراف 
الطاعن بسانه لم يورد مضمون ذلك المحضر وحسذا الاعتراف ووجسه 
السندلاله بهما على ثبوت التهمة بعناصرها التانونية ، فسانه يكون معينا 
بتصور في البيان يوجب نقضه والاعادة بغير حاجسة الى بحث بساتي 
أوجسه المطمن.

(طعن رقم ۳۸۸۰ لسنة ۷۷ ق ــ جلسة ۱۹۸۹/۱/۲۶ )

# قاعسسدة رقم (٢٢٦)

## : المسدا

كل هكم بالادائمة يجب ان يشير الى نص القسانور اندى هكم بيوجبه وهو بيان جوهرى اقتضته شرعية الجراثم والمقاب .

#### المكة:

وحيث ان المسادة ٢١.٠ من تسانون الاجسراءات نصت عسلى ان كل حكم بالادانسة يجب ان يشسير الى نص القسانون الذى حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . لمسا كان ذلك ، وكسان الثابت ان الحسكم الابتدائي المؤيد لاسسبابه والمسكل بالحسكم المطمون نيسه قد خلا من ذكر نص القانون الذى انزل بموجبه المقتاب عسلى الطاعن مانه يكون باطلا ، ولا يصح هدذا البطلان ان يكون الحسكم الاستثنائي قسد اشار في ديباجته الى القسانون رقم ١١٦ لمنة ١٩٨٣ الذى طلبت النيابة العالمة عقاب الطاعن بمواده طالما انسه لم يبين مواد ذلك القانون التي طبقها على واقعة الدعسوى . لما كان ما تقدم ، فسانه يتعين نقش الحسكم المطمون نيسه والاعادة بغير حلجة الى بحث سسائر اوجه الطعن .

(طعن رقم ٧٠٦ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٩٨٩/١/٣١ )

# قاعـــدة رقم ( ۲۲۷ )

# المسدا:

حسكم الادانة يجب ان بشستهل عسلى بيان الواقعة المستوجسة للمقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التى وقعت عيها والادلة التى استخلصت منها المحسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى نلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تمكينا الحسكمة التقض من مراقسة صحة التطبيق القسانونى عسلى الواقعة كما صسار الله بالحسكم والاكان قسامرا م

## المكهة:

أسا كان ذلك ، وكان قسلنور الاجسراءات الجنائيسة قسد أوجب

في المسادة . ٣١، منسه أن يشتبل كل حسكم بالادانسة عسلى بيان الواقعة المسووجة للمسووف التي المسووجة والطسووف التي وقعت نبيها والأدلة التي استخاصت بنها الحسكية تبسوت وقوعها من المنهم حتى يتضبح وجسه استدلالها بها وسسلامة ماضخها من الاوراق تبكنا لمحسكمة النقض من أعمال رقابتها على صحة تطبيق التسانون على الواقعة كما صلر أثباتها في الحكم ، والاكان تساسرا .

( طعن رقم ۱۰۲۷ لسنة ۵۸ ق ــ جلسة ۱۹۸۹/۱/۳۱ )

# قامسندة رقم ( ۲۲۸ )

## البسدا :

يجب على كل حسكم صادر بالادانسة أن يشستمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بينا التحقق بسه أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادانسة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسسلامة ملخذها تبكينا لمسسكمة النقض من مراقبسة صحة التطبيق القسانوني على الواقعة كما صادر اثباتها بالحكم .

# المكه:

لسا كان ذلك وكان تسانون الاجسراءات الجنائيسة قسد اوجب في المسادة . ٣١ منه ان يشتبل كل حسكم بالادانسة على بيان الواقعسة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريبة والظروف التى وقعت فيها والادلسة التى استخلصت منها الحسكة الادانة حتى يتضح وجسه استدلاله بها وسسلامة ماخذها تبكينا لحسكة النقض من مراقبسة صحة النظبيق القسانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والاكان تاصرا للمسلم المحلون فيسه قسد اكتنى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يسمى وجسه استدلاله بسه على ثبوت النهبة بعناشرها التقونية كانة فلته يكون معينا بالتعسور بها يبطله ويوجب نقضسه والاعادة بغير حساحة لبحث باتى أرجبه الطعن .

( عُلَمَن رقم ٣٠٠ لسنة ١٥٠ق - جلسة ٢١/١/١٨١)

# قاعـــدة رقم ( ۲۲۹ )

#### : المسطا

يجب أن يشتمل الحسكم الصادر بالادانــة عــلى بيان الواقعــة الستوجبة المقاب وبيانا تتحقق به اركان الجريبة والظروف التى وقعت فيهــا .

## المسكبة:

وحيث انه لمبا كان تفساء محكمة النقض مستقرا على أن الحكم بالادانسة يجب أن يشتمل على ببان الواقعسة المستوجبة للعقوبة بينا تتحقق به أركان الجربية والظروف التى وقعت نيها والادلسة التى استظلمت بنها المحسكة ثبوت المحسكة ثبسوت وقوعها من المنهم ، وكان من المقرر أنه ينبغى الا يكون الحكم مشوبا باجبال أو ابهام معا يتمنز معه تبين مدى صحة الحسكم من نسساده في التطبيق القسانوني على واتعة الدعوى ، وهو يكون كذلك كلها جاءت أسبابه مجبلة أو غلمشة نبيا أثبته أو نضاه من وقسائع سواء كانت منطقة ببيان توانر أركان كانت منصلة بعناصر الادانسة على وجسه العموم أو كانت أسسبابه يشوبها الاضطراب الذي ينبيء عن اختلال فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعسة مها لا يكن معه استخلاص مقوماته سواء ما يتملق منها بواقعة الدعوى او بالتطبيق القانوني ويعجز بالتالي محكمة النقض عن أعهال وتابتها على الوجه الصحيح .

(طعن رقم ۷۱۵ لسنة ۵۸ ق ـ جلسة ۱۹۸۹/۱/۳۱)

# قاعـــدة رقم ( ۲۳۰ )

#### : المسطا

ما يجب ان يشـــتمل عليه الهـــكم الصـــادر بالادانـــة ـــ بيـــان الواقعة المستوجبة للعقوبة ونص القانون الذى حكم بموجبه •

### الحكمة:

وحيث أن القسانون أوجب في كل حسكم بالأدانسة أن يشتمل على

بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق بم أركان الجريمة والظروف التي وقعت نيها والادلسة التي استخاصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلسة حتى ينضح وجه استدلالها بها وسلامة ملخذها وان يشير الحكم الى نص القانون الذى حسكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته تساعدة شرعية الجرائم والعتساب والا كان الحسكم قاصرا وباطلا . لمسا كان ذلك ، وكان الحسكم الابتدائي تهد اقتصر في بيان واثبات وقوع الجريمة المسندة الى الطاعن علم، القول: « حيث أن واقعة الدعوى تخلص ما يبين من مطالعة الأوراق بأن المتهم ... الطساعن ... ارتكب الواقعة المسندة البعه في وصف الاتهام وحيث انه متى كان ذلك فسان التهمة ثابتة قبسل المتهم ثبوتا كافيا من واتسع ما اثبته محرر المحضر » . واضاف الحسكم المطعون فيسه الى ذلك قوله « أن التهمة ثابت، بمحضر الضبط ومحضر مخالفة الزراعية بان المتهم قائم برص الطوب وانه شروع معاقب عليه فضلا عن ان المتهم اعترف بذلك بمحضر الضبط عند سؤاله » . لما كان ذلك وكان الحسكم الابتدائي المؤيد بالحسكم المطعون فيسه ولئن احسال في بيسان واقعمة الدعوى الى ما جاء بصميفة الاتهام الا أنسه لم يورد هدذا الوصف في مدوناته حتى بفسير جزءا منه تكفى الاحسالة اليه في بيسان الواقعة وكان ما أورده الحسكم بيانا لواقعة الدعوى تسد جساء غامضا ولا يبين منسه اركان الجريمة المسندة الى الطاعنة مضلا عن ان الحكم وتسد عول على ما جاء بمحضري الضبط والمخالفة واعتراف الطاعن فانه لم يسورد مضمون هذين المحضرين وذلك الاعتسراف كما أيسد الحسكم المطعون نيسه الحكم الابتدائي الذي خسلا من الاشسارة الى نص المانون الذي انزل بموجبه العقاب على الطاعن ، ومن ثم فسانه يسكون معيبا بالتصور والبطالن ، لما كان ما تقدم ، نانه بتعين نقض الحكم المطعون ميه والاعادة بغير حاجة لبحث باتى أوجه الطعن .

( طعن رتم ٨١٠٦ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٩٨٩/٢/٢٤ )

# قاعسسدة رقم ( ۲۳۱ )

#### البسدا:

يجب أن يشتبل الجكم الصادر بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيئا تتحقق بسه اركان الجريضة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المصيكة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ملخدها تبكينا الحسكة النفض من مراقبة صحة التطبيق القساوني عسلي الواقعة كها صسار البلها بالحسكم والاكان قساصرا •

### الحسكية:

وحيث أن المسادة ٢١٠ من تسانون الاجسراءات الجنائيسة توجب
الن يشتبل كل حسكم بالادانسة على بيان الواقعسة المستوجبة للمتوسة
البيقا تتحقق به اركان الجريبة ، والظروف التي وقعت نيها ، والادلة
التي استخلصت بنها المحسكية الادانسة ، حتى يتضع وجه استدلالها
الهي السائمة ملخذها حتى تتبكن محكية النتض من مراقبة التطبيق التانوني
على الواقعة كما مسار البلتها بالحسكم والا كان تسلمرا . لما كان
الم بيين واتعة الدعوى والظروف التي وقعت نيها ، وعول عسلى محضر
الم بيين واتعة الدعوى والظروف التي وقعت نيها ، وعول عسلى محضر
ضبوا بالقصور الذي يعجسز محسكية النتض عن تبين حقيقة الواقعسة
الأعمل رقابتها على تطبيق التلنون تطبيقا صحيحا ، وان تقول كليتها في شان
ما يشره الطاعن من دعوى الخطا في تطبيق التقون ، الاسر الذي يتمين
محم مه نقض الحسكم المطمون نيه والاعادة .

( سنعن رقم ۱۷۹۹ لسنة ۵۵ ق ــ بطسة ۱۹۸۹/۲/۱٤ )

رابعا ــ تسبب الحبكم:

١ ـ فـوابط التسبيب .

# قاعـــدة رقم ( ۲۳۲ )

: المسلاا

تأييد الحسكم المستأنف ــ الاحسالة على الأسباب تقوم مقام ايرادها وبيانها وتدل على أن الحكمة قد اعتبرتها كانها صادرة منها •

( طعن رقم ۲۱۱۸ لسنة ٥٠ ق ... جلسة ١٩٨٨/٢/٨ ) ( المحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق ... جلسـة ١١٧٧/١٢/٣ الجزء الثاني من الموسوعة الذهبيـة الاصــدار الجنائي قاعدة رقم ١٨٠٤ ) .

# قاعسسدة رقم ( ۲۲۲ )

: المسدا

لحكية الاستثناف اذا ما رات تليد الحسكم الابتدائي المستانف الاسباب التي بنّي عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الاسباب في حسكيها ،

(طعن رقم ٣٦١ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٦١) ( لمحوظة في نفس المني نقض جنائي رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٧٩/١.٢/٣ ــ الجزء الثاني من الموسوعة الذهبية الاصلدار الجنائي تاعدة رقم ١٨٠٤) .

# قاعسسدة رقم ( ۲۳۶ )

البـــدا :

متى اورد المسكم الاستقنائي اسبابا جديدة لقضائه فسلا غضاضة عليه اذا هو قرر في الوقت ذاتسه أنه يلخسذ باسباب المسكم الابتدائي كاسباب مكبلة لسه :

(طعن رقم ٢٢٠١ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢ ) ( ملحوظة في نفس المعنى نتض جنائي رقم ١٥١١ لسنة ٦٦ ق ــ جلسة ١٩٧٧/٤/١ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي قاعدة رقم ٢٣٠٢ ) .

# قاعـــدة رقم ( ٢٣٥ )

# البسدا:

يجب عـلى الحكم بالادانــة ان يين مضبون كل دليل من ادلــة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجــه استدلاله بــه وســـلامة ملخذه تكى يتسنى لمـــكمة النقض مراقبــة تطبيق القـــاتون تطبيقا صحيحـــا عـــلى الواقمة كما صار اثباتها بالحكم .

(طعن رقم ١٠٢١ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١١/٥/١٩٨١)

( المحوظة في ننس المعنى نتض جنائى رتم ١٥٩٢ لسنة ٩ ق ــ جنسة ١٩٧١/١٢/٣١ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاســـدار الجنائي تاعدة رتم ١٩٤٩) .

# قاعـــدة رقم ( ۲۳۱ )

#### : المسطة

لا يلزم لمسحة الحسكم أن يكون الدليل الذى تستند اليه المحكمة صريحا ومباشرا في الدلالة على ما تستخلصه منه بل لها أن تركن في تكوين عقينتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعسوى واستظهار الحقسائق القانونية المتصلة بها الى ما تستخلصه من جماع المناصر المطروحة .

#### المسكبة:

من المتسرر أنسه لا يلزم لمسحة الحسكم أن يكون الدليسل الذي 
تستند اليسه المحكمة مريحا وبباشرا في الدلالة على ما تستخلصه منه ، 
بسل لها أن تركن في تكوين عتيدتها عن الصورة المسجيحة لواقعة الدعوى 
واستظهار الحقائق القانونية المتصلة بها الى ما تستخلصه من جبساع 
العناصر المطروحة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكانة المكنات المقلية ، 
ما دام استخلاصها سليما لا يخرج عن الانتضاء العتلى والمنطق — وهو 
ما لم يخطىء الحكم في تقريره — وليس بلازم أن تطابق أتوال الشهود مضمون 
الدليسل الغنى ، بسل يكنى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناتش 
مع جوهر العليك الغنى متناتضا يهمتعمى على الملاصة والتونيق .

( طعن رتم ۲۰۸۸ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۳/۱۲/۱۳ ،

### قاعسدة رقم ( ٢٣٧ )

#### : المسطا

التناقش الذي يميب الحسكم هو الذي يقسع بين أسبابه بحيث ينني بمضها ما يثبته البمض الأخسر •

( طعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٣ ق \_ جلسة ٤/١٠/١٠/١ ٢

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جفائي رقم ٢٠٠٣ لسنة ٢٦ ق ... جلسة ١٩٧٧/١/٢ ... الجسرء الرابسع من الموسوعة الذهبية الاصدار الحفائي تاعبة رتم ٢١٠٥) .

# قاعـــدة رقم ( ۲۳۸ )

### البسدا :

محكية الموضوع لا تلتزم بالرد عسلى كل نفساع موضوعي للبتهم اكتماء بادلة الثبوت التي تحولت عليها في قضائها بالادانة •

( طعن رقم ١٩٨٤/ لمنة ٥٣ ق - جلسة ٢٨١٥ ١٩٨٤/ ١٩٨٤ )

( المُخْطَلَة في نَبْسَ الْمُني نَعْضَ جِنْكُن رِمْمَ ١٠٣٤ أَمَّنَا ٤٦ ق. — الجِنْدَةُ ١٩٧٧/١/١٦ — الجِزء السرايع من الموسوعة الدَّعبية الاستخار الجِنْكَيُّ عَامَدةً رَمْمُ ٢١٠٦ ) •

# قاعــــدة رقم ( ۲۳۹ )

# البسدا:

المسكنة لا تقرّم بان تورد في حكمها من اقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضساها سالتفاقض في اقسوال الشهود لا يميب الحسكم ما دام استخلص الادانة من اقوالهم استخلاصا سالفا لا تفاقض فيه •

( طعن رقم ١٩٨٤/١/٣ لسنة ٥٢ ق \_ جلسة ١٩٨٤/١/٢ )

( المحوظة في ننس العني نتض جنائي رتم ١٢٨٢ لسنة ٣٩ ق ــ حلسة ١٢٨٦ المعروعة الفعيية الاحسدار الجنائي تاعدة رتم ٢٣٢٢ ) . الجنائي تاعدة رتم ٢٣٢٢ ) .

### قاعسسدة رقم (٢٤٠)

### البـــدا :

القرر ان وزن اقدوال الشهود وتقنير الظروف التي يؤدون فيها شهواطهم ومدا التي التفضياء عسلى القوالهم مهما وجسه اليها من مطاعن وحام مولها من شبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الوضوع تنزله التزلة فالتي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه .

( طعن رقم ٥٦٠٠ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١/٣ )

( المحوظة في ننس المعنى نتض جنائى رتم ١٢٨٢ لسنة ٣٩ ق \_ جلسة ١٩٧٩/١٢/٣٠ \_ الجزء الرابع من المؤسوعة الذهبية الامسدار الجنائي تاعدة رتم ٢٣٢٧ ) .

# قاعـــدة رقم ( ۲٤١ )

#### المسدا :

القانون لم يرسم شسكا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة المقوبة والظروف التي وقعت فيها .

( طعن رقم ٤٤٢٥ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١/١٨ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رتم ١٩٢١ لسنة ١٨ ق ــ جلسة ١٩٢١ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامـــدار الجنائي تاعدة رتم ٢٣١٥ ) .

# قاعسسدة رقم ( ۲٤۲ )

### : 12-49

المستكنة لا تقترم بحسب الأمسل أن تورد من قسوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاءها ولها أن تجسزىء الدليل المستمم لها وأن تلقد مها تطبق الله من أقوال الشهود وتطرح ما لا تقى فيه من تلك الأقوال ما تطبق الما المن رقم ٢٨١٣ المستة ٥٣ علسة ١٩٨٤/١/٢٤ )

( المحوظة في نفس المفنى نقض جنائي رقم 101 اسنة ؟؟ ق --جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥ -- الجزء الرابع بن الموسوعة الذهبية الإسسدار الجنائي قاعدة رقم (٦١٠) -

# قاعـــدة رقم ( ۲{۳ )

# المسطا:

من حق محكية الموضوع استخلاص الصسور الصحيحة لواقعــــة الدعوى حسبها يؤدى اليه اقتناعها من اقوال الشـــهود وسائر المناصر المطروحة على بسلط البحث وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى .

( طعن رقم ٨٠٠٠ لسنة ٥٣ ق \_ جلسة ٢٨/٢/١٩٨٤ )

( ملحوظة في نفس المفني نقض جنائي رقم ١٥٥٧ لسنة ٧٠ ق ــ جلسة ١٠/١/٢٠/١ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاســدار الجنائي تاعدة رقم ٢٢٩٥ ) .

# قاعـــدة رقم ( ١١٤٢ )

# : البسدا

حكم الادانة ــ ما يجب اشتماله عليه ــ مخالفته ــ اثره .

( طعن رقم ٣٧٨٦ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٣/٨١ / ١٩٨٤ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٨٢٥ لسنة ٨} ق ــ جلسة ١٨٢٥ ... الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الاســدار الجنائي قاعدة رقم ١٩٦٤ ) .

# قاعـــدة رقم ( ٥١٧ )

#### : 12-41

( طعن رقم ۱۹۸۲ لسنة ٥٣ ق \_ جلسة ٢/٣/١٩٨١ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٨٢٥ لسنة ٨} ق ــ جلسة ١٩٧١/٣/٤ ــ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الامـــدار الجنائى عامدة رقم ١٩٩٤/٢٠ :

# قاعسىدة رقم ( ٢٤٦ )

المسدا:

هسكمالادانسة سـ ما يجب ان يشتمل عليه سـ المسراد بالتسمييب المعتبر في تطبيق اهكام المسلاة ٣٦٠ من قانون الاجرامات الجنائية .

(طعن رقم ۲۰۷۸ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۳/۱۹۸۱)

( المحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق سـ جلسة ١٨٧٠/٣/١ سـ الجزء الرابسع بن الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

# قاعسسدة رقم ( ۲٤٧ )

### البسيدا :

التناقض الذي يميب الحسكم هو الذي يقع بين اسبابه بحيث يتنى بعضها ما اثبته البعض الأخسر -

(طعن رقم ٦٢٨٢ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٣/٢١ )

( المحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٠٣ لسنة ٦] ق ــ جلسة ٢ المعنى الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاســـدار الجنائي قاعدة رقم ٢٠١٥) .

# قاعسسدة رقم ( ۲٤٨ )

البسسدا :

حسكم الادالة سه ما يجب اشتماله عليه سه اثره ٠

( طعن رقم ٧٢٣٠ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٤/٢)

( ملحوظة في ننس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٧ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٨٧٩/٣/٤ ــ الجزء الرابع من الوسوعة الذهبية الاسسدار الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

# قاعبسبدة رقم ( ٢٤٩ )

### : المسطا

يجب على كل حسكم بالادانسة أن يبين مضمون كل دليل من أتلسة الثبوت ويذكر مؤفاه حتى يتضع وجسه استدلاله بسه ومسلامة ماخذه تبكينا المسكمة الققض من مراقسة تطبيق القسانون تطبيقا صحيصا على الواقمة كما صار أثباتها في الحكم •

( طعن رقم ٦٣١٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١ )

( ملحوظة في ننس المني نتض جنائي رقم ٨٨٠ لسنة ٤٢ ق ــ جلسة ٣٠/ / ١٩٧٠ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامـــدار الجنائي قاعدة رتم ٢٠٨١ ) .

# قاعسندة رقم ( ۲۵۰ )

#### : المسطا

يجِب أن يتكون مبويات الحكم كافية بذاتها لايضاح أن المحكمة حين قضت في الدعوى بالادائــة قــد المت المساما صحيحــا بمبنى الادلــة القامة فيهـا .

( طعن رقم ١٤٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٧ )

( ملحوظة في نفس المنى نقض جنائى رقم ٢٨؟ السنة . } ق ــ جلسة ١٩٧٠/٤/١٩ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاسسدار الجنائى قاعدة رقم ٢٥٣٢ ) .

# قاعبدة رقم ( ١٥٢ )

### البسدا :

ايس عـلى محـكة الاستثناف منى كونت عقيدتها ببراءة التــّهم بعد الحكم ابتدائيا بلدائته ان تلتزم بالرد على كل اسباب الحكم الستانف أو كل دليل من ادلة الاتهام .

(طعن رقم ۱۹۸۸ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۲۱/۱۹۸۶)

( المحوظة في ننس المنى نتفش جنافي رتم ٢٢٦ لسنة ٥٠ ق --جنسة ٢٩٨٠/٥/١٩ ملحق رتم (١) التسم الاول من الامسدار العنائي تاعدة رتم ٨) .

### قاعـــدة رقم ( ۲۵۲ )

### : المسجاة .

خلو المسكم الاستثنائي من بيان الاسسباب التي بني عليها تأييده للحكم المستنف ـــ اثره •

(طعن رقم ٨٣٥٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٤)

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رتم ١٢٨٢ لسنة ٩ ق \_\_ جلسة ١٨٧٩/١٢/٣ \_\_ الجزء الثانى من الوسسوعة الذهبية الامسدار الجنائى تاعدة رقم ١٨٠٤ ) .

# قاعسبدةِ رقم ( ٢٥٣ )

### : المسدا

حسكم الادانة سـ ما يجب ان يشتبل عليه ــ اثره .

( طعن رقم ٦٩٠٢ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢٢/٥/١٨٤ )

( ملحوظة في ننس المني نتض جناتي رتم ١٨٢٥ لسنة ١٨ ق \_ جلسة ١٩٧٩/٣/٤ \_ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي تاعدة رتم ١٩١٤ ) .

# قاعسسدة رقم ( ٢٥٤ )

### البسدا :

الخطا في الاسسناد الذي يعيب الحسكم هو الذي يقسع مِيها هو مؤثر في عقيدة المسكمة .

( طعن رقم ٧٠٥٨ لسنة ٥٥ ــ جلسة ٢/٤/٩٨٠ )

( مُجُوطُة في نفسُ المِني نَقِضَ جَنائي رقم ٢٩٥ لسنة ٤٧ ق \_\_ جلسة ١/، ١٩٧٧/١ \_ الجَرَّة الرابع من الموسوعة القِمسة الامسدار الجنائي تاعدة رقد ٢٠١٣

### قاعسستة رقم ( ١٥٥ )

البسطا:

الحكم الصادر بالادانــة يجب أن بين الأدلــة التى استنت اليها الحــكية ولا تكنى بجرد الإشارة اليها ،

المسكبة:

من المترر أن الحسكم المسادر بالادائسة يجب أن يبين الادائة التي استندت اليها المسكمة ، وأن يورد كلا منها في بيسان جلى مفصل ، غلا تكمى مجرد الاشسارة اليها بل ينبغى سرد مضمون كل دليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده الواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ السساقة مع بلتى الادلة .

( طعن رقم ۲۰۲ لسنة ٥٥ ق ــ جلســة ۲/٤/٥٨٥! ) قاعـــدة رقم ( ٢٥٦ )

: المسطا

الإهالة على الأسباب تقـوم مقام أيرادها وتدل عـلى أن المـكمة قـد اعتبرتها كافها صادرة منها .

(طعن رتم ٣٩٤٠ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٤/١١/٦)

( الحوظة في نفس المعنى نقش جنائي رقم ١٢٨٢ لسنة ؟ ق \_\_ جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ \_ الجزء الرابسع من المؤسوعة الذهبية الامسدار الجنائي قاعدة رقم ١٨٠٤ ) .

قاعـــدة رقم ( ۲۵۷ )

البـــدا :

من القدر له ينبغى الا يكون الحسكم منسوبا بلجمال او ابهسام مما يقسفر ممه تبسين مسدى صحسة العسكم من فسساده في التطبيق القسادوني على واقعة الدعسوى سـ القسادوني لم يرسم شسكلا خاصسا يصوع فيسه العسكم بيان الواقعة المستوجبة للمقويسة والظريف التي وقعت فيها سابقاد ذلك .

#### الحسكية:

لسا كان ذلك ، وكان من المقسرر انسه ينبغى الا يسكون الحسكم مشوبا بلجمال أو أبهام ما يتماخر معسه تبين بسدى صحة الحسكم من نسساده في التعليق القانوني عسلى واتمة الدعوى الا أنسه من المترر أيضا أن القساتون لم يرسم شكلا خاصا يمسوغ نيسه الحسكم بيسان الواقعة المستوجبة للمتوبة والظروف التي وتمت نيها واذ كان ما أورده الحسكم المطمون نيسه كلنيا في تنهم الدعوى بأركانها وظسرونها حسبها استظامته المحكمة غانه ينتفي عنسه قاله الاجبال والابهلم ومن ثم نسان النمي على الحكم بقاله التمسور في التسبيب والنسساد في الاستدلال لا يكون لهما حطل .

(طعن رقم ٢١١) لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٢٨ غبراير ١٩٨٥)

## قاعـــدة رقم ( ۲۵۸ )

#### الـــدا :

من القسرر ان البيان المسول عليه في الحسكم هسو نلك الجسزء الذي يبدو فيسه اقتنساع القافي دون غسيره من الاجسزاء الخسارجة عن سسياتي هذا الاقتناع سـ مفاد نلك ٠

## الحكية:

لما كان ذلك ، وكمان من المترر أن البيسان المعول في الحكم هو ذلك الجبرء الذي يبدو نبيه انتناع التساشي دون غيره من الإجبراء الفسارجة عن سياق هذا الانتناع ، وأن تزيد الحسكم نيما استطرد البيه لا يعييه طالما أنه غير مؤثر في منطقه أو في النتيجة التي انتهى عليه المد كان الحسكم الملعون نبيه تسد أثبت أن ونساة المجنى عليه تسد أثبت أن ونساة المجنى وحدها نسانه لا يعيبه ما استطرد اليسه من حديث حسول اصابة يسد المجنى عليه أذ ليس لوجود هذه الاصطبة أو عسدم وجودها أي أشر في منطق الحسكم أو في تكوين عقيدة المحكمة في الدعوى . لما كان ما تقدم نسان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رئضه موضوعا .

( طعن رقم ٣٨٣ لسنة ٨٥ ق - جلسة ٣٢٠/١٩٨٨ )

## قاعستة رقم ( ۲۵۹ )

: المسطة

القانون لـم يرسم شكلا خاصا يصسوغ فيه الحسكم بيان الواقعة الستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ·

المسكبة:

من حيث أن الحسكم الابتسدائي المؤيد لأسبابه بالحسكم المطمون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر بــه كافة العناصر القانونية بجريمة السرقة التي دان الطاعنين بها ، وأورد عسلى ثبوتها في حقهما أدلة سائغة من شمانها أن تؤدى الى ما رتبه الحكم عليها لما كان ذلك ، وكان من المتسرر ان القسانون لم يرسم شكلا خامسا يمسوغ ميه الحكم بيان الواقعة المستوحبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحسكم ... كما هو الى أن الدعسوى المطروحية كأنيا في تهم الواقعة بأركانها وظرونها حسبها استخلصته المسكمة فسأن ذلك محققا لحسكم القانون كها جسري بسه يص المسادة ٣٩٠ من قانون الاجسراءات الجنائيسة ، ومن ثم مسان ما ينعاه الطاعن عشلي الحسكم بدعوى التصور في التسبيب يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكمان باتى ما يثيره الطاعن في شسأن تعديل الحسكم عسلى اتسوال شساهد الاثبات المبلغ مع تناقضها واقتصارها الني دليل يدعمها وعسلي تحربات الشرطة رغم عسدم صحتها لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقسدير المحسكمة لادلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها اليهامما لا يجوز مصادرتها نيسه أو الخوض بشانه أمسام محكمة النقض . لمساكان ما تقدم فسان الطعن برمته يكون على غير أساس منصحا عن عدم قبوله موضوعا .

( طعن رقم ؟؟ ١٠ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ٢٠٥٠/٥/٨١ )

قاعسدة رقم ( ۲۹۰ )

الجـــدا :

يتعسين الا يسكون الحسكم مشسوبا بلجمسال أو أبهام سـ مخالفــة ذلك سـ بطسائن .

## المسكية:

من المتسرر أن يتعين الا يكون الحسكم مشوبا باجمسال أو أبهام مما يتعذر معه تبين مدى صحة الحكم من مسساده في التطبيق القانوني على واقعة الدعوى ، وهو يكون كذلك كلما جاعت اسبابه مجملة أو غلمضة نيها أثبتته أو نفته من وتسالع سواء كانت متعلقة ببيسان توافر اركان الجريمة أو ظرومها أو كانت بصدد الرد عسلى أوجه الدفساع الهلمة أو الدنسوع الجوهرية أو كانت منصلة بعناصر الادانسة عسلى وجه العموم أو كأنت اسبابه يشويها الاضطراب الذي ينبىء عن اختسلال مكرته من حيث تركيزها مي موضوع الدعوى وعناصر الواقعة مما لا يمكن معه استخلاص متوماته سواء ، ما تعلق منها بواقعة الدعسوى او بالتطبيق التأثوني ويعجز بالتالي محكمة النقض عن اعمسال رقابتها على الوجعة الصحيح . لما كان ذلك ، وكان الحمكم في بيان تدليله على ثبوت الواقعة قد أقتصر عملى الاشسارة في عبسارة مبهسة الى أن النهمة ثابتة تبسل المنهم من أنسوال المحنى عليه والتقرير الطيم. دون أن يحدد عليه المتصود بهذه العبسارة من بين المجنى عليهما ، كما أنسه لم يتحدث عن تهمة الانسلاف العمدى ، مما لا يبين منسه أن المسكمة تسد فهبت الدعسوي عسلى الوجسه الصحيح ولا بتحتق معسه الغرض الذي قصده الشسارع من شبيب الاحسكام . ومن ثم سان الحسكم الطعون نيسه بكون مشوبا بالغبوش والأبهسام والتصور ، مما يعيبه بها يوجب نقضسه .

(طعن رقم ٣٣٧١ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٩٨٨/١٠/١١ )

## قاعسسدة رقم ( ٢٦١)

## المسا:

الاصل أن يجب أسلامة الحكم أن يبين وأقعبة الدعبوى والاطبة التي استند الهما وأن بين مؤداها بيانا كافيا تتضيح منسه مدى تابيده الواقعة كما القنعت بها الحسكية .

## الحبكة:

المناكان البين من مدونات الحسكم الابتدائي الذي اخسذ ماسبابه

الحسكم المطعون نيسه أنه اكتفى بنتل وصف التهبة المسندة ألى المطعون نيسه أنه المائلة تبلسه أسده واستطرد من ذلك مباشرة ألى القول بسأن التهبة ثابئة تبلسه مما جساء بحضر ضبط الواقعة ويتمين عتابه ببواد الاتهسام ، لمساكان ألك ، وكان الأصسل أنه يجب لسسلامة الحسكم أن ييسين واتمسة الدعسوى والأدلة التي استند اليها وأن ييسين مؤداها بيانا كانيا تتضع حنه مدى تأييده الواقعة كما اتتنعت بها المحكمة نسأن الحسكم المطعون غيسه أذ لم يورد الواقعة وأدلة النبسوت التي يتسوم عليها تفساؤه وهؤدى كل منها في بيسان كاف يكشف عن مسدى تأييده وأقعسة الدعوى غيشائه يكون متسوبا بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بيخالفة القسانون وهو ما يتسسع له وجه الطعن ما يعجز محكمة النتض عن أعبال رتابتها عسلى تطبيق التسانون تطبيقا صحيحا على واقعسة الدعوى وتقول كلمتها في شسان ما تثيره النباية العلمة بوجه الطعن .

( طعن رقم ٥٨٦ه لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٩٨٨/١١/٢٤ )

## قاعسدة رقم ( ۲۳۲ )

### البسدا:

يجب لسسلامة الحسكم ان يسمن واقصة الدعوى والاطسة التى استند اليها وان بين مؤداها بيامًا كامياً بتضمح منه مسدى تابيده الواقمة كما اقتمت بها المسكمة ،

### المسكبة:

وحيث ان البين من مدونسات الحسكم الابتسدائي الذي اخسة بأسبابه الحسكم المطعون نيسه انه اكتنى بنقل وصف النهبة المسندة الى الخطعون نسسده واستطرد من ذلك مباشرة الى القسول بأن النهبة تابقة تبله مما جساء بعضر ضبط الواقعة ويتعين عقابه بعواد الاتهسام لمساكان ذلك ، وكان الأصسل انسه يجب لسسلامة الحسكم أن يبين واقعسة الدعسوى والادلة التي استند اليها، وأن يبين مؤداها بياتا كانيا يتضح مسدى تأييده للواقعة كما اتتنعت بها المسكمة ، نسان الحكم المطعون نيسه اذ لم يورد الواقعة وادلة الثبوت التي يتوم عليها قساؤه

وجؤدى كل منها فى بيان كان يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى مائه يكون مشويا بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن التعلقت بمخالفة القانون وهو ما يتسع لسه وجسه الطعن مما يعجز مصحكة النقش عن اعمال رقابتها عسلى تطبيق القسانون تطبيقا صحيحا عسلى واقعة الدعوى وتقول كلمتها فى شسان ما تفسيره النيابة العامة بموجب الطعون نيسه الطعون نيسه الطعون نيسه الحسالة .

( طعن رقم ۸۷ه ه لسنة ۷ه ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۲۶ )

## قاعسىدة رقم ( ٣٦٣ )

### : المسطا

من القسرر ان البيسان المسول عليه في الحسكم هو ذلك الجسزء الذى يبدو فيسه اقتناع القساضى دون غيره من الاجسزاء الخارجسة عن مسمياتي هذا الاقتنساع .

### المسكية:

من المقسرر أن البيان المعول عليه في الحسكم هو ذلك الجسرء الذي يبدو فيسه اقتنساع القاضي دون غيره من الاجسراء الخارجسة عن سياتي هذا الاقتناع ، ومن ثم فساته لا يعيب الحسكم المطسون فيسه عسم التفاته الى التقرير الطبي الموقسع عسلي الطساعن بمؤرض وجوده بالأوراق سما دام أن الثابت من مدوناته أنه لم يتخذ منه دليل أو قرينسة عسلي تواجد الطاعن بمكان الحسادث واحداثه لاصابة المجنى عليها التي تخلف عنها الماهة المستديمة ويكون النمي على الحسكم في هذا الخصوص ولا محسل له .

(طعن رقم ۱۱۰۸ لسنة ۸۸ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۱۲/۱۳)

### البسدا:

أذا كان الحسكم مجهلا في بيليه لواقعة الدعسوى مسلته يكون معيها بالقصسور ويمجسز محسكه التقض عن مراقبسة تطبيق القسانون عسلى الااقعة .

قاعسسية رقم ( ٢٦٤ )

#### المسكية:

لما كان وكاتت المادة ١٠٧٧ مكردا من التمانون رقم ٥٩ لمسنة الراعية ويمتبر في حكم الأراغية البراغية الإراغي البور التمالية الزراعية ويمتبر في حكم الأراغي الزراعية الأراغي البور التمالية للزراعية داخمل الرقمة الزراعية ويستتني من حدا الغط الأراغي التراع ملكيتها للمنتمة العالمية أو الأراغي التي يتسلم عليها المروعات التي تضدم الاتتاج الزراعي أو الحيواتي بشرط الحمسول على ترخيص من وزارة الزراعية وسمح ذلك يحسوز لمسلك الأرض في التسرى التله مسكن خاص له أو ما يضدم أرضه دون ترخيص وذلك في الحسود التي يصدر بها تسرار من وزير الزراعية وتعد صدر تسرار وزير الزراعة رقم ٧٠ لسسنة ٧٩ ونص على انه يشترط لاتسلمة السكن الخاص لمالك الأرض بالتسرى أو ما يخدم أرضه بدون ترخيص بذلك الشروط الآلية:

 (1) عدم وجود سكن خاص لمسلك الأرض بالترية واسرته المكونة من زوجته او زوجاته مها تعدون والأولاد .

(ب) الا تزيد المسلحة التي سيقام عليها المسكن عن ٥٪ من حيسازة ملك الأرض وبحد لتمي تراطين .

( ج ) استثرار الوضع والحيازة بالنسسية لمسلك الأرض بمتنفى
 بطائة الحيازة الزراعية لمسدة لا تقسل عن خمس سنوات زراعية .

لسا كان ذلك وكان الحسكم المطعون فيسه جساء مجهلا فى بيلة 
لواتمة الدعوى وعلى نحو لايين منها مدى انطباق تسرار وزير الزراعة 
المسلر اليسه على واتمة الدعوى ما يعيب الحكم بالتصور ويعجز هذه 
المسكة من مراتبسة تطبيق التأسون عسلى الواتمسة كيسا مسار 
المسكة المدة والتترير براى في شان ما أثارته النيلة الملة في طمنها بدعوى 
الخطا في تطبيق التساتون ذلك بان هذا التمسور والذي ينسع له وجسه 
الطمن له المدارة على أوجه الطمن الأخرى المتعلقة بمخالفة التساتون 
المساء كان ما تعدم نسبته بعين تعلى العكم الطمتين تبسه

( طمن رتم ۲/۱۲/۱۸۸۸ آسنة ۷ه ق ــ جلسة ۲/۱۲/۱۲۸۸ ۲

# قاعـــدة رقم ( ۲۲۵ )

## المسدا:

يجب الا يكون الحسكم بشوبا باجمسال أو أبهسام مما يتعسنر معه تبين مسدى صحة الحسكم مسن فسساده في التطبيق القسانوني عسلى واقعسة الدعسوى ٠٠٠ متى يكون كذلك !!

#### الحسكية:

وحيث أن الحسكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون نيسه حصل واقعة الدعوى في قوله أنها تخلص ميها اثبته الرائد ...... رئيس مباحث قسم الأهرام في محضره المؤرخ ١٩٨٢/١٠١/٢٢ وتحرياته التي دلت على أن هذاك تشمكيلا عصابيا في سرقمة المساكن وخاصة الادوار الأرضية عن طريق كسر الناهذة الخلفية ، وهذا التشكيل يكون من شلاث ــ وبسؤال المتهمين اعترفوا بواقعات السرقة وارشدوا عن مكان الجريمة والمجتى عليهم ، كما ارشدوا عن المتهم الرابع الذي ساعدهم على التعامل معهم في شراء المسروقات المتحصلة عن جريهــة السرقــة . ثم انتهى الى ادانة المتهمين في موله « وحيث ان النهمة ثابتة في حسق المنهم شبوتا كانيا من محضر ضبط الواقعة ومن اعتراف المتهمين ومن عسدم دمع المتهمين للتهسة بثمسة دمساع مقبول ومن ثم يتعين عقابهما طبقا لمسواد الاتهام » لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب الا يكون الحكم-مشوبا باجمال أو أبهام مما يتعذر معه تبين مدى صحة الحكم من مسساده في التطبيق القسانوني على واقعسة الدعسوى وهو يكون كذلك كلما جساءت اسبابه مجملة او غامضة نيما أثبته او نفية من وقسائع سواء كانت متعلقة ببيان تسوافر اركان الجريمة أو ظروفها ، او كانت بعدد الرد على أوجه الدفساع الهامة أو الدفوع الجوهرية أو كانت متمسلة بعناصر الادانسة على وجه العبوم ، او كانت اسبابه يشوبها الاضطراب الذي ينبيء عن احتسلال فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعسوي وعناصر الواقعة مما لا يمكن معسه استخلاص مقوماته سواء متعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني ويعجز بالتالي محسكمة النقض عن أعمال رقابتها على الوجمه الصحيح . ولمما كان الحمكم الايتمالي المؤيد لاتباته بالحسكم المطعون نيسه تسد مساق واتمة الدعوى في عبارة عياة معباء لم يكتبف نيها بوضوح السباء المتهين الذين اعترفوا ومضبون اعترافهم ووؤداه واسم المتهم الرابسع الذي ساعدهم عسلى التعامل معهم في شراء الاشياء المتحصلة من السرقة ، مع أن لاتهسلم — في الدعسوى المساقة — مستقد الى اثنين من المتهين نقط وليس اربعة كما ذهب اليه بعسارة مبهمة الى أن التهية ثلبتة تبسل المتهم من محضر ضبط الواتمسة بعراف المتابقة في عقسه ، مها لا يبين منسه أن المحكمة قسد نهيت أو التهسة الثابلة في حقسه ، مها لا يبين منسه أن المحكمة قسد نهيت تصده الشسارع من تسبيب الاحسكام — هسذا ولم يبني ركن العام في جريسة الاختاء للانسياء المسروقة المسند الطاعن ، لما كان ذلك نسان الحكم المطعون نبسه يكون مشوبا بالغموض والإبهام والتصسور معة ويستوجب نقضه بغير حاجة الى بحث باتني أوجه الطعن .

( طعن رقم ٦١١٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٣ ١

### ٢ ــ التسبيب الميب .

# قاعنشدة رقم ( ۲۲۲ )

### : المسدا

محكمة الموضوع وان كان لها ان تقضى بالبراء منى تشككت في صحة اسناد النهمة الى المنهم او لمسدم كفاية النسوت غسي ان ذلك مشروط بان يشتبل حكمها على ما يفيد انها محصت الدعسوى واحساطت بظروفها وبلداسة النسوت التي قسام الانهسام عليها عن بصر وبصيرة .

( طعن رقم ۲۰۳۸ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٠٣٨ )

( ملحوظة في ننس المني نقض جنائي رقم ١٢١٧ اسنة ٩ ق \_ جلسة ١٩٧٦/١٢/٢ \_ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي قاعدة رقم ٢١٢٩ ) .

# قاعسسدة رقم ( ۲۹۷ )

### البسدا :

تناقض الأسباب والمطوق بسين الحسكم الابتدائي والحسكم المستانف ــ اثره .

(طعن رقم ۳٦٠٩ لسنة ٥٠ ق \_ جلسة ١٩٨١/٥/١٧ ) لسنة ٢٢ ق \_ ( لمحوظة في نفس المعني نقض جنائي رقم ٧٨١ لسنة ٢٢ ق \_

( ملحوطة في نفس المعني نقض جنائي رقم ٧٨١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٥٢/١٠/٦ — الجزء الرابع من الموسوعة الدَّهبية الامـــدار الجنائي قاعدة رقم ١٩٨٣ ) .

## قاعسسدة رقم ( ٢٠١٨ )

### : المسطا

وجوب بنسام الاحسكام على اسس محيجة من اوراق وعنساصر الدعسوى ــ تشكك القاضى في صحة اسناد التههة الى التهم يكفى المكم بالبراءة .

(طعن رقم ۱۹۸۱/م/۱۱ ليبنة ٥٠ ق حيلسة ۱۹۸۱/۱۱ ) ( طحوظة في نفس المفني نقض جنائي رقم ۱۶۱۷ لسنة ٩٩ ق ح جنسة ١٩٧٢/١٣/٣ ت البحرة الوابع عند الموسوعة الذهبية الاصسدار الجنائي قاعدة رقم ۲۱۲۹ ) .

### قاعسسدة رقم ( ٢٦٩ )

البسيدا :

اختـالل فـكرة الحـكم عن عنـاصر الواقعة وعـدم استقرارها في عقيدة المحكمة الذي يجملها في حكم الوققع الثابتة يعيب الحكم .

#### المكنة:

لما كان بين ما اثبته الحسكم المطعون فيسه سامى النحو المتقدم سام مند مناقشته للادلة التى اتسام عليها تضاءه بالادائسة انسه اورد مسا لا يتنق مسع ما سسطره عنسد تحسيله لاتسوال الشساهدين .... و .... ، الاسر الذى يكشسف عن اختسلال فسكرته عن عناصر الواتمة وعسدم استقرارها فى عقيسدة المحكمة الاسسنقرار السذى يجملها فى حسكم الوقائع الثابنية ، ويعجبز محسكمة النقض عن مراقبة محمة تطبيق القسانون على الواقعسة ، مها يعيب الحسكم بها يوجب نقضه والاحلالية .

(طعن رقم ٢٥٤٩ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٣١/٥/١١٨١)

# قاعـــدة رقم ( ۲۷۰ )

المسدا :

احالة الحكم في بيان ما شــهد بــه شاهد الى مضبون ما شهد به شـــاهد آخر مع اختـــلاف الشـــهادين ـــ اثره ـــ خطا في الاسناد .

(طعن رقم ۱۰۲۱ لسنة ۵۲ ق ــ جلسة ۱۱/۰/۱۱۸۱)

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٥٧٣ لسنة ٨٤ ق ــ جلسة ١٨٧٦/٦/٤ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي قاعدة رقم ٢١٢٣ ) .

# قاعـــدة رقم ( ۲۷۱ )

البسدا:

ما يكفى للحسكم بالبراءة ــ اثره ــ وزن اقسوال الشسهود متروك لمسكمة الوضوع ،

(طعن رقم ۱۸۳۳ اسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٥/١١) ( ملحوظة في نفس المنن نقض جنائي رقم ١٢١٧ اسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٣/٢/١٣/٤٠ ــ التجزء الراتبع من الموسوعة الذهبية الاســدار الجنائي تامدة رقم ٢١٢٩) .

## قاعسسدة رقم ( ۲۷۲ )

البسدا:

حــكم الأدانــة ــ ما يجب أن يشــتمل عليه ــ اغفاله ــ اثره ــ قصــور •

( طعن رقم ١٥٠٩ لسنة ٥٣ق ــ جلسة ١٥٠٩ )

( ملحوظة في ننس المعنى نتض جنائى رتم ١٨٢٥ لسنة ٨٤ ق \_ جلسة ١٩٧٩/٣/٤ \_ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامـــدار الجنائي قاعدة رتم ١٩١٤ ) .

# قاعىسىدة رقم ( ۲۷۳ )

البسدا:

حــكم الادائــة ـــ ما يجب ان يشــتمل عليه ـــ اغفاله ـــ اثره ـــ قصــور ٠

( طعن رقم ۱۲۱ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۳/٥/۱۱ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٤ ق \_ جلسة ١٩٧٩/٣/٤ \_ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

# قاعـــدة رقم ( ۲۷۶ )

البسدا:

ينبفى الا يكون الحسكم مشوبا بلجمال أو أبهسام مما يتمسفر معه تبسين صدى صحة الحسكم من فسسادة في التطبيق القسانوني عسلي الواقمــة .

( طعن رقم ١١٠٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١١٠٤/١/٨٣١ )

( المحوظة في نفس المنى نقض جنائي رقم ٢١٨ السنة ٤٠ ق ــ جلسة ١٩٧٠/٤/١١ ــ الجزء الزاتع بن الموسوعة الذهبية الاستدار الجنائي قاعدة رقم ٢٥٣٢ ) .

## قاعسسدة رقم ( ۲۷۵ )

المسطا:

خلو الحكم الصادر بالادانــة من بيان الواقمــة التي وقمت فيها والآتلة التي قام عليها ــ أثره ــ قصور .

(طعن رقم ٢٠١٩ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢٠١٩/١١/٢٩ )

( ملحوظة في ننس المنى نتض جنائى رتم ١٨٢٥ لسنة ٨٤ ق ــ جلسة ١٩٧٢/٢/٤ ــ الجزء الرابــع من الموسومة الذهبية الاصـــدار الجنائى تاعدة رتم ١٩١٤ ) .

### قاعـــدة رقم ( ۲۷۲ )

: المسدا

حكم الادانة ــ اقتصاره في بيان الواقعة والدليل عليها بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة دون ايراد مضمونه ــ قصور ·

(طعن رتم ۲۰۸۰ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۲۰۸۱/۱۲/۱ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٤ ق ــ جلسة ١٨٢٥ ــ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤ ) .

## قاعـــدة رقم ( ۲۷۷ )

البـــدا :

الحكم بالادانــة يجب ان يسـين مضمون كل دليــل من ادلــة الثبــوت ويذكر مــؤداه حتى يتضع وجــه استدلاله بــه لكى يتسنى لمحكمة التقض مراقبة تطبيق القــأنون ٠

( طعن رقم ۲۲۸۹ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۲۲۸۳/۱۲/۱ )

( ملحوظة في بنس المعنى نتض جنائى رقم ١٥٩٢ لسنة ٦٦ ق \_ جلسة ١٩٧٦/١٢/٣ \_ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامـــدار الجنائى تاعدة رقم ١٩٤٩ ) .

## قاعـــدة رقم ( ۲۷۸ )

## : المسلة

حــكم الادانة ــ ما يجب ان يشـــنبل عليه ــ اغفاله ــ اثره ـــ حـــور ٠

( طعن رقم ٢٣٠٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١٣ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٨٢٥ لسنة ٨} ق \_ جلسة ١٩٧٩/٣/٤ \_ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائى تاعده رقم ١٩١٤) .

## قاعىسدة رقم ( ۲۷۹ )

### : 12-41

يجب أن يشتبل حسكم الادائسة عسلى بيسان كاف الأدلسة التى السستند عليها في قضساته وكذا بيسان اركسان الجسريمة المستوجسة علمقوية ساغفاله سائره ساقصور ٠

( طعن رقم ۷۲۷ه لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸٤/۱/۲۲ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٤ ق \_ جلسة ١٩٧٢/٣/٤ \_ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائى قاعدة رقم ١٩١٤ ) .

## قاعـــدة رقم ( ۲۸۰ )

## البسدا:

يجب اسسلامة الحسكم أن بيين وأقعسة الدعسوى والأدلسة التى المستند عليها في قضساته وبيسان مؤداها بيان كأنيا يتضح منسه مسدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة سـ والا كان قاصراً م

(طمن رتم ۵۷۳ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۶/۱/۲۲)

( المحوظة في ننس المني نقض جنائي رقم ١٥٩٢ السنة ٤٦ ق -حلسة ١٩٧٩/١٢/٣١ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي تاعدة رقم ٢٤٤٩) .

### قاعسسدة رقم ( ۲۸۱ )

## : البسدا

يجب ان يشتبل الحكم على الاسسباب التي بني عليها والا كسان قسامرا ،

( طعن رقم . ١٩٨٤ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٢/٧ ﴾

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٨ ق \_\_ جلسة ١٩٧٩/٣/٤ \_\_ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الامـــدار الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

## قاعسدة رقم ( ۲۸۲ )

#### : المسطا

القرر أن الحسكم بالاداتة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلسة الثبوت ويذكر مسؤداه حتى يتضح وجسه استدلاله بسه وسسلامة ماخذه حتى يتسنى لحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون .

( طعن رقم ٦٣٩٩ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٢/١٢ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٥٩٢ لسنة ٤٦ ق \_\_ جلسة ١٩٧٢/١٢/٣١ \_ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامـــدار الجنائى تاعدة رقم ٢٤٤٩ ) .

## قاعـــدة رقم ( ۲۸۳ )

### : البسدا

ينمين عسلى المسكهة الا تبنى هسكمها الا عسلى الوقائع الثابتة في الدعسوى ساليس لمسكمة الموضوع ان تقيم قضاءها عسلى المسور لا سسند لها من التحققات .

( طعن رقم ۱۹۸۲/۲/۱۲ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۲/۱۱ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٣٥١ لسنة ٨) ق ــ جلسة ١٩٧٩/٢/١٢ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامـــدار الجنائي تاعدة رقم ٢١١٩ ) .

## قاعـــدة رقم ( ۲۸۶ )

البسدا :

حــكم الادانة ــ ما يجب ان يشــتمل عليه ــ اغفاله ــ اثره ـــ قصــور ٠

( طعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٢/١١ ) ( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٤ ق ــ جلسة ١٩٧٩/٣/٤ ــ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الاصدار الحنائي تاعدة رقم ١٩١٤ ) .

## قاعـــدة رقم ( ۲۸۵ )

المِسدا :

حــكم الادانة ــ ما يجب أن يشــتمل عليه ــ اغفاله ــ اثره ـــ قصــور •

(طعن رقم ١٩٨٢/ ١٩٨٢ ). جلسة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٢/ ) ( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٤ ق ــ جلسة ١٩٧٩/٣/٤ ــ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤ ) .

## قاعـــدة رقم ( ۲۸٦ )

: المسطا

الحسكم بالادائسة يجب ان يسبن مضمون كل دليسل من اداسة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به والا كان قاصرا . (طعن رتم ٢٠٦٨ لسنة ٥٣ ق سـ جلسلة ١٩٨٤/٣/٢٠)

( ملحوظة في نفس المني نقض جنائي رقم ١٥٩٢ لسنة ٢٦ ق ــ جلسة ١٩٧١/١٢/٣١ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي تاعدة رقم ٢٤٤٩) .

# قاعـــدة رقم ( ۲۸۷ )

البسدا:

يجب لسلامة الحكم أن بين واقعة الدعسوى والأدلسة التى استند اليها وأن بيسين مؤداها بيانا كانيا بتضمح منه مدى تأبيده الدواقعة كما أتشمت بها المحكمة .

#### الحكية:

لا كان ذلك وكان الأسل أنه يجب لسلامة الحسكم أن يبين واتمة الدعوى والأدلة التى استند اليها وأن يبين مؤداها يبيانا كانيا يتضح منه حدى تأييده الواتمة كما اتتنمت بها الحسكمة ، نسان الحكم المطمون نبه أذ لم يورد الواتمة كما اتتنمت بها الحسكمة عليها تضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كان يكشف عن مدى تأييده واتمة الدعوى ، نسانه يكون مشوبا بالتصسور الذي يتسع له وجسه المطمن ما يعجز محسكمة النقض عن اعمال رقابتها عسلى تطبيق الحسان تطبيق المسان تطبيق المسان تطبيق ما يثيره الطاعن بطعنه . لما كان ما تقدم ، نسانه يتمن نقض الحسكم المطمون نبسه والاحالة دون حاجة لبحث سسائر أوجه الطعن غرصة محاكمته من جديد على ضوء احسكام القانون رقاما المسانون الاصلح له .

( طعن رقم ١١٩٣ لسنة ٥٣ ق \_ جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩ )

## قاعسسدة رقم ( ۲۸۸ )

### : المسدا

حكم الادانة ما يجب ان يشتمل عليه ـ شرطه .

(طعن رقم ١٩٨٤/٤/٣ ) صحابة ١٩٨٤/٤/٣ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٤ ق \_\_ جلسة ١٩٧٩/٣/٤ \_ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي تاعدة رقم ١٩١٤ ) .

## قاعسدة رقم ( ۲۸۹ )

# البسدا :

يجب أن يشتبل كل حكم بالادانة عسلى بيان الواقعة المستوجبة المقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والاللة للتى استخاصت منها المحكة شوبته وقومها ويؤدى تلك الافاة-حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة باخذها تعينا لحسكية التقض من مراقبة صحة التطبيق القسلةوني عسلى الواقعة كما صسار البلتها بالحسكم والاكان قساصرا .

( طعن رقم ٧١٣٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٨٤/٤/٨ )

( ملحوظة في نفس المبنى نقض جنائى رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٧٩/٣/٤ ــ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي تاعدة رتم ١٩١٤ ) .

# قاعـــدة رقم ( ۲۹۰ )

#### : المسدا

حــكم الادانة ــ ما يجب ان يشـــتمل عليه ــ اغفاله ــ اثره ـــ قصــور •

( طعن رقم ۲۹۱ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١٠ ) ( ملحوظة في نفس المني نتض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٤ ق ــ جلسة ١٩٧٩/٣/٤ ــ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الإمسدار الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤ ) .

## قاعىسدة رقم ( ۲۹۱ )

## : البسدا :

كل حسكم بالادائسة يجب ان يشير الى نص القسانون الذى حكم موجسه •

(طعن رقم ٧١٦٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١١)

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم 110 لسنة ٧٤ ق \_ جلسة ١٩٧٥/٥/١٥ \_ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائى تاعدة رقم ٢٤٩٢ ) .

### قاعىسىدة رقم ( ۲۹۲ )

### المسدا :

يجب أن يشتبل الحسكم على الإسباب التي بني عليها والا كان بسلطلا سالسراد بالتسبيب المتبر تحرير الاسسانيد والحجج البني هو عليها والمتحة هي له سواء من حيث الواقع أو القانون .

( طعن رقم ٧١٦٧ لسنة ٥٣ ق \_ جلسة ١٩٨٤/١/١٨ )

( ملحوظة في نفس المعنى نتض جنائى رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٠ ق ... جلسة ١٩٧٥/١/١٢ ... الجزء الرابع من الموسوعة الذههبية الاصدار الجنائى تامدة رقم ٢٤٨٤ ) .

# قاعـــدة رقم ( ۲۹۳ )

البسدا:

القسرر انه يجب ايراد الاطلقة التي تستند اليها المسكمة وبيان مؤداها في حكمها بيقا كافيا فسلا تكفي الانسسارة اليها بسل يجب سرد كل طبل وبيان مؤداه لل مخالفة ذلك لل قصور •

( طعن رقم ٦٩٨٢ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٤/١١ ) ( المعن أن نفس المعنى نقض جنالى رقم ١٩٩٢ لسنة ٤٦ ق ــ جلسة ١٩٧١/١٢/٣١ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامـــدار الجنائي قاعدة رقم ٤٤٤٦؟ ) .

# قاعـــدة رقم (۲۹۶۰)

البسدا:

حــکم الادانة ــ ما يجب ان يشــتمل عليه ــ اغفاله ــ اثره ـــ قصــور ٠

(طعن رتم ۱۹۸۱/۱۰۱۱) اسنة ٥٣ ق ــ جلسة (۱۹۸۱/۱۰۱۱) ( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ۱۸۲۵ اسنة ۸۱ ق ــ جلسة ۱۹۷۹/۳/۱ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامـــدار الجنائي قاعدة رتم ۱۹۱۱) .

## قاعـــدة رقم ( ۲۹۵ )

: المسطا

حسكم الادانة ــ ما يجب ان يشستمل عليه ــ اغفاله ــ اثره ــ قصــور •

( طعن رقم ۲۹۳۵ استة ٥٤ ق ... جلسة ١٩٨٢/ ١٩٨٤ ) ( مُلْحَوْظُةُ فِي نَفِينِ الْمِغْنِي نَقِينَ جِنْائِي رقم ١٩٨٥ السيّة ٨٤ ق. ... جلسة ١٩٧٩/٣/٤ أب الجزء الراسع من الموسوعة الذهبية الامسطور الخالي قاعدة رقم ١٩١٤ ) .

## قاعـــدة رقم ( ۲۹۳ )

البسدا:

من حق مصحمة الموضوع ان تستخلص واقعسة الدعسوى من المتعالصها الدعسول الله المتعالصها المتعالصها المتعالصها المتعالصها الله من يكون المليل الذي تعول عليه مؤديسا الى ما رتبته عليسه من النتائج من غير تعسف في الاستنتاج .

( طعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ٢٠/١١/١١٨٢ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٢١٣ لسنة ه} ق ــ جلسة ١٢١٣ السنة ه} ق ــ جلسة ١٢٧٣ المالية الاصدار المنائي قاعدة رقم ٢٠٩٥ ) .

## قاعـــدة رقم ( ۲۹۷ )

: البسدا :

كل حسكم بالادائسة يجب أن يشنبل على بيان الواقعة المستوجبة المعقوبة بينا تتحقق به اركان الجريسة والظروف التى وقعت فيها والائلة التى استخلصت فيها المسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى نلك الائلة حتى يتفسح وجههة استدلالها بها وسلامة ماخسذها تبكنا الحسكمة التقف من مراقبة صحة التطبيق القسانونى عسلى الواقعة كما صار المائنة بالحكمة والا كان قسام ا

( طعن رقم ۲۰۱۹ اسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٦/١٠/١١) ) ( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٧٥ لسنة ٨٤ ق ــ

جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامدار الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤ ) .

## ا قاعبسنة رقم ( ۲۹۸ )

: البسيدا

حــكم الادانة ــ ما يجب ان يشـــتبل عليه ــ اغفاله ــ اثره ـــ قصــور ٠

( ظمن رقم ٢٨٩٧ اسمنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٣ ) ــ في نفس المني نقض جنائي رقم ١٨٢٥ اسمنة ٨٨ ق ــ جلسة ؟/١٩٧٦/٣ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاسدار الجنائي تاعدة رقم ٢١١٤) .

# قاعسسنة رقم ( ۲۹۹ )

المسدا:

حسكم الادانة سـ ما يجب ان يشستمل عليه سـ اغفاله ــ اثره ـــ قصسور .

( طعن رقم ۱۹۸۲ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١١/١١/١١٨١ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٤ ق ــ جلسة ١٨٢٨ ــ الجزء الرابــع من الموسوعة الذهبية الاصـــدار الجنائى قاعدة رقم ١٩١٤) .

# قاعـــدة رقم ( ٣٠٠ )

البسدا :

( طعن رقم ۲۷۹۸ لسنة ٤٥ ق -- جلسة ١٩٨٤/١١/١٣ )

( المحوظة في ننس المنى نتض جنائي رقم 1۸۲٥ لسنة ١٤ ق ــ جلسة ١٨٢٥ ــ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الاصـــدار الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

# قاعستة رقم ( ٣٠١)

: المسدا

حَسكم الادانة ... ما يجب أن يُشستبل عليه ... اغفاله ... أثره .... أحسسور .

( طعن رقبر ١٧٨١/١١٨١ ) سيخطب ١٩٨٤/١١/١٢ )

( ملحوظة في نفس المنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٠ ق \_ جلسة -١٩٧٣/٣/٤٠ حد التجرّم الرابسيغ من الوتسوعة الدّقبية الاستدار الجنائي تاعدة رقم ١٩١٤ ) .

# قاعسندة رقم ( ٣٠٢)

#### البسدا:

اقتصار هسكم الادانسة في بيان الدليل بالاهسالة الى محضر الضبط واتوال محرره دون أن يورد مؤداهما ووجه استدلاله بهما سائسره سـ قصسور .

(طعن رقم ٢٣٠٢ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٤/١١/١٣ )

( المحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ٢٠٢ لسنة ٧٧ ق ... جلسة ١٩٧٧/١٠/٣٠ ... الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامـــدار الجنائى قاعدة رقم ٢١١٤ ) .

# قاعـــدة رقم ( ٣٠٣)

#### : المسلما

حــكم الادانة ــ ما يجب ان يشــتمل عليه ــ اغفاله ــ اثره ـــ قصــور •

( طعن رقم ٣١١ لسنة ٤٥ ق \_ جلسة ١٩٨٤/١١/١٤ )

( ملحوظة في نفس المعنى نغض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٤ ق \_\_ جلسة ١٩٧٩/٣/٤ \_ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الاسدار الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

## قاعــدة رقم ( ۲۰۰)

## البسدا:

حــكم الادانة ــ ما يجب أن يشــتمل عليه ــ اغفاله ــ أثره ـــ قصــور •

( طعن رقم ، ٣١٥ لسنة ) ه ق ــ جلسة ، ١٩٨٤/١١/٢ )

( ملحوظة في نفس المعنى نتض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٨ ق ــ جلسة ١٣٧٨/٢/٢ ــ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الاسسدار الجنائي عامدة رقم ١٩١٤) .

## قاعـــدة رقم ( ۲۰۵)

: المسطاة

حــكم الادانة ــ ما يجب ان يشــتمل عليه ــ افغاله ــ اثره ـــ قصــور ٠٠

(طعن رقم ۳۸۸۰ لسنة )ه ق ــ جلسة ۱۹۸۱/۱۲/۱۸ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٨٢٥ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

# قاعسدة رقم ( ٣٠٦)

: 12-41

يجب ان يشتبل كل حكم بالادانــة على الاسباب التي بنى عليها ــــ والا كان باطالا •

( طعن رقم ۲۲۸۲ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٥٢٥ لسنة ٥} ق --جلسة ١٩٧٦/١١/١٢ -- الجزء الرابع من الموسوعة التعبية الامـــدار الجنائى تاعدة رقم ٢٤٨٤ ) .

# قاعـــدة رقم ( ٣٠٧)

: 12-41

حـــكم الإدانة ـــ ما يجب أن يشـــتمل عليه ـــ أغفاله ـــ أثره ـــ قصــور •

( طعن رقم ۲۸۷۸ لسنة ٤٥ ق ب چلسة ١٩٨٤/١٢/١٨ )

( ملحوظة فى نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لمسنة ٨٦ ق \_ جلسة ٤/١٨٧١/٣/ \_ للجزء الوليسع من الموسوعة الدُهبيّة الاستحار \_ الجنائي تاعدة رقم ١٩١٤ ) .

# قاعـــدة رقم ( ٣٠٨ )

#### المسدا:

يجب نسسلامة الحسكم ان يبين واقعسة الدعسوى والادلسة التى استند اليها وان يسين مؤداها بيانا كافيا يتضسح منسه مسدى تلبيده الواقمة كبا اقتنمت بها المحكمة •

#### المسكبة:

الما كان ذلك ، وكان الأصل انه يجب لسلمة الحكم أن يبين واتمعة الدعسوى والأطة التي استند اليها وأن يبين مؤداها بيانا كانيا يتضح منه مدى تأييده الواقعة كما اقتنعت بها المصكمة ، نسان الحكم المطعون اذلم يورد الواقعة وادلة الثبوت التي قسام عليها تضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى تأبيده واتمــة الدعسوى واكتفى في بيانها بالاحالة الى محضر ضبط الواتعة ولم يسورد مضمونه ولم يكشف عن وجسه استدلاله بسه على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كانة ، فانه يكون مشوبا بالقصور الذي له الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون .... وهو ما يتسمع له وجه الطعن ... مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعسة الدعوى وتقول كلمتها في شسأن ما تشميره النيابة العامة بوجسه الطعن مما يعيبه ويوجب نقضه ، فضلا عن ذلك ، فسانه تسد مسدر القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل نص المسادة التاسعة من المرسوم بقسانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخساص بشئون التسمير الجبري وتحديد الأرباح المعدلة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ وعمل بسه اعتبارا من السسادس من اغسطس سسنة ١٩٨٢ س بعد صدور الحسكم المطعون فيسه وقسد ترك الخيسار للقاضي بين توقيسع عقوبتي الحبس والغرامة ـ بعد أن كان الحسكم بهما وجسوبيا ـ ومسن ثم يسكون هو الواجب التطبيق باعتبساره التسانون الأصلح للمتهسم عملا بالمسادة الخامسة من مسانون العقوبسات مما يتعسين معسه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة وذلك حتى تعاد محساكمة المطعون ضده من جديد في ضوء احكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ سالف الذكر .

( طعن رقم ٤٣١١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٠ )

## قاعسدة رقم ( ٣٠٩)

#### المسدا:

الأصل أنه يجب لسسلمة الحكم أن يبن واقعة الدعسوى والانلسة التى استند اليها وأن يبن مؤداها بيانا كلفيا يتضسح منسه مسدى تلييده للواقعسة كما اقتنعت بها المسكمة •

( طعن رتم ٧٧١٣ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٥/١/١ )

( ملحوظة في نفس المنى نقض جنائى رقم ١٥٩٢ لسنة ٦٦ ق ... جلسة ١٩٧٦/١٢/٣١ ... الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي قاعدة رقم ٢٤٤٩) .

## قاعـــدة رقم ( ٢١٠)

#### البسدا:

حسكم الادانة ـــ ما يجب ان يشستمل عليه ـــ اغفاله ـــ اثره ــــ قصسور •

( طعن رقم ٢٧١٥ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٥/١/٨ )

المحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٤ ق \_\_ جلسة ١٩٧٩/٣/٤ \_\_ الجزء الرابع من الموسوعة الدسية الاستدار الجنائى تاعدة رقم ١٩١٤) .

### قاعسسدة رقم ( ٣١١)

## البسدا:

التنساقض الذي يعيب الحسكم ويبطلسه هسو الذي يقسع بسين اسبابه بحيث ينفي بعض ما اثبته البعض الآخسر .

( طعن رقم ۲۳۵۲ لسنة )ه ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۲۲ )

( ملحوظة في تفس المعنى نقض جنائى رقم 101 لسنة 2؟ ق ــ جلسة ١٩٧/١١/١٤ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامسـدار الجنائى ماعدة رقم ٣٤٩٣) .

## قاعسدة رقم ( ٣١٣)

: 12-41

حسكم الادانة ــ ما يجب ان يشسنبل عليه ــ اغفاله ــ اثره ــ قعـــور .

( طعن رقم ٧٨٨١ لسنة )ه ق \_ جلسة ٢٢/١/٥٨٥١ )

ا ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٤ ق —
 جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الاصدار
 الجنائى تاعدة رقم ١٩١٤) .

## قاعسدة رقم ( ٣١٣ )

: المسللة

خلو حــكم الادانة من واقعة الدعــوى واكتفائه في بيــان الدليل عليها بالاحالة الى محضر الضبط ـــ أثره ــ قصــور .

( طعن رقم ۷۸۸۲ لسنة ٤٥ ق \_ جلسة ١٩٨٥/١/٢٢ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ٦٠٢ لسنة ٤٧ ق ــ جلسة ١٠٧٠ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصــدار الجنائى تاعدة رقم ٢١١٤ ) .

# قاعسسدة رقم ( ٣١٤)

البسدا:

هـــكم الادانة ـــ ما يجب ان يشـــتمل عليه ـــ اغفاله ـــ اثره ـــ قصـــور .

( طعن رقم ٧٨٩٦ لسنة )ه ق ـ جلسة ١٩٨٥/١/٢٣ )

( المحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة 18 ق ب جلسة ١٩٧٩/٣/٤ ب الحزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي قاعدة رقم ١٩٩٤) .

## قاعسدة رقم ( ٣١٥ )

البسدا:

يجب البسلامة الحسكم في الجرائم غسير العمدية أن يبن عنصر الخطا الجرتك وأن يورد الدليال عليه مردودا الى أصسل صحيح نابت في الأوراق .

: المـكمة

لما كان الخطأ في الجرائم غير العبدية هــو الــركن الميز لهذه الجرائم ، مانه يجب لمـــلامة الحــكم فيها أن يبين عنصر الخطأ المرتكبه وان يورد الدليل عليه مردودا التي اصل صحيح ثابت في الأوراق ، وكان الحــكم المطعون فيــه قــد اتخذ من مجرد قيــام الطاعن في حجرتــه الحــكم المطعون فيــه قــد اتخذ من الجبيب البوتجاز الكبــية وحــدوث انتجار اثناء احــد عبليات التعبئة ما يوفر الخطأ في جــاتبه ، دون أن التي ماته بذلها ، وكيفية مــلوكه اتناء عبليــة التعبئة والظروف المحيطة بها والمــلة بينها وبين حدوث الانتجار حتى يتسنى من بعد بيـان بها والمــلة بينها وبين حدوث الانتجار حتى يتسنى من بعد بيــان مــدى قــدرة الطاعن في هذه الظروف عــلى تلافي الحادث ، واثر ذلك كم على قيــام أو عــدم قيــام ركن الخطأ وتوافر رابطــة السببية أو انتقائها ، فــان الحــكم أذ أغفــل بيان كل ما تقــدم يــكون معبيــا باتمــور .

(طعن رتم ۷۸۹۷ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٢٣/١/٥٨١) ) قاعـــدة رقم ( ٣١٦)

البسدا :

بجب اسسلامة المسكم ان بين واقعسة الدعسوى والادلسة التى استند اليها وان يسين مؤداهسا بيانا كانيا بتنصيح منسه مسدى تابيده الواقعة كما القنعت بها المحكمة .

المسكبة:

لسا كان ذلك ، وكان من المتسرر انه يشترطرفي الصبكم المساور

يالادانة أن بيين واتعة الدعوى والادلة التي استخاصت الحكة منها ثبوت وتوعها من المتهم ولا يكمى في ذلك أن يشير الحكم اليها يسل ينبغي سرد مضبون كل طيسل وذكر مؤداه بطريقة واقيسة يبين غيها حدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها الحسكمة وجبلغ إنساته مع يسلني الادلة ، وإذ كان ذلك ، فما مجسرد استناد محكمة الموضوع الى محضر ضبط الواتعة — على النحو السالف بيانه — دون العناية بسرد مضبونه ويسذكر مؤداه والاسبانيد التي أتيم عليها ، لا يسكني لتتقيق الفاية التي تغياها الشسارع من تسبيب الاحكام ولا ينكن محكمة المنتقض من مراقبة صحة تطبيق القائون على الواقعة كما صال الباتها في الحكم الاسر الذي يصم الحكم بقصور يتسمع له وجبه الطعون فيه يكون معيبا بالمستوجب نقضه والإحالة .

( طعن رقم ۷۸۹۹ لسنة }ه ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۲۴ )

البسدا :

السراد بالتسبيب المتسر تحديد الاسسانيد والحجج المبنى عليها والمتجة هي له سواء من حيث الواقع او من حيث القسانون .

قاعسدة رقم ( ۲۱۷ )

( طعن رقم ٨٢٦١ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ٥/٢/١٩٨٥ )

( ملحوظة في ننس المعنى نتض جنائى رقم ١٥٢٥ لسنة ٥٠ ق --جلسة ١٩٧٦/١١/١٢ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامسدار الحنائي قاعدة رقم ٢٤٨٤ ) .

## قاعسسدة رقم ( ٣١٨ )

البسدا :

حــكم الادانة ــ ما يجب ان يشـــتمل عليه ــ اغفاله ــ اثره ـــ قصــور •

( طعن رقم ٣٦ ) اسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٥/٢/١٩ )

... و ملحوظة في نفس المعنى نتفش جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٤ ق --جلسة ١٩٧٩/٣/٤ - الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي تاعدت رقم ١٩٩٤ ك -

# قاعسسدة رقم ( ٣١٩ )

: المسطا

خاو الحسكم من الأسباب يجمله باطلا .

( طعن رقم ٥٦ السنة ٥٥ ق ــ جلسة ٢٠/٢/١٨٥)

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٥٢٥ لسنة ٥٠ ق \_ جلسة ١٩٧٦/١/١٦ \_ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائى تاعدة رتم ١٤٨٤) .

# قاعسدة رقم ( ٣٢٠)

: المسطا

التناقض بين المنطوق والاسباب يعيب الحكم \_ اثره .

( طعن رقم ٨٠٧٥ لسنة ٥٤ ق \_ جلسة ٥/١٩٨٥/ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ٢٥١ لسنة ٧} ق — جلسة ١٩/٧/١١/١٤ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية المسدار الجنائى قاعدة رقم ٣٤٩٣) .

# قاعـــدة رقم ( ٣٢١)

: البسدا

من المقرر ان الاحكام يجب ان تبنى على اسس صحيحة من اوراق الدعوى وعناصرها ــ مقاط ذلك .

( طعن رقم ٨٠٧٦ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٥/٢/٥٨ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٢٦١ لسنة ٨} ق \_ جلسة ١٩٧٩/٢/١٢ \_ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاسدار جنائى غاعدة رقم ١١١١) ) .

## قاعسدة رقم ( ٣٢٢)

#### البسيدا:

يجب لمسلامة الحسكم ان يبين واقصة الدعسوى والانلسة التى استند لليها وان يسين مؤداها بيانا كافيا يتضسح منسه مسدى تاييده الواقعة كما اقتنعت بها المحكمة •

#### المكة:

( طعن رقم ٩١١ه لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٥/٣/٧ )

## قاعـــدة رقم ( ٣٢٣ )

## البسدا:

يجب لمسلامة الحسكم أن يبين واقصة الدضوى والاطسة التى استند اليها وأن يبسين مؤداهها بيانا كاميا يتضسح منسه مسدى تلييده للدرقمة كذا التنمية مها الحكية

#### المسكية:

وحيث انسه لمساكان من المقرر ان الحسكم المسادر بالادانسة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي استند اليها ، وأن يذكر مؤداه حتى يتضح وجسه استدلاله بسه لكى يتسنى لحسكمة النقض مراتبة تطبيق القسانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صسار اشاتها في الحسكم . لمساكان ذلك ، وكان الحسكم الابتدائي - المؤيد الأسبابه بالحسكم المطعون فيسه سدين دان سه الطاعنين طبقا للهسادة ٢٤١ من تسانون العقوبات واستند في قضائه سهمن ما استند اليسه من ادلة س الى تقارير طبية نقسل منها اصابة المجنى عليه بالسساق اليسرى دون أنَ يبين المدة اللازمة لعلاجها من واقسع التقرير الفئي . وكان شرط تطبيق المسادة ٣٤١ من تسانون العقوبات أن يكون المرض أو العجسز عن الاشمقال الشخصية الذي نشسا عن الضرب أو الجرح قسد زاد على عشرين يوسا ، وأتسه وأن كانت المسكمة ليست ملزمة عند تطبيق المسادة ٢٤٢ من القسانون المسار اليه أن تمن أثب الإمسامات أو درجة جسامتها على اعتبار انسه يكنى لتطبيق احكام تلك المادة أن يثبت حصول ضرب ولو لم يتفلف عنسه آشار اصسلا ، الا انسه يجب عليها في مجسال تطبيق المسادة ٢٤١ سالفة البيان أن تبين أثسر الجروح والضربات ودرجسة جسابتها ، نسان الحسكم المطمون نيسه اذ لم يبين مسدى اثر الامسابات التي احدثها الطاعنان بالجني عليسه على جسمه من مرض أو عجز عن اشسفاله الشخصية ، يكون مشسوما بالتمسور بما يعيبه ويوجب نتفسه والاحالسة دون حاجة الى محث باتى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٣٠٩٠ لسنة ٥٤ ق ... جلسة ٢٠٩٠ )

### قاعسسدة رقم ( ٣٢٤)

البسدا:

هــــكم الادانة ـــ ما يجب ان يشـــتمل عليه ـــ اغفاله ـــ اثره ـــ قصـــور ٠

( طعن وتم 70 لسنة ٥٥ ق. ــ جلسة ١٩٨٥/٣/١٩ ) ( طعوظة في نفس المعنى نتفس جنائي وتم ١٨٥٥ لسنة ٨٦.ق بـ

جلسة ١٩٧٩/٣/٤ - الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الامدار الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

## قاعسسدة رقم ( ٣٢٥ )

#### المسطا:

من القرر أنه يحسب الحسكم كيما يتم تعليك ويستقيم قضاؤها
 من يورد الأعلسة المتحة التى ححت لديه عسلى ما استخلصسه من مقارنة
 المتهم الجريمة المسندة اليه .

#### المسكية:

وحيث ان الحسكم المطعون نيسه بين واقعة الدعوى بما تتوافر بــه كانة العناصر القانونية للجريبتين اللتين دان الطساعن بهما وأورد عسلى نبوتهما في حقسه ادلة سائفة من شانها أن تؤدى ألى ما رتبسه المسكم عليها ، ولم ينسازع الطاعن في أن لها اصلها الثابت في الأوراق . لما كان ذلك ، وكان من المقسرر انسه بحسب الحسكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤها أن يورد الأدلسة التي حجت لديه على ما استخلصه من مغارقة المتهم الجريمة المسندة اليسه ، ولا عليسه ان يتعتبسه في كل جزئية من جزئيات دماعه لأن مفساد التفاته عنها انسه اطسرحها ، وكان للحكم المطعون فيسه قسد أفصح عن اطراحه دفساع الطساعن اطمئناتا منسه لأدلسة الثبوت التي عول عليها ، واذ كان من حق محكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفي ما دأت لا تثق بما شهدوا بسه وهي غير ملزمة بالاشسارة الى اتوالهم طالما لم تستند البها ، وأن في أ تضماتها بالادانسة لادلسة النبوت التي أوردتها حكما هو الحسال في واتمـة الطمن المسائل ـ ما يدل بذاته على أن المحكمة لم نعقد بدناع الطاعن حسول تصويره للواقعة ولا باتوال الشساهد الذي أيده ، فسأن ما يثيره الطاعن من تعييب للحسكم في اطراح دفاعه واعراضه عن قالة شاهد النفي بنحل الى جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلسة التائمة في الدعسوى واستنباط معتقدها منها وهو ما لا تجهز إثارته امام محكمة النقض .

(طعن رقم ۷۸۷) لسنة ٥٤ ق ب جلسة ٢٦/٦/١٩٨٥)

### قاعسسدة رقم ( ٣٢٦ )

البسدا :

حسكم الادانسة ساما يجب اشتماله عليسه ساغفاله سائره سا قصور ،

( طعن رقم ٦٠٤ لسنة ٥٥ ق \_ جلسة ٢٠٤/١٩٨٥ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق \_\_ جلسة ١٩٧٢/٢/٤ \_ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الاصسدار الجنائى تاعدة رقم ١٩١٤ ) .

# قاعسدة رقم ( ٣٢٧ )

: المسطا

حسكم الادانسة سـ ما يجب اشتماله عليــه ــ اغفاله ــ اثره ـــ قصــور •

(طعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ٢/٤/١٩٨٥ )

( ملخوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٤ ق ... جلسة ١٩٧٩/٣/٤ ... الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائى قاعدة رقم ١٩١٤ ) .

## قاعسسدة رقم ( ۳۲۸ )

البسدا:

يجب أن يشمل الدكم المسلار بالادانسة عسلى بيان الواقعسة المستوجبة المقوبة بيئا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والائلة التى استخاصت منها المدكمة الادانسة حتى يتضح وجسه استدلاله بها وسسلمة ملخسفها تمكينا المسكمة القضى من مراقسسة صحة التطبيق القلوني على الواقعة كما صار البلتها بالمحكم م

( طعن رقم ه)} لسنة هه ق ــ جلسة ٢٠/٥/١٨)

( المحوظة في نفس المني نقض جنائي رتم 1470 لسنة 8 ق ــ المسلمة 1770 ــ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الاسسدار التبنائي تأعدة رقم 1918 ) .

### قاعـــدة رقم ( ٣٢٩ )

#### : المسطا

حسكم الادانسة سد ما يجب اشتباله عليسه سد اغفاله سد اثره سد قصسور ه

( طعن رقم ١٩٨٢ لسنة )ه ق ــ جلسة ٢٢/٥/١٩٨١ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٤ ق ــ جلسة ١٩٧٩/٣/٤ ــ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤ ) .

### قاعسسدة رقم ( ٣٣٠ )

### : المسطا

بجب اسملامة الحكم ان يسين واقعمة الدعوى والادلمة التى استند اليها وان بين مؤداها بيانا كانيا يتضح منه مدى تاييده الواقعة كنا القتمت بها المكبة .

#### المسكبة:

لا كان ذلك ، وكان من المتسرر وفق المسادة ٣٠١ من قسانون الإحسراءات الجنائيسة ان كل حسكم بالادائسة بجب ان يشتمل حيا يشتمل عليه حسل ببان كاف المؤدى الادائسة التي استخاصت منها المحسكة الادائسة فلا تكنى مجسرد الاشسارة اليها بسل ينبغى سرد الاسسارة اليها بسل ينبغى سرد التنست بها المحسكة ومبلغ اتفاقه مع باقى الادلسة التي اقرما الحسكم متنبع وجبه اسستدلاله بها ، وكان الحسكم المطعون فيسه قسد اكتنى بسرد أنواع المحررات والمطبوعات التي ضبطت لدى كل منهم دون بيسان مضمونها بطريقة وافيسة ولم يوضح حسدى مطابقتها للاحسدانه المؤشة في القسانون ولم يستظهر من واقسع هذه المطبوعات أو من ظروف الدعسوى الترويج باى طريقة من الطرق حالانكار التي تهدف الى تنفي مبادىء الدستور الاسلسية المهيئة الاجتماعية أو النظم السياسية للهيئة الاجتماعية أو النظم السياسية للهيئة الاجتماعية على غسيرها من الطبقات أو القشاء طلى طبقة اجتماعية على غسيرها من الطبقات أو القشاء طلى طبقة اجتماعية أو القلب تنظم الدولة الإحتمامية المن طبقة الجتماعية الحدولة الإحتمامية المناسوية الإحتمامية الإحتمامية المناسوية الإحتمامية الإحتمام

والانتصادية أو لهدم أى نظام من النظم الإساسية للهيئة الاجتباعية بل أجبلها على نحو مبهم غامض لا بين منه ما أذا كانت الأوراق والنثيرات والكتب المضبوطة مسع الطاعنين قسد تضمنت ترويجا لشيء مما نص عليسه في المسادة 18 مب من قسانون المقوبات ، هذا نفتلا عن أنسه أم يذلل على الأنسكار المناهضة التي أنسار إلى أن النشرات والمضبوطات قسد تضمنتها وأن بعض المتهين قسد حازوا العديد منها باعداد مكسررة مها يسدل على أنهم اعدوها للتوزيسع ولأطلاع الفي عليها ودون أن يسند الى كل متهم بعينسه الظرف أو الحسالة التي يسكن ممها اعتبار هذه المحررات أو المطبوعات معدة للتوزيسع أو لإطلاع الفي عليها ، مما بعيب الحسام بالقصور الذي له المسدارة على وجود الطمن المتعلقة القسانون ويعجز هذه المحكمة عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعسة الدعوى وتقسول كلمتها في شسان ما تثيره النباية الملهة والطاعنون في هذا الصدد .

( طعن رقم ٣٩٠٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٢٩٠٢ )

# ماعسسدة رقم ( ٣٣١ )

## البسدا:

يجب لسلامة الحكم ان يسين واقعية الدعوى والادلية التى استند اليها وان يبن مؤداها بيانا كافيا ينضح منه مدى تاييده الواقعة كما اقتنعت بها المحكمة .

### المسكبة:

وحيث أن هذا النمى في محله ذلك أن أن الحكم الابتسدائي المؤيد لأسبابه بالحسكم المطعون نبسه بعد أن أورد وصف التهمة استطرد إلى التسول بأن التهمة ثابتة تبسل المتهم من أتسوال المجنى عليه دون أن يورد ما تضيئته تلك الاتسوال ، لمساكل ذلك وكان من المتسرر أتسه يجب أيراد الأدلسة التي تستند اليها المصيكة ويبان مؤداها في الحسكم بيانا كانيا غلا تكمى مجرد الاتسارة البها بسل ينبغي سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وأنيسة بيين منها صدى تأييده المواقعة كما اقتناعت بها المصيكة ومدى اتناته مع باتى الأدلسة التي اقرها الصيكم حتى مها المسكنة ومدى اتناته مع باتى الأدلسة التي اقرها الحسكم حتى

يتضح وجسه استدلاله بها واذ نسات الحسكم المطعون نيسه بيان مؤدى الدليل المستد من أقسوال المجنى عليه التي عول عليها في قضائه بالادانة نسانه يكون مشوبا بالقصسور الذي يعيه بما يوجب نقضه والاحسالة دون حساجة لبحث بلتي أوجه الطعن .

( طعن رقم ۳۷۲۰ لسنة ۵۱ ق ــ جلسة ۲۲/۲/۲۸۲۱ ) قاعـــدة رقم ( ۳۳۲ )

#### : المسدا

يجب الا يجهل الحسكم ادلة الثبوت في الدعسوى بل عليه ان يبينها ويسورد مؤداها في بيسان مفصسل يتحقق بسه الغرض الذي قصده التُسارع من تسبيب الأحكام •

#### المسكمة:

لما كان ذلك ، وكان من القسرر انسه يجب الا يجهس الصكم أولسة الثبوت في الدعسوى بل عليه أن يبينها بوضوح بان يورد مؤداها في ببين مغصل يتحقق به الفرض الذى قصده الشسارع عن تسبيب الاحسكام وتنهكن معه محكمة النقض من أعبسال رقابتها على تطبيق عول في قضائه على قائمة المنتولات دون أن يبين مضمونها نسانه يكون عميا بقصور في البيسان . لما كان ذلك ، وكان الصكم المطعون غيب التعميا بقصور في البيسان . لما كان ذلك ، وكان الصكم المطعون فيب القول بان الطاعن تسلم من المجنى عليه منتولاتها فيم المطاهرة بها رفض تسليها أياها ، وينى على ذلك ادانته بجريسة التعديد ، دون أن ينبت قيام القصد الجنائي لديبه وهو أنصراف نيته الى المئه المنافذ المنافذ به المؤده الورده الحكم على ما سلف بيانه لا نتوانر به اركان جريسة التبديد للما كان ما تقدم ، فالتون للما يكون مصيا با يستوجب لما كان ما تقدم ، فسان الحكم المطعون فيه يكون معينا بما يستوجب لتضمه والاهلة بغير حابها با يستوجب لتضمه والاهلة بغير حابه المعن .

( طعن رتم ٦٦٦٧ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٨/١/٨٨ )

### قاعـــدة رقم ( ٣٣٣ )

#### : المسطا

يجب الا يجهل الحسكم اللة الثبوت في الدعسوى بـل عليه أن يبينها ويورد مؤداها في بيـان مفصـل يتحقق به الفرض الذي قصــده الشارع من تسبيب الأحسكام وتتمكن معه محسكمة التقض من اعمــال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا .

#### المسكمة:

وحيث انسه بن المتسرر انسه يجب الا يجهل الحسكم ادلسة الثبوت في الدعسوى بل عليه أن يبينها بوضوح بأن يسورد مؤداها في بيان مغصل يتحتق بسه الغرض الذى تعسده الشارع من تسبيب الأحسكام وتتبكن ممه محكمة النقض من أعبال رتابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا . لما كان ذلك ، وكان البسين من الحسكم المطمون فيسه أنسه عول في تقضلته على اعتراف الطاعن والمحكوم عليه الثاني دون أن يبين مضمون عما الاعتراف فساته يكون تسد جساء مشوبا بعيب القصور في البيان بما يبطله ويوجب نقضه والاحسالة بالنسبة الى الطاعن والمحكوم عليسه الأول وان تشي بعدم قبول طعنه شكلا — لوحدة الواقعة ولحسن مسير العدالة وذلك بغير حاجة الى بحث سائر أوتجة الناعن .

(طعن رقم ٥٥٠) لسنة ٧٥ ق ــ جلسة ١٩٨٨/٢/١٤ )

# قاعسسدة رقم ( ٣٣٤ )

#### البسدا :

يجب لسسلامة الحكم ان يسين واقعسة الدعوى والادلسة التى فستند اليها وان يبن مؤداها بيانا كافيا يتضح منسه مدى تاييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة .

#### المسكنة:

وبن حيث أن الحسكم الذي اعتنق الحسكم المطعون فيسه أسبابه حصل ولقمة الدموى في حق الطاعن متصرا على التسول « أن التكهة من عرض الوقائع على النحو السالف ترى أن التهمة ثابتسة قبسل المنهم مها ورد بحضر الضبط وشهد بسه محرره . . ومن ثم تعاتبه المسكنة طبقا لمواد الاتهام عملا بالمسادة ٢/٣٠٤ أ ج ٤ . وكان الحسكم المطعون غيب لم يبين مؤدى ما جساء بمحضر الضبط ، ولم يبين ما قرره محرره في هسذا الشان ، وكان الامسل انسه يجب لسلامة الحكم بالادانة ان يبين واقعة الدعوى وان يورد الأدلسة التي استئد اليها وان يبين مؤداها بيانا كانيا ينضح منه مسدى تأييده للواتعة بعناصرها التانونيسة كانة ، غسانه يكون مشويا بالتصور في التسبيب ، الذي يعجز محكمة النقض عن أعبال رقابتها على صحة تطبيق القسانون على الواقعسة كما مسار اثباتها في الحكم ، والتترير براى في شانها سوهو ما له الصدارة عسلى وجوه الطمن المتعلقة بمخالفة القانون ، وما يتسع له وجسه الطمن . لمساكان ما تقدم ، مانه يتمين نقض الحكم الطمون نيه والإعادة .

( طعن رقم ٧٣٦ه لسنة ٥٧ ق \_ جلسة ١٩٨٨/٣/٩ )

### قاعـــدة رقم ( ٣٣٥ )

#### المسدا:

يجب لمسلامة الحكم ان ييسين واقمسة الدعوى والادلسة التى استند اليها وان يين مؤداها بيانا كافيا يتضح منسه مدى تلييده للواقعة كما اقتنمت بها المحكمة .

#### المسكبة:

لما كان ذلك وكان من المتسرر ان الحسكم المسادر بالادانسة بجب ان يبين مضمون كل دليل من ادلة التبسوت التي استند البها وان ينكر مؤداه حتى يتضح وجسه استدلاله بسه ، وذلك حتى يتضنى لحكمة النتض مراتبة تطبيق القسانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثبتها بالحسكم ، وكان البين من الحسكم المطمون فيسه انسه لم يورد اتسوال المجنى عليهم التي عول عليها في تضسلته بالادانسة فقه يكون معيبا بالقصور بها يوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث وجوه الطمن الاخسرى لمساكان ما تقسدم ، وكان وجسه الطمن وان اتصل بالمحكوم عليهما الآخرين في الدعسورة الاستكم المطمون الحسكم المطمون الحسكم المطمون

(طعن رتم ١٢٧٦ لسنة ٧٥ ق ــ جلسة ١٩٨٨/١/١٤)

قاعـــدة رقم ( ٣٣٦ )

#### البسدا :

يجب لسسلامة الحكم ان يسين واقعسة الدعوى والادلسة التى استند اليها وان يبن مؤداها بيانا كافيا يتضح منسه مدى تاييده للواقعة كما اقتفعت بها الحكهة .

#### المسكمة:

لما كان ذلك وكان تضاء محكمة النقض مستقرا على ان الحسكم يجب أن يبين مضمون كل دليل من ادلهة النبوت ويذكر مؤداه حتى بتضح وجهه استدلاله بسه لكى يتسنى لمحسكمة النقض مراقبة تطبيق التانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التى صسار اثباتها في الحسكم وكان الحكم المطمون نيسه حين أورد الأدلهة على الطاعن استند في ادانته ضمن ما استقد اليه الى اقسوال المجتى عليهم دون بيان لهم أو ذكر لنحوى شهادتهم نساته يكون قسد جاء مشوبا بعيب القصور في البيان بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث باتى أوجه الطعن .

( طعن رقم ۷۲۰} لسنة ۵٦ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/٤/۲۸ ) قاعـــدة رقم ( ۳۲۷ )

#### : المسطا

كل حكم بالادائــة يجب ان يبــين مضمون كل دليــل من ادلــة الاثبات ويذكر مؤداها تبكينا لحـــكمة النقض من مراقبة تطبيق القـــانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم .

### المكة:

وحيث ان تضاء هذه المحمكة تسد جرى عسلى ان كل حسكم

بالادانية يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الاثبات ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله بسه وسسلامة ماخذه تبكينا لحسكمة النتض من مراتبة تطبيق القاتون تطبيقا صحيحا عطى الواقعة كما صار اثباتها في الحسكم والا كان باطسلا ، وكان من المتسرر أنسه أذا كانت شهادة الشهود تنصب على واتعة واحدة ولا يوجد نيها خلاف بشان علك الواتعة ، فلا بأس على الحكم ان هو أحال في بيان شهادة شماهد الى ما أورده من أتموال شاهد آخر تفاديا من التكرار الذي لا موجب له . لما اذا وجد خالف في اقدوال الشهود عن الواقعة الواحدة او كان كل منهم قد شهد على واقعة غير التي تشمه عليها غيره غانه يجب لسلامة الحكم بالادانة ايراد شهادة كل شاهد على حدة . لما كمان ذلك ، وكسان البسين من الاطسلاع عملى المفردات أن شهادة ...... في التحقيقات قد اقتصرت على انب تلدى وصوله لمكان المادث شاهد شقيقه المجنى عليسه يسقط على الأرض مصابا في وجهه ، وان المتهمين تصدوا له ــ اي للشساهد ــ واوسعوه ضربا حتى نقد الوعى ولما انساق شساهد الطاعن يعتدى جالضرب على شقيقه المجنى عليه بمكان سسقوطه عسلى الأرض بأنسه خبربه ضربتين على محه وراسه ، وخلص الى انسه لم يشساهد بدايسة الاعتداء على المجنى عليه تبسل سقوطه . لمساكان ذلك ، وكانت المحكمة مسد اتخذت من السوال هذا الشساهد دليلا على متسارمة الطاعن جناية الضرب المفضى الى موت المسندة اليه دون أن تورد مؤدى شهانته واحالت قى بيانها الى مضمون ما شهد به والسده ...... من أن واقعمة اعتداء الطماعن عملني المجنى عليمه كانت أشر خمروج الأخير من السكن بانه ضربه بقطعة من الحديد ثلاث ضربات عسلي رأسه - مع قيبام الاختلاف بين وقائع كل من الشهادتين فسان الحكم المطعون فيسه يكون موق مصوره منطويا على الخطا في الإسناد سا ينطله ويوهب نقضيه .

( طعن رتم ٢٦٠) لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٩٨٨/٦/٨)

#### قاعسسدة رقم ( ٣٣٨ )

: المسطا

بجب اسسلامة الحكم ان يسين واقصة الاعوى والاللسة التي استند اليها وان بين مؤداها بيامًا كانيا ينضح منسه مدى تأييده الواقعة. كما المتعمت بها المحكمة •

#### الحكمة:

وحيث أن تفساء هذه المسكة تسد جسرت على أن كل حسكم بالادانسة يجب أن يبين الأدلسة التى استخاصت منها المسكة بسوت وقوع الجريبة من المتهم ، وأن يذكر مؤداها حتى يتضح وجسه استدلاله بها سلامة ماخذها تبكينا لمحكة النقض من مراتبة تطبيق التاتون تطبيتا مصحيحا عسلى الواتمة كما مسلر اثباتها في الحسكم والا كان باطسلا . لما كان ذلك وكان الحسكم الابتدائي المؤيد لأسبله بالحسكم الملمون نيسه تسد انتصر بياته لأدلسة الثبوت على توله « وحيث أن الاتهام المسند الى المتهم شابت تبلها وليس في الأوراق ما يناني ذلك الإمسر الذي يتمين معه التفساء بمعاتبتها طبقا لمواد الاتهام » ومن ثم نسان الحسكم يكون تسد خسلا من بيان الأدلسة التي اتسام عليها تفساءه بادانسة الطاعنة ما يعيه بالتمسور في التسبيب ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطمن .

( طعن رقم ۲۷۰۲ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ١٩٨٨/١/١٣ )

### قاعـــدة رقم ( ٣٣٩ )

### البسدا:

حسكم الادانسة يجب ان يين مضهون كل دايل من ادلسة الإثبات ويذكر مؤداه حتى يتضع وجسه استدلاله بسه ومسلامة ملخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا .

### للصكبة:

وحيث ان تضاء هذه المصكمة قد جسرى على ان كل حسكم

بالادانسة يجب ان ببين مضمون كل دليل من ادلسة الاثبات ويذكر مؤداه حتى ينضح وجبه استدلاله بسه وسسلامة مأخذه تبكينا لمحكمة النقض من مراقبسة تطبيق القسانون تطبيقا صحيحا عسلى الواقعة كا مسار اثبتها في الحسكم والا كان بالملال .

(طعن رقم ۱۹۸۸ لسنة ۸۵ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۱۰/۱۲)

### قاعـــدة رقم ( ٣٤٠ )

#### البـــدا :

يجب لسلامة الحكم ان يسين واقعسة الدعوى والادلسة التى استند اليها وان يين مؤداها بيانا كافيا يتضح منسه مدى تاييده للواقعة كما اقتمعت بها المحكمة .

#### الحكة:

لما كان ذلك وكان من المقسرر وفقا المادة . ٢١ من قانون الاجسراءات الجنائية أن كل حكم بالادائية يجب أن يشتمل فيها يشتمل عليه ببان كساف لمؤدى الادائية التى استخاصت منها المحكمة الادائية فسلا تكنى مجسرد الاسسارة اليها بسل يتمين سر مضمون كل دليل بطريقة واقبة بيسين منها مدى تأييده الواقعة كسا اقتنمت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع بساقى الأدلية التى أقرها الحكم حتى يتضع وجب استدلاله بها فسان الحكم المطمون فيه بيان مؤدى المستدات التى استند اليها في قفسائه بالادائية فله يكون مشويا بالقصور الذي بعينه بها يوجب فقضه والاعبادة بغير حساجة الى بحث بلقى أوجب الطمن .

( طعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٥٧ ق -- جلسة ١٩٨٨/١١/٦ ﴾·

### قاعسسدة رقم ( ٣٤١ )

# البسدا :

بجب أسسلامة الحكم أن يسين واقمسة الدعوى والأطلبة التي استقد النها ولن يبين طداها بيليا كلفيا يتضح منسه مدى تليده الواقمة كما اقتدمت بها المكهة .

#### المكبة:

(طعن رقم ٣١٢٧ لسنة ٥٨ ق ـ جلسة ١٩٨٨/١١/٢٠)

### قاعسسدة رقم ( ۲٤۲ )

### البسدا:

يجب اسلامة الحكم ان يسين واقصة الدعوى والأدلسة التى استند اليها وان بين مؤداها بيانا كلفيا ينضح منسه مدى تلييده الواقمة كما اقتنمت بها المحكمة .

#### المسكنة:

لما كان ذلك ، وكان من المقرر طبقا للمادة . ٢١ من قساتون الإجسراءات الجنائية أن المسكم بالادائمة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة البسوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجمه اسمندلاله بسه ومسالامة الماخذ تبكينا لمسكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما مسار أثباتها في المسكم . كما أنه من المترر أن جريبة الاتلاف المؤتبة قسانونا بنص المسادة ٢٦١ من قسانون المعتويات أنبا هي جريبة عبديسة يتحقق القصد الجنائي غيها متى تعبد الجساتي ارتكاب الفعل المنهي عنه بالمسورة التي حددها القانون واتجاه ارادته إلى احداث الاتسلاف أو التخريب وعلمه بأنه يحدثه بفسير حق ، وهو ما يقتضي أن يتحدث الحسكم عنه استقلالا أو أن يكون نيبا أورده من وقسائع وظروف ما يكني للدلالة على قيابه . لمسا ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحسكم المطعون غيسه قسد اقتصر عسلى بيان الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحسكم المطعون غيسه قسد اقتصر عسلى بيان الديل بالاحسالة إلى الأوراق ولم يسورد مضمونها ولم يبسين وجه المستدلاله بها عسلى نبوت التهبة بعناصرها القانونية كانة كما أنسه لم يستظهر تواغر القصد الجنائي لدى الطاعن ، غانه يكون مشوبا بالتصور وحسة الطعن .

( طعن زقم ۹۸ه ه لسنة ۷ه ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۲۷ )

### قاعـــدة رقم ( ٣٤٣ )

#### : 12-41

يجب اسسلامة الحكم ان يسين واقعسة الدعوى والادلسة التى استند اليها وان يبن مؤداها بيانا كافيا يتضح منسه مدى تاييده الواقعة كما اقتنمت بها المحكمة ،

#### المسكية:

لما كان ذلك ، وكان من المقسرر طبقا للمادة . ٣١ من قسانون الاجسراءات الجنائية ان الحسكم بالادانسة بجب ان يسمن مضمون كل دليسل من ادلسة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجسه استدلاله بسه ومسلامة الماخذ تبكينا لمحسكمة النقض من مراقبسة تطبيق القسانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صسار اثباتها في الحكم . وكان الحكم المطسون فيسه قسد التفت كليسة عن ايسراد الادلسة التي تسساند البها في قضائه بالادانسة ولم يورد خدواحا ووجسة لستدلاله بها على

ثبوت النهبة بمناصرها القسانونية غسانه يكون بشوبا بالقصور الذي يعيبه بما يوجب نقضه والاعادة بالنسبة الى هذا الطاعن والطاعن الثاني لاتمسال وجسه النمى به وذلك بغير حساجة الى بحث بساتى أوجسه الطعن .

(طعن رقم ۲۷۰۷ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ١١/١١/١٨٨١)

### قاعـــدة رقم ( ٣٤٤ )

### المسدا:

حسكم الادانة يجب ان يين مضمون كل دليل من ادلسة الاتبسات ويذكر مؤداه حتى يتضح وجسه استدلاله بسه وسسلمة ماخذها تهكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا .

#### المسكمة:

وحيث انسه لما كان تفساء هذه المصكة مستكمة النقض مستقرا على ان الحكم بالادانة يجب ان بيين مضمون كل دليل من ادلسة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجسه استدلاله بسه لكى يتسنى لمحكمة النقش مراقبسة تطبيق القسأتون تطبيقا صحيحا على الواقعة التى صار الباتها في الحسكم ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون أبيب حين اورد الادلمة عملى الطاعن استند في ادانته ضمن ما اسستند اليسه الى المماينة دون أن بيين مضمونها ومؤداها ، نسأته يكون معيبا بالقصور في البيان بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة بالنسبة للطاعن والمسكوم عليه الإفسر الذي لم يطعن في الحسكم بطريق النقني لاتصال وجبه النمي بسه ولوحدة الواقعة وحسن سير العدالة وذلك دون حاجة الى بحث باتي لوجه الطعن .

( طعن رقم ١٩٢١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١٤ )

# ٣ -- التسبيب غير الميب .

#### قاعـــدة رقم ( ٥١٣ )

#### : 12-48

المحكمة لا تلتزم في اصــول الاستدلال بالتحدث في حــكمها الا عن الادلة ذات الاثر في تكوين مقبدتها .

( طعن رقم ١٩٨١ لسنة ٥٢ ق \_ جلسة ١٩٨٢/٣/٢٣ )

( المحوظة في نفس المفني نقض جنائي رقم ٨٦٥ السنة ٦٦ ق \_ جلسة ١٩٧٧/١/١١ \_ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي تاعدة رقم ٢٢٩١ ) .

### قاعىسىدة رقم ( ٣٤٦ )

#### : 12\_41

التناقش الذى يميب الحسكم ويبطله هو الذى يقسع بين أسبابه بحيث ينفى بمضها ما اثبته البمض الآخر ولا يعرف اى الأبرين قصسنته المسكهة ،

( طعن رتم ٩١٠ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٤/١ )

( ملحوظة في نفس المنى نفض جنائى رقم ١٠٣ لسنة ٦٦ ق — جلسة ١٩٠٣ / ١٩٧٦ الرابع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائى قاعدة رقم ٢١٠٥ ) .

### قاعـــدة رقم ( ٣٤٧ )

# البسدا:

لمصحمة الموضوع ان نقتضى بالبسراءة بنى تشسككت في صحصة المسلاد التهبة الى المتهم او لعدم كفاية الله الثبوت ــ شرط ذلك ·

( طعن رقم ٨٠٨ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٤/١٣ ،

( المحوظة في تنس المعني نقض جنائي رقم ٢٠٠٠ لسنة ١٩ ق --جلسة ١٩٨٩/٥/٢٧ -- الجزء الرابع بن الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي تاعده رقم ١٩٦٧ ) .

### قاعسسدة رقم ( ٣٤٨ )

#### : المسدا

الخطا فيها قدره الحكم زائدا لله السره للا يعيب الحسكم

( طعن ، قم ١٢٤٧ لسنة ٥٢ ق \_ جلسة ١٩٨٢/٥/٤ ؛

( ملحوظة في نفس المعنى نتض جنائي رقم ١٩٠٠ لسنة ٤٩ ق \_ جلسة ١٩٧٦/١١/٢٢ \_ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامـــدار الجنائي تاعدة رقم ٢٤٤٨ ) .

# قاعـــدة رقم ( ٣٤٩ )

#### : المسدا

التناقض الذى يعيب الحسكم ويبطله هو الذى يقسع بين أسبلبه بحيث ينفى بعضها ما اثبته البعض الآخر ولا يعرف اى الأمرين قصسته المسكمة .

(طعن رقم ٦٦٤ لسنة ٥٢ ق \_ جلسة ١٩٨٢/٦/١٥ ؛

( ملحوظة في نفس المعنى نتض جنائي رقم ٩٠٣ لسنة ٤٦ ق \_ جلسة ١٩٧٦/١/١٦ \_ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي قاعدة رقم ٢١٠٥ ) .

# قاعـــدة رقم ( ۳۵۰ )

#### : المسدا:

يكفى في المحاكمات الجنائية ان يتشكك القياضي في صحة استناد التهمة الى المتهم لكي يقضي بالبراءة ورفض الدعوى الجنية .

( طعن رقم ٥٥٤) لسِنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠ ،

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٩٥٢ لسنة ٤٩ ق — حلسة ١٩٧٩/١٢/٣ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي تاعدة رقم ١٩٢٢) .

#### قاعـــدة رقم ( ۲۵۱ )

#### : المسمدا

لحكمة الوضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة استاد التهم البنهين أو لعدم كفاية ادلة الثبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن تلتزم المحتكمة الحقائق الثابتة بالأوراق ، وأن يشتمل حكمها على ما بفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبادلة الثبوت والتي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة .

( طعن رقم ١٦.٥ لسنة ٥٢ ق \_ جلسة ١١/١/١/١١ )

( ملحوظة في نفس المعنى نتض جنائى رتم ٢٠٠٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٠٣ / ١٩٨٩ – الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي قاعدة رتم ١٩١٧ ) .

# قاعـــدة رقم ( ۲۵۲ )

#### البـــدا:

يكفى في المحاكمات الجنائية ان يتشكك القاضى في صحـة اسناد التهبة للبتهم لكي يقضي بالبراءة .

( طعن رقم ١٩٨٣/٢/١٤ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٣/٢/١٥ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٩٥٢ لسنة ٩٩ ق \_ جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ \_ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصددار الجنائي قاعدة رقم ١٩٢٢) .

### قاعـــدة رقم ( ٣٥٣ )

#### : المسدا

الخطا في الاساد الذي يعيب الحاكم هو الذي يقاع فيها هو ورد في عقيدة المحكمة التي خلصت اليها ،

اطعن رقم ٩١٥ لسنة ٥٣ ق \_ جلسة ١٩٨٣/٥/٣)

( ملحوظة في نفس المعنى طعن جنائي رتم ٣٦٠ لسنة ٧} ق \_ حلسة ١٩٧٧/١٠/١ \_ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي قاعدة رقم ٢١١٣ ، .

#### قاعىسدة رقم ( ١٥٤ )

### : المسلا

لمحسكه الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسسائر المناصر الطروحة امامها عسلى بساط البحث الصورة الصحيحة اواقعة الدعوى حسبها يؤدى الله اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور آخرى ما دام استخلصها سائفا •

(طعن رتم ۱۰۰۰ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٦/٧) ( المحوظة في نفس المعني نقض جنائي رتم ٥٥٧ لسنة ٤٧ ق ــ جلسة ١٠/٠/١٠/١٠ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي قاعدة رتم ٢٢٩٥) .

### قاعىسدة رقم ( ٣٥٥ )

#### البسدا :

استناد المسكمة الى التقرير الفنى المقدم فى الدعوى يغيد اطراحها فلتقرير الاستشساري ـــ اثر ذلك .

#### المسكنة:

من المقسرر ان استناد المستكبة الى التقرير الفنى المقسدم فى الدعوى يفيد اطراحها التقرير الاستشارى المقدم فيها وليس بلازم عليها أن عرد عسلى هدذا التقرير استقلالا ، فإن النمى فى هذا الخصوص لا يكون الله مصل ،

( طعن رقم ٩٩٩ لسنة ٥٣ ق \_ جلسة ١٩٨٧/٦/٧ )

### قاعـــدة رقم ( ۲۵۲ )

### : المسلة

المسكمة غير ملزمة في اخسنها باقسوال المتهم ان تلتزم نصسها وظاهرها بسل لها ان تلخذ منها بما تراه مطابقا للحقيقة .

(طعن رتم ۱۳۸۱ لسنة ٥٣ ق ــ جنسة ١٩٨٨) ) ( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رتم ١٨٠٠ لسنة ٤٦ ق ــ جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الإصدار الحنائي قاعدة رتم ١٩٤٧).

### قاعسسدة رقم ( ۲۵۷ )

#### المسدا:

قسرابة الشاهد للبجنى عليه لا تبنع من الأخذ باقواله فيها اقتنمت الحسكية بصدقها •

(طعن رقم ١٥٨١ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١/١١/١١)

( لمحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١١٦ لسسنة ٦} ق ــ جلسة ١٩٦٣ لسسنة ١١ ق ــ جلسة ١١٧٧/١/٣ ــ الجسزء الأول من الموسوعة الذهبية الامسدار الحنائي قاعدة رقم ١٩٧٦ ) .

### قاعسسدة رقم ( ۲۵۸ )

#### : المسدا

اعتساد محسكية الاستئناف أسسباب الحسكم الابتدائي واتخاذها أسباب القصائها بالاضافة للى ما ورد في حسكمها الطعون فيه من أسباب لخرى يكون مقصودا بها الاحالة على ما لا يتناقض مع أسبابه الخاصة .

( طعن رقم ۱۷۸۸ لسنة ٩٤ ق ــ جلسة ١٩٨٣/١١/٩ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رضم ١٥١١ لسنة ٤٦ ق ــ جلسة ١٩٧٠/٤/١ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبة الامـــدار الجنائي قاعدة رقم ٢٣٠٢) .

### قاعسسدة رقم ( ٣٥٩ )

#### البسدا:

يجب على الحكم ان يبين نص القانون الذي حكم بمقتضاه ٠

( طعن رقم ۲۰٤۸ لسنة ۵۳ ش حسة ۱۹۸۲/۲/۱۹ )

( المحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١١٠ لسنة ٧} ق ــ جلسة ١١٠ ١١٧ من الموسوعة الذهبية الامـــدار الجنائى تاعدة رقم ٢٤٩٢ ) .

### قاعسىدة رقم ( ٣٩٠ )

: الحسما

لحكية الموضوع أن تعصــل في مــدى تحقيق موجب الاعفــاء من العقاب منى كانت تقيمه على ما ينتجه ــ اثره .

#### المسحكية:

لساكان المقسرر أن لمحكمة الموضوع أن تفصيل في سدى تحقق موجب الاعفاء من المعقل متى كات تقيمه عسلى ما ينتجه ، وكان الحكم قسد عرض لدفاع الطساعن في هذا الشسان وخلص نبيا استخلصه من عناصر الدعوى إلى أنه لم يخبر السلطات بما في حورته أذ قسدم اقرارا جمركيا خسلا من حقيقة ما يحبله من متعجرات ، وظل متمسكا بالاسم الوهمي الثابت بجواز سفره المزور المقدم لسلطات المطار حتى تم تسليمه لجهاز مباحث أمن الدولة ، ثم حرر على نفسه أقسرارا كتابيا بتقتيشه وتنتيش جقيبته عيث عشر بها على ظلى المتجرات في جيب سرى بها سفال الحكم يكون قسد السلب صحيح القانون فيها انتهى من عسم تحقق موجب الاعفاء برد ساتغ بحبله ، ولا محل لتعينه في هذا الشأن .

( طعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢٠٢/١٩ )

قاعـــدة رقم ( ٣٦١ )

البسدا:

ما يكفى لتمام تدليل الحكم واستقامة قضاؤه ... اثره .

( طعن رقم ۷۹۸ه لسنة ۵۳ ق - جلسة ۲/۲/۱۹۸۶ )

( بلحوظة في ننيس المعنى نقش جنائي رتم ١٢٨٥ لسنة د} ق ــ جلسة ١٢٨٥ / ١٩٧٥ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجثائي تفاعدة رتم ٢٢٢٤ ) .

### قاعسسدة رقم ( ٣٦٢ )

### البسدا:

يخى فى المحلكهات الجنائية أن يتشكك القساضى فى صحة اسسناد التهم الى المتهم لكى يقضى بالبراءة .

( طعن رقم ١٩١٦ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٣/٦ )

( ملحوظة فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٩٥٢ لسنة ٩٤ ق \_ جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ \_ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائى تاعدة رقم ١٩١٧) .

# قاعسسدة رقم ( ٣٦٣ )

#### : المسدا

الخطأ في الاستألد لا يعيب الحكام ما لم يتثلول من الادلة ما يؤثر في عقيدة الحسكية .

( طعن رقم ۱۲۸۲ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۲/۱۱ )

( ملحوظة في ننس المعنى طعن جنائي رقم ٥٣٦ سنة ٧) ق – جلسة ١٩٧/١٠/١ – الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاسدار الجنائي تاعدة رقم ٢١١٣) .

# قاعسسدة رقم ( ١٣٦٤ )

#### : المسطا

تناقض الشاهد وتضاربه في اقواله او مسع لقوال غيره من الشهود لا يميب الحسكم سـ شرطه .

(طمن رتم ٧٢٢١ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٤/٣)

أ لمحوظة في نفس المنى نتف جنائى رتم ١٥٢ لسنة ٧٤ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٦ - الجزء الأول من الموسوعة الذهبيسة الإمساار
 الجنائى تاعدة رتم ١٩١١. ١٠.

### قاعسدة رقم ( ٣٦٥ )

البسدا:

لمصحمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت فى صنَّحة اسسناد. التهمة للمتهم أو لعدم كفاية الأملسة ــ شرط ذلك •

( طعن رقم ۲٤٨ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١١٨٤/٥/١٤ )

( ملحوظة في تعنَّى المعنى نقض جنائى رقم ١٩٥٢ لسنة ١٩ ق \_\_ جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ \_ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامـــدار الجنائى تاعدة رقم ١٩٢٢) .

### قاعسدة رقم ( ٣٦٦ )

#### المسطا :

الخسد المحكمة برواية ينقلها شخص عن آخر ــ اثره .

( طعن رقم ٢٩٢٥ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٥/٥/١٥ ،

( ملحوظة في نفس المعنى نغض جنائى رقم ١٣٠٨ السنة ٣٠ ق ــ جلسة ١٢٠٨ المرام: ١٢٠ ق ــ جلسة ١١٠٥/١١/١٥ ــ الجزء الأول من المؤسوعة الذهبية الاسسدار الجنائى تاعدة رقم ١٩٢٧) .

### قاعسسدة رقم ( ٣٦٧ )

### البسدا:

حكم الادانة ــ ما يجب ان يشتبل عليه ــ اغفاله ــ اثره ــ قصور ٠ ( طعن رقم ٢٥١٤ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٥/١٤)

( ملحوظة في ننس المني نتص جنتي رتم 1470 سنة 3 ت ــ جلسة 1477 بسنة 3 ت ــ جلسة 1477 ــ الجزء الرابع من الموسومة الذهبيــة الامـــدار الجنائي تاعدة رقم 1416 ) .

#### قاعسسدة رقم ( ٣٦٨ )

البسدا:

المسكم بالبراءة ــ شرطه .

( طعن رقم ٥٥٥٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨١/٥/١٥ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ٢٠٠ لسنة ٤١ ق ــ جلسة ١٩٧٩/٥/٢٧ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامـــدار الجنائى تاعدة رقم ١٩١٧) .

# قاعـــدة رقم ( ٣٦٩ )

البـــدا :

القاتون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها .

( طعن رقم ٣٩٤٠ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١١٨١/١١/١ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٣٩٢ لسنة ٩] ق \_\_ جلسة ١٩٧٩/١٠/١ \_ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي تاعدة رقم ١٩٢٠) .

# قاعـــدة رقم ( ۳۷۰ )

البسدا:

الخطا في الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الادلة ما يؤثــر في مقيدة المحكمة .

(طعن رقم ٢٠٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٣)

( ملحوظة في ننس المنى طعن جنائي رتم ٣٦٥ لسنة ٧٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٩ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي تلهدة رتم ٢١١٣ ) .

### قاعسسدة رقم ( ۳۷۱ )

#### البسدا:

القانون لم يرسم شكلا خلصا يصوغ فيسه حكم الادائية بيان الواقعة المستوجبة المقوبة والظروف التى وقعت فيها فبنى كان مجموع ما اورده الحسكم كافيسا في نفهم الواقعسة باركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون •

(طعن رقم ١١٥٧ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨١/١٢/١١ )

( المحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٣٩٢ لسنة ٩٤ ق ــ جلسة ١٠٧١/١٠/١ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاستدار الجنائي تاعدة رقم ١٩٢٠) .

### قاعسدة رقم ( ٣٧٢ )

#### : المسطا

التناقض الذي يميب الحسكم ويبطله هو الذي يقسع بين اسسبابه بحيث ينفى بعضها ما اثبته البعض الآخر ولا يعرف اى الأمرين قصسدته الحسكية .

( طعن رتم ١٨٣٥ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨١/١٢/١٨ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ' ١٠٠٠ أسنة ٢٦ ق ــ جلسة ١٩٧٦/١/١٦ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي قاعدة رقم ٢١٠٥ ) .

### قاعـــدة رقم ( ۳۷۳ )

#### البسدا:

تناقض اقوال الشهود ... اثره ... لا يميب الحكم ما دام قد استخلص الادانة من اقوالهم استخلصا سائفا بما لا تناقض فيه .

(طعن رقم ١٨٢٥ اسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٢٨ ) ١٩٨٤ ) ( ملحوظة في نفس المعني نقض جنائي رقم ١١٩ لسنة ٧٧ ق ــ جلسة ١٩٧٧/٥/١ ــ الجزء الأولى من الموسوعة الدهبية الاسسيطر الجنائي قاعدة رقم ١١٠٩) .

# قاعـــدة رقم ( ۲۷۶ )

#### المسطا:

من القسرر أن المحكمة غير مائرية بالتحدث في حكمها الا عن الأعلسة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .

( طعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١٢/١٥ )

( بلحوظة في بنس المنى نقض جنائى رقم ١٥٩٢ لسنة ٢] ق ... جلسة ١٩٧١ المائية ١٩٤٦ الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي قاعدة رقم ٢٤٤٩ ) .

# قاعسسدة رقم ( ۳۷۰ )

#### المستدا:

لحسكمة الوضوع ان تقفى بالبسراءة منى تشسككت في صحسة اسناد التهبة الى التهم أو لعسدم كفاية الله الشهرت عليها الا أن حسد ذلك أن يشتبل حكمها عسلى ما يفيد أنها محصت الدعسوى واحاطت بظروفها وادلسة الثبوت التى قسام الاتهسام عليها عن بصر وبصسيرة ووازنت بينها وبين ادلسة القفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الربية في صحة عناصر الاتبات •

#### المسكمة:

لما كان ذلك — ولئن كان من المتسرر أنه يكمى أن تتشكك محكمة الموضوع في ثبوت النهبة لتقضى للمتهم بالبراءة ورغض الدعوى المنية تبله الا أن حد ذلك أن تكون قسد احاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة والت بادلتها وخسلا حكمها من عيسوب التسبيب ، وكان الحسكم المطعون غيسه لم يبين واقعة الدعوى والتهمة المسندة الى المطعون خسده كما لم يبسين ما حوته حافظة مستندات المدعية بالحقوق المدنيسة من أدلة ، كما لم يشر الى أدلسة النفى التي استند اليها وأورد عبسارة مجملة لا تكمى لحسل تقسساء الحسكم مما ينبىء عن أن المحسكة قسد أصدرته بغير احساطة بالدعوى عن بصر وبصيرة ودون الحسلم شالمار بالداتها — لما كان ما تقدم بالدعوى عن بصر وبصيرة ودون الحسام شالمار بالداتها — لما كان ما تقدم

فان الحكم الطعون فيه يكون يعيب بالتمسور في التسبيب بما يستوجب تنفسه في الدعوى المنية والاحسالة والزام المطعون مسده بالمساريف .

( طعن رقم ۱۹۸۰/۲/۷ لسنة ۱۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۷ ) قاعـــدة رقم ( ۷۲۱ )

#### : المستما

العبرة في الحساكيات الجنائية هي باقتناع القساضي بنساء عسلي الأدلسة الطروحة عليه .

( طعن رقم ١٩٩٦ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ٢/٢٠ ١٩٨٥)

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ ق ــ جلسة ١٩٦٥/١١/١ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاســدار جنائي قاعدة رقم ٢٠٤٩ ) .

# قاعسَدة رقم ( ۳۷۷ )

# البسدا :

القسانون لم يرسم شسكلا خاصا يصسوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة والظروف التي وقعت فيها .

(طعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٥٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠)

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٩ ق ... جلسة ١٩٧٩/١٠/١ ... الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي قاعدة رقم ١٩٧٠) .

### قاعـــدة رقم ( ۳۷۸ )

### البسدا:

الخطا المادي في ديباجة الحكم لا يؤثر في سلامته .

### الحكية:

الما كان ذلك وكان ما اثبت في ديبلجة الحسكم بشسان سسماع الدعوى بالجلسة التي نطق نيها لا يبطله لاته لا يعدو ان يكون خطساً

ماديا مما لا يؤثر في سلامة الحكم ، ولأن الخطأ في ديباجة الحسكم لا يعبيه . أذ هو خارج عن مواضع استدلاله ومن ثم يكون هذا النعي وما يشيره الطاعن من عدم ذكر الحكم ان الدعوى اعيدت من محكة النتض غسي سديد أذ ليس هناك ما يلزم المحكمة بايراد ذلك البيان ومن ثم لا يترتب عسلى اغفاله أي جزاء .

( طعن رقم ۱۷۷ کلسنة )ه ق ــ جلسة ۱۹۸۵/۲/۲۱ )

# قاعـــدة رقم ( ۳۷۹ )

#### البـــدا :

لا يعيب الحسكم الخطأ في الاسفاد الذي يؤثر في منطقه ٠٠

#### المكة:

من المتسرر انه لا يعيب الحكم الخطأ في الاستاد الذي لا يؤثر في منطقه غانه لا يجدى الطاعن ما ينسبه الى الحسكم من خطاً في وصف الكيس الذي ضبط بداخله لفافة المخدر .

( طعن رقم ؟٣٠٩ لسنة ؟ه ق ــ جلسة ٢٩٨٥/٣/١ ) قاعـــدة رقم ( ٣٨٠ )

### 

البيان المعرل عليه في الحسكم هو ذلك الجزء الذي يبسدر ميه اقتناع للقسائمي دون غيره من الإجزاء الخارجة عن سسياتي الاقتناع -- تريد الحسكم فيها استطرد اليه لا يعييه طالسا انسه غير مؤثر في منطقه او في النتيخة التي اتنهى الهها •

(طعن رقم ١٩٠٠) لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٠/ ١٩٠١) ( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٧٠ لسنة ٣١ ق ــ حلسة ١٩٦//٢٢١ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاسسدار الحنائي قاعدة رقم ١٣٥٠) .

### قاعـــدة رقم ( ٣٨١ )

#### : المسطا

وزن اقوال الشهود وتقعير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على اقواتهم مها وجه اليها من مطاعن وهملم حولها من شبهات كل هذا مرجمه الى محكمة الموضوع .

(طعن رتم ١٩٨٤) لسنة ؟ه ق ـ جلسة ٢٠/٣/٢٥ )

( ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٠٨٢ لسنة ٤٩ ق – جلسة ١٩٧٣/١٢/٣ – الجزء الأول من الموسوعة الذهبيسة الامسدار الجنائى تاعدنه رقم ٩٨٠) .

# قاعـــدة رقم ( ۲۸۲ )

#### : المسطا

الخطا في الاسفاد الذي يعيب الحسكم هو الذي يقع فيها هو مؤثر في مقيدة المحكمة التي خلصت اليها •

#### الحكية:

لما كان ذلك ، وكان الخطا في الاسغاد الذي يعيب الحكم هـو الذي يتعيب الحكم الذي يتعيب غيبا هو مؤثر في عقيدة المحسكية التي خلصت اليها ، وكان النيره الطاعن من خطا الحسكم ـ في مقام رده على دفاع الطاعن ـ اذ اسند البه القبول بأنه انتسزع السلاح من ...... بينساة الشبايت باتبواله أتبه انتزعب من ..... ، أنيا ورد بشسان أتبوال لم تكن قبوام جوهر الواقعة التي اعتنقها الحسكم ولا أشر له في منطقة وسلامة استدلاله على احراز الطاعن للمسلاح والنفسية المشبوطنين وسن ثم نساته ... بغسرض وجسوده ـ لا يعيب الحسكم أو يتسدح في سلامته بما يضحي معه منهى الطاعن في هـذا المسدد في علي محله .

(طعن رقم ٧٨٧) لسنة ١٥ ق ــ جلسة ٢٦/٣/م١٩١)

### قاعسستة رقم ( ٣٨٣ )

#### : المسطة

لحكمة الموضوع ان تقفى بالبراءة منى تشككت في صحة السناد التهبة الى التهم او لعدم كفاية الله الشهرت عليها الا ان حد خلك ان يشتبل حكمها على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وادلة الثبوت التى قسام الاتهام عليها عن بصر وبصية ووازنت بينها وبين ادلة التفى فرجحت دفاع المتهم او داخلتها الربية في صحة عناصر الاثبات •

#### المسكبة:

من المقسرر انه وان كان حق محكة الموضوع ان تقضى بالبراءة الأسك في صحة اسناد التهمة الى المنهم أو لعسدم كتابة الادلسة الا ان حكمها يجب أن يشتبل عسلى ما ينيد انها محصت الدعسوى واحساطت بظرونها وبادلة الاتهام التي تسلم الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ، وأن يبنى الحسكم عسلى اسس صحيحة من أوراق الدعسوى وعناسرها ، عساذا استند الحسكم الى رواية أو واتمة لا اصل لها في التحتيتات نسانه يكون معيبا لابتثاثه على اساس فاسد متى كانت الرواية أو الواتمة هي عملد الحسكم .

(طعن رقم ۳۲۷۸ لسنة ٤٥ ق \_ جلسة ١٢/٥/٥١/١)

### قاعـــدة رقم ( ٣٨٤ )

#### : المسطاة

لحكمة الوضموع ان تقفى بالسراءة منى تشمككت في صحة السناد القهة الى القهم او لعدم كفاية الله الشهدت عليها الا ان حد فلك ان يشتبل حكمها عملى ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها والله الثبوت التى قسام الانهسام عليها عن بصر وبصمية ووازنت بينها وبين الله التفى فرجحت دفاع المتهم او داخلتها الربية في صحة عناصر الاتبات .

#### المسكبة:

وحيث أن الحكم المطمون فيه أورد تبريرا لقضائه بالبراءة بمفاده أن

الملعسون ضده استاجر ...... لعملية النبع وطهى الطعساء وأن هذا الآخير قدد اتسر بتلك الواقعة ، وأن الأوراق لم تنف أن يكون النبع المطروبا ، هذا فضلا عن انسه لم يثبت أن المسافة بين محسل النبع المطمون ضده ومكان السلخانة تقسل عن الخبسة كيلو مترات ، وأن يوم الضبط صافف يوم الاربعاء وفي هذا اليسوم يصرح بالنبع دون البيع لما كان ذلك ، وكان من المقسرر انسه ولئن كان لحسكة الموضوع البيع لما كان ذلك ، وكان من المقسرر انسه ولئن كان لحسكة الموضوع كلية الله التبعة الى المتهم أو لعدم ما يغيد أنها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وادلسة الثبوت التي تلم الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين ادلسة الثبوت التي غرجحت دفياع المتهم أو داخلتها الربية في صحة عنساصر الاثبات ، كما انسه من المتسور أن الأحسكام يجب أن تبنى عسلى اسسمس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها ، غاذا استند الحسكم الى روايسة أو واقعة لأ أسل لها في التحقيقات غانه يكون معينا لابتنائه على اسساس غاسد متى كانت الرواية أو الواقعة هي عباد الحكم .

(طُعن رقم ۲۷٤٣ لسنة ٤٥ ق \_ جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ ﴾

#### قاعـــدة رقم ( ٣٨٥ )

#### المسدا :

لمصكمة الموضوع ان تقفى بالبراءة منى تشككت في صحفة اسناد التهة الى التهم أو لمصدم كفاية الله أن حسد التهم أن يشكل الا أن حسد ذلك أن يشتمل حكمها عسلي ما يغيد أنها محصت الدعسوى واحاطت بظروفها واللهة الثبوت التي قسلم الاتهسام عليها عن بصر وبمسيرة ورازنت بينها وبين اللهة التفي فرجحت نفاع المتهم أو داخلتها الربية في صحة مناصر الاتفات .

### الصكبة:

لما كان ذلك ، وكان من المقسرر انه يسكني ان يتشكك القساشي في صحة اسناد النهمة الى المنهم كي يقضى له بالبراءة أذ مسلاك الاسسر كله يرجع التي وجداشته ما ذاتم الطاهر السه الحساط بالدغوى عن مصر

ويصيرة واقسام قضاءه عسلى اسباب تحمله . لمسا كان ذلك ، وكان الحسكم المطعون فيسه بعد أن بين واقعسة الدعسوى وعرض لادلسة الثبوت فيها بما يكف عن تمحيصه لها والاحساطة بظرؤنها "، خلص الى أن التهمتين الموجهتين الى المطعون ضدهم محل شك للاسباب التي أوردها وهي أسباب سائغة تؤدى الى النتيجة التي انتهى اليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المنازعة ميما استخلصته المحكمة من أقوال الشهود جدل موضوعي لا تجوز اثارته أمام محسكمة النقض ، وأن من حق المحكمة الاخمة باقوال الشاهد في أيسة مرحلة من مراحل النحقيق لو المحاكمة متى أطمأنت اليها ، وأنها غُـسر ملزمة بأن تورد من أتسوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاءها اذ لها في سبيل استخلاص المسورة الصححة لواقعة الدعسوى أن تجزىء أقوالهم فتأخذ بما تطمئن اليها منها وتطرح ما عداه دون الزام عليها ببيان العلسة . لما كان ذلك ، فان النعي على الحكم اطراحه أقوال الشاهدين الأول والثانية أو ابرادها محسلة من مرحلة أو أخرى من مراحل التحقيق أو المحاكمة ومناتشة كل دليسل منها عملى حده بغية تخطئسة الحمكم في عمدم الأخذ بها أو فيهما استخلصته من بعضها لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في حق محسكمة الموضوع في تقدير الدليل لا تجوز اثارته امام محسكمة النقض ذلك انسه لا يشترط أن تكون الأدلسة التي اعتمد عليها الحسكم بحيث ينبيء كل طيل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى اذ الادلية في المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ملا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلسة بسل يكنى أن تكون الإدلة في مجموعتها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحسكم منها ومنتجة في اقتنساع المصكمة واطمئناتها الى ما انتهت أليسه وهو امر لم تخطىء المسكمة تقسديره . لما كان ذلك ، وكان الإمسال مد كما جرى قضماء محكمة النقض - أن المسادة ٣١٠ من قسانون الاجراءات الجنائيسة لم تشترط أن يتضمن حسكم البراءة أمورا أو بيانات معينة اسسوة بلحسكام الادانة بـل يكنى أن يكون الحمكم قد استعرض ادلمة الدعموى عن بصر وبصيرة غلم يجد فيعا ما يؤدى الى ادانة المتهم . ومن ثم مسانه لا يميب الحسكم وهو يتضى بالبراءة عسدم الأشارة الى اتوال الشاهدين الاول والثانية بمحضر ضبط الواتعنة ووجسه الفسلاف ببنها وبين اتسوالهما

بتحقيقات النيابة سيبا وان النيابة الطاعنة لا تدعى أن أقسوالها أمام هِإِتِينِ البِهِدِينِ مِنفقة وما دامت المحكمة قد قطعت في اصل الواقعة وتشككت في صيعة اسناد التهبتين الى المتهبين . ومن ثم مان ما تعييه الطاعبة على الحكم في هذا الشيسان لا يكون له محسل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطمون فيسه تسبد اتسام تضاؤه ببراءة المطمون ضدهم لمسا احساط الواقعة من شك وربيسة واورد عسلى ذلك تدليسلا سائغا مستقى من أوراق ــ الدعوى ومن شأيه أن يؤدى الى ما رتبسه الحسكم في هذا الصدد ؛ مانه لا يجدى الطاعنة تخطئة الحكم فيها نقله من الشساهد الثالث بخصوص ظهور جبيع المتهمين على مسرح الجسريمة لان تعييب الحسكم في ذلك مد على مرض صحته مد يكون غسير منتج طالما انسه قد تساند الى دعامات اخرى صحيحة تكفى لحسلة اذ من القرر انسه لا يقدح في سسلامة الحكم القاضي بالبرائة ان تكون احسدي دعاماته معيبة ما دام الثابت إن الحسكم قسد اقيم عسلى دعايات اخرى متعددة تكمى وحدها لحله . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن المطمون ضده الأول لم يضبط ولم يتم سؤاله بمعضر الشرطة ولا في أى مراحل التحقيق ، مُان النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد ، لما كان ما تقدم ، نسان الطعن برمنسه يكون عسلي غير أساس متعينا رنضه موضوعا .

( طعن رقم ١٠٢١ لسنة )ه ق ــ جلسة ١٦/٥/٥١٦ )

# قاعسسدة رقم ( ٣٨٦ )

المسدا :

من القرر في قضاء التقض ان اهبكام البراءة لا تمتبر عنواتسا للحقيقة سواء بالنسبة الى المتهين فيها أو الفرهم مين يتهمون في ذات الواقعة الا أذا كانت البراءة منية على أسباب غير شخصية بالنسبة الى المسكوم لهم .

المسكبة:

لما كان ذلك ، وكان ما أورده حيكم البراءة نيبا تقيدم لم يبين عملى أسساس منطق بذأت الواقعة موضوع المحاكمة حتى يصح أن يكون لحسكم البراءة في هذه الحالة حجيته ويمتع معه التضماء بادائسة الطاعن بل الواضع من مدونات حسكم البراءة انسه بنى عسلى أسباب شخصية لحسيقة بذات المتهم الذى جرت محاكمته ولا تتصل بذات واتمة لحداث الماهة المستديسة التى ارتكبها الطساعن وثبتت في حقسه من اقسوال المجنى عليه والتقسرير الطبى الشرعى وتحريات الشرطسة . واذ كان من المترر في تفساء النتض ان احسكام البراءة لا تعتبر عنوانا للحقيقة سواء مالنسبة الى المتهمين فيها أو لغيرهم معن يتهمون في ذات الواتمة الا أذا كانت البراءة مبنية عسلى اسباب غير شخصية بالنسسبة الى المحكوم لهم بحيث تنفى وقوع الوأتمسة المرفوعة بها الدعوى ماديا ، وهو الأمر الذى لم يتوفر في الدعوى المطروحة ، فسان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون سديدا .

( طعن رقم ٦٤٦ لسنة ٥٥ ق \_ جلسة ٦٤٦/١٩٨٥ )

### قاعسىدة رقم ( ٣٨٧ )

#### المسطا:

التناقض الذي يعيب الحسكم هو الذي يقسع بين أسسبابه بحيث ينفى بعضها ما اثبته البعض الآخسر ، ولا يعرف أي الأمرين قصسنته المسكمة .

#### الحكية:

لسا كان ذلك ، وكان التناقض الذي بعيب الحسكم هو الذي يتع البيله بحيث ينفى بعضها ما اثبته البعض الآخسر ولا بعسرف أي الأمرين قصدته المحكة ، وكان البين من مدونات الحسكم المطعون نيسه أنه حصل واقتمة الدعوى وأورد اقسوال شاهدى الاثبات كما هي تائمة والاوراق ، ثم أورد ما قصد اليسه في اقتناعه من عسدم توانر تصدد الاتجار بها ينفى قيلم التناقض نسان ما تثيره الطاعنة في حسذا الشان يكون في غسير محله لما كان ذلك ، وكان من المسرر أن توانر قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٢٤ من قانون ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ هو من الأسور الوشوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها معتب ما دام تقديرها ساتفا وكان الحكم المطعون فيسه قسد دلل عملي ثبوت احراز المطعون ضده المخدر الشبوطة بركتيه المسادى والمعنوي شدة المخدر المشبوطة بركتيه المسادى والمعنوي شدة الم

توانر تصد الاتجار في حته واعتبره مجرد محرز لذلك المخدر ودانسه بموجب المادة ٣٨ من القاتون السالف الذكر التي لا تستلزم تمسدا خلصا من الاحراز ، بل تتوانر اركانها بتحقيق الفعل المادي والقمسد الجنائي العلم وهو علم المحرز بها هية الجوهر المصدر علما مجردا عن أي تصد من القصور الخاصة المنصوص عليها في القاتون ، نسان في ذلك ما يكني لحمل تمائه بالادانة على الوجه الذي انتهى اليه .

( طعن رقم ٣٤٣٩ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٥/١٢/٣ )

### قاعـــدة رقم ( ٣٨٨ )

### البسدا:

لحكمة الوضوع ان تقفى بالسراءة منى تشككت في صحة اسناد التهية الى التهم أو لمدم كفاية الله الثبوت عليها الا أن حسد ذلك أن يشتمل حكمها عسلى ما يفيد أنها محصت الدعوى واحاطت بظرومها وادلة الثبوت التى قسام الاتهام عليها عن بصر وبصسيرة ووازنت بينها وبين ادلهة التفى فرجحت نفاع المتهم أو داخلتها الربية في صحة عناصر الاثبات •

#### الحكمة:

لما كان ذلك وكان من المتسرر أن محسكمة المؤضوع وأن كان أله أن تقضى بالبراء متى تشككت في مسحة أسناد النهبة إلى المنهم أو لعدم كماية أدلسة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن تلتزم الحقسياتي النابقة بالأوراق ، وبأن يشتيل حكمها على ما يغيد أنها محصت الدعوي واحاطت بظرونها وبيادلة الثبوت التى قسام الانهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلسة النعى فرجحت دفساع المتهم أو داخلتها الربب في مسحة عناصر الانبات سوان يخلو حكمها أيضا من عبوب التسبيب ، لما كان ذلك وكان ما ساته الحسكم المطعون فيسه ساعلى النجو المتتدم ذكره ساعله دلالة ما حصابه من شهادة مدير المستشبى أو الحكيمة ..... لم هسو بسساير مقدسة مساحصاله مسن شهاديتها مسن مرد لفطوات جراحة المجنى عليها ، ثم سكت الحسكم في عبسارة مبهمة عن بيسان ما استخلصه من اقسوال طبيب التخدير ..... و التي

اغنل مضبونها ــ وما استخلصه ــ من اتوال الحكيمة ...... ــ غلم يبين وجبه استدلاله بما استفاده من اقــوال هذين ان كان لجــاتب الثبت الاتبام إو نفيه ، وختم تبريره لقضائه بالبراءة باطراح ما شهدت بسه هذه الحكيمة من ان المطمون ضــده جذب الاعضاء الداخلية للبببض وقطعه عـلى النحو الذي حصله من شهادتها ، بالخوض في مسللة منتبع ، وكل ذلك يفضى الى التقرير بان المحــكمة حين قضت في الدعوى بلم تمينة م وكل ذلك يفضى الى التقرير بان المحــكمة حين قضت في الدعوى بلم المناتب معينة بغياصرها احــاطة تابة عن بصر وبصـــيرة ــ ولم تلم بالمناتب الالملم الكافي كما تساندت في المــراح احــد ادلــة الانبــات بالتلبة في الدعــوى عــلى القطع في مسالة غنيــة ليس لها ان تشق طريقا اليها دون الاستعانة بخبــي بها يعيب الحــكم ويوجب نقضــه والاحــالة .

( طعن رقم ١٦٨٧) لسنة ٦٥ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١/٦ )

### قاعـــدة رقم ( ۳۸۹ )

البـــدا :

من القرر أن الخطأ في الاستناد لا يعيب الحكم ما لم يتناوله من الاطلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة •

المسكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المتسرر ان الخطا في الاسسناد لا يعيب الصحيم ما لم يتناوله من الادلة ما يؤنسر في عقيدة المحكمة ، غساته لا يجدى الطاعن الأول ما ينماه على الحسكم غيبا سجله على السان موظفى نيابة مخدرات القاهرة من أنه سكرتير التحقيق المختص بقضلها المخدرات الخاصة بالأقسام السابق ذكرها وأنسه استلم تقارير التحليل الخاصة بها ما دام لا ينازع في اختصاصه هذا وأن له صداه بالتحقيقات ، أذ أن هذه الأقوال بغرض ثبوت خطا الحكم في تحصيلها سايست بذات أثر في منطقة ولا في النتيجة التي استخلصها من أتسوال هؤلاء الشهود وباتي الأقلسة الأخرى من اختصاصه الوظيفي المحدود بشسأن هذه التضايا وتقاضيه المساخ الرشوة للاضلال بواجباتها ، ومن ثم فسان ما يثيره الطاعن الأول في هذا الخصوص يكون غير منتج .

( علمن رقم ١١٤٣ إيسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨ ١

#### قاعـــدة رقم ( ٣٩٠ )

: la\_\_\_41

الفطا في الإسناد الذي يعيب الصكم هو ما يتناول من الإداعة ما يؤثر في عقيدة المحكمة •

المكهة:

لمسا كان ذلك وكان الحكم في معرض التدليل عملى توافسر سبق الاصرار تسد عول على ما ثبت من ادلة الدعوى وتحريات الشرطة مسن وجسود خسلامات عائلية بين الطرمين مسانه لا ينسال من ذلك أن هذه التحريات لم تربط بين الاعتداء وهذه الخلافات لأنه فضللا عن أن ذلك ٧ يخرج عن كونه استخلاص سائغ بدخل في اطلاقات محسكمة الموضوع مغير معقب ، غان تحريات الشرطة ... طبقا لما هو مقسرر ... ما هي الا قرينة معززة لما ساقه الحسكم من ادلسة غلا تقيسل مناقشتها بعيدا عنها ويضحي ما يثيره الطاعنان مصددها غي سسديد. لمسا كان ذلك ، وكان البسين من مطالعة المفردات المضهومة أن ما حصله الحسكم من أقسوال شهود الاثبات الثلاثة الأول خاصا بالخلافات العائلية من الطاعنين والمجنى عليه له معينة من الأوراق ، كما انسه لا عبسرة بنطا الحسكم ميما أورده بشأن احدى الاليتين اللتين استخدمتا في الاعتداء من أنهسا عصاء بدلا من « أجنة حديد » ، غالة الاعتداء ليست من الأركسان الجوهرية في الجريمة ، ولما هو مقرر من أن الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحسكم هو ما يتناول من الأدلسة ما يؤثر في عقيدة المحسكمة وعقيدة المحكمة انها تقوم عسلى العناصر والمعانى لا عسلى الألفساظ والمعساني ، ومن ثم نسان ما يثيره الطاعفان في هذا المسدد يكون في غسير مطه . الساكان ما تقسدم مد نسان الطعن برمته يكون على غير اسساس متعينا رفضه موضوعنا ...

( طعن رقم ٣٨٠٣ لسنة ٥٦ ق \_ جلسة ١٩٨٧/١/٢٠ )

# قاعبسدة رقم ( ٣٩١ )

البسندا:

لحسكمة الوضوع ان تقفى بالبسراءة منى تشسككت في صحة اسناد التهمة الى التهم او لعسدم كفاية ادلسة الثنوت عليها الا ان حسد ذلك ان يشتبل حكمها عسلى ما يفيد انها محصت الدعسوى واحاطت بظروفها وادلسة الثبوت التى قسام الاتهام عليها عن بصر وبصسيرة ووازنت بينها وبين ادلسة النفى فرجحت دفساع المتهم او داخلتها الربية في صحة عناصر الاتبات •

#### الحكمة:

لما كان ذلك ، وكان يكنى في المحاكمات الجنائية ان تتشكك محكمة الموضوع في صحة اسفاد التهمة الى المتهم لكي تقضى له بالبراءة اذ المرجع في ذلك الى ما تطمئن اليه في تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل عى ما يفيد انها محصت واقعة الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة النبوت التى قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلسة النفى مرجحت دفساع المتهم أو داخلتها الربية في صحة عناصر الاثبات ، وكان تقدير أتسوال الشهود وكافة الادلة الأخرى متروكا لمصكمة الموضوع تنزلة المنزلة التي تراها بغير معقب ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيسه أن المحكمة بعد ان اوردت اقوال شهود الاثبات واستعرضت ادلسة الدعوى الأخسري واحاطت بكانة عناصرها عن بصر وبميرة اسست تضاءها ببراءة المطعون ضدهم على عدم اطمئنانها الى ادلة المستقاه من المسوال شهود الاثبات ومن التسجيلات الصونية والمسور الشبسية للاسساب السائغة التي انصحت عنها . وكان من المقرر أنه لا يعيب الحسكم وهو بقشى بالبراثة عدم تصدية لمما ساتته النيابة العامة من تسرائن تشم الى ثبوت الاتهام ما دامت المحكمة قد قطعت في أصل الواقعة وتشككت في اسناد النهمة الى المنهم ، وأنب لا يقدم في سلمة ذلك الحكم ... القساضي بالبراءة سان تكون احدى دعاماته معييه ما دام الثابت انسه أتيم على دعامات أخرى متعددة تكفي لحمله ، كما أنسه لا يصح النعي على المحكمة انها قضت ببراءة المتهم على احتمالات ترجحت لديها بدعوى عيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها ، لأنَّ ملاكة الأمسر كله بوجع

الى وجدان تاسيها وما يطمئن اليه ، ومن ثم فسان نعى النيابة العاسسة على الحكم باطراحه للادلسة المستهدة من التسوال شسهود الانسات والتحريات والتسجيلات الشوتية والصور الشمسية يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فسان الطعن المقام من النيابة العابة سفى حدود اوجه اللطن المقدم ذكرها سيكون عسلى الساس متعينا أرفضه موضوعا .

( طعن رقم ٩٠٠٥ لسكة ٥٦ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )

### قاعـــدة رقم ( ۳۹۲ )

#### البـــدا :

دعــوى الخطـا في الاستدلال لا تقبل اذا كان ما حصله الحــكم لله صداه في اوراق ــ مفاد ذلك ٠

#### المسكية:

لما كان ذلك وكان من المقسرر انسه لا تقبسل دعسوى الخطأ في الاستدلال اذا كان ما حصله الحسكم لسه صداه في الأوراق ، وكان ما أورده الحكم فيما سلف من أن الطاعن كان يقوم بتجــزئة الحشيش مغلفا بقماش الطرب له صداه في الأوراق مما أورده الحسكم من ان كيس خماش طرب الحشيش المرسل الى التحليل ثبت أن بعد أثار الخشيش وهو ما لا ينازع نيسه الطاعن ، وكان ما اورده الحكم مما تقسدم كاني وسائغ للرد على دفساع الطاءن بشسأن ننى صلته بالمضدر المضبوط خان النعى على الحسكم في هذا الخصوص لا يكون له محل . هسذا الم أنسه من المتسرر ايضا أن الخطأ في الاسسفاد الذي يعيب الحسكم هو الذي يقسع نيما هو مؤثر في عقيدة المصكمة التي خلصت اليها . ولسا كان ما أورده الحسكم من أن المخدر كان مغلفا بقمساش الطسرب وقت تقطيع الطاعن له \_ بفرض انه استخلاص من المسكمة ليس له ماغذ من الإوراق ... مانه لا اثر له مبيا خلصت اليه المصكمة من عقيدة اذ يستوى في ذلك أن يكون المضدر عسار أو مغلف وقت تقطيعه مسا دام الحسكم تسد اثبت في حقه بأداسه سائغة لها معينها من الأوراق أنسه احرز المخدر المضبوط غضلا عن ان وجود المخدر عاربا لا يلزم عنه بالضرورة

عَظِف الثار منه بقلامات اظاهر المنهم ويكفى ان ينقل الحسكم عن تقرير التطيل ان ما ضبط مع الطاعن هو حشيشا لتبرير القضاء بالادانسة . لمسا كان ذلك ، وكان الحسكم المطعون نيسه بعد أن أورد أتوال شاهد الاثبات محصلة في انسه استصدر اننا من النيابة العامة لتنتيش شخص ومنزل الطاعن لكونه ينجر في المواد المخدرة وسبق الحكم عليه ، ويتنفيذ هذا الاذن ضبط الطاعن ومعه ثلاث قطع كبسيرة من الحشيش وأربسم قطع اخسرى منها متوسطة الجحم وميزان وكمية من ورق السلسومان وسكين لموث نصله بالحشيش وكيس قماش طرب الحشيش بسه آثار للحيشش وإن الطاعن اعترف له بلحراز المفسدر بقصد الاتجار ، وابتنى الحسكم على هذه الاتسوال وما تضمنه تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي من ان المسادة المضبوطة حشيشا ثبوت تهمة احسرازها متصد الانجسار في غير الأحوال المصرح بها قانونا في حق الطاعن . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن أحراز المخدر بقصد الاتجار وأقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالنصل نيها ما دام استخلاصه سائغا تسؤدى اليه ظروف وادلتها وقسرائن الأحسوال فيها ، وكان ما أورده الحسكم في تحصيله الواقعة وسرده اؤدى اقسوال شاهد الانبسات بما في ذلك اعتراف الطاعن له باحرازه المخدر مقصد الاتحار كانبا في اثبات هذا القصد وفي اظهار اقتناع المحسكمة بثبوته من ظروف الواقعة التي اوردتها وادلتها التي عسوات عليها ، نسان النعي على الحسكم بالتصسور في التسبيب في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غر اساس متعينا رمضه موضوعا .

( طعن رقم ۱۸۲ لسنة ۵۷ ق ــ جلسة ۱۹۸۷/٤/۱۳ )

### قاعـــدة رقم ( ۳۹۳ )

### البـــدا :

لحسكة الوضوع ان تقفى بالبسرادة من تشسكت في صحة السناد التهة الى المتهم أو لمسم كفاية انلسة الثبوت عليها الا أن حسد ذلك أن يشتهل حكمها عسلى ما يفيد انها محصت الدعسوى واهاطت بظروفها واناسة التبوت التى تستام الاتهمام عليهة عن بصر وبعسسية

ووازنت بينها وبين انلــة النفى فرجحت دفــاع المنهم او داخلتها الربية في صحة عناصر الإثبات .

#### الحكة:

لسا كان ذلك وكان يكنى في المحاكبة الجنائية أن يتشكك التاشي في اسناد التهبة إلى المتهم لكي يقضى بالبراء أذ مرجسع الاسر في ذلك الى ما يطبئن البه في تتدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه احاط بالدعوى عن بصر وبعسية ، لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة أقسوال الشاهد ...... التي عول عليها الحكم المطعون نيه في تبرأة المطعون ضده أن ما نسبه للأخير من اختلاس البضائع التي وجدت عجزا بمهنته توامه الاستنساج ولا يستند الى دليسل يتيني قسان الحسكم المطعون نيسه لا يكون قسد جاوز الحتيقسة غيبا قسرره من أن الشساهد الذكور لم يجزم بأن المتهم قسد اختلس هذه البضسائع الاسر الذي يضمى معسه الطعن على غير أساس متمينا رضفه .

( طعن رقم ۲۷۹ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٥/١٢ )

# قاعـــدة رقم ( ۳۹۴ )

### : المسطا

الخطسا في الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتفاول من الادلة ما يؤثر في مقيدة الحسكمة .

#### المكية:

لما كان ذلك وكان من المقدر أن الخطا في الاستاد لا يعببه الحسكم ما لم يتناول من الأفلسة ما يؤثر في عتيدة الحسكية ، فساته لا يجدى الطاعنة ما تثيره من أن الشاهدين حجداً مكان وتوفها بما يختلف عما نقله الحكم عنهما أذ لا يؤثر هسذا الخطأ بغرض حصوله في جوهر الواتمة التي اقتنعت بها الحسكية من أنها كانت تحرز الخسدر المنبوط وقطت عنه أيام المحاهدين عند رؤيتها لهما . لمسا كان ذلك وكان فساد ما أثبته الحسكم بياتا لواتمة الذماوي وأيرادا لمؤدى أقسوالي المنابطين أن الشبط تم بعد أن كانت جرية أجراز المخدر مطببا بها أثر تضلى أن الشبط تم بعد أن كانت جرية أجراز المخدر مطببا بها أثر تضلى

الطاعنة طواعيه عن اللغافة المحتوية عسلى هذا المضدر ، وهو ما لا شسان له باذن التعتيش الذي كان الضابطان في طريقها لتنفيذه ، والذي لم يشر اليه المحكم الطعون فيه الا في صدد ايضاح ظروف وجود الضابطين في مكان الشبط ، فاته لا يعيب الحسكم الا يكون قد أورد بيانا مفصلا دقيقا بفحسوى هذا الاذن الذي تسلم الطاعنة بوجوده ، وبأنه قسد أذن فيسه بتعتيش المسكن والاسطبل اللذين ذكر الشساهدان أنهما كانا ذاهبين لتعتيشها عندها التقيابها ، لما كان ما تقسدم فسان الطعن برمنه يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ۷۲۱ لسنة ۵۷ ق ــ جلسة ۱۹۸۷/٥/۱۸ )

# قاعـــدة رقم ( ٣٩٥ )

### : المسلما

لحسكة الوضوع ان تقفى بالبراءة منى تشسكت في صحة السناد التهة الى التهم او لعسدم كفاية الله الشهد عليها الا ان حسد خلك ان يشتمل حكمها عسلى ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها واطلقة الثبوت التى قسام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين اللهة النفى فرجحت دفاع المتهم او داخلتها الربية في صحة عناصر الاتبات •

## المسكبة:

لسا كان ذلك ، وكان يكفى فى المحاكمة الجنائية ان يتشكك التاشى فى اسناد التهمة الى المتهم لكى يقضى له بالبراءة ، اذ مرجع الأسر فى ذلك الى ما يطمئن اليه فى تتدير الدليل ، ما دام الظاهر من الحسكم انسه احاط الدعوى عن بصر وبصيرة ، وكان الحكم المطمون نبه قسد اورد واتمة الدعوى على نحو يبين منه أن المحسكية محصت الدعوى واحاطت بظرونها وبادلة الثبوت التى تام عليها الاتهام ، ثم انصحت من بصد عن عدم اطمئناتها الى أدلة الثبوت تلك للأسبف السائفة التى أوردتها والتى تتحمل عليها النتيجة التى خلصت اليها ، نسان ما تثيره النيابة العامة فى هذا الخصوص لا يكون له حجز ، ويتمحص جسدلا موضوعيا لا تجسوز

أثارته أمام محكمة التنفس . لما كان ما تقدم ، نمان الطعن بومنسة. يكون على غير اسلس متعينا رغضه موضوعه .

﴿ طَغُنُ رَمْ ١٣٠٤ لَسَنَّة ٧٥ق \_ جلسة ١٩٨٨/٣/٢٣ ﴾

# قاعـــدة رقم ( ٣٩٦ )

#### البسدا :

تناقض مدونات الحسكم يعجز محسكمة النقض عن مراقبسة صحة. تطبيق القانون على حقيقة الواقعة •

## المكبة:

لما كان ذلك ، وكانت عقوبة جريهمة احراز المضدر بقصد الاتجار \_ التي دان الحكم الطاعن بها \_ المنصوص عليها في المسادة ١٩٣٤ من القسانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسينة ٦٦ في شأن مكافحة المحدرات وينظم استعمالها والاتجار فيها هي الاعدام أو الاشمال الشاقة المؤيدة والفرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف حنيه ولا يُجوز طبقًا لنص المادة ٣٦ منه النزول في العقوبة المتبدة الحريسة الا في العقوبة الثالثة مباشرة استفتاء من أحسكام السادة ١٧ من مسانون العقوبات عند اعمالها الا أن الحسكم مسد أورد ضمن مواد المقاب التي طبقها في المسادة ٣٨ من القانون سالف الذكر التي تعساقب عسلى احراز المخسدر بغير قصد الاتجار او التعاطى او الاستعمسال الشخصى بالعقوبة المنصوص عليها في المسادة ٣٧ منه التي أوردها الحكم وهي السجن والغرامة من خمسمائة الى ثلاثة الاف جنيه واذ اوقسم الحكم المطعون فيسه على الطاعن عقوبتي السجن والغرامة في الحدود المتررة لهذه الجريمة طبقا لمواد العقاب التي أوردها مان مؤدى ذلك أن المحكمة تسد اعتبرت أن أحرازه للمخدر كان بفسير قصد الاتجسار أو التماطي أو الاستعمال الشخصي على نقضيه ما انتهت اليه في اسباب حكمها من ادانته بجريمة الاحراز بقصد الانجار لما كان ذلك ، نمان ما أوريته المحكمة في مدونات حكمها على الصورة المتسدم بيانها بنسلتض مهضه البخس الآخر بحيث لا يعرف أي الآسرين قصدته المحكمة وهو

ما يعجز محكمة النقض عن مراقب قصحة تطبيق القسانون على حقيقة الواقعة ، كما صار اثباتها بالحكم في خصوص القصد عن الاحسراز الاضطراب العناصر التي أوردتها عنسه وعسدم استقرارها الاسستقرار الذي يجعلها في حكم الواقائع الثابتة مما يستحيل معه التعسرت على الاسساس الذي كونت عليه محكمة الموضوع عقيدتها في الدعسوى مما يعيب الحكم المطمون فيسه بالتخاذل والتناقض بما يستوجب نقضسه بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

( طعن رقم ۲۱۳ لسنة ۸۵ ق... جلسة ۱۹۸۸/٤/۱۹ )

# قاعسسدة رقم ( ۲۹۷ )

#### البـــدا :

اذا كان الاستثناف مسرفوعا من النيابة العامة فلا يجسوز الفساء المسكم المسادر بالبراءة الا بلجباع آراء القضساة يسرى ليضسا كل الستثناف الدعى بالحقوق الدنية الحسكم المسادر برفض دعواه بنساء على براءة المتهم لمسدم ثبسوت الواقعة سسواء استقفته النيابة العلمة أو ام تستقفه .

## المسكبة:

وحيث أن تضاء هذه المسكمة تسد جرى على أن حسكم المسادة الآل من تسانون الإجسراءات الجنائيسة في مترتها الثانية التي تتفي بأنه اذا كان الاستثناف مرفوعا من النيابة العلمة مسلا يجوز الغاء الحكم المسادر بالبراءة الا بأجماع آراء التضاة بسرى ليضا عسلى استثناف المدعى بالحقوق المدنية للحسكم المسادر برغض دعواه بنساء عسلى براءة المتهم لمسيد براءة المسلمة أو لم تستانفه مبتى كان الجسكم الابتدائي تسد تفعى ببسراءة المتهم ويرغض الدعوى المرفوعة من المدعى بالحقوق المدنية قساته لا يجوز الفاء هذا الحكم المسلدر في الدعوتين الجناع آراء تضاء المحكمة ، لما كان ذلك وكان البين من بالادانة والتعويض الابلجماع آراء تضاء المحكمة ، لما كان ذلك وكان البين من الحرات أن الحكم المطعون نيه تد الفي الحكم المسادر ببراءة التلاعن وبرغض

الدعوي المنية بيله - بناء على الاستئناف المرنوع من النيابة العابة والمدعون بالجوتوق المنيبة - يون أن يذكر نيب أنب وسدر باجماع آراء التغيياء بهله يكون مخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك وكان لهذه المحكمة طبيقا لنص المبادة مع نفرة ثانية من القانون لاء لسبنة 190 في شيان حالات واجراءات الطبن المام محكمة النقض أن تنتض الحيكم لمسلحية المنهم من تلقاء نفسها أذا تبين مما هو ثابت نيب أنب مبنى على مخافة القانون أو على الخطأ في تطبيقه أو في تأويله نائد يتمين نقض الحكم المطمون نيب تقضا جزئيا وتصحيحه بتاييد الصكم المستأنف في شبقة الذي تشي ببراءة الطاعن وبرنض الدعوى المدنية تبله من غير حاجة للتمرض الوجه الطمن المقدمة من الطاعن .

( طعن رقم ۱۸۸۸ لسنة ه ق — جلسة ۲۸ /۱۹۸۸ )

# قاعـــدة رقم ( ۳۹۸ )

## المسجا:

من القصود إن التناقض الذي يبيب الجسكم هو الذي يقسع بسين اسبابه بحيث ينفي بعضسها ما أثبته البعض الأخسر ولا يعسرف أي الأمسرين قصدته المحكمة .

# المسبكة :

إلى كان ذلك وكان التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يتسع بين اسبله بحيث ينفى بعضها ما انبته البعض الأخر ولا يعرف اى الامرين قصينة المحكمة ، وكانت مدونات الحكم المطعون نيسه قد خلت من الاشارة الى علية العرض التي يقول الطاعن ان الشاهد تبصرف نيها عليه ، وهو بالإيتناقض مع أحد الحسكم باتوال الشاهد في المتبقيقية على ما يثره الطاعن في هذا الشان يكون غسير سديد . لما كلى ذلك ، وكل سا لورده الجسكم المبلمون غيسه من توجيسه يلم طبغة منايزة منيزة اذ يصبح أن تقسيل المعند في مكان واحمد من الحدة كل طبغة اسابة منيزة اذ يصبح أن تقسع الطعنتان في مكان واحمد من الماتف و وكان الحكم قدد خاص أستنادا الى سا أورده من اللة المنق و وكان الحكم قدد خاص أستنادا الى سا أورده من اللة

صائفة ـ الى ان معل الاعتداء قـد انترد بـة الطاعن والى ان اتصدا غيره لم يسهم فى هـذا الاعتداء وانصح اسستنادا الى مثلت الانسنة عن المختلف المنتفن المختلفة الى ان الطاعن هو متختل السابة العنق بالمجنى عليه كما اثبت ـ استنادا الى تقرير السفة التشريحية ـ ان الوساة تشات عن هذه الاصسابة بما احتنت من نهاك بالأوعية الاستونة الرئيسية بالمنق ونزيف دموى جسيم وصدية شديدة مقساعنة ، غسان ما انتهى اليسه الحكم من مساطة الطاعن عن جريبة الضرب المنشى الى الموت يكون سائما وصحيحا فى التساون مما لا محل معه لما يشيره بشسان عنو الحين عله .

( طعن رقم ٣٨٣ لسنة ٨٥ ق - جلسة ٢٢/٥/١٩٨٨.)

# قاعـــدة رقم ﴿ ١٩٩٩ ﴾

## ألميسدا:

التناقض الذي يعيب الحسكم هو الذي يقسع بين اسبابه بحيث ينفى بعضها ما اثبته البعض الأخسر ولا يفسرف اي الأمسرين قصسدته الحسكية .

## المكهة:

وكان وزر أتسوال الشهود وتقدير الظسروف التي يسؤدون فيها شهادتهم ، وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجنسه اللها من مطاعن وحلم حولها من شبهست ، كل ذلك مرجعه الى محتكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدر التقسدير الذي تطبئن اليسه بفسير معقب وهي متى اختت بشهادتهم سان ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدغاع لحبلها سسى عسدم الاخسد بها ، وكان تناقض الشساهد سبغرض حصسوله . . يعيب الحسكم ولا يؤثر في مسلامته مادام أنسه قسد استخلص الادعسة من أقسواله استخلاصاً سائماً لا تناقض فيسه ، وكان الحسكم المطمرين نسه قسد الطبئن الى اقسوال شاهد الانبات ، وخسلا بيامه لها من شائمة التناقض ، كما لا ينسازع الطباعن في أن ما حصله الحسكم منا لسه أصسل ثابت في الأوراق ، قسان ما ينعاه سن وقسوع تناقض ميا أدلى بسه الشناهد من أن شه شواهد على كذب تلك الاقسوال في التحقيقسات ، وما يثيره من أن شه شواهد على كذب تلك الاقسوال في التحقيقسات ،

جدلا موضوعيا في سلطة محسكية الموضوع في وزن الملسة الدعسوى واستنباط معتقدها منهامها لا تقبيل اثارته اسام محسكية النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحسكية أن الطاعن لم يطلب من المحسكية اجسرء تحقيق ما في خصوص ما يدعيه من عسم وجود الشساهد بمكان الحسادث عند وقوعه ، فليس لسه من بعد أن ينعى على المحسكية تعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها ، ولم تسر هي جانبها لزوما لا جرائه . لما كان ذلك وكان التنساقض الذي يعبب الحسكم هو الذي يقع بين أسبله بحيث ينفى بعضها ما أثبته البعض الأخسر ولا يعرف أي الأمسرين تصدته المحسكية ، وكانت مدونات الحكم المطمون غيسه قسد خلت من الاشارة الى عبليسة العرض التي يقسول الطاعن أن الشاهد تعرف فيها عليه ، وهو ما لا يتناقض مع أخذ الحسكم بقسوال الشاهد في التحقيقات فيان الطاعن في هذا الشأن يكون غير مسدد .

- ( طعن رقم ۳۸۳ لسنة ۸۸ ق ــ جلسة ۲۳/۵/۸۸۸۱ )

# قاعـــدة رقم ( ٠٠٠ )

#### المـــدا :

اذا كان الاستثناف مرفوعا من النياسة العامة فسلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا الفاء الحكم الصسادر بالبراءة الا باجمساع آراء قضساة المحكمة •

## المسكبة:

وحيث أتسه بين من الأوراق أن الحسكم المطعون فيسه قسد صدر بتايد الحسكم الفيسابي الاستثنائي المعارض فيسه من الطاعنين والقاضي بالفساء الحسكم المسادر من محسكة أول درجة دون أن يذكر أنسه مسندر باجماع آراء القضاة الذين أمسندره خلافسا لما تقضي بسه المسادة ١٧٤ من قسانون الاجسراءات الجنسائية من أنسه و أذا كان الاستثنائة مرفوعا من الثيابة المائة علا يجوز تشديد المتوبسة المحكوم بها ولا الفاء الحكم المسادر بالبراءة الا بلجماع آراء تضاء المسكمة » .

ولما كان من شان ذلك حركها جرى عليه تضاء محسكية النقض من يمين الحسكم الغيلى الاستئنائي القساضي بالفاء البراءة ، وذلك لتخلف شرط صحة الحسكم الغيلى بهذا الالفساء ونقا للقانون ، ولا يكنى في ذلك ان يكون الحسكم الغيلى الاستئنائي القاضي بالفاء حكم البراءة تسد نص عسلى مسدوره بلجماع آراء التضاة لان المعارضة في الحسكم الغيلى من شائها أن نعيد التفنية تضافه الأولى بالنسسية إلى المسارض ، بحيث أذا رأت المسكمة أن تعمل على مسابع عليها أن تذكر في حكمها أنسه صدر باجماع آراء التضاة ، لان الحسكم في المعارضة وأن صدر بتلييد الحسكم الغيلى المسادر بالغاء حكم البراءة ، التمنيائي الا أنسه في حقيقة تضاء منها بالغاء الحكم الغيلى المسادر بالبراءة من محسكية أول درجة ، لمساكان ما تقسيم ، غساته يعين نقفن الحكم الملمون غيسه والغاء الحكم الغيلى الاستئنائي وتليد الحسكم المستأنف المسادر ببراءة الطاعنين وذلك دون حساجة للتعرض لبساتي أوجسه الطمن .

( طعن رقم ٩٥ لسنة ٥٦ ق \_ جلسة ١٩٨٨/٦/١٣ )

## قاعىسدة رقم ( ٥٠١ )

## البسدا :

لحكمة الوضوع ان تقفى بالبراءة منى تشككت في صحة السناد النهبة الى التهم او لصدم كفاية ادلـة الثبـوت عليها الا ان حـد ذلك عن يشتبل حكيها عـلى ما يغيد انها محصت الدعــوى واحاطت بظروفها وادلــة الثبـوت التى قـلم الاتهــلم عليها عن بعمر وبصــرة ووازنت بينها وبسين ادلـة النفى فرجحت دفساع المتهم او داخلتها الربيــة في محة عناصر الانبـات .

# المسكبة:

الساكان ذلك ، وكان من المتسرر انسه وان كان المسكمة الموضوع الرتضوع بالبراءة بقى تشككت في صحة اسناد النهبة الى المتهم أو المسدم كماية الداسة النبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن يشستمان الخسكم عسلى

ما يفيد أن المسكنة محست الدعوى عن بصر ويصيرة وأن تكون الأسباب التي تستند اليها في تضائها لها معانيها المسجيع من الأوراق ومن شأنها أن تؤدى الى علمته عليها . لما كان ذلك ، وكان التاليت من محضر الشبط المؤرخ ١٩٨٤/٢/١ الذى حروه مأمور جبرك منفذ الوسوه ويصم عليه المطعون ضدهما أنها تنها تحد أقرا بضبط الأنسياء معها وبماكيتها لهما ويصده مدادهما للرسوم الجبركية وباستعدادهما للتصالح . ولما كان الحكم المطعون فيسه أذ تشى ببراءة المطعون ضدهما دون أن يعرض للدليل المستد من أقسوال المطعون ضدهما بحضر الضبط آنف الذكر ودون أن تعلى المسكنة برايها فيها بما يفيد عملي الاتسال أنها غطنت اليها ووزنتها ولم تتتنع بها أو رأتها غيم صالحة للاستدلال بهما عملي المها يكون شد جماء متسوبا بعيب القمسور في النبيب . لما كان ما تقدم ، فمان الحسكم المطعون فيسه يكون معيا التسبيب . لما كان ما تقدم ، فمان الحسكم المطعون فيسه يكون معيا بها يوجب نقضه ما بالنسبة للدعسوى المدنية من والاصالة وذلك دون حاجة الى بحث بساتي أوجه الطمن .

(طعن رقم ۲۷۱۲ لسنة ۷ه ق ــ جلسة ۲/۱۸/۱۸۸۱ )

# قاعسدة رقم ( ٤٠٢ )

## المسدا:

من القــرر ان الخطــا في الاسناد لا يعيب الحــكم ما لم يتنـــاول من الادلة ما يؤثر في عقيدة المحكة .

## المسكة :

لسا كان ذلك ، وكان من المترر ان الخطّا في الاسسناد لا يسبب
الحسكم ما لم يتناول من الأدلسة ما يؤثر في عتيدة المسكمة ، وكان الحكم
المطمون نيسه لم ينتل عن الشاهد انسه راى كينية اسلبة المجنى عليه ،
وكان لما أورده الحسكم بشأن عدد الأعرة النارية التي الملقها الطاعن
مأخذه الصحيح من أقوال هذا الشاهد في جلسة المحاكمة نسلا يتسدّح
في مسلابتة أن تكون أقسوال الشساهد المذكور في التحقيقات أو أقسوال
الشاهد الأول بشسال عقد الأعرة تسبد جوت على غير ما نقله السسكم
عنها ما دام لا يبين بن مدونة أن تطلبق أنسوال الشهود في المرحلسين

بشسان عدد الاعيره كان من عناصر اقناعه بسكان دلك وكان بسن المقسر ان المحسكية غير ملزمة بالتحدث في حكيها الاعن الادلسة ذات الائسر في تكوين عقيبتها وكان الحسكم المطعون فيسه لم يعول في تضافه عسلى اقسوال الشساهد ...... فسلا عليسه أذ يعسرض لهدذه الاتسوال ولا يعدو ما يثيره الطاعن مشسانها أن بسكون محاولة انزاع الملسة الدعسوى على وجه معين تأديا منذلك إلى مناقضة الصورة التي ارتسبت في وجدان قاضي الموضوع بالدليسل الصحيح وهو ما لا يجسوز المارته لدى محكة النقض .

( طعن رقم ١٩٥٩ لسنة ٥٨ ق . حلسة ١٩٨٨٩٠ )

# قاعـــدة رقم (٤٠٣)

## البسدا :

لحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة منى تشككت في صحة اسسناد التهمة إلى المتهم أو لمسدم كفاية أدلسة الشسوت عليها ألا أن حسد ذلك أن يشتقل حكمها عسلى ما يفيد أنها محصت الدعسوى واحاطت بظروفها ولائسة الشسوت التي قسام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبسين أدلسة التفي فرجحت دفساع المتهم أو داخلتها الريسة في صحة عناص الاتهات م

## المسكبة:

وحيث انسه وان كان لحسكه الموضوع و تقضى بالبراء متى تشككت في صحة اسسناد النهبة الى المنهم او لعدم كماية اداسة النبوت الخسير ان ذلك بشروط بسان بشنبل حكمها عسلى ما يغيد انها محست الدعوى واحاطت بظرونها وبادلة الشوت التي قسام الانهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين ادلسة النفي فرجحت دنساع المنهم او داخلتها الربية في صحة عناصر الانبات كما أنسه بن المسرر أن الاحكام بجب أن تبنى عسلى اسمن صحيحة بن أوراق الدعسوى وعنساصرها المسائد الصلح الى واقعسة لا أصل لها في التحقيقات السائد يكون معينا المنظقة عسلى اسساس فاسد بني كانت الواقعسة هي عبساد الحكم المناكب وكان الحكم المناحو بنا الحكم المناحو بناءة الملمون شده في قسوله ، حيث أن تقرير حد الدعسوى المناساس عائد المساعد في قسوله ، حيث أن تقرير حد الدعسوى المناساس عائد المساعد في قسوله ، حيث أن تقرير حد الدعسوى المناساس عائد المساعد في قسوله ، حيث أن تقرير حد الدعسوى المناساس عائد المساعد المساعد المساعد الدعسوى المناساس عائد المساعد الدعسوى الدعسوى المناساس عائد المساعد المساعد الدعسوى المناساس عائد المساعد المساعد الدعسوى الدعسوى المناسات المناسات

الاتهام البتهم النسانى المستانف ( المطعون ضده ) وأنها تقدوم التهسة في جاتب تبل متهم آخر ومن ثم نتنغى النهمة المسندة البسه من الأوراق بها يتمين القضاء ببراءة المتهم الثانى . وكان ما بين من مطلعة المودات المضمومة إن تقرير الخبر المقسده في الدعسوى للطاعون ضده جسرف الحسكم المطمون نيسه للله على خسان المسكم المطمون نيسه لله سنتييرا وذلك بقطع أثربة منها ، فسان الحسكم في تفسيله على هذا التقسرير ، ونقبل عنسه ما بخساف مؤداه ، ولم يعرض لما تضمنه من تيسام المطمون ضده بقطع التربة وتجسريف ولم يعرض لما تضمنه من تيسام المطمون ضده بقطع التربة وتجسريف يكون معيا مما يوجب نقضه والاعسادة . لما كان ذلك وكانت اعسادة محاكمة المطمون ضده وسا تجر البسه أو تنتهى عنده تتنهى احسن سير العدالة أن يعاد بحث الواتعة بالنسبة أيضا الى المحكوم عليه وأن غير بالمامن ، عانه يتقين نقض الخكم بالنسبة له كذلك .

( طعن رتم ٢٥٥١ لسنة ٥٨ ق \_ جلسة ١٩٨٨/١/١٢ )

## قاعبسدة رقم ( ١٠٤ )

## المسدا:

التناقض الذي يعيب الحسكم - ماهيته .

## المسكبة:

لساكان ذلك ، وكان التناتض الذي يعيب الحسكم هو ما يقسع مين اسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبته البعض الآخسر ولا يعسرف اى الأمرين تصدته المحكة ، وكانت ادانة الطاعن بجريتى احسراز السلاح النارى والنفساء ببراعته ويساتى النارى والنفساء ببراعته ويساتى المحكم الذين كانوا متدمين الى المحاكمة بعه من جناية السرقسة مع حبل مسلاح التي خلص الحكم الى عسدم ثبوت ارتكابهم لها ، نسأن ما ينعساه الماعن في هذا الشيبان يكون على غير اسساس . لما كان ذلك ، وكان بن المتحرر أن الارتباط الذي تتكر بسه المستويلة عن الجرية الأخل طبقا المسادة ٢/١٢ بن تسانون المعتويات أنها ينظر البسه عند العسكم طبقا المسادة ٢/١٢ بن تسانون المعتويات أنها ينظر البسه عند العسكم

في الجريبة الانسد بالعقوبة دون البراءة التي لا تسلب المحكمة حقها في النظر في باتي الجرائم المرتبطة وأن تنزل العقاب لها متى رات توافسر الركاتها وثبوتها قبل المتهم ، وأذ كان المطعون نيسه قسد تضو ببراءة الطاعن من جريبة السرقسة بحيل سسلاح ، وأعبل في حقه حسك المسادة ٢٦ من قساتون العقوبات بالنسبة للجريبتين الآخريتين اللتسيد دانسه بهما ، وهما جريبتي احراز السلاح الناري والفخائر بدون ترخيبي التين فتتى الحراز السلاح الناري والفخائر بدون ترخيبي التين مناهمي الي نبوتهما في حقه غانه يكون قد النزم صحيح التانون به لا محل معملة للنعي عليه في هذا الخصوص ، لما كان ما تقدم ، في الطعن مرمنه يكون على غير الساس بتعينا رفضه بوضوعا .

( طعن رقم ۲۰۰۰ لسنة ۸۵ ق ــ جلسة ۱۹۸۸٬۹/۱۹ )

## قاعسدة رقم (٥٠١)

#### : المسطا

لمصكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة منى تشككت في صحة اسسناد التهمة الى التهم او لمسدم كفاية ادلسة الشسوت عليها الا ان حسد ذلك الن يشتبل حكيها عسلى ما يفيد أنها محصت الدعسوى واحاطت مظروفها وادلسة الشسوت التي قسام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبسين ادلسة النفى فرجحت دفساع المتهم أو داخلتها الريسة في صحة عناصر الانبسات .

#### المسكبة:

لسا كان من المتسرر انسه يكمى في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة اسناد التهبة الى المنهم لكى تقضى له بالبراءة ورفض الدعسوى المنبة ، اذ المرجع في ذلك الى ما تطهئن اليسه في تقدير الطليل ما دام حكمها يشتمل عسلى ما بنعد أبها محصت واقعة الدعوى واحاطت بظرونها وبائلة الثبوت التى تسنه عليها الاتهام ووازنت بينها وبين ادلسة النفى نوجحت دفساع المتهم أو داخلتها الربيسة في صحسة عناضر الاتبات وكان يبين من معونات الحسكم المطعون نيسه وما اعتنته من اسسباب الحكم المستانف سما لا يتعارض مع اسبابه سان المحكمة

بعد أن أوركت واتقة الدعسوى واستعرضت الأقلسة فيها والخاطت بكافة عناصرها هن بضر ويصيرة استست تضاءتنا بكتان المطّقون تسدخا بالبراءة ورغض الدعوى المدنية .

( بطعن رتم ۱۹۲۸ لسنة ۸۵ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۱۰/۲ )

# قاغـــدة رقم ( ٤٠٩ )

#### : المسطا

لحسكة الموضوع أن تقضى بالبرارة بني تشككت في تصحة أسسناد التهمة ألى المقبم أو لعسدم كفاية ادلسة النسوت عليها ألا أن حسد ذلك أن يشتمل حكمها عسلى ما يفيد أنها محصت الدعسوى واحاطت بظروفها وادلسة التبوت التي قسام ألانهام عليها غن بصر وبصسيرة ووازنت بينها وبسين ادلسة التفي فرجحت دفساع المتهم أو داخلتها الربيسة في صحة عناصر الانسات و

# المسكمة :

لما كان ذلك ، وكان يكنى فى المحاكمات الجنائيسة أن يتشكك التباشية فى اسفاد التهمة إلى المنهم لكى يتضى له بالبراءة لأن المرجع فى ذلك الى ما يطبئن الله فى تعدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم انساء الحساط بعناصر الدعسوى عن بصر وبصيرة ، كما لا يعيب الحسكم الناته عن الرد عملى أحسد المله الاتهام ما دام قسد اشتيل عملى ما يغيد أن الحكمة فطنت الله ، وفى اغفال السرد عملى ذلك ما يغيد ضمنا أنها اطرحته ولم ترى غيه ما تطبئن معه الى ادائسة المنهم ، غسانه لا عملى الحسكم أذ أورد قسول اغضاء لجنة الجرد أن مسرد العجسز فى عهدة المحكمة لم ترى غيه ما يتنع به وجدانها .

( طعن رقم ١٨٨) لعطة-٥٧ ق \_ جلسة ١٢٨/١٠/١٨/١

# قاعبدة رقم ( ٤٠٧ )

#### : 12-41

استثناء احسكام البراءة من البطائن المسرر في حسالة عدم توقيع الأحسكام الجنائية في خلال ثلاثون يوما من النطق بها ولا ينصرف ذلك الى ما يصدر من احسكام في الدعسوى المنيسة المالمة بالتيميسة للدعسوى المنتسة المالمية .

#### المسكبة:

لا كان ذلك ، وكان الطاعن قد ورد في مذكرة استباب طمنه ان الحسكم المطعون ميسه لم تُودع اسبابه خسلال ثلاثين يوما المتسررة لابداعه اذ لم تودع الا بتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٨٧ وانسه لم يطن بالحكم حتى تاريخ تقديم الأسباب وقسدم شهادة سلبية صادرة سن فيابة بنها الكِلية تغيد إن الجكم المطمون نيه لم يسرد إلى النيابة الكلية حتى ١٦ من يناير سنة ١٩٨٧ مناده انه كسان يحق له ان يتريس اعلانه بايداع الحكم لوقدم اسبابه في ظرني عشرة أيام من تاريخ أعلانه بالايداع عملا بالفقرة الثانية من المسادة ٣٤ من القسانون رقم ٥٧ لسفة ١٩٥٩ المعدلة بالقسانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٧ الا أن ذلك مردود بسان عسدم ابداع الحكم ـ ولو كان صادرا بالبراءة ـ في خسلال ثلاثين يوما من تاريخ صدورة لا يعتبر بالنسبة للمدعى بالمتوق الدنية عسذرا ينشأ عنسه امتداد الاجسل الذى حسدده التسانون للطعن بالنقض وتقسديم الأسبباب اذ كإن يعيبه التمسك بهذا السبب وحدة وجها لابطال الحكم بشرط أن يتقسدم بسه في الميعاد الذي ضربه القسانون وهو أربعون يوما ، وليس كذلك حال النيابة العابة نيما يتعلق باحكام البراءة التي لا تبطل لهذه الملة بالنسبة الى الدعوى الجنائية ، وذلك بأن التعبيل الذي حسري عسلى الفقرة الثانية من المسادة ٣١٦ من قسانون الاجسراءات الجنائية بالقانون رقم ١٠٧ لسينة ١٩٦٨ والذي استثنى أحكام البراءة من البطلان المترر في جالة عدم توقيع الأجكام الجنائية في خلال ثلاثين يوما بن النطق بها لا يتمرن النيبة الى ما يصدر من احسكام في الدعوى الدنية المسلمة بالتبعية للتعوى البخالية المان فيدي علة التعديل ... وهي ما أنصحت عنه المذكرة الإيضائية للقانون الا يضار المنهم المحكوم ببراعته لصبب لا دخل لارادته نيه \_ هو أن مراد الشسارع قد أنجه ألى حرسان النيابة العلمة وهى الخصم الوحيد في الدعوى الجنائية من الطعن عبلى حكم البراءة بالبطلان أذا لم يوقع أسبابه في الميعاد المحدد قانونا ؛ أسا المسرات الدعوى المنية في الم بشاحة في انحصار ذلك الاستثناء عنهم ويظل الحكم بالنسبة اليهم خاضعا للأصل العام المترر بالمسادة ٢١٢ من قسانون المقويات الجنائية نبيطل أذا مضى ثلاثسون يوما دون حصسول التوقيع عليه .

( طعن رقم ٢٤٥٤ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٩٨٨/١١/٦ ،

# قاعسسدة رقم ( ١٠٨ )

## البسدا:

عسدم ايداع الحسكم سـ ولو كان صادرا بالبراءة في خسلال ثانتين يوما من تاريخ صدوره لا يعتبر بالنسبة البدعي بالحقسوق الدنيسة عذرا ينشسا عنه ابتداد الأجل الذي حدده القسانون الطعن بالنقض وتقسديم الاسسياف .

## المسكمة:

لما كان ذلك ما أورده الطاعنون في مذكرة أسباب الطعن من أنهم لم بملنوا بأيداع أسباب طعنهم ما مناده لم يحتل المداع أسباب طعنهم ما مناده أنه كان يحق لهم أن يتربصوا أعلانهم بالاساع الحكم ليقدموا أسباب الطعن في طرف عشرة أيسام من تاريخ أعلاتهم بالاسداع عملا بالنقرة الثانية من المسلدة ؟٣ من القانون رقم لا سنة ١٩٥١ المعدلة بالتسانون رقم بالمبادة في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره لا يعتبر بالنسبة للمدعى بالمحقوق المعتبرة عقول ينشا عنه انتخاد الأجل الذي حسده التسانون للمعن بالمعن بالتشرق وتقديم الاسباب ، أذ كان يسمه الترسسك بهذا السبب لوحده مينها لإبطال الحكم بشرط أن يتقسدم بسه في للبعاد الذي سريه التسانون وهو أربعون يوما وليس كذلك حسل النباة المائة نبا متعلق السبدون وهو أربعون يوما وليس كذلك حسل النباة المائة نبا متعلق

ملت علم البراءة التي لا تبطل لهذه العلة بالنسبة الى الدعسوى الجنائيسة . ذلك بأن التعديل الذي جرى عملى الفقرة الثانية من المادة ٣١٣ من قسانون الاجسراءات الجنائيسة بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٦٢ والذى استثنى احسكام البراءة من البطلان المقسرر في حالة عسدم توقيع الأحكام الجنائية في خلال ثلاثين يوما من النطق بها لا يتصرف البنة الى ما يصدر من أحسكام في الدعسوى المدنية المعامة بالتبعية للدعوى الجنائية اذ أن مؤدى علة التعديل ـ وهو ما انصحت عنه المذكرة الايضاحية للقساتون الا بضار المتهم المحكوم سراعته لسبب لا بخسل لارانته نيسه حرقو أن مراد الشسارع قسد أتجه الى حرمان النيابة العامسة وهي الخصم الوحيد في الدعوى الجنائية من الطعن عسلى حكم البراءة بالبطلان اذا لم توقع اسبابه في المعاد المصدد مسانونا ، أمسا أطسراف الدعسوي المدنية مسلا مشاحة في انحسار ذلك الاستثناء عنهم ويظل الحكم بالنسبة اليهم خاضعا للأصل العام المترر بالمسادة ٣١٢ من قسانون الاجسراءات الجنائيسة نبيطل ادًا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليسه . لمسا كان ما تقدم مانه كان من المتعين عسلى الطاعنين المدعين بالحقوق المدنيسة وقسد حصلوا سبفرض ان الشهادة المقدمسة منهم شسهادة سلبية \_ عسلى الشهادة المثبتة لعسدم حصول ايداع الحسكم في الميعاد المذكور أن يبادروا بتقديم الأسباب تأسيسا على هذه الشهادة في الاجسل المحدد . اسا وهم تسد تجاوزوا الأجل في تقديم الأسباب ولم يقم بهم عذر يبرر تجاوزهم له ، غانه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

(طعن رقم ۳۷۷۹ لسنة ۸۸ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۸)

## قاعىسدة رقم ( ١٠٩ )

## البسدا:

لحسكية الوضوع ان تقفى بالبراءة متى تشككت في صحة اسسناد التهمة الى التهم أو لمسدم كفلية ادلسة القسوت عليها الا ان حسد ذلك ان يُستبل حكيها عسلى ما يفيد انها محست الدعسوى واحادثت بظروفها ولداسة القبسيت التي قسلم الانمسام عليها عن بصر وبصسيرة ووازنت بينها وسين اللهة التفى فرجحت نفساع المتهم او داخلتها الربيسة في صحة عناصر الانبسات •

#### الحكية:

لسا كان ذلك ، وكان بن المتسرر ان بحكية الموضوع وان كان ألها 
لا تتفيى بالبراءة بتى تشككت في صحة اسناد النهبة الى المنهم أو لعسدم 
كعلية أدلسة الثبوت عليها الا أن ذلك بشروط بأن يشتمل حكيها عسلى 
ها يفيد أنها محصت الدعسوى واحاطت بظرونها وبأدلة الثبوت التى قام 
الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ، وكان النابت بن الاطلاع عسلى المنردات 
المنهبة تحقيقا لوجه الطمن أنه أثبت بمحضر الضبط المؤرخ ١٩٧٥/٥/١٤ 
أن الكية المضبوطة قسدرها ١٠٨٠ر ١٠٠٠ لتر صافى ولم ينسازع المطعون 
ضدهها في هسذا الشسان ، فسان الحسكم المطعون غيسه أذ قنفى بالبراءة 
مناسيسا عبلي أن محرر المحضر لم يبين مقسدار الكبية دون أن يعرض 
علالة ما أثبته محضر الضبط عن مقدارها ودون أن تعلى المحسكة برايها 
غيسه بها يغيد أنها فطنت اليسه ووزنته ولم تقتنع بسه أو راته غير صالح 
قى بيان عناصر النهبة ، فسان ذلك ما ينبىء بأنها اصدرت حكيها دون أن 
تحيط بادلسة الدعسوى وعنسامرها وتحيصها مها يعيب حكيها بسا 
يستوجب نقضه في خصوص الدعوى الدنية والاحسالة مع الزام المطعون 
بستوجب نقضه في خصوص الدعوى الدنية والاحسالة مع الزام المطعون 
مندهها بالمساريف المدنية .

( طعن رقم ؟ السنة ٥٨ ق ــ جلسة ١٩٨٨/١١/٨ ) قاعــدة رقم ( ٤١٠ )

#### 

لحسكمة الوضوع ان تقفى بالبراءة منى تشككت في صحة اسسناد التهمة الى المتهم او لعسدم كفاية ادلسة النسوت عليها الا ان حسد ذلك الن يشتبل حكيها عيلي ما يفيد انها محصت الدعسوى واحاطت بظروفها ولائلسة النسوت التي قسلم الانهسام عليها عن بصر وبصسيرة ووازنت بينها وبسين ادلسة النبي فرجعت دفساع المتهم او داخلتها الريسة في محتة عنكم الانتسان ،

#### المسكبة:

لما كان ذلك ، وكان من المتسرر أن يكنى في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكبة الموضوع في صحة اسناد النهم الى المنهم لكي تقضى له مِلْبِراءة بِالرِد عسلى كل دليل من إداسة الاتِهام لأن في أغفال التحدث عنها اليه في تقدير الدليسل ما هام حكمها يشبيل عبلي ما ينيد أنها محصت واقعمة الدعسوى واحاطت بظرونها وبأدلسة الثبوت التي تسام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين ادلسة النفي مرجحت دمساع المتهم أو داخلتها الربيسة في صحة عناصر الاثبات ــ كما أنها ليست ملزمة في حالة القضاء بالبراءة بالرد عسلى كل دليل من أداسة الاتهام لأن في أغفال التحدث عنها ما يغيسد أنها أطرحتها ولم تر فيها ما تطبئن معه الى أدانسة المتهم . لما كان ذلك وكانت المصكمة \_ عسلى السياق المتقسدم \_ قسد احساطت بواقعة الدعسوى والأدلسة الثبوت التي قسام الاتهسام عليها اسست مضاءها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية الى عسدم اطبئنانها الى ادلسة الثبوت المستقاة في اقسوال شساهدي الاثبسات لتراخيهما في الإسلاغ وتناقضهما في بعض الوقسائع نسان ما يثيره الطاعنان بصدد ثبوت الاتهام يكون غير مقبول ولا يجد بهما من بعد أن تكون المحكمة تد أغفات شمان التحريات والمعلينة لأن في اغفال التحدث عنهما ما يفيد أنهما أطرحتها ولم تسرى ميهما ما تطبئن السبه معه الى ادانسة المتهسين ، كما لا يجدى الطاعنان خطا الحكم في الوقوف على صلة خلف عامل محمد بالمطعون ضدهم او وجسود خلف بسبن وبينهما لأن هذا الخطسا بغرض حدوث غير مؤثر في عتيدة المحكمة لما هو مقرر من أن لا يعيب الحكم خطؤه في الاسناد ما لم يتناول من الأدلية ما يؤثر في عقيدة المحكمة لما كإن ذلك فسان ما يثيره الطاعنان بأوجه طعنهما لا يتعدى أن يكون مجادلة في أدلة الدعوى وهو ما لا يجوز اسلم محكمة النقض ومن ثم رقض الطعن موضوعا مع الزامها بالمساريف ومسادرة الكفالة .

( طعن رقم ٢٠٤} لسنة ٧٥ ق ــ جلسة ١٩٨٨/١١/١٨٨ )

# قاعـــدة رقم ( ١١) )

#### 

لمصكمة الوضوع أن تقفى بالبراءة منى تشككت في صحة استغلا التهمة إلى التهم أو لمستم كفاية أداسة التبسوت عليها ألا أن حسد ذلك أن يشتمل حكمها عسلى ما يغيد أنها محصت الدعسوى ولحاطت بظروفها وأداسة التبسوت أتى قسام الاتهسام عليها عن بصر وبصسيرة ووازنت بينها وبسين أداسة التفى فرجحت دفساع المتهم أو داخلتها الريسة في صحة عناصر الانسات ،

#### المسكمة:

وحيث اتسه لما كان من المتسرر اتسه يكمى ان يتشكك المسافى في صحة اسسناد النهبة الى المنهم كى يقفى له بالبراء ، اذ مسلك الابر كه يرجع الى وجدانسه ، ما دام الظاهر انسه احساط بالدعسوى عن بصر ويصيرة واقسلم قضاؤه على اسبلب تحبله ، وكان بيين من الحسكم المطمون غيسه انسه بعد ان بين واقعة الدعسوى وعسرض الانسوال الماهد الانبسات وسائر عناصر الدعسوى بما يكشف عن تحيمسه لها والاحلمة بظروفها ويأطسة الانبها غيها ، خلص الى أن النهبة الموجسة الى المطمون ضده على شك للاسبلب التى أوردها فى قوله لا وحيث ان المحكمة لا تطبئن الى النصوير الذى ادلى بسه ضابط الواتمة وتسرى ان يكون لها تصوير آخر المسك الضابط عن ذكره حتى يضفى المشروعيسة عسلى واتمة الشبط والتنتيش الاسر الذى تكون معه النهبة عبلا للشك على وهى اسبلب سائمة تؤدى الى التنبجة التى انتهى البها ، غسانه يكون بريئا من قالة النسساد فى الاستدلال ، لمساكل ما تقسم غسل الطمن يكون عسلى غير السلس منعينا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ۲۱۸) لسنة ۷ه ق ــ جلسة ه۱۹۸/۱۱/۱۸)

# قاعـــدة رقم ( ۱۲) )

# الجسيدا :

لمصكمة الوضوع ان تقفى بالبواءة بنى تشككت في صحة اسسناه النبهة الى المترم او لمسدم كفاية ادلسة النسوت عليها الا ان حسد نلك قن يشتبل حكها عسلى ما يغيد أنها محصت الدعسوى وأحاطت بظروفها وأدلسة الثبسوت التى قسلم الانهسام عليها عن بصر وبصسيرة ووازنت يبنها وبسين أدلسة النفى فرجحت دفساع المتهم أو داخلتها الريسة في صحة عناصر الانبسات ،

#### الحسكة:

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنسه يكفى في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القساضي في اسفاد التهمة الى المتهم لكي يتضى بالبراءة اذ مرجع الأمر في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدليسل ما دام الظاهر من الحكم انسه احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة وأقسام قضاؤه على اسماب تحمله ، وكان الحكم الطعون فيسه قسد أورد واقعة الدعوى على غمو بين منه أن الحسكمة محصتها وأحاطت بظرومها وباللسة الثبوت التي قسام عليها الاتهام ثم انصحت من بعد عن عدم اطمئنانها الى تلك الادلية للأسباب السائغة التي بينتها والتي تكفي لحسل النتيجة التي خلصت اليها ، نسان ما تثيره النيابة العامة الطاعنة في هذا الصدد يكون في غم محله وينحل الى جــدل موضوعي لا تحوز اثارته أمــام محـكهة النقض . لما كان ذلك ، وكإن من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تزن أقسوال الشهود وتعذر الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وأن عُلْخَذُ بِالسَّوالِ الشَّمَاهِدِ في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة مني اطمئنت اليها ، وكانت المسكمة تسد اخنت بأتسوال الشاهدين الثاتي والثالث بجلسة المحاكمة واطرحت أثمالها بالتحتيقات لمدم الاطبئتان اليها وللأسباب السائفة التي اوردتها ، ومن ثم مسان منمى النيابة العلمة الطاعنة عملى الحمكم بشأن ما تقدم يكون غير سديد دعوة المجادلة في موضوع الدعوى مما لا تجوز اقامته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقسور انسه لا يعيب المسكم اغفاله الرد عسلى أخذ ادلسة الاتهام ما دامت المحكمة تسد داخلتها الربيسة والشك في عناصر الاثبات ولم تطبئن الى صحة الواقعة كما صورتها جهة الاتهام ولأن في أغفال للحسكمة التحدث عنها ما ينيد أنها المرحتها ولم تسر فيها ما تطبئن معسه الى ادائسة الطعون شدهما ومن ثم يكون منعى النيابسة العلمة الطاعنة بشسان النفقات المكم عن دلالة-ما استرت عنب الطاعنة من

شهر المستطلع من التعلق في مكان يندرد بديارته المطعون ضدهما وأن للمقابلة عيد التعلق وكان المسلم المسلمة وما ثبت بن محصفها من اطلاقها في تاريخ المدان الواقي واستون المسادت وجواز تعدوت استابة المجنى طبع منها ووجود خالفات ثارية بينه وبين المطعون ضدهها في غير محله . لما كان ما تقدم ، نسان الطعن برمته يكون عسلى غير اسساس ويتمين رئفسه موضوعا .

(طِعِن رِقِم ١٩٨٨/١١/٨٥ ) - طسة ١٩٨٨/١١/٨٨)

"مَأْعَسِدة رقم (١٣٤)

المسسدان

المُضَلِّا فَيُ الاِسْئِلَا هُوَ الَّذِي يقسع فيها هو وؤثر في عقيدة المسكبة النَّمَة المُسكبة النَّمَة المُسكبة

المكهة :

إن النطاع في الاستغلام الذي يقع نبيا هو وقر في عقيدة المحكمة التي خلصت اليها إلى وكان ما يشره الطاعن خلسا الحسكم أذ حصل بدوناته أن الضابط بدونات ويكان من حسلات الثابت من الضابط بدونات الثابت من الخيراق من أسبة بغرض صحة ذلك الإراق من أسبة بغرض صحة ذلك الإراق من أسبة بغرض صحة ذلك على مقد ورد بشبال يوضوع أم يكن قسوام جوهر الواقصة التي اعتقها الحسكم ولم يكن وله ألين في منطقة وسسلامة استدلاله عسلى مقارضة اللها الملك المحتولة على الخطسا في المسادة المحتولة على الخطسا في المسادة المحتولة على الخطسا في المسادة إلى المحتولة من الخطسا في المحتولة على المحتولة من المحتولة المحتولة المحتولة المحتولة من المحتولة المحتولة

ل طعن رتبط ۱۹۸۷/۱۱/۲۲ استة ۸۵ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۲۲ ) قَلْفُسِبُ فَيْقِ رَمْع ( ۱۹٪ )

: المسيدا

المسكة الديوعيان يقفى بالبرادة من تشكيت في صحة السينان الله المستفرية المستفرة المستفرق المستفرة المستفرة المستفرق المستفرق المستفرة المستفرق المستفرق المستفرة المستفرق المس

يينها ورسين ادلبة النفي فرجحت دفساع المتهم أو داخلتها الروسة في صحة عناصر الاثبسات •

#### المسكوة :

وحيث انسه من المقسرر انسه يكنى ان يتنسكك القساضى فى صحة المساد النهية الى المتهم كى يقضى بالبراء أذ بلاك الابر كله يرجع الى وجدانه ما دام الظساهر انسه أحساط بالدعوى عن بصر وبصيرة وأقسام تضاؤه على أسباب تحيفه . وكان يبين من الحسكم المطعون برمت انه بعد أن بين واقعة الدعوى وعرض لافلسة الثبوت فيها بما يكشف عن تحييب الى المطعون ضده محل شك للاسباب التى أوردها ، وهى أسباب سائفة ألى المطعون ضده محل شك للاسباب التى أوردها ، وهى أسباب سائفة ألتانمى بالبراءة أن تكون احسدى دعاماته معيبة . وكان تعييب الحسكم التانمي بالبراءة أن تكون احسدى دعاماته معيبة . وكان تعييب الحسكم على المحارفة عن المسابق المعارف فيسه في احسدى دعاماته المنافية المنافية بالمعارف فيسه في احسدى دعاماته بالخطسا في تطبيق القسانون غير منتج عادام أن الحكم قسد أتيم عسلى دعامات أخرى تكنى وحدها لحمله .

( طعن رقم ۲۸ه ۱ لسنة ۷ه ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۲۲ )

## قاعـــدة رقم (١٥١))

#### المسدأ:

التناقض الذي يميب الحكم هو الذي يقسع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعسرف أي الأمسرين قصدته المستكة .

## المسكمة:

إسا كان ذلك ، وكان التناتض الذي يعيب الحسكم هو الذي يقسح بين أسبابه بحيث يننى بعضها ما يثبت البعض الآفسو ولا بعسرف أي الإسرين تصنته المحكمة ، وكان البين من مدونات الحسكم المطعون قيسه أنسه حصل واقعة الدعوى وأورد أنلسة الإثبات بما قصد البسه في انتناعه من أن أصابة المجنى عليه في رئسه واحدة ، عسلن ما جركه

ب الحكم الذى وصف النهبة من أنها أصابات لا يعدو أن يكون خطاة المديا لا يتدح في سلامة الحكم أو النتيجة التي أننهي اليها ومن ثم غان ما يثيره الطاعن في هاذا المعدد يكون غسير سحديد و الما كان ذلك و كان الحكم قد بين أركان المسئولية التقصيرية بين خطا وضرر وعالاتة صببية غانه يكون قد الحاط بعنامير المسئولية المعنية الحاطة كانية ولا تتربب عليه بعد ذلك أن هو لم يبين عناصر الفرر الذي قد على أساسه جلغ التعويض المحكوم بسه والما كان ما تقدم و الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا و

(طعن رقم ٦٠٨ه لسنة ٥٨ ق ـ جلسة ١٩٨٩/١/٣ ١

# قاعـــدة رقم (١٦١) )

#### : المسطا

من القسرر أن الخطأ في الاستاد لا يميب الحسكم ما لم يتنسأول من الادلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .

## المكهة:

لسا كان ذلك ، وكان من المتسرر أن الخطأ في الاسسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلسة ما يؤثر في عتيدة المسكنة غاته لا يجددي الطاعن ما يتعاه عسلى الحكم فيما سجله عسلى لسسان الشهود من أن المجنى عليها غسير مكتبلة النبو العتلى أذ أن خطسا المسكم في هسذا الخصوص بنرض صحته به لا أثر له في منطقه ولا في النتيجة التي انتهى اليها والتي عسول فيها ما هو واضح من سياته عسلى التترير الطبي الشرعي . لما كان ما تقسدم ، فسان الطعن برمته يكون عسلى غير السلس معينا رفضه .

( طعن رقم ٦١٩٩ لسنة ه ق ــ جلسة ١٩٨٩/٢/٧ )

## قاعـــدة رقم ( ۱۷ )

#### البسدا:

لحسكة الموضوع ان تقضى بالبراءة منى تشككت في صحة اسسناد التهمة إلى المتهم أو لمسدم كفاية ادلسة الشسوت عليها الا أن حسد ذلك أن يشتمل حكمها عسلى ما يفيد أنها محصت الدعسوى واحاطت بظروفها وادلسة الشسوت التي قسام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبسين ادلسة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبسة في صحة عناصر الانسات و

#### المسكمة:

لما كان ذلك ، وكان يكنى في المحاكمات الجنائيسة أن يتشمكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي يقضى بالبراءة اذ مرجع الأمر في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدلبل ما دام حكمه يشتمل على ما بفيد انسه محص واقعسة الدعوى واحساط بظسرومها وأدلسة الشوت التي قسام عليها الاتهام ووازن بينها وبسين ادلسة النفى مرجح دمساع المتهم أو داخلته الربية في صحة عناصر الاثبات ، وكانت المحسكمة تعد رجحت دفساع المتهم عسلى سما سلف بيانه \_ وهو ما يسدخل في سلطتها بغير معقب عليها في ذلك من محكمة النقض نسان ما بنعاه الطاعن ينحل الى جــدل موضوعي لا تجـوز اثارته اساء هذه المحسكمة . لما كان ذلك ، ولئن كان من المتسرر طبقا لنص الفقرة الأولى من المسادة ١٣٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل انه لا يجوز دفع الدعوى الحنائية أو مناشرة أي أجراء من أحراءات بدء تسسييرها أمسام جهات التحقيق او الحسكم قبسل صدور طلب كتابي من المدير العام الحمارك او من ينيبه في ذلك ، وأن هذا البيان من البيانات الجوهريسة التي يجب أن يتضمنها الحكم الصادر بالادانة والاكان الحكم باطلا الاان الأمر بالنسبة الحسكام البراءة يختلف اذالم تشترط المسادة ٣١٠ من قسانون الاجسراءات الجنائيسة لمحة تسبيبها أن يتضمن بيانات أو أمورا معينة أسوة بأحسكام الادانة ومن ثم ملا يعيب الحكم وهو يقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدغوى المدنية عسدم اثمارته في مدوناته الى

أن الدعوى الجنائية حركت بناء عسلى طلب كتابى من مدير عام الجسارك أو من ينبيه ، ومن ثم نسان ما يثيره الطاعن في هذا الثمان يكون غير تويم . لما كان ذلك ، وكان الواضح من الحسكم أن المحسكمة تضت ببسراءة المطعون هنده المشككها في الواقعة ومن ثم المسلا جسفوى حد للمدعى بالحقوق المدنية من النمن تسلى التكتم أنسه لنم يترد الحادث الى وصف بالحقوق المدنية ما دامت البراءة تشد قلبت عسلى المسلس عسدم ثبؤت الواقعة في حق المطعون ضده الأنها لا تكون ثابتة ثفت أي وصف . لمساكان ما تقدم ، فسان الطعن بربته يكون على غير الساس متعينا رغضه وخسوعا .

( طعن رقم ٣٧٤٣ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٩٨٩/٢/٧ )

خلمسا: بطلان الصكم وانعدامه .

١ ـ بطالان المام ٠

قاعـــدة رقم ( ۱۸ ) )

: المسطة

الراد بالتسبيب المتبر تحرير الاسسانيد والحجج التي أنبني عليها الحكم والمنجة هي له سواء من حيث الواقع لو من حيث القانون •

#### المسكية:

لما كان الشارع يوجب في المادة . ١٩ من تاتون الاجراءات المجتلبة أن يشتبل الدكم على الاسباب التي بني عليها والا كان بالملا والمراد بالتسبيب المتبر تحرير الاسانيد والحجج التي أنبني عليها الدكم والمرتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القالدون ، ويجب كي يحتق الغرض منسه ان يكون في بيان جلي منصل بحيث بستطاع الوتوف على مسوغات ما تشي بسه ، وذلك من متنضاه أن تكون أسبلب الحكم متروءة ، لما تحرير الاسبلب بخط يستحيل تسراعته غاله لا يحتق تصد الشارع من استجباب تسبيب الاحسكام ويعجز محكمة النقض عن المحكم مراتبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح . لما كان ذلك ، وكان الدكم الصادر من محكمة أول درجة بادانة الطاعن تسد استحالت تراءة أسبله علم على عملي عالم أولان ينسط حتبا المبالان يكون قدد استطال بنيسط حتبا البطلان يكون قدد استطال الهه ، ولا يصحبه من ذلك أن يكون قدد أنشا البطلان بكون قدد أنشا منا منطوق حكم باطل مسا

المكن رهم 1919 فسفة . ه ق سبطسة ١٩٨١/٢/٢٢ ١

## قامستة رقع (١٩٤)

## البسدا:

وجوب اجماع قضاة المصحكة عند صدور الحسكم في الاستنساف بتشديد المقوبة المحكوم بها أو بالفاء المسكم المستادر بالبراءة والاكان ماطسلا •

#### المسكمة:

لما كان تضاء هذه المحكمة قد جسرى على ان استئنات الحسكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن وكذا الطعن نيسه بطريق النتش يشمل كل منهما الحكم الفيابي المعارض نيسه ، وكانت المسادة ١٤٧ من المسانون الإجسراءات الجنائية تسد نصت عسلى وجوب اجباع تضساة المحكمة عند صدور الحسكم في الاستئنات بتشديد المعتوبة المحكوم بها أو بالمغاء الحسكم الصادر بالبراءة ، وكان الشسارع اذ استوجب انمتاد أن يكون الاجباع معاصرا لصدور الحسكم انها دل عسلى اتجساء مراده الى أن يكون الاجباع معاصرا لمسور الحكم وليس تاليا له لأن ذلك مسا يتحقق بسه حكمة تشريعه ، ومن ثم نسان النص عسلى اجباع الآراء ترين بالحسكم بتشديد العتوبة المحكوم بها أو بالنماء الحسكم المسادر بالبراءة هو شرط لأزم اصحته ، ولما كان منطوق الحسكم المطعون فيسه جساء ظوا مها يفيد صدوره بالإجهاع فسانه يكون باطلا لتخلف شرط من شروط صحته .

( طعن رقم ٣٦٠٧ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨١/٥/١٧ ١

# قاعـــدة رقم ( ۲۰) )

# البسدا :

الدعوى الجنائية تحسال الى محكمة العنايات بنساء عسلى امر من مستشار الاحالة فسأن نظرت محكمة الجنايات الدعوى وقضت فيها بذلك الوصف دون أن تحسال اليها بالطريق الذي رسمه القسانون فسال جكمها وما بنى عليه يكون معدوم الأثر لتخلف شرط أصيل لازم لصحة أتصال المحسكة بالواقعة .

#### الحسكية:

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع عملى الأوراق والمغردات المضمومة ان النمامة العامة احالت الدعوى الى محكمة امن الدولة العليا لمساكمة المطمون ضده وآخر عن جرائم الاستيلاء بغير حق عملى ممال معلوك لشركة النيسل ألمامة لمتاولات الانشاءات المدنية والاشتراك نيها واحراز الاحالة وعملا بأحكام القانون رقم ١٦٢ سنة ١٩٥٨ بشان حالة الطوارىء وقسرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٢٧ لسنة ١٩٦٧ باعلان حالة الطوارىء واسر رئيس الجمهورية رقم ٧ لسينة ١٩٦٧ ومحكمة أمن الدولة العليا بكفر الشيخ قضت بجلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ غيابيا المطعون ضده وحضوريا للمتهم الآخر بمعاتبة كل منهما بالحبس مع الشعل لمدة سنة واحدة عن جريمة الاستيلاء والاشتراك نيها وببراءة المطعون ضده من باقى النهم المستدة اليه ، وقد أتسر نائب الحاكم العسكرى الحكم بالنسبة للمتهم الآخر واعاد الاوراق للنيابة العاسة لاتخساد شئونها عند ضبط المطعون ضده المحكوم في غيبته ، ثم قبض على المطعون ضده وأعيدت محاكمته حيث صدر الحكم المطعون نبسه ، لمسا كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة أعادة المحاكمة ومدونات الحسكم المطعون نيمه انمه صدر من المحكمة بوصفها محمكمة جنسابات كفسر الشيخ بدلالة ما ورد بديباجة الحكم وما تضمنته اسبابه من أن الدعوى أحبلت الى المحكمة من السيد مستشار الاحالة وهو ما يخالف الواقع الثابت بالأوراق . لما كان ذلك وكانت المادة العاشرة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارىء الذي صدر الحكم المطعون فيسه أثناء سرياته قسد نصت عسلي أنسه نيما عدا ما هو منصوص عليه من اجراءات في هذا القسانون أو في الأوامسر التي يصدرها رئيس الجمهورية تتبسع الاجراءات والأحسكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية ، وكان القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ سسالف الذكر والأواسر التي اصدرها رئيس الجمهورية لم تنظم الاجسراءات التي نتبع في مواد الجنايات في حق المتهمين الغائبين نسانه يتبع في هذا الأسر الأحسكام المنصوص عليها في تسانون

الاحراءات الحنائية وإذ كانت المادة ١/٣٩٥ من مسانون الاجسراطات الجنائية تنص على انه اذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو تبض عليه تبل معقوط العقوية بمضي المدة يبطل حتما الحكم السمايق معدوره سمواء فيها يتعلق بالعقويسة أو بالتضمينات ويعاد نظر الدعسوى أمام المحكمة . وتُــّـد جرى تضاء هذه المحكمة على أن بطلان الحكم الغيابي طبقا لهــذا النص مشروط بحضور المتهم امام المحكمة لأعادة نظر الدعوى لما اذا قبض عليه وأفرج عنه قبل جلسة المحاكمة وأعلن بها ولكن لم يحضرها غانه لا محل لستوط الحكم الأول بل يجب اذا لم يحضر معلا اسمام المحكمة ان يقضى بعسم سقوط الحكم الأول واستمراره قائما . لمسا كان ذلك ، وكان المطمون ضده قسد حكم عليه في غيبته من محكمة أمن الدولة العليا ثم تبض عليه تبلُ ستوط العتوبة بمضى المدة الا أنسه لم يحضر أسلم ملك المحكمة لاعادة نظر الدعوى بما مقتضاه اسنمرار الحسكم الغيسابي المادر من محكمة آمن الدولة العليا قائما . لما كان ذلك ، وكان من المتر, طبقا للمادة ٣٧٣ من قانون الاجسراءات الجنائية أن الدعسوى المنائية تحال الى محكمة الجنايات بناء عالى أمر من مستشار الاحالة غسان محكمة الجنايات اذ نظرت الدعوى وقضت فيها بذلك الوصف دون آن تحال اليها بالطريق الذي رسمه القانون فان حكمها وما بني عليه يكون معدوم الأثر لتخلف شرط أصيل لازم لصحة أتصال المحكمة مالواتمة مما يوجب نقضه . ولا محل للقول بأن محكمة أمن الدولة العليا هي التي اعيد المامها نظر الدعوى واصدرت الحكم استنادا الى أن ذات الهيئة لها اختصاص الفصل في قضايا أبن الدولة العليا ذلك أنسه فضسلا عما ورد بمحضر الجلسة وديباجة الحكم المطعون نيسه من أنهما صادران من محسكمة الجنايات مقد تضمن الحكم أن الدعسوى محالة من مستشار الاحسالة مما يكشف عن اعتقاد المسكمة خطسا باختصاصها بمسفتها محكمة جنايات بالفصل في الدعوى وهذا الاعتقاد الضاطيء الذي ترديت عَيْسه لا يعد خطأ ماديا غير مؤثر في الحّكم .

(طعن رتم٧٧٥٣ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٠/١/١٨١١)

## . قام ....دة رقم ( ۲۱) )

## المسطا:

اعتساق الحكم الاستثنائي اسسباب الحكم الابتدائي الباطل قانوناً لخلوه من تساريخ مسدوره فساته يسكون بدوره باطسلا ويتمسين اذلك نقض الحسكم •

#### المكة:

لسا كان الحكم المطعون نيه وأن استونيت بياناته ، الا آنسه لم ينشىء لقضائه اسبابا بل انتصر عسلى أعتباق أسباب الحكم الابتسدائي الباطل تانونا ، لخلوه من تاريخ صدوره ، مانه يكون بدوره باطلا ويتمين لذلك نتض الحكم والاحالة دون ما حاجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى . ولما كان نقض الحكم لهذا السبب بالنسبة الى الطاعن يتنفى نقضسه أيضا بالنسبة للمحكوم عليه الآخر الذي لم يقرر بالطعن لان هذا النقض يرجع الى سبب متعلق بالحكم ذاته نضلا عن وحدة الواقمة ولحسن سير يرجع الى سبب متعلق بالحكم ذاته نضلا عن وحدة الواقمة ولحسن سير للمعالفة منا متنضاه أعادة بحثها من جميع نواحيها بالنسبة لكل من لتهم نميها .

( طعن رقم ٣٦٨) لسنة ٥١ ق ــ جلسة ٢٩٨٢/٢/٢ ) قاعـــدة رقم (٢٦)

## المنسطا:

ورقــة الحكم من الاوراق الرســـجة التى يجب ان تحــل تاريخ اصداره والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا

## المحسكية:

لسا كان قضاء هذه المصكحة قسد استقر على ان ورقة الحسكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحيل تاريخ اصداره والا بطلت لفقدها متشر من مقومات وجودها قانونا ، وأذ كانت هذه الورقة هي السسند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر بسه بناء عسلي الأسباب التي لقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطسلان الحسكم ذاتسه

لاستحالة اسناده الى اصل صحيح شاهد بوجوده بكابل اجسزاته بثبت لاسبابه وبنطوته ، واذ كان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم الطمون غيب تسد خلا من تاريخ اصداره ماته يكون باطلا لخلوه من هذا البيسان الجوهرى ، ولا يقدح فى هذا أن يكون محضر الجلسة شد استونى بيان تاريخ اصدار الحكم لاتسه اذا كان الأصل أن محضر الجلسة يكبل الحسكم فى خصوص بياتات الديبلجة الا أنه من المستقر عليه أن الحكم يجب أن يكون مستكملا بذاته شروط صحته ومقومات وجوده نلا يقبل تكلة ما نقص غيب من بياتات جوهرية بأى دليل غير مستمد منه أو بأى طسريق من طرق الإنبات ولكل ذى شأن أن يتمسك بهذا البطلان المام محكمة النقض عند أبداء الاسباب التى بنى عليها الطعن . لمساكان ذلك ، غان الحكم المطمون نبه يكون بلطلا بها يستوجب نقضه .

(طعن رتم ١٥٦٤ كسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٣/٥/١٠)

## قاعـــدة رقم ( ۲۳) )

#### الحسدا :

يجب على كل حكم صسادر بالادائسة ان يشير الى نص القانون الذى حسكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعيسة الجراثم والمقساب .

#### الحكة:

حيث أن المسادة . ٢٩ من قسانون الاجسراءات الجنائية نصت على أن كل حسكم بالادانسة يجب أن يشير الي نص التانون الذي حكم ببوجيه ، وهو بيان جوهرى انتضته قاعدة شرعية الجرائم والمعتلى . ولمسا كان النابت أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبله بالحكم المطمون غيسه قسد خلا من ذكر نص التانون الذي أثرل ببوجبه المعتلى ، غلقه يكون باطلا - ولا يعصمه من عيب هذا البطلان أن يكون قسد أشار في ديباجته الى مسواد التانون التى طلبت النيابة المامة تطبيتها ، ما دام لم ينصح عن الفسدة بعد المادة في حق المحكم عليه ، لمساكان ما تقسدم ، غلته يتمين نتش المعكم عليه ، لمساكان ما تقسدم ، غلته يتمين نتش المعكم نيسه .

( طعن رقم ١١٩ لسنة ٥٣ ق \_ جلسة ١١٥/٥/١٠ )

## قاعستة رقم ( ٢٤٤ )

# المسطأ :

التحقيق الذي اجرته النيابة ... تعييه ... اثره •

#### المسكية:

من المقرر أن تعيب التحقيق الذي تجربه النيلية لا تسائير له مسلى مسلابة الحكم فسأن ما ينعاه الطاعن في شأن تقصير النيلية بعسدم سؤالها المجنى عليه قبل وفقته لا يعدو أن يكون تعييبا للتحقيق الذي جرى في المرحلة السلبقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن عسلى الصكم .

( طعن رقم ۷۰۸ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۳/۰/۱۷ )

# قاعـــدة رقم ( ٢٥ )

## المِسطا:

يجب ان يضع احد اعضاء الدائرة المنوط بها الحسكم في الاستثناف تقريرا موقما عليه بنه والا كان باطلا .

## المسكبة:

من المترر في تضاء هذه المحكمة أن المسادة [11] من قانون الإجراءات المستثنات تقريرا موقعا عليه منه ، وأن يشتبل هذا التقرير عسلى المخص وتانيف تقريرا موقعا عليه منه ، وأن يشتبل هذا التقرير عسلى المخص وتانع الدعوى وظرونها وأدلسة الثبوت والننى وجبيع المسائل الغرعية التى رخمت والإجراءات التى تمت وأن يتلى هذا التقريز ، فقد دلت بذلك دلالة وأضحة على وجوب أن يكون هذا التقرير مكتوبا ، وأنسه ورقسم من أوراق الدعوى الواجب وجودها بعلها ، فعدم وضسع هذا التقرير ويسلله ، ولا ينفى عن هذا التقرير ألمسد الإحساء سيفة التحكم ويسلله ، ولا ينفى عن هذا التقرير أن يقرأ الحسد الإعضاء سيفة التهنة ونص الحكم الإبتدائي غسان هذا المصل غير جدى لا يفتى عن وجوب تنفيذ القانون بوضع تقرير كتابي يصح أن يعون عليه التفسيل الكشريين

في تنهم الدعوى ، وما دامت ورقة النقريد غير موجودة نملا غلا بصح في هذا المتسلم الاعتراض ببنهوم نمس الفترة الأخسيرة من المسادة ٢٠ من التانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطمن بالنقض قولا بأن الحسكم ما دام تابث فيه أن هذا الأجراء قسد استوفى فلا سسببل لجحده الا بالطمن بالتزوير ما دام أن ورقة التقرير غير موجودة فيهلا للما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة المتردات المضموسة أن أوراق الديوى خلت من تقرير التلخيص فقسد وجب القول بأن المحكمة الاستثنافية قصرت في اتجلة لجسراء من الاجراءات المجموعية بالمعجمة بساله ، ومن ثم يتمين نقض الحكمة المطمون فيه .

( طعن رقم ۸۹۵ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۳/۵/۳۱ )

# قاعسستة رقم (٢٦) )

#### ماستــه .

حــكم الادانــة ــ ما يجب ان يشـــتمل عليه ــ اغفاله ــ الرم بــ قصــور ٠

## المسكبة:

لما كانت المادة ١٦٠ من تانون الإجراءات الجنائية تد الوجب أن يشجل كل حكم بالادائية على بيان الواتمة الميتوجية للمتوية الجنائية بيانا كفيا تتحقق به لركان الجرية والظروب الذي ومت نبها والاللمة التي استظمت بنها المسكمة نبوت وقوعها بن المتهم ويؤدي علك الادلمة حتى يتضح وجهه استدلالها بها وسلامة ملفذها تتكينا لمحكمة النتض من مراتبهة التطبيق القانوني عملي الواقعة كما مسار اثباتها بالحكم والا كان تلمرا ، وكان الصكم المطمون نبسه تسد الكتمي في بيان الدليل بالإحمالة الى معشر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونها ولم بين وجهه استدلاله بها عملي ثبوت التهسة بمناشرها التقونية كلة غله يكون معيا ، بما يبطله ويوجب نقشه .

(هلين رقم ١١٩٦ لسنة ٥٣ ق \_ جلسة ١٩٨٣/١٠/٤)

## قاعسسدة رقم ( ۲۷) )

#### : المسلا

يجب أن يشستيل المسكم على الاسباب التي بنيّ عليها والا كان ياطلا ــ تحرير الحكم بخط غي مقروء ــ اثره ــ بطلان المسكم .

#### الحكة:

حيث أنسه يبين من مطالعة الحسكم الابتسدائي سم الذي أحسال اليسه الحكم المطعون فيسه ـ أن أغلب اسبابه غير مقروءة وأن عبارات عديدة منها يكتنفها الابهسام في غير اتصسال يؤدي الى معنى مفهوم كما أنسه محرر بخط يستحيسل قراءته سلسا كان ذلك وكان الشارع يوجب في المسادة . ٣١ من قسانون الاجسراءات الجنائبة أن بشتمل الحسكم على الاسباب التي بني عليها والا كان باطلا والمسراد بالتسبيب المعتبر تحرير الاسانيد والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هي له سواء من حبث الواتع أو من حيث القانون ولكي يحقق الفرض منه يجب أن يكون في بيان جلي منصل بحيث يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى بــه اما تحسرير مدونات الحسكم بخط غير مقروء او افراغه في عبارات عامة معماه او وضعه في صحورة مجهلة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحبة تطسق القسانون عملى الواقعة كما صمار اثباتها بالحمكم وأن تقول كلمتها نهما يثيره الطاعنان بأوجه النعى ـ لما كان ذلك وكان الحكم المنكور قد خلا معلا من اسبابه لاستحالة قراءتها وكانت أوراق الحسكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل أسبابا والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها تانونا واذ كانت هدنه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم عسلى الوجه الذي صدر بسه وبناء عسلى الاسباب التي أقيم عليها مبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة استناده الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل اجزائه مثبت السبابه ومنطوقه س ولمساكان ما تقدم ملمه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

لاطمن رقم ١٩٤٩ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١١/١٠/١٠١١

## قاعسسدة رقم ( ۲۸ )

البسطا:

يجب أن يشتبل الحكم بالادانة على الأسلب التي بني عليها والا كان يلطلا سالراد بالتسبيب المتبر •

المكة:

المسارع تسد أوجب في المسادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الحنائية أن يشتبل الحكم على الأسباب التي بني عليها والا كان باطلا والمراد بالتسبيب المعتبر نحرير الإسسانيد والحجج المبنى عليها والمنتجة السه سواء من حيث الواقسع لو من حيث القسانون ، ولكي يحتق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جملي منصل بحيث يستطاع الوقوف عملي مسوغات ما قضى بسه أما تحرير مدونات الحكم في عبارات عامة معمساه او وضعه في صورة مجهلة لا يواجب بها حقيقة التهمة المسندة الى المتهم فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبيب الاحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون عملى الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المنكسور تد افرغ في عبارات عامة معماه ، لا تواجعه حتيقة الواقعة المستدة الى المتهم كما هي ثابتة في الأوراق ، وكانت ورقة الحسكم من الأوراق. الرسمية التي يجب أن تحسل أسبابا والا بطلت لفقدها عنصرا من مقوماته وجودها قانونا . واذ كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد وحود الحكم عملي الوجمه الذي مسدر به ويناء عملي الأسباب التى اتيم عليها فبطلانها يستتبع بطلان الحسكم ذاته لاستحالة اسسفاده الى اصل صحيح شاهد بوجوده بكامل اجرائه مثبت لأسبابه ومنطوقه . لما كان ما تقدم فاته يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(طعن رتم ١٨١٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١١٨٢/١١/٨ )

قاعسسدة رقم ( ٢٩) )

البسطا:

حكم الادائــة ـــما يجب ان يشتبل عليه ـــ مدونات الحــكم بصبة غي مقروءة من اكلاتسيه ، اثره ـــ خاوه من اسبابه لا ستحالة قراعها ــ

#### المسكمة:

لما كان الشمارع قمد اوجب في الممادة ٣١٠ مِن قانون الاجراءات الجنائيسة أن يشتمل الحسكم على الاسباب التي بني عليها والإ كسان باطلا والراد بالتسبيب المعتبر تحرير الاسسانيد والحجج البني عليها موالمنتجبة هي له سواء من حيث الواقسع أو من حيث القسانون. ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلى منصل بحيث يستطاع المقهف عملي مجوعات ما قضى بعه فساذا كانت مدونات الحكم بصمة غير مقروءة من الكلاشية ) مانها لا تحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبيب الاحسكام ولا يمكن محكمة إلنقض من مراقبة صحة تطبيق القانون عسلى الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المذكور قد خلا معلا من أسبابه لاستحالة قراعتها وكانت ورقة الحكم من الاوراق الرسمية التي يجب أن تحمل أسبابا والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، واذ كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها فبطلانها يستتبع بطلان الحسكم ذاته لاستحالة اسناده الى اصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجسزائه مثبت 'لاسبابه ومنظومه . ولما كان هذا البطلان بستطيل الى الحكم المطمون ميسه الذي قضى بتأييده لأسبابه ومن ثم مسانه يتعسين نقض الحكم الطعون فسيه ٠٠

(طعن رقم ١٨٣٥ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٢/١١/٢٢)

## قاعـــدة رقم ( ٣٠) )

#### : المسدا

وجوب حضور القضاة الذين اشتركوا في الداولـــة ، تــــلاوة الحكم ــــ وجوب توقيمه على مسودة الحكم ـــ والا صدر مشوبا بالبطلان .

## المكنة:

لسا كان بين من المسردات المضوية أن القاضي .......كان مضوا بالهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى وقسررت حجزها المحكم ،

غير انسه لم يشترك في الهيئة التي نطبت بالحسكم ، وانها حسل محله يسانس آخر ، هو القاضي الاول لم يوقع مسودة الحكم ، لما كان ذلك ، وكانت المسلاة ، ١٧ من قسانون المرافعات المدنية والتجارية توجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة ، تلاوة الحكم ، فساذا حمسل ماتع لاحدهم وجب أن يوقسع مسودته ، وكان القاضي ...... الذي سبع المرافعة لم يوقع مسودة الحسكم ، فسان الحكم يكون بلطلا متعينا نقضه والاعادة ، بالنسسية للطاعن والمحسكوم عليه الاخسر .....الذي كان طرفا في الخصومة الاستنائية التي صدر نبها ذاك الحكم ، لاتمسال وجه الطعن به ، عبلا المسادة ٢٤ من قسانون حالات واجراءات الطعن المام محسكة النقض الصادر به القانون رقم ٧٥ السنة ١٩٥٩ .

( طِعن رقم ٢٣٩٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١٤ )

# قاعسسدة رقم ( ٣١) )

### البـــدا :

ما يجب أن يشنبل عليه الحكم بالادانــة ــ ورود بيانات المــكم عــلى نبوذج مطبوع مطبوس ــ اثره .

## المكهة:

لسا كان بيين من مطالعة الحسكم الابتدائى الذى احسال الحسكم المطعون نيسه ، ان اغلب اسبابه غير مقروء وان عديدا من عباراتسه مطبوس بما يتعذر معه تتبع الفائلة وفهم مرابية ويفقده التسلسل اللازم اللوصول الى معنى منهوم . لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب فى المسادة ، ١٦ من قانون الإجراءات ان يشتمل الحكم على الاسباب التي بني عليها والا كان بلطلا ، والمراد بالتسبيب المعتبر تحسرير الاسسانيد والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع او من حيث القانون ، ولكى يتحقق الفرض منه يجب أن يكون فى بيان جسلى منصل بحيث يستطاع الوقوف عسلى مسوعات ما قضى بحدة ، الملهمل منتب المنتب المنتم على نبوذج مطبوع مطبوس الألفاظ بالمداد المستعمل فاتسه بينات الحكم على نبوذج مطبوع مطبوس الألفاظ بالمداد المستعمل فاتسه

يجملها في صورة مجهلة ، ولا يُحتَّق الغرض الذي تصده الشارع من استيجاب تسبيب الاحكام ولا يبكن محكمة النقض من مراتبسة صحبة تطبيق القسانون على الواقعة كيا صار اثباتها في الحسكم وابداء الراي أميا ذهب الله الطاعن من دفاع .

( طعن رقم ٢٤٩٢ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١/١ )

# قاعـــدة رقم ( ۲۳۲ )

### المنسدا:

ورثــة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب ان تخبل تاريخ اصداره الذي يشهد بوجود الحكم بكابل اجزائــه على الوجه الذي صدر بــه ويفاء على الأسباب التي اقيم عليها .

#### الحكة:

لما كان الحكم المستأنف قد خلا من بيان تاريخ اصداره وكان خلو الحكم من هذا البيان الجوهري يؤدي الى بطلانه باعتبار أن ورتــة الحسكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحسل تاريخ أصداره والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها تانونا لأنها السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم بكامل أجزائه عسلى الوجه الذي صدر بسه وبناء على الاسماب التي أقيم عليها . فاذا ما بطلت بطل الحسكم ذاته ومن ثم فان الحكم المستانف يكون قد لحق سمه البطلان ويكون الحكم الاستثنائي وان ــ استوفيت بياناته ـ قـد صـدر باطلا لانه ايد الحكم الستأنف في منطوقه واخد باسبابه ولم ينشيء لنفسه اسبابا حديدة مائمة بذاتها . كما لا يرفع هذا العسوار أن يكون محضر الجلسسة مسد ايبتوغي تاريخ اصدار الحكم المستانف الباطل لأتسه اذا كان الأصسل ان محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجــة الا أنسه من المستقر عليه أن الحسكم يجب أن يكون مستكملا بذأته شروط صحتسه ومقومات وحوده فسلا يقبل تكبلة ما نقص فيسه من بيانات جوهرية بأى دليل غير مستهد منه او باي طريق من طرق الاشات ، ولكل ذي شسان أن يتمسك بهذا البطلان امسام محكمة النقض عند ايداع الاسسباب التي ىنى علىها .

( طَعن رقم ٢٧٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٧٤١/١٨٤١)

# قاعسستة رقم ( ٣٣) )

المسطا :

كل هــكم بالادانــة يجب أن يشــي الى نص القــانون الــذى هــكم بموجبــه ٠ هــكم بموجبــه ٠

الحكة:

لما كانت المادة ١٦٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على أن كل حكم بجب أن يشير إلى نص القانون الذى حكم بجب أن يشير إلى نص القانون الذى حكم بجب كن يشير إلى نص القانون الذى الدرائم والعقاب لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحسكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون نيسه قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل ببوجيسه العقاب على الطاعن ناته يكون باطلا ولا يصحح هذا البطلان ما أورده في أسبابه من أنسه يتمن عقاب المتهم عبلا ببواد الاتهام ما دام أنسه لم يشر إلى هذه الواد ، كما أنسه لا يعصم الحسكم المطمون نيسه من أن يبتد البسه عبب هذا البطلان أن يكون قد أشار في ديباجته الى القانون الذى طلبت النيابة المابة تطبيقه ما دام أنسه لم بيين نص القانون الذى حكم ببوحه .

(طعن رقم ٢٧٦١ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١/٨٥)

قاعسسدة رقم ( ٣٤) )

: المسطا

كل حسكم بالادات يجب ان يشسير الى نص القسانون السدى احسكم بوجبسه .

المكة:

لسا كانت المسادة ، ٣١ من تسانون الاجسراءات الجنائية تسد نصبت عسلى أن كل حكم بالادانسة يجب أن يشسير الى نص التسانون الذى حسكم بموجبه وهو بيان جوهرى انتضته تاعدة شرعية الجرائم والمتلب . المسلمكان خلك وكان الثابت أن المسكم الابتدائي المؤيد الأسابه بالمسكم الابتدائي المؤيد الأسابه بالمسكم المسلمكان خلك وكان الثابت أن المسكم الابتدائي المؤيد الأسابه بالمسكم المسلمكان خلك وكان الثابت أن المسكم الابتدائي المؤيد الأسابة بالمسكم المسلمكان خلك وكان المسلم

الملمون نيبة قيد خلا من بيان نص التساون الذي انسزل بوفييه المتباون نيبة عن هذا السيب المتباون ألدي بأن بيان نص المتباون نيبة من هذا السيب أن يكون قيد السيب التي يكون قيد السيب التي المسلم الذي طلبت السيادة التاليقة التي المتباون رقم ١٩٥٠ الذي طلبت السينة المالية وبعش المتوبك التكييلية ما دام انسه لم يتبن المتوبك التكييلية ما دام انسه لم يتبن المتوبك التكييلية ما دام انسه لم يتبن المتباون رقم ١٩٥٠ السينة ١٩٥٠ التي طبقها عسلى واتمة الدعوى والتي تبين ما يتمتى بسه من عقوبة شهر المفصلات المحالم ، المساما تقدم ، تانه يتمن المتبار المطمون نية :

ُ (طعن رقم ٤٢٥٢ لنسنة ٥٣ أق \_ جلسة ١٩٨٤/٢/١٤)

# قاعــــدة رقم ( ٣٥) )

: 12\_\_\_41

كل حسكم بالادائــة يجب ان يشـــي الى نص القـــاتون البِــذى حـــكم بوږچيــه ،

## المسكنة :

لما كانت المادة . ٣١ من تسانون الاجسراءات الجنائيسة تسد تست عملى أن كل حسكم بالادائسة يجب أن يشير الى نمن القسانون الذي حكم بموجبه، وهو بيان جوهرى اقتضته تاعدة شرعية الجسرائم والعقل - لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد الاسبابه بالحسكم المطون نيسه قسد حسلا من بيان نمن القسانون الذى أنسؤل بموجبه العقلم، على الطامن ، ياته يكون بليللا مها يوجب نقضه .

( طعن رتم ١٩٨٤/٣/٢١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢١ )

# قاعسدة رقم (١٣٦))

: المسيطة

كل هيكم بالادانية يجب ان بشيير إلى نص للقيانون اليذي حكم بموجبه ،

# المسكبة:

للُّما كَانْتَ السَّادَةُ ٢٠٦ من مسانون الإجسراءات الجنائيــة تنص

عبلي أن كل حسكم بالاداتية يجب أن يشسير ألى نص القسانون الذي بمحم بهوجيه وهو بيان جوهرى انتضته تاعدة شرعية الجرائم والمتلب . ولما كان الثابت أن الحسكم المجلون نيسه قسد انشسا لننسه اسبابا جديدة ولم ينصح عن اخذه بأسباب الحسكم المسانف وقسد أغال ذكر نص القسانون الذي انزل بموجبسه المقلب عسلى الطاعن نسانه يكون يا بلا يستح من هذا البطلان ما أورده في أسيابه في أشسارة الى نص القانون الذي أشسار البه محضر ضبط الواقعة با دام أنسه لم ينصح عن أخذه بسه ، لما كان ما تقدم غانه يتمين نقض الحكم المطمون نيه والاحلة بغير حلجة الى بحث سائر أوجه المطمن الإخرى .

( طعن رقم ٧٠٠٩سنة ٥٣ ق \_ جلسة ١٩٨٤/٤/١٧ }

# علمسيدة رقع ( ٧٧) )

#### : 12\_41

حسكم الادائسة ـــ ما يجب ان يشستمل عليه ـــ مخالفته ـــ اثره ـــ قصــور ٠

### الحكية:

لما كان قسانون الإجسراءات الجنائيسة قسد اوجب ق المسادة المتوجبة المتوجبة المتوجبة المتوجبة المتوجبة المتوجبة الإدانية بهانا التحقق بسه اركان الجريسة والظروف التي وقعت غيها الادانية التي المعتطاعات بنها المسكنة الادانية حتى بتضبح وجسه استدلاله بها وسسلاية بلخذها تبكينا المستدلالة بها وسسلاية بلخذها تبكينا المستدلالة التغفي من مراقبسة صحة العطبيق القانوني على الواقعية كما مسار إشساتها بالصكم والاكان العلم الما كان ذلك وكان الحكم الملون أبيه قسد اكتفى في بيسان الدليسل بالاحلة الى محضر الضبط دون أن يورد مضمونية ويتي وجسه المعتلالة على الموضة التهمة بمناشرها القانوئية كانة فائة يكون مهيا بما بيطاة ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٧١٦٦ لسنة ١٠٠٠ ق - جلسة ١٠١٧ /١٠١١ اسنة

# قاعسسدة رقم ( ۲۸ )

#### البسطا:

كل حكم صادر بالادائــة يجب أن يشـــي الى نَمَى القـــةون الذي حكم بموجبه والا كان باطلا .

#### المكة:

لما كانت المدادة . ٣١ من تسانون الاجسراءات الجنائيسة تسد نمست عسلى ان كل حكم بالادانسة يجب ان يشسير الى نص التسانون الذى حكم بموجبه ، وهو بيسان جوهسرى التنسنة شرعيسة الجسرائم والعقاب . ولما كان الثابت ان الحكم الابتدائى المؤيسد لاسبابه بالحكم المطعون فيسه تسد خلا من ذكر نص التانون الذى انزل بموجبه المتلب على الطاعن غاته يكون باطلا ولا يكمى في بيان ذلك انسه يكون تسد اثبت فيسه ادانة الطاعن وعقبه بمواد الاتهام ، ما دام أنسه لم يفصح عن تلك المواد التي تخذه بها والخامسة بالتجريم والمتلب . لما كان ذلك غاته يتمين نقض الحكم المطمون فيه والاحالة ، بالنسسية للطاعن وللمحكوم عليسه الآخسر ...... وإن لم يقرر بالطعن بالنقض سلامت والحمال وجه الطعن بالنقض سلامت والم محكمة النقض ...

( طعن رقم ٦٩٨١ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١/١١ ١

## قاعسبدة رقم ( ٢٩١ )

### : المسمدا

كل حكم صادر بالادانــة يجب ان يشــــــ الى نص القـــانون الله. حكم بموجبه والا كان باطلا .

# المكه

لسا كانت السادة ٣١٠ من قسانون الاجسراءات الجنائيسة ألله نصت على ان كل حسكم بالادائسة يجب ان يشسير الى نص القسائون الذي يحكم بجرجه وهو بهان جسوهري انتضاف العرائم الدائم

والعقلب . لما كان خلف وكان علاقة التربية التربية الاستدائى المؤسد والكبل بالحسكم المطعون فيه تسد خلا من بيان نص التساتون الذي إنول بموجبه المقلب فانه يكون باطلا .

الْ طَعْنُ رُقِمَ ؟ ١٩٨٨ لَنسَنة ٥٣ فِي \_ خِلْسِية ١٩/٤/١/ ) AA! )

قاعسستة رقم ( ٠)} )

### البسدا:

كُلُّ حَكُم بالادائــةُ يَجِبُ أَن يشيرِ الى نص القـــاتون الذَى حــكم بعوجبه ــ هو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . المحــكه :

لما كانت المادة . ٣١ من قانون الاجسراءات الجنائية تدد قصت عملى أن كل حسكم بالادائمة يجب أن يشير التي نص القانون الذي حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى انتضته قاعدة شرعية الجسرائم والعقاب . لما كان ذلك وكان النابت أن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبله بالحكم المطعون فيسه قسد خلا من ذكر نص القانون الذي انزل بموجبه العقب على الطاعن ، مانه يكون باطلا ، ولا يعصم الحسكم المطعون فيسه من أن يعند السبه عيب عنا البطلان أن يكون تسدد اشار في ديباجته الى مدواد الاتهام التي طلبت التعابية العامة تطبيقها ما دام أنسه لم يعصح عن اخسده بها ، لما كان ما تقسدم ، فانه يتمين نتض الحسكم المطعون فيسه .

( طعن رقم ١٩٨٤/٥/٨ لسنة ٣٥٥ ق \_ جلسة ٨/٥/١٩٨٨ )

# قاعسسدة رقم ( ١ ) } )

# البسدا :

ورقـة الحـكم هى من الأوراق الرسـمية التى يجب ان تحصـل تاريخ أصــدارها والا بطلت تفقـدها عنصرا من مقومــات وجودهــا قانــونا م

# للصكبة :.

الساكل مفتاء مدو المكة شد جراي عسلي أن ورقسة المكم

حى من الأوراق الرسعية التى يجب أن تحمل تلريخ اسدارها والا بطلت المنتدها عنصرا من مقومات وجودها قاتونا به الانها السبند الذى يشهد يوجود الحكم بكابل لجزائه على الوجبه الذى مسدر به وبناء على الاسباب التى التيم عليها ، وإذا ما بطلت بطل الحسكم ذاته ، ومن ثم غان الحسكم الابتدائي يكون قد لحق به البطلان . لما كان ذلك ، وكان الحكم المعون غيبه تعد لحق به البطلان . لما كان ذلك ، وكان ينشىء لتضيية السباب ، غائبه بذلك يكون قد مسدر ماطلا ومن ثم يتمين نقضه والاحالة .

(طعن رقم ۷۰۷۲ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۸/٥/۱۹۸۶)

# قاعسسنة رقم (٢٤٢) )

# المِسدا :

ورقسة الحسكم هى من الأوراق الرسسمية التى يجب ان تحسل تاريخ امسدارها والا بطلت لفقسدها عنصرا من مقومسات وجودهسا قانسونا .

### الحكية:

وحيث اتسه لما كان تضاء هذه المحكمة تسد استقر على ان ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب ان تحيل تاريخ اسداره والا بطلت لفتدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا . واذ كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي تسهد بوجبود الحكم عسلى الوجبه الذي مسدر بسه بناء على الاسبلب التي اتيم عليها نبطلانها يستتبع حتها بطلان الحكم خابت لاسبته وبنطوقه و واذ كان الحسكم الابتدائي المؤيد لاسبلب بلله وبنطوقه و واذ كان الحسكم الابتدائي المؤيد لاسبلب من هذا البيان الجوهري واذ كان الحسكم الاستثنائي المطعون نيسه قسد من هذا البيان الجوهري واذ كان الحكم الاستثنائي المطعون نيسه قسد تأخسذ بلسباب هذا الحكم ولم ينثيء القضائه السبابا جديدة قائمة بذاتها تقد يكون باطلا كان والم بني عسلى البلطل نهو باطل ولا يتدح في ذلك أن يكون محضر الجلسسة قسد استوني بابيان تاريخ اسدار الحكم المسادر الحكسة المدار الجلسة بكيل ببيان تاريخ اسدار الحكم المسادر الجلسة بكيل

الحكم في خصوص بيقاف الديباجة الا اتسه من المستقر عليسه أن الحكم يجب أن يكون مستكملاً بذاته شروط صحته ومتومات وجوده قلا يتبسل تكبلة ما تقص نيسه من بيانات جوهرية بأي دليل غير مستعد منه أو بأي طريق من طرق الانبات ولكل ذي شأن أن يتمسك بهذا البطلان المام حكية التقض عند ليداع الأسباب التي بني عليها الطمن .

( طُعَنَ رَمْم ۱۷۸۵ اِسنة ۵۳ مق ــ جلسة ۱۹۸۶/۱۰/۱۸ ) قاعـــدة رقم (۹۶۲ )

الهــدا:

حـكم الادانــة ــ مة يَجِبه أَن يَثنــتَمَلَّ عليه ــ اغفاله ــ اثره ــ قصــور •

الحكة:

حيث أن البين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد بالحسكم المطعون فيسه اقتصر في بيسان واقعسة الدعوى والأدلسة عسلى ثبوتها في حق جاء بمحضر ضبط الواقعة ومن عدم دفعه بدفاع مقبول ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام عملا بالمسادة ٢/٣٠٤ أ.ج » فانسه يكون قسد صدر باطلا لأنسه لم يشتمل على بيان الواقعسة المستوجبة للعتوبة والظروف التي وقعت نيها والادائة التي استخلصت بنها المسكبة الادانة طبقا لما توجبه المادة ٣١٠ من قسانون الاجسراءات الجنائية ، وكان الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيسه أنه وأن أنشأ لنفسسه أسبابا جديدة الا أنسه خلص من منطوقه الى تأييد الحكم المستانف ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن بطلان الحكم أنما ينبسط أثسره حنما إلى كلفة اجزائه بما في ذلك المنطوق الذي هو في واقع الحسال الغاية من الحسكم والنتيجة التي تستظم منه وبدونه لا نتوم للحكم تلئمة وذلك لمسا هو مترر من أن الحكم يكون مجموعا واحدا ويكبل بعضه بعضا ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطمون نيه اذ احسال منطوقه الى منطوق الحسكم المستأنف على الرغم من يطلانه شد انصرف أثره الى يلطل - وما ينهم . على بلطل نهو بلطل حد ولا يعصم الحكم المطعون نبعه انعه أنشا لتضائه اسبابا خاصة به ما دام انسه لحال الى منطوق الحكم المستانف البلطل مما يؤدى يؤدى الى استطاقة البطلان الى الحكم المطعون نبسه ذاته بها يعيبه ويوجب نقضة والإعادة .

( طعن رتم ۳۹۳۵ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٣١/٠١/١١٨٤ )

# ةاعسسة رقم ( }}} )

#### : المسدا

يجب ان يشتمل الحكم الصادر بالادانة على الأسياب التي بني عليها والا كان بلطلا — المراد بالتسبيب المتبر — ماهيته •

#### الحكة:

وحيث أن المسادة ٣١٠ من تسانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتبل المحكم عسلى الأسباب التي بني عليها والا كان باطلا ؛ والراد بالتسبيب المعتبر تحرير الاسانيد والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هي بالتسبيب المعتبر تحرير الاسانيد والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هي له مسوءًا له مسوءًا يكون في بيسان جلى منصسل يستطاع الوقوف على مسوءًات ما تشي بسه ؛ السا تحرير مدونات الحكم بخط غير متروء أو افراغه في عبارات علمة معماة ؛ أو وضعه في صورة مجهلة غلقه لا يحقق الغرض قل عبارات علمة معماة ، أو وضعه في صورة مجهلة غلقه لا يحقق الغرض النتش من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواتمة كما صسار البانها في الحكم . لما كان ذلك ؛ وكان البين من الاطلاع على الحكم الابتدائي سيستجيل تراعته عدا كلمات متناثرة لا تصسال بينها يؤدي الى معنى مغهوم ؛ يستحيل تراعته عدا كلمات متناثرة لا تصسال بينها يؤدي الى معنى مغهوم ؛ يستحيل تراعته عدا كلمات متناثرة لا تصسال بينها يؤدي الى معنى مغهوم ؛ بيناطلان ومعجز هذه المحكمة عن أن تقول كلمتها غيها يشيره الطاعين من أوجه الطعن ، غيتمين نقضه والإحالة .

(طُقن رقم ١٩٨٤/١١/١٢ ق - بطنتة ١٩٨٢/١٠/١١ -

# قِاعبِيدة رقم ( ٥٤٥ )

البسدا:

تحرير الحكم على نموذج مطبوع ــ اثره ــ لا يقتضى بطلانه .

المسكبة:

من المتسرر أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ما دام الحسكم قسد استومى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون .

طعن رقم ٢٥٤ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١١/٦ ) قاعـــدة رقم (٣٦٤)

: المسلاا

يجب ان يضع احد اعضاء الدائرة النوط بها الحكم في الاستئنافه تقريرا موقعا عليه منه وتلاوته قبل اى اجهزاء آخر ساغفال ذلك سه اشهره . ا

المكية:

لما كان القانون قدد أوجب في المسادة 11] من قانون الاجراءات الجنائية أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحسكم في الاستئنائ تقريرا موقعاً عليه منه يشمل لمخص وقائع الدعوى وظرونها وأدله الابسات والنفي وجهيع المسائل الغرعية التي رفعت والإجراءات التي تت ، ولجبت تلاوته قبيل أي اجسراء آخسر ، حتى يلم التفساة بما فو مدون بأوراق الدعوى تهيئة لفهم ما يدلي به الخصوم من أقسوال وليتيسر مراجعة الأوراق قبيل اصدار الحكم غاذا قررت المسكمة بعد تلاوة التقرير تأجيل القضية لأي سبب من الأسباب وفي الجلسة التي حدمت لنظرها تغيرت الهيئة غان تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة والاحداد لمحكمة ومن ثم يكون الحكم المطمون فيسه بالمللا نتيجة هذا البطلان في الإجراءات الجوهرية اللازمة في الإجراءات ما يتمين معه نقضه والإعادة .

( طعن رقم ٢٦٧٢ لسنة ٤٥ ق ـ حلسة ١٩٨٤/١١/١٤ )

# 

#### المسطا:

خلو الحسكم من بيان الحسكة التي مسدر منها \_ السره \_ بطلان الحكم .

### المكية:

وحيث أنسه بيين من الحسكم الابتسدائي المؤيد المسبابه بالحكم المطعون فيسه أنسه خلا من بيان المحكمة التي مسدر منها ، كما خلت محاضر جلسسات المحاكمة الابتدائية من هسذا البيان ، مسا يؤدى الى المجملة ويجمل الحكم الابتدائي كأنه لا "وجود له ، ولا يفسير من ذلك ما نضمنه الحكم من أنسه صدر من محكمة أبن الدولة ما دام أم يبين مترها . لما كان ذلك فسأن الحسكم الابتدائي يكون باطلا ، وأذ كان الحكم المطعون فيسه قسد ليسد ذلك الحكم الباطل واعتنق أسبابه غائه يكون باطلا بدوره الأمر الذي يوجب نقضه والاحالة وذلك بغير حاجة الى محث أسباب الطعن الأخرى .

( طعن رقم ٢٢١٠ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ٢٢١/١١/٢٧ )

### قاعـــدة رقم ( ٨١٤ )

### البسدا:

خلو الحسكم من بيسان المحسكمة التى مسدر منها ــ اتسره ــ بطسلان الحكم •

### المكبة:

وحيث ان الثابت من الحكم الابتدائى المؤيد لاسببابه بالحسكم المطعون فيسه ان ديباجته تسد خلت من التعريف بالمحكمة التى اسدرته اذ جساء هذا البيان تساصرا على انها : محكمة امن الدولة « مما يصمه بالجهالة ويجمله كانه لا وجود له . لما كان ذلك وكان البين من محساضر جلسات المحاكمة المام محكمة أول درجسة انها خلت بدورها من بيسان المحاكمة التى نظرت الدعوى وقضت غيها ومن ثم نسان الحكم المظعون

غيب سوتد أبد الحكم الابتدائي الباطّلُ واعتنق اسسبابه يكون تسد تعبب بها ببطله ويوجب نقضه والاحسالة بغير حاجسة لبحث مسائر قوصه الطعن .

( طعن رقم ۲۲۲۳ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٤/١٢/٤ ١٩٨٢ )

# قاعـــدة رقم ( ٩١٤ )

: المسلاة

ورقــة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تأريخ اصداره والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

#### الحكمة:

وحيث ان البين من مطالعة الأوراق ان الحسكم الغيابي الابتسدائي المسادر بادانسه الطاعن تسد خلا من بيسان تاريخ اصداره ، ثم صدر الحكم في معارضة الطاعن الابتدائية بتأييده لاسبابه ، كما أيده الحسكم المطعون فيه لتلك الأسباب . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قسد جسرى على أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ اصداره والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وحودها تهانونا لأنها السند الذي يشهد بوجود الحكم بكامل أجزائه عملي الوجه الذي صدر به وبنساء عملي الاسباب التي اتيم عليها ، واذا ما بطلت مطسل الحسكم ذاته ، فسان الحكم الفيابي الابتدائي يكون باطلا لخلوه من بيان تاريخ اصداره ، ولا يعصمه من هذا البطالان ما هو ثابت من استيفاء محضر الجلسسة التي صدر فيها الحسكم لبيان التاريخ ، النسه اذا كان الأصل ان محضر الجلسة يكمل الحسكم في خصصوص بيانات الديباجـة ، الا انــه من المقسرر ان الحسكم يجب أن يكون مسستكملا مِذَاتِه شروط صحتبه ومتوسات وجسوده نسلا يتبسل ما نقص نيسه من بيانات جوهسرية بأي دليسل غير مستمد منسه أو بسأي طريق من طرق الانسات .

(طعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

# قاعـــدة رقم ( ٥٠٠ )

### البسطا : .

يجب أن يشتبل كل حكم صادر بالادانسة على الأسباب ألتى بنى عليها والا كان باطلا .

### المكية:

وحيث أن التسارع يوجب في المسادة ٣١٠ من تسانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل كل حكم على الأسباب التي بني عليها ، والا كان بلغلا . لما كان ذلك ، وكان الحسكم المطمون نيسه ، عملى ما بيين من مدوناته ، تسد خسلا كلية من الاسسباب التي أتيم عليها نسلا هسو أحسال على اسباب الحكم المستنف ولا انشأ لنفسه أسبابا تائية بذاتها ، عائم يكون مشوبا بالتصور الذي يعجز محكمة النقض عن تبين حقيقة الواقعة والتعرير برأى نيبا تثيره الطاعنة من دعسوى خطئسه في تطبيق القانون . لما كان ما تقدم نسانه يتمين نقض الحسكم المطمون نيسه والاحالة .

(طعن رقم ٣٥٦٣ لسنة ٥٤ ق \_ جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨ )

### قاعىسىدة رقم ( ١٥١ )

# البسيدا :

ورقة الحكم هى من الأوراق الرسمية التى يجب ان تحسل تاريخ اصدارهــا والا بطلت افقده عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

#### الحكة :

وحيث ان تضاء هذه المحكمة تسد استتر على ان ورتسة الحكم من الأوراق الرسبية التي يجب ان تحمل تاريخ اسداره والا بطلت لفتدها عنصرا من مقومات وجودها تانونا . وأذكانت هذه الورقة هي السسند الوحيد الذي شهد بوجسود الحسكم عسلى الوجه الذي صدر بسه بناء عسلى الاسباب التي اتبم عليها نبطلانها يستتبع حتما يطسلان الحسكم عسلى الاستحاقة استكاده التي العسل صحيح شاهد بوجوده بكليل اجزائه بثبت لأسبابه وبتطوقه واذ كان الصحام الاستثنائي الغيابي الذي ايسده الحكم المطعون غيسه بمولا على أسبابه قسد خلا من تاريخ اصداره على يحرب المسلم القله يكون باطلا لخلوه من هذا البيان الجوهوى ولا يتدح في هذا أن يكون بحضر الجلسة قد استوفى في بيان تاريخ امندار الحكم لأنه أذا كان الأصل أن بحضر الجلسة يكل الحكم في خصوص بيانات الديباجة إلا أنسه من المستقر عليه أن الحسكم يجب أن يكون مستكبلا بذات شهروط صحته ومتومات وجسوده غلا يتبل تكلة ما نقص غيسه من ببانات جوهسرية أن ديسان حليل مستبد منه أو بساى طريق من طرق الاثبات ولكل ذي شسان أن يتمسك بهذا البطلان أسام حكمة النقض عند أيسداع الأسباب التي بني عليها الطعن : لما كان ذلك ؛ فسا الحسكم المطعون غيسه يكون باطلا بما يستوجب نقضه والاحالة بغير حساجة لبحث بساتي لوجسه الطعن .

(طعن رتم ۱۹۸۸ اسنة ٥٥ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۱/۲۲) قاعـــدة رقم (۱۹۶۲)

### : 12-41

خلو الحكم من بيان المحكمة التي صدر منها ـ السره .

# المسكبة:

من حيث أن الثابت من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد الدبية بالحكم المطعون نيسه أن دبياجته قسد خلت من بيان الحسكة التي صدر منها مما يؤدى الى الجهالة ويجمله كانه لا وجسود له وذلك بعد أن انتضح من مصافر جلسات المحاكمة الابتدائية أنها لم تستوف بيان المحسكة التي مسدر منها الحسكم ومن ثم يكون الحكم المطعون نيه سوسد الحكم الابتدائى الباطل واعتنق أسبابه ساسة تعييب بما يبطله ويوجب نتضه والاعسادة.

( مُلعَ رَمَ ٧٨٨ المسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨١/١٩٨١ ]

# قاعـــدة رقم ( ٥٣ )

: 12----49

يجب أن يشتمل الحكم ولو كان صادرا بالبراءة على الاسباب التي بنى عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون .

#### المكة:

لمسا كان ذلك ، وكان الشمسارع يوجب في المسادة . ٣١ من قسانون الاجسراءات الجنائية أن يشتمل الحسكم ... ولو كان صادرا بالبراءة ... عسلى الاسباب التي بني عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواتسع أو من حيث القانون وكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلى مغصل بحيث يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى بــه ، اما اغــراغ الحكم في عبارة معماة أو وضعه في صورة مجهلة فلا يتحقق الغرض الذي خصده الشارع من استيجاب تسبيب الأحكام وليمكن محكمة النقض من مراقبة تطبيق القسانون على الواقعة كما صسار اثباتها في الحسكم . كما أنسه من المقسرر أن محكمة الموضوع وأن كأن لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او لمسدم كفاية اللسة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل بأخكمها على ما يفيد أنها محصت وأحاطت بظروفها وبأنلسة الثبوت التى قسام الاتهام عليها عن بصر وبمسيرة ووازنت بينها وبين ادلسة النفي مرجحت دمساع المتهم او داخلتها الربيسة في صحة عناصر الاثبات لما كان ذلك . وكان الحمكم الابتدائي ما المؤيد السبابه بالحكم المطمون نيسه ـ لم يشر الى عبارات القذف والفساظ السب التي أوردتها المدعبــة بالختوق المنبــة بصحيفة دعواها ، كما آغفل التحدث عما جساء بالمحضر الاداري رقم ١٣٦٤ لسنة ١٩٨١ شبرا والذى أشسار اليسه بمدوناته سر وبرر قضاؤه بالبراءة ورقض الدعسوى المنيسة بعبارة مجملة لا تكفى لحمل قضاء الحكم مما ينبىء انها اصدرت حكمها بغير احاطة كانية بظروف الدعسوى وتمحيص سليم لأدلتها مهسا يصم هذا الحكم بعيب القصور ومن ثم يكون من المتعين نقضه نيما تخى بسه في الدعوى المدنية والاعادة والزام المطعون ضدها بالمسئاريف وذِلكَ مفر حاجة الى بحث سائر ما تثيره الطاعنة من أوجه .

( طعن رقم ٨٠٦٠ لسنة ٤٥ ق ب جلسة ١٩٨٥/١/٣١ )

# قاعـــدة رقم ( ١٥٤ )

البسدا:

يجب على الطاعن لكي يكون له التوسك ببطلان الحكم لمدم توقيمه في أليمــاد القانوني أن يحصل على شــهادة على ان الحكم لم يكن الى وقت تخريرها قــد اودع ملف الدعوى موقما عليــه على الرغم من انقضاء ذلك المــاد .

### المحكمة:

حيث أن يقياء محكة النقض جسرى عسلى أنسه يجب عسلي الماعات لكى يكون لبيه التمسك ببطلان الحسكيم لعسدم توقيعه في المعالية التاتوني المنصوص عليه في المياد ٢١٦ من قساتون الاجسراءات الجنائية أن يحصسل على شهاورة على أن الحسكم لم يكن إلى وقت تحريرها قسيه أودع ملف الدعسوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك المعاد ولا يغنى عن هذه الشهادة السلبية أي دليل آخسر سسوى أن يبق الحسكم حتى نظر اللطاعن نهيه خليا من التوقيع ، وأذ كان الطاعن لم يقسم مثل هذه الشهادة السلبية عسلى ما عينها بسه احسكام هذه المسكمة كما لم يقسم ما يغيد اتسه حيل بينه وبين الحصول على تلك الشسهادة من الجهة التي نظم القانون تقيمه اليها لاعطائه أياها غسان منعاه على الحكم في هذا الشان يكون غير سديد .

( طعن رقم ٩١٣ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٥/٢/١٩٨٥ ؛

قاعسسدة رقم ( ٥٥ ) )

البسدا :

خلو الحكم من بيان المحكمة التي صدر منها ــ أنــره ٠

المسكبة:

حيث انسه يبن من ورقسة الحكم المطعون نيسه ومحضرى جلستي محسكمة التي مسدر منها الحسكمة التي مسدر منها الحسكم ، مها يؤدي الى الجهالة بسه ويجعله كانه لا وجسود له مها يوجعه نقضية والاعسادة بالنسبة لما قضى بسه في الدمسوى المدنسة مع الزام المطعون صده المسارية .

( طعن رقم ٢٦٦٨ لسنة ٥٤ ق \_ جلسة ٢٩٨٥/٢٦٣ :

# قاعـــدة رقم ( ٥٦ ) )

#### : المسلة

اذا كان الاستثناف مرفوعا من النيابة العابة فــلا بجوز تشــديد المقوبــة المحــكوم بها ولا اللغاء الحــكم الصــادر بالبراءة الا بلجماع آراء قضاة المحكية •

#### الحكية:

حيث أنب ببين من الأوراق أن الحسكم الطعون نب قد صدر يتأييد الحمكم الغيابي الاستثنائي المعارض نيمه من الطاعن والقساضي جالفاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر أنه صدر باجهاع آراء القضاة خلامًا لما تقضى بسه المسادة ١٧ } من قسانون الاجسراءات الجنائية من انه « اذا كان الاستئناف مرموعا من النبابة المامة فسلا يجسوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا الغاء الحكم المسادر مِالبراءة الا باجهاع آراء قضاة المحكمة » . ولما كان من شمان ذلك \_ كما جـرى عليه قضاء محكمة النقض \_ ان يصبح الحكم المذكور باطلا عيما تضى بسه من تأييد الحكم الغيابي الاستئناني القاضي بالغاء البراءة ، وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الالفاء ومقا للقانون ، ولا يكفى في ذلك أن يكون الحكم الغيابي الاستئنافي القاضي بالفاء حكم البراءة قسد نص عسلى صدوره باجماع آراء القضاة ، لأن المعارضة في الحسكم الغيابي من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة الى المعسارض بحيث اذا رأت المحسكمة أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الفيسلبي الصادر بالغاء حكم البراءة ، ماته بكون من المتعسين عليها أن تذكر في حكمها أنسه صدر بلجماع آراء القضاة ، ولأن الحسكم في المعارضية وأن صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الا أنسه في حقيقته قضاء منها جالفاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجــة . لما كان ذلك · وكان لهذه المسكمة طبقا لنص الفقرة الثانية من المسادة ٢٥ من قانون حالات واحراءات الطعن اسلم محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ السنة ١٩٥٩ ان تنتض الحكم لمسلحة المنهم من تلقاء نفسها أذا تبين مما هو ثابت نيسه انسه بيني عسلي مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه

أو فى تاويله ، غلته يتعين نقض الحسكم المطعون نيسه والفاء الحسكم. الاستثنافي الغيابي وتأييد الحكم المستأنف القاشي ببراءة المتهم .

( طعن رقم ٣٣٤ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٢١/١٦/١٩٨ )

# قاعـــدة رقم ( ٧٥٤ )

# البسدا:

كل هسكم بالادانسة يجب ان يشير الى نص القانون الذى هسكم، بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية للجرائم والمقاب .

### المكة:

حيث أن المادة . ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية نميت على أن كل حسكم بالادائمة يجب أن يشسير الى نمس القانون الذى حسكم بوجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والمقاب سلاحا كان ذلك ، وكان الثلبت أن الحكم المطعون نيسه قسد خلا من ذكر نمس القانون الذى أنزل بموجبه المقلب على الطاعن نمائه يكون باطلا ولا يعصمه من هذا البطلان أن يكون قسد أشسار في ديباجته إلى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٦ الذي طلبته با دام أنسه لم يبين نصوص القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٦ الذي طبقها على واقعمة الدمسوى والتي تحدد الانعال التي يؤثبها القانون وتبين بنا يقضى بسه من عقوبك .

﴿ طُعَن رَمّ ١٩٨٨ لسنة ٥٥ ق \_ جلسة ١٩٨٥/٤/١٦ )

# قاعـــدة رقم ( ٥٨ )

# البسسدا :

كل حكم بالادائسة يجب أن يشتبل على بيان الواقعسة المستوجبة المعقب بيانا التحقق بسه أركان الجريمة والظاروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الأدلة حتى يتضح وجسه استدلالها بهسا وسسله ملخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

#### الحكية:

المادة المسادة ، ٣١ من تسانون الاجسراءات الجنائية تسد ولوجبت أن يشتبل كل حكم بالادانية على بيان الواتعة المستوجبة للعقوبة بيئا تتحقق بسه اركان الجريبة والظروف التى وقعت غيفا والادلسة التى استدلالها بها وسلامة استدلالها بها وسلامة ماخذها تعكينا لمسكمة النقض من مراتبة التطبيق القانوني على الواتعة كنا صلى البينا المسكمة والا كان قاصرا ، وأذ كان الدكم المطعون غيسه لم بين الواقعة واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة دون مضمونه ووجسه استدلاله به على الجريبة التى دان الطاعن بها غانه يكون معيبا بالقصور في التسبيب الذي يبطله .

... (طعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٥/٥/٢٣ )

# قاعـــدة رقم ( ٥٩ )

# البسدا :

حكم الادانــة يجب ان يشمل على الأســبب التي بني عليها والا كان باطلا ــ المراد بالتسبيب المعتبر •

### المكة:

لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قاتون الاجسراءات الجنائية أن يشتبل الحكم على الأسباب التي بني عليها والا كان باطلا ، والمراد بالتسبيب المعتبر تحرير الاسسانيد والحجج المبني عليها والنتيجة هي له سواء من حيث الوقائع أو من حيث القساتون ولكني يحتق النفرض منه يجب أن يكون في بيان جلى منصل بحيث يستطاع غير متروء أو أتراغه في عبارات عامة معماه ، أو ومسنه في مسورة عبر محكمة التقتل من مراتبة صحة تطبيق القاتون على الواقعة ولا يمكن محكمة التقتل من مراتبة صحة تطبيق القاتون على الواقعة كما مسلم والتباتها بالحسكم . أما كان ذلك ، وكان الحكم المنكور قسد لا نمالا من استيجاب المحكم من المستبلة بالمستبلة لاستحالة تراتها ، وكانت ورقسة الحسكم من المستبلة المستبلة المستمان الميال والا بطلت لنقدها عنصرا

من متومات وجودها قانونا ، واذ كانت هذه الورتـة هى السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم على الوجه الذى مسدر بــه وبنساء عـلى الأسبيك التى اقيم عليها فبطلانها يستنبع حنبا بطلان الحــكم ذاتــه لاستحالة اسناده الى اصل صحيح شاهد بوجوده بكامل اجــزائه ثبت لاسبيابه وبنطوقه . لمــا كان ما تقــدم . فانه يتمين نقض الحكم المطمون فيــه والاحــالة .

( طِعن رتم ١٩٣٦ لسنة ٤٥ ق ــ جِلسة ١٩٨٥/١١/٣ )

# قاعسسدة رقم ( ٦٠ )

البسدا:

حكم الادانــة ــ مليجب ان يشـــنمل عليه ــ التسبيب المعتبر ـــ ماهنــه ه

#### المكة:

وحيث ان الشارع يوجب في المادة ٢١٠ من تسانون الاجراءات الجنائية ان يشتبل الحكم على الأسباب التي بني عليها والا كسان بالحلا ، والمراد بالتسبيب المعتبر تحرير الاسسانيد والحجج المبني هسو عليها والمنتجة هي له سسواء من حيث الواقسع او حيث القسانون ، ولكي يحتق الغرض منه يجب ان يكون في بيان جلى منصل بحيث بي عبارة معاة أو وضعه في صورة مجهلة مجهلة ملا يحتق الغرض الذي قصده الشسارع من استجساب تسبيب الاحكم ولا يمكن محكمة المتحق من مراتبة صحة تطبيق القسانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، وكان الحكم المطمون نيه استند في ادانية الطاعن الى ما تضمنه محضر الضبط حدون ايضاح او تفصيل لنحسوي ما استدل به منه ، وعناصر المخافة المستوجبة للمقوية ومؤدى الاطلبة التي ليحقط منها ثبسوت وتوعها من الطاعن . لما كا ما تقسم المستظمى منها ثبسوت وتوعها من الطاعن . لما كا ما تقسم المستظمى منها ثبسوت وتوعها من الطاعن . لما كا ما تقسم المسان الذي يوجب المحسور في البيسان الذي يوجب نتضه والاحالة دون حاجة الي بحث بلغي أوجه الملمن .

. وطعن رقم ٢٩٦٥ لنبئة ٥٤ ق سيطسنة ١٩٨٦/١/٥

# قاهـــدة رقم ( ٦١) )

# : 12-41

حكم الادائــة ــ ما يجب ان يشــتبل عليــه ــ الراد بالتسبيب المتبــر .

#### المسكية:

لسا كان ذلك ، وكان الشسارع يوجب في المسادة ، ٢١ من قسانون الاجسراءات الجنائية أن يشتبل الحكم على الاسباب التي بني عليها والا كان باطلا ، والمراد بالتسبيب المعتبر تحسرير الاسسانيد والحجج المبني هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث الحسانيا ولكي يحتق الفرض منه يجب أن يكون في بيان جلى مفصل بحيث يستطاع ولكي يحتق الفرض الذي قصده الشارع من الوقوف عسلى مسوغات ما تشى بسه ، أسا افراغ الدكم في عبارة معماة أو وضعه في صورة مجملة مجهلة فلا يحتق الفرض الذي قصده الشارع من تطبيق القسانون على الواقعة كما صسار الباتها في الحكم وكان الحسكم تطبيق القسانون على الواقعة كما صسار الباتها في الحكم وكان الحسكم المطعون فيسه قسد أفرغ في عبارة علمة لا يبين منها الواقعة المستوجبة للمعتوبة ببانا نتحقق بسه اركانها القانونية والظروف التي وقعت فيها يصمه بالقصور ويعجز هذه المحكمة عسلى مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، بما يتعين معه نقضه والاحسالة بغير حلجة لبحث بساتي

( طعن رقم ؟؟٥٠ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٢/٢/١٩٨٦ )

# قاعسدة رقم ( ۲۹۲ )

### : المسدا

يجِب أن يشتمل الحكم عسلى الاسباب التي بني عليها والا كان باطسلا .

### المسكبة :

لمساكل ذلك ، وكان الشمسارع يوجب في المسلدة ٣١٠ من مسانون الأجراءات الجنالية أن يشتشل التعسكم حملي الأسجلي التي بني عليها

والاكان باطلا والمراد بالتسبيب المعتبر تحرير الاسمانيد والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواتع أو من حيث القانون 4 ولكى يحتق الغرض منه يجب ان يكون في بيان جلى منصل بخيث بنستطاع الوقوف عسلي بسوغات مارقضي يسه كالمساشورير متونسات الحكم بخط غير متروء أو انراغه في عبارات عامة معماة ، أو وضعه في صورة مجهلة فسلا يحقق الفرض الذي قصده الشسارع من اسستيجاب تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبعة صحة تطبيق القانون على ألواقعة كما صار اثباتها بالحكم . لما كان ذلك ، وكان الحسكم المذكور قسد قام بتأيد الحسكم الابتدائي التي جاءت أسبابه متناقضة مع ما اسند الى الطاعن - من قيامه بتبديد منقولات الزوجية -وأضاف الى اسبابه عبارات غير مقرؤة وبصورة مجهلة وغير واضحة ومن ثم نقد خلا معلا من أسبابه لاستحالة قراءتها وكانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل أسبابا والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، وإذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجمه الذي صدر بسه وبناء عسلي الأسباب التي أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة اسناده الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل اجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه لساكان ما تقدم غانه يتمين نقض الحكم المطمون فيه .

( طعن رقم ۲۱۲۸ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٢١٢٨ ١٩٨٦/٢)

### قاعسسدة رقم ( ٦٣) )

# : 12 41

يجب أن يشتمل الحكم عسلى الاسباب. التي بني عليها والا كان باطلا ــ المراد بالتسبيب المعتبر .

### المسكمة:

لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب في المادة . ٣١ من تسانون الاجسراءات الجنائية أن يشمل الحكم على الاسبلب التي بني عليها والا كان بلطلا ، والراد بالتسبيب المتبر تحرير الاسانيد والحجم المني هو عليها والمنتجة هي له مسوله من حيث الولقع لومن حيث التسانون

ولكى يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلى مفصل بحيث يستطاع الوقوف على مصوغات ما قضى بسه . أما تحرير الحكم بخط غير متروء علا يحقق الغرض الذى تصده الشسارع من استيجاب تسبيب الاحسكام ولا يمكن محكمة النتض من مراتبة صحة تطبيق القسانون على الواتمة كما صلر اثباتها بالحسكم وتقول كلمتها فيها يثيره الطاعن بأوجه النمى لما كان ذلك ، وكان الحكم المذكور قسد خسلا غملا من أسبابه لاستحالة ترافتها وكانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل أسبابه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجسة الذي الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجسة الذي مصدر بسه ويناء على الاسباب التي أتيم عليها فبطلانها يستتسع حتها بطلان الحكم ذاته لاستحالة أسناده الى أمسل صحيح شاهد بوجوده بطلان الحكم ذاته لاستحالة أسناده الى أمسل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه . لما كان ما تقسدم غانه بتمين تبول الطمن ونقض الحكم المطمون فيه والاحالة .

( قاعدة رقم ٥٩٧٥ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٦/٣/٢٧ )

# قاعـــدة رقم ( ٦٤ )

### المسدا :

يجب ان يشتبل المسكم عسلى الأسباب التي بني عليها والا كان قساصرا •

#### المسكمة:

أسا كان ذلك ، وكانت المسادة . ٣١ مسن تسانون الإجراءات الجنائية قسد اوجبت ان يشتبل الحسكم على الاسباب التى بنى عليها ، وان كل حكم بالادانسة يجب ان يشتبل عسلى بيان الواقعة المستوجبة للمتوبة ، بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التى وقعت نبها والادلسة التى استخلصت منها المحسكمة نبسوت وتوعها من المتهم وإن بتنزم بايراد مؤدى الادلسة التى استخلصت منها الادانسة حتى يتضمح وجب استدلالها بها وسسلامة المساخذ ، والا كان الحسكم قاصرا ، كما نصت المسادة ٢١٦ من القيادن المتسار اليه على أن الحكم يبطل لظوه

من الأسباب ، لمنتا كان ذلك ، وكان الحكم الطفون فيسه قسد خلا من الأسباب وثبن بيان مؤدى ألادانسة ، فائسه الأسباب وثبن البدائية ، فائسه يكون قاصر البنان بنا يبطله ويوجب تقصه والاعادة . وذلك دون حاجة اللي بحث باتى ما ينتره الطاعن في انسباب طعنه .

( طعن رقم ۸۷۲ اسنة ٥٥ في ــ جلسة ٣٠/١٢/٢)

# قاعتسندة رقم ( ٦٥) )

#### المسطا:

يجب أن يشتبل الحسكم على الأسسبات التي بني عليها والا كان باطلا — الراد بالتسبيب المتبر .

#### المسكمة:

لما كان ذلك ، وكان التسارع بوجب في المسادة ، ٢١ من تسانون الاجسرامات الجنقية أن يشتبل الحكم على الأسباب التي بنى عليها والا المسانيد والحجج المبنى عليها والا بالملا ، والمراد بالتسبيب المعتبر تحرير الاسسانيد والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث التسانون ، ولكي يحقق الفرض منه يجب أن يكون في بيان جلى منصل بحبث يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى بسه ، اسا المراغ الحسكم في عبارات علمة معماة أو وضعه في صورة مجملة مجهلة ملا يحقق الفسرض الذي تصده الشارع من استبجاب تسبيب الاحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحصة تطبيق التسانون على الواقعة كما مسار اثباتها في مراقبة صحصة تطبيق التسانون على الواقعة كما مسار اثباتها في المحكم ، لمساكن ذلك ، وكان الحسكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحسكم المطمون نهيسه قسد ساق واقعة الدعوى وطليل ثبوتها على نحو ما سلف المبانية في عبارات علمة معماة وغليضة ولم يورد مؤدى الادلسة التي استند اليها في تضاله بادائسة الطاعنين ولم يبين اركان الجريمة والظروف التي منا يوجب تقضه والاحلة .

( طعن رقم ٧٠٩ ليسنة ٥٧ ق ٠٠٠ جلسة ١٩٨٨/٤/١٤ )

### قاعسسدة رقم ( ٦٦) )

#### المسطا:

يجب أن يشتبل الحسكم على الاسسبات التي بني عليها والا كان باطلا ــ الراد بالتسبيب المعتبر -

#### المسكمة:

لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب في المادة ٢١٠ من قستون الاجسراءات الجنائية أن يشتبل الحكم على الاسسباب التي بني عليها والا كان باطلا ، والمراد بالتسبيب المعتبر تحرير الاسانيد والحجج المبني والا كان باطلا ، والمراد بالتسبيب المعتبر تحرير الاسانيد والحجج المبني حق العنون ، ولكي يحتق العرض منه يجب أن يكون في ببان جلى منصل بحيث بسنطاع الموقوف على مسوغات ما تخص به ، ابما المراع الحكم في عبارة عاسة من استيجاب تسبيب الاحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق التاتون على الواقعة كما صسار اثباتها بالحكم ، هذا غضلا عن أن التستوجبة المعتوبة بيانا نتحقق به أركان الجريسة والظروفة التي وقعت نبها والانكة المتوسة بيانا نتحقق به أركان الجريسة والظروفة بين محجمة الادانة حتى بيان وحم استدلاله مه والملاحة التي استخاصت بنها المحكمة الادانة حتى بنضح وجه استدلاله مه وسلامة المكذة والا كان قاصرا .

( طعن رقم ٢١٢ه لسنة ٧ه ق ــ جلسة ١٩٨٨/٤/١٤ )

# قاعـــدة رقم ( ۲۹۷ )

#### المسطا:

يجب عسلى كل حسكم صادر بالادائسة أن يشتبل على الأسباب التى بنى عليها والا كان بأطلا .

### المسكبة:

أسا كان ذلك ، وكان الشارع بوجب في السادة ٣١٠ من تساتون الجسرانات الجنائية أن يتستمل الحكم على الاستبات التي بني سليها والا

كان ماطلا . والمراد بالتسبيب المعتبر تحديد الأسانيد والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكي يحتق الفرض منه يجب ان يكون في بيان جلى منصل يستطاع الوتون على مسوغات ما تضي بعد اسا انراع الحكم في عبارات عسامة معماه رو وضعه في صورة مجملة فسلا يحقق الغرض الذي قصده الشسارع من استيجاب تسبيب الاحسكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق التسانون على الواقعة كما مسار اثباتها بالحسكم ، ولمسا كان أورده الحكم المطعون فيه بيانا لواقعمة الدعوي قسد جساء غامضا اذرغم ما أورده في مدوناته من أن الطاعن الأول سلم الى الطاعن الثاني مبلغ تسعين الف جنيه منه ومبلغ خمسة واربعين جنيه من خزينته والباتي من عهدة طرف آخر فقد انتهى الى مسئولية الطاعنين معا عن اختلاس مبلغ التسمين الف جنيه بالكامل من خزينة الطاعن الأول ، مضلا عن إنسه لم يبين بوضوح دور الطاعن الثاني في الواقعة برمتها وما اذا كان تسد دانسه عن المعجز الذي إشار إلى أنسه حمسل في عهدته وتبت تغطيته من خزينة الطاعن الأول أم عن مجرد استلامه مبلغ التسعين ألف جنيسه من الطاعن الأول لتغطية هذا العجز . وغوق ذلك فقسد خلص الحسكم الى اعتبار الطاعن الثاني شريكا في جريمة الاختلاس خلامًا لما انتهى اليه من ادانته باعتباره ماعلا أصليا ، ولا يشمع للحكم في هذا الخصوص ان تكون عقوبة الشريك هي بذاتها المقررة للفاعل الأصلى اذا الامسر يتطلق بنهم المحكمة للواقع في الدعوى وللعناصر التي اتسام عليها تضاؤه ــ بالادانسة ، وأذ كان ما أوردته المحكمة في أسباب حكمها على المسورة المتقدمة بدل على اضطراب الواقعة في ذهن المصحمة واختلال مكرتها عن عناصر الدعوى وعسدم استقرارها في عقيدتها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل معه النعرف على أي اساس كونت المحكمة عقيدتها ، غسان الحسكم المطعون غيسه يكون معيبا بالقصور والتناقض في التسبيب بما يوجب نقضمه والاعادة بغير حساجة الى بحث بساتي أوجه الطمن.

( طعن رقم ۳۷۹۷ لسنة ۳۷ ق ب جلسة ه/۱۹۸۸ ) (وفي نقس المعني طعن رقم ۱۵۰ لسنة ٥٦ ق بر جلسة ١٩٨٨/١/١٢)

# قاعسسدة رقم ( ١٦٨ )

# : 12\_41

يجب أن يشتبل الحكم على الأسبات التي بني عليها والا كان باطلا •

### المسكمة:

لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب في المادة ٢١٠ من تاون الإحراءات الجنائية أن يشتبل الحكم على الأسباب التي بني عليها والا كان باطلا ، والمراد بالتسبيب المعتبر تحسيد الاسانيد والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هي له سسواء من حيث الواقسع أو من حيث القسانون ، ولكي يحتق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلى منصل يحيث يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى بسه اما أغراغ الحسكم في عبارات عامة معماة أو وضعه في صورة مجملة فلا يحقق الغرض الذي تصده الشارع من استيجاب تسبيب الأحكام ولا يمكن محكة النقض من مراتبة صحة تطبيق القسانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم .

(طعن رقم ۳۷۹۷ لسنة ۸۸ ق ــ جلسة ۹/۹/۸۸۸۱)

# قاعـــدة رقم ( ٦٩ )

# المِسدا :

يجب ان يشتبل الحكم على الاسبات التي بني عليها والا كان باطلا .

### الحسكية:

وكان الحكم المطعون فيسه قسد خلا من بيان الواقعة والادلسة عسلى ثبوتها في حق الطاعن ، فانه يكون معيبا بالقصور في التسبيب بما يبطله ويوجب نقضــه والاعـــادة بغير حاجة الى بحث بساتى أوجه الطعن .

﴿ وَ وَ مَا مُوهِ وَ لِسَنَّةً لَاهُ قَ سَاجِلُمَةً ١١٨٨/١١/٨٨١ ١

# قاعـــدة رقم ( ٧٠) )

المسطا:

يجِب إن يشتِمل الحبكم على الأسببات التي بني عليها والا كان

### المسكبة:

لما كان ذلك ، وكان الشمارع تمد أوجب في الممادة ٣١٠ من قسانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بني عليها والا كان ياطلا ، والراد بالتسبيب المعتبر تحرير الاسبانيد والحجج المني هو عليها والمنتجة له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلى مفصل بحيث يستطاع الوقوف منه عسلي مسوغات ما قضي بسنه ، أما تحرير مدونسات الحسكم بخط غير متروء او افراغه في عبارات عامة معماة او وضعه في صورة مجهلة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبيب تسبيب الاحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القسانون على الواقعية كما صيار اثباتها بالديكم . لما كان ذلك ؛ وكان الحكم آنف الذكر قسد خسلا من أسباسه لاستحالة قسراعتها وكانت ورقسة الحسكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحسل أسسبابا والا بطلت لنقدها عنصرا من مقومات وجسودها قانونا ، واذ كانت هذه الورقسة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم عطى الوجه الذي صدر ب وبناء على الأسبباب التي النبي عليها مبطلانها يسيتبع حتما بطلان ٱلحُكُم ذَاتِهُ لَاسْتِحَلَّهُ ٱسْنَاده الى أمِيل صحيح الساهد بوجوده عكامل اجزائه مثبت الأسبابة ومنطوقه . الساكان ما تتسدم المائسة بنعين تبول الطَّعَن وْنَغَضِ البِّيكُمُ الطُّعُون نبه والأعادة ، بغير حاجة الى بحث سائر ما ينيرة الطاعبان في طَعيْها .

( مُكُينَ بِيم ٢٨٩ه لسنة ٥٧ ق - طسة ٢١/١٦/١١١)

٢ ــ انعـدام الحكم ٠

قاعىسىدة رقم ( ٧١) )

: 12-48

خلو الحكم من توقيــع القاضى الذى اصــدره أثــره ـــ انصـدام الحــكم •

المسكبة:

حيث انسه بين من الاطلاع على ورقسة الحسكم المطعون فيسه الصادر في معارضة الطاعن الاستئنافية برفضها وتأبيد الحكم المستئف سائها خلت من توقيسع رئيس المحسكة الذي اصدر الحسكم المطعون عيسه ، واذ كان خلو الحسكم من توقيسع القساشي الذي اصدره يجعله في حسكم المعدوم وتعتبر ورقتسه بالنسبة لما تضمنته من بيسانات واسسباب لا وجود لها قاتونا ، فانه يكون معيبا بها يوجب نقضه .

( طعن رقم ٩٢٥ لسنة ٥٢ ق \_ جلسة ١٩٨٢/١/١٣ )

قاعـــدة رقم ( ٧٢) )

: المسطة

خلو الحكم من توقيع القاضى الذى اصدره ــ اثره ٠

المسكمة:

لما كان ببين من الاطلاع على ورقة الحكم الابتدائي انها خلت من توقيع القاشى الذي أصدر الحكم ، لما كان ذلك ، وكان خلو الحسكم من حذا التوقيع يجعله في حكم المعدوم وتعتبر ورقته بالنسبة لما تضبئته من بيلتات واسبلب لا وجدود لها قانونا ، واذ ابد الحكم المطعون فيسه الحكم الابتدائي لاسبابه غان بطلانه يستطيل الى الحسكم المطعون فيسه ما يعيبه وبوحب نقضه .

( طعن رقم ١٢٦٣ لسنة ٥٣ ق. - جلسة ١٢٦٣/١٠/١ )

### قاعـــدة رقم ( ٧٣ )

البسطا:

خلو الحكم من توقيع القاضي الذي اصدره ــ اثره ٠

المسكبة:

وحيث أنه يبين من الاطلاع على ورقة الحكم الابتدائي أنهه خلت من توقع القساضي الذي اصدر الحكم ، لما كان ذلك وكان خلو الحسكم من هسذا التوقيع يجعله في حسكم المسدوم وتعتبسر ورقتسه بالنسبة لما تضمنته من بياتات واسسباب لا وجسود لها قساتونا واذ أيسد الحسكم المطعون نيسه الحسكم الابتدائي لأسبابه غانه يعتبر وكانه خال من الاسباب مها يعيه ويوجب نقضه .

(طعن رتم ١٩٨٥ لسنة ١٣ ق ــ جلسة ١٩٨٥/١١/١ 4

قاعسسدة رقم ( ٧٤٤ )

المسدا :

خلو الحكم من توقيع القاضى الذى اصدره ــ اثره .

المكه:

وحيث أنه بين من الاطلاع على ورقبة الحسكم الابتدائي انها خلت من توقيع القياضي الذي أصدر الحسكم ، لما كان ذلك ، وكان خلو الحسكم من هسذا التوقيع بجعله في حسكم المعدوم وتعتبر ورقته بالنسبة لما تشمئته من بياتسات واسبباب لا وجدود لها تقونا ، وإذ أيد الحسكم المطعون غيبه الحسكم الابتدائي الاسبباب نميز وكانه خسال من الاسباب ، مسا يعيبه ويوجب نقشه والاحالة بغير خلجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

( طعن رقم . ٢٥٩- اسنة ٥٤ ق \_ جلتة ٢٧/١١/٢٧ )

### قاعسسدة رقم ( ٧٥) )

البسدا:

خلو الحكم من توقيع القاضى الذي اصدره ــ اثره .

المسكنة:

ظو الحكم من هذا التوقيع يجمله في حسكم المعدوم وتعتبر ورقته بالنسبة لمسا تضمنته من بيانات واسباب لا وجود لها تانونا ، وهسو ما يستطيل الى الحسكم الابتدائى المندمج في الحكم المذكور ، واذ أيد الحكم المعون نيسه الحكم الابتدائى الأسبابه مانه يعتبر وكانه خال من الاسباب مها يعيه ويوجب نقضه .

(طعن رتم ۲۲۲۲ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١١/١٨)

# قاعسسدة رقم ( ٧٦) )

: la\_\_\_dl

خاو دبياجة الحسكم من بيان المحكمة التي اصدرته ساثره .

#### المسكبة:

وحيث ان الثابت من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحسكم المطعون نيسه أو ديباجة كل منهسا خلت من بيان اسم الحسكية التي اصدرته ، مما يؤدى الى الجهالة بهما ويجملها كانهما لا وجود لهما ، وذلك بعد أن أتضح من محاضر جلسلت المحلكية الابتدائية والاستثنافيسة أنها لم شستوف بيان الحسكية التي صسدر نيها الحكم ، ومن ثم يكون الحسكم المطعون نيسه قسد تعيب في ذاته بالبطلان نفسلا عن البطلان الذي ابتد اليسه بتاييده واعتناقته أسباب الحكم الابتدائي البلطان مما يعيبه ويستوجب نقضه دون حاجة البحث باتي أوجه الطمن .

( طعن رتم ٨٣٣) لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ٢١/١٢/١١ )

### قاعـــدة رقم ( ٧٧٤ )

البسدا:

خو الحسكم من بيان الحسكمة التي مسدر منها يجعله كاتبجهة لا وجسود له •

الحسكية :

وحيث أن الثابت من مطالعة الحسكم الابتدائي المؤيد المسحبابه المحسكم المطعون فيه أن ديباجته خلت من بيان المحكة التي مسدر منها مما يؤدي إلى الجهلة ويجله كأنه لا وجود له وذلك بعد أن اتضح من محسات رحاسات المحكمة الابتدائية أنها لم تستوفي بيان المحكمة - التي مسدو منها الحكم ، ومن ثم يكون الحسكم المطعون فيه وقسد ايتد الحسكم الابتدائي الباطل واعتنق أسبابه و قسد تعيب بها يبطله وبوحب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

( طعن رقم ۲۸۸ اسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣ )

### قاعسسدة رقِم ( ۱۷۸ )

البسدا :

لا يميب الحكم بيان محكمة الاستثناف التي شكلت منها ألحــــكمة بعد بيان استهاء الهيئة التي اصدرته ٠

# المسكبة:

لا كان ذلك ، وكان النعى بخلو الحسكم من بيان الحكة التى الصدرته مردودا بان البين من مطالعة الحسكم المطعون فيسه ومحضر اللجاسة انسه قسد اثبت في دبيساجتها اسم الحسكة التي اصدرتسه «محكة ابن الدولة المليا » ثم ورد بعد ذكر اسماء الهيئة انها مشكلة من مستشاري محكة استثناف القاهرة و وهو ما يتحقق به بيان اسم المحكة التي اصدرت الحكم كما يتطلبه القسادون حيوكان لا يعيب الحكم ورود بيان محكة الاستثناف التي شكلت منها المحسكة بعد بيان المعاد الهيئة التي اصدرة ، ذلك أن القانون لم يشترط الهات هذا البيان في مكان معين من الحكم فيسان منعي القلاعاء في هيذا الخصوص في غير حطه .

(طَفَن رقم ١٥٨١ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١/٨ )

### قاعـــدة رقم ( ٧٩ )

#### : المسطا

خلو ديبلجة الحسكم من بيان المحسكمة التى صدر منها يــوِّدي الى الجهالة ويجمله لا وجود له ،

### المسكية:

وحيث ان الثابت من مطالعة الحسكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيسه ان ديباجته قسد خلت من بيان المحسكة التي صدر منها ما يؤدى الى الجهالة ويجعله كانه لا وجود لسه وذلك بعد ان انضح من محاضر جاسات المحلكة الابتدائية انها لم تستوفي بيان المحسكة التي مسدر منها الحسكم ، ومن ثم يكون الحسكم المطعون فيسه سدد أيسد الحسكم الابتدائي البساطل واعتنق اسبابه سدت تعييب بسا يبطله ويوجب نتضه والاحلة بغير حلجة لبحث مسائر اوجه الطعن .

( طعن رقم ۱۲۳ لسنة ٦٥ ق \_ جلسة ١٩٨٧/٦/٩ )

# سادسا \_ مسائل منوعة .

### قاعـــدة رقم ( ۸۰ )

### 

التناقض في اقسوال الشهود او تضاربهم في اقوالهم لا يعيب الحسكم ما دامت المحسكة قد استخلصت الحقيقة من اقوالهم استخلاصا ساقفا لا تناقض فيسه سرقاية محكمة النقض •

#### المسكية:

لما كان وزن اتوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون نيها شهداتهم وتعويل القضاء على اتوالهم مهما وجهه اليها من مطاعن وحام حسولها من الشبهات ، كل هذا مرجعه الى محسكة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطبئن اليه دون رقابة محكة المنتفى عليها ، وكان من المترر أن المحسكة غير ملزمة بسرد روايسك الشاهد اذا تعددت وبيان وجه أخذها بها اقتنعت به ، بسل حسبها أن تورد منها ما تطبئن اليه وقطرح ما عداه ، ولها من ذلك أن تأخذ بأتواله في أنه مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة دون بيان العلة في ذلك ودون أن يتترم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام لها أصسل نيها ، وكان التناقض في أتسوال الشهود أو تضساريهم في أتوالهم سبقسرض حصوله سالا المساكمة قسد السنظامات الحتيقة من أتوالهم استفلاما سالفا لا تنساقض نيسه سكما هو الشسان في الدعوى الملئلة ومن ثم يضحي منعي الطاعن في هذا الصدد غير سديد .

(طعن رقم ١٦٣٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/١١ )

# هاعسسدة رقم ( ۸۱) )

# البـــدا :

الاحالة على الأسباب تقوم مقام ايرادها وبيانها وتدل على أن المحكمة قــد اعتبرتها كانها صادرة منها ــ تحرير الحكم على نبوذج مطبــوع بناييد الحكم المستقف الاسبابه تــ اشترة .

#### المسكية:

من المترر انسه اذا كانت المحكمة الاستئنائية تسد رأت تأبيد الحكم السبتانف للأسياب التي بني عليها غليس في التانون ما يلزمها بأن تعييد خكر تلك الاسياب في حكمها بل يكمي أن تحيل اليها اذ الاحالة على الأسباب عنهم متام إيرادها وبيانها وتدل على المحكمة تسد اعتبرتها كأنها حسادة منها ، وكان تحرير الحكم على نبوذج مطبوع بتأبيد الحسكم المستانف لاسبابه لا يعييه طالما أن الطاعن لا ينسازع في استينائيه البيانات الجوهرية التي نص عليها التسانون وما دامت الاسسباب التي تحال اليها قسد سلمت من عيوب النسبيب ، ومن ثم غلا يكون محسل المعنى الطاعن على الحكم في هذا الصدد .

( طعن رقم ٢١١٨ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨١/٢/٨ )

قاعـــدة رقم ( ۸۲ )

: 12-48

احكام البراءة تعتبر عنوانا للحقيقة اذا كانت مبينة على أسباب عَمِ شخصية بحيث تنفّى وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا .

### المسكبة:

من الحرر أن أحسكام البراءة لا تعتبر عنوانا للحقيقة سواء بالنسبة الله المتمين نيها أو لغيرهم من يتهبون في ذات الواثاثة الا أذا كانت البراءة جبنية عسلى أسباب غير شخصية بالنسبة الى المحكوم لهم بحيث تننئ وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا .

( طَعِن رقم ١٣١٥ لسِنة ٥٠ ق ب جلسِة ٢٢/٢/١٩٨١ ١

قاعـــدة رقم (٣٨٦) )

البـــدا :

محلكة جنائية ب يكفى ان يتشكك القساضى في صحة اسناد التهة آلى التهم لكى يقضى له بالبراءة ،

الحسكية :

الساكلن يكني في الجاكمة المنائية أن يتشكك التسادي في صحة

أسناد التهة إلى المتهم لكى يتشى له بالبراء أذ برجع الأسر في ذلك ألى الم المبائل الله في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحسكم أنسه احساط بعدوى عن يعمر وبعدرة وإذ كان بين من الحسكم المطعون فيسه أن المحسكة لم تتشى بالبراء ألا بعد أن لحاطت بظروف الدعسوى والمت بها وبالإدابة المتشى بالبراء ألا بعد أن وازنت بسين أدابة الانسات والنفي الى عدم تبوت النهية في حق المطعون ضده سوكان لا يصح النمي على المحكمة أنها تضت ببراء المتهم بناء عسلى احتسال ترجح لدي عيرها لأن بلاك الأسر للايها بدعوى قيام أحتبالات الحرى شدة تصح لدى غيرها لأن بلاك الأسر تضاءه عسلى اسباب تعلى الدعسوى وما يطبئن اليه ما دام تسد أنساح عن عدم المؤلفين المحكمة إلى ادلة النميح أوردها والتي تكلى لحيل النبية التي خلص البها فسأن النمي عسلى الحكم بقلة التصور في التسبيب بعدو غير صديد .

(طعن رقم ۲۳۹۲ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٣٩٢ ١ ١٩٨١/٣/٢

### قاعسدة رقم ( ١٨٤ )

# : المسطا

يكفى في المحلكية الجنائية أن يتشكك القساضى في صحة اسسفاد القهلة البنهم لكى يقضى له بالبسراءة ــ الموازنــة بين أداــة الإنسسات والقفى •

### المسكبة:

لما كان يكمى و المحاكمة الجنائية أن يتشكك التمانى في صحة السناد النهية لكى يقضى له بالبراءة أذ أن مرجع ذلك ألى ما يطبئن البسه في تقدير الدليل ، ما دم الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعموى عن بصر ومصيرة ، وكان من المترر كذلك أنه لا يصح النعى على المحكمة أنها قضت ببراءة المنه وبنساء على احتبال ترجع لديها بدعوى تيسام احتبالات أخسرى قد تصح لدى غيرها لأن ملاك كله يرجع الى وجدان قاضيها وما يطبئن البسه ما دام قدد اقسام قضاءه على اسسباب تحمله ، وكان المبين من الحسكم المطمون نبسه أن المحكمة لم تقير بالبراءة الا بعد

ان احاطب بظروف الدعسوى والمت بها وبالادلسة المتسدمة غبها ، وانتهت بعد الموازنسة بين الدلسة الانبات وادلسة النفى الى عدم ثبوت الإتمسام في حق المطعون غبده المسسباب السائفة التى اوردها الحسكم والتى تكفى لحمل النتيجة التى خلص اليها فسان ما تنماه الطاعفة على الجسكم المجلعون غيسه من فسساد في الاستدلال لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير ادلسة الدعوى ومبلغ المؤنناها النها مما يقبل اثارته أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٢٦٠٥ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٥/١٩٨١ )

## قاعىسىدة رقم ( ٨٥ )

#### : 12\_41

عدم سهاع التسهود لا يحسول بين المحكمة وبسين الاعتبساد في حكمها على اقوالهم في التحقيقات الأوليسة ما دامت هذه الاقوال مطروحة على بساط البحث ،

### المسكبة:

من المترر قانونا أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات أذا ما تبل المنهم أو المدانع عنه صراحة أو ضمنا دون أن يحول عسدم سماعهم الملها من أن تعتبد في حكمها عسلى اتوالهم التي أدلسوا بها في التحتيقات الأوليسة ما دامت هذه الاتسوال مطروحة على بسساط "بحث في الجلسسة .

١ طعن رقم ٢٧٠٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٩

قاعـــدة رقم ( ٤٨٦ )

البسدا:

ما لا يقبل اثارته امسام محكمة النقض ... مثال ٠

الحسكية:

لما كان الحكم المطعون ميه لم يحصل من أقوال الشاهد الأور أن

الطاعن قد ضرب المجنى عليه بعصا - كما جساء بوجه الطعن - وانما حصل منها منا مؤداه أن اثنين من الجناة أطلقا أميرة نارية موق رأسيهما وهو ما لا يتعارض مع ما نقله عن التقرير الطبى الشرعى من أن أصابة المجنى عليه حدثت من عيارن تاريين فسأن قالة التقاقض بين الدليلين القولي والفني تنصر عن الحكم ، اما ما أثاره الطاعن حول مسدرة المجنى عليه التكلم بتعقل واطمئنان المحكمة الى أقواله التى نقلها عنه شسيخ الخفراء ، مانه لمساكان البين مما أورده الحسكم نقلا عن تقرير الصفة التشريحية قوله « ... وأصابة يسار الظهر لا تستلزم وماة المجنى عليه في التو واللحظة مقد عاش منرة زمنية عقب أصابته يمكنه خلالها التكلم يتعقل والاجابة على ما يوجه اليه من اسئلة بوعى وأدراك سلبمن لا سيما ومسد ثبت من التشريح سلامة مركز التكلم وخلو منطقة الاصال الصوتية من الآثار الاصابية » وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما نتله · الحسكم عن التقرير الطبي الشرعي في هذا الشأن غآن النعي عسلي الحكم حدموى انسه استهد اقتناعه مما يخالف الثابت في الأوراق يكون في غير محله ولا يعدو أن يكون مجادلة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك الى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي الموضوع **بالدليل الصحيح وهو ما لا يقبل أمام محكمة النقض**.

( طعن رقم ٢٤٦٤ لسنة ٥١ ق ــ جلسبة ١٩٨٢/١/١٢ )

### قاعسسدة رقم ( ۱۸۷ )

### البدا:

المحسكمة أن تستففى عن سباع شهود الانبسات أذا ما قبسل المتهم أو الدافسع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحسول عدم سماعهم أمامها من أن تعتبد في حكمها على أقوالهم ألتي أدلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه الأقسوال مطروحة على بسلط البحث .

### المسكبة:

لسا كان بيين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن ثم يطلب سماع شاهدى الاثبات ولم يتمسك المدامع عنه بذلك في مراقبة بن ننازل عن سماعها صراحة واكتفى هو والتيلية المامة بتلاوة اتوالهما

وتلبت ، نسان النعي على الحكم بالإخلال بحق الدنساع يكون غير متبول ، ذلك أن للبحكية أن تستفنى عن سباع شهود الاثبات أذا ما تبسل المتهم او الحاضر عنه ذلك صراحة او ضبنا ، دون أن يحسول عدم سماعهم الملها من أن نعتبد في حكمها على اقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة عسلى بساط البحث في الجلسة . لمنا كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقسوال الشهود وسائر العناصر امامها الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى البسه اقتناعها وأن تعرض عما يخالفها من صور أخسري ما دام استخلاصها مسائفا مستندا الى اداسة متبولة في العتل والمنطق ولها اصلها في الأوراق ومن سلطتها وزن اقسوال الشهود وتقديرها التقدير الذي تطبئن اليسه وهي متى أخذت بشهادة شاهد نسان ذلك ينيد أنها اطسرحت جبيسع الاعتبارات التي ساقها الدنساع لحملها على عدم الأخدد بها ، وكان من المقسرر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل أن تورد من أقسوال الشهود ألا ما تقيم عليه مضاءها ، وكان التناقض في الموال الشهود لا ينال من مسلمة الحكم متى استخلص منها الادانية استخلاصيا سائفا بها لا تناتض نيه ، واذ كان الحكم المطعون نيسه قسد دلل عسلى واتعسة الدعوى على الصورة التي ارتسبت في وجدان المحكمة بها ينتحها من أوجه الأدلسة السائمة واورد ما تساند اليه من اقوال الضابطين بما لا شبهة قيسه لأى تناقض - مان ما يثيره الطاعن من ذلك يضحي ولا محل له .

( نطعن رقم ۲۷۰۰ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١/٢٦ )

## قاعسسدة رقم ( ٨٨٨ )

### : المسدا

وزن لقوال الشهود وتقدير الظروف التى بـؤدون فيها شهـادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الوضوع تنزله النزلة التى تراهـا وتقدره التقيير الذى تطبئن اليه .

#### المسكبة :

وحيث أنَّ الحكم المطفون نيسه بين وأقفة الدعوى بما تتواخر بسه

كانة المناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها واورد عيلى ثبوتها في حقه الله مستبدة من اتوال المجنى عليه ومن التقرير الطبي الشرعي ، وهي الله سائية من شيانها أن تؤدي إلى ما رتبه للحكم عليها . إلى كان ذلك ، وكان بن المقرر إن لجسكية المهضوع أن تسبقيد اقتناعها بشوت الجريسة من أي يليل قطمين البيه طالب أن هذا الطبيل له مأخذه الصحيح من الأوراق ؛ وفي اطبئناتها إلى إقوال المجنى عليه ما ينيد انها اطرحت جميم الاعتبارات التي سياتها الدماع لجملها على عسبم الآخذ بها . ولا يغير من ذلك تراخى المجنى عليه في الإبلاغ اذ أن هذا التأخير لا يؤخذ منه أن المجنى عليه كاذب في شهايته ، ذلك أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي نيها شهاييه وتعويل القضاء على أقواله مهما وجهه اليها مِن مطاعِن وجِام جولها مِن شِيهاتِ كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تبراها وتقدره التقدير الذي بطمئن اليب ، وهي متى اخنت بشهادته مان ذلك ينيد إنها اطرحت جبيع الاعتبارات التي ساقها الدناع لجيلها على عدم الأخذ بها ، ومن ثم نلا تثريب على المحكمة ان هي يوليت في بخيائها على أقسوال المجنى عليه \_ ولو لم يظاهره احب آخر فيها ب ما دامت قد اطمانت اليها ، ولا الزام عليها بالرد عبلي يغيياع الطاعن اللوضوعي في هددا الشان لأن الرد مستفاد دلالة من أدائية الثيوت السائغة التي أوردها الحسكم وينحل ما يثم ه الطاعن جول تجييق المسكبة لأقسوال المجنى عليه ومحاولة تجريحها الى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل بــــ محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها نيه أو مصادرة عقيدتها في شاته أسام محكمة النقض .

( طعن رقم ۲۷۸) لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٢/٢ ) قاعيـــدة رقيم ( ۱۹۸۹ )

البييدا :

لحكمة الموضوع ان تستبد اقتناعها بشهرت الجريبة من اى دليل تطمئن اليه طالحا أن هذا الدليل له ماخذه الصحيح من الاوراق .

المسكة :

من المقسور إن لحسكية الموضوع أن تستمر التناعها بنبوت الجربية

من أي طيل تطين اليه طالسا أن هسذا التليل له بأخسده المسجيع من الأوراق ، وفي اطتئاتها الى لتوال المجتم عليه ما ينبد أنها أطرحت تجبيع الاعتبارات التي تسلقها التعالم المستلق عسكم الأخذ بها ، ومن ثم غلا تترب على المسكمة أذا ما عولت عسلى لتوال المجتمى عليه وحده سوله بيناهره أحد آخر عيها سما دامت تسد اطمأت اليها .

( طعن رقم ٢٧٧ع السنة ١ أَن في حلسة ٢/٢/٢٨١ )

### قاعـــدة رقم ( ٩٠ ) )

## المنطا:

وزن اقوال الشسهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع بفير معقب عليها فيسه •

### المسكبة:

من المقدر أن وزن أقسوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة المؤشوع بغير أسعت عليها فيسه ، وهى غير مازمة عند عدم الأخذ باتوال الشاهد ببيان علة اطراحها لها ، فسان النمى على الحسكم بالقصسور لمدم بيانه علة عدم اطبئتان المحسكمة الى أقسوال المجنى عليها يكون على غير أساس .

( طعن رقم ١٩٢٤ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٢/١٥ )

## قاعـــدة رقم ( ٩١ )

## المِسدا :

المحكمة لا تلتزم الالتجـــاء الى اهل الخبرة الا فيها يتملق بالسائل الفنية المحتة التي يتمثر عليها أن تشق طريقها فيها ،

### المسكمة:

من المقرر أن المستكمة لا تلتزم بالتجاء ألى أهسل الخبرة إلا عبدا يتعلق بالمسأثل النبية المحتة التي يتعفر عليها أن تشق طريقها غيها وكان ما استخلصته المستكنة من أن خلق تأسورة التسلاح المضبوط من أتسان لاحتراق البارود يرجع الى تيام الطاعن بتنظيفه تبل اخفاته فى مكان خبطه لا يحتاج فى تعريره أو استنباطه الى خبرة ننية خاصة يتمين عليها الالتجاء اليها غان ما ينماه الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير ستيد

( طعن رتم ٦٦٣) لسنة ٥١ ق ــ جلسة ٦٦٢/٢/٢٣ )

## قاعسسدة رقم ( ٤٩٢ )

#### : المسطا

وجوب بناء الاحسكام على لسمن صحيحة مستهدة من أوراق الدعوى وعناصرها ،

#### المسكمة:

وحيث أن الحكم الابتدائى المؤيد السبابه بالحكم المطعون فيسه قسد حصل واتعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن بدد منقسولات محجوزا عليها ومسلمة الله على سبيل الوديعة لحراستها غلم يتدمها في اليسوم المحدد للبيع أشرارا بالدائن الجلجز . لما كان ذلك ، وكان بن المتسرر ان الاحسكام يجب أن تبغى على اسس صحيحة من أوراق الدعسوى وعناصرها ، فإذا استند الحكم الى روايسة أو واقعة لا أصل لها في التحتيقات عانه يكون معيا الابتئائة عملى اسلم فاسد منى كانت الرواية أو الواتعة هي عماد الحكم ، ولما كان الثابت من الأطلاع على المزدات المنمومة تحتيقا لوجه الطمن أن واقعة الدعوى حكما صورها الاتهام هي أن الطاعن بسند منقولات مسلمة اليسه على سبيل الوديعسة ومبلوكة الحكم الإسلام في المنافقة بددها أغرارا بالمجنى عليه وذلك خالاعا لما أورده الحجوز عليها ولم يتدمها الطماعن الحارس في اليوم المحسدد للبيسع ، غان الأسر ينبيء عن أن المحكمة لم تبحص الدعوى ولم تحط بظروئها وتضت بالا السال في الأوراق مها يتمين معه نقض الحكم الطمون فيه .

(طعن رتم ۷۸۲ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٣ )

### قاعسسدة رقم ( ٩٣).)

## السطا:

لا ينال من سلمة الحكم عدم ايراده نص تقرير الخبي بكلمل الجبراته .

#### المسكية:

لما كان الحسكم مسد عرض لمسا جماء بتقرير مكتب خبراء وزارة العسدل بقوله: « وثبت من تقرير مكتب خبراء وزارة العدل بدمياط ان المتهم كان مسئولا عن مخزن المعونة في المدة من أول نوفمبر سنة ١٩٦٣ حتى ٨ من نبراير سنة ١٩٦٤ وقد وردت للمخزن بتاريخ ٥ نونبسر سنة ١٩٦٣ كبية من المسلى عبارة عن ٢٠٠ صفحية زنسة كل واحدة منها ٢٤٢ر٢ كيلو جرام وقـــد أثبتها المتهم في دغتر ١١٨ ع.ح الخـــاص بالمخزن الاقليمي والسابق قيد الكبية بسه وقسام بتحويل هذه الكبية الى مخزن المعونة في ٢٨ نوغمبر سنة ١٩٦٣ وحسرر الاستمارة ١١٨ ع.ح والتى بموجبها حول الكبية من مخزن المستهلك للمخزن الاقليمي الى مخزن المونة ووقع على الاستمارة مرتين الأولى عملي أنسه هو الذي قسلم بصرف هذه الكبية من مخزن المستهلك والثانية عسلى انسه هو الذى استلمها لمخسرن المعونسة في حين انه لم يقيد هذه الكبية بدنشسر ٩ مساعدات الخاص بمخزن المعونة غلم يثبت قيد هذه الكبية ضهن الوارد بهذا الدغتر كما لم يثبت من الدفاتر او المستندات ما يغيد توزيع هذه الكبية ضمن الوارد بهذا الدفتر كما لم يثبت من الدفاتر أو المستندات ما ينيد توزيع هذه الكبية على الجهات المستحقة لها أو حتى ادراجها بدفساتر المعونة كأصناف واردة اليه ، كما أنسه وردت كمية أخسري من السلى ٢٠٠ صنيحة في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٣ لخسزن المونسة من شركة الملح والصودا زنسة كل سنيحة ٢٥٢٤٦ كيلو جرام وكبية ٥٣٠ صنيحة في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٣ وزنة كل منها مر٨ كيلو جرام لذات المخسزن ومن ذات الشركة اذ تسسلم المتهم هساتين الكميتسين بموجب استمارات ١١١ ع. - اذ وقسع عليها بما ينيد استلامها في حين انسه لم يبيت أيا من الكبيتين خسن الوارد سواء بدنتسر ١١٨ ع.ح الخساس

بخيزن المستهلك للمنطقة الطبية أو بالدغتر، ٩ مساعدات الخاص بمخزن المعونسة ولم يقسدم المتهم ما يفيد قيامه بصرف هاتين الكبيتين الى جهات الاستحقاق ولم يخطر المنطقة بما ينيد ورودها اسوة بما هو متبسع قى حالة وصول أيّ صنف ألى محرن المونعة ، وأثبت التقرير كذلك ان المتهم قسد اثبت في دفتسر ٩ مساعدات قيامه بصرف كمية ٨٠ صفيحة من الزيت في شهر نومبر سنة ١٩٦٣ ولم يستدل عملي أنون صرف تلك الكبية للجهات التي أثبت أنها صرفت لها وعسلى الرغم من أن تلك الجهات التي أثبت أنها صرفت لها وعلى الرغم من أن تلك الجهات أغادت يعيم استلامها لها ويكون ما أثبته كمتصرف على خلاف الحقيقة . وأضاف التقرير أن المتهم أثبت بدغتر ؟ مساعدات عن شهر غبراير سنة ١٩٦٤ أن الموجود بالمخزن من الدقيق هو ٥٠٣ جوال في حين أن جرد المخزن أثبت أن الموجود الفعلى منه هو ٥٠٢ جسوال بعجز جوال واحد ، واثبت التقرير أن تيبة ما اختلسه المتهم ...... هو مبلغ ٢٢٠ ١٢٦٥ » . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اورد مؤدى تقرير الخبير المنتدب في الدعسوى في بيان كاف \_ على نحو ما تقدم \_ يتفق وما حصله عند بيانه واقعة الدعوى وبما يسوغ بسه ما استخلصته منه من ادانسة نسان ما نعاه الطاعن على الحكم من تعويله على هذا التقرير ومن عدم ايراده مضمونه والاسهانيد التي قسام عليها لا يكون له محسل ، لمسا هو مقرر من أنسه لاينسال من سسلامة الحكم عسدم إيراده نص تقرير الخم بكامل احزائه .

( طعن رقم ۱۱۹۸ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢/١٩٨٢/٤ )

## قاعـــدة رقم ( ٩٤) )

البسدا:

عسدم سماع الشهود لا يحول بين المحكمة وبين الاعتماد في حكمها على أقوالهم في التحقيقات الأوليسة ما دانت هذه الاقسوال مطروحة على بمساط البحث .

المسكبة:

من المسرر عانونا أن للمحسكمة أن تستّغني عن سماع شهود

الاتبات اذا ما قبل المتهم أو المداسع عنه صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم الملها من أن تعتبد في حكمها على أتوالهم التي أدلوا بهما في التحقيقات الإوليسة ما دامت هذه الاتوال مطروحة عملى بساط البحث في الطسسة ، وأن لحمكمة شماني درجسسة أن تحسكم عملي متنفي الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى هي أزوسا لاجرائه ، لملا محل من بعد النمي على المحكمة تعودها عن سماع شهود الإنبسات الذين تنازل الطاعن عن سماعهم .

(طعن رقم ٧٧٥) لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٨/٤/١٩٨١)

### قاعــدة رقم ( ٩٥ ) )

#### المِسدا:

لمحسكمة الموضوع ان تقفى بالبراءة متى تشسككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او لمسدم كفاية ادلسة الثبوت عليها الا ان حدد ذلك ان شتيل حكمها على ما يغيد انها محصت الدعسوى وتطاطت بظروفها والله الثبوت التى قسام الاتهام عليها عن بصر وبصية ووازنت بينها وبين ادلسة النفى فرجحت دفساع المتهم او داخلتها الربيسة في عنساصر الشسات .

### المسكبة:

حيث أن الحسكم المطعون فيه بعد أن أورد أطسة النبوت التي ساهتها سلطة الاتهام والتى انحصرت فى أقسوال المجنى عليه والتترير الطبى الشرعى برر قضاءه بالبراءة فى قوله « وحيث أن التهمة المنسوبة الى المتهم يحوطها الشلك والفهوش ولا يستقيم فيها دليسل الاتهام وذلك للاسهاب الآتية — :

ا ــ تراخى المسلب فى الابلاغ مقسد قرر أن الحادث وقع بــوم
 ۱۹۷۸/۸/۲۱ فى حين أنــه لم يقدم الشكوى الا فى ۱۹۷۸/۱۰/۲۸ مطلا
 خلك بعطلة العيد وتردده على المستشفيات .

 ٢ ــ أن المسلب لم يتعرف على المتهم في عطية العرض التي تبت بيجونة مجرر مجفير ضبط الواقعة بأن تعرف علي غيره من امناء الشرطة الذي تبين أن أسمة ...... والذي تبين أنسه كان بمستشفى الشرطة قى الفترةُ من المراكبة على ١٩٧٨/١/١١ لاجسراء عملية استخراج حصوة ومنح الجازة مرضية حتى ١٩٧٨/١٠/١ .

٣ ــ نفى مأبور القسم حدوث مثل هذه الواتمة وأضاف أنسه لو كان ادعاء المجنى عليه صحيحا لكان توجه للمستشفى وتحرر له محضر بالمستشفى أو أنسه كان أبلغ النيابة العامة فى حينه الاتخاذ اللازم » .

لما كان ذلك وكان البين من مطالعة المفردات المضمونة أن ما أورده الحكم من أن الطاعن رغم ما ذكره من أن الحادث وقع بتاريخ ٢٩/٨/٢٦ مانه لم يبلغ بــه الا بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٢٨ كما انــه لم يتعرف عــلى المطعون ضده عند عرضه عليه بين آخرين واما تعرف على آخر ثبت أنسه كان نزيل المستشفى في تاريخ الحادث انما يرتد الى اصل صحيح ثابت في الأوراق ، وكان من المقسرر انسه يكفى أن يتشكك القساضي في صحمة اسناد النهبة الى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ورنض الدعموي المدنية أذ المرجع في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنسه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ، وكان الظاهر من الحسكم المطعون فيسه أن المحسكمة لم تقض بالبراءة ورفض الدعوى المدنية الا بعد أن محصت الدعوى وأحاطت بظرونها وبالأدلسة التي تسام عليها الاتهام وانتهت بعد الموازنة بين أدلسة الاثبات وأدلسة النفي الي عسدم ثبوت النهمة في حق المطعون ضده ، اما ما يثيره الطاعن من ثبوت كذب دناع الطعون ضده بشان الكان الذي كان موجودا بعد عند وقوع الحادث فهو مردود بأن الحكم لم يقم قضاءه على صحة هذا الدفاع ، كما أن ثبوت كذبه - بفرض صحة ما يدعيه الطاعن في هذا الشان -لا تأثير له في منطق الحسكم ازاء ما أنصح عنه من عسدم الاطمئنان الي ادلسة الثبوت للأسباب السائمة التي أوردها والتي تكفي لحمل قضائه . لما كان ما تقدم ، نسان كافة ما ينعساه الطاعن على الحكم المعون نيسه يكون غير سديد .

(طعن رتم ١٦٥٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٠)

### قاعسدة رقم ( ٩٦ )

#### المسدا:

تناقض الشاهد او تضاربه في اقسواله لا يعيب الحسكم ولا يقسدح في سسلابته ما دام قسد استخلصت الحقيقة من اقواله استخلاصا ساتفا لا تناقض فيسه .

#### المسكمة:

من المقسر ان تناقض الشاهد او تضاربه في اقواله لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته ما دام قسد استخلص الحقيقة من اتواله استخلصا سائفا لا تناقض فيسه ، وكانت المحكمة قسد اوردت في حكمها المطعون فيسه اقوال شاهد الاثبات بما لا شبهة فيه لأى تنساقض او تضارب واطمأنت اليها وكان في اطمئناتها لها ما يفيد انها المرحت جميع الاعتبارات التي ساتها الدفاع لحملها على عسدم الاخذ بها اذ أن وزن اقسوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء عليها مهما وجسه اليها من مطاعن وحسام حولها من الشبهات فمرجمه الى قاشى الموضوع ، وكان القانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة يبطل اذا لم يتم عليها وان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجد عرضه في جمع من اشباهه ما دامت قسد المهانت اليه اذا العبرة هي باطمئنان المحسكمة الى صدق الشاهد فنفسه .

( طعن رقم ۱۲۷ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۳/۰/۱۰ )

## قاعـــدة رقم ( ۹۷ )

## البسدا :

لحسكمة الوضوع ان تقضى بالبراءة منى تشسككت في صحة اسناد التهمة الى التهم أو لمسدم كفاية الله الثبوت عليها الا ان حسد ذلك أن يشتمل حكمها على ما يغيسه أنها محصت الدعسوى وأخلطت بظروفها وأنطلة الثبوت الذى قسام الاتهام عليها عن بصر وبصرة ووازنت بنبا وبين الخشنة القنى فرجحت تخداح المتهم أو مافقتها الرياسة. في عنساصر الاتبسات .

#### المسكبة:

من المقسور أن محكمة الموضوع وأن كان لها أن تقضى بالبراءة متم تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلسة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن تلتزم المقائق الثابنة بالأوراق وبأن يشتمل حسكمها على ما يغيد أنها محصت الدعوى, وأهاطت بظرونها وبأدلة الثبوت النم تام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبسين اطلة النفرر نرجحت دنساع المنهم أو داخلتها الربية في صحة عناصر الاثبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحسكم المطعون فيسه تسد أورد في معرض تبريره للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية قوله « وحيث انه بمطالعة الشكاوي ارتسام .... ، .... ، ... ، ... ادارى المنزلة وملحقاتها والجنحة رتم ٢٥٢٩ سنة ١٩٧٤ ودفساع المتهمين ترى المحكمة اتسه لمساكل من المقسرر أن الطيسل في المسسائلة المنائمة يحب أن يكون قائما على القطع واليقين لا على مجرد الشك وأن أتوال الشاهد ..... و ..... لا تطبئن اليها المسكمة وتكون الأوراق حميمها خلوا من دليل على ثبوت التهمة تبسل المتهمين ومن المقرر أنه يكنى في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القهاضي في صحة اسهاد التهمة الى المتهم حتى بقضى بالبراءة اذ مرجع الاسر في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر ان المحكمة احاطت بالدعسوى عن بصر وبصيرة \*. وحيث انسه تأسيسا على كل ما تقسدم تقتضى المحكمة ببراءة المتهمين من المتهمة المسندة اليهم . وحيث أنسه عن الدعسوي المدنيسة مانسه لمسا كانت الدعوى المدنية لا تقوم لها قائمسة الا اذا كانت مستندة الى دعموى جنائية وكانت الدعموى الجنائية تسد تضي فيها بالبراءة ومن ثم تضحى الدعوى المدنية غير مستندة الى أي اسساس مها ينعين معه الحكم برغضها والزام رافعها مصروفاتها ، لمسا كان. ذلك نسان الحكم المطعون نيه اذ لم يورد مؤدى التحتيقات أو الجسوال الشهود والسباب عسدم اطمئنان المحسكمة اليها ، كما انسه استند في طرح اللية الثبوت ألى عبارات مجملة لا يبين منها أن المحكمة حسين استعرضت الدليل المستبد من التحقيقات او اتوال الشهود كاتت ملمة ببذا الدليل السليا شمالا بهوره لها إن تندمنه التبحيس الكاتي الذي بدل

على انها تلبت بنا ينبغى عليها بن تدنيق البحث لتعرف الحتيقة فسان الحسكم لا ينبىء عن أن المحكمة حين تضت في الدعوى كانت بلبة بائلة الثبوت فيها عن بصر وبصيرة بها يشوبه بالتصور الذي يعجز محكمة النقض عن أعبال رتانتها على الوجه الصحيح .

( طعن رقم ۸۸۱ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۳۱/٥/۳۸۱ )

## قاعـــدة رقم ( ۱۹۸ )

### المسدا :

يكفى أن يكون جماع الدفيل القولى غير متناقض مع الدفيـــل الفنى ولا يشترط تطابقهما •

#### المسكبة:

تضاء هذه المحكمة تسد استقر على أن الأصل أنسه ليس بلازم أن تطابق السوال الشهود مضمون الدليل الغنى بل يكنى أن يكون جماع الدليل القولي - كما أخذت به المحكمة - غير متناقض مع الدليل الغني تناقضا يستعمى على الملاعة والتونيق ، وكان الحكم المطعون نيسه تهد تناول دناع الطاعن بشهان الادعهاء بوجود تعارض بسين الدليلين القولى والفنى وود عليه في قوله « أن محوى الطبيل الذي استندت البه المسكة في الاسناد والقاصر على ما أطمأنت البه المصكمة من أقسوال المجنى عليها يتنق وتترير الصفة التشريحية اذ انسه لدى مناتشة الطبيب الشرعى بالجلسة ترر أن تصوير المجنى عليها للحادث يتفق والدليل الفني أذ كون المتهم والمجنى عليها على ارض مستوية بكون المتوقع أن يتسأتى جصول الاصابة النارية بالمجنى عليها حسالة كون المتهم مصوبا موهسة ماسورة السلاح الى أسئل حال اطلاق النار » . وهذا الذي رد بسه الحسكم على قالة التناقض بين الدليلين القولى والنني سائغ ويستند الي أدلة متبولة في المعلل والمنطق لها معينها المسحيح من أوراق الدعوى التي المهانت اليها عقيدة المحكمة ، ومن ثم فسان منعى الطاعن بالتناقض ومساد الاستدلال يكون غير سديد .

( ظمن رقم ٩٩٩ اسنة ٥٣ ق ساجلسة ١٩٨٣/٦/٧ )

### قاعسسدة رقم ( ٩٩٦ )

: المسطا

لا ينال من سلامة الحكم عدم ايراده نص تقرير الخبي ٠

المسكبة:

لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى تقرير المعمل الكيهائي وأبرز ما جاء به من أن السسائل الموجود بالزجاجات المضبوطة لمقسار الديكساءايين المحرج بجدول المواد المفسدرة رقم 1 بند 60 غان ما ينماه الطاعن على الحكم بمستم أيراده مضمون تقرير المعلل الكيمائي لا يكون له محل لمسا هو مقرر من أنسه لا ينال من سلامة الحكم عدم أيراده نص تقرير الخبر بكابل أجزائه .

(طعن رقم ١١٠٩ لسنة ٥٣ ق \_ جلسة ١١٠٩ ؛

قاعسسدة رقم ( ٥٠٠ )

البـــدا :

الإدلية متسائدة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المسكمة .

المسكية:

من المترر أنسه لا يلزم أن تكون الأطلسة التي اعتبد عليها الحكم بحيث ينبيء كل دليل منها ويقطسع في كل جزئية من جزئيات الدعوى أن الأدلسة منساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحسكية أسلا ينظر ألى دليل بعينه الماتشته عسلى حسدة دون بساتي الأدلسة بسل يكنى أن تكون الأدلسة في مجسوعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحسكم منها سكما هو الحال في الدعسوى المطروحة سونتنجة في اكتمال اتتناع المحكمة والمنتانها إلى ما انتهت اليه .

(بطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٥٣ ق بر جلسة ١٩٨٣/١١/٨)

### قاعبدة رقم (٥٠١)

: 12-41

تكفى فى المحاكمات الجنائية ان يتشكك القساضى فى صحة اسسناد التهمة الى المتهم لكى يقفى بالبراءة سالرجع فى ذلك الى ما يطمئن اليه فى تقدير الدليسل •

المحكمة:

من المقرر أنسه يكفي في المحاكمات الحنائية أن يتشكك القساضي في صحة اسناد التهمة إلى المتهم لكي يقني له بالبراءة ، اذ مرجع الأمر في ذلك الى ما يطمئن اليه في نقدير الدليل ، ما دام الظاهر من الحكم انه أحاط بالدعوى عن يصر وبصيرة ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه \_ على ما تقدم بياته \_ بكشف عن أن المحكمة قد محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبالأدلسة التي قساء عليها الاتهام ، ووازنت بينها وبين اللبة النفى ، وانصحت عن عسدم اطمئنانها الى أقوال شهود الاثبات لأستباب حاصلها أن من بادروا بالابسلاغ بالحسادث غور وقوعه ومنهم شاهد الاثبات الثاني قدد انفقت أقوالهم الأولى على أن الاعتداء على المجنى عليه وقع من شخص آخر خلاف المطعون شدهما وأن الشاهد الأول من شهود الاثبات قسد ظاهرهم في ذلك في احسدي رواياته ، وهي أسبباب سائفة تكفي لحمل النتيجة التي انتهت اليها ، مسانه لا يكون هناك محل للنعى عليها في هذا الخصوص ، كما انه لا محمل لمما تثير، الطاعنة من التفات الحكم عما ورد بأتوال المطعون ضده الأول وبأقوال شهود نفيه من نسبة أحداث الاصابة إلى المطعون ضده الثاني ، ونلك لمسا هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم في حالة القضاء بالبراءة بالرد عسلي كل دليـل من أدلة الاتهـام لأن في أغنالها التحـدث عنها ما بنيد أنها الطرحتها ، ولم تر فيها ما تطمئن معه الى ادانــة المتهم . لما كان ذلك . وكان الحكم المطمون ميه قد قطع في أصل الواقعة ، واقيم في جملته على الشك في صحة اسناد التهمة الى اي من المطعون ضدهما مما لا محل معه للحديث عن سبق الاصرار أو الاتفاق على الاعتداء ، نسان ما تنماه الطاعنة في هذا الشان يكون على غير اساس .

(طعن رقم ۱۸۷۶ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۳/۱۱/۱۹۸۳ ؛

### قاعـــدةِ رقم (٥٠٢)

#### : المسطا

تناقض اقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دامت قد استخلصت الادانة من اقوالهم استخلاصا سائفا لا تناقض فيسه ٠

#### المسكمة:

لما كان من المقرر أن تناقض أقدوال الشهود - على فرض حصوله - لا يعيب الحسكم ما دام قد استخلص الادائدة من أتوالهم استخلاصا ساتفا بها لا تناقض فيه - كما هى الحسال في الدعوى - وكان الحسكم المطعون فيه قد استخلص للاستباب السائفة التي أوردها أن الشابط عثر على المخدر المضبوط بجيب جلسلب الطاعن وكانت هذه الواقعة هى قدوام شهادة كل من الشسابط والشرطي السرى بغير خلاف بينها ، وكان ما وقدع بينها من تباين في خصوص وصف لفاقات المضدر وعدها ومقدار النقود المضبوطة ومكان وقدوف السيارة وما قرره الطاعن للفسابط - بفرض قبله - لا يتصل بجوهر الاحلية التي قام عليها الحسكم ، فسان منهى الطاعن في هذا المسدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مها لا يقبل التصدى له المم محكمة النقض .

(طعن رقم ۲۲۲۲ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۱/۲۹)

### قاعسسدة رقم (٥٠٣)

### : 12-41

من القسرر آنه ليس بلازم أن تطابق اقسوال الشهود الدليل الفنى
 ف كل جزئية منه بل يكنى أن يكون جمساع الدليل القولى غير متناقض
 مع الدليل الفنى تناقضا يستعمى على اللامة والتوفيق .

### المسكبة:

من المترر أنسه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الطيل الغني في كل جزئية منه بل يكني أن يكون جماع الطيل القول. في منتقض .. مع الطيل الفنى تناتضا يستعمى على الملاعبة والتوفيق . واذ حمسال الحكم اقسوال شاهد الاثبات ونقل عن تقرير المسغة التشريحية بالسطة بيئته ب وكان الطاعنان لا ينازعان فى ان ما أورده الحسكم من اقسوال الشاهد وما نقله عن تقرير المعقة التشريحية له معينه المصحيح من الاوراق ، فسان ما أورده الحكم من دليل قولى لا يتناقش مع ما نقله من الدليل الفنى ، بل يتلام معه ويكون الحكم قد خلا مما يظاهر دعسون الخليات القولى والفنى ، هذا الى أنسه ليس بلازم ان يورد الحكم ما اثاره العناع عن الطاعنين من وجود تناقض بين الدليلين القولى والفنى ، موانته يقضمن الرد على هذا الدفاع ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد يكون غير سديد .

(طعن رقم ۲۸۰۰ لسنة ٥٣ق ــ جلسة ٢٨٠١/١/١

## قاعـــدة رقم ( )٠٥)

#### المِـــدا :

#### المسكمة:

لسا كانت المحكمة وهى بصدد تقسير ادلسة الدعسوى بالنسبة للبتهم ...... لا تطبئن الأتسوال الفتيات الفيس بمحضر الفسيط وتأخذ باتوالهن في تحقيق النيابة اما عن اتوال ضابط مكتب الإداب وما جساء بمحضر تحرياته فسان المحسكة لا تطبئن اليها بعد أن تبسين أن الشقة محل الضبط مؤجرة ...... تبسل واتمة الضبط باربمة أيام فقط . لما كان ما تقسم ، فسان النهستين المسندين للمنهم تكونان محل شمك ما يتعين معه الفاء الحسكم الفيابي المسارض فيسه والقنساء ببراعته مها اسند اليه .

( طعن رقم ٢٦٦١ لسنة ٥٣ ق \_ جلسة ٢٦١١ )

### قاعسدة رقم (٥٠٥)

#### المسداء

الادلــة في الواد الجنائية منساندة ومنها مجتمعة تتــكون عقيــدة المحكمة ــ يكفي أن تكون الادلــة مؤديــة الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئناتها الى ما انتهت اليه .

#### المحكمة:

لما كان الحكم المطعون فيمه بين واقعمة الدعوى بما تتوافر بــه كامة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها واورد عــلي ثبوتها في حقه اذلسة سائفة بستقاه من اقسوال المجنى عليه وشساهدة الاثبات وتقرير لجنة المشورة بالطب الشرعى . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحسة عليه بادانة المتهم او ببرائته ولا يشترط ان تكون الإدلة التي يعتمد عليها الحكم بحيث ينبيء كل دليل منها ويقطع في كل حزئيــة من جزئيات الدعوى اذ الأدلسة في المواد الجنائية متساندة تكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ملا ينظر الى دليل بعينه الماقشيته على لحدة دون باتن الأطلسة بل يكتى أن تكون الأطلسة مؤدية إلى ما مصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه ولما كان الحكم المطعون فيه قسد عول على أقسوال المحنى عنبه وشاهدة الاثبات بالنسبة لكيفية حدوث الإصابة ونسبتها للطاعن وعول على تقرير لجنة المسورة بالطب الشرعى نيما يتعلق بوصف الإصابة وكونها احدثت عاهة مستديمة بالمجنى عليه ، فسان النعى على الحسكم بدعوى القصور الخذه بالتقرير الطبي الشرعي دون أن يكون مبينا بسه كيفية حدوث الاصابة ونسبتها الى الطاعن لا يكون له محل .

( طعن رقم ۱۹۸۲ لسنة ۵۳ ق \_ جلسة ۱۹۸۲/۳/۱۳ )

### قاعسدة رقم (٥٠٦)

### البسيدا :

يكفى في المحلكمات الجنائية ان يتشكك القساضي في صحة اسناد النهية البنهم الحكم بالبراءة .

### المسكبة:

يكمى فى المحاكمة الجنائية أن بتشكك القساضى فى صحة اسسناد التهسسة الى المتهم لكى يقضى له بالبراء و الد مرجسع الإسسر فى ذلك الى ما يظهنن اليه فى تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم اتسه لحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة وخلا من عبوب التسبيب .

( طعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٤/٣/١٣ ).

### قاعــدة رقم (٥٠٧)

#### المسدا :

المحكمة أن تعول في تسكوين عقيبتها عسلى ما جساء بتحريسات الشرطسة .

### المسكبة:

المحسكية أن تعول في تكوين عقيدتها عسلى ما جاء بتدريات الشرطة باعتبارها معززة لمسا ساقته من ادلة ما دامت تلك التحريات قد عرضت عسلي ساط البحث .

ا طعن رقم ، ١٩٨٤ لسنة ٥٣ ق \_ جلسة ، ١٩٨٤/٢/٢ ؛

### قاعسدة رقم (٥٠٨)

### : المسطا

من المقرر في اصول الاستدلال ان الحكمة غير مازمة بالتحدث في حكمها الا عن الادلسة ذات الأثر في تكوين عقيدتها وفي اغفالها لبض الوقائع ما يفيد ضمنا اطراحها لها ،

## الحسكمة:

من المترر في اصول الاستدلال ان المحكمة غير لمزمة بالتحصدث في حكمها الا عن الأطلسة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، وفي اغتلها لبعض الوقائع لما يغيد ضمنا الطراحها لها والمبئناتها الى ما اثبتته من الوقائد والأطلسة التي اعتمدت عليها في حكمها .

ا طعن رقم ٦٢٨٤ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧ ؛

### قاعسسدة رقم (٥٠٩)

### البسدا :

لحكية الموضوع ان نورد في حكيها من مؤدى الأدلة ما يكفي لقيرير اقتناعها بالإدانسة ما دامت قــد اطهانت الى هــده الأدلسة واعتبدت عليها تكوين عقيدتها .

#### المسكمة:

من المتسرر أن لمحكمة الموضوع أن تورد في حكيها من مؤدى الاداسة ما يكنى لتبرير اقتناعها بالادانسة ما دامت قسد اطبأنت الى هذه الأداسة واعتبدت عليها في تكوين عقيدتها وكان الحكم المطمون نيسه قسد بسين الأدلسة التى عول عليها في ادانسة الطاعن وأورد مؤداها نسان ما يثيره الطاعن من منازعة في بيان دليسل الانبات الذي استبده منها لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته المام محكمة النتشي .

(طعن رقم ۱۹۸۶/۳/۲۸ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۶/۳/۱۸)

### قاعسدة رقم (١٠٥)

### : المسدا

### تساتد الأدلية في المواد الجنائية ... اثره .

### المسكية:

الأدلسة في المواد الجنائية ضمائم منساندة يكبل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناتشته على حسدة دون باتى الأدلسة ، بل يكنى أن تكون الأدلسة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال انتنساع المحكمة واطبئنانها الى ما انتهت اليسه .

( طعن رشم ٦٩٩٢ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢٤/٤/٢٤ )

### قاعسسدة رقم ( ١١٥ )

#### المسدا:

يكفى في المحلكهات الجنائية أن يتشكك القساضي في صحة اسسناد التههة لكي يقضي بالبراءة •

#### المسكمة:

لسا كان يكتى في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القساضي في صحسة السناد التهمة لكى يقضى بالبراءة ، اذ مرجسع الأمر في ذلك الى ما يطبئن اليه في تتدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم انسه احساط بالدعوى عن بصر وبصيرة ، وكان بيين من الحكم المطمون فيه أن الحكمة لم تقض بالبراءة الا بعد أن أحاطت بظروف الدعوى والت بها وبالادلسة المتدبة فيها ، وانتهت بعد أن وازنت بين أدلسة الانبات والنفى الى عدم ثبوت التهمة في حق المتهمين للاسباب السائمة التى أوردها الحسكم والتي تكمى لحمل النتيجة التي خلص البها ، ومن ثم فسان ما تنماه النياسة العالمة على الحسكم يعد نعبا عسلى تقدير الدليل ، وهو ما لا تجسوز المحادلة فيسه أيام محكمة النقض .

( طعن رقم ٥٤٥٧ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٥/١٥ ) قاعـــدة رقم (١٩٥)

### البسدا :

مجرد صدور حكم لا وجود له تنقضى بـــه الدعوى الجنائيــة ولا يكون له قوة الشيء المحكوم فيــه نهائيا ما دامت طرق الطعن فيــه لم تستنفذ ـــ فقد الحكم المطعون فيه ـــ اثره ٠

### المسكية:

لما كان البين بن مطاعة الأوراق والمنردات وعملى مذكرة التلم الجنائي المختص ان الحكم المطعون نبيه المسادر بن المحكمة الاستثنائية قد نقد ولم يتيسر الحصول عملى صورة رشبية بن هذا الحمكم المسادر في الدعوى لمما كان ذلك وكان مجمود صدور حكم لا وجود له لا تنتفى ب الدعوى الجنائية ولا يكون له توة الشيء المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن فيسه لم تستنفذ ، فسانه يتعسين عهد بنص المداتين ٥٥٥ ، ٥٥٧ من قسانون الاجسراءات الجنائيسة أن تقضى المحكمة باعادة المساكمة .

( طعن رقم ۷۰۸۰ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۲۸۸/۰/۲۸ ) قاعـــدة رقم (۱۳۰ )

: المسدا

تصحيح الصكم ... وفاطه •

المسكبة:

لما كانت المحكمة تسد دانت المطعون ضده في جربهسة أحسراز جوهر مخسدر بغير قصسد الاتحسار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وذكرت في حكمها أنها رأت معاملته طبقا للمسادة ١٧ عقوبسات ، ومسع ذلك أوقعت عليه عقوبة السحن وهي ذات العقوبة المقررة لهذه الحربمة طبقا للمسادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقسانون رقم ٠٠ لسنة ١٩٦٦ مانها أما أن تكون قسد اخطأت في تطبيق القسانون أذ كان عليها أن تنزل بعقوبة السجن الى عقوبة الحبس ، أو أن يكون لفظ السجن ورد سهوا في منطوق الحكم وان المحكمة كانت تقصد الحبس مع الشغل لمدة سنة وفي كلا الحالتين يتعين تصحيح الحكم المطمون فيسه بجعل العتوبة المقيدة للحرية المقضى بها على المطعون ضده الحبس سنة واحدة مع الشغل . ولا يمنع من ذلك كون النيابة العامة هى الطاعن وان ما قضت بـ هذه المحكمة \_ محكمة النقض \_ معتبر تحقيقا للعقوبة المقضى بها على خلاف ما قصدته النيابة العامة من طعنها مما لا يتعارض بل يتنق وما نصت عليه المادة ٣} من قسانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقسانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من أنه أذا كان نقض الحكم حاصلا بناء على طلب أحد من الخصوم غر النيابة العامة فسلا يضار بطعنه الاسر الذي تنصير معه القاعدة المنصوص عليها في هذه المسادة وفق صريحها - عن النيابة العامة ما داسته هي الطاعنة .

ا علمن رقم ٨٠٣ لسنة ٥٤ ق \_ جلسة ٢٩/٥/١٨٤١

### عاعسدة رقم (١١٥)

#### : 12\_41

يتمين عسلى المحكمة اذا ما دفسع امامها بعدر الرض ان تعرض يعرض ادليله ويقسول كلبته فيسه سه مخالفة ذلك سسقسسور في البيان منطويا لافسلال بحق الدفساع ،

#### المسكمة:

لسا كان بن المقرر انسه يتمين عسلى الحكم اذا ما قدم الى المحكمة عذر المرض ان يعرض لدليله ويقول كلمته نيسه ، وكان الحكم الملعون فيسه قسد قضى بعدم قبول الاستثناف شكلا للتقرير بسه بعد المعسد ، دون ان يعرض البته لدنساع الطاءن المسار ذكره والمستند الى الشهادة المرضية المقدمة بالجلسة بسل التفتت عنه واغضل الرد عليه سسواء بالقبول أو بالرغض ضانه يكون معيبا بالقصور في البيان ومنطويا عسلى الاخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٧٣٩٦ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٦/٥ )

### قاعـــدة رقم ( ١٥٥ )

### البسدا:

يتمن عـلى المحكمة اذا ما دفـع امامها بعذر المرض ان نعرض الدليله وتقول كلبتها فيــه ــ الالتفات عنه ــ اثره ــ قصور في التسبيب منطويا عــلى اخلال بحق الدفاع ،

#### المسكمة:

لسا كان من المسرر ان المرض من الأعذار التهرية التي تبرر عسدم تتبع اجراءات المحاكمة وعسدم العلم بما يعسدر خلالها من احسكام ، والنخلف بالتالى عن التترير بالاستثناف في المعاد المترر تساتونا مها متعين معه عسلى المحكمة اذا ما دنسع أمامها بعدر المرض ان تعسرض لدليله وتقسول كلمتها فيسه ، فسان الحكم المطعون فيه ساد قضى بعدم قبول الاستثناف شكلا دون أن بعرض ناشتهادة العليهة المقدية من الطاعن البلتا لعسفر المرض الذي برر بسه عدم علمه بعسدور الحسكم الابتسدائي وقعوده عن استثنائه في المعاد ، ولم يعن بتحقيق هذا الدفساع وتبحيصه بسل التفت عنه كلية مغنلا ايراده والرد عليه سيكون قسد شابه قصور في التسبيب وانطوى عسلى الحسلال بحق الدفساع مما يعيبسه ويوجب نقضسه .

( طعن رقم ۷۳۹۸ لسنة ۵۳ ق  $\sim$  جلسة م/1/۱۹۸۱ )

### قاعسسدة رقم (١٦٥)

### البسيدا:

تناقاض اقوال الشاهد في بعض التفاصيل ــ شرحه .

#### المحكمة:

تناقض الشاهد في بعض التفاصيل ... بغرض صحة وجدوده ...
لا يعيب الحكم ما دام قدد استخلص الادانية من السواله استخلصا
سساتها لا تنساقض نيسه ولم يورد تلك التقصيلات او يركن اليها في
تكوين عقدته .

(طعن رقم ١٠١٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٠١٣/١٩٨١)

### قاعسسدة رقم (١٧٥)

## البسدا :

يجب أن يشتمل كل حسكم بالادائسة عسلى بيان الواقعة المستوجبة للعقوبسة بيانا تتحقق بسه اركان الجربعة والظروف التى وقعت غيهسا والادلسة التى استخلصت فيها الادائسة حتى يتضح وجسه استدلاله بها ومسالمة اللخذ والاكان قاصرا .

### المسكبة:

لما كانت المادة ٣١٠ من تسانون الاجسراءات الجنائيسة تسد أوجبت أن يشتبل كل حكم بالادائسة على بيان الواقعة المستوجة للمقوية بيانا تتحقق بسه أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلمة التي أستخلصت فيها الادائة حتى يتضح وجمع أستدلاله بها

وسالابة الماخذ والا كان تسامرا ، وكان البين من الحكم الملمسون غيب أنه لم يحل الى اسباب الحكم الابتسدائى المستانف واتتمر على مواه « الا ان المحكمة ترى من ظروف الدعسوى وظروف النهم الاجتماعية ونظرا لقيام المتهم بالسسداد بعد الواتعة الأسر بوقف تنفيذ العتويسة عملا بالماتين ٥٥ ، ٥١ عتوبات » ولم ييسين واتعت الدعسوى ولا الظروف التي وقعت نبها ولا الادلسة التي استدل بها عملى ثبوت التهبة يعناصرها التانونية كانة ، غانه يكون معيبا بالقصور الذي له الصدارة عملى وجوه الطمن المتعتلة بمخالفة القانون — وهو ما يتسمع لمه وجمعه الطمن — ويعجز هذه المحكمة عن أعمال رقابتها عملى تطبيق التسانون تطبيقا صحيحا عملى واتعة الدعسوى وان تقسول كلمتها في شأن ما تثيره النبابة العامة بوجمه الطمن ، لما كان ذلك غانه يتمين تقض الحكم المطمون غيه والاعادة .

( طعن رقم ٣٢٤٦ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١١/١٤ )

# قاعسسدة رقم (۱۸ه)

البسدا :

تناقض لقوال الشهود او تضاربهم ــ مناطة .

### المكة:

من المترر أن تناتض كل من الشهود أو تضاربهم في أقوالهم أو تناتض رواياتهم في بعض تفصيلاتها ــ بغرض حصوله ــ لا يعيب الحسكم أو يقدح في سلامته ما دام المحكم قد استخلص الحتيقة من أقوالهم استخلاصا ساتفا لا تناقض نبه ، ولم يورد تلك التفصيلات على نحو يركن اليه في حكوين عقدته .

﴿ طَعَنَ رَمُّم ٢٠٦١ لَسَنَّةً }ه ق \_ جلسة ١٩٨٤/١٢/١ ).

## قاعسدة رقم (١٩٥)

### البـــدا :

يتمين عسلى المحكمة اذا مسا قسام عذر المرض ان يعرض الطبله ويقول كليته فيسه سـ الالتفاعت عنه سـ قصور في البيسان منطويا عسلى اختمالات بعق الكفتاح ،

### المسكبة:...

وحيث أن تضاء هذه المحكمة تحد جسرى عملى أن المرض من الأعذار التهرية التي تحول دون تتبع اجراءات المحاكمة في المعارضة ودون المم بالحسكم المسافر نبها والتعود بالتاليّ — إذا با استطالت بدت عن التترير بالاستئنسانة في الميماد المترز تانونا وأنه يتمين على الحكم اذا با تمام عذر المرض أن يعرض لدليلة ويقول كلمته نبسه ، لما كان ما تقدم وكان البين من مطالعة محساضر جاسات الحاكمة الاستئنائية أن المحسكمة تسررت بجاستها المنعقدة في ١٩/١/١/١١ تأجيل نظر الاستئنائي ليقدم الطاعن دليل المرض ثم لما كانت جاسة ١٩٨٢/١/١١ تأجيل نظر — التي مستور نبها الحكم المعون نبسه — قسم شهادة مرضه غائه كان يتمين على المحكمة أن ترد عسلى هذا الدفاع أبا وقسد التنت عنسه المياد الميان منطويا المعاد نسان حكمة المطمون نبه يكون معيبا بالقصور في البيان منطويا على اخلال بحق الدفاع بها يبطله ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة "ي

( طعن رقم ٣٨٩٨ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١٢/٤ ،

# قاعـــدة رقم ( ۲۰ ه )

### المسدا:

يجب أن يشتمل كل حسكم بالادائسة عسلى بيان الواقعة المسنوجبة للعقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريسة والظروف التى وقعت فيهسا والادلسة التى استخلصت فيها الادائسة حتى يتضح وجسه استدلاله بها وسلامة ملخذها تعكينا لمسكمة القض من مراقبسة التطبيق الفسانوني على الواقعة كما صار اثبانها بالحكم والا كان قاصرا .

### الحسكية:

وحيث أنسه لمسا كانت المسادة ٣١٠ سن تسانون الحسراءات الجنائية تسد أوجبت أن يشتبل كل حسكم بالأدانسة عسلي بدر الواتمة المستوجبة للمقوية بباتا تتحقق بسه أركان الجريمة والطرون الي وتعتد

( طعن رقم ٢٩٠٦ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨١/١٢/١٨ )

## قاغسسدة رقم ( ٢١ه )

### : المسطا

يتمين عسلى المسكم اذا مسا قسام عذر الرض ان بعرض لدايه ويقول كلمته فيسه سـ الالتفات عنه سـ قصور في البيسان منطويا عسلى المسلال بحق الدفساع •

### المسكبة:

وحيث اتسه بيين من الاطلاع على محاضر جاسات المحاتجة الاستثنائية أن الحاضر عن الطاعن تسدم للمحكمة بجاسة ٢٦ من ديسمبر مسنة ١٩٨٣ دليل العفر نقضت المحكمة بعسدم تبول الاستثنائف شسكلا للتوير بسه بعد المنعاد ، ولما كان من المترر أن المرض من الاعسذار التعوية الذي تبرر عسدم تتبع لجراءات المحكمة في المعارضة وعدم العلم بالحكم المسادر فيها والتخلف بالتالى به أذا ما استطالت مدت عن التوير بالاستثنائف في الميعاد المترر قانونا ، مما يتمين معه عملى الحكم الذا ما قسام عفر المرض أن يعرض لدليله ويتول كلمته فيه ، وأذ كان الحسكم المطعون فيسه تسد تضي بعدم تبول الاستثناف شكار للتدرير بسه الحسكم المطعون فيسه تسد تضي بعدم تبول الاستثناف شكار للتدرير بسه

بعد المعاد دون أن يعرض لعنر المرض الذى أبداه المدانع عن الطاعن تبريرا لتأخره في التقرير بالاستثناف ولا للطيل الذي تعبه انباتا لمسحة ذلك العذر والتنت عنه وأغفل الرد عليه ، غان الحكم الطعون نيه يكون معينا بالقصور في البيان ومنطويا عالى اخلال بحق الطاعن في الدفاع بعا يستوجب نقضه والاحالة .

( طعن رقم ۷۸۸۳ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٥/١/٢٢ ) قاعـــدة رقم ( ۲۲ه )

## البسدا :

لحكية الوضوع أن تقفى بالبراءة منى تشككت في صحة استاد التهمة الى التهم أو لمستم كفاية أدلة الشسوت عليها إلا أن حسد ذلك أن يشتمل حكيها عسلى ما يفيد أنها محصت الدعوى واحاطت بناروفها وبادلة الشوت التي قسام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلسة النفي فرجحت دفساع المتهم أو داخلتها الريسة في صحسة عناصر الانبسات -

### المسكبة:

من المتسرر أتسه يكنى أن يتشكك القاضى في صحة أسناد التههة الى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ورغض الدعوى المدنية أذ مرجع الاسر في ذلك ألى ما يطبئن اليه في تتدير الدليل ، وأن المحكمة لا تلتزم في حسالة التضاء بالبراءة ورغض الدعوى المدنية بسأن تعرض لكل دليل من أدلسة الشبوت ما دام أنها تسد رجحت دغاع المتهم أو داخلتها الريسة والشنك في عناصر الانبسات ، ولأن في اغتالها التحسدت عنها ما يفيسد فسمنا أنها اطرحتها ولم تسر فيها بسا تطبئن معسه إلى الادائسة ، وذلك كله ما دام الظاهر من الحسكم أن المسكمة قسد الحاطت بالدعسوى والمت بظروعها عن بصر وبصيرة .

( سنعن رقم ٨٠٧٧ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٥/٢/٥

## قاعيسدة رقم ( ٥٢٣ )

### البسدا:

لا يميب المحكم تفاقض كل من التسهود او تضاربهم في اقوالهم --شرط-ه .

### المسكبة:

من المقدرر ان تناقض كل من الشهود او تفسدارهم في اتوالهم ، او تناقض رواياتهم في بعض تفصيلاتها لله بغرض حصدوله لله يعيب المحكم أو يقدد في سلابته ما دام قدد استخلص الحقيقة من اتوالهم استخلاصا ساتفا لا تناقض فيسه ولم يورد تلك التقصيلات عسلى نحو يركن بسه في تكوين عقيدته .

( طعن رقم ۱۲۸ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٥/٥/١٤ ؛

## قاعب دة رقم ( ٢٤٥ )

### البسدا:

يجب ان تكون واقعة الدعوى وعناصرها مستقرة وواضحة في ذهن الحسكية والا كان حكيها معييا بالقصور في البيان •

### المسكبة:

وحيث أن الحسكم المطعون نيسه تسد بسين واتعسة الدعسوى بتوله: « أنسه بسبب خصوبة بين الجنى عليه ...... والمنهسين ..... ( الطاعن ) و ..... تنبثل في سبق اتهام الأول بتنسل والدة الأخيرين ) عقد المتهان العزم عسلى تثل المجنى عليه المذكور وأعدا لذلك أسلحة بنها الناريسة المششخنة وبنها الآلات الحسادة التالمعة وبا أن شاهده الأول يجلس بالطريق العائم بشسارع ..... أسام أحسد السمكرية يصلح لديه موقسد غاز الكسيروسين حتى أنبا الشسائي وقدما اليسه وقسلم المنهم الأول بن مسلمة نحو ثلاثة أمتسار بالطلاق عدة أعيرة غارية عسلى. المجنى عليه وأصبابت أسته ..... وأبنسه .... وابنسه الطلل ذى الأربع سنوات في حضور والدة زوجتسه المدسوة

...... التي اسرعت بالهرب وقت التعسدي ثم لاحقساه بالتعسدي بعد أن حاول القيسلم من مجلسه حتى سقط في وسط الطريق فانهالا عليه ضربا بسلاح نارى ثان وطعن باليد بآلات حسادة فأحدثا بسه الاسلبات التطعية الأخرى البينة بتترير الصفة التشريحية ..... » ثم أورد الصكم عملى لسمان الشاهدتين ..... ( والدة زوجمة المجنى عليه ) و ...... ( ابنته ) أن الطاعن أخسرج من جيبه طبنجة أطلق منها عدة أعيرة نارية على المجنى عليه ، كما أورد الحكم في تحصيله لتترير الصنة التشريحية أنسه ثبت وجود عشرة جسروح نارية بجئسة المجنى عليه الأول عبارة عن نتحات دخسول لطلقات نارية من متذونسات منردة مما تعمر بها الاسلحة المشخنة ذات السرعة المتوسطة اصابته في مواضع مختلفة من جسمه وانتهى ذلك التقرير الى أن اصابات المجنى عليه النارية حيوية وحديثة وتحدث من سنة اعيرة نارية عسلى الاتسل منها خمسة معبر بمقذوف يتعذر معرفة نوعه أو السلاح المستعمل لنفاذ المتذوف وعسدم استقرار اى جزء منه بالجسم الا انسه يرجح من شكل الاصابات أنها من الطلقات التي تطلق عسادة من الاسلحسة الناريسة المشخصة ، وأورد الحكم أيضا أن معاون المباحث ضبط بمكان الحسادث سبع طلقات مارغة عيار ٩ ملليمتر وثلاث أخرى عيار ٩ ملليمتر طويل غير مطلقة وواحدة روس غير مطلقة ــ واذ عرض الحكم لدفاع الطاعن بتعدد السلاح الناري المستعمل في الحادث اطراحه بتواتيه: « أن القول بوجود طلقات منوعة بمكان الحادث \_ المطلق منها وغيم المطلق ــ لا يعني بالضرورة استعمال اكثر من سلاح ناري والتعدي على المجنى عليه مليس ضروريا أن يكون وجود « روسى » غير مطلقة بمكان الحسادث أن يكون قسد استعمل سلاح روسى غيسه ، كذلك الشسان بالنسبة للطلقات ٩ ملليمتر الغير مطلقة وهي وأن كانت من النوع الطويل غان الطبيب الشرعى اثبت استقرار مقذوف منها بجسم المجنى عليه بما يقطع بوجود أكثر من سلاح نارى بيد المتهمين معا استعمل كل في التعدى عليه بعد أن سقط المجنى عليه على الأرض » ثم عاد الحكم ... لدى استخلاصه لثبوت النهمة تبل الطاعن والمنهم الإخر وتكييفه لهاب فأسند البها أنهها اعدا سلاحا ناريا مششخا واحدا عبسارة عن « طبنجة » وهو ما أسند الى الطاعن احرازها بغير ترخيص . لما كان ذلك ٤ وكان هدذا الذى الورده الحكم في شأن السلاح النارى المستمبل في الحسادت بن قوله تثرة بوجود سسلاح نارى واحد وتلرة آخرى بالقول بوجود اكثر بن سلاح نارى استعمل في الحادث أنها يقمتح عن أن الواقعة ومنساهرها لم تسكن مستقرة في ذهن المحكمة ولم تبدو واضحة الى الحد الذي يؤمن بسه الخطأ في فهم حقيقة الموقف ومدى مواجهة مناصر الدعسوى والألسام بها عسلى وجسه يقصح أنها غطنت اليها ووازنت بينها مما يعيب الحكم بالقصور في البيان والنشاذل والفساد في الاستدلال مها يوجب نقضه .

( طعن رقم ۲۸۸۲ لسنة ٥٦ ق ــ حلسة ۲۷/١٠/١٨٨١ )

### قاعـــدة رقم ( ٥٢٥ )

#### : المسطا

لحسكمة الوضوع ان تقفى بالبراءة منى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية الادلسة الا ان ذلك مشروط بان يشتبل حكمها عسلى ما يفيد انها محصت الدعسوى واحاطت بظروفها وادلسة التدوت التى قام الاتهام عليها .

#### المسكبة:

لسا كان ذلك ، ولأن كان بن المترر ان لمسكبة الموضوع ان تنفى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد النهبة الى المنهم او لعدم كعلية لدلة النبوت الا أن ذلك مشروط بأن يشتبل حكمها على ما ينيد أنها محست الدعوى واحاطت بظرونها وادلة الثبوت التى قسام الاتهام عليها عن بصر وبسيرة ، ووازنت بينها وبسين اذلسة النفى نرجحت دفساع المنهم او داخلتها الربيسة في صحة عناصر الاتبات ، وكان يبين من الاطلاع عسلى المنردات المضمومة أن وكيل النبابة المحتق اطلع عسلى نفتر احوال وحدة المخدرات بالمحلة الكبرى الثابت بسه تيسام شساهد الاتبات الاول لتنفيذ الاثن بالحقيش في الساعة ٧ م يوم ١٩٨٤/١/٢٤ ومعسه سمارة الشرطة وتاثدها ثم عودته في الساعة ٨ م اليسوم ذاته ومعسه الشاهد الثاني بعد ضبط المطعون ضدهها ، نسان الحكم المطعون نيسه الشاهد الثاني بعد ضبط المطعون ضدهها ، نسان الحكم المطعون نيسه

قضى بتبرئة المطمون ضده الثانى دون أن يجرض لدلالة دغتر الاحسوال المسار بيانه ، وسع خلو الحكم مما يفيد أن المحكمة قد غطنت الى هذا الدليل، ووزنته ، غسان ذلك مما ينبىء أنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعسوى وتبحصها مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة بالنسبة للمطمون ضدهما معا .

( طعن رقم ۱۱۶ السنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١١

## قاعـــدة رقم ( ٢٦ه )

### الم حدا :

القـانون لم يرسم شكلا خاصا يصـوغ فيـه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها .

#### الحكية:

ومن حيث ان الحسكم المطعون ميسه بين وقسائع الدعوى بسلة تتوافر بسه جبيع العناسر القانونية للجريمة التي دان الطساعن بها وأورد على شونها في حقه اداسة سبائفة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبه الحسكم عليها ، وكان القانون لم يرسم شكلا خاصا عصوغ نيسه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم عنها كانيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها تحسسه استخلصته المحكمة ، كان ذلك محتقا لحسكم القانون ، كما جسري بسه نص المادة . ٣١ من قانون الاجسراءات الجنائية .. وهو الحال في الدعوى المعروضة \_ وكان الحكم قد انصيح عن مادة العتاب التي آخذ الطاعن بها ، فسان منعى الطاعن فيما تقسدم ، يكون عسلى غير أساس . لمسا كان ذلك ، وكان البين من المفردات المضمومة ان ما نقله الحكم الطعون نبيه عن الشاهدين ..... و ..... ، في خصوص حيازة الطاعن للشرائط اتنفة الذكر ، واتها العرض بمقابل أو البيسع ، له صداه في التوالهما المدونة بمحضر جمسع الاستدلالات ، نسأن النمر عبلى الحبكم في هذا الصحد ، يكون غير سديد ، هذا قوق أن نصر المسادة ١/١٧٨ من مسانون العقوبات التي آخذ الحسكم الطاعن بهسا لا تستوجب المسائلة الجنائية أن تكون الحسارة بتنسد الاتجسار أو

الايجار محسب ، بسل يكنى ذلك أن تكون تلك الحيازة بقصد العرض ببعقابل كان أم بغيره . لمساكان ذلك ، وكان الطاعن لم يحدد في وجسه نعيه الدفساع التي يقرر أن الحسكم لم يحط سه ، وما أذا كان دفاعا موضوعيا ، مما بعد القضاء بالادائمة اطراحا له ، أم كان دفاعا قانونيا ، فمان وجه الطمع يكون غير واضح ولا محدد وهما شرطا قبول وجه الطمع ، ومن ثم يتمين عدم قبوله .

(طعن رقم ٣١١٦ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ٢٨/١٠/١٨٧١)

# قاعـــدة رقّم ( ۲۷ ه )

#### العسدا:

الحسكم المطعون فيسه ما يكفى لتفهم واقعسة الدعسوى وظروفها حسبها تبيئتها المحكمة وبما تتوافر بسه كلفة المناصر القانونية لجريسة التبديد سا أنسره .

### المسكبة:

بن حيث أن الطاعن لم يقدم لهذة المسكمة مسمكمة النقض ما الطلل عسلى عفر المرض الذي يقرر أنسة منعه من حضور جلسسة المارضة الاستثنافية التي صدر فيها الحسكم المطعون فيسه ، مان منعاه عسلى الحسكم بدعوى البطلان والإفسلال بحق الدنساع يسكون عسلى غير سند . لمساكان ذلك وكان البين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيسة لاسبليه بالحكم المطعون فيه أنسه أورد في مدوناته ما يكني لتفهم واقعسة الدعوى وظروفها حسبها تبينتها المحكمة وبما تتوافر بسه كانة المناصر التاتونية لجريمة التبتيد التي دين الطاعن وأورد عسلى ثبوتها في حته الملة مستهده من محضرى الحجز والتبديد من شانها أن تؤدى إلى ما رتبه الحسبي غير سنيد ، لمساكن منهي الطاعن على الحسكم بدعوى العصور في التسبيب غير سميد . لمساكن ما تصدم ، فسأن الطعن برمته يكون على غير الساس منصحا عن عدم قبوله بوضوعا .

( طعن رقم ۲۹۹۸ جلسة ٥٦ ق \_ جلسة ١٩٨٨/٦/١١

### قاعـــدة رقم ( ۲۸ )

### البسندا :

مسودة الحسكم لا تكون الا مشروعا المصكبة كلبل الحرية في تفييه وفي اجراء ما تراه في شان الوافاتع والأسباب مما لا تتحسدد بسه حقوق القصوم عند ارادة الطمن .

#### المكنة:

من المتسرر أن ورقبة الحكم هي السند الوحيد الذي يشهد بوجوده على الوجبة الذي مسدر بسه وبناء على الأسباب التي أتيم عليها ، وكانت العبسرة في الحسكم هي بنسخته الأصلية التي يحسررها الكانب ويوقع عليها القسافي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخسذ الصورة التنفيذية وفي الطمن عليه من فوى الشسأن أما مسسودة الحكم ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا تتحدد بسه حقسوق الخصوم عند أرادة الطمن ، لما كان ما تقسم ، نسان الحكم المطمون نيسه يكون تشد صدر خاليا تبلها من الأسباب التي بني عليها مما يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حلجة الي بحث سائر أوجه الطمن .

( طعن رقم ۲۰۱ه لسنة ۷ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۲۷ )

### قاعسسدة رغم ( ٢٩ )

### البسدا:

يجب أن يشستمل كل حسكم بالادانسة على الواقعسة المستوجبة للمقاب بيانا تتحقق بسه اركان الجريسة والظسوف التي وقمت فيها والادلة التي استخلصت منها الادانسة حتى يتضح وجسه استدلاله بها ومسلابة ملخذها تبكينا لحسكية التقض من مراقبسة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

#### المسكية:

وحيث أن الحكم الابتدائي الذي أخبذ بأسبابه الحكم المطعون . نيسه بين واتمة الدعسوى والأدلسة على شوتها في حق المطعون ضده في

قوله ( وحيث انه تخلص واتعة الدعسوى مما جساء بمحضر الضبط من أن المتهجة ارتكبت التهمة سالفة البيان . وحيث انب بين المحكمة من ملاكِ ما تقسيم أن الواقعة تشكل من حيث التكييف القسانوني ظك الجريمة المؤثمة . وحيث أنسه في مقام الاسسناد غان المحكمة تطمئن ألى مقارنة النهم لتلك الجريمة المسندة اليه تأسيسا عسلى ... مضلا عن ان المتهم لم يحرك ساكنا ولم يدنسع عن نفسه ذلك الاتهام المسند اليسه بثبة دغع أو دفساع ما ترتبا عسلى ما تقسدم فاته يتعين معاتبته بمتتفى \_ عملا بنص المادة ٢/٣٠٤ من مانون الجراءات الجنائية » . لما كان ذلك وكان قانون الاجراءات الجنائية قبد أوجب في المسادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالادانسة على بيان الواقعسة المستوجبة للعتوبة بياتا تتحتق بسه أركان الجريمة والظروف التي وقعت نبها والادلسة التي استخلصت منها المحكمة الاداثة حتى يتضح وجب استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان تساصرا . واذ كان الحسكم المطعون نيسه -قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجسه استدلاله بسه عسلي ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة الأمسر الذي يعجز هذه المسكمة عن مراقبة صحة نطبق القانون عملى الواقعة كما صمار اثباتها بالحكم . ومن ثم نمان الحكم المطعون منه يكون معيبا بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه والاعسادة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن ."

( طعن رقم ۲۷۵ه لسنة ۸۸ ق ـ جلسة ۱۹۸۹/۱/۱

### قاعسسدة رقم ( ٥٣٠ )

#### المسدا:

يجب أن يشستيل كل حسكم بالادائسة على الواقعسة المستوجهة المستوجهة المستوجهة المستوجهة المستوجهة المستوجهة المستخلصت منها الادائسة حتى يتضح وجسه استدلاله بها وسلامة ملخذها تبكيل الحسكمة التقض من مراقبسة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

#### المكة:

وحيث انسه يبين من مطالعسة الحسكم الابتدائي المسأخوذ باسبابه بالحسكم المطعون فيسه انسه سبعد أن أورد الوصف الذي أقيمت بسه الدعوى الجنائية واشسار الى مواد القانون التي طلبت النيابسة العامة تطبيقها بين واتعة الدعسوى والإداسة على ثبوتها في حق المطعون ضده في قوله « وحيث أن واقعة الدعوى تخلص فيما أثبته المهندس في محضره المؤرخ ٨٣/٧/١٧ من أن المتهم أرتكب التهمة سالفة البيسان وحيث أن تضى القانون ٨٤/٥٤ نص على أن لكل من أرتكب مخالفة لأحكام القانون ١٥٤/٥٤ أو اللائحة التنفيذية يتقدم للوحدة المطيسة لوقف الاجسراءات التي انضنت مؤرخ ١٩٨٥/٦/٧ . وحيث أن القانون نص عسلى اعفاء جميع الاعمال التي لا تسزيد قيمتها عسلي عشرة آلاف جنيه . وحيث انه على ما سلف ذكره نسان المسكمة تطبق القانون الأصلح للبتهم » لمساكان ذلك وكانت المسادة ٣١٠ من تسانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانية على بيان الواقعة الستوجبة للعتوبة بياتا تتحقق به اركان الجريبة والظروف التي وقعت فيها ، والأدلسة التي استخلصت منها المحسكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن يورد مؤدى تلك الادلمة حتى يتضح وجمه استدلاله بها وسمللمة المساخذ والاكان مساصرا . لمساكان ذلك وكان الحكم المطعون نيسه لم يبين الأدلسة التي استند اليهاف تضائه بالادانسة ولم يورد مضمونها ولم ببين وجه استدلاله عملي ثبوت النهسة بعناصرها القانونيسة . فانه يكون معيبا بالقصور مها يبطله ويوجب نقضمه والاحالة بغير حاحة الى بحث سائر أوجه الطعن .

( طعن رقم ٧٢٢ه لسنة ٨ه ق - جلسة ١٩٨٩/١/١

### قاعسسدة رقم ( ٣١ )

: 12--41

من المقسرر أن القسانون لم يرسم شسكلا أو نبطا يصسوع الحكم فيسه بيان الواقعة المستوجسة المقوية والطسويف التم وقعيت فيها ... مضاد ذلك ...

#### المكة:

لسا كان ذلك ، وكان من المتسير أن القساتون لم يرسم شسكلا أو بخطا يمسوغ الحكم فيه بيان الواقعة المستوجبة للعتوبة والظروف التى وقعت فيها فعتى كان مجموع ما أورده الحسكم كافيا في نفهم الواقعة بأركاتها وظروفها حسبما استخاصتها المحكمة كما هو الشسان في الدعوى المطروحة سد كان ذلك محتقا لحكم القانون ، ومن ثم فسان النمى على الحكم بالمسور في هذا الخصوص يكون ولا محل له .

( طعن رقم ٦١٣ه لسنة ٨ه ق ــ جلسة ١٩٨٩/١/٣ )

### قاعـــدة رقم ( ٣٢ه )

### البسدا:

يجب أن يشتمل كل حسكم بالادانسة على الواقعسة المستوجبة للمقلب بياتا تتحقق بسه اركان الجريسة والظسروف التي وقمت فيها والادلة التي استخلصت بفها الادانسة حتى يتضح وجسه استدلاله بها وسسلامة ملخذها تبكينا لمسكمة التقض من مراقبسة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

#### المسكبة:

وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد السبابه بالحسكم المطعون نبسه بعد ان حصل واقعة الدعسوى كما هى قائمة في صحيفة الادعاء الباشر واقسار الى المستندات المقسدة من المدعية بالحقوق الدنيسة والطاعن ظمى الى توافر جريمة التبنيد في حق الطاعن بتوله «حيث ان النهبة ثابتة تبسل المنهم — الطاعن — ثبوتا كانيا الادانت احسدا بالثابت مما النهبة بعناع مقبول ومن ثم يقيين عقلبه بمواد الانهام وعملا بالمادة ؟. ٣/٢ المهم أم يدنع في المسادة . ٣ على بيان ظلوت الإحسراءات الجنقية قسد أوجب ألم المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت غيما والالله بها والالله التي استخاصت بنها الحسكية الادانة حتى ينضح وجسه استدلالية بها وسيالمة باخذها تبكينا الحسكية النقش من موانة حجة المحتولة المقوب المناه ما المستوجبة النقش من موانة حجة المستولية والقلرون التي وقعت المتدلالية بها وسيالمة باخذها تبكينا الحسكية النقش من موانة حجة

التطبيق التانونى عسلى الواقعسة كما عسسار اثباتها بالحسكم والا كان قلمرا ، والد كان الحكم المطعون نيسه قسد ايسد الجكم الابتسدائى العملية وغيرة المسابه وغيرة الدعساء الماتسر والجساء بصحيفة الادعساء الماتسر واكتبى في بيان الطبل بالاحالة الى المستندات دون إن يكشف عن ماهيتما و يورد مضمونها ولم يسين وجسه استبدلاله بها عسلى ثبوت التهسة بمناصرها التانونية كانة ، غانه يكون معيبا بالتصسور في التسبيب بما يوجب نقضه والاعادة بغير جاجة الى بحث باتى اوجه الطعن .

( طعن رتم ٨٧١//١٨٩ لسنة ٧٥ ق جلسة ١٩٨٩//١٨٨ )

# قاعـــدة رقم ( ٩٣٣ )

: المسطا

كل حسكم بالادائسة يجب ان يشير الى نص القسانون الذي حكم بوجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب •

### المسكبة:

وحيث أن المسادة ٣١٠ من تسانون الاجسراءات الجنائيسة نصت عسلى أن كل حسكم بالادانسة يجب أن يشير الى نص التسانون الذي حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والمقلب ولما كان الثابت أن الحكم الابتسدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطمون غيه تسد خلا من ذكر نص القانون الذي أنزل بموجبه المقلب على الطاعن المائة يكون باطلا ولا يعصمه من عيب هسذا البطسلان أن يكون الحسكم الابتدائي قسد البت بمجزه أنه يتمين معلقبة الطساعن بمواد الاتهسام ما دام أنسه لم يفصح عن تلك المواد التي آخسذ بها والخاصة بالتحريم والعقاب . لما كان ما تقسدم ، غانه يتمين نقض التكم المطمون فيسه والاحلة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه المطمن الاخرى .

( طعن رهم ٧٦٨ه لسنة ٨٥ ق \_ جلسة ١٩٨٩/١/١٩٨١ )

### قاعسسدة رقم ( ١٣٤ )

#### المنسدا:

يجب أن يشتمل كل حكم بالادانسة على الواقعسة المستوجبة للمقاب بياتا تتحقق بسه اركان الجريمسة والظسروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها الادانسة حتى ينضح وجسه استدلاله بها وسسلامة ماخذها توكينا لحسكمة التقض من مراقبسة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

#### المسكبة:

وحيث أن الحكم الابتدائي ــ الذي أخد الحكم المطعون فيده باسبابه تسد اتتصر في بيانه لواتعة الدعوى وادلسة الثبوت التي أقسلم عليها تضاءه على قوله « حيث أن الدعوى تخلص حسبها جاء بمحضرها المؤرخ في ١٩٨٤/٧/٥ المحرر بمعرفة مشرف الجمعية من أن المتهم أقالم تمينة طوب على مساحة ألم تيراط بالحدود البينسة بالمحضر . رحيث ان الدعوى تداولت بالجلسات عملى النحو البسين بمحضرهما وبجلسمة ١٩٨٥/٢/١٢ اصدرت المحكمة حكمها بننب خبير في الدعسوى لماشمة المسأمورية بمنطوق الحسكم ، وحيث باشر الخبير المسأمورية وقدم تقريرا اثنت بسه الآتي أن المتهم أقسام قمينة طوب بتاريخ معاصر لتاريخ تحرير المحضر ، وحيث أن التهمة ثابتة في حق المتهم ثبوتا قاطعا حسيما جساء بمحضر المخالفة المؤيسد بتقرير السيد الخبسير المسرفق بالاوراق الأمسر الذي ينمين معاقبته طبقا لمواد الاتهام . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجسراءات الجنائية قسد اوجست أن يشتمل كل حسكم بالادانسة عسلي بيان الواقعسة المستوجيسة للعقوسة بياتا تتحقق بسة أركان الجريمة والظروف التي وقعت نيها والادلسة التي استخاصت منها المحسكمة الادانسة حتى يتضع وجسه استدلالها بها وسسلامة مأخسدها تبكينا لحسكمة النقض من مراتبسة النطبيق القسانوني عسلى الواقعسة كما صار اثباتها بالحكم والاكان قاصرا . لما كان ذلك ، وكان ما اورده الحكم المطمون فيسه - فيما تقدم - لا يكفى ببانا لواقعة الدعوى عملى الوجه الذي تطلبه التانون ، اذ انسه لم يكشف عن كون الأرض المسلم عليها تمينة الطوب ارضا زراعية وهر في خصوص حده الدعسوى ــ

بيان جوهرى لما له من اثنو في توافر العناصر القانونية للجريمة التي دين الطاعن بها . واكتفى في بيان الدليل بالاحسالة الى محضر الضبط المؤيد بتقرير الخبير دون أن يورد مؤدى كل منهما في بيان كاف يكشف عن مسدى تأييده الواتعة كما اتتنعت بها المحكمة ، ويبين وجمه استدلاله بهما عسلى ثبوت النهمة بعناصرها التانونية كانة ، مما يعجز مدحكمة النقض عن مراقبة التطبيق القسانوني عسلى الواقعة كما صسار اثبانها بالحسكم . ومِن ثم فانه يكون معييا بالقصور بما يستوجب نقضه . هذا الى ان المسادة ٣١٠ من قسانون الاجسراءات قسد نصب علسي أن كل حكم بالادانية يجب أن يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه . وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الحسكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحسكم المطعون فيسه تد خلا من ذكر نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على الطاعن مانه يكون باطلا ، ولا يصحح هذا البطلان انسه اشسار الى رقم القانون المطبق واورد في اسبابه من انسه يتعسين معاقبة المتهم بمسواد الاتهسام ما دام ايسه لم يفصح عن مواد القانون التي أخذ بها والخاصة بالتجريم والعقاب . لما كان ما تقدم مانه يتعين نقض الحكم المطعون ميسه والاحالة بغير حاجة لبحث باتى ما يثيره الطاعن في طعنه .

(طعن رتم ٧٦٦ه لسنة ٨٥ ق ــ جلسة ١٩٨٩/١/١٨ )

### هاعسسدة رقم ( ٥٣٥ )

#### البسدا:

حسكم الادانسة بجب أن يشتبل على بيسان الواقعة المستوجنسة للمقلب بيئا تتحقق بسه أركان الجريسة والظنروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها الادانسة حتى يتضح وجسه استدلاله بها وسسلامة ملخذها وأن يشير الحكم الى نص القانون الذي حكم بعوجبه أسروب وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعيسة الجرائم والعقساب والا كان قساصرا أن

### المسكبة:

المُما كان ذلك وكانت المسادة ٣١٠ من مسانون الاجسراءات الجنائية

تسد اوصت أن يشتبل كل حسكم بالادانسة عسلي بيان الواقعة الستوجية للمتوبسة بياتا تتحتق بسه اركان الجريبة والظروف التي وقعت نيهسا والاطهة التي استخلصت منهسا المحكمة الادانسة حتى يتضح وجسه استدلالها مها وسالمة مأضدها وأن يشير الحسكم الى نص القسانون الذى حسكم بموجبه وهو بيان جوهرى المتضته قاعدة شرعيسة الجسرائم والعقاب والا كان قسامرا وباطلا ، كما أنه من المقسرر أن الدفسع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقه الفصل فيها هو دفاع جوهرى من شانه أن يهدم التهمة موضوع الدعسوى لبنائه عسلى سبق الفصل نيها وعسلي المصحمة اذا با أبدى هذا الدفسع أمامها أن تسرد عليسه ردا كانيا وسائمًا والا كان حكمها معيبا ، وإذ كان الحكم المطعون نيسه تسد خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ولم يورد مؤدى الأدلة التي استخلص منها ثبوت الواقعة أو نص القانون الذي أنزل بموجبسه العقاب عسلى الطاعن وجاءت مدوناته بما تناهت اليه نيما تقسدم كاشف عن قصسوره في الرد على الدنع استند في اطراحه الى عبارة مجملة دون أن ينصح عن أساس مقدان هذا الدمع لسنده القانوني مان الحكم يكون مشويا يعيب التصور في التسبيب والبطلان بما يوجب نتضه والاحالة .

( طعن رتم ۷۹۰ اسنة ۵۸ ق ــ جلسة ۲۲/۱/۱۹۸۱ )

#### قاعسسدة رقم ( ١٣٥ )

### البسدا:

خلو الحسكم من بيان المصكمة التي مسمر منها سه اثره سه يؤدي الى الجهالة ويجمله كله لا وجود له .

### المسكبة :

وحيث أن الثابت من مطالعة الحسكم الإنسدائي ... الذي أعتنق الصحكم المطعون فيسه اسبابه أن ديباجته قسد خلت من بيان المسكمة التي مسبدر بنها ما يؤدي الى الجهالة ويجمله كانه لا وجود له وذلك بعد أن أنضح من محاشر جلسات المحاكمة الإبتدائيسة أنها أم تستهدف

بيان المحكمة التي صحيور منها الحسكم 4 ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه وقد السد الحكم الابتدائي الباطل في شبق منه واعتنق اسبابه سيتسد تعيب بها يبطك ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث أوجسه الطعن الأخسري .

( طعن رقم ۱۰۸۷ لسنة ۸۵ ق ــ جلسة ۱۹۸۹/۱/۲۹ )

### قاعـــدة رقم ( ١٣٧ )

#### : المسطا

يجب أن يشستهل كل حسكم بالادانسة على الواقعسة المستوجبة المقاب بيانا تتحقق بسه اركان الجريمسة والظسروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها الادانسة حتى بنضح وجسه استدلاله بها وسسلامة ملخذها تبكينا لحسكمة القض من مراقبسة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

#### الحكية:

وحيث انسه بيين من مطالعة الحسكم الابتدائى المسؤيد الاسبابه بالحسكم المطعون أبسه أنه انتصر في بيانه أواقعة الأقسوى على المولا وحيث أن النهبة المسندة في حته ثابتة مما ورد بمحضر الضبط من ارتكاب المنهم المخالفة الواردة بوصف النيابة وينطق عليها مواد الاتهسام ، من ثم يتمين معاتبة المنهم بالمعتوبة المتررة عمسلا بنص المسادة ٢/٣٠٠ من شربتون الاجراءات الجنائية . لما كان ذلك وكانت المسادة ٢١٠ من عائين الإجراءات الجنائية قسد أوجبت أن يشتبل كل حسكم بالادائية على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تنحقق بسه أركان الجريبة والظروف التي وقعت نيها والادائية التي استخلاصات بنها المحكمة الادائية من يتضع وجه استدلالها وسسلامة ماخذها تمكينا لحسكمة الادائية مراقبة التطبيق القسادوي على الواقعة كما حسار النبائها بالحسكم والا كان قاصرا ، وإذ كان الحكم المطعون نيسه قسد اكتفى في بيسان الدليل بالاحسادة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يسمين وجسه استدلالها سمه عسلى ثبوت النهمة بمناصوها الجانونية كلفة الإنسور الفين يعجز هذه المسكرة المساد المساد على الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يسمين وجسه استدلالها سمه عسلى ثبوت النهمة بمناصوها الجانونية كلفة الإنسور الفين يعمل الواقعة تطبيق القسادون على الواقعة علية المحتورة على الواقعة المسئولة المحتورة على الواقعة المحتورة على الواقعة المحتورة على الواقعة المحتورة المحتورة على الواقعة المحتورة على الواقعة المحتورة على الواقعة المحتورة المحتورة على الواقعة المحتورة المحتورة على الواقعة المحتورة المحتورة على الواقعة المحتورة المحتورة على الواقعة المحتورة على

كما صار اثباتها بالحكم ، لما كان ما تقسدم ، فسان الحكم المطعون فيسه يكون معيها بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضمه والاحسالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

( طعن رقم ۱۲۹۰ لسنة ۸ه ق ــ جلسة ۱۹۸۹/۱/۳۱ )

### قاعـــدة رقم ( ۹۲۸ )

#### : 12-41

يجب ان يشتبل الحسكم الصادر بالادانسة عسلى الاسباب التي بني عليها سـ والا كان باطلا سـ الراد بالتسبيب المعتبر •

#### المكية:

وبن حيث ان الحكم المطعون نيسه حصل واقعة الدعسوى بمسا مجملة أن المتهم - الطاعن - بوصفه أمينا لعهدة البقالة المتنقل رقم ٦ ومجمع كلية الزراعة التابعين لشركة النيل للمجمعات الاستهلاكية اختلس بضائع البقالة والنوارغ المبينة بالتحقيقات وصف دقيقا والبالغ ثمنها ١٢٨٨,٧٣٧ والملوكة للشركة سالفة الذكر والمسلمة اليه بسبب وظيفته بنية تبلكها حسبما علله شهود الاثبات وما ثبت من محاضر الجرد التي اظهرت هذا المبلسغ عجزا في عهدته ، واستدل الحسكم من ذلك عسلى الاتهام وصحة اسناده الى الطاعن . لما كان ذلك ، وكان المترر ال تضاء هذه المحكمة . أن محرد وجود عجز في عهدة الموظف العام ومن في حكمه او في حسابه لا يمكن ان يكون بذاته دليلا على حصول الاختلاس . ما يتضمنه من اضافة المال الى نمسة المختلس بنيسة اضساعته . لجواز ان يكون ذلك ناشمًا عن خطأ في عمليات الجسرد أو الحساب أو السبب المسنو ، وكان من المقسور الله من اللازم في اسسول الاستدلال أن يكون الدليل الذي يمول عليه الحكم مؤديا الى ما رتبه عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تتنسافر في حكم العتسل والمنطق ، وكانت الاحسكام الجنائية يجب ان تبنى عسلى الجزم واليقين ، عسلى الواتع الذي يثبته الدليل المعتبر ، ولا تؤسس على الظن والاحتسال والفروض والاعتبارات المجردة ، وكان الشارع يوجب في المسادة . ٢١ من تسانون

الأحسراءات الجنائية أن يشتمل الحسكم عسلى الاسباب التي بني عليهة والا كان باطلا ، والمسراد بالتسبيب المعتبر ، تحديد الاسسانيد والحجج المنى هو عليها والمنتجـة هي له سـواء من حيث الواقع أو من حيث القسانون ولكي يتحقق الفرض منه يجب أن يكون في بيان جسلي مفصسله بحيث يستطماع الوقوف عملي مسوغات مما قضي بسه ، اما اضراغ الحسكم في عدارات عامة معماه ، أو وضعه في صورة مجملة ، فسلا يتحقق بسه مراد الشسارع من ايجساب تسبيب الاحسكام ، ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، وإذ كان ذلك ، وكان البين من الحسكم المطعون فيسه انسه اتخذ من مجسرد اطسلاق الشهود القول أن العجر في عهدة الطاعن هو نتيجة قيامه باختلاس قيمته مسع ان العجز - في ذاته - لا يفضى بالضرورة الى أن الطاعن قد أرتكب جريمة الاختسلاس المسندة اليسه كما هي معرفة بسه في القانون ولم يبين الحكم سند الشهود في تعليسل ان المجز كان نتيجة اختسلاس ، كما لم يورد من الأدلسة أو القسراتن. السائفة ما يظاهر هذا التعليل ويفيد سلامته ، فإن المحسكمة نكون تسد اتامت تضاءها على انتناع غيرها وليس على انتناعها هي ، مها بشويه حكمها بالتصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، بما يوحب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث سائر وجوه الطفن .

(طعن رقم ۸۱۲ه لسنة ۸ه ق ــ جلسة ۱۹۸۹/۲/۲ ؛

### ماعىسدة رقم ( ١٣٥ )

### البسطا:

بجب لسلامة الحسكم ان يبين واقعة الدعسوى والادلة التى استند اليها وان يبين مؤداها بيانا كانيا يتضح منه مسدى تأثيره الواقعة كمسا اقتمت بها المسكمة .

#### المكة:

لما كان ذلك وكان الأمسل انه بجب لمسلامة الحكم از. يبين وابتمة الدعموي والأدلمة التي استند الديا وان يبين وفيراها بيانا كانيا بين منه مددي تأييده للواقعة كما انتنعت بها المسكمة نسان الأسكر

فلطمون نيسه اذ فم يورد الواقعة وأدلية القبوت التي يقوم عليها تقسياؤه وبؤدى كل بنها في بيسان كان يكتف عن مسدى تأييده الدعوى علته يكون بشوبا بالقصور الذى له المسيدارة على وجوه الطفن المتعلقة بمخالفة القسانون وهو ما يقسع لسه وجسه الطفن مما يعجز محكمة النقض عن أعسال رقابتها عسلى تطبيق القسانون تطبيقا صحيحا عسلى واقعة الدعنوى وتقسول كليتها في شسان ما يثيره الطاعن في أسباب طعفه . لما كان ما تقسيم غاته يتمين نقض الحكم المطعون غيه والإحالة دون حاجة الى بحث الوجه الإخسر من الطعن .

( طعن رقم ۲۹۹۳ لسنة ۷ه ق ــ جلسة ۲۹۸۹/۲/۱

### قاعسسدة رقم (٥٤٠)

#### : المسطاة

من القسرر ان القسانون لم يرسم شكلا خاصا يصوع فيسه الحكم ييسان الواقعسة المستوجبسة للمقوبسة والظسروف التي وقعت فيها سـ حفساد ذلك ،

### المكة:

لما كان ذلك ، وكان من المتسرر أن القسانون لم يردمم فسكلا خاصا بعسوغ نبسه الحكم بيان الواتمة السنوجية للمنوية والظروف التى وقعت فيها ، نبتى كان ما أورده الحسكم للمسكم عنه و الحسال فى الدعسوى المطروحة للله كان ذلك بحقتا لحكم التاتون كما جسرى به نصر المسادة على ذلك بحقتا لحكم التاتون كما جسرى به نصر المسادة ، ٣١ من تسانون الإجراءات الجنائية .

( طعن رتم ۲۲ه) لسنة ۷ه ق ــ جلسة ۲/۲/۱۹۸۹ )

## قاعِـــدة رقم ( ١)ه )

### المستحا :

بجب أن يتستقل كل هـ كم بالادانــة على الواقعــة المستوجبة للمقلب بيانا تتحقق بــه اركان الجريسـة والطّــروف التي وقعت فيها والائلة التي استفلمت بنها الادانــة حتى يتضح وجــه استدلاله بها وسسلامة ملخذها تبكينا لمحسكية القفن من مراقبسة التطبيق القانوني على الواقمة كيا صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا

المكية:

وحيث أن الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم الملمون نيسه بسد ايتمر في بيان وابتعة الدعسوى واداسة الثبوت التي أتسام عليها تضاؤه عسلى قوله ( وحيث أن وأقمسة الدعوى تخلص فيها أبلغ بسه وقرره المجنى عليه من قيام المتهمان بدخول العقار مسكنه ومحاولتهما الاستيلاء عليه بالتوة رغم قرار السيد تناشى الحيازة » وخلص الحكم من ذلك الى القسول « بأن النهمة ثابتة تبل المنهم وذلك من المستندات المتدمة وقسرار السيد قاضى الحيازة بتمكين الشلكى من العين محسل النزاع وعسدم التعرض له. وبن شم يتعين عقابه عبسلا ببواد الاتهام . لما كان ذلك وكان قمانون الاجسراءات الجنائية قمد أوجب في المسادة . ٣١ منه أن يشتمل كل حسكم بالادانسة عسلى بيان الواقعة المستوجبة المعوية بيانا عنفق بسه أركان الجريمة والظرومة التي ومعت نيها والادلة التي استخلصت منها المصحمة شوت وقوعها من المتهم حتى بتضح وجسه استدلالها بها وسللمة ماخذها من الادانمة تبكينا لمحكمة النقض من اعسال رتابتها على صحة تطبيق القسانون على الواتعة كها صلر اثباتها في الحبيكم وإلا كان قساصرا . ولمسا كان من المترر كذلك انسه يجب في جربية التعرض في الحيازة المنصوص عليها في المسادة ٣٦٩ من تسانيون المتوبات إن يكون تصد المتهم من دخول المقار هو منسع واضع البيد بالقوة من الحيازة ، وإن القوة في هذه الجريمة هي ما يقع عسلي الاشخاص لا على الاشباء واذ كان هذا الذي أجمله الحسكم المطعون فيه نيما تقسدم لا يكنى بيانا لواقعة الدعسوى عسلى الوجسه الذي يتطلبه القبانون ؟ وإذ أنسه لم يكشف عن الظروف التي ومعت نيها وخلا من بيان الأدلسة التي استظمت منها المحسكمة ثبسوت مقارمة الطاعنسين للجريمة التي دانهما بها ، كما لم يبين ما وقسم من الطاعنة من انعسال يجودها القساتون استعمالا للقوة أو نتم بذاتها عن ابتوائهما استعمالها حين دخسول العتار ، غاته يكون معيبا بالتصور بما يوجب نتضه والاحالة بَغير حاجة ألى يحبُ باتى أوجه الطعن ...

( طعن رتم ٢٦٦٩ لسنة ٥٧ ق ــ طسة ١٩٨٢/٢/١٤ )

### قاعسسدة رقم (٢٥٥)

المِـــدا : .

حسكم الادائسة يجب ان يشتبل عسلى بيان الواقعسة المستوجبة المقلب بيانا تتحقق بسه اركان الجريسة والظسروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها الادائسة حتى يتضح وجسه استدلاله بها وسسلامة ملخذها تبكينا لحسكمة التقض من مراقبسة التطبيق القاتونى على الواقعة كما صار البلاما بالحكم والا كان قاصرا .

#### المكنة:

وحيث أن المادة . ٢١ من قسانون الاجسراءات الجنائية نوجب أن يشتبل كل حسكم بالادانسة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياتا المستقل بسه أركان الجريفة والطسروف التى وقعت نيبا والادلسة التى استطلبت منها المحسكة الادانسة حتى يتضح وجسه السندلالها بهسا وسسلانة بلخفها كما تتمكن محكمة النقض من مراقبسة التطبيق القانوني عسلى الواقعة كما صلر اثباتها بالحسكم والا كان قساسرا . لما كان فلك ، وكان الحسكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحسكم المطعون نيسه لم يبين واقعة الدعسوى والظروف التى وقعت نيبا وعسول على محضر ضبط الواقعة في ادانسة الطاعن دون أن يورد مضموته غانه يكون مشوبا بالتصور الذي يعجز محسكة النقض عن تبين حقيقة الواقعة لإعسال رقابتها عسلى تطبيق القانون تطبيقا الواقعة لإعسال ما يشره الطاعن من دعوى الخطا في تطبيق القسانون الأمر الذي يتعين ما يشره الطاعون نيه والإعادة .

( طعن رقم ۱۷۸۸ لسنة ۸۸ ق ـ جلسة ۱۹۸۹/۲/۱۱ )

# قاعسسبة رقم (٣١٥ )

يجِب أن يَسْتَمَل الحسكم على الأسسباب التي بني عليها والا كان قاصراً - الراد بالتسبيب المتر :

### المسكية:

ومن حيث أنسه بيين من مطالعة الحسكم الابتدائي ... الذي أحسال اليسه العسكم الملمون نيسه س ان اغلب اسسبابه غسير مقوؤه وأن عبارات عديدة منها يكتنفها الإبهام في غير ما اتصلل يؤدي الي معنى منهوم . لمسا كأن ذلك ، وكان الشارع يوجب في المسادة ١٠ ٣١٠ تسانون الإحراءات الجنائية أن يشتبل الحسكم على الأسباب التي بني عليها والا كان باطلا ، والمراد بالتسبيب المعتبر تحرير الأساتيد والحجج البني هو عليها والنتيجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القاتون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب ان يكون في بيان جلى منصل بحيث يستطاع الوتوف عملى مسوفات ما تضى بسه ، لما تحرير الحمكم بخط غمير بقروء أو افراغه في عبارة علمة معاه أو وصفه في صدورة مجهلة نسلا يعتق الغسرض الذي تمسده الشسارع في ايجساب تسبيب الاحسكام ولا يمكن محكمة النقض من مراتبة مسحة تطبيق القانون على الواقعسة كما صار اثباتها بالحسكم لمساكان ذلك ، وكان الحسكم الفكور قسد خلا معسلا من اسبابه الستحالة قراعتها وكانت ورقسة الحسكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل أسبابا والا بطلت لنتدها عنصراً من متومات وجودها مانونا ، وإذ كانت هذه الورسة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحسكم عسلى الوجه الذي مسدر به وبناء عسلى الأسباب التي اثيم عليها فبطلانه يستتبع بطلان العسكم ذاته لاستحالة اسسناده الى اصل صحيح تساهد بوجوده بكامل اجزائه مثبت السبابه ومنطوقسه ناته يكون مشويا بالبطلان الذي يستطيل اليه الحسكم المطعون نيسه وتسد تضى بتليده . لما كان ما تقسدم ، مانه يتمين نقض الحسكم المطمون نيه والاعادة بغير هاجة الى بحث سائر ما تثيره الطاعنة في طعنها .

( طعن رقم ١٨٠١ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ١١/٢/٢٨١ )

### قاعسسدة رقم ( }}ه أ

### البسدا:

يجب أسسابة العكم أن يبين واقعة الدعوى والاطسة التى استند اليها وأن يبين مؤداها بيقا كلميا بنضح منه مسدى تأبيده الواقعسة كما اقتصت بها التحكية .

#### المكة:

لمساكان ذلك ، وكان الاصسل انسه يجب اسسالهة الحكم ان يبين واتمة الدعسوي والاطلسة التي استند اليها وان يبين مؤداها بيانا كفيا يتضح منه مسدى تليده الواقعية كبا اقتنعت بهسا المسكمة ، مسان الحسكم ، مسان الحسكم المطمون نيسه اذ لم يورد الواقعة وادلسة اللبوت التي يتسوم عليها تفساؤه ومؤدى كل منها في بيسان كاف يكشف عن مسدى تسأييده للواقعة غانه يكون مشوبا بالقصور الذي يعيبه بها يوجب نتضه والاحالة وذلك بفسير حلجة الى بحث لوجه الطمن الاخرى .

( طعن رقم ١٦٨٤ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ١٦٨٩/٢/٢٣ )

#### قاعسسدة رقم ( ٥٥٥ )

#### المسحا:

ورقسة الحسكم من الأوراق الرسمية التى يجِب ان تحبسل تساريخ اصدارها والا بطلت لفقدها عنصر من مقومات وجودها قانونا .

#### الحكة:

لسا كان ذلك ، وكان تضاء هذه المحكة تسد جسرى على أن ورقة الحسكم هي من الأوراق الرسبية التي يجب أن تحل تاريخ اصدارها والا بطلت لنقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا لانها السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحسكم بكالم اجزائه عسلى الوجه الذي مسدر به وينساء عسلى الأسباب التي أتيم عليها ، غاذا ما بطلت بطسل الحسكم ذاته ، ومن ثم غسان الحكم المستانف يكون قد لحق به البطلان ، ويكون الحسكم المطعون غيسه قسد صدر بالجلالات السد الحكم المستانف في منطوقه واعتنق أسبابه ولم ينشيء لنفسه قضاء واسبابا ومن ثم يتعسين نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث باتي لوجه الطعن .

(طعن رقم ۱۳۳۹ لسنة ٥٨ ق ــ طسة ١٩٨٩/٢/٢٣ )

### قاعسسدة رقم (٦٥٥)

#### المسدا :

حسكم الادائسة يجب ان يشتمل عسلى بيان الواقعسة المستوجبة للمقلب بيئنا تتحقق بسه اركان الجريضة والظسروف التى وقعت فيها حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمسكمة التقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار الباتها بالحكم .

#### المكه :

لسا كان ذلك وكانت المسادة ٢١٠ من قسانون الاجسراءات الجنائية 
قسد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالاذانسة عسلى بيان الواقعة المستوجبة 
للمتوبة بيانا تتحقق بسه أركان الجربية والظروف التي وقعت نيها والانلة 
التي استخاصت بنها المسكمة الادانسة وأن يسرد مضمون كل دليسل 
بطريقة وأنيسة بيين نيها مسدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المسكمة 
ومبلغ اتناقه مع بالهي الأدلسة التي الهرها الحكم حتى بنضح وجه استدلاله 
بها واذ غلت الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبانه بالحتيكم المطمون قيسه بيان 
واقعة الدعسوى ومؤدى ما اشتمل عليه محضرى الحجز والتبديد الذي 
استند اليهما في القضاء بالادانسة ، غانه يكون مشوبا بالقصور الذي 
بميه ما يوجب نقضسه والاعادة وذلك دون حاجة لبحث بساتي اوجه 
الطمن ..

( طعن رقم ۲۸ اسنة ۸۸ ق \_ جلسة ۲۹/۲/۲۸۹۱)

# قاعـــدة رقم ( ٧٥٥ )

#### : 12-41

حسكم الادائسة يجب أن يشتبل عسلى بيان الواقعسة المستوجبة فلعقاب بيلاً تتحقق بسه أركان الجريسة والظسروف التي وقعت غيبا والادلة التي استخلصت بنها الادائسة حتى يتضح وجسه استدلاله بها ومسالمة ملفذها

### المصكبة :

وحيث أن القسالتون أوجب في كل حسكم بالادانسة أن يشتهل على

بيسان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تحقق به اركان الجربية والظروف التي وقعت نيها والأدلسة التي استخلصت منها الحسكة ثبوت وتوعها من المتهم ووؤدي تلك الأدلسة حتى ينضح وجه استدلالهما بهما وسسابة ماخذها . لما كان ذلك ، وكان الحسكم الابتدائي الذي اعتنق الحسكم الطمون نيسه اسبابه ب قسد اقتصر في اسبابه على قوله : ٥ حيث ان التهمة تأييت تبسل المتهم من اقسوال المجنى عليهم ومن التحقيقات ومن ثم يتمين عقابه طبقا لمواد الاتهام عبلا بالمسادة ١٢/٢١ إ.ج » دون ان يشتبل عسلى بيان الواقعة للمقوبة ودون أن يورد الأسباب التي اعتبد عليها نبيا التهى عليسه فسان الواقعة للمقوبة ودون أن يورد الأسباب التي اعتبد غيبا نبيا الحكم المطمون نيسه أذ اعتنق السياب هذا الحسكم واقسلم عليها نضاؤه يكون معيا بها يوجب نقضه والاعادة دون حاجة لبحث عليها ترجه الطمع .

( طعن رقم ١٩٨١/ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٢٦/١/٨٩١ ،

### قاعـــدة رقم ( ٨٥٥ )

: 12-41

حكم الادانــة يجب ان يشتمنَ على الاســباب التي بم عليها والا كان قــلمرا •

المسكبة:

ومن حيث أنسه يبين من الحسكم المطعون غيسه أنه أنتهى ألى تب الحكم الإبتدائي غيبا تغنى بسه من عقوية ؛ دون أن يورد الاسسباب اللي اعتبد عليها من ثبوت التهبة التي دان الطاعن بها ؛ ودون أن يحيسل هذا الخصوص إلى أسباب الحسكم المستأنف ويكون بذلك تسد أغنس ايراد الاسباب التي بني عليها مخالفا حسكم المسادة . ٢٦ من تسانو الإجسراعات الجنتية التي توجب أن يشتبل الحكم على تلك الإسباب لما كان ذلك ؛ وكان الحسكم لم يشر الى مسواد القسلنون التي آخسالماعن موجبها عبلا بذات المسادة ، عسان الحسكم المطعون غيبه يكون المالا بما يوجب نقضه والاحسالة .

ا طعن رقم ۱۳۲۶ لسنة ٥٨ ق ـ جلسة ١٣٢٤ ١٩٨٩/٢

### قاعسسدة رقم ( ١٩٩ )

#### المِسطا:

حسكم الادانسة بجب أن يشنبل على بيان الواقعسة المستوجيسة للمقاب بيانا بتحقق بسه اركان الجريسة والظسووف التي وقعت فيها والادائة التي استخاصت منها الادانسة حتى يتضح وجسه استدلاله بها وسسلابة ماخذها تبكينا لحسكية الققض من مراقبسة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والاكان قاصرا .

# المسكبة:

لا كان ذلك ، وكانت المادة . ٢١ مسن قسانون الإجسراءات الجنائية تسد اوجبت أن يشتمل كل حسكم بالادانسة عسلى بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريبة والظروف التي وقعت غيها والادلسة التي استخلصت بنها المحسكة الادانة حتى يتضع وجسه استدلالها بها وسسلامة باخذها تبكينا لمحكبة النقش من مراقبسة التطبيق القسانوني عسلى الواقعة كما صار الباتها بالحكم والا كان قسامرا ، واذ كان الحسكم المطعون غيسه سواء غيما اعتنقه من اسباب حسكم أول درجسة وما اشانه من أسباب لم يبين واقعسة الدعوى ولم يورد مضبون درجسة وما اشانه من أسباب لم يبين واقعسة الدعوى ولم يورد مضبون التسوال المجنى عليها ، والتقارير الطبية ووجه استدلاله بها طلى ثبوت التهبة بمناصرها القانونيسة كانة ، لما كان ما تقسدم ، غسان الحسكم المطعون غيسه يكون معيبا بالقصور في النسبيب بما يوجب نقضه والأحالة دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

( طعن رقم ۱۹۳ لسنة ۸۵ ق ــ جلسة ۲۸/۲/۲۸ )

### قاعسسدة رقم ( ٥٥٠ )

#### المِــدا:

يجب ان يشتبل الحسكم الصيادر بالاناتسة عسلى الاسباب التي بنى عليها ــ والا كان باطلا ــ ألراد بالتسبيب المتبر .

### المسكية:

ومن حيث أن النبين من المسكم الابتدائي سر الذي اعتنق أسبابه

الحسكم المطعون نيسه ـ أن أغلب أسبابه غير مقرؤة وأن عبارات عديدة منها يكتنها الابهام في غير اتصال يؤدي الى معنى منهوم ما كان ذلك ، وكان الشمارع بوجب في المادة ٢١٠ من تمانون الإجمراءات الجنائية إن يشتبل الضكم عسلى الاسباب التي بني عليها والا كسان باطلا ، والمسراد بالتسبيب المعتبر تحديد الاسسانيد والحجج البني هو عليها والمنتجسة هي له سسواء من حيث الواقسع أو من حيث القسانون ، ولكى يحقق الفرض منه يجب أن يكون في بيان جلى منصل بحيث يستطاع الوقوف على مسوعات ما قضى بسه ، امسا تحرير مدونات الحسكم بخط غير مقروء أو إنراغه في عبارات عامة معياه أو وضعه في مسور مجهلة نسلا يحقق الفرض الذي تصده الشسارع من ايجاب تسبيب الاحسكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القسانون عسلى الواتعة كما صلى اثباتها في الحكم . لمل كان ذلك ، وكان الحكم تلك خلا معلا من أسبابه لاستحالة قراعتها ، وكانت ورقبة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل اسبابا والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها تانونا ، واذ كانت هذه الورتسة هي السند الوحيد الذي بشهد بوجود الحسكم عسلى الوجه الذي مسدر به وبناء عسلى الاسباب التي أتيم عليها وبطلانها يستتبع حنما بطلان الحسكم ذاته لاستحالة اسناده الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل اجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه . لما كان ذلك ، فسان الحكم الابتدائي يكون مشوبا بالبطلان الذي يستطيل الى الحكم المطعون نسيه الذي تضي بتأييده مما بتعين معه نتض الحكم المطعون فيه والاعادة .

( طعن رتم ٩١٠١ لسنة ٥٨ ق سـ جلسة ١٩٨٩/٣/١ )

### قاعسسدة رقم ( ١٥١ )

البسدا:

يجب ان يحضر القضاة الذين الستركوا في المداولة تسلاوة الحسكم فسائنا حصل لاحدهم مقمع وجب ان بيقع مسودته سـ المسادة ١٧٠ مسن فاتسون الراقعات المدنية والتجارية •

#### المكبة:

ومن حيث أن البين من المصردات أن القساضى ...... كان ضمن الهيئة التن مسمعت المرافعة بيد أسه لم يشترك فى النطق بالحسكم الذى خلت مسودته مما يفيد توقيعه عليها ، وإذ كان ذلك ، وكانت المسادة الان تسانون المرافعات المنية والتجارية توجب أن يحضر القشساة الذين أشتركوا فى المداولة تلاوة الحسكم عاذا حصل لاحدهم ماتع وجب أن يوتع مسودته ، فسأن الحسكم يكون مشوبا بالبطلان متعينا نقضيه والاعادة مع الزام المطعون ضده — المدعى بالحقوق المدنية — المساريف المدنية وذلك دون حلوة الى بحث سائر وجوه الملعن .

( طعن رقم ۲۷۷۲ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ٢٩٨٩/٣/٢ )

### قاعـــدة رقم ( ٢٥٥ )

### البيدا:

يجب أن يشستهل كل حسكم بالادانسة على الواقعسة المستوجبة للعقلب بيانا تتحقق بسه اركان الجريسة والظسروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت بنها الادانسة حتى يتضح وجسه استدلاله بها وسسلامة ملخذها تبكينا لحسكمة التقض من مراقبسة التطبيق القاتونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

#### المحكبة:

ومن حيث أن الحكم المطعون فيسه تسد اقتصر في بيان واتعسة الدعسوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن على قوله: « واتعسة التجريف بركتيها المسادى والمعنوى ثابتة في حق المنهم وذلك حسبها تشير اليسه الأوراق ومن اقسوال محرر المحضر اسام المحسكة » . لما كان ذلك ، وكانت المسادة ، ٣ من قسانون الاجسراءات الجنائية تسد أوجبت أن يشتبل كل حسكم بالادائسة عسلى بيان الواقعة المستوجبة للمتوسسة منا المحسكة الادائسة حتى يتضح وجسه استدلالها بهما وسلامة المختلفة التعليق التسانوني المسانونية التعليق التسانوني المسانونية كما صار اثباتها في الحسكم ، والا كان تسامرا . واذ كان

الحكم تحد عول حضين ما عول عليه حد في ادانه الطاعن على الدليسل الذي تشير البه الأوراق بيدد انه لم يدورد مضوونه ولم يبين وجه استدلاله بعد عبلى ثبوت النهية بعناصرها التانونية كانة ، نسأته يكون معييا بالتصور بما يبطلة ويوجب نقضه والاعادة بغير حلية الى بحث باقى أوجه الطعن ، ولا يعصبه من هذا البطلان ما تساقد اليه بن أوجه الطعن ، ولا يعصبه من هذا البطلان ما تساقد اليه بن أوجه الطعن ، للتي أورد مضبونها في مدوناته ، لائسه لم يستقد اليها كدعامة مستقلة مذاتها عبا اشارت اليه الأوراق ، بل اتلم تضاؤه على تلك الاتوال وما تشير اليه الأوراق ، وقصد تعيب على السياق المقدم في خصوص الدعامة الافصرة ، غشساب العوار المسياق المقدم كله .

(طعن رقم ۸٤٣٠ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ١٩٨٩/٣/١٦ )

### قاعسسدة رقم ( ٥٥٣ )

#### : 12-41

يجب ان يشتبل حكم الادانة على بيان الأدلــة التى استخلصت منها الحــكة الادانــة .

### المسكبة:

وكان من المترر وفق المادة ٣١٠ من تساتون الاجسراءات الجنائية ان كل حكم بالادائسة يجب ان يشتعل عسلى بيسان كاف لمورش الادائسة الله استخلصت منها المحسكة الادائسة الملا تكلى مجرد الاشارة اليهسا بل ينبغي سومضمون كل دليل بطريقة واقبة يبنى منها سدى تأييده المواقعة كما التنامت بها المحسكة ومبلغ انتاقه مع باقى الأدائبة التي الخذما الحسكم حتى يتضح وجسه استدلاله بها واذ كان ذلك وكان شد المدخرة الابتدائي المؤيد الاسسبلية بالحسكم المطمون المسه بيسان مؤدى السند المتحدد كعليل عسلى التبديد قبسل الطاعن ووجه اتخاذه دليلا والاعادة الواقعة المساتة يكون معيبا بالقصور بها يوجب نقضة والاعادة دون حلجة الى بحث باقي ما يثيره الطاعن في طعنه .

( طعن رتم ۱۱۷۱ لسنة ٥٨ ق \_ جلسة ٢٦/٣/٢٦ )

### قاعسسدة رقم ( ١٥٩ )

التسدا:

كل حكم بالادائسة يجب ان يشتبل على نص القسانون الذي حسكم يبوجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية ألجرائم والمقاب .

المسكبة:

حيث أن المسادة ٢١٠ من قساتون الاجسراءات الجنائية نصت على أن كل حكم بالادائسة يجب أن يشتمل عسلى نمن القاتون الذي حسكم بوجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجسرايم والمقلب ، لمساكان ذلك وكان كلا الحكين الابتدائي والمطعون نيسه الذي السدة تسد خلا من ذكر مواد القسانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٨٠ الذي أنزل بموجبه المستلب عسلى الطساعن ، نسان الحسكم المطعمون نيسه يكون بالهلا ولا يعصمه من عيب هذا البطلان أن الحسكم المطعون نيسه اشسار في ديباجته إلى القسانون رتم ١٠٦ سنة ١٩٨٠ التي طلبت النيابة العاسة تطبيقه ما دام المواد التي انزلها في حق الطاعن من القسانون المطبق . منا يكيب الحسكم ويبطله ويوجب نقضسه ، والاعادة بغير حساجة الى بحق باتني اوجه الطعن .

( طعن رقم ۱۱۹۰ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٦ )

### قاعسسدة رقم ( ٥٥٥ )

البسدا :

حسكم الادائسة يجب أن يشتبل على بيان الواقعسة المستوجسة للمقاب بيانا تتحقق بسه اركان الجريسة والظسروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادائة حتى بنضح وجه استدلالها بها وسسلامة ملفذها تمكينا لحسكية الققض من مراقسة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

#### الحسكية:

ومن حيث أن الحِسكم الابتدائي المؤيد السبسيامة بيالجكم المطعون فيسه قسد التصر في بيأته لواقعة الدعوى وادلة الثبوت التي عول عليها في ادانسة الطاعن على توله: ﴿ ان النهبة ثابتة تبل المنهم ما جساء بحضر الضبط وبن عسدم دفسع المنهم المنعام المسند بدفساع مقبول ﴾ • لمسا كان ذلك ، وكانت المسادة • ٣١ من قسانون الاجراءات الجنائية توجب ان يشتبل كل حكم بالادانسة على بيان الواتمة المستوجبة للمقوسة بيانا لمنتقق بسه أركان الجريبة والظاروف التي وتمت نيها والأدلسة التي استخلصت بنها المحسكة الادانسة حتى يتضع وجبه استدلالها بها وسلامة باخذها تبكينا لمحكمة النقش من مراتبسة صحة تطبيق التاتون عسلى الواتمة والاكان قسامرا وكان الحكم قسد اكتنى في بيان الواتمة والتعلي عليها بالإحالة على محضر الضبط دون بيان بضمونه ووجسه استدلاله بسه عسلى ثبوت الواتمة بعناصرها القاتونية كانة ، فسانه يكون معيبا بالقصور في التسبيب بها يوجب نقضه والإعادة دون حساجة لبحث أوجه الطعن الأخسرى .

( طعن رقم ۱۱٤۹ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ١٩٨٩/٣/٣٠ )

## قاعسسدة رقم (٥٦١)

#### البسدا:

كل حكم بالادانــة يجب ان يشـــي الى نص القـــانون الذى هـــكم يموجبه والا كان قـــاصرا ٠

### المكة:

ومن حيث أن المسادة ٣١٠ من تسانون الاجراءات الجنائية نست عسلى أن كل حكم بالادائسة يجب أن يشير إلى نص القسانون الذى حكم بوجبه وهو بيان جوهرى اتنضته تاعدة شرعية الجرائم والمعتلب . ولسا كان النابث أن الحسكم المطمون فيسه قسد انشأ لنفسه أسبابا جديدة ولم يفصح عن أخذه بأسباب الحسكم المستأنف وقسد أغفسل ذكر نص القسانون الذى أنزل بموجبه المعتلب عسلى الطاعن فسأته يكون باطلا ولا يعصمه من عيب هذا البطلان أنسه أشسار في ديبلجته إلى المواد التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ما دام لم يفصح عن أخسذه بها ، لما كان ما تقسدم ) غاته يتمين نقض الحكم المطمون فيه والإعادة بفير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن الآخرى .

(طعن رقم ١٩٤٠-اسنة هدق سبطينة ١٩٨٩/٣/٣)

خطف

#### قاعـــدة رقم ( ۱۹۵ )

#### : المسطا

جريمة خطف الانثى التى يبلغ سنها اكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحايل او الاكراه تتحقق بابعاد هذه الانثى من الكان الذى خطفت منه... ايا كان هذا الكان بقصد العبث بها .

#### المكة:

لا كانت جريمة خطف الانثى التى يبلغ سنها اكثر من ست عشرة سنة كالملة بالتحيل او الاكراه المنصوص عليها في المسادة ٢١٠ من قانون العتوبات تتحقق بابعاد هـذه الانثى من المكان الذى خطفت منه ايا كان هذا المكان بقصد العبث بها ، وذلك عن طريق استمال طرق احتيالية من شأنها التغرير بالمجنى عليها وحولها على مواقعة الجانى لها أو باستمهال مدية أو أدبية من شأنها إسلب أرادتها ، وأذ كان الحكم المطعون فيسه قد استظهر ثبوت الغمل المسادى للخطف وتوافر ركن التحيل والقصد البنائى في هذه الجريهة وتساند في تضائه الى ادلة منتجة من شأنها ان تؤدى الى ما انتهى اليه وخلص الى أن الطاعن ساهم في الغمل المادى للخطف بأن اعترض طريق المجنى عليها وأوهمها مع باتمي المتهمين بأنهم من مأمورى الضبط الجنائي وأنه مطلوب ضبطها وعرضها على مديرية الأمن وتام أحدهم بمحاولة أنتزاع حليتها الذهبية وانتهوا الى الاستيلاء على الحقيبة التى كانت تد تركتها في السيارة ولانوا بالفسرار بها ، فكل من تارف هذه الأعمال أو شيئا منها اعتبر فاعلا أصليا في هذه الجرائم .

( طعن رقم ١٢٥١ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٢٨٢/٦/٨ )

### قاعسسدة رقم ( ١٥٨ )

#### البسدا:

جريمة خطف الانثى التى بلغ سنها اكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحايل أو الاكراه النصوص عليها في المادة . ٢٩ من قانون المقوبات تتحقق بلبماد هذه الانثى من المكان الذي خطفت منه أيا كان هذا المكان بقصد العبث بها .

#### المكنة:

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله « أنه بينما كانت المجنى عليها . . . . . و . . . . . متجهتان الى ناحية المقطم لبيع ما معهما من زيد قابلهما المتهم . . . . . ومعه آخران سأق الحكم عليهما وطلب المتهم الأول من الأولى خمسة وعشرين جنيها بدعوى ان والدته سبق ان اشترت منها زيد تبين أنه مغشوشا وعندما رفضت طلب هو ومن معه منهما أن تذهبا معهم لمقابلة والدته ثم سار ومن معهم بالمجنى عليهما بين المقابر حتى وصلا ألى بقعــة مهجورة غطلب ...... من ..... خـــع قرطها ودبلتها وان تقدم لم ما معها من نقود مهددا اياها بمطهاه شهرها في وجهها كما صفعها على وجهها فقامت تحت هذا الاكراه باعطائه القرط والدبلة واحد عشر جنيها كما أخذ منها ما تحمله من زبد والميزان كما انفسرد المتهم ..... بالمجنى عليها ..... واسسك بثنيها وطلب ان تظع له سروالها ليرتكب معها الفحشاء وقسد أورد المسكم عسلى ثبوت الواقعة على هذه الصورة ادلة مستمدة من شهادة المعنى عليهما والرائد ..... وهي أدلية سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبه عليها ، لما كان ذلك وكانت جريمة خطف الانثى التي يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كامل بالتحيل أو الاكراه المنصوص عنها بالمسادة ٢٩٠ من قسانون العقوبات تتحقق بابعاد هذه الانثى من المكان الذى خطفت منه ايا كان هذا المكان بقصد العبث بها ، وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التغرير بالمجنى عليها وحملها عملى مرافقة الجمائي لها أو باستعمال أي وسائل مادبة أو أدبيه من شأنها سلب أرادتها واذكان الحكم المطعون نيه قد استظهر ثبوت الفعل المادى للخطف وتوافر ركن النحيل والقصد الجنسائي في هذه الجريمة ، وكان تقدير توافر ركن التحيل أو الاكراه في جربمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محمكة الموضوع بفسير معتب ما دام استدلالها سليما ... كما هو الحال في الدعوى المطروحة ... نسان النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

( طعن رقم ۱۰۲۲ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٠٢٨ ١٨٥٠٠ ١

### قاعسسدة رقم ( ٥٥٩ )

البسدا:

خطف طفلة لم يبليغ سنها ست عشرة سينة كاملة بالتحايل \_\_ تحققها .

#### المكية:

وحيث ان الحسكم الطعسون فيسه بعد أن بين واقعسة الدعسوى بما تتوافر بسه جميسع العناصر القانونية لجريمسة خطف طفلة لم ببلغ سنها ست عشرة سسنة كالملة بالتحيل التي دان الطاعنة بها واورد على ثبوتها في حقها أدلسة مستمدة من أقسوال والدة المجنى عليها بالتحقيقات ومن اعتسراف متهمين آخسرين عثر لديهما عسلى الطفلة وسبق الحسكم عليهما ، وهي أداسة من شانها أن تؤدى الى ما رتبه الحكم عليها ، عرض لدغم الطاعنة ببطلان الاعتراف المعزو اليها بتحقيق النيابة العامة لصدوره تحت تأثير الاكراه الواقع عليها واطراحه في قوله : « وَحيث أنه عما أثاره الدماع بشأن بطلان القبض على المنهمة - الطاعنة - وبطلان الاقدار المسند اليها بمحضر جُمع الاستدلالات لحصول القبض في غير حالة التلبس وكذا بطلان اعترافها بنحيقيات النيابة العامة لعدم مطابقته للحقيقسة ووقوعه نحت وطأة التعذيب والاكراه البدني ، نمردود عليه بأن المحكمة - حسبما سلف البيان - لم تمول في قضائها مادانــة المتهمة على أتوالها الواردة بمحضر جمع الاستدلالات عقب القبض عليها كما لم تعول عملى اعترافها الوارد بتحقيقات النيابة بسل عولت عملى ادلسة اخرى مستمدة من أقسوال والسدة المجنى عليها الشساهدة بالتحقيقسات والني اطمأنت الى صحتها وسلامتها ومطابقتها للحقيقة والواقع ومن اعتسراف كل من ..... و ..... اللذين سبق الحكم عليهما بتحقيقات النيلبة الذى جاء اختياريا وصادقا ومتسقا مع واقع الدعوى وهي ادلسة مستقلة بذانها عن كمل اجسراءات القبض التي وقعت عملي المتهسة والاقسرار والاعتراف المسويسين اليها ومن ثم يضحى الدفسع ببطلان التبض وبطلان كل من اقسرار المتهمة بمحضر جمع الاستدلالات واعترافها بتحقيقات النيابة غير منتج في الدعسوى ومن ثم ملا حاجة المحكمة لتناولها

والرد عليها » . واذ كِان ما اورده الحسكم سانيما تقسدم ساصريجا في عسدم التعويل في ادانسة الطاعنة عسلى اعترانها في تحتيق النيابسة العلمة ٤ مسلا جمدوى من النعى عسلى الحسكم بالقصدور في السرد عملى الدفع ببطلان هذا التحقيق لوقوع اكراه عملى الطاعنة طالمما أن الحكم لم يؤاخسذها سواى بأقسوال شاهدة الانبسات في الدعسوى وباعتراف باتمي المتهمين فيها اعتبارا بأن هذه الاعترانسات وتلك الأقوال من عناصر الانبسات المستقلة عن الاجسراء المدعى ببطلانه والتي اطهانت المحسكمة الى صحتها مما تنتفي معسه مصلحسة الطساعنة في تمسيكها بالبطلان . لما كان ذلك ، وكان من المقسرر أن لمحسكمة الموضوع أن تستخلص من أقسوال الشهود وسائر العنساصر المطروحة المهها عسلي بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعسوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صحور أخسري مسا دام استخلاصها سائغا مستمدا الى اللسة متبولة في العتل والمنطق ولها اصلها في الاوراق، وكان من المقسرر ايضا أن وزن قسوال الشهود وتقدير الظسروف التي يؤدون ميها شبهادتهم والتعويل عسلى التوالهم مهما وجسه اليها من مطاعن وحسام حولها من الشبهات مرجعه الى محسكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن البه ، وكان مؤدي استناد محكمة الموضوع في قضائها بادانسة الطاعنة الى أقسوال شاهدة الاثبات - والدة المجنى عليها - هو اطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها عسلى عسدم الاخسذ بها ، ومن ثم نسان الحسكم يكون بمنأى عن القصور الذي ترميه بــه الطاعنة في هذا الصدد . لمـا كان ذلك وكان من المقسرر أن الإدلسة في المواد الحنائية متساندة يكيل بعضها بعضا ملا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الأدلة بل يكفى ان تكون الأدلسة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحسكم منها ومنتجة في اقتناع المصكمة وطمأنانها الى ما انتبت البع ، وكان الحسكم مسد عول في ادانسة الطاعنة عسلى الشهادة المستفادة في حقهه من اعتراف المتهمين الآخرين ـ اللذين عثـر لديهما عـلى المجنى عليها وسبق الحسكم عليهما ـ علاوة عسلى اقوال والدتها ، فسان ما تثيره الطاعة من شأن دعسوي عسدم انطباق الأوصاف التي ادلت مها والدة

المجتن عليها على الوصافها وبناتشتها دلالة ذلك لل بغرض صحته لل على حده لا يكون بقبولا ) وبن ثم فسلا تعييب الحسكم بالفسساد في الاستدلال أن يكون جدلا بوضوعيا في العفاسر التي استنبطت بنها محكمة الموضوع بمنتدها بما لا يقبل معاودة التبندى له السلم حكية النقش . لما كان ما تقدم غنان الطعن بريته بكون على غلي أسلى بتمينا رئضه بوضوعا .

( طعن رقم ۲۹۸۸ لسنة )ه ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۱/۱۹۸۸ )

خمــر

#### قاعـــدة رقم ( ٥٦٠ )

: المسطا

خلو القانون رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ في شـان بشروب الطافيا من النص على المسئولية المفترضة بالنسبة لمالك المحل او الممل مفاده أسـه يتمني لمقاب المالك بالتطبيق لأهـكثم هذا القانون أن يثبت مساهمته في الفعل المؤثم .

### المسكمة:

لا كان الثابت من جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الدافع عن الطاعن دفع بحسن نيته استفادا الى انه اشترى الزجاجات المضبوطة بموجب ماتورة بها مؤداه الدفسع بانتفاء القصد الجنائى لديه وكان من المقسر ان المادة الثانية من القسانون ٢٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن مشروب الطافيا تحظر صناعة أو ملكية أو احراز أو شراء أو ببع الطافيا ، وقسد خلا هذا القانون من النص على مسئولية مَعْرضة بالنسبة لمالك المحسل أو المعل مها مفاده أنسه يتعين لعقلب المائة بالنطبيق الاحسكام هذا القانون أن يثبت مساهبته في الفعل المؤثم ، غان ما أثاره الطاعن غيها تقدم يعد دفاعا جوهريا كان يقفتى من المحكبة أن تتصدى له وترد عليه وتسورد الادلة على مساهبة الطاعن في الأعمال المسندة اليه ، أما وأنها لم تفعل ودانته لمجرد كونه صاحب المحل الذي ضبطت به زجاجات الخبر التي تبين من تحليل عينتها أنها مشروب الطافيا ، فسأن الحسكم المطعون فيه يكون معيها بالقصور في التسبيب مما يوجب نقضه والإعادة .

( طعن رقم ١٨٤٥ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ٥/١٢/١٢١)

### قاعسدة رقم ( ٦١ )

المبسدا:

العقوبة المنصوص عليها لجريمة شرب الخمر ــ ماهيتها ــ عـــدم جواز أن يضار الطاعن بطعنه .

#### الحكية:

العقوبة المقررة لجريمتي تقديم او تناول المشروبات الروحيسة او

الكحولية أو المخبرة في الأماكن أو المحسال العامة هي الحبس بدة لا تزيد على سنة أشهر وغرامة لا تجاوز ماتي جنيه أو احدى هاتين العتويتين غضلا عن وجوب الحكم في جبيع الاحوال بالمسادرة وباغلاق المحل لدة فتعل عن أسبوع ولا تزيد عن سنة أشهر بالتطبيق لحكم المسادتين ٢ ، ٥ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٦ في شسان حظر شرب الخبر ، وكانت عن التهتين ولم تنضين المسادرة وأغلاق المحل سعلى نغريم ، ٥ جنيه عن النهتين ولم تنضين المسادرة وأغلاق المحل سعلى الرغم من وجوب ذلك ، غير أنه لما كانت النيابة العامة تسد سكنت عن استثنائه ذلك الحكم غانه ما كان يجوز للمحسكة الاستثنائية وتسد اتجهت إلى ادائسة المطمون ضده أن تصحح هذا الخطأ وتقنى بعتويتي المسادرة وأغلاق المحل اللتين أغفلها حكم محكمة أول درجة ، أذ لا يصح أن يضار المنه بنساء على الاستثناف المرفوع منه وحده أعبالا للأصل العام المنصوص عليه في الغترة الثالثة من المسادة ١٧) من تسانون الاجراءات الجنائية .

### قاعسسدة رقم ( ٥٦٢ )

### : البسدا

حيازة مشروبات كحولية لم تؤد عنها رسسوم الانتاج ــ جريمــة يعاقب عليها ــ عدم الرد على النفــاع الجوهرى ــ اثره ــ قصــور في التسبيب •

#### المسكبة:

وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون نبسه أنه دانسه بجربية حيسازة مشروبات كحولية لم تؤد عنها رسوم الانتاج نقد شابه المقسور في التسبيب والاخلال بحق الدناع ذلك بأنه دنع الانهام في مذكرته المتدمة لمحكمة ثاني درجة بأن رسسوم الانتاج المستحقة عسلى الكحول المضبوط قسد أديت وطل على ذلك بتصريح النقل والفاتورة المقدمين منه الا أن الحكم المطعون غيه لم يعرض لهذا الدنساع أيراد أو ردا . مسايمه ويستوجب نقضه .

وحيث انه يتبين من المفردات التي امرت هذه المحكمة ــ محكمة

النقض \_ بضبها تحقيقا لوجه الطعن أن الطَّاعن تستعم عِنْكُرة خسلال الأجبل المضروب لذلك عند حجبز الدعبوى للحبكم لهام المحكمة الابتدائية ( بهيئة استئنانية ) ضمنها تولهي: ﴿ إِن الزجاجات التي أخذت منها العينة تد وردت اليه بموجب تصريح نيل موقع عليه من مندوب انتاج القاهرة وكذلك ماتورة مطابقة لهذا التصريح من معمل المتهم الأول ... واضاف في المذكرة انه قسدم التصريح والفاتورة الى محرر محضر الضبط الذى مسام بمراجعة التراخيص الخاصة بالنقل الخمسور والكحوليات الموجودة بالصيدلية وجدها مطابقة للكبيات الواردة اليسه » . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون نيه قسد انتهى الى ادانسة الطاعن على سند من قوله: « وحيث أنه لما كان ما سلف وكسان التقرير الفني تسد اثبت أن العينة غير مطابقة للعينة الماثلة من حيث الدرجة الكحولية ومن ثم تكون النهمة ثابتة في حقهما دون أن يعنى بتحقيق ملا-أثاره الطاعن في دفاعه الشار اليه فيما سلف وهو دفاع يعد في خصوص الدعوي المطروحة هاما ومؤثرا في مصيرها مها كان يقتضي من المسكمة تهجيصه لتقف على مبلغ صحته أو أن ترد عليسه بما يبرر رفضه أما وهي لم تفعل مكتفية بتلك العبارة القاصرة التي أوردتها نقلا عن تقرير التحليل من أن العينة غير مطابقة - فان حكمها يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب بما يوجب نقضه والاحالة بون حاجة لمناقشة وحوه الطعن الأخسري .

### البـــدا :

يحظر تقديم أو تغاول المشروبات الروحية أو الكحولية أو المخمرة في الأماكن العامة أو المحال العامة ويستثنى من هذا الحكم :

( 1 ) الفنادق والنشآت السياحية المحددة طبقا الأحسكام القانون
 رقم السنة ١٩٧٣ في شأن النشآت الفندقية والسياحية .

( ب ) الاندية ذات الطابع السيلحى التى يصدر بتحديدها قــرار من وزير السيلحة .

### المسكبة:

من حيث أن التحسكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحسكم المطمون فيه قسد بين واتمة الدعوى بها تتوافر به كامة المناصر التانونية للجريبتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على تبوتهما في حقه أدلسة سائفة تؤدي الى ما رتبه الحكم عليها . لما كان ثلث ، وكانت المبرة في المحاكمات الجبائية هي باقتناع القاضي بناء على الادلة الطروحة عليه عله ان يكون عقيدته من اى دليل او قرينة برتاح اليها ما دام ان هذا الدليسل له ماخذه الصحيح من أوراق الدعوى ، فالجزائم على اختلاف انواعها ... الا ما استثنى بنص خاص - جائز اثباتها بكافة الطرق القانونية فلا يصح مَطَالبة القاضي بالأخذ بدليل دون دليل أو التقيد في تكوين عقيدته بدليل معين ، نسان منمى الظاءن عدم جسوار اثبات حسالة السكر البين بغير تطلل تد لا يكون متبولا وينمسل في حقيقته الى مجرد جدل موضوعي في سلطة المحكمة في تقدير أدلسة الدعسوى مما لا يجوز أثارته أمسام محكمة النقض ، هذا مضللا أن معاصر جلسات المحاكمة خلت من طلب للطّاعَن في هذا الخصوص ، فلا يكون له من بعد ان ينعى على المحكمة معودها عن القيام باجراء تحقيق لم يطالبه منها ولم ترهى حاجة لاجرائه ، بعد أن اطمأتت إلى أقوال الشهود والتقرير الطبي من أن الطساعن كان في حالة سكر بين ، ويكون نعن الطافن في هذا الصدد غسير سديد ، لمسا كان ذلك ، وكان القسانون رقم ٦٣ سنة ١٩٧٦ يحظر شرب الخمر جعد ان نص في المسادة الثانية منه على إن : « يحظر تقديم أو تناول المشروبات الروحية أو الكحولية في الاماكن العامة أو المحسل العامسة ويستثني من هذا الحكم:

 (١) الفنادق والمنشات السياحية المحددة طبقا لاحكام القانون رقم (السنة ١٩٧٣ في شان المنشات الفندقية والسياحية .

ب ) الاندية ذات الطابع السياحي التي يصدر بتحديدها تسرار من وزير السياحة ... » .

واورد في المادة الخامسة مقوبة مخالفة ذلك العظر وهي الحبس لمدة لا تزيد على سنة أشهو وبغرامة لا تتجاوز ماثني جنيه و بلنمدي هاتيج. المتويتين ونس في المسادة السلبمة على ان و يعاتب كل من يضبط في مكن علم أو في محل علم في حلة سكر بين بالحبس الذي لا تقل مدت عن أسبوه عن ولا تزيد على سنة أشهر أو بغرابة لا تقسل عن عشرين أسبوه عن الحبود بالة جنيه » . مها مغاده أن مغلط التأثيم في جريبة المسادة وليناسية هو تقسيم أو تقول المشروبات الروحية أو الكحولية أو المخبرة في الإلمكن والمحال العالمة ، بينما هو في جريبة المسادة وجود المجتنى في حلا أسلامة وحله علم ، ولا ينصرف الاستثناء الوارد في عجز المسادة النائية الاألى الأعمال الكونة للجريبة الواردة غيها وهي تقديم أو تقلول تلك المشروبات غلا يبتد التي حسالة السسكر ما دام أن الشارع قسد عند المستثناء صراحة على الأولى دون النائية ، هذا الشارع قسد هذا الاستثناء صراحة على الأولى دون النائية ، هذا والحسال العابة دون تخصيص بها ينصرف معه حكمها حتى الى اللنادق والمتسات السياحية والاندية ، أذ أن لكل من الجريبتين المذكورتين كيانها المستثل عن الأخرى واركانها التي تتميز بها ، مها يكون معه نمى الطاءن في هذا الخصوص غير مديد .

( طعن رتم ٣٦٩٥ لسنة ٨٥ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٢ )

### قاعسسنة رقم ( ١٦٥ )

### البسطا:

يحظر تقديم أو تناول المشروبات الروحية أو الكحوليـــة أو المضرة في الإماكن الملبة أو المحال الملبة .

### الحكة:

وحيث ان الحسكم الابتدائي الؤيدد لأسبله بالحكم المطمون فيه 
قسد بين واقعسة الدعسوى بقوله : « ان ضابط الشرطة اثبت بعضره 
اتسه ضيط الطاعن اثناء سيره بدائرة بندر نجع حادى وهو في حالة سكر 
ولما سئله اعترف له بشرب زجلجة من الكينا اثناء قيله برى ارض 
زراعية وذلك لبرودة الجسوة » \_ لما كان ذلك وكانت وكانت المسادة 
الثانية من القانون ١٣ لسنة ١٩٧٦ في شسان حظر شرب الضر شد 
تصت على أنه \* يحظر تقيم او تغلول المصروبات الروحية او المضرة

في الأملكن السلمة أو المسال العلمة .... الغ ؟ . وكان العسكم الملمون عيه قسد دان الطاعن عن هذه الجريبة دون أن يثبت في حته أن تتاوله للخبر كان في مكان أو محل علم كيا لم يرد على دغامه في هسذا الشسان من أن تتاوله الخبر كان بزراعته غاته يكون قاسرا عن بيان تواغر أركان الجريبة التي دان الطاعن بها بها يوجب نقضه بغير حاجسة لبحث أوجه الطعن الأخسرى .

(طعن رقم ١٤٠٨ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٩٨٨/١/١٩ )

**ن**خان ـــــ

# قاعـــدة رقم ( ١٦٥ )

البسدا:

جريهة تهريب التبغ ــ عقوبتها ــ نص المــادة الثلاثة من القانون رقم ٩٢ اسنة ١٩٦٤ في شان تهريب التبغ ــ مخالفتها ـــ اثره ٠

المكة:

الما كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب النبغ قد نصت على أنه « يعاقب على النهريب أو الشروع فيسه بالحسن مسدة لا تقل عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تقسل عن مائة جنيسه ولا تحاوز الف جنيه او باحدى هاتين العقوبتين ، ويحكم بطريق النضامن على الفاعلين والشركاء بتعويض يؤدى الى مصلحة الجمارك على النحو التالي : (۱) .... (ب) .... (ج) التالي : (۱) د... خسسة حنيهات عن كل كيلو حرام او جزء منه عن الشجيرات المنزوعة من الأرض سواء كانت كالملة أو غير كالملة النبو مورقة أو منزوعة الورق وكذلك ورق التبغ الأخضر » وكان البين من نص المسادة الثالثة سائف البيسان من صريح عبارته وواضح دلالته أن الفترة (د) قد تناولت حالة ضبط النبغ منزرعا من الأرض وان الشارع اعتبر الوزن اساسا لتقدير التعويض في هذه الحالة وهو ما يقتضي من المحكمة عند تضائها بالتعويض أن تحدد كمية الدخسان موضوع الجريمة مقدرة بالكيلو جرامات حتى يبين مدى مطابقة التعويض لأحكام القانون ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون نبيه وتسد تضي بالزام الطاعنين بتعويض قدره ١٧٦٧٤ جنيها لم يبين كبية الدخان المضبوط الذي حكم على أساسه بالتعويض الأمسر الذي يعجز هذه المحسكمة عن مراتبسة تطبيق القانون على وجهه الصحيح على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ولا يغير من ذلك ما أورده الحكم المطعون غيه في معرض تحصيله لاتسوال الطاعن الأول من أن الدخسان المضبوط يبلغ وزنه نحو ٩٢٠ كيلو جراما اذا ما لوحظ أن التعويض المقضى به لا يستقيم مع التطبيق السليم الحسكام المسادة الثالثة آنفة البيان ومن ثم مان الحسكم المطمون ميه يكون معيبا ـــ في شقه الخاص بالتعويض ... بالتصور الذي يتسع له وجه الطعن ويتعين لذلك نقضه.

( طعن رقم ٦٩٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢١/٥/٢١ )

دعارة

### قاعسسدة رقم ( ٥٦٦ )

البسدا :

يحق للمحكمة الاستغفاء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم او الدافع عنه ذلك ــ محكمة ثاتى درجة تحكم في الاصــل عــلى مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى هى لزوما لاجرائه .

#### المحكمة:

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقمة الدعوى بما نتوادر ــــه كامة العناصر القانونية لجريمة الاعتياد على ممارسة الدعسارة التي دبنت الطاعنة بها ، وأورد على ثبوتها في حقها أدلسة سائفة لها معينها انصحيح من الأوراق وتؤدى الى ما رتبه عليها . لمسا كان ذلك ، وكان ببين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محسكمة أول درجسة أن الماعنة لم تطلب سماع أحد من الشمود ، وكان من المقرر أن نص المسادة ١٨٦ من قانون الاجراءات الجنائية يضول للمحكمة الاستفناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو الدامسع عنه ذلك \_ يستوى في هذا الشهن إن يكون القبول صريحا أو ضمنيا ، بتصرف المتهم أو المدامع عنه بما يسدل عليه ــ وأن محكمة ثاني درجـة انها تحكم في الاصــل على مقتضى الاوراق وهي لا تجسري من التحقيقات الاما تسري هي لزوما لاجرائه ، ولا تلتزم الا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أسمام محسكمة أول درجة ناذا لم تر من جانبها حاجة الى سماعهم ، وكان المدانسع عن الطاعنة وان أبدى طلب سماع أقسوال الشساهد أبسام المحكمة الاستثنانية ، نسانه يعتبر تنسازلا عنسه بسبق سسكوته عن التمسسك بسه أمسام محكمة أول درجة ، ومن ثم ما تثيره الطاعنة في هــذا الخصــوص بكون غير سيديد .

(طعن رقم ٣٣)} لسنة ٥١ ق ــ جلسة ٢/٢/٢/١) قاعـــدة رقم (٣٧ه)

الاعتياد على ممارسة الدعارة ــ استظهار ركن الاعتياد ــ ماهيتها • المسكمة :

أسا كان الحكم الابتدائي الذي تأيد بالحسكم المطعون نيه تسد أورد

لاستظهار رمن الاعتياد انه قد تواقر من سابقة انهام المنهسة في تضية الخسري اعترفت بها في جديس مراحل التحقيق غضالا عن أن الشاهد وتخرين التردد عليها لمواقعتها نظار اجسر ... وهذا الذي اثبته الحسكم تتوافر بالله في حق الطاعنة جسرية الاعتياد على ممارسة الدعارة المنصوص عليها في المسادة التاسعة من القاتون رتم ١٠ السنة ١٩٦١ ولا تتريب على المحكمة أن هي عولت في اثبات ركن الاعتياد على شهادة الشاهد ، طالما أن القاتون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الاثبات كما أنسه من المقرر أنسه لا حرج عالى المسكمة أن تستأنس بسبق أنهام المنهمة في مثل الجريبة المسندة اليها كترينة عالى وقوعها بعرف النظر عن مال الحكم في ظك الاتهاءات التي اقسرت بها الطاعنة في حضر الاستدلال ، ومن ثم نان ما تثيره الطاعنة في هذا المسدد يكون في غسي مطله .

( طعن رقم ٣٢)} لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢/٢/٢ )

# قاعـــدة رقم ( ۱۸۸ )

#### الاستدا:

# جريمة الدعارة \_ توافر القصد الجنائي \_ من حق محكمة الموضوع •

#### المكة:

لما كان ذلك وكان با تنماه الطاعنة على الحكم المضعون فيسه من التفاته عن دغاعها المؤسس عملى عدم توافر القصد الجنسائي لديها انها تبتين التوسط بسين راغبى الزواج وسا زعبت من أن اثنين من الفتيات لم تفادرا البسلاد ، كما أنها لم تسمافر الى الخسارج ساقة مردود عليه بأن الحكمة ليست مازية ببتابعة المنهم في منساحي دفاعه الموضوعي والرد عملي كل شبهة يثيرها عملي استقلال أذ الرد يستقلا دلالية من الحلية التبوت التي يوردها الحمكم وفي عمدم أيرادها لهذا الدخساع ما يدل عملي أنها المرحقة المهنئة المناه الملاحلة التي عولت عليا في الادلية التي عولت عليا في الادلية التي عولت عليا في الادائية .

( للعن رتم ١٩٨٢/٣/١١ لسنة ٥٢ ق ـ حلسة ١٩٨٢/٣/١١ )

## قاعـــدة رقم ( ٥٦٩ )

المسدا:

جريبة حيــازة شَقة لَمُــارسة الدعــارة ــ ماهينها ــ الشـــقق العروشة •

#### المكهة:

حيث أن الحسكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمعدل بالحسكم المطعون فيه بين واتمة الدعوى بما مجمله أن ضابط قسم مكافحة جرائم الآداب العامة علم من تحرياته السرية أن الطاعن يحسوز شقة مفروشة يقدمها للنسوة الساقطات بغير تمييز لارتكاب الدعسارة فيها وبعد استئذان النيامة العامة انتقل الى ذلك المسكن والفي بداخله المتهمة الثانيسة تمارس المحشاء مع رجل اجنبي اقسر بأن الطاعن لم يسمح لهما بالدخول الا بعد اقتضاء مبلغ من النقود من الشخص الذي أوصلهما هناك وبمواجهة الطاعن بذلك اعترف بأنه يتوم بتأجير تلك الشقة للقوادين والعاهرات . ثم أورد الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعن أدلسة سائغة مستمدة من انسوال الشماهد واعتراف المتهمين وخلص الى القول بأنه : « لمسا كانالثابت بمحضر التحريات الذي سطره محسرر المحضر أن المتهم الأول ( الطاعن ) يستغل الشقة موضوع الضبط بتأجيرها مفروشة للنسوة الساقطات ومن يصطحبونهم معهن لارتكاب الفحشاء بها مع علمه بذلك وما ثبت بالمحضر من ضبط المتهمة الثانية في تلك الشقة وهي في حالة تلبس ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يثر عند نظر الاستثناف أن محسكمة أول درجة شملت العقوبة المحكوم بها عليه بالنفاذ وبعد أن أوقفت النيابة العامة تنفيذها عملى ما جماء بمفكرة اسباب الطعن مومن ثم غليس لسه أن يثير طعنه في الحسكم المستأنف لأول مرة المسلم محسكمة النقض .

( طعن رقم ٥١)ه لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٣٠ )

### قاعــدة رقم ( ٧٠ )

البسدا:

جريمة الاعتياد عـلى ممارسة الفجور والدعارة ـ عقسوبتها ـ المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ .

#### المسكبة

لسا كان ذلك ، وكان نص المسادة التاسعة من القسانون رقم . السنة ١٩٦١ س في شأن مكافحة الدعارة \_ بماتب بالحبس مدة لا تقسل عن خلائة شمور ولا تزيد عن ثلاث سنوات وبغرامة لا تقسل عن خمس وعشرين جنبها ولا تزيد عن ثلاثباتة جنبه \_ كل من اعتاد ممارسة النجور والدعسارة ، وكان الحسكم المستانف قسد تشى \_ في حدود التأنون \_ بمتوبة الحبس بحدها الادني ، بيد أن الحسكم المطمون نيسه قسد نزل بهذه المتوبة الى شهر واحد مع الشغل \_ وهو دون ذلك الحد الادني ، غانه يكون قسد لخطأ في تطبيق القسانون مها يتمين معه تصحيحه والحكم بمتضى القانون بتأييد الحكم المستانف .

( طعن رقم ٢٢٠٦ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١١/١١/١٠) ؟

# قاعسسدة رقم ( ٧١ه )

#### المسطا:

جريمة الدعارة - لحكمة الموضوع ان تقفى بالبراءة منى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لمدم كفاية أدلة الثبوت - شرط ذلك .

### المسكنة :

وحيث أنه من المتسرر وأن كان لمحكمة الموضوع أن تقصى بالبسراء منى تشككت في أسناد التهمة ألى المتهم أو لمسدم كتابة أدلسة الثبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتبل حكيها على ما ينيد أنها محصت الدعسوى ولحالمت بظرونها وبادلة الثبوت التى علم الانهام عليها عن بصر وبصيرة ، ووازنت بينها وبين أدلسة النفى فرجحت دفاع المنهم أو داخلتها الربيسة في صحة عناصر الاثبات . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطمون غيسه أنه أورد من بين أبلسة الاتهام ما قررت المنهمة الأولى في اعترائيها بتحقيقات النيابة العلمة من أن المطمون ضده وآخسر يحلبان لها الرجال لمارسة البغاء معها ويتقاضيان أجر ذلك وكان البين من مطالعة المغردات أن هذا الذي اثبته الحسكم له أصله الصحيح بالأوراق سلسا كان ذلك ،

الاتهام المنسوب اليسه جساء وليد اعترانسات المتهسة الأولى بحضر الاستدلالات والتى تطرحها المستكمة ولا تعول عليها ؛ ولم يلتعت الدليل المستهد بن اتول هذه الأخيرة في حق المطعون ضده بتحتيقات النيابة العلمة ولم تدل المحكمة برايها فيه ، بما يكشف عن أنها اصدرت حكمها دون أن تحيل بعناصر الدعوى وتبحص أدلتها مما يعيبه ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٤٣٩٥ لسنة ٢٥ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨ )

### قاعسسدة رقم ( ٧٢ه )

#### البـــدا : ٠

جريمة الاعتياد على ممارسة الدعسارة ... استممال الكان لارتكاب ا الدعارة ... لا يستلزم القانون النبوت المادة فى استممال الكان لارتكساب الدعارة طريقا معينا من طرق الاثبات •

#### المسكبة:

لما كان ما جسرى به قضاء المصكبة أن القسانون لا بستلزم للبوت العادة في استجمال مكان لارتكاب الدعارة طريقة جعينة من طرق الاثبات عانه لا تتريب على المحكمة أذا عوات في ذلك عسلى شبهادة الشهود واعترانسات المتهسين ، وأذ كسان الطعسن في أن مسا أورده الجسكم في هذا الشأن له أصله الثابت في الأوراق ، غسان ما يثيره في هذا الصدد بكون غير سديد .

( طعن رقم ۱۲۲۸ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢١/١/١٢/١ )

# قاعسسدة رقم ( ٧٧٥ )

### البسدا:

القسانون لا يستلزم للبسوت ركن الاعتياد طريقسة معينة من طرق الاثبات ــ محكمة الموضوع ــ اثبات ركن الاعتياد على ممارسة الدعارة ــ اسساس ذلك ،

#### المسكبة:

لما كان ذلك وكان لا تثريب على المحكمة أن هي عوات في أثبات

ركن الاعتياد عسلي ممارسة الطاعنة الدعارة عسلي شهادة الشاهدين التي اطمانت اليها طالمال ان القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معبنة من طرق الاثبات . وكان تقديره في ذلك سليما \_ وكانت الفقرة الثالثة من المسادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكانحة الدعارة مسد نصت على عمّاب كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة « معسد دل المشرع بصريح هذا النص ومفهوم دلالته أن هذه الجريمة تتحقق بمباشرة المحشاء مع الناس بغير تبييز وأن يكون ذلك عسلي وحسه الاعتباد . ولم يستلزم لتوافرها أن تكون ممارسة الفجور او الدعارة في مكان معن أو أن يكون مملوكا أو مؤجرا ، مالنعي عسلي الحكم بالخطسا في تطبيق القسانون لا يكون له محل ، لمسا كان ذلك وكان الحكم المطعون نيسه مَسَد مضى بمصادرة سيارة الطاعنة طبقا للحق المخول للمحكمة في المادة ١/٣٠ من مسانون العقوبات بعد أن أطهانت الى أقوالها في محضر الضبط من أنها أشترتها من حصيلة ممارستها للدعارة لتسهل لها الانتقسال الى الشقق المغروشة . نسان جدل الطاعنة في شسان مصدر ملكبتها للسبارة لا لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة المحكمة في تقدير الدليسل \_\_ بما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض . لمسا كان ما تقدم مان النعي برمته يكون عسلى غير اساس متعينا رفضه .

(طعن رقم ۲۳۷۷ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢٥/١٢/١٢٨١)

## قاعسسدة رقم ( ٧٤ )

المسدا :

عقوبة المصادرة في جريبة ممارسة الدعارة ــ شرطها .

#### المسكنة:

لمسا كانت العقوبات المتررة لمظافة نص الفترة الثانية من المسادة التاسعة من المسادن لا التاسعة من المسادن لا التاسعة المسادرة وكان الحسم تسد تضى بالمسادرة بالتطبيق له نانه يكون تسد أخطأ في تطبيق القانون مما يتمين معه أعبالا لنص المسادة ٢٩ من التسانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجسراءات الطمن أمام محكمة النقض سنقضه نقضا جزئيا .

( طعن رقم ٥٩٥٥ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٢/١٤ )

### قاعسسدة رقم ( ٥٧٥ )

البسطا:

دعسارة الاستفاد الى اعتراف غسير ثابت بالأوراق ــ أأسره ــ يبطــل الحــكم •

#### المسكية:

وحيث أن الثابت من مدونات الحسكم المطعون ميه أنسه عول في قضائه بادانـة الطاعنة الرابعة ... ضمن ما عول عليه ... على اعترانها في محضر الشرطة وكان البين من مطالعة المفردات المضمومة أن الطاعنة الرابعة انكرت ما اسند اليها في كانة مراحل التحقيق والمحاكمة ولما كان الأصل أنه يتعين على المحسكمة الا تبنى حكمها الا على الوقائع الثابتة في الدعسوى وليس لها أن تقيم قضاءها عسلى أقسوال لا سند لها من التحقيقات ، فسان الحسكم المطعون فيسه اذ بني قضساءه عسلى أن اعترامًا صدر من الطاعنة الرابعة ... مع مخالفة ذلك للثابت بالأوراق ... مانه يكون قد استند الى دعامة غير صحيحة ما يبطله لابتنائه على اساس غاسد . ولا يؤثر في ذلك ما أورده الحكم من أدلسة أخسري أذ الادلسة في المواد الجنائية منساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بدَّيث اذا سقط احدها أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأى الذي انتهت اليه المعكمة . لما كان ما تقدم ، نسانه ينمين نقض الحكم المطعون نيه والاحالة بالنسبة الى الطاعنة الراتبة - والى بلتى الطاعنين - لوحدة الواتعة ولحسن سير العدالة -وذلك بغير حاجة الى بحث سالر اوحه الطعن .

(طعن رقم ۷۳۷ه لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٢٩/١٢/١٥٨١)

دعوى جنائية

اولا: تحريك الدعسوى الجنائيسة .

ثانيا: انقضاء الدعسوى الجنائيسة ،

#### اولا ... تحريك الدعسوى الجنائية:

### قاعـــدة رقم ( ٧٦ه )

### المِــدا :

يجوز استثناء لمحكمة الجنايات اذا رات فى دعوى مرفوعة أملمها ان هناك وقائع اخسرى غير المسندة فيها الى المتهم ان تقيم الدعسوى بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها الى الذيابة العابة لتحقيقها والتصرف فيها

#### المسكبة 🗽

من المتسرر أن الأصل في المحاكمات الجنائية أنسه لا يجسوز محاكمة المتهم عن واقعة غم الواقعة الني وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور عملا بالمسادة ٣٠٧ من مسانون الاجسراءات الجنائية وأنه يحوز استثناء لحسكمة الجنايات أذا رأت في دعوى مرفوعة أمامها أن هناك واقائع اخرى غسير المسندة نيها الى المتهم أن تقيم الدعسوى بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها الى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف غيها طبقا للباب الرابع من الكتاب الأول من هدذا القانون ولا يترتب عسلى هذا الحق غير تحريك الدعسوى أمام سلطة التحقيق دون الحسكم فيها وذلك عملا بالمسادة ١١ من مسانون الاجسراءات الجنائية ، ولمسا كانت المحكمة قسد خالفت صريح نص هذه المسادة اذ ادانت الطاعن عن واقعة احسراز مخدر الأنيون وهي جريمة لم تكن الدعوى مرفوعة عليه لواتعتها وهــو مسلك من الحكم كان يؤذن بتعيبب اجسراءات المحاكمة الا أن ما يرد هذا العيب في صورة الطعن الحالى ... هو انعدام جدواه ذلك بأن الحسكم لم يوقع على الطاعن سوى عقوبة واحدة ب وهي الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وغرامة ثلاث آلاف جنيه موهى عقوبسة احسراز وحيازة مخدر الحشيش بتصد الاتجار التي ثبت لمحكمة الموضوع ارتكابه لها ومن ثم مسان مصلحته في النعي عسلى الحكم بالبطلان في هذا المسدد وبمخالفة القانون فيما يثيره من أنه لا عنساب عسلى احسراز آثار الأنيسون - بفرض صحته - تكون منتفية اذ من المقسرر انسه اذا أخطأ الحكم فأسند الى المتهم مع الجريمة الثابت وتوعها منسه جريمسة

الحسرى وعاتبه عسلى الجريبتين معا بعقوبة واحدة داخلة في حدود المواد المنطبقة على الجريفة الواجب معاتبته من اجلها علنه بذلك تنتفى مصلحة المطاعن بالتبسيك بالخطأ الملثى وتع فيه الحكم

(طعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨١/٣/١٦ )

قلعـــدة رقم ( ۷۷ه )

البسنا :

لا يجوز رفع الدعــوى المجوية او اتخاذ اية اجــراءات في جراثم التهريب الجمركي الا بطلب كتابي من الدير المام الجبارك او من ينييه ٠

## المسكبة:

مؤدى ما نصت عليه الفقرة الأولى من المسادة ١٢٤ من القسانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ من أنسه « لا يجوز رفسع الدعسوى العمومية أو اتفساذ أية اجسراءات في جرائم النهريب الابطلب كتابى من المدير العسام للجبارك أو من ينيه ... هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى اجسراء من اجراءات بدء تسبيرها أمام جهات التحقيق أو الحسكم تبل صدور طلب كتابى من المدير العام للجبارك أو من ينيب في ذلك ، وأذ كان هسذا من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحسكم لاتصاله بسسلامة تحسريك الدعوى الجنائية ، غسان اغفاله يترتب عليه بطلان الدكم ولا يغنى عن النص عليه بالحسكم أن يكون ثابتا بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص .

( طعن رقم ٣٣٥٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٦/١/١٨١ )

قاعـــدة رقم ( ۷۸ه )

البسدا :

لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة اضرار بزوجه أو بزوجتــه أو أصوله أو فروعه الا نتاه على طلب الحنى عليه .

المسكبة:

ولما كان ذلك وكانت المسادة ٣١٣ من خانون المتوبات تنصر على

ان « لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقية أضرار بزوجيه أو زوجته او اصوله او غرومه ، الا بناء على طلب الجني عليه ، وللبجني عليسه أن يتنازل عن دعواه بذلك في أية حالة كانت عليها ، كما أن له أن يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أي وقت شاء » وكانت هذه المادة تضع قيدا عملى حق النيابة العامة في تحريك الدعسوى الجنائية بجمله متوتفا عملى طلب المجنى عليه الذي لمه أن يتنازل عن الدعسوى الجنائية بالسرقة في أيسة حسالة كانت عليها ، كما تضمع حسدا لتننيذ الحكم النهائي على الجاني ، بتخويلها ألمجنى عليه حق وتف تنفيذه في أي وقت يشاء . وإذ كان التنازل عن الدعسوى من صاحب الحق في الشكوى يترتب عليه انقضاء هذا الحق ، وبالتالي انقضاء الدعوى الجنائية وهي متعلقة بالنظام العام ، مانه منى صدر التنازل ممن يملكه مانونا يكون للمتنازل اليه أن يطلب في أي ومت اعمال الأثسار القانونية لهذا التنازل ، ولا يجوز الرجسوع في التنازل ولو كان ميماد الشكوى ما زال ممتدا ، لأنه من غير السنساغ قانونا العودة للدعسوى الحنائيسة معد انقضائها ، اذ السياقط لا يعود . واذ ما كانت العلة مما أورده الشارع من حد وقيد بالمسادة ٣١٢ من تانون العقوبات ، انها هو الحفاظ على الروابط العائلية التي تربط بين المحنى عليه والحاني ، فلزم أن ينبسط أثرهما على جريمة الاتلاف لوقوعها كالسرقة أضرارا بحق أو مال من ورد ذكرهم بذلك النص .

( طعن رقم ۲۰۹۱ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۲۱/۱۲/۱۲/۱۱)

# قاعــدة رقم ( ٧٩ )

#### : المسدا

لا يجوز رفع الدعوى المهومية في جرائم استياد بضائع اجنبية على غير النظم والقواعد القررة الا ينساء على طلب كتابى من وزير القحسارة أو من يفيضة — ولا يجوز رفع الدعوى المهومية في جرائم تهريب البضائع الاجنبية بقصد الاتجار الا بناء على طلب وزير المسالية أو من ينييه .

#### المسكمة:

وحيث أن منا بنعاد الطاعن الأول عسل التسبر المنعس مسه

انه اذ دانه بجرائم تهريب بضائع اجنبية بقصد الاتجار واستيرادها على غير النظم والقواعد المقررة واستعبالها في غير الغرض الذي رخص له -قسد شابه البطلان ذلك بانه لم يشر في معوناته الى أن الدعوى الجنائية رنمت بناء عسلى طلب كتابي من وزيري المسالية والتجارة أو من أناباه في ذلك ، وهو بيان جوهري يترتب عسلي أغفاله البطلان . وحيث أن الحراثم التي دين بها الطاعنان هي أنهها هربا بقمسد الاتجار بضائع اجنبية واستورداها على غير النظم والقواعد المقررة واستعملها الطاعن الأول بصفته مستثمرا في غير الفرض المختصين فطلب كل منهم ... في حدود اختصاصه \_ امّامة الدعوى \_ ذلك ان هـ ذا البيان جـاء مجهلا لا يبين ممه أن كلا من وزير المسالية ووزير التجارة كانا من بسين الوزراء الذين اشسار اليهم الحكم وهو ما يعجز هذه المحكمة ــ محسكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القسانون ، ومسن ثم مسان البيسان كمسا ورد بالحسكم لا يحقق غرض الشسارع من تسبيب الأحكام ، كما أنسه لا يرفع عوار الحسكم حد كذلك يسم ما ورد بمدونات الحكم الابتدائي من ان كلا من رئيس مصلحة الجمارك ومدير علم الأدارة العلمة للتجارة الخارجيسة بوزارة التجارة قسد طلبا اقامة الدعسوى الجنائية ضد الطاعنين ما دام الحسكم لم يشر الى أن أولهما كان مفوضيا بذلك من وزير المسالمة وأن الثاني كان مغوضًا ـ ميما طلبه ـ من وزير التجارة ، لما كان ذلك ، نسانه يتعين نقض الحسكم المطون نيه والاحالة بالنسبة اكلا الطاعنين لوحدة الواقعة واتصال العيب الذي شاب الحكم بالطاعن الثاني ، وذلك بغير حاجة الى بحث باتى ما اثاره الطاعنان بأوجه الطعن .

( طعن رقم ٦٢٦٤ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٥/٢/٥ )

قاعـــدة رقم ( ١٨٠ )

البسيدا :

لا يجوز تحريك الدعــوى الجنائية طبقا لاحكام القــانون رهم ٩٢ السنة ١٩٦٤ الا بطلب كتابي من وزير الخزانة أو من ينييه .

المسكمة:

وحيث الله لمساكان ذلك ، وكان مؤدى ما نصمت عليه الفقرة الإولى ي

من المسادة الرابعة من القسانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ من انسه « لا يجوز رئيس الدعسوى العبومية أو اتخاذ أية اجراءات في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون الا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينيسه » هو عسم جواز تحريك الدعسوى أو مباشرة أي اجراء من اجسراءات بدء تشيرها أسلم جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتسابي من وزير الخزانسة أو من ينيبه في ذلك ، وأذ كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحسكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية ، غسان اغفاله يترتب عليه بطلان الحسكم ولا يغني عن النعي عليه بالحكم أن يكون ثابتا بالأوراق صدور مثسل هذا الطلب من جهسة الاختصاص ؛ لمساكان ما تقسدم ، وكان الحسكم قسد خلا من الاشسارة الى أن الدعسوى الجنائية أقيمت بطلب كتابي من وزير الخزانسة أو من مؤضسه في ذلك ، وهو مسا يعيسه بالقصسور ، غسانه يتمين أن يكون مع النتض الاحسالة .

( طعن رتم ۲۷۲۶ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٤ /١٠ /١٩٨٦ )

ثانيا ـ انقضاء الدعسوى الجنائية :

قاعسدة رقم ( ٨١ )

: 12-41

تنقضى الدعسوى الجنائية بوغاة المنهم ولا يبنع ذلك من الحسكم بالمسادرة ـــ اســـاس ذلك .

الضكية:

لما كانت المادة ١٤ من قسانون الاجراءات الجنائية تنس على الله « تنتضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ، ولا يبنع ذلك من الحسكم بالمسادرة في الحالة المنصوص عليها بالفترة الثانية من المادة . ٣ من قسانون المعتويات اذا حدثت الوفاة أثناء نظر الدعسوى » فسانه يكون من المتعين الحسكم بانتضاء الدعوى الجنائية بوفاة الطاعن .

( طعن رقم ٢٣٤ لُسنة ١٥ ق ــ جلسة ١٩٨١/٦/١٤ )

# قاعـــدة رقم ( ۸۸۲ )

#### البـــدا :

يجوز النائب المسام ان يحيل بعض الجنايات الى مصحمة الجنسح التغفى فيها وفقا لأحكام المسادة ١١٨ مكررا من قسانون العقوبات الا ان تلك الاحالة ليس من شلقها أن تفي من طبيعة الجناية الحسالة بل نظل صفتها قائمة وتسرى عسلى سقوطها وانقضاء الدعسوى الجنائية فيهسا الدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية فيهسا الدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنايات .

#### المسكبة:

لسا كانت المسادة . 11 مكررا من تسانون الاجراءات الجنائسة و الجارة المنتقب المام والمحلمي العام في الاحسوال المبنة في الفترة الأولى من المسادة 118 مكررا (1) من تسانون العقوبات أن يحيل بعض الجنايات الى محكمة الجنع لتقضى فيها وفقا لاحسكام تلك المسادة الا أن تلك الاحالة ليس من شبيعة الجنائسة المحالة بسل تظل صفتها قائمة وتسرى عسلى سقوطها وانتضساء الدعسوى الجنائية

نيها المددة المتررة لاتقضاء الدعسوى الجنائية في مواد الجنايات ، وكانت الجريبة المسندة الى المطعون ضده سـ وكبا رفعت بها الدعوى سـ جناية مبه نمس عليسه في البسلب الرابع من الكتاب الثاني من تسانون المتوبلت نمس عليسه في البسلب الرابع من الكتاب الثاني من تسانون المتوبلت سنين تبدأ من تاريخ انتهاء خدمة هسذا الموظف مسالم يكن التحقيق في الجريبة تسد بدأ تبل ذلك . لما كان ما تقسدم ، وكان الحسكم المطعون غيسه تسد اعتبر الجريبة المرفوعة بها الدعسوى جنحة لجسرد أنها احيات الى محكمة الجنع عملا بالمسادة . 17 مكررا من تسانون الإجراءات الجائية ، وخلص الى انقضاء الدعسوى الجنائية فيها لمنى كلاك سنين استد بدايتها الى تاريخ وقسوع الجريبة ، قانه يكون قسد افطأ في تطبيق القسانون بها يعيه ويوجب نقضه .

( طمن رتم ۲۰۵۳ لسنة ۵۲ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۵/۱۸ ) قاعـــدة رقم ( ۸۲۳ )

### : اعسطا

بيدا ميعاد انقضاء الدعسوى الجنائية في جريبة خياتة الامسانة بن تاريخ طلب الشيء المختلس لدى او بن اوتبن عليه والابتناع عن رده او ظهور عجز عنه وليس بن تاريخ ايداعه .

### المسكبة :

من المترر أن تعين تاريخ وتسوع الجسوائم عموما ومنها جريسة خيلة الإسانة يستقل بسه تسافى الوضوع ولا رتسابة عليه في ذلك لمسكمة النقض وكان ميماد انتضاء الدعسوى الجنائية بجريسة خيانة الابانسة لا تبدأ من تاريخ السداع الثيء المختلس لدى من أؤتمن عليسه بسل من تاريخ طلبه والابتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه الا أذا تسام الدليل على خلانه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون نيسة تست عرض اللدغم بانتضاء الدعسوى الجنائية بالتقسادم في توله « عاته لمساكن من المترر عبلا بالمسادة 10 من تسانون الإجراءات الجنائية أن الدعوى الجنائية في مواد الجنع نتقضى بعضى شكلات سنوات وحيث أن المجنى عليها قسد تررا أن الواقعة تسد حدثت شكلال عام 1977 . وحيث أن

التهان تـد انكرا ما هو منسوب اليها ونفيا حـدوث الواقعة عـلى الإطـلاق . وحيث أن المدميتين بالحق المنى قـد تقدمنا ببلاغها الأول السرطة في ١٩٧٥/٦/١٧ وأن المقهين قـد سـللا السلم النياسة المسلمة في ١٩٧٥/١/١١ ( ١٩٧٥/٨/١٨ كانت المسلمة في ١٩٧٥/٢/١/١ كيا تم ســؤال المتهان بعد ذلك في تواريخ مختلفة كيا أن النيابة العامة قـد قامت بتقديم المنسع بانتشاء الدسوى الجنائية بالتقام يكون قـد أصاب صحيح القانون ويفسحي منه الطاعن في هذا الشان غير سديد .

( طعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٥٢ ق \_ جلسة ١٩٩٥ )

## قاعــدة رقم ( ٨٨٤ )

#### : المسلما

تنقضى الدعوى الجنائية في مواد الجنح بمرور ثلاثــة سنوات دون اتخاذ اي اجراء قاطع لهذه الدة .

#### المسكبة:

حيث أن الحسكم المطعون نيسه تسد صدر في ١٩٧٩/١٢/٨ بادانة الطاعن بجنحتى عدم الاعسلان عن مخزنه وعسدم العرض بمحله وحدات من السلسع الموجودة بحزنه ، فقسرر الطعن فيسه بطسريق النقض في أسلسلسع الموجودة بحزنه ، فقسرر الطعن فيسه بطسريق النقض في المركز 1947/١٢/١٥ ، وقسدم السباب طعنه في ذات التاريخ ، ولكن الدعوى لم يتخذ فيها اجراء من تاريخ الطعن الى أن نظرت بجلسة ١٩٨٣/٣/١ ، واذا كان يبين من ذلك انه وقد انقضى على الدعوى من تاريخ التقرير بقطعن الصلصل في ١٩٧٩/١٢/٢٥ ، وذا تنيذ على الثلاث سنوات لانتضاء الدعوى الجنائية بعضى الدة في مواد الجنح دون اتخاذ أي اجراء قلطع لهذه المدة فتكون الدعسوى الجنائيسة تسد انتضاء الدعسوى الجنائيسة بعضى المدة ويراءة المطعون فيسه والتضاء بالنتضاء الدعسوى الجنائيسة بعضى المدة ويراءة المساعن .

ا طعن يقم ٢١١٨ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٣/٢/١ /

### قاعـــدة رقم ( ٥٨٥ )

## المسمدا:

الدعسوى الجنائية تنقضي بوفاة التهم •

#### المسكمة:

لا كان يبين من الأوراق انله بعد التقرير بالطعن بالنقض وايداع السبابه في الميعاد قلد توفى المحكوم غلى المرحوم ..... كالثابت من صورة شهادة الوفساة المقدمة من محاميله بالجلسسة . لما كان ذلك ، وكانت المسادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على انه تنقضى الدعسوى الجنائية بوفساة المتهم ، ولا يعنسع ذلك من الحسكم بالمسادرة في الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانيلة من المسادة ت من المسادة قل الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانيلة من المسادة ت من المسادة المقدن المقونات الدعوى « عانه يكون من المتعين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة المتهم » .

(طعن رقم ۸۰۸ه لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۱/۲/۱۹۸۱)

قاعـــدة رقم ( ٨٦٥ )

#### : المسدا

القضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات دون اتخاذ اجراء قاطع لهذه الــدة •

#### المسكمة:

لسا كان الحكم المطعون نيسه تسد صدر فى ؟ نونبير سنة ١٩٨٠ بادانسة الطاعن فى تبديد محجوزات ، نقرر بالطعن نيه بطريق النقض فى ٩ نونبير سسنة فى ١٩ نونبير سسنة ١٩٨٠ ، ولكن الدعوى لم يتخذ نيها اى اجسراء من تاريخ تقديم الاسباب الى ان نظسري بجلسسة ؟ يونيسه سسنة ١٩٨٤ ، واذ كسان بيسين من ذلك انسه وقسد انقضى عسلى الدعوى من تاريخ تقديم الاستعباب الحاصل فى ١٤ نونبير سنة ١٩٨٠ دة تزيد على النلاث سنوات المستررة لانقضاء الدعوى المختذ فى مواد المجلح دون اتخاذ الى

الجسراء تلطّع لهذه المدة فنكون الدعوى الجنائية قسد انقضت بعضى المدة ويتعين لذلك تفضّ الحكم الطعون تمية والقضاء بانقضاء الدعوى للجنائية بعضى المدة وببراءة المدهم الطاعن .

( طعن رقم ٢٠٦٩ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٢٠٦٤ )

## قاعسسدة رقم ( ۸۸۷ )

#### البسسدا:

انقضاء الدعسوى الجنائية في مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات دون اتخاذ اجراء قاطع لهذه الدة سـ مثال .

#### المسكية :

لما كان الحسكم المطعون نيسه قسد مسدر في ٢٢ اكتوبر سنة الم١٩٨ بادانسة الطاعن بجنحة تبديد اشياء محجوز عليها ، نقرر بالطمن فيه بطريق النقض في ١٧ نونمبر سنة ١٩٧٨ وتسدم السبباب طعنه في ١٩٧٨ نونمبر سنة ١٩٧٨ وتسدم السبباب الى ان تظلموت بجلسسة ) يونيسة سسنة السبب الحاصل في ٢٤ نونمبر سنة ١٩٧٨ مدة تريد على اللائم سنوات الاسباب الحاصل في ٢٤ نونمبر سنة ١٩٧٨ مدة تريد على الثلاث سنوات المتردة لانتضاء الدعوى الجنائية بعضى الدة في مواد الجنع دون اتضاف أي اجراء تاطع لهذه المسدة منتكون الدعوى الجنائية قسد انتضات بعنى الدة ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والتضاء بانتضاء الدعوى الجنائية بعضى الدة ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والتضاء بانتضاء الدعوى الجنائية بعضى الدة ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والتضاء بانتضاء الدعوى الجنائية بعضى الدة ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والتضاء بانتضاء الدعوى الجنائية بعضى الدة وبراءة المتهم الطعون .

´ ( طعن رقم ۳.۷۰ لسنة ٥٤ ق \_ جلسة ٢/٢/١٩٨٤ )`

# قاعبدة رقم ( ۸۸۸ )

## الجسسدا :

انقضاء التعسوى المتالية في مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات دون اتخاذ أجراء قلطع لهذه الدة سـ مثال .

#### المسكية:

المسا كُانُ الحكمُ المُطْعُونَ مَيْسَه تسد صدر في ٨ نومبر سُنَّة ١٩٧٢؟

بدائسة الطاعن بجنحة نصب ، عقرر بالعطن نيسه بطريق النقض في 17 نومبر سنة 1979 وقدم اسباب طعنه في 11 ديسمبر سنة 1979 تم اسبت على 11 ديسمبر سنة 1979 تم استشكل الطاعن في تنفيذ الحكم المطمون وقضى استثنائيا بتاريخ 11 الدعوى لم يتخذ نبها اى اجراء من تاريخ النصل في الاشكال الى ان نظرت بجلسة اليوم بتاريخ ع من يونيو سنة 1944 ، وإذ كان بين من ذلك أنه بجلسة اليوم بتاريخ على الدعوى من تاريخ النصل في الاشكال الحاصل في الاشكال الحاصل في الاشكال الحاصل في الاشكال الحاصل في التشخى على الدعوى من تاريخ النصل في الاشكال الحاصل في الاشكال الحاصل في الاشكال الحاصل في تنفيل المداوى البخائية بمضى المدة في مواد الجنح دون اتخذذ أى اجراء تنظي الحكم الملعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بينمي المدة بيراءة النم الطاعن .

# البسدا :

#### الحسكية:

لا المكان الحكم المطمون غيسه قد صدر في ١٢ ديسمبر سنة ١١٨٠ لادانة الطاعن بجنعتي ضرب ، فترر بالطعن غيسه بطريق النقض في ٢ مارس سنة ١٩٨٠ وقسدم اسباب طعنه في ١٩ مارس سسنة ١٩٨٠ ، ولكن الدعسوى لم يتخذ غيها أي اجسراء من تاريخ الطعن الى أن نظرت بجلسة اليوم ؟ من يونيو سسنة ١٩٨٥ ، وأذ كان يبين من ذلك أنه وقسد أتقضى عسلى الدعسوى من تاريخ تقديم الاسسباب الجامسال في ١٦٨ مسارس سنة ١٩٨٥ مدة تزيد عسلى ثلاث السنوات المقررة الانتشاء الدعوى الجنائية بعضى المدة في مسواد الجنع دون انخساذ أي اجسراء شميلي لهذه المدة ) نتكون الدعوى الجنائية تسد انتضت بعضى المدة مسلي المدة عدد انتضت بعضى المددة

ويتمين لذلك نقض الحكم المطعون نيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بعضى المدة وببراءة المتهم الطاعن .

( طعن رقم ٣٠٧٥ لسنة ٤٥ ق \_ جلسة ١٩٨٤/٦/٤ )

قاعـــدة رقم ( ٥٩٠ )

: المسما

اقتضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنع ببضى ثلاث سنوات دون اتخاذ اجراء قاطع لهذه المدة .

#### المسكية:

لما كان الحكم المطعون نيب قسد دان الطاعن بجنعة اختسلاس الشمياء محجوزة ، فقرر بالطعن نيه بطريق النقض بتاريخ ؟٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ ، وقسدم اسبلب طعنه في ذات التاريخ ، ورفع اشسكالا في التنفيذ قضى فيه بجلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٧٩ بوقف تنفيد الحسكم لحين الفصل في الطعن ، ثم لم يتخذ في الدعسوى أي اجسراء بعد ذلك التساريخ الى أن نظر الطعن بجلسة اليوم الخابس من يونيسة سسنة الساريخ الى أن نظر الطعن بجلسة اليوم الخابس من يونيسة سسنة الحسكم في الانسكال وحتى نظر الطعن مسدة تزيد عسلى النسلات الحسكم في الانسكال وحتى نظر الطعن مسدة تزيد عسلى النسلات الدعوى الجنائية في مواد الجنع ، لم يتخذ خلالها أي اجراء قاطع للمدة ، فيتمين نقض الحكم المطعون فيه ، والحكم باتتضاء الدعوى الجنائية بعضى المذة ويبراءة المتهم الطاعن .

( طعن رقم ٤٠٠٨ لسنة ٤٥ ق \_ جلسة ٥/٦/١٩٨٤ }

قاعـــدة رقم ( ٩٩١ )

البـــدا :

انقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات من تاريخ آخر اجراء اتخاذ اي اجراء قاطع لهذه الدة .

المسكبة:

لما كان الحكم المطعون نبه قد صدر بتاريخ ٢٦ من اكتوبر سمنة

1974 باعتبار معارضة الطاعن في الحكم الاستثنائي الفيابي كان لم يكن ، فقد الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض في ٢٢ من نونمبر سنة ١٩٧٨ ولوديت اسباب الطعن في ١٩٧٨ من نونمبر سنة ١٩٧٨ كما يبين من الأوراق انه قدد قضى بتاريخ ٢٨ من نونمبر سنة ١٩٧٨ في الاسكال الأوراق انه قدد قضى بتاريخ ٢٨ من نونمبر سنة ١٩٧٨ في الفصل في المحكم بالا الله لم يتخذ أي أجراء في الدعسوى من تاريخ الصكم في الطعن ، الا أنه لم يتخذ أي أجراء في الدعسوى من تاريخ الصكم في عشر من يونيه سنة ١٩٨٨ وأذ كان بيين من ذلك أنسه وقد انتخى على الدعوى دوم جنوة تبديد محجوزات بدن تاريخ آخر أجراء وهسو المحكم الصادر في الإشبكال بتاريخ ٨٨ من نونمبر سنة ١٩٧٨ مدة تزيد على ثلاث السنوات المتورة لاتقنياء الدعوى الجنائية بمنى المدة في جواد الجنع دون انخاذ إي أجراء قاطع لهذه المدة ، فسان الدعسوى البنائية محكون قدد أتقضت بمنى المدة ، الامر الذي يتمين معه التكم المتقشاء الدعوى للجنائية بمنى المدة وبراءة الطاعن .

(طعن رقم ٣٣٦٣ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٤/٦/١٢ ،

## قاعــدة رقم ( ٥٩٢ )

#### البسيدان

انقضساء الدعوى الجنائية في مواد الجنع بمفى ثلاث سنوات من تاريخ آخر اجراء اتخاذ اي اجراء قاطع لهذه الدة .

#### الحسكية:

لسا كان الطاعن قرر بالطعن بالنقض في ٥ من نونمبر سنة ١٩٧٨ ثم استشكل في تنفيذ الحكم المطعون فيه ، وبجلسة ٧ من اكتوبر سسنة ١٩٧٨ قضت محكمة مركز كفر الدوار بوقف تنفيذ الحكم لحين الفصل في الطعن بالنقض ثم تحدد لنظر طعنه جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٨٤ ومن ثم يكون قسد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات بين آخسر من الاجتراءات المتخذة في الاشكال وبين تاريخ نظر الطعن بالنقض دون اتخاذ اى اجراء تاطع

لهذه المدة وتكون الدعوى الجنائية تسد انتضت بالنتادم ونتا لأمس المسادة 10 من تانون الإجراءات الجنائية ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون نيه والقضاء الدعوى الجنائية بعضى المدة ويبراءة الطاعن .

( طعن رقم ۳۳۹۵ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٦/١٢ ) قاعـــدة رقم ( ٩٤٩ )

### الجـــدا :

القضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنع بمضى ثلات سنوات من تاريخ آخر اجراء دون اتخاذ اجراءً قاطع لهذه الدة طبقا لنص المادة وا من قانون الاجرادات الجنائية

#### المسكمة:

لما كان الحكم المطعون عيه صدر في الرابع من مايو سنة ١٩٧٨ بادانة الطاعن بجنحة تبديد محجوزات فقرر بالطعن غيه بطريق النقض واودع اسباب طعنه في الحادى والثلاثين من مسايو سنة ١٩٧٨ ـــ ثم أتسام اشكالا في تنفيذالجكم فقضى في العشرين من يونيو سنة ١٩٧٨ بوقف تنفيذ الحكم لحين الفصل في الطعن بالنقض . ثم حدد لنظر الطعن جلسة الخامس من يونيو سنة ١٩٨٤ ، ومن ثم تكون تسد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات بين آخر اجراء من الإجراءات المتخذة في الإشكال وهو الحكم الصادر غيه وبين تاريخ نظر الطعن بالنقض دون اتضاد أي اجراء المحراء المطون غيه والقضاء بانتفساء الدعوى الجنائية بعضى المدة وببراءة المطون غيه والقضاء بانتفساء الدعوى الجنائية بعضى المدة وببراءة

( طعن رقم ٣٣٦٩ لسنة )ه ق ــ جلسة ١٩٨٢/٦/١٢ ) قاعــدة رقم ( ٩٤ )

### المِسدا:

أنقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات من تاريخ آخر اجراء اتخاذ اي اجراء قاطع لهذه المدة ،

## المسكمة :

إلما كانت الطاعبة قررت بالطعن بالنقض في ٢٧ من غبرابر سسنة المهود أم المستملت في الحسكم المطعون غيسه ويجلسة ٦ من مسارس سنة ١٩٧٩ تقست محكمة كفر الدوار الجسزئية بوقف تنفيذ الحسكم لحين النصل في الطعن بالنقض ثم حدد لنظر طعنها جلسة ٥ من بونيه سسنة ١٩٨٤ ومن ثم يكون قسد مضت بدة تزيد عسلى ثلاث سنوات بين آخسر اجراء من الاجراءات المتخذة في اشسكال وبين تاريخ نظر الطعن بالنقض دون اتخذة أي اجسراء قاطع لهذه المسدة وتكون الدعسوى الجنائية قسد انتقضت بالتقادم وفقسا لنص المسادة ١٥ من قسانون الاجسراءات الجائية ويتمين لذلك نقش الحسكم المطعون غيه والقضاء بانقضائها بعضى

( طعن رقم ۳۳۷۰ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٦/١٢ )

## قاعـــدة رقم ( ١٩٥ )

### المسدا:

اتقضاء الدعسوى الجنائية في مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات دون اتخاذ اجراء قاطع لهذه المسدة •

#### المسكية:

لما كان الحسكم الملعون غيبه صدر في الحسادي والعشرون من ديسبر سنة ١٩٧٨ بادائسة الطاعن بجنحة تبديد بحجوزات غترر بالطعن غيبه بطريق النتش واودع اسباب طعنه في اول بناير سسنة ١٩٧٩ ثم اتسام اشكالا في تنفيذ الحسكم تضي في السابع والعشرين من غبراير سنة الملام بوقته تنفيذ الحسكم لحين النصب في الطعن بالنقض سـ ثم تحدد لنظر الطعن جلسة الخامس من يونيو سنة ١٩٨٥ ، ومن ثم تكون قسد مضت مدة تزيد عسلى ثلاث سنوات بين آخر اجسراء من الإجسراءات المتخذة في الاشسكال وهو الحسكم الصادر فيه وبين تاريخ نظر الطعن دون اتضاذ أي الجسوى الجهائيسة وقتاً لنص المنادة ١٥ من قساتون الاجسوى الجهائيسة قسد انقضت بالتشالات وقتاً لنص المنادة ١٥ من قساتون الاحسراءات شد انقضت بالتشالات بالتسالات وقتاً لنص المنادة ١٥ من قساتون الاحسراءات

الجنائية ، بها يتعين معه نقض الحكم المطعون فيسه والقضاء بالتفساء الدعوى الجنائية بعضى المدة وبراءة المتهم الطاعن .

( طعن رقم 3777 لسنة )ه ق ــ جلسة ١٩٨٤/٦/١١ )

## قاعـــدة رقم ( ٩٦٦ )

#### : 12-41

انقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنح وفقا لامكان المسادة 10 من مقاون الاحرامات الحنائية .

#### المسكية:

لما كان الحسكم المطمون ميه صدر بتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٧٩ برنف معارضة الطاعن في الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر بادانت في جنحة تبديد ، مقسرر الطاعن بالطعن ميه بطريق النقض في ٢٨ ينساير سنة ١٩٧٩ واودع اسبلب الطعن في التاريخ ذاته كما اقسام أشكالا في التنيية تفيى ميه بتاريخ ٢٧ من مبراير سنة ١٩٧٩ بوقف تنفيذ الحسكم المطعون ميسه لحين القصل في العلمن الملال . واذ كان يبين من الأوراق أنه لم يتخذ اي اجسراء في الدعسوى من تاريخ الحكم في الاشسكال وحتى نظر الطعن لمسلم هذه المحسكية بجلسة البسوم الثاني عشر من يونيه منة ١٩٨٤ مر وكان مؤدى ذلك انسه وقسد انتفى عسلى الدعسوى الجنائية من تاريخ آخر اجراء ميها وهو الحكم المسادر في الاشسكال بتاريخ ٢٧ من مبراير سنة ١٩٧٩ مدة تزيد عسلى ثلاث السنوات المتررة لاتفساء الدعوى الجنائية في مواد الجنح دون اتخساد أي الجسراء تلطع لهذه المدة ، مانه يتمين الحكم بانتضاء الدعسوى الجنائيسة بعضي المدة ورادة الطاعن .

(طعن رقم ٢٣٧٤ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٦/١٢ ):

## قاعسسدة رقم ( ٩٩٧ )

البسدا:

أتقضاء الدعسوى الجنائية في مولد الجنح ببغى ثلاثة سسنوات دون اتخاذ اى اجراء قاطع لهذه الدة .

#### المسكبة:

لما كان الطاعن قسرر بالطعن بالنقض في 11 من اكتوبر سنة 17 من اكتوبر سنة 17 من الكتوبر سنة 17 من الكتوبر سنة 1948 تضت حكية كتر الدوار الجزئيسة بوقف تغنيذ الحسكم لحين النصل 1948 تضت حكية كتر الدوار الجزئيسة بوقف تغنيذ الحسكم لحين النصل في الطعن بالنقض ثم تحدد لنظر طعنه جلسة ٥ من يونية سنة 1942 ومن ثم يكون قسد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات بين آخسر اجسراء من الاجسراءات المتخذة في الاشكال وبين تاريخ نظسر الطعن بالنقض دون الخساد أي اجسراء تاطع لهذه المدة وتكون الدعسوى الجنائية قسد انتضت بالتقادم ونقا لنص المسادة ١٥ من قسانون الاجسراءات الجنائية ويتمين لذلك نقض الحسكم المطمون غيسه والقضاء بانتضاء الدعسوى الجاتية الجنائية بهني الدة وببراءة الماعن .

( طعن رقم ١٩٨٤/٦/١٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٨)

## هاعسدة رقم ( ۹۹۸ )

#### البسدا :

" النفع بانقضاء الدعسوى الجنائية ـ نفع جوهسرى ـ اغفاله ـ قصسور .

### المسكمة:

لساكان من المقرر انه أذا دنع لدى محكمة الموضوع بسان الجريمة محل المحلكمة قسد وقعت في تاريخ معين وأن الدعسوى العمومية قسد سقطت فيجب عليها أن تحقق هذا الدغسع ثم ترتب عسلى ما يظهر لها الشبحة التي يتتضيها وكان الحسكم المطعون فيسه قسد السيد الحسكم الابتدائي لأسباب فيما يتعلق بالاحالة الى تلك الاسباب فيما يتعلق بالاحالة الى تلك الاسباب فيما يتعلق بالنفسع

بانتضاء الدعوى المعوبية بعضى المدة دون أن يحقق دغم الطاعن بسأن الجريبة وقعت قبل الإبلاغ عنها باكثر بن ثلاث سنوات حتى يبين لسه وجسه التعنيةة مانه يكون شد تعيب بالقصور في التسبيب والاخسلال بحق الدنساع بها يوجب نقضه .

( طعن رقم ٣٧١) لسنة }ه ق ــ جلسة ٢٣/٥/٥٨٥ )

# قاعـــدة رقم ( ٩٩٥ )

#### البسيدا:

اذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها بسبب من الاسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المنية المرفوعه معها .

#### المسكية:

لما كان ذلك ، وكان من القرر ان الحسكم الصادر بانقضاء الدعسوى الجنائية بمضى المدة هو في واقعة حكم صادر في موضوع الدعوى مانه يتمين على المحكمة ... عند قضائها بانقضاء الدعوى الجنائية ... ان تفصل في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعسوى الجنائية او احالتها الى المحكمة المدنية اذا استلزم الفصل فيها اجسراء تحقيق خاص . وكانت الفقرة الثانية من المسادة ٢٥٩ من قسانون الاجراءات الجنائيسة تنص على أنه « وأذا انقضت الدعوى الجنسائية بعد رمعهسا لسبب من الاسسباب الخاصة بها 6 فلا تأثير لذلك في سير الدعسوى المدنية الرفوعة معها » مما مفاده أن الحسكم بانقضاء الدعسوى الجنائية ببضي المدة لا يكون له تأثير عسلى مسير الدعسوى المدنية المرفوعة بالتبعية لها فهي لا تنقضي الا بيضي المبدة المقررة في القسانون الدني ، لمسا كان ذلك ، وكسان الواضح من منطوق الحكم المطعون ميه انه اغفل المصل في الدعوي الدنيشة التمية الرفوعة من الطاعن بصفته كبا أن مدوناته لم تتحسدت عنها أما مفاده أن المصحمة لم تنظر اطلاقا في الدعوى المنية ولم تنهمسل فيها مانه وعلى ما جرى بسه قضاء محكمة النقض ــ بكون المدعى بالحقوق الدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التي مصلت في الدعسوى الجنائية للنصل منيها اعتلته عملا بالمسادة ٢٩٣ من السانون المواضعات الدنية وهي ماعدة

واجبة الاعبال أبلم المحاكم الجنائية لخلو تانون الاجراءات الجنائية من نص 
مماثل وباعتبارها من القواعد العابة الواردة بتانون المرافعات . لما
كان ذلك ، وكان الثابت من مذكرة أسبلب الطعن ان الطاعن يبغى بطعنه
نقض الحكم غيبا تضى بسه فى الدعوى المدنية التي اتابها على الملعون 
ضده وكان الطعن فى الحكم بطريق النقض لا بجوز الا غيبا غصلت غيب 
محكمة الموضوع ، غسان الطعن المسائل يكون غير جائز لعدم مسدور 
حكم قابل له فى خصوص الدعوى المدنية ، مها يتمين معه القضاء معسدم 
جواز الطعن .

(طعن رقم ٢١٦} لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ١٩٨٦/١٢/٤)

## قاعـــدة رقم ( ٦٠٠ )

#### : المسطا

تنقضى الدعوة الجنائية بوفساة المتهم عملا بلحكام المسادة ١٤ من قسانون الاجراءات الجنائية .

#### الحكة:

وحيث انه يبين من كتلب نباية بنى سويف الكليسة المؤرخ ٢٧ من يناير سنة ١٩٨٧ والمرفق بعلف الطعن أن الطاعن توفى الى رحمة الله في يسوم ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٨٠ أي بعد التقرير بالطعن بالنقض وابداع الأسباب في الميعاد ، ومن ثم يتعين الحسكم بانقضاء الدعسوى الجنائيسة بوغاته عملا بالمسادة ١٤ من قساتون الإجراءات الجنائية .

### البسدا :

لا يسقط الحكم الصلار غيابيا من محكمة الجنايات في جناية بعضى الحدة وانما تسقط المقوبة المحكوم بها ويصبح الحكم نهائيا بسقوطها ... مفساد ذلك .

### المسكبة:

وحيث أن اقتسانون الاجتراءات التجالية في القمسل الثالث س

الباب الثاني من الكتاب الثاني الذي عنوانه في الجسراءات التي تتبع في مواد الجنايات في حق المتهسين قسد نص في المسادة ٣٩٤ على انسه ﴿ لا يسقط الحيكم الصادر غيابيا من محكمة الجنايات في جنايسة بمضي المدة وأنها تستعط المقوبة المحكوم بها ويصبح الحكم نهائيا بسقوطها ، ، ونص في المسلدة ٣٩٥ على أنسه « اذا حضر المحكوم في غيبته أو تبض عليه قبل ستوط العقوية بمضى المدة يبطل الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو التضمينات ، ويعاد نظر الدعوى أمام المسكمة » ونصت الفقرة الأولى من المسلاة ٥٢٨ من هذا القسانون على انه « تسقط العتوبة المحكوم بها في جناية بمضى عشرين سنة ميلادية الاعتوبة الاعدام مَلْهَا تسقط بمضى ثلاثين سنة ﴾ وواضح من هذه النصوص انه ما دامت الدعوى قد رمعت أمام محكمة الجنايات عن واقعة يعتبرها القانون جناية ، مان الحكم الذي يصدر ميها عيابيا يجب أن يخضع لمدة السقوط المتررة للمتوبة في مواد الجنايات وهي عشرين سنة ، واذن نمتي كانت الدعسوى العمومية تمسد رمعت عسلى الطاعن لارتكابه جناية وتنضت محكمة الجنايات غيابيا في ١٩٧٥/٥/١٩ بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتفريمه متضامنا بمبلغ خمسمائة جنيه والعزل ، واذ تبض عليه اعيدت محاكمته مقضت محكمة الجنايات بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١ بانقضاء الدعوى العبومية بمضى المدة ، وكانت المدة المسقطة للعقوبة لم تبض من يوم صندور الحكم الغيابي لحين صدور الحكم المطعون نيه ، نـان هذا الحكم نيما انتهى اليه من انتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة يكون قد جانب صحيح القانون مما يتمين معه نقضه ولمسا كان هذا الخطأ قسد حجب المحكمة عن نظر الموضوع مانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

( طعن رقم ٣٢٠٣ لسنة ٧٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٤ )

## قاعسدة رقم ( ٦٠٢)

### المسما:

تنقضى الدعــوى الجنالية في مــواد الجنح ببغى ثلاثة ســنوات. من بــوم وقــوع الجريمة وتنقطع المــدة بلعــراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي أو بلجراءات الاستدلال اذا اتخذت في مراجعة المتهم أو لفطر بها بوجه رسمي .

#### المصكبة:

وحيث أنسه بيين من الاطسلاع عسلى الاوراق والمفردات المضمومة ان الحكم الفيامي الاستثنائي منسدر بجلسة ١٥ من الكوير معنة ١٩٨٠. ولم يتخذ احراء قاطع اللهدة عبي مضت ثلاث سنوات منذ ذلك التاريخ > لما كان ذلك وكان قسانون الاجسراءات الجنائية يقضى في المادتين ١٥ ، ١٧ صغة بانقضاء الدعسوى الجنائية في مواد الجنح بمضى ثلاث سسنوات من يوم وقوع الجريمة وتنقطع المدة باجسراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأنور الجنائي أو باجسراءات الاستدلال اذا اتخذت في مواجهة المتهم أو أخطر بها بوجسه رسمي وتسرى الدة من جديد ابتداء من يسوم الانقطاع واذا تقدمت الاجراءات التي تقطع المدة غسان سريأن المدة يبدأ من تاريخ أخر أجسراء ، لما كان ذلك وكان قسد مضى في صورة الدعسوى المطروحية ب ما يزيد عملي ثلاث سنوات من تاريخ صدور الحكم الغيابي الاستثنائي دون اتخاذ احسراء من هذا التبيل ، وكان الدنسع بانقضاء الدعسوى الجنائية بمضئ المدقهما تجسوز اثارته لاول مسرة أمسام محكمة النقفين ما دامت مدونات الحسكم تشهد بصحته وهو الأمسر الثابت حسبما تقسدم عسان الحسكم المطعون ميسه اذ خالف هذا النظر وتضى بادانة الطاعن يكون تسد اخطسا في تطبيق التسانون مما يتعين معه نقضمه فيما قضى بسه والقضماء بانقضاء الدعموى الجنائية بمضى المسدة .

( طعن رم ١٣٢٥ كسنة ٧٥ ق ٓ ـ جلسة ١٩٨١/١٢/١١)

دعوی مباشرة

### قاعسسدة رقم ( ٦٠٣ )

### : المسطا

مناط الابلحة في تحريك الدعسوى المجنقية بالطريق الجسائس مسن المدعى بالتحقوق المنية أن يكون طلب التمويض عن ضرر لحقه مباشرة من الفعل الخاطئء الكون تلجريبة موضوع الدعوى الجنقية •

#### المكة:

متى كان منساط الابلحة في تحريك الدعسوى بالطريق المساشر من الدعى بالحقوق المنية أن يكون طلب التعويض عن ضرر لحقه مباشرة من الفعل الخاطىء المكون للجريمة موضوع الدعسوى الجنائية ، فساذا لم يكن الضرر الذي لحق بسه ناشئا عن الجريمة سقطت هذه الابلحة ، واتحسر عنه وصف المضرور من الجريمة وانحت دعواه المساشرة في شتيها الجنائي والمدنى غير متبولة مولسا كان الثابت من مدونات الحكم جريمة النصب وأن التصرف في العقسار قسد ثم الى الفسير مقابل مبلغ بندى ، مالتعويض المطالب بسه لا يكون عن ضرر نشسا مباشرة عن جريمة النصب التي التبعت بها الدعوى ولا متحملا عليها ، مما لا يضفى عسلى الدعى بالحقوق المدنية صفة المضرور من الجريمة وبالتسالي تكون دعواد الدعى بالحقوق المدنية صفة المضرور من الجريمة وبالتسالي تكون دعواد الدعى بالحقوق المدنية منه المنظر فقد يكون تد أخطا في تأويل القانون بها يوجب نقضه وتصحيحه بالقاء الحكم المستانف والقضاء بعدم قبسول الدعويين الجنائية بعدم قبسول الدعويين الجنائية والمدنية .

( طعن رقم ١٩١٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٩ )

## قاعسسدة رقم ( ٢٠٤)

## البسطا:

الدفسع بمسدم قبسول الدعسوى الجاشرة لمسدم مسدور توكيل خلص من المدعى الردم ساللات التعلقة من عقون الإجرا<del>دات الجنالية</del> م

### المكنة:

لما كان ذلك ، وكان الدفع بعدم تبدول الدعدوى المسائرة علمم صدور توكيل خاص من الدعى مردودا بان المسادة الثالثة من تاتون الإجراءات الجنائية لا تشترط ذلك الا في حالة تقديم الشكوى ولا ينسحب حكمها عملى الادعام المباشر . لما كان ذلك ، وكان الحمكم المطعون عبد اثبت في مدوناته بيانا لواتعة الدعدوى ان الطاعن اعتدى عملى المجنى عليمه بالسب العانى المسارة في الطريق بتوجيمه العبارات التي اوردها الحكم بها مقتضاه ان ما السب وقسع في الطريق العام وهو مكان عبوس بطبيعته مها يتوافر بعم ركن العلائية تسانونا . على نعى الطاعن على الحكم بالقصور يكون غير سديد .

( طعن رقم ۲۹۵۲ لسنة ۵٦ ق ــ جلسة ۲۹/۱/۸۲۷۱ )

## قاعسدة رقم ( ٦٠٥ )

#### : اعلى علا

من المقسرر ان الدعسوى الجنائية التى ترفسع مباشرة من الدعى بالحقوق المنية ودعواه المنية التابعة لها المؤسسسة على الضرر الذى عمقه من الجريمة لا تنعقد الخصومة بينه وبين التهم الا عن طريق تكليفه بالمضور تكليفا صحيحا .

#### المسكية:

لسا كان ذلك ، وكان من المتسرر أن الدعسوى الجنائية التى ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ودعواه المدنية التابعة لها المؤسسة عسلى الغمرر الذى يدعى انه لحقه من الجريمة لا تنعقد الخصومة بينه وبين المنهم — وهو المدعى عليسه غيها — الا عن طريق تكليفه بالحضور المسام المحكمة تكليفا صحيحا ، وما لم تنعقد هذه الخصومة بالطريق الذى رسمه القسانون غسان الدعوتين الجنائية والمدنية لا تكونان مقبولتين من بالمشعومة خلوا من وكانت المودات المهدومة خلوا من

قيام المدعية بالحتوق المدنية بتكليف الطاعن بالحضور بالنسبة للدعويين الجنائية المدنية المتابية المدائية بالمدائية بالمدائية بالمدائية بالمدائية بالمدائية المدائية ال

( طمن رقم ۱۹۸۸/۲/۲۳ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٨/٢/٢٣ )

# **دعی**ی مدنیة

اولا : اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى الدنية -ثانيا : نطساق الدعسوى الدنية -

ثالثا : الصكم في الدعسوى الدنيسة ،

رابما : الطمن في الأهكام الصادرة في الدعوى الدنية .

خليسا : بسائل بٽوعية ،

# اولا - اختصاص المحكمة الجناثية بنظر الدعسوى الدنية :

## قاعـــدة رقم ( ٦٠٦ )

#### : المسدا

الدعوى المدنية التى ترفع للمحسلكم الجنائية هى دعسوى تابعة للدعوى الجنائية المالها فلا تختص المحكمة الجنائية بالتعويضات الا اذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المسند الى المتهم •

#### المكهة:

من المقسر ان الدعسوى المدنية التي ترفع للمحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائيسة المهها ؛ فلا تختص المحسكية الجنائيسة بالتعويضات المدنية الا اذا كانت متعلقة بالنعل الجنائي المسند الى المتهم مساذا كانت المحكمة تسد برأت المتهم من التهمة المسندة اليه ( احداث عامة بستديمة ) لعدم أبوتها فسأن ذلك يستلزم حتبا رفض طلب التعويض عنها لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن عمل لم يثبت في حق من نسبه اليه الما الحكم بالتعويض ولو قضى بالبراءة فشرطه الاحتكون البراءة تسد بنيب عسلى عدم حصول الواقعة أصلا أو على عدم صحتها أو عدم بسوت اسنادها إلى المنهم لانه في هذه الأحسوال لا تبلك المحكمة أن يتضى بالتعويض على المنهم لتيام المسئوليتين الجنائية والمدنية معا على بنوت حصول الواقعة وصحة اسنادها الى صاحبها.

( طعن رقم ٨٦٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥ )

# قاعـــدة رقم ( ۲۰۷ )

#### : المسطا

نطاق الاستثناف يتحدد بصفة رافعة ـ استثناف الدعى بالحق المدنى لا ينقل امام المحكمة الاستثنافية الا في خصوص الدعوى المدنية فقط ـ اثره .

#### المسكبة:

لما كان من المتسرر أن نطاق الاستثناف يتحدد بمسعة راعفة عان "

استئناف الذعى بالحق المدني عوهو الرصفة له في التحدث الاعن الدعوي المدنية والأشيان لله بالدعوى المدنية حسلا النزاع لهام المحبكة الاستئنافية إلا في خصوص الدعوى المدنية دون غيرها طبقا لقاعدة الأثر النسبي الطبن ٤ ولما كانت الدعوى المدنية قدد انجسم الار نبية المهم وصرورة هذا القضاء نهائيا بصدم الطعن عليه مبن يبلكه وهي النيابة العامة وحدها فسان تصدى المحسكة الاستئنافية المدعوى الجنائية بعبس المتهم اسبوعين مع الشسفل يكون تصديا منها لما لا تبلك التضاء نبيه ومصلا نبية المامية وحدها ما المستفل يكون تصديا منها ما المامية المانية معانية ما المحددة الاستنافية من القسانون رقم لاه السنة ١٩٥٩ بشسان حيالات واجسراءات الطمن المسام محسكة النقش وتصحيصه بالغاء مسا تشي بسه في الدعسوى المتابية

(طعن رقم ۲۲۰۱ اسنة ۴ ف ق - جلسة ۱۹۸۶/۳/۲۰ . قاعــــدة رقم ( ۲۰۸ )

#### المِسدا:

تقاضى المستلجر بالذات او بالوساطة اية مبالغ مقابل انهساء عقد الايجار واخلاء المكان الؤجر هو معل مباح يخسرج عن دائرة التأثيم سـ اسساس ذلك •

#### المستبة:

الساكان البين من استقراء التشريعات التى تناولت تنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستاجرين ومن الاعمال التشريعية التى اقترنت بالمسدار بعضها أو تقاشى المستاجر بالذات أو بالوساطة اية مبالغ مقابل أنهاء عقد الايجار واخلاء المكان المؤجر هو نمل مباح يخرج عن دائرة التأثيم سواء طبقا لاحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٣ أو الأمر العسكرى رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ أو القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٣ الذى حاصت الواقعة موضوع الدعوى الراهنة في ظله ، وإنها الاتم على اقتضاء المؤجر من المسطحر متقمم ايجال الراهنة في ظله ، وإنها الاتم على اقتضاء المؤجر من المسطحر متقمم ايجال

او اية مبالغ اضافية بسبب تحرير عقد الابجار او خارج نطاقه زيادة عن التابين والاجرة النصوص عليها في العقد في حدود ما نص عليه القانون مسواء كان ذلك المؤجر مالك العقار أو مستلجره الذي يقوم تلجيره الى غيره نتقوم في جانبه حينئذ صفة المؤجر وسببية تحرير عقد الايجار ، وهما مناط حظر اقتضاء تلك البالغ الإضافية وذلك بهدف الحيلولة دون استغلال حاجة الطرف المستأجر الملحة الى شغل المكان المؤجر نتيجسة ازديساد أزمسة الاسسكان المترتبة عسلى زيادة عدد المسكان زيسادة كبيرة وعدم مواكبة حركة البناء لتلك الزيارة مما حمل الشسارع على التدخل لتنظيم الملاتة بين مؤجرى العقارات ومستأجرها بقصد حماية جمهور المساجرين من استغلال بعض المؤجرين ، ومما يزيد الأمر وضوحا في تحديد نطساق التأثيم كما عناه الشسارع أنه مقصور عسلى المؤجر ، انسه عند صياغة حسكم العظر في المسادة ٢٦ من القسانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٧ بشان تأجير وبيع الأماكن وهي التي حلت محل المسادة ١٧ من القسانون رقسم ١٥ لسنة ١٩٦٩ دون أى تغيير في مضمون القاعدة ... أنصح الشسارع بجلاء لا لبس نيه عن هذا المنى بالنص في تلك المادة على أن لا يجوز للمؤجر مالكا أو مستأجرا بالذات أو بالوساطة انتضاء أي متابل أو اتماب بسبب نحرير العقد او اي مبلغ اضائي خارج نطاق عقد الايجار زيادة على التأمين والأجسرة المنصوص عليها في العقد ، كما لا يجوز بأية صورة بن الصور للبؤجر أن يتقاضي أي مقدم أيجار ﴿ يسل أنه مما يؤكد مسد الشسارع في عدم تأثيم ما يتقاضاه المستأجر من مبالغ تعويضا عن ترك المين المؤجرة ما نص عليه في المواد ٩١ ومسا بعدها من القبانون سللف الذكر من أن يدمع المالك للمساجر المالغ المحددة في هذه المواد على سبيل التعويض في حالات الاخلاء المترتبة على ما استحدثه من أحسكام في شسان هذم الباني لاعادة بنائها بشكل أوسع ، . لسا كان ذلك ، وكان من المقسرر طبقا للمسادتين ٢٢٠ ، ٢٥٣ من قسانون \* الاجسراءات الجنائية أن ولاية محكمة الجنح والمخالفات تقتصر بحسسب الامسل على تظر ما يطرح امامها من تلك الجرائم ، واختصاصها بنظير الدعسوى المنتيسة التاشئة عنها ... استثناء من القاعدة ... مبنى عسليب الارتباط بين الدعويين ووحدة المبيب الذي تقسام عليه كل منها ومشروط

نيبه الا تنظر الدعسوى المنية الا بالتبعية للدعسوى الجنائيسة بحيث لا يصح رغمها استقلالا اسلم المحكة الجنائية ، ويؤدى ذلك أن المحلكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل في الدعوى المنية منى كان الفصل محل الدعسوى الجنائية وبغاط التعويض في الدعوى المدنية المرفوعة تبما لها غير معلقب عليه تلتونا لل كيا هو الحال في الدعوى الراهنسة للويتمين على المحلكية أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعسوى المدنية ، لما كان ماتسدم ، فان الطعن برمته يكون على غسي السلس بتعينا عسدم تبوله .

( طعن رقم ٧٨٦٧ لسنة )ه ق ــ جلسة ٢/٢/م١٩١ ).

## قاعسسدة رقم ( ٦٠٩ )

## المسجا:

من لحقه ضرر من الجريمة ان يقيم نفسسه مدعيا بحقوق مدنيسة أمام المحكمة المنظورة الملها الدعسوى الجنائية في اى مرحلة كانت عليها الدعسوى حتى صدور القرار بالقال بلب الرائمة .

## المسكبة:

وحيث أن البين من الحسكم الطعون فيه أنسه بعد أن أنفهى الى براءة المطعون ضدهم من جريبة النصب بنى تضاؤه برغض الدعسوى المنيسة تبلهم بقوله 8 من أن جريبة النصب في هسده الدعسوى أذ المنيسة تبلهم بقوله 8 من أن جريبة النصب في هسده الدعسوى اذا أنها المبنى عليها قبسل المنهة الأولى أذ صح تكامل أركسان الجريبسة في حتها وأن الشرر وهو أحسد أركان الدعسوى المدنيسة تسد أنتنى تبليا ٤ . لمسا كان ذلك وكانت الفترة الأولى من المسادة ٢٣٣ من تأتون الإجسراءات الجنائية تنص عسلى أن 3 تحسال الدعسوى الى محكمة المنت بناء عسلى لسر بصسدر من قاضى التحقيق أو محكمة المنت بناء عسلى تكليف المنع بالمستقدة بالمحتورة من قبلسا أحسد أعضاء النباية أو ومن المدعى بقحقوق

الدنيسة " وتنص للسلاة ٢٥١ منه على انه ( من لحقيه ضرر من الجريبة أن يتيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية أسلم الحكة النظورة المامها الدهسوى ألجنائية فياي مرحلة كأنت عليها الدعسوي خثى صدور التسرار باتنبال بساب المرافعة . . ي ، والمستفادين هذين النصين ان حق تحريك الدعسوى بالطريق البساشير قسد شرعه القانون للمدعى بالحقوق المدنية الذي يدعى حصول ضرر له في جنحة أو مخالفة سواء اكان مجنيا عليه أو شخصا آخر خلافه ، أذَّ ليس في القانون ما يمنع أن يكون المضرور من الجريمة أي شخص ولو كان غير المجنى عليه ما دام قبد أثبت قيام هذا الضرر وكان ناتجا عن جريمة ، ذلك إن المساط في صفة المدعى المدنى ليس وقسوع الجريمسة عليه وانها هو الحساق الضرر الشخصى بعد بسبب وتوع الجريمة ، واذ خاك الحكم المطعون نيسه هذا النظسر وتصرحق الادعساء على المجنى عليه وحده غانه يكون معييا بمخسالفة القسانون . لما كان ذلك وكان الأصل في دعساوي الحقوق المدنية إن ترفع الى المحكمة المدنيسة ، وانهسا أباح القسانون استثناء رنمها إلى المحكمة الجنائية منى كانت تابعة للدعسوى الجنائية ، وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعــوى الجنائيــة نــاذا لم يكن الضرر الذي لَحق بــه ناشئا عن هـذه الحريهـة ، سقطت تلك الاباحـة وسـقط معهـا اختصـاص المحكمة الحنائية بنظر الدعسوى المنيسة لما كان ذلك وكان الواضح مما اثنته الحكم المطعون فيه أن علم المجنى عليهما بأن العقار المتصرف فيه لهما ليس مملوكا للبائع لا تتكون به جريمة النصب الرموعة بها الدعوى ، فسأن قضاؤه بالسراءة اعتمادا عسلي هسذا السبب بترتب عليه عدم اختصاص المحكمة بالفصل في الدعسوى الدنية ، اسا وقسد تعرضت لها ونصلت في موضوعها فاتها تكون قد قضت في اسر هو من اختصاص المساكم المنبية وجدها ولا شأن للمحاكم الجنائية به . لما كان ما تقدم غانه يتمين نقض الحكم الطمون نسبه في شبان الدعوى الدنية والحسكم بعسدم اختصساص القضساء الجنسائي بنظرها والزام المطعون ضدهم الصرونسات .

(طعن رقم ١٠١٩ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٠١٩/٥/١٩)

## قاعـــدة رقم ( ٦١٠ )

التسدا:

من القسرر أن الاحسالة إلى المسكمة الدنية لا تحسور أذا كان حكم البراءة يبس اسس الدعوى الدنية مساسا يفيد القاضي الدني .

المحكمة:

لما كان ذلك وكان مفاد ما قاله الحكم المطعون فيسه أن الحكم الابتدائي قسد حاز قسوة الشيء المقضى فيسه بعدم استئناف النيابة له 4 بما يبتنع معه التصدي للفصل في الدعيوي المنية التي رفعت بالتبعية للدعسوى الجنائيسة . وهو قول ينطوي على خطأ في تطبيق التسانون -ذلك أن المادة ١٣٦ من قانون الاحسراءات الجنسائية تحير للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحسكم المسادر من المصكمة الجزئية في المخالفات والجنح ميما يختص بحقوقه المدنية وحدها ان كانت التعويضات المطلوبة تزيد عملى النصاب الذي حمكم فيه القساشي الجزئي نهائيا ، وحقه في ذلك قائم النسه مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المنهم لا يقيده الا النصاب ، ومتى رفع استئنانه كان عسلى المحسكمة الاستئنانية ان تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر اركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم من جهة وقوعسه وصحة نسبته اليه عسلى ذلك آثاره القانونية غير مقيسدة في ذلك بقضاء محكمة أول درجسة . ولا من هذا كَـون الحـكم في الدعـوى الجنائية قـد حاز قـوة الأمـر المقضى لأن الدعويين ب الجنائيسة والمدنيسة ب وأن كانتا ناشئتين عن سبب واحد ، الا أن الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائي . لما كان ذلك ، وكان من المقسرر أن قضاء الاحالة في مفهوم حكم المسادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائيسة لا يؤثر بسه الا عندما تكون المسكمة الجنائية مختصة بنظر الدعسوى المدنية اليها بطريق التبعية وترى أن الفصل في التعويضات المطالب بها يستلزم اجسراء تحقيق خاص ينبني عليه ارجساء الغصمل في الدعسوى الجنائية سـ وهو ما لا قيام له في الدعسوى الراهنسة سـ هذا التي الله من المتزر أيضا أن الاحالة الي المسكنة الدنية لا تجوز

اذا كان حسكم البراء يمس اسمس الدعه وى الدنية مسلسا بقيد حرية القضى المدنى \_ كالحسال فى الدعهوى المطروحة \_ أذ أن تفساء البراء من محكة أول درجة تسد تأسس على الشك فى شوت الاتهام فى حق المطعون خسده لما كان ذلك ، وكانت محكة ثانى درجة \_ تسنفضت بدها عن نظر الدعهوى المدنية والفصل فى موضوعها واحلتها بتضائها المطعون نيه الى المحكة الدنية \_ نانها تكون تسد لخطات فى تطبيق القانون بها يتعين معه نتض الحكم المطعون نيه والإحالة .

( طعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٦/١١/٢٨ )

# قاعسسدة رقم ( ٦١١)

## البسدا :

يجوز أن لحقه ضرر من الجريبة الادعاء منيا أمام الحكمة المنظورة أمامها الدعسوى الجنائية في أية حالة كانت عليها الدعسوى ولا يقبل منه ذلك أمام المحكمة الاستثنائية .

## المسكبة:

لما كان ذلك ، وكان الأصل طبقا لما تقفى بعد المادة ٢٥١ من قسانون الإجراءات الجنائية - اتعه يجوز أن لحقيه ضرر من الجريعة الادعاء منيا أمام المحكية المنظورة أمامها الدعبوى الجنائية في أية حالة كانت عليها الدعبوى ولا يقبل منه ذلك أسام المحكية الاستثنافية حتى لا يحرم المقهم من احدى درجات التقاضى فيها يتملق من المقهم أسام محكية أول درجية لان المعارضية تعبد التفسية الى من المقهم أسام محكية أول درجية لان المعارضية تعبد التفليق بيا لا يصح معه القبول بسان المعارضة اندرت بالمعارض ، وأذ كانت محكية أول درجية قبد قضت بعدم قبول تدخيل المفرض ، وأذ كانت محكية أول درجية قبد قضت بعدم قبول تدخيل المفرض دعيا مدنيا غانها الحكم المطمون فيه والإحمالة .

(طعن رتم ٢٩١١ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٢٩١١/١٩٨٧)

# قاعـــدة رقم (٦١٢)

#### البـــدا :

رضع الدعـوى المدنية بطريق التبعية للدعـوى الجنائية ـ اغفال القصل في الدعـوى المدنية اللهدعي بالحقوق المدنية أن يرجع الى ذات المحكمة التى فصـات في الدعـوى الجنائيـة للقصـل في الدعـوى المناهـة . المدـكة التي فصـات في الدعـوى الجنائيـة .

#### المكهة:

لما كان ذلك ، وكان من المقسرر أنسه أذا كانت الدعسوى المدنية مد رمعت بطريق التبعية للدعدوى الجنائية مان على الحكم الصلار في موضوع الدعسوى الجنائية أن يفصل في التعويضات التي طلبها المدعى بالحقوق المدنية عملا بصريح نص المادة ٣٠٩ من مسانون الإجراءات الجنائية ، فإن هو أغفل الفصل فيها فأنه ... وعلى ما جرى به تضاء محكمة النقض \_ يكون للمدعى بالحقوق المعنية أن يرجسع الى ذأت المحكمة التي نصلت في الدعوى الجنائية للنصل نيما أغنلته عملا مالسادة ١٩٣ من قسانون الرافعات المدنية وهي قاعدة واحسة الأعمال امام المحاكم الجنائية لخلو قانون الإجسراءات الجنائية من نص مماشل وباعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرامسات . لما كان ذلك ، وكان الواضح من منطوق الحكم المطعون عيسه أنه أغدل النصل في طلب المدعية بالحقوق المدنية الزام المطعون ضده برسم الانتساج المقرر وقدره .٣٢٠ / ١٧٢ ، كما خلت مدونات الحكم من حسم أمسره رغم أيراده له من بين طلبات \_ الطاعنة مما يكشف عن أن المسكمة لم تفصل نسبه ، وكان الطعن بالنقض لا يجوز الا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع ، فان الطعن يكون غير جائز ، مع الزام الطاعنة الصاريف الدنية .

(طعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٧٥ ق \_ حلسة ٢/١/٨٨/٢/١)

ثانيا ــ نطاق الدعسوى الدنيسة:

قاعسسدة رقم ( ٦١٣ )

المسطا:

من القرر أن الحسكية الجنائية لا تضم بالتمويضات الذنيسة الا اذا كانت متملقة بالفمل الجنائي المسند الى المهم .

#### المكة:

لما كان ذلك وكانتر المصكة الجنائية لا تضعى بالتعويضات المبنية الا اذا كانت متبلغة بالفعل الجنبيائي المسندة الى المتهم ، ناذا كانت المحسكة تحد برات المتهم من التهمة المسندة اليه لعصوى التعويض بنان ذلك بسئلزم حتما رفض التعويض لائه ليس لدعسوى التعويض ولو محل عن ععل لم يثبت في حق من نسب اليه ، اما الحكم بالتعويض ولو تفى بالبراءة تصد بنيت عسلى عدم حصول الواتعة احسلا لو عسلى عبدم صحتها أو عدم نبسوت اسنادها الى صاحبها ، ولما كان الحكم المطعون فيسه تسد اسس تضاءه بالبراءة على عدم ثبوت بمتازضة المطعون فيسه تسد اسس تضاءه بالبراءة أليها على عدم ثبوت بمتازضة المطعون ضدها لجرية التهذف المسندة اليها غلى عدم ثبوت بمتازضة المعدى المدنية بكون صحيحا ومن ثم يضحى ما بثيره الطاعن بوجه بلعنه غير معديد ، لما كان ما تقدم غسان الطعن برمته يكون على غير السلس متهينا رفضة موضوعا مع مصادرة الكمالة والزام الطاريق المدارية المنته .

( طعن رقم ٨١٢٢ لسنة )ه أن ـ جلسة ١٩٨١/١/٥١ )

قاعستة رقم ( ٦١٤ )

البسسدا :

الدعسوى المنفية التي ترفع المحاكم المناقسة هي دعسوى تامة للدعسوى المناقبة امامها قلا تختص الحكمة المناقبة بالتعويضات المنفة الا اذا كانت متعلقة بالقمل المسئد الى المهم .

المسكية:

من المتسور أن الدعسوى المدنية التي ترفع للمحلكم الجنائية هي

دعوى تابعة للدموى الجنائية أملها ملا تختص المسكمة الجنائيسة بالتعويضات الدنية الا اذا كانت متعلقة بالنعل الجنائي المسند الى المتهم ، وكانت المسكمة تسد بسرات المطعون ضدهم من تهمة المسداث عاهة مستديمة بالطاعن لعدم ثبوتها في حقهم 6 فسان ذلك يستلزم حتما رفض طلب التعويض عنها لاتسه ليس لدعسوي التعريض محل عن معسل لم يثبت في حق من نسب البع 4 ويكون الحسكم الطعسون نبسه اذ تضي برفض دعموى الطاعن المنيسة قمد المترن بالصواب . لما كان ذلك ، وكان الثابت مما سلف أن الطاعن لم يضمن طلباته الختامية التعويض عن الاضرار التي لحقت بسه نتيجة اصاباته في جريبسة الضرب البسيط التي ادين الطعون ضدهم بهسا ، والذي يستطيع دلوج باب التنساء الدني المطالبة به اذا توافرت شروط استحقاقه فسان ما يثيره بشسأن مخالفة حجية الحكم الجنائي النهائي بالادانسة في جريمسة الضرب البسبط وعدم تنازله عن طلب التعويض عن بلتى الاصابات يكون غير صحيح . لما كان ذلك ، وكانت محسكمة الاعادة تتقيد بحدود الدعسوى كما طرحت عليها المرة الأولى مانه لا يجوز للطاعن أن يضيف اسمام المحكمة طلب التعويض عن باقى اصاباته بعد أن نقضت محكمة النقض الحكم الصلار في الدعسوى المدنية واعادت القضية لمحكمة الموضوع للنصل نيها محددا من هيئة أخسرى ، ويكون الحسكم الطعون نيسه في محله أذ أورد طلب الطاعن التعويض عن غير العاهة المستديمة واعرض عنه بما يبرئه في هذا الخصوص من قالة القصور في التسبيب لما كان ما تقدم ، فسان الطعن برمته يكون عطى غير اساس متعينا رمضه موضوعا ومصادرة الكمالة والزام الطاعن المساريف المنية .

(طعن رقم ٧٥٧٤ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٢/١/٥٨٥١)

# قاعسسدة رقم ( ٦١٥ )

البـــدا :

تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع ــ شرط ذلك .

المكية:

لمساكان ذلك ، وكان من المتسرر انسه وان كان تقدير. التعويض

من سلطة محكة الموضوع تتفى بما تراه مناسبا وفقا لمما تتبينسه من ظروف الدغسوى ؛ وانها من استقرت على مبلغ معين غلا تقبل المناششة غيسه ؛ الا أن هذا مشروط بسان يكون الحسكم قسد لحساط بعنساسر المسئولية المدنية من خطا وضرر وعائقة سببية ؛ احاطة كانية ، وأن يكون ما أورده في هذا الخصوص مؤديا الى النتيجة التي انتهى اليها ، كسا أن مناط التضاء بالتعويض أن يكون مستفادا من الحسكم أنسه متسابل العمل الغسار الذي اثبت الحسكم وقوصه من المتهم ، لما كان ذلك وكانت اسباب الحكم المسادر بالتعويض والمؤيد الأسباب بالحكم المطعون قسد خلت من هذا البيان كلية فساته يكون قبد قضى في الدعسوى المدنية دون أن يحيط بعناسرها ، وما يعيبه ويوجب نقضه والإحسالة بالنسبة للدعسوى المدنيسة ، وذلك تون حساجة الي بحث مسائر أوجسه الطمن الأخسرى ،

( للعن رقم ٢٥٩٦ أسنة ٥٦ ق - جلسة ٢٨٦/٦/٣ )

### ثالثا ... الحسكم في الدعسوى المنبة:

## قاعـــدة رقم ( ٦١٦ )

#### : المسلما

كل حسكم يصسدر في موضوع الدعسوى الجنائية يجب ان يفصل في التمويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المنبية قبسل المتهم وذلك ما لم تسر المحكمة ان الفصل في هذه التمويضات يستلزم اجسراء تحقيق خاص ينبنى عليه ارجاء الفصل في الدعسوى الجنائية معندئذ تحيل المسكمة الدعوى الى المحكمة المنبية بلا مصاريف .

#### الحكية:

اذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن محكمة أول درجة قضت حضوريا بتغريم المتهم - المطعون ضده - عشرين جنيها عن تهمة القتل الخطأ المسندة اليه واحالة الدعسوى المدنيسة الى محكمة شمال القاهرة الابتدائية غاستانف المطعون ضده هذا الحكم وقضت محكمة ثانى درجة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما اسند اليه ورفض الدعسوى المنيسة والسزام رافعها المساريف ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة ، وكان نص المادة ٣.٩ من قانون الاجراءات الجنائية يجرى بأن « كل حكم يصدر في موضوع الدعسوى الجنائية يجب ان يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية تبـل المتهم وذلك ما لم تـر المحـكمة أن الفصـل في هذه التعويضات يستلزم اجراء تحقيق خاص ينبنى عليه ارجاء النصل في الدعوى الجنائية معندئذ تحيل المحكمة الدعوى الى المحكمة الدنبة بلا مصاريف » وكان الثابت من السياق المتقدم أن محكمة أول درجة قد أدانت المطعون ضده واحالت الدعـوى المنية الى المحكمة المنية ، مقـد كان يتمين على محكمة ثاني درجة أن تقصر حكمها على موضوع الدعوى الجنائية والا تتصدى للفصل في الدعسوى المدنيسة اذ لم نكن مطروحسة عليها ، الا أنه لما كان البين من الحسكم المطعون نبسه أنسه أتسام متساءه ببراءة المضعون ضده من النهمة المسندة المه عسلى انتفاء الخطأ

من جاتبه ، وهو بهذه المثابة تضاء يعس اسعى الدعوى المدنية مساسه يتيد حرية القاضى المدنى اعتبارا بأن نفى المخطا عن المنهم يؤثر حتسا في رأى المحكمة المدنية المحالة عليها الدعسوى ما يكون معه مصيرها الى التفساء برنضها اعبالا لنصوص القانون ونزولا على قواعد توة الشيء المنفى فيسه جنائيا أسام المحاكم الدنية ، فسأن مصلحة الطاعنين سلمين بالمحتوق الدنية — من الطعن في الحكم فيها قضى به من رفض دعواهم المدنية تكون منتية .

### : المسطا

انتهاء الحسكم الى انتقاء الجريمة وجوب رفض الدعوى الدنية -

الحكية:

منى كانت الدمــوى المدنية الرفوعة من الطاعن قــد اتيت أسلا عــلى أساس توانر أركان جريبة احتجاز أكثر من مســكن في بلد واحد دون منتض ، غليس في وسع الحــكمة وقــد انتهت الى القــول بانتناه الجريمة الا أن تقضى برغضها .

( طعن رم ۱۹۲۱ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ۱۹۸۱/۲/۲۳ ١

# البسداة

لحسكية الموضوع أن تقضى بالبسراءة ورفض الدعسوى الدنيسة. بنى تشككت في صحة استلد النهبة الى التهم أو لعدم كفاية الأدلة .

قاعـــدة رقم ( ٦١٨ )

## المسكبة:

من المقرر أن لمصحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة ورمض الدعسوي. المنيسة متى تشككت في صحة أسناد الثهمة التي المتهم أو لمسدم كماية. الادلة ما دام حكمها تست اشتبل مسكما هو العال ف الدهوي المطروحة... على ما يغيد اتها محصت الدعوى واحاطت بظروفها عن بصر ويميرة ونطنت الى ادلية الثبوت التى قسام الانهام عليها ووازنت بينها وبين السلمة النفى فرجحت دفساع المنهم أو داخلتها الربيسة والشسك في صحة عناصر الانهام وما دام قسد اقسام قضاءه عسلى اساس يحبله وطالسا كانت تلك الأسبلب قسد جامت خالية من الخطأ في القسانون ومن عيوب التسبيب ، واذ كان الحسكم المطمون فيسه قسد اقسام تفساءه عسلى اسبلب سائفة تؤدى الى ما انتهى اليه من نتيجة ولم يجانب التطبيق القانوني الصحيح ، فسان ما يثيره الطاعن في هذا الشسان لا يمدو ان يكون جدلا موضوعيا حول سلطة المحكمة في تقدير الادلسة القانوني الدعسوى ومبلغ اطمئناتها اليها مما لا يجوز مصادرتها فيه أو التعرض بشائه اسلم محكمة النتقى .

( طعن رقم ۳٦۰۸ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٧/٥/١٨١ )

## المسطا:

المسادة رقم ٢٠٩ من قسانون الإجسراءات الجنافيسة نفص عسلى ان كل حسكم يصدر في موضوع الدعوى الجنافيسة يجب أن يفصسل في التمويضات التنبية أو المتهم الا أذا رأت المسكمة أن القصل في هذه التمويضات يستلزم اجراء تحقيق غلص ينبني عليه ارجاء القصل في الدعوى الجنافية ساساس ذلك .

قاعسسدة رقم ( ٦١٩ )

#### المسكبة:

لسا كان نص المسادة ٣٠٩ مسن تسانون الإجسراءات الجنائيسة يجرى على أن « كل حكم يصدر في موضوع الدعسوى الجنائية يجب أن يغصل في التمويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنيسة أو المتهم وذلك ما لم تر المحكمة أن النصل في هذه التمويضات يستلزم أجراء خاص ينبني عليسه أرجساء الفصل في الدعسوى الجنائيسة معندلة تحيل المحكمة الدعسوى الى المحكمة الدعسوى الى المحكمة الدعسوى الى المحكمة الدعسوى الى المحكمة الدعسوى الكان من الأوراق أن الدعسوى الكان محكمة أول درجة

بالبراءة بحسكم نهائى لعسدم استئناف النيابة العابة له ، فسان محكمة ثانى درجسة لا تبلك عند طرح الدعسوى المدنيسة لهائها ان تحبلها الى المحسكة لانتفاء علة الاحالة لسبق النصسل فى الدعسوى الجنائية بحكم نهائى من تبسل مما يستحيل معه أن يترتب على الفصل فى التعويضات ارجساء الفصل فى الدعسوى الجنائية على ما يجرى به حسكم المسادة ٢٠٩ ، ولذلك غانه كان يتمين عليها أن تفصل فى موضوعها أما وهى لم تنمل وتخلت عن نظرها باحالتها الى المحكمة المدنية غسان حكمها المطعون غيسه لا يكون له سند من نص المسادة آنفة الذيرة ويكون قسد انطوى على خطا فى تطبيق القانون مما يعيبه ويوجب نقضه .

(طعن رقم ۱٤٢٢ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢٥/١٠/١٠)

# قاعـــدة رقم ( ٦٢٠ )

: المسطأ

لا صفة الليابة العامة في التحدث الا عن الدعسوى الجنائية ولا شأن لها بالدعسوى المديسة •

#### المكه:

لا صنة للنيابة العابة في التحدث الا عن الدعوى الجنائية ولا شأن لها بالدعوى الجنائية ولا شأن الها بالدعوى المدنية عان متماها بشأن اغتال العصل غيها لا يكون متبولاً و فضلاً عن أن الحكم بالبراءة لعدم بنوت السناد الفعل الى المطعون صدها ينطوى على قضاء ضهني برغض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك غي المتلوق .

(طعن رقم ۱۸۷۶ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٣/١١/١٥)

## قاعـــدة رقم ( ٦٢١ )·

: المسما

الحسكم بالتمويض في الدعسوى المنية الرفوعة بالتبمية للدعوى المنائية في حالة المحكم بالبراءة ــ شرطه •

الحسكية:

الما كان شرط الحكم بالتعويض في الدعدوى المنية المرفوعة

بالتبعية للدعسوى الجنائية في حالة الحكم بالبراء هو نبوت وقوع الفعسل موضوع الدعوى موضوع الدعوى الدعوى الدعوى المنائدة والى المتهم المقابة عليه الدعوى المنكورة دون أن تتوافر به الأركان القانونيسة للجريسة ، ولمسا كان الحسكم المطعون فيسة شد أنفى الى عدم نبوت ارتكاب المطعون ضده المنافرة الله ، مان ذلك يستلزم الحكم سـ صحيحا سـ برغض الدعوى المنية تبله مما يكون النعى عليه في هذا الشان غير سحيد .

( طعن رقم ۲۱۳۲ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٣/١٢/١٣ )

#### قاعسسدة رقم ( ٦٢٢ )

المسدا:

اغفال الحسكم الجنائي ، القصسل في الدغسوى المدنية سـ أثره ــ الروع الماسة المحكمة القصصِل فيها طبقا لأحسكام نص المسادة ١٩٣ من مساون الراقمات .

#### المسكبة:

من المتسرر انسه اذا كانت الدعسوى المنسة قسد رغمت بطريق التبعيسة للدعوى الجنائية فسان على الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية أن يغصل في التعويضات التي طلبها المدعى بالحقوق المدنية وذلك عبلا بنص المسلام فيها غائم سام على ما جرى به تضاء محكمة النقض سيكون أغفل الفصل فيها غائم سام على ما جرى به تضاء محكمة النقض سيكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع الى ذات المحكمة التي غصلت في الدعوى الجنائية للفصل فيها أغفلته عصلا بنص المسادة رقم ١٩٦٣ من تساتون المرافعات المدنية و وهي تاعدة واجبة الأعمال أمسام المحاكم الجنسائية للخو تساتون الإجسراءات الجنائية من نص مماثل وباعتبارها من التواعد العالمة الواردة بتانون المرافعات .

( طعن رقم ٥٧) لسنة ٥٤ قُ ــ جلسة ٢٢/٥/١٨١ ١

# قاعـــدة رقم ( ٦٢٣ )

البسطا :

المدرة في صحة الحكم هي بصدوره موافقا القانون - استفس ذلك .

#### الحسكية:

العبرة في صحة الحكم هي بصدوره مواقعًا للقانون ، وكان الحكم الملاعون فيسه قسد بين اسلس التعويض المقضى بسه على الطاعن ، ووجسه المسئولية ، فاته لا ينطله سـ في خصسوص الدعوى المنية سـ عسدم ذكر مواد القانون التي طبقها على واقعة الدعوى متى كان النص الواجب الانزال مفهوما من الوقائع التي أوردها .

( طعن رقم ١٨٣٥ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨ )

## قاعب عة رقم ( ٦٢٤ )

#### السندا:

لا تتربب على الحكمة النا هى لم تبين عناصر الغيرر الذي قسير على اساسه جلغ التعويض اذ الأمسر في ذلك متروك لتقسدير محسكمة الموضوع بفير معقب ،

#### المسكبة:

لما كان الحكم المطعون فيه تمد بين واقصمة الدعسوى بنا تتواهر بسه كافة العناصر القانونية لجريبة المداث عامة مستنيبة بالجنى عليه التى دان الطاعن بها ، وكان هذا البيسان يتضمن في ذاته الاحاطة باركان المسئولية التقصيرية من خطا وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحسكم على الطاعن بالتمويض ، عاقه لا تتريب على المحكمة اذا عى لم تبسين عناصر الضرر الذي تدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به اذ الأمر في ذلك متروك لتتديرها بغير معتب .

( َطعن رقم ١٨٣٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨ )

#### قاعسسدة رقم ( ١٢٥ )

# البسدا :

اثبات الحكم وقوع الفصل الفسار من المحكوم عليه ينضبن بذاته الاحاطة باركان السلولية الدنيسة من خطسا وضرر وعلاقة السببية بينهما -ما يستوجب الحكم على مقارفة بالتعوض .

#### المسكية:

من المترر أن النبات الحكم وقوع الفعل الفسار من الحكوم عليب يتضمن بذاته الاحاملة باركان المسئولية المدنية من خطأ وضرر وعالاتة السببية بينهما مما يستوجب الحكم على مقارغة بالتمويض ، ولا عالى المحكمة ، من بعد ، أن هي لم تبين الضرر الذي حاق بالمدعي بالحقوة المدنية بنوعيه المسادي والادبي ، وذلك لما هو مقرر من أنسه أذا كانت المحكمة قد حكمت للمدعي بالحقوق المدنية بالتمويض الؤقت الذي طلمه لميكون نواة للتمويض الكامل الذي سيطالب عبه باتية ذلك على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذي ارتكب الفعل الضار المسند البه فهاذا يكون عليه المستوجبه التمويض النهائي الذي يطالب به بعد وهذا يكون على المحسكة التي شريع المامها الدعوى به ، ومن ثم غان ما يعيبه الطاعن على العسكم في هذا المساد الا يكون مقبولا .

( طعن رقم ٩٩٥٦ لسنة ٥٣ق ــ جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨ )

# قاعـــدة رقم ( ٦٢٦ )

#### 

من القرر انه يكفى في بيان وجه الغرر المستوجب للتعويض أن يشت الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من لجله .

#### المسكبة:

لساكان ذلك ، وكان من المقسرر أنسه يكنى في بيان وجسه الفرر الستوجب للتعويض أن يثبت الحسكم أدانسة المحكوم عليه عن الغمسل الذي حكم بالتعويض من أجله ، لأن في أثبات الحسكم وتشوع الغمسل الفسار من المحسكوم عليه ما يتضمن بذاته الاحلطة بأركان المسئولية المدنيسة ويوجب بمنتضاه الحسكم على مقارفة بالتعويض ، وكان الحكم تحد أثبت بالإدلسة السائفة التي أوردها أرتكاب الطاعن لجريمة الشرب المقتى التي دائسة بها وهي الغمسل الضسار الذي آنرتسة والمتعلى الموسار الذي آنرتسة المتعلى الموسار الذي آنرتسة المسار الذي آنرتسة المسار الذي الزيسة المسار الذي النواء المسار الذي الزيسة المسار الذي الزيسة المسار الذي الزيسة المسار الذي الزيسة المسار الذي المسار المسار

بالتمويض على متتضاه ، وكان بيسين من الأوراق أن الطاعن أنم ينسازع المدعين بالحقوق المبنية في صنتهم أو مصلحتهم في دعواهم مانه لا يتبسل منه أن ينسازع في ذلك لأول مرة أمام حسكمة النتض ، لما يتطلبه من تحتيق تتحسر عنه وظيفتها ، لما كان ما تقسدم ، فسأن الطمن برمته يكون عسلى غير أساس بتمينا رفضه موضوعا مع الزام الطاعن المسارية .

( طعن رقم ٣٢٨٣ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٥/١/١٥٨ )

# قاعـــدة رقم ( ٦٢٧ )

البـــدا :

ما لا يعيب الحسكم بالتمويض المؤقت .

#### الحيكية:

لما كان الحكم المطعون فيه لم يبن تضاءه - بالتعويض المؤتت على حكم المحكين ، وأنها على أساس تيام أركان المسؤولية التقسيرية التى أحاط بها احاطة كافية ، فاته لا يعيبه أشارته في مدوناته الى تقديم المساشر عن المدعيتين بالحقوق المدنية صورة من حكم المحكين المشار اليه .

( طعن رقم ٢١٩٢ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ٢١٩٠ / ١٩٨٥)

## قاعسدة رقم (۲۲۸)

#### البـــدا :

من القسرر انه اذا نقسدم المدعى بالحقوق المنيسة بما يغيسد قيلم عذره في عسدم حضور الجاسة التي قضى فيها باعتباره تاركا لدعواه ، كان ازاما على المحكمة ان تعنى بالرد سسواء بالقبسول او بالرفض ، وكان اغفال الحكم الإشارة الى ذلك ماسا بحق الدفاع .

## المسكبة :

لما كان ذلك ، ولئن كان من المقسرر طبقا لنص المادة ٢٦١ من المتنوق المتنبة يعتبر تاركا

لدعواه اذا تخلف عن الحضور اسم لحمده بعد علمه اليتيني بالجلسه المحددة لنظر الدعسوى ، الا أن حسد دلك ر يكون تخلفه هذا بغسير عذر متبول مسان كان هذا التخلف يرجع الى عدر تهسري حسال دون حضوره الجلسة التي صدر فيها الحكم باعتباره تاركا لدعواه المدنيسة نسان الحكم يكون غير صحيح لقبسام المحاكمة على اجسراءات معيسة شأنها حرمان المدعى بالحقوق المدنية من استعمال حقه في الدنساع ، ولمساكان العذر الذي ابداه المدعى بالحقوق المدنيسة سيهذكرنه المصرح له بتقديمها - أسام محكمة ثاني درجسة وهو من قبيسل الدغوع والدغاع ولئن كان يخضع لتقدير محكمة الموضوع الا انسه يتعين عليها اذا ما اثير المامها عذر من هذا القبيل أن تبدى رأيها ميسه بقبوله أو بمسدم الاعتداد بعد وأن تبني ما تنتهي اليه من رأى في هذا الشعبان عملي أسمعاب سائفة تؤدى الى ما رتبه عليه . لمسا كان ذلك ، وكانت المحسكمة لم تعرض في حكمها المطعون نيسه للدنساع الذي اثاره المدعى بالحقسوق المنية والذي تعلل بسه كعذر مانع له من حضسور الجلسسة سرغم جوهريته ... في خصوص الدعوى الحالبة ... ، وكان من المتسرر انه اذا تقسدم الدعى بالحقوق الدئيسة بما ينيد قيسام عذره في عدم حضسور الجلسة التي قضى فيها باعتباره تاركا لدعواه ، كان لزلما عسلى المحكمة ان تعنى بالرد عليه سمواء بالتبول او بالرفض ، وكان اغفال المسكم الاشارة الى ذلك ماسا بحق الدنساع ، لمسا كان ما تقسدم ، غاته يتمين نقض الحكم المطعون غيسه بها قضى بسه بالنسسبة للدعسوى الدنيسة والاعادة مغير حاجة لبحث ماتي أوجه الطعن .

(طعن رقم ٨٠٧٩ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ٢٨ ١٩٨٥/٢)

قاعسدة رقم ( ٦٢٩ )

## المبسدا :

التعويف النصوص عليها في القيانين المتعلقة بالفسرائب والرسوم من قبيل العقوبات التسكيلية التي تنطوى عسلي عنصر التعويض وأن هسده الصفة المختلفة بوحب أن تسرى عليما باعتبارها عفية القراعد القائمة في شان العقوبات -

#### المسكبة:

وحيث أنه من القسرر أله على ما جسري به قضاء محسكمة النتض ... أن التعويضات المنصوص عليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم ، ومن بينها تلك المنصوص عليها في القانون رقم ٣٦٣ أسفة ١٩٥٦ المسار اليه وكذلك في قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر مالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ، هي من قبيل العقوبات التكبيلية التي تنطوى على عنصر التعويض وان هذه الصفة المختلطة توجب ان تسرى عليها ... باعتبارها عقومة ... القواعد القانونية العامة في شأن العقومات ، الأسر الذي يترتب علية انه لا يحوز الحكم بها الا من المحكمة الحنائمة وحدها دون المحكمة الدنية ، وإن المحسكمة تحكم بها من تلقاء نفسها دون توقف عسلى تدخل الخزانة العامة ، وانسه لا يقضى بها الا عسلى مرتكبي الجريمة ماعلين اصليين أو شركاء دون سواهم ملا تمتد الى ورثتهم ولا الى المسئولين عن الحقسوق المدنيسة ، وأن تلتزم المحكمة في تقديرها الحدود التي رسمها القانون ، وانسه لكونها لا تقوم الا عبلي الدعوى الجنائية غانه بوغاة المتهم تنقضي الدعسوى عملا بالمسادة ١٤ من مانون الاحسراءات الجنائية ، كما أنها تنتضي أيضاً سفى المسدة المتررة في المادة ١٥ من القانون ذاتبه ، ولا تسرى في شأنها أحكام اعتبار المدعى بالحقسوق المدنيسة تاركا دعواه . لما كان ذلك ، وكان خضوع التعويض المنصوص عليه في كلا القانونسين رقمي ٣٦٣ لسسنة ١٩٥٦ و ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المسار اليهما ، للقواعد القانونية العامة المتررة في شان العقوبات وانقضاء الدعدوى في خصوصه بونساة المتهم وايضا بعضى المسدة وفق احسكام المسادتين ١٤ ، ١٥ من تسانون الاحسراءات الجنائية تأسيسا عسلى انها لا تقسوم الإعساى الدعسوى الجنائيسة ... على نحو ما تقسم بيانه ــ لازمة ولا ربب وانطلاقا من هذا الاسساس ذاته ، أن تسرى عسلى هذا التعويض سائر الأحكام الخاصة بانقضاء الدعسوى الجنائية ومن بينها حكم المادة )ه) من قسانون الاجسراءات الجنائيسة التي تنص عملي ان « تنقضي الدعسوى الجنائية بالنسسية للمتهم المرفوعة عليه والويتائع المسندة نمها اليه بمسدور حكم نهائي نبيها بالبراءة أو بالادانسة واذا صدر حسكم في موضوع الدعسوى الجنائيسة

فسلا يجوز اعادة نظرها الا بالطمن في هذا الحسكم بالطرق المتررة في القسانون » . لما كان ذلك ، وكان الحسكم المطمون نيسه قسد تشى يبراءة المطمون ضده على تهمة القهرب من اداء رسم الانتساج على بلك وكان الدعول ، وكانت النيابة العالمية قسد المسكت عن الطمن في هذا الحكم بطريق النقض واضحي بذلك نهائيا ، نسان الدعوى الجنائية تكون يذلك تسد انقضت عملا بحكم المسادة إلاه كان مسالفة البيان . لما كان ذلك ، وكان ما تثيره الطاعنة في شأن عسم الحسكم بالمعتوبة التكيلية المنطوبة على عنصر التعويض عن تهمة التهرب من أداء رسم الاتمساح على الكحول حسبها جاء في اسباب طعنها موجها الى الحكم المطعون غيسه ، واذ كان هذا الحسكم قسد حاز توة الأسر المتضى نسانه بعنتع التعرض لما يكون قسد شسابه من عبوب ويتعسين مسن ثم رفض الطعن .

: المسدا

كل حسكم يصدر في موضوع الدعسوى الجنائية يجب أن يفصسل في التمويضات التي يطلبها الدعى بالحقوق الدنية أو المتهم .

#### المسكية:

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٠٩ من تسانون الاجسراءات البنائيسة تنص عملى ان « كل حكم يصدر في موضوع الدعسوى البنائيسة يجب ان ينصمل في التمويضات التي يطلبها المدعى بالحتوق المنيسة أو المتهم وذلك ما لم تسرى المحكمة أن النصل في هذه التمويضات يستلزم أجراء تحتيق خاص ينبني علية أرجاء النمسل في الدعسوى الجائبة نمائذ تحيل المحسكمة الدنية الى المحكمة المنيسة بلا يصاريف » .

( علمن رقم ١٩٨٦ لسنة ٥٦ قر - جلسة ١٩٨٦/١٢٨١ )

# رابعا ـــ الطمن في الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية : قاعــــدة رقم ( ٦٣١ )

البسطا :

يجوز البدعى بالمقوق الدنية أن يستانه الحسكم المسادر من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنع فيها يختص بحقوقه الدنية وحدها أن كانت التمويضات المللوبة تزيد عسلى النصاب الذي يحسكم فيسسه القافي الجزئي نهائيا -

#### المستكية :

حيث أن المسادة ٢٠٣ من تاتون الاجسراءات الجنائية تجيز المدعى المحتوق المنبسة أن يستانف الحكم المسادر من المحتكمة الجزئية في المخالفات والجنع عيما يختص بحتوقه المدنية وحدها وأن كانت التعويضات المطلوبة تزيد عسلى النصاب الذي يحكم غيسه التاضى الجزئي نهائيا ، وحقه في ذلك تلتم لائه مستقل عن حتى النيابة العلسة وعن حتى المنهاة لا يتيده الا النصاب ، ومتى رفع استثنافه كان عسلى المحتكمة الاستثنافية أن تعرض لبحث عناصرالجريمة من حيث توافر اركانها وثبوت النعسل المكون لها في حتى المنهم من جهة وقوعه وصحة نسبته اليسه لترتب عنى ذلك الأساره التلتونية غسير متيدة في ذلك بتفساء محكمة أول درجسة ولا يعنع من هذا كون الحكم في الدعسوى الجنائية تسد حاز قوة الابر سبب واحد الا أن الموضوع في كل منها يختلف عنه في الأخسرى مما لا يمكن محه النسك بحجية الحكم الجنائي .

(طعن رقم ٢٣٣٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩)

. قاعـــدة رقم ( ٦٣٢ )

## البسسدا :

خضوع الدعسوى المنيسة ابلم المحكمة الجنائية للقواعد القسيرة في قانسون الإمسراءات الجنسانية بـ بناط نلك بم انفلاق بـ أب الطمن ... بالاستثناف في الدعسوى المنيسة بالنسبة المدعى الذي بـ أثره بـ عدم جواز طعنه فيها بطريق النقض ولو قضى فيها استثنافيا بالرفض بناء على طعن المتها و الحسكم القاضي بناء

#### المسكبة:

حيث أن المسادة ٢٦٦ من مسانون الاجسراءات الجنائية تقضى بأن يتبع في الفصمل في الدعموى المدنية التي ترفع أمسام المحاكم الجنائية الاجسراءات المقررة في ذلك القسانون فتجرى أحكامه عسلى تلك الدعوى في شان المحاكمة ولاحسكام وطرق الطعن فيها ما دامت فيسه نصوص خاصة بها ، ولما كانت المادة ٣٠٤ من القانون ذاته قد احسازت للمَدعى بالحقوق المدنية استثناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية هيما يختص بالدعوى الدنيسة وحدها اذا كانت التعويضات المطلوسة تزيد على النصاب الذي يحكم نيسه القاضي الجزئي نهائيا ، فلا يجسوز للمدعى بالحقوق المدنيسة أن يستأنف الحكم المسادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد عسلى ذلك النصساب مهما شباب الدعكم من عيوب ، وتسرى هذه القاعدة ولو وصف التعويض المطالب بسه بأنه مؤقت ، وبالتالي لا يكون لسه الطعن في هذه الحالة بطريق النقض لانه حيث ينغلق باب الطعن في الحكم بطريق الاستئناف لا يجوز من باب اولى الطعمن فيمه بطمريق النقض . لمما كان ذلك وكان الطماعن المدعى بالمقوق المدنيسة قسد طلب الحكم لسه بتعويض مؤقت قسدره قسرش واحد وهو ما لا يجاوز النصاب الانتهائي للمحكمة الجزئية ولو وصف بأنه مؤقت ، مانه لا يجسوز له الطعن بالنقض في الحسكم الصادر برمض دعواه المدنية . ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم برفض الدعوى المدنيــة صادرا من محكمة ثاني درحة بعد أن استأنف المتهمان الحسكم الابتدائي القاضى بالادانسة والتعويض ، وذلك بأن قضاء المحسكمة الاستئنافية ليس من شانه أن ينشئء للمدعى بالحقوق المنسة حقا في الطعن في الحسكم المسادر في الدعسوى المدنية متى امتنع عليه الطعن ميه ابتداء بطريق الاستئناف . لما كان ما تقدم ، فسانه يتمين التقرير بعدم جــواز الطعن .

( طعن رقم ٧٣٣٢ لسنة ٥٤ ق - طعمة ٣٠/١/٥٨٥١ )

#### ماعسدة رقم (١٤٣٠)

## البسدا:

من المقسرر ان العبرة في صحفة الحسكم هي بمسعوره موافقة للقانون وكان المحكم المطعون فيسه قسد بين ابسساس التعويض المقضى بسه عسلى الطاعن ووجه المسئولية فاقه لا يبطله في خصوص الدعسوى المنيسة سسعدم ذكر مواد القسانون التي طبقها عسلى واقعسة الدعوى متى كان النص الواجب الانزال مفهوما من الوقائع التي اوردها .

#### المسكبة:

لا كان ذلك ، وكان الحسكم المطعون فيسه قسد اثبت ان الدعين بالحقوق الدنية حرام روجة المجنى عليسه الأول وأولاده وهو ما لم يجدده الطاعن وكان ثبوت الأرث لهم من عدمه لا يقسد على صفتهم كروجة وانساء للبجنى عليه المذكور وكونهم قسد الصليهم ضرر من جسراء نقد المجنى عليه المنكور وكونهم قسد الصليهم من ضرر مباشر لا على التصابهم متلم المجنى عليه من أيلولة حقسه في الدعسوى اليهم ، فسان انتسابهم متلم المجنى عليه من أيلولة حقسه في الدعسوى اليهم ، فسان من المقسرر أن العبرة في صحة الحسكم هي بصدوره مواقتا اللقانون وكان الحسلم المعون فيسه قسد بين اسساس التعويض المتصى على الماعن ووجسه المسئولية غاته لا يبطله في خصوص الدعسوى على النفس الوقاع الدعسوى الدعسوى من كان النس الواقع التي اوردها . للا مني كان النس الواقع التي اوردها . للا كان ما تقسم ، فسان العلمن برمته يكون على غسر اسساس متعينا ونضسه موضوعا ...

( طُّعن رقم ١٦١٦ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٩ )

خامسا نـ بسائل بنوعــة :

قاعسدة رقم ( ٦٧٤)

: 4-41

يكفى في بيسان وجسه الضرر المستوجب للتمويض أن يثبت المكم ادائسة المحسكوم عليه عن الفسال الذي حكم بالتمويض من اجله .

المسكية:

من المقسرر انسه يكتى في بيان وجسه الضرر المستوجب للتعويض ان بثبت الحسكم ادانة المحسكوم عليه عن الفعل الذي حسكم بالتعويض من أجله ، ولا يعيب الحسكم عدم بيان الضرر بنوعيه المسادى والآتبى ذلك بسأن في اثبات الحسكم وقوع الفعل الضار من المحسكوم عليه ما يتضمن بذاته الاجاملة بأركان المسئولية ، وكان الحكم المطعون نيسه تسد أثبت بالاداسة المسائمة التي أوردها أرتكاب الطاعن للجريسة التي دانسه بها وهي الفعل الضسار الذي الزبه بالتعويض على متتضاه ، فسان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد .

( طمعن رقم ٢٥٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٢/٥/١٩٨٤ )

قاعسسدة رقم ( ٦٢٥ )

الْبَسسدا : `

الدفع بمسدم قبول الدعسوى المدنيسة لا يتمسين بالنظام المسلم ولا يصح الثارته ليلم محكهة النقض .

#### المسكية:

لما كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن أحدا من الطاعنسين قسد غازع في صفة المدعيتين بالحقوق المدنيسة أمسام محكمة الوضوع > غساته لا يقيسل الحديث عن هذه الصفة لأول مرة لبسسام محكمة النقض لانطوائه عسلى منازعة تستدعى تحقيقا موضوعيا > ولانسه من المتسرر أن الدسسم بعدم قيسول المعمودي المنبسة وإن كان من الدوع الجوهرية التى يتعسين التصدى لها عند ابدائها ، الا أنه ليس من قبيل الدفسوع المتعلقة بالنظام العام التى يصبح اثارتها أسام محكمة النتض لأول مرة ، أما دام الطاعنان قسد سكتا عن التبسك بهذا الدفسع أسام محسكمة الموضوع فليس لهما من بعد أثارته لأول مرة أسام محكمة النقض ويكون منعاها في هذا الخصوص غير مقبول .

( طَعَن رقم ١٩٨٧ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٥/١/٣٠ )

## قاعـــدة رقم ( ٦٣٦ )

البسدا:

الحكم بالبراءة في جريبة البلاغ الكانب لابتفاء القصد الجنائي لا ينفى حنها تحقق الضرر وثبوت السئولية في الدعسوى المنية .

المسكبة:

من المترب أنه أذا ينبت براءة المبلغ في جرينة البلاغ الكاذب عبلى النتاء سوء القصد ونية الاضرار في حقه ــ كما هو الحال في الدعادي المائلة ــ فينبغي بحث مدى توانر الخطأ المدني بالستوجب التعويض من عدمه في واقعة التبليغ ذاتها ، فالتبليغ خطأ مدني يستوجب التعويض بالمبلغ أذا كان صادرا من تبيل التسرع في الاتهام أو بتصدد التعريض بالمبلغ والاساءة إلى سمعته عدن رعونة أو عدم تبصر ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ما أذا كان هناك خطأ مدني ضار يستوجب مساطة المطعون ضدهما بالتعويض عنه أو لأن مسائد يكون معيه أبها يوجب تتضيه .

﴿ ﴿ طَعَنْ رَمَّمُ ٢/١٩ لَسَنَةً ٤٥ قَ ــ خِلْسَةً ١٩٨٥/٢/١٨ )

# قاعًـــدة رقم ( ٦٣٧ )

: المسدا

المائة ٢/٣١/ من قانون الإجراءات الجنائية \_ تعديلها \_\_ لا ينصرف الى ما يصدر من احكام في الدعــوى الدنية .

المسكية:

لما كان ذلك ، وكان التسائق على ما السنقر عليه تنسساء هذه

المسكبة وطبعا لنص المسادة ٢١٣ من قسانون الاجسراءات الجناقية قد أوجب وضع الاحسكام الجناقية وتوقيعها في حدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة ، وكان التعديل الذي جسرى على الفترة الثانيسة بها والا كانت باطلة ، وكان التعديل الذي جسرى على الفترة الثانيسة من المسادة ٢١٣ سائعة الذكر بالمتانون رقم ١٠٧ لسسنة ١٩٢٧ والذي استئنى أهسكام البراءة من البطلان لا ينصرف البناتية الل ما يصدر من أحكام علة التعديل وهي عسلى ما أمصحت عنه الذكرة الإيضاحية للقانون سائع المنافية المسلمية للقانون سائعهم في الدعسوى الجنائية من الطمن على حسكم البراءة بالبطلان أذا للمتهم في الدعسوى الجنائية من الطمن على حسكم البراءة بالبطلان أذا لم مشاحة في انحصار ذلك الاستثناء عنهم ويظل الصكم بالنسبة اليهم غلا مشاحة في انحصار ذلك الاستثناء عنهم ويظل الصكم بالنسبة اليهم خاشما للأمسل العام المقسرر بالمسادة ٢١٣ من قسانون الاجسراءات البائية غيبطل أذا منى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليه .

(طعن رقم ٢٩١٢ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ٢/٤/١٩٨٥ )

# دفاع

اولا : حضور المحامي ومرافعته .

ثانيا: ما يعتبر اخلالا بحق الدفساع .

مالنا : ما لا يعتبر اخلالا بحق الدفساع .

رابعا: طلبات التاجيــل .

خابسا: طلبات التحقيق ء

سانسا: طابات ندب للخبراء ومناقشتهم .

سابعا : طلبات سمساع الشهود .

ثامنا : طلبات ضم الأوراق .

تاسما : طلبسات المعلينسة .

عاشرا : مسائل منوعسة .

أولا - حضور المحلمي ومرافعته :

قاعسدة رقم ( ٦٣٨ )

البـــدا :

متى عهد المتهم الى محام بمهمة الدناع فانه يتمين عالى المحكمة أن تستمع الى مرافعته أو أن تتبح له الفرصة للقيام بمهمته .

#### الحكة :

من المقرر أنه متى عهد المتهم الى محسام بمهمة النفساع فانسه يتمين عسلى المحسكية أن تستيع الى مرافعته أو أن تتبع له الفرصة للقيام بمهمته ، ولمسا كان الثابت مما تقسدم أن الطاعنين مثلوا أسام المحكية الاستثنافية وطلب المحسلي الحاضر معهم تأجيس الدعسوى لوحديم الأصيل فكان لزلها عسلى المحسكية أما أن تؤجل الدعسوى أو تتبه المتهمين الى رفض الطلب حتى يبدوا دفاعهم ، أما وهي لم تقمسل واصدرت حكمها في موضسوع الدعسوى بتلييد الحسكم المستأنف غاتها باصدارها هذا الحكم تكون قد فصلت في الدعوى بدون سماع دفاع المتهمين المجالفة المتاليات المجالفة المحاكمات المجالفة منا بعبب حكمها بالاخلال بحق الدفاع .

( طعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٠ ق \_ جلسة ٢٠٩١ )

# قاعسدة رقم ( ٦٣٩ )

#### : المسلا

حضور محلمى مع منهم بجنحة غير لازمة ـ طلب المحلمى الحاضر عن المدعى بالمحق المدنى تلجيل الدعــوى لحضور محلبيه الاصلى الذي حال مرضه دون حضوره ، على المحــكية اجابته ، او رفضــه ـ شرط ذلك .

#### المسكبة:

الما كان المشرع تسد نظم الدمسوى الدنية واجراءاتها في المواد

101 وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية ، وكانت المادة ٢٦٦ منه تنص على أنه « يتبع في الغصل في الدعبوى المدنية التي ترفع أسام المصكمة الجنائية الاجبراءات المقررة بهذا القانون » ضان الدعبوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أسام القانون » ضان الدعبوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أسام القانون الجنائي تخضيا للقواعد الواردة في قانون الإجبراءات نبيا يتعلق بالمحاكمة والإحسكام فاذا ما قبله المحكمة الجنائية الادعباء المدني أصبح المدعى بالحقوق المدتكة من حيث الاعلان وابداء الطلبات والدفاع ومناقشة الشهود ، عدم المحكمة من حيث الاعلان وابداء الطلبات والدفاع ومناقشة الشهود ، عدم تأجيل الدعوى لحضور المحاكم الموكل يكون باطلا لابتنائه على مخالفة اجراء جوهرى من أجراءات المحاكمة وللأخلال بحق الدفعى المناع معا يتعبين معه متحق الحكم المطعون نبه والاحالة نبيا تنفى به في الدعوى المدنية بني

( طعن رقم ١٩٥٩ لسنة ، ه ق — جلسة ، ١٩٨١/٤/٣٠ )

## قاعسدة رقم (٦٤٠)

#### المسدا:

يكفى في المحلكمات الجنائية ان تتشكك محسكمة الموضوع في صحة اسناد النهمة الى المنهم لكى تقضى له بالبراءة ورفض الدعسوى المنيسة — لا يصح الاستدلال على ثبوت الجربية بما يرد في مرافعة الدفاع .

#### المسكمة:

بكتى فى المحاكمات الجنائية أن تتشكك محسكمة الموضوع فى مسحة السنه النهائة مم لكى تقدى لسه بالبراءة ورغض الدعسوى المدسة أن مرجع الأسر فى ذلك الى ما تطمئن البسه فى تقدير الدليسل مسادام حكمها يشتمل عسلى ما يفيد أنها محست وأتمة الدعسوى وأحاطت بظروفها وبأطلة الثبوت التى قسام عليها الاتهام ووازنت بينها فيبن ادلسة النفى مرجحت دفساع المتهم أو داخلتها الربية فى صحة عناصر الانبات وأد كان البين من الحسكم المطمون نيسه أن المحسكمة تسد احاملت بواقعة الدعسوى وألمث بأدلة الثبوت غيها وأن الاسباب التي ساتها الحسكم المحسكة الحساته الدحسك الدعسوى وألمث بأدلة الثبوت غيها وأن الاسباب التي ساتها الحسكم المحسلة الحسكم المحسكة الحسكم الحسلة الحسكم المحسلة الحسكم المحسلة الحسكم المحسلة الحسكم المحسلة الحسكم المحسلة الحسكة الحسون وألمث بأدلة الثبوت غيها وأن الاسباب التي ساتها الحسكم المحسون وألمث بأدلة المحسون وألمث بأدلية المحسون وألمث بأدلة المحسون وألمث بأدلية المحسون وألمث بأدلية المحسون وألم المحسون وألمث المحسون وألم المحسون المحسون المحسون المحسون وألم المحسون المحسون المحسون وألم المحسون وألم

على النحو المتعدم سبن شانها أن تؤدى ف مجبوعها الى ما رتب عليها من شك فى صحة اسناد التهمة الى المطعون ضده فسان ما ينعاه الطاعن بشبان الطراح الحسكم لاكتوال شسهود الاثبات وترجيحه لرواية المطعون ضده لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في ثبوت الجريمة في حق المتهم بما يتوله محليه في مرافعة فسان ما يثيره الطاعن بشسان ما ورد على لسسان المدانسع عن المطعون ضده بجلسة المحاكمة يكون غير سسديد .

( طعن رقم ٢٤٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٢ )

# قاعمسدة رقم ( ٦٤١ )

#### البسدا :

سكوت الطاعن ومحلبيه عن الرافعة في موضوع الدعوى واقتصار الدغاع على الرافعة في الدغع دون الوضوع ، لا يجوز أن يبنى عليه الطعن عسلى الحكم بالإخلال بحق الدغاع سـ ما دام أن الطساعن لا يدعى أن الحكمة منعة من الرافعة في الوضوع .

#### المسكبة:

لما كان با أورده الحسكم وبا أنتهى اليسه من أن الواقعة توفر في حق التهم جناية الضرب المفضى الى المدوت بيا يتحقق بسه ضسبنا المختصاص محكمة الجنايات ؛ وكان الثابت بمحضر الجلسسة التي مسدر فيها الحسكم المطعون فيسه أن المدافع عن الطاعن شرح وتسائع الدعوى ولملابساتها وترافع في موضوعها لله فضلا عبا أورده في دفساعه من أن الواقعة لا تعدو أكثر من جريبة قتل خطأ ينحسر عبلى المرافعة في الدفع الجنايات فأن دعسوى الطاعن من بعد أنه اقتصر عبلى المرافعة في الدفع تقيض الثابت من الأوراق . ومن ثم عارية عن سندها واجبة الرفض فضلا عبا هو مقرر من أن سكوت الطاعن ومحليه عن المرافعة في موضوع عبا هو مقرر من أن سكوت الطاعن ومحليه عن المرافعة في الدفسع دون الموضوع ؟ لا يجوز أن يبنى عليه الطعن على المرافعة في الدفسع ؛ ما دام الماعان لا يدعى أن المحكمة منعته من المرافعة في الموضوع ، ومن ثم يكون النصع على الحكم بالافلال بحق الدفساع ، ما دام الماعن على الحكم على الحكم في هذا الثمان غير سديد .

(طعن روقم ۲۲۸۳ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٣/١٦)

#### قاعسسدة رقم ( ٦٤٢ )

#### : 12-41

عند تعارض الصلحة بين متهدين في جنساية واحدة يجب ان يكون لكل منهم محام خاص نتوفر له الحرية الكالمة في الدفساع عنه في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها .

#### المسكبة:

ان القانون يوجب عند تعارض المسلحة بين متهسين متعددين في جناية واحدة ، ان يكون لكل منهم محام خاص تتوفر لسه الحرية الكالمة في العنساع عنه في نطلق مسلحته الخاصة دون غيرها . لمسا كان ذلك ، وكان الحسكم المطعون فيسه قد اعتبد في قضائه س ضبن ما عول عليه سملى السوال الطاعن الثاني اسام الشرطة وبتحتيتات النيابة العامة ، وكان مؤدى ما حصله من هدف الاتسوال الله اعتبر مقررها شاهد اثبات ضد الطاعن الأول ، وهو ما يتحتق بسه التعارض بين مصالح الطاعنين ضد الطاعن الأول ، وهو ما يتحتق بسه التعارض بين مصالح الطاعنين الاسر الذي كان يستلزم غصل دغاع كل منهما عن الآخس . وإذ كانت المحسكة قسد سمحت لحسام واحد بالمرافعة عنهما معا عسلى الرغم من قيام هذا التعارض ، فانها بذلك تكون تسد أخلت بحق الدفساع مسا مع يعبب اجراءات المحلكية ويوجب نقض الحكم بالنسبة الى الطاعتين .

( طعن رقم ٨٦٢ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ٢٠/٥/٣٠ )

# قاعسدة رقم ( ٦٤٣ )

# البسندا:

ان القِآنون لا يمنع من ان يتولى محسام واحد واجب الدفساع عن متهمين متعددين في جناية واحدة ، ما دايت ظروف الواقمة لا تؤدى الى القول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم .

#### الحكة:

لما كان تفساء هذه المسكمة تسد جرى على ان التانون لا يمنع من أن يقولي محلم واحسد ولجب الدفاح عن يتهين بتعدين في جنايسة واحدة ، ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدى الى القول بقيام تعارض حقيقى بين حصالحهم ، وكان الثابت من الاطلاع على الحسكم المطعون غيه أنه انتهى الى أن الطاعنين الاول والثانى ارتكبا معا نصل الشرب واعتبرها ناعلين أصليين في هذه الجريسة ، وكان القضاء بلدائمة احدهما حكم بستفاد من أسباب الحسكم لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدناع ، مائم لا يعيب الحسكم في خصوص هذه الدعوى أن تولى النفاع عن الطاعنين الأول والثاني محام واحد ذلك بأن تعارض المصلحة الذي يوجب أنواد كل منهما بحام خاص يتولى النفاع عنه الساسة الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسمع كل منهما أن يبديه من أوجه النفاع عا دام لم يبده بالفعل .

( طعن رقم ، ١٩٨٣/٤ لسنة ٥٢ ق \_ جلسة ٥/١٩٨٣/٤ )

# قاعسدة رقم ( ) ٢٤)

# المستدا :

لا يعيب الحسكم خلو محضر الجلسسة من اثبات دفساع الخصم اذ عليه ان كان يهمه تدوينه أن يطلب صراحسة اثباته في هذا الحضر كما عليه أن ادعى أن المحكمة صاحرت حقه في الدفساع أن يقسدم الدليل عسلى ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم .

#### المسكبة:

لا يعيب الحسكم خلو محضر الجلسة من انبات دناع الخصم اذ عليه أن كان يهمه تدوينه أن يطلب صراحة أنباته في هــذا الحضر كيا سليه أن ادعى أن المحسكمة صادرت حقه في الدنساع أن يقسدم الدليل عـلى ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب تبن صدور الحكم ، ولما كان البين من محضر جلسة المرافعية أنه جَاء خلو مما يدعيه الطاعن من دنعه بعتم تبول الدعسوى المنيسة ، أو مصادرة حقه في الدنساع ، بل أن الثابت بسه أن المحسكمة مكته من أبداء دناعه كابلا ، مان نعيه يكون على غير أساس .

المعن رشر مدد اسنة ٥٠ قريد جلسة ١٩٨٢/٥/٢ )

# قاعسسدة رقم ( ١٩٥)

البـــدا :

بنى عهد المتهم الى مصام بمهمة الدفاع عنه فعله يتعمن على المحكمة أن تستمع الى مرافعته أن أن تتبع له الفرصة القيام بمهته .

المسكمة: ر

الأصل أنه وأن كان حضور محسام مع المنهم بجنحة غسير واجب لتونا ، الا أنه منى عهد المنهم الى محام بمهية الدساع عنه ، غسانه بنعين على المحكمة أن تستبع الى مرابعته أو أن تنبع لسه الفرصسة للنيسام بمهيته ، ولمسا كان الثابت سلامها سلف سأن محاميا حضر سلاما المحكمة الاستثنائية وطلب تأجيل نظر الدعسوى لحضور المحلمي ، فكان لزاما على المحكمة لها أن تؤجل الدعوى أو ننبه النيم الى رفض الطلب حتى يبدى دفاعه ، أما وهي لم تفعل وأصدرت حكما في موضوع الدعسوي بادانة الطساعن ، فاتها بالمدارها هسذا الدعم تكون قد فصلت في الدعوى بدون دغساع من المنهم مخالفة بذلك المدادية .

( طَمَن رقم ١٩١ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٣/٥/١٧ )

# قاعسسدة رقم (٦٤٦)

البـــدا :

الدفسع بعدم توفق المحامى المتدب في الدفاع عن النهم ... اثره . المسكدة :

-لما كان الثابت في محضر جلسه المحاكبة ان الطاعن قرر أنه لم يوكل محليها ، فندبت المحكبة محليها للدفاع عنه ، وترافع المحابى مدافعا عنه بما هو مدون في محضر الجلمسة ، ولم يثبت أن الطاعن اعترض على ذلك أو أبدى طلبانها في هذا التسائن ، نسان ذلك لا يعد الخسلالا بحق النفاع ، ولا وجله لما يتحدى به من أن الحامى المنتب ثم يكن شأ بوقسائع الدعسوى اذ أن استعداد المدافسيع عن المتهم أو عدم استعداده أسر موكول الى تقديره هسو حسبها يوحى بله ضلهي واجتهاده وتقاليد مهنته ، لما كان ما تقسدم ، مان الطعن برمتله يكون على غير اسلاس .

( طعن رقم ۱۰۰۱ لسنه ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۳/۲/۷

# قاعـــدة رقم ( ٦٤٧ )

#### المسمدا:

المقسرر ان استعداد المدافسع عن المنهم او عسدم استعداده موكول الى تقديره هو حسيما يوحى به ضميره واجنهاده ونقاليد مهنته .

## الحكمة:

لما كان من المقسور ان استعداد المدافسة عن المقهم هو عسم استعداده موكول الى تقديره هو حسبما يوحى بسه ضميره واجتهداده وتقليد مهنته ، واذ كان بيين من محضر جلسسة المحاكمة أن المحسكية ندست محليا للدغاع عن الطاعن وأنه أطلع عسمي أوراق الدعسوى ، ثم البحدى دغاعه دون أن يطلب من المحكمة الشمير لاعداد دناعه تسان منهى الطاعن بالاخسلال بحق الدنساع يكون غير سديد .

( طعن رقم ۲۹۰۹ نسبة ۵۳ و ــ حلسة ۱۹۸۱/۱/۳۱ ؛

## قاعـــدة رقم (٦٤٨)

#### : المسطا

# المسكبة :

لما كان البين من مطالعة محضر الجلسة المصاكمة أن المصكمة ندبت محليا لكل من الطاعنين اللذين لم يبديا اعتراضا عسلى ذلك ، كما البت بالمحتر أن المصركية المعلمة المصاع الوقت الكافي للاطسلاع ، وقد ترانع المحاميان في الدعدوى على الوجه النبت بحضر الجاسة دون أن يطلب أيها أجلا للاطلاع ، وكان من المترر أن استعداد المداسع عن المتهم أو عدم استعداده موكون الى تقديره هو جسبها يوجى بسه خميره واجتهاده وتقاليد مهنته ، غانه لا يكون هناك حمل لما ينعساه الماعنان في هذا الخصوص .

( طعن رقم ۲۵۸ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٤/١٠/١

# قاعــدة رقم ( ٦٤٩ )

#### 

للمحامى موكلا كان او منتدبا ــ ان يسلك السبيــل الذي يــراه محققاً رسالة الدفـــاع على الوجه الذي يرضى ضميره وينفق مع شرف المهنة وعلى هدى من خبرته في القانون .

#### المسكية:

المحامى موكلا كان أو منتدبا ... أن يسلك السبيل الذي يراه محققا رسالة الدفاع على الوجه الذي يرضى ضميره ويتنق سع شرف مهنسه وعلى هدى من خبرته في القسانون ومن ثم لم يكن من شسأن قيام خطة النفاع عسلى الطعن في اقوال الشساعد أن تحسول بينه وبسين حقه في طلب تأجيسل نظر الدعسوى لسماعه أبسا وهو لم يغمل بقولة غير متبولة هي أنسه كان محاطا بالحسرج نسان نعبه عسلى الحسكم بهذا السبب بكون غير سديد .

( طعن رقم ٢٠٧٦ لسنة ٥٤ ق \_ جلسة ١٩٨٤/١١/٨ )

# قاعسدة رقم (١٥٠)

# البسدا :

الاصل آنه وان كان حضور مصلم مع المنهم في جنصة غير لازم قانونا الا آنه متى عهد المنهم الى محسلم بمهنة الدفاع فسانه يتمين على المحكمة ان تستبسع الى مرافعته أو أن تتبع لسه فرصسة القيسلم بمهنسه .

#### المكة:

ومن حيث قه بيين من محدر جاسسة العساكمة الاستمالية إن

محليا حضر مع الطاعن الذي مسل بالجلسة وطلب تأجيل نظر الدعوى لحضور المحلمي الاصيل ، غلم تستجب المحكمة لطلبه هذا وتضت بناييد الحسكم المستانف . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه وأن كان حضور محلم مع المتهم في جنحة غير لازم تاتونا ، الا أنسه متى عهد المتهم الى محسام بمهمة الناعاع ، غانه يتعين عملى المحسكية أن تستبسع الى مراغمتة أو أن يتيع له الغرمسة للتيسام بمهمته ، ولما كان الثابت من السياق المتتسدم ، أن الطاعن طلب تأجيل نظر الدعوى لحضور المحلمي الأسيل ، غقد كان لزاما عملى المحسكية أبا أن تؤجل نظر التعسوى أو أن تتبه المتهم الى رغض طلبه حتى بيدى دغاعه ، أما وهي أم تنعسل واسدرت حكيها في الموضوع بتاييد حكم الادانة ، غانها باصدارها هذا الحسكم تكون قسد غصلت في الدعسوى بدون سماع دفساع الطاعن ، مخلقة بذلك البلاديء الإساسية الواجب مراعاتها في المحلكمات الجنائية ، ما يعيب الحكم لاخلالة بحق الدغاع ، ويوجب نقضه والاعادة .

(طعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ١١/١٠/١٠/١)

ثانيا ــ ما يعتبر اخلالا بحق النفساع:

قاعــدة رقم ( ١٥١ )

: 12-41

التهم آخر من يتكلم ولا يفي من ذلك أن تسكون المحكمة قد صرحت بتقيم منكرات لن يشاء من المصوم •

المسكبة:

اذا كان الحكم المطعون فيه تسد صدر دون أن يبدى الطاعن دغاعه ردا على المذكرة سر المتدنة من الدعى بالحقوق المنبسة التى قبلتها المحكمة وأوردت في حسكمها مؤدى ما ورد بها من دغاع ٤ مما يبطل اجراءات المحاكمة للاضالال بحقوق المتهم في الدغاع ٤ مما يبطل نص المادة ٢٧٥ من قساتون الاجراءات الجنائبة من أن المتهم آخسر من يتكم ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قسد صرحت بتقديم مذكرات لن يشساء من الخصوم ٤ أذ ليس من شأن هذا أن يفسر من قواعد وضعت كفالة لعدالة التقاضى وعدم تجهيل الخصومة على من كان طرغا غيها وأن يكون المتهم آخر من يتكلم .

( طعن رقم ۸۸۲ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨١/٢/٢٥ )

قاعبدة رقم ( ٦٥٢ )

البسدا:

عدم اعسلان المتهم بالحضور ــ اثره .

المسكية:

اذا كان الثابت من الاطلاع على المنردات المضهوبة انها خلت مسا يغبد اعلان الطاعنين للحضور لهام المحكة الاستثنائية ، فان الحاكم المطعون فيه اذ مسدر ضدها بالغاء الحسكم المستانف وبسراءة المتها الطعون ضده والزام الدعسوى المنبسة تبلسه والزام المدعسين ( الطاعنين ) بالحقوق المنبسة المصروفات المنبسة ، يكون شد ننى على

اجراءات باطلة بالنسبة اليها وانطوى على اخلال بحقها في النفساع مها يعيبه ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٥١ ق \_ جلسة ٥/١/١٨٢ )

# قاعـــدة رقم ( ۲۵۳ )

المسدا:

النفاع الجوهري ــ عسيم الرد عليه ــ قصور واخسلال بحق النفاع ٠

المسكمة:

ومن حيث انه يبين من مراجعية نصوص تسرار وزيسر التهوين رتم . ٩ لسنة ١٩٥٧ المسحل بالتسرارين ١٤٨ لسنة ٧٠ ، ١٩٧ لسنة ١٩٧٥ أن الشمارع حمد في المادة ٣٤ مكررا (١) منه انواعما اربعة لرغيف الخبر الافرنجي هي الرغيف العادي الكبير ، والمسغير ، والنورمة ، والمكرونة ، وبين وزن وبواصفات وسمر كل رغيف منها ، ونص في المسادة ٣٤ مكرر ( ب ) على حظر انتساج أو بيع أو عرض الخبز الأنهرنجي مفير تلك الاوزان والمواصفات والأسعار الا بترخيص من وزارة التموين ، كما اوجب الا بقل معدل انتاج الخبز الانرنجي عن ٧٥٪ من كمية الدبيق الفاخر استخراج ٧٢٪ التي يستخدمها المخبز يوميا في صناعته وعسلي أن تستخدم الكهية الباتية ومتدارها ٢٥٪ في مبناعة الطوى والخبر الأمرنجي « السندونش » الصغير ، لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون ميه قسد خلت من بيان ووزن وسعر أرغفة الخبز الأفرنجي المضبوطة بمخبز الطاعن مبا يعجز محكمة النقض عن مراقبسة سلامة تطبيق القانون على الواتمة ، نسان الحكم المطعون نيسه يكون معيبا بالتصور ، هذا بالاضافة الى ما تعيب به من اغفاله تحقيق دنساع الطاعن ... أن الخبز المضبوط نوع من الطوى غيير المحدد الوزن او السرد عليه مع انسه دفياع جوهري من شانه لو صح أن يتفير به يجيبه الرأى في الدعوي. لسا كان ذلك مانه يتمين نقض الحكم المطمون ميه والاعادة .

(طعن رقم ۱۰۳۰ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٠٣١/٢/١٤ )

#### قاعبدة رقم ( ١٥٤)

: البسدا :

النفاع الجوهري - عدم الرد عليه - قصور وافسلال بحق النفاع ٠

المسكية:

حَيثُ أنه يبين من الاطسلاع على المنردات المضمومة أن الدعسوى الحنائية اتبيت بالطريق الماشر ضد الطباعن بوصف أنسه في يسوم ٥/٢/٢/٥ أعطى للمدعى بالحقوق المدنية شيكا لا يقابله رصيد قساتم وقابل للسحب على بنك الاسسكندرية برتم ٥٠٠ وانه لدى نظـر الدعوى اسام محكمة ثانى درجة تقدم الطاعن بمذكرة مصرح له بتقديمها كان من بين ما أثاره نيها تيسلم ارتباط بين هذه الجنحة والجنحتين المنظورتين معها الخاستين بالشيكين رقني ٥٠١ ، ٥٠١ استحقاق ٥/٢/٢/٥ ، ٥/٤/١٩٧١ موضوع القضيتين رقبى ١٧٥٧ لسنة ١٩٧٨ جنع الازبكية ( ٨٧٠) سنة ١٩٧٨ جنح مستانف شمال القاهرة ) و ٢٩٠٦ سنة ١٩٧٨ جنع الأربكية ( ٢٨٠٨ سنة ١٩٧٩ جنع مستانف شمال القاهرة ... الطعنان رتما ٨٠٥ ، ٨٢١ سنة ٢٥ تضائية - المدرين للمدعى بالحقوق المدنية ذانة على اعتبار أن الشبيكات الثلاثة وأن اختلفت مواعيد استحقاقها نقد اعطاها الطساعن جبيعا الي المستقيد الشسار اليه عن عملية واحدة ، وتمسك الطاعن بضم هذه الدعاوى الثلاث معا ليصدر منيها عممكم واحد استثادا الى وحدة الخصوم والوضوع والسبب . لمما كان ذلك من المسرر أن الدنساع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو نتبة للدناع الشنوى البدى بجلسة الرائمة أو هو بديل عنه أن لم بكن تسد ابدى نيها ، وكان اصدار المنهم لعدة شبكات ــ كلها أو بعضها بغير رصيد سالصالح شنخص واعد في يوم واحسد من معالمة واخدة سا أبا كان التاريخ الذي بحمله كل منها أو القبحة التي مسدر بها سيكون نشاطا اجراميا واحدا يتعتق بسه الارتباط الذي لا يتبل التجزئة بسين هــذه الحـراثم جليما ، وكان الحسكم الطمــون نبــه تــد تضى في الدعوى مط الطنس بعتوبة مستقلة دون أن يعرض لهذا الدنساع بالرغم

من أنه دفساع جوهسرى سلوحتق ستسد يتغير به وجسه الراى في الدعسور ، بها كان لازما أن تعرض لسه المصكمة فتتسطه حقه ايرادا في مه وردا عليه ، أما وهي لم تفعل فسأن حكمها يكون معيبا بالتعسسور الأمسر الذي يعجز محكمة النقش عن اعبال رقابتها على تطبيق القساتون تطبيقا محيحاً عسلى الواقعسة كما مسار اثباتها في الحسكم ويتعين طلك تقض الحسكم .

( طعن رقم ۸۰۷ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٣/٣ )

# قاعسدة رقم (١٥٥)

المسدا:

الدفساع الجوهرى -- عــدم الرد عليه -- قضور واخسلال بحق الدفساع -- مثال ٠

#### المسكية:

حيث أن المسكم المطعون فيه قسد عول سافيها عسول عليه سا في قضائه بادانة المحكوم عليهما عسلى أقوال الشساهد ..... ، واقوال المصكوم عليه الثاني ..... ، وعلى تقرير الصغة التشريحية ، ونقل الحكم عن هذا التقرير ما أثبته من وماة المجنى عليه ..... الى اصابته في الظهر بعيار ناري اطلق عليه من مسافة تقل عن نصف متر غيبا لو كان السلاح المستعمل بماسورة قصيرة وتقدر بحوالي متر واحد غيما لو كان السلاح بماسورة طويلة ، لما كان ذلك ، وكان البسين من مطالعة المفردات المضمومة أن ذكر أن المحسكوم عليسه الأول اطلق النار على المجنى عليسه من بندتية متروطة فأصابه من على بعد حوالي أربعة امتار ، وأن الشاهد حدد مسافة الاطالق بالنسابة للمجنى عليه المذكور بحوالي قصبتين ، الاسر الذي يتعارض مع ما اثبته تقريسر الصغة التشريحية من أن تلك المساغة تقدر بما يتراوح بين نصف متر ومتر واحد بحسب طول ماسورة السلام المستعمل ، وكان المدانسم عن المحكوم عليه الأول .. على ما يبين من محاضر جلسات المحاكمة ... قسد اثار إسر جذا التناقض بين الدليلين القولي والفني ، وكان الحكم المطعون نيسه لم يعرض لهذا الدنساع الذَّى يعد جوهريا بما كان يوجب

عسلى المحكة أن تورد في حكيها با ينيد أنها تضت في الدعسوى وهي عسلى بينة منسه وأن ترد عليه بعسا يزيل دعسوى التعارض ، مسان الحسكم يكون معيا بالتعسسور ، ولا يشنع لسه في ذلك با أورده من الدلسة أخرى لمسا فو مقسرر من الأدلة في المواد الجنائية منسائدة يشد بعضا وبنها مجتمسة تتكون عقيسدة التساشى بحيث أذا ستط أحدها أو استبعد تعفر التعرف عسلى ببلغ ما كان لسه من أثر في الرائ الذي انتهت السه المحكمة .

( طعن رتم ۱۳۱ لسنة ۵۳ ق ــ حلسة ١٩٨٣/٥/١٠ ﴾

# قاعسدة رقم ( ۲۵۲ )

البسدا:

النفساع الجوهري ــ عــنم الرد عليه ــ قصــور وافــلال بحق النفساع ٠

#### المسكية:

لما كان يبين من مطلعة محضر جلسة المصاكمة أن الدائسيع عن الطاعنين الذائن والثالث ، قسد أنسار عدم قسدرة المجنى عليه على التحدث عقب الحادث نظرا لجسلية أصلباته ، وسا كان عليسه من حالة سيئة ينبىء عنها ما ذكره المساهدالثاني من أنه وجسده ملتى في يبساه المرق ، وكان الحسكم المطمون نيسه قسد أغفل هذا النساع كلية على الرغم من أنه بعد سى مصورة الدعسوى سد نغاعا جوهرية وان نعني بتحقيقه بلوغا الى غساية الأسر غيسه ، أما وهي لم تقطن الله ، وسكنت عنه ليرادا لسه وردا عليه غان حكمها يكون معيبا بالقصور الله ، وسكنت عنه ليرادا لسه وردا عليه غان حكمها يكون معيبا بالقصور من المسلمة أخرى لما هو مقرر من أن الأدلسة في المواد الجنائية متساددة بمن يشمد بعضها بعضا ومنها مجتمعة يكون القساشي عقيدته بحيث يشمد بعضها بعضا ومنها مجتمعة يكون القساشي عقيدته بحيث أذا سقط لحدها أو اسسبعد تعصفر التعسرف عسلي مبلغ ما كسان الداخرة ألمورة غيسة نقض الحدى المطمون غيسه الحديثة أومن ثم يتمين نقض الحداء المطمون غيسه .

( مِلْتِن رِقْم ٢٩١٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٩/١/١٨٤)

# قاعسدة رقم ( ۹۵۷ )

البسدا:

النفاع الجوهري ــ عدم الرد عليه ــ اثره ــ قصور واخلال بحق النفاع .

المسكمة:

لما كان الحكم المطعون فيه قد عول اساسا في ادائة الطاعن على أقوال المجنى عليها بمحضر جمع الاستدلالات وما شهد به الشهود بتحقيقات النيابة نقلا عنها ، وكان الدغع بعدم قدرة المجنى عليها على التكلم بتعقل عقب اصابتها بعد دفاعا جرهريا في الدعوى ومؤثرا في مسيرها وهو يعتبر من المسائل الفنية التي لا تستطيع المحكمة أن تثشق طريقها فيها بنفسها لإبداء راى فيها ، فقد كان يتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غلية الأمر فيها وذلك عن طريق المختص من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غلية الأمر فيها وذلك عن طريق المختص فنيا — وهو الطبيب الشرعي — ولما كانت المحكمة قد التقت عن هذا الاجراء واطرحت دفاع الطاعن بها لا يستقيم به الرد عليه ، ذلك لا استطاعة النطق بعد الاصابة شيء والمقدرة عملي التحدث بتمقيل وهو مدار منازعة الطاعن شيء تضرون ثم فسان الحكم بكون قد انطوى على لخلال بحق الدفاع فضلا عما شابه من قصور في التصبيب مسا

( طَعن رقم ٢٠٢١ لسنة ٥٣ ق \_ جلسة ٢/٢/١٩٨٤ )

## قاعـــدة رقم ( ١٥٨ )

الجسسدا :

النفاع الجوهرى ... عدم الرد عليه ... اثره ... قصور واخلال بحق النفساع ٠

الحسكية:

لما كان بيين من الاطلاع عملى معضر جلسة محكمة أول درجة والمحكمة الاستثنافية إن الطاعن دغمع بأن الزجاج المبيسع مستورد ولا يخضع التسميرة الجبرى وطلب للتعليل على ذلك مسماع شاهد الاثبات الذى بيع له الزجاج كما يبين من الحسكم المطعون نيسه أنه ايسد الحكم الابتدائى لأسبابه دون أن يتناول أيهما دنساع الطاعن المسار اليسه أو يبين نسوع الزجاج المبيع رغم جوهرية ذلك وجديته لاتصاله بواتمسة الدَّعسويّ وتعلقه ببوضوعها ويتحقيق الدليل نبها مما من شأنه أو ثبت أن يتغير به وجه الرأى نبها وأذا التنت الحكم عنه ولم يتسطه حقه ولم يعن بتحيصه بلوغا الى الأمر فيه مأنه يكون نسوق مساران عليسه من التصور قسد جاء مشسوبا بالافسلال بحق الطاعن في الدنساع بهسا

( طعن رقم ٨١١ه لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢١/٢/٢١ )

# قاعـــدة رقم ( ۱۹۹ )

: المسدا

النفاع الجوهري ــ عدم الرد عليه ــ اثره ــ قصور واخلال بحق النفــاع ٠

# المسكبة:

من المترر أن العضاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هـو تتبـة للفضاع الشفوى المبدى بجلسـة المراقعة أو هو بديل عنه أن لم يكن أسد لبدى فيها أ لما يكان البين من الأطلاع عملى المهردات أنه أثبت محضر الضبط أن المطعون ضـده قـد صبح بتقيش مسكنه وحرر على نفسـه أقرارا ببوافقته على هذا التغنيش أرفق بالأوراق وأن محلى الطاعن تقـدم بمنكرتين مصرح لـه بتقديمها أمـام محكتى أول وثاني درجـة ضمنها دفاعه المشمار الية بأسـباب الطعن . وكمان الحكم الابتدائي والحـكم الاستثنائي المؤيد لـه لأسـباب الطعن . وكمان المحكم الابتدائي والحـكم الاستثنائي المؤيد لـه لأسـبابه لم يعرضا مسكنه وأغلا نفاع والماعن في هذا الشأن أيرادا لـه ورد عليـه . مسكنه وأغلا نفاع جوهري كان يتعين عملي المحكمة وقـد اسدي بالرغم من أنـه دفاع جوهري كان يتعين عملي المحكمة وقـد اسدي المناها مؤيدة بدايله أن تعرض لـه وأن ترد عليـه بها يدغمه أن رائت الانتفات عنة أمـا وهي لم تنعل نقـد بـات حكمها مشـوبا بالقمـور والإخلال بحق الدنـاع بما يوجب نتفـه .

( طعن رقم ، د٢٧ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٣/٤/١٩٨١ )

# قاعـــدة رقم ( ٦٦٠ )

البسدا :

اغفال الرد عسلى دفساع الطاعن الجوهرى ــ اثره ــ قصسور واخلال بحق الدفساع -

#### المكنة:

لما كان مناط الحكم بسقوط الاستئناف طبقا لحسكم المادة 117 من سانون الإجراءات الجنائية الا يكون تخلف المستأنف عن التنفيذ قبل الجلسة المحددة لنظر استئنافه راجعا الى عسفر قهرى ، وكان متديم الطاعن شهادة طبية في احسدى القضايا التي انهم غبها دليلا عسلي حوافر العسفر القبرى تنصرف دلالته الى كانة القضايا التي انهم غبها الطاعن العسفرة اسام الحكمة بذات الجلسسة ما دام تسد اثبت بحضرعسا تعسكه بهذا الدفساع ، واذ كان من المقسرر أنه ينعين عسلى الحسكم الخامون غبسة ، وكان من المقسر الله ينعين عسلى الحسكم الحامون غبسة تسد تضى بتسليد الحسكم الغبامي الاستئنافي المستئنافي المستئنافي المستئنافي المستئنافي المستئنافي المستفر غبه للمارض غبه لاسبلية دكره بل التقت عنه واغفل الرد عليسة سواء بالقبول او بالرفض ، غسانه يكون معيا بالقصور في البيان ومنطويا على الإخلال بحق الدنساع با يبطله ويوجب تقضيه .

( طعن رقم ۲۷۸۰ لسنة ۹۳ ق ــ حلسة ۱۹۸۱/۱۱۸۱ )

البسدا :

المحكبة لا تلتزم بمتابعـة المتهم في مناحي دفاعه المختلفـة ـــ شرطـه •

قاعسسدةٌ رقم ( ٦٦١ )

المسكبة:

الأصل أن المسكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة الا أنه يتمين عليها أن تورد في حكمها ما يعل عسلى أنها واجهت عنسأصر الدمسوى وألمت بها على وجه ينصح عن أنها نطنت اليها ووازنت بينها ، أسا وتسد التنت كلية عن التهرق الشاع الطاعن وموقفه من التهرة الذي وجهت اليه بما يكشف عن أن المسكمة قدد المرحت هذا الدناع وهى على بينة من أمره علن حكمها يكون تلسر البيان .

( طعن رقم ٧٥٨٠ لسنة ٥٣ ق \_ جلسة ٢/٥/١٩٨٤ )

قاعسدة رقم ( ٦٩٢ )

البدا:

النفاع الجوهري ــ عدم الرد عليه ــ اثره ــ قصور واخلال بحق النفـاع .

المسكبة:

من المترر أنه أذا تقسدم الدائع عن المعارض بها ينيسد تيسام عفره في مسدم الحنسسور كان لزاما على المحسكية أن تعنى بالرد عليه سواء بالتبول أو بالرئض ، وكان في اغفال الحكم الإشارة الى ذلك ما يخل بحق الطاعن في النفساع .

( طعن رقم ٧١٦٢ لسنة ٥٣ ق \_ جلسة ١٩٨٤/٥/١٤ )

قاعسدة رقم ( ٦٦٣ )

: المسطا

اذا تقدم الدافسع عن المارض بما يبين عذره في عسدم الحضور كان ازاما على المحكمة ان تمنى بالرد عليه .

المسكبة:

المترر أنه أذا تقدم الدائع عن المعارض بسا يبين عذره في عدم الحضور كان لزايا على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالتبول أو بالريض غان في اغفال الحكم الاشارة الى ذلك مسلس بحق الطاعن في الداعاء بالريض غاربا يعيبه ويستوجب نقضه .

( المتفن وقم ٣٣٦ لسنة أنه ق سا جلسة ١٩٨٤/١١/١٤ )

# قاعسسدة رقم ( ٦٦٤ )

دليسدا:

الدفاع الجوهري ــ عدم الرد عليه ــ الره ــ قصور واخلال بحق الدفاع .

#### المسكمة:

وحيث أن مما ينعاه الطاعن عسلى الحكم الملعن نيسه أنه أذ داته يربية التبديد . تسد شابه قصور في التسبيب وأخلال بحق الدغاع ذلك أنه دغم الاتهام أمام محكمة الموضوع بأن المدعية بالحق المدنى تسد غادرت منزل الزوجية وفي حوزتها مصوغاتها وأيدة في هسذا شهوده وأمسال متكيدا لدغامه أنها تسد استصدرت ضده تبيل رفع الدعسوى أمرا بالحجز التحفظي عسلى منتولاتها الواردة بتائمة أنك منزل الزوجيسة دون أن تضمن طلب استصدار الأمر شيئا عن تلك المصوغات المنتة أيضا بالتائهة ومع أنه استدل على جدية هذا الدغاع الجوهرى بتديم اسر الحجز الاحتوا الاحتوا الاحتوا الاحتوا الاحتوا الاحتوا الاحتوا الاحتوا الاحتوا المنتاع المسوغات المتناع المحرا الحوا الاحتوا الاحتوا الاحتوا المحتوا المحرا الحوا الاحتوا الاحتوا الاحتوا الاحتوا الاحتوا الاحتوا المتابع وستوجب تنقيله .

وحيث أنه بين من الحسكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطمون عبد أنه أورد في مدوناته ما نصه : « حداً وبالرجوع الى مدوناته المشيكوي وتم ٢٣٤ اسفة ١٩٨٠ اداري الشرابية وتبدا بشسكوي من المدعية بالحقالدني مؤرخ ١٩٨٠/١/١٦ ضد المتهم بطلب غيها استسلام منتولاتها الزوجية هذا ولقد قررت المدعية بذات أتوالها الواردة في بلاغها وقسرر المتهم أن المنتولات الزوجية طرفه وانها خرجت وهو مريض وممها المساغ ويشهد بذلك ..... و ...... . ثم جاء بالحسكم توله : « .... و اذ قررت المحكم حجز الدعوي للحكم لجلسسة البسوم ومرحت من دلالة على صحة ذلك الدنياع الذي يتغير به وجله الراي تقدوره للحكم من كل ذلك غاته يكون مشوبا للمخلل عن تصوره للحالة بها يبطله ويوجب نقضه والاحسلة المعرورة للمناس بحق المعالية عبد يابطله ويوجب نقضه والاحسلة تعير حاجة الى بحث الوجه الطمن الأخرى .

( طَعن رقم ٢٣٣٥ لسنة )ه ق \_ جلسة ١٩٨٤/١٢/١ ٢-

# قاعب دة رقع ( ١٦٥ )

#### المسطا:

يتمن عسلي الحسكم اذا ما قسام عذر المرض أن يمسرض الدلياء ويقول كلية أهيسه ... عسدم الرد عسلي الدفساع الجوهري ... اثره ... قصور وافسلال بحق الدفساع .

#### المسكبة:

وحيث أن تضاة عذه المستحة قسد جرى على أن المرض من الاعذار اللهبية التي تحول ذكون تتبع اجراءات المحلكة في المعارضة ودون العلم بالحسكم السائر نبيها والتعود بالتالي ساؤا ما استطالت منته ساعت التربر بالاستثناف في المعاد المترر تانونا وأنه يتعين عسلى الحسكم اذا ما تشم عند المرض أن يعرض لطبات ويتول كلمته نبيه ، لمساكنان ما تقدم وكان البين من مطلعة محاضر جاسسات الحساكة الاستثنافية أن الاستثناف ليتم الطاعن طبل المرض ثم لمساكنات جاسة ١٩٨١/١/١١ تأجيل نظر الاستثناف ليتم الطاعن طبل المرض ثم لمساكنت جاسة ١٩٨١/١/١/١ تأجيل نظر سائن متحرر تبها الحكم المطعون فيه سائم شهادة مرضه غانه كان يتبعين على الحسيكة أن ترد على هذا الناساع أما وقسد التنت عنسه وأغفات الرد عليه وتبنت بعدم تبول الاستثناف شكلا للتتربر بسه سعد الميال بحق الدغاع بها يطله ويهجب نقضه والإجالة بغير حاجة الى بحث بالتي ما يشره الطاعن بالميطلة م

. (طعن رقم ۳۸۹۸ اسنة ٥٤ ق ـ حلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

# قاعسسدة رقم ( ٦٦٦ )

البسدا:

النفاع الجوهري ــ عدم الرد عليه ــ اثره ــ قصور واخلال بحق. النفساع م

المسكبة:

حيث أن البين من محضر جلسة ١٩٨١/١٠/١ التي صدر ميها الحكم

المطعون فيه أن محلى الطاعن قده حافظة ، وقد تبين من الفردات المسبوسة أنها طويت على شهادة طبية مؤرخة ٢٠ (١٩٨١/٩/٣ تتفسن أن الطاعن مريض يحتاج للراحة والعسلاج لمسدة عشرة أيسام ، الا أن الطاعن المستحة قضت باعتبار المعارضة كان لم تكن أستنادا ألى أن الطاعن لم يُحضر بالباسة المحددة لنظر المعارضة رغم علمه بها ولم تشر الى حضور محلى الطاعن وما أبداه من عفر حسال بينه وبسين المنول بالباسة ، وهو دفساع مدلول عليه بالشهادة الطبية المقدمة للمستحدة بالباحلسة ، وهو دفساع مدلول عليه بالشهادة الطبية المقدمة للمستحدة بالمحاكنة ناك وكان من المقرر أنه أذا تقدم المدانع عن المعارضة بما تبين عنده في عسهم الحضور كان لؤاما عسلى المستحدة أن ترد عليسه سواء بالقبول أو الرفض ، وكان في أغفال التعرض لدفساع الطاعن في هسفا الشسان مسلس بعدة في الدفساع عان الدستم يكون معيبا بسا يوجب نقضيسه .

(طعن رقم ٣٣٣ لمسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)

# قاعسسدة رقم ( ٦٦٧ )

# : المسطا

النفساع الجوهرى ــ اغفال الرد عليسه ــ اثسره ــ قصسور واخلال بحق النفساع .

## المسكبة:

حيث أن تقساء هذه المصكبة تسد جرى عسلى أن المرض من الاعسدار القهرية التي تحول دون تتبع اجراءات المحاكبة في المعارضسة ودون العلم بالحكم الصادر نيها والقعود بالتألى سـ أذا سا استطالت منته سـ عن التقرير بالاستثناف في المعاد المترر تأنونا وأنه يتمين على الحسكم أذا ما قسلم عذر المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته نيسه لسا كان ما تقسدم وكان البسين من مطالعة محضر جلسة المعارضسة الاستثنافية والتي صسدر نيها الحكم المطمون نيه سـ أن الطاعن قسدم شهادة مرضية ومن ثم كان يتمين على المسكمة أن ترد عسلى هذا الدنساع أما وقسد المقتلت الزد عنسه وتضمت بنايه المسكمة الفرسامير المنسامير

الاستثنائي الصادر بعدم قبول الاستثناف شكلا للتقرير به بعد المعاد مَان حكمها المطعون منه يكون حسا بالقصور في البيان منطويا عالمي الخلال بحق العناع .

طعن رقم ۲۸۷۸ لسنة ٤٥ ق \_ جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨ )

# قاعسدة رقم ( ٦٦٨ )

#### المسدا:

المرض من الاعذار القهريــة التي تبرر عــدم تتبــع الاجــراءات ــ عدم الرد علية ــ قصور واخلال بحق العفاع .

#### المسكية:

وحيثانه بيسين من الاطلاع على محساسر جلسات المساتكة الاستثنافية أن الحاضر عن الطاعن قسدم للمحكمة بجلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ دليل العفر فتضت المحكمة بعدم قبول الاستثناف شسكلا للتقرير بعد بعد الميعاد ، ولما كان من المقرر أن المرض من الاعدذار الفهرية التي تبرر عسدم تتبع اجراءات المحاكمة في المعارضة وعدم اللم بلحكم المسادر فيها والتخلف فيها بالتالي سداذا ما أستطالت مدته سعلى الحكم اذا المتتزير بالاستثناف في الميعاد المقرر قانونا ، مها يتمين معه على الحكم اذا التسلم عفر المرض أن يعرض لدليله ويقسول كلمته فيسه ، واذ كان الحسكم المطعون فيسه قسد تفضي بعدم قبول الاستثناف شكلا للنقرير بسه بعد الميعاد دون أن يعرض لعفر المرض الذي ابداه المدافسع عن الطاعن تبريرا لتلفره في التقرير بالاستثناف ولا للدليل الذي قدمه المات المحمدة ذلك المغرر والتقت عنه واغفل الرد عليه ، عسان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالمستوجب نقضه والإحالة .

( طعن رقم ١٨٨٣ لسنة ٤٥ ق ب جلسة ٢٢/١/م٨٩١)

# قاعسدة رقم ( 779 )

: 12-41

العضاع الجوهرى ــ اغفال الرد عليــه ــ اثــره ــ قصــور واخلال بحق العضـاع ٠

المسكبة:

حيث أنه بيين من محضر جاسة المحاكبة أن الدائع عن الطاعن دنع ببطلان الاذن المسادر من النيابة العابة بتنتيش الطاعن لعدم جديبة التحريات التي بنى عليها . لمساكان ذلك ، وكان تضاء هذه المحكبة قد جرى على أنه وأن كان من المترر أن تقدير جدية التحريات وكمايتها لتسويغ اصدار الاذن بالتنتيش وأن كان موكولا إلى سلطة التحتيق التي لمسحرته تحت رقابة محسكمة الموضوع ، الا أنسه كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجسراء ماته يتمين عالى المسكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهسرى وتقول كلمتها هيسه بلسبل سائفة وأذ كان الحكم المطمون أنسه لم يعرض البتة لدفع عالماعن ببطلان أذن التنتيش نعدم جديبة التحريات التي بني عليها على الرغم من أنسه أقسام قضاءه بالادانسة عالى الرغم من أنسه أقسام قضاءه بالادانسة على الرغم من أنسه أقسام أنساده بيادن ، فسائه يكون عليا التصدور بنا يستوجب نقضه .

( طعن رقم ۷۷) لسنة ٥٤ ق \_ جلسة ٢/٢/٥٨٥/١

قاعسدة رقم ( ٦٧٠)

البـــدا :

من القرر أن الدفاع الكتوب في منكسرة مصرح بها هو تتسة المفاع الشفوى المددى بجلسسة المرافسة أو هو بديل عنسه أن لم يكن قسد أبدى فيها ومن ثم يكون المتهم أن يضمنها ما يشساء من أوجب الدفاع .

المسكية:

وحيث أنه من المتسرر أن الدنساع المكتوب في مذكره مصرح بها هو

تتبة للدفاع الشخوى المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه أن لم يكن تسد اسدى فيها ، ومن ثم يكون للمتهم أن يضبغها ما يشاء من أوجبه الدفاع ، بسل أن له أذا لم يسبقها دفاع شنوى \_ أن يضبغها ما يمني له من طلبك التحقيق المتبقة في الدعاوى والمتعلقة بها . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المصنورة الرسسيية للمنزدات أن الطاعن تبسك في مذكرتيه المتدين المام محكمة الموضوع بدرجتيها بأن الاعتراف المزو اليب وليد أكراه مادى وقع عليه من رجال الشرطلة وقدم لها طلبة أنكما يبين من مدونات الخسكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المظمون فيه أنه استند في آذانه الطاعن صفي من ما المستند اليه — إلى الاعتراف المسادر دون أن يعرض الى دغاعة أنف الذكر أو يرد عليه فسأن ذلك اخلال بحق الدفساع مها بعيب الحكم ويستوجب نقفه .

(طعن رقم ١٤١٥ اسنة ٥٥ ق - حلسة ١٩٨٥/٥/١٦ ؛

# قاعسدة رقم ( ٦٧١ )

# : 12\_41

من القسرر ان الدفساع الكتوب في منكسرة مصرح بها هو نتبسة المنفساع التفساع الكتوب في منكسرة مصرح بها هو نتبسة المنفساء المنفساء من يكون المنهم ان يضينها ما يشساء من لوجب الدفساء .

# المسكبة:

لا كان ذلك وكان من المترر أن الدناع الكتوب في مذكرة مصرح بها هو تتبة للدناع الشغوى المدى بطلسة الرائعة أو هو بديل عنا أن لم يكن تسد أبدى فيها ومن ثم يكون للبتهم أن يضاعها ما يشاء من أوجب الدناع وأذ كان ما دناج به الطاعن من بطلان أعترانه بمحضر الضيط هو من هذا اللبيل وكان الحكم المطنون فيه قد استند الى هذا الاعتبرات في ادائية الطاعن دون أن يعرض ألى ما خسينه مذكرته من دناع أو يرد عليه غاته يكون معيا بالتصور الذي يبطله وذلك لا هو مقرر من أن الدناح ببطلان الاعتراف لمسدوره تحت تأثير الأكراد

هو دغع جوهرى بجب على محكمة الموضوع مناتشته والرد عليه عند الاغسف به بها بيرئه من شائبة الاكراه لان الاعتراف الذى يعول عليه يجب ان يكون اختياريا وهسو لا يعتبسر كذلك ولو كان صادتا اذا كان عسادرا اثر اكراه أو تهديد كائنا ما كان قسدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه ولا يرتق هذا العيب ما أورده الحسكم من أدلة أخسرى ذلك بأن الأدلسة في المواد الجنائية متساندة يكل بعضها بعضا ومنها مجتهمة تتكون عقيدة القاضى بحيث أذا ستجل احدها أو استبعد تعذر التعرف عسلى مبلغ أثر هذا الدليل الداخل في الراى الذي انتهت اليسه .

(طعن رقم ه)٩٥ لسنة ٥٦ ق \_ جلسة ،١٩٨٧/١/٢ )

# قاعـــدة رقم ( ۲۷۲ )

#### : المسطا

يجب على محسكمة الموضوع أن نفطن ألى الدفساع الجوهسرى وتعنى بتحقيقه أو ترد عليه بما ينفيسه .

## المسكية:

لا كان ذلك ، وكان الدفاع عن الطاعنين قدد قسام عسلى نفى وتوع الصحادث في المكان الذى حددته زوجية المجنى عليه ودلال على فلك بشواهد بنها ما اثبتته المعاينة من عسدم وجود اثار دماء في هدا المكان ، وكان الحكم المطعون نبسه قدد اغفل دلالة ذلك وهو في صورة الدعسوى دفساع جوهرى لما ينبني عليه له لو صح النيل من اقوال شاهدة الاثبات ، خياصة بعد ان سجل الصكم في مدونساته نقسلا عن تتوير الصفة التشريحية أنه الى جانب النزيف الداخلي بجسم المجنى عليه كان يوجد نزيف خارجي أيضا ، بما كان يتنفى من المصكمة أن تغطن الله وتعنى بتحقيقه أو ترد عليه بما ينفيه ، وأما وقدد اغفلته جائمة نان حكمها يكون معيبا بالقصور الذي يوجب نقشه والاعادة بفسير حاجة الى بحث وجوه الطعن الأخرى .

(طعن رقم ١٩٨٤/ لسنة ٥٦ ق \_ جلتة ١٦/٢/١٨١.)

# قاعسدة رقم ( ٦٧٣ )

: المسطا

يجب عـلى محكمة الوضوع تمحيص الدفـاع الموهرى والا كان حكمها مشويا بالقصور .

#### المسكية:

لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنائية الأفرخ ١٢ من مليو سنة ١٩٨٣ ان محلمي الطاعن قرر بأن الشيك موضوع الدعوى لمه رصيد قائم وقابسل للسحب في تاريخ استحقاقه وقسم حافظة مستئدات بها خطاب مسادر من البنك المستحوب عليه يغيد ان رصيد الطاعن يغطى قيمة الشيك في تاريخ الاستحقاق ، وكان الحسكم المطعون فيه لم يعرض لما اثاره المدافسع عن الطاعن ولم بيحث أسر رصيده في المرق وجودا وعدما واستيقاقه شرائطه بالرغم من انسه دناع جوهري كان يقمين عملي الحكم ان يحصه ويقول كلمته فيه ، أخسان الحسكم بقعوده عن مواجهة هدذا الدفاع يكون بشوبا بالقصور بعيه ويوجب تقضه .

( طعن رقم ٢٥٠٦ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ٢٥/١٩٨٧/١)

# قاعسدة رقم ( ٦٧٤ )

#### البسدا:

الدفاع الذي يترتب عليه انتفاء السئولية الجنائية يتماي على المحكمة ان تعرض له عسلى استقلال وان تسرد عليه بما يدفعه ان ارتات الالتفات عنه .

#### المحكية:

ومن حيث أن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه يبين من محضر جنسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٣ أسسام محكمة ثانى درجة أن وكيل الطاعني قسدم حافظة مستندات تحوى ترخيص عمل الأجسأنب خاصا بالطاعن الثانى ، الا أن الحسكم المطعون فيسه أيسد الحكم المستانف الذي دان

الطاعنين اخذا باسبابه دون أن يعرض لهذا النفساع وما تسدماه من مسئند تأييد عسلى صحة دعاعها . لمساكان ذلك ، وكان عسدا الدناع يعد س في خصوصية الدعسوى المائلة سحاما وجوهريا لمسا قسد يترتبه عسلى ثبوت صحته من انتفاء مسئولية الطاعنين الجنسائية عن التهسسة المستدة اليهما ، عساته كان يتعين عسلى المسكمة . وقسد ابسدى امامها هذا الدغساع وقيدا بطله سان تعرض له على استقلال وأن ترد عليه بما يدغمه أن رأت الالتفلت عنه ، لما وهي لم تقعل غنسد بات حسكها مشسوبا بالقصسور في التسبيب والاخسلال بحق الدفساع مستوجبا التقيل والاحساة .

( طعن رقم ٢٢ لسنة ٧٠ ق ــ جلسة ١١/١١/١١)

# قاعسسدة رقم ( ۱۷۵ )

#### المِسندا :

الدفساع الذى يترتب عليه تحديد المسئولية الجنائية يتمسين على المسكهة أن تعرض له استقلالا وأن تستظهر هذا الدفساع وأن تبحص عناصره كشفا لمدى مسمقة وأن ترد عليسه بما يدحضسه أن ارتسات اطراحه .

# المحسكمة :

ومن حيث أن البين من مطالعة محضر جلسة ٢٥ من اكتوبر سسنة ١٦٨٣ أمام محسكمة ثانى درجسة أن محامى الطاعنين قسدم صورة من المحتوق المدنية و المدير الوحيد الشركة وطلب الغاء الحكم والتقسساء بالحقوق المدنية هو المدير الوحيد الشركة وطلب الغاء الحكم والتقسساء بالبراءة الا أن الحسكم المطعون غيبا أنتهى الى تأبيد الحسكم المستأنف الذى دان الطاعنين أخذا بأسبابه دون أن يعرض لمسا أبداه الطاعنين من تخساع أمام الحسكمة الاستثنائية وما تدمساء من مستندات تأبيدا لصحة دعاعها أمام المسكن ذلك ٤ وكان دعاع الطاعنين سالف الذكر معد ساق خصوص الدعسوى المطروحة ساما وجوهريا ، ولما يترتب عليسه من أثر في تحديد مسئوليتها الجنائيسة ، ما كان يتمين مصمه عسلى

المحسكية أن تعرض له استغلالا وأن تستظهر هذا الدنساغ وأن تبحص مكامره كشفا لمذى صدقه وأن ترد عليه بها يدحضه أن أرتأت أطراحه ،

أنسا وقد المسكت عن ذلك ولم تتحدث عن تلك المستندات بسع ما تسد

يكون لها بأن دلالسة على صحة دفاع الطاعنين ، ولو أنها عنيت ببحثها

وفحص الدفساع المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأى في الدعوى ،

قسان الحسكم يكون بشسويا فضلا عن تصوره بالاخسلال بحق الدفاع

بنا يبطله ويوجب تقضيه .

( طمن رقم ٣٣ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١١/١٩ )

# قاعسسدة رقم ( ٦٧٦ )

البـــدا :

النفساع الجوهري ــ يقتضي من محكمة الموضوع أن تحققه وترد عليه ــ مثــال •

#### الحسكية:

الله كان ذلك وكان الدناع عن الطاعنين قد قسام على نفى وقدوع الحادث في المكان الذى حدده شاهد الانسات لوقدوعه ودلل عسلى ذلك بشواهد بنها با اثبتته المعلينة من عسدم وجود آثار دساء أو طلقات في هذا المكان وعسدم المستعال النسار في النبن الذى قسرر الشهاء دان المجنى عليه كان جالسا نوقه وقت الحلاق الأعيرة الناريسة عليه ، وكان الحسكم المطمون نبسه قسد اغفل دلاله ذلك وهو — في صورة الدعسوى — دفياع جوهرى لما ينبنى عليه لو صح — النيل من أقوال شاهدى الانبات — بما كان بقتضى من المصكبة أن تفعلن البه وتعنى بتحقيقه أو ترد عليه بما ينتيسه ، أما وقسد اغتلته جلة فسان حكمها يكون معيبا بالقصور الذى يستوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باتي أوجه الطعن .

( طعن رقم ٣١٨٣ لسنة ٧٥ ق سـ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٤ )

# قاعسدة رقم ( ٦٧٧ )

البسدا:

النفاع الجوهري يجب على المحكمة الرد عليه .

المكة:

لما كان ذلك وكان الدفاع الذي أبداه الطاعن عملي ما سلف بيانه يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بالدليل المتسدم في الدعسوى والستبد من أقسوال شاهد الرؤية الوحيد ومن تقرير الصفة التشريحية ، وهسو دنساع قسد ينبني عليه ـ لو صح ـ تغير وجه الراى في الدعسوى مما كان يقضى على المسكمة وهي تواجد مسألة تحديد وقت الوماة ـ وهي مسألة منية بحتة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحتيقها بلوغا إلى غاية : الأسر نيها بتحقيق هذا الدنساع الجوهري عن طريق المختص ننيا \_ وهو الطبيب الشرعى ــ اما وهي لم تفعل ورفضت طلب استدعاء كبير الأطباء الشرعين لمناتشته في هذا المسدد بمجرد أن ما جساء بالتثرير الطبى الشرعى من أن الحادث ومع من يوم الى ثلاثة يتلائم مسع التوتيت الذى اورده شاهد الرؤية في حين ان ما ورد باقــوال شــاهد الرؤيـة وبالتقرير الطبي الشرعي انها هو بذاته الأمر المراد نفي حصوله عن طريق تلك المناقشة ومن ثم يكون ما جساء بحكمها في هذا الخصوص من تبيسل المسادرة على المطلوب والحسكم على الدليل تبسل تحتيقه نسان الحكم يكون موق اخلاله بحق الدماع مشوبا بالمساد في الاستدلال . لما كان ما تقدم غان الحكم المطعون غيسه يكون معيبا مها يوجب نقضه والاحالة بغير حلجة الى بحث باتى أوجه الطعن.

( طعن رتم ٦٩٧ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ١٢/٥/١٨١ )

## قاعـــدة رقم ( ۱۷۸ )

الجسدا:

النفــاع المتملق بتحقيق الدليل في الدعــوى يكون جوهريا ــ يجَب من محكمة الوضوع تمديصه والرد عليه ٠

العسكية :

وحيث أنه يبين من الاطلاع عسلى الأوراق والمفردات أن محكمة أول

درجــة قررت بجلسة ٣/٣/١٩٨١-حجر الدعوى لجلسة ١٩٨١/١/٢٨ للحكم ومذكرات في أسبوع مقدم محامي الطاعن مذكرة في الميعاد ضميها النفاع المسار اليه بوجيه الطعن ، كسا نضمن محضر جلسة ١٩٨٤/١٠/٢١ أن الدامسع عن الطاعن قسدم للمحسكمة الاستثنانيسة حلفظة مستندات بها صورة رسمية من المحسكم الصادر في الذعــوي رَقَم ٣٦} لسنة ٧٩ مدنى ديرمواتس المقلمة من الطاعن ضد ..... ( المدعية بالحق المدنى ) في الطعن الماثل ، والتي تضى نيها بنسخ عقد الانجسار المتخرر بينهما وبصحته ورمض دعسوى التزوير الفرعية المتامة من ..... بشأن الطعن بالتزوير على صحة بصبة ختمها الوارد بعقد الإيجار محل دعسوى النسخ س وقسد تأيد هذا الحسكم بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٥ لسنة ١٩٨١ مدنى مستانف المنيا والذي قضى بعدم جَسُوار الاستثناف لتلة النصاب ، لما كان ذلك ، قان التنساع على هذه التسورة يكون جوهريا لتعلقه بتحقيق الدعسوى المقدم في الدعسوي عما من شائد لو ثبت أن يتغير به وجسه الرأى في الدعسوي واذ التفت الحكم عنه ولم يتسطه حتمه ولم يعنى بنمحيصه بلوغا الى غَاية الأستَرُ عيه ، فانعة يكون مشوبا \_ فضلا عن تصوره \_ بالاخسلال يجق النفساع بما يبطله ويستوجب نتضه والاحالة بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى .

( طعن رقم ۱۹۸۸/۵/۳۱ لسنة ۵۷ ق ــ جلسة ۲۱/۵/۸/۳۱ ) قاعـــدة رقم ( ۲۷۹ )

# : 12-41

التفساع الجوهري الذي يترتب عليه اسراً في تحديد مسئوليسة المساوليسة المساوليسة والمستوالا وان تموض له استقلالا وان تمحص عناصره وان ترد عليه .

# المسكمة ::

لساكان ذلك ، وكان ما ابداه الطاعن من تفساع بانه ليس القصود بالاتهام وان المقصود به شخص آخس يحمل اسما مشامها ويجمل اسدى. المجنى عليه يعسد دناما هاما وجوهسريا لمسا يترتب عليه من السر في تحديد مسئوليته الجنائية وحودا وعدما معا كان يتمين على المسكه ان رات تمرض له استقلالا وان تمحص عناصره وان ترد عليه بما يدعمه ان رات اطراحه خاصة وقد يتبين من المغيدات المضمومة إن الطاعن لم يعرض عسلى باتى المحكوم عليهم الذين اعترفوا بارتكابه الحادث معهم ، اما وقد أمسكت المسكمة عن ذلك وتنكبت تحتيق هذا الدنساع أو الرد عليه بما يدحضه فان حكمها يكون معيها بالقصور مما يوجب نقضه ،

( طعن رقم ٧٠٤ه لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٨/٦/١٣ )

# قاعسدة رقم ( ٦٨٠ )

#### : المسطة

# النفساع الجوهري ــ ينبغي عسلي محكمة الموضوع الرد عليه •

المسكبة:

وحيث اتسه بيين من المتردات التي امرت المسكنة بضبها تحقيقاً ولاجب الطمن أن الطاعن تعسك في مذكرة دعامة المقدسة لجلسة 17 من يولية سنة ١٩٨٤ اسلم محكمة ثاني درجة بأن المبلغة التي دنمها المستجرين أنها دنمت برضائهها بعد تحرير عقد الايجار بعده تزيد على السنة على أن تستهلك باستنزالها خصبا من الأجررة الشهرية ومن ثم علا جريمة في الأسر . لمساكان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيسه لم يعرض لهذا الدنساع ايرادا له وردا عليه ، ولم يستظهر مسا أذا كان دنما محيحا لم غير صحيح ولم تتضمن مدوناته ما يرنضه رغم جوهريته اذ من شائه لو صح أن يؤثر في مسئولية الطاعن ويفسير وجسه الراي الذي انتهت البسه المصكمة ، غسان الحسكم المطمون فيه يكون فوق تصوره منطويا عسلى الافسال بحق الدنساع مما يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقي اوجه الطعن .

(طعن رقم ٣٠٣٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٠ ١

#### قاعيسدة رقم ( ١٨١)

# : 12-41

يجب على الحسكم ان يرد عسلى النفساع الجوهرى .

#### المسكبة:

وحيث أنه بين من محاضر جلسات المحاكمة الاستثنائية أن دغاخ الماعن قسام عسلي أن سبب الحادث يرجع الى أنجار الاطسار الامامى الاسر السيارة المجنى عليه منا ادى الى أنحرانها تجاه سسيارة الطاعن واصطدامه بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم الطعون نيسه قسد اكتفى بننيد الحكم الابتدائي لاسبابه دون أن يعرض البتسة الى هذا الدنساع ، وذلك على نحو يكتف عن أنسه قسد اطرحه وهو على بينة من أمره من نسبه بين في صورة الدعوى المائلة للله عناعا جوهريا كان لزاما على الحسكم أن يحصه ويرد عليه بنا ينتذه لما ينبنى عملى ثبوت صحته بين تغير وجسه الراى في الدعسوى ، نسان الحسكم المطعون نيسة يكون مشويا بالقصور في التسبيب بنا يبطله ويوجب نقضه والاعلاة بغسي حلجة الى بحث بلتى لوجه الطعن .

(طعن رقم ٧٣ لسنة ٥٧ ق ـ جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧ ؟

ثالثًا: ما لا يعتبر اخلالا بحق الدفاع:

قاعسدة رقم ( ٦٨٢ )

: 12\_\_\_48

المسرر في اصول الاستدلال ان المصكبة غير ملزمة بالتحدث في حكمها الا عن الاطلبة ذات الانسر في تكوين عقيتها وفي اغفالها لبعض الوقائع ما يفيد ضبغا اطراحها لها واطبقاتها الى ما اثنته من الوقائعة التي اعتبدت عليها في حكيها .

#### الحكة:

من المتصرر في اصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزية بالتحسيث في حكيها ألا عن الأدلسة ذات الاثسر في تكوين عقيدتها ، وفي اغنائها ليمض الوتسات ما يغيد ضبغا اطراحها واطبئنتها اللي ما اثبت من الوقت والأدلسة التي اعتبدت عليها في حكيها ومن ثم نسانه لا محل لما ينعاه الطاعن على الحكم من اغفاله الوقاتع التي اشير اليها بنسبين طعنه هذا التي أن الوقاتع المذكورة من حدوث المشاجرة وتنف الاحجال التناها واصلية اكثر من شخص نبها لا أثر له بالنسبة للجربية التي دين جها الطاعن أزاء ما استخلسته المحكية من أن الطاعن لم يطلق النساق على المجنى عليها الا بعد غض المشاحرة .

( طعن رقم ١٤١١ لسنة .ه ق ــ جلسة ١٩٨١/٢/٨ )

. قاعـــدة رقم ( ۱۸۳ )

# المِـــدا :

من القسرر ان محسكمة ثانى درجسة انها تحكم في الأمسىل عسلى مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجسرائه ولا تقرّم الا بسماع الشسهود الذين كان يجب سماعهم امسام محسكمة الدرجسة الأولى .

#### المسكبة:

من المقرر أن محكمة ثاني درجسة أنما تحكم في الأسسل على متتضى

الأوراق وهي لا تجري من التحقيقات الاما ترى لزوما لاجرائه ولا تلتزم الا بسماع الشمود الذين كان يجب سماعهم امام محسكمة الدرجة الأولى فساذا لم تر من جانبها حاجة الى سماعهم وكان الطاعن قد عد نازلا عن هذا الطلب بسكوته عن التبسك بعد أمامها ، وكانت المسكمة متى أمرت باتنال باب المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم مهى بعد لا تكون ملزمة بلچاية طلب التجتيق إلذى يبديه الطاعن في مذكرته التي يندمها في مترة حجز الدعسوى للحسكم أو الرد عليها سواء مدمها بتصريح منهه او بغير تصريح ما دام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحلكمة وقبل اقفال بساب الرائعة في الدعسوى ، وكان يبسين من الاطسلاع عسلي محضر جاسة المحاكمة الاستثنائية أن الطاعن لم يطلب سماع شهادة المجنى عليه أو ابن عمه قبل المفال باب المرامعة وحجز الدعسوى للحسكم ، فسان كان قد أبدى طلبه بذلك في المذكرة التي قدمت للمحكمة الاستثنافية بعد حجز الدعوى للحكم ملا تثريب على المحكمة اذ هي لم تستجب لهذا الطلب أو ترد عليه ، ويغدو النعى عسلى الحسكم بقالة الاخلال بحق الدنساع غير سديد ، لما كان ذلك ، وكان تناقض الشاهد وتضمريه في اقواله أو مع غيره لا يعيب الحسكم ما دامت المشتكية تسد استخلصت المتبقة من تلك الاقسوال استخلاصا سائفا بما لا تناتش نيسه \_ كما هو الحال في الدعوى المطروحة ــ مان ما يثيرَه الطاعن في هذا الشبان لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير المصكمة للأطلبة القائمة في الدعسوى وهو من اطلاقاتها ولا يجسويز مصادرتها نيسه دى محسكمة النقض .

( طعن رقم ۲۱۱۸ لسنة ۱۹۸۱/۲/۸ بـ جلسة ۲/۸//۲۸ بـ قاعـــدة رقم ( ۱۸۶ )

البـــدا :

يجب سماع ما يعديه التهم من اوجه الدفساع وتحقيق ــ المحسكة ان كانت قبد وضحت لديها الواقعة او كان الأمسر الطلوب تحقيقه غير منتج في الدعسوى ان عمرض عن ذلك بشرط بيسان علة عسم اجسابة هذا الطلب .

المسكبة:

من المقسور الله وان كان القسائون قسد أوجب سماع ما يبديسه

المتهم من أوجه الدفساع وتحقيقه الا أن للمحسكمة أن كانت قسد وضحت لديها الواتعة أو كان الاسر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعسوى أن تعرض عن ذلك بشرط بيان علة عدم اجابة هذا الطليب ، وكان الحكم قد اطرح طلب ندب خبير حسابي في الدعسوى لما راته المحكمة من أن مهمة الخبير لا تعدو أن تكون تكرارا للمهمة التي سبق أن قامت بها لحنة الجسرد التي اطبانت المحكمة الى تقريرها فانه لا يكون هناك محل لما ينعاه الطاعن في هذا الشأن ، لما كان ذلك وكان ما نصت عليه مواد لاتحة المخازن من تشكيل لجنة التحقيق أو الجرد من غير موظفى القسم التابع السه الموظف أو المستخدم المسئول سـ وذلك في حسالة مقد أو يلف أصناف من عهدته ... هـو من قبيـل القواعد التنظيمية التي يدعو المشرع الي مراعلتها قسدر الامكان دون أن يرتب جزاء عبلى عسدم التزامها ، فأن تشكيل لجنة الجرد التي قامت بجرد عهدة الطاعن ممن يتولون الاشراف عملى عمله مد بفرض صحته لا يترتب عليه بطلان أعمال تلك اللجنة ، ويكون لمحسكمة الموضوع السلطة في تقدير تلك اللجنة بمثابته دليلا من أدلسة الدعسوى تقدره التقدير الذي تراه بغير معتب عليها ومتى أخذت بسه نسان ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساتتها الدنساع لحملها على عدم الأخذ بها ، هذا مضلا عن أن ما أثاره الطاعن في هذا الشان لا يعدو أن يكون دماما فانونيا ظاهر البطلان ملا عملي المحكمة ان هي التفتت عنه ولم ترد عليه .

(طعن رقم ۲۱۲۰ لسنة ۱۱ ق ـ جلسة ١٩٨١/١٢/١١ )

# قاعسدة رقم ( ٦٨٥ )

# البسدا :

الدفسع بصدور الآذن بالتفتيش بعد الضبط هو دفساع موضوعي يكفى للرد عليه اطبئتان المسلكة الى دفوع الضبط بناء عسلى الآذن أخذا بالاطسة التى الوردها .

# المسكبة:

وحيث إن الحسكم المطعون فيسه بين واتمة الدعوى بما تتواقر به كلقة المناصر التلتونية-المجريهسة، التي دان الطاعن بما ويساق عسلي نبوتها في حته ادلة سائفة من شائها أن تؤدى الى ما رتبه عليها استبدها من أقسوال شاهدى الضبط ومن تقرير الممل الكيباوى ، وبعد أن أورد مؤداها في عبارات كانبة عرض لدفسع الطاعن بصدور الانن بالتنتيش بعد الضبط وينبذه واطرحه بقوله « ... أن الثابت من الاطلاع على انن النيابة أنه مسادر الساعة ١٢٥٠ مساء ١٩٧٥/٣/٤ بسراى النيابة وأن التقيش تم في الماشرة مسساء من نفس اليسوم الاسراى النيابة ساهد الاثبات المقدم ..... فسأن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ينطل الى جدل موضوعى في تقدير الدليل ، وهو ما تستقل بسه مسكمة الوضوع ولا يجوز مجادلتها فيسه أو مصادرة عقيدتها في شسانه أسلم محكمة النفض .

( طعن رقم ۹۹۳) لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٢/١٦ )

# قاعـــدة رقم (٦٨٦)

# المستنفا :

المبرة ببطلان الاجراءات هو بما يتم منها امام المحكمة الاستثنافية ي لا يغيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات نصاع الخصم كاملا اذ كان عليه ان كان يهمه تدوينه ان يطلب صراحة اثباته في الحضر

# المسكمة:

الاستنافية ، وكان النابت أن الطاءن لم بنر أسام المحكمة الاستنافية ، وكان النابت أن الطاءن لم بنر أسام المحكمة الاستنافية شيئا في تسان البطلان المدعى به في اجراءات المحاكمة أسام محكمة أول درجة غلا يقبل منه أن بتحسدت عن هذا البطلان أسام محكمة التقض . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من خلو محضر جلسة المجاكمة الاستنافية من البات دغاعه مردودا ، بأنه لما كان الطاعن لا يعيب الحكمة منعت الدغاع عنه من مباشرة جقه ، وكان من المتجولة له لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من البات دغاع الخصم كاملا أنه كان عليه أن كان يهمه تدوينه أن يطلب صراحة اثباته في المحضر كما أن عليه أن أدعى أن المسكمة صادرت حقه في الغضاع قبل قبل بلب

المرافعة وحجز الدعسوى للحسكم أن بقدم الدلبي على ذنك وأن يسمل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل مسدور حكم سوالا لم تجسز المحاجة من بعد المسلم محكمة النقض على أساس من تقصيره فيما كان يتعين عليه تسجيله . لمسا كان ما تقسدم - فسان الطعن برمته يفصح عن أنه على غير أساس مقبول .

(طعن رقم ۲۲۱ه لسنة ۱۱ ق ــ جلسة ۲۳/۲/۲۸؛ )

# قاعبدة رقم ( ٦٨٧ )

# المسادا :

النفسع بصدور الاثن بعد الضبط والتغنيش بعد نفاعا موضوعيا يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتغنيش بناء عسلى هذا الاثن اخذا منها بالادلة السائفة التى اورينها •

#### المسكمة:

لما كان الحكم المطعون فيه رد على الدغع بعصدور الاذن بعدد الضبط والتغتيش بتوله : « لما القول بحصول التبض والتغتيش قبل استصدار الاذن غلا يسائده دليل في الاوراق لأن النسابت غبها أن الاذن على المسابح والضبط في التاسعة واربعين دقيقة ولم ينضع عملى أي وجه أن المتهم كان في تبضة ضابط الواقعة قبل استصدار الاذن .... » واذ كان من المقسرر أن الدفع بعصدور الاذن بعد الضبط والتغتيش بعد دفاعا موضوعيا يكنى للرد عليه اطمئنان المصمكة الى وقوع الضبط والتغتيش بناء عملى هذا الاذن أفسذا منها بالادلمة السائمة الذي أوردتها وكان ما رد بسه الصكم على النفع سمائنا لاطراحه ، غمان ما يثيره الطاعن في همذا الصدد يكون في غير محله .

( طعن رقم ٨٦٨) لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٢/١

# قاعـــدة رقم ( ٦٨٨ )

#### البسداة

# ما لا يَعتبر اخلالا بحق النفاع ــ مثال .

المسكنة:

لسا كان التانون وان أوجب على المحكة سماع ما يبديه المتهم من أوجب الدنساع وتحتيته ، الا أنه منى كانت الواقعة تسد وضحت لديها أو كان الأسر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعسوى ، غلها أن تعرض عنه مع بيسان العلة ، وأذ كان البين من مطالعة محضر جلسسة المحاكمة أن الطاعن لم يوجبه أى مطعن الى الاعتراف المسادر منه بعضر جمع الاستدلالات متضينا الاتراز بوجوده على مسرح الجريعسة عند وقوعها والسهليه في ارتكابها ؛ وكان الحكم المطعون نيسه تسد عرض لما طلبه الطاعن من الاستعلام من وحدته العسسكرية من وجوده بها في تاريخ الحادث واطراحه المبتنانا منه الى هسذا الاعتراف الذي يدحض عنامة في هذا الخصوص ، غسان الحكم تكون تسد انحسرت عنسه تالة الاخلال بحق الدنساع ، لما كان ما تقدم غسان الطعن برمته يكون على غير اسساس متعينا رفضسه موضوعا .

( طعن رقم ۷۷۷ه لسنة ٥٢ ق - حلسة ١٩٨٣/١/١٨ ،

#### قاعسسدة رقم ( ٦٨٩ )

#### المِسدا :

الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيها يوجبه ألى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجمه ألى محسكية المؤضسوع ألتى لها كلسل الحرية في تقدير القوة التعليلية لتلك التقارير شاقها في ذلك شسان ساتر الأدلة لتملق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل .

# المسكبة :

الاصل ان تقدير آراء الخبراء والنصل نبما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجمة الى مصكة الموضوع التى لها كامل الحرية في تعدير التوة التدليلية لتلك التعارير شانها في ذلك شسان سسائر الإدلية لتعلق الأمر بسلطتها في تعدير الدليل وإنها لا تلتزم بندب خبير آخسر أو الرد عسلى الطمون الموجهة الى تقارير الخبراء ما دامت تسد أخذت بها حجاء بها لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الظمون ما يستحق التقاتها اليسه ، وكان من المترر أن المحكمة لا تلتزم بالرد صراحة عسلى أوجبه الدفياع الموضوعية لأن الرد عليها يستقاد من الحسكم بالآدائية استنادا الى أدلة الثبوت التي أخذت بها ، غيا منا يمنا المطلعين في شسان التقرير الغني أو أوجه الدفاع التي ابداها بهذكرته المقدمة الى محكمة ثاني درجة بي بغرض صحته بيكون في غير محله .

( طعن رقم ١٨٤ لسنة ٥٣ ق سـ جلسة ١٨٨/٢/٨).)

# قاعنسدة رقم ( ٦٩٠ )

#### المسدا:

المحسكة أن تستفنى عن سماع شهود الأثبات أذا قبــل التهم أو الدائم عنه ذلك .

# الحسكية :

لما كان الأصل أن الأحكام في المواد البنائية أنسا بنبي على التحتيقات الشغوية التي تجريها المحكمة في الجاسة وتسبع غيها الشهود متى كان سماعهم مبكنا ، الا أن للمحكمة أن تستغنى عن سسماع شهود الاثبلت أذا قبل المتهم أو المدافع عنسه ذلك ، ويستوى أن يكون التبول صريحا أو ضمنيا بتعرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه دون أن يحول عسم سماعهم أمامها من أن تعتبد في حكمها على أتوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه الاتسوال مطروحة عملي بسماط البحث ، في التحقيقات ما دامت هذه الاتسوال مطروحة عملي بسماط البحث عن الطاعنين لم يتسك بسماع شاهد الاثبلت بسل ترافع في موضوع عن الطاعنين لم يتسك بسماع شاهد الاثبلت بسل ترافع في موضوع الدعوى وانتهى الى طلب البراءة بما يفيد تنازله الشميني عن سماعه ، أتوال الشاهد في التحقيقات على أتوال الشاهد في التحقيقات على غير المامن .

( طعن رقم ، ٦٦٧ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ه/١٩٨٣/٤ )

# قاعسسدة رقم ( ۱۹۱ )

#### : المسطا

يجب ان يكون النفاع مع جوهريته جنيا وان يشهد لــه الواقـــم ويسانده اما اذا كان عاريا من دليئه ملا تتريب عـــلى المحــكمة ان هي التفتت عنه لمــا ارتاقه من عنم جديته ٠

#### المسكية:

من المقرر أتسه يسترط في الدناع الجوهري كبيا تلتزم المسكمة بالانتئات اليه والرد عليه ، وأن يكون مع جوهريته جديا وأن يشهد لسه الواقع ويساقده ، لها أذا كان عاريا من دليله فلا تثريب عسلى المسكمة أن هي التنتت عنه لما أرناته من عدم جديته ، وعدم استناده الى واقسع يظاهره ، ولا يعيب حكمها خلوه من الرد عليه ، وحسبه أن يورد الادلمة المنتجة التي صحت لديه عملى ما استخاصته من وقوع الجريسة المسندة الى الطاعن ، وكان من المقرر أيضا أن توقيع الحجز يقتضي احتراسه تلتونا ، ويظل منتجا الأثاره ولو كان مشوبا بالبطلان ما دام لم يصمد حسكم من جهة الاختصاص ببطلانه ، ولا يعني الحارس من المقسله احتجاجه بأنه غير مدين بالمبلغ المحجوز من أجله ، أو بوقوع مخالسة النجراءات المترزة ، غان ذلك كله لا يبرر الاعتداء عملي أولير السلطة التي أوقعته أو المبل على عرقلة النتنيذ . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطاهمة المردات المنصبة أن الاعتراض الذي تدبه الطاعن الى الشبخة على مسديد .

( طعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٢ ق \_ جلسة ١٩٨٣/٥ )

# قاعسدة رقم ( ٦٩٢ )

# المسدا :

يشترط في النفاع الجوهري ان يكون جديا يشهد لله الواقسع ويسانده لها اذا كان عاريا عن دليله فسان الحسكية تكون في حسل من الالتفات عنه دون ان تتناوله في حكمها ولا يعتبر سكوتها عنه اخلالا بحق التضاح ولا تعتورا في حكمها .

#### الحسكية:

لسا كان يشترط في الدفاع الجوهريّ كبه تلتزم المحكمة بالالتفات السبه والرد عليه أن يكون مع جوهريقه جديا بشهد لسه الواتع ويساتده أبا أذا كان عاريا عن دليله نسان المحكمة تكون في حل من الالتفات عنه دون أن تتفاوله في حكمها ، ولا يعتبر سكوتها عنه اخلالا بحق الدنساع ولا تصورا في حكمها ، لما كان ذلك ، وكان يبين من المغردات المضهومة تعتبقا لوجه الطحن لن وكيل النبابة لم ينتقل لسؤال المجنى عليها الا في وبعد أن وصلته السارة من المستشفى بانكان استجوابها ، نسانه لا تربيب عملي المحكمة أن هي التنفت عن دنساع الطاعن لما ارتاته من عسم جديته وعدم استفاده الى دنساع يظاهره ولا يعيب حكمها خلوه من الرد عليه وحسبه أن أورد الادلسة المنتجة التي صحت نديه على ما استخلصه من وقوع الجريهة المسندة التي الطاعن ، الأمسر الذي يضحي معه نعى الطاعن في هذا الصدد غير سديد .

( طِعن رقم ٩٩٩ لسنة ٧٥ ق ــ جلسة ١٩٨٣/٦/٧ )

# قاعسدة رقم ( ٦٩٣ )

# المِسطا :

# متى يحق للمصكمة. الاستفناء عن سماع شهود الاتبات .

#### المكة:

لسا كان يبين من مدونات الحكم المطعون نيسه إن مكان الضبط لم يكن بذى اثر فى منطق الحسكم ولا فى النتيجة التى انتهت اليها الحسكمة فلا محل لمسا بثيره الطاعن فى خصوصه ، كما أن الطاعن لم يسلك السبيل الذى رسمه المشرع فى المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من تسانون الاجراءات الجنائية لاعلان شاهد النفى الذى كان يطلب سباع شهادته اسام محكمة الجنائية ، فلا يكون له أن ينمى على الحسكمة عسدم استجابتها الى طلب سماعه ، لمسا كسان ذلك ، وكانت المسادة ٢٨٦ مسن قسانون الاجراءات الجنائية تخول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا تبل

المتهم أو الدائم عنه ذلك ، يستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا يتصرف المتهم أو المدائم عنه بعايدل عليه ، ولا يجول عدم سماعهم امام المحكمة بن أن تعتبد في حكمها على التوالهم في التحتيقات ما دامت مطروحة على بسطة البحث في الجلسة ، وكان البين من مطالعة محضر جلمسة المحلكية أن الطاعن لم يطلب مساع من عدا الشاهد المشار اليه بعذكرته المتحتبة بطك الجلسة ٥ كما أن الثابت من الإطلاع على ظك المذكرة أن من طلب الطاعن مساعه كان شاهد النفي ، وليس شاهد الاثبات ، مما يعد معه متنازلا عن مدماع هذا الأخير ، عسان ما يشره من اخسلال المحكمة بحق الدفاع لعدم سماعها شاهد الاثبات يكون على غير أساس .

(طعن رقم ۱٤٢٢ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٤٢٥) )

## قاعسسدة رقم ( ٦٩٤ )

# المستعا :

اوجه العفساع الوضوعية يترك تقديرها الى محكمة الوضوع وحدها وهى غير ملزمة بالرد عليها صراحة أذ السرد عليها يكون مستفادا ضمنا من القضاء بلدانة الطاعنين استفادا إلى ادلسة التبسوت التى اوردهسا الحسكم •

#### المسكية :

حيث أن الحكم المطعون فيسه قسد بين واتمة الدعسوى بها تتوافر بسه كانة المناصر القانونية لجريمة استمبال التوة والمنف مع موظفين عموميين التى دان الطاعنين بها واورد على ثبوتها في حقهم ادلسة مستبدة من أتوال الضابط ومنتش التبوين ورجال الشرطة السريين وهي ادلسة سائفة تؤدى الى با رتبه الحكم عليها سائت كان ذلك وكان با اثاره الطاعنون من أوجسه دفساع هي مجموعها أوجسه موضوعية يترك تتديرها الى محكمة الموضوع وحدها وهي غير مازمة بالرد عليها صراحة اذارد عليها يكون بنستدادا ضبنا من التضاء بادانسة الطاعنين استثلاا الى أدلة التبسوت التي أوردها الحسكم غسان با ينماه الطاعنون في هذا الصفة يكون غير حديث .

(طعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٥٣ قي ــ جلسة ١٩٨٣/١١/٨)

# قاعسسدة رقم ( ١٩٥ )

#### : المسطا

الاصل ان للمحكمة السلطة الكاملة في تقدير القـوة التدليلـية لعناصر الدعــوى المطروحة على بساط البحث ــ الدفــاع الجوهــرى يجب ان يكون جديا •

#### المحكمة:

الاصل ان للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لمعاصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبير الاعلى في كل مسا تستطيع ان تنصل غيسه بنفسها أو بالاستعانة بخبير بخضع رأيه لتقديرها ما دامت المسالة المطروحة ليست من المسائل الغنبة البحتسة التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها لابداء رأى غبها وكان بشترط في الدغاع الجوهري كيما تلتزم المحكمة بالتعرض لسه والرد عليسه أن يكون صبع جوهريته جنيا يشهد لسه الواقع ويسانده غاذا كان عاريا عن دليله وكان الواقع يدحضه غسان المحكمة تكون في حل من الالتفات السه دون أن تتناوله في حكمها ولا يعتبر سكوتها عنسه الحسلالا بحق الدغساء ولا تصورا في الحكم .

(طعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٦/٥ )

# قاعسسدة رقم ( ٦٩٦ )

#### المسدا :

للمحسكمة الاستفنساء عن سسماع الشسهود اذا قبسل الجهم او الدافع عنه ذلك .

#### المسكمة:

لما كانت المسادة ٢٨٨ من قسانون الاجسراءات الجنائية تخسول المحسكة الاستفناء عن سماع الشهود اذا قبل النهم أو الدانع عنه ذلك ، ولا يحسول عسدم سماعهم أمامها من أن تعتد في حكمها عسلي إقوائهم ما دامت مقلوحة عسلي بساط البحث في الجاسسة ، وكان البسين من

الاطلاع على محضر جلسة المحلكية أن النفساع سـ خلافا لمسا ذهب اليه الطاعنان في أسباب الطعن سـ قسد استغنى صراحة عن سماع الشهود أسان النعى على الحكم في هذا الخصوص بقالة الاخلال بحق الدنساع يكون غير سعيد .

( طعن رقم ۲۵۸ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٢٥٨(/١٠/١ ) قاعـــدة رقم (۲۹۷ )

#### السيدا:

يجب سماع ما يبنيه المتهم من اوجسه النفساع الا انسه اذا كانت المسكمة قسد وضحت اديها الواقعسة او كان الامسر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعسوى فسان لها ان تعرض عنه ولا تتريب ان هي اغفات الرد عليسه .

#### المكهة:

ان التانون وان أوجب سماع ما يبديه المنم من أوجب الدناع الا السر المسكلة تسد وضحت لديها الواقعسة أو كان الامسر المطلوب تحتيقه غير منتج في الدعوى غان لها أن تعرض عنه ولا تثريب أن هي أغنلت الرد عليه . ولما كان الحكم المطعون نبية قد عرض لدغاع الطاعن واطراحه للاسباب السائفة التي أوردها غان دعوى الاخلال بحق الدغاع لا تكون متولة .

(طعن رتم ١٧١ لسنة ) ه ق ــ جلسة ١٩١١/١ )

# قاعـــدة رقم ( ۱۹۸ )

#### السيدا :

الجسدل الوضوعى في تقدير الدليسل سـ لا يجوز اثارته ــ أمسام محسكية النقض •

#### الحكة :

نفى النهبة من أوجه النفساع للوضوعيسة النه لا نستأهل ردا طالب كان الرد عليها مستفادا من أدلسة الثبوت التي أوردها الحسكم الذى بحسبه كيها يتم تدليله ويستقيم تفساؤه أن يورد الأدلسة المنتجة التى صحت لفيه عسلى ما استخلصه من وقسوع الجريمة المسندة الى المنتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزيئة من جزئيات دغاعه لأن مغاد النتاته غنها أنه اطراحها ومن ثم قسان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعسدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي ساطة محكمة الموضسوع في وزن عناصر الدعسوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجسوز اثارته اسام محكمة التقض .

( طعن رقم ١٠١٢ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٠١٢ /١٩٨٤ )

# قاعسسدة رقم ( ٦٩٩ )

#### : 12-41

الطلب الذي لا يتجه مساشرة الى نفى الفعسل الكون للجريسة -- طلب مناقشة الخبر -- اثره ·

#### المسكمة:

لسا كان طلب مناتشة الخبير سكا اثبت بمحضر جاسة المحلّكة سـ لا يتجه مباشرة الى نفى الفعل المكون للجريمة بل لاتارة الشبهة فى ادلسة الثبوت التى اطبأنت اليها المحكمة فلا عليها ان هى اعرضت عنه والتفتت عن اجابته طالما هو ليس من شانه ان يؤدى الى البراءة أو ينفى القرة التدليلية القائمة الداعسوى .

(طعن رقم ١٨٣٥ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨)

# قاعسدة رقم (٧٠٠)

## البسدان

من القسرر ان المصبحة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مسلحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يشرها والرد على ذلك ما دام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالادانة استفادا الى ادلسة الثبوت السائفة التي أوردها الحسكم .

#### المسكبة:

الما كان ذلك ، وكان من المقسرر أن المسكمة لا تلتزم بمتابعة

المتهم في مناحى دماعه الموضوعي وفي كل شبهة بثيرها والرد على ذلكته ما دام الرد يستعلد ضمنا من التفساء بالادانسة اسميتبادا الى اداسة الثبوت السائفة التي أوردها الحكم ، وما دامت المحكمة في الدعوى المبائلة تحد المبائبة سي قد حدود سلطتها التعديرية سي الى اتسوال شهود الاثبات لم نتريب عليها اذا هي لم تعرض في حكمها الى دفساع الطاعن الواعن الموضوع الذي ما قصد بسه سوى اثارة الشبهة في الدليل المستعد من علك الاقسوال ، ومن ثم فسان تعييب الحسكم بالتمسور في الرد عسى المسائد الدفساع بتعزق جيب ستره الطاعن الذي ضبط فيسه المفسود وعلى تشكيكه فيها المنفه المرشد لضابط الواقعة يكون في غسير محله ، ومن ما تعسل الطعن برمته يكون على غير اساس متعينة وضعه وضوعها .

( طِعن رقم ١٦٧٤) لسنة ١٥ ق ــ جلسة ١٩٨٥/١/٥٨ ٦

# قاعسىدة رقم ( ٧٠١)

#### : المسطا

من القبرر ان الطلب الذى تلتزم الحسكة باجابته أو الرد عليم
 هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن النمسك به والاصرار
 عليه في طلباته الختلية .

#### الحسكمة :

لا كان ذلك ، وكانت المسكمة قدد نندت دفاع القائم على عدم قدرت على حيل كيس المضدرات ارضه بالفالج و واطرحت بها يسوغ به اطراحه لاطبئناتها في هذا الخصوص لا لأسوال الشاهدين بن انها لم يلحظ السابقة وكيل النباسة وكيل النباسة المعتق من مناظرته للبنهم ( الطاعن ) لا اثر ضبطه من أنسه لم يجد بسه تشنيا بنيد التحقيق ، وأذ كان من المسرر أن الطلب الذي تلتزم بالجابته أو الرد عليه هو الطلب الجسازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينشك عن التمسك به وكان يبسي من من المتاسبة وكان يبسي من من الجابسة الحق عليه المحتم الطلعون.

غيبه أن الطاعن لم يتمسك بطلب تحقيق سا في شان سا أشاره من مرضه وإنها التتصر دفاع محليه على استبعاد أن يترك الطاعن مدعويه ليلة زغلف ابنته ويقوم بالاتجار في المخدرات عن طريق الحقن وأن ذلك السر في غير استطاعته الاسابته بالفالج — لما كان ذلك سليس الطاعن من بعد أن ينمى على المحكمة تمودها عن اتخاذ اجسراء لم يطلبه ولم ترهى من جاتبها موجبا الاتصاده منى كانت الواقعة تسد وضحت لديها ، لما كان ذلك نسان ما يتره الطاعن في هذا السدد يكون غير مسحيد ، ويكون الطعن برمته على غير اسساس متعينا رغضوعا .

(طعن رتم ٢١٩٥ لسنة )ه ق حد جلسة ٥/٢/٥٨١)

# قاعسدة رقم ( ٧٠٢ )

#### البسدا:

نفى التهة بن لوجــه الدفــاع الوضوعية التى لا تســـتاهل ردا طالـــا كان الرد عليها بستفادا بن أدلــة الثبوت التى لوردها الحكم •

#### المسكبة:

لا كان ذلك وكان النمى بالتغات الحسكم عن دغساع الطاعن بعدم ارتكاب الجريبة وان مرتكبها هو شخص آخسر مردودا بأن نغى التهبة من أوجب الدغساع الموضوعية التى لا تستأهل ردا طالسا كان الرد عليها مستفادا من ادلسة الثبوت التى أوردها الحكم هذا الى أنه بحسب الحكم كيبا يتم تدليله ويستقيم تفساؤه أن يورد الادلسة المنتجسة التى محت لديب عسلى ما استظامه من وقوع الجريبة المسندة الى المنهم ولا عليه انسه لم يتعتبه في كل جزئية من جزئيات دغاعه لان مغاد التعاتم عنها أنسه المرحها ومن ثم غسان ما ينماه الطاعن في هذا الخصسوص لا يعدو أن يكون جسدلا موضوعيا في تتدير الدليسل وفي مسلطة حكمة الوضوع في وزن عناصر الدعسوى واستنباط معتدها وهو ما لا يجوز الثارته الم محكمة النتش .

(طعن رقم .٦٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢ )

# قاعسسدة رقم ( ٧٠٣ )

## البسدا:

محكبة الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفساع موضوعي يئسيره المتهم اكتفاء بلدلة الادانسة سيفاد ذلك .

#### المسكمة:

المثا كان ذلك ، وكان من المقرر أنسه وأن كان الأصل أن محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد عسلى كل دفاع موضوعى يثيره المهم اكتفاء بالخذها بادلة الادائسة أنها أذا تعرضت بالرد عسلى هذا الدفاع وجب أن يكون ردها صحيحا بستندا إلى ما له أصل في الأوراق ذلك بسأن الأصل أنسه يجب على المحكمة الا تبنى حكمها الا على اسس صحيحة من أوراق الدعسوى وعناصرها وأن بكون دليلها غيبا أننهت اليه تأثيا في تلك الأوراق . لما كان ذلك وكانت المصكمة تسد استندت في اطراحها في نلك المحترر ثم 1871 لسنة 1871 أدارى العطارين بستندة .في ذلك عن سبيها ، مع أن ما أورده الحسكم من ذلك يخلف ما أثبت بذأت المحضر ومن ثم نسان المصكمة تكون قسد أستندت في اطراحها له وما قسام وبن ثم نسان المصكمة تكون قسد أستندت في اطراحها له وما قسام عليه من دفساع للطاعنة سالى ما يخالف الثابت بأوراق الدعسوى مما يسم محكمها بعيب الخطسا في الاسسناد قسوق ما اعتوره من نسساد في يسم محكمها بعيب الخطسا في الاسسناد غير حاجسة الى بحث بساتى ما أثارته الطاعنة بطعنها .

( طعن رقم ۲۸۲۹ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ۱۹۸۵/۵/۷ ) قاعـــدة رقم ( ۷۰۴)

## : 12-41

محكة الوضوع غير ملتزمة بعنامة مناص دفاع المتهم المختلفة الا اتسه يتعين عليها أن تورد في حسكها ما يسدل عسلى انها واجهت عناص الدعسوى والمت بها .

#### المسكمة:

لمسا كان يذلك ، وكان من المتسور أن العفساع المكتوب في منكرة-

مصرح بها هو تتمة للدفاع الشغوى المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنسه ان لم يكن قسد ابدى فيها ، وكان المقسرر ايضا انسه لئن كانت المحكمة لا تلتزم بمنابعة المتهم في مناحى دناعه المختلفة الا انسه يتعسين عليها أن تورد في حكيها أما يدل عسلى انها واجبت عنساهر الدعسوى المت بها عسلى وجبه ينصح عن انها نطنت الله ووازنت بينها . واذ كان ذلك ، وكان الحكم المطمون فيسه لم يعرض البئة سلامتاع الطاعن الوارد بهذكرته سائرةم من أنه دفساع جوهرى في خصوص الدعوى الراهنسه ، بها كان ينبغى عسلى المحكمة أن شحصه وتقول كمتها فيه ، الراهنسه ، بها كان ينبغى عسلى المحكمة أن شحصه وتقول كمتها فيه ، فسأن الحكم المطمون فيسه بقموده عن مواجهة هذا الدفساع تحقيقاً له وردا عليه يكون شوبا بالتمسور والاخسلال بحق الدفساع وبالقمسور بيا يعيبه ويوجب نقضسه والاحسالة بغير حاجة الى بحث بساتي اوجه الطعن .

( طعن رقم ١٩٨٤/ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١١/٢/٢٨١١ )

# قاعىسىدة رقم ( ٧٠٥ )

# البسدا :

المصكمة غي مازمة بمتابعة المتهم في منسلحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال اذ الرد يستغاد دلالة من ادلسة الثبوت السلاغة التي اوردها الحكم •

#### الحسكية :

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير جازية بتتبع المتهم في مناهى 
دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة بثيرها عملى اسمئقلال إذ السرد 
ستفاد دلالة من ادلسة الثبوت السائفة التي اوردها الحمكم فسان با
تثيره الطاعنه في هدذا الشمان لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان 
الحكم المطعون فيسه قد استبعد قيسة الكبيلات من المبلغ المسند الي 
الملاعنة تقاضيه وسنخارج نطاق المقد ما غاته لا محل لمما تثيره في هدذا 
الشان ، اذ لا بمسلحة لها من وراء اثارته .

( طعن رقع ٦٠١٦ كسنة ٥٥ ق - جلسة ١١٨٢/٢٨١١ )

# قاعسسدة رقم ( ٧٠٦ ).

المسدا:

الطلب الذي تاتزم الحسكية بلجابته والرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه في طلباته الختلبية .

#### المسكية:

وكان من المتسرر أن الطلب الذي تلتزم المسكة بلجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكة ويشتمل على بيان ما يرمى اليسه به ، ويصر عليه متده في طلباته الختلية سواذ كان البين من محضر جلسة المراقعة أن الدنساع عن الطاعن وأن التمس في البين من محضر جلسة المراقعة أن الدنساع عن الطاعن وأن التمس في طلباته الختلية ، فليس لسه أن ينعى عليها عسم اجابته الى هذا الطلب أو الرد عليه هذا ويغرض اصرار الطاعن على طلب سماع شاهد نفى أو الرد عليه هذا ويغرض اصرار الطاعن على طلب سماع شاهد نفى في ختسام طلباته فأته لا جناح على المحكمة أن هي أعرضست عن عذا الطلب ما دام الطاعن لم يتبع الطريق الذي رسمه تساتون الإجسراءات الجائية في الواد ١٩٨٥ / ١٩٨١ لاعسلان الشهود الذين يطلب سماع المحادث المنام بوجسة النامى ، لما كان ذلك وكان نفى التهنة من أوجسه الدفساع الموضوعية التي اوردها الحكم ، لما كان الرد عليها مستقاد من أولسة الشور على فسير الساس متعين رنضه موضوعا .

( طعن رقم ٣٦ لسنة ٥٦ ق \_ جلسة ٢٣/١٩٨٦ )

قاعسدة رقم ( ٧٠٧)

: 12-41

النفساع القانوني الظاهر البطلان ــ اثره .

المسكبة:

لما كان الطاعن يسطم في اسباب طعنه بأنه تسلم المال محل

جريهة التبديد بساء على عقد شركه ماشيه لا يدارع في ال المجنى عليها كانت الطرف الآخر نيه ، وكان من المترر أل الشريك الذي يتسلم بهذه الصفة شيئا من مال الشركة ثم ينكره عسلى شريكه ويأبى رده السيه ييمتبر مبددا ، غسان ما ينماه الطاعن بشسان ملكية المسال محل الجريمة وعدم توافر عقد الأمانة يكون غير سديد ، ويغرض انسه انسار هدذا المناع المام محكمة الموضوع غسلا عليها أن هي التفتت عنسه باعتباره حناعا قانونيا ظاهر البطلان ومن ثم غسان الطعن يكون قسد انصح عن عدم تبوله موضوعا .

ا طعن رقم ۱۱۶۶ اسنة ٥٦ ق ــ جلسة ١٩٨٦/١١/١١ ) قاعـــدة رقم ( ٧٠٨ )

#### : اعسطه

محكمة الموضيوع ليست مازمة ببتابعة المنهم في منسحى مفاعسه الموضوعي والرد على كل شبهة يشيها على استقلال اذ الرد يستفاد هلالة من ادلسة الثبوت التي يوردها الحكم .

#### المسكية:

لسا كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع ليست مارمة بمتابعة المنهم بنام دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على اسستقلال ، قد الدلبة من أدلبة الثبوت التي يوردها الحكم ، وفي عسم أيرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها اطرحته اطبئنانا منها للأدلبة التي عولت عليها في الإدانبة ، غان منمي الطاعن الأول على الحكم أنبه تخل بحقه في الدنباع أذ لم يعرض لدنباعه بحصول التزوير في تقارير التنطيل بعد خروجها من مصلحة الطب الشيرعي وقبل ورودها ألى نيابة المخدرات يكون في غسير مطه ، هذا فضل عن أن الحكم وتسد دان الماعن عن جميع الجرائم المسندة اليه واوقع عليه عقوبة جريمة الرشوة باعتبارها الجريمة الاشد عبلا بالمسادة ؟ من متاون العقوبات ، غانسه التروير أ

طعن رمم ١١٤٣ لسنة ٥٦ ق ــ جنسة ١٩٨٧/١/٨

# قاعسبدة رقم ( ٧٠٩ )

#### المسدا:

لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفساع الخصم اذ عليه ان كان يهمه تدوينه ان يطلب صراحة اثباته في هدذا المحضر ، كها عليه ان ادعى ان المسكمة صادرت حقه في الدفساع قبل حجز الدعسوى للحكم ان يقدم الدليل على ذلك .

#### المسكبة:

لما كان ذلك ، وكان الشابت من محضر جلسة المساكمة ان محليين موكلين حضرا مع الطاعن وابدى كل منها ما تراءى لله من دناع وخلا محضر الجلسة من اثبات ان لمى منها طلب التنجيل ، وكان لا يميب خلو محضر الجلسة من اثبات دناع الخصم ، اذ عليه ، ان لا يميب خلو محضر الجلسة من اثبات دناع الخصم ، اذ عليه ، ان كان يهمه تدوينه ان يطلب مرأحة اثباته في هاذا الحضوى كما عليه ان المحكمة تسلارت حقة في الدفاع قبل حجز الدعسوى للحكم ان يتنم الدليل على ذلك ، وإن يسكل عليها هذه الخالفة في طلب مكتوب تبسل مصدور الحكم ولا كان الطاعن لا يذهب إلى الادعاء بانه طلب أن يثبت بمحضر جلسة المحلكمة طلب ارجاء الدعسوى ليتبكن محليه من الاستعداد وخلت اسبيل طمنه البنة من أية اشارة الى سلوك مريق الطمن بالتزوير في هذا الصدد ، كما خلت المغردات التي السرت هذه المحكمة بضمها من طلب يكون تسد تقسم به المدانع عنه مسجلا عسلي المحكمة بصمها من طلب يكون تسد تقسم به المدانع عنه مسجلا عسلي المحكمة بصمها من طلب يكون تسد تقسم به المدانع عنه مسجلا عسلي المحكمة بصمها من طلب يكون تسد تقسم به المدانع عنه مسجلا عسلي بحق الدفساع يكون غير سديد .

( طعن رم ۱۱۹۸ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٩ )

# قاعسدة رقم (٧١٠)

## البسدا:

محكمة الموضوع ليست مازمة بينابعة المتهم في مناجى دفاعه الوضوعي المختلفة والرد على كل شبهة يشرها على استقلال اذ الرد يستفاد دلالة من ادلة الثبوت التي يوردها للحكم .

#### المسكمة:

لما كان ذلك ، وكان من القسرر ان محكة الموضوع ليست مئزمة بعتابعة المتهم في مناحي دغاعه الموضوعي والرد عملي كل شبهة يثيرها علي استقلال اذ الرد يستغاد دلالة من ادلة الثبوت التي اوردها الحكم ، وفي عدم ايراده لهذا الدفساع ما يدل عملي انها اطرحته اطبئناتا منها للأدلمة التي عولت عليها في الادانة ، ومن ثم نمان منعي الطاعن بسنن المحكمة لم تعرض لدفاعه بأن رئيس مبلحث مركز طهطا لم يشترك في ضبط الواتعة يكون في غير محله .

( طعن رقم ١٨٥ لسنة ٥٧ ق \_ جلسة ١٩٨٧/٤/١٣ )

# قاعـــدة رقم ( ٧١١ )

#### : المسطا

المصكمة لا تلتزم بالرد على دفساع قانوني ظاهر البطلان ٠

#### المسكبة:

من حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون غيه باته أغنل الرد على الدعى المدى منه بعدم قبول الدعسوى لان محلى الدعى بالحق المدنى قسدم صحيفة الادعساء المباشر دون أن يصدر له توكين خاص منه مردود بما هو مقرر من أن المسادة الثالثة من قساتون الاجراءات البيائية لا تشترط ذلك الا في حالة تقديم الشكوى ولا ينسحب حكمها على الادعاء المباشر ، ومن ثم غاته لا يعيب الحكم المطعون غيسه سكوته عن الدعاء المباشر ، ومن ثم غاته لا يعيب الحكم المطعون غيسه سكوته عن الرد على هذا الدفع لمسا هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفساع قساتونى ظاهر البطلان وبعيد عن محجه الصواب . الساكان ذلك ، غان الطعن بحالته يكون منصحا عن عدم قبوله موضوعا .

( طعن رقم ٦٩٦١ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ١١/٥/١٩١١ )

# قاعـــدة رقم ( ۷۱۲ )

## البسطا:

محكمة الموضوع ليست مازمة بيتابعة المتهم في مساحى دفساعه الموضوعي المختلفة والرد على كل شبهة بثيرها على اسستقلال أذ الرد يستفاد دلالسة من ادلسة اللبوت التي يوردها المحكم .

#### المسكية:

لما كان ذلك وكانت محكة الموضوع ليست ملزسة بتلبسة المنهم في منساهي دفساعه الموضوعي والرد على كل شسبهة يثيها على استقلال ، اذ الرد يستفاد دلالة من ادلسة الثبوت التي يوردها الحدام ، وفي عسم ايرادها لهذا الدفساع ما بدل على انها اطرحت اطمئنانا منها للادلة التي عولت عليها في الادانسة ، فسان منهي الطاعن على الحكم انه لم يعرض لدفاعه بعدم صلته بالمعطف الذي ضبط به المخدر يكون في غير محله ، لما كان ما تقسدم فسان الطعن برمته يكون على غير الساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٣١٤٢ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١١/٨ )

# قاعـــدة رغم ( ۷۱۳ )

: 12-41

نفى القهمة من أوجسه الدفاع الوضسوعية التى لا تستاهل ردا طالما أن الرد مستفاد من أدلمة الثبوت التي أوردها .

#### المسكية:

لمساكان ذلك وكان ما اثاره الطاعن بعدم ارتكابه الجريسة لأتسه الصيب في المشاجرة مردودا عليه بأنه نضلا عن ان نفى النهبة من اوجسه الدنساع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالسا ان الرد عليها مستقاد من ادلسة الثبوت التي اورردها الحكم ، نسأن محكمة الموضوع لا تلتزم ببتابعة المتهم في مناحى نفاعه المختلفة نترد عسلى كل شبهة بشيرها سوحسبها أن تقيم الدليل على متارغة الجريمة التي دين بها بما يحسنل تضاءها وهو ما لم يخطىء الحكم المطعون نبه في تقديره .

( طعن رقم ٦٠١٩ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ٢٠١٢/١٢/١٨ )

# قاعـــدة رقم ( ٧١٤ )

البسدا:

محكية الموفسوع لا تلتزم بالرد على كل دفساع موفسوعي للبنهم اكتفاء بلطلسة الثبوت التي عولت عليها في قضائها بالادائسة .

#### الحكمة:

لمساكان ذلك وكانت محكمة الموضوع لاتلزم مالرد عسلي كل دنماع

موضوعي للبتهم اكتماء بادلة الثبوت التي عولت عليها في تضائها بالادانة وكان بحسب الحكم كيما يتم تدليل ويستقم تضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه بن وتوع الجريبة المسندة الى محت لديه على ما استخلصه بن وتوع الجريبة المسندة الى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في جزئية بن جزئيات دغاعه لان بغاد التتاته على عنها أنه المرحها غان ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه بن عسدم تدرته على المتعدى على المجنى عليه واحداث الأخير اصابة نفسه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تتدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع وفي وزن عناصر الدعسوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته اسلم محكمة النتش هذا غضلا عن أن محضر جلسة المحاكمة تسد خلا من ثهة دغساع للطاعن في هذا الخصوص ومن ثم غسان تعوده عن ابدائه امام محكمة الموضوع يحول بينه وبين ابدائه امام محكمة النتش . لما كان ما تقدم غان الطعن برجته يكون على غير السامل متعينا رغشه موضوعا .

( طعن رقم ٦٠٩ه لسنة ٨ه ق ــ جلسة ٦٠٩/١/٣ )

## قاعسدة رقم ( ١٩١٥ )

#### المبسدا :

القسانون قسد اوجب سسماع ما يبديه المتهم من اوجسه دفساع وتحقيق الا أن المسكمة أذا كانت قسد وضحت لديها الواقعسة أو كان الاسر المطلوب تحقيقه غيرمنتج في الدعسوى أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عسم اجابتها لهذا الطلب .

# المسكبة :

القانون قد اوجب سماع ما يبديه المتهم من اوجه دناع وتحقيقه ، الا أن المحكمة أذا كانت قد وضحت لديها الواقعة ، أو كان الأسر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى أن تصرض عن ذلك ، بشرط أن تبين علة عدم اجابتها لهذا الطلب للما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد المهانت إلى التقرير الطبي الموقع على الدعية

بالحقوق المدنية ماته لا يجوز مجادلتها في ذلك المام محكمة النتش ولا بؤثر في ذلك أن تكون المحكمة تحد اوقفت الدعسوى واحالت الأوراق للنبابة العلمة لإجسراء شئونها في تزوير التقرير الطبئ ثم عدلت المحسكة عن ترارها وعللت سبب عدولها بأن ما وقسع في التقرير الطبئ بشأن تاريخ توقيمه لا يعدو أن يكون خطأ ماديا من محرره سفان قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعسوى وجمع الادلسة لا يعدو أن يكون قرارا تتولي عنسه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق ومن ثم فسان النعى عسلى الحسكم في هذا المسلمد لا يكون لم وحسل .

( طعن رشم ٥٣٥١ لسنة ٥٧ ق \_ جلسة ٢٩١١/١/٣١ )

رابعا ــ طلبات التلجيل:

قاعسدة رقم ( ٧١٦ )

: المسطا

طلب التاجيل لحضور المحامي الأصيل ... اغفاله ... اثره •

المسكبة:

لما كان البين من مطالعة محاضر الطسات أن الطاعن مثل بالطسة المحددة لنظر معارضته الاستئنافية ومعه محسام طلب التأجيل اسبوعيا للاطلاع ولحضور المصلمي الأصيل بيد أن المصكمة التفتت عن هذا الطلب واصدرت بذات الجلسة حكمها المطعون نيه بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برمضها وتأييد الحسكم المعارض نيسه . لمساكان ذلك ، وكان الأصل انه وان كان حضور محام المتهم مجنحة غير واجب قانونا الا أنه متى عهد الى محام بمهمة الدفساع فانه يتعين على المسكمة ان تستبع الى مرافعته ، أو عسلى الأقسل أن تتيح لسه الفرصسة للقسام مهمته . واذ كان الطاعن \_ على ما تقدم بيانه \_ قد مثل امام المحكمة وطلب التأجيل لحضور محاميه الأصيل نقد كان لزاما على المُحكمة ان تستجيب لهذا الطلب او ان تنبه الطاعن الى رفضه ليتولى الدنساع عن نفسسه أن هي قدرت أن تخلف المحلمي لم يكن لعذر قهري بازمها معه أن تمنحه مهلة أخرى الحضور ، أما وهي لم تفعل وأصدرت حكمها المطعون ميسة دون أن تفصح ميه عن علة عدم استجابتها الي طلب التأجيل ، وأن تشير الى اقتناعها بأن الغرض منه كان محرد عرقلة مسير الدعسوى مانها تكون قسد الخلت بحق الطاعن في الدنساع مما يبطل احراءات المحاكبة .

( طعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٢/٣/٢٨١ )

قاعسدة رقم ( ۷۱۷ )

الجـــدا :

الاعتذار عن عدم حضور الجلسة غير الدعم بدليل لا يعد من الطلبات الجديدة التي تقتضى ردا صريحا بل يعتبر عدم اعتداد المسكمة بسه رداً عليه بلاتها أم ناته بسه .

#### المسكية:

لسا كان اعتذار الطاعن المحسكية عن عسدم حضور الجلسة المطلوب اليها لا يكنى وحده لالزامها بأن تؤجل الدعسوى أو تتحدث عنسه أو تشير اليه في الحسكم أذا هي لم تجب طلب التأجيل ، نسأن مثل هذا الاعتذار غير المدمم بدليل لا يعد من الطلبات الجدية التي تقتضى ردا مريحا بل يعتبر عدم اعتداد المحكمة به ردا عليه بانها لم تابه به ، ومن ثم غسان النمي على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد .

(طعن رقم ۲۵۱۸ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۱/۱۸ )

## قاعبدة رقم ( ٧١٨ )

#### المسلا :

عدم الترام المحكمة لجابة المتهم الى طلب التاجيل الاستعداد ما دام قــد اعان في المعاد القانوني .

#### الحكة :

من المترر أنه أذا كان المتهم قسد أعلن بالحضور أعلانا صحيحا للجاسة المحلكية وجب عليه أن يحضر أمام المحكية مستعدا الاداء دغاعه ، قساذا حضر غير مستعد غلا تتع تبعية ذلك الا عليسه ، والمحكية في هذه الحالة الا تقبل منه طلب التلجيل للاستعداد أذا ما رأت أنه لا عسفر لسبه في عدم تحضير دغاعه في المسدة التي أوجب القاتون أعطاء أياها لمبين تاريخ الأعلان ويوم الجلسة ، ولا يرق في هذا المستد بين المتهم ومحليه متى كان وجود المحلمي اثناء المحلكية غير وأجب تأتونا كما هو الحال في مواد الجنم والمخالفات غالحامي يجب عليه كذلك أن يعد دغاعه قبل الجلسة التي أعلن بها موكله ، كما لم يدع هذا المحلمي عذرا تعريا طرا بعد أن عهد أليه الطاعنان بمهمة الدنساع عنهنا غينمه من التيسام بواجبه ، غان دغوي الأخلال بحق الدغاع تكون منتنية .

(طعن رقم ٢٣١ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨١/١/٨١١)

# قاعسدة رقم ( ٧١٩ )

المساا

النعى على المحكمة عدم استجابتها لطلب لم يطرح عليها ... غــــج مَّبِـــول •

المسكبة:

لما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنائية أن أيا من الطساعن أو محاميه لم يطلب اجلا للاطسلاع أو لتقديم مذكرة يدغاعه غليس لسه من بعد أن ينعى على الحسكم بدعوى الاخسلال بحق الدخساع لعسدم القيسام باجراء لم يطلبه ولم تسر المحسكة من تلقساء نفسها حلجة اليسه .

(طعن رقم ۱۸۷۷ لسنة ۵۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۱/۲۲ ) قاعـــدة رقم ( ۷۲۰ )

البسدا:

ظلب التلجيل لاتخاذ اجراءات الطمن بالتروير هو من وسائل الدفاع التى نخضع لتقدير محسكية الموضوع بما لها من كلمل السلطة في نقدير القوة التعليلية لمناصر الدعسوى المطروحة عليها — طبات التنجيل لاتخاذ الجراء مما لا تلتزم المحكمة في الأصل بالاستجابة اليها — شرطه .

#### المسكبة :

من المترر اتسه وأن كان الطمن بالتزوير عسلى ورتسة من أوراق الدعسوى ، هو من وسائل الدغساع التى تخضع لتقدير حكمة الموضوع بما لها من كامل السلطة في تقدير القسوة التدليلية لعنساصر الدعسوى المطروحية عليها ، وأن طلب المتهم تمكينه من الطمن بالتزوير أنها هو من تبيل طلبات التأجيل لاتخاذ أخسراء مها لا تلتزم المصيكمة في الامسل بالاستجابة اليها ، ألا أن فلك مشروط بأن تستخلص المصيكمة من وتلاع الدعسوى عدم الحاجة الى ذلك الاجسراء ، وأذ كان الحكم المطمون غيه متد المحاجة الى ذلك الاعسراء ، وأذ كان الحكم المطمون غيه المحاجة العاملة التاسراء ، وأذ كان الحكم المطمون غيه الكشف

للتضين بيانا باسهاء المهال المحرر في شلتهم المحضر ، ودانسه استفادا الى ان هدفا الكتف مسادر منه على الرغم بها اثاره من تزوير التوتيسع المسوب لسه عليه ، وهو دفساع جوهرى لتعلقه بالدليسل المقدم في الدعسوى ، ولما قسد يترقب عسلى ثبوت صحته من تغير وجسه الراى فيها مها كان يتعين معه على المحكمة ان تعنى بتحيصه ، وان تبين العلة في عدم اجابته ان هي رأت اطراحه ، اما وهي لم تعمل قسان حكمها يكون جميها بها يبطله ويوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ٢٨٠٤ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢١/١/١٨٤١)

# قاعسسدة رقم ( ٧٢١ )

المسطا:

طلب التلجيل لعضور الحامي الاصيل - اغفسال الحسكية الرد عليه - اثره .

#### المسكبة:

وحيث أنه بين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستثنائية النا الطاعن حضر بالبطلاع على محضر جلسة المحالمة وتخلف محاميه الموكل وحضر عنه محلم آخر طلب الثابتيل لحضور المحامى الاصلى الا أن المحتمة لم تستجب لهذا الطلب وتضت بتبول الاستثناف شكلا ورفضه موضوعا ويتاييد الحكم المستأنف ، لما كان ذلك وكان من المترر أن المتم ملق الحريسة في اختيار الحلمي الذي يتولى الناعاع عنه ، وحقه في ذلك حق أصل مقدم على حق القساشي في تعيين محلم لسه وكان بيين من الأوراق أن الماعن قد وكل محلها النفاع عنه في الجنافية المحسلة الي محكمة الجنع تطبيقا المسادة ، ١٦ مكررا من قبياتون الإحراءات البخائية بعد أن تخلف وحضر عنه محسام آخسر أصر على طلب تأجيل نظرها حتى يتسنى لحليه الأصيل أن يحضر للنفساع عنه غير أن المحكمة التعتب عن هذا الطلب ونصلت في الدعسوى قاضية بتاييد الحكم المستأنف دعن أن تضمح في حكمها عن المعلة التي تبرر عدم اجليته وأن تشهر الى المتاعد وقتل على المستأنف المتناعية بأن القرض من خلق التاتيات التقاعية بأن الشرض من خلق التاتيات التقاعية بأن القرض من خلق التاتيات التقاعية بأن القرض من خلق التاتيات المتناعية وقد كمها عن العلة التي تبرر عدم اجليته وأن تشهر المناعية بأن القرض من خلق التاتيات المتناعية بأن القرض من خلق المتناعية بأن المتراعية على المتناعية المتناعية بأن المتراعية المتناعية بأن المتناعية المتناعية بأن المتناعية ب

منها فغلال بحق الدنساع مبطل لاجراءات المحاكمة وموجب لنتض الحكم والعالم باتى اوجه الطعن .

( طعن رقم ۳۸۰ لسنة )ه ق ــ جلسة ۱۹۸٤/۱۲/٤)

# قاعـــدة رقم ( ۷۲۲ )

#### : المسطا

الأصل أن حضور محام مع المنهم بجنحاء غير واجب قانونا الا أنك منى عبد المنهم ألى محام بمهمة النفاع عنه غانه ينعين عالى المحتمة أن تستمع الى مرافعته أو أن تتبح له الفرصة للقيام بمهمته الطب التأجيل لإعلان شاهد اعراض المحتمة عنه الره ،

#### المسكمة:

الأصل أنه وأن كان حضور محام مع المنهم بجنحة غسير وأجب تاتونا ، إلا أنه متى عهد المنهم ألى محام ببهمة النفاع يتعين على المحكمة أن تستبع إلى مرافعته أو أن تتبع لسه الفرصة للقيام بمهمته ، وكان الثابت مما تقسدم أن الطاعن مثل أسام المحكمة الاستثنافية ومعه محليه الذي طلب تأجيل الدعسوى ، عائه كان على المحكمة أما أن تؤجل الدعوى أو تنبه محلمي الطاعن إلى رفض طلبه حتى يبدى دفاعه ، أما وهي لم تفعل وفصلت في موضوع الدعسوى بتأييد الحسكم المسستاتف بدون دفاع من المتهم مخالفة في ذلك المبادىء الأساسية الواجب مراعاتها في المحتمات الجنائية ، غان حكيها المطعون فيسه يكون معيبا بالإخسلال بحق الدقياء ، ويتعين لذلك نقضه والإعادة .

( طعن رقم ٧٨٩٤ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ٢٣/١/٥٨٩١ )

#### قاعــدة رقم ( ٧٢٣ )

# : المسطا

طلب التحقيق الذى لا ينجه الى نفى الفعل ولا الى اثبات استحالة حصــول الواقعة ــ عدم التزام المحكمة بلجابته ــ شرطه .

#### المسكبة:

من المقسرر أن الطلب الذي لا يتجه الى نفى الفعل ولا الى أثبسات

استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان المقصود بسه اثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأتت اليه المحكمة غانه يعتبر دغاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بلجابته ولما كانت محكمة الموضوع تسد اطمأتت الى اتسوال شاهدى الانبات وصحة تصويرها للواقعة غائه لا يصح مصادرتها في عتيدتها ولا محل للنعى عليها عدم اجابة الدغاع الى طلب التاجيل للارشاد عن شكاوى متدة ضد رجال الباحث .

(طعن رقم ٧٧١) لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٢/١/١٩٨٥)

#### خابسا \_ طلبات التحقق :

# قاعسدة رقم ( ٧٢٤ )

#### : 12-48

نزول المدافع عن المتهم بادىء الامسر عن سسماع الشهود لا يسلبه الحق في المدول عن ذلك والمودة الى التمسك بطلب سماع هؤلاء الشهود طالما كانت المرافعة ما زالت دائرة ٠

#### المسكبة:

ان حق الدناع الذي يتبتع به المتهم يخوله ابداء ما يمن لسه من طلبات التحتيق ما دام باب المرائعة ما زال مفتوحا وان نزول المدافع عن المنهم بادىء الأمر عن سماع الشهود لا يسلمه الحق في المعول عن خلك والمعودة الى التمسك بطلب سماع هؤلاء الشهود طللا كانت المرائعة حازالت دائرة لم تتم بعد ، وكان ما انهى به المدافع عن الطاعن مرائعته من طلبه اصليا القضاء ببراءة الطلاعات واحتياطيا استدعاء الشسليط لسماع شهادته يعد لل على هذه المسورة ببناية طلب جازم تلتزم المساعن في البراءة واذ كان الحكم المطمون فيه قد انتهى الى ادائسة الطاعن والتفت عن طلب سماع المهادة الضاط اكتفاء بالاستناد الى اتواله في التحقيق الابتدائى وكانت بدونات الحسكم قد خلت مها يفيد تعفر سماع اتوال الضابط المتكور معينا بالاخلال بحق الدفاع مها يستوجب القضاء بنقضه .

( طعن رقم ٢٢٠١ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٢٠٢ )

# قاعـــدة رقم ( ٧٢٥ )

## البـــدا :

عدم التزام المصكبة باجابته طلب التحقيق - شرطه .

#### المسكية

من المقرر أن المحكمة متى أمرت باتفال باب الرافعة في الدعسوى

وحجزتها للحكم مهى بعد لا تكون ملزمة باجابة طلب التحقيق الذى يبديه الطاعن في مذكرته التي يتدمها نترة حجز القضية للحكم أو الرد عليه ... سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح ما دام لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل اقتال بلب المراقمة في الدعوى .

( طعن رقم ٧٧٥) لسنة ٥١ ق ... جلسة ١٩٨٢/٤/٨ ).

# قاعبسدة رقم ( ٧٢٦ )

#### : المسلما

القانون قـد اوجب سماع ما يبديه التهم من اوجه الدفاع وتحقيقه الا أن المحكمة أذا كانت قـد وضحت لديها الواقعـة أو كان الأمـر المطلوب تحقيقة في منتج في الدعـوى فلها أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم اجابتها هذا الطلب .

#### المسكبة:

الأصل أن الدفساع المبنى على تعذر الرؤية بسبب الظلم حيث لا يستحيل عادة بسبب موة الأشياء ، هو من أوجه النفاع الموضوعية التي بحسب الحكم ردا عليها أخذه بأدلة الثبوت في الدعسوى . وكان الحكم ــ مع هذا ــ قـد عرض لهذا الدمع بصحد الرد على طلب الطاعنين اجراء تجربة رؤية واطراحه في قوله « أن الاحتجاج بعدم المكان الرؤيسة وقت الحادث لا يناهض غصب تقريرات شاهدى الاثبات بسأن السماء كانت صحوا تسمح بالرؤية فضلا عن ان التصام المجنى عليــه بالمتهين لم يترك مسافة بينهما يصل فيها النظر بل ينتضه ايضا اقرار المتهم الثاني ( الطاعن الثاني ) برؤيته الشاهدين معا بالعربة مما يدل لزوم اقتضاء على امكان الرؤية ومن أجــل ذلك نـــان طلب الدنمـــع اجراء تجربة رؤية لا يجدى كسا انسه لا يتمسند به اثبات استحلة وتوع الجريمة » . لما كان ذلك ، وكان القسانون قد أوجب سماع ما يبديه المتهم من أوجسه الدنساع وتحقيقه الا أن المحكمة اذا كانت تسد وضحت لديها الواقعة أو كأن الأسـُرُ المطلوَّب تحقيقه غير منتج في الدعــوي فلها أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم احابتها هذا الطلب، ووزير شم بسانه وقسد مان أن المنازعسة في المكتمان الرؤسة تستهدف السارة

الشبهة فى الدليسل المستهد من المسوال المجنى عليهما وهو ما اعرضت المحكمة عنه اطبئنانا منها الادلسة النبسوت التى عولت عليها واوضحت بلسباب سائمة علة رفضها علاجها يتماه الطاعنان من الحسائل بحق التناع يكون غير سديد .

(طعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٠٢٣ ١٩٨٢/١)

# قاعسدة رقم ( ٧٢٧ )

#### المسطة

خلو محضر الجاسة مها يغيد ان الطاعن او محاميه طلب سسهاع شهود ـــ اثره ـــ اعتباره تنازلا عن سماع الشهود لا يصح النمى على المحكية قمودها عن اجراء تحقيق لم يطلب بها •

#### المسكبة: ١

متى كان محضر جلسة محكمة ثاتى درجة جاء خلوا مما يغيد ان الطاعن أو محليه طلب سسماع اقسوال الشساهد محسرر المحضر أو اعسان شسمهود نفى ، غسانه يعتبر متنازلا عن سماعه وليس لسه ان ينعى حسلى المسكمة تعودها عن اجسراء تحتيق لم يطلبه منها ولا تلتزم هى باجرائسه .

( طعن رتم ۲۷ه اسنة ۹۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۳/۰/۳ ) قاعــــدة رقم ( ۷۲۸ )

# البسطا :

عسدم التزام المحكمة لطلب التحقيق الذي يبديه التهم في منكرتسه المقدمة بعد حجز الدعسوى للحكم .

#### المسكبة:

محكمة الموضوع غير مازمة باجابة طلب التحقيق الذي يبديه المهم في مذكرته المتدبة بعد حجز الدعسوى للحكم ــ سسواء بتصريح منها لم بغير تصريح ما دام تسد سبتها دغاعه الثنفوى بجلسة المراتمة ولم يتمسك تبسه بدأ الطلب .

( طعن رقم ۲۷ه لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۴/٥/١٩٨٣)

# قاعـــدة رقم ( ۷۲۹ )

## البسدا:

ليس للبتهم أن ينعى على المحكمة قعودها عن أحراء تحقيق لم يطلب منها ولم ترى هي من جانبها محلا لاجرائه .

#### الحكمة:

لما كان البين من مراجعة محضر جلسية المصاكعة التي اختتمت بصدور الحكم المطعون فيه أن ليا من الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب استدعاء الطبيب الشرعي الماتشتة غليس لمه أن ينعي عملي المصكمة تعودها عن أجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تسرى هي من جانبها مصلا لاجرائه . أما كان ما تقدم أن عمل الطعن برمته يكون عملي غير الساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ۱۲۷ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱/ه/۱۹۸۳ ؛ قاعــــدة رقم ( ۷۳۰ )

: المسطا

التمى عسلى المصكحة قعودها عن القيسام بلجراء تحقيق لم يطلب منها سه اثره .

#### الحسكية:

لسا كان البين من مطابعة محاضر جاببيدات المحاكبة أن الطاعن لم يطلب ضم أصول بعض المستندات وأنه لم يطعن بالتزوير على أى منها ، غليس لسه من بعد أن ينعى على المحكمة تعودها عن القيام باجراء تحتيق لم يطلب منها ولم تر هى حاجة الإجرائه .

( طعن رقم ۱۸۲۲ لسنة ٥٣ ق بند چليسة ١٩٨٣/١١/٨ )

# قاعـــدة رقم ( ٧٣١ )

#### البسدا:

الطلب الذي تلتزم للحكية بلجابته لو الرد عليه هو الطنب الجازم الذي يمر عليه مقدمه ولا ينفك عن التبسك به والامرار عليه في طلالة الخناسية .

#### المسكبة:

من المترر أن الطلب الذي طترم المحكمة بلجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التعسك به والاعرار عليه في في طلباته الختلية وكان بيين من محاضر الجلسات التي دارت نبها المرائمة أن الطاعن لم يتعسك بطلب تحقيق معين في شسان ما اشساره بجلسة ٨ يناير سنة ١٩٨٣ من عسم تعرة الجني عليه عسلي الكلام بسبب اصابته بل أن المحسكمة والدناع ناتشا الطبيب الشرعي بعد ذلك بجلسة ١١ يناير سنة ١٩٨٣ ولم يطلب المدانسة عن الطاعن أيسة ليضاحات بنه في شسان هذه المسالة بل استرسل في مرائمته حتى الخساعات بنه في شسان هذه المسالة بل استرسل في مرائمته حتى الطساعن قسد أبسدي طلبا جازما التحقيق هذا الدفاع ٤ وإذ كانت المسكمة لم تسر من جانبها حساجة لاتضاد هذا الاجسراء بعد أن يضمت لديها الواقعة فيان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد .

( طعن رقم ٢٨٦٢ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١/١٠ )

## قاعسدة رقم ( ٧٣٢ )

#### : المسطا

حق الدفساع الذي يتمتع بــه المتهم له ابــداء مــا يعن لــه من طلبات التحقيق ما دام ان باب المرافعة لا زال مفتوها فـــان نزول الطاعن عن طلب سماع شاهدى الاثبات لا يسلبه حقه في العدول عنه م

#### المسكبة:

حتى الدنساع الذى يتبت بسه المتهم يخول لسه ابداء ما يعن لسه من طلبات التحقيق ما دام أن بقب المراغمسة لا زال مقتوحا نمان نزول الطاعن عن طلب سماع شاهدى الاثبات لا يسلبه حقه فى العدول عن ذلك النزول والتعملك بتحقيق طلبه ما دامت المراغعة ما زالت دائرة .

( طعن رقم ۲۸۸۸ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۴۴/۱/۱۹۸۴ ؛

#### قاعسدة رقم ( ٧٣٣ )

المنسطا

المسكمة لا تلتزم بطلب تحقيق لا يتجسه الى نفى الفصل الكون تلجريمة لو اثبات السحالة حصول الواقعة .

المسكبة:

من المترر أن المحكمة لا تلتزم بطلب تحقيق لا ينجه ألى نفى الفعل المكون للجريمة أو اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود .
( طعن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢٨{/١/٢١)

## قاعبدة رقم ( ۷۳۶ )

: 12-41

طلب التحقيق الذى لا يتجه الى نفى الفعل الكون للجريمة ولا الى البات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بسل كان المقسود بسه اللوة الشبهة فى الدليسل الذى اطبات اليسه المسكمة يمتر دفاعا بوضوعيا لا تلتزم المحكمة بلجابته .

#### المسكية:

لا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه وهو ما لا ينازع على الساعن ال الساعن المناقبين التى عول عليها الحسكم قسد انفقت على أن الطاعن رافقهم الى مكان وقدوع الحسادث واسعم معهم فى ارتكابه ، وهو ما لا يؤثر فيله اختلائهم بشان تحديد المكان الذى تجمعوا فيله قبل أرتكاب جريبتهم أذ هو أسر سابق على ارتسكاب الحسادث لم يورده الحسكم فى بياته للواقعة . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن ما أبداد الدفاع من طلب اجسراء المعاينة ، وطلب ضم دفتر حجز المشتبه فيهم بهركز امبابة أنها كان يستهدف التشكيك فيها ورد بأقوال شاهد الإثبات الأول من اعتراف الطاعن وسائر المحكوم عليهم لله بارتكاب الحادث وارشادهم أياه عن المكان الذى ضبطت فيله الماشية المسروقية ، وفيها ورد باعترافات المعامد من شباعته التاساعين معهم فى ارتسكاب المحادث عليها ورد باعترافات

الجريسة ، وكان من المقرر ان طلب التحقيق الذى لا يتجسه الى نفى الفعل المكون للجريسة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل كان المقصود به اثارة الشبهة فى الدليل الذى الهباتت اللبسه المحكمة يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحسكة باجابته ، فان المناعن من اخلال المحكمة بحقه فى الدفاع بعدم استجابتها لمطلبي التحتيق سالفي الذكر غير سديد .

( طعن رقم ٦٢٨٣ لسنة ٥٣ ق \_ جلسة ٢٧/٣/ ١٩٨٤ )

# قاعسسدة رقم ( ٧٣٥ )

#### : العسدا

النفساع الجوهري ــ اغفاله ــ اثره .

#### المسكية:

وحيث أنسه بيين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الدامع عن الطاعن تمسك بأن الطاعن ليس هو الشخص الذي أخذت منه العنه وطلب ضم بطاقة أخذ العينة للطعن عليها بالتزوير ، كما بيين من مطالعة محضر الجلسة الاستثنائية أن محامى الطاعن تمسك مذات الدنساع ، وبيد أن الحسكم الاستثنائي المطعون عليه أيد الحسكم الابتدائي لاسبابه التي لم تعرض لهذا الدنساع أو ترد عليه دون أن يضيف اليها شيئًا ، لما كان ذلك ، وكان من المترر أن المحكمة متى قدم اليها دليل بعينه مواجب عليها تحقيق هــذا الدليــل ما دام ذلك ممكنا بغض النظر عن مسلك المتهم في شسان هذا الدليسل لأن تحقيق أدلسة الادانة في المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهنا بمشميئة المتهم في الدعموى ، وكان دفاع المتهم يعد \_ في صورة هذه الدعوى \_ دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليك المقدم في الدعسوى بحيث اذا صح هذا الدنساع لتغير وجسه الراي فيها ، فقد كان لزاما عسلى المحكمة أن تحققه بلوغا الى غاية الأسر نيسه او تسرد عليه باسسباب سائفة تؤدى الى اطراهه . ولمسا كان الحسكم المطعون فيسه قسد قضى بادانسة الطاعن دون أن يتغاول ما أثلوه من دنساع وينبكب عن تحقيقه والرد عليسه وعسول في

الادانة على محضرى الضبط واخذ العينة رغم تسك الطاعن بتزوير التوقيع الساسها محضرى المنتقبع المسوب له على بطاقة اخذ العينة المحرر على اساسها محضرى الضبط ولتقنا من تحتيق دخاع الطاعن في هذا الشان عائم يكون مصوبا بالقصور في التسبيب والاخلال بحق الطاعن في الدناع ما يتمين معه نتضه والاحالة .

(طعن رقم ٦١٠٨ لسنة ٥٣ ق \_ جلسة ٢٣/١٠/١٨٤١)

## قاعسدة رقم ( ٧٣٦ )

#### : 12-41

التفات المحسكمة من طلب اجراء تحقيق ــ شرطه ــ وضوح الواقعة لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوي •

#### المكنة:

من المقرر أنه ولئن أوجب القانون سماع ما يبديه المتهم من أوجنه دغاع وتحقيقه ألا إن للمحكمة أذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعسوى أن تعرض عن طلب التحقيق بشرط أن تبين سبب عدم استجابتها له .

(طعن رقم ٢٠٧٩ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١١/١٣)

## قاعــدة رقم ( ۷۳۷ )

#### البيسدا :

لا يجوز النمى على المحكمة قعودها عن القيام باجراء لم يطلب منها أو الرد على دفاع لم يثره أمامها •

#### الحكمة:

لما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة بدرجتيها ان الطاعن نم يدغم الاتهام المسند اليه بما يشره في طعنه بشأن عطل السيارة وانه كان في طريقه الإصلاح هذا العطل ولم يطلب ندب خبير لاتبات هـذا النفاع ، غاته لا يكون لــه من بعد أن ينعى على المحسكمة تعودها عن القبام باجراء لم يطلبه منها لو الرد على دفاع لم يثره المامها ولا يقبل منسه التحدى بذلك النفاع الموضوعي لاول مرة المم محكمة النقض .

( طعن رقم ٩٦٢ لسنة ٤٥ ق \_ جلسة ١٩٨٤/١٣/٤ )

## قاعـــدة رقم ( ۷۳۸ )

·: 12-41

المحسكية غير مازمة بالاشارة الى اقسوال شهود ألنفي ما دامت لم تستند البها في قضائها — لا يقبل من الطاعن ان ينمي على المحسكية قمودها عن القيام بأجراء امسك هو عن الطالبة به •

#### المسكبة:

من المقرر أن المحكمة غسير ملزمة بالاشسارة الى أقوال شسهود النفي ما دامت لم تستند اليها في قضائها ، ولأن قضائها بالادانية لأدلية الشوت التي أوردتها تضبن أنها لم تطبئن الى أقوالهم فاطرحتها فبان منعى الطاعن في هذا الشمان يكون في غير محله . لما كآن ذلك ، وكان ما يرمى بسبه الطاعن المحكمة من قمود عن تحقيق واقعة خلافه مع أحسد ضياط: مديرية الأمن التي استند اليها في القول بتلفيق التهمة لــه ، مردود بها اشسار اليسه الحكم مما لا ينازع الطاعن فيسه من أن هسذا الضابط السي ضابط الواقعية ، وبما هو مقرر من أن الطلب الذي لا يتحيه إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان المقصدود بعد اشعارة الشبهة في التليل الذي اطهانت السه المصكمة يعشر دماعا موضوعها لا تلتزم المحكمة باحابته ، وبأنسه لا يقبل من الطاعن أن ينعى على المحكمة تعودها عن القيسام باجسراء المسك هو عن المطالبة بسه كما ان الدغع بتلفيق النهمة هو من أوجسه الدفساع التي لا تستوجب ردا ولا تلتزم المحكمة بمتابعته في كل مناحيه والرد استقلالا عملي كل شبهة تثار فيه ، ما دام الرد يستفاد ضبنا من الله الثبوت التي أوردها الحكم . لما كان ما تقدم ، فان الطعن بكون جدلا موضوعيا ضرفا لا بثار لدى محكمة النقض متعين الرفض .

(طعن رقم ٣٢٧٦ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٥/١/٩

#### قاعبدة رقم ( ٧٣٩ )

#### المِسسدا :

اذا كانت الحسكية تسد وضحت لديها الواقعسة أو كان الأسر الطائوب تحقيقه غير منتج في الدعسوى مان لها أن تعرض عنه ولا تتريب إن عي اغتطت الرد عليه -

#### المسكية:

لما كان ذلك وكان التاتون وان أوجب سماع ما يبديه أيلتهم من أوجب الدناع وتحقيقه الا أنه أذا كاتت المسكمة قسد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعبوى غان لها أن تعرض عنه ولا تتريب أن هي أغلت الرد عليه ولما كان الحكم المطمون فيسه قسد عرض لطلب المتهمة أجراء معاينة واطراحه للاسبغب السائعة التي أوردها فسان دعسوى الافسلال بحق الدناع لا تكون متبولة سيها وأن طلب أجراء المعاينة لم يتجسه الى نفى الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استبالة حصوله بل المتصود منه أثارة الشبهة في الدليل الذي اطهائت اليسه المسكمة فسان منسل هذا الطلب يعد دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بلجابته .

( طعن رقم ٧٧٣ لسنة ٥٤ ق \_ جلسة ٧/٢/٥١٨٠ )

## قاعسسدة رقم ( ٧٤٠ )

#### البسدا :

من القرر أنه ليس للمحكمة أن تحيسل الدعسوى على سلطة التحقيق بعد أن دخلت في حوزتها سـ بل لها أذا تمذر تحقيق دليل لهامها أن تندب أحد أعضائها أو قاضيا آخر لتحقيقه .

#### المسكبة:

لما كان ذلك ، وكان بن المترر انسه لبس للمحكمة أن تحييل الدعيوى على سلطة التحقيق بعد أن دخلت في حورتها ، بسل لها أذا تعذر تحقيق دليل الملها أن تندب أحيد أعضائها أو تأشيا آخير لتتحقيق على ما جرى به نص المادة ٢٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، ذلك لانه باحلة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاة الحكم نكون ولاية السلطة المنكورة قد زالت وفرغ احتصاصها ومن نم يكون الدليل المستبد من التحقيق التكييلي الذي تقوم به النيابة العامة بناء على ندب المحكمة لياها في المنائع مي المحلكة بالملا ، وهو بطلان متعلق بالنظام المسلم السلسه بالتنظيم القضائي لا يستجمه رضاء المتهم أو الدائع عنه بهذا الإجراء . وكاتت المحتكمة قدد استجماعات نظائب الدعى بالحقوق المناسمة الجناء ألحسراء

تحقيق واقعة تزوير الشبك موضوع الطعن وندبت النيابة العامة لاجرائه مها يبين منه انها قدرت جدية الطلب ؛ فأنه كان يتعسبن عبها أن تقوم بهذا الاجراء بنفسها أو بين تندبه من أعضائها ؛ فأذا كانت تسد تقاعدت عن أتخاذ هذا الاجسراء على الوجسه القانوني ؛ فسأن الحسكم الابتدائي أذ أستند في تضاله الى ذلك الدليل الباطل يكون باطلا وأذ كان الحسكم الاستثنائي المطمون فيسه قسد أخسذ بأسبلب هذا الحسكم ولم ينشىء لتضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها فأنه يكون باطلا لاستناده الى أسبلب حكم باطل وما بنى على الباطل فهو باطل على المسلم والم يستوجب نقضه والاحسالة بغير حاجة المحث باقي أوجسه الطعن .

أطعن رقم ١١٨٥ لسبه ٥٥ ق ــ جلسه ٢٩/١٠/٢٩ )

# قاعــدة رقم ( ٧٤١)

البـــدا :

من القرر أنه اذا رأت المصحية أن الفصسل في الدعسوى يتطلب تحقيق دليل ممين فيجب عليها أن تميل على تحقيق هذا الدليل أو تضين حكيها الاسباب التي دعتها إلى العدول عن ذلك •

#### المسكمة:

وحيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق لل الطاعن دفع بنزوير الشاعن دفع بنزوير الشيك موضوع الدعلوى الم محكمتى اول وثانى درجة ، وان كلتبها تحد أمرت بتحقيق ذلك الدفاع ) ومع ذلك تضت محكمة اول درجة بالدانة الطاعن ، واينتها في ذلك محكمة أسانى درجة دون أن تعبر أيها ذلك الدفاع التفاتا . لما كان ذلك ، وكان من المسرر أنه أذا رات المحكمة أن الفصل في الدعلوى يتطلب تحتيق دليل معين فيجب عليها أن تعمل على تحقيق هذا الدليل ، أو تضين حكمها الاسباب التى دعتها إلى المحول عن ذلك ، فأذا هي لم تقمل ، ولم قعن بتحقيق دغساع الطاعن بعد أن قدرت جديته ، ولم تقسطه حقه بلوغا الى غلية الأمر فيه مسحب بعد أن قدرت جديته ، ولم تقسطه حقه بلوغا الى غلية الأمر فيه مسحب عنه الراق في الدعلوى حالات عنه المراف و وسكنته عنه الراق و الاعادة .

ا علمن رقم ٨٩٩٥ لسنة ٥٧ ق \_ جلسة ١٩٨٩/٢/٧ )

# سادسا ـــ طِلِبات ندب الخبراء ومناقشتهم :

# قاعسدة رقم ( ٧٤٢ )

#### المسطا :

تقدير حالة المتهم المقلية وان كان في الأصل من المسائل الموضوعية التى تختص محكمة الموضوع بالفصـل هيها ، الا أنه يتمين عليها ليكون قضاؤها سليما أن تمين خبيرا البت في هذه الحالة وجودا وعدما لمسا يترتب عليها من قيلم مسئولية المتهم عن الجريمة أو انتفائها .

#### المسكمة:

تقدير حالة المتهم العقلية وان كان في الأصل من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، الا أنه يتعين عليها ليكون مضاؤها سلبها أن تعين خَبْيرا للبت في هذه الحالة وجودا وعدما لما مترتب عليها من قيام مسئولية المتهم عن الجريمة أو انتفائها ، مسأن لم تفعل كان عليها أو تورد في القليل أسبابا سائفة تبنى عليها تضاءها برنض هذا الطلب وذلك اذا ما رات من ظروف الحسال ووقائع الدعوى وحالة المتهم ان قواه العقلية سليمة ، ولما كان الحكم المطعون فيسه قد أسس اطراحه دفساع الطاعن معدم مسئوليته عن الحادث لعاهة في العقل على ما شهد بسه أحد الأطباء من أنسه عالجه خسلال عام ١٩٦٩ من اشتباه في مرض نفسي وانه شفى ولم يتردد عليه بعد ذلك وما اثنته المحكمة من مناتشتها للطاعن بالطسحة من أنه يجيب عملي ما وجهته اليسه من اسئلة بتعتل وروية وانزان مع ان الأمرين كليهما لا ينادى منهما بالضرورة أن الطاعن لم يكن مريضا بمرض عقملي وقت وقسوع الفعل ٤ فانه كان يتمين على المحكمة حتى يكون حكمها قائما عسلى أساس سليم أن تحقق دنساع الطباعن عن طريق المختص ننيا للبت في حالته المتلية وقت وقوع الفعل او تطرحه ماسماب سائفة ، أما وهي لم تفعل واكتفت بما قالته في هذا الشان فإن الحكم المطعون فيه مكون معيبا .

( طعن رقم ٢٢٨٥ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨١/٣/٤ )

# قاعسدة رقم ( ٧٤٣ )

#### البــدا:

تقدير آراء الخبراء والماضلة بسين تقاريرهم والفصسل فيما يوجه اليها من اعتراضات مرجمه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحريسة في تقدير القوة التدليلة لتقرير المخبي المقدم اليها

#### المسكمة:

من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيها يوجه اليها من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كابل الحرية في تقدير القسوة التعليلية لتقرير الخبسير المقسم اليها ، وكانت المسكمة \_ في حدود سلطتها التقديرية \_ قسد اطهائت الى التقرير الطبي الشرعى واطرحت التقرير الاستشارى للاسباب السائفة التى أوردتها ، وهي من بعد غير مازمة بلجابة ما طلبه الدفساع من استطلاع راى بكبي الاطباء الشرعيين ما دام أن الواقفة قسد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الإجراء مائه لا يكون محل لما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا اللشان .

( طعن رتم ه۱۲/۲۲ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ٢٩/١٢/٢٦ )

# قاعبدة رقم ( Y{{ )

#### البـــدا:

له كهة الموضوع كل الحرية في تقدير القدوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها والفصل فيما يوجه اليه من اعتراضات وانها لا تلتزم باستدعاء الطبيب الشرعي لمقاشته ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها حاجة الى اتخذ هذا الاجراء .

#### المصكمة:

من المقرر أن لمحكمة الموضوع كابل الحرية في تقدير القوة التطيلة لتقوير: المغير المقدم اليها، والمصل نهبا، يوجه اليسه من اعتراضات وانها لا تلتزم باستدعاء الطبيب الشرعي لمناتشته ما داء أن الواتعة قد وضحت لديها ولم ترهى سن جاتبها حاجة الى اتضاد هذا الاجراء ، وطالسا أن استنادها الى الرأى الذى انتهى اليه الخبير هو استناد سليم لا يجانى المنطق والقانون فلا يجهوز مجادلتها فى ذلك ، وكان ما نقله الحكم المطمون فيسه عن تعرير الصفة التشريحية الذى اطهان الليه تاطعا فى أن اصابات المجنى عليه بالراس والسساعد الايسر جبيعها ادت الى وفاته ومن ثم يضحى غير سديد النعى على الحكم بالقصور أو الخطا فى الاستناد .

( طعن رتم ، ٦٦٧٠ لسنة ٥٢ ق ـــ جلسة ه/١٩٨٣/٤ ) . ق**اعــــدة رقم ( ٥٧٤ )** 

: 12\_41

ان تقتير آراء الخبراء والفصــل فيها يوجــه الى تقــاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية في تقدير القوة التعليلية لتقرير الخبي .

#### المسكبة:

من المتور ان تقدير آراء الخبراء والفصل فيها يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التعليبة لتقرير الخبير ، شانه فى ذلك شأن سائر الأدلسة ، غلها مطلق الحرية فى الأخسد بها تطبئن اليسه منها والانتفات عبا عسداه ، وكانت المحسكة تمسد اظهات الى ما تضينه تعزير الصغة التشريحية متنقا بم ما شهد به الطبيب الشرعى الملها ، وهى غير مازمة من بعد لاجلة الدناع الى ما ظلبه من استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لناتشته ما دام ان الى ما ظلبه من استدعاء كبير الإطباء الشرعيين لناتشته ما دام ان الواتمة قسد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها سر بعد ما اجرتسه من تحقيق المسألة الغنية فى الدعسوى سرحاجة الى اتخاذ هسذا الإجراء .

( طمن رقم ١٩٦٠ لسنة ٥٣ ق \_ بطعمة ١٩١٤م١١٥ )

# قاعــــدةً رقم ( ٧٤٦ )

### : المسطاة

لمصحمة المؤضوع كسامل الحسرية في تقدير القسوة التدليليسة لتتزير الخبي القدم اليها والفصسل فيها يوجه اليه من اعتراضسات وإنها لا نفتزم باستدعاء الطبيب الشرعي لماقشته ما دام أن الواقعة قد وضحت لمديها ولم تر هي من جقبها خلجة الى اتخاذ هذا الآجراء .

#### المسكبة:

من المقرر أن لمحسكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لمتقرير الخبير المقدم اليها والفصل نيبا يوجه اليسه من اعتراضات وأنها لا تلتزم باستدعاء الطبيب الشرعي لناتشته ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء او كان الأسر المطلوب تحقيقه غسير منتج في الدعسوى وطالما أن استنادها الى الرأى الذي انتهى اليه الخبير هو استناد سليم لا يجانى المنطف أو القاتون ، ومن ثم فلا تثريب على المحكمة ان هي التفتت عن طلب دعية الطبيب الشرعى لتحقيق ما ساقه من مبررات لهدذا الطلب ما دامت جبيعها غير منتجة في نفى التهمة عنه اذا لم يؤسس الحكم تضاءه في ادانته على اقوال المجنى عليها أو على روايسة منقولة عنها وبالتالي بكون طلب مناتشة الطبيب الشرعى في ذلك عديم الجدوى كما لم يبين الطاعن أوجعه التناقض التي ينعاها على تقرير الصفة التشريحية نيما يسبب استيضاح الطبيب الشرعى عنها هذا الى أن الحسكم لم يأخذ بما السير في الدعسوى من أنه اعتدى على المجنى عليها بالة راضة ومن ثم يكون غير منتج مناقشة الطبيب الشرعي في شان عدم وجود اصابات رضية مجثتها الأمر الذى يكون معه النعى على الحكم بقالة الاخلال بحق الدنساع في غير محله .

( طعن رقم ۸۹۹ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۲۱/۱۹۸۳)

# قاعـــدة رقم ( ٧٤٧ )

# المسطا:

إطبينان الحسكة الى شسهادة الطبيب الشرعى امامها واطبرهت تحدود سلطتها حسطه الطاعن عرض الأوراق عسلى كسير الأطساء الشرعين ما دام ان الواقعة قسد وضحت لديها ولم ترى هى من جاتبها حلجسة الى اتضاف هسفا الاجسواء فسان الثمى عسلى الحسسكم في خصوص هذا لا يكون له محل •

# المسكبة:

لا كانت المحكمة قد الطبائت الى شهادة الطبيب الشرعى املها واطرحت في حدود سلطتها — طلب الطاعن عرض الاوراق على كبير الإطباء الشرعيين ما دام ان الواتمسة قد وضحت لديها ولم ترى هي من جانبها — بعد ما اجرته من تحقيق المسالة الننية في الدعسوى صحاحة الى اتخاذ هذا الاجسراء قسان النمي على الحكم في خصوص هذا لا يكون لسه محل . لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحسكم المطمون غيسه ان المحكمة لم تبن تضاءها بصغة اصلية على ما استبان لها من تقرير المعالم من وجود آثار دمساء آدميسة على ما استبان الثلث وأنها استندت الى ظك الآثار كقرينة تمزز بها ادلسة الثبوت التي اوردتها غانه لا جناح على الحكم ان هو عول على ظك القرينة تأييدا تقرير المعالم دليلا الساميا في شوت التهة قبله ويضحى ما يثيره الطاعن تقرير المعلل دليلا اسلميا في شوت التهة قبله ويضحى ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص غير سديد .

( طعن رقم ١٨٢٥ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٣/١١/٨ ).

# قاعـــدة رقم ( ٧٤٨ )

# البسدا:

التفات محـكة الوضــوع عن طلب الطــاعن بشـــان استدعاء. الطبيب الشرعى الماقشته ــ شرطه ،

## المسكبة:

لما كان ما أورده التكم سائما في اطراح ما أثاره الدفساع من أن. الجريمة تسد ارتكبت داخل زراعة الذرة خاصة وقد نقل تقرير الصفة التقريحية أن المسحجات السطحية المشاهدة بمقدم الجبهة ويقاطرة الأنف وبعقدم الوكبتين حوومة حديقة تشتات من المستانية بجدم صافحة رأشن خُبَن السطح كالارض ومن المكن حدوثها من جر المجنى عليه ، فسان منمى الطاعنين في هذا الخصوص يكون غير سديد ، ولا على المحكة أن هي التعتت عن طلب استدعاء الطبيب الشرعي رايه في هذا الامر ما دامت الواتمة تسد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة الى اتضاذ هذا الاجراء ، وهي بعد غير مازمة باجراء مزيد من النحقيقات في المر تبينته من عناصر الدعوى وما استظامته من ادلسة على ثبوت الواتمة بالصورة التي ارتسبت في وجدانها .

( طعن رقم ۲۸۹۷ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۲۸۱/۱/۱۹۸۱ )

# قاعسدة رقم ( ٧٤٩ )

### الجــدا :

محكبة الموضوع لا تلتزم بلجابة الطاعن ــ استدعاء الطبيب الشرعى الملقشته ــ شرط ذلك .

### المسكية:

من المقرر ان محكمة الموضوع لا تلتزم باجابة الطساعن استدعاء الطبيب الشرعى لمنتشته ما دامت الواتمة تسد وضحت لديها ولم تر هي من جاتبها حلجة لاتخاذ هذا الاجراء ، وإنه الذن أوجب التانون سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيته الا أنسه أذا كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى غان لها أن تعرض عنه ولا تثريب عليها أن هي أغفلت الرد عليه .

( طعن رقم ۸۱۷ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۸۱۷/۶/۸ ) قاعـــدة رقم ( ۷۰۰ )

### البسدا :

المحكة لا تقسوم بلجابة النفساع الى طلب ندب خبسي آخسر في الدعوى او تقديم تقرير استشاري .

### الحكة :

من المقرر أن المحكمة لا تقوم باجابة الدماع الى طلب ندب خبير آخر

في الدعوى أو تقديم تقرير استشارى ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حلجة الى هذا الاجراء ، وكان ما أورده الحكم نبيسا تقدم يستقيم به اطراح دفاع الطاعن في شأن عرض الأمر عسلى كبسي الأطباء الشرعيين والتصريح بتقديم تقرير استشسارى ، فسأن معنى الطاعنين في هذا الخصوص غير سديد .

( طعن رقم ١٥٠٠ لسنة )ه ق ــ جلسة ١٨١/١١/٢٨ )

# قاعـــدة رقم ( ۲۵۱ )

#### : البسدا :

الاعراض عن طلب النفاع مناقشة كسير الاطباء الشرعين ــ نصدى المسكمة لمسالة فنية ــ دفاع جوهسرى ــ التفات المسكم عنسه ــ اثره ــ اخلال بحق الدفاع ،

#### الحكمة:

حين عرض الحسكم لدنساع الطاعن ذكر أن المدانع عنسه السار « أن الاعتراف لا يطابق الواقع وأن الآلعة المستخدمة في الحادث لا تؤدى الى احداث كسور » ثم رد على هذا النفساع بأن المطواة مكن ان تحدث كسورا . لما كان ذلك ، وكان مفاد ما تقدم أن محامى الطاعن قد تمسك بعدم مطابقة اعتراف هذا الأخير للواقع ، ودلل على ذلك بتمارض ما جاء بهذا الاعتراف من أن الطاعن استعمل مديـة في متـل ابنته مع ما أورده تقرير الصفة التشريحية من أن اصاباتها حدثت من آلة ثتيلة كمأس أو بلطة ، وطلب تحقيق هذا الدفاع عن طريق الخبير الفني واذ كان هذا الذي ابداه الطاعن يعد دناعا جوهريا في صورة الدعسوي ومؤثرا في مصيرها اذ تسد يترتب على تحقيقه تغيم وجسه الراي فيها ، وهو يعد من المسائل الفنيسة البحتة التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها اليها بنفسها لابداء الرأى فيها . فقد كان يتمين عليها أن تنخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر ميها ، وذلك عن طريق المختص ننيا ، اما وهي لم تغصل وأعرضت عن طلب المدانسع عن الطاعن مناقشة كبير الأطباء الشرعيين ، وردت على دغاع الطاعن براي منى من عندها . غانها تكون قد أطبت بنعيبها محل الخبير الفتى في مسألة منية . ولما كان الحسكم المطعون نيسه اذ رغض اجسابة الطاعن الى طلبه تحقيق هسذا الدفساع الجوهرى عن طريق الخبير الغنى ، واستند في الوقت نفسسه الى اعتراف الطاعن الذى عدل عنه الأخير ونازع في صحته ، وطلب تحقيق دفاعه في شاته للقطع بحقيقة الامر نيسه ، غان الحكم المطعون نيسه يكون قد انطوى على اخلال بحق الدفاع نضلا عما شابه من نسساد في الاستدلال .

( طعن رقم ۲۷۱۲ لسنة ، ٤٥ ق \_ جلسة ١٩٨٥/١/٨ ).

# قاعـــدة رقم ( ۲۵۲ )

#### : المسلا

نقدير آراء الخبراء والفصل فيها يوجه الى تقاريرهم مسن اعتراضات ومطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية في تقدير القسوة التدليليسة لتقرير الخبير شاته في خلك شسان سساتر الادلسة .

### الحكية:

من المترر أن تقدير آراء الخبراء والفصل غيبا يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شانه في هذا شأن سائر الادلسة غلها مطلق الحرية في الاخذ بها تطمئن اليسه منها والالتفات عبا عسداه ولا تقبيل مصادرة المحكمة في هسذا التقرير ، وإذ كان ذلك ، وكانت المجكمة تسد الممانت في حدود سلطتها التقديرية الى ما تضمنه التقرير المشبئ الشرعي منتقا مع ما شهد بسه الطبيب المامها واستندت الى رايه الني من أنه تخلف لدى المجنى عليه من جراء اصابته عامه مستديمة غاته لا يجوز مجادلة المسكمة في هسذا الشأن ولا مصادرة عقيدتها غيه ، غاته لا يجوز مجادلة المسكمة في هسذا الشأن ولا مصادرة عقيدتها غيه ، الأنساع الى طلب استدعاء كبير وهي غير ملزسة سن بعد سباجابة الدفساع الى طلب استدعاء كبير ان الواتمسة تسد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها سبعد ما أجرتسه من تحقيق المسالة الفنية في الدعسوى سيحابسة الى اجابة الدفساع الى شيء من ذلك .

( طُعَن رقم ١٩٨٥/٣/٢ فسنة عمق بـ جلسة ١٩٨٥/٣/٢ )

# قاعـــدة رقم ( ۷۵۲ )

# البسدا:

لمسكمة الوضوع كامل الحريسة في تقدير القسوة التدليليسة لتقرير الخبير القسدم في الدعسوي ٠

#### المسكمة:

لما كان ذلك وكان الأصل ان لمصكة الموضوع كالم الحريسة في تعدير القوة التعليلية لتقرير الخبير المصدى في الدعسوى كما ان لها ان تجزير بها لم يجزم بسه الخبير في تقريره منى كانت وقائع الدعسوى تسد اينت ذلك عندها واكنته لديها كما انسه من المقرر أن الألسة المستملة في الاعتداء ليست من الأركان الجوهريسة في الجربية ولا تأزم مصكمة الموضوع بيان نوع الآلسة التي استعلت في الاعتسداء منى استيقتت ان المنهم هو الذي لحدث اصابة المجنى عليه ومن ثم ضلا يجدى الطاعن ما ينعاه عملي الحسكم من قالة التناقض في وصف السة الاعتداء التي مليه باستخدامها معد ان ثبت أن لديها أنه محدث أصابة المجنى عليه .

( طعن رقم ۲۳۸۸ لسنة ٥٤ ق \_ جلسة ١٩٨٥/١/٣١ )

# قاعـــدة رقم ( ٧٥٤ )

# البـــدا :

من القـرر ان لمحـكمة الموضوع ان تجزم بما تم يجترم بــه الخبي في تقريره متى كانت وقــائع الدعــوى قد ليــدت ذلك عندها واكنتــه لديهـا .

## المسكبة:

من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بنا لم يجزم بسه الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعسوى قسد أيدت ذلك عندها واكنته لدبها وكان الحكم قسد نقل عن تقرير الصغة التشريحية سابها يفيد الجسزم لا الترجيح أن أصابة المجنى عليه نشأت عن المسادمة بجسم صلب رأض غسان عليثيرة الطلعن في هذا الفحدومن يكون على غير المنساس ما لمنساس . لمنساس على المنساس . لمنساس على المنساس .

كان ذلك ، وكان لا تثريب على المحكمة ان هي اخذت بنحريات الشرطيمة خسبن الأدلسة التي استندت اليها لمسا هو مقرر من أن للمحكمة أن نعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما حساقته من أدلسة كما هي الحسال في الحسكم المطعون نيسه . لمساكانَ خلك ، وكان من المقسرر ان التناقض في أقسوال الشاهد أو تضساريه في أقواله \_ بفرض حصوله \_ لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة تــد استخلصت الحقيقة من أقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه كما هو الشأن في الدعــوى الماثلة ، كما انــه ليس بلازم ان تطــابق اقــوال الشاهد مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى كما الخذت بسه المحكمة غير متناقض مع الدليل الغنى تناقضا يستعصى عللي الملائمة والتونيق ، وكان مؤدى ما حصله الحكم وأخذ سبه من المسوال المجنى عليه أن الطاعن ضربه بماسورة حديدية على مقدم راسيه غاصامه لا يتعارض بل يتطابق مع ما نقله عن التقرير الطبي الشرعي الذي اثبت أن اصابة المجنى عليه بالرأس نشأت عن المسائمة بجسم صلب راض وجائزة الحدوث ومقا للقصوير الوارد بالأوراق وأن الونسأة نشات عن الصابة الرأس وما نتج عنها من كسر بعظام الجمجمة وتهتك بالسحايا وجوهر المخ ، وأذ كان الطاعن لا ينازع في أن ما أورده الحسكم من الدليلين التولى والفنى له معينه الصحيح من الأوراق مان ما يثيره من وجود متناقض بينهما يكون في غير محله لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته حِكُونَ عَلَى غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ۸۵۹ه لسنة ۵۱ ق ــ جلسة ۲۲/۱/۲۲۱ )

# سابعا ـ طلبات سماع الشهود :

# قاعسندة رقم ( ٥٥٥ )

البـــدا :

الأصل في الخلكيات الخلكيسة أنها تقسوم على التحقيق الشسفوي. الذي تجريه الحكمة في مواجهسة المتهم بالجلسسة وتسمع فيسة الشهود. لاثبات التهبة أو نفيها -

المكنة:

من المتسرر أن الأصل في المحاكبات الجنائية أنها تقسوم على التحقيق الشمود لاثبات التهدة أو نفيها وأنه لا يسسوغ الخروج على هذا الأسل الشهود لاثبات التهدة أو نفيها وأنه لا يسسوغ الخروج على هذا الأسل الآذا تعذر سماع الشهود أو قبل المتهم أو المدانع عنه ذلك ــ تبولا صريحا أو ضمنيا ــ وكان من المقرر كذلك أن حق الدفاع الذي يتبتع به المنهم يقوله أبداء ما يعن له من طلبات ما دام بلب المراقعة ما زال منتوحا ، وأن تزول المدانع عن المتهم بساديء الأسر عن سسماع الشسهود لا يسلبه الحق في العدول عن ذلك والعودة إلى التبسيك بطلب سسماح كأن الحكم الملمون فيسة قسد دان الطاعن اسستنجادا الى أقسوال شهود الاتبات في التحقيق الابتدائي من غسير أن تصميع الحكمة شهاداتهم حرغم أصرار الدفاع عن سماعهم ، ودون أن يبين الحكمة تصدر ذلك فساته يكون معيا بالاخلال بحق الدفساع مما يستوجب التشاء بنقضه .

( طعن رقم ۱۷۲۲ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٧٢٢ )

# قاعسدة رقم ( ٧٥٦ )

البسدا:

القرر أن الطلب الذي تلتزم مصحمة الموضوع بلجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التبسك بـــه والاصرار عليه في طلباته الختابية .

### المسكمة:

من المترر أن الطلب الذي تلتزم محكمة المؤسسوع بالجابته أو الرد عليه مو الطلب الجازم الذي يصر عليه متدمه ولا ينفك عن التسك بسه والاصرار عليه في طلبته الختابية ، وكان البين من الاطلاع على مصاغر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن وأن طلب أمام المحكمة الاستئنائية بجلسلة ١٩٧٨/١/٢٥ ميماع شهادة المجنى عليه الا أنسه لم يتمسك هذا الطلب في جلسة المرافعة الاشرة في ١٩٧٩/٢/٢٨ مما مفاده أنه عدل عنه ومن ثم فلا جناح عملى المصحكمة أن عن أعرضت عن الرد عليسة في حكمها ، ويكون منعى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد .

(طَعن رقم ٢٠٥٤ لسنة ٥٠ ق \_ جلسة ٢٠/٢/٢٢ )

# قاعسدة رقم ( ۷۵۷ )

# البسدا :

ترافع المحلمي الحلضر مع الطاعن دون ان يطلب سماع أحسد مين ذكرهم في اسباب طعنه ــ اثره .

# الحسكية:

لساكان يبين من محاضر جلسات المصاكمة أنب بعد سسباع شهادة المجنى عليه ومراقعة النبابة العاسة والمصلى الحاضر مع المحتوق المنيسة ترافع المصلى الحاضر مع الطاعن دون ال يطلب سماع أحسد من ذكرهم في أسباب طعنه ، وبن ثم غليس للطاعن أن ينعى على المحكمة عسم سماعها شهودا أمسك هو عن المطابسة بسماعهم ولا يجسوز لسه سن بعد أن ينعى عليها عسم استجابتها لمطلب أو عسدم تحقيقها لدنساع لم يطرحه عليها ) ويسكون سالمطلب أو عسدي على الحسكم المطعنين غيه من الخسلال بحق الدنساع غير سسديد .

ا طعن رقم ۲۲/۲/۲ كنسنة ٢٥٠ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢ )

# قاعسسدة رقم ( ۷۵۸ )

#### : المسطا

متى كانت المحكمة قسد اتخنت من جانبها كافة الوسسائل المكلة المتحقق نفساع المتهم بشان طلب سباع الشاهد واقسحت المجال النباية الماية وللدفساع عن المتهم لاعلانه والارشساد عنسه ولكنهما عجزا عن الإهتداء اليه ، فصسار سماعه غير ممكن ، فائه لا تثريب على المسكمة اذا هي فصلت في الدعوى دون ان تسمع شهادته .

#### المحكمة:

انه من المترر انسه متى كانت المحكمة تسد انخذت من جانبها كامة الوسائل المكنة لتحقيق دفاع المنهم بشان طلب سماع الشساهد وانسحت المجال للنيابة العامة وللدفاع عن المتهم لاعلائله والارشاد عنبه ولكنها عجزا عن الاهتداء اليله ، غصار سماعه غير ممكن ، مانه لا تثريب على المحكمة أذا هي غصلت في الدعلوي دون أن تسمع شهادته ويكون لها تأتونا في هذه الحالة أن ترجع الى السوالة في التحقيقات وأن تعتبد عليها في حكمها ، ولا تلكون قلد أخطات في الاحراءات أو اخلت بحق الطاعن في الدفاع .

( طعن رقم ٥٠)} لسنة ٥١ ق - جلسة ٢/٢/١٩١)

# قاعـــدة رقم ( ۷۵۹ )

### : المسلا

الطلب الذى تلتزم المحكمة باجابته أو الرد عليه هسو الطلب الجازم الذى يصر عليسه مقدمسه ولا ينفك عن التمسسك بسه والاصرار عليه في طلبقه الختلبية .

### المسكبة:

من المقرر أن الطلب الذي تلتزم الحسكمة باجابته أو الرد عليه هو الطلب الجسازم الذي يصر عليه متدمه ولا ينفك عن التمسك بسه والاصرار عليسه في طلبقة الختامية ، وكان ببين من مطالعة محساضر جنسات المتخاكمة أن المدانسة عن التفاعين وان كان تمسد طلب بجانسية "

ه لكتوبر سسنة 1979 التصريح لسه بسساع اتوال شاهد نفى يدعى ...... الا اتسه لم يعد للتحدث عن طلبه هذا فى الجلسسات التاليسة ولا فى جلسسة الثانى من تونيبر سسنة 1979 التى دارت نبها الرائمة وسسدر نبها الحسكم المطمون نيسه ولما كان الطلب بهذا النحو غير جسازم ولم يصر عليسه الدنساع فى ختام مرائمته التى انتصر غيها على طلب البراءة ، غسان ذلك يعد تنازلا منسه عن سسماع هسذا الشساهد ، ويضحى ما ينماه الطاعنون على الحسكم من اخسلال بحق الدنساع غير سديد .

( طعن رقم ٨٢٩ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٣/٢ )

قاعسدة رقم ( ٧٦٠ )

: المسلاة

يجوز المحكمة الاستفناء عن سهاع الشهود اذا قبل المهم او المدافع عنه ذلك •

### المكة :

تضاء بحكة النقض تسد جرى على ان المسادة ٢٨٩ من قسانون الإحسراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٧ تخسول المحسكة الاستفناء عن سسماع الشهود اذا قبل المنهم أو المدانع عنه ذلك ، ولا يخول عسدم سماعهم السام المحسكية من ان تعتبد في حكيها عسلى اقوالهم في التحقيقات ما دابت مطروحة عسلى بسساط البحث في الجلسة ، ومن ثم فسان النمى على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدناع لمدم الاستجابة الى طلب سماع الشهود يكون غير سديد .

( طعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٦/١٥ )

قاعـــدة رقم ( ٧٦١ )

البسدا:

البحكية الاستفناء عن سماع الشهود اذا قبـل المتهم او الدامع عنـه ذلك . الحكة :

من المتسترر ان نص المساعة ١٨٩ من تسانون الاجسراءات الجنائبة

يخول المتحكة الاستغناء عن سسماع الشهود اذا تبل المتهم أو المدانع عنه ذلك لل يستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتسرف المتهم أو المدانسع عنه بها يسدل عليسه نسوان محكة ثاني ترجّبة أنها تحكم في الإمسل هلي متنفى الأوراق ، وهي لا تجزى بن التحقيقات الا بها ترى هي لزوما لاجرائه ، ولا تلتزم الا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أسام محكمة أول درجسة ، قساذا هي لم تر من جانبها أتوال الشهود أمام المحسكية الاستثنائية غانه يعتبر متنازلا عنه بسبق سكونه عن التبسك بسه أنسام محكمة أول درجسة ، ومن ثم غسان ما شره الطاعن في هذا الخصوص يكون غم سديد .

( طعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٦/٨ )

# قاعـــدة رقم ( ٧٦٢ )

#### المسدا:

الطلب الذى تلتزم المحسكمة باجابته والرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليسه مقدمسه ولا يتفك عن التمسسك بسه والاصرار عليه في طاباته الختامسة .

## الحسكية:

لما كان الثابت من مراجعة محضر جلسمة المصاكمة الأخيرة التي اختيت بصدور الحكم الطعون فيه أن الحاضر مع الطاعن تغازل عن سماع أتوال شهود الاتبات الغائبين فاسرت الحسكية بتلاوة أتوالهم بالجلسمة وتليت ، واثناء مرافعته طلب استدعاء أحد شهود الانبسات الفائبين لمناتشته وأنهى مرافعته دون التبسك ببذا الطلب ، وكان من المقلب الذي تلتزم محسكية الموضوع باحابته هو الطلب الجازم الذي يصر عليسه متدمله ولا ينفك عن التبسك بله والامرار عليسه في طلباته الفتابية ، وكان الطاّمان لم يصر على طلب سماع أتوال شاهد الاتبات في طلباته الختابية فليس لما أن ينعى عملى الحسكة عمدم الجاته الى هذا الطلب .

( طعن رقم ٩٨٨) لسنة ٥٢ ق \_ حلسة ١٩٨٣/٥/٢ )

# قاعِــدة رقم ( ٧٦٣ )

### السدا:

المحاكم الجنائية يجب ان تبنى على التحقيق الشسفوى الذى تجريه المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام نلك ممكنا .

### المسكبة:

الأصل المترر في المسادة ٢٨٩ من قسانون الإجراءات الجنائيسة ان المحلكية الجنائية يجب ان تبنى على التحقيق الشسفوى الذى تجريسه المحكية في الجلسة وتسمع فيه الشهود با دام ذلك مكنا وانها يصح لها أن تقرر تلاوة اتوال الشاهد اذا تعذر سسماع شهانته أو اذا تبل المتهم او المدانع عنه ذلك ولا يجوز الامتئات على هذا الامسل الذى اغترضه الشارع في قواعد المحلكية لاية علم بهها كانت الا بتنازل الخصوم صراحة أو ضبنا . لمساكان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحلكية أن الدافع عن الطاعن تعسك سلم درجتي التقاضي سيساع المحلكية أن الدافع عن الطاعن تعسك عن هذا الطلب فسان المسكم المعون فيسه يكون معيبا بالاخلال بحق الدفساع بها يبطله ويوجب تنفسه .

(طعن رقم ۱۱۹۷ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٣/١٠/١)

# قاعـــدة رقم ( ٧٦٤ )

### المسدا:

نزول الطاعن عن طلب سسماع شاهدى الأثنات لا يسلبه حقه في المدول عن ذلك النزول .

# المسكمة:

حيث أنه بين من مطالعة مخضر جلسه المحلكة أن الدانستع عن الطاعن اكتبى في مستهل الجلسة بتلاوة أتوال شاهدى الاتبات الغائين فأرت المحسكية بتلاوتها ، إلا أنه عاد وأصر في خسام مرافعته عسلي طلب سماعها ، فالتنت المحسكية عن ذلك وأسدرت المسكم الطعون

غيبه . لما كان ذلك ، وكان الامسل في الاحسكام الجنائيسة انها تبنى عملى التحقيق الشنوى الذى تجريه المحسكة في الجلسسة وتسميع غيبه الشهود ما دام سماعهم مبكنا ، وإنها يصح للمحسكية أن تقسرر للاوة شهادة الشماهد اذا تعذر سماع شهادته أو تبل المنهم أو المدافع عنه ذلك ، وكان من المترر أيضا أن حق الدفساع الذى يتبتسع بسه المنهم يخول لسه ابداء ما يعن لسه من طلبسات التحقيق ما دام بساب المراغم مة لازال مفتوحا فسان نزول الطاعن عن طلب سسماع شاهدى الاتبسات لا يسلبه حقه في العدول عن ذلك النزول والتهمسك بتحقيق طلبه ما دامت المرافعة ما زالت دائرة . وإذا كان الحسكم المطمون فيه تسد تشى بادائة الطاعن استغلاا إلى أقوال الشاهدين الفاتيين بغير أن يسمع شهادتهما ودون أن يبين الأسباب التي حالت دون ذلك ، وبالرغم من أصرار المدافع عنه على مناتشتها في ختام مرافعته ، فاته يكون معيبا بالاخلال محق الدناع الذي يوجب فقضه .

(طَلَعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١/١١/١١١١ ١

# قاعسدة رقم ( ١٧٥ )

### المسدا:

# استحالة تحقيق طلب النفاع بسماع اقاوال شاهد ـ أثره •

### المسكمة:

لا كان المترر انسه متى كانت المسكبة قسد اتخذت من جانبها كانسة الوسسائل المسكنة لتحقيق دنساع المتهم بشسان طلب سسباع كانسة الوسسائل المسكنة لتحقيق هذا الطلب بسبب عسدم استدلالها عليه وهو ما لا يهسارى فيسه الطاعن سه فانسه لا تتريب عسى المسكبة ان هى فصلت في الدعسوى دون سهاعه ولا تكون قسد أخطأت في الاجراءات أو اخلت بحق الطاعن في الدفساع أذ أن استحالة تحقيق بعض أوجه الدفساع لا يعنع من الادانسة ما دامت الأدلسة القائمسة في الدعسوى كافية للنبوت .

( طعن رقم ٢٠٢٧ كسنة ٥٣ ق - جَلسة ٢٠١١/١١١١ )

# قاعسدة رقم ( ٧٦٦ )

: اعسما

ليس في القانون ما يمنع استدعاء الضباط وقضاة التحقيق واعضاء النبائة كشهود للقضايا التي عملوا فيها .

المسكمة:

لما كان من المقسرر أنسه ليس في القانون ما يمنع استدعاء الضباط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة شهودا في القضايا التي الهم عمل نيها .. الا أن استدعاء أي منهم لا يكون الا متى رأت المحسكة أو السلطة التي تؤدى الشهادة أملها محلا لذلك ــ واذ كانت المحكمة لم تر مبررا لإجابة الطاعن إلى طلبه استدعاء وكيل النيابة الذي تسولي التحقيق بعد أن الطبأنت إلى ما أثبته في محضره الرسمى الذي هو بعذا الاعتبار حجسة بسا أثبته فيسه وكان معروضا عسلى بسساط البحث متاحا للدفاع أن يناقشه غان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير متبول .

( طعن رقم ١٩٨٢/٢/٢١ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٢/٢١ ؛

# قاعـــدة رقم ( ٧٦٧ )

السيدا :

لا تكون المصكمة الاستثنافية قد اخلت بحق النفاع أن هي التفتت عن طلب سماع شهود لم يثار أملم محكمة أول درجة •

المسكمة:

لما كان من المقرر ان محكمة ثانى درجاة أنها تداكم على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات الاما ترى لزوما لاجرائا الله المحكمة أول درجة علم مثلب الطاعن أو المدافع عنه سماع الشمهود أمّام محكمة أول درجة يعد تفازلا منه عن طلب سماعهم ومن ثم غان المحلكمة الاستثنافية أن التقتت عن ذلك الطلب لا تكون قدد أخلت بحق الطاعن في الدفاع .

(طعن رقم ١٠١٤) لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٠١٥/١٩٣٤

# قاعبدة رقم ( ۷۱۸ )

#### : المسللة

المحاكم الجنالية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحسكة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا •

### المكمة:

في الجلسة وتسمع نيه الشهود ما دام ذلك ممكنا ، وأنسا يصح لها أن المحاكمة الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع ميه الشهود ما دام ذلك ممكناً ، وأنسا يصح لها أن تقرر تلاوة اتوال الشاهد اذا تعذر سماع شهادته او اذا قبل المتهم أو المدامع عنه ذلك ولا يجوز الافتئات على هذا الأصل الذي افترضه الشارع في قواعد المحاكمة لأية علة بعها كانت الابتنازل المخصوم صراحة أو ضمنا . وكان حق الدفساع الذي يتمتع بسه المتهم يخول لسه ابداء ما يعن لسه من طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة ما زال منتوحا . وكان طلب الدناع في مرانعته البراءة اصليا واحتياطيا سماع شاهد اثبات او اجراء تحقيق معين يعتبر طلبا جازما تلتزم المحكمة باجابته متى كانت لم تنته الى القضاء باليراءة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة بدرحتى التقاضي أن الطاعن تمسك في محكمة أول درجية بسماع شهادة محرر محضر الضبط وطلب في ختام مرامعته أمام محكمة ثاني درجة أصليا البراءة واحتياطيا سماع شهادة محرر المحضر قد اسند في مضائه الى ما سطره محرر المحضر في محضره ما دام انه قد استدل على حديثها باقواله بطسة الحاكمة بها لا أصل لسه في الأوراق ، الأمر الذي متعذر معمه التعرف على مبلغ الأثر الذي كان المتعليل الباطل في الرأي الذى انتهت اليسه المسكمة . لمساكان ما تقسدم ، قسائه يتعين نقض الحكم المطعون نيسه .

(طعن رقم ٢٤٦٣ لسنة )ه ق ـ جلسة ١٩٨٢/١٠/١ )

# قاعسسدة رقم ( ٧٦٩ )

### البسطا:

الأصبل في المصكمة الجنائية انها نقسوم على التحقيق التسنهوى الله تدريب المصكمة في مواجهة النهم بالجلسسة وتسسمع فيه التسهود الاسات النهية أو نفيها .

#### المسكبة:

جرى تضاء هذه المحكة ... وفق المسادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجبالية أن الإحبال في المحلكية أنها تقوم على التحقيق الشفوى الذي تجريه المحكة ... في مواجهة المتهم ... بالجلسسة وتصبح فيسه الشهود لاتبات التهمة أو تنفيها ، ولا يسوغ الخروج على هذا الأمسل الا أذا تعذر سماع الشهود لاى سبب من الأسباب أو قبل المتهم أن المدامع عنه ذلك تبولا مصريحا أو ضمنيا ... لمسا كان ذلك ، وكانت المسادة ١٦٣ من ذلك التاتون تنص على أن تسمع المحكمة الاستثنائية بنفسها أو بواسطة أحد التشاه مين تتدبه لذلك ، الشهود الذين كان يجب سماعهم أسلم محسكة أول درجة وتستوفي كل نقص آخر في أجراءات التحقيق ولما كان الثابت ... على ما سلف بياته ... أن المدامع عن الطاعن لم يتنازل ... في أية درجة من درجتي التقافي ... عن سماع الشهود نثارًا صريحا ولا ضمنيا نسان من درجتي التخافي ... عن سماع الشهود نثارًا حريحا ولا ضمنيا نسان مثوما بالإخلال بحق الدفاع مما يوجب نقضه .

( طعن رقم ۷۰۰ ؛ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٤ ) قاعـــدة رقم ( ۷۷۰ )

### المسطا:

من هق محكبة الوضوح ان تطرح اقسوال شسبهود التفى دون ان تكون مازمة بالرد عليها او بيان صبب اطراهها لها .

### المسكبة:

من المقرر أن التلغير في الادلاء بالدغاع لا يدل حتما عسلى عدم جديته

با دام منتجا وبن شانه أن تتدفع به النهمة أو يتغير بسه وجه الرأى فى الدعسوى ، وأنه وأن كان من حق محكمة الموضوع أن نطرح أتوال شهود النفى دون أن تكون مازمة بالرد عليها أو بيان سبب اطراحها لها ألا أنسه من المستحت المصنحة من الإسباب التى من أجلها لم تعول على الشهود أسان لمصكمة النقض أن تراتب با أذا كان من شسان هذه الاسباب أن تودى الى النتيجة التى حصلت اليها وأذ كان الصحم المطعون نيسه على ما سلف بيانه بـ قد خالف هذا النظر فى الرد على دفاع الطاعن المسسار اليساب التيسب كتفاء بسا سساقه سن رد قسامر لا يسسوغ بسه رفضسه ، فضسلا عن أن ما أورده تبريرا ، لاطراحسه لأقسوال شهود النفى فى فضسلا عن أن ما أورده تبريرا ، لاطراحسة لأقسوال شهود النفى فى نساع الدسوى غير سائع ، وليس من شانه أن يؤدى الى ما رتبسه عليسه نظك سان مجرد التراخى فى الاستشهاد بشساهد نفى أو التأخر فى سباع أتسواله ليس من شسانه بمجرد أن يدعو إلى الشسك فى شسهانته مما تقسه والاعادة .

(طعن رقم ۸۳۶ اسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١١/١٤ ) قاعــــدة رقم ( ۷۷۷ )

البـــدا :

الأصل في المحلكمات الجنائية انها تبنى عسلى التحقيق التسسفوى الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتستبع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا .

## المسكبة:

الأصل في الأحكام الجنائية أنها نبنى عملى التحتيق الشدوى الذي تجريه الحسكة في الجاسة وتستيع نيسه الشهود ما دام ذلك مبكنا ولا يجوز الانتثاث على هذا الأصل الذي استلزيه الشمارع في المحاكمة لاية علم المترزل الخصوم صراحة أو ضمنا كما أنه من المترز أن حق الدناء على يعتبع بسه المتهم يخوله أبداء ما يعن لسه من طلبات التحتيق ما دام باب المرانعسة ما زال بنتوجا ، ننزول الطاعن عن طلب سماع الشمود لا يسلبه حته في المعدول عن ذلك والتعسك بتحتيق ما بطلسه

ما دامت المراقعة دائرة ولو أبدى هذا الطلب بصغة احتياطية أذ يعشر جازما تلتزم المحسكمة بلجلبته متى كانت لم تنته الى الحسكم بالبراءة سـ وأذ كان الحسكم المطعون فيسه قسد قضى بادائسة الطاعن استنادا الى اتسوال شاهدى الاثبات بغير أن يسمع شهادتهما ودون أن يبين الأسباب التى حسالت دون ذلك وبسرغم اصرار الدفساع عسلى طلب مناتشتهما في ختسام مرافعتسه ، فساته يسكون معيبا بالافسلال بحق الدفساع بما يوجب نقضسه .

( طعن رقم ۱۸۳۰ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١١/١٢/١٨١ )

# قاعسدة رقم ( ۱۷۲ )

### : المسلة

الأصل في المحاكمات الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشسفوى الذي تجريه المحسكمة في الجلسسة وتسمع فيسه شهادة الشهود في مواجهسة التجلسة ما دام ذلك مكنا .

### المسكمة:

الأصل في المحلكيات الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشسفوى آذى تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه سبق بواجهة المنهم سسمهادة الشمهود ، مادام سماعهم ممكنا ، ولا يجسوز الخروج عسلى هذا الأصل ، الا أذا تعذر سماعهم أو قبل المنهم أو المدافع عنه ذلك ، وكان من المترر أن حق الدفساع الذي يتمتع بسه المنهم يخوله أبداء ما يمن له من طلبات التحقيق ، ما دام باب المرافعة لازال مفتوحا ، فسأن فزول المدافع عن طلب سمساع شاهد الاثبات لا يسلبه حقه في العسول عن تفازله ذلك الحكم أصليا بالبراءة واحتياطيا سماع الشساهد الماتشتة ساعى ما جاء في مختم مرافعته ساعد طلبا جازما ، يتحتم على المحسكة الاستجادسة في مختم مرافعته ساعة الساقد أبليراءة واحتياطيا بالبراءة ، وأذ كان ذلك ، وكان السماء المحكم المطعون فيهمه المتصداء بالبراءة ، وأذ كان ذلك ، وكان المساعد المساعد المناسعة المعنى في التحقيقات بغير أن تسمع المحسكة شهادته ودون الشساعد المعنى في التحقيقات بغير أن تسمع المحسكة شهادته ودون

بيان الأسباب المتبوله التي حالت دون سماعه ، على الرغم من اصرار الدغاع على طلب سماعه — على السياق المتدم — مانه يكون قد انطوى على الاخلال بحق الدناع ، بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ٣٢٧١ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٥/١/٩ )

### قاعـــدة رقم ( ۷۷۳ )

#### المسدا:

الأصل في المحلكيات الجنائية أنها تقوم على التحقيق الشسفوى الذي تجريه المحكمة في مواجهة الجهم بالجلسة وتسمع فيسه الشهود لاتبسات. التهاة أو نفيها .

# المسكبة:

وحيث انه يدين من محضر جلسة المحلكمة أن المدانع عن الطاعن 4 وأن اكتنى \_ في مستهل الجلسة \_ بتلاوة التسوال شاهدى الانبسات بالتحتيقات مامرت المحكمة بتلاوتها ، الا أنه عاد ماختتم مرامعت طالبا اصليا القضاء ببراءة الطاعن واحتياطيا استدعاء شاهدى الاثبات لناتشتهها ، فأصدرت المحكمة - في ذات الجلسة - الحكم المطعون. نيــه \_ لمــا كان ذلك ، وكان من المقرر \_ وفق المــادة ٢٨٩ من تانون. الاجسراءات الجنائية - أن الأمسل في المحاكمات أنها تقسوم عسلي التحقيق الشعوى ، الذي تجريعه المسكمة على مواحهة المتهم ... بالجلسة وتسمع نيسه الشهود لاثبات التهسة أو ننيها ، ولا يسسوغ الخروج عن هذا الأصل الا اذا تعذر سماعهم لأى سبب من الأسعاميه أو تبل المتهم أو المدانسيع عنه ذلك به تبولا صريحا أو ضمنيا به وأذ كان. ذلك ، وكان حق النفاع الذي يتمتع به المتهم - يخوله ابداء ما يعن. لــه من طلبات التحقيق ما دام بلب المرافعــة لم يــزل مفتوحا ، فــان نزول المدانسع عن الطاعن ـ بلدىء الأمر ـ عن سسماع شساهدى. الاثبات ، واسترساله في المرامعة لا يحرمه من العدول عن هذا النزول ، ولا يسلبه حقمه في النعودة إلى التمسمك بطلب سماعهما طالما كانت الرابعة ما والما دائرة لم تتم بعد . لسا كان ذلك ، وكان ما اختتم بسه المدانسج عن الطاعن مرانعته من طلبه اصليا التفساء ببراعته واحتياطيا استدعاء شاهدى الاتبسات اسماع شهادتها بعد سد على هذه العدورة سربنابة طلب جازم تلتزم المحكمة بسه ، غانه يكون مشويا بالاضلال بحق النفاع ما يعيه بما يوجب نقفه والاحالة ، بغير حساجة الى بحث بعض أوجه العلمن .

( طعن رقم ۲۳۲۹ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٥/١/١٥ ) قاعـــدة رقم ( ۷۷٤ )

### : المسطة

الثقة في المواد الجنائية بتسائدة يكبل بعضها البعض الأخسر ... أشير ذلك .

### المسكية:

لما كان دنساع الطاعنين عسلى المدياق المتقدم يعد دناعا جوهريا للتملقه بتحقيق الدليل في الدعسوى ، فسان الحسكية أذ لم تعطن اليسه ولم تتسطه حقه وتعنى بتحقيقه عن طريق المختص فنيا ، بلوغا إلى الابر غيسه ، بل سكنت عنه ايرادا له وردا عليسه ، يكون حكيها معيبا باخلال بحق الدفساع ولا يقدح في هذا أن بسكت الدفساع عن طلب دعوة أهل الخبرة صراحة ذلك أن هذا الدفاع سفي خصوص الواقعسة المطروحة س يتضمن بذاته المطالبة الجازية بتحقيقه أو الرد عليه ، ولا يرفسع هسفا الحوار أن يكون الحكم قسيد استقد في ادائسة الطساعنين إلى ادنسة أخسرى ذلك بسأن الأدلسة في المواد الجنائيسة ضمائم متسائدة ، يكبل بعضها البعض الآخسر ، فتتكون عقيدة القاشي منها مجتمعة ، بحيث اذا الباطل في الرأى الذي انتها اليسه المحكمة ، أو الوقوف على ما كانت للساخل في الرأى الذي انتها اليسه المحكمة ، أو الوقوف على ما كانت للساخل ما نقدم ، فانه يتمين نقش الحكم الطعون فبه .

( ظمنرتم ۲۹۸۱ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ٢٩٨١/١٩٨١ ١

## قاعسسدة رقم ( ۷۷۵ )

# : البسدا :

من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من اقسوال الشهود وسائر العناصر المطروحة عسلى بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبها يؤدى اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صسور اخسرى ما دام استخلاصها سائفا .

# المحسكمة:

لما كان ذلك ، وكان الأصل ان من حق محكمة الموضوع أن. تستخلص من أقوال الشهود وسائر العنَّاصر الطّروحية عسلى بساط المحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعسوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخسرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا الى الله كتبوله في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وأن وزن أتسوال الشهود وتقديره مرجعه الى محسكمة المونسوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه بغير معتب ، واذ كان الاصل انسه متى اخذت المحكمة بأقوال الشاهد فسان ذلك يفيد اطسراحها لجبيع الاعتبارات التي ساتها الدفاع لحلها على عدم الاخذ بها ، وكانت المحكمة مد اطمأنت الى اقوال الضابطين والشرطي السري وصعة تصويرهم للواقعة ، فسا ما يثيره الطاعن في ذلك انما ينحل الى جسدل موضوعي في تقدير الطيل ، وهو ما تستقل بـــه محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شانه أمام محسكهة النقض لما كان ذلك وكان لا يعيب الاجراءات ان تبقى شخصية المرشد غير معروفة وان لا يغصح عنها رجل الضبط القضائي الذي اختاره لمعاونته في مهمته ، ومن ثم قلا محل للنعى على الحكم التفاته عن الرد على ما اثاره دنساع الطاعن من عدم المصاح الضمامط عن اسم المرشمد . لمما كان ذلك ، وكانت العبرة في المحاكمات الجنائية هي باتتناع التساضي بنساء عسلي الاطلعة المطروحة عليه بلدائسة المتهم او ببراعته وان لسه ان يستهد اقتناعه من أي دليل يطبئن اليه طالما كان لمه مأخذه الصحيح من الأوراق ، وإن لمحكمة الموضوع أن تلغذ ملقوال المقهم في حق ننسم وفي حق

غيره من المتمين متى اطمأنت الى صدقها ومطابقتها للواقع ، غلن ما يتيره الطاعن في شسسان اخذ الحكم باعتراف المحكوم عليه الاخسر بشرائسه المخدر المضبوط معه من الطأعن يكون غير سديد .

( طعن رقم ۱۹۷۷) اسنة ¢ه ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۱/۸۸۱ ) قاعـــدة رقم ( ۷۷۹ )

#### : المسطا

من القسرر ان لحسكه الموضوع ان نزن اقسوال الشاهد ونقدرها التقسدير السذى نطبئن اليسه دون ان تسكون ملزمسة ببيسان سبب اطراحها لها -

### المسكبة:

لسا كان ذلك وكان من المقسر ان لمسكبة الوضوع ان تزن أتوال الشاهد وتقدرها التقدير الذي تطبئن اليه دون ان تكون مازية ببيبان سبب اطراحها لها ويحسب الحكم كيا يتم تعليله ويستقيم قضاؤه ان يورد الأدلسة التي صحت لديه على ما استظمه من وقسوع الجريسة المندة الى المقهم ولا عليه أن يتمقيه في كل جزئية من جزئيات دغاعه لان مئاد التعلقه عنها أنسه اطرحها سلاسا كان ذلك نسان ما بنماه الطاعن من عدم تعويل المحكمة على أتوال الشاهد ..... مغاده أنها اطرحتها لمدم الأطهئنان اليها .

(طعنرتم ١٩٥ لسنة ٧٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١٤ )

ثابنا ... طلبات ضم الأوراق:

قاعـــدة رقم ( ٧٧٧ )

البسدا :

الطلب الذي تلتزم المحكمة بلجابته ... ماهيته .

المسكمة:

الطلب الذي تلتزم الحسكة بلجابته هو الطلب الصريح الجسازم ، ولما كأن يبين من الرجوع الى محاضر جلسات المحلكة الاستثنائية ان الطاعن لم يصر بجلسة الرائمة الأخرة على طلب ضم دنتر مرور نقطة شبرا الخية مركز بنها الذي كان قسد طلب ضمه بعد أن كانت المستئنة قسد عدلت عن قرارها بضمه ، غانه لا تثريب على المحكمة أن هي لم تستجب لطلب ضمه المبدى بجلسة سابقة .

( طعن رقم ٩٣٣ لسنة ٥٢ ق \_ جلسة ١٩٨٢/٤/١٣ )

# قامىدة رقم ( ۷۷۸ )

#### : المسلا

الطلب الذى يقصد منه اثارة الشبهة فى ادلة الثبوت التى اطهانت اليها المحسكة هو طلب لا يتجه مباشرة الى نفى الفعل المكون للجريمـــة ــــ التخات المحكمة عنـــه ــــ اثــره .

### المسكبة:

حيث أن تضاء هذه المحكمة - محكمة النتش - تد جسرى بسأن طلب ضم دفتر بتصد الثارة الشبهة في أدله الثبوت التي أطبانت اليها المحكمة هو طلب لا يتجه مباشرة الى نفى الفعل المكون للجربمة ، فلا على المحكمة أن هي أعرضت عنه والتنتت عن أجابته ، ومن ثم نسا ما يثيره الطاعن معيا على الحسكم عدم أجابته الى طلب ضم دفتر أحسوال بندر المحلة الكبرى المتلكد من سلامة الإجراءات، التي المهانت المحكمة المن

سلامها بينط في حقيقته الى جبدل في تقدير الدليسل مما تستقل بسم محكمة الموضوع .

( طعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١/٥/١٩٨٢ )

# قاعسسدة رقم ( ۱۷۷۹ )

#### : المسطا

الطلب الذي تلتزم محسكمة الموضوع بلجابته والرد عليسه هسو الطلب الجسازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك بسه والاصرار عليه في طابلته الختامية .

### المُسكية:

من المترر أن الطلب الذي تلتزم مصكمة الموضوع باجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه متدمه ولا ينبك عن التحسك بسه والاصرار عليه في طلباته الختليسة ، وكان من مطالعة محضر جلسسة المحاكمة — أن المدافع عن الطاعن وأن طلب في مراغعته ضم صسور الفواتي وأذون الاضافة ألا أنسه لم يصر عليسه في طلباته الختلبية التي اقتصر غيها عسلى طلب البراءة غانه لا يكون هناك محل لما ينعاه الطاعن من التفات المحكمة عن طلب ضم تلك المستندات .

( طعن رقم ٦٣ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٣/٥/١٠ )

### قاعىسىدة رقم ( ٧٨٠ )

#### : المسمدا

ليس الطاعن أن ينمى عسلى المسكمة قمودها عن القيام بلجراء لم يطلبه مَنها أو الرد على دفاع لم يثره أمامها .

## المسكبة:

من المقسرر انه ليس للطاعن أن ينعى على المحسكية تعودها عن المقال المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة التي المنطقة التي تتبت من محضر الجلسة خلوه مما يقيد طلب الطساعن ضم التضية التي تتبت الخصوصة في الفعى بأن السسلاح مدسوس أو طلب سماع شمود نسان

ليس لــه أن يشير شيئا من ذلك لأول مرة أسام محكمة النقض حتى ولو كان قــد أبداه شفاهة أثناء المرافعة طالــا لم يتم تدويته لانه لا يعيب الحــكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل في محضر الجلســة ذلك أنه أذا كان يهمه بصفة خاصة تدوين أمر فيه غطية أن يطلب صراحة اثباته ملــا كان ما تقــدم غــان الطعن يكون عــلى غير أســالى ، متعينا رنضــه موضوعا .

نطعن رقم ۱۳۵۶ لسنة ٥٣ق ـ جلسة ١٩٨٣/١٠/١ ،

# قاعسسدة رقم ( ٧٨١ )

#### المسلاا :

متى قدرت المسكمة جديسة طلب من طابات الدفساع فاستجابت السه فاته لا يجوز لها أن تعدل عنه الا اسبب سائغ بيرر هذا العدول .

## المكهة:

لا المائن بين بن براجعة بحاضر جلسات المحاكبة أن الدائع عن الطاعن طنب ضم التترير الفنى الخاص بفحص المطواة الضبوطة للوقوف على محب البصمات التى قدد تكون عسلى متبضها ثم عاود بجلسة المراععة الأخيرة التبسك اصليا بطلب القضاء بالبراءة واحتياطيا بضم ذلك التترير . لما كان ذلك عان هذه الطلب يعد على هذه الصورة ببثلة طلب جازم تلتزم المحكمة بلجابته عند الاتجاه الى القضاء بغير البراءة . لما كان ذلك وكان من المترر أنسه متى قدرت المحكمة جديسة طلب من طلبت الدغاع فاستجابت لسه فاته لا يجسوز لها أن تصميل عنه الالسبب سائغ يبرر هذا المدول . ولما كان الحكم المطمون فيسه لم يغص بالمواه المائر أستجابة لطلب المدافع عن الطاعن غاته متترير المحكمة السابق بضم تترير مشوبا بالقصور المحلل ما يعيبه ويوجب المخسسة .

( طعن رقم ، ٦٦٢ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢٧/٣/١٨٤ )

## قاعـــدة رقم ( ٧٨٢ )-

#### : المسدا

الطلب الذي يقصد منه اثسارة الشبهة في ادلسة النبسوت التي الطلب المسكمة ، فلا عسلي المسكمة ان هي اعرضست عنسه والتفتت عن اجابته سـ مثال •

### الحسكية:

لما كان قضاء محكمة النقض قد جسرى بان طلب ضم قضية يقصد اثارة الشبهة في المسة الثبوت التي اطبانت البها المحكمة و وهو طلب لا يتجه مباشرة التي نفى الفعل المكون للجريمة ، فلا عنى المصكمة ان هي اعرضت عنه والتفتت عن اجابته ، وهو لا يسسادم منها عند رنضه ردا صريحا ، وكان البسين من الاطلاع على محضرى جلستي المحاكمة ان المدانع عن الطاعن طلب ضم الجنحة رقم ١٢٤ سنة ١٩٧٩ مركز بنها حسنوصلا الى اثبات ان المجنى عليه دين في شسجار نشب بين الفريقين اصبب فيه الطاعن ، واذ كان الثانت من دلك ان قصد الدفاع في هذا الطلب لم يكن الا السارة الشبهة في ادلمة اللبوت التي اطبانت اليها المصكمة حومن ثم فلا يحق للطاعن حس بعد حساسارة دعسوى الاضلال بحقه في الدفاع لالتنات المصكمة عن طلب ضم التضية المنكورة .

ا طعن رقم ١٩٨٤/م/١٩٨٤ ) عبد جنسة ٢٢/٥/١٩٨٤ )

# قاعسسدة رقم ( ۷۸۳ )

### المسدا :

لا تشريب عسلى المحسكمة ان هي مسكنت عن الطنب الجهسل ايرادا له أو ردا عليسه ما دامت قسد اطمانت الى ما أوردنسه من أدلسة التبسوت في الدعسوى •

### المسكبة:

لما كان الثابت من الاطلاع عملى محاضر الحسات المام محمكة أون توجمة أن التاكن لم إيطاب استخراج شهادة ما كما أن البسيد من م

محاضر الجلسات المام محسكة ثانى درجسة أن المدانع عن الطاعن شرح ظروف الدعسوى وطلب ( التصريح له باستخراج شهادة » . دون ان يبين ماهية الشهادة المطلوبة والفرض منها واثرها في ذلك نسانه يفدو طلبا مجهلا لا تتريب على المحكمة أن هي سكتت عنه ايرادا له أو ردا عليسه ما دامت قسد الهمانت إلى ما أوردته من لللسة الثبوت في الدعوى . ويكون منعي الطاعن في هذا الشأن لا محل له .

(طعن رقم ٢٩٤٠ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩١١/١ ١٩٨٤)

# قاعـــدة رقم ( ٧٨٤ )

### : المسدا

طلب ضم دعــوى اخــرى ارحدة الواقعة ــ دفــاع جوهرى ــ التفات الحــكة عنه ــ اثره ــ اخلال بحق الدفاع .

#### الحكية:

أنبين من مطالعة محضر جلسسة المصاكمة الاستئنائية في التضية رقم م٧٧ لسنة ١٩٨٢ جنع مستأنف شبين التغاطر \_\_ موضوع الطعن رقم ٣١٦١ لسسنة ٥٠ ق المنظور مع الطعن المائل \_\_ ان المدافسيع عن الطاعن قد تبسك بضم التفسية الى التضية المائلة \_\_ المنظورة بذات الجلدة \_\_ لوحدة الواقعة لكن المحكمة اصدرت حكمها المطعون غيب دون أن تعرض لهذا الدفساع . لما يكان ذلك وكان طلب الدفساع ضم الدعسوى الى دعسوى أخرى لوحدة الواقعة هو دفاع جرهرى \_\_ اذ لو صح \_\_ لوجب توقيع عقوبة واحدة غيها ، غاته كان لزاما عملى المصلكة أن تحقق هذا الدفاع بلوغا الى غاية الامر غيه ، أما هى لم تفعل غان حكمها يكون معيبا بالتصور بها يوجب نقضه .

( كلبين زقم ٣١٦٢ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٤/١١/٢٨ )

# قاعـــدة رقم ( ٧٨٥ )

# : المسطا

الطلب الذي يقصد بــه اشسارة الشسبهة في الدليسل الذي اطهانت المحكمة بعقبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بلجابته .

#### المسكمة:

لسا كان لا يبين من محضر جلسسة المحاكمة ان الطاعنين طلبا من المحكمة ضم التضية المسار البها باسبلب الطعن غليس لهما من بعد ان ينعيا على المحكمة تمودها عن التيام باجراء لم يطلباه منها او الرد عسلى طلب لم يثر أبلهها ، هذا نفسلا عن ان الطلب المذكور \_ كما أورده الطاعنان في اسبلب الطعن \_ لا يتجه الى نفى الفعل المكون للجريمة ولا الى اتبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل المتصود بسه اثارة الشبهة في الدليل الذي اطهانت اليسه المحكمة ، غيمتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة باجابته ، على غرض طلبه منها ، ويكون النعى عليها في هذا الشان على غير اساس .

( طعن رقم ٣١٩٣ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٥/١/٣٠ )

تاسعا ــ طلبات المابنــة :

قاعـــدة رقم ( ٧٨٦ )

المسدا:

طلب اجسراء المعلينة متى كان لا ينجسه الى نفى الفصل الكون للجريسة ولا اثبات استحالة حصول الواقعسة كما رواها الشهود بسل كان المقصود منه هو اثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمانت الحسكمة اليه يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بلجابته ٠

#### المسكبة:

ون المترر ان طلب اجراء المعاينة متى كان لا يتجه الى نفى الفعل المكون للجريبة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان تصارى التصد بنه هو اثارة الشبهة فى الدليل الذى اطبانت اليه المحكمة هو الحال فى الدعوى المائلة — انما يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة باجابته ، فأنه لا تتريب على محكمة الموضوع اذ هى لم تر مسوعًا لاجابة هذا الطلب ازاء اطبئنانها الى ادلة الثبوت ، هذا الى أن المحسكمة وقد اقتنعت باحراز الطاعن قطع المخدر التى ضبطت فى بن المحاكمة بنها لو ثبت ما يتوله الطاعن من شائها التأثير فى عقيدة المحكمة — فيها لو ثبت ما يتوله الطاعن من المكان الوصدول الى عقيدة المحكمة — فيها لو ثبت ما يتوله الطاعن من المكان الوصدول الى حريبة احراز الجوهر المخدر بتصد الانجار .

( طععن رقم ٢١١٣ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢١١٨)

قاعـــدة رقم ( ۷۸۷ )

البـــدا :

طلب المعاينة الذى لا يتجه الى نفى الفعسل الكون للجريصة، او الثبات حصول الواقعة كما رواها الشهود بـل المقصدود منه السارة الشبهة في ادلـة اللبوء المساتت اليها المحسكمة طبقا للتصوير الذى اخسنت بسه يعتبر دفاعا موضِبوعيا لا يستلزم ردا صريحسا من. المحكمة .

#### المسكمة:

من المترر أن طلب المعاينة الذي لا يتجسه الى نفى النعسل المكون للجريعة أو الثباث حصول الواقعة كما رواها الشهود سب المتصود بسه اثارة الشبهة في اطلب النسوية النبوت التي اطبائت البها الحسكة طبقا التصوير الذي اخست بسه يعتبر دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا من الحسكة بل يكمى أن يكون الرد عليه مستفادا من حسكم الادانية سكم الحسال في الدعسوى المطروحة سرومن ثم ينصر عن الحكم قسالة القسسور أو الإخلال بحق الدنساع .

( طعن رقم ۲۲۰۲ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٢/٢/١٨١ )

# قاعسسدة رقم ( ٧٨٨ )

### البسدا:

طلب الماينة الذى لا يتجب الى نفى الفعل المدون للجريبة ولا الى استحلاة حصول الواقعة كبا رواها الشهود بسل المصود منسه الشارة الشبهة في الدليل الذى اطبقت اليه المحكمة يعتبر دفاعا مرضوعيا لا تقترم المحكمة بلجايته .

## المسكبة:

من المتسرر أن طلب المعاينة الذى لا ينجه الى نفى النعسل الكون للجريبة ولا الى استحالة حصسول الواتمة كيا رواها الشهود ، بسب كان متصوداً بسبه الترام الشبهة فى الدليل الذى اطبانت البسه المحكة ، يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكة باجابته سبغرض طلبسه سولا يستلزم ردا صريحا ، بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من حسكم الادانسة ، ولمساكان البين من أسباب الطعن أن نعى الدنساع فى هذا الخصوص ، لا يعدو الهدف منه التشكيك فى اتسوال شساهد الانبات ، وكات محكمة الموضوع تسد اطبانت الى صحة الواقعة الى المسورة التي رواها الشاهد ملته لا يجوز مصادرتها فى عتيدتها ، وينسحى ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد على غير سند .

( طعن رتم ١٩٨٧/ اسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٢/١٠ )

## قاعـــدة رقم ( ٧٨٩ )

### : المسدا

الدفساع الذي يقصد بسه السارة الشبهة في **الفظة التي المصحت** المسكمة عن اطبقاتها اليها فساله يعد دفاعا موضو**عيا لا كترم** المحكمة باجابت •

#### الحكة:

بن المترر أنه بتى كانت الواقعة قد وضحت التحقيقة أو كان الأمر المطلوب تحتيقه غير منتج في الدعسوى غلها ال تعرضي عن ذلك مع بيان العلة ، وإذ كان طلب المعاينة طبقا لما أورقه القضاع لا يتجه الى ننى الفصل المكون للجريسة ولا الى استجالة حسول اللواقصة بنصورة التي أوردها الشهود واعتنتها المحكمة بلل كان القصود بيه أثارة الشبهة في الأدلسة التي أمصحت المحكمة عن الطبقالة الليها ، غانه يعد دناها موضوعيا لا علترم المحكمة باجابته ويضحي ما يتيره الطاعن في هذا الشان غير تسديد .

( طعن رقم ۹۸۷) لسنة ۲ه ق \_ جالسة ۳/۵/۳۵ )·

# قاعـــدة رقم ( ٧٩٠ )

### : 12\_\_\_41

طلب المفينة اذا كان لا يتجه الى نفى العمل الكون الجريمة ولا الله استحالة حصول الواقعة كما رواها التسهود يمل كان مقصودا به السارة الشبهة في الدليسل الذي اطبانت اليه الحكمة . فانه يعد دفاعا وضوعيا لا تلتزم الحكمة بلجابته .

### المسكبة:

من المترر أن طلب المعليقة أذا كان لا يتجله إلى تنبى الفعل المكون اللجريمة ولا -الى اثبات استحالة حصلول الواتمة كما رواها الشهود ، بل كان متصودا بع الثارة الشههة في الطيار الفنى الطائب الله المسكمة . كان عدد دغاعا موضوعيا لا نلتزم المسكمة باجابته ، وكان طلب المعلينة

الذى أبدى أمام محكمة الموضوع لا يستهدف ... على ما يسين مما ورد بأسباب الطعن ... سسوى مجرد التشكيك غيها عول عليه الحسكم من ادلسة الادانة التى استخلص منها ثبوت حيازة الطاعن الأول المضدر المضبوط في مسكنه ، وكان الحكم تسد أغصح عن اطبئنانه الى تلك الادلة وانتهى من ذلك الى رغض طلب الماينة غاته يكون قسد برىء من تالة الاخلال بحق الدفاع ، لمساكان ما تقدم غسان الطعن برمته يكون على غير السلس متعينا رغضه موضوعا .

( طعن رقم ١٩٨٣/١٢/٦ ق ــ جلسة ١٩٨٣/١٢/٦ )

# قاعسسدة رقم ( ٧٩١ )

### : المسطة

ليس للمنهم أن ينمى عـلى المحكمة عسدم اجسراء معاينـة لم تطلب منها ولم تر هى حلجة اليها بعد أن اطهــتت الى ضم الواتمــة كما رواها الشهود .

### المسكية:

لما كان ما يشره الطاعن - بن تعود النيابة العامة عن التيام بلجراء معابنة لسيارته أو لمكان الحادث وسؤال صاحب عربة يد كأن مجاورا لمكن الشبط - وكان لا بيين من محاضر جاسات الحاكمة أن الطاعن قد طلب الى المحكمة أجراء معاينة لمكان الضبط أو السيارة أو سماع ذلك الشاهد عليس له من بعد أن ينعى على المحسكمة قعودها عن أجسراء تحتيق لم يطلبه منها ولم تر هي حاجة ألى أجرائه بعد أن أطمأنت الى صحبة الواقعة كما رواها الشهود ولا يعدو الأمر أن يكون ذلك تعيبا للتحتيق الذي جسرى في المرحلة السابقة على المحاكمة لا تجسوز أثارته لأول مسرة ألم محكمة النقض ولا يصح أن يكون صببا للنعى على الحسكم ، اذ العبرة في الأحسام هي بلجراءات المحاكمة وبالتحتيتات التي تحصل أمامها وبن ثم كان هذا النمى غير سديد .

( طعن رقم ٦٤٠٣ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٧٢/١٩٨٤)

## قاعىسىدة رقم ( ٧٩٢ )

### البسدا:

طلب الماينة الذى لا يتجبه الى نفى الفعمل الكون للجريهة ولا الى استحالة حصول الواقعية كما رواها الشهود بسل كان مقصودا بسه أشارة الشبهة في الدليسل الذي اطمأنت المسكمة اليسه يعتبسر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بلجابته .

### المسكية:

لما كان ما يشره الطاعن من عدم استجابة المصحة لطبه بلجراء مماينة وتجربة ضوئية لكان الحسادث مردودا بما هو مترر من أن طلب المعاينة الذى لا يتجه الى نفى الغمل المكون للجريمة ولا الى استحسالة حصول الواتمة كما رواها الشهود بل كان متصودا بسه اثارة الشسبهة في الدليل الذى الهمانت اليسه المصحكة يعتبر دغاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بلجابته ولا يستلزم منها ردا صريحا ، بسل يكمى أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالادانسة .

( طعن رقم ١٤١٧ لسنة ٥٣ ق ــ جَلْسة ١٩٨٤/٢/٢٧ )

## قاعبدة رقم ( ٧٩٣ )

## المبسدا :

طلب اجراء المعاينة ـ متى يكون جوهريا موجبا للرد عليه \_ مثال .

#### الحسكية:

لما كان من المقرر أنه يشترط في الدناع الجوهري كيما تلتزم المحكمة بالانتفات البسه والرد عليسه أن يكون مسع جوهريته جديا يشهد لسه الواقع ويسانده ، وكان البين من مطالعة محضر جلسة المساكمة التي المنتبت بمسحور الحكم المطعون نيسه أن ما طلبه الدناع من اجسراء معاينة لكان الحسادت أنها كان بقصد أثبات كذب الشساهد ..... نيها أدعاه من رؤيته للحادث عند وقوعه ، كما أن ما أنساره من تسالة التناقض بين الطلبان القولي والفني أنها كان يستقد الى ما هو مستقاد

من تقرير الطب الشرعى من عدم استمبال الطبنجة المضبوطة فى ارتكاب الصحادث ، وكان الحسكم الطعون فيسه لم يعول عسلى شيء من أتوال الشاهد الذي كان القصد من طلب اجسراء الماينة هو اثبات كنبسه مان الشاهد الذي كان القصد من طلب اجسراء الماينة هو اثبات كنبسه مان هذا الطلب يكون قسد اصحى غير منتج فى الدعسوى ملا على المحكمة أن هى التقت عنه . كما أنسه لما كان مغاد ما نقط الصحىم عن الشاهدة حالتي عول عسلى أتوالها فى قضائه بالادانسة سان الطبنجة المضبوطة لم تستخدم فى ارتكاب الحادث يطابق ما ورد بتقرير الطب الشرعى فى هذا الخصوص ، فسان دعسوى التناقض بين الدليلين التولى والغنى تكون منتقبة ، ولا يعيب الحسكم اغفسال ما أنساره الطاعنون بشسائها لمسا هو مقرر أن المحكمة غير مازمة بتعقب المنهم فى مناحى دغاعه الموضوعى والرد عسلى كل شسبهة يقسيرها طالمسا أن الرد يستفاد دلالة من القضاء بالادانة استغلدا الى ادلة الثبوت السائمة التى اوردتها .

(طعن رقم ١٦١٤ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٢/١٣ )

## قاعـــدة رقم ( ٧٩٤ )

### : المسطا

طلب المسلينة الذى لا يتجسه الى نفى الفعسل المكون للجريسة ولا الى استحالة حصول الواقعسة بسل المقصود بسه اثسارة الشبهة في الدليل الذى اطهانت اليه المحسكمة بعد دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة ملحانسه •

## المسكبة:

لما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن في شأن طلب اجراء معاينة اللحديقة التي حصل بها الضبط لبيان ما اذا كانت مسورة عن عدمه ورد عليه بقوله « ان معاينة النيابة التي نطمئن اليبا المحسكمة أوردت ان الحديقة محل الضبط ليس عليها سور ، فسأن ما أثاره الدفساع في هذا الخصوص يكون قائما على غير سند » وكان ما أورده الحكم فيما تقسيم يستقيم بسه اطراح دفساع الطاعن بشسأن طلب احراء المعاينة ، وكان هذا الدفساع لا بتجه الى يفني الفعار المكون للحسريمة ولا الى استحالة عصسول الواقعة مل كان المقصود به السارة الشبهة في الادلسة التي

الهمانت اليها المحكمة ويتعبر دغاما موضوعيا لا تلتزم الحسكمة باجابته ، فسان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل .

(طعن رتم ۲۷۸ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٢٠/١٠/١١٨٤)

قاعـــدة رقم ( ٧٩٥ )

البــــدا :

التفات محكمة الموضوع عن اجراء معاينة لم تطلبها منها ـ اثره .

المسكمة:

لما كان ذلك وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن نعى على النيابة تعودها عن اجراء معاينة لمكان الحادث في تاريخ يتنق وزمن الحادث دون أن يطلب إلى المحكمة اتخاذ اجراء معين في هذا الخصصوص ، فسان ما أتساره الدنساع غيبا سك لا يعسدو أن يكون تعييبا للتحتيق في المرحلة السابقة عسلى المحاكمة ما لا يصح أن يكون صببا للطعن على الحكم .

( طعن رقم ١٩٥ لسنة ٧ه ق \_ جلسة ١١/٤/١٤ )

عاشرا ــ مسائل منوعــة :

قاعسسدة رقم ( ٧٩٦ )

: المسيدا

لا يجوز للبتهم أن يطالب المسكمة بالرد عسلى دفساع لم يطلب منها ولا يجوز لسه من بعد أن يثير هذا الأمسر لاول مرة أمسام محسكية التقض .

### المكنة:

لما كان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يثر لدى محكمة الموضوع أن اكراها ما وقع على هنين الشاهدين أو أن أتوالمها محدرت تحت تهديد أو وعيد ، ومن ثم لا يقبل منه أن يطالب المحكمة بالرد على دفساع لم يبد أملها ، ولا يجوز لسه من بعد أن يثير هسذا الامسر لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يتطلب تحقيقا موضوعيا تنسأى عنسه وظيفة هذه المحكمة .

( طعن رقم ٥٠٠) لسنة ١٥ ق ــ جلسة ٢/٢/٢١ )

قاعىسدة رقم ( ٧٩٧ )

: I

نفى التهمــة من اوجـه الدفــاع الموضوعية التى لا تستاهل ردا طالــا كان الرد عليها مستفادا من ادلــة الثبوت التى اوردها الحكم .

### الحكية:

لما كان لا يجدى الطاعن النعى على الحكم بعدم الرد عسى دعامه بأنه لم يرتكب الحادث وان مرتكبه شخص سواه ذلك بسأن نفى النهسة من لوجسه الدنساع الموضوعية التى لا تسستاهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من ادلسة الثبوت التى اوردها الحكم ، هذا الى انه بحسب الحسكم كيما يتم تدليله ويستقيم تضاؤه أو يورد الادلسة المنتجة التى صحت لديسه عسلى ما استخلصه من وقسوع الجريسة المسندة الى المتهم ولا عليه أن يتعتبه في كل جزئية من جزئيات دناعه لان خلد التفاته عنها أنه الموجها .

( طعن رقم ٩١١ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ٦/١/١٩٨١ )

## قاعـــدة رقم ( ۷۹۸ )

: المسدا

يكنى أن تتشكك محسكة الوضوع في صحسة اسناد التهسة الى المتهم لكى تقضى بالبراءة ما دامت قسد احاطت بالدعسوى عن بصر وبصيرة وخلا حكمها من عبوب التسبيب .

### المحكمة:

من المقرر ان حسب محكمة الموضوع ان تتشكك في صحة اسسناد التهمة الى المتهم كي تقضى بالبراءة ، ما دامت قسد احاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة وخلا حكمها من عيوب التسبيب ، أذ مرجع الأسر في ناب بصر وبصيرة وخلا حكمها من عيوب التسبيب ، أذ مرجع الأسر في ذلك الى مبلغ المبتناتها في تقرير الأدلسة . . . وإذ كان البين من الصسكم المطعون فيسه أن المستكمة قسد احاطت بواقمة الدعوى والمت بادلة الثبوت فيها ، وإن الأسباب التي ساقها الحكم على النحو المتقدم من شانها أن تؤدى في مجموعها الى ما رتب عليها من شسك في سسلامة الواقعة على المسورة التي أوردها شاهد الإثبات ، وبالتالي صحة اثبات التهمة في حق المتهم ، فسان ما تخوض فيسه الطاعنة من مناقشة هذه الاسباب لا يعدو عني متنبقة هان يكون جدلا موضوعيا حسول مسلطة محكمة الوضوع في تقدير أدلسة الدعوى ومبلسغ المبتناتها هي البها محكمة النقش .

( طعن رقم ٩٠٩ لسنة ٥٦ ق \_ جلسة ١٩٨٢/٤/٦ )

### قاعـــدة رقم ( ٧٩٩ )

البسدا:

كفاية اداــة الثبوت ــ اثره .

### المسكبة:

استحالة تحقيق بعض أوجه الدنساع لا يمنع من التضماء بالادانة ، ما دامت الأملة في الدعموي كانية للثبوت .

( طعن رقم ۱۰۲۳ لسنة ۵۲ ق - جلسة ۱۹۸۲/٤/۱۳ )

## قاعـــدة رقم ( ۸۰۰ )

### : المسدا

# اطبئنان محكبة المُؤضوع القوال الشهود ... اثره .

### المسكية:

من المقرر أنه لا عبرة بها اشتبل عليه بلاغ الواقعة وأنها العبدرة 
يها الهائت اليه المحكمة مها استظامته من التحقيقات ، وكان الدناع 
المبنى على التلفر في التبليغ وتعفر الرؤية بسبب الظلام وتلغيق الاتهام 
هو من أوجب الدناع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا 
صريحا من الحسكم ما دام الرد يستفاد ضمينا من القضاء بالادائية 
استفادا الى أدلية القبوت التي أوردها ، وأذ كنان بيسين من 
المغردات أن ما أورده الحسكم لمدى تحصيله أتبوال شهود الاتبات 
من وضوح الرؤيمة لوجود كهرساء بالقرية لمه سنده من أتبوال هؤلاء 
الشهود التي أهابان اليها غمان منهي الطاعنين عملي الحكم في هذذ 
الخصوص لا يكون له محل .

( طعن رقم ۸۱۷ اسنة ۵۲ ق ــ جلسة ۲۵/٥/۱۸۱ ا

## قاعـــدة رقم ( ۸۰۱ )

## : البسطة

الصدل الوضوعي في سلطة المصكمة في تقدير الدليسل لا يجوز اثارته لملم مصكمة الققض .

### المسكمة:

لسا كان ذلك ، وكان تفساء محكمة النقض قسد جسرى على أن النمس في الترارات الوزارية على اجراءات وزن الخبز وكيفية حمسوله هي من قبيل الارشاد والتوجيه للبوظئين المنوط بهم المراقيسة والبسات المخالفة ليتم عملهم على وجسه سليم ودقيق دون أن تؤثر هذه القرارات عسلى الحق المقرر للتاشي بمتنضى القانون في استبداد عقيدته من عناصر الاستهاد عقيدته من عناصر ومن المطروعة المحلف في المحسوى دون أن يتقيد بطبل معين ، ومن

ثم نا ما ينماه الطاعن من تسالة الخطا في نطبيق التسانون في هذة الشان غير سديد . لما كان ذلك ، وكان في سكوت المسكحة الاستثنائية عن الاتسارة الى دغاع الطاعري الذي ضبغه مذكرته المتثنائية لها وتضالها بناييد الحسكم المستأنف ما يغيد انها لسم سر في هذا الدغاع ما يغير من اقتناعها بما قضت به محسكمة أول درجة ، ومن ثم نسان النعى عملى الحسكم في هذا الخصوص ينحل الى جدل موضوعى في مسلطة المحسكمة في تقدير الدليل غيما لا يجسوز الخوض نبه السام محكمة النقض ، لما كان ما تقسدم نسان الطمن برمته بمصح عن أنه غير مقبول .

(طعن رقم ٥٥٨ه لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٣/١/١٨ ،

## قاعىسىدة رقم ( ۸۰۲ )

: 12-41

منى تلتزم المحسكمة بالرد على الدفاع الجوهري .

### المسكمة:

من المقرر أنه يشترط في الدفساع الجوهسري كيما تلتزم المسكدة 
بالالتفات البسه والرد عليسه أن يكون مسع جوهريته جديا يشسهد لسه 
الواقسع ويسانده أما أذا كان علريا عن الميله فلا تثريب على المسئدة 
ان هي التفت عنسه لما أرتاته من عسدم جديته وعسدم استياده الي 
واقع يظاهره ولا يعيب حكمها خلوه من الرد عليه وحسبه أن يورد الادلة 
المنتجة التي صحت لديه عملي ما استخلصه من وقسوع الجريبسة 
السندة إلى الطاعن .

( طَعَن رَمَّم ١٧٤٤ لِسنة ٥٢ ق \_ جلسة ١٩٨٣/٥/٣ )

## قاعـــدة رقم ( ۸۰۳ )

البـــدا :

متى تلتزم المسكمة بالرد على الدفاع الجوهرى •

المسكمة:

يشترط في الدنساع الجوهري كيما تلتزم المحسكمة بالرد علسه أن

يكون - مسع جوهريته - جديا لا ينفك متدمسه عن التمستك بسه والامرار عليسه والا كانت المصكمة في حل من الانتفات عنسه دون أن تتناوله في حكمها ؛ ولا يعتبر سكونها عنسه اخسلالا بحق النفساع ولا قصورا في حكمها ؛ ومن ثم فسان المحكمة الاستثنائية غسير مطالبة بالرد على ما لم يثر الملها من أوجسه النفساع التي اثيرت المام محكمة أول درجسة بمنم درجة ، وأذ كان الطاعنون ؛ وأن دفعوا أمام محسكمة أول درجسة بمنم تبول الدعسوى المنيسية الا أنهم لم يتوسكوا بهذا الدغساع أسام محكمة ثاني درجة منا يعد تنازلا عنسه نسلا يتس منهم النعي عليها سسكونها عن الرد عليسه .

( طعن رقم ١٣٩٣ لتسنة ٩٩ ق - حلسة ١٨/١٠/١٩٨٢/ )

## قاعىدة رقم ( ٨٠٤)

### البسدا:

لا يجوز الطاعن أن يطلب من المحكمة الرد عــلى دنــاع لم يثره الحلمها أو اجراء تحقيق لم يطلب منه ولم تر هي موجبًا لاجرائه .

### الحسكية:

لسا كان الحكم قسد اثبت ... بها لا ينسازع الطاعن في أن لسه المل صحيح من أوررأق الدعسوى ... أن الجني عليه أصيب بمساقه اليسرى أصلبة نشسات عنها عاهة مستديسة كما أصيب في ذراعسه وظهره باسلبات أخسرى ، وأطبأنت المحكمة إلى ثبوت أسبام الطاعن وشتيقه في أحداث تلك الإصابات وأنتبت إلى أنسه لا يوجد بالوقسائع للمائلة ما يحدد محدث الاصلبة التي نشسات عنها العاهة وأخذت من لحل ذلك الطاعن بالقدر المتيتن في حقسه وهو الضرب البسيط المنصوص عليسه بالمساقة 13 كن قلك وكان الثابت من عليسه بالمساقة المحكم المطسون عليسه بالمساقة وكان الثابت من الرجوع الى محضر جلسسة المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المناسع عنه لم يثريره فلا يجوز الطاعن من بعد أن ينعى على المحكمة تعودها عن مطلب منتشسة الطبيعة المحكمة تعودها عن

الرد على بغاع لم يثره الملها أو اجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم تر هى حوجبا لاجرائه اطمئنانا الى الى تقرير الخبير . (طعن رتم -٢٥٩ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٣/١٢/١٢)

## قاعسسدة رقم ( ٨٠٥ )

### البسدا:

الأصل أن المحلكمات الجنائيسة بينى عسلى التحقيق الشسفوى الذي تجريب المحكمة في مواجهة المتهم بالجلسة وتسمع فيسه الشهود الانسات التهمة أو نفيها ولا يسسوغ الخروج على هذا الأصل الا أنا تعسنر سماعهم لأى سبب من الأسساك أو قبل المتهم أو المداقسع عنسه ذلك .

### المسكبة:

لمسا كان من المقرر مد وفق المسادة ٢٨٩ من قانون الاجسراءات الجنائية ـ أن الأصل في المحاكمات أنها نقوم على النحقيق الشهوى ، الذى تجريه المحكمة في مواجهة المتهم - بالجلسة وتسمع نيسه الشهود لاثبات التهمة أو ننيها ، ولا يسوغ الخروج على هذا الأصل الا أذا تعذر سماعهم لأى سبب من الاسباب او قبل المنهم او المدامع عنسه ذلك \_ مبولا صريحا أو ضبنيا \_ وأذ كان ذلك وكان حـق النفاع \_ الذي يتمنع بسه المتهم سر يخوله ابداء ما يعن لسه من طلبات التحقيق ما نام باب المرافعة لم يزل مفتوحا فسان نزول المدافع عن الطاعنين ــ بادى الأسر - عن سماع شهود الاثبات ، واسترساله في المرانعة لا يحرمه من العدول عن هذا النزول ، ولا يسلبه حقه في العودة الى التبسك بطلب سماع هذا الشاهد طالما كانت المرانعة ما زالت دائرة لم تتم بعد . لما كان ذلك ، وكان ما اختتم بسه المدانسع عن الطاعن مرانعته من طلبه أصليا التضاء براعه واحتياطيا استدعاء شهود الاتبات لسماع شهانتهم يعد عسلى هذه المسورة سبثابة طلب جسازم تلتزم المحكة باحابته عند الاتحاه الى التضاء بغير البراءة - نسان الحسكم اذ تضي ، بادائية الطاعن اكتفاء باقوال شهود الاثبات في التحقيقيات دون الاستجابة الى طلب سماعهم يكون مشوبا بالاخلال بحق النفساع . ولا يشغع له فى ذلك كونه تسد عول فى قضائه سـ علاوة على ما سلف عسنى الطبة اخرى ، ذلك بأن الأمسل فى الأدلسة فى المواد الجنائيسة اتها متساندة يشسد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة غليس من المستطاع سـ والحال كذلك س أن يعسرت مصسيم تضاء محسكية الموضوع غيما لو استمعت بنفسها الى شهادة شهود الاتبات والتي كانت منصرا من عناصر عتيدتها فى الدعوى سـ لما كان ما تقدم ، غان الحكم المطعون غيه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

: طعن رقم ۲۸۸۷ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸٤/۱/۲۶ )

### قاعـــدة رقم (٨٠٦)

### : 12-41

لحكمة الموضوع ان تأخذ باقسوال منهم عسلى منهم آخسر ولو كانت واردة في محضر الشرطة منى اطمانت الى صدقها ومطابقتها للواقع ولو عدل عنها في مراحل التحقيق الأخرى .

## المسكبة:

لما كان من المقرر ان لمصحة الموضوع ان تأخذ باقسوال منهم عسلى منهم آخسر ولو كانت واردة فى محضر الشرطة متى اطمأنت الى صدقها ومطابقتها الواقع ولو عدل عنها فى مراحل التحقيق الأخرى وكان لا يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن أو المدافع عنسه قد تسمك اى منهها بأن اعتراف المنهم الاحسر كان وليد اكراه غليس لسه أن ينمى عسلى المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يتمسك بسه أملها الى جدل موضوعى طول تصسوير المصكم الاداسة القائسة فى الدعوى ومتعاد بهوضوعى طول تصسوير المسكمة للاداسة القائسة فى الدعوى ومصادرتها فى عقيدتها وهو ما لا تقبل اثارته لدى محكمة النقض .

( طعن رتم ۲۰۲۷ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۲/۱۹ )

### قاعسسدة رقم ( ۸۰۷ )

# البسدا :

يلزم الصحة الحكم بالادائسة في جريمسة انشساء تقسيم بالمخالفة لاحسكام القسانون أو اقسامة بنساء على أرض لم يمسدر قرار بتقسيمها أن يعنى الحكم باستظهار العناصر التي أوردتها المسادة الأولى من القانون رقم ٥٢ اسنة ١٩٤٠ وأن يثبت توافرها .

### المسكمة:

الله كانت المسادة الأولى من القسانون رقم ٥٢ لسسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء قد عرفت التقسيم بأنه « كل تجزئة لتطعة ارض الى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو التأجير أو للتحكير لاقامة مبان عيها متى كانت احسدى هذه القطيع غير متصسلة بطريق مائم » ومؤدئ نص هذه المادة انه يجب لاسباغ وصف التقسيم عسلى الارض أن تتوافر ثلاثة شروط هي : أولا سـ تجزئة الأرض الى عدة قطع . ثانيا \_ أن يكون القصد من التجزئة النصرف فيها بأحد العقود المبينة في هذه المادة وبفرض انشاء مبان عليها . ثالثا ـ أن تكون احدى القطع على الاقسل لا تطل على طريق قائم . لما كأن ذلك -وكان قضاء هذه المحكمة قد جدري عملي أنه يلزم لصحة الحمكم بالادانة في جريمة لنشاء تقسيم بالمخالفة لأحكام القانون أو اقامة بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها أن يعنى الحكم باستظهار العناصر التي أوردتها المسادة الأولى سسالفة الذكر وان يثبت توافرها . ولمسا كان الحكم الابتدائي الذي اخد بأسبابه الحسكم المطعون ميه تد المتصر في بيان والمعسة الدعسوى والأدلسة عسلى ثبوتها في حق المطمون ضده بتوله « وحيث أن التهمة ثابتة في حق المتهم من الدليل المستمد مما أثبته محرر ضبط الواقعة بمحضره المؤرخ ... في تاريخ الاتهام من أن المتهم ارتكب ما استد اليسه في وصف الاتهسام ومن عسدم حضوره لدنسم التهمة بأى دفساع ومن ثم تعين عقابه بمواد الاتهام عملا بالمسادة ٢٠٤ من مسانون الإجسراءات العنائية » دين أن يبن عنيقة الواقعسة أو بسنظهر ما اذا كان هناك تقسيما بالمعنى الذي عنته المسادة الاولى من

القانون رمم ٥٢ لسنه ، ١٩٤ مسألف ألفكر مان الحسكم يكون يمييا بما يوجب بقضية .

( طعن رقم ١١٩٤ لسنه ٥٣ ق \_ جلسة ٢٩/٣/٢٩ )

### قاعىسىدة رقم ( ٨٠٨ )

### المسحدا :

تقدم للدافسع عن المعارض بما بيسين عذره في عدم الحضور سـ دفساع جوهري ــ اثره .

### المسكبة:

من المقرر انسه اذا تقدم المدانع عن المعارض بما يبسين عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة سمحكمة الموضوع ان تقول كلينها في شانه مسمواء بالقبول أو بالرغض وفي أغفال الحكم الإشارة الى ذلك مسلس بحقى الففاع يعيبه بما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ٦٢١٧ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٦٢١٤ )

# قاعـــدة رقع ( ۸۰۹ )

### : المسدا

## النفساع الموضوعي ــ ما يكفي الرد عليه .

### المسكمة :

المحكمة لا تلتزم بتعقب المتهم في مناحى دنناعه الموضوعى وتقصيها في كل جزئية مقها للرد عليها ردا صريحا وانها يكمى أن يكون الرد مستنادا من ادلسة الثبوت التي عولت عليها في حكمها .

ا طعن رتم ١٧٥ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١١/٦ )

## قاعسسدة رقم ( ۸۱۰ )

## : المسطا

ماهية الطقب الذي نفترم المحكمة الرد عليه .

### المسكبة:

من المقرر أن الطلب الذي طنزم محكمة الموضوع باجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمم المحكمة ويصر عليه متنهه . طعن يقرع 170 سمع لاد قر حاصلة 1/1/ 11/8 ]

### قاعسسدة رقم ( ۸۱۱ )

البسطا:

الدفساع الموضوعي ... ما يكفى الرد عليه .

المسكمة:

بن المترر أن المحكمة لا تلتزم ببتابعة المتهم في بناحي دغاعه الموضوعي وفي كل شبهة يشرها والرد على ذلك ، ما دام الرد يستناد خسمنا من التخساء بالإدانة استنادا الى أدلسة النبسوت السائغة التي أوردهسا الحسكم .

( طعن رقم ٢٥٠٤ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ٢٨٠٤/١٣/١ )

قاعـــدة رقم ( ۸۱۲ )

: المسدا

محكمة الوضوع لا تقرّم بالرد على كل نفاع موضوعي يبديه المنهم اكتفاء بادلــة الثبوت التي عولت عليها في قضائها بالادائــة .

### الحكمة:

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعي ...
يبديه المتهم اكتفاء بأدلة الثبوت التي عولت عليها في قضائها بالإدانسة ،
وأنه بحسب الحكم كيما يتم تعليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الإدلة المنتجة
التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المنهم
ولا عليه أن يتعتبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها
أتسه المرحها ، ومن ثم فأن ما يثيره الحكم من دعسوى القصور في التسبيب
في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقيير الدليل وفي
سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعسوى معتقدها وهسو با لا
تجوز اثارته أمام محكمة النقش .

( طعن رقم ١٩٥٩ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨ )

### قاعسسدة رقم ( ۸۱۳ )

البسدا:

النفساع الجوهري ... شرطه ٠

الحكمة:

بشترط في الدفاع الذي تلتزم المحكمة بالانتعات البه والرد عليه أن يكون مع جوهريته جديا يشهد له الواقع ويسانده .

( طعن رقم ۲۲۰۰السنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٥/١/١٥٨ )

قاعـــدة رقم ( ۸۱۸ )

: المسدا

يجب ان تبنى المحاكمات الجنائية على التحقيق التسفوى الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا ،

### المسكمة:

الاصل القرر في المسادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائيسة أن المحاكبات الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريسه المسكمة في الجلسة وتسبع فيسه الشسهود ما دام ذلك ممكا ولا يجوز الامتئات على هذا الامسل الذى افترضه الشسارع في قسواعد المحاكبة لاية علم مها كانت الا بتنازل الخصوم صراحة أو ضهنا . لما كان ذلك وكان يبين من محاضر جلسات المحاكبة في درجتي التقساضي أن المدافسع عن الطاعن تبسك في ختام مرافعته أسام محكمتي أول وثاني درجسة بسماع شهادة محرر المحضر ؛ غير أن كلا المحكمتين اعرصتا عن هذا الطلب ، وتفي الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحسكم المطعون فيسه بادائسة الطاعن استنادا الى ما اثبتسه الشساهد المذكور محضره دون أن تسمح شهادته على الرغم من أصرار الدفساع على طلب سماعها ، فأن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع منعينا نقضه .

ا طعن رقم ۴۹۳۰ لعسنة )ه في سيطسة ۱۹۸۰/۵/۲۲ :

## قاعـــدة رقم ( ١٥٨ )

### البسدا:

من القرر ان طلب الدفاع الذي لا يتجه مباشرة الى نفى الفعل الكون للجريسة فلا تتريب على المحكمة ان هى اعرضت عنه والتغنت عن اجابته .

### المسكمة:

لما كان ذلك وكان من المقسرر ان طلب الدضاع الذى لا ينجسه مباشرة الى نفى الفعل الكون الجريبة بل لاتارة الشبهة فى أدلسة الثبوت الله الطبانت اليها المحكبة ولا على المحكبة ان هى اعرضت عنه والتعتت عن اجابته سلام ولما كان الحسكم المطغون فيسه قسد اورد فى اسبابه ان الطاعن قد اعترف بمحضر ضبط الواقعة باعتدائه على المجنى عليه ضربا وهو با تطبئن اليه الحسكية وان المحسكة تطبئن الى با قرره الشاهدان بشان الآلة المستعبلة وان وصفها بمعرفة الشاهدين لا يتناقض با أورده التترير الطبى الشرعى الذى جساء به ان اصابة المجنى عليسه تحدث من بلطة مما يقطع ويجزم بحدوثها من تلك الآلة التي توافر الدليل الملبئن لدى المحسكية على ان المنهم هو الذى اعتسدى عسلى الطاعن خبير عنى ووجود تناقض بين الحليان العنى واقولى على غير اساس خبير عنى ووجود تناقض بين العليين العنى والقولى على غير اساس ،

( طعن رقم ۲۳۸۸ لسنة )ه ق ـ جلسة ۲۱/۱/۱۸۱۱ )

# قاعسدة رقم ( ۸۱۸ )

### البسدا :

الحسكبة لا تقتزم بالرد عسلى دفساع موضسوعى للبتهم اكتفساء بلخفها بلدلة الإدانسة ،

### المسكبة:

لما كان ذلك ، وكان تنسلتف كل من الشهود أو تفساريهم في الثواقم أو تتناتض رواياتهم في بعض تفصيلاتها سابذش حصوله الا

يميب حكيها أو يقدح في سلامته با دام الحكم تـد استخلص الحتيقة 
من أتوالهم استخلاصا سائفا لا تناتض نيـه ولم يورد تلك التنصيلات
على نحو يركن بـه اليها في تكوين عقيقة ، وكانت الحكية لا نلتزم بالرد
على نفاع موضوعي للمتهم اكتفاء بلخذها بادلة الادانـة ، نيـتي
كانت تـد أخذت بشهادة شاهد نالك ينيد أنها اطرحت جميسع
الاعتبارات التي ساقها الدنـاع لحيلها على عدم الاخذ بها ــ ومن ثم
يكون ما يتره الطاعن حول شهادة الشاهدة التي عولت عليها المحـكة
في الادانـة غير سديد .

(طعن رقم ۱٤٣٨ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١١٨٥/٦/١١ ١

### قاعـــدة رقم ( ۸۱۷ )

### : 12\_41

الحسكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في منساحي دغاعه الموضوعي ما دام الد يستفاد ضمنا من القضاء بالادائسة .

### الحكمة:

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحسكة لا تلتزم بمنابعة المتهم وفي مناحى دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة بشرها والرد على ذلك ما دام الرد يستقاد ضبنا من القضاء بالادانسة استنداد اللي ادلسة انتسسوت السائفة التي أورردها الحكم فسان ما يشره الطاعن من أن المحسكة لم تجبه الى طلب ضم محاضر استلام أمين المهدة في نفس يوم "واقعسة ومحضر اصابته يكون في غير محله فضلا عن أنه من المقرر أن الطلب الذي لا يتجه الى نفى الفعل المكون للجريمة ولا الى انبات استحالة حصسون الواقعة كما رواها الشهود بل كان المتصود بسه اثارة الشسبهة في الدليل الذي المهاتت اليه المحكمة غانسه يعتبر دناعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بالحامة .

( طعن رقم ٥٥١ه لسنة ٥٦ ق \_ جلسة ١٩٨٧/١/٨١ )

## قاعـــدة رقم ( ۸۱۸ )

### البسيدا:

الدفسع بصدور الاذن بالتغنيش بمسد الضبط انسا هو دفساع موضوعي يكفي الرد عليسه اطمئنان المسكمة الى وقسوع الضبط بناء عسلي الاذن ،

## المسكمة:

وكان الدغسع بصدور الاذن بالتغتيش بعد الضبط أنها هو دغاع موضوعي يكتى للرد عليه اطبئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الاذن وكان تقدير جديـة التحريات وكعايتها لاصدار اذن التغتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الاسر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وإذا كانت المحكمة قد اقتنعت باستنادا الى أقوال شاهد الواقعة بان الضبط تم بناء على الاذن المسادر به ، كما اقتنعت بجديـة الاستدلالات التي بني عليها أذن التغييشي وكعليتها لتسويغ اجسرائه غلا معتب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقسادن .

( طعن رقم ٢١٦٨ لسنة ٥٨ ق \_ جلسة ٢١/٨/١٢١ )

# **دو**ع

اولا: النفوع المتعلقة باجراءات التحقيق .

ثانيا : النفسوع المتعلقة بالاثبات .

ثلثنا : الدفوع المتعلقة ببطلان الاجراءات .

رابعا : الدغوع المتعلقة بسبق الفصل في الدعوى .

خابسا: بسسائل بنوعة .

اولا ... الدفوع المتعلقة باجراءات التحقيق:

قاعىسىدة رقم ( ۸۱۹ )

: المسطا

الدمع ببطلان القبض هو من اوجــه الدفــاع الجوهرية التي يتعين الرد عليها •

المسكمة:

وحيث أنه بيين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن تبسك في دعامة بنظلان اجراءات القيض عليه اخصوله بغير ادن من النبلية العلمة ويطلان ما ترتب على ذلك من اعتراف . لما كان ذلك ، وكان تضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الدغع ببطلان التبض هو من أوجه الدغاع الجوهرية التى يتمين الرد عليه وكان الحكم المطمون فيه الذى اعتبد غيه أن الدئم المحافق عليه في الادانة على اعتراف الطاعن ولم يعرض لهذا الدغع أو يرد عليه كما لم يغصح عن تدى استقلال الدليل المستند من أعتراف الطاعن عند لجراء التبض عليه غانه يكون قاصرا متعينا نقضه .

( طعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٥٢ ق \_ جلسة ١٩٨٢/٥/٤ )

قاعـــدة رقم ( ۸۲۰ )

المسدا:

النفوع الجوهرية ... عدم الرد عليها ... اثره ... قصور •

المسكمة :

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان الدغع ببطلان التبض والتغنيش هو من أوجه الدغاع الجوهرية التى يتعين الرد عليها ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدغع أو يرد عليه على الرغم من أنه اعتمد فيها اعتمد عليه في الادانة على نتيجة التغنيش التى أسفرت عن ضبط المخدر موضوع الجريمة مانه يكون قاصرا محمينا نقضه بغير حاجة الى بحث باتر أوجه الطعن .

( طعن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١

## قاعسسدة رقم ( ۸۲۱ )

### : المسمدا

النفسع ببطسلان القبض والتغنيش ــ نفسع موضوعى لا يجسوز الثارته لاول مرة الملم محكمة النقض ــ لا يجوز النمى على المحكمة قمودها عن الرد على نفاع لم يثر الملها .

### المسكية:

لسا كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يبد نفعا 
يبطلان التبغي والتقتيش ، غليس له من بعد إن ينعى على المحكمة تعودها 
عن الرد على نفاع لم يثره أملها ولا يقبل من الطاعن اثارة هذا الفساع 
لأول مسرة أمام محكمة النقض لانسه في حقيقته دفع موضوعي اسساسه 
المنازعة في سلامة الأطلة التي كونت منها المحكمة عقيدتها والتي اطمأنت 
منها الى صحة أجراءات الضبط والتقتيش . لمسا كان ذلك وكان البسين 
من مطالعة الحكم الابتدائي الغبلي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون غيه س 
أنه مبين به تاريخ أصداره واسم الهيئة التي اصدرته ومن ثم غان ما يثيره 
الطاعن في هذا الشان يكون على غير أساس .

ا طعن رقم ٧٣٩٣ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٥/٦/١٩٨٤)

### قاعسدة رقم ( ۸۲۲ )

#### : المسلما

تقدير جديسة التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الاذن بالتفتيش وان كان موكولا الى سسلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابسة محسكهة الموضوع الا أنه اذا كان المتهم قسد دفسع ببطلان هذا الاجراء فانه يتمين على المحكهة أن تعرض لهذا الدفسع الجوهري وتقول كلمتها فيسه بأسباب سائفسة .

### المسكبة : .

حيث آنه بيبي من محضر جلسة المحاكبة ، ان الدّائع عن الطاعن استهل مرائمته بالنع ببطلان اذن التنتيش لقبابه على تحريات غسير جدية ، لم تكشف ــ بالرّغم من أستترارها لمدة-عشبة اللم كالمة ب عن شخص من تيل بأنه كان يساعد الطاعن في علية حتن المدنين كما بيين من التكم المطعون نيه أنه وأن أشسار ألى هذا الدنسع في مدوناته فهو لم يتناوله يأي تعتيب . لما كان ذلك ، وكان تغياء هذه المحكمة تسد جرى على أنه وأن كان من المتسرر. أن تقدير جدية التصبريات وكعايتها لنسويغ اصدار الاذن بالتغنيش وأن كان موكولا ألى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقسابة محكمة الموضوع ، الا أنسه أذا كان المتهم تسد دخسع ببطلان هذا الاجراء غانه يتمين على المحكمة أن تعرض لهذا الدنع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائمة ، وأذ كان الحكم المطعون غيبه لم يعرض البنة بالرد على دغع الطاعن ببطلان أذن التغنيش لمدم جدية التحريات التي بني عليها على الرغم من أنه أقلم تضاءه بالادانسة عسلى الدليل المستور بها للمجوب نقضه والاحالة .

( طعن رقم ۲۷۷ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ٥/٢/٥١٨ )

## قاعـــدة رقم ( ۸۲۳ )

### : المسلاا

لمصكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر المناصر المطروحة عليها على بسلط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليها اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا الى ادلسة مقبولة فى المقسل والمنطق ولمها اصلها فى الأوراق سائده عبطلان الاجراءات سائره .

### المكهة:

با ينماه الطاعن على الحكم المطعون غيه من بطلان الإجراءات التي تلم بها الضابطان لوتوعها خارج نطاق اختصاصهها ينطوى على منازعة موضوعية ليس له أن يثيرها أيام محكمة النقض وذلك لما هو مقرر من أن لحسكة الموضوع أن تستخلص من أتسوال الشهود وسائر العتاصر المطروحة عليها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواتمة الدعوى حسبما يؤدى اليها انتناعها وأن تطرح ما يخالها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا منستدا الى أدلة متبوئة في العثل والمتطق ولها اصلها

ق الأوراق وبن سلطتها وزن أقوال الشهود وبنى أخذت بأتوال شاهد غان ذلك يفيد أطراحها لجبيع الاعتبارات التى ساتها الدفاع لحبلها على عسيم الأخذ بها دون أن تكون طربة ببيان أطبئناتها إلى أتواله . وأحا كانت المسكنة عسد أطبأت الى لقوال الضابطين شاهدى الاثبات وأخذت بتصويرها للواتمة وكان وتوعها عسلى متربة من كويرى عبور المساة ببنسور كفر الدوار الذي يدخل في نطباق اختصاصها عسان ما يشيره الطاعن في هذا الخصوص لا يضرج عن كونه جدلا موضوعيا في تقدير التليسل وفي سلطة مصكبة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنبط معتدها وهو ما لا يجوز أثارته ليام محكمة النقض .

( طعن رقم ۱۹۲۶ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢/١١/ ١٩٨٥ )

## قاعـــدة رقم ( ۸۲۶ )

## البسدا:

من المقرر أن الدفع ببطلان القبض والتفتيش أنسا هو من الدفسوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا يجوز أثارتها لأول مرة أمسام محسكية التقفي .

### الحسكية:

لما كان ذلك ، وكان من المتسرر ان الدغع ببطلان التبض والتعتيش انها هو من الدغسوع التاتونية المختلطة بالواقع التى لا تجوز اثارتها لاول مرة امام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل متوماته نظرا لانه يتنفى تحقيقا موضوعيا نئاى عنه وظيفة هذه المحكمة ، واذ كان اللبت من محضر جلسسة المحاكمة أن الطاعن لم يدغسع ببطلان القنض والتعتيش ، وكانت مدونات الحسكم المطمون فيسه قد خلت مما يرشح لهذا البطلان ، فسان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون متبولا . ثما كان ما تقسدم ، فسان الطعن برمته يكون عسلى غسير اسساس متعين الرفض .

( طعن رقب ٤٣٢٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٥/١٩٨٥ )

### قاعسستة رقم ( ٨٢٥ )

### : <del>1</del>2\_\_\_41

الدفسوع القانونية المختلطة بالواقع لا يجوز اثارتها لاول مرة أمسام محكمة النقض ما لم يكن قسد دفسع بها أمام مصحكمة الموضوع سـ الدفع ببطلان القبض سـ اثره ،

# المسكبة : ع

لما كان ذلك وكان الطاعن الثانى على ما يبين من محاضر جلسسات المحاكمة لم يدغسع ببطلان التبضى عليه لدى محكمة الموضسوع ، وكان النفسع ببطسلان التبض من الدغسوع التانونيسة المختلطة بالواتسع وهي لا تجوز اتارتها لأول مرة أمسلم محسكة النقض ما لم يكن قسد دغسع بها أمام محكمة الموضوع .

( طعن رقم ٣٢٧} لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ٥/٣/١٩٨٥ )

## قاعسسدة رقم ( ۸۲۹ )

### البسدا :

النفسع ببطلان انن التفتيش لائسه لم يسبقه تحريات جديسة هو من الدفوع الجوهرية التي يتمين الرد عليها .

### المسكمة:

وحيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المداغسع عن الطاعن دخسع ببطلان أذن التغنيش لاتسه لم يكن مسبوقا بتحريات ، وقسد أورد الحسكم هذا الدغسع ضمن دغساع الطاعن الموضوعي ورد عليه كله في قوله « والدغسع ببطلان الاذن بالتسجيسل بضحى عديم الاتسر بعد أن ثبت أن التسجيل فنيا غير صالح لاتبات شيء وما قسال بسه الشابطان لا يعدو أن يكون قولا لشاهدى رؤيسة حضر الواقعة وشهدا عليها » . لما كان ذلك ، وكان الدغسع ببطسلان أذن التقيش لاتسه لم تسسيقه تحريات جديدة هو من الدغوع الجوهرية التي يتعين الرد عليها ، وكان الحسكم المطعون غيه قدت الخفض في الرد على دؤسع التعلقان بالعبسارة المسار بيانها وهى عبارة قاصرة نبايا لا يسسنطاع معها الوقوف عسلى خسوغات ما تضى بسه الحكم في هذا الشأن مع انسه اقسام تضاءه بالإدانة عسلى الدليل المستهد مها اسفر عنسه تنفيذ هذا الاذن نسان الحسكم يكون معييا بالقصسور بها يستوجب نقضسه والإحالة بغير حاجسة الى محث باتى اوجه الطعن .

( طعن رقم ۲۹۱٦ لسنة ۷ه ق ــ جلسة ه/۲۹۱۱ )

## قاعسدة رقم ( ۸۲۷ )

### البسدا:

الدفــع ببطلان افن النيابة المامة بالضبط والتفتيش لابتنائه عـــفى تحريات غير جديــة ـــ اثره •

### المسكمة:

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيله قلد عرض للدنام مبطلان اذن النيابة المامة بالضبط والتفتيش لابتنائه عسلى تحريات غير جديسة ورد عليه بقولة : « وحيث انه عن الدغم ببطلان واقعسة الضبط لعدم جدية التحريات فانه مردود بانه من المقرر بان تقدير جديسة التحريات وكنايتها لاصدار الاذن بالتفتيش موكول الى سلطة التحقيق تحت اشراف المحسكمة ، فمنى كانت المحسكمة قسد اقتنعت بجديسة الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره فلا معتب فيما أرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . لما كان ما تقدم ، وكانت الاستدلالات التي تضمنها محضر عضو الرقامة الاداريسة .. تسد قامت عسلي سند من الجديسة فسان المحسكمة ترى انها كانية لتسويغ اصداره ، ومن ثم يكون الدمسع بعدم جديتها يتحور الى جدل موضوعي وتلتفت عنه المحكمة ، وكان مارد بسه الحكم على الدنسع سالف الذكر كانيا وسائفا لاطراحه قسان ما ينعاه الطاعن عسلي الحسكم في هذا الصدد لا يكون سديدا . هذا مضلا عن أنسه لمساكان الثابت من مدونات الحكم المطعون ميسه أن عضر الرقابة الادارية لم يقبض على الطاءن ويقوم بتغنيشه الا بعد ان شاهده حال الخذ مبلغ الرشوة من البلغ ، فسان الجريمة تكون في حالة تلبس بها يخول عضو الرقابة الاداريسة المفكور حتى التيض عليه وتغيشه 
تون اذن من التيابة ، ومن ثم غانه لا جدوى منه يثيره الطاعن في مسدد 
بطلان اذن التيابة العامة بالمبط والتعنيش لابنتائه على تحريات غسي 
جديسة . لما كان خلك ، وكان البين من محاشر جاسات المحاكمة أن أيا 
من الطاعن أو المدانع عنه لم يثر شيئا بشأن النفسة ببطلان اذن النيابة 
العامة لعدم تسبيبه ، غسانه لا يقبل منه اثارته لاول مرة لسام محسكمة 
النقض لأنه من الدفسوع التانونية التي تخطط الواتسع وتتنفى تحقيقا 
موضوعيا ينصر عنه وظيفة محكمة النفس ، ومن ثم يكون التمى على الحكم 
في هذا الخصوص غير متبول .

( طعن رقم ۲۱۸۲ لسنة ۸۸ ق ـ جلسة ۱۹۸۸/۱/۱۱۹ )

# قاعـــدة رقم ( ۸۲۸ )

## : المسلما

النفسع ببطلان القبض - دفاع جوهرى ينبغى عسلى المسكهة ان تمحصه بلوغا الى غاية الأبر فيه او أن ترد عليه بما يدفعه .

## المسكمة:

وبن حيث ان الثابت بن محاضر جلسات المحساكية ان المدافع عن الطاعنين دفع ببطلان التبض لانتفاء حالسة اللبس ولوتوعه من غسير ملبورى الضبط التضائي الا أن الحكم لم يعرض لهذا اللعفع ولم يتل كلمته فيه ايجابا أو سلبا لما كان ذلك ، ولما كان الدنسع ببطلان التبض الذي اثاره الطاعنون بجلسات المحاكمة جوهريا ، وتسد يترتب عليه ان صح بعضر الجلسة أن قد الدعسوى بها كان ينبغي على المحكمة وتسد اثبت بمحضر الجلسة أن تحصه بلوغا الى غاية الأسر فيسه أو ترد عليه بها يدفعه ، غسان الحكم المطمون فيه يكون معيها بالقصسور في البيان الذي يبطله ويوجب نقضه والاحسالة دون حاجة لبحث بساتي أوجه المطعن :

(طعمَن رقم ٣٧٦٢ لسنة ٨٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٨)

ثانيا ــ الدفسوع المتعلقة بالاثبات:

قاعـــدة رقم ( ۸۲۹ )

: المسلما

لا يجوز للطاعن أن ينمى على المحكمة قمودها عن الرد على دفاع لم يثره أمـامها •

### الحكمة:

لما كان الحكم المطعون فيه لم يعول على اتوال الطاعن بالجلسة وانها عول عملى اقراراته في تحقيقات النيابة العلمة ، وكان ما يعيبه على استجوابه في تلك التحقيقات انها ينصب على الاجسراءات السابقة على المحاكمة ، وكان لا يبين من محضر جلسة المحسكة ان الطاعن أو الدافع عنه قد اثار شئيا في هذا الخصوص امام محكمة الموضوع كما الم يتمسك المها بما يثيره في وجه الطعن من أن الاعتراف قسد انتزع منه موا المام على المحكمة تعودها عن الرد على تفاع لم يثيره أملها ولا يقبل منه اثارة شيء من ذلك لاول مسرم اسام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١١/١٠/١٨١ )

قاعـــدة رقم ( ۸۳۰ )

البسدا:

النفسع بتلفيق التهبة ... عدم النزام المحكمة بالرد عليه صراحــة ... كفاية الرد الضمني المستفاد من ادلة الثبوت السائفة .

### المسكبة:

من المترر أن وزن أتوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهائتهم وتعويل التفساء على أتوالهم مهها وجسه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه الى محسكة الموضوع تنزله المسزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه وهي متى اخذت بشهائتهم مسأن ذلك يفيد أنها اطرحت جبيع الاعتبارات التي ساتها النفساع لحملها على عتم المختسف معنى التخسف هو من أوجسه الدنساع

الموضوعية التى لا تستوجب ردا صريحا بـل أن الرد يستغاد من ادلــة الدوت السائغة التى أوردها الحكم ، فــانه لا يكون ثبة محل لتمييب الحكم فى تضائه بالادانة استنادا ألى اتوال شهود الانبــات وعدم رده صراحة على ما وجه اليها من مطاعن .

( طعن رقم ١٤٥٤ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ٢/٢/٢ ١

## قاعـــدة رقم ( ۸۲۱ )

### : المسلاة

النفع بتلفيق التهمة - من اوجه الدفوع الوضوعية - ما يكفى
 تلرد عليه •

### المسكمة:

من المترر أنسه متى أخذت المحكمة بأتوال شهود الاثبات نسان ذلك يفيد أطراحها لجبيع الاعتبارات التى ساتها لحيلها على عسدم الاخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علسة أطبئناتها إلى أتوالهم وبن ثم غلا محسل لما يثيره الطباعن من تراثن للتشكيك في أقسوال الشهود ولا في نعيه عسلى الحسكم أغفاله الرد عسلى دخمسه بتلفيق الاتهام لما هو مترر من أن الدنسع بتلفيق الاتهام من أوجسسه الدنساع المضوعيسة التى لا تستوجب في الأمسل من المحسكمة ردا صريحا ما دام الرد مستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى ادلة النبوت إلتي أوردها الحكم .

( طعن رقم ٥٩٣) لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٢/١٦ )

## قاعدة رقم ( ۸۳۲ )

### : النسدا :

قواعد الاثبات في المواد المنيسة لا شان لها بالتنظام المام ــ تنازل الطاعن عن التبسك بوجيب الاثبات بالكتابة يهتنع عليه بمدئذ المدول عن هذا التنازل .

### المسكية:

لما كان الاصمل أن مراعاة قواعد الانسات في المواد المدنيسة لا

شسأن لها بالنظام العام مكما يملك الخصم أن يقر بالحق لخصمه ميمييه بذلك من اقلمة الدليل عليه مانه يجوز له أن يتنازل صراحة أو ضيمنا عن حقه في التبسك بالاثبات بالطريق الذي رسمه القسانون ويقبل منه اي دليل سواه . لمسا كان ذلك وكان البين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة امام محكمة اول درجة أن الدنساع عن الطاعن الأول طلب سماع المجنى عليهما والشهود بجلسة ٢٢/١٠/٢٧ ثم عاد وصمم عليسه بجنسسة ١٩٧٨/١٠/٣٠ ويجلسـة ١٩٧٩/١/٤ دفسع بعسدم جـوأز الاثبسات بالبينسة لزيادة تبمة المنقولات المسئد اليه تبديدها عسلى عشرين جنيها وبجلسة ١٩٧٩/١١/١٢ تبسك بسماع شهود الاثبات وقد سمعتهم المحكمة في حضوره دون اعتراض منه على سماعهم ومن ثم نسان سكوت الطاعن عسلى سماع شهود الاتبسات ، بل وطلبه سمساع أولئك الشهود المام المحكمة قبل أن يبدى ذلك الدنسع أنما ينيد تنازله أبتداء عن التمسك بوجوب الاثبات بالكتابة ويبتنبع عملي الطاعن بعدئذ العدول عن همذا التنازل . هذا الى ما أورده الحكم الابتدائي ردا عسلي النفسع بعسدم جسواز الاثبات بالبينة لما انتهى اليه من توامر مبدأ الثبوت بالكتامة مضلا عن وجود مانع مسادي حسال بين المجنى عليهما وبسين الحصول على الكتابة لاثبات التصرف كما عنى الحكم المطعون ميسه بالرد على ذلك بأسباب سائغة مبررة تتغق وصحيح القسانون وكان كانيا في حسد ذاته لتبرير رفضه ذلك الدفع وكان تقدير المانع من الحصول عنى الكتابة من أمسور الموضوع التي تفصل فيها المصكمة وجودا وعدما تبعا لوقسائع كل دعسوى وبالبساتها ومتى قالت المسكمة بقيام هسذا المسانع بناء عملى ما تذكره في حكمها من اسباب ملا تقبسل المناتشة في ذلك أسام مصكمة النقض.

( طعن رقم ۱۹۹۶ لسنة ۱۲ ق ـ جلسة ١٩٨٠/٦/١٥)

قاعـــدة رقم ( ۸۳۳ )

البسدا:

الفقسع العوهري معب على الحكم مقاتشسته والرد عليه ....النفع. ببطلان الاعتراف ... اثره .

### المسكبة:

من المترر أن التقسيع ببطلان الاعتراف هو دفسيع جوهري ، يجب عسلى مجسكية الموضوع مناتشته والرد عليه ، ما دام الحسكم قد عول في تضائه بالادائسة على هذا الاعتراف ، ولا يغنى عن ذلك ما أوردتسه المحسكية من أدلسة أخرى ، ذلك بأن الادلسة في المواد الجنقية متساندة ، اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف عسلى مبلغ الاثسر الذي كان للطيل الباطل في الراي الذي أنتيت اليسه المحسكية ، لما كان ما تقدم ، غسانه بتمين نقض الحسكم المطهون نيسه .

( طعن رقم ۷۱۱ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۳/۵/۱۷ ) قاعـــدة رقم ( ۸۳۲ )

## البسدا :

الدفع ببطلان اقسوال الشاهد بسبب الاكراه سدفع جوهسرى مسؤدي ذلك و

## المسكبة:

من المترر أن النفسع ببطلان أتوال الشاهد لصدورها قحت تأسير الاكراه هو دفسع جوهرى يتمين على محكمة الموضوع أن تعرض لسه بالمنتشة للوقوف على وجسه الحق فيه فاذا ما المرحته تمين أن تقيم ذلك عسلى أسباب سائفة .

( طمن رتم ٦٣٩ه لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١/١٧ )

قاعـــدة رقم ( ۸۲۵ )

: البسدا :

النفع ببطلان الاعتراف بسبب الاكراه ــ نفع جوهرى •

المسكبة:

الأصل أن الاعتراف الذي يمول عليه يجب أن يكون اختيارها وهو لا يعتبر كذلك ــ ولو كان صادقا ــ آذا صحدر أثر أكراه أو تهديد كأن ما كان تسدر هذا التهديد او ذلك الاكراه ، وكان من المتسرر ان الدنسع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير التهديد او الاكسراه هو دنسع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناتشته والرد عليه ما دام الحسكم تسد عول في تضائه بالادانسة على ذلك الاعتسراف ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطمون فيسه تسد عول في ادانسة الطاعن عسلى هسذا الاعتراف بغير أن يرد عسلى هذا الدنساع الجوهرى ويقول كلمته فيه فانه يكون معيبا بالقصور في التسبيب ، ولا يغنى في ذلك ما أوردته المحسكية من أدلسة أخرى ذلك بسأن الأدلسة في المواد الجنائية متساندة يسكل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القساضى بحيث أذا سقط احدهما أو استبعد تعذر التعرف عسلى مبلغ الاثر الذي كان للدليسل الباطل في الرأى الذي انتهت الهه المحكمة .

( طعن رقم ۲۸۹۲ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸٤/۱/۲۶ )

## قاعـــدة رقم ( ۸۳۸ )

: المسدا

الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها ... موضوعي ما يكفي الرد عليه .

### المسكمة:

من المقرر أن الدفــع بشيوع التهــة وبتلفيتها هو من الدفــوع الموضوعية التى لا تسلترم من المحكمة ردا خاصا . اكتفاء بما تورده من الملة الاثبات التى تطمئن اليها بما يفيد اطراحها .

( طعن رقم ٢٣٢٢ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢١/٢/١٩٨٤ )

## قاعـــدة رقم ( ۸۳۷ )

## البسدا:

النفساع الجوهري يجب على المكمة مناقشته والرد عليه ... الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره عن اكراه ... اثره .

### المسكمة:

حيث أن قضاء هذه المحسكمة قسد جسرى على أن الدنسع ببطلان

الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه هو دفع جوهرى ، يجب عسلى محكمة الموضوع أن تماتشه وترد عليه ما دام أنها عولت في حكمها على هذا الاعتراف ، اذ الأصل أن الاعتسراف الذي يعول عليسه يجب أن يكون اختداريا ، وهو لا يعتبر كذلك \_ ولو كان صادقا \_ أذا منسدر أثر ضغط أو اكراه كائنا ما كان قدره . إسا كان ذلك . وكان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعنة تبسك المسلم محسكمة المؤضوع بأن اعترافها في التحقيقات كان وليد اكراه ، وكان البسين من مدونات الحكم المطعون فيسه أنسه عول سنيما عول عليه سن في مضائه بادانــة الطاعنة ، والمحكوم عليه الثاني عسلى ذلك الاعتسراف دون أن يعرض للدمع ببطلانه لصدوره تحت تأثير الاكراه ، مسان الحسكم بكون معيبا بالقصور الذي لا يعصمه منه ما اورده من أدلسة اخرى ٠٠ اذ الأدلسة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها محنيمه تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط احدها أو استبعد تعذر التعرف على الأثـر الذي كان له في الراي الذي انتهت اليـه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فسانه يتعين نقض الحكم المطعون فيسه والاحالة ، بغير حاجة الى بحث سائر اوجه الطعن ، وذلك بالنسبة الى الطاعنة والني المحكوم عليه الأخر - وأن لم يقرر بالطعن - وذلك لانصال الوجه الذي بني عليه النقض بـــه ، واعمالا للمادة ٢٤ من قـــانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٩ .

ا طعن رقم ٢٥.٧ لسنة ٥٤ ق حجلسة ١٩٨٤/١٢/٤ ؛

## قاعـــدة رقم ( ۸۳۸ )

### : المسلا

دغــع محامى الطاعن فى مرافعته الشغويه امام محكمة اول درجــة ببطلان اعترافها بمحضر الشرطة لصدوره وبعد اكراه وقــع عليها ــ ورود هذا الدفع بمنكرته الكتوبة ــ لثره .

### المسكبة:

حيث أنه يبين من معلقي جائية الحلكية والفردات الضبومة أن محلى الطاعنة دفسع في مرافعته الشفوية أبسام محكية أول درجة ببطلان

اعترانها بمحضر الشرطة لصدوره وليد اكراه وقع عليها ، وتقسدم بعد حجز الدعوى للحكم بدناع مكتوب غير مصرح به تمسك نيسه بالدنع المذكور الذى عرض له الحكم الابتدائي واطرحه استنادا الى اثبته التترير الطبي الشرعي من عسم وجود اصابات بالطاعنة . لما كان ذلك ، وكان المدانسع عن الطاعنة وان لم يعاود اثسارة الدنسع ببطلان اعترانها ي مرانعته الشفوية امام محسكمة ثاني درجسة بجلسة ٧ من فبراير سسنة ١٩٨٣ ، الا انسه يبين من محضر تلك الجلسسة انه تمسك بجميع ما سبق ان أبداه من أوجه الدفاع والدفوع في مذكرته آنفة البيان المتدمة لمصكمة أول درجة ومن ثم يكون الدفاع المكتوب في هذه المذكرة نتمة للنساع الشفوى البدى بجلسة المرافعة أسام محكمة ثاني درجسة ، ولا ينال من ذلك أن المنكرة تدمت لمسكمة أول درجسة بغير تصريح منها طالما أن النفاع المنت مها أصبح واقعا مسطورا بأوراق الدعسوى احسال اليه محامى الطاعنة أمام المحكمة الاستثنائية . لما كان ذلك ، وكان بيين من الحكم المطعون فيسه أنسه استند ضمن ما استند اليسه في ادانسة الطاعنة والمحكوم عليهما الثانية والرابعة الى اعتراف الطاعنة لمحرر محضر الشرطة بما نسب اليها ، ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائيسة متساندة يكبل بعضها بعضا ومنها مجتبعة تتكون عقيدة القساضي بحبث اذا سقط احدها أو استبعد تعذر التعسرف على مبلغ الأشر الذي كان للدليل الباطل في الرأى الذي انتهت البعه المحكمة . لما كان ما تقسدم ، غانه يتمين نقض الحكم المطعون نيه.

( طعن رتم ٢٤٨٦ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١١/١٢/١٢ )

## قاعـــدة رقم ( ۸۳۹ )

### البسدا :

النفوع القالونية المختلطة بالواقع لا يجوز اثارتها لاول مرة أمسام محكمة النقض .

## المسكمة:

لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة بدرجتيها أن الطاعنة

لم تنفسع بيطلان اجسراءات التبض ولا ببطلان اعترافها بمحضر الضبط فاته لا يجوز لها اثارة ذلك المسلم محكمة النتض لأول مرة .

( طعن رتم ١٦٣٥ لسنة )ه ق ــ جلسة ١/١/١٥٨١)

## قاعـــدة رقم ( ۸٤٠ )

المسطا :

النفع بشيوع التهة \_ مثال لتسبيب صحيح .

المسكمة:

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيسه قسد رد عسلى الدفسع يشيوع النهبة في موله « وحيث ان المحكمة تطبئن الى شسهادة الضابط شاهد الاثبات في الدعسوى وتأخذ بها وتعول عليها خاصة وأن التهمة لم تعلق عليها باية مطعن ينال من نقسة المحكمة بها وهي شهادة منساندة مع تقرير المعامل قاطعة الدلالسة عسلى حيازة المتهمة للمخدر المضبوط بمسكنها ولا تعول المحكمة ازاء ذلك على دماعها القائم على تلفيق النهمة او شيوع مكان الضبط لأن المتهبة منسها اترت في تحقيقات النبابة ماته لا يقيم معها في مسكنها محل الضبط سوى أولادها الاطفال مضلا عن أن ما هو ثابت بالبطاقات الشخصية لأولادها الآخرين ــ الذَّكُور وألانات من أن عِنُوان الالتسامة هو ذات عنوان سكن التهسعة لا يعني بالضرورة الاقامة الفعلية فيه وقت الواقعة ..... » وكان ما أورده الحكم فيما تقسدم سائمًا في الرد عسلي هنساع الطاعنة ، ولا يؤثر في صحة ما تثيره في هذا الشأن من مخالفة الحسكم لمسا هو ثابت في الأوراق لأن ذلك بفرض صحته لا ينال من سسلامة رد المسكمة على دفساع الطاعنة والذي يقوم أساسا على دعامة اخسري هي عسدم اقتناعها باقامة أولادهشا الكهار معها ، مانسه منعى الطاعنة في هذا الشأن يضحي غير سديد .

(طعن رقم ۲۹۲۲ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٥/١/١

## قاعسدة رقم ( ١١٨ )

### : المسطا

من المُرر أن النفسع بتلفيق التهمة هو من أوجسه النفاع الموضوعية التي لا تستوجب بحسب الأمسل ردا صريحا من المحسكمة بسل يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء المحكمة بالإدانسة .

### المسكمة:

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الدفسع بتلفيق النهسة هو من الوجسه الدفساع الموضوعية التى لا تستوجب بحسب الأصل ردا صريحا من المحكمة بالادانسة المتناد الى الحلسة الثبوت التى اوردها الحكم ، وكان المرجسع في نقدير تيمة الشهادة هو الى محكمة الموضوع وحدها نهتى كانت قسد صدتتها واطابقتها للحتيقة غلا تصح مصادرتها في الاذناذ المهودي عليها .

( طعن رتم ۲۷۳۸ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٥/١/٧ )

### قاعــدة رقم ( ٨٤٢ )

### البسدا :

من القرر ان الدفسع بتلفيق التهبة او شيوعها هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المسكمة ردا خلصا اكتفاء بما تورده من اطلقة الاثبات التي تطوئن اليها بما يفيد اطراحها .

### المسكنة:

لما كان ذلك ، وكان من المتسرر ان الدنسع بتلفيق التهسة او بشيوعها هو من الدنسوع الموضوعية التي لا تستلزم من المسكنة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من ادلسة الانبسات التي تطمئن اليها بما يفيد. المراجها ، فسان ما ينماه الطاعنون في هذا المستدد غير مستديد ، لما كان ما تقسدم ، فسان الطعن برمتسه يكون عملي غير اسسائس متعينا ، رمضسه موضوعا .

( طعن رقم ٤٤٧٤ لسنة ٤٥ ق \_ جلسة ١٩٨٥/١/١٠ )

### قاعبدة رقم ( ٨٤٣ )

### المِـــدا :

النفع ببطلان الاعتراف هو دفع جوهرى يجب على محكمة الوضوع مناقشيته والرد عليه •

المسكبة:

لما كان من المقرر أن الدفسع ببطلان الاعتراف هو دفسع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ردا سائفا يستوى في ذلك أن يكون المتهم المتر هو الذي وقسع عليسه الإكسراه أو يكون قست وقسع على غيره من المتهمين ما دام الحسكم قسد عول في قضائه بالادانسة عبلى هذا الاعتراف، ، وأن الاعتسراف الذي يعتد بعد يجب أن يكون اختياريا ولا يعتبر كذلك \_ ولو كان صادقا \_ اذ حصل نحت تأثير الاكراه أو التهديد أو الخوف الناشئين عن غير مشروع كاثنا ما كان قيدر هدا التهديد أو ذلك الاكراه . لمسا كان ذلك ، مسان محكمة ثانى درجة وان لم بيد الدفيع ببطلان الاعتراف أمامها الا أن هيذا الدفياع وقيد أبدى امسام محكمة اول درجة وحصله الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحسكم الطعون نيسه ، اصبح واقعا مسطورا باوراق الدعسوى تألما مطروحا على محكمة ثانى درجة عند نظر موضوع استثنائ الطاعن ، وهو ما يوجب عليها ابداء الراي بشانه ، وإن لم يعاود المستأنف أثارته أمامها وبغض النظر عن مسلك المتهم في شان هذا الدليل ، لأن تحقيق السة الادانسة في المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهنا بمشيئة المتهم في الدعوى الماعن ذلك ، وكان الحكم المطعون فيسه لم يحقق دفساع الطاعن بشان بطلان الاعتراف للاكراه ويبحث هذا الاكسراه وعلاقته بالاقوال التي تيل بصدورها عنه غاته يكون قاصرا متعينا نقضه.

(طعن رتم ۷۸۸۹ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٢٣/١/٥٨٥ )

## قاعـــدة رقم ( ١٩٤٤ )

### البسدا:

الدفسع بشيوع النهبة هو من الدفسوع الموضوعية التى لا تستلزم من الحسكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من ادلسة الاثبات التى تطمئن البها بما يفيد اطراحها •

### المسكمة:

لحسا كان ذلك ، وكان الدفسع بشيوع النهسة هو من الدنسوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحسكية ردا خاصا اكتماء بما تسورده من الدلسة الاثبات التي تطمئن اليها بما ينيد اطراحها نسان ما ينماه الطاعنان في هذا الشان يكون غير صديد ، لما كان ما تقدم ، نسان الطمن برمته . يكون على غير اساس متعينا نقضه موضوعا .

( طعن ررقم ٣١٩٨ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٢١/١/١٩٨٥ )

# قاعـــدة رقم ( ٥١٨ )

### : المسطا

من المقسرر ان الدفسع بشيوع التهمة هو من الدفسوع الموضوعية التى لا تسلتزم من المحكمة بحسب الأصل ردا خاصا اكتفاء بما تورده من اللة الثبوت التى تطمئن اليها بما يفيد اطراحه .

### المسكمة:

لما كان ذلك ، وكان من المترر أن الدنسج بشيوع النهبة هو من الدنسوع الموضوعية التي لا تستازم من المحسكية بحسب الامسل ردا خلصا اكتفاء بما تورده من ادلة الثبوت التي تطبئن اليها بها يغيد أطراحه ، وصبح ذلك فقد عرض الحسكم لهذا الدنسج الذي أبداه الطاعن ورد عليه في منطق سليم بها يفنده ويكني تبريرا الرفضه وأقسام تضاء عليه ما استقر في عقيدة ووجدان المحكمة من أنسساط سلطان الطاعن على المخدرتين المضبوطتين تأسيسا على ادلسة سائفة لها أصلها في الأوراق وتتنق والاقتضاء المعلى ومن ثم نسان ما يثيره الطاعن في هذا النسان يكون غير سديد .

( طعن رقم ١٩٦٦) لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٢/٣/١٩٨٥ )

### قاعــدة رقم ( ١٤٨ )

### المِستدا:

النفع بتمثر الرؤيسة وتحديد الحساني او بتلفيق الاتهسام مسن من النفسوع الموضوعية التي لا تستوجب في الاصسل ردا صريضًا من الحكم ما دام مستفاد ضمينا من القضاء بالإدائسة .

#### المسكية:

وكان الدناح يتعذر الرؤية وتحديد الجسائى أو بطنيق التهسة من الدناسوع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصسل ردا مريحا من الحكم ما دام الرد بستغاد ضبنا من القضاء بالادائية استغادا الى ادلة الثبوت التى أوردها نسان كل ما يثيره الطاعنان فى هذا الصدد ينحسل الى جدل موضوعى حول حق محكمة الموضوع فى تتدير أدلسة الدعسوى ما لا يجوز أثارته أسام محكمة النتش .

( طعن رقم ٧٧٣) لسبنة ؟٥ ق - جلسة ٢/٢/٥٨١٠)

## قاعسدة رقم ( ۸٤٧ )

## المشدا :

من القرر أن الاعتراف لا يعول عليه ولو كأن صادقا متى كان وليد اكراه ــ الدفع ببطلان الاعتراف لكونه وليد اكراه ــ اغفــال الرد عليه اثره .

### المسكبة:

بن المترر أن الاعتراف لا يعول عليه ... ولو كان صلاقا ... منى كان وليد أكراه كاتنا ما كان قدره ، وأنسه يتمين على المسكمة أن هى رأت التعويل على الدليل المستبد بن الاعتراف ، أن تبحث المسلة بينه وبين الاكراه المتول بعصوله ، وأن تنفى تيلم هذا الاكراه في استدلال ساقغ ، وكان القكم المطعون نيسه قسد أطرح الدفسع ببطلان الاعتراف ... عسني السياق المتقدم ... بقالة أن وجود أثر سحجة بمسدر الطاعن لا ينبىء بلفضورة عن اعتداء وقع عليه ، ولا تبثل السحجة في ذاتها اكراها ماديا ينفعه الى صدور هذا الاعتراف بنه ، وهو استدلال بن الحكم لا يتوى عسلى اهدار ما دفسع به الطاعن بن بطلان الاعتراف المنو اليه إصدوره وليد أكراه أذ لم يبين الحكم على وجبه القطسع ما أذا كانت وفسائه الاكراه حصلت فعلا لم لا ، غاذا كانت الأولى تعين اطراح الاعتراف لانسه لا يسطح القعويل عليه وأي كان صلحة علي المتعبة المتعبقة والواقع متى كان

وليد اكراه أيا ما كان قدر، من الفسالة ، وأذا كانت النانية مع الأفذ بسه ، ومن جهة أخرى ، وقسد أورد العسكم في مدونته أن المحقق اثبت وجود أثر لمسحجة بصدر الطامن ، فأنه كان لزاما على المسكمة تبنّ أن تعلى بزليها في سلامة الاعتراف ، أن تتولى بنفسها تحقيق ما أثاره الطاعن في هذا المنحى وأن تبحث الشلة بين الاعتراف والاصابة تلك . لما كان ما تقسدم ، فأنه يتعين نقض الحكم المطمون فيه والاعادة .

( طعن رقم ٥٦٢٠ لسنة }ه ق — جلسة ١٩٨٥/٢/١٣ >

## قاعـــدة رقم ( ٨٤٨ )

### البسدا:

من القرر ان الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأشير التهديد أو الاكراه هو دفسع جوهرى يجب على محكبة الموضوع مناقشته والرد عليه ما دام الحكم قد عول في قضائه بالادانة على ذلك الاعتراف .

### المسكية:

حيث أنه ببين من المغردات المضمومة أن المدافع عن الطاعن قسدم مذكرة بدفاعه أسام محكمة ثانى درجسة أثار فيها أن اعترافه في الشرطة كان وليد اكراه تبثل في الاعتداء عليه بالضرب والتعفيب بالساكان ذلك على وكان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطمون فيه أنسه أستند في أدافة الطاعن ضمن ما استند اليه ، إلى اعترافه بالشرطة وفي التحقيق الذي أجرته النيابة العامة \_ وأذ كان ذلك ، وكان الاصسل أن الاعتراف الذي بعول عليه بجب أن يكون اختياريا ، وهو لا يعتبر كذلك \_ ولا كان صاحتا أذا صدر اثر اكراه أو تهديد كاثنا ما كان قدر هذا التهديد وذاك الاكراه من الشؤولة وكان من المترر أن الدفسع ببطلان الاعتراف الصدورة تنت تأثير التهديد أو الاكراه هو دفسع جوهري يجب على محكمة الموضوع منافعة والرد عليه ، ما دام الحكم قسد عول في تضائه بالادانسة عسلي ذلك الاعتراف . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطمون فيسه ، قسد عول في ادانسة الطاعن صضين ما عول عليه \_ على هذا الاعتراف بغير أن

يرد على ما أثاره الطاعن فى شأنه — على السياق المتدم برغم جوهريته ، ويقول كليته نيه ، فأنه يكون معيا بالتصور فى التسبيب والنسساد فى الإستدلال ولا يعصم الحكم من ذلك ، ما أوردته المحكمة من أدلسة أخرى ، أذ الأدلسة فى الموادد المنائيسة ضمائم متساندة يكمل بعضها بعضا وبنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى ، بحيث أذا سيقط أجدها أو استبعد تعسفر التعرف على مبلغ الاشر الذي كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت الدسه المصكحة .

# قاعـــدة رقم ( ۸٤٩ )

البـــدا :

من القرر ان الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأتسع التهديد أو الاكراة هو دفسع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ما دام الحكم قد عول في قضائه بالادانة على ذلك الاعتراف .

### المسكمة:

وحيث انسه بيبن من الأطلاع على محضر جلسة المحاكمة الابتدائية الأخرة أن المداتع عن الطاعن دفسع بما مناده أنه أدلى باعترافسه على المحتاء فتابط المباحث عليه بالشرب ، وكان بيبن من مدونات الحكم المستانف للمحتانة للمحتانة للمحتم المطعون فيسة أنه استند في ادانسة الماعن الى اعترافه ، وكان الأصل أن الاعتراف الذي بعول عليه يجب أن يكون الحتياريا وهو لا يعتب كذلك لل ولو كان صادقا لل أد صدر أن من المترر أن المعتبد كاننا ما كان قدر هذا القهديد أو ذلك الاكراه ، كما الاكراه و دفع جوهري بجب على مصكمة الموضوع مناتشته والسرد عليه مادام الحكم قسد عول في قضائه بالادانسة على ذلك الاعتراف للماكن ذلك ، وكان الصيكم المطعون فيسه للذي اخذ بالسباب الحكم المستأنف للمحتبد الموسوع مناتشة الماعن على ذلك الاعتراف مغيد المستأنف للمحتبد عول في ادانسة الماعن على ذلك الاعتراف مغيد أن يرد عسلى هذا الدفاع الجوهري ويقول كلمته فيسه علته يكون معييا أن يرد عسلى هذا الدفاع الجوهري ويقول كلمته فيسه علته يكون معييا

بالتصور في التسبيب بها يتعين معه نقض الحكم المطعون نيه والاحالة بغير حاجة الى بحث باتى ما اثاره الطاعن في أوجه طعنه .

( طعن رقم ٤٢ه لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٥/٣/١٩٨٥ )

## قاعـــدة رقم ( ۸۵۰ )

#### : المسلا

من المقسرر ان النفسع بشيوع التهمة هو من النفسوع الموضوعيه التي لا نستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من هلسة الإثبات التي تطمئن اليها بما يفيد اطراحها .

#### المسكمة:

لما كان ذلك وكان من المقرر أن الدخسع بشسيوع النهبة هو ت الدخسوع الموضوعية التي لا عستازم من المحسكة ردا خاصسا اكتساء بما تورده من أدلسة الإثبات التي تطبئن اليها بها بنيد اطراحها وأن المحكمة لا تلتزم بالرد صراحة عسلى أوجسه الدفساع الموضوعية لان الرد غليها مستغادا من الحكم بالادانسة استغادا الى أدلسة الثبوت التي أخذ بها ، ولما كان ما يقرره الطاعن من أنه تمسك باحتمال دمن المخدرات في مكان ضبطها ، لم يقصد منه سوى أثارة الشسبهة في أدلسة الثبوت التي أطبأنت اليها المحكمة ، غانه لا بعيب الحكم سكوته عن الرد صراحسة على هذه الجزئية أذ أن في تضائه بادانسة الطاعن للأدلسة السائفة التي أوردها ما يغيد ضمنا أنسه اطرح ذلك الدفساع ولم ير فيسه ما يفسي من عقيدته التي خلص اليها ؟ ومن ثم يكون ما يشسيره الطاعن في هسذا الصدد على غير سند . لما كان ما تقسدم ، فسأن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٣٢٨ع لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٣/٨ (١٩٨٥ )

### قاعسدة رقم ( ۸۵۱ )

## البسسدا :

من القرر أن الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأتير التهديد أو الاكراه هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ما دام الحكم قد عول في قضائه بالادانة على ذلك الاعتراف •

## المسكبة:

من المقرر أن الدمع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير التهسديد أو الاكرام هو دنع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناتشته والرد عليه ما دام الحكم تسد عول في قضائه بالادانسة على ذلك الاعتراف ، وكسان الحكم الابتدائي المؤيد السبابه بالحكم المطعون فيه قسد استند في ادانسة الطاعن \_ ضبن ما استند اليه \_ الى اعترافه بغير أن يورد هذا الدنـــم الجوهري ويرد عليه ، مان الحكم المطعون ميه يكون معيبا بالقصور في التسبيب ، ولا يغير من ذلك أن الطاعن لم يعاود أثارة الدنسم الذكور أمام محكمة ثاني درجة ، أذ أن هذا العفيه وقد أثبت بمنكرة الطاعن المتدبة لمحسكمة أول درجة ، اصبح واقعا مسطورا باوراق الدعسوى مائها مطروحا على المصحمة عند نظر استثناف الطاعن ، وهو ما يوجب عليها ابداء الراي بشأنه ، كما لا يغنى عن ذلك ما أوريته المحكمة من اللَّهُ اخْرَى ، ذلك أن الأدلسة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط احدها او استبعد تعدّر التعرف على مبلغ الاثر الذي كأن للدليك الباطل في الراي الذي انتهت اليه المحكمة ، لما كان ما تقسدم ، غانسه يتعين نقض الحسكم ألطعون فيسه .

( طعن رقم ٢٤٢ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ٢٤/١٩٨٥ )

## قاعستة رقم ( ٨٥٢ )

المسدا :

الدفع بشميوع التهبة أو تلفيقها دفع موضوعى لا يستوجب ردا على استقلال ما دام الرد يستفاد ضمنا من ادلمة الشموت التى ادورها الحمكم .

## المسكمة:

وكان الدغع بشيوع التهبة او تلفيتها دفع موضوعى لا يستوجب ردا على اسستقلال ما دام الرد يستفاد ضمنا من اطلقة النسوت التي اوردها الحكم ، وذلك نضلا عن أن المحكمة تسد عرضت لما يشره الطاعن في هذا الشان واطرحته في منطق مسالغ .

( طعن رقم ۱۸۸۱ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٥/٥/١ )

## قاعـــدة رقم ( ۸۵۳ )

## البسدا :

النفسم بتلفيق التهسة من اوجسه الدفساع المؤسسوعية التى لا تستوجب ردا صريحا بسل أن الرد يستفاد من ادلسة الثبسوت السائفة التى أوردهسا العسكم ١٠

#### المسكية:

لا كان ذلك وكان الدفع بتلفيق التهسة من أوجه الدفع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل أن الرد يستغاد من أدلسة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم وكان حسب الحسكم كيما يتم تدليله ويستقيم تضاؤه أن يورد الادلسة المنتجة التي صحت لديه عملي ما استخلصه من وتسوع الجربية المسندة الى المتهم ولا عليه أن يتعتبه في كل جزئية من جزئيات دفساعه لان مغاد التغلته عنها أنسه اطرحها ومن ثم غان ما يئسيره الطاعن في هذا المستدد لا يعسدو أن يكون جدلا موضوعيا في تتدير الدليل وفي سلطة المسكمة في وزن عناصر الدعسوى واستنبلط معتدها وهو ما لا يجوز اثارته السلم محسكمة النقض ؛ لما كان ذلك فسان منعي الطاعن بالقصور يكون غسير متبول ، لما كان ما تقسدم فسان اللمعن برمته يكون عملي غير أسلس متعينا رفضه وخصوعا .

( طعن رتم ۹.۲ اسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۵/۱ ) قاعــدة رقم ( ۸۵۶ )

## الجسدا:

الدفـع بشيوع التهية هو من الدفــوع الموضوعية التي لا تستلزم من المــكية ردا خاصا اذ في قضـادها بادانــة الطاعن استفادا الى ادلــة الثبوت التي لوردتها في حكيها ما يفيد اطراحها له .

## المسكبة:

لما كان تلك وكان النسع بشميوع النهسة هو من النسوع الموضوعية التي لا تستفرم من المصمكة ودا هاسا الدني تضاهط بادائسة ...

الطاعن استندادا الى ادلة الثبوت التى اوردنها في حكمها ما ينبد اطراحها لسه ، نسان ما ينعاه الطاعن في هذا المسدد غير سسديد . لما كان ما تقدم ، نسان الطعن برمته يكون عسلى غسير اسساس تُعَمِنًا رَفَعُتُه وَعُنُوعًا .

( طعن رقم ۱۹۳۹ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٦/٦/١٩٨٥ ؛

## قاعـــدة رقم ( ٨٥٥ )

#### البسدات

الدفع بتلفيق التهمة هو من أجه الدفعاع الموضعوعية التى لا تستوجب بحسب الأصمل ردا صريحا من المحكمة بل يستفاد الرد عليه من قضاء الحكم بالاداتة .

#### الحكمة:

وكان الدنسع بتلفيق التهة هو من أوجه الدنساع الموضوعية التي لا تستوجب بحسب الأصل \_ ردا صريحا من المحتكمة بل يستناد الرد عليه دلالة من قضاء الحكم بالادانسة استنادا الى أدلسة الثبوت التي أوردها ، وكان ما تثيره الطاعنة من نص على الحسكم لعدم رده على دفعها ببطلان اعترافها \_ مردودا بأن الحسكم قسد بنى قضاءه على ما أطبان اليه من أدلسة الشبوت التي قسام عنيها ، ولم يقسوم على اعتراف الطاعنة أو أي دليل مستهد من هذا الاعتراف ولم يشر السبقلالا على هدوناتسه ، ومن ثم فسائه قسد أنحسر عنسه الالتزام بها رد استقلالا على هذا الدفسع لما كان ما تقسد م فسان ما تثيره الطاعنة ينطر في مجموعه الى جدل موضوعى خسول تقدير المحكمة للادلسة القائمة في المحمدة للادلسة التقائمة في المحمدة المداسة التقائم ويكون الطعن برمته هو الأخسر على غسير السماس متمينا وضفوعا .

(طعن رتم ۱۲ ۱۵ اسنة ۵۰ ق ـ جلسة ۱۹۸۵/۱/۱۳)

## قاعبدة رقم ( ٨٥٦ )

: المسلا

الدفيع بتلفيق التهية من الدفيوع الوضوعية التى لا تستوجب ردا صريحا من الحكم بل يستفاد والرد عليه دلالية من قضياء الحيكم بالإدانية استغلا الى ادلية الثبوت التى اوردها الحيكم .

#### المسكمة:

لما كان ذلك ، وكان الدفسع بتلفيق التهمة من أوجمه الدفساع الموضوعية التي لا تستوجب بحسب الأمسل ردا مريحا من المصكمة بل يستفاد الرد عليسه دلالة من قضساء الحكم بالادانسة استنادا الى الله الثبوت التي أوردها الحكم ، ولما كانت الأدلسة في المواد الحنائية اتناعية وللمحكمة ان تلتنت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت اليها من بساقى الأدلسة في الدعسوى ، وكان من المقسرر أن المصكمة غير ملزمة بالرد صراحة عملي أدلعة النفي التي يتقدم بها المتهم مما دام الرد عليها مستفادا ضمنا من الحسكم بالادانسة اعتمادا عسلى أداسة الثبوت التي أوردها ، أذ بحسب الحكم كيما يتم تطيله ويستقيم قضاءه أن يورد الأدلسة المنتجة التي صحت لديسه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه ان يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دماعه لأن مقاد التفاته عنها أنه اطرحها ، ومن ثم فسأن ما بثيره الطاعن في ثمأن عدم زراعته الأرض محل الضبط لأنسه كان مجندا بالجيش بدلالة الشهادة الصادرة من وحدته العسكرية لا يعدو أن يكون حدلا موضوعها في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستتباط معتقدها وهو ما لا بحوز اثارته أمام محكمة النقض .

( طعن رسم ۱۲/۲۱/۲۸۹۱ )

## قاعسدة رقم ( ۸۵۷ )

#### : المسلا

الدفع بتلفيق الاتهام أو كيديته من الدفع الموضوعية التى لا تستوجب في الأصل ردا صريحا من الحسكم ما دام الرد مستفادا ضمنا من التفساء بالادائسة .

#### المسكمة:

لسا كان ذلك ، وكان الدفع بتلفيق الاتهام أو كيديته سن الدسوع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا من الحسكم ما دام الرد مستفادا ألى النبوت الذي أوردها الحسكم نسانٍ ما يشره الطاعن في هذا الشسان ينحل ألى جسدل موضوعي حسول حتى محكمة الموضوع في تقدير أدلسة الدعسوي ما لا تجوز أثارته أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٣٧٢٢ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٦/١٢/٣٠ ،

## قاعـــدة رقم ( ۸٥٨ )

### المسدا:

النفساع بشيوع التهمة من الدفسوع الموضوعية التى لا تستاهل من المسكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من ادلسة الثبوت التى تطمئن اليها بما يفيد اطراحها .

## المسكمة:

لسا كان ذلك ، وكان الدنسع بشيوع التهدة من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من ادنسة الثبوت التي تطمئن اليها بما ينبد اطراحها ، وكان الحسكم المطمون نيسه تسد عرض لهذا الدفسع المبدى من الطاعن واطراحه في توله باته ب من تبيل التسول المرسل جساء علر عن الدليل خاصة وتسد ترر شاهد النفي ... شقيق المتهم ( الطاعن ) بالجلسة النسه الا توجد شة خصومات بين أولالا لخبه .... وعمهم المتهم وان .... هسذا توفي منذ خيسة عتس

علما ، وثبت من معاينة النيابة أن مكان الضبط يخضع السيدارة المائية المبتم ولا يمكن ليد الغير أن تستطيل اليه » . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحسكم في هذا الخصوص كان وسائغ في الرد على الدنتيج يشيوع النهمة ، غسان النمي على الحكم بالتصور في هذا الخصوص لا يكون سنديدا . لما كان ما تقدم ، غسان الطعن برمته يكون على غير اسساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ١٨٥ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٨٨/٤/١٣ )

## قاعسسدة رقم ( ۸۵۹ )

### البـــدا :

من القرر أن الدفسع بتأفيق التهسة دفسع موضوعى لا يستاهل بحسب الأصل ردا صريحا بسل يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من الأدلسة التي عولت عليها المسكمة بما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفساع لحبلها عسلى عدم الأفسذ بها دون أن تكون مازية. بسان على اطراحها بها •

## المسكمة:

لسا كان ذلك ، وكان من المترر أن الدفسع بتلغيق النهبة دغسّع موضوعى لا يمنتاهل بحضه الأصل ردا صريحا بل يكنى أن يكون الرد عليه مستقوا بن يكنى أن يكون الرد عليه مستقوا المن عليه المستقوا بن الأيلسة التي يهيات عليه المحسكة بما يغيد المراخها بمبارات التي ساتها الدفساع عن المتهم لحملها عسلي عدم الإخت بها دون أن تكون مازسة ببيان علة اطسراحها اباها ، ومن ثم نسنن ما يشره الطاعن في شسان تلفيق النهبة لا يعدو أن يكون من تبيل الجسنل الموضوعي لمسا استقر في عقيدة المحكمة للأسباب السائفة التي اوردنها مما لا يقبل معه معاودة التصدي لسه المام محكمة النقض .

ا طعن رقم ١٩٤ لسنة ٧٥ ق -- جلسة ١٩٨٧/٤/١٤ )

## قلعسدة رقم ( ١٩٠٠ )

## المسطا

النفيع بتقيق التهية هو من الدفيوع الموضوعية التي لا تساهل بحسب الأصل ردا مريحا بل يكني أن يكون الرد مستفادا من الأدلية التي عولت عليها المسكمة .

### المكهة:

لسا كان ذلك وكان من المترر إن الدفع بتلفيق النهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستأهل بحسب الأصسل ردا صريحا ، بل يكنى ان يكون الرد مستفادا من الأدلسة التي عولت عليها المحكمة بما يفيد اطراحها جبيع الاعتبارات التي ساتها الدفساع لحبلها عسلى عدم الأخسد بها دون أن تكون مئرسة ببيان علة المسراحها أياها ومن ثم كان هسذا النمي في غسير محسله .

(طعن رقم ١٩٥١ لسنة ٧٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٠/٢)

## قاعسدة رقم ( ۸۲۱ )

### البسدا:

النفسع بتلفيق التهسة هو من اوجسه النفساع الوضوعيسة التى لا تستوجب ردا صريحا بسل ان الرد يستفاد من ادلة الثبوت السائفة .

### المسكبة:

لا كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدغسع بتلغيق النهبة من أوجسه الدغساع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل أن الرد يستقاد من أدلسة الثبوت السائفة التي أوردها الحسكم ومن ثم يكون هذا الوجسه من النعي عنى غير أساس .

( طعن رقم ۲۸۱۱ لسنة ۷ه ق ــ جلسة ۲۲/۱۰/۲۲ )

## قاعسسدة رقم ( ۸۹۲ )

المسدا:

النفسع بتلفيق الاتهسام من اوجسه النفساع المؤمسوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا .

### الحكمة:

لما كان ذلك ، وكان الدفاع بتلفيق الاتهام من أوجه الدفاع الموضوعية ، التى لا تستوجه في الأصل ردا صريحا أذ الرد يستفاد ضمنا من التفساء بالادانسة استفادا إلى ادلسة الثبوت التي أوردها الحسكم سروه الحسال في الدعبوى المائلة سد نسان النعى على الحكم في هذا المنحى يكون بعيدا عن الصواب سلسا كان ما تتدم ، نسان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا عدم تبوله .

(طعن رقم ۱۹۸۷ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٢٨١/١٠/٢٨ )٠

### قاعــدة رقم ( ۸٦٣ )

البسدا:

النفسع بتلفيق الاتهــام دفسع موضوعی لا يستوجب ردا عــلی استقلال ما دام الرد يســـتفاد ضمنا من ادلــة الثبــوت التی اوردهـــا الحـــکم •

## المسكمة:

لا كان ذلك وكان الدفسع بتلغيق الانهام دفسع مونسوعى لا يستوجب ردا على استقلال ما دام الرد يستفاد ضمنا من ادلسة الثبوت الذي لوردها الحسكم ، مما يغيد اطراحه ومن ثم غسان منعى الطاعن في هذا المسدد يكون عملى غير اساس ، لما كان ذلك ، وكان الحسكم المطمون غيسه تسد عرض الدفسع بشيوع الانهام بالنسبة الدولارات المنهنة المسبورة ورد عليه بتوله أن الحكمة وتسد اطهانت الى أن الدولارات المسلمة من المتهم الثالث الى المتهم الثانى مصدرها الطاعن والمحكوم عليها الخامسة وأخشت الآخرين بتهسة ترويج هذه الدولارات المزيفة فلا أهيسة لتحديد منهما كان الحسائز لها وقت الضمط وهو رد سائع يستقيم بسه الرد عسلى الدفع بشيوع الاتهام ، بما يضحى على الحكم في هذا الصدد في غير معله ،

( طعن رقم ٣٣٢) لسنة ٧٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٩ )

## قاعـــدة رقم ( ٨٦٤ )

المسلا

النفع بشيوع التهمة ــ نفع موضوعي ــ اثره أ

المسكمة:

من المقدر ان الدنع بشيوع النهبة هو من الدف وع الموضوعية الني لا تستازم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورد من الملحة الانبسات الني تطبئن البها بها يفيد اطسراحها ، فسان ما ينعاه الطاعن في حسذا الصند يكون غير سديد . سيها وان الطاعن لا يهارى في ان ما تسساند البه الحكم من أقوال المجنى عليه له أصله الصحيح في الأوراق .

( طعن رقم ٨٤} لسنة ٨٥ ق ــ جلسة ٢١/١/٨٨٨١ )

## قاعــدة رقم ( ١٩٥٥ )

المستداعة

الدفُّع بشيوع التهبة هو من الدفُّوع الموضوعية التى لا يستلزم من الحُسكية ردا خاصا اكتفاء بها تورده من ادلَّة الاثبَّات التى نظمئن اليها بما يغيد اطراحها ــ مثال ٠

#### المسكبة:

ولا كان ذلك وكان الدفاع بشديوع النهسة هو من الدفاوع الموسوعة التي لا يستلزم من المسكمة ردا خاصا اكتماء بنا تورده سن المله المله المنها المنها المسلمة وكان المسكم الملهون فيسه قد نقال عن شاهد الاثبات أن المخدر المسبوط قد عثر عليه بحجرة نسوم الطاعن ، وهو ما له معينه المسجيع من اقدوال المنبط واقوال والدة الملاعن في التحقيقات على ما يبين من مطاهمة المغردات المنهوبة المراعد في قوله « وحيث أنسه عبا أثاره الدفاع بشان بوجود المخدر واطراحه في قوله « وحيث أنسه عبا أثاره الدفاع بشان شيوع الاتهام بمقولة إلى المنهم المنهم المعردة التي ضبط بها المنسوع للاتهام بمقولة إلى المنهم على التحدرة التي ضبط بها المنسوع الاتباء من التصويات المنسود بنا ثبت من التصويات

التى تطبئن اليها المسكنة بن أن المنهم يحوز مواد مخدره وبن ضبط المستدر بحجرة نوم المنهم التى يقيم بها ببغرده وبن ثم تكون يسد المنهم بيسوطة عسلى تلك الحجرة ويكون عالما وسنئولا عما ضبط بها بن يستدر ك . وبن ثم قسان الحكم يكون قسد اقسام قضاء عسلى ما استر في مقيدة ووجدان المسكنة بن انبساط سلطان الطساعن عسلى مكان ضبط المخدر وعلمه بوجوده تأسيسا عسلى الملة سسائفة لها أصلها في الأوراق وتتنق والانتضاء المقلى ، ويكون ما ينماه الطاعن في هسذا المسلم على بانساط برمتسه يكون على على السساس .

( طعن رقم ٢١٦٨ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ١٩٨٨/٩/١٢ )

## قاعسسدة رقم ( ٨٦٦ )

#### : 4

الدفسع بشسيوع التهسة وتلفيقها من الدفسوع الموضوعية التى لا تستلزم من الحكمة ردا خاصا اكتفاء بما يورده من انلسة الثبوت التى تطبئن اليها بما يغيسد اطراحها .

## المسكمة :

من المترر أن الدفيع بشيوع النهبة وتلفيتها من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المستكبة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلسة النبوت التي تطبئن اليها بما يغيد أطراحها غان كل ما يثيره الطساعن في هسذا الشسان ينحل الي جسدل موضوعي حول حق محكمة الموضوع في تقسدير أدلسة الدعوى مما لا يجوز أثارته لهام محكمة النقض .

( طعن رتم ۲۷۲۹ لسنة ۸۵ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۱۰/۲ )

## قاعسىدة رقم ( ٨٦٧ )

## البسدا :

النفسع بشسيوع الاتهسام من اوجسه النفساع الوضوعية التى لا تستوجب من المصسكة ردا صريحاً ما دام الرد مستفاد ضمناً من القضاد بالادائسة ،

#### المسكمة:

لشا كان ذلك وكان الدنسع بشيوع الاتهام من اوجه الدنساع الموضوعية التي لا تستوجب من الحسكة ردا صريحا ما دام مستفساد ضمنا من العضاء بالادائسة استنادا الى ادلسة الثبوت التي يوردها الحكم فسان ما يتماه الطامن في هذا الشسان يكون في غير محله . لما كان ما تتدم غان الطمن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ۲۰۷۱ لسنة ۸۵ ق ــ جلسة ۲۰/۱۱/۲۸ ) قاعـــدة رقم ( ۸۶۸ )

# المسدا :

النفسع بتلفيق التهبة من النفسوع الوضوعية التي لا تستاهل من الحسكية ردا صريحا .

### المسكية ;

من المترز أن الدفع بتلفيق الاتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا ما دام الرد مستفادا ضمنا من التحكمة ردا صريحا من الدكم ، منان منمى التضاء بالادانة استفادا الى أدلسة الثبوت التي أوردها الحكم ، منان منمى الطاعن على الحكم أنه لم يعرض لدفاعه بعدم صلته بالمخدر المضبوط وبتلفيق الاتهام لسه من أحد المرشدين يكون غير سديد .

( طعن رقم ۲۷۷۱ لسنة ۸ه ی ـ جلسة ۲۲/۱۱/۸۸۱ )

## قاعسسدة رقم ( ۸٦٩ )

## البسدا:

الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المصكمة ردا خاصا اكتفاء بها تورده من الدائة الثبوت التي تطمأن المها بما يفيد اطراحها .

## المسكبة:

الله كان ذلك ، وكان الدسع بشميوع النهسة هو من الدنسوع

الموضوعية التى لا تستظرم من المصحكية ردا خاصا اكتفاء بها تورده من ا اطلحة الاثبات التى تطبئن اليها بما يغيد اطراحها ، غلمان ما ينعاه الطاعن في هذا الصحد يكون غير سديد .

( طعن رقم ٥٦٠٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٣ )

### قاعسدة رقم ( ۸۷۰ )

البسدا:

من القرر أن الدفـع بتلفيق الاتهام من أوجـه الدفـاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا .

#### الصكة:

لما كان ذلك ، وكان من المترر أن الدفسع بتلفيق الانهام من أوجسه الدفساع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحسكة ردا صريحا وكان من المترر أن للمحكمة أن تلتفت عن دليسل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي الطمأنت اليها المحسكمة من ملتي الادلسة القائمة في الدعسوى ، غسان ما يثيره الطاعنان في شأن أعراض الحكم عن الشهادة المرضسية الخاصة بالماعنة النائية والصورة الرسمية لمحضر جلسة ٣١ من ديسمبر سسنة ١٩٧٧ في التضية رقم ٢٠٧٧ لمسنة ١٩٧٧ مني مستعجل الجيزة والمتدمة من الطاعن الأول تدليلا عسلي عدم تواجداهما بمكان الحادث وقت وقوعه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي استنباط المحسكمة لمتقدها وهو في هذا المسحد في غير محكمة النقض ، ومن ثم يكون النعي على الحسكم في هذا المسحد في غير مسلس متعينا رفضه موضوعا مع مصادرة الكتالة عملا بنص المسادة ٣٦ من التسني رمته عملا بنص المسادة ٣٦ من التسنية ١٩٥٩ في شسأن حالات واجراءات العلمن لهم محكمة النقش .

( طعن رقم ١٥٨١ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٩٨٩/١/٣١ )

بالثا \_ الدفوع المتعلقة ببطلان الاجراءات :

قاعسدة رقم ( ۸۷۱ )

المسحدا ::

اذا كان الطاعن لم يبد دفعا ببطـــلان اجـــراءات التفتيش النـــاء المحلكية وقـــد خلا الحكم مما يدل عـــلى هذا البطلان فانـــه لا يقبل منـــه اثارة هذا النفــاع لأول مرة امــلم محكية التقض .

المسكبة:

لساكان يبين من مصافر جلسسات المصاكمة أن المدانسع عن الطاعن انتصر على الدفسع عبيبطلان أذن التغنيش لعدم جدية التحريات ولم يتمرض لاجراءات التغنيش ذاتها على الاساس الذي يتحدث عنه في طمنه لحصوله في غير المكان المحدد بأذن التغنيش لاجرائه ، وفرق بين الدفسع ببطلان أذن التغنيش وبين الدفسع ببطلان أجراءاته ، وأذ كان الطاعن لم يسد دغما ببطلان أجراءات التغنيش اثناء المحاكمة وقسد خلا الحد كم مما يدل على هذا البطلان غاته لا يقبل منه أثارة هذا الدفساع لأول مرة أمام محكمة التقش لأنه في متبيتته دغع موضوعي اساسه النسازعة في سلامة الأدلة التي كونت منها محكمة الموضوع عقينتها والتي اطمأنت نبها الى صحة أجراءات القبض والتغيش .

( طعن رقم ۱۹۷۱ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۱/۲/ ) قاعــدة رقم ( ۸۷۲ )

: المسجدا

الدفــع القانوني الذي يخالطه واقــع لا يجوز اثارته لاول مــرة أمــام محكمة القفض ــ الدفــع ببطلان ائن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلة ــ اثــره .

الحسكية:

لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافسيع عن الطاعن

لم يدفع ببطلان اذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلة ، وكان هدذا الدنسع من الدنسوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا بجوز اثارتها لأول مسرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضي تحقيقا تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة . هذا فضلا عن أن القانون لا يشديط عبارات خاصة يصاغ بها اذن التفتيش ، واذ كان الثابت من المردات المضمومة ومما أورده الحكم المطعون فيسه أن الرائد ..... شهد بأن تحرياته السرية التي قسام بها أسفرت عن أن الطاعن المسجل بقسم مكانعة المخدرات يزاول نشاطه في تجارة المخدرات فاستصدر اذنا من النيابة لتفتيشه وتفتيش مسسكنه لضبط ما يحسرزه من مواد مخدره مما اسفر عن ضبط المخدر موضوع الدعسوى المطروحة ، ومنساد ذلك أن رجل الضبطية التضائية تسد علم من تحرياته واستدلالاله أن جريسة وقعت وأن هناك دلائل وامارات قوية ضد من طلب الاذن بتفتيشه وتفتيش سكنه الأسر الذي يكفي لتبرير اصدار الاذن قانونا ولا يؤثر في سلامته أن مصدر الاذن تسد استعمل عبارة « ما تسد يوجد لدى المنهم من مواد مخدرة وعرض نتيجة التفتيش سلبا أو ايجابا » التي أولها الطلعن بأنها تنم عن أن الاذن ينصب عسلى جريمة مستقبلة لم تكن قسد وقعت بالنعل في حين أن لفظ « قد » وأن كان يفيد في اللغة معنى الاحتمال الا أنه في سياقه الذي ورد نيسه لا يدع مجالا الشبك في أنسه لا ينصرف الى احتسال وقوع جريمة احراز المخسدر او عدم وقوعها تبل صدوره وانها ينصرف الى التغتيش وهي دائما احتمالية اذ لا بمكن الجـــزم مقدمـــا بما اذا كان التنتيش سيسفر معلا عن ضبط المخدر أو عدم ضبطه مع المتهم ومن ثم فسان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص بكون لا محل له .

( طعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٥/٢/١٩٨١ )

## قاعسدة رقم ( ۸۷۳ )

البسدا:

الدفسوع القانونية المختلطة بالواقسع لا يجسوز اثارتها لاول مرة أمسام محكمة النقض .

المسكية:

لما كان الدنسع ببطالان التنتيش هو من الدنسوع التانونيسة

المختلطة بالواتع وهي لا تجوز اثارتها لأول مرة امام محكة النقض ما لم حكمة النقض ما لم حكن مدونات الحكم ترشيح لقيام فقا البطلان نظرا لانها تقنفي نحقيقا ينحسر عن وظيفة هذه المخكمة ، وكان الثابت من محاضر جاسسات المحاكمة أن الطاعن لم يثر الدقع ببطلان التغيش لله خلافا لما يشتيره يوجه طعنه لله وكانت مدونات الحكم قسد خلت مما يرشيح لقيام فنك البللان خيث أنصحت عن أن تغيش مسكن الطاعن الذي أسار عن ضبط السلاح والذخيرة لله قسد تم بناء على أذن النيابة على أشر ما بجريسة تقسل المجنى عليه حال ما يثره الطاعن في هدذا المسدد بحريث قتل المجنى عليه له خال ما يثره الطاعن في هدذا المسدد بكون غير سديد .

( طعن رقم ٢١٩٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/١٩ )

## قاعـــدة رقم ( ۸۷٤ )

#### 

الدفاع الجوهرى يجب على المحكمة مناقشته والرد عليه ــ تقدير جديــة التحريات التسويغ اصــدار الاذن بالتفتيش موكولا لسلطة التحقيق تحت اشرف محكمة الموضوع ٠

### المسكمة:

من المترر أن تقدير جدية التحسريات وكدايتها لتسويغ اسدار الاذن بالتغييش وأن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التي أسسدرته تحت رتبة محكية الموضوع الا أنسه أذا كان المتهم قسد دغرج ببطلان هذا الاجراء ، غانه يتمين على المحكية أن تعرض لهذا الدغرج الجوهري وتقول كلمتها غيب بأسباب سائفة ، ولما كان الحسكم المطعون غيب قد اكتنى في الرد عسلى دغرج الطاعن بالعبارة المسارة بيانها التي اقتصرت على أيراد القاعدة العلمة وأن تقدير جدية التحريات مرده الى سلطة التحقيق تحت رقابة محكية الموضوع به فون أيسراد المسوغات التي بنيت عليها المحكية المؤشنانها الى جدية التحريات أذ لم تبد رايها في عناصر التحريات الله المتدارات عليها السابقة على الاذن بالتقتيش مع أنها أتامت قضاءها بالادانية على الذار

المستبد بها استغر عنه تتفيذ هنذا الاذن ، نسان الصكم يكون معينا بالتصنور .

( طعن رقم ۱۸۸۷ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨١/١٢/٨ ،

## قاعسدة رقم ( ۸۷۵ )

### : المسطا

الدفسوع القانونية. المختلطة بالواقسع لا يجوز اثارتها اسلم محكمة التقض لاول مرة ما ام تكن مدونسات الحسكم تحمل مقوماتها لانها تقتضى تحقيقا نناى عنه هذه المحكمة .

#### المسكمة:

لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان اذن التفتيش ، وكان هذا الدغم من الدغسوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز اثارتها لأول مرة المام محكمة النقض ما لم تسكن مدونسات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفه هذه المحسكمة ، . ولا يقدح في ذلك أن يكون الدفساع عن الطاعن قسد ضمن مرافعته قواله « انه كان على الضابط أن يحدد شخص المتهم أو حتى يقال أن التحريات ميها جدية كان على الأمل أن يقدم أكثر هذا » أذ هو مول مرسل على اطلاته لا يحمل عليه الدنسع الصريح ببطلان اذن التفتيش الذى يجب ابسداؤه في عبارات صريحة تشتمل عسلى بيان المراد منسه ، هسذا فضلا عن أن تقدير جديـة التحريات وكفايتها لاصـدار الاذن بالتفتيش هو من الإمور الموضوعية الني يوكل الامسر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع واذ كانت المحكمة تسد اقتنعت بجدية الاسستدلالات التي بني عليها اذن التنتيش وكمايتها لتسسويغ اجرائه ملا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ومن ثم فسان ما يثيره الطاعن في هدا! الخصسوص يكون لا محسل لسه ولا عسلى المحكمة أن هي التفتت عن الرد عليه .

ا طعن رقم ٢٤٩٧ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١/١٩ )

## قاعـــدة رقم ( ۸۷۱ )

### البسدان

الدفــوع القانونية المختلطة بالواقع لا يجوز اثارتها لاول مرة المم محكمة النقض ما لم يكن قــد دفع بها لاول مرة المسام محكمة الموضوع او كانت مدونات الحكم تحمل مقرماتها \*

#### المسكمة:

من المترر الن النفسع ببطلان القبض والتعنيش انسا هو من الدفوع التانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز عاراتها لاول مرة امام محكمة النقض ما لم يكن قسد دفسع بها اسام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحسكم تحمل مقوماته نظرا لأنه يتنفى تحقيقا تناى عنسه وظيفة محكمة السخص ، ولما كان الثابت من محضر جلسسة المحساكمة أن الطاعن سويده ببطلان التبض والتنيش وكانت مدونسات الحسكم قسد خلت بها التقض ولا يقدح في ذلك أن يكون الدفساع عن الطاعن قسد ضمن مرافعته توله واي عق للشابط أن يكون الدفساع عن الطاعن قسد ضمن مرافعته توله واي حق للشابط أن يغتش من بالعربات والضابط يدعى أن مهمت تغتيش العربات بدون ترخيص والمستبه فيهم والشابط يحاول أن يتلاعب والضابط نتش المتهم » . اذ هو قول مرسل على اطلاقه لا يحمل عسى الدفع الصريح ببطلان التعتيش الذي يجب ابداؤه في عبارات صريحة تشتبل الدفع الصريح ببطلان التعتيش الذي يجب ابداؤه في عبارات صريحة تشتبل على بيان المراد منسه .

(طعن رقم ١٦٥١ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١١/٥/١١)

## قاعـــدة رقم ( ۸۷۷ )

### الـــدا :

الدغوع القانونية المختلطة بالواقع لا يجوز اثارتها لاول مسرة أملم محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم لا تحيل مقوماتها .

## المسكبة:

لسا كان لا ببين من الاطسلاع عسلى محضر جلسسة المحاكمة ان الطاعن أو للدانهم عنه أبدى أي تفع ببطلان القبض عليه بقلة انتفاء حللة. الطبس ، وكان من المقرر أنسه لا يجسوز الثارة هذا الدنسع لاول مسوقة المم محكمة النقض ما دانت مدونات الحكم لا تحسيل وقوياته ، لأنسه من الدنسوع القانونيسة التى تختلط بالواتع وتقتضى تحقيقا موضيسوعيا مها لا شان لحكمة النقض بسه .

( طعن رقم ۱۹۸۳/م/۱۲ ) طعن رقم ۱۹۸۳/م

قاعـــدة رقم ( ۸۷۸ ) المـــدا :

النفسع ببطلان التغنيش لحصوله قبل صنور الانن لا يجوز اثارته أمام النقض لاول مرة لتعلقه باوجه النفاع الموضوعية .

#### المسكمة :

لما كان القاتون لم يشترط شكلا بعينا لانن التفتيش ، فلا بنسال من صحته خلوه من بيسان صحفة المانون بتغنيشه او صناعته او محل القابته طالما انه الشخص المتصود بالانن ، فضلا عن أن تقدير جديثة التحريات وكعايتها لاصدار الانن بالتغنيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الاسر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكة الموضوع وكفت المحكة تمد اقتقعت بجدية الاستدلالات التي بني عليها أنن التغنيش وكمايتها لتسويغ اجرائه فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، لما كان ذلك وكان البين من محضر جلسة المساكمة أن المدامع عن الطاعن لم يدغع ببطلان التغنيش لحصوله قبل صدور الاذن به المداعة الدومة المام محكمة النقض لتعلقه بأوجه المعشاع الموضوعية .

( طعن رقم ۱۳۲۷ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٣/١٠/١ }

قاعسدة رقم ( ۸۷۹ )

## البسدا : `

النفسع بمسدور الاذن بعد الضبط والتفتيش دفسع موضوعي سـ ما يكفي الرد عليها ٠

### المسكبة:

من المقرر أن النفسج بمسدور الاذن بعد الضبط والتفقيش بعد حفاعا موضوعيا يكفى المرد عليه اطبئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتغنيش بناء على هذا الاذن أخذا منها بالادلة السائخة التي أوردتها وكان ما رد بسه الحكم على الدفسع ساقف الذكر سائفا في اطراحه فسان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله .

( طمن رتم ١٣٢٥ لسنة ٥٣ ق \_ جلسة ١٩٨٣/١٠/١ )

## قاعسدة رقم ( ٨٨٠ )

### 

النفسع بصدور الاثن بعد الضبط والتفتيش نفسع موضوعي ــ ما يكفي للرد على النفوع الموضوعية ــ أتسره •

#### المسكية:

لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعسوى بما 
تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريهة التي دان الطاعن بها وأورد 
على ثبوتها في حقه ادلة مستدة من اقسوال شاهدى الاثبات وتقرير 
المعامل الكياوية ، عرض للدفع الذي ابداه المدافع عن الطاعن 
واطراحه في قوله « وحيث أنه عن الدفع ببطلان القبض والتغتيش 
لحصولهما قبل استصدار الاذن من النيابة العامة فمردود عليه بان 
المحكمة تطمئن الي ما شهد به شاهدا الاثبات من أن القبض والتغتيش 
تما بعد مسدور الاذن ، ومن ثم لا تعول المحكمة على هذا الدفع الذي 
جماء مرسلا عار من دليله » . لما كان ذلك ، وكان من المقسرر أن 
الدفع بصدور الاذن بعد الضبط والتغتيش يعد دفاعا موضوعيا يكمي 
قدا الاذن أخذا منها بالادلة السائفة التي أوردتها ، وكان ما رد به 
الحكم عملى الدفع عسائف الذكر سائفا لاطراحه ، فسان ما يثيره الطاعن 
ق هذا الصدد يكون غير سديد .

( طعن رتد ۱۹۲۳ السنة ۵۳ ق - جلعة ۲۰/۱۰/۱۰ )

## قاعستة يقم ( ٨٨١ )

البسدا:

النفسوع الموضوعية المختلطة بالواقسع لا يجوز اثارتها لاول مرة أمسام محكمة البقض الا اذا كانت مدونسات الحكم تحمل مقوماتها .

#### المسكمة:

من المقرر أن الطاعن ما دام لم يتر أسلم محسكية الموضوع الدفع 
ببطلان التفنيش مانسه لا يجسوز له اثارته لأول مسرة أسلم محسكية 
النقض الا أذا كانت مدونات الحكم مقوماته لانسه من الدفسوع التانونية 
التى تخطط بالواقسع ويقتضى تحقيقا موضوعيا تنصر عنسه وظيفسة 
محسكية النقض .

( طعن رقم ۱۰۸۷ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۳/۱۱/۱

## قاعسسدة رقم ( ۸۸۲ )

#### المسطا:

النفسع بصدور الانن بعد الضسبط والتفتيش دفسع موضوعي ـــ ما يكفي الرد على الدفوع الموضوعية ـــ اثره •

## المسكبة:

من المقرر أن الدفع بصدور الاذن بعد — الضبط وانتعنيش يعدد دفاعا موضوعيا يكنى للرد عليه اطبئنان المحكمة الى وقدوع الضبط والتعنيش بناء على هذا الاذن أخذا فيها بالأداعة التى أوردتها وكان الحسكم المطعون فيه قد رد على هذا النفسع بتوله « وحيث أن المحكمة لا تعول على الاتكار الحاصل من المتهم لما أسند البه بالدعوى من أته قد أخرز الجسوهر المخسدر المضبوط وتطبئن كل الأطبئنان لاداعة الابتسات سالفة البيسان وترى أن الحسال في الدعوى ينبأ بأن الإجسراءات قد تعاقبت وأن التعنيش أنها وقسع بعد صدور الان بسه من النباسة العلمة » . وكان ما رد بسه الحكم على الدغسع سالف الذكر — سائفا لاطراحه فسان ما يثيره الطاعن في هذا المحدد يكون غير سعيد .

(طعن رقم ١٨٥٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٣/١١/٢٢ )

## قاعبسدة رقم ( ٨٨٣ ).

### : 12-41

الدَّمْ عَ بِيطَلالُ انْنَ التَّمْنِيْسُ الْمَدِمِ جُدِيدَ \* التَّحْرِياتُ دَعْعَ جُوهُرى للنُوعُ الْجُوهُرَيَّةُ يَجِبُ عَلَى الْحَكْيَةُ مِنْاتُسْتُهَا وَالْرَدُّ عَلَيْها \*

## المَـكية:

من المترر أن تتدير جديسة التحريسات وكتابتها لتنسويغ أصدار الإن بالتنتيش وأن كان موكولا الى سلطة التحقيق التى أصدرته نحت وقابة محكمة المؤسوع ، الا أنسه أذا كان المتهم تسد دفسع ببطلان الاجراء غانه يتمسين عسلى المسكمة أن تعرض لهذا الدفسع الجوهرى وتقول كلمتها فيه بأسباب سائفة وأذ كان الحسكم المطعون غيب لم يعرض البته لدفسع الطاعن ببطلان أذن التنتيش لعدم جسدية التحريات التي بنى عليها عسلى الرغم من أتسه أقسام تضسؤه بالادانة عسى الدليل المستهد مها أسفر عنه تنفيذ هسذا الاذن ، غساته يكون معيا ياتمسور بما يستوجب يتضه.

( طعن رقم ٢٥٥٦ لسِنة ٥٣ ق -- جلسة ٢/١٢/١٩٨١ )

## قاعـــدة رقم ( ٨٨٤ )

## البسدا:

الدفيع ببطالان اذن التفتيش لمسدم جديسة التحريات ... دفسع جوهرى ... الدفوع الجوهرية يجب على المحكمة مناقشتها والرد عليها ... اعقاله ... اثره ... قصدور .

### الحسكية :

لما كان تضاء هذه المسكنة تسد جرى عسلى انسه واثن كان تتدير جديسة التحريات وكبايتها لتسسويغ اصدار الاذن بالتنتيش موكولا الى سُلطة التحتيق التى اصدرته رقابة محكة الوضوع ؛ الا انسه اذا كان المتهم تبعد دفسع بيخلان هسدا الإجراء كماته يتمين عسلى المخلة — أن تعرض لهذا الدنسع الجوهري وتتول كلمتها عيسه بأسباب سائفة ؛ لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة الأوراق ان الدائع عن الطاعن دغع أمام محكمة الموضوع ببطلان اذن التغنيش لعدم جديـة التحييات التي بغي عليها ، وإن الحكم المطهون عبد لم يعرض البنة لهذا الدغم المارة المسه وردا عليسه على الرغه بين أنه أتسام تضاءه بالادائسة عنى الدليل المستبد مما أسفر عنه عسدنا الإنن ، فإن الحكم يكون معيا مالتصور مما يوجب تتضه والاحالة .

وطعن رقم ٢٦٥٢ لسنة ٥٣ في سـ جلسة ٢٩٨٣/١٢/٢٧ ،

## قاعِــدة رقم ( ٨٨٥ )

السيدا :

تقدير جديسة التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الائن بالتفتيش ودكولا الى سلطة التحقيق التي اصدرته تحت رقابة محسكمة الموضوع س الدفسع ببطلان هذا الإجراء ــ السره .

#### المسكمة:

من المقرر أنه وأن كان تقدير جدية التحريات وكعلبتها لتسويغ الصدار الأن بالتنبيش موكولا إلى سلطة التحقيق التي اسدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، إلا أنه أذا كان المنهم قد دنسع ببطلان هذا الإجراء ، فسأنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدنع الجوهري وتقول كليتها بأسباب سلفة .

(طعن رتم ۲۹۵۳ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۲۷/۲۱/۱۹۸۳)

## قاعبدة رقم ( ٨٨٦ )

المسطا:

ما يكفى للرد على الدفسوع الموضوعية .

المسكبة :

من المترر أن النفسع بصدور الأذن بالتفتيش بعد الضبط أنها هو دفساع موضوعي يكمى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الأفن أخذا بالأهلسة التي أوردتها ولا يجوز مجادلتها فيه أو مسادرة عتمتها في شبسانه المام محكمة النقض .

( طعن رقم ٢٤.٣ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢/٢/١٩٨٤ )

## قاعـــدة رقم ( ۸۸۷ )

#### المسدا :

اقتضاع الحسكية بجدية التحسريات التي بنى عليها انن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره واقرت النيابة على تصدقها في هسذا الشسان فاقه لا يمقب عليها فيها ارتاته لتعلقه بالوضوع لا بالقانون .

### المسكبة:

لما كان الحسكم المطعون نيسه بين وأتمة الدعسوى بها نتوانر بسه كافة العناصر القانونية للجريبة التى دان الطاعن بها ، واورد على بثوتها في حقه ادلسة مستبدة من اتسوال شاهدى الانبسات ومن تغرير المعمل الكياوى ، وهى ادلسة سائفة شسائها أن تؤدى الى ما رئيسه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون نيسه قسد عرض لانفسع ببطلان أذن التقتيش لعدم جدية التحريات واطراحه في توله « .... وكانت المحكمة تطبئن الى التحريات التي تسلم بها الفسليط والتي استصدر بناء عليها أذن التقتيش » . وكان من المقرر أن تقدير جديسة التحريات وكمليقها لامسائل الموضوعية التي يوكل الاسر فيها الى سلطة التحتيق تحت اشراف محكهة الموضوع ، وكانت المحكمة قسد اقتنعت بجديسة التحريات التي بنى عليها أذن التقتيش و وكنات المحكمة قسد اقتنعت بجديسة التحريات التي بنى عليها أذن التقتيش وكليقها لتسويغ أصداره وأقسرت النيابة على تصرفها في هذا الشسان ، فانسه لا مقتب عليها فيها ارتانه لتعلقه بالموضوع لا بالتاتون .

( طعن رقم ٥٠٤٦ لسنة ٥٣ ق \_ جلسة ٢/٢/١٩٨٤ )

## قاعسدة رقم ( ٨٨٨ )

### البـــدا :

الدفــع ببطلان التفتيش ــ دفــع جوهري ــ يتمين عــلي المحكمة الرد عليــه باسباب سائفة .

## الحبكة:

من القرر إن تقبير جبيسة التحريات وكفايتها لتسسويغ اصسدار الانن بالتنتيش وان كان موكولا الى سلطة التحقيق التى اصدرته تحت

رتابة محكمة الوضوع ؛ الا اتسه اذا كان المنهم تسد دفسع ببطلان هسذا الاجسراء فاقه يتمين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفسع الجوهرى وتقول كلمتها فيسه بأسباب سائفة وإذا كان الحسكم المطعون فيسه لم يعرض البنة لدفسع الطاعن ببطلان أذن التقتيش لعدم جديسة التحسيلات التي بنى عليها رغم أنسه أقسام تفساءه بالادانسة عسلى الدليل المستهد مما استقر عنه تنفيذ هذا الاذن ؛ فأنه يكون معينا بالقصور بما يستوجب استقر عدد . . .

( طعن رقم ١٩٠٨ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٨/٢/٨ )

## قاعـــدة رقم ( ۱۸۸ )

#### المسدا :

النفسوع القانونية المختلطة بالواقع لا يجوز السارتها لأول مسرة لهلم محكمة النقض سالدفسع ببطلان القبض والتفتيش سا أتسره .

## المسكمة:

## قاعسسدة رقم ( ۸۹۰ )

## البستدا":

حــالة التلبس من الأمور التي تستقل محــكة الوضــوع بتقدير توافرها ــ الدفع ببطلان القبض والتفتيش الرتبة عليها ــ اثره •

### المسكبة:

لمساكان الحكم المطعون فيسه بين واتعة الدعسوى بما تتوافر به

كانة المناصر القانونية لجريهة إحراز مخدر بقصد التعاطى التي دان الطاعن بها ٤ واورد على ثبوتها في حقه ادلسة سيائغة تؤدى الى ما رنبه الحكم عليها مستبدة من اقسوال شاهد الاثبات وتقرير التحليل ، لمسا كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم ينفسع منطلان. القبض والتفتيش لانتفاء خسالة التلبس ، وكان هذا الدفسع من الدنسوع التانوبية المختلطة بالواقع التي لا تجسوز اثارتها لاول مسرة أسام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضى تحقيقا تناى منه وظيفة هذه المحكمة ، ولا يقدح في ذلك أن يكون الدفساع عن الطاعن قد ضمن مرافعته .. في مقام التشكيك في اقسوال شاهد الاثبات وطلب البراءة قوله « ان الدعسوى لم تكن في حالة من حالات التلبس » اذ هو قول مرسل عى اطلاقه لا يحمل عسلى الدفسع الصريح ببطلان الضبط والتفتيش الذي يجب ابداؤه في عبارة صريحة تشتمل عدا،، سان الراد منه ، هذا مضللا عن أنب من المرر أن القول بتوامر حالسة التلبس أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محسكمة الموضوع بغير معتب عليها ما دامت قسد اتامت قضاءها عسلى أسباب سائغة \_ كسيا هو الحسال في الدعسوى المطروحسة \_ ومن ثم نسان النم, في هذا الخصوص يكون غير سديد .

( طعن رقم ۷۷۱ه لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۲/۱۲ )

### قاعـــدة رقم ( ۸۹۱ )

### البـــدا ؟

الدفع بتعذر تحديد الضارب محدث الاصابة ليس من الدفوع الموسوع الموسود التي يتمن المستولا بسل يكفى ان الموسودة التي استند اليها الحسكم في المستند اليها الحسكم في الادانسة .

#### المسكية :

. لما كان ذلك ، وكان الدنع بتعذر تحديد الفسارب محسدت الاضابة ليس من الدنسوع الجوهرية التي يتعين علي المحكمة ان ترد

عليها استقلالا بسل يكنى أن يكون الرد عليها مستفادا من الاداسة التي استند اليها الحسكم في الإدانسة . لمسا كان ذلك ، وكان الثابت من منضر جلسة المحاكمة أن الدنساع أبدى في مرامعته أن الطاعن أصيب في وأسب خور وصوله الى مكان المسلجرة ومن شان هذه الاسسابة أن تنقده الوعي مما لا يتسنى لسه الاعتداء على الغير ، وكان ما اشسار اليسه النفاع من ذلك مسد جساء في سياق مرامعته بقصد التشكيك في التوال شاهدى الاثبات ولم يقدم للمحسكمة دليلا عسلى صحة ما زعمسه من متدانسه الوعى نتيجسة حدوث اصابته ، كما انسه لم يطلب اليها تحقيقه فهو دفاع موضوعي لا تلتزم المحسكمة بالرد عليسه استقلالا اذ الرد مستفاد ضمنا من أدلسة النبوت التي استند اليها الحسكم في ادانسة الطاعن ويكون النعى عسلى الحكم بالقصور في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيمه قسد عرض لدنساع الطاعن بأنه كان في حالة دنساع شرعي عن نفسسه واطرحه بقولسة « وحبث أنسه عما أثاره الدفاع الحاضر مع المتهم بشسان الدفاع الشرعى نسان المحكمة تشير بما لها من سملطة وزن الأدلسة المطروحسة عليها الى أن المتهم لم يكن في حالة من حالات الدنساع الشرعي إذ الثابت بالتحقيقات أن المتهم مسد بادر بالاعتداء على المجنى عليسه ولم يثبت أن الاخسر قد بدأ بالاعتداء وبالتلى نلم يكن هناك خطر بحدق بسه حتى بيساح لسه درءه وبذلك لا تتوافر اركان الدفساع الشرعى ومن ثم يكون هذا الدفساء غير قائم على سند من واقع أو قانون ويتمين الالتفات عنه .

( طعن رقم ٥٩٨٩ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١/٢٢ )

## قاعسسدة رقم ( ۸۹۲ )

: المسطا

ليس الطاعن أن ينعى عـلى الحسكمة قعودهـا عن الرد عـلى دفـم لم يثر املهها .

#### المسكية:

لنا كان ذلك ، وكان النابت في مفضر جلسة المحاكمة أن الفساع عن الطاعن لم يثر ما يفسساه من دخسع بشيوع التهبة وتلفيقها غليس له من بعد أن ينعى عسلى المحكمة تعودها عن الرد عسلى دخسع لم يشر المها ، هذا غضسلا عن أن من المسرر أن الدخسع بشسيوع التهبة وتلفيقها هو من الدخسوع الموضوعية التي لا تستوجب ردا ما دام الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي تطبئن اليها بما يفيد اطراحها .

( طعن رقم ٤٠٢٢) لسنة ٧ه ق ـ جلسة ١٩٨٨/١/٢١ )

رايما ـ الدفوع المتعلقة بسبق الفصل في الدعوى :

## قاعسسدة رقم ( ۸۹۳ )

#### المسدا:

يشترط للدفسع بقوة الشيء المحكوم فيسه في المسأثل الجنائية ان يكون هناك حكم بات سبق صدوره في محاكم جنائيسة معينة يتحد موضوعها وسببها واشخاصها مع المحاكمة التالية .

#### المسكية:

من المترر أتسه يشترط لصحة النسع بتوة الشيء المحكوم نيسه في المسائل الجنائية أن يكون هناك حكم بات سبق صدوره في محساكبة جنائية معينة يتحد موضوعها وسببها واشخاصها مع المحاكمة التالية ، واذ كان بيين من المفردات المضمومة أن الجنحة رقم ٢٧٥) لسنة ١٩٧٢ شبين الكوم حد محسل النفسع حالتهم شسهادة رسسية بمضمونها عن واقعمة ضرب تختلف في تاريخها عن تاريخ الواقعمة المسائلة ومن ثم فسلا على الحكم المطمون نيسه أن أعرض عن النفسع بعسم جواز نظر الدعسوى لسابقة الفصل نيها لتخلف احد شروط أعماله وهو اتحاد الموضوع بين الدعويين .

(طعن رقم ۲۰۹۱ اسنة ۵۲ ق ــ جلسة ۱۹۸۳/۰/۳ ) قاعـــدة رقم ( ۸۹۶ )

الدفسع بعدم جواز نظسر الدعسوى لسبق الفصسل فيها متعلقة بالنظام العام ويجوز التمسك بسه في ايسة حالة كانت عليها الدعسوى ـــ اثارته لاول مرة امسام محكمة النقض ـــ شرطه ٠

### المصكبة:

: المسطا

من المتور ان المفنيع بعدم جسوان نظر الدعسوي النبق الفقتل فيها وان كان متعلقا بالنظام العام ويجوز النبسك بسه في ايسة حالسة كانت عليها الدعسوى الا أن اثارته لأول مرة أمسام محكمة التقض مشروطة بسأن تكون مقوماته واضحة من الحسكم ذاته أو أن تكون عناصر الحكم مؤديسة الى تبوله بغير حائجة الى أجراء تحقيق موضوعي تقصر عنسه وظيفة محسكمة النقش ، وأذ كان الحكم المطمون فيسه قد خلا مها يظاهر هذا الدفسع ، وكان الفصل فيسه يقتضى تحقيقا موضوعيا غاته لا تقبل اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رم ۸۰۹ه لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۲۱/۲/۱۹۸۱)

## قاعـــدة رقم ( ۸۹۵ )

: المسدا

من القرر ان النفع بعدم جواز نظر الدعوى اسيق الفصل فيها هو دفعاع جوهرى يجب على الحكة ان تحققه وقصل فيه .

#### المسكبة:

لما كان ببين من مطالعة معاشر جاسات المحلكة أن الشاعن فنع بعدم جواز نظر الدعسوى لسابقة الغصل نبها في الجنحة وتم ٢٥٣٤ سنة الاسترابية الا أن المحسكة لم تعرض لهذا الدغسط ليراها الله وردا عليه ــ وكان من المقرر أن الدغم بعدم جسواز نظر الدعسوى لسابقة الغمس غيها هو دغساع جوهرى من شساته أن يهدم القهسة موضوع الدعسوى لبناته على سبق الغمل غيها غتد كان واجبا على المحكمة أن تحققه وتقصل غيسه أما وهي لم تقمسل غان حكمها يكون معيها بالقمسور بها يوجب نقضه .

( طعن رقم ۷۲۳۷ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۲۸۱۶/۶ )

## قاعـــدة رقم ( ۱۹۹ )

## البسدا :

الدفع بعدم جواز نظر الدعموى لسبق الفصل فيها هو دفعاع جوهرى من شاته أن يهدم التهبة موضوع الدعموى لبنائه على سميق الفصل فيها فيتمين على المحكمة أن تحققه وتفصل فيمه .

#### المسكية:

لما كان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنائية أن الحاضر عن الطاعنة دفع بعدم جسواز نظر الدعسوى لسابتة الفصل فيها في الجنحة رتم ٢٤٦٦ لسنة ١٩٨٠ تسم الخليفة واستثنائها رتم ٢٤٦٥ لسنة ١٩٨١ جنح المدرت حكيها الملمون فيه لمنة ١٩٨١ جنوش الى هذا الدفاع للمحكمة اصدرت حكيها الملمون فيه دون أن تعرض الى هذا الدفاع للمحال خلك ذلك وكان الدفاع بعدم جواز نظر الدعسوى لسابقة الفصل فيها هو دفاع جوهرى من شأنه أن يهدم التهية موضوع الدعسوى لبنائه على سبق الفصل فيها فقد كان واجبا على المحكمة أن تحققه وتفصل فيه ، أما وهي لم تقعل غان حكيها يكون مهيها بالقصور أيضا مها يتنفى نقضه .

( طعن رقم ٧١٦٩ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٤/١٧ )

## قاعـــدة رقم ( ۸۹۷ )

#### المسدا:

من القرر أن النفسع بعدم جواز نظر الدعسوى لسبق القصسل فيها هو نفساع جوهرى يجب عسلى المحكمة أن تحققه وتفصل فيسه سـ أغفاله سـ أشـره سـ قصسور ٠

## المسكبة:

لسا كان يبين من الاطسلاع على محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية الساعن حضر مع محليه بجلسـة ١٦ من اكتربر سنة ١٩٨٢ ودنسع المحلمي بعدم جواز نظر الدعسوى الجنائية في التضية رتم ١٩٢١ سنة ١٩٨١ جنح شبرا لكن المحكمة أمسدرت حكمها دون أن نعرض لبذا الدنساع . كما أن الحكم المطعون فيسه ذهب الى تأييد الحسكم الابتدائي دون أن يعني باستعراض هذا النفسع أو يرد عليه بها يفنده . لما كان ذلك ، وكان الدفسع بعدم جواز نظر الدعسوى لسابتة الفصل فيها هو دنساع جوهرى من شائه أن يعدم التهبة موضوع الدعسوى لبنائه على سبق الفصل فيها فقد كان على المحكمة أن تحقته وتنصل فيه ، الما وعي لم تفعل فسان حكمها يكون معيبا بالقصور .

( طعن رقم ١٩٨٢/٥/١٦ لمسنة ١٩٠٤ ) - جلسة ١٩٨٤/٥/١١ )

### قاعـــدة رقم ( ۸۹۸ )

### البسدا:

من القسرر ان الدفسع بعدم جواز نظر الدعسوى لسابقة الفصل فيها هو دفساع جوهرى يجب على المسكمة تحقيقه والفصل فيسه والا كان حكها معينا بالقصور،

#### المسكمة:

النفسع بعدم جواز نظر الدعسوى لمسابقة الفصل فيها هو دمساع جوهرى من شانه أن يهدم التهمة موضوع الدعسوى لبنائه عسلى سبق الفصل فيها ، فقد كان واجبا على المحكمة أن تحققه وتفصسل فيه ، أما وهى لم تفصل فان حكمها يكون معينا بالقصور بما يقتضى نقضسه .

( طعن رقم ، ٧٤٨٢ لسنة ٥٣ ق \_ جلسة ١٩٨٤/٦/١٣ )

## قاعسدة رقم ( ۸۹۹ )

#### : المسدا

الدفسع بعسدم جسواز نظر الدعسوى لسسابقة الفصسل فيها هو دفساع جوهرى بجب على المسكمة تحقيقه والرد عليه سوالا كان حكمها معينا بالقصور •

#### المكمة:

البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن دغسع أسام محكمة ثانى درجسة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الغصل نبها في قضية ذكر رضها غامرت المحكمة بضمها بيد أنها أصدرت حكمها المطعون غيسه دون أن تعرض لذلك الدغسع إيرادا له ودا عليسه على الرغم من جوهريته أذ من شاته سلو صحح سان يهدم النهبة موضوع الدعسوى لابتنائسه على سبق الغصل غيهسا ، غسان الحسكم يكون معيسا بالقصور مما يرطله .

( طعن رقم ٢٦٩١ لسنة ٤٥ ق \_ جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨ )

## قاعـــدة رقم ( ٩٠٠ )

المسطا:

الدمسع بعدم جواز نظر الدعسوى اسابقة المجسل فيها هو دعم جوهرى يجيب على المحسكمة أن تحققه وتعصسل فيسه والا كان حكمها معيا بالقصسور •

#### المسكية:

وحيث أنسه يبين من مطالعة المفردات المرفقسة بأوراق الطعن أن الطاعن قسدم مذكرة خلال فترة حجز الدعسوى للحكم أمسام محكمة أول مرجعة دنع نيها بعدم جواز نظر الدعدوى لسابقة النصل نيها في الجنحة رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٢ أمن دولة بنها ، ولكن المحسكمة أصدرت حكمها المستانف دون أن تعرض الى هذا الدفاع ، كما يبين من الاطلاع عملى محاضر جلسات المحاكمة اسمام محكمة ثاتى درجمة أن المدانسع عن الظاعن طلب ضم الدعوى رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٢ أمن دولة بنها نقررت المصكمة التأجيل لنظر الدعسوى مع أخرى ، وتكرر التأجيل لذات السبب الى أن صدر الحكم الطعون نيسه بتأييد الحكم الستأنف لأسبابه ومن ثم فان المحكمة الاستثنافية لم تعرض - بدورها - الى دفاع الطاعن ، لما كان ذلك وكان الدفع بعدم جسواز نظر الدعسوى لسابته الفصحل فيها هو دفاع جوهري من شائه أن يهدم التهمة موضوع الدعبوي لبنائه عملي سبق الفصيل فيها فقيد كان واحيا على المحكمة أن تحققه وتفصل فيه ، أها وهي لم تفعل فسأن حكمها يكون معسا بالقصور في البيان بما يبطله ويقتضى نقضه والاحالة بغير حاجبة الى بحث باتى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٧٩١٣ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٥/١/٨ )

قاعـــدة رقم ( ٩٠١)

البسدا :

الدفـع بمـدم جواز نظر الدعــوى لسبق الفصــل فيها هو من الدفرع الجوهرية المتعلقة بالنظام العام •

#### الحكية:

أسا كان ذلك ، وكان الدنسع بعدم جواز نظر الدعسوى لسبق المصل نيها هو من الدنوع الجوهرية المتملة بالنظام العام التي ينبغي عسلى المحسكية حين تعرض لسنه ان تقسطه حقه بسان نورد في حكيها الاسائيد القائرينية التي تتنفي عسلى موجبها بتبوله أو يفضسه ، لمحا يترتب عليه لو صبح — من انقضاء الدعسوى الجنائية بسبق الحكم نيها .. لما كان ذلك ، وكان الحسكم المطمون نيسه قسد رد عسلى دنسع الطاعنين في هذا الشسان بالعبارة التي سبق بيانها نماته نيها أورده على هذا النحو المبتسر لا يكون قسد بين العناصر الكانيسة والمؤدسة الى عدم تنبط بها يصهه بالقصدور الذي يعجز هذه المحكمة — محكمة النقض عن مراقبة سلامة تطبيق القسانون والتترير براى نيها يثيره الطاعنون عن مراقبة الله عدي محمدة النقض سائر والمنافون والترير براى نيها يثيره الطاعنون في طعنهم مها يتعسين محمه تقضمه وذلك دون حاجبة الى بحث سسائر الموضوع .

( طعن رقم ، ١٩٨٥ لسنة ٤٥ ق \_ جلسة ١/١٠/١١٨٥ ،

## قاعـــدة رقم ( ٩٠٢)

#### المسدا :

النفسع بمسدم جواز نظر الدعسوى لسبق الفصسل فيها هو من الدفوع الجوهرية المتعلم بالنظام العلم .

#### المسكنة:

لسا كان ذلك ، وكان النفسع بعدم جسواز نظر الدعسوى لسبق الفصل فيها هو من الدفوع الجوهرية المتعلقة بالنظام العام التى ينبغى على المحكمة حين تعرض له ان تقسطه حقه بأن تورد فى حكمها الاسانيد القانونية التى تنتهى على موجبها بتبوله او رفضه . لما يترتب عليه أن صح سم من انقضاء الدعسوى الجنائية بسبق الحسكم فيها سلايترتب عليه أن صح سمن انقضاء الدعسوى الجنائية الحكم فيها سلط كان ذلك ، وكان الحكم الملمون فيسه تسد رد عسلى دفسع الطاعنين في هذا النحو هذا النصار بالعبارة التى سبق بيانها فائه فيها ورده على هذا النحو

المبتسر لا يكون قسد بين العناصر الكلعية والمؤديسة الى عسدم تبولسه با يصبه بالتصور الذي يعجز هذه الحسكة سمحكمة النقض عن مراتبة سلامة تطبيق القانون والتترير براى نيبا يثيره الطاعنون في طعنهم مما يتمين بعد نقضة وذلك دون حاجسة الى بحث سائر أوجسه الطمن ٤ واذ كان الطمن المسرة الثانيسة ٤ عسائه يتعسين تحديد جلسسة انظر الموضوع .

( طعن رقم ۲۸۱۱ لسنة ٥٤ ق سـ جلسة ۲۸۱۱/۱۰/۱۱ ) قاعـــعة رقم ( ۹۰۳ )

## البسدا :

النفسم بصديم جواز نظر الدعسوى لسبق الفصسل فيها هو من الدفوع الجوهرية المُعلَّمة بالنظام العام .

#### المحكمة:

لما كان ذلك ، وكان الدفع بعدم جدواز نظر الدعدوى لسبق الفصل فيها هو من الدفوع الجوهرية المتملقة بالنظام العام التى ينبغى على المحكمة حين تعرض لسه ان تقسطه حقه بان تورد في حكها الاستيد القانونية التى تنبغى على موجبها بتبوله او رفضه لما يترتب عليه سلو صح -- من انقضاء الدعوى الجنائية بسبق الحكم فيها ، لما كان ذلك ، وكان الحسكم المطعون فيهه قسد رد على دفسع الطاعنين في هذا النص المتسل بالعبارة التى سبق بيانها فاقه فيها أورده عملى هذا النحو المتسل لا يكون تسد بين العناصر الكانية والمؤدية الى عدم تبوله بها يصسه بالتصور الذي يعجز هذه المسكمة - حكمة النقض - عن مراقبة مسلمة تطبيق القانون والتترير براى فيها يثيره الطاعنون في طعنهم ما يتمين محه نقضه وذلك دون حلجة لبحث سائر أوجمه الطمن .

( طعن رقم ۲۸۶۲ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٥/١٠/١ )

## قاعــدة رقم ( ٩٠٤)

## المِسطا:

النفسع بمسدم جوارَ نظر التعسوى لسبق القصسل فيها هو من النفسوع الجوهرية التعلقة بالنظام المام التي ينبغى عسلى المسكمة حين تعرض له أن تقسسطه حقه بأن تورد في حكمها الأسانيد القانونية التي تنتهى على موجبها بقبوله أو رفضه •

#### المسكمة:

وحيث ان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة اسمام محكمة ثاني درجية ، أن الدنياع عن الطاعنين احيال في دخاعهم في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيسه الى ما هو ثسابت بمحضر جاسسة الدعسوى رقم ١٣٩ رول اليوم ذاته سـ وهو ما حصله الحسكم المطعرن فيه ورد عليه في قولسه « ... أن النفسع بعدم حسوار نظر الدعسوي لسبق النصل نيها بالتضية رتم ١٧٥٢ لسنة ١٩٧٨ جنح الشرابية المنظورة امام هذه المصكمة والمحجوزة للحكم لجلسمة اليوم بمطالعتما تمين انسة ماقد الأركان والشروط القانونية ومن ثم تلتفت المحكمة عنه » . لما كان ذلك ، وكان الدنسع بعدم جسواز نظر الدعسوى لسبق الفصل ميها هو من النفوع الجوهرية المتعلقة بالنظام العام التي ينبغي على المسكمة حين تعرضَ لسه أن تقسَّطُه حقه بأن تورد في حسكمها الاساليد القانونية التي تنتهي على موجبها بقبوله او رغضمه لما يترتب علبمه ـ ان صح ـ من انقضاء الدعـوى الجنائية بسبق الحكم ميها ـ لما كن ذلك . وكان الحكم المطعون نيسه قد رد عملي دنسع الطاعنين في هدذا الشئان بالعبارة التي سبق بيانها فانه فيما أورده عملي هدذا النحو المنسر لا يكون قسد بين العناصر الكافية المؤديسة الى عدم قبوله بها يصبه بالقصور الذي يعجز هذه المسكبة - محكمة النقض - عن مراتبة سلامة تطبيق التسانون والتقرير براى ميما يثيره الطاعنون في طعنهما ، مما يتعين معه نقضه وذلك دون حاجة لبحث ساتر أوحسه الطعن ، وإذ كان الطعن للمرة الثانية ناله بتعين تحديد حليسة لنظر الموضِـوع .

( طعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١/١١/١٥/١ )

## قاعـــدة رقم ( ٩٠٥ )

#### : المسلا

الدفع بعدم جواز نظر الدعسوى اسابقة الفصل فيها دفعها جوهريا وهو من الدفسوع التعلقة بالنظام العام ويجوز أثارته في أيسة حالة كانت عليها الدعسوى .

### الحكمة:

لسا كان ذلك ، وكان الدفع بعدم جواز الدعموى لسابقة الفصل 

فيها دفعا جوهريا من شانه سلو صح سان يهسدم النهسة موضوع
الدعموى لبنائه على سبق الفصل فيها ، وهو من الدفعو المتطقة
بالنظام العام ويجوز اثارته في ايسة حالة كانت عليها الدعموى ، ومن
ثم فقد كان على الحكم وقد اثير هذا الدفع اسام محكمة اول درجسة
ان يبحصه وان برد عليه بها يفنده ، الما وهو لم يفعل سبل دان الطاعن
دون ان يتضعن بها يسوغ بسه رفض هذا الدفع سانة يكون قامر
البيسان بها يبطله ويوجب نقضه والاصالة بفعر حاجة الى بحث
سائر أوجهه الطعن .

( طعن رقم ۲۱۸٦ لسنة ٥٦ ق \_ جلسة ١٩٨٦/٦/١٥ )

# قاعسدة رقم ( ٩٠٦)

#### المسدا :

النفسع بمسدم جواز نظر الدعسوى لسابقة الفصل فيها ... يجب على المحسكمة ان تحققه وتفصيل فيه .

## المسكبة:

لسا كان ذلك ، وكان الدفع بعدم جواز نظر الدعدوى لسابقة الفصل فيها هو دفاع جوهرى من شانه أن يهدم النهبة موضوع الدعدوى لبنائه عسلى سبق الفصل فيها نقد كان واجبا عسلى المحكمة أن تحققه وتفصل فيسه ، أسا وهى لم تفعل فان حكمها يكون معيسا بالقصور بما يقتضى نقضه والاحسالة بغير حاجة الى بحث يساتى أوجه الطعن الإخسرى .

( طعن رقم ۹۸۸ه لسنة ۵ ق ــ جلسة ۱۹۸۷/۲/۳ )

## قاعسسدة رقم ( ٩٠٧ )

## البيدا:

الدفع بعدم حَـوْاز نظـر الدعــوي لسبق الفصــل فيهـا من التفــلم المام ويجوز التارته في لهــة حالة كانت عليها الدعوى •

## الحكبة:

لما كان ذلك ، وكان من المترر أن الدفاع بعدم جواز نظر الدعوى للسبق الفصل فيها من النظام العام وتجوز أثارته في أياة حالة كانت عليه الدعاوى وتحقيقه قدد تغير وجه الراى في الدعاوى وكانت البين أن الطاعن قد أقام دفاعه على هذا الدفاع ما كان لازمة أن تعارض لله المسكمة نتقسطه حقه أيرادا له وردا عليه الما وهي لم تعسن تمان حكمها يكون معييا بالقصور في البيان بما يبطله ويوجب نقضه والإعادة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

( طعن رتم ٥٠٣ه لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٠ )

## خامسا ــ مسائل منوعــة :

## قاعـــدة رقم ( ٩٠٨ )

### : المسدا

النفع بتلفيق التهمة من النفوع الموضحوعية ــ ما يكفى للرد عليها .

### المسكبة:

الدنسع بتلغيق التههة هو دغسع موضوعى لا يستأهل في الأمسل ردا صريحا بسل يكنى أن يكون الرد مستقادا من الأدلسة إلتي أبستند عليها الحسكم في الادانسة ، ومن ثم غسان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله .

( طعن رقم ۲۲۰۲ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٢٠/٢/١١ )

## قاعـــدة رقم ( ٩٠٩)

### البـــدا :

الدفوع الموضوعية ــ عدم جواز اثارتها لأول مرة امام محكمة التقض ما لم تكن مدونات الحسكم دالة بذاتها على محقق حالته أو ترشيح القيامها .

# المصكمة :

الأمسل في الدنساع الشرعي انسه من الدنسوع الموضوعية الني يجب النبسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز اثارتها لأول مرة أمسام محكمة النقض الا اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحتق حسلة الدنساع الشرعي كما عرفه التسانون أو ترشيح لقيامها ، ولسا كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك بتيسام حالة الدنساع الشرعي ، وكانت الواقعية كما اثبتها الحسكم لا تتوافر نيها على الحالمة أو ترشيح لقيامها ، غسانه لا يتبل من الطاعن اثارة هذا الدناع الأول مرة أسلم محكمة انتقش .

(طعن رقم ۲۰۲۲ لسفة عدى مسجلسة ١٩٨١/٤/١٩ )

# قاعسدة رقم ( ٩١٠ )

: المسلما

الدفع بتعذر الرؤيسة ــ نفع موضوعي ما يكفي للرد عليه .

المسكبة:

النفع بتعفر الرؤيسة وتحديد شخص الضارب هو من الدفسوع الموضوعية التي لا تستوجب في الأمسل ردا صريحا من الحسكم ما دام الرد مستفادا ضمنا من التفساء بالادانسة استفادا الى ادلسة الثبوت التي أوردها ٤ نمسان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يتمحص جدلا موضوعيا في تعدير الدليل لا يجوز اثارته المام محكمة النقض .

( طعن رقم ٩١١ لسنة ٥٢ ق \_ جلسة ١٩٨٢/٤/٦ )

قاعـــدة رقم ( ٩١١)

المسدا :

عدم التفات الحــكم المطمون فيــه الى الدفــاع الجوهــرى ـــ اثــره .

المصكمة:

لسا كان النابت من الاطلاع على محضر جلسات المحاكمة الاستثنائية ان الطاعن دفع بجلستى الثابن من اكتوبر سنة ١٩٨٠ ، والثانى والعشرين منه سبعه معلمه باليسوم المحدد لبيسع المحجوزات ورغم ذلك لم يلتعت الحكم المطعون نيسه الى هذا الدفاع الجوهسرى لمسا يستهدفه من نفى عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم بدونه سعلم يحصله اثباتا له او ردا عليه مناسان الحكم يكون معيا بالقصور الذي يوجب نقضه .

(طعن رقم ۱۱۵۰ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ٢٥/٥/١٩٨١)

قاعبسدة رقم ( ۹۱۲ )

: 1a.....41

النفوع الموضوعية لا يجواز اثارتها لاول مسرة امسام محسكمة النقض ــ السره .

#### نام كية :

الأصل في الدنساع الشرعي انسه من الدنسوع الموضوعية التي يجب التمسك بها لدى محسكمة الموضوع ولا تجوز اثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض الا اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها عسلى تحقق حالة النفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشيح لقيامها ، وكانت واقعمة الدعموى كما اثبتها الحكم المطعون نيسه لا تتوانر نيها تلك الحالة أو ترشع لقيامها ، وكان البسين من محضر جاسة المحاكمة أن الطاعن لم ينمسك صراحة لقيام حالة الدناع الشرعي ، وأنها اقتصر المدانسة عنه عسلى القول بسأن « الطعنة كانت وليدة غضب وان الجرح القطعي في يد المتهم اليهني يثبت ان المجنى عليها كانت مهسسكة بالمطواة وأن للمحكمة الا تأخذ المتهم باعترانه » وهو ما لا ينيد التمسك بقياء حالة الدفياع الشرعي ، ولا يعد دفعا جديا يلزم المحكمة أن تعرض له بالرد ، مسان ما يثيره الطاعن بأسباب طعنه من أن معله بعد من قبيل الدنساع الشرعى لا يكون له محسل ، لمسا كان ذلك ، وكان الحسكم المطعون نيسه تسد أورد في بيانه لاتسوال الطاعن في التحتيقات أنه ضرب المجنى عليها أيضا بقادوم كانت تضمله نحت وسادتها ، وكان الطاعن لا ينسازع في أن ما نقله الحسكم من أقوالسه لسه معينسه الصحيح من الأوراق مسان ما يثيره من أن واقعة استعمال القسادوم في الاعتداء لا سند لها من الأوراق بكون غير صحيح .

( طُعن رقم . ) هه لسنة ٢ه ق \_ جلسة ١٩٨٣/١/١

## قاعـــدة رقم ( ٩١٣ )

## البـــدا :

### المسكبة:

لما كان العقم بتعذر الرؤية وتحديد الضارب من الدفوع

الموضوعية التى لا تسوجب فى الأصل ردا صريحا من الحكم ما دام الرد مستفادا ضمنا من التضاء بالادائدة. استندا الى ادلية الثبوت التى أوردها > نسان ما يثيره الطاعنون عن تعذر الرؤيسة ينحل الى جدل موضوعى حول حق محكمة الموضوع فى تقدير ادلة الدعدوى مما لا يجوز اثارته اسام محكمة النتض .

( طعن رقم ٦٦٧٠ لسنة ٥٢ ق \_ جلسة ٥/١٩٨٣/٤ )

# قاعـــبدة رقم (٩١٤)

: المسلاا

النفسع بشيوع التهمة من النفسوع الموضوعية التي لا تسستقزم من المسكمة ردا خاصا ٠

### المسكبة:

من المقرر أن الدنسع بشيوع التهمة هو من الدنسوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من ادلسة الانبسات التي تطمئن اليها بما ينيد اطراحها .

( طعن رقم ٦٩٥ لسنة ٥٣ ق. - جلسة ١٩٨٣/٥/١٧ )

# قاعـــدة رقم ( ٩١٥ )

البسدا:

النفع بنفي التهبة او شيوعها ... دفع موضوعي ما بكفي الرد عليه .

### الحكة:

النفسع بنغى التهسسة أو شيوعها من أوجسه النفساع الموضوعية التي لا تستاهل ردا طالسة أن الرد عليها مستقاد غنمنا من أدلسة الثبوت التي أوردها الحكم وكان الحكم المطمون نيسه سه قسد عرض لدنساع الطاعن ورد عليه بما يسوغ غان ما ينعاة الطاعن في هسذا الشسان يكون غير سديد .

( طعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٣١ )

# - قاعسسدة رقم ( ٩١٦ )

### البسدان

لا صفة لغير من وقرع في حقسه الاجسراء أن يستفع ببطلانسه ولو كان يستفيد منسه .

### المحكة:

ولما كانت التحريات واثن التغنيش غن الطاعن الأول غلا مسخة للطاعن الثاتى في الدفسع ببطلان اذن التغنيش لصدوره عن جريبة لم تكن قد وقعت بعد ما الماع و مقرر من اتسه لا صغة لغير من وقسع في حقسه الإجراء أن يعنع ببطلاته ولو كان يستغيد منسه لأن المسلحة في الدفسع لاحق لوجود المسغة فيسه ما هذا غضسلا عن أن المحكمة قسد ردت على هذا الدفع المبدى من الطاعن الأول ردا سليما سائفا .

(طعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٠٢٨١١٠١)

# هاعـــدة رقم ( ۹۱۷ )

## البـــدا :

النفسع بتلفيق التهمة ــ من النفسوع الموضسوعية ــ النفسوم الموضوعية لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة ٠

## المكهة:

الدغع بتلغيق التهسـة هو من الدغوع الموضوعية التي لا تستوجب في الاصل ردا صريحا من المحكمة .

(طعن رقم ۱۳۲۸ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۳/۱۰/۱

# قاعـــدة رقم ( ۹۱۸ )

## البـــدا :

الأصل أن النفوع المؤضوعية لا تستوجب ردا مريضا من للحكمة ما دام مستفادا ضبئا من القضاء بالإدائمة استفادا الى ادلمة الثبوت التي أوردتها •

### المسكية:

من المقرر أن الدنسع بتلفيق التهمة من الدنسوع الموضوعية ائتى

لا تستوجب في الأصل ردا صريحا بن الحسكم ها دام الرد مستنادا ضبئا من التخساء بالادائسة استنادا الى ادلسة النبوت التى اوردها فسان كل ما يغيره الطاعنون عن مرحتية الناهة أو طفيق الاتهسام ينطل الى جدل موضوعي حسول حق محكمة الموضوع في تقدير أدلسة الدعوى منا لا يجوز اثارته أسلم محكمة النقض .

( طِعن رقم ۱۳۸۳ اسنة ۵۳.ق. جلسة ۱۹۸۳/۱۰/۱۸ ) قاعـــدة رقم ( ۹۱۹ )

: المسطا

الدفع يشيوع التهة ... دفع موضوعى... لا يجوز اثارته لاول مردة امام محكمة النقض .

المكهة:

لسا كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المجلكة أن الطاعن لم يدفسع بشيوع التهمة فسانه لا يسوغ لسه اثارة ذلك الدفسع لأول مرة أمام محكبة النقض لأنسه دفسع موضوعى سه نفسلا عن أنسه بغرض اثارته جدلا غهو لا يستلزم من المسكمة ردا خاصا اكتفاء بما تسورده من أدلسة الاتسات التي تطبئن اليها بما يفيد اطراحه ومن ثم كان هسذا النمى في غير محله .

(طعن رقم ۱۸۲۰ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۳/۱۱/۸)

# قاعـــدة رقم ( ۹۲۰ )

: المسطا

النفوع الموضوعية لا تستوجب ردا صريحا من المسكهة بــل ان الرد يستفاد ضبنا من ادلة الثبوت التي اوردها الحكم .

## المكة:

من المتسير اينسا أن النسع بتلفيق التهسة من أوجب الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل أن الرد يستقاد من أداسة الثوت التي أوردها الحكم .

(طعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٣/١١/٨)

# قَاعنسندة رقمُ ( ٩٢١)

### : المسطا

الدفسوع الموضسوعية لا تستاهل بحسب الامسل ردا صريحا بسل يكفى ان يكون الرد عليسه مسستفادا مسن الأدلسة التى عوات عليهسا المسسكمة •

#### المكمة:

الدنسع بتلغيق التهبة دنسع موضوعي لا يستأهل بحسب الاصل ردا صريحا بل يكتى أن بيكون الرد عليه مستقلاا من الأدلسة التي عولت عليها المحسكية بما يغيد اطراحها جبيع الاعتبارات التي ساقها الدنساع عن المتهم لحيلها لا عسلى عدم الأخذ بها دون أن تكون مازمة ببيسان علق اطراحها أياها ومن ثم نسان ما يثيره الطاعن في شان تلغيق التهم بنسي المحسد له لا يعدو أن يكون من تبيل الجدن الموضوعي لمسا استقر في عثيدة المحسكية للاسباب السائفة التي أوردتها مما يقبل معه معساودة التصدي له أسام محكمة النقش .

( طعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٣/١١/٢ )

# قاعـــدة رقم ( ۹۲۲ )

### المنسدا :

النفسوع الموضوعية لا تستوجب ردا صريحا من المسكمة ... الدمع بتلفيق التهسة ... السره .

#### المكة:

الدفع بتلفيق التهمة دفع موضوعى لا بستاهل بحسب الاصل ردا صريحا بسل يكنى أن يكون الرد عليه مستفادا من الادلعة التى عونت عليها المحكمة بها يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفعاع عن المتهم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطراحها اياها .

( طعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٣/١٢/٤ )

## ا قاعسدة رقم ( ٩٠٢٣ )

البسسدا :

النفسوع الوضوعية لا تستوجب ردا صريحا من المحسكية ـــ الدفع بتلفيق التهسـة ـــ اثــره .

المسكبة:

النسع بتلغيق التهة هو من أوجبه الدناع الموضوعية التى بحسب الحكم ردا عليها اخذه بادلة الثبوت في الدعبوى . (طعن رتم ٢٥٨٦ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢١٨٢/١٢/١٢ )

## قاعـــدة رقم ( ٩٢٤)

: المسلا

النفسوع الموضوعية لا تستوجب في الأصسل ردا صريحا من المحكبة ما دام الرد مستفاد ضبغا من القضساء بالادانسة •

### الحكمة:

من المترر أن الدفسع بتلغيق الاتهام من أوجسه الدفساع الموضوعية التى لا تستوجب في الأمسل من الحسكية ردا صريحا ما دام الرد مستفاد ضمنا من القضاء بالادانسة استفادا الى ادلسة الثبوت النى أوردهسا الحسكمة وكانت الحسكية تحد المهانت الى ادلسة الثبوت السائفة التي أوردتها فاته لا يكون ثبة محل لتمييه الحكم في هذا الخصوص والتول مان الاصلحة كانت سابقة على الحادث .

(طعن رقم ٢٨٦٣ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١/٢٤ ،

## قاعـــدة رقم ( ٩٢٥ )

: المسطا

النفوع الموضوعية لا تستوجب حسب الأصل ردا صريحا من المحكمة ــ النفع بتعذر الرؤية وتحديد شخص الضارب •

### المسكبة:

الأصل أن النفاع المبنى على تعذر الرؤيسة بسبب الظلام من أوجب النفاع الموضوعية التى بحسب الحسكم ردا عليها بادلة الثبوت في الدعسوى .

( طعن رقم ۲۸۹۷ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸٤/۱/۲۰ ؛

## قاعــدة رقم ( ۹۲۳ )

البسدا:

الدفوع الموضوعية لا تستوجب ردا صريحا من المصكمة •

#### الحكمة:

من المترر أن الدنسج بشيوع التهبة هو من أوجه الدناع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما أوردته من أدلسة الاشات ر التي اطهانت البها بها يقيد اطراحه .

( طعن رقم ٦٤٠٣ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٢/٧ )

# قاعـــدة رقم ( ۹۲۷ ) .

### البسدا :

الدفــوع الموضوعية لا تســناهل بحسب الاصــل ردا صريحا من المحكمة ــ الدفــع بتلفيق التهمة ــ اثــره ٠

### الحكة:

النفسع بتلفيق النهبة دغما موضوعيا لا يستأهل بحسب الاسسل ردا صريحا بل يكنى أن يكون الرد عليه مستفادا من الادلسة التى استئد البها الحسكم نسان ما يثيره الطاعن في شسأن تلفيق النهبة لا بعدو أن يكون من تبيسل الجدل الموضوعي لمسا استقر في عقيدة المحسكة للاسباب السسائفة التى اوردتها مها لا يقبسل معسه معاودة التصدي لها أمام محكمة النقضي .

( طعن رقم ٦٠٠٥ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٢/١٢ )

# قاعـــدة رقم ( ۹۲۸ )

#### : المسلا

الدف وع الضوعية لا تستاهل ردا صريحا من الحسكية ما دام الرد مستفاد ضبهنا من القضياء بالادائية بـ الدف ع بتعشدر الرؤيسة وتحديد شخص الضارب بـ السره ٠

#### المكية:

النفع بتعذر الرؤيسة هو من النفوع الموضوعية التي لاتتشرجب

في الأمسل ردا صريحا من الحكم ما «دام الترد مستنادا ضميا من التفساء بالادانسة اسستنادا الى اداسة النسوت التى اوردها نسان ما يشميره الطاعنان من إصطناع لتوالى الشهود وتمنير الرؤيسة ينحسل الى جدل موضوعي حسول حق محكمة الموضوع في تقسير اداسة الدعسوى مما لا يجوز اثارته المام محكمة النقض .

( طعن رقم ١٤٠٠ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٢/١٢/١٨١)

## قاعـــدة رقم ( ۹۲۹ )

: المسدا

النفسع بانقضساء الدعسوى الجنائيسة من الدفوع المتعلقة بالنظام الصام ساعدم التفات المحكمة أليه سائره ساقصور .

# المسكمة:

لا كان يبين من الإطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن ضد بنسع بجلسة ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٨٧ - أمام محكمة ثانى درجة - بانتفساء الدعدوى الجنائية بمضى الدة ، وكان هذا الدنسع بن الدنوع المتعلقة بالنظام العام والذى من شساته - لو ثبت - أن تنتفض الدعوى الجنائية ، وكان الحسكم المطعون نيسه قسد دان الطاعان دون أن يعرض لهذا الدنسع إيرادا لله وردا عليه غانه يكون قسامر البيان ، لما كان ما تقدم ، فسان الحكم المطعون فيسه يكون قسد ران عليه القصور مها يعيب مها بوحب نقضه .

( طعن رقم ١٩٨٤/ لسنة ٥٣ ق \_ جلسة ٣/٤/١٩٨٤ )

# قاعـــدة رقم ( ۹۳۰ )

البسدا :

عدم الرد على النفسع الجوهري ــ اثره ــ قصور .

# الحكية:

لما كان من المقسور أن المرض من الأعذار الفهرية التي تبرر مشخم تتبع الجراطت المعلكمة وعدم العلم بدا يصدور خسائلها من احسكام ، والنظف بالتالي عن التقوير بالاستثناف في الميعاد المقرر قانونا مما ينعين معه على المحكمة اذا ما دفع المامها بعدر المرض أن تعرض لدليله وتقول كلمنها فيه ، عان الحكم المطعون فيسه ... أذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا دون أن يعرض للشهادة الطبية المقدمة من الطساعن اثبتانا أعذر المرض الذى برر بسه عدم علمه بصدور الحسكم الابتسدائي وقعوده عن استثنافه في الميعاد ، ولم يعن بتحقيق هذا الدفساع وتبحيصه ، بسل التقت عنه كلية مفغلا أيراده والرد عليه ... يكون قسد شابه قصور في التسبيب وانطوى على اخلال بحق الدفساع مما يعيبه ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٧٣٩٨ لسنة ٥٣ ق \_ جلسة ١٩٨٤/٦/٥ )

# قاعىسدة رقم ( ٩٣١ )

### المسدا :

لا يجوز اثسارة النفسع بمرض الطاعن الذي حسال دون حضسوره جلسة المعارضة لأول مرة امسام محكمة النقض •

### الحكة:

من المترر انسه لا يقبل من الطاعن الادعساء في طعنه لاول مرة أيام محسكمة النقض بمرضسه في اليوم الذي كان محددا لنظسر المعارضسة المسلم محكمة أول درجسة .

( طعن رقم ٢٠٣٥ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٥/٠/١٩٨٤ )

## قاعـــدة رقم ( ۹۳۲ )

## البسيدا :

الدفع بتعذر الرؤيسة سدفع موضوعي ــ ما يكفي الرد عليه ٠

# المسكنة:

لمساكان الحسكم المطعون فيسه سه قسد عرض لدفسع الطامنين التأتم عسلى تعذر الرؤيسة بسبب الظلام واطراحه في قوله « هسذا وقد بأن من المعانسة أن الحسادث وقسع في مكان تكثر بسه الأعدة الكهربائية المساحة ولم يتل الحسد بانقطاع التيسار الكورني وقت الحساحث » واذ كان هـذا للذي أورده الحسكم سائفا مرتكزا الى أسسابيد لا ينسازع الطاعنون في أن لها موردها من الأوراق مسان النمى على الحسكم في هذا الخصوص لا يكون سديدا .

. (طعن رقم ٢٥٠٤ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

## قاعــدة رقم ( ۹۳۳ )

المسلا :

النفوع الموضوعية لا تستوجب بحسب الأصل ردا صريحا من المحكمة .

### المكة:

النفسع بتلفيق التهمة لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا من الحكم بل أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها .

( طعن رقم ۱۸۳٦ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨ ؛

## قاعــدة رقم ( ۹۳۶ )

البـــدا :

نفى التهسة من اوجسه الدفساع الموضوعية التى لا تستاهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من ادلسة النسوت التى اوردهسا الحكم .

#### المحكمة:

لما كان ذلك ، وكان من المترر أن لمصكة الموضوع أن تجرم بما لم يجزم بيه الطبيب الشرعى في تقريره متى كانت وقائع الدعموى قد ابدت ذلك عندها واكنته لديها ومن ثم غمان ما ينعاه الطاعن من أن الطب الشرعى لم برجح بين رواية المتهم وروايسة المجنى عليه وشهود الواقعة. يكون مردودا ذلك بأن اعتناق المصكحة للتصوير الذي أوردته في أسباب حكيها يعنى أنها رجحت روايسة المجنى عليه والشهود . هذا فضلا عن أسباب حكيها للقور أن النعى بالتفات الصسكم عن ففساع للطاعن بعصدم ارتكابه الجريمة وأن مرتكها هو شخص آخسر مردود بأن نني

النهمة من أوجبه الدنساع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالسا كان الرد عليها مستغلط من أدلسة النبوت التي أوردها الحسيم ، هذا الي انسه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم تضاؤه أن يورد الأدلسة المنتجبة التي صحت لديبه عبلي ما استخلصه من وقدوع الجريبة المسندة الي المتهم ولا عليه أن يتعتبه في كل جزئية من جزئيسات دغاعه لان مغاد التغلته عنها أنسه أطرحها ، ومن ثم فسأن ما يثيره الطاعن في هذا المصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليسل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعسوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز الثرته أسلم محكمة النقش .

( طعن رقم ۲۹۲۹ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١٠ )

## قاعـــدة رقم ( ٩٣٥ )

#### : المسطا

النفسوع الموضوعية لا تستاهل ردا صريحا من المسكهة اكتفساء بما تورده من ادلة الاثبات التي تطهئن اليها .

### المسكبة:

المترر أن الدنسج بشيوع النهبة هو من الدنسوع الموضوعية انتى لا تستلزم من المستكبة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من ادلسة الانبسات التى تطمئن اليها بما يغيد اطراحها ، وكان الحكم المطعون غيسه قد اتسام قضساؤه على ما استقر في عقيدة ووجدان المستكبة من انساط سنطان الطاعنين عسلى المستحد المضبوط بالسبارة تأسيسا عسلى ادلسة سائفة لها اصلها في الأوراق وتتفق والاقتضاء العظى ، غان ما يثيره الطاعنان في هذا الشان يكون غير سديد .

(طعن رقم ١٩٧٧) لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠ ؛

## قاعسدة رقم ( ٩٣٦ )

# البـــدا :

الدفع بنفى التهسة مسن اوجه الدفساع الوضسوعية التى لا تستاها\_ردا خاصا بن المسكبة طللط كان الرد بمستفاد بن اهلسة الثبوت التى اوردها الحكم .

#### الحكة :

لما كان ذلك . وكان الحسكم قسد أورد مؤدى تقرير المعل الكيدائي وليسرز ببه أن المواد المسبوطة هي لمسادة الحشيش وأنها عبارة عن أربع طرب تزن جبيعها ١٣٦٥ كنم فسان ما ينعاه الطاعن عسلى الحكم عسم أيراده مضبون تقرير العمل الكيائي لا يكون لسه محل لمسامة مقرر من أنسه لا ينال من مسالاة الحكم عسدم أيراده نص تقرير الغبي بكلل أغزائه بالمساكان ذلك ، وكان با يثيره الطاعن من مناوعة حسول أيكان رؤيسة شاهد الانبسات لسه عند القائه با بيده حتى استقر عسلي الأرض ، فسانه لا يصدو أن يكون دفاعا موضوعيا قصسد بسه مخرد التشكيك في صحة تصوير الواقعة حسبها أطبأتت اليها المحسكة وليس من شأنه أن يؤدي بالفرورة الى نفي وتسوع الحادث أو استحاله حصوله المؤسوعية التي لا يستأهل ردا خاصا من المحسكية ، طالما كأن الرد عليهما مسبتدادا من أدلسة الثبوت التي أوردها الحكم كما هو "الحسال في هسذه الدمسوي فسان با ينعاه الطساعن في هسذه الشمسان لا يكون حسدددا .

( طعن رقم ٢٥١١ لسنة ٥٥ ق \_ جلسة ٢/١٢/١٨٥١)

## قاعـــدة رقم ( ۹۳۷ )

#### : النسط

من المقسرر أن النفسع بتعفر الرؤيسة من النفسوع الموضوعية التى لا تستوجت في الأضسل ردا صريحا من الحسكم ما دام الرد مستفاد ضمنا من القضساء بالادانسة •

## المسكبة:

لما كان ذلك وكان من المترر أيضا أن الدفع بتعذر الرؤيسة من الدفعوع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل مدرا صريحا ما دام الرد مستفاد ضمنا من التفساء بالأدانسة استفادا الى أدلسة الثبوت التي أوردها مد لما كان ما تقسدم جبيعه نمان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ونضه موضوعا .

( طُلَعَن رقم ١٩٥ لسنة ٧٥ ق \_ جلسة ١٩٨٧/٤/١٤

## قاعسدة رقم ( ۹۳۸ )

: المسطا

النفسع بانقضاء الدعسوى الجنسائية بمضى المسدة من النفسوع المتعلقة بالنظام العام .

## المسكبة:

وحيث أنه بيين من الاطلاع على محاضر الجلسسات أن المدافسع عن الطاعنة الثانية دفسع بجلسة المرافعة الأخيرة المعتودة في ١٩٨٢/١٠/١٣ أسلم محكمة ثانى درجسة بانتفساء الدعسوى الجنائية بعضى المدة للساع كان ذلك ، وكان هذا الدفع من الدفسوع المتعلقة بالنظام العام والذي من شأنه لله وثبت للمنافقة دون إن يعرض لهذا الدفسع ايرادا لله المطعون فيله قلد دان الطاعنة دون إن يعرض لهذا الدفسع ايرادا لله وردا عليله فلله يكون قاصر البيان . لما كان ما تقلم مائه يتعين نقض الحسكم المطعون فيله والاحالة بغير حاجلة الى بحث بتيلة أنا السارة الطاعن .

( طعن رقم ۱۹۸۶ لسنة ٥٥ ق - جلسة ۱۹۸۷/ $\xi$ /۱۱ )

# قاعـــدة رقم ( ۹۳۹ )

#### انسيدا :

من المقسرر أن النفسع باستحالة الرؤية هو من النفسوع الموضوعية التي لا تستوجب من المسكمة في الأصل ردا صريحا ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالادانسة .

## المسكبة:

من المترر أن الدفسع باستحالة الرؤيسة من الدفوع الموضوعيسة التي لا تستوجب من المحكمة في الأصل ردا صريحا ما دام الرد مستغلدا ضمنا من التفساء بالادانسة باستنادا الى ادلسة الثبوت التي يوردهسا الحسكم ومن المترر كذلك أن المسكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على يكل شبهة يثيرها على استقلال أذ الرد مستقلا من ادلسة الثبوت التي أوردها الحسكم ومن ثم فسان ما يثيره الطاعنين

يشان عسدم رد الحكم على ما اثاره للتعليل عسلى استحاله نسسبة المبابات المجنى عليهم لاى من الطاعنين ينصل في واقعة الى جدل موضوعي حول سلطة مصحكة الموضوع في تتدير الاطة القائدة في المدارة المبابات الهائدة المائدة المبابات ا

( طعن رقم ۳۷۳۱ اسنة ۸۵ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۱۰/۲ ) قاعـــدة رقم ( ۹۱۰ )

الدفسع بعدم قبسول الدعسوى المدنيسة هو من الدفسوع الجوهرية التي يجب عسلى مصسكة الموضسوع ان تعرض لسه سـ مفاد ذلك .

# المسكبة:

ومن حيث أن البين من الحسكم الابتدائي المؤيد السبابه بالحسكم المطعون نيسه ، أن المدعى بالحقوق المدنيسة أقسام الدعسوى بالطريق الماشم قسل الطاعن بوصف أنسه اعطاه شبيكا بدون رصيد ، وكان الدين من محاضر حلسات محسكمة أول درجسة أن المدافسع عن الطاعن حضر بجلسة ١٩٨٤/٢/١٦ ودفع بعدم تبول الدعوى المبنية لمرفعها من غير ذي صفة ، ولما كان من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدمسوى ألمنيسة ، هُو مِن الدفوع الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض لــه وتقسطه حقه أيرادا لــه وردا عليسه بنومًا الى غاية الامر نيه لان من شهانه ان صح .. في صورة الدعسوى ... أن يؤدى الى عدم قبول الدعــوى المدنية ــ وهو ما يستتبع لزوما وحتما عدم قبول الدعسوى الجنائية ، لسا هو مقرر من ان عسدم قبول الدعوى المقامة بالطريق المباشر مع الدعدوي الجنائية ، يوجب عدم عبدول الأخيرة ، وأذ لم يعرض الحكمان الابتدائي والاستئنائي كلاهما لهذا النفسع ولم يتسطه حقه ايرادا وردا ، نسان الحكم المطعون نيسه يكون قسد تعبب بالقصور - الذي بيطله جدا يقعين بنعة نقض الحكم الطقون نمه والاعادة بالنسبة لما قضى بعه في الدعويين الجنائية والمدنيعة وذلك

دون حاجة الى بحث باتى أوجه الطعن مع الزام المطعون ضده ــ المدعى بالحتوق المنية المساريف المدنية .

(طعن رقم ٥٦٦ه لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٧)

# قاعسسدة رقم ( ٩٤١ )

#### : المسطا

النفسع بتعسفر الرؤيسة من لوجسه النفساع الموضسوعية التى لا تستوجب في الأمسل من المصكحة ردا صريحا ما دام الرد مستفاد ضمنا من القضساء بالإدانسة .

## المسكبة:

لما كان ذلك وكان الدفسع بتعذر الرؤيسة من اوجه الدفساع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحسكمة ردا صريحا ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضساء بالادائسة استنادا الى ادلسة الثبوت التي بوردها الحسكم فسان منعى الطاعن يكون غير سديد .

( طعن رقم ٦٠٩ه لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ٦٠٩/١/٣

ذبح ماشية خارج السلخانة

## قاعسسدة رقم ( ٩٤٢ )

: المسطة

النفاع الجوهرى الذى يتغير بــه وجــه الراى في الدعــوى ــ يجب على المحكمة الرد عليه ــ مخالفة ذلك ــ قصور •

المسكمة:

حيث أن الدعوى الجنائية تسد رفعت على الطاعن بوصف أنه نبح الني ماشية جاموسة دون حصوله على أذن بذلك وطلبت النيابة العاسسة عليه بالسادة ١٤٦٣ مكرا من التانون رقم ٥٣ لسسنة ١٩٦٦ مكان ذلك ، وكانت هذه المسادة قسد نصت على أن يعاتب بالسجن مدة كان ذلك ، وكانت هذه المسادة قسد نصت على أن يعاتب بالسجن مدة خسساتة جنيه ولا تزيد على الف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من نبح بالخالفة لأخكام المساورة ما الانتث العقسار أو الانتك الاعتسار أو الانتك الاعتسار أو الانتك الاعترائي والإغلام غير المستوردة ما لم يصل وزنها أو نموها ألى الحد أن المدتبع عن الطاعن قسد أبسدى دفاعا مؤداه أن اللحسم المضوطة أن المدتبع عن الطاعن قسد أبسدى دفاعا مؤداه أن اللحسوم المضوطة أن يتغير سه وجسه الراى في الدعسوى بها بنبغى معه على المسكمة أن يتغير سه وجمه الراى في الدعسوى بها بنبغى معه على المسكمة تحصمه بلوغا الى غلية الأمر غيسه أو الرد عليه بها يدفعه ، أمسا وقد بها يوجب نقضه ، أمسا وقد بها يوجب نقضه .

( طعن رقم ۱۹۸۸ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٢/٢/٥٨٥٠ )

قاعـــدة رقم ( ٩٤٣ )

جريسة نبح حيدوان مخصصا لحسه الاستهلاك الآدمى خسارج الاسلان المدة لذلك التصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخساص بشسئون التسوين بعساقب عليها بعقوسة الجندسة وتشترك في الاختصاص بنظرها مع المحاكم المانيسة سرصاحبة الولاية 

### المكهة:

وحيث أن النياسة العامة أقامت الدعوى الجنانية قبل المطعون ضده بوصف انسه في يوم ٦ من مبراير سنة ١٩٨٥ . أولا : ذبح انثى المساشعة غير المستوردة تبل استبدال تواطعها . ثانيا : ذبح حيوانا مخصصا لحمه للاستهلاك الآدمي خاج الأماكن المدد لذلك . ثالثا: عرض شيئا من اغذيسة الانسسان مفشوشا « لحسوم فاسدة » مع علمه بذلك وطلبت عقابه بالمواد ١/١٠٩ ، ١٣٦ ، ١/١٣٧ ، ١٤٣٠ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المسدل بالقانون رقم ٢٠٧ نسنة ١٩٨٠ وقسرار وزير الزراعسة رقم ١٦ لسسنة ١٩٨١ والمسادة ١/١ من المرسسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقسانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ والمواد ١/٢، ١/٣ ـ ٣ ، ٧ من القسانون رتم ٨٤ لسسنة 1981 المعمدل بالقسانون رقم ١٠٦ السمنة ١٩٨٠ . يمد حكمة خنايات شبين السكوم قضت بتاريخ ١٤ من اكتوبر سسنة ١٩٨٥ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وباحالتها الى النيابة العامة لاجراء شئونها ميها عملى أسساس اختصاص محساكم أمن الدولسة طسوارىء بنظسر الجريمسة الثانيسة وبالتالي يكل الجرائم المرتبطسة بها وذلك عملا بالسانتين ١/٥ ، ٢ من أسر رئيس الجمهوريسة رقم ١ لسنة ١٩٨١ . لما كان ذك ، وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارىء وأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ باحالة بعض الجرائم الي محاكم أمن الدواسة طوارىء ومنها الجرائم المنصوص عليها في الرسسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخساص بشئون التبوين وتسد خلا أي منهما كما خلا أي تشريع آخسر من النص عسلي أنسراد مصلكم أن الدولسة المسكلة وفوق تسانون الطوارىء وحدها ــ دون ســواها ــ في جرائم الرسوم بقسانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ آنف البيسان \_ وكان تفسياء هذه المحسكمة تسد استقر على أن محساكم أمن الدولسة محساكم استثنائية اختصاصها محصور في الجرائم التي تقسع بالمخالفة لاحكام الاواسر التي

بصدرها رئيس الجهوريسة أو بن يقسوم مقامه ولو كانت في الأسسل مؤثمة بالقوانين الممول بها وكذلك القوانين المعاتب عليها بالقانون الممام وتحسال اليها من رئيس الجمهورية أو من يقسوم مقامه ، وأن الشسارع لم يسلب المصاكم صاحبة الولايسة العامة البتة من اختصاصها الأصيل الذي اطلقته الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قسانون السلطة القضائية المسادر به القسانون رقم ٤٦ اسنة ١٩٧٢ المسدل ليشسمل النصل في الجرائم كانة الا ما استثنى بنص خاص وبالتالي يشمل هذا الاختصاص النصمل في الجسرائم المنصوص عليها في المرسوم بقسانون رتم ١٥ لسنة ١٩٤٥ المصدل ، نسان ما ذهب اليسه الحسكم المطعون فيه في هذا الشان يكون غير سنديد . لما كان ذلك ، وكانت جريمة نبح حيوانا مخصصا لحمسه للاستهلاك الآدمى خسارج الأماكن المصدة لذلك والمنصوص عليها في المرسوم بقساتون رقم ١٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التبوين يعاتب عليها بعتوبة الجنحة وتشترك في الاختصاص بنظرها مع المصلكم العاديسة \_ صاحبة الولاية العامة الأمسلية \_ محاكم أبن الدولسة الجزئية المنصوص عليها في مسانون الطواريء وذلك عملا بالفقرة الخامسة من المادة الأولى من أمسر رئيس الجمهوريسة رقم ١ لسنة ١٩٨١ والمسادة السابعة من القساقون رقم ١٦٢ لسينة ١٩٥٨ بشان حالة الطوارىء المعدل في حدين ان جريعة ذبع انثى المساشية قبل استبدال قواطعها المسسندة كذلك الى المطعون ضده ، معاتب عليها بعقوبة الجناية وهي ليست من الجرائم التي نختص محاكم أمن الداسة العليا «طوارىء » بنظرها وبالتالي نسان قالة اختصاص هذه المحساكم بها لارتباطها بجريهسة ذبح المساشية خسارج السلخانسة لا تتفق والتفسير الصحيح للمسادة الثلنيسة من أسر رئيس الجهورسة رتم ا استنة ١٩٨١ والتي يجسري نصها على انسه « اذا كون النعسل الواحد جرائم متعددة إو وقعت عسدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض لغرض واحد وكانت احدى تلك الجرائم داخلة في اختصاص محاكم اسن الدواسة غطى النيابة العامة تقديم الدعسوى برغعها الى مصلكم امن الدولــة « طوارىء » وتطبق هــذه المحساكم المسادة ٣٢ مسن قسانون العقوبات "". ذلك أن قواعد التقسير الصحيح للتساتون تستدوجب

بحسب اللزوم العظى ان تتبع الجريسة ذات العتويسة الأخف الجريمة منات العقوبة الاشسد المرتبطة بها في التحقيق والاحسالة والمحاكمة وتدور في ملكها بموجب الاثر القانوني للارتباط . بحسبان أن عقويسة الجريمسة الأشهد هي الواجبة التطبيق على الجريمتين وفقا للمادة ٢ من قانون العقوبات واذ كانت جريمة ذبح أنثى الماشية قبل اسنبدال قواطعها سالفة الذكر تختص بنظرها محسكمة الجنايات وحسدها وهي المسكمة الأعلى درجـة من محكمة أمن الدولسة الجزئيـة « طوارىء » التي تشترك مع التضاء العام في الاختصاص بنظر جريسة ذبح ماشدية خسارج السلخانة المسندة أيضسا الى المطمون ضده مانه يتعين ان تتبع الجريبة الأخسيرة الأولى فى التحقيق والاحالسة والاختمساص بالمخاكمة وهو ما يوجبه نص المادة ٢١٤ من قانون الاجسراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ من احسالة الجرائم التي تخص بها محساكم من درجسات مختلفة الى المحسكمة الأعلى درجسة وهي ماعدة عامة واجبة الاتباع في المحاكمات الجنائية ، ومن ثم يكون مضاء الحكم المطعون فيه في هذا الشأن على غير سند من القانون . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة جنايات شبين الكوم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وباحالتها الى النيابة العامة لاتخاذ شئونها نيها ــ وما اوردته بأسباب الحكم من أن الاختصاص الفعلى أنها هو لمصكمة أمن الدولسة « طوارىء » - هو في حقيقته تضاء منه للخصومة على خلاف ظاهرة ذلك أن النهمة الأولى المسندة الى المطعون ضده جناية نبح انثى ماشية تبسل استبدال قواطعها . ولا تختص محاكم ابن الدولسة « طوارىء » بنظرها وعليسه فستحكم حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعسوى فيما لو رفعت البها من النيابة العامة ، ومن ثم نسان الطعن في الحسكم يكون جائزا ومستوندا للشكل المقرر في القانون . لما كان ذلك ، وكانت المصحمة تسد اخطات في تضائها بعدم الاختصاص مع أن التانون يجعل لها ولايسة النصيل في الدعسوى ، وتسد حجبها هذا الخطأ عن نظر الموضوع مانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا ونقض الحكم المطعون نبيه والاعادة الى المحكمة التي أصدرته لنظر الموضوع وذلك عملا بالمادة ١/١٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بشسان حالات واجراءات الطعن أسلم محسكمة النقض من غير اشتراط ان تكون محسكمة الإعادة في هذه الحالة بشكلة بن تضاف إخبرين... على خلاف جالات النقض الأخرى الذاء والات النقض الأخرى الذاء وتع بطلان في الحكم والتي تعبت عليها المسادة ٢/٣٦ من القسادي ذاهسة م

( َطَعَنَ رَقُم ٢٠٤٢ لَسَنَةَ ٥٥ ق \_ خِلْسَةً ١٩٨٦/٢/٦ ).

## قاعستندة رقم ( ٩٤٤ )

## البــدار:

يحظر في أيسلم الأحسد والأنفين والثلاثاء والأربعاء من كل أسسبوح نبح الحيونات المعدة لحموا للاكل في السلخانات العابة والأماكن الخصصة للنبح ويجسوز للمحيافظ المختص التصريح بالنبح في السلخانة العسامة والأساكن المعدة للنبح يوم الأربعاء بغرض تجهيز اللحوم .

### المسكمة .

لميا كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع عملى المفردات المضمومسة أن المطمون ضده أقسر بالتحقيقات بملكيته لانثى المساشية المضبوطة وأنهة أقسل من السن القانوني كما أقسر باستثماره لشخص لنبحها ومشاركته له في عملية النبيح كيا ان ..... انكر وجوده بالبلدة في تاريخ الواقعة وانسه كان بمدينسة القاهرة للعسلاج في ذلك الوقت كما انسكر قياسمه بطهى الطعام لجنل ختان ابن المطعون ضده ، هذا مضللا عن أن الثابت من أقدوال الطبيب البيطري أن الذبح لم يكن أضطراريا وأن المساغة بين مكان الذبح والسلخانة جوالي اربعة كيلو مترات ، ولما كان المكير المطعون نيه قد ذهب إلى تبرئة المطعون ضده دون إن يعرض لأقهواله بمحاضر يضبط الواقعية والتحقيق والمستفاد منها ملكيته لانثى الماشعة المنبوطة وأشتراكه في عبلية الذبيح ، كما لم يعرض لدلالية الميوال الطبيب البيطري من أن الذبح لم يكن اضطراريا وأن مكانه ومكان أقرب سلخانة لا تتجاوز السانة بينهما أربعة كيلو مترات ، وكان الحبكم قد خسلا مما يفيد أن المحسكمة تسد مطنت الى تلك الاتسوال ووازنتها مان ذلك مدا ينبئء بالهد اسمدوت حسكمها دون ان تعيط باداسة الدسوي وتبحصها هذا مضلا عن أنها قضت بما لا أصسل لسه في التحقيقات عندما

فكرت - عسلى غير الحقيقة - ان ..... اتسر بقيامه بطهى الطمام لحف ل ختان أن المطعون ضده ورتبت عملى ذلك تيسلمه بذبح أنثى المساشية المضبوطة ، ومن ثم مان حكمها يكون مشسوبا بالقصسور مضلا عن مخالفته للثابت بالأوراق مما يعيبه ويوجب نقضه . لمساكان دلك وكانت المسادة الأولى من قسرار وزير النموين والتجارة الداخليسة رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨١ تنص على أنسه « يحظر في أيسام الأحسد والانتسين والثلاثاء والأربعساء من كل اسبوع ذبح الحبسوانات المعدة لحمها للاكل في السلخانات العامة والأماكن المخصصة للنبح ويجوز للمعانظ المختص التصريح بالنبح في السلخانات العابة والاماكن المعدة للنبح يوم الأربعاء بفرض تجهيز اللحوم » . وكان الحكم المطمون نيسه قسد اقسام قضاءه ببراءة المطمون ضده من تهمة الذبح في غير الأيسام المصرح بها تانونا باعتبار أن الواقعمة حدثت يوم الأربعماء وهو مصرح غيمه بالذبح ، دون ان يتحقق من وجود قسرار لمحافظ الاقليم بالتصريح بذلك ، ومن ثم يكون الحكم قد جداء قاصرا بما يستوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكسانت الفقسرة الثالثية مسن المسادة ١٤٣ مسكررا مسن القسانون رقم ٥٣ لسينة ١٩٦٦ المستبطسة بالقسانون رقم ٢٠٧ لسينة ١٩٨٠ والفقرة الثانيسة من المسادة المسادسة من قسرار وزير التموين والتجارة الداخليسة رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٤ توجب ــ في جميع الأحوال ــ بمصادرة اللحوم المضبوطة ، وكان الحسكم المطعون نيسه قسد أغفسل الحسكم بمصادرة تلك اللحوم فسانه يكون تسد أخطأ في تطبيق القانون مما كان يتعين معمه تصحيحه والقضماء بهذه العقوبة ، الا أنه لما كان الحكم تسد شابه التصور في التسبيب على النحو السابق ابضاحه غانه ينعين ان يكون مع النقض الاعادة لمسا هو مقرر من أن القصور في التسبيب لسه الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .

( طعن رقم ۲۷۲۳ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ )

## قاعسسدة رقم ( ١٤٥ )

البـــدا :

# جريمة الرشسوة ـ اعتراف الراشي او الوسيط ـ اشره .

#### المسكمة:

لما كان يشترط في الاعتراف الذي يؤدى الى اعضاء الراشي او الوسيط من المعتويات وفقا لنص المادة ١٠٧ مكررا من تساتون العتويات أن يكون صادقا كاملا يغطى جميع وتسائع الرئسوة التي ارتكبها الراشي أو الوسيط دون نعى أو تحريف وأن يكون حاصلا لدى جهسة الحسكم حنى تتحقق غائدته ، غاذا حصل الاعتراف لدى جهسة التحقيق ثم عدل ندى الحسكمة غلا يترتب الاعفاء ، وأذ كان البين من مطالمة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنة عدلت عن اعترافها في التحقيقات وأنكرت ما اسند المها من تقديمها للرئسوة الى المتهم الأول فسان ما نعساه بشسان عدم اعترافها من العقوبة المقررة لهذه الجريمة يكون على غير اساس .

(طعن رقم ۱۸۲۶ لسنة ۵۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۱/۱۲/۱) قاعـــدة رقم (۹۶۳)

## المسدا :

ليس من الضرورى في جريمة الرشسوة ان تكون الأعمال التي يطلب من الموظف اداؤها داخلة في نطساق الوظيفة مباشرة بل يكفى ان يسكون له بها انصال يسمح بتنفيذ الغرض القصود من الرشوة .

### المسكبة:

من المقرر أن الشمارع في المادة ١٠٤ من تساتون المقويسات التي عددت صور الرشوة قسد تنص على الافسلال بواجبات الوظيفسة كغرض من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة الى الموظف ومن في حكمه اسسوة بالمتناعه عن عمل من أعمال الوظيفة وقسد جساء التقييد بالإخلال بواجبسات الوظيفة مطلقا من التقييد بحيث يتسمع مدلوله لاستيماب كل عبث يعس الأعميال التي يقوم بها الموظف ، ويكل تصرف أو سلوك ينسب الى هسذه الاعمال ويعد من واجبات ادائها عسلى الوجسه السوى

الذى يكفل لها دائما أن تجرى عملى سنن تويم ، وقصد استهدف المشرع من النص على مخافة واجبات الوظيفة كصورة من مسوق الرئسسوة مدلولا علما أوسع من أعمال الوظيفة التي تنص عليها التوانسين واللوائح والتعليات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذائها ، فسكل انحراف عن واجب من تلك الوظيفة التي عنه القيام بنه يجرى عليه ومنف الاخسلال بولجبات الوظيفة التي عناه الشسارع في النص ، فساذا تعاطى جفسلا على هذا الاخلال كان عمله ارتشاء ويكون من عرض عليه الجعلل ثهذا الغرض راشيا مستحتا للمقلب ، وليس من الضرورى في جريبة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف اداؤها داخله في نمائق الوظيفة مباشرة ، بل يكمي أن يكون لسه بها أتصال يسمح بتنفيذ الفرض المتصود تتونيا ظاهر المطلان .

(طعن رقم ۱۷۸۰ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٣/٥/١٢ )

## قاعـــدة رقم ( ۹٤٧ )

### البسدا:

الشروط اللازم توافرها لقيام الجريسة النصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرر ثقيا من قانون العقوبات ٠

## المسكمة:

لما كان الشرع تحد تفيا من الجريسة المنصوص عليها في المحادة عرض أو تبول الطبقة في الدعسوى حبوب الأعمال التي لا نجاوز عرض أو تبول الوساطة في رئسوة والتي لا تبلغ حدد الاستراك في رئسوة أو في شروع غيها والتي لا يؤنهها نص آخر ، وذلك القضاء على مسلمرة الرئسوة ودعاتها ، الا أنه وقد ترن الشحارع الأعمال المحادة في الكونة لها بجريمة الرئسوة بتوله « كل من عرض أو تبل الوساطة في رئسوة ، عانه لا تيام لهذه الجريمة المستحدثة الا أذا كان عرض الوساطة في أو بتبولها أنيا كان في جريمة من جرائم الرئسوة التي انتظامها وحدد عناصرها ويتلويها الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون العقودات الخاص بالرئسوة وفي تحديد الأركان التي يلزم تحققها لقيام أي جريمة

منها ب الى لحكام المادة ١٠٣ وما بعدها من هذا القانون ، لما كان خلك ، مقد لزم لقيام تلك الجريمة المستحدثة أن يأتي الجاني معله في المهد الأول الريشيوة وهو عليم يوجود حقيقي لموظف عام أو من في حسكمه ، ويوجود عمل حقيقي او مزعوم او مبنى على اعتقاد خاطىء لهذا الوظف يراد منه أداؤه أو الامتناع عنه ، وبوجود حقيقي لمساحب حلجة لهذا العمل ويلزم موق ذلك أن تكون أرادة الجاني \_ على هذا الاسساس \_\_ خسد اتجهت في الحقيقة وليس بمجرد الزعم الى اتبان معل عرض الرشوة أو مبسول الوساطة ميها ، ذلك بأنه لو أراد الشسارع من التأثيم في هذه الجريمة الى مجرد الزعم ، لعبد الى الانصاح عن ذلك في صراحة ، على غرار سنتسه في المسادة ١٠٤ مكررا من تأثيبه زعم الموظف ان العمسل من أعمال وظيفته ، وليس يجوز القياس أو التوسع في التفسيم ، لأنه في مجال التأثيم محظور ، لما كان ذلك ، وكان الدفاع المبدى من الطاعنين والمؤسس عملى أن قصدهما لم ينصرف البته الى الاتصمال بالطرف الأخسر المزمع ارشائه من شسانه لو صح أن يؤدى الى انتفاء القصد الجنائي للجريمة وكان الحكم المطعون فيه لم يقسط هذا الدفاع الجوهرى حقه في البحث مانه يكون مشوبا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراتبة صحة تطبيق القانون .

(طعن رقم ۱۷۷۰ لسنة ۵۳ ق ب جلسة ۱۹۸۳/۱۱/۲۹)

## قاعـــدة رقم ( ۹٤٨ )

#### : I

اذا توافر اتفاق بسين الوظف وصاحب المصلحة عسلى اداء الممل مقابل الجمل انطبقت المسادة ١٠٣ من قسانون المقوبات يسسنوى في ذلك أن يكون المطاء سابقا او معاصرا لاداء الممل او لاحقا عليه .

## المسكمة:

اذا توانر اتفاق بسين الموظف وصاحب المسلحة عسلى اداء العمل مقابل الجعل انطبقت المسادة ١٠٣ من قسانون المقوبات يسستوى في ذلك أن يكون العطاء سابقا أو معاصرا لأداء العمل أو لاحقا عليه ما دام أداء العمل كان تنفيذا لاتفساق سابق أذ أن نيسة الاتجسار بالوظيفة في

هذه التخالة تكون قائمة منذ البداية ، اما اذا كان آداء العصل ب أو الامتناع عنه أو الافسلال بواجبات الوظيفة لل غسير مسبوق باتفاق بين الراشي والمرتشى غسان العطاء اللاحق في هذه العسالة تنطبق عليه المسادة م. ( من قانون العقوبات .

( طعن رتم ۲۵۷۸ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۴/۳/۱۳ )

قاعسسدة رقم ( ٩٤٩ )

البسدا:

جريمـة الرئسـوة ــ اجـابة الحــكم عـلى ما لا اصــل له في الاوراق ــ اشـره ٠

الحكة:

بجريهة عرض رشوة على موظف عومى لم يقبلها قسد شابه خطا في الاسناد ذلك بأنه عول في قضائه بن بين ما عول عليه بالمي مسا قسمه بسه بسه ...... بجلسة الحساكية من أن الموظف المهومي بعد تسلمه مبلغ الرشوة أتصل تلينونيا بالطاعن لاخباره بلختلاف رقمى الشاسية والموتور المتدسين له من الطاعن الشاني عن الرقمين السابق تقديمها بالمبليمة المزورة غائده بصحة الرقمين المتدمين مؤخرا مع أن أقسوال ذلك الشاهد بالجلسة لا تساند الحسكم غيها حصله منها ، مها ، مها يعيب الحكم بها يستوجب نضيه .

وحيث اتسه بيين من الحكم المطمون نيسه أن من بين ما عسول عليه في ادائسة الطاعن شهادة ...... بجلسة المحاكبة والتى مؤداها السه عقب تلقيه بلاغ الموظف العمومي وتأكده من جديته قسام باستئذان النيابة العامة في تسجيل المحادثات التليغونية للضبط والتغنيش ونفساؤا لهذا الاذن قسام الموظف العمومي بالاتمسال بالطاعن الأول حيث تأكد منه أن الطاعن الثاني موقد من قبلسه واتفق مصه عسلى دفسع مبلغ الف وثبائيلة جنيه نظسي المبلعة المزورة وتم تحديد موعد لذلك حيث تم ضبط الطاعن الثاني معد تسليم مبلغ الرشوة ثم اتصل الموظف العمومي بالمطاعي الأول مغيوا إلياه باختسلامة رقيي الشاسية والموتور المتدسين

الماعن الثاني عما سبق تقديمه اليه لتحرير المبابعة على مقتضاها مَالِمَالُهُ مِسْسَحَةُ الرقمين المقدمين مؤخرا . لمسا كان ذلك ، وكان نثست من الاطلاع على محضر جاسسة المحاكمة أن شهادة ذلك الشساهد اقتصرت على محرر تلقيمه بلاغ الموظف المهومي وحصول اتصال تليغوني بين هذا الأخير والطاعن الأول سساومه نيسه عسلي مبلغ الرشوة وحدد معمه موعد تسليمه حيث تم ضبط الطأعن الثماني بعد تسليم الملغ وخلت تلك الشهادة بين حصول إنصال تليفوني بين الموظف العبومي والطاعن الاول بعد تسلمه مبلغ الرشوة لأخباره بمغايرة رقمى الشاسية والموتور المقدمين له من الطاعن الثاني للرقمين السابق تقديمهما اليه ، قسان الحسكم الطعون فيسنة أذ أستخلص مقارفسة الطاعن للجريهسة مستدلا على ذلك بأقوال ذلك الشاهد بجلسة المحاكمة بكون قد أقام قضاؤه على ما لا أصل له في الأوراق ، ولا يرفع هذا العوار ما أورده الحكم من أدلسة أخسري أذ أن الأدلسة في المواد الجنائية متساندة والمسكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث اذا سقط احداها او استبعد تعدر التعرف على مبلغ الأنسر الذي كان الدليل الباطل في الرآي الذي انتهت اليه . لما كان ما تقدم ، فسانه يتعين نقض الحسكم المطعون فيسه والاحسالة بالنسبة الى ألطاعن الأول وكذلك الى الطاعن الثاني لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة ، وذلك دون حاجة الى بحث سائر أوجسه الطعن .

( طعن رقم ۲۳۷۳ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٦/١/١٩ )

# قامىدة رقم ( ٩٥٠ )

### البسدا :

عدم تحريز مبلغ الرشوة المضبوط ليس من شاته بطللن اجراءات التحقيق .

## المُسكية :

لما كان ذلك وكان عدم تحريز مبلغ الرشوة المسبوط ليس من شاته بطالان اجسراءات التحقيق وذلك لما هو مقسر من أن اجسراءات التحقيق وذلك لما هو مقسر من أن اجسراءات التحقيق العلم المحلفظة عضلي العلمان خصية

توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلانا . بل ترك الأمسر في ذلك الى اطبئنان المحسكمة الى سلامة الدليل هذا الى أن الأوراق خلت مما يفيد ابداء الطاعن لهذا الدفساع امام محكمة الموضوع ومن ثم فسأن ما ينعاه الطاعن عسلى الحسكم في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محسكمة الموضوع ماجابته أو الرد عليه هو الطلب الجسازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التبسك بسه والاصرار عليه في طلباته الختامية ، وكان قضاء محكمة النقض جسرى على أن المسادة ٢٨٩ من قسانون الاجسراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ « تخول للمحكمة الاستغنساء عن مسماع الشهود اذا قبل المتهم او المدانسع عنسه ذلك ولا يجول عدم مسماعهم المسلم المصكمة من أن تعنبد في حسكمها عملي التوالهم في التحقيقات ما دامت مطروحة على بسلط البحث في الحلسة ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن النيابة العامة والنفساع قد اكتنبا بسماع أقسوال الشهود الفائبسين بتلاوتها في الجلسمة وقد خلت الأوراق من طلب للنفساع مناقشة الشهود حسبما جساء في وجه الطعن ومن ثم مسان ما ينعاه الطساعن في هذا الخصوص بدعسوى الاخسلال بحقه في الدفساع بكون غير سديد . لمساكان ما تقسدم ، فسان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رمضه موضوعا .

١ طعن رقم ٤٤٧٥ لسنة ٥٥ق ــ جلسة ١٩٨٦/٢/١١ )

## قاعـــدة رقم ( ٩٥١ )

## : المسطا

لا يشترط في جريمــة الرشوة ان تكون الاعمـــال التي قـــام الموظف بادائها داخلة في نطـــاق الوظيفة مباشرة بـــل يكفى ان يكون لـــه نصيب فيها يسمح بتنفيذ الفرض منها

### المسكبة:

ومن حيث أن الحسكم المطعون نيسه بين وأقمة الدعسوى بقوله : « أن المتهم ...... — الطاعن الأول — وهو بن أرباب الوظائف العمومية ماعتباره كاتبا بنياية محسدرات القساهرة ومن مهام وظيفت

تلقى تقارير ادارة المسامل الكيباوية ببصسلحة الطب الشرعي وايداعهة ملغات التضايا التي يتولى أعبال سكرتارية التختيق نيها ويحتفظ بها في عهدته سعى في النترة من ٣١ يولية سنة ١٩٧٥ وحتى ٢٥ يناير سنة ١٩٧٧ الى التمرف ببعض التهين في التضايا التي يتولى أعمال التحقيق نيها وهم ..... .. الطاعن الثاني منهم الجنايسة رتم ٧٧ لسينة ١٩٧٦ تسم الجيزة و ١٩٧٠٠٠٠٠ متهم الجنايسة رتم ٩ لسنة ١٩٧٦ تسم الجيزة و ..... متهم الجنساية رقم ٦١ لسسنة ١٩٧٥ قسم الدثي و ..... منهم الجناية رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٥ قسم بولاق الدكرور و ..... وشهرته ..... متهم الجناية رتم ٢ اسنة ١٩٧٧ قسم بولاق الدكرور و ٠٠٠٠٠٠ منهم الجناية رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٥ تسم الدتى ــ والذين سبق الحسكم عليهم ــ واتفق معهم على العمل على حفظ القضايا الخاصة بهم وفي مقابل هذا الطلب واخذ لنفسه من المتهم الثاني ...... و م..... السابق الحكم عليه ــ رشــوة قدرها خبسين حنيها بن كل منهما وذلك للاخسلال بواحيات ومتتضيات وظيفته وصولا الى الغرض المتفق علبه بينهما وفي سسبيل هذا تسلم باختلاس تقارير ادارة المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى الواردة للنيابة والمسلمة اليسه بسبب وظيفتسه والثابت بها نوع وكمية الجواهر المخدرة المضبوطة في قضايا الجنايات سالغة الذكر واصطنع مع آخر مجهول بدلا منها تقارير الحسرى مزورة عسلي غرار التقسارير الصحيحة المختلسة مثبتا فيها عسلى خلاف الحقيقة أن المضبوطات التي تم تحليلها في تلك التضايا لا تحتوى على جواهر مخدرة وبصم على هذه التقارير الزورة ببصمة خاتم مقلد لمصلحة الطب الشرعى بوزارة العدل كما شفعها المتهم الجهول بالمضاءات مزورة للمختصين ببصلحة الطب الشرعي والعالمين بنيابة مخدرات القاهرة وقد استعمل المتهم الأول ..... هده التقارير المزورة بأن أودعها ملفات القضسايا وعرضها عسلى السسادة وكلاء نيابة المضدرات حيث تساموا بالتصرف نيها عسلي ضسوء هذه التقارير المزورة » وقد أورد الحكم الأدلسة على ثبوت الواقعة ونسبتها الى الطاعنين من القسوال ... و ... و ... و ... و ... ومسن تقرير تسم ابحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي ومسن

أتوال المتهمين ..... ـ الطاعن الثاني ـ و .... ـ المسابق الحكم عليه \_ وهي سائفة ومن شانها ان تؤدى الى ما رتبــه الحــكم عليها . لمسا كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيسه أن الطاعن الأول يعمل سكرتيرا للتحقيق بنيابة مخدرات القاهرة ومن اختصاصه الوظيفي استلام تقارير المعامل الكيماوية الخساصة بقضسايا المخدرات التي بياشر اعمال سكرتارية التحقيق نيها ، وانسه وآخسر مجهول زور تلك التقارير باثبات أن المواد المضبوطة ليست من الجواهر المضدرة واودعها بالقضايا الخامسة بها ثم عرضسها على المسادة وكلاء النيابسة المختصين حيث اصدروا قراراتهم بحفظها ، وانسه الحسل بواجبات وظيفته عسلى هذا النحو مقابل المبالغ النقديسة التي تقاضاها من باتى المتهمين بعد ان اتفق معهم عسلى حفظ قضاباهم ، وكان مسن المقرر أن الشمارع في المهادة ١٠٤ من قسانون المقوبات التي عددت مسور الرشوة تسد نص على الاخلال بواجبسات الوظيفة كفرض من أغراض الرشوة وحمله بالنسبة للبوظف أو من في حكمه أسوة بالمقاعه عن عمل من اعمال وظيفته ، وقد جاء التعبير بالاخلال بواجبات الوظيفة في النص مطلقا من التقييد يتسع مدلولسه لاستيعاب كل عبث يهس الأعمال ويعد واجبا من واجبات ادائها على الوجسه السوى الذي يكفل لها دائما ان تجسرى على سند قويم مكل انحراف عن واجب سن هذه الواجبات أو امتناع عن القيام بسه يجسرى عليه وصف الاخلال مواحدات الوظيفة الذي عناه الشارع في النص ولا يشترط في جريسة الرشبوة أن تكون الأعمال التي قام الموظف بادائها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة ، بل يكفى أن يكون أسه نصيب فيها يسمح لسه بتنفيذ الغرض منها وان يكون من قسدم لسه الرشسوة قسد اتجسر معسه على هذا الاساس ، نساذا تقاضى الموظف مقابلا عسلى هسذا الاخلال كان معله رشوة مستوجبة للعقاب ، ويكون من قسدم لسه هذا المقابل لهسذا الغرض والثبيا مستحقا العقاب ، وكان الحسكم فيسه قسد أتبع هسذا النظير ، فلا جسدوى للطاعن الأول من جراء ما يثيره مندعسوى انتفاء الاختصاص الوظيني ويكون النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق التانون غير سيدد ، وكه انسه لا جناح عسلى المصكة إن هي النفت عن

ما اتساره هذا الطاعن من أن الواقعة - بفرض صحتها - نشكل جريبة النصب المؤثبة بالمسادة ٣٣٦ من مسانون العقوبات لاسمه دمساع مانوني ظاهر النطلان ، كما يكمى للرّد عليه ما اوردته المصكمة من اللسة على تُوانر اركان جريمة الرشوة حسبما هي معرفسة في المادة ١٠٤ مسالفة الذكر . لما كان ذلك ، وكان الحسكم المطعون فيسه قسد اورد مسؤدى أتسوال الطاعِن الثاني في يتحقيقات النيابة العلمة بقوله : « وقرر المتهم الثاني ....ين في تحقيقهات النياسة العامسة انسه السر انتهساء استجوابه في الجناية رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ قسم الجيزة المتهم نيها طلب منه المتهم الأول ..... مبلغ خمسين جنيها بادعاء أن هــذا المبلغ هو كل ما يستقضي بسة عليه في هذه الجنايسة ماعطاد عشرين جنيهسا واستبهله في سداد البساقي يتم دنمه بعد حفظ القضية وقسد علم بعد ذلك أن القضية حفظت ، وكان لا ينقص من تبعة هـــذه الاتـــوال التي تساند اليها الحكم في تضائه بلدانسة هذا الطاعن بجريمة الرشسوة ما يذهب اليه من أن هذا القسول لا يعد اقسرارا بالجريسة وأنما كان قصده منسه أن ما دفعه من مبلغ نقسدى هو بمثابة غرامة سوف يقفي بها ، ذلك بسان محكمة الموضوع ليست مقيدة في اخذها بالمسرار المتهم أن تلتزم نضه وظاهره بـل لها أن تستنبط منـه ومن غيره من العناصر الأخسرى الحقيقة التي تصل اليها بطريق الاسسننتاج والاستقراء وكافة المكنات العقلية ما دام ذلك سليما متفقا مسع حسكم العقسل والمنطق وأذ كان ذلك وكانت المحكمة مد استظهرت ارتكاب هدذا الطاعن لجريمة الرشسوة وياتى الجسرائم المسندة اليسه من ظروف الدعسوي ومالبستها وأتابت على توانرها في حقه ادلة سائفة انتنع بها وجدانها ؟ غانسه لا يبجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المسادلة في تقديرهسا أمسلم مصكمة النقض.

( ظَمَن رقِم ١١٤٣ لسنة ١م ق مسجلسة ١١٤٨)

# قاعسسدة رقم ( ۹۵۲ )

### البسدا:

لا يُسترط في جريمــة الرشوة ان تكون الأعمــال التي قــام الوظف يلااتها داخلة في نطــاق الوظيفة مباشرة بــل يكفي ان يكون لــه نصيب غيها يسمح بتغيد الفرض منها .

#### الحسكية:

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت على الطاعن طلب وتقافى 
مبلغ الرشدوة من المجنى عليها بوصغه مراجعا بقلم الصور بمحكمة جنوب 
القاهرة الابتدائية مقابل استخراج مسورة تنفيذية لها من الحسكم الصادر 
في دعسوى مدنيسة خاصسة بعورتها عسلى خسلانه القواعد المقررة ، 
وكان القانون لا يشترط في جريبة الرشوة أن يكون الموظف هو وحسده 
المختص بالقيلم بجبيع العمل المتصل بالرشوة ، بسل يكنى أن يكون لسه 
عسلاة بسه أو أن يكون لسه نهسه نصيب من الاختصاص بسمح ابهدا 
بتنفيذ الغرض من الرشسوة ، وكان ما يثيره الطاعن بلسباب طمنه من 
عسدم اختصاصه وحسده باستخراج الصور التنفيذية للاحسكام لا ينفى 
أن له نصيبا من الاختصاص بهذا العمل الذى دغمت الرشسوة من أجله ، 
عسان الحسكم أذ دانسه بجريمة طلب واخذ رشوة للاخسلال بواجبات 
عسان الحسكم أذ دانسه بجريمة طلب واخذ رشوة للاخسلال بواجبات 
وظيفته يكون قسد أعمل القسانون على وجهسة المسميح ويضحى منمي 
الطاعن في هذا الوجسه غير سديد ، لمسا كان ما تقسدم ، فسان الطعن 
بربته يكون عسلى غير أسلس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ۹۱۱ه لسنة ٥٦ ق \_ جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )

## قاعـــدة رقم ( ۹۵۳ )

# - : المسطا

لا يشترط في جريمــة الرشوة ان تكون الأعمـــال التي قـــلم الوظف بلداتها داخلة في نطـــاق الوظيفة مباشرة بـــل يكفى ان يكون لـــه نصيب فيها يسمح بتنفيذ الفرض منها ٠

### المسكنة:

وحيث أن الحكم المطعون فيسه تسد بسين وأقعسة الدعسوى بما

تتوافر بعه كانة العناصر القانونيسة لجريمة الرشسوة التي دان الطاعن بها واورد على ثبوتها في حقب اللسة سائغة مستبدة من اقسوال الشهود والتسجيلات واعتراف الوسيط واقرار المتهم بأخذه المنغ وكلها تؤدى الى ما رتيسه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكأن الحسكم قد عرض للدمع سُطَلان الأذَن الصَّادر بتسخيل المحادثات لعدم مستَّقُور من القاضي الحنائي في مقولة انسه « ..... مردود بأن المسادة ٧ من القانون ١٠٥ سنة . ١٩٨٠ الخاص بانشاء محاكم امن الدولة قسد قضت في مقرتها الثانية عسلى انسه يكون للنيابة العلمة بالاضامة الى الاختصاصات المقررة سلطات قاض التحتيق في تحقيق الجنايات التي تختص بها محكمة امن الدولة العليا ، لما كان ذلك وكانت الماة ٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية شهد لناطت بقاضى التحقيق أن يأمر بمراقبة المحادثات السمكية واللاسلكية أو أجسراء التسجيلات لاحاديث جرت في مكان خاص متى كان لذلك مائدة في ظهور الحيقة في جناية ... كان الأمسر المسادر من المحامي العام بتاريخ ١٩٨٥/١/١٦ قد وافق هذا النظر فان الدفع ببطلان الاذن على ما تقسيم يكون غير قائم عسلى سند من صحيح القانون » . وكان هذا الذي انتهى اليه الحكم صحيحا ، مسان ما يثيره الطاعن بصدده يكون غير ستسديد ، لمسا كان ذلك ، وكان الحسبكم تسد عول ــ ضمن ما عول عليه من ادلسة الثبوت على اقسرار الطاعن ... في التحقيقات واملم المحكمة ـ بأخذه مبلغ الرئسوة من الراشي وكان بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ المحسكمة بجميع عناصر الانبسات الاخسرى المستقلة عنسه والمؤديسة إلى النتيجة التي اسفر عنها التفتيش ومن هذه العناصم الاقسرار اللاحق للمتهم بنفيسه مبلغ الرشسوة الذي ظهر من التنتيش وجوده لديه نسان مصلحة الطاعن فيمسا يثيره من بطلان التغتيش تكون منتفية بما مؤداه أن يكون الدفسع بسه غير مقبول ، ومن ثم يضحي الحكم الطعمون نيسه صحيحا نيما خملص اليسه من رنض الدنسع ببطلان التعتيش بصرف النظر عن خطئه في تأسيس ذلك على حسواز صدور الانن من شخص غير محدد الأمسر الذي يكون معسه النعي عليه جهدًا الخطأ عديم الجدوي .

لمسا كان ظلا وكان التحسكم الشد عرض لتفساع الطاعن بعسدم

لمختصاصه بالممل الذي طلب منسه اداؤه ورد عليه بقولة : « وحيث انسه عن زعم المتهم بعسدم اختصاصه بالعمل الذى قبل بتقديم الرشوة مَن اجله مردود بأنه لا يشترط في جريبة الرشوة أن يكون الموظف هو وحده المختص بالقيام بجميع الاعمال المتعلقة بالرشوة بل يكفى أن يكون لسه نيها تعييب من الاختصاص يسمح لسه بتنفيذ الغرض منسه ... كما كان ذلك وكان البين من اوراق الدعسوى ان المتهم الأول كان عضوا في لجنسة تقدير ثبن الزراعسة ولسه مسسوت مؤثر ميها وأنسه وضسم العراقيك امسام النثمين والتي لا عسلاقة لها بعملية ايقساع البيع الفعلى فسان زعمه بدوره عسلي غير سند من القسانون » . واذ كان ما رد بع المسكم عسلى دغع الطاعن سديدا في القسانون مسان هذا النعى يكون في غير مطه \_ لما كان ذلك وكان من المقرر أن لحسكمة الموضوع ان تعتنق الصورة الصحيحة لواقعة الدعسوى - كما ان لها ان نكون عقيدتها مما تطمئن اليسه من أدلسة وعناصر الدعسوى وكانت المصكمة قسد استخلصت من الادلسة السائغة التي اوردتها أن المبلغ الذي أخسده الطاعن من المبلغ كان عسلى سبيل الرشوة للاخسلال بواجبات وظيفته واطرحت في حدود سلطتها التقديرية دفاع الطاعن في هذا الشان س فسان ما يثيره من انسه اخذ البلغ سدادا لايجسار متأخر عسلى اصحاب المزرعسة لهيئة الاصلاح الزراعي لا بعدو ان يكون جدلا موضوعيا في مسائل واقعية تملك محسكمة الموضوع التقدير فيها بسلا معقب عليها من محسكمة النقص ــ لمسا كان ذلك وكان من المقرر أن القصد الجنسائي في جريمــة الرشوة يتوانر بمجرد علم المرتشى عند طلب أو تبول الوعد أو العطية أو الفائدة أنسه يفعل هذا لقساء القيسام بعمل أو الاقتنساع عن عمل من اغمسال الوظيفة أو للاخسلال بواجباته وانسه ثمن لاتجساره بوظيفته او استقلالها ويستنتج هذا الركن من الظروف والملابسات التي صاحبت العمل أو الامتناع أو الاخلال بواجبات الوظيفة \_ لما كان ذلك وكان الحكم قد دلل على ان العطيعة تنبت للطاعن وهو مدير الاصسلاح الزراعي المساعد مقابل انهاء اجراءات بيع مائتي فدان ملك الهيئة العامسة للاصلاح الزراعي مبا يتحقق معه معنى الاتجار بالوظيفة ويتوافر به القصد الجنائي كما هو معرف به في القسانون

ولا يشترط أن يستظهر الحسكم هذا الركن على استقلال ما دامت الومالع كما اثبتها تفيد بذاتها توافره . لمسا كان ذلك ، وكان الحسكم تسد اثبت في مدوناته انسه قسد تم تقريغ لقاءات المتهمين وشباهدي الواقعة الأول والثاني بمضبون ما شهد بــه الشاهد الثاني ــ وكانت محــوى هذه التسجيلات \_ من واقسع المفردات المنضمة \_ لا تخرج عما جساء بالقوال المتهم الثاتي وهو الوسيط في الرشسوة الذي اعترف تفسيلا في التحتيقات واسام المحسكمة بجميع تفاصيل الواقعة فسأن هذه الاحسالة عسلي اتواله تكون محيحة وتؤدى الفرض منها كدليل ماثم في الدعوى . لمساكان ذلك وكان من المترر أن أجراءات تحريز المضبوطات لا يترتب على مخالفتها أي بطلان وترك الأسر في ذلك الى اطمئنان المسكمة إلى سلامة الدليل وقد انصحت المحكمة عن اطمئنانها لهذه الاجسراءات مسان النعى في هذا الصدد يكون غير سديد ــ لما كان ذلك وكان من المقسرر انه لا يؤثر في تيسام جربمة الرشوة أن تكون الجريمة وقعت نتيجسة تدبير لضبطها والا يكون الراشي جادا نيها عرضه عملي المرتشي متي. كان عرض الرشوة جديد في ظهاهره وكان الموظف تهد قبله بقصد تنفيذ ما اتجه اليه في مقابل ذلك من العبث بمقتضيات وظيفته لمطحة الراشي ومن ثم نسان ما يشره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله . . لما كان ذلك وكان الثابت من المفردات المنضمة ان أقسوال الشساهد ..... عضو الرقابة الادارية متفقه مع ما حصله الحكم منها \_ كما انه ثبت ايضا ان شهادة ..... عضو الرقابة الاداريسة منفقه في مضبونها مع ما جساء بالتسوال زميله ..... التي احسال الحسكم البها ، كما ثبت منها ايضا وجود تغريغ لشريط تسجيل لقاء المتهين بالشاهد الأول ضبت الأشرطة المسطة فيالدعسوى وأن هذا الشرط يحوى اعترافا كلملا من الطاعن مواقعة الرشوة والانفياق عليها ومن ثم مسان منعى الطاعن بخطسا الحكم في الاستاد في خصوص ذلك جبيعه لا يؤازره الواقع في ألدمسوي .

( طِعن رقم ٢٩٩٤ لسفة ٥٦ ق \_ جلسة ٢٩٩٧ )

# قاعسسدة رقم ( ١٥٤ )

# المستدا :

توافر عنصر اختصاص الوظف بالمبل الذي عرضت عليه الرشوة مَن اجله هو من الآمور الموضوعية التي يترك تقديرها الى محكمة الوضوع بغير معقب ــ ولا يشترط في جريسة الرشسوة أن يسكون الوظف الذي عرضت عليه الرشسوة هو وحده المختص بالقيام بجميع العبسل المتعلق بالرشوة بل يكفى أن يكون له علاقة بــه أو يكون له نصيب من الاختصاص يسمح لــه بنفيذ الغرض من الرشوة •

#### المسكمة :-

لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد أن أورد واقعمة الدعموى على النحو المتقدم وحصل أتوال شهودها بما يتسلاءم وتصويرها أردف ذلك بتحصيل اعتراف المحكوم عليه الآخسر في قوله : « وقسد اعترف المتهم الثاني بادىء ذى بدء بالتحقيقات وفقا لما ساف بيانه مقررا أن المتهم الأول طلب اليه عرض الرشوة على الشهاهد الأول ثم عهاد وأنكر كما أنكر بجلسة المحاكمة » نسان ما أورده الحسكم نيما سلف بالنسبة لاعتراف المحسكوم عليه الآخسر يحقق مراد الشسارع الذي استوجبه في المسادة ٣١٠ من قسانون الاجسراءات الجنائيسة من بيان مؤدى الأدلسة التي يستند اليها الحكم المسادر بالادانة بها تنصر عن الحكم المطعون فيه دعموى القصور في هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل الذي عرضت عليه الرشوة من اجله هو من الأمور الموضوعية التي يترك تقديرها الى محكمة الموضوع بغير معتب عليها ما دام نقديسرها سائغا مستندا الى أصل ثابت في الأوراق ، وكان الحكم المطعبون نيب قيد اثبت في مدونساته بما لا يماري فيه الطاعن ـ ان الشاهد الأول يعمل اخصسائي ثان مبيعات بالشركة المصرية لوسائل النقل الخنيف احسدى شركات وزارة الصناعة والثروة المعنيسة واستظهر اختصاص هذا الموظف بالعمل الذي عرضت عليه الرشموة من اجله في قوله « بما أن الشاهد الأول قرر في التحقيقات أن لديه خاتم المبيمات وأنه مختص بتحرير المبايعة ، ولما كان الثابت من الأوراق أن عفت المتهمين هوالحمول على ميايعة عليها خاتم وكسان

الشاهد الأول تسد تسرر انه يستطيع أن يفعل ذلك ومن ثم يكون القول بانه غير مختص قسد جاء على خلاف الواقع » . ولما كان البين من الاطلاع على المفردات أن ما أورده الحكم من أقسوال الشاهد لسه معينة المُحيح من الأوراق كما يبين من الأطلاع على مذكرة الطاعن المرفقة بأوراق الدعوى - التي قدمها اثناء الجاكمة السابقة - والتي أشار اليها في طعنه الماثل متمسكا بما جساء بها من منازعة في اختصاص هذا الوظف بتحرير مبايعة السيارة انه ساق فيها دناعا مؤداه أن التوميسم على مبيعات السيارات نيابة عن الشركة من اختصاص مدير عام المبيعات وان الموظف المبلغ وهو اخصائى ثان مبيعات ينحصر اختصاصه في امساك دفاتر حجز السيارات واعداد احصائيات بيعها وختم البايعات التي يوقع عليها مدير عام المبيعات بالخاتم الذي في عهدته ويوقع عليها بجانب الخاتم فلا يكمى توقيمه بمفرده بجانب الختم لاعتماد المايمة ، واذ كان هذا هو ما سلم به الطاعن في دفاعه وكان من المقرر انسه لا يشترط في جريمة الرشوة أن يكون الموظف الذي عرضت عليه الرشوة هو وحده المختص بالقيام بجبيع العمل المتعلق بالرشدوة بال يكفى أن يكون لسه علاقة بعه أو أن يكون لعه نيعه نصيب بن الاختصاص يسمح لب بتنفيذ الفرض من الرئسوة كما هو الحسال في الدعسوى المطروحة وبما يستقيم بسه رد الحسكم على دفساع الطاعن فسان النعى علبه في هــذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قــد عرض للنفسع الذي اثاره الدفساع ببطسلان اذن التفتيش لعدم جديسة التحريات لأن ما أثبته محرر محضر التحريات عن رقمي موتور وشاسيه السيارة بخالف رتميهما الحقيقي واطرح هذا الدنع في قوله « وعن الدنع بعدم جديسة التحريات مهو واهن القوى خليق بالرمض ذلك أن الشساهد الأول تقسدم المي الرقابة الاداريسة مبلفا بأن المتهم الثاني عرض عليسه الرشوة مقررا أنسه مكلف بذلك من المتهم الأول - الطاعن - وقسد حرر عضو الرتابة محضرا بذلك ء نمه على النيابة العامة التي اطمأنت الى جديسة التحريات فأصدرت اذنها الأمسر الذى تؤيدها فيسه المسكهة ولا يقدح في ذلك أن ارتسلم الشامعية والموتوي الملغ مها تختلف عن ارقلم السيارة المضبوطة مالواقع ان الأرقسام الأولى هي التي اخذ بها المتهم

الثاني الشاهد الأول متعبدا الا يخبره بالمقيقة الا بعدران يطبئن الى ان الشاهد سينساق الى مطلبه الرخيص . لما كان ذلك ، وكان القانون لا يوجب حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالاذن لسه بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرضة شخصية سابقة بسه بسل لسه أن يستعين غيما بجريسه من التحريات أو ابحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجسال السلطة والمرشدين السريين ومن يتولون ابلاغه عما وقسع بالفعسل من جراثم ما دام أنه قد اقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه البه وبصدق ما تلقاه عنهم من معلومات ، وكان من المقرر أن تقدير جديسة التحريسات وكفايتها الأمدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الا مر نيها الى السلطة للتحقيق تحت أشراف محكمة الموضوع فساذا كانت هذه الأخيرة قداقتنعت بجدية الاستدلالات التي بني عليها اسر التفتيش وكفايتها لتسسويغ اصدارة فسلا معتب عليها في ذلك لتعلقسه بالموضوع لا بالقانون ، واذ كانت المحكمة قسد سوغت الأمسر بالتُفتيش وردت على شواهد الدمع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لها أصلها الثابت في الأوراق نسانه لا يجوز المجادلة في ذلك أسلم محسكمة النقض ، لمسا كان ذلك ، وكان الحسكم قسد اطسرح دفساع الطاعن بأن جريمة عرض الرشوة كانت وليدة اجراءات غير مشروعة في قوله « ان جريمة عرض الرشوة تتم قبل البسلاغ الذي هو في حقيقته وما يتلوه من اجراءات اثبات لحصول الواتعة وليس تحريضا عليها ومن ثم فاذا كان الشاهد قد ابلغ بعرض الرشوة عليه غان الجريسة تكون قد تمت بهذا العرض أما ماعدا ذلك من اجراءات فهي متعلقة بالضبط حينا وبالاثبات حينا آخسر ومن ثم يكون القول بأن الجريمة محرض عليها أو مستقبله على غير سند من القانون » . وهو رد سائغ من الحسكم يصمانف صحيح القانون ذلك انسه من المقرر انسه لا يؤثر في شيسام جريبة عرض الرشوة أن تكون تسد وقعت نتيجة تدبير لضبطها والإيكون المرتشى جسادا في تبوله الرشوة متى كان عرضها جديا في ظاهره وكان الغرض منها العبث بمقتضيات الوظيفة لمصلحة الراشي ومن ثم يكون ما يدعيه الطاعن على خيلاف ذلك غير قيالم عيلي أسياس يحله

تُعَلَّوْنَا ﴿ لِمَا كَانِ مَا تَقَسِمُ ﴾ فينان الطعن بريتية يكون عسلي غيير. إساس وتعينا وفضة موضوعا . .

(طفن رقم ٨٣١ه لسنة ٦٥ ق ت جلسة ٥/٣/٨٧)

# قاعـــدة رقم ( ٩٥٥ )

## البسدا:

من القرر أنسه لا يؤثر في قيسام جريسة عرض الرشسوة أن تكون قسد وقعت نتيجة ننبير أضبطها والا يكون الرنشي جسادا في قبول الرشوة منى كان عرضها جديا في ظاهره وكان الفرض منها العبث بمقتضيات الوظيفة لمسلحسة الراشي .

#### المسكبة:

وحيث ان الحكم الطعون نيسه بين واتعة الدعسوى بما تتواغر بــه كانة العناصر القانونية لجريمة عرض الرشوة التى دان الطاعن بها واقسام عليها في حقبه اللبية مستقساة من اقسوال ..... الملغ ، و ...... مـ عضو ألرقسابة الاداريسة ، أرامان ، محمور ومن اعتراف الطاعن بالتحقيقات وهي أدلسة سائعة تؤدى الى ما رتبه الحسكم عليها . لمساكان ذلك ، وكان الحسكم المطعون نيسه قد عرض لما أثماره في دفاعه مشمان عمدم اختصاص الملغ بتنفيذ الفرض بن الرشبَ و واطرحه في قوله ، وكان ما أثارة النفساع من أن الشبكات بعد صرفها لا تقسيع في اختصاص وتحت سيطرة الشاهد الأول لا أساس لــه من الواقسع اذ أن الثابت من أقسوال الشاهد المذكور ومن شهادة رؤسائه في العمل ومدير عام البنك على التفصيل السابق بيانه انه بحسكم وظيفته كمصرفي يمكنه سحب الشيكات من مكان حفظها بالبنك بعد صرفها ، كان هذا القدر من الاختصاص بكفي لتوافر أركان جريمة الرشوة ما دام انه يسمح الموظف المرشو بتنفيذ الفرض من الرشوة » . ولما كسان ما أورده الحسكم فيما تقدم سديدا ويتفق مع صحيح القانون فقد استهدف المشرع من النص في المسادة ١٠٤ من تسانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٦ سَسنة ١٩٥٣ على مخالفة وأجدات الوظيفة كصورة من صدور

الرشوة مدلولا علما اوسمع من أعمال الوظيفة التي تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث تشمل امانة الوظيفة ذاتها وليس من الضروري في جريبة الرشوة أن تكون الأعبال التي يطلب بن الموظف أداؤها داخله في نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفى أن يكون لسه بها اتمسال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وأن يكون الراشي قسد أتجه مصه على هذا الاساس . ولما كان الحكم المطعون نيسه تسد أثبت في حق الطاعن أنه عرض مبلغا من المسال على الشاهد الأول ـ وهو في حسكم الموظف العام سالسرقسة الشبيكين رقبي ١١٧٥٥ ، ١٧١٨ه السابق صرف قيبتهما من حسابه ... واستظهر الحسكم أن عمل المبلغ مران بالبنك وهو تسدر بن الاختصاص يسبح لسه بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة نسان ما قارفه الطاعن يعد طالبا للاخسلال بواجبات الوظيفة في حسكم المسادة ١٠٤ من قسانون العقوبات واذ النزم الحسكم المطعون فيه هذا النظر مانه يكون برئيا من قالة الخطأ في تطبيق القانون . لمسا كان ذلك ، وكان من المقرر انسه لا يؤثر في قيسام جريمسة عرض الرشوة ان تكون قسد وقعت نتيجة تدبير لضبطها والا يكون المرتشم، جادا في تبول الرشوة متى كان عرضها جدبا في ظاهره ، وكان الغرض منها المبث بمتنضيات الوظيفة لمصلحة الراشي وكان الثابت من مدونات الحسكم المطعون ميسه ان الطاعن هو الذي سعى بنفسه الى الموظفه المبلغ وعرض وقسدم جزءا من مبلغ الرشوة قبل أن يصل الامسر الى الرقابة الاداريسة التي لم نظهر على السساحة العملية الا بعد أن تم العرض وقوبل بالموانقة الظاهرية مما تقع بسه الجريمة ومن ثم نسان انزلاق الطاعن الى الجريمة لم يكن نتيجة تحريض أو استدراج وانما وابد ارادة حرة وتصميم على ارتكابها ولم يتعد دور الرقابة الاداريسة بالنسبة لسه وضع الترتيبات اللازمــة التي من شانها ضبطه متلبسا بالجريمة لتمامها . ومن ثم نسان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو وأن يكون دغاعا متطقا بموضوع الدعسوى لاتلتزم المحسكمة بمتابعة الطاعن فيسه والرد عليه استقلالا ، اذ الرد مستفاد من ادائة الثبوت التي اوردها الحكم . الما كان ما تقديم ، فان الطعن برمته يكون عملى غمير اسماس ويتعين رنضه موضوعاً .

( طعن رقم ،٦٢ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ٥/٥/١٩٨٨ )

# قاعـــدة رقم ( ٩٥٦ ).

البَـــدَا:

جريهــة الرشـــوة ـــ قيــام حالة التلبس بالرشـــوة تبيح لعضو المرقابة الاداريــة القبض والتفتيش بدون اذن النياية ،

#### المتسكية:

لما كان ذلك ، وكان الحكم الطعون فيمه قسد عرض للدفع بيطلان اذن النياية العامة بالضبط والنفتيش لابتنائه عطي تحريات غير جديسة ورد عليه بقوله : « ولحيث انه عن الدفع ببطلان واقعة الضبط لعدم جديسة التحريات فانه مردود بانه من المقسرر بسان تقدير جديسة التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش موكول الى سلطة التحقيق تحت اشراف المحكمة ، نهتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجديدة الاستدلالات التي بني عليها اذن التقتيش وكفايتها لتسويغ اصداره نسلا معقب غيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالتانون · لما كان ما تقسدم ، وكاتت الاستدلالات التي تضمنها محضر عضو الرقابة الاداريسة .. قد قلمت على سند من الجديسة فسان المحسكمة ترى انها كافية لتسويغ اصداره ، ومن ثم يكون الدمسع بعدم جديتها يتحوير الى جدل موضوعي وتلتفت عنه المحسكمة ، وكان مارد بعد الحكم على الدنسع سالف الذكر كافيا وسائغا لاطراحه فسان ما ينعاه الطاعن غسلي الحكم في هذا الصدد لا يكون سديدا . هذا مضلا عن انسه لسا كان الثابث من مدونسات الحكم المطعون نيسه أن عضو الرقابة الادارية لم يقبض عسلى الطاعن ويقسوم بتقتيشه الا بعد أن شاهده حال أخذ مبلغ الرشوة من المبلغ ، فسأن الجريسة تكون في حالة تلبس مما يخول عضو الرقابة الادارية المذكور حق التبض عليه وتفتيشه دون اذن من النيابة ، ومن ثم فسانه لا جمدوي مما يثيره الطاعن في صدد بطلان اذن النيابة العاسة بالضبط والتنتيش البنائه عسلى تحريات غير جدية . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر چلسات المحلكمة أن أيا من الطاعن أو الدامع عنسه لم يثير شيئا بشأن العفسع ببطلان افن الغيابة الحامة العسيتم تستبيبه كخافه لا يتبسل منسه أثارته الول مرة أسلم محكمة النقض النه من التنسوع القانونية التي

تغتلط الواتع وتقتضى تحقيقا موضوعيا ينحسر عنه وظيفة محكمة النتش 4 ومن ثم يكون النمي على الحكم في هذا الخصوص غير متبول .

( طعنرتم ۱۱۸۲ لسنة ۵۸ ق - جلسة ۱۹۸۸/۹/۱۱ )

# قاعـــدة رقم ( ۹۵۷ )

#### : 12-41

القصد الجنائى من الرشوة يتوافر بهجرد علم الرتشى عند الطلب وقبول الوعد لو المطية انسه يفعل هذا لقاء القيسام بعمل أو الامتناع عن عمل من اعمال الوظيفة لو اللخلال بواجباته •

#### المسكبة:

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيسه قد استند في اثبات النهمة في حق الطاعن الى أقسوال المبلغ وعضو الرقابة الادارية وما ثيت من التسجيلات المرئية الخاصة بضبط الواقعة . ولم يعول في ذلك عسلي ما تضمنته التسجيلات الصوتية ، فسان كانة ما بثيره الطاعن بشانها لا يكون أسه محل ، لمساكان ذلك ، وكان الحسكم المطعون فيسه غسد اثبت ان عضو الرقابة الادارية الذي ندبته النيابة العامة لضبط واقعسة أخذ الرشوة قسد انتقل الى المكان الذي تحدد الخذها نفاذا للاتفاق الذي تم بين المبلغ والطاعن ، وبعد أن نيقن من استلام الطاعن لمبلغ الرشوة التي القبض عليه ، وكان من مهمة مامور الضبط القضائي بمقتضى المسادة ٢١ من تسلنون الاجسراءات الجنائيسة الكشف عن الجرائم والتوصل الى مرتكبيها وكل اجسراء يقوم بسه في هذا السبيل بعتبر صحيحا منتجا لاثره ما دام لم يتدخل بفعله في خلق الجربمة أو التحريض على مقارفتها وطالما بقيت ارادة الجاني حسرة وغميم معدوسة كما هو الحمال في الدعسوى المطروحة ، نسان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون عسلى غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الشسارع قسد نص في المسادة ١٠٤ من قسانون العنويات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ٣٩٥٣ سـ الذي عددت صور الرشوة \_ عملي الاخلال بواجبات الوظيفة كفرض من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة الموظف ومن في حكمه اسوة بالنشاعه

عن عبل من اعمال وظيفته مكل انحراف عن واجب من واجبات الوظيفة أو الابتناع عن القيام بسه يجرى عليه وصف الاخلال بواجبات الوظيفة ، وقد استهدف المشرع من النص على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مدلولا علما أوسع من أعمال الوظيفة التي تنص عليها القوانين واللوائح والنعليمات بحيث تشمل امانة الوظيفة ذاتها ، وليس من الضرورى في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف اداة ها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفى أن يكون لسه بها أتصال يسمح بتنفيذ الفرض المقصوذ من الرشوة وأن يكون الراشي قسد أنجر معه عملي هذا الأسماس . وإذ كان الحكم المطعون نيسه قد اثبت في حق الطاعن انه طلب واخذ رشوة للاخسلال بواجبات وظيفته مقابسل تمكين المبلغ من الاستمرار في استغلال محجره المرخص لسه بسه وتفاضيه عما يرتكبه من مخالفات تتمثل في التوسيع في محاجر أخسري غير مرخص السه باستغلالها واستظهر الحسكم اختصاص الطاعن بملاحظة أعسال المحاجر في المنطقة الواتسيع فيها المحبر المرخص للمبلغ في استغلاله ، وأوضح أن من بين أعمال وظيفته المرور يوميا للتأكد من أن المرخص نهم ولتزمون بشروط الترخيص ، وكان اختصاص الطاعن تبعا لذلك يسمح السه بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة ، مسان ما وقسع منه يعد اخلالا مواجبات وظيفته في حكم المسادة ١٠٤ من قسانون العقوبات ، ويضحى ما بنعاه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في تطبيق القانون والقصور ق التسبيب غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان القصد الجنائي من الرشوة يتوانر بمجرد علم المرتشى عند طلب او تبول الوعد أو العطية انه يفعل هذا لقاء القيام بعمل أو الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة أو اللاخسلال بواجباته وانسه ثمن لاتجاره بوظيفته واستغلالها ويستنتج هذا الركن من الظروف والملابسات التي صاحبت العمل او الامتناع أو الاخسلال بواجبات الوظيفة ، واذ كان الحكم المطعون نيسه تسد دلل على أن العطية تحبت للطاعن تنفيذا للاتفاق السابق الذي انعقد بينه وبين البلغ ما يتحقق معه معنى الاتجار بالوظيفة ويتوافر بسه القمسد الجنائي - كما هو معرف بسه في القانون - مسان ما يثيره الطاعن بشان أنتماء هذا التصد لديسه لتبام البلغ بوضيع مبلغ الرشوة في حنيبتسه لآيكون متبولا ٤ ويضحى النعى على المسكم متالة الخطا في تطبيق

التاتون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القساتون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيسه الحكم بيان الواقعة المستوجبة المعتوبة والظروف التي وقعت فيها ، فعنى كان مجموع ما أورده الحكم كانيا لتفهم الواقعة باركاتها وظروفها حسنبا استخاصتها المحسكة وتتوافر بسه جبيع الاركان القانونية للجريبة التي دان الطاعن بها كان ذلك محققا لحكم القساتون ، وأذ كان الحكم المطعون فيه حالي خلاف ما يقوله الطاعن حقد تضمن بيانا كافيا بالواقعة المستوجبة للمتوبة وبوادى الادلسة التي مول عليها في قضائه بالادانسة ، عسان ما ينعاه الطاعن على الحسكم من التصور يكون في غير محله .

( طعن رقم ۲۱۸۲ لسنة ۸۸ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۹/۱۹ )

# قاعـــدة رقم ( ۹۵۸ )

### البسدا:

لا يشترط في جريمة الرشــوة ان يكون الوظف وحــده هو المفتص بجميع الممل المتصــل بالرشــوة بــل يكفى ان يكون لــه علاقــة بــه أو يكون له نصيب من الاختصاص يسمح بتنفيذ الفرض من الرشوة .

#### الحكمة:

وس حيث أن ببنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن وآخر بجريسة طلب وتقاضى رشوة لاداء عبل زعبا بأنه بن أعبال وطينتها قدد شابه القصور في التسبيب والإخلال بحق الدنساع والخطأ في تطبيق القانون ؛ ذلك بأن الطاعن أثار دناعا مؤداه عسدم احتصاصه بالمهل الذي قبل بتقاشية الرشوة بن أبله فضلا عن صدور قرار بنقله الى عبل آخر تم تنفيذه قبل صدور الأمر بضبطه وأيد هذا الدنساع بتت بن أقدوال الشاهد ...... أن الطاعن أم يحدد القيام بعبل أو الامتساع عن عبل من أعبال وظيفته مقابل جمل ممين ؛ ألا أن الحسكم المربعة عن عبل من أعبال وظيفته مقابل جمل ممين ؛ ألا أن الحسكم المربعة تحريضية ، بدلالة ما ثبت من التحقيقات أن رجال الشرطة القائم بالشبط هو الذي كلف شيخ السوق ..... بجمع النقود من الساعة

الجالين لتسليما المتهمين 4 الا أن الحسكم رد عسلى هذا النفساع بيا لا يصلح ردا ما يعيه ما يسترجب نتضه.

وبن حيث أن الحكم المطعون نبيبه بين واقعة الدعسوى بما نتوانر يه كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها واورد عسلي ثبوتها في حقه اداسة مستبدة من أقوال المقدم ..... والملازم ..... و ..... و الله سائمة الباعة ، وهي الله سائمة من شأتها أن تؤدي ألى ما رتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحسكم تسد عرض لمسا تمسك بسه الدنساع عن الطاعن والمتهم الآخر من عدم اختصاصهما بالعبل الذي قبل بتقاضيهما الرشوة من أحله ونقلهما الى عمل آخـر ورد عليه بقوله : « وحيث ان الثابت من أقــوال كل من المتهمين في التحقيقات أن العمل المنوط بكل منها هو مراجعة مسائم السداد حتى يقوم البائع بعد ذلك بسداد الرسوم المقررة وقرر المتهم الثاتي أتسه في حالة التخلف عن سداد الرسوم ترسل اشسارة لشرطبة المرافق عن طريقه وكذا لاصدار أمو الفلق وقرر المتهم الأول أتسه في حالة عدم السداد يختص بارسال اشارة الى شرطة الرائق ثم يحرر مذكرة لمدير الأسواق لاتخساذ الاجراءات نحو الازالة واضاف المتهم الأول ان الاختصاص غم موزع بينه وبين زميله بدائرة قسم معين ..... وقد قرر مدير الأسواق ...... في التحقيقات أن توزيع العبل لم يكن رسميا بـل هو احــراء داخلي في الادارة وانه صدر قرار بنقل المتهم الأول إلى وحدة الحسامات بالحى اعتبارا من /١٩٨٧/٢٥ الا انت رفض تنفيذ القرار واضعاف ان خطابات الازالة لابد من توقيعه عليها أو توقيدع رئيس المنطقة قبدل تنفيذها » . وهو رد سائغ يبرر اطراح دنساع الطاعن ، ولمسا هو مقرر أن القسانون لا يشترط في جريمة الرشوة ان يكون الموظف وحسده المختص بجميع العمل المتصل بالرشوة بل يكفى ان يكون لسه علاقة بسه او أن يكون لــه نصيب من الاختصاص يبسمح بتنفيذ الفرض من الرشهوة ٤ هــذا فضلا عن أن الشــارع وقــد استحدث نعى المــادة ١٠٣ مكر، ا من قسانون العقوبات بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٦٩ اسسنة ١٩٥٢ ( المعدلة الخيرا بالقاتون رهم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ) مند استهدف بسه الضرب

عسلى أيدى العابثين عن طريق التوسيع في معلول الرشوة وشبولها إن يستفل من الموظفين الممومسين والذين المعتهم الشسارع بهم وظيفت للحصول من وراثها على مائدة محرسة ولو كان ذلك عسلى استساس الاختصاص المزعوم ، ويكنى لمساطة الجاني على هذا الأساس ان يزعم أن العمل الذي يطلب الجعل لادائسه يدخل في اعمسال وظيفته ، والزعم هذا هو مطلق التول دون اشتراط التترانه بعناصر او وسائل احتيالية ، وكل ما يطلب في هذا الصدد هو صدور الزعم معلا من الموظف دون أن يكون لذلك تأثير في اعتقاد المجنى عليه بهذا الاختصاص المزعوم . ولما كان الحمكم قمد طبق على الواقعة احمكام المادة ١٠٣ مكرو1 من قسانون العقوبات التي دان الطاعن بها ، نسانه يكون صحيحا في القانون وخاليا من القصور في التسبيب . لما كان ذلك ، وكان وزن اقوال الشمهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شمادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحهام حولها من شبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطبئن اليه ، وكان من المقرر كذلك أن المصيكمة ليست ملزمة بقعقب المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي في كل جزئية يثيرها فانسه يكفي لسلامة الحكم أن يثبت أركان الجريمة ويبين الأدلسة عسلى وقوعها من المتهم ، وكان ما أشاره الطاعن لدى محكمة الموضيوع بشيان السوال الشاهد ٠٠٠٠٠٠ وما نسبه اليسه من أنسه ـ أي الطاعن ـ لم يحدد لـ عملا معينًا للقيسلم بسه مقابل جعل معين لا يعدو أن يكون من أوجاله الدناع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل الرد يستفاد ضمنا من ادلية الثبوت التي أوردها الحكم ، ومن ثم نسان ما يثيره في وجه طعنه أنها ينط في واقعة الى جدل في سلطة محكمة الموضوع في تقدير ادلسة الدعسوى مما يخرج عن رقابة محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لا يؤثر في قيسام جريمة الرشوة ان تكون الحريمة مسد وقعت نتيجة تدبير لضيطها والا يكون الراشي جسادا فيما عرضه عسلى المرتشي متى كان عرض الرشوة جديا في ظاهره وكان الوظف شد قبله بقصد تنفيذ ما اتجه البيه في مقامل ذلك من العبث معتضيات وظيفته لصلحة الراشي ، فسأن ما يشره الطاعن من أنَ الخريمة وقعت تتبعسة تعريض رجمل الشرطسة

التلم بالفبيط لشيخ السوق ..... يجمع النتود من الباعة الجائلين وتسليبها للطاعن والمتهم الانحسر يكون ولا محل لسه . لمساكان ما تقدم ، نسان الطبعن برمية يكون عسلى غير إساس متعينا رفضه موضوعا و

( طعن رقم ٣٠٣٦ لسنة ٥٨ ق \_ جلسة ١٩٨٨/١٠/١١ )

قاعـــدةِ رقم ( ٩٥٩ )

#### : العسدا

جريعة الرئسية ساختصاص الرقسابة الاداريسة عنه الجدول الذي تدبيه المسكمة لاتجاز مهمة في الدعساوي المنظورة المامها يعتبر ذلك مهمة رسمية ويعتبر ذلك في حسكم الوظف العمومي وينبسط عليه اختصاص الرقابسة الاداريسة .

#### المكهة:

الساكان ذلك ، وكان الحكم المطعون ميه قسد بين واقعة الدعوى بما تتوافر بعد كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورده على ثبوتها في حقه أدلسة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبه الحسكم عليها ، ولم ينازع الطاعن في أن لها معينها الصحيح في الأوراق. لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الرقابة الاداريسة كانت احمد قسمي النيابة الاداريسة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعسادة تنظيم النبابة الاداريـــة ، و اذ نصت المادة الثانية منه على ان ١ تتكون النياسة الاداريسة من تسم الرقابة وقسم التحقيق » ثم صدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٤ باعاد قتنظيم الرقابة الاداريسة ونص في مادسه الأولى عسلى أن « الرقابة الاداريسة هيئة مستقلة تتبع رئيس مجلس الوزراء » ثم عدلت بعض أحكام هذا القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ ثم بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٤ ثم صدر القرار الجمهوري رقم ٣٣٧ لسسنة ١٩٨٠ بالغاء هيئة الرقابة الادارية ، وبعد ذلك صدر القرار الحسهوري رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٢ بتعين رئيس لهيئة الرقابة الإداريسة ، ثم تسلاه القسرار الجمهوري رقسم ١٨٢ لسسنة ١٩٨٢ ماعتبار تعسين رئيسها ١/٥/١٩٨٦ - ثم توالى بعد ذلك تعديل بعض احسكام القاتون رقم ٥١

لمسنه ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقسابة الاداريسة بالقانون رقم ١١٠ لسسنة ١٩٨٢ ثم بالقانون رقم ١١١لسنة ٢٩٨٣. كسا كان ذلك ، وكان القرار الجِمهوري رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠ بالغاء هيئة الرقسابة الاداريسة هو خَبُرار اداري من أعسال السلطة التنفيذية وليس عسرار له عبوة القانون اصدره رئيس الجمهورية استنادا الى نص المادة ١٠٨ من البسستور التي تعطى لرئيس الجمهوريسة عند الضرورة وفي الاحسوال الاستثنائية الحق في أن يصدر قرارات لها قوة القانون بشم وط و احراءات معينة ، بدلالة أنبه لم يشر بديباجت الى القانون الذي موضف في احيداره ولم تتخذفي شائه الاجراءات المنصوص عليها في تلك السادة . كما أن المادة ١٤٦ من الدستور وأن خولت لرئيس الجمهورية الحق في اصدار القرارات اللازمة لانشاء وتنظيم المرانق والمصالح العامسة الا أنها لم تخسول لبه الحق في اصدار قرار اداري بالفاء هيئسة علمة انشئت مقانون . لما كان ذلك وكان من المتسرر أن التشريع لا يلغى الا بتشريع لاحق أعلى منه أو مساو له في مدارج التشريع ينص صرحة على هذا الالفاء أو يشتمل على نص يتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع وكان القانون رقم ٥٤ اسسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقسابة الاداريسة قسد جعل منها هيئة مستقلة ــ بعد أن فصلها عن النيامة الاداريــة وأذ كان الثابت أن قانونا الحقا لم يصدر زالت بسه القوة التنفيذية لذلك القانون ،وانهسا صدر القرار الجمهوري رقم ٣٣٧ لسسنة ١٩٨٠ بالغاء هيئة الرقسابة الاداويسة ، وهذا القرار يعتبر في مدارج التشريع ادنى مرتبة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرشابة الاداريسة ومن ثم نسلا يجوز لذلك القرأر أن يلغى هيئة الرقابة الادارية وينسخ أو يعطل نصوص هذا القانون ، ومما يدل عملى ذلك أن القسرار الجمهوري رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٢ بتعيين رئيس لهيئسة الرنسابة الاداريسة تسد اشسار بديباجته الى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤باعادة تنظيم الرقابة الادارية بما مفاده أن نصوص هذا القانون لم تنسخ ويتضمن أقرارا ضمنيا بعدم شرعية القرار الجمهوري السابق الصادر بالالغاء ومن ثم نسان هشة الرمسابة الاداريسة كاتت وما تزال ماثمة لد نلخ بالنظر العلنوني الصحيح وإذ كان للحكم المطعون سب قسد انتهى الى هذه النتيجسة مسان النمي. عليه في هذا السدد يكون غير سديد .

ليا كان ذلك ، وكَانت المادة الثانية من التسانون رقم ٤٥ أسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الاداريسة تنص على أنسه ﴿ مِن عدم الاخلال محق الجهة الاداريسة في الرقسابة ومحص الشسكوى والتحتيق تختص الرقابة الإداريسة بالاتي : (ح) الكشف عن المخالفات الإداريسة والمالية والجرائم الجنائية التى نقع من العاملين أثثاء مباشرتهم لواجبات وظائمهم او بِسَنبِيها ، كما تختص بكشف وضبط الجرائم التي تقع من غير العلماين والتي تستهدف المساس بسلامة اداء واجبات الوظيفة أو الخدمات المامة وذلك بشرط الحصول على اذن كتابي من النيابة المامة السل اتخاذ الاجسراءات كما تنص المسادة الرابعة من القانون المنكور على « أن تعاشم الرنسانة الاداريسة اختصاصاتها في الجهاز الحكومي وفروعه والهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركسات التابعسة لها والجمعيات العامة والخاصة واجهزة القطاع للضماس التي تباشر اعمالا علمة وكذلك جميع الجهات التي تشهم الدولة فيهسنا بأي وجسه من الوجسوه مما يعتبر ان المشرع لا يقصر حق الرقابسة عسلى الموظفين بالمعنى المفهوم في نقسه القانون ، ولنما بسطه ليشمل العاملين في جبيع الجهات والاجهزة المنصوص عليها في تلك المسادة ، لمسا كان ذلك ، وكان الثابت من الحسكم الطمون فيسه أن الطاعن خبير جدول بمحكمة الاسكندرية للامور المستعجلة وقسد نيط سنه مناشرة المهمة التي نديته تلك المسكمة للتبسام مها في التضيية رقم ٣١٧٨ لسنة ١٩٨٦ مدنى مستعجل اسكندرية ... وهي مهمة رسمية ... وتسد طلب لننسسه والخذ مبلغ الرشوة بتصد الاخلال بواجب تلك المهة - وتم ضبطه بناء عسلي الن صبيلار من النيامة العامة - غسانه بعند في حكم الوظف المبومي وذلك عبلا بنص السادة ٣/١١١ من تسانون العتوبات في باب الرشوة وينبسط عليه اختصاص الرقابة الاداريسة . واذ التزم الحكم المطمون ميسه هذا النظر وانتهى الي هذه النتيحة مسان النمى عليه في هسدًا الخصوص يكون ولا محل لسه ، لنسا كان ما تتنم نسان الطعن برمته يكون على غير اساس مقعينا رنضه موضوعا . ١٠ حُمن رقم ٢٥٣٦ لمسنة ٨٥ ق ١٠ ١٩٨٩/١/١٧

زراعة

# قاعسسدة رقم ( ٩٦٠ )

#### : المسلما

اذا صدر بعد وقدوع الفعل وقبل الفصــل فيــه بحــكم بـــاته قانون اصلح للمنهم ـــ فاتـــه يجب أن يطبق الأصلح للمنهم ـــ مثال •

#### الحكمة:

لما كانت المسادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض تخول لمحكمة النقض أن ننقض الحكم لملحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون اصلح للمتهم ، وكانت واقعة الدعسوى قد جسرت قبل سريان احكام القانون رقم ١١٦ لمسنة ١٩٨٣ مانها نظل محكومة بالعقوبة المتررة في المادة ١٠٦ مكرر من قانون الزراعية قبل تعديلها بالقيانون المشار اليه ، غير أنه لمسا كان مؤدى ذلك النص أنه يحظر ـ في جميع الأحوال ... وقف تنفيذ العقوبة المقضى بها وفقا لأحكامه ، وكان النص الجديد للمادة ١٥٤ من قانون الزراعة المضاف بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر لا يمنع ذلك الا بالنسبة لعتوبة الغرامة أى أنه يجيز وقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها وفقا لأحكامه ومن ثم فان الطاعن يستفيد من النص الجديد وذلك بالتطبيق لأحكام المسادة الخامسة من مانون العقوبات باعتباره القسانون الأصلح للمتهم في هدذا الخصوص اذ أنشأ لسه مركز 1 قانونيا اصلح لما اشتبلت عليمه احكامه من اجازة الحمكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها عليسه وهسو ما لم يكن جائزا في ظل القسانون القديم . لما كان ذلك ، وكان تقدير مسوغات الحكم بوقف تنفيذ العقوبة من الأمسور الموضوعية التي تدخل في سلطة قاضي الموضوع مائه يتمين نقض الحكم المطعون منيه والاحسالة حنى نتاح للطاعن مرصة محاكمته من جديد على ضوء احكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .

( طعن رقم ٩٣٦ه لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٢/٢ }

# قاعسبيدةِ رقم ( ٩٦١ )

البسدا:

اذا صــدر بعد وقــوع الفعل وقبل الفصــل فيــه بحــكم بات قــادون اصلح المنهم يجب تطبيقه ـــ مثال

### المسكبة:

لما كانت المادة ١٠٦ مكرر من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بأصدار قانون الزراعة المعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ السناري المفعول اعتبارا من ١٩٧٨/١٠/١٢ ــ الذي يحكم واقعة الدعوى ــ تنص في مقرتها الثانية على معاقبة مرتكب جريهة تجريف الأرض الزراعية بغير ترخيص من وزارة الزراعة المنصوص عليها في المسادة ٧١ مكرر من هذا القانون بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه عن كل مدان أو جزء من الأرض موضوع الجريمسة ، كما تنص في نقرتبا الخامسة على انه لا يجوز الحكم بوقف تنفيد العقوبة ، الا أن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام قانون الزراعــة الصــادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد صدر بتاريخ ١٩٨٣/٨/١ بعد صدور الحكم المطعون فيسه ـ واستبدل المادتين ١٥٠ ، ١٥٤ بالمادتين ٧١ مكرر من مانون الزراعة ، وتنص المسادة ١٥٤ في مقرتها الأولى على معاقبة مرتكب جريمة تجريف الأرض الزراعية المنصوص عليها في المسادة ١٥٠ من هذا القانون بالحبس وبغرامة لا نقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين الف جُنيه عن كل مدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة ، كما تنص في مقرتها الرابعة على انه في جبيع الأحوال نتعدد العقوبة بتعدد المخالفات ويحكم مضلا عن العقوبة بمصادرة الأتربة المختلفة عن التجريف وجميع الآلات والمعدات التي استخدمت في عملية التجريف أو النقل ، ولا بجسوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة . ولمسا كانت المسلدة مرم من القانون رتم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشان حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض تخول لمحكمة النقض أن تنقض الحمكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها أذا صحر بعد وتسوع الفعل وتبل الفصل نيسه بحكم بات قانون اصلح للمتهم وكانت واقعة الدعوى قد جرت قبل سريان أحكام القانون رقم ١١٦ أسنة ١٩٨٣ مانها نظل محكومة بالمتوبة المتررة في المسادة 1.7 مكرر من تانون الزراعة قبل تعديلها بالقسانون الشسار اليه غير أنه لما كان مؤدى ذلك النص أنه يحظر سد في جبيع الأحوال سد وقف تنفيذ المتوبة المتشي بها ونقا لإمكامه ، وكانن النص الجديد المسادة 106 من قانون الزراعة المشاف بالقانون رقم أنه يجيز وقف تنفيذ عقوبة الحيس المتفى بها ونقا لإحكامه ومن ثم فسلن أنه يجيز وقف تنفيذ عقوبة الحيس المتفى بها ونقا لإحكامه ومن ثم فسلن الطاعن ينهد من النص الجديد وذلك بالتطبيق لأحكام المسادة الخامسية من المانون المتوبات باعتباره القانون الاصلح للمنهم في هذا الخصوص أذ أنشا لسه مركزا قانونيا اصلح لما اشتملت عليه احكامه من اجسازة المسلح لما أمد عليه المكامه من اجسازة في المساتون المتوبات باعتباره القانون المتمل عليه المكامه من اجسازة في المساتون المتوبات باعتباره القانون المتوبات المتوبات باعتباره المتوبات باعتباره المتابع بنا المساتون المتوبات المتوب

( طعن رقم ۹۷۸ه لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸٤/۲/۲)

# قاعسندة رقم ( ۹۹۲ )

## : 12\_\_\_41

حظر تجريف الأرض الزراعية بفي ترخيص ٠

### المسكية:

لسا كانت السادة ٧١ مكررا من تاتون الزراعة رتم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بغير تجريف الأراضي الزراعية والمساتة بالتاتون رتم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ تد حظرت تجريف الأراضي الزراعية بغير ترخيص . كما أن السادة ١٠٦ مكررا من التاتون ذاته ، معدلة بالتاتون رتم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ تد نضت على معاتبة من يضائف احكام المسادة ١٩٧٨ مكررا مسالته الذكر بعقوبتي الحبس والفرائمة معا وحظرت وقف تنفيذ العقوبة ، لمسا كان ذلك وكان التاتون رتم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بنعلل بعض الحكام تاتون الزراعة بادى الذكر قد شدر في أول أغسطس سنة ١٩٨٣ سبعد الحكم المنطقون فيه سات حفوت المسادة ١٥٠ منه تجريف الإراشي الزراعية وبعد أن الرامية أو نثل الاتربة منها الاستعمالها في غير الإغراض الزراعية وبعد أن نص بالسادة ١٥٠ منه على معاتبة من يخالف احكام السادة ١٥٠ بالحبس والغرابة قد حظر الامر بوقف تنفيذ عقوبة الغرائة الحكام السادة ١٥٠ بالحبس

(طعن رشم ٢٠٧٢ لمسنة ١٩٨٤/٢ ع جلسة ٢٠/٢/١٩٨٤)

## قاعبسدة رقم (١٩٦٠ ).

البسدا:

صدور قسانون اصلح المتهم ... يتمين تطبيقه .

المسكمة:

لمسا كانت المسادة ٧١ مكررا من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقانون رقم ٥٩ أسنة ١٩٧٣ وقد حظرت تجريف الأراضي الزراعية بغير ترخيص كما أن المسادة ١٠٦ مكررا من القانون ذاته ، معدلة مالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ قد نصت على معاقبة من يخالف احكام المسادة ٧١ مكررا سالفة الذكر بعقوبتي الحبس والغرامة معا وحظرت وقف تنفيذ العقوبة . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة قد صدر في أول أغسطس سنة ١٩٨٣ \_ بعد الحكم الطعين ميه وحظر في المادة ١٥٠ منه تجريف الأراضي الزراعية أو نقل الأتربة لاستعمالها في غير الأغراض الزراعية ، وبعد أن نص في المسأدة ١٥٤ منه على معاقبة من يخالف احكام المسادة ١٥٠ بالحبس والفرامة حظر الأمر بوقف تنفيذ عقوبسة الفرامة محسب ، ولمسا كان الأصل المقرر في القانون على الجرائم بمقتضى القانون المعمول بــه وقت ارتكابها ، الا أن عجز هذه الفقرة ينص عملى أنسه ومع هذا اذا صدر بعد وتسوع الفعل ونبل الحكم فيسه نهائيا قسانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبسع دون غيره واذ كانت الفقرة الثانيسة من المادذ ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محسكمة النقض الصسادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخسول هذه المحكمة \_ محكمة النقض \_ إن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمسلحة المتهم اذا صدر بعد وقدوع الفعل وقبل الفصل في الدعدوي محسكم بسات قسانون أصلح للمنهم ، وكان القسانون رقم ١١٦ لمسنة 19٨٣ يتحقق بــ معنى القانون الأصلح للمنهم . الطاعن ـ في حسكم المادة الخامسة من تسانون العقوبات اذا انشا لسه مركزًا عانونيا بمسا استحدثه من احارة وقف تنفيذ عقوبة الحس الأسر الذي لم يكن متاحا في ظلل القانون القديم فانه يكون هو الواجب التطبيق وهو ما يخول المحكمة من تلقاء نفسها نقض الحكم المطعون فسيه

ا طعن رقم ۲۰۷۳ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۲۰۷۳/۱۹۸۱ )

# قاعنسدة رقم الكالاك

البسدا:

صدور قسانون اصلح البنهم عدينمين تطبيقه م

المسكمة:

وحيث أنه بيسين من الأوراق أن الدعسوى الجنائية أقيمت ضد الطاعن بؤصَّف انه في يوم ٧٤٠/١١/١٨٠ قسلم بتجريف أرض زراعيسة عُسَلَى النحو البين بالمُضر ، وقسد عاتبه الخسكم المطعون ميه عن هذه الجريمة بالحبس مع الشفل لمدة اسبوعين وبتقريمة مائني جنيسه وباتهاء عقد الايحار ورد الأرض لاالكها ، كما الزمه باداء التعويض المؤقت المطلوب للمدعى بالحقوقُ المدنية . لمساً كان ذلك وكانت المسادة ١٠٦ مكررا من قسانون الزراعة المسادر بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ ــ وهو القانون الذي حدثت الواقعة في ظله سـ قسد نصت على معاقبة مرتكب جريبة تجريب الأرض الزراعية بغير ترخيص بن وزارة الزراعة المنصوص عليها في المسادة ٧١ مكررا من هذا القانون بالحبس وبغرامة لا تقسل عن مائتي جنيسه ولا تزيد عسلي حسمائة جنيه عن كل مدآن او جزء منه من الأرض موضوع الجريمة ، وحظرت الحكم بوتف تنفيذ العتوبة ، وكان القانونَ رقم ١١٦ لسسنة ١٩٨٣ الصسادر في أوّل أغسطس سنة ٢٩٨٣ - بعد الحكم المطعون ميه - قد الغي المسادتين ٧١ مكررا ،، ١٠٦٠ مكررا من تسالون الزراعة واستبدل بهما السادتين ١٥٠ ، ١٥٤ وشد نصت المادة ١٥٤ على معاتبة مرتكب جريمة التجريف المنصوص عليها في المسادة ١٥٠ بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة الاف جنيسه ولا تزيد عسَلَى خمسين الله جنيسه عن كل مسدان أو جزء من الأرض موضوع المَتَالَمَة ، وحظرت الحكم بوقف تنفيذ عقوبة القرامة ، ولمساكان الإمسال المَرْر في التَّاتُونَ على متنضى السادة الخامسة من قانون العقومات هو أن يَعَلَقُبُ عَلَى الجرائم بمنتضى القسانون المعبول بسه وقت ارتكابها ما لم يمسدر بعد وةوع الفعل وقبسل الحسكم نيه نهائيا قانون أصلح للمتهم مَهُو الذي يَتِبع دون غيره ، وكاتت وأتعة الدعسوى تسد جرت تبسل سريان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ مانها نظسل محكوسة بالعقوبة للتررة في المادة بعظر الحسكم بوقف تنفيذ المعتوبة على الإطلاق "وكسان كانت تلك المادة تعظر الحسكم بوقف تنفيذ العتوبة على الإطلاق "وكسان النص الجديد البسيدة 108 المصافة بالقانون رقم. [11 بلسيدة 108] بعظر الجسكم بوقف التنفيذ الا بالنسبة الغرامة معا بغلاه جدواز وفيه تنفيذ عقوسة الحسر نسان الطاعن المسالار المسادة الخامسة بن تنفيذ العقوبة المتوبية المتوبة بن النص الجديد باعتباره التانون الاصلح المتهم بن الابور الموضوعية التي تدخل في سلطة تانمي الموضوع ، وكانت المالاة بن الابور الموضوعية التي تدخل في سلطة تانمي الموضوع ، وكانت المالاة من تحسل من تسانون حالات واجراءات الطمن المسلم محكمة النقض تخدل هذه المحسلات المسلح المتهم نسانه يتمين نقض الحكم المطمون غيه والاحسالة حتى نتاح المالا من مرصسة محلكمة بن جديد عملي ضوء احكام القانون رتم 111 للطاعن مرصسة محلكمة بن جديد عملي ضوء احكام القانون رتم 111 لسنة 1107 وذلك دون حاجة الى بحث أوجه الطمن الاخرى .

﴿ طَعَنَ رِمْمُ ١٢١٨ لِسَنَةً ٥٣ ق \_ جلسة ١٩٨٤/١٠/١

## قاعسدة رقم ( ٩٦٥ )

### البسدا:

يجب أن يشنبل كل حسكم بالادانسة عسلى بيان الواقعة المستوجعة للعقوبسة بيانا تتحقق منسه أركان الجريسة والظروف التى وقعت فيها والاداسة التى استخلصت منها المسلكة الادانسة حتى يتضسح رجسه اسستدلالها بها وسسلامة ماخسذها تبكينا المسلكة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار أثباتها بالحكم .

#### المسكمة:

حيث أنسه ببين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون نبسه أنه أقتصر في بيانه لواتعة الدعسوى على توله : « وحيث أن واتعة هذه الدعسوى توجز نبيا أبلغ بسه المشرف الزراعى المختصن من أنسه رأى المتهم يقوم بتجريف الأرض الزراعية المبينة الحسدود والمكلم ببحضر المخالفة وحيث أن الاتهام المسند الى المتهم نابت في حته نبوتا تكتيا من المحضر المحرب عدم ينهد لسه مئية دشتم من المحضر المحرب عدم ينهد لسه مئية دشتم من المحضر المحرب عدم ينهد السه مئية دشتم المحسد المحرب عدم ينهد السه مئية دشتم المحسد المحرب عدم ينهد السه مئية دشتم المحسد المحرب عدم ينهد السه منها دشتم المحسد المحرب عدم ينهد السه المحسد الم

الودنساع مقبول ومن شريتمسين عقابه طبقا لمواد الاتهسان حبلا بالمعافة رَامَةُ إِلَا أَنْدَجِ الله الصالح للن الله عن وكانت المسادة - ١٢ مسن شمانون الأبعراءات المجناليسة مقد الرجبت أن يشتمل كل حسكم بالادانسة عسلي بيان الواقعة المستوجبة المتوبة بيانا تتمتق بسه اركان الجريعة والطروف الذرا وقعت ميها والأدائة التي استخاصت منها المعسكمة الاداشة حتى وتضح وجمه استدلالها بها وسمالهة ماخذها تبكيفا الحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوتن على الواتعة كما مستار اثباتها بالحكم والاكان مستاصرة ، كما اوجبت ملك المسادة ايضا أن يشتمل الحكم عسلى الاسباب التُّنُّى بني عليها والا كان باطلاً ، والراد بالتسبيب المعتبر تحرير الاسانيد والخجم البِّني هَــو عليها والمنتجــة هي لــه ســواء من حيث الواتــع أو من حيث القسانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلى منصل بحيث يستطأع الوقوف عملي مسوغات مما قضي بسه ، امما أفراغ الحكم في عبارات علمة معماة أو وضعه في مسورة مجهلة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشسارع من استيجاب تسبيب الاحسكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحسكم . لما كان ذلك وكان القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ المنطبق عالى الواقعة قد اتخذ من المساحة التي يتم نيها التجريف اساسا التتكير العثوبة السالية التي يتضى بها عسلي مرتكب جريسة التجريف أو اقامة الماني أو المنشسات على الأراضي الزراعيسة وكان الحسكم المطعون فيه قسد اكتفى في بيان حدود ومساحة الأرض الزراعيسة التي أثبت في حق الطاعن تجريفها بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ويبين وجسه استدلاله بسه ، ومن ثم لم يستظهر في مدوناته مسلحة تلك الأرض مسع انها مناط تحديد الغرامسة المحكوم بها نسانه يكون بذلك قسد جهل بالأسساس الذي أقسام عليسه تقدير نلك المقوبة التي أوقعها هــلى الطاعن مما يعيبه بالقمـــور الذي يتمسع لــه وجه النعي ويفجز محبكمة النقض عن مراتبة سللمة تطبيق القانون على الواقعة ولا يقدح فى خلك أن تكون مسساحة الأرض الزراعيسة قسد وردت بمحضر ضبط الواقعية اذ يجب أن يكون الحكم منينا بذاتيه عن قيدر العقوبة المحسكوم بها ولا يكيله في ذلك أي بيسان آخسر خسارج عنه . لمساكان

ما تقسدم ؛ غسان الحسكم للطعون نيسه يكون معيبا بالقمسور في التسبيب

( طَعَن رَقُمُ ٣٩٤١ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١١/١ )

# عَاءِـــدة رقم ( ٩٦٦ )

: المسمدا

صدور قانون إصلح البنهم ـ بنمن تطبيقه .

الحكة:

القاتون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ قسد جرم واقعسة البناء عسلى أرض زراعية بغير ترخيص وعاقب عنها بعقوبتي الحبس والفرامة معا كما حظسر عسلى القساضي الحسكم موقف تنفيذ العقوسية طبقا للمسادتين ١٠٧ مكررا ، ١٠٧ مكررا ب منسبه الا أنسه بتاريخ ١٤ من غبراير ١٩٨٢ مسدر القسانون رقم ٣ لمسنة ١٩٨٢ الخساص بالتخطيط العبراني والمعبول بسه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٢٥ نبراير سسنة ١٩٨٢ وحظر البناء في الأرض الزراعيسة ونص في المسادة الثانية من قسانون اصداره عملي استثناء حسالات معينة من هدد الحظر وعاتب في الفترة الثانية من المسادة ٦٧ منه على جريسة البناء في الأراضي الزراعية بغير ترخيص بالحبس أو الفراسة كما رمسم العظر الخاص بوقف تنفيذ العقوبسة ، لمساكان ذلك ، وكان القسانون رقم ١١٦ لسسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احسكام قسانون الزراعة رقم ٥٣ لسينة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسينة ١٩٧٨ وتسد صدر وعمل بسه في ١٢ من اغسطس سنة ١٩٨٣ سـ بعد صدور الحسكم المطعون نيه \_ قد نص في المادة ١٥٢ منه عملي استثناء حمالات معينمه من الحظر عسلى اتمامة مبان في الأرض الزراعيسة كما نص في الفقرة الأخيرة من السادة ١٥٦ منسه على أنسه « توقف الاهراءات والدعاوى المرفوعه على من أقسام بنساء عسلى الأراضي الزراعية في القسرى قبل تحديد الحيز العبراني القريسة » . أسا كان ذلك . وكانت المسادة ٣٥ من القساتون ٧٥ لمسنة ١٩٥٩ تخول معكمة النقص ان تنقض الحكم لصالح المتهم من

ظِتاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الغمل وقبل الفصل قيسه بحكم باحث عانون المعلم البنهم وكان القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ قسد صحور وقور العبل بسه بعد مصدور الحكم المطعون فيسه وقبيل الحسار بين عقوبتى الدعرى وكان هذا القسانون قسد ترك القسائمى الخيسار بين عقوبتى الجبس والفرامة ، كما رفيع التيد الذي كان مغروضا عسلى القاضى في الحسم بوقف تنفيذ العقوبية ، وكذلك القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٨٦ وقسد صدور الحكم المطعون فيسه يعتبر هو وقسد صدر وعمل بسه بعد صدور الحكم المطعون فيسه يعتبر هو الآخر تانونا اصلح المعتم بهانون عليه في المسانين ١٥٦ ، ١٥٦ / ١٩٨٦ منه منه استثناءات عن الحظر في حالات معينة ووقف الإجراءات عنون هو الآخر حوالات اذا ما تحققت موجباتها عيكون هو الآخر حوالات نها يتعسين معه نقض الحكم الملعون فيسه والاحلة بالنسبة للقم الثلاثة الما بينها من ارتباط حتى تتاح للطاعن ترتب محاكنة من جديد على ضوء الحكام القسانونين رقى ٣ اسنة ترتب حدالات السنة ١٩٨٦ المسانة ترتب حدالات السنة ١٩٨٦ المسانة ترتب حدالات السنة ١٩٨٦ المسانة ترتب حدالات السنة ١٩٨٢ السنة ١٩٨٦ المسانون الواجب النوابية والاحلة من جديد على ضوء الحكام القسانونين رقى ٣ اسنة ترتب حدالات السنة ١٩٨٢ المسانون الواجب النوابية والاحلة و ١١٦ السنة ١٩٨٢ المسانون الواجب النوابية والاحلة و ١١٦ السنة ١٩٨٢ المسانون الواجب النوابية والاحلة و ١١٦ السنة ١٩٨٤ المسانون الواجب النوابية والاحلة و ١١٦ السنة ١٩٨٣ المسانون الواجب النوابية والمان المسانون الواجب النوابية و ١٩٨٠ المسانون الواجب النوابية و ١٩٨١ المسانون الواجب النوابية و ١٩٨٠ المسانون المسانون المتوابعة و ١٩٨٠ المسانون المتوابعة و ١٩٨٠ المسانون المتوابعة و ١٩٨٠ المسانون الواجب النوابية و ١٩٨٠ المسانون المتوابعة و ١٩٨٠ المسانون المت

( طعن رقم ٢٧٦٥ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ٢٧/١١/١٨٨١ )

## قاعـــدة رقم ( ٩٦٧ )

# البسندا:

# حسكم الادانسة ــ ما يجب اشتماله عليه ــ مخالفته ــ قصور •

### · الحكبة :

وحيث أن مما ينعاه الطاعن عملى الحكم المطعون فيسه أنسه أذ دانه بجريهة تجريف أرض زراعية بدون ترخيص من الجهة المختصسة تسد شابه القصسور في التسبيب ذلك أن الحسكم الابتدائي المؤيد بالحسكم المطعون فيسه لم يبين أدلسة ثبوت النهمة في حقه ولم يعرض لدنساعه القسائم عسلى عدم حيازته للأرض موضوع التجسريف مما يعيب الحسكم ويستوجب نقضسه.

وحيث أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية توجب أن

يشتبل كل حسكم بالادائة على بيان الواقعة المستوجبة للعتوبة بيانا المتحقق بيه اركان الجريسة والظروف التي وقعت نبها والادائة التي استخاصت منها الجسكة الادائشة حتى ينضح وجهه استخلاله بها وسلامة ملخذها تعكينا المسكمة المتقض من مراقبة صحة التطبيق التانوني عملي الواقعية كما مسار اثباتها بالحسكم والاكان تسامرا الماكان ذلك وكان بيين من الحسكم الابتدائي المؤيد والمكيل بالحسكم المطعون نبيه أنه تسد اكتفي في بيان الواقعة والدليل بالاحالة الى محضر الضبط الذي لم يورد مضمونه ولم بيين وجسه استدلاله بسه عملي ثبوت التهسة بعناصرها القلونية كافة . كما اكتفى الحسكم المستانف بايراد مضمون تتزير الخبير دون أن بيين الأداهة التي عول عليها في الادائسة ومؤداها لمسائر أوصه الطهن والإحالة دون حاجة لمحت

( طعن رقم ٧٩١١ لسنة ٤٥ ق \_ جلسة ١٩٨٥/١/٨ )

# قاعـــدة رقم ( ۹۷۸ )

### البسدا :

حكم الادانــة ــ ما يجب اشتماله عليه ــ مخالفته ــ قصور ٠

### المكهة:

وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه أذ دانسه بجريهة تجريف أرض زراعية بدون ترخيص فقد انطسوى على قصور في التسبيب ، ذلك بأنه لم يورد في بيان كاف وأتعسة الدعسوى وأدلة الثبوت التي استند اليها ، الأمر الذي يعيبه بها يوجب نقضه .

وحيث أن المسادة ٣١٠ من قسانون الاجسراءات الجنائية توجب أن يشتمل كل حسكم بالادانسة على بيسان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت نبها والادلة التى استخاصت منها المحسكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن تلتزم بأيراد مؤدى كل دليل من ادلسة الثبسوت التى استندت اليها في الادانسة حتى يتضسح وجسه أحتلالها بها وحسائية بالهذها بها وحسائية بالهذها بها وحسائية بالهذها بها وحسائية بالهذها بها والاحارا .

لما كان فلك ، وكان التسكم الابتدائي المؤيد السباب بالحسكم الملمون فيسه قسد إكتفي في بيان واتعة الدعسوى واطلسة التبسوت التي اسستند اليها الطاعن ، بالإحسالة عبلى محضر التسبط دون أن يورد مضبوضه وبيين وجيه استدلاله بسبة رسلي ثبوت التهسة بعناصرها التلونيسة كانة ، فيان الحبكم المطمون فيسه يكون تاصرا تصدورا يميسه بسبا بستوجب تقضيه و

( طعن رقم ۷۹۱۰ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٥/١/٨ ) قاعـــدة رقم ( ۹۹۹ )

البسدان

ما يجب ان يشتبل عليه هـكم الادانــة ـــ مخالفته ـــ آثــره ـــ قصــور ٠

# الحكية:

وحيث اتسه مها بنماه الطاعن عسلى الحكم الطعون فيه انسه اذ دانه بجريسة اتلهة بناء عسلى ارض زراعيسة تبل الحصول عسلى ترخيص سهتد شابه القصور في التصبيب سبان خلت اسبابه من ببان الواتمسة المستوجبة اللعقوبسة والظروف التي وقعت فيها والادلسة التي استخلصت منها المحسكة الادانسة سواكتني بالاحالة الى محضر ضبط الواتمسة دون بيان مضهونسه ، مها يعيبه ويوجب نقضه والاحالة .

وجيت أنسه بيين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون 

قيه انسه اقتصر في بياتة لواقعة الدعسوى واطنها عسلى قوله « حيث 
ان النيابة العامة قدمت المتهم للمحاكمة طبقا لمواد الاتهام وعسلا بالمسادة 
المجمة بنساع عا ومن ثم يتمين عقابة طبقا لمواد الاتهسام وعملا بالمسادة 
التهمة بنفساع عا ومن ثم يتمين عقابة طبقا لمواد الاتهسام وعملا بالمسادة 
وكانت المسادة ١٢/٣ من قانون الإجراءات الجنائية قسد لوجبت أن يشتبل 
كل حسكم بالادانسة عسلى بيان الواقعة المستوجبة للمقويسة بيانا 
تتحقق بسه اركان الجريهة والظروف التي وقعت غيها والاداسة الني

استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضع وجّبه استدلالها بها وسلامة منخذها تبكينا لمصحبة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواتيسية كيار صبار اثباتها بالحكم والا كان تساصرا ، واذ كان الحكم المطعون نيسك لم يبين واقعسة الدعسوى واكتنى في بيان الدليسل بالاحسالة الى محضر الفنيط دون أن يورد مضمونه ولا وجه استدلاله على ثبوت التهمة معناصرها القانونية كانة غساته يكون مشوبا بالقصور .

(طعن رتم ۷۸۷۸ لسنة ٤٥ ق ــ حلسة ١٩٨٥/١/٢٢ ) قاعـــدة رقم ( ٩٧٠ )

## البسدا:

ما يجب أن يشتمل عليه حسكم الإدانية به مخالفته مسقور .
 المسكمة :

وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم الطعون نيسه انه أذ دانسه بجريسة تجريف أرض زراعيسة بدون ترخيص ، نقسد اعتوره تصرور في التسبيب ذلك بأنه أحال في بيسان الواتمة على الحكم المستانف الذي الاحالة الى محضر الضبط ، الأهسر الذي يعيب الحكم المطعون نيه بها يستوحب تقضه .

وحيث أن المسادة ٣١٠ من تسانون الإجراءات الجنائية توجب أن يشتبل كل حسكم بالأدانسة على بيان الواقعسة المستوجبة للمقوبة بياتا كانيا تتحقق بسه اركان الجريبة والظروف التي وقعت نبها والأدلسة التي استطاعت بنها المحسكة ثبوت وقوعها من المتهم ، والا كان تساصرا ، لما كان ذلك ، وكان الحسكم الابتدائي قسد خلا كلية من بيسان واتعسة الدعسوى عائمه يكون قساصرا ، وأذ كان الحسكم المطعون نبه قسد احال في بيان الواقعة عسلي الحكم المستانف غساته يكون قاصرا بدوره . لما كان ذلك ، غانه يتعين نقض الحكم المطعون نبه والاحسالة وذلك دون حاجة لبحث أوجبه الطعن الأخرى .

( طَعَن رقم ٣٩) لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٢١/١٥/١١ )

# قاعـــدة رقم ( ۹۷۱ )

المشتدا:

التفات المسكمة بحق النفساع الجسّوهرى ــ انسره ــ اخسلال بحق النفساع ٠

المسكبة:

مهجيت انسه لمسيا كانت المسادة ١٥٠ من القسانين رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحسكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ السينة ١٩٦٦ قسد نصت في فقرتها الثالثة على أنه : « يعتبر تجريفا في تطبيق أحكام هذا القانون ازالـة أي جزء من الطبقة السطحية للأرض الزراعية ويجوز عجيب الأرض الزراعية ونقل الاتربسة منها لإغسراض تحسينها زراعيا أو المحافظة على خصوبتها ويحدد ذلك ورير الزراعة بقرار منه بما يتفق والعرف الزراعي » وقسد اصسدر وزيسر الدولة للزرّاعية والابين الغذائن القرار الوزاري رقم . إلى لسسنة ١٩٨٤ ونص في المادة الأولى حقه على أتسه: ١ . ١٠٠٠ لا يعد تجريفا قيسلم المزارع متستويسة ارضَتُ وَخُوْنَ تَقُلُ أَيْ الربة منها ١٠٠٠ لسا كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع مسلى كلا الحكمين الابتدائي والاستثنائي المطمون أبيسه أن الطاعنة انكرت التهمة المسمندة اليها وأثارت أن ما قامت بسه لا يعدو أن يكون تسموية لأرضها حتى تستطيع زرراعتها . الا أن أيا من الحكمين لم يعرض بشيء لهذا الدفاع رغم جوهريته لاتصاله بواقعة الدعدوى وتعلقه بموضّوعها ، مما من شانه او ثبت أن يتغير وجسه الراى ميها ، ذلك بأنه لو صح أن الطاعنة كانت تقوم بتسوية أرضها دون نقل أي أترية منها ، نسان ذلك لا يعد في تطبيق القانون تجريفا معاقبا عليه ، وإذ التفت الحسكم المطعون فيسه عن هسذا الدفساع ولم يقسطه حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغا الى غاية الأسر فيه ، فانه يكون فوق ما ران عليه من التصور قد جاء مشويا بالآخَلال بحق الطاعنة في الدفاع بما يستوجب نتضه والاحالة دون حلجة لبحث باقى أوجب الطعن .

( طعن رقم ٢٤٢ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٢١٩٨٥/٢/١٩ ١

### قاعىسدة رقم ( ۹۷۲ )

البـــدا:

## المسكبة:

وحيث ان البين من الأوراق ان النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية قبل الطاعن بوصف أنه في يوم ٩ من سايو سنة ١٩٨١ قسام بنجريف ارض زراعية ، وطلبت معاقبته بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٨ ، وقضت محكمة أول درجـة حضوريا بمعاقبته بالحبس لمدة سنة واحدة مع الشـفل وبغرامة مائتي جنيه ، فاستأنف ، وقضت محكمة ثاني درجــة بحــكها المطعون فيه الصدادر حضورياً بتاريخ ١٥ من يونية سدنة ١٩٨٢ برغض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان الاصل المقرر في القانون على مقتضى الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون المتوبات هو أن يماتب عملي الحرائم بمقتضي القانون المعمول سه وت ارتكابها الا أن الفقرة الثانية من تلك المساده تنص على أنسه : « ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحسكم فيه نهائيا قسانون أصلح للمنهم فهو الذي يتبع دون غيره » . ولمسا كانت المسادة ١٠٦ مكرر من القسانون رقم ٥٣ السنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة المعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ الساري المفعول اعتبارا من ١٢ من اكتوبر سنة ١٩٧٨ - الذي يحكم واقعة الدعدوي - تنص في فقرتها الثانية على معاقبة مرتكب جريمة تجريف الأرض الزراعية بغير ترخيص من وزارة الزراعسة المنصوص عليها في المادة ٧١ مكرر من هذا القانون بالحبس وبفراسة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه عن كل فدان أو جزء منه بن الأرض موضوع الجريمة ، كما تنص في نقرتها الخامسة عسلى أنه لا يجوز الحسكم بوقف تنفيذ العقوبة الا أن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد صدر بتاريخ ١٩٨٣/٨/١ ـ بعد صدور الحكم المطعون فيسه \_ واستبدل المادتين ١٥٠ ، ١٥٤ مالمادتين ٧١ . ١٠٦ مكرر من قانون

الزراعة ، وتنص المادة ١٥٤ في مقرتها الأولى على معاقبة مرتكب جريمة تحريف الأرض الزراعية المنصوص عليها في المسادة ١٥٠ من هذا القانون بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد عسلى خمسين آلف جنيه عن كل مطرفًا الله جزء منه من الأرض موضوع المخالفة كمنا تنص في مقرتها الرابعة على أتسه في جبيئة الاحسوال تتعدد المتوبشة بتعدد المخالفات ويحكم فضلا عن العقويسة بمصادرة الأتربسة المتطفسة عوير التجريف وجبيع الآلات والمعدات التي استخدمت في عملية التجريف او النقسل ولا يَجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة . ولما كانت المساده ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بنسسان حالات واجسراءات الطِّعن أمأم محكمة النقض تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا مستدر بعد وقوع الفعل وقبسل الفصل فيسه بحكم مات مسانون اصلح للمتهم وكانت واقعة الدعسوى تسد جسرت قبل سريسان احكام القانون رقم ١٦٦٦ لسنة ١٩٨٣ مانها نظل محكومة بالعقوية المقررة في المادة ١٠٦ مكرر من قانون الزراعة قبل تعديلها بالقانون المسار اليه ، غير أنسه لمساكان مؤدى ذلك النص أنسه بحظر سفى جميسع الأحوال س وتف تنفيذ العقوبة المقضى بها وفقا لأحكامه ، وكان النص الجديد للسادة ١٥٤ من قسانون الزراعسة المضاف بالقانون رقم ١١٦ لسسنة ١٩٨٣ سالف الذكر لا يمنع ذلك الا بالنسبة لعقوبة الغراهية بدأى أثبه يحبيز وقف تنفيذ عقوبسة الحبس المقضى بها وفقا لأحكامه سرومن ثم فسان الطساءن يفيد من النص الجديد وذلك بالتطبيق لأحكام السادة الخامسة من قسانون العقوبات باعتباره القانون الأصلح للمتهم ـ في هذا الخصوص ـ اذ انشأ لــه مركزا قانونيا اصلح لــًا اشتملت عليه احكامه من احــازة الحكم بوقف تنفيذ عقويسة الحش المقضى بها عليسه وهو ما لم يكن جائزا في ظل القانون القديم . لما كان ذلك ، وكان تقدير مسوغات الحكم بوقف تنفيذ العقويسة من الأمسور-الموضوعيسة التي تدخل في سلطة مساخي الموضوع ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة وذلك بغم حاجة لبحث ما يثيره الطاعن في طعنه .

طعن رقم ٣٣٧ أسنة ٥٥ ق ـ جلسة ٢١/٥/٣/١٩ )

## قاعـــدة رقم ( ۹۷۳ ).

### المسدا:

ما يجب ان يشتمل عليه الحسكم المسسادر بالادانسة سـ مخالفته ـــ قمســور ٠

#### المسكمة:

وحيث أنسه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون نيسه انسه اقتصر في بيانه لوامعت الدعسوى على قوله : « وحيث أن الواقعة تخلص فيما هو ثابت من محضر الضبط من تهيساتم المتهم بتجريف أرض زراعية مساحتها إثنى عشرة قيراطا والمبينة الحدود والمعالم بالمحضر وحيث أن التهمة ثابتة ثبوتا كانيا في حق المتهم مما جساء بمحضر الضبط ومن اعتراف المتهم ومن ثم تكون التهمة ثابتـة في حقـه ومن ثم يتمين عقامه ١٤ . إلى خلك ٤ وكانت المادة ٣١٠ من مانون الإجسراءات الجنائيسة قسد الوجيت أن يشتبل كل حسكم بالادانسة على بيان الواقعة الستوجبة للعتوسة بياتا تتحقق سه اركان الجريسة والظروف التي وقعت نيها والأدلسة التي استخاصت منها المحكمة الادانة حتى يفصح معه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحسكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالصكم والا كان تساصرا ، كما أوجبت تلك المسادة أيضًا أن يشتمل الحسكم على الاسسباب التي بني عليها والاكان باطلا والمراد بالتسبيب هو تحرير الأسانيد والحجج المبنى هـو عليها والمنتجـة هي لـه سواء من حيث الواقسع أو من حيث القانون ، ولكي بحقق القرض منه بجب أن يكون في بيان جلى منصل بحيث يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى بسه ، اسا افراغ المسكم في عبارات عامة معماة أو وضعه في صورة مجهلة فلا يحقق الفرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراتبة صحة تطبيق القسانون عملي الواقعة كما صار اثباتها بالحكم . لما كان ذلك ، وكان البسين من الحسكم المطعون فيسه أتسه أذ دان الطاعن بجريمة تجريف أرض زراعية بغم ترخيص قد حاء قساصم افي بيسان الواقعسة المستوحية

للمتوبة بيانا يتحتق بـ اركان الجريمة واتعتنى في بيان الأدلـة بالاحالة الى محضر ضبط الواتمة ولم يورد مضمونها ولم يبين وجـه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها التانونية كلفة ـ لمـا كان ما تقـدم نان المحكم المطعون فيه يكون معيا بالقصور في التسبيب بما يوجب نتضـه والاحالة بغير حاجة الى بحث بلتى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٣٣٥ لسنة ٥٥ ق \_ جلسة ١٩٨٥/٣/١٩ )

قاعـــدة رقم ( ۹۷۶ )

: المسدا:

ما يجب ان يشتمل عليه الحكم بالادانة ــ مخالفته ـ قصور ٠

## المكنة:

وحيث أنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد الأسسبابه بالحكم المطعون فيه انه اقتصر في بيان الواقعة والأدلسة بالنسبة للطاعن في توليه: « ومرفق ايضسا المحضر رقم ٦ لسسنة ١٩٨١ جنع مستعجل شبين الكوم المحرر بمعرفة المهندس . . . . . رئيس تسم الشيئون الزراعية ومساعديه أن جرارا زراعيا قيادة ...... ومعه المقطورة رقم ٥٠٠ منونية يحمل الأتربة الناتجة من عملية التجريف بارض المتهمة الأولى . ولما كان ما تقدم ممان التهمة ثابتة قبل المتهمين ثبوتا قاطعا وذلك من محضر الضبط ومن ثم يتعين عقابهم بمواد الاتهام » م لحا كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشستمل كل حكم بالادانسة عسلى بيان الواقعسة المستوجبسة العقوبسة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التى وقعت نيها والأدلسة التي استخلصت منها المحكمة الادانسة حتى يتضح وجسه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراتبة التطبيق القانوني على الواقعة والاكان قاصرا واذكان الحكم المطعون نيسه تسد أورد الواتعة في صورة مجلة مبهمة لا يبين منها عناصر الجرائم التي دان الطاعن بها ولم يورد الأنكسة ويبين مؤداها مكتفيا بالاحسالة الى محضر الضبط الذي لم يورد مضمونه ولم يبين وجه أستدلالة به عسلى ثبوت التهم تبسل

الطاعن غانه يكون معييا بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر اوجه انطعن .

ا طعن رقم ٢٠٤ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٥/٤/٢ )

## قاعـــدة رقم ( ٩٧٥ )

البسدا:

ما يجب أن يشتمل عليه الحسكم الصسادر بالإدانسة سـ مخالفتسه سـ قصسور •

#### المسكمة:

وحيث انسه ببين من الحسكم المطعون فيسه انسه اقتصر في بيان الواقعة والادلسة على تولسه: « حيث ان التهبة ثابتة من محضر الضعط وتضماء محكبة أول درجمة خالف هذا النظر اذ جماء بسه أن المتهم يقوم برص الطوب والثابت بالحضر انسه قام بالفعل بعمل قبينسة طوب على أرض زراعيسة وعملى المسماحة المبينة بسه والزمت المتهم بالمساريف » . لما كان ذلك وكانت المساحة المبينة بسه والزمت التهراءات الجنائبة قعد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانسة على بيان الواقعسة المتنوبية المعقوبية بيانا تتحقق بسه اركان الجريهسة والظروف التي يقضح وجمه استدلالها بها وسسلامة ماخذها تبكينا لحسكمة الادانسة حتى بيضح وجمه استدلالها بها وسسلامة ماخذها تبكينا لحسكمة النقض من مراقبة النطبيق القانوني على الواقعة والاكان كان قاصرا . واذ كان الدكم الطعون فيسه قسد اكتفى في بيسان الدليل بالاحالة الى محضر ضعط الواقعة ولم يبين ماهية هذا الدليل ومؤداه ولم يسين وجمه اسندلاله بهذا المحضر على ثبوت النهية بمناصرها القانونية في حق الطاعن فساته بيكون قاصر في التسبيب مها يوجب نقضه والاحالة .

( طعن رقم ١٩٨٥/٤/١٦ لسنة ٥٥ ق \_ حلسة ١٩٨٥/٤/١٦

## قاعسسدة رقم ( ۹۷۲ )

#### : 12 ....41

يجب أن أن يشغيل كل حسكم مسادر بالادانسة عسلى بيان الواقعة المستوجبة للعقوبسة بيانا تتحقق بسه اركان الجريبة والظروف التى وقعت فيها والادلسة التى استخلصت منها المحكمة الإدانسة حتى يتضع وجسه استدلالها بها وسسلامة ماضدها تبكينا لمسكمة التقض مسن مراقبسة التطبيق القانوني عسلى الواقعة كما مسار اثباتها بالحكم .

## أَلْمُ كُنَّةً :

لما كانت المادة ٣١٠ من تانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتبل كل حكم بالادانسة على ببان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا استخلصت بنها الحريمة والظهروف التي وقعت نيها والادلسة التي استخلصت بنها المحسكمة الادانة حتى يتضح وجهه استدلالها بها وسلامة ما خدما تبكينا لمحسكمة التنفس من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما مسار الباتها بالمحسكم وآلا كان تسامرا ، وكان البين من الحسكم المطمون نيه أنه نضلا عن عدم بيانه واقعة الدعسوى ولا الظروف التي وقعت نيها قسد خلا من بيسان مؤدى الأدلسة التي استخلص منها ادانة الماعن ، كما انسه لم يعن ببيسان اركان الجريمة ، غلم يثبت أن النجريف جرى في أرض زراعية لغير اغراض تصيينها زراعيا أو المحافظة عسلى خصوبتها وأن الاترية الناتجية عن التجريف استعلت في غسير اغراض الزراعة الناتجة عن التجريف استعلت في غسير اغراض الزراعة ، غانه يكون تاصر البيان بها يوجب نقضه .

# : المسطا

وضع نار عبد في محصول — من حق محكة الرضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعــوى من اقــوال الشهود وسائر المناصر المطروحــة على بســـاط اليحث حسب مؤدى اليــه اقتناعها وان يطرح ما يخالفها من صور لخرى ما دام استخلاصها ساتفا .

## المسكبة:

ومن حيث أن الحسكم المطعون فيسه بين واقعة الدعسوى بما متوافر بــه كافة العناصر القانونيــة للجريهــة التي دان الطــاعن بها واورد عسلى ثبوتها في حقه أقلسة سائفة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبه الحكم عليها . لما كان ذلك وكان ييسين من الاطسلاع عسلي محضر جلسسة المحاكمة أن الطاعن لم يدمع الاتهام المسند اليه بما يثيره في طعنه من نقل القصب المحصود الى حقل آخر غير حقل المجنى عليه ، وكان هذا الأمر الذى ينازع ميسه لا يعدو أن يكون دخاعا موضوعيا كان يتعين التمسك بنه أسنام محكمة الموضوع ، لأنسه بنطلب تختيقا ولا يسوغ اثارة الحدث في شائه الأول مرة اسلم محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان من المقسور أن من حق محكمة الموضوع الستخلاص الصورة الصحيحة لواتعة الدعوى من أتسوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها عشلي بسساط البحث حسبها يؤدى اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلية متبولة في العقل والمنطق ولهيا أصلها في الأوراق - وكانت الصورة التي استخلصتها المحكمة من أقوال المجنى عليه والشهود وسائر الأدلسة الني أشسارت اليها في حكمها هي أن الطاعن وضع الغار عمدا في محصول للقصب شونه المجنى عليسه في أرض ماوكة للطاعن بالقرب من محطة السمكة الحديد تمهيدا لنقله الي مصنع المسكر مما أغاظ الطاءن مأشعل في هذا المحصول الغار عبدا نكاية في المجنى عليه غانسه لا يسوغ للطاعن أن يجلال نيما اقتنعت بسه المصكمة وأوقعت بشأنه العقوبة الصحيحة المنصوص عليها في المسادة ١/٢٥٥ عقوبات بعد تقدير موجبات الرافة المنصوص عليها في المادة ٧؛ عقوبات اذ أن الجسدل في هذا الشأن لا معدو أن يكون جدلا موضوعنا في تقسدير الأدلسة واستخلاص ما تؤدي اليه مما تستقل سه محسكمة للوضوع بغير معتب وطالساكان استخلاصها سائغا غلا يجوز منازعتها في شانه امسام محكمة النقضي . لمساكان ذلك وكان من المقرر أن تقدير العقوبسة وقيام موجبات الرأتمة أو عدم قيامها موكول لقاضي الموضوع دون معتب عليه في ذلك ، وكان لا ينال من سلمة الحكم التفاتسه عن الصلح المبرم بين الطاعن والمجنى عليسه ما دامت اركان الحريهــة قسد توافرت اذ لا تأثير لهذا الصلح في تيامها ، فسان منعى الطاعن في

هذا العسدد يكون غير مقبول . لمساكان ما تقسدم ، نسان الطفن برينه يكون على غير التسالس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ١٥٧١ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ١٩٨٨/١٠/١ ١

## قاعـــدة رقم ( ۹۷۸)

## المستدا:

اقــامة قبينــة طوب في ارض زراعــية ــ حــكم الادانــة يجب ان يشتبل على بيسان الواقعــة المستوجبــة للمقاب بياقا تتحقق بــه الكان الجريمة والظروف التي وقمت فيها والادلــة التي استخلصت منها الحــكة الادانــة حتى يتضح وجــه استدلالها بها وســالامة ملخــذها تمكينا لحــكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني عــلى الواقعــة كها صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ،

#### المكهة:

حيث أن الحكم الابتدائي المؤيد السبابه بالحكم المطعون فيه تسد التمر في بيان واتمة الدعوى والتبليل على شوتها في حق الطاعن على توله: « . . . حيث أن سالنيابة طلبت عقاب المتهم حسب القيد والوصف الواردين بقرار الاتهام - وحيث أن واتمسة الدعسوى تخلص ميسا الواردين بقرار الاتهام أو وحيث أن واتمسة الدعسوى تخلص ميسا الاتهام الوراق أن المنهم أرتكب الواتمة المسندة اليسه في وصف كانها من واتع ما أثبته محرر المحضر ومن ثم ينعين عقابه عملا بنص المادة في حق الطاعن بقوله « حيث أن الثابت لدى سؤال محرر المحضر المسام حكمة أول درجة أن المنهم قام برص تعينة طيب ويحرقها وأنه شروع معاند عليه . نفسيلا عن أن محسام المنهم اعترف بالتهاة المسندة الوكله مسن والتهام المنادة الإكله مسن التهام بعض الضبط بأن محسام النهم اعترف بالتهاء المسندة الوكله مسن التهام بعض الضبط وسؤال محرر المحضر المام محسكة أول بحرر المحضر المام محسكة أول بحرر المحضر المام محسكة أول بحرو عليه المناد المام محسكة أول بحرو عليه المناد الم

وتلزم المتهم بالمساريف عمسلا بنص المسادة ١٣١٤ . ج سالما كان ذلك ٠ وكان مناط التأثيم في الواقعة التي دين بها الطاعن وغقا لنص المادة ١٥٣ من القسانون رقم ٥٣ لسسنة ١٩٦٦ والمضافة بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . أن تكون تمينة الطوب أتيت في ارض زراعية ، ولما كمان مسانون الاجراءات الجنائية قد أوجب في المسادة ٣١٠ منه ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تحقق بسه اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلسة التي استخلصت ممها المحكمة الادائسة حتى يتضح وجسه اسستدلاله بها وسسلامة مأخسدها تمكينا لمحسكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعسة كما صار اثباتها والا كان قاصرا وكانت المادة الثانية من قسانون التخطيط المبرائي الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ قد نصت على أن « تحطر اقسامة ايسة مبان أو منشسئات في الأراضي الزراعية ، أو اتضاذ أيسة اجراءات في شان تقسيم هذه الأراضى ، ويعتبر في حسكم الأراضي الزراعية والأراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ويستثني من هذا الحظـر (1) الاراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ مع عسدم الاعتداد بأية تعديسلات في الكردون اعتبارا من هذا التاريخ الا بقرار من مجلس الوزراء . (ب) الأراضي الواقعة داخسل الحيز العبراني . ( ← ) ..... ( د ) ..... ( ه ) ..... > وكان الحكم المطمون ميسه مسد اكتفى في بيان الوامسة والتدليل عسلي ثبوتها بما جاء بأتوال محرر المحضر من أن الطاعن أتسام تمينة طوب وقسام بحرقها على ارض زراعية ولم يستظهر ما آذا كان الموقسع الذي أقسام فيه الطاعن مبينة الطوب من الأراضى الداخلة في الرمعة الزراعية والخارجة عن كردون المدينة وحيزها المهراني بما يتوافر به تأثيم الواقعة كمسا لم يبسين مضمون محضر الضبط الذي اسستند اليسه في تضسله بالادانسة ماته يكون معيبا بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه والاعسادة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

( كعن رقم مهم لسنة ٨٥ ق سرجلسة ١٩٨٨/١٢/١٥ )

## قاعسسدق رقم (١٩٧٩)

## السناة

جربية تجريف الأرض الزراعية — حسكم الاداتسة يجب أن يشتبل مسلى بيان الواقعة المستوجبة للمقيبة بيانا تتكلّق بسه أركان الجربية والقروات التي وقعت فيها والادلسة التي استخلصت منها المحكمة شوت وقوعها من المنهم وأن تقرم جايراد مؤدى الادلسة التي استخلصت منها الادائسة كني ينضح وجسه استخلالها بها وسسلامة المساخذ والا كان خسكمها قساهرا -

#### الحكمة ؛

وحيث أن مما ينماه الطاعن على الحكم المطعون فيه انسه أذ دانسه بجريبة تجريف أرض زراعية بغير ترخيص قد شابه القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنسه لم يبين الواقعة وظسرومها بيانا كانيا وفق ما تتطلبه المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، مضلا عن أنه عدل عقوبة الغرابة المتمّى بها من محسكمة أولُّ درجَه بجعلها عشرة الاف جنيه بدلا من الف جنية مع أن الطاعن وحده هو الذي مسرر بالاستثناف 4 مما يعيب الخسكم ويستوجب نقصه وحيث أن البين من الحسكم الامتدائي أنسه اقتصر في بيان الواقعة الادلة على ثبوتها عسلي قيله : « وحيث أن وأتعات الدعسوى حسبما تكشف عنها الأوراق ومما انتهى اليه السيد مجرر المحضر بمحضره المؤرخ ١٩٨٢/٢/١٧ . ويسؤال المتهم انكر ما نسب اليم . وحيث ان النهة السندة الى المنه تابنة تباه ثبوتا كانبيا وقائمة ضده بجميع اركانها القانونية وذلك مما جاء بمحضر نسبط الضبط سالف الذكر . وحيث ان المتهم لم يدفسع بسأى دفسع أو دفساع مقبول . ولمسا كانت المسكمة تطمئن لمسا جاء بمحضر الضبط الأمر الذي يتمين معه عقاب المنهم طبقا لنص مواد الاتهام » وقسد آعتنق الحكم المطعون فيه استباب الحكم الابتدائي ولم يضف اليها الا ما يتعلق بتعديل المتوبة المتضى بها . لما كان ذلك ، وكان القانون تسد أوجب في كل حكم بالادانية أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة للعتسوبة مياثنا تتخفق بسمه أركبان الجريمة والظروف الني وقعت ميها والأداسة الني

استخلصت منها الحسكية ثبوت وتوعها من النعم وان تلتزم مؤدى الادلة النع استخلصت منها الادآنسة حتى ينضح وجسه استدلالها بها وسالاية المسلخة والا كان حكيها قاصرا ع واذ كان الحسكم الملعون فيسه قسد اكتنى في بيان الدليل بالاحلة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضوفة ولم يبين وجسه استدلالته بسه على ثبوت التهمة بعناصرها كافة فلقه يكون معيها بالقصور ، لمساكان ذلك وكان الحسكم قسد عدل عقوبسة الغرامة المقضى بها ابتدائيا على الطاعن بجملها عشرة الان جنيه بسدلا الغرامة المقضى مع أنسه المستأنف وحده غلا يجوز أن يفسلر باستثناف من الف جنيه مع أنسه الستأنف وحده غلا يجوز أن يفسلر باستثناف من النه يكون فوق ما ران عليه من القصور معيا بالخطأ في تطبيق القاتون مسا يتعسين معسه تقصمه والاحساة دون حاجسة الى بحث أوجسه الطعن الأخيرى .

( طعن رَقِم ٢٣١١ لسنة ٥٨ ق ـ جلسة ١٩٨٩/١/١٢ )

## قاعىسىدة رقم ( ٩٨٠ )

#### : 12-41

يحظر اقسامة مصانع او قمائن طوب في الأرض الزراعيسة ويمتنع عسلى اصحاب ومستغلى مصانع او قمائن الطوب القائمة الاستمرار في تتشفيلها بالمخالفة لاحسكام المسادة ١٥٠ من القسانون رقم ٥٣ لسسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣ .

### المسكبة.

وحيث ان الحكم الابتدائى عرض للدفع المدى من الطاعن بقوله: 
« وحيث ان دفاع المتهم دفع بعدم جواز نظر الدعسوى لسابقة الفصل 

نيها فى الجنحة المنصبة ويبين المحسكة من مطالعتها انها ليست عن ذات 
الموضوع ومن ثم برغض المحسكة التفسع بعد جواز نظر الدعسوى > 

كما يبين من الحكم المطمون نيسه انسه عرض بدوره لهذا الدفسع ورد 
عليه يقوله: « وخيث ان النفسع لم يكن في محله نظرا الاختلاف ظهرفه 

تاريخ الواقعة » . لما كان ذلك وكان تسانون الزراعسة المسسادر 
بالمتانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسسنة ١٩٨٦ 

بينس في المسادة إدما منه على أنه « يحظر أتابة بمسانع أو تهائل طوب

في الأرض الزراعية ويمتنع على اميحاب ومستغلى مصانع او تعسائن الطوب القائمة الاستبرار في تشغيلها بالمخالفة لحسكم المسادة ١٥٠ من هذا القانون مسان مفاد ذلك أن الفعل المسادى في جريبسة اقامة مصابع أو مانن للطوب على الأرض الزراعية يتم وتنتهى بمجرد اتمام بناء المصنع أو القبينة مما لا يتصور تدخل جديد لارادة المتهم نيه يعد تمامه ولا عبرة مِبِقاء ذلك البناء بعد انشيائه لأن ذلك اثر من آثار تشبيده وليس بامتدادا لارادة الانشاء ، ولما تشغيل المسنع أو التمينة في انتاج الطوب بالمخالفة لأجيكام القانون فهو جريبة ببيتمرة استمرارا متتبابعا متجددا يتوقف استمرار الأمر المعلقب عليه على تدخل جديد متيابع بناء على ارادة صلحب أو يستغل ذلك المسنع أو تلك القبينة ، ولما كانت المادة ٤٥٤ من. مانون الاجراءات الجنائية تنص على انه « تنقضى الدعسوى الجنائية بالنسبة المبتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة البسه بصدور حكم نهاني فيها بالبراءة أو الادانية واذا صدر حكم في موضوع الدعسوي الجنانية مَلا يجوز اعادة نظرها الا بالطمن في هذا للجنكم بالطرق المتسررة في القانون » . ومن ثم كان محظورا محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين و لما كان ذلك ، وكان القول بوحدة الجريمة أو بتعددها هو من التكييف القانوني الذيُّ يخضع لرقاية مصَّكمة النقض . وكانت محكمة الوضوع قسد اكتنت في رفض النفسع - المثار من الطاعن - يقولها في الحسكم. الابتدائي أن الجنحة المنضمة ليست عن ذات الموضوع وقولها في الحسكم المطمون نيسه بالهتلاف ظرف تاريخ الواقعة ، دون بيان لواقسع الجنحة رقم ٢٩٢٢ لمسمنة ١٩٨٣ مركز شبين الكوم ولا أسساس المفايرة بينها وبين الجنحة يموضوع الطعن الماثل وما اذا كانت اقسامة القمينة موضوع هذه الجنحة هي بذاتها موضوع الجنحة المشار اليها أم انها مغايرة لهسا وبذلك جساء الحسكم مشوبا بقصور في بيان العناصر الكانيسة والمؤدية الى تبول النفع أو رفضه بما يعجز محكمة النقض عن الفعسل فيمسا هو مثارين خطأ الحسكم المطمون نيسه في تطبيق القانون ـــ ابتفاء الوقوف على وحدة الفعل موضوع الدعويين أو تعدده على استثلال أو تعدده مسع. وحدة الغرض والارتباط \_ الامر الذي يميب الحكم ويستوجب نتفسه والاعسادة بغير حاجة لحث بقبة أوجه الطعن م

( طعن رقم ٦٢٣٠ لسنة ٥٨ ق ــ جُلسة ١٩٨٩/١/١٢ ١

## قاعـــدة رقم ( ٩٨١ )

### : 12....41

جريمة اقامة بناء على ارض زراعية صحاح يجب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا التحقق بالم الكان اللجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها الحكمة الادانية حتى يتضح وجبه استدلالها بها وسالمة ماضدها تعكنا لمساحة التقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعية كما صار الناتها بالحكم والا كان قاصرا •

#### المسكمة :

وحيث انب يبن من مطالعة الحسكم الانتدائي المؤيد لاستانه بالحكم المطعون فيسه انسه اتتصرى بيانه لواقعسة الدعسوى عسلي تسوله « وحيث أن وحيز الواقعة بتلخص حسبها أثبت بالمحضر عن نسأن محرره بمحضر ضبط الواقعة ، والمحكمة تطبئن الى ما جساء بسه ، ومن نم يتعين محاكمته جنائيا وعقابه طبقا لمواد الاتهام سالفة الذكر عملا بنص المسادة ٢/٣٠٤ أ.ج » . لمساكان ذلك ، وكانت المسادة ٣١٠ من مانون الاجراءات الجنائية تد اوجبت-ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ببانا تتحقق سه أركان الجريسة والظروف التي وقعت فيها والادلمة التي استخلصت مغها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثبانها بالحكم والا كان قاصرا . واذ كان الحكم المطعون نبسه لم يبين طبيعة الأرض التي أتيبت عليها المباتي من جهة كونها زراعية أم غير ذلك ، واكتفى في بيان الطيل بالاحسالة الى محضر ضبط الواقعة ولم بورد مضمونه ، ولم يبين وجسه استدلاله بسه على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كانة مانه يكون معما بالقصور في البيان الذي يبطله ، ويوجب نقضه والاحالة دون حاحة لمحث ماتي ما مثيره الطاعن في طعنه .

( طعن رقم ٦٨٩ لسنة ٨٥ ق ــ جنسة ١٩٨٩/١/٣٠ )

## قاغنسدة رقم ( ۹۸۲ )

المسدا:

تَجَرِيْفَ الْآرَضِّ الرّراهية سدام يكن في القسائون ما يَبنغ الحسكية من الأحسد بروابيسة منتولة من تبيئت صحنها واقتنعت يحسدورها عبن نقلت عنسه م

### المتكة

ومن حيث أن البسين من الحسكم الابتسدائي السيسبابه والمسكمل بالحكم المطعون نيسه ، انسه استدل عسلي ثبوت التهمة في حقّ الطاعن . بما اثبته محرر الضبط بسه « من انسه تسام بحيازة اتربة متحصلة من تجريف أرض زراعيسة » . ولما كان ايراد ذلك عملى هذه المسورة الغابضة قسد يوحى بان محرر ألحضر يروى وأتعسة شهدها منسسه كما انسه تسد يحمل على الظن بأنه يروى روايسة منقولة متى تبينت صحتها وانتنعت بصدورها مبن نقلت عنسه الا انسه مع ذلك يجب ان تكون مدونسات الحسكم كانية بداتها لايضاح ان المسكمة حين قضت في الدعوى بالإدانة قد المت المساما صحيحا ببني الادلة القائمة نيها وأنها تبيئت حقيقة الاسماس الذي تقوم عليه شمهادة كل شاهد مما قصر الحكم المطعون نيسه في استظهاره نجساء مشوبا بالنموض في هدده الناحية ، وبالقصور الذي لب الصدارة عبلي وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون بوهو بإ يتسح لسه وجسه الطعن سد مما يعجز مجكمة النقض عن اعمال رقابتها عسلى تطبيق القسانون تطبيقا صحيحا عسلي واتعة الدعسوى وقول كلمتها في شسسان ما يثيره الطاعن بوجسه الطعمن ، لما كان ما تقدم ، غانه بتعين نقض الجكم المطمون فيه والاعادة .

( طعن رقم ٦٦٣٤ لسنة ٨٥ ق ــ جلسة ٢/٢/٢ )

## قاعسسدة رقم ( ٩٨٣ )

البسيدا:

تجريف الأرض الزراعية ــ ام يكن في القانون ما يبنع المحكمة من الأخسد بروايسة منقولة متى تبينت صحتها واقتنعت بصسدورها عمن نقلت عنسه م

#### المسكمة:

ومن حيث أن البين من الحسكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه والمكل بالحكم المطعون نيسه انسه قسد اقتصر في بيانه لواتعة الدعسوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن على قوله لا انسه مسام بنجريف الأرض الزراعية ومسلحتها شهانيسة قراريط مجسرفة بعبق ٣ م دون موافقسة من وزارة الزراعة » . ولما كان ايراد الحكم بيان الواقعة على هذه الصورة قد يوجي بأن محرر الحضر يروى وأتعة شسهدها بنفسسه كها أنسه تسد يحمل على الظن بسانه يروى رواية ابلغ بها ، وانسه وان لم يسكن في القانون ما يهذع المصكمة من الأخد بروايسة منقولة متى تبينت صحنها واتتنعت بصدورها عبن نقلت عنه ، الا انسه بسبع ذلك يجب أن تكون مدونات الحكم كانية بذاتها لايضاح أن المحكمة حدين قضت في الدعسوى بالادانسة تسد المت المساما صحيحا بمبنى الادلسة القائمة ميها وانها تبينت حقيقة الأساس الذي تقوم عليه شهادة كل شاهد وهو ما قصر الحسكم المطمون نيسه عن استظهاره نجاء مشوبا بالفيوض في هذه الناحية والقصور الذي لــه الصدارة على وحــوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون ـ وهو ما يتسع لـ وجه الطعن ـ مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها عملى صحة تطبيق القمانون عملى واقعمة الدعسوى كما صار اثباتها في الحكم ، والتقرير برايها في شان ما يثيره الطاعن بوجه الطعن ، لما كان ما تقسيم ، فسانه بتعين نقض الحسكم المطعون فيه والاعسادة .

( طعن رقم ٦٦٣٥ لسنة ٥٨ ق ـ جلسة ٢/٢/٢١٩١ )

## قاعـــدة رقم ( ٩٨٤ )

### المسدا:

جريهــة اقلبة بنــاء على ارض زراعيــة ــ حــكم الادانــة يجب
 ان يشتبل عــلى الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلا الراد بالتسبيب
 المتبر ــ انــره ،

## المسكمة :

رحيث أن الحكم الابتدائي بين واقعت الدعسوي والاطلبة عسلى ثبوتها في حق الطاعن في قوله « موجز الواقعة بخلص قيبا جساء بمحضر

الضبط المحرر بمعرضية مهتمس التعديات بناحية شلقان من أتسه شبياي وبالبائساء عسلى أرض وواعية بدون ترخيص عسلي مسلمة تدرها مخالفا خلك أخسكام التاثون ١٩٦ أسنة ١٩٨٠ وحيثه انسه لساكان ما يتقسدم وكانت التهبة ثابته في حق المعم ثبوتا كانبا يقطع بادانته وام يصدر اليدمع التهبة اخن تفتسه بثبة دانساع بتبول الأسر الذي ترئ مصه المسكنة ادانته ومماتنته طبقا لواء الاتهام التي ساقتها النيابة ضده عملا مالمهادة -٤٠/٣٠٤. م - وقسد الغسد الحكم المعلمون فيسه باسباب ذلك الحسكم وانسانه اليها قوله ( وحيث أن المتهم حضر بجاسة اليسوم والحاضر مع المتهم تفازل عن العفيسع بعدم جسوار نظر الدعسوى . وحيث إن الثابت بمحضر المغالفة أن المتهم جساري التعدي عسلي تطعة الارض بالبناف ومن ثم تكون النهسة ثابتة في حق المنهم الأسسر الذي يتمين ممسه القضسائه مِتَابِيد الحكم المستانف » . لمساكان ذلك ، وكان الشمسارع بوجب في المسادة ٣١٠ من قسانون الاجراءات الجنائية أن بشتمل الحسكم على الأسماب ألتى بغن عليها والاكان باطلا والمراد بالتسبيب المعتبر تحديد الاسانىد والتجج المبتى هو عليها والمنتجسة هي لسه سرسواء من حيث الواتم أو من حيث القانون ــ ولكي يتحقق الفرض منه يجب أن يكون في بيان جــلى مفصل بحيث يَستطاع الوقوق على مسوغات ما قضى بـــه . أمــا المراغ الحنكم في غبارات عسامة معماه او وضعسه في صدورة محهلة ملا يتحقق الغرض الذي قصده الشسارع من استيجاب تسبيب الاحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراتبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار الباتها بالصكم ولما كان الصكم المطعون نيسه لم يبدين بوضوح وتفصيل الواقعة المسندة الى الطاعن اذا اكتفى في ذلك بعبارات علمة ومجهلة لا يبين منها حتيقة متصود الحكم في شــــأن الواقع المعروض الذي هو مدار الاحسكام هذا مضلا عن أن الحسكم لم يورد أدلسة النبوت التي يتوم عليها تضاءه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واتمة الدعسوى مانه يكون مشوبا بالتصور الذي السدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسسع لسه وجسة الطعن مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها عسلى تطبيق القانون تطبيقا صححا عسلي واتعة الدعسوى وتتول كلمتها في شسانهما بثيره

الطاعن بوجه الطقن . لما كان ما تقسدم غانه يتعسين نقض الدكم المظعون فيسه والاحالة وذلك دون حاجة الى بحث بساقى أوجه الطعن الاخسرى .

( طعن رقم ۱۳۳۰ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ١٩٨٩/٢/٢٣ )

### قاعـــدة رقم ( ٩٨٥ )

#### : المسلاا

جريمة اقامة بنساء على ارض زراعية بدون ترخيص ـ يجب لسسلامة الحكم ان يين واقعة الدعوى والأدلة التي استند اليها وان يين طرداها بيانا كافيا يتضع منه تساييده للواقعة كما اقتنعت بها الحسكمة .

#### المسكمة:

وحيث أن الحسكم المطعون فيسه اكتفى بنقل وصف النهسة المسندة الى الطاعن من أنسه لقسام البنساء قبل الحصسول عسلى ترخيص من الجهة المختصة واستطرد مباشرة الى القول « أن وكيل المنهم قسدم ترخيصا صسادرا من مديرية الزراعة بالشرقية بغيد منح المنهم الحق في اقسامة من من ط من عجول عسلى مساحة ١٢ ١ مبينة الحدود والمعالم منضمنا شرطا بقيام المرخص لسه بالبناء في خسلال سنة أشهر من تاريخ صدور الترخيص وهو ١٩٨٢/١٠ بيد أنسه أقسام البناء على مساحة أزيد من للرخص بها بعقدار متر مربع .

وحيث أن محكمة أول درجسة تسد ندبت خبيرا في الدعسوى الذي أنتهى في تقريره إلى أن المتهم تسام بالبنساء على مساحة تزيد عن الساحة المرخص لسه بالاتسامة عليها نشلا من أتسه أتسام البنساء بعد مثى سنة أشهر المنوحة كمهلة لسه لاتشاء البناء في غصونها وأشاف السكم أن المتهم تسد مسدر لسه ترخيص باتامة عنبر تسمسين مواشى عسلى مسلحة معينة وأن يقيم هذا المشروع في أجسل محدد سستة أشسهر سوالا بعد الترخيص لاغيا سوقسام المتهم باتامة البناء عسلى مساحة تزيد عما رخص لسه فيه س غضلا عن أنه لم يتم بالبناء في غصون الإنجال تزيد عما رخص لسه فيه س غضلا عن أنه لم يتم بالبناء في غصون الإنجال .

المسبوح به وكان تعرير الخبر الما محكمة أول درجسة قسد كشف عن ذلك وبن ثم تكون النهمة ثابتة ثبوتا كانيا في حق المنهم ويتعين القضياء بالدانته عبلا بالمسلحة (٢٠٠٤/٣ أ.ح . لما كان ذلك وكان الاسبل انسه يجب لمسلمة الحكم أن يبين واتعة الدعبوى والادلسة التى استند البها وأن يبين مؤداها بياتا كانيا يتضح منه مسدى تاييده الواقعسة كما المتنعت بها المسلكمة ، وكان العسكم المطعون نيسه أذ لم يورد الواقعسة وادلسة النبوت التى يقوم عليها تضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كساف الذي لسه المسدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة التسانون وهو ما ينسح لسه وجه الطعن مما يعجز محسكمة النتض عن أعبال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واتعة الدعبوى وتقسول كلينها في مسان ما يثيره الطعن بوجه الطعن بما يتمين معه نقض الحكم الملعون غيه والاحسالة الصدارة على غيه والاحسالة الصدارة على المعان بخالفة القانون الموجب التصحيح غيها قضى به المسكم من زيادة المعار بطعنه .

( طعن رقم ۱۳۳۳ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ١٩٨٩/٢/٢٣ )

## قاعمسدة رقم ( ٩٨٦ )

#### : المسدا

يحظر اقسامة مصافع أو تحكن هوب في الاراضي الترامية ... هـ عم الادانية يجب أن يشتعل عسلى بيسان الواقعية المستوجبية المقاب بيانًا تتحقق بــه اركان الجريمة والظروف التي وقعت منها والادلية التي استخلصت منها المسكمة الادانية حتى يتضبح وجب استدلالها بها وسسلامة ملخذها تعكنا لمسكمة القفي من مراقبة التطبيق القسانوني عسلى الواقعية كما صار اثباتها بالحكم .

## المسكمة:

وخيث أنه بين من الحكم الابتدائي الذي اخسد الحسكم المطمون غيسة باستبله بسه أنسه قسد اقتصر في بيانه لواقعسة الدعسوى والرد على ثبوتها في حق الطاعن على قيله « أن الواقعسة تخلص بمعشرهسا

المؤرح ١٩٨٤/١/٢٧ المحرر بمعرضة السيد ١٩٨٤/١/٢٧ مهندس الجُمْمية من أن المتهم "سالم بعمل منهينة طوب على مساحة "٣ مترا الحدود المبينة بالمحضر وإن التهبة ثابتة تبل التهم من الثابت بمصر الخالفة - المنهم المسلم تمينة طوب بدون ترخيص من وزازق الزراعة الامر الذي ينعسين عقائمه طبقا لمواد الاتهام المنا كان ذلك ، وكانت المادة ١٥١/١٠٠من القسانون رغم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احسكام قانون الزراعة المتساثر بالقانون رقم ١٥ لسسنة ١٩٣٦ قسد تصت عملي أنسه يعظر المله مصائع أو تماثن طوب في الأراضي الزراعيسة ، وكان قسانون الاحراءات قسد اوحب في السادة ٣١٠ منه على أن يشسشل كل حسكم مالادانية عيلي بيان الواتعية المستوجبة للعقوبة بياتا تتحقق بنه أركان الجريمة والظروف التي وقعت نيها والادلمة التي استخلصت منها المسكمة الادانة حتى يتضح وجسه استدلاله بها وسسلامة مأخذها نمكينا لمصحمة النقض من مراقبة صحة القاتون كما صسار اثباتها بالحسكم والا كان مساصرًا . وإذ كان العسكم المطعون نيسه مسدّ أيد المسكم الابتدائي لاسبابه رغم اثنته أورد واتعة الدعوى على نحو لا ببين منسه ما اذا كانت الأرض المقامة عليها القبينة هي ارض زراعية الم لا وسا اذا كان يعتري عليه أحسكام القاتون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الذي احسد الطاءن بأهكامه من عدمه مع ما متصر في بيان الطبل الاستناد الى محصر المخالفة رغم انسه جاء على النحو المتقدم بيانه دون أن بيس وحسه استدلاله مه على غبوت التهمة بعناضرها القانونية ماتسه يكون مشوما مالقصسور مها يبطله ويوجب نتضه والاحسالة دون حاجة الى بحث ساتي اسساب الطعان .

ا طعن رقم ۱۹ م اسبئة ۸۵ ق ب جلسة ۱۹۸۹/۲/۲۲ ) ق**اع**ستة رقم ( ۹۸۷ )

## المسطا:

#### المكة:

\_ ومن حيث أن الحكم المطعون فيسه حصل وأقعسة الدعسوى بما تتوانر بسه كانية العناصر التاتونيسة لجريبة نجريف أرض زراعية بغير ترخيص التي دان الطاعن بها وأورد عسلى نبوتها في حقه اداسة سائمة من شانها أن تؤدى الى ما رتبه عليها و لما كان ذلك ، وكان من المترر ان العسكمة الموضوع أن تلخذ باتوال الشاهد في أي مرحلة من مراحسل الدعسوي ولو خالف أتواله أملمها ٤ غسانه لا يعيب الحسكم تعويله على ما أتبت محرر المحضر بمحضره واطراحه أتواله بجلسة المحاكمة لعدم الاطمئنان اليها ، ومن ثم نسان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يسكون متبولاً . لمساكان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على تقرير خبير الدعوى المرفق بالمفردات انسه بعد أن علين الأرض محل الاتهام وسيسال بعض الشهود والطاعن خلص الى ان الطاعن قام بتجريف الاطيان وازالة الطبقة السطحية منها بعبق ٣٠ سم ، غانه لا محل لما يثيره الطاعن من دعــوى الخطأ في الاسـناد في هذا الخصوص . لمـا كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة ١٩٨٢/١/١٤ في المصلكمة الأولى المام محكمة ثانى درجة أن المحسكمة رفضيت توجيه سؤال المدانسع عن الطاعن الى محرر المحضر بشان من قسام بتجريف الأرض محل الاتهام ، الا أنه لم يثر في دخاعه لدى محكمة الاحسالة شيئا يتصل بهذا الامر ، ومن ثم نائه لا يجوز إله أن ينعى على المصكمة الأخرة مصادرة حقه ف دفاع لم يطلبه منها ويكون ما يثيره في هذا الصدد غير متبول . اسا ما يثيره الطاعن بثـــان خطأ الحــكم المطمون نيــه في تطبيق القــانون ، اذ اصره باستثنائه مشدد له عقوبة الفرامة المقضى بها ابتدائيا عليه ، فانه لما كان البين من الأوراق أن محكمة أول درجة تضت حضوريا بحبس الطاعن سنة مع الشغل وتغريمه مائتي جنيه ، غاستانف الطاعن هذا الحسكم وقضى برفض استثنائه موضوعا ، مطعن عسلي هذا الحكم بطريق النقض - ومحكمة النقض قضيت بنبس الحكم المطمون نيسه والاعادة ، ومحكمة الاعادة اصدرت حكمها المطعون نبسه بتعديل الحسكم الستانف محسن الطاعن سنة اشهر مع الشغل وتغريبه عشرة الان جنية مع وقف عقوبة الحسس ، إنها كان ذلك ، وكان نص التتراة الثالثة

من المسادة ١٧ من مانون الاجراءات ألجنائية مسد جسري مانه اذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة العامسة غليس للمحسكمة الاران تؤيد الحسكم أو تعدله لمسلحة رانسع الاستثناف ، وكان الطاعن هو المسنانف وحبده - دون النيابة العامة - غلا يصبع في القانون أن يغِنظ العقساب عليسه ، اذ-لا يجوز أن يضار باستثنافه ولئن كانت العبرة في تشديد المتوبة أو تختيتها هي بدرجة المتوبة في ترتيب المتوبات ، الا انسه اذا كانت محكمة أول درجية قيد قضت على الطاعن بنوعين من العقويسة -- الحبس والفرامة - فليس للمحكمة الاستئنانية أن هي انقضت مدة الحبس وشملته بالايتاف أن تزيد مقدار الغرامة التي حكم بها مع الحبس ابتدائيا والا تكون قد اضرت الطاءن باستثنائه من هذه الناحية ، وليس لها ذلك ما دام انسه المستأنف وحده ، اذ هي مع ابقائها عسلي نوعي المعتوبسة من حبس وغرامة تسد زادت في الأخسيرة مع العائها عسلى الأولى وأن انقصت من مدتها وشملتها بالايقاف ، مهى لم تحقق للطاعن ما التغاه باستئنائه من براءة أو تخفيف للعقاب طالما أنها أنزلت بسه كلا النوعين من المتوبة . وإذ كان الحسكم المطعون نيسه نيما تنضى بسه من تعديل للحكم المستأنف قد ابقى على عقوبة الحبس وأن أنقص مدتها وزاد لمه عقوبه الفرامة المقضى بها مع الحبس ابتدائيا عليمه ، فسانه يكون قسد اخطأ في تطبيق القسانون . لمسا كان ذلك ، وكان العيب الذي شابه الحسكم مقصورا عسلى الخطأ في تطبيق القسانون على الواقعية \_ كما مسار اثباتها بالحكم فانسه يتعسين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٦ من مسانون حسالات واجراءات الطعن اسلم محكمة النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، أن تحسكم محسكمة النتض في الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون حاجسة لتحديد جلسسة لنظر الموضوع ما دام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم مما كان يتنضى التعرض لموضوع الدعسوى ، ومن ثم نسانه يتعين ان تصحح هذه المحسكمة الخطأ وتحسكم ستتضى التاتون بجمل عتوبة الغرامة المقضى بها ماتتي جنيه ورفض الطمن سما عدا ذلك .

## قاعـــدة رقم ( ۹۸۸ )

العسطا

جَرِيهة اقامة بقاء على ارض زراعية ــ حـكم الادائـة يجب ان يشتئل عـلى بيان الواقعـة المستوجبـة المقوبـة بيانا تحقق بــه الركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والاداــة التي استخلصت منها المحـكة الادائــة جتى يتضح وجــه استدلالها بها وســلاية ماخــذها تبكينا المحـكة القفي من مراقبـة التطبيق القــانوني الواقعــة كيــا صــار أثباتها بالمحكم والاكان قاصراً .

#### المسكمة نه

وحيث أن الحكم الابتدائي الؤيد لأسبابه بالحسكم المطعون نيسة معد أن تقل وصف التهمة المستَّدة إلى الطاعن ، استطرد بعد ذلك معاشرة اليّ القول: « وحيث أنّ التهمة المسندة في حقه مما ورد محضر الضبط من ارتكاب المنهم المخالفة الواردة بوصف النيابة تنطبق عَلْيَها مواد الاتهام من يتعين معاقبة المتهم بالعقوبة القررة عملا بنص المسادة ٢/٣٠٢ من مانون الانجر الاسترائية ومواد الاتمام » . لمناكان ذلك ، وكان مَناتُونِ الأجراءُاتِ الجنائية مُد أوجب في المنادة ٣١٠ مته أن يشتمل كل حسكم بالادائسة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوسة بيانا استخلصت منها المخسكمة الادانسة ختى بتضم وجمه استدلاما مها وسلامة ماخذها تمكينا الحكمة النقض من مراقبسة التطبيق القسانوني على الواقعة كما صار اثناتها بالحكم والاكان قاصرا ، وإذ كان الخبكم المطفون فيسه قد اكتنى في بيسان الواقعسة والطبل عسلى ثبوتها في حق المتهم بالاحسالة الى محضر ضبط الواقفية دون أن يورد مضمون ووجمه الاستدلال ممه عملى نبسوت التهمة بكامة عناصرها القانونية الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراتبسة صحتة تطبيق التسائون عسلى الواهمة والتغرير براى ميما بثيره الطاعن بأوجسه الطعن وهو يَمَا يَسَنَتُ عَالَمُ وَجَلَّهُ الطَّمَنِ ، وَذَلِكُ مَمَا يَعِيبُهُ بِالْقَصَّورِ الذي لسه الصدارة ويوحب نقضسه والاعسادة .

( الطعن رقم ١٩٤٨ لسنلة ٥٨ أق ــ جلسة ١٩٨٩/٣/٠٠

## قاعسسدة رقم ( ۹۸۹ )

#### المسدا:

جريصة تجريف الأرض الزراعيسة صحيكم الادانسة بجب ان يشستمل عسلى بيان الواقعة المستوجيسة للعقوسة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلسة التى استخلصت منها المصكمة الادانسة حتى يتضح وجسه استدلالها بها وسسلامة مأخسدها تمكينا لمصكمة النقض من مراقبسة التطبيق القسانوني للواقعسة كهسا مسار اثباتها بالمحكم والا كان قاصرا .

### المسكبة:

وحيث انسه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحسكم المطعون نبيه انسه اقتصر في بيسانه لواتعمة الدعسوى عملي قوله « وحيث أن وجيز الواقعة ينظم حسبها أثبت بالمحضر عن لسسان محرره بمحضر ضبط الواقعة والمحكمة تطبئن الي ما جاء به ومن ثم يتعبن محاكمته جنائيا وعقابه طبقا لمواد الاتهام سالفة الذكر بنص المادة ٢/٣.٤ ا.ج » . لما كان ذلك وكانت المسادة . ٣١ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعتوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت نيها والأدلسة التي استخلصت منها المحسكمة الادانسة حتى يتضح وجسه استدلالها بها وسسلامة مأخذها تمكينا لمصحمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني عبيلي الواقعة كها صار اثباتها بالحكم والاكان ماصرا واذ كان الحمكم المطمون فيمه قمد اكتفى في بيان الدليل بالاحسالة الى محضر ضبط الواقعمة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجمه استدلاله بمه عسلى ثبوت التهمة بعناصرها القانونية فانه يكون مشوبا بالقصور الذي لمه الصدارة على وجموه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع أسه وجسه الطعن مها يعجز محسكية النقض عن اعبال رقابتها عسلي تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعمة الدعموى وتعول كلمنها في . شان ما يثيره الطاعن بوجسه الطعن ما كان ما تقدم مانه يتعين نقض الحكم المطمون نبسه والاحسالة بغير حساجة الى بحث بساتى أوجه الطعن .

· طعن رقم م ۱۹۸۶ لِسنة ٨٥ قد - طِسة ١٩٨٩/١/١٢ )

سب وقذف

## قاعـــدة رقم ( ٩٩٠ )

#### المسطاة

جريبة السب والقنف ــ الحسكم فيها بالبراءة ورفض الدعسوى الدنيسة ــ مناطه ــ ايس لدعوى التعويض محل عن فمــل لم يثبت في حق من نسب اليسه ٠

#### الحكمة:

لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه بعد أن احساط يوأقعة الدعسوى حسبها وردت ببسلاغ المجنى عليسه وتضمنتها اوراق الشكوى ٥٣٢ سنة ١٩٧٩ ادارى شبرا الذي تدبه الى المسكبة الثبات دغاعه انتهى الى تبرئة المتهم من تمهتى البلاغ الكاذب والقذف لخلو الأوراق من اي دليـــل على اختلابه لمـــا ابلغ بـــه وعلمه بكنبه او انـــه مصد من بلاغه مجرد التشمير بالجُنيُ علية والنيل منه أو الاسساءة المه - ولما كان ما أقسام عليه الحكم قضاءه في هددا الصدد الصحيح في القانون وكلف وسائغ لحمل قضائه ومن شانه أن يؤدى الى ما رتبه الحكم عليه ولم ينف الطاعن أن له مصدره في الأوراق نسان النمي عسلى الحكم بالخطأ في تطبيق القانون أو القصور في التسبيب لا يكون صائبا . لما كان ذلك ، وكان ما قضت بسه المسكمة من رفض الدعسوى الدنيسة . صحيح طالما برات المطعون ضده من النهمة المسندة اليه لعدم ثبوتها اذ يستازم ذلك حتما رفض دعـوى التعويض ، لأنــه ليس لدعــوى التعويض محـل عن معل لم يشت في حق من نسب اليــه ، فيكون من غسير الجددي نعى الطاعن على الحكم بالتمسور في التسبيب لمسدم أستظمار الضرر الذي حاق به .

( طعن رقم ۱۸۷۷ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٦ )

## قاعسسدة رقم ( ٩٩١ )

## البسيدا :

يجب لصحة الحــكم الصــلار في جريبــة السب العلني ان يشنبل بذاته على بيان الفاظ السب التي بنى قفــــاءه عليها حتى بعكن لحــكهة التقض مراقبة تطبق القانون تطبيقاً صحيحاً على الولقمـــة كماـصــــلو شباتها في الحـــكم .

#### المكمة:

حيث أن البين من الحسكم الابتدى المؤيد لاسبابه بالحسكم المطعون فيه النه التصر في تحصيل الواقعة على قوله « ان با تستخلصه المسكمة من الأوراق فيها جساء بعريضة الجنحة الباشرة وفيها قسرر المجنى عليه من أن المنهم سسبه بالفاظ نابية اسلم حشد كبير وقسد تأسست عذه الاقوال بها قرره شاهد الانسات ولم يورد بيسان الافاظ التي وردت في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الحكم المسادر بالادانة في جريمة السب العلني يجب لصحته أن يشتهل بذاته على بيسان الفاظ البيب التي بني تفساءه عليها حتى ببكن لمجسكة النتني مراقبية نطبيق القاتون تطبيقا صحيحا عسلى الواقعة كما سيسار اثباتها في الحسكم ، وكان الحسكم المطعون فيسه قسد خسلا من بيسان الفاظ السب وكان لا يغني عن هدذا البيان الاحسالة في شسانه الى ما قسد يكون واردا بمحديدة الادعاء المباشر أو باقوال مجملة للشعود نسان الحسكم يكون مشوبا بالقصور بما يعيه ويوجب نقضه .

ا طعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٢/١٦ ،

## قاعـــدة رقم ( ۹۹۲ )

#### المسدا:

المرجع في تعرف حقيقة الفاظ السب والقذف او الاهانة بما يطمئن البــه محكمة الموضوع .

### الحكمة:

لسا كل الأمسل أن المرجع في تعرق حتيقة ألفاظ السب أو التذف أو الاهانة بها يطبئن البسه التساشي من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ولارقابة فليه في فلك لمحكمة النتفن بها دام لم يخطىء في التطبيق التاتوني على الواقعة الدعوى أن العبارات التي صدرت من الطاعن في حق هيئة المحكمة الموقعة الدعوى أن العبارات التي صدرت من الطاعن في حق هيئة المحكمة المعتدى طبيعا واحدد الحقالها الذاء التعلق الكلمة تعيد ما الهام تصدد

الاهانة والتنف غان ما ينعاه على الحكم بشأن مدلول الالفاظ التي تتررها والباعث على صدورها لا يكون لسه اسساس .

(طعن رقم ٧٧٥) لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٨)

## قاغىسىدة رقم ( ٩٩٣ )

## المسلا

جريبة قنف الوظفين ب حسن النيسة \_ اثسره .

## الحكبة:

الطعن عليهم صحائرا عن حسن نبية في جريسة تنف الموظنين هو أن يكون الطعن عليهم صحائرا عن حسن نبية أي عن اعتقاد بصحة وتأثيم التنف ولخنية مصلحة علية لا عن قصد التشهير والتجريح تدغاء لضغائن أو حواقسع شخصية — ولا يتبل من موجعه الطعن في هذه الحالة أثبات صححة الوتسائح التي اسنفها إلى الوظف بل يجب ادانته حتى ولو كان يستطيع أثبات ما تسنف به و ولحا كان الحكم المطعون نبيه قسد استخلص استخلاصا سائفا من الاللهة التي أوردها وما اعتنته من أسباب الحكم المستأنف ثبوت جريعتي التذف والاهائت في حق الطاعن وانه كان سيء التصد حين وجبه مطاعنه الى عضو يبين هيئة المحكة واقه كان سيء التصد حين وجبه مطاعنه الى عضو يبين هيئة المحكة . وهو موظف عام — معا ينتني معه شرط حسن النبة الواجب نوافره للاعناء من المتوبة ضان ما يشيره الطاعن من مجادلة حصول تطبيق القترة الثانية من المسادرة في المتوبة من المسادرة النبات ما ينف بسه يكون ولا محل له ه

( طعن رقم ٧٧٥) لسنة ٥١ ق \_ جلسة ٨٤/٤/٨)

## . قاعسسدة رقم ( ٩٩٤ )

## البسدا : -

حــكم الادانسة ــ جريمة السب الملتى ـــما يجب اشتماله عليه ـــ مخالفته ــ قصــور •

## المسكبة:

حيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحسكم المطعون نيه قسد

اقتصر في بيسانه واقعسة الدعسوى على قوله " وحيث أن النيابة اسندت للمتهم أنسه سبب المجنى عليهما سبا علنيا مأن قال لهما الألفاظ المينسة بصورة العريضة ، مما يوجب احتقارهما من أهـل وطنهما » ثم عرض للادلــة بقوله : « وحيث أن النهمة ثابتة قبل المنهم مما حــاء بتحقيقات المحضر رقم ٩٣٦ لسبنة ١٩٨٠ اداري الازبكية ومن اقوال المجنى عليه وشاهدهما والتي تطبئن المحسكمة اليها ومن عدم دنسع المتهم للاتهسلم باى دنماع جدى . لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعتوبسة بيانا تتحقق بسه اركان الجريسة والظروف التي وقعت نيها والأدلة التي استخلصت منها المسكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النتض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالصكم والاكان مساصرا ، وكان الحسكم الابتدائي المؤيد بالحسكم المطعون فيسه لم سين واتمسة التعسوى اذ أحسال في بيانها الى صحيفة الدعسوى كما لم يبين الأطلة واكتفى بالاحسالة الى معضر الضبط دون أن يبين وجسه الاستدلال بعد على ثبوت التهسة بعناصرها القانونيسة كاغة في حق الطاعن ، مضلا عن أن العلانية المنصوص عليها في المسادة ١٧١ مسن قانون العقوبسات تستازم أن تقسع الفساظ السب في مكان عام سواء بطبيعته أم بالمصادعة وهو ما لم يعرض الحكم لاستظهاره ، كل ذلك يعيب الحكم بالقصور في البيان بها يستوجب نقضه .

(طعن رتم ١٧٦٦ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٣/١١/١)

### قاعىسدة رقم ( ٩٩٥ )

البـــدا :

جريمة السب العلني ... حكم الادانية ... شرطه .

المسكبة:

من المتسرر أن الحكم المسادر بالادانسة في جريبة السب العلني يجد لمحته أن يشمل بخاتسه على بيسكن الفائد السب التي بني تتساءه

عليها حتى يتميني الحسكية النقض أن تراقبه فيستا رتبه من النسالج المتانوفية بيحث الالفاظ محل السب لتبيق مناخيها واشتظها مرامى عبارانها لانزال حكم التاثون وجهه المحيم :

طعن رقم ٧٤٦٢ لسنة ٥٣ ق \_ جلسة ١٩٨٤/٦/١٢)

قاعـــدة رقم ( ۹۹۳ )

البسدان

جريبة السب والقنف \_ حكم الادانية \_ شرطه \_ صحنه .

المسكبة:

من المقرر أن الحسكم المسادر بعنوبية أو بالتعويض من جرية التنف أو السبب يجب أن يشتبل بذاته على بيسان الفاظ التنف أو السبب حتى يتسنى لمحكمة النتفين أن تراقبه فيسا رتبسه من النتائج القانونية بيحث الواقعة محل التنف والإلفاظ محل السب لتبين مناحيها واستظهار مرامى عباراتها لاتزال حبكم القانون على وجهسه الصحيح . لما كان ذلك ، وكان الحسكم المطمون فيسه قسد اقتصر على الاحسالة عبلى ما ورد في الصحيفة المقدمة دون أن يبين الوقسائع التي اعتبرها قنفسا أو العبارات التي عدها سبا ، فأنه يكون قاصرا قصورا يعببه بما يوجب نتضه والاحالة بغير حاجة لبحث باتي أوجه الطعن .

(طعن رقم ٣٩٣١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٣٠)

## قاعسدة رقم ( ١٩٢ ).

البسدا:

يشترط قاتونا الإبلخة الطين المتضين قذمًا في حق الموظفين المعوميين أو من في حكمهم أن يكون صادرا عن حسن نية ــ مفاد ذلك •

الحسكية : .

يشترط قانونا لاباحة الطعن المتضهن تنفا في حق الموظفين العمومين

لو من حكنهم أن يكون صادرا عن حسن نية أى عن اعتقاد بضعة وتقتع التخف ولجندة إلمسلحة العابة أبيا أذا كان القائف سيء النية ولا يتصد من طبعته الا التشهير والتجريح شفاء لضفائن واحتاد شخصية فلا تقبل صحة وتقليج العنف وتجب ادانته ولو كان يستطيع أثبات با عنف ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص استخلاصا سائفا من الأدلة التي أوردها سوء فية الماعن وقصده التشهير بالمطعون ضده فاته لا يجديه النعي على المحكمة أنها حربته من اثبات صحة عبارات التذف ويكون ما يثيره في هذا الوجه من النعى في غير محله .

( طعن رقم ٢٠٩٨ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١١/١/١٨٥)

## قاعـــدة رقم ( ۱۹۸ )

#### البـــدا :

يشترط في الحسكم المسادر بمقوبة او تعويض عن جربهة القسنف أو السب أن يشتمل بذاته على بيان الفاظ القسنف أو السب حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقبه فيها رتبه من نتائج قانونية

#### المكبة:

لما كان ذلك ، وكان يشترط فى الحسكم المسادر بالادانسة ان يبين واتمسة الدعسوى والادلسة التى استخامت المحسكمة منها ثبوت وقوعها من المنهم ولا يكنى فى ذلك أن يشير الحكم الى الادلسة التى اعتبد عليها دون أن يذكر مؤداها حتى ببين منه وجسه استشهاده بها عسلى ادائسة المنهم ، كما انسه يشترط فى الحسكم المسادر بعتوبة أو بالتعويض عن جريهة القنف أو السب أن يشعل بذاته عسلى ببيان الفائل القذف أو السب حتى ينسنى لمصكهة النقض أن تراشسه نبها رئيسه من النتسائج القاتونية ببحث الواتمة محل التنف والألفاظ محل السب بناحيها واستظهار مرامى عباراتها لاتزال خسكم التسائدة على وجهه المصحيح ، كما أنسه لا يكنى فى قبسام الوقائع المستندة الى المنهم فى دعسوى البلاغ الكائب مجرد الاحالة عسلى عريضة سبق تقديمها فى هسذا النسأن أذ يجب أن يبدو واضحا من الحسكم ذاته ما هى الواقعة التي حمسل التبايغ عنها

والتي اعتبرتها المحكية واتعة مكنوية بسوء التصد بن جانب المتهم . لما كان خلك وكان الحبكم المطعون عيسه تأسد انتصر علي الاحسالة عملى ما ورد في عريضة المدمي بالحق المني دون أن تبسين الوقسائع التي المتبرعا تنفا أو العبارات الفريحدها سبا كما لم بيين الوقسائع المنبوب الى المتهمة التبليغ عنها ويحيط بمضوونها المحكم أن المحكمة لم تطلع عملى الشسكوي المتضيفة الموتسائع موضوع التهمة المسندة الى الطاعنة قسان الحكم المطمون فيه يكون مشويا بالقصور بها يعيبه بها يستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث باتي أوجه الطعن .

(طعن رقم ١٥٨٨ اسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٩ )

## قاعننسدة رقم (٩٩٩٠)

#### المسدا:

جريمة السب ــ صدور أمــوض النيابة العلية بان لا وجــه لاقامة الدعـــوى الجنائية بـ اشــره ـــوقوع جريمة السب من موظف علم انتاء تادية وظيفته ــ مثال لتسبيب غير معيب •

### المحسكمة:

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أن دان الطاعن يحريه. السب قسد أخطياً في تطبيق القانون وشسابه قسدو في التسبيب واخيالل بحق الدفياع ، ذلك بسانه دفيع بعدم قبول الدعوى الجنائية الاسباب حاصلها : أولا : سبق صبور اسر من النيابة العاسمة المجان الاوجه الاتسابة العاسمة في الشسكوى رقم ١٣٦٨ سينة ١٩٩١ ادارى أبو حمص وهي عن ذأت الواقعة محل الدعوى أن أيسر الحفظ المسابر بفها بعد سبق اصدارها اسرا بضبط واحضار المتهين سامو في حقيقته أبير بالاوجه الاتسابة الدعوى الجنائية ماتم من أتسابة الدعوى المبائرة ، ثانيا : أن الجريهة المستدة اليسه وهو موظف عام وقعت منه أثناء تاديته لوظيفته مها يمنع من اقسابة منه عبارات السب اعتبادا عبلى سلطة وظيفته مها يمنع من اقسابة الدعوى المبائرة علية عسلا بنص المساقة والميقة مها يمنع من اقسابة الدعوى المبائرة علية عسلا بنص المساقة وظيفته مها يمنع من اقسابة الدعوى المبائرة علية عسلا بنص المساقة وظيفته مها يمنع من اقسابة الدعوى المبائرة علية عسلا بنص المساقة والميان من قسانون الإجراءات

البنائية ـ ثالثا : اتسامة الدعبوى البنائية صده من لا يبلك رفعها خسلاما لمنا البترطته المبادة ٣/٦٣ من تسانون الاجراءات البعثية من رفسح البدعبوى البنائية تبل الموظف العام من رئيس نيابة أو من بعلوه ، نغير أن الحكم الملعون غيبه رد على تلك الدغبوع الثلاثة برد غير سائغ ، هذا غضلا عن أن الطاعن طلب منكرة دعاعه المقدمة لحكية أول درجة بجلسة ١٩٨٢/٦/١ سباع السوال شهود الواقعية الا أن المحكمة أغلات طلبه ، وكل ذلك مها يعبب الحكم بها يوجب نتضه .

وحيث أنه من المقرر أن الأمر الصادر من النيابة العامة بالحفظ هو اجـــراء ادارى صــدر عنها بوصفها السلطة الاداريــة التي تهيمن على جمع الاستدلالات عملا بالمادة ٦١ من قانون الاجراءات الجنائية وما بعدها وهو على حدّه الصورة لا يقيدها ويجوز العدول عنسه في اى وقت بالنظر الى طبيعته الاداريسة البحتة . ولا يقبل تظلما أو استئناما من جانب المجنى عليه والمدّعي بالحق المدنى وكل ما لهما هو الالتجاء الي طريق الادعاء المباشر في مواد الجنح والمخالفات دون غيرها \_ اذا توآفرت كسه شروطه وفرق بين هذا الأمر الادارى وبين الأمر القضائي بأن لاوجه لأقامة الدعسوى الصادر من النيابة بوصفها أحدى سلطات التحقيق بعد أن تجرى الواقعة بنفسها أو يقوم بنه أحسد رجسال الضبط القضائي بناء على انتداب منها على ما نقضى بعد المادة ٢٠٩ من فانون الاجراءات الجنائية مهو وحده الذي يمنع من رمع الدعسوى ولهذا الجيز للمدعى بالحق المدنى الطعن نبيه اسمام غرفة الشورة . وأذ كان يبين من الاطلاع على الشكوى موضوع الطعن الماثل - المرّفق أنّ النيابسة قد اصدرت امرا بضبط واحضار اثنين من المتهمسين غسير الطاعن ثم المسرت بحفظ الاوراق اداريا تبل تنفيذ المسر الضبط ودون أن تجسرى تحتيقا في الواقعة أو تندب لذلك أحد رجال الضبط القضائي ، فضلا عن انها لم تدون المر الحفظ أسبابا قانونية أو موضوعية فسأن الحسكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون نيه اذ تضي برفض الدفع بعدم تبول الذَّعَسُوي استفادا الى أن ذلك الأمَّر الاداري بالحفظ لا يحول دون تحريكُ الدعسوى الجنائية بالطريق المباشر يكون قسد أصاب صحبح القسانون

مَمَا مضحى معه منعى الطاغن في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان بَنُ المتسرر أن القيد الوارد على رنسع الدمسوى الجنائية طبقا لنَّصْ المُسْانِينَ ٣/٦٣ ١٠ ٣/٢٣٣ من تسانون الإجراءات الجنائية انمسا يتحقق أذا كانت الجنابة او الجنحة قسد وقعت من الموظف العلم أو من في حسكمه أثناء تاديته وظيفته أو بسببها بحيث أنسه أذا لم يتوافر أحسد عنين الظرفين لم يمد شه محل للتعيد بذلك القيد ، وأن القصل في ذلك من الأمور الموضوعيَّة التي تستقل مُحكمة الموضوع بالفصل نيها بغير معتب ما دام استدلالها سليما مستندا الى اصلى صحيح في الأوراق ، لما كان ذلك ، وكان الحسكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون نيسه بعد أن اورد أن الطاعن يعمل ضابط شرطة بالقاهرة وتسد توجه مع صديق لسه الى مقر المدعى بالحق المدنى بدائرة مركز ابو حمص لوجود خسلاف بين الآخريين بشسان حيازة ارض زراعيسة ثم اعتدى عسلى المدعى بالحق المدنى بالسب ثم عرض للدمعين الآخريين المبديين من الطاعن واطرحهما بتوله ١ . . . . وما هو منسوب الى المتهم لا شبهة في انسه لم يقع منسه أثناء تأديته لوظيفته ولا يمكن أن يتصور أن موظفا علما ينسب اليسه ارتكاب جريمة منف أوسب في حق آخر في مدينسة اخرى تبعد عن مكان عبله بمساعة كبيرة ثم يقال بعد ذلك أن هذا الاتهسام لوصيع مانما وقع من ذلك الموظف بسبب تأديته وظيفته وهو ما يظم منه جميعه الى ان الدنسع الثاني سالف الذكر في غير محله ايضا من الواقسع أو القانون ويتعين من ثم رفضه وهو ما تقضى بيسه المصسكمة سـ ولذات اسبلب رفض هذا النفسع نسان المحسكمة ترنض النفسع الثالث للمتهم بعدم تبسول الدعسوى لرفعها دون اذن رئيس النيابة بالخالفة لنص السادة ٦٣ من بسانون الاجراءات الجنائية » . لمسا كان ذلك ؛ وكان ما أورده المسكم نبيا تقدم صحيحا في القانون نسان النعي عليسه بالخطسا في نطبيق القانون يكون على غير اسساس . لمناكان ذلك ، ولئن كان الثابت بن في مذكرة دغاعه المتدمة بطِسة ١٩٨٢/٥/٦ اصليا الحكم بعدم تبول الدعوى واحتياطيا سماع اتوال شمهود الواتمة الا انسه مثل بجلمسة

المجارات المسلم مصححة ساتى درجسة وطلب سسماع شاهد يغى فاستدعته المحكمة وساته بتك الجلسة ، ولم يعد الطاعن الى طلب يبياع فاستدعته الواقعة في جلسات المراقعة التالية عائه يعتبر متنازلا عن هذا الطلب المسحوته عن التبسك به إسام المسحكة الاستنافية ، وليس لسه ان ينعى على المحسكة تعودها عن اجسراء تحقيق لم يطلبه منها ولا تثنزه على بلجرائه ، ومن ثم فسان النعى عسلى الحكم بدعوى الاضلال بحق النساع يكون ولا محسل لسه ، لمساكان ما تقسدم ، فسان الطعن برمته يكون على غير اسلس ويتعين رفضه موضوعا مع مصادرة الكمالة ،

( طعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٥٥ ق سـ جلسة ١٩٨١/١١/١٩ )

## قاعسسدة رقم ( ١٠٠٠ )

### البسدا:

## جريمة القسنف ــ اركانها ــ مثال لتسبيب غي معييب

### المسكبة:

وحيث أن الحكم الانتدائي الجويد لاسبابه والكبل بالحسكم المطمون 

المبيه بين واقصة الدعسوى ما تتوانر بسه كافة المناصر التاتونيسة 
للجريبة التي دان الطاعن بها واورد على ثبوتها في حقه ادلسة تؤدى الى 
ما رتسه عليها . لمساكان ذلك ، وكان الحسكم المطمون نيسه تسد اثبت 
ان تهية السب ثابتة في حق الطاعن من العبارات الواردة في دفاعه بمحضر 
جلسسة ١٩٧٦/١٢/٢٣ في الدعسوى رقم ١٧٧٨ لمسسنة ١٩٧٦ منني 
مستمجل القاهرة من أنسه يؤسفه أن المدعى عليها تلب الحقائق وانسه 
يقسول أنهبا كنبا كنبا وانسه تسدم لموكله شخص يدعى أنسه عتيد 
بالمفايرات رئاسة الجمهوريسة اسهه ...... شعيق المدعى عليه الثاني 
وان عبله بالمفايرات يحول بينه وبسين ظهوره في الشركة وتعرضت المساكل 
عقد الشركة بصفته وكيل عن شعيته واسست الشركة وتعرضت المساكل 
وظهر أن المعيد مطرود من التوات المسلحة بنهمة اختلاس بعض المغازن 
الخاصة بالقوات المسلحة مطروح إسام النائب العام بالتوات المسحة 
الخاصة بالقوات المسلحة مطروح إسام النائب العام بالتوات المسحة 
الخاصة بالمعارفة عسلى خسدش 
الخاصة بالمعارفة عسلى خسدش 
الخاصة بالمعارفة عسلى خسدش 
المعارفة المعارف

للشرف والاعتبار وتسد توافر ركن العلانية تانونا باثباتها بمحضر جلسة المحسكية في دعسوى التراسة نسان ما يغيره الطاعن في شسأن مصور ف استظهار توانر اركان الجريمة في حقه لو خطئه في تطبيق التسانون لا يكون لسه محل ، ولا يغير ذلك ما أثاره الطاعن من أن ما صدر منه كان مها يستلزمه حق الدفاع ردا على دعوى خصومة أن موكله لا سوافر نيسه الامانة اذ ان مناط تطبيق المسادة ٣٠٩ من قسانون العقوبسات ان تكون عبارات القدَّف التي اسندت من الخصم لخصمه في المرامعة مسا يستلزمه الدفستاع من الحق مثار النزاع ، وكان حكم هذه المادة والمادتين ٩١ ، ١٣٤ من قسلتون المحامياه رقم ٦١ اسسفة ١٩٦٨ ليس الا تطبيقا لبدا عام هو حريسة الدفساع الذي يستلزمه وان هذا الحق أشد ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية اليق ، وكان المصل فيما اذا كانت عدارات السب أو القنف مما يستلزمه الدناع متروك لمحكمة الموضوع • وكانت المحكمة مسد رأت إن العبارات التي صدرت من الطاعن لا تتصل بالنزاع القائم ومما لا يستلزمه الدنساع في هذه الدعسوى ولا تعتد البه حماية القانون فسان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير "سديتلا . لما كان ذلك ، وكان القانون وإن أوجب سماع ما يبديه المتهم من أوجمه الدناع وتحتيته الاأنه اذا كانت المحكمة تد وضحت لديها الواتعة او كان الأميير إلمطلوب تحقيقه غير منتج في الدعسوى مان لها أن تعرض عنسه ولا تشريب عليها أن هي اغفات الرد عليه . ماذا كانت الحسكمة قبد التفتت عن طلب ضم ملف الشركة موضوع النزاع في دعوى الحراسة الموجود بهيئة الاستثمار ودعوى الحراسة رقم ٦٧٧٨ لسنة ١٩٧٦ مستعجل التاهرة وسماع شهودنني بعد أن رأت أنه غير منتج في الدعوى مانه لا يضير الحسكم أن هو أغفل الرد عليها . لمساكان ظك ، وكان لمسكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعسة من جماع الادلسة المطروعة وهي ليست مطالبة بالا تأخذ الا بالأداسة الماشرة بل لها أن تستخلص الحقائق القانونسة فن كل ما يقديم النها من اللبية ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم من هذه الاطلة لا يخرج عن الامتضاء العتملي والمنطقي مسادًا كانت المسكمة عدد استخاصت من الظروف والملابسات التي اكتنبت الواقعة أن عبارات التنف تسد تصد بها الطاءن النيل من شيتيق آلدعي المني

الدمى عليه في دعوى الحراسة نسان هذا يدحن في نطساق مسطتها ويضحى البيمى على الحبكم في هذا الصيد في سديد . لمساكان ذلك ؟ وكان من المقير أن الحيرة في المحاكمات الجنائية هي بانتناع، التيساني بناء عسلى الانطسة المطروحية عليه بلاانسة المنهم أو ببرامته ولسم أن يسسنيد المتناعب من أي دليسل نطبئن البيسه طالسا لسم ماضدة المسميح في الأوراق . وكان من المقرر أيضسا أنسه أذا رأت المحسكة الاستثنائيسة نابيد الحسكم المستانف للاسباب التي بني عليها غليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الاسباب في حكمها بل يكني أن تحيل عليها أذ الاحسالة على الاسباب تقوم مقلم ايرادها وتدل عسلى أن المحسكمة قد أعتبرتها كأنها مسادرة منها وأذ كان الحسكم الإنتذائي المؤيد لاسبابه والكول بالحسكم المعلون في منا المطمون فسده والطبانت اليها المحسكمة قد أمد أنها المسادرة بيكون ثبر والمبانت اليها المحسكة قسان ما يثيره الطاعن في هذا المسادد يكون ثبر والمبانت اليها المحسكة المتال ما تقدم غال الطعن يكون غير متبول موضوعا ميا يتعين معه مصادرة الكيالة .

(طعن رقم ٧٠١٥ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٨/٣/٣١)

### قاعىسدة رقم ( ١٠٠١ )

## المسيدا :

لا يشترط أن يصدر توكيل من الدعى بالحق الدنى الى وكيله الا ف حــالة تقديم شـــكوى ولا ينسحب حـــكها عــلى الادعــاء الباشر ـــ بفـــاد ذلك .

#### الحكمة:

لسا كان ذلك وكان من المترر أن أشتراط تقديم الشسكوى من المجنى عليسه أو من وكيله الخاص في الفترة المحددة بالسادة الثالثية مسن مسانون الإجسراءات الجنائية عن الجرائم المبينة بها ومن بينها جريسة السب هو في حتيقته تبدوارد على حرية النبابة العلمة في استعمال الدموى الجنائية ولا يمس حق المدمى بالحقوق المنيسة في أن يحرك الدمسوى السائم حسكية الموضوع بباشرة مسائم المتالي التلائسة الشهر التالية ليسوم

علبه بالجريمة ومرتكبها وكان البين من مدوسات الحكم الابتدائى المؤيد لاسبيله والمسكبل بالحسكم المطعون فيسه أن الواقعة حدثت يسوم المعتمر المعتمر المعتمر المعتمر المعتمر المعتمر المعتمر المعتمر الشرطة وتحرر عن ذلك المحصر رقم ٢٩١٠ ادارى مصر القديمة المسينة ١٩٨٦ دخلك قبل ليداع صحيفة الدعسوى الباشرة تلم الكتاب في ١٩٨٢/٤/١٤ فسان منعى الطاعن يكون غير صديد ، لما كان ذلك وكانت المبادة الثالثة من قسانون الاجراءات لا تشترط أن يعسدر توكيل مسن المدعى بالحق المدنى الى وكيله الا في حسالة تقديم الشكوى ولا ينسحب حكمها عسلى الادعاء المباشر غان منعن الطاعن يكون غير اساس سديد لما كان ما تقسدم فسان الطعن برمته يكون عسلى غير اساس ما ينصح عن عدم قبوله ومصادرة الكمالة .

(طعن رقم ٣٢٣ه لسنة ٥٧ ق ـ حلسة ٢٥/١٠/٨٨٠)

### قاعسسدة رقم ( ١٠٠٢ )

## البسدا :

من المقسرر أن اشتراط تقديم الشسكوى من المجنى عليه أو وكيك الخاص في الفترة المحددة بالسادة الثالثة من قسانون الاجراءات المبتقية عن الجرائم المبينة بها ومن بينها جريمة السب هو في حقيقته قيد وارد عسلى حرية النيابة العلمة في استعمال الدعسوى الجنائية ولا يبس حتى المدعى بالحقوق المنيسة في إن يجرك الدعسوى السلم محسكمة الوضوع بجاشرة خلال الثلاثة أشهر التالية ليوم علمه بالجريمة ومرتكيها .

### المسكبة:

لما كان ذلك وكان من المترر ان اشتراط تقديم الشمكوى من المجنى عليه لو من وكيله الخاص في الفترة المصددة بالمادة الثاثنية من تساتون الإجراءات الجنائية عن الجرائم البيئة بها ومن بينها جريئة السب هو في حقيقته قيد وارد عملى حرية النيلة العلمة في اسمال الدعموى الجنائية ولا يسن حق الدعم بالحقوق المنبسة في ان يحرك الدعموى اسمام محمكمة الموضوع بباعرة خمال المشاهدة المسمودي اسمام محمكمة الموضوع بباعرة خمالاً المشاهدة المسمودي اسمام محمكمة الموضوع بباعرة خمالاً المشاهدة المسمودي السام محمكمة الموضوع بباعرة خمالاً المشاهدة المسمودي المسام محمكمة الموضوع بباعرة خمالاً المسام المحمكمة الموضوع باعرة خمالاً المسام المحمكمة الموضوع باعرة خمالاً المسام المحمكة الموضوع المسام المحمدية المسام المحمدين المسام المحمدية المسام المسام المسام المسام المسام المحمدية المسام المسام

التاليبة ليوم علمه بالجريسة ومرتكبها وكان البين من مدونات الحسكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والميكل بالهيكم المطمون ميسه أن الواقعسة عدمت يوم ١٩٨٢/٧/٢٥ وأن المدعى بالحقوق المدنيبية تقدم بشسكواه خسد الطاعن الى تسم الشرطة وحسرر عن ذلك المغير رقسم ٢٩١٠ ادارى مصر القديمة لمسنفة ١٩٨٧ وذلك تبل ايداع صحيفة الدعسوى المباشرة قلم الكتاب في ١٩٨٢/٩/١٤ نسان منمى الطاعن يكون غسي سميد . لما كان دلك وكانت المسادة الثائنة من قسانون الإجسراءات الجائبية لا تشترط أن يصبح توكيل من المدعى بالحق المدنى الى وكيله الم في صدائة تقديم الشسكوى ولا ينسحب حكمها على الادعساء المباشر منفى الطاعن يكون غير اسميد لما كان ما تقسدم نسان الطمن برمقه يكون عمل غير اسماس مها يفصح عن عسدم قبوله ومصادرة الكنسالة .

ا طعن رقم ٣٢٢ه لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ٢٥/١٠/١٨٨١)

# قاعـــدة رقم ( ١٠٠٣ )

### : المسطا

جريبة السب العلني - حسكم الادانسة يجب ان يشستهل عسلى الاسباب التي بني عليها والا كان باطلا - المراد مالتسبيب المقبر .

#### المسكبة:

وحيث أن مبنى الطعن هـ وأن الحسكم المطعلون فيه أذ دأن الطاعن بجريبة السب الطنى تـ انطوى عـلى مخالفة الثابت في الأوراق وتنابه الخطا في تطبيق القانوس . ذلك بأن الطاعن دفسح الأوراق وتنابه الخطا في تطبيق القانوس . ذلك بأن الطاعن دفسع المياماد المعلوم المباشرة عن جريبة السب العلني لرفعها بعد الميعاد المقارر في المسادة الثالثة من قسانون الإجراءات الجنائية ، الا أن الحسكم رد عـلى هذا الدفسع ردا يخالف الثابت في أوراق الدحسوى المنافرة كما المنافرة المنافرة المنافرة كما المرح الحسكم فقساع الطاعن بان ما وقسع منه يستلزمه حق الدفاع وذلك باسعاد لا تستقلي وصحيح القسانون ، ما بعيد ما يستوجب فنفاع.

وحيث انسه يبين من الاطنعلاع عسلى الحسكم الابتدائي الذي الحسال اليسه الحكم المطعون عصب أن استبابه غير متروة المسترادات ذلك عسوكان الشسارع يوجب في المستجاب التي بني عليها والا كان البيائيسة أن يشتمل الحسكم على الاستجاب التي بني عليها والا كان المباللا ، والمراد بالنسبيب المعتر تحرير الاستانيد والحجج المبنى هسو طبها والمنتجة هي لسه سواء من حيث الواتع أو من حيث التسانون ، ولكن يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جسلي منصسل بحيث يستطاع الوقوف على مسوغات ما تفني بسه التحرير مدونات الحسكم بغط غير مترؤ أو افراغه في عبارات علمة معماه أو وضسمه في صسورة بمجلة نسلا يحقق الغرض الذي تمسده الشسارع من استبحاب نسبيب بحملي الواتمة كما مسار اثباتها بالحسكم الما الماتها كان ذلك ، وكسان الحكم الماتهون فنه قتد خسلا عملا من اسسبانه لاستحالة ترائنها ، فسانه يكون معيا بالقصسور الذي لسه الصدارة على وجه الخطا في تطبيق التسانون ، مها يوجب نتضه والاعادة .

( طُعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٨٥ ق \_ جلسة ٢١/٢/٢٨١ )

# قاعـــدة رقم ( ١٠٠٤ )

### : البسدا

يجب اسلامة هـكم الادائـة في جريسة السب الملتى ان يبــــن الملتى ان يبـــن الملتى ان يبـــن الملتية وطريقة توافرها في واقمة الدعـــوى حتى يتسنى الحـــكمة التقض القيام بوظيفتها في حدود مراقبــة تطبيق القـــانون عـــلى الوجه الصحيح وان اغفال هذا البيان المم يميب الحـــكم بالقصور •

#### الحسكية:

وهيث أن الحسكم الابتدائي المؤيسد لأسبابه بعد كم المطعبون فيسه أوراق واقمة الدعبوى في قوله « وبن حيث أن وإقمة الدعوى تخلف فيما اثبته في المحضر المؤرخ ١٩٨٣/٧/١٦ حسبما هو ثابت بالأوراق سمد الى المدعيسة بالحق المدني لمورا كاذبة لو كانت مسادقة لأوجبت بمثلها

بالمبواد المقبررة كمنا وجنبه اليهنا الفناظ تخنفن حيناؤهة ومن حيث انسه بسؤال المتهم في محضر جمع الاستدلالات انكر التهسة المسندة اليه ولم يدفسع الاتهام بدفساع معقسول ، ومن ثم حيث أن المسكمة ومن عرض الوقسائع على النحو السالف ترى أن التهمسة ثابتة قبل المتهم مما ورد بمحضر الضبط وما شهرت بسه المدعو بالحق المدني ومن ثم سيعاقبه طبقا لمواد لاتهام عملا بالمسادة ٢/٣٠٤ ا.ج » . لما كان ذلك وكان من المقسرر انسه يجب لمسلامة الحسكم بالإدانسة في صبحة السب العلني أن يبين العلانية وطريقة توافرها في واقعة الدعيم حتى بتسنى لمحكمة النقض القيام بوظيفتها في حدود مراتسة تطبيق القسانون على الوجه الصحيح وأن أغفسال هذا البيان المهم يعبب الحكم بالقصور لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون نيب شد دان الطاعن عن هذه الجريمة دون ان يتحدث عن واقعهة هذا الظرف وكيفية توافره في حقه فسانه يكون مشوبا بالقصور الذي لسه السدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع لمه وجمه الطعن مما يعجز محسكمة النقض عن اعمال رقابتها عسلى تطبيق القاتون تطبيقا صحيحا عملى واقعمة الدعموى كما صمار اثباتهما بالحكم ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون نبيسه والاحسالة دون حساجة لبحث باتمي أوجه الطعن .

( طعن رقم ٣٧٠٥ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٩٨٩/٣/٧ )

سبق الاصرار والترص

### قاعسسدة رقم ( ١٠٠٥ )

البيدا :

يحقق ظروف سبق الاصرار باعداد وسيلة الجريمة ورسم خطــة تثفيذها بميدا عن ثورة الانفعال بما يقتضى الهدوء والروية قبل ارتكابها .

#### المكة:

من المقرر أن ظرف سبق الاصرار ــ وهو ظرف مشدد عــام في جرائم القتل والجرح والضرب - ينحقق باعداد وسيلة الجريهة ورسم خطـة تنفيذها بعيدا عن ثورة الانفعـال مما يقتضى الهدوء والرويـة قبل ارتكابها ، لا أن تكون وليدة الدفعة الأولى في نفس جاشت بالأضطراب وجمع بها الغضب حتى خرج صاحبها عن طوره ، وكلها طال الزمن بسين الباعث عليها وبين وقوعها صح افتراضه ، وقد جرى تضاء هذه المحكمة عسلى أن تقدير الظروف التي يستفاد منها نوافر سبق الاصرار من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب ما دام الاستخلاصــه وجــه متبول ، ولما كان الحــكم المطعون نيــه تـــد هلل على توافر سبق الاصرار بانه ثابت من الضفينة السابقة لسبق اتهام والد المجنى عليه بقتل شقيق المتهم ورغبسة من المتهم في الأخد مِثَار شقيقه وبعد نسحة من الوقت سمحت للنفسوس أن تهدا والتنكير أن يكون بعد رويسة وبعد أن تدبر المتهم أمره وبيت النية على قتل المصى عليسه واعسد لذلك السسكين القاتلة ، وما ان حانت لسه الفرصسة للاجهاز على المجنى عليه حتى نفذ ما انتواه . نسان ما ساقه الحكم فيما يسوغ به ما استنبطه من تحقق ظرف الاصرار ويكون النعي عليه مِالقصور في استظهاره غم صائب.

( طعن رقم ٩١١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢/٤/١٩٨٢ !

### قاعـــدة رقم ( ١٠٠٦ )

البـــدا :

تقدير ظرفى سبق الإصرار والترصد من سلطة محكمة الموضوع • الم<u>كة</u>:

من المقرر أن البحث في توانر ظرني سبق الاصرار والترصد من

اطلاقات قاضى الموضوع يستنتجه من ظسروف الدعسوي وعنساصرها يا حام موجب تلك الظروف وهده العنساصر لا يتنسافر عقلا مع ذلك الاسسينياج ،

( طُعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٦/١٥

## قاعـــدة رقِم ( ۱۰۰۷ )

المـــدا :

# تقدير ظرفي سبق الاصرار والترصد من سلطة محكمة الموضوع ،

### المسكمة:

لما كان الحكم بصعور عبه قسد بين واقعسة الدعسوى بها يجمل في أن المجنى عليسه ... الدى كانت عائلته عسلى خصام مع عائلة الطاعنين ـ كان يسير في الطريق ليلا بمسع الشاهد ..... أذ خرج اليبيه الطاعنان وآخسران حنثان وصفعه الطاعن الأول عسلي وجهسه غصرى محاولا الهرب ولكن الجنساة الأربعينة تابعوه حتى لحقوا بسه وركله الطاعن الأول في خصيته مسقط مسلى الأرض ، وجثم الأربعسة فوقه وانهالوا عليه ضربا بالأيدى فأحدثوا به من الاصابات ما أنصى الى موسع . وسساق الحكم عملي شوت الواقعمة لديه عمل هذه الصورة اللسة سائغة من شانها أن تسؤدي الى ما رتبسه عليها ، استقاها من اقسوال شاهد الرؤيسة ..... ؛ وأقوال باتمي شهود الاشات ، ومن تقرير الصفة التشريحية ، ثم عرض الحكم لظرف سبق الاصرار مستظهرا توآفره في حق الطاعنين في قوله « وحيث انسه عن سيق الاضرار نهو ثابت في حق المتهمين من وتستائع الدعسوي وظرونها وآيسة ذلك وجود خسلامات سابقة وتبيام ثار بين عائلة ..... التي ينتني اليها المجنى عليه وعائلة ..... التي ينتبي اليها المتهدون متا دممهم إلى الاعتداء على الجتي عليت اخذا بهذا الثار ، ثم اكتمال عقدهم واتفاقهم عسلى الاعتسداء في رويسة ودبروا المسرهم نبما سنهم وصموا عليسه عن رويسة تبشل مقارنتهم لجريمتهم ٣ . الما كسين فالله عوكان من المتور أن العجه في توافر غرف سبق الاشهار من اطلاعات . قساضي الموضوع يستنتجه من ظروف الدعسوي وعناصرها ، سادام

موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتتاتر عقلا مع ذلك الاستنتاع ، وكان ما الرده الحسكم مستمالي ما صلف بيات مسكنا في السائلة في المناطقة وافر سبق الاصرار في حق الطاعنين ، وهو مالا يغير منه ان تكون وسيلتها في الاعتداء هي الايدي اذ أن سبق الاصرار وصف للتصد الجنائي ولا تسان له بالوسيلة التي تستميل في الاعتداء على المجنى عنه وايذائه نتيجة لهذا التصد المسم عليه من تبل ، ومن ثم غان ما يثيره الطاعنان في هذا الخصوص لا يكون لسه محل .

طعن رقم ۱۳۲۸ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١)

## قاعسسدة رقم ( ١٠٠٨ )

### : المسطا

ظرف سبق الاصرار هو حسالة ذهنية تقوم بنفس الجستى قسد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يعل عليها مباشرة واتمسا هي تستفاد من وقسائع وظروف خارجية يستخلصها القساضي منها استخلاصا ما دام موجب هسنه الوقسائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .

#### المسكبة:

من المقسرر ان ظرف سبق الاصرار هو حالة ذهنية تقوم بنفس الجسائى قسد لا يكون لها في الخسارج السر محسوس بدل طبها مباشرة وانساهى تستفله من وقسائع وظروف خارجية يستخلهها القساشى منها استخلاصا ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر مع هذا الاستنتاج سلسا كان ذلك وكان الحسكم قسد أوضح قيام ظسرف سبق الاصرار في حق الطاعنين في قولسه « وحيث ان سبق الاصرار متوافس في الدعسوى من وجسود النزاع السابق بسين المتهين والمجنى عليسه رئيسهم في العمل الذي اثبت غيلهم منذ ثلاثة أيام معابقة عسلى الحادث وإخطار جهة العمل بذلك نفسكر المتهبون في الانتشاء منه وببروا في هدوء ورويسة خطة الاعتداء عليسه بالضرب واعدوا لذلك ادوات الاعتداء وهي يعمى وقطعسة حديد ومكان الاعتداء عليسه وهو منزل المتهم الأول وانتظروه في المكان الذي اعتساد المرور منسه في طريقه الى منزله وما

ان شاهدوه حتى دعوه الى احتساء الشساى ببنزل المتهم الأول ولما رفض ذلك جذبوه عنوة الى ذلك المنزل وأغلتوا بلبه عليهم وانهالوا طلبه شربا بالعصى وتطمة الحديد السابق احضارها لتنفيذ جرمهم » . نسان ما سابق الحكم فيها سلف سائغ ويتحتق بسه توافر ظرف الاصرار كيا هو معرف به في التانون .

(طعن رقم ۱۳۸۳ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٣/١٠/١٨)

# قاعسسدة رقم ( ١٠٠٩ )

# المسطا:

ظرفى سبق الاصرار والترصد ــ توافرهما ــ بن سلطة محــكية الموضــوع •

#### الحكة:

من المقسرر ان البحث في توافر ظرفي سببق الامرار والترصد من اطلاقسات قساضي الموضسوع يستنتجسه مسن ظسروف الدعسوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العنساصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج .

( طَعَن رَمْ ١٨٢٥ لَسَنَةٌ ٥٣ قَ ـ جَلَسَةٌ ١١٨٣/١١/٨ )

# قاعـــدة رقم ( ١٠١٠ )

# البسدا:

توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاقــات قــافى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعـــوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه المناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج ٠

#### المكة:

من المترر أن البحث في نوافر ظرف سبق الاصرار من اطلاقهات تسلفي الوضوع يستنتجه بن ظووف العصوى وعناصرها ما دام موجب طك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عتلا مع ذلك الاستنتاج ، نسان ما أورده الحسكم - غيا سلف - يتحقق به ظرف سبق الاصرار على النحو المعرف تاتونا ويكون النمى على الحسكم في هذا الشسال غير مبديد . لما كان ذلك ، وكان ما أنتهى اليهب الحسكم - غيا نقدم - كانيا بذات المتعلق على القساق المتهبين على القتل من معينتهم في الزمان والمكان ، ونوع الصلة بينهم ، وصدور الجريسة عن باعث واحد واتجاهم جيما وجهة واحدة في تنفيذها وان كلا منهم تصد تصد الآخر في ليتاعها ، مما يرتب بينهم في صحيح التساتون تضاهنا في المسؤلية الجنائية ومن ثم نسان كلا منهم يكون مسئولا عن جرائم القتسل المعد والشروع غيسه مع سبق الاصرار التي وقعت تنفيذا لتصدهم المسترك الذي بيتوا النيسة عليسه باعتبارهم غاعلين اصليين طبقا لنص المسادة الذي بيتوا النيسة عليسه باعتبارهم غاعلين اصليين طبقا لنص المسادة التحديد المتويات .

(طعن رقم ٢١٥٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٩/١١/٢٩ )

# قاعسدة رقم ( ١٠١١ )

### المسدا :

سبق الاصرار حالة ذهنية تقـوم بنفس الجــاتى قــد لا يكون لهــا في الخــارج اثر محسوس بدل عليها مباشرة وانمــا هي تستفاد من وقائم وظروف خارجيــة يستخلصها القــاضى منهــا استخلاصا ما دام موجب هذه والوقائع والظروف لا ينتاهر مع هذا الاستنتاج .

#### الحكة:

لما كان الحسكم المطعون نيسه قسد استظهر توافر ظرف سبق الاصرار في قوله « .... غين ظروف واتمات الجريمة يبين إن المتهم قسد أتم تفكيره في هدوء يسمح له بترديد الفكر بين الاتدام والعدول ونرجيح الحدهما عسلى الآخسر وتألمه العواقب والاحتمالات وقسد بخست غنرة زمنيسة بسين واتمة نسبة الاتهام المجنى عليها بقتسل زوجها والتي ثبت عدم صحتها ، والى وقوع الحسادث ولم تحدث بين جديد بعد ذلك أشارة تنفعه الى ارتكاب الحسادث ، وهو الذى قصسد الى المحنى عليها وليست هى التى سحت اليسة ، ومن ثم يكون توافسر في حق المتهم ركن سسبق

الاصرار » . وكان ما ساقه الحسكم بما سلف سائغ ويتحقق بسه ظرف سبق الاصرار كما هو معرف بسه في القانون ، ذلك بسأن سبق الاصرار حسالة ذهنية تقسهم بنفس البساني قبيد لا يكون لها في الخسارج اشسر محسوس يدل عليها مباشرة ، وإنها هي تمستفاد من وقسائع وظروفه خارجية يستخلصها القاشي منها استخلاصا ، ما دام موجب هذه الوقسائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ، وهو مالم يخطىء الحكم في تقديره ، ومن ثم غان متعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

( طعن رقم ۲۰۰۷ لسِنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢٠٠٧/١٩٨٤ )

قاعبسدة رقم ( ١٠١٢ )

: المسطا

توافر ظرف سبق الاصرار من سلطة محكمة الموضوع ٠

الحكة:

من المقرر أن البحث في تواتر ظرف سبق الاصرار من اطلاقات محكمة الموضوع تستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه المناصر لا يتناهر مع هذا الاستنتاج .

( طعن رقم ۷۹۰ه لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۲۸/۲/۱۹۸۱ )

قاعـــدة رقم ( ١٠١٣ )

البسدا :

ظرف سبق الاصرار ــ ماهيتــه •

المكبة:

ان الاصرار السابق هو التصد المصم عليه تبل الفعل لارتكاب جنحة أو جناية يكون غرض المصر منها أيذاء شخص معين أو أى شخص غير معين وجده أو صادفه سواء كان ذلك التصد معلقا على حدوث أسر أو موقوعًا على شرط .

( طعن رتم ١٨٢٥ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨١/٣/١١ )

# قاعيسيدة رقع (١٠١٤)

البسدا نه

ظرفي سبق الإصرار والترصد ـ توافر احدهما يفني عن الاخسر ـــ بفساد ذلك- -

المسكبة:

لمساكان حكم ظرف سبق الاصرار في تشديد المقويسة كحكم ظرف الترصد ، وأثبات توانر احدهما يغنى عن توانر الآخر ، مضلا عن أن المتوبة المتضى بها على الطاعنين وهي الأشمال الشاقة المؤبدة تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل العبد مجردة عن أي ظروف مشددة ، نانه لا تكون للطاعنين مصلحة نيما يثيرونه بشأن عدم توانر ظرف الترصد . لما كان ذلك ، وكان قاتون الإحسراءات الجنائية وان اوجب في المادة . ٣١ منه أن يشتبل كل حسكم بالادانة عسليٌّ بيان الواقعسة المستوجبة للمقويسة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمسة والظروف التي وقعت فيها ، الا أن القسانون لم يرسم شكلا خاصا يصاغ نيسه هذا البيسان ، أنهتى كان مُجْموع ما اورده الحسكم كانيا في تنهم الواقعسة باركانها وظرومها حسبها استخاصته المصكمة . كان ذلك محققاً لحكم القساتون ، واذ كان الحسكم المِطعون فيسه قسد بين واقعسة الدعسوى بما تتحقق سه كانة المناصر القانونية لجريبة القتل العبد ، وأثبت توافر ظرف سبق الاصرار في حق الطاعنين ووجودهم جميعا على مسرح الجريمسة مما يرتب في صحيح القانون تضاينهم في السئوليسة الجنائية ، وتتحقق بسه مسئوليتهم - كماعلين اصليين - عن جناية متل المجنى عليهم التلائسة التي وقعت تننيذا لتصدهم المسترك الذي بيتوا النية عليسه ، يستوى في ذلك أن يكون الفعسل الذي قارنسه كل منهم محددا بالذات أو غسير. محدد ، وأن يكون من أطلق منهم الأعيرة على المجنى عليهم معلوما ,أو غير مطوم ، نسان ما يثيره الطاعنون بشسان خلو بيان الحسكم للواتعة من التنصيلات المتعلقة بتحديد ما وقع من كل منهم على حدة ، وبشان الدور الذي منام به الطاعن الثالث بكون لا محل له .

( خُلَعَنَ رَمَّم ١٦١٤ لِسِنَة ٥٣ قَ \_\_ جَلْسِة ١٩٨٤/٣/١٣ )

## قاعـــدة رقم ( ١٠١٥ )

البسدا:

توافر ظرف سبق الاصرار من سلطة قساضى الموضوع يستنتجه من وقسائع الدعسوى وظروفها مسا دام موجب هسده الوقسائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .

المسكبة:

لما كان البحث في توافر ظرف سبق الاصرار من سملطة قاضي الموضوع ، وإذ كان هـذا الظرف من الأمور النفسية وقـد لا يكون لــه ائسر محسوس يدل عليه مباشرة فللقساضي ان يستنتجه من وتسائع الدعسوى وظرومها ما دام موجب هذه الوقسائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هــذا الاستنتاج وما دامت المحــكمة لم تخطىء في تقدير هذا الظرف كما عرفه القانون . وكان ما أورده الحسكم فيما تقدم سائفا وسسديدا ويستقيم بسه التدليل عسلى تواغر ظرف سسبق الاصرار وهو ما يرتب تضامنا في المسئولية بين الطاعنين يسسنوي في ذلك أن يكون النعسل الذي قارنسه كل منهم محددا أو غير محسدد وبصرف النظر عن مسدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه اذ يكفى ظهورهم معا عسلي مسرح الجريمسة وقت ارتكابها والحسذ كل منهم دورا مباشرا في تنفيذها اقتضى وجوده على مسرحها واذ كانت المسكمة تسد اخذت الطاعنسين جميعا بجريمة الضرب المفضى الى الموت دون تحديد لفعل كل منهم مناء عسلى ما اقتنعت به للاسباب السائغة التي اوردتها من انهم جميعا عقدوا العزم على الاعتداء واقتصوا متصر المجنى عليه وضربوه ، مان ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن يكون غير سديد .

( طعن رقم ۲۳۷۸ لسنة ٤٥ ق \_ جلسة ١٩٨٤/١٠/٣ )

# قاعسسدة رقم (۱۰۱۹ )

المسطا:

ظرف سبق الاصرار حسالة ذهنيـة نقــوم في نفس الجــاتي قــد لا يكون لها في الخــارح اثــر محسوس يــدل عليها ميــاتيرة وانها هي تستفاد من وقسائع الدعسوى وظسروفها ويستخلصها القساضى ما دام موجب هسند الوقسائع والظروف لا تتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .

# الحكة:

ومن حيث أن الصبكم الملعون تبيع بين واقعمة الدعموى بمسا تتوانر بسه كانة العناصر التاتونية لجريبتى الضرب المقض الى الموت مع سبق الاصرار ... والضرب مع سبق الاصرار ، اللتين دان ، الطاعنين ماولاهما ، ودان الطاعن الأول بثانيتهما كذلك ، وأورد على ثبوتها أدلسة سائفة من شانها أن تؤدى الى ما رئيسه عليها . لسا كان ذلك ، وكان المسكم المطعون فيسه قسد عرض لظرف سبق الاصرار واستظهر توافره في حق الطاعنين بتوله انسه عن ظرف سبق الاصرار ، يستفاد توافرة في حق المتهمين من المر الشقاق الدائم بين المجنى عليه النساني وزوجته وضيفهما ذرعا به وتوعده بالسسوء اذا استمر هذا الشقاق ومن الفرصة الزَّمْنِيَةُ الخَالِيةِ مِن عوامِل الانسارة التي تلت هــذا التوعد وتيسر لهما خلالها التروي والتنكير المطمئن نيما انتوياه ، وتدبر نتيجـــة مُعلَّمُهما حتى ً سماع صراخ الزوجة على أثر ضرب زوجها لها وأسراعهما الى منزل الزوجية ومعهما السكاكين واغلاق باب النزل من الداخس بالزلاج واطفاء اضاءة الكهرباء حتى تم لهما تحقق غرضهما ، وما سساته الحسكم على النصو المتقدم ستائغ ويتحقق بسه ظرف سبق الاصرار كما هو معرف بسه في القانون ، وذلك بأن سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني ، تسد لا يكون لها في الخسارج من أشر مصوس يدل عليها مباشرة وأنما هي تستغاذ من وقائع الدعسوى وظرومها ويستظمها القاضي منها استخلاصا ما دام موجب هذه الوقسائع والظروف لا تتنافر عقلا مع هدذا الاستنتاج ، وهو ما لم يخطى الحسكم في تقديره ، مضلا عن لا جسدوي مما يشميره الطاعنان حسول توافر هذا الظرف ما دامت العتوسة المسكوم مها تدخل ف نطاق العتوبسة المتررة لجريبة الضرب المنضى الى الوت والضرب البسيط بغير سيق اصرار .

# قاعسسدة رقم ( ١٠١٧ )

### : المسطا

ظرف سبق الاصرار حسالة ذهنية تقوم في نفس الجسائي قد لا يكون لها في الخسارج السر محسوس يسدل عليها مبساشرة وانها هي تستفاد من وقسائع الدعسوى وظسروفها ويستخاصها القساشي ما دام موجب هسذه الوقسائع والظروف لا تتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .

### المسكبة:

لمسا كان ذلك وكان الحسكم قسد دال عسلى توافر سبق الاصرار ى حق الطاعنين بقوله « وحيث انسه عن ظرف سبق الاصرار والترصد مَن المقرر أن الأصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبسل الفعسل لارتكاب جنحة أو جنايسة سواء كان ذلك القصد معلقا على حدوث المسر أو موقومًا على شرط ، وأما الترصد مهو تربص الانسسان لشخص في جهة او جهسات كثيرة مدة من الزمن طويلة او قصيرة ليتوصل الى ذلك الشخص أو الى ايزائسه بالضرب ونحسوه والثابت من الأوراق ان المجنى عليسه والمتهم الاول حدثت بينهما مشادة لخلافهما على حسساب وفي اليوم التالي تربص بسه المتهمون عند المكان الذي اعتاد ان يرعى اغنامه بسه ماصدين ايزائه وضربه ، ومن ثم يكون ظرفي سبق الاصرار والترصد قسد نواندا في جقهم وأذاء توافر الظرف الأول فيكون جبيع المتهمين مسئولين عن احداث العاهة بغض النظر عن تحديد من منهم محدثها " وكان ما ساقه الحكم فيما تقسدم سائفا ويتحقق بسه ظرف سبق الاصرار ، كما هو معرف بسه في القسانون ، وذلك بأن ظرمًا سبق الاصرار حسالة ذهنية بنفس الجساني مسد لا يكون لسه في الخسارج اثر محسوس بدل عليسه معاشرة وانها هو يستفاد من وقائع وظهروف خارجية بستخلص منها القساضي توافره ما دام موجب هدده الوقسائع والظروف لا متنافر عقلامع هدذا الاستنتاج وهو ما لم يخطىء الحكم في تقديره ومن ثم فان النعى على الحسكم بالقصور والفساد في الاستدلال في هذا الشان غير سديد . فضلا عن انب لا جدوى للطاعنين من المنازعة في توافر هذا الظرف في حتهم لان العقوبة التي انزلها المسكم بكل ،نهم وهي الحبس مع الشفل لدة ستة اشسهر تدخل

في نطاعتي العقوبة المقدرة لجريهاة الضرب البسسيط المجاردة من توانر ظرف سبق الاصرار وفقا للفقرة الأولى من المسادة ٢٤٢ من قانون العقوبات .

( طِعن رقم ؟؟٢٧ لسنة ؟ه ي حاسة ١٩٨٥/١/١٠ ) قاعت قرقم ( ١٠١٨ )

# البسدان

توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاقسات محكمة الموضوع تستنتحه من ظروف الدعسوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه المناصر لا يتنافز عقلا مع ذلك الاستنتاج .

### المسكبة:

لمسا كان ذلك وكان البحث في توافر ظسرف سسبق الاصرار من اطلاقات محكمة الموضوع تستنتجه من ظروف الدعسوى وعنساصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه المناصر لا يتنافر عقلاً مع ذلك الاستنتاج ، وكان الحكم المطعون نسبه قد عرض للتدليل على ثبوت هذا الظرب بقوله: « وحيث أنسه عن ظرف سبق الاصرار غثابت في حق المتهمين ذلك . أنسه لمسا لاكت الألسنة تصرفسات قريبتهما المجنى عليها المشينة وتحاشى أهالي القريسة أفراد أسرتها فكر المتهبان في حربهتهما تفكما هادئا وتدبرا في رويسة وامعان واعتزما قتلها عندما تلوح الفرصسة لهما . ولمسا لاحت بذهاب المجنى عليها الى الحقل بعد انقطاع حوالى . } يوما عسمه ماجأها ثانيهما وبدون مقدمات وذلك حسبها انتهت المصكمة في تصويرها للواتمعة وحملها من موق أرض الطريق والقي بها في زراعــة الفول المجاورة وأنهال عليها المتهم الأول ضربا ببلطة نقيلة أعدها لهذا الغرض ولما ايقنا موتها أوتسدا فيها النسار ، . لمسا كان ذلك وكان يبين من هذا الذي أورده الحكم أنسه استظهر التصدد المسمم عليه والنية البنيسة قبل الفعل التي دلل على قيلهها تدللا سائغا في حق الطاعنين والتي دفعتهما الى إضمار التخلص من الجنى عليها بعد تنكير عادى، وتدر في رويسة

وامعان غانه يكون تسد استخلص سبق الامرار لديها استخلاصا سلينا وصحيحا في القسانون .

( طعن رقم ١٦٨ لسنة )ه ق ــ جلسة ١٩٨٥/١/٢٨ )

# قاعسسدة رقم ( ١٠١٩ )

#### : la\_\_\_dl

مناط قيسام سبق الاصرار هو أن يرتكب البساني الجريمسة وهو هسادىء البسال بعد أعسال فسكر ورويسة وأن العبرة في توافره ليست بعضي الزمن لذاته بين التصميم عسلي الجريمة وارتكابها بسل العبرة هي بما يقع في هذا الزمن من التفكير والتدبير .

#### الحكة:

وحيث ان الحسكم المطعون فيسه حصسل واتعة الدعسوى في ان الطاعنين طهروا مستى مياه مخصصة لرى اراضى معلوكة لهم والخرين من بينهم اسرة المجنى عليهما ، وضموها الى ارضهم ، غلجا أحد دوى المجنى عليهما الى عهدة الناحية طالبا منسه التدخسل لاعادة الحسال الى ما كانت عليه الأمسر الذي أوعز صدور الطاعنين عسلي الاعتسداء على المجنى عليهما وعقدوا العسزم عسلى ذلك وتوجهوا اليهم مسساء ١٦ من اكتوبر سعة ١٩٨٣ حمل اولهم فأسا وكل من الثاني والثالث عصا وانهالوا على المحنى عليهما ضربا بهذه الأدوات فأفضى اعتداؤهم الى وفساة أحسد المجنى عليهما واصابة الأخر وبعد أن أورد الحسكم الأدلسة التي استند اليها ، عرض لظرف سبق الاصرار فاستظهره في حق الطاعنين بقوله: « وحيث انسه عين سيعق الاصرار أن الاعتبداء أنسأ حيدث بسبب الضلاف على هدم المسقى وشكايه اسرة المجنى عليهما المتهسين لعيدة الناصة ابتغاء اعادة الحال الى ما كان عليه واستئنانه لهم لهددا القرض ومن مداهمة المتهمين للمجنى عليهما ومفاجأتهما بالاعتداء » الأمسر الذي يكشف عن أنهم صمموا القصد على الاعتداء على المجنى عليهمسا وبيتوا النية عسلى ذلك « وان هناك فترة زمنية سبقت هذا الاعتداء من شانها أن دير المتهمن أمرهم في هدوء رويسة " لمساكان ذلك ، وكسان مناط تنيسام سبق الاضرار هو أن يرتكب الحساني الجربمة وهو هساديء

البال بعد اعبال نسكر ورويسة ، وان العبرة في توافره ليبت بعضى الزين لذاته بين التصبيم على الجريبة وارتكابها حاسال هذا الزسن أو اتصر بل العبرة هي بيا يقع في هذا الزمن من التفكير والتدبير ، واذ كان هذا الذي اورده الحكم ، نيبا تقدم ، وان كان ينيد أن الطاعنين تد تعبدوا ايتساع الاذي بالجني عليها أنه الا أنسلة تصلا من التدليل عسى اتهم ارتكبوا الجريبة وهم هادئوا البال بعد اعبال نسكر ورويسة وتدبير لميا كان ذلك ، نسان الحريم المطمون نيه يكون تساصرا تصورا يعيبه لميا يوجب تقصيه والإحسالة حوذلك دون حساجة الى بحث اوجسه الطمن الاخسري .

( طعن رقم ٢١٩٤ لسنة ٥٤ ق سـ جَلسة ٥/٢/٥١٨ )

### قاعىسىدة رقم ( ١٠٢٠ )

### البسيدا :

وزن اقسوال الشهود وتقدير القسروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مها وجسه اليها من مطاعن وحسام حولها من شبهات مرجمه الى محكمة الموضوع •

### المسكمة:

لسا كان ذلك وكان الحسكم الحسكم عليها قوله « ان الأوراق غيبا ظرف سبق الاصرار من واتعسة قتل المجنى عليها قوله « ان الأوراق غيبا تضيئته من ملابسسات الحادثة ووقائعها قسد خلت مما يدل بيقين على ان المقهسة قسد اتعقسد عزمها عسلى ارتكاب غعل القتل ومضت غنسرة زمنية بين انعقساد هذا العسرم وبين الاقسدام عسلى تنفيذه بها يدل عسلى خيرة القتل الاجرامية بغير تحول عنها ولم تستدل المحسكية من الأوراق على توافر التفكير والتدبر والصبر والسكون لدى المهسسة قبسل ارتكاب جريمتها بحيث يمكن القول بانها حسكمت عقلها هادئا متزنا مترويا فيسا اتجهت اليسه ارادتها ٤ ولا شسك أن وجسود الضفينسة والمسلمة المستمرة بينها وبين المجنى عليها لا بكمى في ذاتسه للدلاسة عسلى تولفر سعق الاصرار كيا لا بيؤثر على استيماد هذا الظرف ما ويد

عسلى لسمان المجنى عليها وبعض الشهود من أن المتهمة توعدتها بالبتش نصريحا لإ تلميحا في الليلة السابقة عسلى الحسادث اثناء تشياحتها اذان العبارات والكلمات المنسوبة الى المتهمة في هذا المجسال وان انصحت عن نيتها الا إنها لا تنم بيتين عن تيامها بالتدبير لجريبتها برويسة وتفكير مطمئن ولا تعدو كونها مجرد عبارات وكلمات تضمئتها الثرثرة واللجاج والمساحنة الكلاميسة المتغلسة بينها وبين المجنى عليها « وكان التناقض الذي يعيب الحسكم ويبطلة هو الذي يقسع بين اسبابه بحيث ينعي بعضها ما اثبته البعض الآخر ولا يعرف أى الآخرين قصدته المحكمة وكان مفاد ما أورده الحسكم أن المحسكمة وأن اطمأنت الى توافر نيسة القتل في الواقعة. الا أنها من وجه آخر قد ايقنت باننفاء عنصر سيق الاصرار لمسا تبيئنه من . ان الحادث لم يكن مسبوقا بفترة من الوقت تسمح للمتهمة باعمسال الفكر في هدوء ورويسة وهو استخلاص سائغ لا تنساقض نيسه ذلك انسه لا تلازم بين القصد الجنائي وسبق الاصرار فقد يتوافر القصد الجنائي مع انتفاء الاصرار السابق الذي هو مجرد ظرف مسدد في جرائم الاعتداء على الاشخاص ومن ثم تنصر عن الحكم قاله التناقض في التسبيب لما كان ذلك وكان البين من الحسكم المطعون نيسه مد عسلي ما سلقه البيان ــ انــه حين اشــار الى مـا ورد عـلى لسـان المجنى عليها وبعض الشهود من أن الطاعنة توعدتها بالقتل في اليوم السابق عسلي الحادث لم يورد ذلك في مقام تحصيل الأدلية التي عول عليها في قضائه بالادانسة وانما أورده ليطرح دلالته وفي مقسام استبعاد ظرف مشدد هو ظرف سبق الاصرار ومن ثم مسانه بمرض خطأ الحسكم في الاسسناد في هذا الصدد مانه لا مصلحة للطاعنة فيما تثيره بهذا الشسأن وبكون منعاها بهذا الخصوص في غير مطه ، لما كان ذلك وكان البين من مراجعة معاصر جلسات المحاكم ان الطاعنة لم تثر لدى محسكمة الموضوع شسيئا عما أوردته بوجه طعنها في شهك أن الفتهرة التي قهال عنهها الطبيب المعالج أن بامكان المحنى عليها التحدث نبها وما أذا كان تحدثها في تلك الفترة بتعقل من عدمه ولم تتقسدم بسأى طلب في هذا المسدد نسلته لا يكون لها من بعد أن تنعى على المسكمة تعودها عن اجسراء نحقيق لم تطلعه منها أو الرد عسلي منساع لميثره لمايها ولا يتبسل معها التحدي

يذلك الدنساع الموضوعي لاول حسرة المام محسكة النقض ، لما كان الخصف الله كذل الحديكة الموضوع بها لها من سلطة تقرير الأداسة ان تأخسف بها وفي اطبئتاتها الى السوال المجنى عليها ما يغيد انهسا لطرحت جبيع الاعتبارات التي ساتها الدنساع لحبلها عسلى عدم الاخذ يها أذ أن وزن السوال الشهود وتقدير الطروف التي تؤدون نبها شهادتهم ومعمل التفساء عليها مها وجسه اليها من مطساعن وحسام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع ومن ثم فسان مغازعة الطاعنة للقوة مما لا تقبل المارته المام محكمة النقض ) لمساكن ما تقدم مان الطعن برمته مما لا تقبل المارته المام محكمة النقض ) لمساكن ما تقدم مان الطعن برمته يكون على غير السلس بتعينا رئضه موضوعا .

(طعن رقم ٤٩.٧) لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٥/٢/٣١ ؛

# قاعبسدة رقم ( ١٠٢١ )

# البـــدا :

البحث في توافر ظرف سبق الامرار من اطلاقات محكمة الموضوع .

# الحكة:

المترر أن البحث في توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاقات عاضي الموجب غلك المضوع يستنتجه من ظروف الدعسوى وعناصرها ما دام موجب غلك النظروف وهؤه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج فسان ما أورده الحسكم سنها سلف سيتحتق بسه ظسرف سبق الاصرار على النحو المرف عنوا المرف عنوا النحو فسان الاصرار على هذا النحو فسان التمر متترنا به وملازما له ولو اخطا الجاتي الهنف فأصاب كفر المسرو عمرة (طمن رقم ۱۹۸۷) السنة ٤٥ سـ حلسة ١٩٨٥/٢/١)

# قاعبسدة رقم ( ١٠٢٢ )

### العسيدا :

البحث في توفر ظرف سبق الامرار او عسم توافسره يعضل في سلطة قسافي اليضوع مستفعه من وقسائع الدعسوى وظروفها ما دام موجب هذه الظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستفتاج .

#### المسكية:

لمسا كان ذلك ، وكان البحث في توافر ظرف سبق الاصرار او عدم توافره يدخل في سلطة تساضى الموضوع بستنتجه من وتسائع الدعوى وظرومها ، ما دام موجب هدده الظروف لا يتنانى عقلا مع هذا الاستنتاج ، وما دايت المحكمة قسد استخاصت في استدلال سائغ أن الحسادث لم يكن وليد اصرار سابق ، بسل حدث اثر الشاحنة الثانيسة التي لم تهض بينها وبين المشارة الأولى فترة زمنيسة تكفى التفكير في هدوء ورويسة في ارتكاب الجريمة الثانية والتى ومعت اثر عناب المجنى عليسه للمتهمين عسلى انتزاعهما الاوتساد ، مأنها تكون تسد مصلت في مسألة موضوعية لا رقابة لمصحمة النقض عليها نيها . لما كان ما تقدم ولئن كان من المقرر أنسه لا تعارض بين انتفاء سبق الاصرار وبين انتواء المتهسين مجاه الاعتداء عسلى المجنى عليه واتفاقهم على ذلك في اللحظة ذاتها مها يرتب في حقهم التضامن في المسئولية الجنائية عن جريمة الضرب الذي اختت العاهة دون حاجة لتتص الاصابة التي نشأت عنها العاهة ، الا لنه وقد عرض الحسكم المطعون نيسه الى رابطة الشاركة بين الطاعنين ، ونغى ثبوتها في حقهما ، وخلص من ذلك الى مساطتها عسلى اسساس القدر المتقين في حقهما . وهو جريهــة الضرب بادية الذكر ، بعد اذ انتفى دليسل ثبوت معرفة أيهما هو الذي احسدت الضربة التي نشسات عنها الماهة مانسه يكون مسد برىء من مالة القصور في التسبيب . لمساكان ما تقسدم مبان الطعن برمتسه يكون عسلى غير اسساس متعينا رمضه موضيوعاً .

( طعن رقم ٢٠٦) لسنة ١٥ ق ــ جلسة ٢٠١/١٩٨٥ )

### قاعـــدة رقم ( ۱۰۲۳ )

البسدا :

ظرف سبق الاصرار حسالة نعنية تقسوم في نفس الجسائي قسد لا يكون لها في الفسارج السر محسوس يسدل عليها مساشرة واتها هي تستفاد من وقسائم العسوبي وظسروفها ويستفاصها القساشي ما دلم موجه هسنه الوقسائم والظروف لا تتنافر عقلا مع هذا الاستثناج .

#### المسكنة:

لمسا كان فلك ، وكان سبق الاصرار حسالة ذهنيسة تقوم بنفس

الله عن المناف المناف المناف المناف المناف المناف المنافية المنافية المنافية المنافية المناف المناف

(طعن رقم ٢١٣) لسفة ٥٤ ق ــ جلسة ٢٣/١٩٨٥)

## قاعبسدة رقم ( ١٠٢٤ )

### المسطاد

ظرف سبيق الاصرار ــ استخلاص توافره من سياملة مصكمة الموضوع ه

# المسكمة:

الله كان ذلك ، وكان الحسكم قسد استظهر ظرف سبق الامرار يتوله و ان ظرف سبق الامرار قسد توافر في حق المنهم الثاني ( الطامن ) بين تكاشف ننسه هسلي الاعتداء عسلي المبنى عليسه أذ طبق ينتهم الخطب عبوب المكان الذي دلب الاخسير عسلي التواجسد عيسه حائلا عصاء حتى أذلك الأنها بطلوب المهم في ارتكاب الجريسة بشل حركت بتنييده الأخر فوقعت الجريسة بناء عسلي هذا العلل 4 . وهو استفلاس سائه أن يرتب بسئولية الطاعن باعتباره ماعلا اصليا مسع

غيره في جريسة العاهة المستدينة مع سبق الاسرار التي دانته المحكة عنها وان انتصر نمله على مجرد الاسساك بالمجنى عليه بشسل متاوينه ومن ثم ضحان نميه عليي المسكم في هذا الخصوص يكون غير صحيح ملك ما تقدم ، نسان الطمن بريتسه يكون عسلي غير اسساس متمينا رئفسه موضسوعا .

( طعن رقم ٦٤٦ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٦٤٦/١٨٨١ )

# قاغسندة رقم ( ١٠٢٥ )

### البسدا :

ظرف سبق الاصرار حسالة ذهنية تقسوم في نفس الجسائي قسد لا يكون لها في الفسارج السر محسوس بسدل عليها مساشرة وانما هي تستفاد من وقسائع الدعسوى وظسروفها ويستخاصها القساضي ما دام موجب هسذه الوقسائع والظروف لا تتنافر عقلا مع هذا الاستثناج •

#### الحكة:

لما كان ذلك ، وكانت المحكة قد عرضت الخرف سبق الاصرار واستظهر توانره في حق الطاعن والمهم الآخسر في قولها « وحيث انسه عن ظرف سبق الاصرار غهو متواهر في حق المنهين من انتوائهما ضرب المجنى عليه بسبب الخسلاف على تسبحة الارض المخلفة عن مسورث زوجتى المجنى عليه والمتهم الأول ، وان ذلك الأخير وابنسه المنهم اللغاني تدبرا المرهما في هدوء ورويسة حتى اذا ما ظفر الى المجنى عليه حسين من فوق دوابتسه التي كان يبتطيها وانهالا عليه من منزلهما وجذبساه من منزلهما عائدا من المطحن خرجا عليه من منزلهما وجذبساه ما علمات التي اودت بحياته وكان ذلك تنفيذا لقصد المنهمين المشترك الذي بيتا النيسة عليه بما يتحققه بسه توافر سبق الاصرار في حقها .... » . فان هذا الذي استخلصته المحكمة من ظروف الدموي وملابساتها هو استخلاص سسائغ يتحتق بسه ظرف سسبق الاصرار ، كما هو معرف بسه في القسانون ، ذلك بسأن سبق الاصرار حسوس حالة ذهنية منفس الجساني قد لا كون لسه في الخارج السر محسوس مدل عليه مباشرة ، وأنها هو يستفاد من وقسائع وظروف خارجية يستخلص بدل عليه مباشرة ، وأنها هو يستفاد من وقسائع وظروف خارجية يستخلص بعدل عليه مباشرة ، وأنها هو يستفاد من وقسائع وظروف خارجية يستخلص

منها التساشى توانره ما دام موجب هذه الوتسائع والظروف لا يتسائر عقلا مع هذا الاستنتاج وهو ما لم يضلىء الحسكم في تقديره — ومن ثم كان النمى عليه الحسكم بالقصور والنساد في الاستدلال في هسذا الشائل عسر مسديد . لمساكان ما تقسدم ، نسان الطعن برمتسه يكون عسنى غير اسساس متعين الرغض .

(طعن رقم ۸٦-) لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ١٩٨٦/١٢/٦ ) قاعيسدة رقم ( ١٠٢٦ )

البسدا:

سبق الاصرار ... مفاده ... استخلاصه ... موكول لقاضى الوضوع • المسكنة :

لما كُان ذلك؟ وكان من المسرر أن الانساق هو انصاد نيسة اطرافه عملى ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهمده النيسة أسر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية ومن حق القاضى أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التي تتوافر لدبه ، ومن المقرر أيضا أن سبق الاصرار هي حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع احد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستظمها القاضي منها استخلاصا ، يكني لتحقق الترصد مجرد تربص الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أم قصرت في مكان يتوقسع قدومه اليسه لبتومسل بذلك الى مفاجأته بالاعتداء عليسه ، لما كان ذلك ، وكان البحث في وجود اتفاق بين الجناة على الاعتداء او في توانر ظرني سبق الاصرار والترصد من اطلاقات قاضي الموضوع يستنتجه من ظروف الدعسوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج ، لما كان ما تقدم ، وكان ما اورده الحبكم من وقائع كانبيا لاثبات اتفاق الطاعنين على التعدى بالضرب على المجنى عليه من معينهما في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهما ، كها أن ما انتهى اليه الحسكم من توانر ظرني سبق الاصرار والترصد تبسل الطاعنين من وجود خلانسات عائلية سابقة بينهما وبين المجنى عليه \_

وهى غير مجحودة من الطاعنين وما اثبته من انتظارها للمجنى عليسه بعد وار موقف السيارات وها يعلمان يقينا بقدوسه الى هذا الكان ومن مهافتته بالاعتسداء ، واذ كان هسذا لا يتنسلنى مثلا مع ذلك الاستفتاج ويتفق مع ما اثبته الحسكم من وقسائع وامارات تسوغ هذا الاستفلاس نسان ما ذهب اليسه الحسكم ترتيبا عسلى ثبوت الانتساق ظرفى سبق الامرار والترسيد من مساطة كل من الطاعنيين عن جريمة الفرب المفضى الى الموت بصرف النظر عبن باشر منها الضربات التي ساهب في الوفساة وفي استخلاصه انتفاء حسالة الدفساع الشرعى التي دفسع بها الطاعن الاول نتيجة لذلك يكون صحيحا ، ويضحى ما يثيره الطاعنان في هذا السند مجرد مجسادلة فيها استخلصته المحسكية من ادلة الدعوى وه ما لا يجوز المجادلة في استخلصته المحسكية من ادلة الدعوى

(طعن رقم ٣٨٠٣ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٠)

## قاعـــدة رقم ( ۱۰۲۷ )

### البــدا :

من القرر ان البحث في توفر سبق الامرار من اطلاقسات قسافي الموضسوع يستنتجه من ظروف الدعسوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه المناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج .

#### المكة:

لا كان ذلك وكان الحكم المطعلون فيله قلم استظهر نوافر طرفى سبق الاصرار والترصد في حق الطاعنين في قوله « أن المتهيئ عكروا في جريبتهم وصمبوا عليها في رويلة قبل مغارفتها بالاعتداء على المجنى عليهم في المكان الذي ابتنوا وجودهم وقلم ثبت وجود خسفينة سابقة بين المثالتين » . لما كان ذلك وكان من المترر أن البحث في نوافر سبق الاصرار من اطلاقات قلم المؤسسوع يستنتجله من ظرون الدعلوي وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه المعاصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستثناج وكان الحكم المطمون فيله قلد عول على المشات صويان الفظتي بين المطاعنين والمجنى عليهم على شهادة بعكي المطاعنين في ان لله المثابة عليهم في النحتيقات وهو ما لا يماري الطاعنين في أن لله الصله الثابت

بها . وكان با سُلقه الحسكم سُالفا وكانيا لاستظهار تواقر سبق الاسرار ق حق الطاعنين قسان منعاهم بالاخلال بحق الدنساع والقساد في الاستدلال في هذا الصدد يكون على غير أساس ، لما كان ما تقسم فسان الطعن بريقه على غير أساس مقين الرفض موضوعا .

( طعن رقم ٣٧٣١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢ )

## قاغـــدة رقم ( ۱۰۲۸ )

# اليسدا:

من المترر ان البحث في توفر سبق الاصرار من اطلاقسات قساضي الموضسوع يستنتجه من ظروف الدعسوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه المناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج .

#### المكهة:

وكان من المقرر أن البحث في توافر ظرت سبق الاصرار من اطلاقات 
قساضى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعسوى وعناصرها ما دام موجب 
طك الظروف وهذه المناصر في يتناهر عقلا مع ذلك الاستنتاج - وإذ كان 
الحسكم الملمون نيسه قسد عرض لهذا الظرف وكشف عن توافره وساقي 
لانباته من الدلائل والقرائن ما يكمي لتحققه طبقا للقانون ، وكان الحسكم 
سفوق ذلك سرقسد قضى على الطاعنين بمقوسة داخله في حدود المقوية 
المتررة المشروع في القسل العمد بغير سبق اصرار ، عسان ما يشسيره 
الطاعنان في هذا الخصوص لا يكون متبولا .

(طعن رتم . ٣٧٤ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة . ١٩٨٨/١١/٢ )

سرقة ----

# قاعسنة رقم ( ١٠٢٩ )

#### : المسطا

نيـة السرقـة شرط لازم لصحـة الحـكم بالادانـة في جريمـة السرقـة منى كانت هـذه النيـة محل شـك في الواقعـة المطروحـة او كان المنهم بجلال في قيلها لديه .

#### المحكمة:

من المقرر أن التحدث عن نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالادانة في جريمة السرقة متى كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة او كان المتهم يجادل في قيامها لديه . واذ كان يبين من الاطالاع عسلي الحسكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحسكم المطعون فيسه انه بعد أن ببن واقعمة الدعموى وأورد مؤدى الأدلسة عليها وخلص في بيسان كاف الى توافر أركان جريمة السرقة دلل عملى توافر القصد الجسفائي لدى الطاعن بأدلسة سائفة مستبدة من الأوراق بقسوله ، ان قصد الاستيلاء على الحقيبتين وباحداهما المسوغات الذهبية ومالأخرى الميزان والأوراق يتوافر بسه ركن الاختلاس كما أن القصد الجنائي تسد تواغر في واتعبة الدعبوي لعلم الجباني انب يختلس مالا مملوكا للغبير من غير رضا مالكه بنية تملكه والا ما كان الجاني بحاجة لاستعمال آلمة ضاغطة استعملها في فتح الحقيبة الخلفية لسيارة المحنى عليه ومن ثم فقد توافر لجريمة السرقة محل الدعسوى كافة اركانها الثلاثة من ثم استطرد ردا عسلى مجادلة المتهم في قيسام نية السرقسة لديسه بقوله أنه « تسد توافر في جانبه القصد العام اذ انب بأخذه المر وقسات كان بعلم ان ذلك بغير رضاء المالك كما أنه لا توجد أية منازعة على ذلك المسال بسين المتهم والمسالك وقسد توافر في جسانب المتهم أيضا القصد الخساص وهو نيسة تملك المسروقسات والدليسل عسلي ذلك ان المتهم لم يقم بردها الا بعد ضبطه كما انه لم يثبت من واقهم الأوراق أنه دائن للمجنى عليسه حتى يكون اختلاسسه لامواله هذه ضماتا لديسه دون أن يقصد ضمها الى ملكه ولا بكنى في هدذا المجال قدول المتهم ان هناك خلافات حسول معلسملات مالية تعييمة لهم يتم من واقسيع الأوراق

دليل على صحتها ومن ثم-غهذا القــول لا يمــدو أن يكون قولا مرســلا تلتنت عنه المــكية » .

( طعن رتم ٢٢٠١ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢٢/٢١/١٩٨١ )

# قاعىسدة رقم ( ١٠٣٠ )

المسدّا:

من المقرر أنسه لا خسلاف على أن الدائن الذي يختلس متساع منينه ليكون تلمينا عسلى دينسه يعد سارةا أذا كان لا دين أنسه وأنها يدعى هذا الدين للحصول عى فائدة غير مشروعة مقابل رده الشيء المختلس .

### الحسكمة:

من المترر انسه لا خلاف على ان الدائن الذى يختلس مناع مدينسه ليكون تأيينا عسلى دينه بعد سارقا أذا كان لا دين لسه وانها يدعى هذا الدين للحصسول عسلى بائدة غير مشروعة مقابل رده الشيء المختلس والإ كان الطاعن لا يدعى بوجود دليسل عسلى أن لسه في ذمسة المجنى عليسه دينا ثابتا محققا خسال من النزاع ، فسان ما يثيره في شسان خطا الحسكم في تطبيق القسانون أو فسساد استدلاله على توافر القصسد الجنائي لديه لا يكون سديدا ولا يقدح في ذلك ما أوررده في أسسبل طمنه من قرائن قصد الجنائي طالسا أن المحسكمة قدد اطهسانت في ثبوته الى ما أخسدت بسه من أدلسة استبدتها مما قديته من أرب يكون جدلا موضوعها في الأدلسة التي استنبطت ما يشيره الطاعن أن يكون جدلا موضوعها في الأدلسة التي استنبطت ما محسكمة المؤضوع معتقدها مها لا يقسل معاودة التصدي لسه الما محسكمة التقشر.

(طعن رقم ۲۲.۱ لسنة ٥١ ق \_ جلسة ٢٢/١٢/١٨١)

# قاعسدة رقم ( ١٠٣١ )

### البسدا:

كل هسكم بالادانسة بجب أن يسمن مضمون كل دليل من اداسة الاثبات ويذكر مؤداه حتى يتضح وجسه استدلالسه سه وسسلامة ملفذه تبكينا المسكمة القفض من مراقبــة تطبيق القـــانون تطبيقا صحيحا على الواقمــة كما صار اثباتها بالحكم •

### المسكية:

حيث ان تضاء هذه المحكمة تد جرى على ان كل حكم بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من ادلية الاثبات ويذكر موداه حتى يتضح وجسه استدلاله بسه وسلامة ماخذه تسكينا لمصكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا عملى الواقعة كما صمار اثباتها في الحكم والا كان باطلا ، وكان من المقسرر أنه أذا كانت شسهادة الشهود تنصب عملى واقعة واحدة ولا يوجد فيها خملاف بشمأن تلك الواقعة ، فلا بأس على الحكم أن هو أحسال في بيسان شهادة شاهد التي ما اورده من اتسوال شاهد آخسر تفاديا من التسكرار الذي لا موجب لمه ، اسا اذا وجد خلف في أنسوال الشهود عن الواقعة الواحدة أو كان كل أغفهم قد شهد عملي واقعة غير التي شهد عليها غمره مانه بحب السالمة الحكم بالادانة ايراد شهادة كل شساهد على حدة . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع عملي المردات التي أسرت المسكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ... أن الشاهد ...... قد شهد في محضر جمع الاستدلالات وفي تحقيق النيابة وبالطسسة أنه لم يشبهد الطاعن وهو يختطف مبلغ النقود من جيب جلباب المجنى عليه ، لما كإن ذلك ، وكانت المحكمة قد اتخذت من اقدوال هذا الشاهد دليلا على مقارفة الطاعن لجنايسة السرقة بالاكراه دون أن تورد مؤدى شهادته وأحالت في بيانها الى مضمون ما شهد بــ المجنى عليه من أن الطاعن أوهمه بوجود انساخ بجلبابه ثم خطف النقدود من جيبه \_ رغم أن الشاهد لم يشسهد هذه الولقعة ، نسان الحسكم المطعون فيسه يكون فسوق قصوره منطويا عسلى الخطسة في الاسسناد مما يبطله ويوجب نقضــه .

١ طعن رقم ١٥٩٨ المسفة ٥٦ ق ــ جلمية ١٩٨٢/٥/١١ ؛

### قاعسدة رقم ( ۱۰۳۲ )

#### : المسلا

محكمة الموضوع غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحى دفساعه الموضوعي وفي كل جزئية يثيرها والرد عسلى كل شبهة يبديها على استقلال الدر يستفاد من القضاء بالادانة استفادا الى اذلة التباوت السائمة .

#### المسكمة:

من المقرر أن محسكية الموضوع غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي 
دغاعه الموضوعي وفي كل جزئية يشرها والردّ عسلى كل شبهة ببديها عنى 
استقلال أذ الرد يستقلد ضيئا من القضاء بالادانسة استنادا إلى أدلة 
النسوت السائفة التي أوردها الحسكم دون أن تكون المحسكية ملزمة 
ببيان علة اطراحها أياها ، فسان ما ينماه الطساعن عسلى الحسكم من 
التقاته عن الرد عسلى ما أثاره من أنسه لم يضبط لديه شيء من المسروقات 
لا يكون لسه محل .

( طعن رقم ۱۲۵۱ لسنة ۵۲ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۲/۸ )

## قاعـــدة رقم ( ۱۰۳۳ )

#### البـــدا :

تشديد المقويسة في جريبة السرقسة المقترنة بحمسل سسلاح سـ علسة ذلك •

### المسكبة:

العلة الداعية الى تشديد المتوبة فى جريبة السرتة اذا اقترنت بحيل سلاح ان حبل الجسانى السسلاح بشدد أزره ويلقى الرعب فى علب المجتى عليه أو من يخف لنجدته ويهىء السسبيل للجانى لاستمعاله وقت الحاجة ، وهذه العلة تتوافز بلا شسك اذا كان السسلاح المحنول سلاحا معدا بطبيعته للاعتداء عسلى النفس كالمسلسات والبتادق غصنه بعتبر فى جبيع الاحسوال ظرفسا مشددا حتى وفو له يكن لمالسسمة

السرقة ، إسا الادوات التي تعتبر عرضا من الأسلحة لكونها نحدث الفتك وأن لم تكن معدة له بحسب الأصل ومثلها كالمطواة فلا يتحقق الظرى المشسحد بحبلها الا أذا استظهرت المسكمة في حسدود سلطتها التقديرية أن حبلها كان لمناسبة السرّقة وأذ كان الحسكم المشعون فيه تسد نسب للطاعن الأول أنه كان أثناء أرتكابه السرقةة سع آخرين حاملا سلاحا مخبا « مدية » دون أن يطل على أن حمله لهذه المدية كان لمناسبة السرقة فأنه يكون معيا بقصور يبطله بها يوجب نقضه .

( طعن رقم ۷۱۰ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۳/٥/۱۷ )

# قاعـــدة رقم ( ۱۰۳٪ )

#### البـــدا :

جريمـة السرقـة ـ اعتبـار الســلاح ظرفــا مشــددا فيها ــ ماهيتـــه .

### المسكبة:

لما كان العبرة في اعتبار السملاح ظرفا مشددا في السرقة ليست بمخالفة حيله لقانون الاسلحة والتخائر وانها تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الامسلل للاعتداء عملي النفس وعندنذ لا يفسر حيله الا بأنه لاستخدامه في هذا الغرض ، او أنه من الادوات التي تعتبر عرضا من الاسلحة التي تصححت الفتك أن لم تكن معدة له بحسب الامسل كالسمين أو المطواه و وهو الاسر الذي خلصت البه المسكمة في الدعوى الراهنة في حدود سلطتها ودللت عليه تدليلا سائفا ، فسأن علم استخدام مسلاح ما في ارتكاب الحسادت ، لا يعدو أن يكون منازعة في الصورة التي اعتنتها محكمة الموضوع للواقعة وجدلا موضوعيا في سلطتها في استخلاص بلك المسورة كما ارتسمت في وجدانها وهو ما تسمقتل فيه بفسير محقب ، لما كان ما تقسم فان الطعن برمته يكون عملي غير اساس معقب ، لما كان ما تقسم فان الطعن برمته يكون عملي غير اساس معقبا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٦٢٨٠ لسنة ٥٣ ق \_ جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧ )

### قاعــدة رقم ( ١٠٣٥ )

### المِسدا:

محسكمة الموضوع ليست ملزمسة في اهذها باعتسراف التهم ان تلتسزم نصسه وظاهره سر مناط ذلك .

### المسكمة:

لما كانت المحسكمة ليست ملزمة في اخذها ماعتراف المتهم أن نفتزم نصب وظاهره ، سل لها أنَّ تستنبط الحقيقة سي منه ومن بساقي عناصر الدعيوى ... بطريق الاستنتاج وكافة المكنات العقلية ما دام استنتاجها سليها متفقا مسع حكم العقل والمنطق ، كما أن تناقض أقسوال المتهمين لا يعيب الحسكم ما دام إنسه استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائفا لا تفاقض فيسه ، وذلك لما هو مقرر من أن التفاقض الذي يعيب الحسكم ويبطله هو الذى يقسع بسين أسبابه بحيث ينفى بعضها بعضا أثبته البعض الآخر ولا يعرف الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة ، واذ كان الحكم المطعون نبه قد اعتنق صورة واحدة لكيفية وقوع الحادث حاصلها أن الطاعن وبساقي المصكوم عليهم بكونان عصسابة لسرقسة الماشية بطريق الاكراه ، وانهم تجمعوا ليلة الحادث واتفقوا على سرقــة المــاشية التي كان يستخدمها المجنى عليهم في ادارة ســاقية يروون بها زراعتهم ، وتنفيذا لهذا الاتفاق انطلقوا من مكان تجمعهم الى مومسع السامية وضرب احدهم المجنى عليه ..... بجسم صاب في جبهته نسقط مغشيا عليسه ، واطلق آخسر عيارا ناريا عسلى المجنى عليه ...... مفر صريعا ، بينها الحسد ثالث يطلق النسار صسوب المجنى عليه ..... الذي كان يقف بداخل الزراعة لريها بقصد منعه من الاقتراب منهم ، وتمكنوا بذلك من الاستيلاء عسلى المساشية والفرار بها ، وكان الحكم اذ ساق الأدلسة التي استبد منها عقيدته بوقسوع الحادث عملى هذه الصورة قد أورد اعترانسات المتهمين مد ..... ، ..... ، .... كاملة ، غير انسه في بيانه لحاصل الواقعة جزا هذه الاعترافات فلم يأخذ منها سسوى بما اطمأن اليسه من وقسوع الحادث على الصورة سالفة البيان ، وهو ما لا تثريب على المحكمة

فيسه ذلك أن من سلطتها تجزئسة أي دليسل ولو كان اعترافسا متأخذ منسه بها تطمئن اليسه وتطرح ما عداه ، فسان ما يثيره الطاعن بشأن تناقض ما نقله الحسكم من اعترافات المتهين يكون على غير اساس . (طعن رقم ٦٣٨٢ لسنة ٥٣ ق سد جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧ )

## قاعسدة رقم ( ١٠٣٦ )

: المسمدا

القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة السنوحية للمقوية والظروف التي وقعت فيها •

#### الْقَسْكية:

وحيث ان الحسكم المطعون نيسه تسد حصل واتعسة الدعسوى مها مفاده انسه في ليلة الحادث بينها كان المجنى عليه ..... يسم بشسارغ صلاح سالم عائدا الى منزله اعترضه المتهمون الثسلاثة ومن بَيْنَهم ( الطاعن ) وكان يحملون المدى وأشهر أحدهم وهو الثالث المديسة في وجهه واستولى منه عسلى تقوده ثم حساول سرقة ساعته ولكنسه تخلص منه ولاذ بالنزار حيث عساد مسع صهره ..... الى مكان التحادث - فشاهد ألتهمين مسكين بالجني عليه الثاني ...... وتسد شهر احدهم المديسة في وجهه ، واذ احس المتهبون بقدومهما مقسد -اسرعوا بالهرب بعد أن سلبوه نقوده . الا أن المجنى عليهما وآخرين تسد تمكنوا من ضبط الأول وبيده مديسة كما تم ضبط الثاني . وقد سساق الحسكم على تبوت الواقعسة عسلى هذه المسورة ادلسة مستبدة من أتسوال المجنى عليهما والشاهد ...... في تحقيقات النيامة العلمسة ومن-ضبط المطواه مع الأول . وهي اللسة سائغة ولها موردها من الأوراق مما لا يجادل فيه الطاعن ، ومن شانها أن تؤدى الى ما , تمه الحكم عليها ، إلى كان ذلك \_ وكان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيب الحمكم بيان الواتعمة المستوجبة للعتوبة والظروف التي وقعت قبها ، بمتى كان مجموع ما إورده الحسكم \_ كما هو الحسال في الدعسوى المطروحة - كانيا في تنهم الواتعة باركانها وظروفها حسبها استخلصتها المسكبة كان هذا محققا لحكم القانون.

( طعن رقم ٦٢٨٠ لسنة ٥٣ ق \_ جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧ )

## قاعسسدة رقم ( ۱۰۳۷ )

### : العسما

لا يعين الحسكم خطوه في الاستناد ما لم يتنسلول من الادلسة ما يؤثر في عقيدة المحكمة سرمثال .

#### المسكمة:

من المترر أنسه لا يعيب الحسكم خطؤه في الاسناد ما لم يتساول من الادلسة ما يؤثر في عقيدة المحسكية ؛ وكان الخسلاف في شسان بسده تعرض الطاعن ويلتي الجنساة للبجني عليها وهل حصسل تبسل ركوبها السيارة لم بعد أن دخلوا السيارة في أثرها ليس جوهريا ما دامت واتمة السرتسة بالاكراه وتعديد الطاعن للمجنى عليها بالسلاح كما أثبتها الحكم تسد حدثت داخل السيارة ومن ثم نسان هسذا الخسلاف الذي يشيره الطاعن ؛ ويؤسس عليه خطا الحكم في الاسسناد سيغرض وتوعه سد لا بعيب الحكم ولا بنال من صحته .

( طعن رقم ٦٦٢٢ لسنة ٥٣ ق \_ جلسة ٢٦/٢/١٩٨١)

# قاعـــدة رقم ( ۱۰۲۸ )

#### المسدا :

القصد الجنائى في جريبة السرقة هو قيام العلم عند الجانى وقت ارتكاب الفعل بانه يختلس المنقول الملوك للفير من غير رضاء مالكه بنية ابتالكه .

### المسكلة:

لسا كان التصد الجنائى فى جريبة السرتسة هو قيسام العلم عند جسائى وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المتقول الموك للغير من غير رئيساء ماتك بنية ابتلاكه ، وانسه وان كان تحدث الحكم استغلالا عن بسبة العمرتسة ليس شرطسا لمسحة الحسكم بالادائسة فى جريسة السرتسة ، الا انسه اذا كانت هذه النية محل شك او نسازع المتهم فى توافرها فسائه يتمين عسلى المحكة أن نتين هذه النية حراحة فى حكها . وان تورد الدليل على تواقرها ، ولمنا كان الطاعن قسد نسازع أسم محسكية الموضوع في توافر نية السرقسة لديه ، عسلى ما بيين مين معضر جلسسة ثاني درجسة ، نقسد كان واجبسا عسلى المحسكية والحسقة هدف أن تقصيدت عن القصيد الجنسائي نتقيم الدليل عبلي توافره ، ثما وهي لم تفصل فسان حسكها يكون معييا بالقصسور في التسبيب غوق خطئه في الاسسناد .

( يطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٤/١٠/١٧ )

# قاعـــدة رقم ( ۱۰۳۹ )

# البـــدا :

يكفى في صحيح القــانون لاعتبار الشخص فــاعلا في الجريمــة أن يساهم فيها بفعل من الأمعال الكونة لها •

#### المسكمة:

لما كان ذلك ، وكان من المترر أنسه يكنى في صحيح القسانون الاعتبار الشخص فاعلا في الجريبة أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها ، وكان البين من العسكم الطعون فيسه أنسه أثبت في حق الطاعن أنسه ساهم في جريبة السرقسة باكراه التي دانسه بها ، بسأن رافق زييله المسكوم عليسه الافسر ، وظل متواجدا بدراجته البخارية على مصرح الجريبة بينها قسام زميله بالاعتداء عسلى المجنى طبه وسرقسة تقوده ، غسان في ذلك ما يكنى لاعتبار الطاعن فاعلا أصليا في الجريسة بما يضحى حمه منعاه في هذا الخصوص غير صديد . لما كان ما نقدم ، عان الطعن برمته يكون على غير اساس متعين الرفض موضوعا .

(طعن رقم ٥٩٠٠ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١١/١١/١٨٤)

# قاعـــدة رقم (١٠٤٠)

# البـــدا :

حكم الإدانة ــ ما يجب ان يشتمل عليه ــ مخالفته ــ قصور بر

## الصكبة:

وحيث أن مما ينعاه الطاعنون على الحسكم ميه انسه اذ دانهم

يجريمتى السرتسة واختاء اشياء مسروتسة تت شابه التصور في التسبيب ذلك ان الحسكم لم ببين واتعسة الدعسوى ولا مؤدى الأطلسة التي دان الطاعنين بها مما يعييسه ويوجب نقضه .

وحيث أن الحسكم الابتدائى الذى اخذ بأسبابه الحسكم المطعون فيسه تسد اقتصر في بياته لواقعة الدصوى على قسوله « وحيث أن التههة ثلبتة قبل المتهسين من محضر ضبط الواقعة ومن ثم يتعسين معاتبتهم قانونا عملا بمواد الاتهام والمادة ٢٠/٣٠ [.ج » . لما كان ذلك وكان قساتون الاجراءات الجنائية تسد أوجب في المادة ٢١٠ منه أن يشتيل كل حسكم بالادانسة على بيان الواقعة المستوجبة لنعقوية بيئانا تتحقق بسه أركان الجريبة وتظروف التي وقعت نيها والادلسة التي استخاصت منها المحسكة الادانسة حتى بتضح وجبه استدلائها بها القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحسكم والا كان تساصرا الماكن ذلك وكان الحسكم المطعون نيسه قسد اكتنى في بيان الدليل بالاحسالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يبين وجبه استدلاله عسى بالاحسالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يبين وجبه استدلاله عسى يكون معيا بالقصور في البيسان بما يبطله ويوجب نقضه والاحسالة وين حابة لبحث أوجه الملمن الأخرى .

(طعن رقم ١٢١٤ لسنة ٥٤ ق حجلسة ١٢/١٨/١٩٨١)

### قاعــدة رقم ( ١٠٤١ )

#### : المسطا

كل هــكم بالادانــة يجب ان يشير الى نص القــانون الذى هــكم بوجبه وهو بيان جــوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب .

## المسكمة:

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحسكم المطعون فيه أنه أذ دانه بجريمة السرقة قد شامه البطلان - ذلك بانه خلا من بيان نص القاتون الذى تضى موجبه بالادانة مها بعبه مها يستوجب نقضه . وحيث أن المسادة ١٦٠ من قسانون الاجراءات الجنائيسة نصبت على لل مسكم بالادائسة يجبران بشسير اللي يُمن القانون الذي حسكم يعوجيه وهو بيان جسوهرى اقتضته قساعدة شرعية الجرائم والعقلب . لمساكان ذلك وكان الثلبت أن الحسكم الابتسدائي الذي احسد الحسلام المطمون نيسه باسبابه قسد خلا من ذكر نص القسانون الذي انزل بموجيه التعقب عسلى الطاعن فسانه يكون باطلا ، ولا يصمح هذا البطسلان ما أورده في أسبابه من أنسه يتمين ادانته عسلا بمواد الاتهام ما دام القسين نص القسانون الذي حسكم بموجبه ، كسا لا يصمح هذا البطسلان العيب ما ورد بديباجة الحسكم الاستثنائي من الاشارة الى مواد الاتهام عليها ما دام أنه لم يغصح عن أخذه بها ، لمساكان ما تقسدم غانه يتمين تقض الحكم المطمون فيه والاحالة .

( طعن رقم ٩٦٩ لسنة )ه ق ــ جلسة ١٩٨١/١٢/١ )

# قاعـــدة رقم ( ۱۰٤۲ )

#### : المسطا

لحــكمة الوضوع ان تستخلص الواقعــة من ادلتها وعناصرهــا المختلفة الا ان ذلك مشروط بــان يكون استخلاصها ســـاتفا وان يكون دليلها فيها انتهت اليه قلما في الاوراق .

#### المسكهة :

من المترر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص الواتعة من أدلتها وعناصرها المختلفة إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاصها سائفا وأن يكون دليلها فيها أنتهت اليه قائما في الأوراق ، وكان الحسكم قسد عول من بين ما عسول عليه في قضائه عسلى أتوال المجنى عليها والشساهدين مسيارة ، وكان الثابت من رؤيتهم الطاعن يلتى كيس النتود اسسفل مسيارة ، وكان الثابت من المنردات المضمومة أن المجنى عليها والشاهدين لم يترروا ذلك ، غان الحسكم المطمون فيه أذ عسول في قضائه عسلى رؤية الشهود الطاعن وهو يلتى الكيس المسروق بكون قسد استند الى عليه غير محيح مما يبطله ويوجب نقضيه .

( طعن رقم ٦٢٣ لسنة ٥٤ ق \_ جلسة ٢٦/٢١/ ١٩٨٤ ،

## قاعـــدة رقم ( ۱۰٤٣ )

# : المسطا

القاضى الجنائي يجهم فى الدعسوى حسب العقيدة التى تكونت لديسيه بكلمل حريته مما يطرح امسامه بالجلسسة ودون الزام عليه بطريق معين فى الانبسات .

#### المسكبة:

( طعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ٢/٢/ ١٩٨٥ )

# قاعـــدة رقم ( ١٠٤٤ )

## البسدا :

حكم الادانة ــ. وما يجب أن يشتمل عليه ــ مخالفته ــ قصور .

# الحسكية:

جت ار القسانون الوجب في كله حسكم بالادانسة ان بشقيل عسلى بيان الواقعسة المستوجسة للعقوبة بيسانا كانيا تتحقق بسه ارك ان الجريسة والظروف التى وتعت غيها والادلسة التى استظمت منها المسكمة ثبوت وقوعها من المنهم ومؤدى تلك الادلسة حتى ينضح وجسه استدلالها بها وسسلامة المساخذ والا كان تساسرا . لمساكن ذلك كان السكم الابتدائي المؤيد السبابة بالحسكم المطعون غيشه سائت من بياته لواتصة الدعسوى على قوله : «وحيث أن التهة المنسوية الى المنهم تابسة في حضره من أن المنهين قسد قلوا بسرقسة حافظة ننود الجنى عليسه ومن اعتراف المنهين بحضر الضبط وتعرف الجنى عليه عليهم مما تطبئن لسه هدند المحكمة ك . دون أن يبين الواتعسة المستوجبة للعقوبة وعناصرها وودى الادلسة التى استخلص منها ثبوت وقوعها من الطاعن ، غائسه وبلادى تساسر البيان تصورا يبطله ويوجب نقضه والاحالة بالنسبة لسه والمحكوم عليهما الاخسرين لوحدة الواتمسة المسندة اليهم ولحسسن المدالسة .

( طعن رقم ۳۹۲ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة د/٣/١٩٨٥ )

# قاعـــدة رقم ( ١٠٤٥ )

#### العسدا:

الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عنساصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضسوع تقدير صحتها وقيمتها في الانبسات ــ الاكراه في السرقــة يتحقق بكل وسسيلة قسريــة تقــع على الاشخاص لتعطيــل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهيلا للسرقة .

#### المسكمة:

وحيث أن الحسكم المطعون قيسة بسين واقعسة الدعسوى بسا تتواقر بسه كافة العناصر التانونية لجريمة السرقسة بالاكراه في احسدى ومسائل النقل البريسة التى دان الطاعنين بها ، وأورد عسلى يجونها في حقها اداسة سائعة تؤدى الى ما رتبه عليها مستهدة من اقسوال المجنى عليه ومن اعتراف الطاعنين . لما كان ذلك ، وكان من المسرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي خلك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقبهتها في الاثمات ، ونها

في سبيل ذلك أن تاخد باعتراف المتهم في اي دور من أدوار التحتيق مني اطمانت الى صدقه ومطابقته للواقع وان عدل عنه في مراحل اخسري . لمسا كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محضر جاسة المحاكمة ان الدفساع عن الطاعنين لم يدفسع ببطسلان الاعتسراف الصسادر منهما لاتسه كان وليد اكراه أو تهديد غلا يتبسل منهما انسارة ذلك لأول مرة لدى محكمة النقض ، لمسه كان ذلك ، وكان من المقسور انسه يسكني ان تستخلص المحكمة وقوع السرقمة لكي يستفاد توافر فعل الاختلاس ولا يؤثر في قيامها عسدم ضبط المسروقسات ذلك لأنسه مسا دام ان المصكمة تسد اقتنعت من الاطلبة السائفة التي أوردتها بأن الطاعنين قارفا جريبسة السرقة وهو ما يسكني للتدليل عسلي ثبوتها في حقهما ولو لم تضبط المسروقسات ، فسان ما يثيره الطاعنان في هذا الشسان لا يكون لسه محل . لما كان ذلك ، وكان الاكسراه في السرقمة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع عملى الاشخاص لتعطيل قوة المقاومسة أو اعدامها عندهم تسهيلا للسرقية وهو ما دلل عليسه الحكم تدليلا سيبائغا في معرض تحصيله لظروف الواقعة وانتهى الى ثبوته في حق الطاعنين ، لما كان ذلك ، وكان النعى بأن الواقعة مجرد جنحة سرقة مجردة من ظرف الاكراه لا يعدوا وإن يكون منازعة في الصورة التي اعتنقتها المسكمة للواقعة وجدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص صوررة الواقعية كما ارتسبت في وحدانها مما تستقل بالفصل فيه مغير معفب ، وكان تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع أقسوال غيره لا يعيب الحكم ما دام استخلص الحقيقة من تلك الاقسوال استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطهأنت الي المسوال المجنى عليه وصحة تصويره للواقعسة سه بما يتوافر بسه غلرف الاكراه ــ نمان ما يثيره الطاعنان في ذلك يكون في غير محله . عملى انسه لا جسدوى من النعي عسلى الحكم في هذا الخصوص طالما أنسه قد استظهر حصول السرقة في احدى وسائل النقل البريسة من جااة متعددين يحملون سلاحا وهو ما يكنى لتبرير العقويسة المقضى بها ولو لم يقسع اكراه من الفاعلين . لمساكان ما تقدم ، قسان الطعن برمة بكون على غير أساس متعينا رمضه موضوعا .

، طعن رقم ۲۲۰۲ نسنه ۵۱ ق ــ جلسة ۲۲۰۲ ۱۹۸۵ )

#### قاعـــدة رقم ( ١٠٤٦ )

#### : أيسدأ

جريسة السرقية ب الغطأ المادى في تاريخ الصحيم بالاداسة في الصبح المستخلص الصورة الصحيحة الواقسة الدعسوى من اقسوال الشهود وسائر العنساصر الطروحة عليها عسلى بسساط البحث حسبما تؤدى اليسه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخسرى ما دام استخلاصها سائفا .

## المصكمة:

وحيث أن الثابت من محصر جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٨٤ انسه تبت محاكمة الطاعن مثلك الجاسسة وبه صدر الحسكم المطعون فيه ، ولئن كانت ورقسة الحكم قسد تضمنت خطأ انسه صدر بتاريخ ١٥ من ابريل مسنة ١٩٨٤ ميما لا شبهة ميسه ان هذا التاريخ مجرد خطا مادى ، لما كان ذلك ، وكان لا عبرة بالخطأ المادى الواضح الذى يرد في تاريخ الصكم والذي لا تأثير لسه عسلى حقيقة ما حسكمت بسه المحكمة نسانه لا محل لما ينعاه الطاعن في هددًا الشسان ، لمسا كان ذلك ، وكان المكم المطعون فيسه قسد بين واقعة الدعسوى بما تتوافر بسه. كانة المناصر القانونسة للجريبة التي دان الطاعن بها وأورد عسلى .... والرائد .... وما ثبت من الكشف الطبى الموقع عملى المجنى عليمه الأول- وكان من المقرر أن لمضكمة الموضوع أن تستخلص من اقسوال الشهود وسائر العنامنر المطروحة أمامها عسلي بسساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعسوى حسبها يؤدى اليه اقتناعها ، وأن تطرح ما بخالفها من صور الخسرى ما دام استخلاصها سائفا مسستندا ألى الله متبولة في العتل والنطق ولها اصمل في الاوراق وهي في ذنك ليست مطالبة بالأخسف بالأطبة الماشرة ، بل لها أن تستخلص صورة الدعسوى كما الرئسمت في وجدانها مطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة المكتات العقلية ما دام ذلك سليما متققا مسع حسكم العقسل والنطق . وكان تقدير الدليل موكولا لمحسكمة الموضوع ومتى اتتنعت بسه واطمانت

اليسه فسلا معتبد عليها في ذلك ، وكانت الاناسة التي ساتها السمم على ما سلف بيانه س شاتها أن تؤدى الى ما رب عليها من ثبوت متازعة الطاعن لجريسة السيقسة بالاكرام ، مسان ما يثيره الطاعن وتقدير الله المستد لل يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في متدير واتبعة الدعوى وتقدير ادلتها مما تستقل محكمة الموضوع ولا يجوز اثارته لوسام محكمة النيتض . لمسا كان ذلك ، وكانت المسكمة في أصول الاستدلال لا تلتزم بالتحدث في حكمها الا عن الانسة ذات الاثر في تكوين عقيدتها غلا عود من أقسوال الشهود الإما تطبئ اليه منها وتقيم عليه تضائها وتطرح أتوال من لا تنقى في شيهادتم من غير أن تكون مازية بتبرير ذلك ؛ ومن ثم أسان من لا تنقى في شيهادتم من غير أن تكون مازية بتبرير ذلك ؛ ومن ثم أسان ما يثيره الطاعن في هذا المسدد لا يكون متيولا بالمسا كان ما تتسدم ؛ غان الطعن بربته يكون على غير الساس متعينا رفضه موضوعا .

# قاعـــدة رقم ( ۱۰٤٧ )

# المِسدة :

# جريمة السرقة بالأكراه عقيدتها .

#### المسكمة:

حيث أن النيابة العابة طعنت بطريق النقض بتاريخ 1.4 من يوليو السنة 19.8 في الحنكم المطمون فيه وانه ولئن كان تقريرا بالاسباب الذي تسدم في ذات التاريخ موقعا عليها من وكيل نيابة دمنهور الكليسة الا أن الثلبت بن الاطلاع على مذكرة الاسباب أن المحابى العام النياسة الكلية وقع عليها باعتبادها وتسام هو بتقييها لقلم الكتاب ، لما كان ذلك وكانت الفقرة الثالثة بن المسادة ٢٤ من القسانون رقم ٥٧ السسنة ولجبت لقبول الطعن أن ولجسراءات الطعن أسام محسكمة النقض تسد أوجبت لقبول الطعن أن تكون أسبابه موقعه بن رئيس نيابة على الاتسان مراد الشسارع من أستيجاب غيرورة توقيع بنيس نيابة على الاتسان ليون قسد تحقق طالما أن المحسلي العام الثنابة الكلية هو الذي اعتبد التقورير القسنم المسائد العام السكتاب ومسن نسم بسكون الطعن السوني الشكل المقرر في القانون .

وحيث ان النيابة العابة تنعى على الحكم الملعون فيسه انسه اذ دان المتهين بجريهة السرقة بالاكراه وعاتبها بالتطبيق للهادتين ٢١٤ ، ١٧ من قانون العقوبات بالسجن لسدة سنتين فقد أخطأ في تطبيق القانون لنزوله بعقوباة السجن عن الحسد الادنى المترر لها طبقا للهادة ١٦ من القائون المذكور بها يعينه بها يوجب نقضه .

وحيث انسه لما كانت جريمة السرقسة بالاكراه التي دين المتهمان بها معاتباً عليها طبقاً للمسادة ٢١٤ من قانون العقوبات بالأشغال الشاقة الؤبدة أو المؤمنة وكانت المحمكية قد أعيات في حق المنهين المادة ١٧ من مسانون العقوبات التي تجيز ان تسستبدل بعقوسة الأشسفال الشاقة عقوبة السجن ، وكانت السادة ١٦ من قسانون العقوبات تقضى بانه لا يجوز أن تنقضى تلك المدة مدة السجن ما عن تسلات سنين ولا تزيد عملى خمس عشرة سمنة الا في الاحوال الخصوصية المنصوص عليها تانونا . لما كان ذلك وكان هذا الخطأ الذي شماب الحسكم لا يخضع لدى تقدير موضوعي ما دامت المسكمة قسد قسالت كلبتها بالنسبة لصحة أسناد الاتهام الى المطعون ضدهها نسانه يتعسين ومنقا للقاعدة المقررة في المسادة ٣٩ من القسانون رقم ٥٧ لسسنة ١٩٥٩ بشان حالات واجراءات الطعن اسام محكمة النقض ان تصحع محكمة النقض الخطا وتنزل حكم القانون . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون ميه اذ عاقب المتهين بالسجن لمدة سنتسين يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مها يتعين نقضه وتصحيح الخطا والحكم بمتنضى القسانون .

( طَعَن رقم ٧٧٣١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢١/٣/١١)

# قاعـــدة رقم ( ۱۰٤۸ )

#### المسطا:

جريمة السرقة ـ الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تبتلك محسكية الموضوع كابل الحريسة في تقدير صحتها وقيتها في الاتبات .

## المسكمة:

وحيث أن الحكم المطعون نيسه بسين واقعسة الدعسوى بمسا

متوافر بــه كانة العناصر القانونية للجريمسة التي دان الطاعن بهــ، ه واورد على ثبوتها في حقه اللسة سائغة مستبدة من اتسوال شساهدى الاثبات واعتراف الطاعن وأقوال باتى المتهدين وضبط المسروقات الذهبية والفضية في حوزتهم وضبط السلاح والعثور على الخزان.ة المسروقسة في المكان الذي أرشد البسه المتهمون ومن تقرير مضاهت البصهات ، ومن شانها أن تؤدى الى ما رتبه الحسكم عليها . لمسا كان ذلك ، وكان الحسكم المطعون نيسه قسد عرض لمسا نفسع بسه المدافع عن الطاعن من بطلان اعترافه وباتي المتهمين واطراحه في قوله « حيث أن المساضر مسع المتهين دفسع ببطسلان اعترافاتهم في تحقيقات النيابة العامة لوتسوع اكراه معنوى من وجود احسد ضبياط الشرطة انتساء التحقيق ، والاعتداء عليهم قبل مثولهم اسام النيابة العامة . وحيث ان المحكمة لا تعول على ما جاء بدغاع المتهمين المرسل عاريا من أي دليل ، خاصـة وانها تطمئن لأدلـة الثبوت ومن بينها اعترافاتهم التي نطمئن كذلك لصدورها بمحض ارادتهم دون وقوعهم نحت ما يمكن التأثير نبها ماديا أو معنويا » . وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائيسة من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كالمل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ولها أن تأخذ بسه متى اطمأنت الى مسدقه ومطابقته للحقيقة والواقسع ، كما ان لها ان تقدر عدم صحة ما يدعبه المتهم من أن الاعتراف المُعزو اليسه تسد انتزع منه بطريق الاكراه بفسير معقب عليها ما دامت تقيم تقديرها عملى اسباب سائغة . وكان سلطان الوظيفة في ذاتم بما يسبغه عملي صاحبه من اختصاصات وامكانيات لا يعد اكراها ما دام هذا السلطان لم يتصل الى المتهم بالأذى ماديا كان أو معنويا ومجرد الخشية منه لا يعد من قرين الاكراه البطل للاعتراف لا معنى ولا حكما . لما كان ذلك ، وكان الأصل انسه لا يقبل من اوحه الطعن على الحسكم الا ما كان متصلا منها بشخص الطساعن ، وكان مدى ما أورده الحمكم عن اقرار المتهم الثماني لا يعد شهادة في حق الطاعن ، اذ ان هـذا الاقرار اقتصر عـلى معل المقر ولم ينسب للطاعن شبيئًا ، وبالتالي فلا يتبسل منه ما يثيره بشسأن اصسابة المتهم الثاني - بعرص ننسونها - طالما أن أتسوال ذلك المتهم - عسلي ما أورده

الحسكم في الماعن ولا مصلحة لسه في تعييبها بسل هي تخص المتهم الثاني وحده الذي لم يقبل طعنه . لما كان ذلك . وكانت المحكمة قد خلصت إلى سلامة الدليل الستهد من أعتراف الطاعن وبساتي المعرفين لما ارتاته من مطابقته للحقيقة والواسم الذي استظهرته من يأتى عياص الدعوى واللَّتها ومن خلوه مما يشوبه وصدوره منهم طواعية واختيارًا . ومن ثم نسان ما يثيره الطاعن بدعوى القصور في الرد عسلى الدفسع ببطلان اعترافه وباتى المتهين لأنسه نتيجة اكراه ولحضور الضابط محلس التحقيق ينحل الى جدل موضوعي في سلطة الحكمة في تقدير الأدلسة. مما لا يجوز الخصوص نيسه أمسام محسكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في اعتبار حمل السلاح ظرما مشدد! في حكم المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ليست بمخالفة حمله لقانون الأسلحة والنخائر وأنها تكون بطبيعة هذا البسلاح وهل هو معد في الإصل للاعتداء عسلي النفس وعندئذ لا يفسر حمله الا بأنسه لاستخدامه في هذا المرض ، أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضا من الأسلحة التي نحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل فلا يتحقق الظرف المسدد بحانيا الا اذا استظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان لناسعة السرقية ، وكان المُكُم قيد اثنت الأنلية السائفة التي أوردها ــ ومن بينها اعتراف الطاعن والمتهمين الأول والثالث ــ ان كلا من المتهمين الأول والثاني كان يحمل سلاحا ناربا اثناء السرقة ، وهو سلاح حسب طبيعته معد للاعتداء على النفس مما لا يفسر حمسله أثناء السرقية الا لاستخدامه في هذا الغرض ، فيان هذا حسب الحكم ف تدليله عملي تولفر هذا الظرف الشدد. . ومن ثم فسان ما يثيره الطاعن بقالة انتراض ألحسكم حنل السلاخ وعدم استظهار نوعسه يكون غسير سديد . لمنأ كان ما تقدم ، أنسان الطعن برمتسه يكون عملي غسير استاس متعينا رفضه موضوعا .

<sup>(</sup> طعن رقم ٣٢١ع لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٣١/٣/م١٩٨٠ )

#### قاعـــدة رقم ( ۱۰٤٩ **؛**

#### المسدا .

من القسرر ان القصد الجنائي في جريمسة السرقسة هو قيسام العلم عند الجاني وقت ارتكاب الفعل بانه يختلس التقول الملوك للفسير من غير رضا مالكه بنية تملكه سرماد ذلك .

#### المسكمة:

- وحيث أن الحُسكم المطعون ميه بين واقعه الدعوى بما مؤاداه ان المجنى عليها كانت تسك باعت قطعة ارض مملوكة لها والشقائها والسه في مساء يستوم الحسادث حضر الطاعن لمسكنها بصحبة المشترين ٠٠٠٠٠٠ و ٠٠٠٠٠٠ اللذين قاما بسداد ماقى ثمن الأرض المبيعة الهما وقسدره ١٥٠٠٠ جنيه وبعد أن أنصرف ثلاثتهم عساد الطاعن إلى المحنى عليها واللقها بوجود خطأ في الثمن وأن المسترين دفعا مبلغ ٢٠٠٠ جنبه زيادة عن المستحق عليهما وعندما أحضرت ليه النقود لمراجعتها مسرة أخسري أخذ منها تسعة آلاف حثيه وضعها في حتيبته وهدد المحنى عشها بمسدس كان يخمله الا انها استفاثت بعد خروجه من ماب المسكن وتمكن الجيران من ضبطه ومعه النقود والمسدس . ثم سساق الحسكم على ثبوت الواقعة لديسه في حق الطاعن على هذه الصورة اللسة مسنهدة من أقسوال المجنى عليها وابنتها ..... وهي أدلسة سائفة من شانبها أن تؤدى الى ما رتبعه الحكم عليها ، ثم عرض لدفياع الطاعن واطرحه في قوله « ولا نعول المصكمة على ما اشاره المتهم من انسه سموق أن اشترى جزءا من الأرض بعقد شفوى وانسه سسدد الثمن لأن هدا الادعساء يعوزه الدليل الذي يسنده كما انسه لم يثبت أن هناك أتفاق تسد تم بين المجنى عليها والمتهم عسلى عمولة في حالة اتمام البيع هذا . وإن المحكمة تستنبط من تيام المنهم بشهر مسدسه في وجه ...... بعد الاستيلاء عسلى مبلغ تسعة الاف جنيه عسلى توافر القصد الجنائي لدى المتهم وهو محاولته اختلاس المسال المهلوك للمجنى عليها " ، لمسا كان ذلك وكان ما حصله الحكم من أتسوال المجنى عليها برتد الى أصل صحيح في الأوراق - على ما يبين من محاضر جلسات المحاكمة ، فسان

تلة الخطأ في الاسناد تكون منتقية ويضحى تعييب الحكم في هذا المصدد في غير حله لما كان ذلك وكان من المتسرد أن التصدد الجنائي في جريبة السرقة هو تيسلم العلم عند الجسائي وقت ارتكابه الفصل باتسه بختلس المنقول المعلوك للفسير من غير رضساء مالكه بنيسة تبلكه ولما كان ما أورده الحسكم في بيانه لواقعمة الدعسوى وأدلتها وما ورد بسه عملى دغماع الطاعن يكشف عن توافر هذا القصد لديه ، وكان التوحث عن نيسة السرقسة استقلالا في الحسكم أمر غير لازم ما دامت الهاقمة ما أختلسه الى ملكه ، وكان ما أورده الحسكم في مدوتساته تتوافر بسه عنايسة الشروع في السرقسة بلكراه بكافة أركاتها كما هي معرفسة بله التوضوع الذي يستقل بسه قاضيه يغير معتب ما دام قسد استخلصها الموضوع الذي يستقل بسه قاضيه يغير معتب ما دام قسد استخلصها مما ينتجها حسبما تقسدم ، فسأن الحسكم يكون برئيا من قسالة القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، لما كان ما تقسد منسان الطعن برمة بكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٢٤٦٨ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٢٣/٦/١٨٥٥ )

# قاعـــدة رقم ( ۱۰۵۰ )

## البسدا :

التسور المعتبر ظرفا مشددا للسرقة هو دخول الأملكن المسورة من غير ابيرابها مهما كانت طريقته .

# المكهة:

ولما كان من المترر ان التسسور المعتبر ظرفا مشددا السرتسة هو دخول الاملائ المسورة من غير ابوابها مهما كانت طريقته يستوى في ذلك استعمال سلم أو الصعود على الجدار أو الوثب الى الداخسال من المذة أو شرخسة أو الهبوط اليسه من أيسة تلحية ، فالتسور كما عرفه السانون يتحتق بدخول الاملكن المسورة من غسب أبوامها ، لما كان نلك وكان العطاعن تشد اعترف بوجه التعى انسه دهسسائن المجنى

عليسه من الشرفسة كما اعترف بذلك في التحقيقات وهو يكفي اذاتسه لتحقق ظرف التسور المشدد لعقوبسة السرقسة والذي لا يشترط لتوافره مسوى دخسول الأساكن المسورة من غسير أبوابها غسان ما يشيره الطاعن بوجسه النمي من مجادلسة في عسدم توافر الظروف المسددة يكون ولا محل لسه .

( طعن رقم ٢٥٢٠ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٥/٦/١٣ )

# قاعسسدة رقم ( ١٠٥١ )

البسطا:

جريمــة السرقــة في الطريق العام ليلا بطريقة الاكراه والتهديد ... عقوبتهـا .

الحكمة:

لما كان ذلك ، وكان الحسكم المطعون نيسه قسد عاتب الطاعين بالعتوبة المتررة لجريمة السرقة في الطريق العام لبلا بطريق الاكراه والتهديد ، باستعمال اسلحة باعتبارها عقوبة الجريمة ذات الوصف الاشسد ، وكانت العقوبة المتررة لتلك الجريمة لما نصت عليمه المسادة ٢١٥ من تسانون العقوبات المعدلة بالقسانون رقم ٥٩ لسسنة الموابدة أو المؤتسة ، وكان تقدير العقوبة من اطلاقات مصكمة الموضوع ما دامت تدخل في حدود العقوبة المتررة تمنونا فان النمي عملي الحكم لمعاتبته الطاعنين بالاشخال الشساقة المؤيدة يكون غير سعيد ، لما كان ما تقسدم فسان الطعن برمته يكون غير اسلس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٣٦٧١ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٦/١/١٣ )

# قاعـــدة رقم ( ۱۰۵۲ )

: l<u>ı</u>--<u>:</u>ll

جريبة السرقسة ... ارتباطها بجريبة اخرى ... اثره ·

المسكمة:

وحيث انسه بيين من مطالعة المفردات التي أموت المصكمة بضبها

ان الطاعن الأول قدم الى محكة ثانى درجة مذكرة بعداعه لجلسسة الممارية المراحة المارية الدعسوى الممارية المراحة والدعسوى المارية المارية

(طعز رقم ۲۲۷۲ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٦/١/١٦ )

# قاعـــدة رقم ( ۱۰۵۳ )

# : البسدا

جريعة السرقـة بالاكراه ـ لحـكية الموضوع من اقــوال الشهود وســاتر المنــاصر المطروحـة لهامها عــلى بســاط الدحث الصــورة الصحيحة لواقعــة الدعــوى حســبها يؤدى البــه اقتاعها مـا دام استخلاصها ساتفا .

#### المكه :

وحيث أن الحسكم المطعون نبسه حصسل واقعسة الدعسوى بما مجمله أن المجنى عليه « استرالى الجنسية » تعرف عسلى الطاعن و آخسر في محل عام واصطحباه الى بسكن صديق لهما ، وعندما توجيه المجنى عليه لتضاء ضرورة لحته البلاءن واستولى منه على سلسلته الذهبية خداول استعادتها الا أن المتهم الأخسر اشهر في وجهسه سسلاما أبيض ساطواه سر وهدده وجد شهر أسهر في وجهسه مسلاما أبيض ساطواه سر وهدده وجد شهر استولى عسلى مناعك ونتوده وطرده خارج

المسكن وقسد ابلغ المجنى عليه القسدم مستمده بالحادث وارشسده عن المسكن الذي أتضح أنسه يخص الشساهد ..... الذي أيسد المجنى عليه نيما أبلغ بسه ، وتم العثور مع المتهم النساني على سسلاح أبيض - مطوأه أ ودال الحسكم المطعون ميسه عسلي واقعمة الدعسوي بهذه الصورة التي ارتسبت في وجدان المسكنة وتبوتها في حق الطاعن بِهَا يِنتَجُها مِن أُوجِكَ الأَدلَّـة السنقاة مِن أقوال ..... وَالْمُدَم ..... . ثم عرض الحسكم لنفساع الطاعن المؤسس على انتفساء ركن الاختلاس ومند هذا الدماع بأن الثابت من وقسائع الدعسوى أن استيلاء الطاعن عملي السلسة الذهبية من المحنى عليه كان تسليبا ماديا آم ينقل حيازتها للطاعن وانت نرغضه اعادتها المخنى علبه واستيلائه على بعض متعلقاته الأخرى تكون اركان جريمة السرتة شد توأفرت في حقة بما فيها ركن الاختلاس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمسكمة الموضوع أن تستخلص من أقسوال الشهود وسائر العنساصر المطروحية المامها عبلي بسياط البحث الصيورة الصحيحة لواقعية الدعسوى حسبها يؤدى اليه اقتناعها ما دام استخلاصها سائفا ومستندا الى أدلمة متبولة في العقمل والمنطق ولها أصلها في الأوراق. • وهي في ذلك ليست مطالبة بالآخذ بالأدلسة المباشرة بل لها أن تستخلص حسورة الدعوى كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكانسة المكنات العقلية ما دام ذلك سليما متفقا مسع حسكم العقل والمنطق ، وهو الحال في الدعسوى المطروحة في شان استقرار وأتيان الطاعن الأنعال المكونة لجريمة السرقة باكراد الني دين بها ، ولما كان تقدير النفين موكولا لمصكمة الموضوع ومتى اقتنعت بسه واطمأنت اليسه ملا معتب عليها في ذلك وكانت الأداعة التي ساقها الحكم - على ما سلف ببانه -من شائها أن تؤدى الى ما رتب عليها من تبوت متارفة الطاعن لجريمة السم قسة باكراه ، فسان ما يثيره انطاعن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في واقصة الدعسوى وتقدير ادلتها مما تسستقل بسه محسكمة الوضوع ولا يجوز اثارته السام محكمة النقض لما كان ما تقدم ، غسان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعع رقم ١٩٨٩ لسفة ٢٥٠ق، حسطسة ٦/١١/٨١ )

# قاعـــدة رقم ( ١٠٥٤ )

#### : المسدا

لا يجوز محلكمة من يرتكب سرقــة اغرارا بزوجه او زوجتــه او أصوله او فروعه الا بناء عــلى طلب الجنى عليه وللمجنى عليــه ان يتنازل عن دعـــواه فى ايــة حالة كاتت عليها الدعـــوى ـــ كما لــه ان يوقف تنفيذ الحــكم النهائى عــلى الجــانى فى اية وقت يشـــاء ـــ مفاد ذلك •

#### الحسكمة:

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحسكم المطعون فيسه أذ دان الطاعنة بجريبة سرقسة منقولات من منزل الزوجية ثم أوقف تنفيذه بناء على نزول المجنى عليسه عن دعواه ضسد الطاعنة وكان هذا النزول يرتب السرا تانيف هو أنقضاء الدعسوى الجنائية عملا بحكم المسادة ٢١٧ من قنفون المعتوبات فسأن أعمال قسواعد القانون الصحيح والدعسوى الجنائية ما زالت قائمة توجب نقض الحكم المطعون فيسه وانقضاء الدعسوى الجنائية بالتنازل .

وحيث انسه يبين من الأوراق والمنردات المتموية أن الحكم المطعون فيه مستر في ١٩٨٢/٤/١٢ بادانسة الطاعنة بجريبة سرقسة منتولات من منزل الزوجسية وقسد استشكلت في هذا الحسكم وقدمت بجلسة الم١٩٨٢/١٤ القرارا صادرا من زوجها المجنى عليسه حرر بتاريخ ١٩٨٢/٥/١ ينضمن تصالحه مع الطاعنسة وتقازله عن دعسواه تبسه وعودتها للاقلمة معه بمنزل الزوجيسة . كما حضر المجنى عليسه بذات الجلسة لمظاهرة الطاعنسة في هذا النفساع فقضى في الاشسكال بوقف تنفيذ الحسكم المطعون فيسه ريشا يقضى في هذا النامن . لما كان ذنك وكانت المسادة ١٩٨٣ من قسانون العقوبات تنص على أنه و لا يجسوز محلكة من يرتكب سرقة أشرارا بزوجه أو بزوجته أو أصوله أو فروعه الإبناء على طلب المجنى عليه والمجنى عليه أن يتنازل من دعواه في أية حالة كانت عليها . كما لسه أن يوقف تنفيذ الحسكم النهائي عسلى الجانى في كانت عليها . كما لسه أن يوقف تنفيذ الحسكم النهائي عسلى حق الفيابة المهابة

في تحريك الدعسوى الجنائية بجعله متوتفا على طلب المجنى عليه م كما تضع حسدا لتنفيذها الحسكم النهائي عسلى الجاني بتحويل المجنى عليه وقف تنفيذ الحسكم في اي وقت شساء . ولما كان الزوج المجنى عليسه قسد نسب الى زوجته الطاعنة سرقسة منقولاتسه حتى صسدر الحكم المطعون فيه وكان هذا الحكم تد اوقف تنفيذه بنساء عسلى نزول المجنى عليه عن دعسواه ضسد الطاعنة وكان هذا النزول قسد ترتب عليه اثر قسانوني هو انتضاء الدعوى الجنائية عبلا بحكم المسادة ٢١٢ السالفة الذكر فسانه يتمين نقض الحسكم المطعون فيسه فيها قضى بسه المسالفة الذكر فسانه يتمين نقض الحسكم المطعون فيسه فيها قضى بسه المجنى من استرداده من زوجته كل منقولاته يعنى نزوله عن ادعائه بالحقوق المدنيسة معا الحسكم في الدعسوى المدنية غير ذي موضوع .

# قاعمسدة رقم ( ١٠٥٥ )

#### : المسطا

توافر اركان جريمة السرقة الماقب عليها بالمادة ٣١٥ من قانون المقوبات مد شرطه ما الأصل انه لا يشترط في الشهادة ان تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بلكيلها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفى ان يكون من شان تلك الشهادة ان تؤدى الى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه محكمة الموضوع بها يتالام مع ما قاله الشاهد بالقدر الذي رواه مع عناصر الاثبات الأضرى المطروحة المابها ٠

#### المسكية:

وحيث ان الحسكم المطعون نيسه أورد في بيانه لواقعسة الدعوى انسه في يسوم ١٩٧٨/٩/٢٥ واثناء تواجد الشرطسة السريين لمراقبسة حسالة الامن وضبط مرتكبي جرائم النشل شاهدوا شخصين يقنا عسلي الباب الخطفي لسيارة اللقل العام. خط رتم ١٠٠٠ ويقوم احدهما بمشاغلة الحسدى السيدات المستقلة للسسيارة في حين مفتح الآخسر شنطة يدعا

وسرقة ما بها واثناء ذلك هم رجسال الشرطة لضيط المتهمين غلاذ احدهما بسارا بالمروتسات بينهذيم ضبط النساني واكتشفت الجني عليها إن المنه وقات عيارة عن مصحف بداخله وينغ خمسة جنيهات ونصف وكان المتهم المضبوط يحمل مطواء « قرن غزال » ، ثم سساق الحكم عبيلي يبويت الواقعية الديسة في حق الطاعن. على هذه الصورة أدلسة مستهدة عن القيوال الجني عليها وشهود الاثبات وهي أدلية سائفة من شينها أن تؤدي الني ما رتبه عليها م إليها كان ذلك و كان المستفاد من الواقائع للثابئة في الحسكم أن الطاعن وآخس قسد ارتكبا السرقسة في احسدي وسائل النقل البريسة مسبارة أتوبيس مد وكان الطاعل بحمل سلاما « مطواة قرن غزال » مذلك يتواغر بسه جميع العناصر القانونية لجنابة السرقية المعاقب عليها بالمسادة ٣١٥ أولات من قسانون العقوبات التي لا يشترط لتوافرها أن تكون السرقة تهد ارتكبت بالاكراه ومن ثم فان النعى عسلى الحسكم في هذا الصدد بكون في غسير محله ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما أورده الحسكم لدى بياته واقعسة الدعسوى وتحصيله مؤدى اقسوال المجنى عليها والشهود من أن الأوبى شهدت بأنه اثنساء ركوبها سسيارة النقل العام كان المتهم ومعسه آخسر يتفان الى جوارهما وخلفها وبعدها وجدت حقيبة بدها منتوحة واكتشفت سرقسة المصحف وما بداخله من نقود وعملي اثمر ذلك تغز من السيارة الشخص الذي كان برنقة المتهم وتمكن الشرطة السريون من ضبط الأخير وشهد كل من الزقيب السرى ب ٠٠٠٠٠٠ والشرطيان السريان ٠٠٠٠٠٠٠ و ٠٠٠٠٠٠٠ بأنهم شاهدوا المتهم ومعه آهـر يحاولا التضييق عـالي المجنى عليما واستطاع المتهم فتح حتيبة يدها وسرتسة ما ببما واعطائه لزميله الذي لاذ بالفرار بالمسروقات وتمكنوا من ضبط المتهم - الطاعن -اثناء محاولته الفرار ، كما شهد الرائد ..... بأن الشهود التسابقين المغوه بمضمون ما شهدوا بعد وعملى اشر ذلك عثر مع الطاعن عملى مطواة قرن غزال \_ لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه لا يشترط في الشهادة أن تكون واردة على الحتيقة المراد اشاتها بأكملها وبحبيسه تفاصيلها عسلى وجسه دنيق بل بكفي أن يكون من شسأن تلك الشنهادة أن تؤدى الى هذه العقيقة باستنتاج سائغ تجيبه محكمة الموضوع يتلاءم

بسه ما قاله الشاهد بالقدر الذي رواه مع حناصر الاتيسات الاخترى المطروحة أمامها ، وكان لا يلزم أن تكون الأدلسة التي اعتمد عليها الحسكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جسزئيات الدعسوى اذ الأدلسة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعسة تنكون عقيدة المحسكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته عسلى حسدة دون ماتى الأدلسة بل يكفى أن تكون الأدلسة في مجموعها كوَحدة مؤديسة الي ما تصده الحكم منها ومنتجة في اقتناع المصكمة واطمئنانها الي ما انتهت اليه كما لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا والا بنفسه على الراتمعة المراد اثباتها بل يكتى أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحسكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المتنمسات وكانت المسكمة تسد استخلصت من اقسوال المعنى عليها والشهود وتسوع السرقة من الطاعن وآخر كان معه وهو ما يوغسر في حقها نعل الاختلاس دون حاجة الى تحدث الشهود عنه صراحة . لما كان ذلك ، وكان الحسكم المطعون فيسه قسد بين واقعسة الدعسوى مما تتوافر بسه كانة العناصر القانونية لجناية السرقسة التي دان الطاعن بها وكانت الأدلسة التي عول عليها في الادانسة من شأنها أن تؤدي الي ما رتده الحكم عليها من مقارفة الطاعن للجريمة التي دين مها ومن ثم نسان ما بثيره الأخير في هذا الصدد من قالة الفسساد في الاسسندلال والقصيور في التسبيب لا يكون له محل ولا يعدو أن يكون جدلا في وأقعة الدعسوى وتقدير اطتها مما لا يجوز اثارته أسام محسكمة النقض . أسا كان ذلك وكان الحكم المطعون نيسه قسد رد عسلى الدنسع ببطسلان التبض والتفتيش واطراحه في توله « بأن المتهم تم ضبطه في حسالة من حالات التلبس التي نصت عليها المادة ٣٠ اجراءات حسائية وهي مشاهدة الشرطة السريين للمتهم اثناءارتكابه الجريمة وقبل الانتهاء منها ومن ثم اجساز القانون سالف الذكر في مادنسه ٣٧ أن لكل من شساهد الجاني مثلبسا بجناية أو جنحة يجوز نيها تاتونا الحبس الاحتياطي أن يسلمه الى انسرب رجسال السلطة العامة دون احتياج لامسر بضبطه اما عن واقعة تنتيش للتهم والعثور معه عسلى مطواة قرن غزال مضلا عن أن الذى اجراه هو الرائد ..... وهو من رجسال الضبطية القضائية فسان

التسانون لا يعنع من أجسراء التفتيش الوقائي وذلك بحثا عن اسلحة أو آلات يمكن أن يستخدمها المنهم مسد من يصبطه أو ضد نفسه وهددا التغتيش الومائي ليس من اجراءات التحقيق وانها هو محرد احراء اداري خوله القانون لن ضبط الجاني » واذ كان ما أورده الحكم المطمون ميه تدليلا على توافر التلبس وردا عسلي ما دفسع بسه الطاعن من عسدم توافرها سائفا في الرد على الدفيع ويتفق مع صحيح القسانون ذلك ان المسادة ٣٨ من قسانون الاجسراءات قسد خوات رجسال السلطة العامسة في حالات التلبس أن يحضروا المتهم الى اقسرب مأمور من مأموري الضبطبة القضائية \_ لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم أنه انتهى الى قيام حالة التلبس استنادا الى ما أورده في هذا السدد من عناصر صحيحة لا يمارى فيها الطاعن وكان تقدير الظروف التي تلامس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هـذه الظروف لتيـام حسالة التلبس امرا موكولا الى محكمة الموضوع دون معقب عليها ما دامت الاسسباب والاعتبارات التي بنيت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدى الى النتيجة التي انتهت اليها نسانه لا يقبل من الطاعن ما يشيره في هذا الصحد لأن ذلك لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فيما انتهى اليه تقدير المحسكمة في هذا الخصوص لمسا كان ما تقدم فسان الطعن رمته يكون عسلي غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ١٧٦ لسنة ٥٧ ق \_ جلسة ١٩٨٧/٤/٩ )

# قاعسدة رقم ( ١٠٥٦ )

#### : المسطا

من القرر أنه طبقا لنص المادة ٣٠٢ من قسانون الاجراءات الجنائية أن القاضى الجنائي يحكم في الدعسوى حسب العقيدة التي تكونت لديسه بكامل حريته سه خاو القانون من نص يوجب على الحكمة التقيد في أثبات جريمتى الحريق العمد والسرقة بطريق معين من طرق الإثبات فأن اثباتها يكون بكافة طرق الإثبات سهاس ذلك .

## المسكبة:

ومن حيث أن الحسكم المطعون نيسه ، بين وقسائع الدعسوى سا

تتوافر بسه كامة العناصر القانونيه للجريسي اللتبي دان الطاعل يهبا ، وأورد عسلى ثبوتهما قبله أطسة سائفه من سانها أن تؤدى الى يها رتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان من-القرر وفقا ننص المادة ٢٠٠٢ من قانون الإجسراءات الجنائية أن القاشي الجنسائي يحسكم في الدعسوي حبيب العقيدة التي تكونت لديسه بكامل عربته ، مما بطرح لمامه عسلي بسلط البحث في الجلسة ، دون الزام عليه بالتقيد بطريق معين من طرق الاثبات الا أذ أوجب عليه القسانون ذلك ، أو حظر عليه سلوك طريق معين في الانبسات واذ كان ذلك ، وكان القسانون قسد خلا من نص يوجب عيلى المحسكمة التقيد في اثبات جريمتي الحريق العمد والسرقسة بطريق معين من طرق الاثبات ، فـان اثباتهما يكون بكافة الطرق تلك ، وإذ كان ذلك ، وكان من المقسرر هديا بما تقسدم ، أن من حق محسكمة الموضوع الأخسد بالأقوال التي يدلى بها متهم في حق متهم آخر متى اطمأيت الى صحتها ومطابقاتها للحقيقة والواقع ، فسأن النعي على المحسكمة الاستناد في قضائها ذاك الى أقوال المتهمة الأخرى ، يكون بعيدا عن محجة الصواب ولو كان هو الدليل الوحيد مبال الطاعن . لما كان ذلك وكان من المقرر أنسه لا يعيب الحسكم خلو محضر الجلسسة من اثبات دغاع المتهم كاملا ، اذ كان عليمه ان كان يهمه تدوينمه ان يطلب صراحة اثباته في المحضر ، وان عليه ان ادعى ان المسكمة صادرت حقه في الدفاع قبل تفسل باب الرَّانِمِيةَ أَن يَسِيمِ الدليلِ عسلى ذلك ، وأن يسجلُ عليها هذه المُخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم ، والا لم تجز محاجتها من بعد أمسام محكمة النقض على اسساس من تقصيرها فيما كان يتعين عليها تسجيله ، نسان النعى عملى الحمكم في هذا الصمدد يكون غير مقبول ، لمما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون ميسه انسه عرض لطلب المدانسع عن الطاعن سماع اقسوال المتهمة الأخسرى ومناقشتها ، واطرحه لمنا تبين لنه أن الحسكم الصنادر ضد المتهمة تلك ، لم يصبح باتا بعد \_ وهو ما لاينازع الطاعن نيسه \_ غانه بكون قد النزم صحبح القسانون ٤ لما هو مقرر من أنسه يصح سماء أتسوال أو شهادة متهم آخر في ذات الواتمة 4 اذا كانت الدعسوى الجنائية الونوعية علمه تهد انقضت محكم بات ، فان لم تكن قد انقضت مهذا الحكم \_ وهو

المتعالى في الدعسوى المعروضة ب نسانه لا يجسوز سسماع اتوالسه الوشهائية ، وبين ثم نسان النمى على الحسكم بهذا الوجسه من لوجسه طلطائي يكون غير معين م نسان النمى على الحسكم بهذا الوجسه من الحسكمة يتحون غير معين أنب يتمين لتبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ، وكان إلطاعن لم يبين في أسباب طعنه مواطن التناقض والكنب اللذين المناقض انها شبابا أسوال المتهمة الاخسرى ، نسان نعيه بهذا الوجيسة لا يكون مقبولا مسلسا كلن ذلك ، وكان سسائر ما يثيره الطاعن في أسباب طعنه بمؤودوه عليه بأن المحسكية ليست ملزمة بمتابعة المتم في منساخى منطقه الموسوص والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال ، اذ أن الرد يستفاد ولالة من اقلمة الموسودة المعين يوردها الحسكم ، وفي عسم ايراده لها ما يدل عليها في عسم ايراده المناقب المستفاد التي عولت عليها في متمينا وقضوعا ،

( طعن رَقم ١٤٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢١)

# مّاءـــدة رقم ( ١٠٥٧ )

# البسدا:

جريهة السرقــة ... عقويتها ... من القرر أن لا يصح أن يضار المتهم بناء على الاستثناف الرفوع منه وحده ... مناط ذلك .

# المسكمة:

وحيث لتسه بين من مطالعة الإدراق أن النياسة العامة اتسامت العسوى الجنائية قبل المطعون ضده بوصف أنه سرق جهاز التسجيل المبين وصفا وقيمة بالإدراق والملوك للله مسكرا المثنا من مسلكته بطريق الكسر ، وظلبت نقسابه طبقا للبسادة ٢١٦ مسكرا المثنا من مسانون المعتونية ) وقسد وإنساء محكمة أول درجسة بمقتضى الفقرة ( تائيا ) وضد المسادة المذكورة ولوقيت عليه عقوسة الحبس مع الشسفل لدة سنة شخور ، وإذ استانف المطعون ضده الحسكم الابتدائي قضت المسكمة

الاستئنانية بحكمها المطعون نيه بقبول الاستثناف شكلا وفي الموضوع متعديل الحكم المستانف والاكتفاء بجبس المتهم شهرا واحدا يع الشغل. كما يبين من الحكم المطمون ميه أنه قد استند في مصافح بالإدانة إلى ذابته الاستباب التي بني عليها الحسكم المستانف الذي طبق في حق المطعون ضده سيحق بمنص المادة المشار اليها . وكان نص هذه المادة تسد حسرى في النقرة « ثانيا\_» منها ــ وهي المنطبقة عسلي واقعة الدعوى\_\_ بان يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات عسلى المسروةبات التي تحصل في مكان مسسكون أو معد السكني الو احسد ملحقاته أذا تم مخسول المكان بواسطة التسور أو الكسر ..... ه. وكانت المحكمة الاستثنائية تسد قضت بحيس المتهم شسهرا واحسدا غانها تكون تسد اخطأت في تطبيق التانون بنزولها مالعقونسة عن الحد الادنى المقرر بمتنضى المسادة سالفة البيان الأمر الذي يتعين معه نقض الحسكم المعون مبسه بقضا جزبيا ونصحيحه بنوقيع عقوية الحبس التي لا تقسل عن سنة اشهر . ذلك ان المطعون ضده هو المستأنف وحده ، ومن المقرر أنسه لا يصح أن يضسار المتهم بناء عسلى الاستثناف الرموع منه وحده ، مسانه بتعين الا تزيد مدة الحبس التي يقضى بها عن المدة التي قضت بها محكمة اول درحية .

طعن رقم ۱۳۷۰ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٩٨٨/١٥١ )

# قاعـــدة رقم ( ١٠٥٨ )

#### : المسمدا

جربهــة السرقــة ــ تشديد العقوبــة في حـــالة اقترافها بحهـــل ســــلاح ـــ وغاد ذلك •

# المسكبة:

لما كان ذلك ، وكانت العلة الداعية الى تشديد العقويسة في جريبة السرقسة اذا انترتت بحمل سلاح ان حسل الجسائى السسلاح يشسد ازره ويلقى الرعب في قلب المجنى عليه أو بن يخف لنجدته ويهى، السسبيل للجسائى لاستعماله وتت الحاجة ، وهذه العلة تتوافر بلا شك

اذا كان السسلاح المحول سلاما بطبيعته اى معد امسلا للاعتداء على النشس كالميعسات والمنادق محبله يعتبر في جبيع الأحوال ظرفا مسددا محقى وبو بم يكن لمناسبة السرقسة ، ابنا الادوات التى تعتبر عرضا من الاسلحة لكومها تحدث القتل وان لم تكن معده لسه بحسب الاصل كالطواه في لا يتحتق الظرف المشكد بحياها الا أذا استظهرت المحكمة في حسود سلطتها التتعيية أن حبلها كان المناسبة السرقسة ، وأذ كان الحسكم المطمون نيسه قسد نسب الطاعن أنه كان انناء ازتكامه السرقسة مع آحر حاملا سسلاها بخبا « مدية » دون أن يذلل عسلى أن حبلة لهذه المدسة كان لمناسبة السرقسة ، فسأته يكون معينا بالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث ماتى أوجسه الطعن ، لما كان ذلك ، وكان الحسكم قسد صدر غيليا بالنسبة المحسكوم عليه الاخسر فلا يعتد اليه أثر النقض بسل يقتصر على الطاعن وحده .

١ طعن رقم ١٩٩٨ لسنة ٨٥ ق \_ جلسة ١٩٨٨/٩/١)

# قاعــــدة رقم ( ١٠٥٩ )

# البسدا :

العلة الداعية الى تشديد العقوبة في جريمة السرقة أذا اقترنت بحصل سسلاح ـــــ أن حمل الجانى للسسلاح بشسد أزره ويلقى الرعب في قلب المجنى عليه أو من يخف لتجنت ويهيء السبيل للجانى لاستعبائه وقت الحاجة \_ وهذه العلة تتوافر بلا شسكة أذا كان السسلاح المحمول سلاحا بطبيعته أى معد اصلا للاعتداء عسلى النفس كالمسدسات والبنادق فحمله يعتبر في جميع الاحوال ظرفا بشسددا حتى واو لم يكن لماسبة فحمله يستبر في جميع الاحوال ظرفا بشسددا حتى واو لم يكن لماسبة

#### المسكمة:

وحيث أن التكم الطعون نيسه بين وأقعة الدعسوى في تسوله : « أن المنهبين ...... ، الطاعن ) و ..... ( المحكوم عليه الآخر ) انتقا سويا عسلي السرقة بالطرق الجانبية الخالية مدائرة تسم الاهرام ليلا راكبين دراجة محارية نسهر لهما الاستيلاء على ما بمكن الاستيلاء

عليه مما يحمله المسارة والفرار بسه بواسطه الدراجة التي اعداها لمذا الغرض وأنهما اثناء تنفيذ هذه الخطسة شساهد المجنى عليها المسيدة ٠٠٠٠٠٠ تسمير الساعة السائسة والنصف مسماء يوم ١٩٨٧/٣/٤ بمفردها في منطقة خالية من المارة واذ شاهداها تنقلد بقالدة ذهبياة يتدلى منها مصحف قاما بخطئها والغرار بها فيران المجنى عليها تعقبتهم بالصياح وتمكن قسائد احسدي السيارات الملاكي من اللحساق بهما وتم بمساعدة المسارة من ضبط المتهم الأول وتمكن المتهم الثاني من الفرار بعد ان تخلق عن الدراجة البخارية على جانب الطريق ــ وقد أسفر تفتيش المتهم الأول بمعرفة المسارة مور الامساك بسه ومعه القلادة السروقسة عن العثور على مطواه كان يحملها » . وبعد ان اورد الحسكم الابلة إلتي صحت لدى المحكمة على حدوث الواقعة بتلك الصورة خلص الى ان الطاعن والمصكوم عليه الآخسر سرقا الحلية الذهبية المبينة بالنققيقات والماوكة للمجنى عليها حالة كون الطاعن يحمل سلاحا محًا ( مطواة ) وأن الطاعن احرز دون مقتضى سلاحا أبيض ( مطواة قرن غزال ) وأوقع عسلى الطاعن عقوبسة الجريمسة الأولى باعتبسارها المقسررة للجريمسة الاشد . لما كان ذلك ، وكانت العلة الداعية الى تشديد العنسوبة في جريمة السرقة اذا اقترنت بحمل سلاح أن حمل الجاني-السسلاح يشم أزره ويلقى الرعب في قلب المجنى عليه أو من يخف لنجدته ويهيء السبيل للجانى لاستعماله وتت الحاجة ، وهذه العلة تتوافر بلا شك اذا كان السلاح المحبول سلاحا بطبيعته اي معد اصلا للاعتداء عسى النفس كالمسدسات والبنسادق عصله يعتبر في جبيع الاحسوال ظرمسا مشددا حتى ولو لم يكن لمناسبة السرقسة ، أمسًا الادوات التي نفسر عرضا من الأسلحة لكونها تحدث القتل وأن لم تكن لسه بحسب الأمسل كالمطواة فلا يتحقق الظرف المشدد بحبلها الا اذا استظهرت الحسكمة في حدود سلطتها التقديرية أن حبلها كان لمناسبة السرقسة . وأذ كان الحكم المطعون نيسه قسد نسب الطاعن انسه كان اثناء ارتكابه السرقسة مسع آخسر حاملا سسلاحا مخبأ « مديسة » دون أن يدلل عسلى أن حمله أهذه المديسة كان لمناسبة السرقسة ، مسانه يكون معيبا بالقصسور الذي يبطله ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باتى أوجِّسه الطعن -. عُسا

كان ذلك ، وكان الحسكم تسد صدر غيابيا بالنسبة للبحسكوم عليه الآحر فلا-يبند اليه اثر النتض بل ينتصر على الطاعن وحده ،

( طعن رقم ١٩٩٨ لسنة ٨٥ ق ــ جلسة ١٩٩٨ )

# قاعسسنة رقم ( ١٠٦٠ )

#### : المسلما

لا يجوز محلكية من يرتكب سرقية اضرارا بزوجه او زوجته أو أصوله أو فروعه الا بنساء عسلى طلب المجنى عليسه والمجنى عليه أن يتأثرل عن دعواه بذلك في أي حسالة كانت عليها الدعسوى كما لسه أن يوقف تغيد الحكم النهائي على الجساني في أي وقت شساء م

#### المسكبة:

حيث أنسه إلى كانت المسادة ٢١٣ من تسانون العقوبات تنص على أنسه ولا تجوز محاكبة من يرتكب سرقسة أشرارا بزوجه أو زوجته أو أمولة أو نموكه الا بنساء على طلب الجنى عليه والبجنى عليه والبجنى عليه الدعوى كما له أن يوتف تنفيذ الحسكم النهائي على الجساني في أي وقت شأة « وكانت هذه المسدة تنفيذ الحسلي حق النيابة العلمة في تحريك الدعسوى الجنائية بجعله يتوتفا عسلى طلبي الجنى عليه ، كما تفسيع حسد! لتنفيذها الحسكم النهائي عليه ، كما تفسيع حسد! لتنفيذها الحسكم النهائي عليه الجنائي من المجانى بتخويل المجنى عليه وقف تنفيذ الحسكم في أي وقت أليساء ، وإذ كانت الغاية من كل هذا الحسد وذلك القيد الوادين في باب السرقسية هي الحفاظ عسلى الأواصر المائلية التي تربط سين المجنى عليه والجاني غلزم أن ينبسط أثرها إلى جريمة التبديد .

وحيث أنسه بيين من الأوراق والمنردات المضهوبة أن الحكم الملمون نيسه مسدر في ١٩٨٤/١٢/١٤ بادانسة الطاعن بجريبة تعديد منقسولات المترارا بروجته وقسد استشسكل في هدفا المسكم وقسدم بجلسسة ١٩٨٢/١٢/١١ مخالصة مسادرة من زوجته المجنى عليها تتضمن استلامها جميع منقولاتها الزوجية وأنها راغمة في أعادة الحياة الطبيعية مها وبين زوجها كمة حشرت المجنى عليها بذات الجلسة المظاهرة الطاعن في هدفا و الدناع متمى في الانسكال بوتف تثنيذ الحسكم المطعون فيه ريشيا بتضى في هذا الطعن لما كان ذلك وكانت الزوجية الجنى عليها تسد سست التي روجها الطاعن بنديد بنتولانها حتى صسدر الحكم المضعون ميه وكان هذا الحسكم تسد أوقف تنفيده بناء على نزول المجنى عليها عن دعواها ضد الطاعن وكان هذا النزول تسد ترتب عليه اثر تسانوني هو انتضاء الدعسوى الجنائية بحسكم المسادة 17 المسالفة الذكر منته يتمين نتض الحكم المطعون فيسه وانتضاءه بانتضاء الدعوى الجنائية لتنازل المجنى عليها عن دعواها دون حاجة لبحث الوجه الآخر للطعن .

لما كان ذلك وكان ما انصحت عنه المجنى عليها من انتضائها من
 زوجها الطاعن كل حقوتها يعنى نزولها عن ادعائها بالحقــوق الدنيــة
 مما يصبح ممه الحكم في الدعوى المدنية غير ذي موضوع .

(طعن رقم ٣٠١٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١١/١١/١١)

# قاعسدة رقم ( ١٠٦١ )

#### البسدا:

جريبة السرقــة ــ يجوز لــلهور الضبط القضائي في احوال التلبس بالجنايات او الجنح الماقب عليها بالحبس لدة تزيد على ثلاثــة اشهر ان يقبض على التهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهابه بالجريبة ،

#### المسكية:

ومن حيث أن البين من الأوراق أن المجتى عليسة ..... النخ الشرطة بتاريخ 19 من اكتوبر 1971 بصرقية بعض محتويسات المخزن المحق بمتجره ولم يتهم احدا بالسرقية ، وفي محضر محرر في اليوم التألي اثنت الرائد ..... أن تحريفته السريسة اسسفرت عن أن المتهم هو مرتكب الحسادث نقام بضبطه واصطحابه القسم وبمناتشته ومواجهته ما دلت عليه التحريف أني بداءة تم عساد واعترف تفسيلا المركف الحادث وحده وارشد عن مكان المسروقيات فلسطعه الى هفياك احيث قسام سضبطها ثم سيال المتهم فاعترف وسيال من ضبطت لديهم المسروقيات المساور اشد أنها مفه . لمساكان ذلك ، مكانه المستورا شد النها المراه السادة الحراء من الدستورا

مند نضت على أن ﴿ التدريسة الشخصية حق طبيعي وهي ،مضسبونة لا تبس ، ونيها عدا خالة التلبس ، لا يجوز التبض عسلي احد أو تفتيشه أو حبنسله أو تقييد عزيته بأي قيد أو منعه من التنقل الا بأبر تستثرمه صروره التحقيق وصياتة أمن المجتمع ، ويمستور هذا الأمر من القساضي المفتص أو النيانة العامة ، وذلك ونقا الحسكام القسانون ، وكان مؤدى هذا النص أن أي تيد تد يرد مسلى الحرية الشخصية بوصفها حقا طبيعيا من حقوق الانسسان لا يجوز احتراءه الا في حسالة من حسالات التلبس كما هو معرف ماتونا ، أو باذن من السلطة المختصسة ، وكانت المسادتان ٤٠ ، ٢٥ من قسانون الإجراءات الجنائية المعدلتين بالقسانون رقم ٣٧ لسينة ١٩٧٧ قد اجهازتا لمسامور الضيط القضائي في احوال التلبس بالجنايات أو الجنح الماتب عليها بالحبس لمدة تزيد عسلى ثلاثة اشبهر أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كانية عسلى اتهامه بالجريمة ، وفي غير الأحسوال المتقدمة اذا وجدت دلائل كانية على اتهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة سرقسة الوسنصب أو تعسد شسديد أو متناومة رجال السلطة العامة بالقوة والعنف ، حاز لمامور الضبط التضائي أن يتخذ الاجراءات التحفظية المناسبة ، وأن يطلب مورا من أَلْتيابة الْعامة أن تصدر المرا بالقبض عليه ، ولما كان الثابتُ من الأوراق أن الضابط مسد منض على المنهم واصطحبه الى مسم الشرطة اثر اجراء تحرياته التي دلت عملي انسه هو مرتكب السرقمة دون أن تتواغر في حقه حسالة من حالات التلبس كما هو معرف بها قانونا ودون أن مصدر أمر من السلطة المختصبة بالتبض عليمه ، فسأن التبض عليمه يكون باطلا . لميا كان ذلك ، وكان المنهم قسد اعترف بالسرقة وارشد من المسروقات التي تم ضبطها اثر القبض الباطل الذي وقع عليه ، وكان مؤدى بطلان القيض. بطلان كل ما ترتب عليه من آئسار تطبيقا لقاعدة كل ما يترتب عملى الباطل مهو باطل ، فسان اعتراف المتهم وارشماده عن السروة التبع وضبطها وسؤال من ضبطت لديهم ، وقسد تمت أثر التبض الباطل وكانت مترتبة عليه \_ تكون تد وتعت باطلة ايضا ولا يصحح التعويل على الدايسل المستبد منها . لما كان ذلك ، وكانت الأوراق خلوا من أي دليل آخــر يمكن التعويل عليسه في ادانسة المنهم ، وكانت

للتحريبات لا تصلح وحدهلان تكون دبيلا على ببوت القهمة ، فسان الحكم المستأنف القلفى بالادانسة والتعويض المؤقت يكون على غير اسساس متعينا الفاؤه والحكم ببراءة المتهم ورفض الدعوى المتنية .

( طعن رقم ۱۷۷۱ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/١٢ ) قاعـــدة رقم ( ١٠٦٧ )

#### : 12-41

يعاقب بالخبس مع الشفل هدة لا تقل عن سنة اشهر ولا تجساوز سبع سنرات المقهم بالسرقسات التى تحصل فى مكان مسكون او معد للسكنى لو احد ملحقاته اذا تم تحسول المكان بواسطة التسسور او الكسر او استعمال مفاتيح مصطنعة .

#### المسكية:

حيث انسه بيين من مطالعة الأوراق أن النيابسة العامة أتسامت الدعسوى الجنائية قبل المطعون ضده بوصف أنه وآخسر سرقا الأشياء المبنسة وصفا وقيمة بالمحضر والملوكة لـ . . . . . . . من مسكنه وطلت عقابه بالمسادة ١/٣١٧ ، ٤ ، ٥ من قسانون العقوبات وقسد دانته محكمة أول درجسة بمقتضى مسادة الاتهسام وأوقعت عليسه عقوبسة الحبس مع الشعفل والنفاذ لمدة سنة أشهر ، وأذ استأنف المطعون ضده الحسكم الابتدائي مضت المحكمة الاستثنانية غيابيا بتاييد الحكم المستأنف ، فعارض المحكوم عليه فقضت الحكهة بحكمها المطعون فيه مقسول المعارضة الاستئنانية شكلا وفي الموضوع بتعديل الحسكم المعارض فيسه والاكتفاء بحبس المتهم اسبوعين مع الشمعل . لمما كان ذلك ، وكانت المسادة ٣١٦ ع مكرر ثالثا من قساتون العقوبسات تعاهب بالحبس مسع الشمسفل مدة لا تقل عن سنة اشهر ولا تجاوز سبع سنوات على السرقات التي تحصل في مكان مسكون او معد للسكني او أحد ملحقاته اذا تم دخول المكان بواسطة التسور أو الكسر أو استعال مفاتيع مصطنعة وكان يبين من المسردات التي السرت المسكمة مضهها تحقيقا لوجسه الطعن ... توانر الظرف المسعد سالف الذكر المنصوص عليه بالسادة ٢/٢١٦ كرر

ثالثا من قسانون العقوبات إذ ثبت منها أن المطعون ضده قسام بسرقسة مسكن-المبنى عليه بطريق الكسر من الخارج .

لمساكان ذَلك وكان من المقرر أن المصكمة الاستئنانية مكلفة بال تمحص الواقعة المطروحسة الملها بجبيع كيونها واوصسانها وان تطبق عليها القانون تطبيقا صحيحا ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعسوى لم تتغير وليس عليها في ذلك الا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من تسانون الاجراءات الجنائية وبشرط الإيترتب على ذلك اساءة بمركز المتهم اذا كان هو المستأنف وحده بانه كان يتمين عسلى المحسكمة وتسد بان لها بحق أن الوصف الصحيح لواقعة الدعسوي أن المطعون ضده قسام بسرقسة مسكن المجنى عليسه بطريق الكسر من الخارج ، وكانت عقوبة الجريمة بهذا الوصف الجنيد اشد ، أن تنبع المطمون ضده لهذا الوصف وتوقع عليه العقاب بشرط الا يزيد مقداره عن العقويسة المقضى بها ابتدائيا ، اما وهي لم تفعسل وتضبت بتعديل الحكم المستأنف - المعارض ميه - والاكتفاء بحبس المطعون ضده أسبوعين مع الشغل ، فقد غدا حكمها معييا بالخطا في القانون مستوجبا نقضه ، ولما كانت المسكمة لم توجه المتهم الوصف القانوني الواجب التطبيق حتى يتسنى لسه تقديم دناعه ، نسان محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطا مما يتعسين معه أن يكون مسم النتض الاحسالة .

( طعن رقم ۱۷۳۲ لسنة ٦٥ ق \_ جلسة ٢٢/١١/١٨١ )

## قاعسسدة رقم ( ١٠٦٣ )

## البسدا :

من القرر انسه لا يكفى لتوافر اركان جريسة اخفساء الانسياء السروقة القصوص عليها في المسادة ٤٤ مكررا من قسانون المقوسسات أن يثبت اتصسال المهم بالمسال المسروق بسل انسه يشسسرط أن يثبت أن المنهم كان يقلم علم اليقين أن هذا المسال مسروق .

## المسكبة:

وفن حيث أتسه من المقرر. لنسَّه لا يكني لتوافر الوكان جريمة الحقاء

الاشياء المسروتسة المنصوص عليها في المسادة }} مكررا من تسسانون العقوبات ، أن يثبت اتصال المتهم بالمسال المسروق ، بسل أنسه يشترط موق ذلك ، أن يثبت أن المتهم كان يعلم علم اليقين أن هذا المسأل لابست مسروق . الما كان ذلك ، وكان تصماري ما تنبيء بعد الأوراق هو أن يد المتهم قد اتصلت بالسيارة السروقة حين تركها المحكوم عليسه ..... لديه لاصلاحها الا أن الأوراق قسد خلت تهاما من ثمة دليال على علم المتهم بأن تلك السيارة كانت مسروتة بل أن الشابت بها أن المتهم قسرر بمجرد سؤاله ، أن المسكوم عليه ..... تركما لديسه لاصلاحها \_ وهو ما يتفق مع اقدوال هذا الأخر \_ كما أنه أرشد عن المحسل الذي عهد الله باصلاحها حيث وحدت السيارة سبه وبعض احزائها مفككة رهن اصلاحها .لما كان ما تقسدم فسان الحكمة لا يساورها شك في أن الطاعن لم يكن يعلم بأن السيارة متحصلة من جريمة ، ومن ثم مسان الجريمة المسندة الى المتهم تكون تسد انتقدته أحد أركانها القانونية ، الأمسر الذي يتعسين معه التضاء بالغاء الحسكم المستأنف بالنسبة لسه وببراعه من التهمة المسندة اليسه عمسلا بالسأدة ١/٣٠٤ من قسانون الاجراءات الجنائية .

( طُعن رقم ۱۰۵۰ اسنة ۸۸ ق ــ جاسة ۱۹۸۹/۱/۰ ) قاعـــدة رقم ( ۱۰۹۲ )

# البسطا :

جريمـة السرقـة ــ حــكم الادانـة يجب ان يشتبل عــلى بيان الواقعة المستوجبة للعقوبـة بيانا تحقق بــه اركان الجريمة والطّــروف التى وقعت فيها والادانـة حتى التى وقعت فيها والادانـة حتى ينضح وجــه استدلالها بها وســـلامة ملخفها تمكينا الحــكمة التقفى من مراقبــة التطبيق القـــلموفى على الواقعــة كما صـــار اثبلتها في الحكم والا كان قـــاصرة •

# المسكبة:

وحيث انسه يبين من مطالعة الحسكم الابتسدائي المؤيد لاسسبأبه بالعسكم المطعون نيسه ان اقتصر في ميانه لواقعسة الدعسوي عسلي

موله روحيت أن المتمين اعلنوا مانونا وحصروا ولم يدنعوا التهمة شة دنساع يكن لليحسكمة إن تطعئن اليسه ومن ثم يتعين عقابهم بمواد الاتهام والمسادة ١/٣٠٤ أ.ج مسلما كان ذلك وكانت المسادة ٢١٠ من قسانون الإجسراءات الجنائية تسد أوجبت أن يشمل كل حسكم بالإدانسة عسلى بيان الواقمية المتوجبة للعقويسة بيانا تتحقق بسه أركان الجريمسة والظروف التي وقعت فيهسا والأدلسة التي استخلصت منها المسكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها به وسلامة مأخذها تمكينا لمحمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة المسنوجية كها مسار اثباتها بالجكم والا كان قساميرا ، واذ كان الحكم المطعون فبه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجبه استدلاله بسه عسلى ثبوت التهسية بعناصرها القانونية كاية الأمر الذي يعجز هذه المسكمة عن مراتبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ومن ثم يكون قاصرا بما يستوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث باتى اوجهه الطعن 6 ولما كان هذا الوجه الذي بني عليه يتصل بالمحكوم عليهما الذبن لم يطعنا بطريق النقض غانه يتعين كذلك نقض الحكم بالنسبة اليهما عملا مالسادة ٢٤ من القسانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بحسالات واحسراءات الطعن بطريق النقض .

( طعن رقم ۲۷۵ه لسنة ۵۷ ق ــ جلسة ۱۹۸۹/۱/۳۰ )

# قاعـــدة رقم ( ١٠٦٥ )

البسدا:

جريسة السرقة بالكراه سالاصل في الحساطة الهفائيسة الها تتسوم على التحقيق الشفوى الذي تجريه الحسكة في مواجهة القهم بالمحاسسة وتسمع فيه الشهود لانبسات التهسقة أو تقيها ولا يتتسوغ الفروج عسلى هذا الأصسل الا اذا تعذر سماعهم لأي سبب من الاسباب أو قبل المتهم أو قبل المتهم أو قبل المدافع عنه ذلك قبولا صريحا أو ضمنيا .

#### المسكبة:

حيث أن ما ينعاه الطاعن على الحسكم المطعون نيسه أنسه أذ

دانسه بجريه السرقسة بالاكراه قسد شابة آخلال بحق الدفتتاع ظك بان المدانع عنه اختتم مرافعته طالبا امتلياً القضاء ببراعته واحتياطيا المنتعاء الشاهدة الثانية لسماع شهادتها بيد أن الخشكم عول فيتا عول عليسه عسلى أقسوال تلك الشاهدة ورد على طلب مناشستها بما لا يصلح ردا .

حيث انسه ببين من محضر جلسة المحاكمة أن المدانسة عن الطاعن الستهل مرافعته واختتها طالبا أصليا القضاء ببراءة الطاعن واحتياطيسا استدعاء الشاهدة الثانية لسماع شهادتها ويبين من الحسكم المطعون فيه أنه عول فيبلهول عليه على لتوال الشاهدة . . . . . وعرض الى مللب سماع شهادتها ثم رد عسلى هسذا الطلب بتوله : « كما أنها تلتقت عن طلب الدعاع سماع شهادة الشاهدة الثانية أذ لم يتعسك بهذا الطلب الا معد أن اسستكمل مرافعته في المؤسسوع للفصل في الدعسوى .

لمساكلن ذلك وكان من المقرر وفقا للمادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية \_ أن الأمــل في المحاكمات أنها تقوم عملى التحقيق الشغوى الذى تجريه المسكمة - في مواجهة المتهم بالجلسة وتسمع نيسه الشهود لانبسات التهمة أو نفيها ولا يسوغ الخروج عملى هذا الأصمل الا أذا تعذر سماعهم لأى سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدانسع عنسه ذلك \_ قبولا صريحا أو ضهنيا \_ وأذ كان ذلك وكان حق الدفاع \_ الذي يمتنع بسه المتهم - يخوله ابداء ما يعن لسه من طلبسات التحقيق ما دام بساب المرافعسة لم يزل مفتوحا فسان نزول المدافسع عن الطاعن بادىء الأمر عن سماع شهادة الشاهدة الثانية بمثابتها أحد شسهود الاثمات واسترساله في الرافعة لا يحرمه من العدول عن هذا النزول ولا يسلبه حقسه في العسودة الى التمسسك بطلب سسماع الشساهدة طالمسا كانت المرافعة ما زالت دائرة لم تتم بعد وكان ما اختتم بعه المدامع عن الطاعن مرافعته من طلبة اصليا القضماء ببراعته واحتياطيا استدعاء الشاهدة لسهاع شهادتها بعد على هذه الصورة طلبا جازما تلتزم المحكمة بالجابته عند الاتجاه الى القضاء بغير البراءة \_ فسأن الحسكم اذ قفي مادائسة الطاعن التفاء باستناده الى أقوال الشاهدة دون الاستحامة الى طلب سماعها يكون مشوبا بالاخلال بحق الدنساع ولا يشنع له ذلك كونه تبد عول في تضائه ب علاوة على ما سلف عسلى ادلسة اخسرى مبلد ذلك بأن الأصل في الأدلسة في المواد الجنائية أنها متسادة بشسد يعضها بعضا وبنها مجتمعة تنكون عتيدة المسكمة نسليس من المستطاع ب والحال كذلك ب أن يعرف بعسير تضاء محكمة الموضوع غيها لو استبعت بننسها الى شهادة الشاهدة المذكورة التي كانت عنصرا من عناصر عتيدتها في الدعسوى نسان الجسكم المطعسون غيبه يكون خميها بها يستوجب نقضه والإصالة وذلك بغير جاجسة الى بحث باتي لهصة الطعس .

( طعن رتم ۸۲۳۲ لسنة ۸۸ ق ــ جلسة ۱۹۸۹/۱/۷ )

# قاعسسدة رقم ( ١٠٦٦ )

#### : المسطة

جريمة السرقــة ــ حــكم الادانــة بجب أن يبن مضمون كل دلين من أدلــة الثبوت وأن يذكر مؤداه حتى يتضح وجــه استدلالهــا بــه لكى يتسنى لحــكهة النقض مراقبة تطبيق القـــاتون تطبيقا صحيحا عن الولقــة كما صار أثباتها بالحكم ،

## المسكبة:

وحيث أن الحسكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحسكم المطعون فيسه التنهى الى ثبوت جريبة السرقسة في حق الطاعن وآخر تبوله ( أن الاتهام عليه المتحت على المتحت المت

لأسبابه بالحكم المطعور فيه حين اورد الافلة على الطاعن استند في ادانت ضبن ما استند اليه الى اقسوال المجنى عليه دون ذكر لفحوى شهادته غاته يكون مشوبا بعيب القصور في التسبيب بما ببطله ويوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان الاصل ان الاعتراف الذي يحول عليه يجب ان يكون اختياريا وهو لا يعتبر كذلك — ولو كان صادقا — اذ صدر اثر اكراه أو تعديد كان شدر هذا التعديد أو ذلك الاكسراه ، وكسان من المقرر أن الدنسع ببطلان الاعتراف الصدوره تحت تأشير التعديد أو الاكراه هو دفسع جوهري يجب عسلى محسكمة الموضوع مناتشته والرد عليه ما دام الحسكم قد عول في قضائه بالادانية على ذلك الاعتراف ، على نقلك ، وكان الحسكم المطمون فيسه قبد عول في ادانية الطاعن من بين ما عول عليه — عسلى هذا الاعتراف بغضير أن يرد على هنذا الدفساع الجوهري ويقول كلمته فيسه ، غسانه يكون معيبا بالقصور في التسبيب ، لما كان ما تقدم ، فائه يتمين نقض الحسكم والاعسادة بغسير حليبة الى بحث بلقي ما يثيره الطاعن في طعنه .

( طعن رقم ۱۸۲۸ لسنة ۵۸ ق ــ جلسة ۱۹۸۹/۲/٥

## قاعـــدة رقم ( ١٠٦٧ )

#### البسدا :

جريهة السرقة — حسكم الادانسة يجب ان يشتبل عسلى بيان الواقعة المستوجبة المقوية بيان تحقق بسه اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادانسة حتى التى وقعت فيها والادلسة التى استخلصت منها المحسكمة الادانسة حتى يتضح وجبه استدلالها بها وسسلامة ملخذها تبكينا لمحسكمة التقض من مراقبة التطبيق القسلونى على الواقعسة كما صسار اثباتها في الحكم والا كان قساصرا .

#### المسكمة:

ومن حيث أن ما ينعاه الطاعن عملى الحمكم المطعون فيمه الممه أذ دانه بجريهمة السرقمة قمد شابه القصور في التسبيب ، ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون نيه لم ببين واقعة الدعوى المستوجبة للمقوسة والطسروف التي وقعت نيها ، واللسة الثبوت عليها ، والسيعيه ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم الطعون نمه ، قد اقتصر في بيان واقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن عملي قوله « أن التهمة المسندة إلى المتهم ثابتة قبله مما جساء بمحضر الضبط ومن عسدم دفعه لها بدفساع مقبول .... ٣ ، لما كان ذلك وكانت المادة . ٣١٠ من قسانون الاجراءات الجنائيسة قسد أوجبت أن بشتبل كل حبكم بالادانية عبلي بيان الواقعة الستوجية للعقوبة بيانا تتحقق بنته أركان الجريبة والظروف التي وقعت فيها ، والأدلسة التي استظمت منها المحكمة الادانسة حتى بتضح وجسه استدلالسه بها وسلمة ماخذها بمكينا المسكمة النقض من مراتبة انتطبيق القساتوني الصحيح على الواقعة كها صار اثباتها في الحكم والا كان تساصرا . لما كان ما تقدم ، وكان الحسكم قد اكتفى في بيان واقعمة الدعوى والتدليل على ثبوتها تبل الطاعن بالاحسالة الى محضر ضبط الواتعسة دون أن يورد مضمونه حتى ببين وجه استدلاله به عملي ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كامة ، مسانه يكون معيبا بالتصور في التسبيب بما يوجب نقضمه والاعسادة وذلك بغسير حاجمة الى بحث بساقي أوجسه الطعن .

( طعن رتم ٨٤٦٠ لسنة ٨٥ ق ــ جلسة ٢٣/٣/٢٨ )

سلاح —

## قاعـــدة رقم ( ۱۰۷۸ )

البيدا ك

حسالة التلبس ــ ما يكفى لقيامها ــ اثره .

### المسكبة:

من المقرر أنه أذا وجدت مظاهر خارجية فيها بذاتها ما ينبي مارتكاب الفعل المكون للجريهة نسان ذلك يكفى لقيام حسالة التلبس بصرف النظر عما ينتهى اليه التحقيق أو تسفر عنه المحاكمة أذ لا يشترط لقيام حالة التلبس أن يؤدى التحقيق الى ثبوت الجريمة قبل مرتكها واذ كان المطعون ضده قد شوهد وهو يطلق سلاحا ناربا واقتسد ومعه هذا السلاح الى مأمور الضبط القضائي فسان حنساية احسراز السلاح الناري تكون متلبسا بها . ولما كان قانون الاحسراءات الجنائية تد اجاز في المادة ٣٤ منه لرجل الضبط التضائي في احوال التلبس بالجنايات بصفة علمة أن يقبض على المتهم الذي توحد دلائل كانية على اتهامه ونص في المسلاة ٢٦ منسه على أنسه في الاحسوال الني يجوز نيها القبض على المتهم يجوز لمامور الضبط القضائي أن يفتشه باعتبار أنه كلما كان القبض صحيحا كان التفتيش الذي يجريه من خول اجراؤه على المتبوض عليمه صحيحاً أيا كان سبب القبض أو الفرص منه وذلك لعموم الصيغة التي ورد بها النص نسان الاجراءات التي مام بها الضابط من التبض على المطعون ضده وتنتيشه تكون قد وقعت صحيحة واذ خالف الحكم المطعون نيه هذا النظر واهدر الدلبل المستهد من التفتيش بقالة أنسه تفتيش باطل يكون تسد أخطأ في تطبيق القانون نيتعين نقضه.

( طعن رقم ٢٦٠٧ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٦٠٧ /١

# قاعـــدة رقم ( ۱۰۲۹ )

البـــدا :

الأسباب التى لا تعدو أن تكون محساولة لتجريح الله الدعسوى عسلى وجسه معين تلعيا من ذلك الى مناقضسة الصورة التى أرتسمت في وجدان قسافى الموضوع بالدليل الصحيح لا يجسوز اثارتها أمسام محكمة النقص .

#### المسكمة:

لما كان الحسكم المطعون فيه قسد بين واقعة الدعسوى بما متواتر بسه كافة العناصر القانونية لجريمة احراز سلاح نارى مششخن مسا لا يجوز الترخيص بحيازته أو الخرازه واؤرد عسلى ثبونها في حقسه الطبة مسائفة لها معينها من أوراق الدعسوى ومن شائها أن تؤدي الى ما رتبه الحسكم عليها . وكان ما نعى بسه الطاعن على الحسكم من أنسه لم يعظ بالدغسوى عن نصر وبصيرة وأنه فسد استدلالة الأسباب التي أوردها الطاعن لا يعدو أن يكون محاولة لتجريح اللسة الدعسوى على وجدان على المستم في وجدان على المستوع بالقليسل الصحيح وهو ما لا يجسوز النارتسه أسائم محكمة النتفس .

( طعن رقم ١٩٨٢) لسنة ٥١ ق ـ حلسة ٢/٣/١٩٨١ )

# قاعـــدة رقم ( ۱۰۷۰ )

#### السيدا :

التناقض الذي يعيب الحسكم ويبطله هو الذي يقسع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما اثبته البعض الآخسر ولا يعسرف أي الأمسرين قضلته الحسكية .

#### الحكمة:

لما كان ذلك وكان من المقرر أن التساقض الذي يعيب الحسكم ويبطله هو الذي يقع بين أسبابه بحيث يننى بعضها ما اثبته البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحسكة ، وكان الحسكم قيد نساقش في مدوناته صورة الواقعة حسبما أوردها الضابط في أنسه استوقف المطعون ضده ثم قبض عليه وفقشه ، ثم أورد قضاؤه بها يفيد الشسك في صسوره الواقعة كما أوردها الضابط مها تنحسر بسه دعسوى التناقض ، فسان النعى على الحسكم بهذا الوجسه لا يكون في مطه ، لما كان ما تقسدم ، مسان الطعن يكون على غير اساس متعينا رعصسه موضوعا ،

( طعن رقم على السنة ٥٦ ق سـ جلسة. ١٩٨٢/١/٦ )

# قاعسسدة رقم ( ١٠٧١ )

البسدا:

توافر عناصر جريمة احراز مواد مفرقعة ... اثره .

#### المكة:

لما كانت المسادة السادسة من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر انها تحظر حيازة او احراز الذخائر التي تستعمل في الاسلحة الالمن يكون مرخصا لسه في حيازة السلاح واحرازه وتسد نصت الفقرة الرابعة من المسادة ٢٦ من ذلك القانون المعدلة بالقسانون رقم ٤٦ه لسنة ١٩٥٤ عسلى أن يعاتب بالسجن وبغرامة لا تجاوز خيسين جنيها كل من يحوز او يحرز بالذات او بالواسطة فخائر مما تستممل في الأسلحة النارية المنصوص عليها في الجدولين رقمي ٢ ، ٣ مما يبسين معه ان ما اقترفه الطاعن لا يندرج تحت هكم أي من نصوص قسانون الأسلحة والذخائر ، لأن أصابع الجلجنيت لا تعتبر من الذخائر التي تستعمل في الأسلحة النارية المششخنة وكذلك الحسال أيضسا بالنسبة الى منيسل البارود المضبوط . ومن ثم مان الحكم المطمون ميسة اذ حصل واقعة الدعسوى ودان الطاعن على اساس توافر العناصر القانونية لجريهة احراز مواد مفرقمة وخلص الى معاقبته بالمادة ١٠٢ (١) من تسانون العقوبات يكون قد انزل على الواقعة حكم القانون الصحيح مما لا محل معه للنعى على الحسكم في هذا الخصوص ، هذا الى انه لا جسدوى مما يجادل بسه الطاعن من أن ما قارفه لا يعدو أن يكون جريمسة احسراز نخاتر ينطبق عليها تض المسادتين ٦ ، ٢٦ فقرة رابعة من القسانون رقم ٣٩٤ اسنة ١٩٥٤ في شان الأسلمة والنقائر ذلك أنسه بقرض صحة دعواه - خَانَ العقوبَة الواقعية غليه وهي السجن لدة ثلاث سنوات والمسادرة مقررة في القانون سالف الذكر الجريمة احراز ذخائر مها تستخدم في الاسلحة التارية دون أن يكون مرخصا بالعرازها ؟ مما لا تكون معسه مصلحة لسديهذا الوجه من النعي .

( طعن رقم ۱۹۹۰ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٥/٨ )

## قامستة رقم (١٠٧٢)

المسطا:

جريبة عنل أو العراز سلاح في مجد الترجيمرر عقوبتها .

المسكبة:

لمسا كان ذلك وكانت المسادة ٢٨ مكررمن القانون رقم ٣٩٤ لسمة ١٩٥٤ المعلة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ قسد نصت على انه ١ اذا لم يتقسدم المرخص لسه بطلب تجديد قبل نهاية مدة الترخيص بشسهر يخطر بخطاب مسجل بعلم الوصول ليتقدم بطلب التجديد خلال ملك المدة ، ويماتب كل من يحوز أو يحرز سلاحا انتهى مدة الترخيص له يسه لعدم تتديبه طلب التجديد في الميماد بغرامة لا تقسل عن عشرة جنيهات ولا تزيد عسلى خبسين جنيها اذا لم يسلم سلاحه مور انتهاء الترخيص - واذا التبت مدة سنة اشهر دون تسليم السلاح أو تجديد الترهيض بسه تكون المتوبة الفرامة التي لا تقل مَّن خبسين جنيها ولا تزيد عن . . ه جنيه ـ واذا زادت تلك المدة على سنة تضاعف الغرامة » . وكان الثابت من مدونات الحكم أن المطمون ضده قد تجاوز مدة السنة المنصوص عليها في الفترة الرابعة من المسادة ٢٨ مكرر من القسانون سالف الذكر دون تسليم السلاح أو تجديد الترخيص بسه ومن ثم يتعين معاتبته بفرامة لا تقسل عن مائسة جنيه ولا تزيد عن الف جنيه أعمالا لهذا النص واذ تضى الحسكم المطعون ميه بمعاتبة المطعون ضده متفريبه مبلغ عشرة حنيهات نسانه يكون تت أضاحة في تطبيق التقون لنزواسه من الحسد الادنى للمتوسة المررة قالونا سالسا كان ذلك نساته بتعين نقض الحسكم الطعور نيه وتصحيحه بمعاتبة المطعون ضده بالفرامة التي لا نقل عن مائة جنيه .

( طعن رقم ١٨٤٤ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٨/٥/١٨٠)

## قاعسسدة رقم (٢٠٧٣)

البدا:

يكنى التحقيق جريعة حيازة استلاح نارى يدون ترفيص سه مجرد الحيازة المسادية طالت ام قصرت وايا كان الباعث عليها ولو كانت لأمر عسارض •

#### : ألحكمة

من المترر إنسه يكمى لتحقيق جريمة حيازة سسلاح نارى بسدون ترخيص مجرد الحيازة المسادية طالت ام قصرت وإيا كان الباعث عليها واو كانت لآسر عارض لأن قيسام هذه الجريسة لا يتطلب سوى القسد الجنائي الغام الذي يتحقق بمجرد احراز أو حيازة السلاح النارى بسنون ترخيص عن علم وادراك . وإذ كان البين من مدونات الحسكم المطمون غيبه إلى الطاعن الأول تسلم السلاح من شقيقة الطاعن النائي واستعمله في اطلاقي الاعيرة النارية التي السابت المجنى عليها على نحو ما شسهد بسه متى اطبانت المحسكة إلى أقوالهم ، وعولت في الادانة على شهادتهم ، أسان ذلك ما تتوافر بسه اركان جريمه احراز السلاح النسارى بسدون ترخيص وفق ما هي معرقسة بسه قانونا ، ويكون النمى عسلى الحسكم في هذا الخضوص غير سديد .

( طعن رقم ١٥٨١ لسنة ٥٣ ق - حلسة ١٩٨٣/١١/١)

# قاعسسدة رقم ( ١٠٧٤ )

: المسطا

مراد الثيرع من نص المسادة ٢٥ مكرر من القسانون ٢٩٤ ليسنة ١٩٥٤ المعلمية بالقانوني ٢٦ لمسنة ١٩٧٨ و ١٠٠ لمسنة ١٩٨٠ سـ تاثيم حيارة واحراز الاجزاء الرئيسية المسلاح .

### المسكية:

لما كانت المسادة ٣٥٠ مكرر من القانون ٣٦٤ لمسانة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والفخائر المحلة بالقانونين ٢٦ لسنة ١٩٧٨ و ١٠١ لسنة

١٩٨٠ منص عسلي ان معتبر اسلحه ماريه في حديثم هذا القلنون الجسراء الاستلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين ٢ . ٣ وكاتمات أو محقضتات العنوت والتلسكوبات المعدة لتركيبها للاسلحه النارية ، ويعاقب عسلي الاتجار نيها أو استرادها أو صنعها أو اصلاحها بالمخالفة لأحسكام هذا القانون بذات العقوبات المنصوص عليها في هسدا الشأن على الاسلحية النارية ، ويسرى حكم الفقرة السابقة على حيازة واحراز الأجزاء الرئيسية للاسلحة النارية وكاتمات او مخفضات الصوت والتلسكوبات التي تركب على الأسلمة المذكورة . ويبين من هذا النص بصريح لفظه ومفهوم دلالته تاثيم حيازة واحرار الأجسزاء الرئيسية للسلاح وجاء النص مطاعًا من كل قيد ليتسبع مداوله لاستيماب كافة تلك الأجزاء في أي صورة تسكون عليها دون اشتراط انفرادها ، واذ كانت القاعدة انسه لا محل اللجتهاد ازاء صراحة نص القانون واجب التطبيق وان النص العام يعمل بسه على عمومه ما لم يخصص بدليل ، نسان ما خلص اليسه الحسكم من أن مناظ التجريم وجود الأجزاء الرئيسية للسلاح على انفراد يكون ولا سلد ليه من التاتون وتخصيص للنص بغير مخصص . لما كان ما تقدم ، نسان الحسكم المطعون نيسه يكون تسد أخطأ في تطبيق القانون ، ولمسا كان هذا الخطأ الذي تردي فيه الحكم قد حجب المحكمة عن بحث موضوع الدعسوى وتقدير أدلتها ، مانه يتعين نقضه

( طعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٣/١١/٢٢ )

# قاعىسىدة رقم ( ١٠٧٥ )

# : المسدا

تختص محاكم أمن النواــة بالجرائم المتصوص عليها في القـــاتون رقم ٣٩٤ اسنة ١٩٥٤ الخاص بالأسلحة والنخاتر والقوانين المملة له ،

### الحكة :

لما كان ذلك وكانت حالة الطوارىء تسد اعلنت في جميسع انحساء الجمهورية اعتبارا من السادس من اكتوبر سنة ١٩٨١ بموجب ترار رئيس الجمهورية المؤتمت رقم ٥٦٠ سنة-١٩٨١ سـ وكان امر رئيس الجمهورية رقم

واحد نسمة ١٩٨١ بلحالة بعض الجرائم الي محاكم امن الدولة 4 طواريء ٢ مسد مسدد ونشر في الجريده الرسميه بتاريخ ٢٢ من اكتوبسر سسنة ١٩٨١ وعبلوبسه من اليوم التالي لتاريخ بشره ونص في مانتسه الأولى عسلى أن ﴿ تحيل النيابة العامة الى محساكم أمن الدولسة ﴿ طواريء ﴾ المشكلة طبقا لقلنون الطــوارىء الجرائم الآتية : . . . . ثانيا : . . . ثالثا . الجرائم المنصوص عبيها في القسانون رقم ٣٩٤ لسسنة ١٩٥٤ في شان الأسلحة والدحائر والقوانين المعدلة سه ، وكانت الجريمسة التي حوكم الطاعن من أجلها من الجسرائم التي تختص بنظرها محساتم ابن الدولة ( طواريء ) أصلا بيص الأمر رقم واحد لسبة ١٩٨١ سالف البيان ــ لما كان دلك وكان الطاعن قسد حسوكم صبقا للقسانون رضم ١٦٢ لسمة ١٩٥٨ في شمسن حالة الطوارىء من وقسد نم التصديق عني الحكم المسادر فيها من مكتب الحاكم المسكري بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٢ وكانت المادة ١٢ م هذا القانون تقضى معدم جوار الطعن بأى وجه من الوجسوه في الاحسكام المسادرة من محسلكم امن الدولسة سـ نسيان الطعن المتسدم من الطساعن يكون عسير جسائز مسانونا وينعين الحسكم بعدم جسوازه .

( طعن رقم ٢٤٩٩ السنة ٤٥ ق سيطسة ٧٧/١١/٢٧ ١

شروع ---

# قاعسسدة رقم ( ١٠٧١ )

البسطا:

الشروع المعاقب عليه في جريمة تزييف العملة الورقية ـ شرطه .

المسكبة:

من المتسرر أن مجرد تحضير الأدوات اللازمة للتزييف واسمعيلها بالفعل في أعداد العملة الورتية الزائفة التي لم تصلل إلى درجة من الاتتان تكمل لها الرواج في الممالة هي في نظر التانون من أعمال الشروع المماتب عليها قانونا الا أن شرط ذلك بداهة أن تكون الوسائل المستعبلة في التقليد تصلح بطبيعتها لمسنع ورقة زائفة تشسبه العبلة الورتية الصحيحة ، لها أذا كانت هذه الوسائل غير صالحة بالمرة لتحتيق الفرض المتصود منها ولا تؤدى مهما انتن استعبالها إلى انتاج ورقة زائفة شبيهة بالورقة الصحيحة - كانا هو الجمائي في صورة الدعوى المسائلة . فاسان جريعة التقليد في هذه الحالة يكون مستحبلة استحسالة مطلقة والشروع نبها غير مؤثم ويكون منعى الطاعنة في هذا الشسان غسير سسدند .

( طعن رقم ٢٦٠٣ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٦/١٢/١١ )

قاعسسدة رقم ( ۱۰۷۷ )

البـــدا :

جريمة الشروع في التهريب ... اعتراف المتهم بمحضر ضبط الواقعة ... انسره .

الحسكمة:

لما كان الثابت من الاطلاع على المنردات أن المطعون ضده تمد أثر، في محضر ضبط الواقعة بصحة ما أثبته موظف الجبرك من ضبط سسبع وأربعين ساعة رقبية أجنبية الصنع لم تسسدد عنها الضرائب الجبركية مخبأة في للجيوب الملخلية المسترته التي كان يرتديها عند مغادرته منتذ الجبرك ببديا استعداده للتمسالح ودفع ما يتنفسيه ذلك من رسوم وغرامة ، وأنسه اذ ووجسه بنهمة الشروع في التهريب اجاب بأنه مخطىء وبأن تلك هي المرة الأولى التي يرتكب نيها مثل هدذا الفعل ، وكان الحكم المطعون نيسه تسد تضى بالبراءة دون أن يعرض للدليل المستهد من تلك الاتسوال ودون أن تدلى المسكمة برابها نيسه بما يغبد عسلى الاتسان أنها نطئت اليسه ووزنته ولم تقتنع بسه أو رأته غير صالح للاستدلال بسه على المتهم ، غان الحكم يكون معيا بالتصور متعينا نقضه والاحالة .

( طعن رقه ۲۷۹۱ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/١١/٦ ;

شیك بدون رصید

## قاعىسدة رقم ( ١٠٧٨ )

#### البـــدا :

استحالة تحقيق بعض اوجه الدفاع لا يعنى من الحكم بالادانة ما دامت الادلة القائمة في الدعوى كافية لثبوت الجريعة .

#### المسكمة:

من المترر أن استحالة تحقيق بعض أوجه الفضاع لا يمنسع من المحرب بالادائدة ما دامت الادلية القائبة في الدعسوي كافية لشبوت الجريسة ، وكانت المحسكية ... على ما سلف بيانه ... لم تأثر جهدا في سبيل أعادة تقديم أصل الشيك فاستحال عليها ذلك بسبب استرداد الطاعن لسه ... على ما ثبت لها من التحقيق الذي أجرسه ... فسأته لا يعيب الحسكم المطعون فيه أذ لم يعول عملي انكار الطاعن مسدور الشيك منه ودانه استنادا إلى ما كورده من أدلية الثبوت المطروحة في الدعسوي ومنها المحسورة الشمسية للشبيك التي سبق المحسكية أن طابقتها عملي الأمسل ، لما كان ما تقسم فسأن الطعن برمته يكين على اسساس .

( طعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٢/٣/٢١ )

# قاعـــدة رقم ( ۱۰۷۹ )

### المسدا:

للمحسكمة ان تكون عقيدتها بكل طرق الاثبات ـــ استحالة تحقيق بعض اوجــه الدفــاع لا يعنــع من الحــكم بالادانــة ما دامت الادلــة القائمة في الدعـــوى كافية لثبوت الجربمة .

### الحسكمة:

من المقسرر أن عسدم تقديم أمسل الشيك لا ينفى وقوع الجريمة ان المنصوص عليها في المسادة ٣٣٧ من قسانون المقوسات وللمحسكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بسكل طرق الانسات ، ولها أن تنفذ بالمسورة الشمسية للشسيك سولولم يكن الأصل قسد قسدم اليها سرمتي اطهائت

عن أي طريق آحر الى صحة تلك المصورة . المائكان ذلك ، وكان البين من مطالعه محاضر الجلسات التي نظرت ميها المعارضة في الحسكم الغيابي الإبتدائي انسه بعد اتكار الطاعن صحور الشيك منه كلفت المحسكة المجنى عليه باعادة تقديم اصلل الشيك فقال أن الطاعن استرده نقاء اداء بعض تبيته ، وكان من المقرر أن استحالة محقيق بعض أوجسة الاتفاع لا يبنع من الحسكم بالادانسة ما دامت الادلسة القائمة في الدعسوى كلفية لثبوت الجريمة ، وكانت المحسكة ما على ما مسلف بيانه ما مسب المهروبة أن مبيل اعادة تقديم أصل الشيك فاستحال عليها ذلك بسبب المستوداد الطاعن المهم المعور ميسه أد التقت عن أنكار الطاعن صدير الشيك منه وأنسه استقادا إلى ما أورده من أداسة النسوت المطروحية في الدعسوى ومنها المسلور الشمسية للشيك التي سبق المحسكمة أن في الدعسوى ومنها المسلور الشمسية للشيك التي سبق المحسكمة أن غير الساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٥٣ ٢٤/٣/٢٢ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨١/٣/٢٢ ا

# قاعسسدة رقم ( ١٠٨٠ )

: المسطا

لا تقبل المعارضة في دفع الكبيالة الا في حالات صَياعها او تغليس حــاطها ،

# المسكمة كا

الاصسل المستفاد من الجمع بين حكمي المسادنين ٦٠ عقوبسات و ١٤٨ من تسانون التجاره التي جرى نصها بأنه لا يقبل المعارضسة في دنع الكبيلة الا في حسالة ضياعها أو تغليس حاملها نبياح لسه أن يقضد من جانبه لجراء يصسون سه بغير توقف على حكم القضاء - كما أنسه المن المسلم بسه أنه يعفل في حسكم الضياع السرتسة والحسول عليها بطريق التهديد وحساتي تبديد الكبيالة والحصول عليها بطريق النصيب -

طس رتم ۱۹۸۲/٤/۲۹ لسفة ۵۰ ق ــ جلسة ۲۹/۱۲۸۲

### قاصسندة رقم ( ۱۰۸۱ )

: 12-4

الوفساء بجزء من قيمة الشيك ــ السره .

المسكنة كا

الوقاء بجزء من تيسة الشيك لا يغير من طبيعته.

( طعن رقم ٥٠٠٦ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ )

# قاعسسدة رقم ( ۱۰۸۲ )

: 12-41

جريعة امسدار شسيك بدون رمسيد سا أمسادة البنك بالرجسوع على السلحب لا يمسيح ان يبنى عليها ركن تخلف الرمسيد الكافى القابل العرف سر وجوب بحث المسر الرمسيد وجودا وعدما وكفايته وقابليته المسيحب •

### المسكنة:

من المترر على ما جرى به تضماء هذه المصحة — انه يتمين على الحسكم بالادانسة في جربية اصدار شيك بدون رصيد أن يستظهر الرسيد في ذاته بن حيث الوجود والكتابة والتعلية للصرف — بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف تبيت استغلالا للاوضاع المربية — كرغض البنك المرب عند التشكك في صحة توقيعه أو عدم علم ملابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه — لانسه لا يسار الى بحث القصد الملابس الا بعد ثبوت الغمال نفسه — ولما كان الحسكم المطمون عيه لم يبحث الر رصيد الطماعن في المعرف وجسودا وعدما حادام قسد وقع على الشيك وأنساد البنك بالرجوع عملي المحدون بعث عالم أن المحدون بعث عالم أن المحدون بعث عالم أن المحدون بعث عالم أن المحدون بعث على المحدون تبيته الى مجرد أتوال للمدعى علمقوق من نلك أن يستثد الحكم المطمعون عيسه الى مجرد أتوال للمدعى علمقوق عنديه المدية ضعفها صحيفة دعواة الباشرة مؤداها أن البنك لم مصدية الشيك عدد تقديمه اليه وظالبه طارجوع عملي الساحب لعدم وجود رصد لسه ما

لأن قوله في هذا الشأن هو مجرد تقرير لنظره لا تسسلتده فيسه افسادة البنك التي التتصرت بياناتها على الرجوع على السلحب مما لا يتأتي ممه أن بيني عليه ركن تخلف الرصيد الكافي والقابل للمرف في جريبة اعطاء شبك بدون رصيد التي دين الطاعن بها سسس كان ما نقدم فان العسكم المطعون فيسه يكون معيها بها يستوجب نقضه .

( طعن رقم ۸۱۲ اسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۲۱۸۳/۰/۲۲ ) قاعـــدة رقم ( ۱۰۸۳ )

## : المسطا

الحكم الصادر بالادائــة في جريبة اصــدار شيك بدون رصــيد ـــ شرط صحته •

#### الحكة ٤

لسا كان يتمين لمحة الصكم بالادانسة في جريبة اصدار شبك بدون رصيد أن يستظهر الحسكم أسر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكماية والتابلية للصرف سبغض النظر عن تمسد السلحب وانتوانه عسدم صرف قيبته استغلالا للأوضاع المرغية سكرغض البنك الصرف عند التشكيك في صحة التوقيم ؛ أو عند مطابقة توقيمه للتوقيع المحفوظ لديب وكان الحسكم المطعون فيسه لم يبحث أسر رصسيد الماعن نفسسه ، وكان الحسكم المطعون فيسه لم يبحث أسر رصسيد الماعن البنك وجودا وعدما واستيفائه شرائطه ، بل الملق القسول بتوافر اركان عليسه ، دون بحث علة ذلك ، نسان الحسكم يكون تحد انطوى علي عليسه ، دون بحث علة ذلك ، نسان الحسكم يكون تحد انطوى على المنية بمسحيفة الدعسوى المباشرة من انسه بين عند تقديم الشسيك الى البنك عسم وجود رصيد الماعن بسه أذ لا يعدو هذا القسول أن يكون تقريرا انظره لا تساده فيه اغادة البنك التي انتصرت بياناتها على الرجوع على السلحب ، ومن ثم يتمين تقني الحكم المطعون نبه .

( طعن رتم ۲۷۲۶ لسنة ۲۰ ق ﴿ جلسة ۲۸/۲/۲۸۸ ) -

# قاعسسدة رقم ( ١٠٨٤)

#### البسدا:

جريمة الشيك بدون رصيد تحقق بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى السستفيد مسع علمه بسانه ليس لسه مقسابل وفساء قسابل السحب سلمسكة الاستئافة الأسسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الاسسباب بسل يكفى الاحسالة اليها .

#### المسكمة:

وحيث أن الحسكم الابتدائي قسد بين وأقعسة الدعسوى بما تتوافر بت كاتمة العناصر القانونية للجريمة التيءدان الطاعن بها واتسام عليها في حقسه أدلسة سائغة تؤدى لما رتبه عليها ، ( من المقرر أن المضحكة الاستئنانية اذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي يني عنيها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب بل يكتمي الاحسالة اليها) ، وكان الطَّاعن لا يماري في أن امادة البنك تضمنت أن الشبك محل الاتهام لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب فسأن ما ينفساه من عدول المسكمة عن تنفيذ قرارها الشار اليه بوجه الطعن والذي اصديه في مجال تجهيز الدعدي وجمع الأهلسة لأ يكون لسه محل ولمساكان البين من استعراض اوجمه دفساع الطاعن التي ركن اليها في طعنه والتي أرفق بأسبباب الطعن ضورة من مذكرته ومن واجهته حافظة مستنداتيه المتدسة بشأتها للمحسكية الاستثنافية أن دفاعه يقوم على أنسه حرر الشيك محل الاتهام وشيكا آخر لم ترمع بسه الدعسوى بعد بمناسبة الصلح الذي أبرمه مع المدعية بالحق المدنى عن مسلح عقد شركة كانت مَّائمة بيفهما ، وأنسه كان قسد حرر لصالحها عند تأسيس تلك الشركسة " ايمسال امانة يشتهل عسلى قيمة كلا هذين الشيكين فاقامت بمقتصساه الدعسوى رقم ١٠٧٩ لسنة ١٩٧٩ حي شرق الاسكندرية والتي قضي نبها نهائيا بالبراءة ، وقيد جساء بدفساع الطاعن أن الشبك سلم ننهدمية بالحق المُّدني مُنهانا الاستبناء تيبته في صباح أليوم التالي وهو ما تنوأنر بعه عناصر الجريمة التي دين بها لما هو منسرر من أن جريمة اعطاء

شيك بدون رصيد تتحقق بمحرد أعطاء الساهب الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس سه مقابل ومساء قابل السنعب اذبيتم بذلك طرحمه ي التداول وتنعطف عليسه الحماية القانونيسة المقررة للشيث باعتباره اداة وفيهاء تجزى النقود في التعامل دون نظر للأسسباب التي دفعت الصداره لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها عملي قيسام المسئولية الحنائية ، وكان لا يبير من تقص دفساع الطاعن أن المدعية بالحق المدنى توصلت للاستيلاء عسى الشيك مطريق النصب كما لا يجديه أن يدفسع بالوفساء بقيمة الشيك ولو قبل تاريخ استحقاقه طالما م يسترده ، همذا الى أن الحسكم الصدد بالبراءة في الدعدوى المقامة عن ايصال الأسانة غير ذي أثر في الدعيسوي المسائلة يحتى مع النسليم بقيام الارتباط بينهما لأن مناط الارتباط أن تكون المسئولية الجنائية قائمة عن الجرائم المرتبطة ملا محل لأعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات عند القضاء بالبراءة في احداها ، ومن ثم فانه لا بعيب الحكم عدم رده على تلك الدنوع جبيعة باعتبارها ظاهرة البطسلان بعيدة عن محجة المسواب ، لما كان ما تقدم فسان الطعن برمسه بفصيح عن عسدم قبولسه موضسوعا .

( طعن رقم ١١٢٣ لسنة ٥٣ ق \_ حلسة ٢٩٨١/١٩٨١ )

# قاعىسىدة رقم ( ١٠٨٥ )

#### : 12\_\_\_41

جريعة اصدار شيك بدون رصيد ... التناقض الذى يعيب الحسكم ويبطله هو الذى يقع بين اسبابه بحيث ينفى بعضها ما اثنت المعض الأخسر فلا يعرف اى الأمرين قصدته المسكمة ،

# المسكبة:

لما كان التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله هو الذي يقسع بسين اسبامه محيث بنفي معضها ما أثبته البعض الآخسر قلا يعرف اي الأمرين تمسعته المحسكمة وكان البين من الحسكم أنه أنها أتسام براءة الطاعن من تهمة احسدار شبك بدون رصيد تأسيسا عسنى أن الورقسة كانت في الأميل تصل تاريخين مختلفين حسبها استخلص من تقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير شوهو ما لا يتناقض مع ما خلص اليسه في شسان الاتهام المسند التي للطمون خسده استنادا الى عسدم استطاعة تحديد مرتكبه التزوير ، غان ما يثيره الطاعن في هذا الهدد بكون غير سديد .

( علمن رقتم ١٩٨٨ لمنة ٥٣ ق ـ جلسة ٣/١/١٨٨ )

## قاعسسدة رقم ( ١٠٨٦ )

### المسدا:

جريمة شيك بدون رصيد ــ نفاع ظاهر البطسلان ــ لا يعيب الحبكم .

## المسكية:

تبسك الطاعن امام محيكة ثانى درجة بتزوير شبك بعد السراره أمام محيكة أول درجة بصحته . دناع ظاهر البطلان .

( طعن رقم ١٩٨٤/٦/٥ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٥/٦/١٩٨٤ )

# قاعسسدة رقم (١٠٨٧)

### البسدا:

النفسم بعدم جواز نظر الدعسوى لسبق الفصسل فيها ــ دفسح جوهرى ــ عدم الرد عليه ــ اتسره ه

## المسكية:

وحيث ان مما ينماه الطاعن على الحسكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريعة اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وتسابل للسحب ، فقد أنطوى على قصدود في التمبيب و فلك بأن الطاعن دفسع السام محكة ثانى درجسة بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها غير أن الحسكم لم يعرض لهذا إرادا وردا الامر الذي يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة ذانى درجسة أن الطاعن تقسع بعدم جواز نظر الدعسوى اسبق النصل نيها وتسدم منكرة في هذا الخصسوس ، غير أن المحسكية أصدرت حسكمها الطعين نيسه برغض الاستثناف وتأييد الحسكم المسائف الاسبابه دون أن تعرض لهذا الدغسع . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدغسع بعدم جسواز نظر الدعسوى لسبق الغيسا ، نيها من الدغوع الجوهرية والمتطقة بالنظام العسام ، لما يترتب عليه ما لو صبح مد من هذم النهبة موضوع الدعوى لبنائه عملى سبق الفصل غيها ، واتسه على المحتكمة أذا ما أبسدى لها بثل هذا الدغسع أن تحققه بلوغا الى غلية الأمر غيسه أو أن تسرد عليسه في حكمها بما يغنده ، وأذ كان الحسكم المطعون غيسه قسد الثنت كلية عن ذلك الدغسع نسانه يكون معيبا بالقصور مها يوجب نتضه والاحنة وذلك بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى .

( طعن رتم ٧٣٥٦ لسنة ٥٣ ق \_ جلسة ٢/١١/١٨٤/)

# قاعىسدة رقم ( ١٠٨٨ )

### المسدا :

القصد الجنائى جريبة اعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل السحب يتحقق بمجرد علم السلحب بمسدم وجسود مقابل وفساء لسه في تاريخ السحب •

## المسكبة:

وكان من المقرر أن الشميك في حسكم المادة ٣٣٧ من قصائر المعتوبات هو الشيك المعروف في القانون النجارى بأنه اداة دفسع ووفاء ويستحق الاداء لدى الأطلاع عليه ويفنى عن استعمال النقود في المعاملات ، وما دام قهد استوفى المقومات التي تجعل منه اداة وفاء في نظر القانون غيان السلحية لا يستطيع أن يغير من طبيعة هذه الورقسة ويشرجها

عما خصها بـ القسانون من ميزات ولا عبرة في قيام جريمة اعطاء شبك بدون رصيد تسائم وقابل للسحب بسبب تحسرير الشسيك والفرض من تحريره ولا يعلم المستنيد وتت استلام الشيك بعدم وجود رصيد البساهب في البنك المسحوب عليه ، والقصد الجنائي في تلك الجربمة انما ينحنق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل ونساء لسه في تاريخ السحب . واذ كان الحكم المطعون نيسه تسد خلص في مدونساته إلى استينساء الشيك موضوع الدعوى المتومات التي تجمل منه أداة ومشاء في نظر المانون ويستحق الاداء لدى الاطلاع عليه \_ وهو ما لا يماري نيسه الطاعن - مسلا عبرة بما يقوله الطاعن من أن الشسيك حرر على ورق عسادى وانسه أراد من تحريره ان يكون تامينا لعمليات تجاريه ، ويكون الحسكم اذ انتهى الى ادانية الطاعن قيد اقترن بالمسواب لما كان ذلك ، وكان من المقسرر أن الوفساء بقيمة الشبك قبل تاريخ الاستحقاق لا ينغى توافر أركان جريمة أعطاء شيك بدون رصيد مسائم ومابل للسعب ما دام أن صلحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه ، كما أن الوفاء اللاحق لا ينفي قيسام الجريمة كفسان ما ينعاه الطاعن في هذا الصدن يكون عسلى غير سند ، لما كان ما تقدم ، نسان الطعن برمته بكون عسلى غير اساس متعينا رقضه موضوعا .

( طعن رقم ١٩٨٦/١/٢٩ اسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٦/١/٢٩ )

# قاعسسدة رقم ( ١٠٨٩ ).

# البسيدا :

عسدم بيان الحسكم مضسمون افسادة البنك فسانه يكون معيساً بالقصسور •

## المسكبة:

لسا كان ذلك وكان القسانون تسد اوجب في كل حسكم بالادانسة ان يشتمل هسلى بيان الواقعة المستوجبة للمقويسة تتحقق بسه أركان الجريمة والثاروت التي وقعت نبها والأناسة التي استخاصت بنها المحكمة ثبيت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الاداسة حتى يتضح وجه استدلالها بها ومؤدى كل بالمحكمة المستفر ولكن المسلم المسلم المسلم المستوران نبسه

قـد اتتصر في بيانه لواقعـة الدعـوى عـلى سرد ما أوردته المدعـة بالحقوق المدنيـة بصحينة دعواها دون أن يورد في مدونـاته البيانات الدالـة عـلى استيناء الشيك لشرائطه القانونية ودون أن ببين مضمون اغـادة البنك غانه يكون معبا بالقصـور الذي يحول دون تمكين محكمة النقض من مراقبـة صحة تطبيق القـانون على واقعـة الدعـوى بما يوجب نقضـه والاعـادة بفـر حاجة الى بحث باتى لوجه الطمن

( طعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٥٥ ق \_ جلسة ٢١/١٠/٢٨) )

## قاعسسدة رقم ( ١٠٩٠ )

# البسدا:

من القـرر ان اصدار التهم لعدة شـيكات كله، او بعضها بغـير رصيد لصالح شخص واحـد في بـرم واحد عن معاملة واحـدة أيا كان التاريخ الذي يحمله كل منها أو القيــة التي صـدر بها يكون نشـاطا اجراءيا واحـدا لا يتجزا وهو ما يتحقق بـه الارتبـاط الذي لا يقبـل التجزئة بين هذه الجرائم ــ مفاد ذلك .

# المسكمة:

وحيث انسه من المقرر أن أصدار المتهم لمدة شسيكات كلها أو بعضها بغير رصيد لصلح شخص واحد في يوم واحد عن معاملة واحدة الياكان التاريخ الذي يحمله كل منها أو التيسة التي صدر بها يكون نشساطا اجراميا واحد لا يتجزأ وهو ما يتحتق بسه الارتباط الذي لا يتبل التجزئة بين هذه الجرائم ، غسانه يتعسين أعسال السادة ٢٦ من تسانون العقوبات وتوقيع عقوبة واحدة عن تلك الوقائع . لما كان ذلك ، وكان الحسكم المطعون غيسه شد اكتفى في الرد على الدنع بتيام الارتباط بين الشسيكات موضوع الاتهام في المطعن المائل والطعنين رقبي ٧٧٠ ، ٧٧٠ لسنة ٦ في بالقول بسأن الأوراق تسد خلت من انتظام الشبكات موضوع الاتهام بتشساط اجرامي واحد ، وكان ما سساته الحسكم للرد على الدنع على محونات ما سساته الحسلة برفضه ، ذلك أن الثابت من الاطلاع على محونات

التيكم المطعون نيب أن الطاعن تقدم للمحسكة بستند مسادر من الشركة المدعية بالحق المدنى تقسين مسدور الشيكات موضوع الاتهسام عن عبلية واحدة — هى عبلية استيراد مواتير غورد ( ( A ) و مسادرة المختص واحد ( الثيركة المدعية بالمتوق المدنية ) وفي يسوم واحد — المحتم المطعون غيب لا يكون غيبا أورده ردا عبلى الدنس بقيبام الرتباط قد بين المناصر الكانية والمؤديسة الى قبوليه أو عدم قبوله ، فضلا عن أنب أغفل دلالة المستند المقدم من الطاعن والذي أورد بياته في مدونساته ، كل ذلك يعجز محسكة النقض عن التقريس براى في شأن ما أثير من خطا في تطبيق القساتون ، مها يعيبه بالقصور ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث باتن أوجه الطعن.

( طعن رقم ۷۷۱ه لسنة ق،ه ق ــ جلسة ۱۹۸۷/۲/۸

# المسنفات

جريمة اعطاء شبك بدون رصيد – الحكمة المفتصة بنظرها – اصدار المتهم لعددة شسيكات كلها او بعضها بغير رصد لصالح شخص واحد وفي يدوم واحدد عن معلملة واحدة أبا كان التاريخ الذي يحسله كل منها أو القيمة التي صدر بها يكون نشسلطا اجراميا لا يتجزا تنقضي الدعسوى الجنائية عنب بصدور حسكم نهسائي واحدد بالادائسة أو البراءة في اصدار اي شبك بنها •

قاعسسدة رقم ( ١٠٩١ )

### المسكية .

ومن حيث أنبه ببين من مطالعة محاضر جلسات المحاكبة أن الذناع من الطاعن دفسع يعدم اختصاص المحكبة محليا بنظر الدعسوى وبعدم جواز نظرها لمسابقة النصل فيها في الجنحتين ۸۸۷ه لمسابقة المدار الزيتون لأن الشيكات جبيعها مسدرت عن معاملة واحدة ، وقسد ردت المسكبة على هذين النفسين بقولها : ( وحيث أن المتهم حضر بوكيل عنه ودنسع بعدم اختصاص المسكبة محليا بنظر الدعسوى وهذا مرفوض حيث حرر المتهم المدعى بالحق المذنى

يشيك بمحله كما نفسع بعدم جسواز الفصل فيها لسسابقة الفصل نيها في الدعسوى ٨٧٨ لسسنة ١٩٨١ الرمل ، ٣٦٤ لسسنة ١٩٧٩ ألرسل وهذان خاصان بشبكين آخرين ولم يتسدم المتهم دليلا عسلى ان الشيكين موضوع الدعسوى أو أن حميمهم تسد حرر لفرض ونشساط وأحسد فيكون هذا الدفع أيضا مردود ، . لمساكان ذلك ، وكان الاختصاص المحلى يتمين كأصل علم بالمسكان الذي وقعت نيسه الجريمة أو الذي يقيم فيسه المتهم أو الذي يقبض عليه وفيه وفقا لمسا جسري بسنه نقس المسادة ١١٧ من قسانون الاجراءات انجنائية ، الا ان جريمة اعطاء شيك بدون رصيد المنصوص عليها في المسادة ٣٣٧ من قسانون العقوب ات تتم ... خلافك لمسا ذهب اليسه الحسكم المطعون فيسه سابمجرد اعطاء الساحب الشيك إلى للستفيد مع علمه بأنه ليس لسه مقابل ونساء تسابل للسنف اذ يتم بذلك طرح الشبك في التداول متنعطف عليه الحماية القانونية التي اسبغها الشسارع عسلي الشيك بالعقاب عسلي هذه الجريمة باعتباره أداة ومساء تجسري محرى النقود في المعاملات ، أمسا الأمعال السابقة على ذلك من تحرير الشبك وتوقيعه متعد من قبيل الأعمال التحضيرية ، ومن ثم يكون ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من حعل الاختصاص لمسكمة مكان حرير الشيك قسد بني عسلي خطسا في تأومل القسانون اذ المعول عليه في تحديد الاختصاص المصلى في هذه الدعسوى بالمكان الذي تم فيم اعطاء الشيك المستفيد وهو ما لم تعن المصكمة بالوقوف عليه بما يجعل حكمها مشوبا بالقصدور وهو مما يعجز مصكمة النقض عن اعسال رقابتها عسلى الواقعة - كما صار اثباتها بالحسكم -لمسا كان ذلك ، وكان اصدارالمتهم لعدة شبكات كلها او بعضها بغير رصميد ما لصالح شخص واحد وفي يوم واحد عن معاملة واحمدة ايا كان التاريخ الذي يحمله كل منها أو القيسة التي صدر بها \_ يكون نشاطا لجراميا لا يتجزأ تنقضي الدعسوى الجنائية عنه ، وفقا لما تقضى بسه الفقرة الأولى من المسادة ٤٥٤ من مسانون الاجراءات الحنائية ، بصدور حسكم نهائي واحد بالادائسة أو بالبراءة في أصدار أي شيك منها ، وكانت الفقرة الثانية من المادة المذكورة قد نصت على أنه ١ اذا صدر حسكم في موضوع الدعسوى الجنائية قلا يجسوز اعسادة نظرها.

الا يلطمن في الحسكم بالطرق المتررة في التسانون » . وكان الحسكم المطمون فيسه قسد اكتمى في الرد عسلى الدفسع بتوه الاسر المقضى بالتول باختلاف الشيكات وأن المتهم لم يقسدم الدليل عسلى أن الشيكات جبيعها قسد حررت عن معاملة واحسدة ، وكان ما مساقه الحسكم الرد عسلى الدفسع لا يكنى لحمل قضائه برغضه ، اذا كان يتعين عليه أن يثبت اطلاعه على الجنعتين المتقسدم بياتهما واشخاص ومحل وسبب كل بنبت اطلاعه على الجنعتين المتقسدم بياتهما واشخاص ومحل وسبب كل المطمون فيسه لا يكون ميها أورده ردا عسلى الدفسع قسد بين العناصر الكانية والمؤديسة إلى قبوله أو عسدم قبوله بها يعجز هذه المصكمة عن التتوير برأى في شأن ما إثير من خطأ في تطبيق القانون بها يعيسه أيضا بالتصدور ، ويتعسين لذلك نقضه والاحسالة بفسير حاجسة لبحث باقى اوجه الطعن .

( طعن رقم ۲۵۰۵ لسنة ۵۱ ق ــ جلسة ۲۹/۲/۲۸۷۱ ،

قاعسسدة رقم ( ۱۰۹۲ )

البسندا :

بيانات الشيك ــ حكم الادانــة •

المكهة:

لما كان ذلك وكان الحسكم الابتدائى الؤيد لأسببه بالحسكم المطون فيسه تسد اكتفى في بيان الواقعة بايسراد ما جساء بصحيفة الادعساء من أن بتضمن أيسة بيانات عن الشيك موضسوع الدعسوى المطروحة أو ما يفيد تحقق المحكمة من استيفائه الشروط اللازسسة لاعتباره شيكا كما لل به يورد مضمون ما جساء بانسادة البنك بشسأن الرسيد واقتصر في بيانها عسلى مجرد ما جساء باسحيفة الدعسوى المهاشرة كما أغفل بحث أمر رصيد الطاعن في البنك وجودا وعنما مما يعيبه بالتصور الذي تعجز محسكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار أثباتها بالحكم بما يستوجبه نقضه والاحلة .

( طعن رقم ٥٣ لسنة ٥٦ ق \_ جلسة ١٩٨٧/٦/٩ )

## قاعسسندة رقم ( ۱۰۹۳ )

# : المسادا

من القسرر ان سوء النيسة في جريبة اصسدار شبك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصسدر الشسبك بعسدم وجسود مقابل ومساء لسه في 
تاريخ اصداره ساعطاء الشبك للصادر اصلحته بغير اثبات القيمة أو التاريخ 
يغيد ان مصدره قسد فوض السنفيد في وضسع هذين البياتين قبسل تقديمه 
للمسحوب عليسه .

#### الحكة:

وحيث ان الحكم المطعون نبسه قسد حصمل وأقعة الدعسوى بما تتوافر بــه كافة المناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بارتكامها وأورد عملى ثبوتها في حقه اداعة من شانها أن تؤدى الى ما رتبه عليها . لما كان ذلك وكان من المقسرر أن سبسوء النية في جريمة أصدار شسبيك بدون رصيد يتونر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقال ونساء لسه في تاريخ اصداره وهو علم مفترض في حق الساحب وعليه منابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه للاستيثاق من قدرته على الوفساء تبل اصدار الشبك ولا محل لاعفاء الوكيل من ذلك الالتزام لمجرد انسه لا يسحب على رصيده الخاص لأن طبيعة العمل المسند الى الطاعن \_ وهو امسدار الشبكات يستلزم منه التحقق من وجود الرضيد الذي مأمر بالسحب عليه نساذا هو اخل بهذا الالتسزام وقعت عليه مسسئولية الجريمة باعتباره مصدر الشيكات الذى تتحقق بفعله وحده اطسلاتها للتداول - كما أن من المقرر أن جريمة أصدار شيك بدون رصيد قالم وقابل للسحب انها تتم بمجرد اصدار الشيك واطلاق السلحب ايا كانت صفته \_ لــه في التداول . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيسه تسد التزم هسذا النظر مساته ببرأ من مسالة الخطأ في تطبيق المانون . الساكان ذلك وكان لايوجد في القسانون ما يلزم أن تكون بيانات الشبك محرره بخط الساهب ونقط يتعين أن يحمل الشيك توقيع الساحب لأن خلوه من هذا التوقيع بجعلة ورقسة لا قيَّبة لها ولا يؤخذ بها في التعامل ،

وكان توقيع الساحب خطى الشبيك على جياض دون أن يدرج القيمة التي يحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليها أو دون أثبات تاريخ بسه لا يؤثر عسلى صحة الشسيك ما دام قسد استوفى تلك البيانات قبسل تقديمسه للمسحوب عليه اذ ان اعطاء الشبك الضادر بغير انبات القيمة أو الناريح يفيد أن مصدره مسد موض الستفيد في وضع هذين البيانين مبل تقديمه للمنحوب عليه ... وينحص عنه بالضرورة عباء البسات وجسود هددا التقويض وطبيعته ومداة وينقل هدذا العبء التي من يدعى تخسلان هذا الظاهر . ولما كان الطاعن لا ينازع في صحة توقيعه عسلي الشيكات موضوع التداعي ولا يجادل في واقعسة قيامه بتسليمها للمستفيد نسليما صحيحا ، فسان الحسكم المطعون فيه اذا استخلص من ذلك التصرف أن الطاعن موض السنفيد باستكمال بياناتها باثبات تاريخ لهم وتحديد تيمتهم يكون استخلاصا موضوعيا سائفا لا رقابة لمحكمة النقض عليه \_ ولا يجدد الطاعن ما يثيره من جدل حول الأسباب والظروف التي الحاطت باصدار الشنيكات وقوله انسه ما سلم الشيكات موقعا عليها على ساقى الا لتكون مسالنا لحقوق الشركة المدعية بالحقوق المنسة ذلك انه من المقرر أن جريبة اعطاء شيك بدون رصيد تتحقق سجرد أعطاء الشبك التي المستنيد مع علمه بانه ليس لسه مقابل ومساء قابل للسحب اذيتم بذلك طرح الشيك في التداول متنعطف عليه الحماية القانونية التي الستبغها الشنئارغ بالمقاب عسلى هذه الجريمة باعتبساره أداة ومساء تجرى مجسرى النتود قي المعاملات ولا عبرة بعد ظلك بالاسسباب التي وقعت المسدار الشيك النها من تبيل البواعث التي لا تأثير لها في تيسام المسئولية الجنائية ما دام الشسارع لم يستلزم نيسة خامسة لتبام هذه الجريمة . كما لا يجدى الطاعن ما يتذرع بعد لنفي مسئوليته الجنائية بتوله أن الشركة المستنبدة قد خانت الامانسة بتظهيرها الشسيكات المدعية بالحقوق-المنيسة بما كان يتعين معمة أن تمتد اليها أسسبلب الإباهية ، ذلك أن هذه الحسالة لا تدخل في حالات الاستثناء التي تندرج تحت مفهوم حسالة ضياع الشيك ـ وهي الحسالات التي يتحمسل ميها عملى للشميلة عن طويق جوائم سلب المصال كالعرضة التسميطة والسرقسة بظروف والنصب والتبديد وايضا الحمسول غليسه بطسريق

التهديد ... محالة الضياع وما يدخل في حكمها هي التي أبيج فيها للساحب أن ينحسذ من جانبه ما يصون بسه حاله بعير توقف عسلي حسكم القضاء تقديرا من الشمارع معلوحق السحب في ذلك الحمال على حق المستنيد استنادا الى سبب من أسباب الاباحة وهو ما لا يصدق عسلى الحقوق الأخسري التي لابسد لحمايتها من دعسون ولا تصنح سببا للاباحسة . لما كان ذلك وكان من المقرر \_ على ما سلف بيانه \_ ان اعطاء الشبك الصادر لمصلحته بغير اثبات القيمة او التاريح بميد أن مصدره قد مُوض المستنيد في وضع هذين البيانين قبل تقديمه الى المسحوب عليه وينحسر عنه بالضرورة عبء اثبات وجود هذا التنويض وطبيعته ومداه وينتقل هذا العبء الى من يدعى خلاف الظاهر . ومد كان الطاعن يسلم بصحة توقيعه عملى الشبكات مثار الاتهام ولا ينازع في وجه طعنه بسأن المستفيد ملاً بياناتها عملى خلاف الواقسع نسانه لا على المحسكمة ان هي التفتت عن طلب التصريح لم بالطعن بالتسروير عملى بيانسات الشميكات المنكورة تأسيسا عسلى انه وقع عليها ، على بياض وندب خبسير لتحقيق ذلك . بفرض ابدائه ــ لما هو مقسرر من أن الطعن بالتزوير هو من وسائل الدنساع التي تخضع لتقدير مصكمة الموضوع بما نها من كأمل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعسوى المطروحة عليها ولمسا هو مقرر كذلك من أن محسكمة الموضوع لا تلتزم باجابة طلب ندب خبير في الدعسوى ما دامت الواقعة قسد وضحت لديها وما دامت المسسسة المطروهة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها لابداء الرأى فيها . لما كان ذلك وكان الوفساء بقيمسة الشبك قبل تاريخ استحقاقه لا ينفى توافر أركان جريمة اعطاء شسيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ما دام أن ساحب الشسيك لم يسترده من المجنى عليه ، كما أن الونساء اللاحق لا ينفي الجريمسة ومن ثم نسان النعى عسلى الحسكم بدعسوى الاخسلال محق الدنساع. لاغفاله الرد عسلي ما اثاره الطاعن في هذا الخصوص بكون في غير محله لمسا هو مقرر من أن المصحمة لا تلتزم بالرد على دفساع قانوني ظاهر البطلان ، لما كان ذلك وكان الحسكم المطعون مسته في تحصَّبله لواقعة الدعسوى أورد أن الطاعن أصد ي ١٩٨١/٩/٧ الشبك رقم ١٩٢٣٧٥

- الشيك الثالث بببلغ ٣٢٥٠٠٠ جنيه الى الشركة المصرية للتنبية التي حولته بدورها الى الشركة المدعية بالحقوق المدنية ولدى صرفه نبين أن ذلك القسيك لا يقابله رصيد قائم للسحب واستدلت المسكمة على ثبوت هذه الواقعشة ف حق الطاعن بما قررته الدعيسة بالحقوق الدنيسة وما ثبت من الاطلاع على الشهيك المذكور وامادة البنك المسحوب عليه بعدم وجود رصيد كاف في ١٩٨١/٩/٧ لصرف قيمة الشيك وخاصت المسكمة من هذه الطروق والادلة الى ارتكاب الطاعن لجسريمة اعطاء شسيك بدون رصيد وبسوء تية المنصوص عليها في السادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ مسن مسانون العقوبات ، ولما كان القصد الجنائي في الجريبة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات انها تتحقق بمجرد عام الساحب بعدم وجود مقابل ونساء للشبك الذي اعطاه في تاريخ السحب \_ وهو ما لم يخطىء في تقديره الحكم المطعون فيه ... فان منعى الطاعن في هذا المسعد يكون غير سديد، لمسا كان ذلك وكان المسكم المطعون فيسه قسيد بين واقعمة الدعموى بما تتوافر بعه كافة العناص القسانونية لجريمة اعطاء شيكات بدون رصيد التي دان الطاعن بها وكان هذا البيان يتضمن في ذاته الاحاطة باركان المسئولية التقصيرية من خطا وضرر وعلاقة سنبية مما يستوجب الحكم عطي الطاعن بالتعويض واذ احساب الحكم للمدعية مالحتوق المدنية الى طلبها التقساء بالتقويض يكون تد اصاب صحيح القاتون مما لا محل معه النعى عليه في هذا الخصوص . لما كان ما تقدم فسان الطعن برمته يكون قائما على غير اسساس متعنا رنضسه موضيوعا .

( طعن رقم ٦٥ه لسنة ٧ه ق \_ جلسة ٢/٢/١٩٨٨ )

# قاعىسىدة رقم ( ١٠٩٤ )

# البسدا :

الاصل أن يتعسين عسلى المصلحة الا يتبنى هسكمها الاعسلى الموسط التابقة في الدعسوى وليس لها أن يقيم قبنناها عسلى المسور لا سند لها من الأوراق سس كالقرر أنه ينفين على الحكم بالادانة في جريمة

اصدار شيك بدون رصيد ان يستظهر أمير الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفايية والقابلية للصرف بدون النظر عن قصيد السياحب وانتواله عدم صرف قينيه ،

#### المكة:

وحيث انسه من المقسرر انسه وان كان من حق محسكمة الموضوع ان تستخلص الواقعية من ادلتها وعناصرها المختلفة الا أن شرط ذلك أن يكون استخلاصها سائفا وان يكون دليلها فيما انتهت اليه قائما في أوراق الدعيوي مد لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيسه قسد أسس قضساءه بادانسة الطاعن عسلى افسادة البنك المسحوب عليه الشسيك بالرجوع عسلى الساحب لعدم وجسود رصيد قائم وقابل للسحب « وكان البين من مطالعة المفردات المضمومة أن افسادة البنك قــد نصت عـلى « يقدم مرة أخــرى دون أدنى مسئولية علينا » بها يبين منسه وجود خلاف جوهسري بين ما أورده الحكم بقلا عن تك الافسادة وحقيقة ما ورد بها .ولمسا كان الأصسل أن يتعين عسلى المحكمة الا تبنى حكمها الاعسلى الوقسائع الثابتة في الدعوى وليس لها أن عبر قضاءها عملى أمور لا سمند لها من الأوراق ، ممان الحمكم المطعون فيسه اذبني قضاءه عسلي انسادة البنك بعسدم وجود رصسيد قسائم وقسابل للسحب للطاعن بسه سمع مخالفة ذلك للثابت بالأوراق سانه يكون قسد استند الى دعامة غير صحيحة مما يبطله لابتنائه عسلى اساس فساسسد ، واذ كان ذلك ، وكان من المقسرر انسه يتعين عسلى الحسكم بالادانسة في جريمسة امسدار شسيك بدون رمسيد أن يستظهر أمسر الرصيد في ذاتب من حيث الوجبود والكماية للصرف ببغض النظي عن تصد السلحب وانتوائه عدم صرف تيهته استقلالا للأوضداء المصرفيسة سكرفض البنك الصرف عند التشكك في صحة التوقيع أو سد عسدم مطابقة توقيعسه للتوقيع المحنوظ لديسه لانسه لا يمسار الى محت القصد الملابس الأ بعد ثبوت النعل ننسب وكان الحكم لم يستظهر أمر الرصيد على نحو ما سلف غانه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه ٠ دون حاجة لبحث الوجسه الآخر من الطعن ،

( طعن رقم ١٩٨٨/٢/لسنة. لان ق ــ بطسة ١٩٨٨/٢/٢٣

## قاعسستة رقم ( ١٠٩٥ )

الجسطا : ر

يشترط لتحقق جريبة المسدار شيك بدون رمسيد توافر الأركان. التي نصت عليها المسادة ٣٣٧ من قانون المقويات •

#### المسكية:

وكن من المتسرر أن مغاد ما جساء بنص المسادة ٢٣٧ من قسانون المتوسات ومذكرتها الإيضاحية أنه يشترط لتحقق جريبة أصدار شبك بنون رمسيد تواغر أركان ثلاثة هي أمسدار ورقسة تتغسمن التزايا ممرنيا معينا هي الشبك ، واعطاؤه أو مناولته للمستعيد ، وتخلف الرصيد الكفي القابل للمرف أو تجييده ، ثم سوء النية ، لما كان ذلك ، وكان للبين من الحتم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحسكم الطمون نيسه أنسه للبين من مدوناته البيان الخساص بتتديم الشسيك موضوع المجمودي الراهنة وأنسادة البنك المتعلقة بساير الرصيد ، بمسايكشف عن أن المحسكمة لم تطلع عليهما ، وأذ خسلا حسكمها من هذا يكشف عن أن المحسكمة لم تطلع عليهما ، وأذ خسلا حسكمها من هذا رصيد كما هي معرفسة بسه في القسانون والتدليل عسلى توافرها في حق الطاعن ، مما يعيب الحسكم ويوجب نقضمه والاعسادة دون حاجة في حق الطاعن ، مما يعيب الحسكم ويوجب نقضمه والاعسادة دون حاجة المحتاني الوحمه العلمي .

( طعن رقم ٧٠١٢ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٢٠/٢/٨٨١ )

# قاعـــدة رقم ( ١٠٩٦)

### اليـــدا :

جريعة امسـدار شــيك بدون رمسـيد ــ حــكم الادانــة يجب ان يشتمل عــلى بيان الواقعة المستوجبة للعقاب والظروف التى وقمت فيها والادلة التى استخلصت منها المحــكمة ثبوت الواقعة ومؤداها .

### المكة:

رمن جيئ أن مما يتماه الطاعن على الحسكم الطعون مبسه انسه اذ -

دانسه بجريعة النصب قسد اخطا في تطبيق القاتون وشابه قصسود في القسبيب ، ذلك بان الواتعة — كما اثبتها الحسكم لا تتحقق بها جريسة النصب اذ لا تعدو أن تكون نزاعا نشب بينه وبين المدعى بالحتوق المنية لتحرير الأخير شبكين لصالحه لا رصيد لهما كمقابل أيجار سيارة استأجرها منه وكضمان لردها ، هذا الى أن كلا الحكيين الابتدائى والمطنون فيسه لم يخطا بالواقعة بما تتحقق بسه أركان الجريعة والاطلق على ثبوتها ، مما يعيب الحسكم المطمون فيه ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحسكم الابتدائي الذي اعتنق أسبامه الحسكم المطمون فيسه حصل الواقعة \_ اخذا بما أورده المدعى بالحقوق المدنية بصحينة دعواه المباشرة ـ بما مفاده أن استأجر من الطاعن سيارات وأنه حسرر شيكين لصالحه احدهما بمبلغ الني جنيه والثاني بمبلغ ثلاثمة آلاف جنيه باعتبار ان ذلك هو نظسام العمل بالمكتب حسبما افهمته احسدى العاملات بــ والتي كان يعتقد انها عميلة مثله وان الطـاعن رغض اعادة أحــد الشبكين لسه رغم رده السيارة مما تنوافر بسه في حقه جريمة النصب . لما كان ذلك ، وكان الحمكم المطعون فيمه بعد أن أفصح عن اعتناقسه اسباب الحسكم الابتدائي انتهى الى ادانسة الطاعن بقوله: « وحيث أن وجدان هذه المحسكمة ليطمئن الى ما اتساه المتهم من اعمال يرقى الى مرتبة الطرق الاحتيالية التي نصت عليها المسادة ٣٣٦ عقوبات وذلك من واقسع قيامه بايهام المدعى بالحق المدنى بمجموعة من الأوراق -والكلامسيرات بان ما يطلب منه هو توقيعه عسلى الشسيكات كضمان للسيارة استجاره هو نظهم متبع ومعبول به وايد مزاعمه احدى الموظفات لديسه بعد ان قررت للمدعى بالحق المدنى بانها عميلة للمكتب مثله وقسد استغلا فيسه حداثة السن وقلة التحرية حيث انسه ما زال طالبا في دور العلم وتد توصل المتهم بهذه الطرق الاحتيالية الى الاستيلاء عسلى الشيكين البينين بالأوراق ورنض اعادتهما للمدعى بالحق المسدنى بعد اعسادة السيارة استئجاره ومن ثم تكون جريهة النصب متوافرة في حق المتهم بركنيها المسادى والمعنوى ميتمين ادانسة المتهم بما هو مسسند اليسه من أتهسام » . لمساكان ذلك ، وكانت المسادة . ٣١ من قسانون الاجسراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة عملي

ييان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريسة التي دان المتهم بها والظروف التي وقعت ميها والأدلة التي استخلصت منها المصكبة تبسوت الواقعة ومؤداها ، وكانت جريبة النصب كبارهي معرفسة المسادة ٣٣٦ من قسانون العقوبسات تتطلب لتوانرها أن يكون تمة احتيال وتسع من المتهم على المجنى عليه بتصسد خداعه والاستبلاء عسلى مالسه فيقع المجنى عليه حتمية الاحتيسال الذي يتوأنن باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ أسم كانب أو انتحال صفة غير صحيحية أو بالتصرف في مسال الغير ممن لا يملك التصرف نيسه ، وكان القسانون قسد نص عملي أن الطمرق الاحتيالية في جريهمة النصب يجب أن يكون بن شأنها الايهام بوجود مشروع كانب او واقعة مزورة او احداث الأسال بحدوث ربح وهي أو غير ذلك من الأمسور المبينسة على سبيل الحصر في المسادة ٣٣٦ من قسانون العقوبسات . لمساكان ذلك ، وكان الحسكم المطعون فيسه تسدحصل واقعة الدعسوى تحصيلا قساصرا يكتنسه الغبوض والابهام ولا يكشف عن ختيقة الواقعة وما مسدر من الطاعن وماهية الطرق الاحتيالية التي قارفها ومدى صلتها بواقعة تحرير المدعي بالحقوق المدنية للشبكين محل النصب ، وقعد الحسكم عن استظهار الصلة بين عسلامة الايجار التي انصح عن قيامها بسينُ الطرفين وبسين هذين الشبيكين وسند الطاعن في عدم ردها بالحقوق المدنية ، مساته يكون مشوبا بالتمسور في استظهار أركان جريمة النصب التي دان الطاعن بها الامر الذى يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها عملى تطبيق القسانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعسوى كما مسار في الحكم ، مما يتعين معه نقضه والاعسادة بغير حاجة لبحث سائر أوجه الطعن ، مع الزام المطعون ضده المدعى بالحقوق المنية المساريف المنية .

( طعن رقم ٧٣٩٨ لسنة )ه ق \_ جلسة ٢٢/٢٨٨١١ )

## قاعسسدة رقم ( ١٠٩٧ )

# البسيدا : `

يجب استاثه حسكم الادانسة في جريمسة اصدار شيك بدون رصيد أن يبن الراقعة المستوجبة للمقوبة والظروف التي وقعت فيها بباتا تتحقق بــه الجريمة بمناصرها القانونية وأن يورد مؤدى الأدلــة عــلى اسنادها للبتهم والا كان غاصرا •

### المسكية :

ومن حيث انسه لمساكان من المقسرر على مقتضى المسادة ٣١٠ من مسانون الإجراءات الجنائية انسه يجب لسسلامة الحسكم بالادانسة أن يبين الواقعسة المستوجبة للعقويسة والظروف التي وقعت فيها 4 بيانا تتحقق بــ الجريمة بعناصرها القانونية كافة ، وأن يورد مؤدى الأدلسة عسلى اسنادها للمتهم والا كان قساصرا . لمسا كان ذلك ، وكان الحكم الانتدائي المؤيد لأسيامه بالحسكم المطعون فيسه ب عسلي ما سساقته مدوناته ... تسد اتخذ من أوراق الجنحة رقم ١٨٦٦ لسنة ١٩٦٩ بندر المطة التي كان المدعي بالحقوق المدنية منهما نيها باعطاء شبيك للطاعن لا يقابله رصيد ، والتي قضى نيها بتبرئته ، دليلا عسلي صحة الاتهام في الدعسوى المطروحسة ، دون ان يورد مؤدى الأدلسة التي تظاهره في ذلك ، ودون أن يدلل على اقتراف الطاعن لجريمة التزوير المسندة اليسه باركانها القانونية كافة ، ماعلا كان أم شريكا ، مانه قد نعيب بالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه . والإعادة للطاعن والمحسكوم عليه الآخسر لاتصمال وجمه الطعن بسه مزولا عملى حكم الممادة ٢٢ من ممانون حالات واجراءات الطعن اسام محكمة النقض الصادر بسه القانون رغم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، مع الزام المطعون ضده « المدعى بالحقوق المدنيسة » المساريف المدنية ، ودون حاجة إلى بحث مسائر وجوه الطعن .

( طعن رقم ٥٩٥٧ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٢٤/٢/٢٨ :

# قاعـــدة رقم ( ۱۰۹۸ )

## البسدا :

من القرر قانونا ان جريمة اصدار شيك بدون رصيد تتم بجرد اعطاء المسلحب الشيك الى المستعيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفساء لسه قابل السحب في تاريخ الاستحقاق •

#### المسكمة:

من حيث أن الحسكم الابتدائي المؤيد الأسبابه بالحسكم المطمون ببن

واتعمة الدعموى بما نتوانر بمه كانة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه ادلية سائغة من شانها ان تؤدى الى ما رتبه عليها ، لما كان ذلك وكان البين من الاطلاع عـــــى المفردات المضمومة أن ورقسة التلخيص موجودة بملف الدعسوى فسأن ما يثيره الطاعن في هذا المسعد لا يكون لسه محل . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يدمع امام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها المكاني بنظر الدعسوى ، وكانت مدونات الحسكم خالية مما ينفي هذا الاختصاص ملا يجوز لسه أن يثير هذا الدفسع لأول مرة امسام محسكمة النقض ولو معلق بالنظام العام لكونه يحتاج الى تحقيق موضوعي يخرج عن وظيننها . لما كان ذلك ، وكان من المقسرر قانونا حسبها استقر عليه قضساء هذه المحسكمة - محكمة النقض - أن جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد تتم بهجرد اعطاء السلحب الشيك الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول باعتباره اداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات أمسا عدارة سوء النية الواردة في المسادة ٣٣٧ من قسانون العقوبات غلا تنيد شيئا آخسر غير استلزام القصد الجنسائي العسام أي انصراف ارادة الساحب الى تحقيق وقسائع الجريمة مع العلم بأركانها المختلفة كما يتطلبها القانون دون أن تشير الى قصد خاص من أى نوع كان ، ومن ثم مسان قالة الخطأ في تطبيق القانون تكون ولا سند لها . لسا كان ذلك ، وكان من المقرر أن مناط تطبيق النقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات أن تكون الجرائم قسد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة انمال مكبلة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عناها الشارع في الغقرة المشار اليها ، وأن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديريــة لمحــكمة الموضوع ، ولمساكان البين من مطالعة معاضر جلسات المعاكمة المسلم محكمة الموضوع أن الطاعن لم يطلب ضم القنبية التي يقول بوجود ارتباط بينها وبسبن القضية المطروحة ليصدر نيها حكم واحد ، وليس في الأوراق ما يرشيح للتول بوجود الارتباط بين الدعوبسين . ولما كان الأسمل أن الطعن بالنقض لا يعتبر المتدادا للخصومة بل هو خصومة خاصة مهمة المسكمة

غيها متوسورة على التفسياء في صحة الاحكام من تبيل اخذها أو عسدم الجذها يجسكم التقنون نبيا يكون قسد عرض عليها من طلبات وأوجيه دنساع ولا تنظر محكمة النقض القضية الا بالحالة التي كانت عليها اسلم محسكة الموضوع ، ولا مجال للبت في الارتباط الذي يترتب عليه تطبيق المسادة ٢٦ من قسابون المقوبات الا في حالة أنصال محسكة الموضوع بالدعاوي الأخسري المطروحية الماها مع الدعسوي المنظورة المسلر غيها الارتباط ولا يقبل من الطاعن أن نثيره لأول مرة أسلم محكمة النقض لما يتطلبه من تحقيق موضوعي لا يصسح أن تطالب هسدة المحكمة بالجرائسة ، ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن في هذا المدد غسير مديد . لما كان ما تقسدم ، فسان الطعن برمته يكون على غير اسساس متعينا وضوعا .

( طعن رتم ۷۲۰۷ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ١٩٨٨/٣/٢١ ) قاعـــدة رقم ( ۱۰۹۹ )

## البسدا:

ويتمين عـلى الحسكم بالادانــة في جزيمة اصدار شيك بدون رصيد ان يستظهر امر الرصــيد في ذاته من حيث الوجــود والكافية والقابليــة للصرف بفض النظر عن قصد السلحب وانتواله عدم صرف قيمته استقلالا للرفصــاع المصرفيبـة ٠

#### المسكبة:

حيث أنه من المترر أنه يتعين على الصكم بالادانة في جريمة أصدار شبك بدون رصيد أن يستظهر أسر الرصيد في أانه من حيث الوجود والكماية والقابلية لليمن ، بغضر النظر عن قصد السلحب وانتوائه عسدم صرف تبيته استقلالا للاوضاع المصرفية كرفض البنك المعرفية عند التشكك في صحة التوتيع أو عند عدم مطابقة التوتيسع للتوتيع المعفوظ لديه لاته لا يساير الى بحث القصد الملابس الا بعد ثبوت النعل نفسه وقال كان الحكم المطمون فيه أم يبحث أمر الرصيد في الشبك وجودا وعنما واستيفاء شرائطه ، بل اطلق القول بتوافر اركان الجربعة في حق المكاعن ما دام قسد وقسع على انشيك وأساد المبثل بالرجيعة

عسلى السلعب دون يحيد علة ذلك خانه يكون تسد انطوى عسلى تصور في البيان ولاسيني القول أن يستند الحسكم المطعون فيه على مجرد أتوال المدعى بالمحتوق المنية لمسط وقداء أن البنك لم يصرف الشيك وطالبه بالرجوع على السلحب لعدم وجود رصيد لأن القول في هذا الشسان مجرد تترير الحر لا تساده فيسعه أنسادة البنك الذي انتصر بياتها عسلى الرجوع عسلى السلحب مما لا يتأتى معه أن بيني عليه ركن تخلف الرصيد الكاني والقبل للصرف في جريمة أعطاء شيك بدون رصيد التي دين بها الطاعن بيا يكون محف الحكم معيبا الامرالذي يتمين معه نقضه والاحالة سابقير حمية الرحالة سابقير عليه والاحالة سابقير عليه والاحالة سابقير عليه الطاعن المحبق الله عليه المادي والقبل بحدث أوجه الطعن الأحرى .

( طعن رقم ۷٦] آسنة ٥٨ ق ــ جلسة ١٩٨/٤/١٦ ) في نفس الممنى : ( طعن رقم ٦٩٨٢ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ١٩٨٨/٢/٢٣ )

## قاعسسدة رقم ( ١١٠٠ )

## البسدا :

من القـرر ان حق المتهم في الدفــع ببطلان الاجراءات لمــدم اعلانه بالجلســة المحــددة لحاكمته امــام محــكمة اول درجــة يسقط ان لم يديه بجلسة المارضة ــ الوفاء بقية الشيك قبل تاريخ الاستحقاق لا ينفى توافر اركان جريمة اعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل السحب ما دام ان صاحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه كما ان الوفـــاء اللاحق لا ينفى قيــام الجريمــة •

## المكة :

من حيث أن المقرر أن حق المنهم في النفسع ببطلان الاجسراءات لمدم اعلانه بالجلسة المحددة لمحاكبته أسام محسكية أول درجسة بسستط أذا لم يدديه بجليسة المعارضية في ولسا كان الثابت من معردات الطمن أن الطماعن عسارض في الحسكم الفيلي المسادر من محسكية أول درجة وقضى باعتبار صفته كان لم نكن ، وأنسه لم ينتع ببطلان ورقسة تكليفه بالحضور بأن حقه في النبسك بهذا النفسع يكون تسد سقط ساسلي

مة ذهب الحسكم المطعون فيسه بحق لل ولا يغير من هسفا النظر مدم حضور الطاعن بجلسة المعارضية أذ المتسرر أن بثول المتهم أو تخلفه السلم محتكمة الموضوع بدرجتيها لابداء دفاعه الأمر فيسه مرجعه اليه . لما كان ذلك ، وكانت المحسكمة قسد اطهانت للاسباب السائفة التي اوردتها على صحة توقيع الطاعن عسلى الشيك فاتها بذلك تكون تسد فسلت في أمر موضوعي للاشراف لمحسكمة النقض عليه كما أن الوفساء بتيمة الشيك قبل تاريخ الاستحقاق لا ينفي توافر أركان جريمة أعطاء شيك بدون رصديد قائم وقابل للسحب ما دام أن صحاحب الشديك لم يسترده من المجنى عليه ، هسفا الل أن الوفساء اللاحق لا ينفي قيسام الجريمة ومن ثم فسان ما ينعاه الطاعن عسلى الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس ويكون الطعن مغصحا عن عدم قبوله موضوعا .

( طعن رقم ٩٣٠ ليسنة ٥٨ ق ــ جلسة ١٩٨٨/٥/٢ )

# قاعسدة رقم ( ١١٠١ )

## البسدا:

من القرر ان حق المتهم في الدفسع ببطلان الاجراءات لمسدم اعلانه بالجلسسة المصددة لحاكمته أمسام محسكمة أول درجسة يسقط أن لم يديه بجلسة المعارضة سالوفاء بقيهة الشيك قبل تاريخ الاستحقاق لا ينفي توافر اركان جريمة اعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب ما دام أن صاحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه كما أن الوفساء اللاحق لا ينفي قيسام الجريمسة .

## المصكمة :

من حيث أن المقرر أن حق المتهم في الدفسع ببطلان الإجراءات لمدم اعلاته بالجلسة المحددة لمحاكمته أسام محسكية أول درجة يستط أذا لم يبديه بجلسة المعارضة ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن عارض في الحسكم الفيليي المسادر من محكمة أول درجسة ولم يدفسع أمامها ببطلان ورقسة تكليفه بالحضور فسأن حقه في الترسك ببذا الدفسع تكون

تهد سقط \_ على ما نرهب الحسكم المطعون ميه بحق \_ ولا يفسير من هيذا النظر عدم جضور الطاءن بجلبة المارضة للساهو مقرر من أن مشول المتهم او تخلفه أمسام محسكمة الموضوع بدرجتيها لابداء دفاعه الإسر نبيه مرجعه اليه - لما كان دلك ، وكان الحكم المطعون نيسه قد عرض لنفاع الطاعن بشطب توقيعه عملى الشيك للتخالص ورد عليه بقوله « انه ادعهاء لا استناس له من الصحة ومن قبيل الرسل من القسول اذ طالعت الحسكمة الشسيك نثبت لها سسلامة توقيع المتهم عليه ومن ثم يضحى ادعاؤه هذا هابط الاثر خليق بالالتفات عنه ع وما قاله الحسكم من ذلك سديد ويسوغ بسه اطراح دمساع الطاعن الذي يردده في وجه الطعن ذلك بان الحكمة وقد اطهانت الأسهاب السائغة التي أوردتها على صحة توقيع الطاعن على الشبك غانها تكون قسد مصلت في امسر موضوعي للاشراف لمسكمة النقض عليه لمسا كان ذلك ، وكان الونساء بقيمة الشيك قبل تاريخ الاستحقاق لا ينني اركان جريمة اعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب ما دام إن صلحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه كمَّا أن الوَّمَساء اللاحق لا ينفي قيسام الجريمة مسان ما يثيره الطاءن في هذا الخصوص ينحل في حقيقه إلى جدل موضوعي مما لا يجوز الخوض بشانه اسام محكمة النقض ومن ثم نسال الطفن يكون منصحا عن عدم قبوله موضوعا .

( طعن رتم ۹۳۲ لسنة ۸۵ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۵/۲ )

# قاعسندة رقم ( ١١٠٢ )

: المسدا

طبيعة الثسَـيك كلداة وفساء تقتفى ان يكون تاريخ السحب هــو تفســه تاريخ الوفساء .

## : 25 311

وحيث أتسه بيين من محضر جلسة ١١ من اكتوبر سنة ١٩٨٣ "تى صدر بها الحسكم المطمون نيه أن الدنساع عن الطساعن طلب البراءة استنادا الى أن الثميك يحمل تأريخين . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان طبيعته كأداه مقتضى ومساء أن يكون تاريح السحب هو نفسسه تاريخ الوساء بمعنى أن يكون مستحق الاداء ببجرد الاطسلاع عليه بغض النظر عن وقت تحريره ، ماذا كانت الورقسة تحبل تاريخين فقسد فقدت بذلك عن وقت تحريره ، ماذا كانت الورقسة تحبل تاريخين فقسد فقدت بذلك مع نطاق المسادة ٣٦٧ من قسانون العقوبات التي تسبخ حيليتها عسلى الشبك بمعناه الموض قانونا ، واد كان دفساع الطاعن بأن الشبك يحمل تاريخين هو دفساع جوهرى لو صح لتعبر بسه وجسه الراى في الدعسوى فأنه كان لزاما عسلى المسكمة أن نحققه بلوغا الى غاية في الدعسوى فأنه كان لزاما عسلى المسكمة أن نحققه بلوغا الى غاية الإمسر أو نرد عليه باسبب سائمة إلى اطراحه ما هى أم تفعل واكتفت بنيد الحسكم المستئفة إلى اطراحه ما هى أم تفعل واكتفت بنيد الحسكم المستئفة والاعادة .

ا طعن رقم هم٢٦ لسعة ٥١ ق ــ جسمه ١٩٨٨/٣/١٣ ١

## قاعسسدة رقم ( ۱۱۰۳ )

## البسيدا :

من القرر ان اصدار التهم لمدة تسيكات كلها او بعضها بفسير رصيد لصالح شخص واحد في يوم واحد عن معاملة واحدة أيسا كان التاريخ الذي يحمله كل منها أو القية التي صدر بها يكون نشساطا اجراميا واحدا لا يتجزأ ننقضي الدعسوي الجنائية عنه بمسدور حسكم نهائي واحد بالادانسة أو البراءة في اصدار أي شيك منها •

## المسكمة :

حيث أن الحسكم الابتدائى المؤيد لأسبانه بالحسكم المطعون فيسه 
معد أن بين وأتمة الدمسوى وأورد الإنسبة على ثبونها في حق الطساعان 
عرض للدفسع بعدم جسواز نظر الدعسوى لسلبقة الفصل فيها ورد 
عليسه قسوله ٩ وحضر المتهم بوكيلا عنه وطلب ضم البطحة رقم ١٩٧١

سينة ١٩٨٢ شرق لسابقة الغمسل ميها وأن الشبيك يرتبط بهدده الواقعية وقسد تحرر عقد بيع قطعة أرض مدون بسه هذه الشسيكات وانها من عملية واحدة وفي تاريخ واحد . وطلب اجلا لضمها وتسد أجات هذه الدعسوى لضم القضية المنوه عنها الاانسه قسد انسادت نيابة شرق اسكندرية بجدول الجنح المسائفه بأن القضية مسالفة الذكر مطعون عليها بالنقض في ١٩٨٤/٥/١٣ وأن الأوراق أرسلت لمحسكمة النقض في ١٩٨٢/٧/١٤ مما يستحيل معه ضم هذه الدعسوى وأن الأجل لضمها يعطل سير الفصل فيها وقسد تأييد ذلك بشهادة قدمها المدعى بالحق المدنى جاء بها أن القضية المطلوب ضمها مطعون عليها بالنقض وأرسلت الاوراق لمسكمة النقض ومن ثم مسأن التأجيل لضم الدعسوى ما هو الا تعطيل في سبير الدعسوى ومماطلة من المتهم في ذلك » . كما أورد الحسكم المطعون غيسه أيضسا « وحيث أن وكيل المتهم الحاضر معه قسدم مستندات وديم بعدم جواز نظر الدعسوى لسابقة الفصل فيها . وحبث ان المسكمة لا تطمئن الى الدفسع المبدىء بمحضر جلسسة اليوم " لمسا كان ذلك . وكان اصدار المتهم لعدة شميكات كلها او بعضها بغير رصميد ما لصالح شخص واحد في يوم واحد عن معالمة واحدة ايا كان التاريخ الذي يحمله كل منها أو التيمة التي صدر بها يكون نشاطا اجراميا تنقضي الدعدوي الجنائية عنه ، وفقا لما تقضى بسه الفقرة الأولى من المسادة ١٥٤ من قسانون الاجراءات الجنائية ، بصدور حكم نهالي واحد بالإدانسة او بالبراءة في اصدار شبيك منها ، وكانت الفقسرة الثانيسة من المسادة المذكورة قسد نصت على أنسه « اذا صسدر حسكم في موضوع الدعسوي الجنائية غلا يجوز اعادة نظرها الا بالطعن في الحسكم بالطرق المتررة في القانون » . ولمسا كان ما سلقه الحسكم للرد عسلى النفسع لا يكني لحبل تنصاله برغضه ، ولا يكون فيها أورده قسد بسين العناصر الكانية والمؤسبسة الى متبوله أو عدم تبوله بما يعجز محسكمة النقض عن التقرير

براى في شِان ما اثير من خطأ في تطبيق القانون بما يعيبه بالقصور ويستوجب نقضه والاعادة نون حاجة الى بحث باتى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٢٥٣ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ٢٥/٢!/١٩٨٨ )

## قاعسسدة رقم ( ١١٠٤ )

#### المسدا :

يتمين على حسكم الادانسة في جريبة اصدار شيك بدون رصيد ان يستظهر اسر الرصيد في ذاتسه من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قبيته استقلالا للممالات المرسيسة -

#### المكنة:

وحيث أن الصحكم الابتدائي المؤيد لأسبله بالحسكم المطعون ميسه تسد بين واقعة الدعسوى بها يحمله أن الطاعن أعطى شسيكا لمسالح المدعية بالحقوق المدنية بتاريخ 19۸۲/٥/١ مسحوبا على بنك القاهرة فرع طلعت حرب وقسد أغاد البنك بأن الشسيك معلى سـ ثم أنتهت الى ادانــة الطاعن والزابه بالتعويض المؤقت المطلوب استنادا الى أقسوال المجنى عليها وأقسادة البنك ، لما كان ذلك وكان من المقرر عسلى ما جرى بمه قضاء هذه المصكمة أنسه يتعمين عسلى الحسكم بالادانــة في جريهة اصدار شبك بدون رصسيد أن يستظهر أمر الرصسيد في ذاتــه من حيث الوجود والكماية والقابلية للمرف ب بغض النظر عن تصدد الساحب وانتوائه عدم مرف قبعته استفلالا للاوضاع المعرفية توقيعه النيت المحرف عند التشكيك في صحة التوقيع أو عند عدم مطلبقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه لانــه لا يساير الى بحث القصد الملابس الا بعــد للتوتيع المعفوظ لديه لانــه لا يساير الى بحث القصد الملابس الا بعــد شوت الفعل نفســه ــ ولمــا كان الحــكم المطعون نيــه لم يبحث المــر رمـــيد العلم للطلق برسائط به للطلق

للتول بتوانر أركان الجريبة في حق الطاعن ما دام قد وقدع على الشيك وأقدادة البنك سافة البيان دون بحث علمه ذلك فساته يكون قد القطوي عملى قصور في البيسان ولا يغير من ذلك أن يستند الحكم المطعون فيه الى مجرد أقدوال البدعية بالحقدوق المدنية ضمننها المحينة دعواها المباشرة مؤداها أن البنك لم يصرف الشيك عند تغريب الليه وطالبها بالرجدوع على الساحب لعدم وجدود رصيد له لان توليا في هذا الفسان هو كجرد تقدير لنظرها لا تساندها فيه أفسادة منا لا يتانى حقد أن يبنى عليه ركن تخلف الرصيد الكانى والقابل للصرف في جرية أعظاء شيك بدون رصيد التى دين بها الطاعان ، لما كان ما تقدم غان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة مغير حاجة الى بحث بانى ما يثيره الطاعن بطعنه .

( طعن رقم ٩٠٦ لسنة ٨٥ ق \_ جلسة ١٩٨٩/١/٢٩ )

# قاعـــدة رقم ( ١١٠٥)

#### 

الاصر بوضع ارصدة المتهم تحت التحفظ يوفر في صحيح القانون قرة قاهرة يترتب على قيامها انمدامه مسئولية المتهم الجنائية عن الجريبة المتصوص عليها في المسادة ٣٣٧ من قانون العقوبات .

## الحسكية:

ومن حيث أن البين من المنزدات أن الطاعن قسدم مذكرة بدنساعه أسلم مصححة ثانى درجسة ضمنها أن امتناع البنك عن الدنسع مرجمه صدور قرار من المدعى الاشتراكي بالتحفظ على حساب الشركة التي يبثلها ، وكان البين من أغسادة بنك مصر أمريكا الدولي المؤرخسة ١٩٨٢/٥/٢٢ أنها تضمنت بأن الرصحسيد لم يكن يصمح بسداد قتية أي من التسبيكين

موضوع الاتهام حيث تم تحويل جبيع الارصدة الى البنك الوطنى للتمية بتاريخ ١٩٨٢/٢/٦٢ طبقا لطلب مساعد المدعى العام الاشتراكى . لما كان ذلك ، وكان الأمر بوضع ارصدة المنهم تحت التحفظ يوغر فى صحيح القسانون قوة قاهرة يترتب عسلى قيامها أنصدام مسئولية المنهم الجنائية القسانون قوة تاهرة يترتب عسلى قيامها أنصدام مسئولية المنهم الجنائية عن الجريمة المنصوص عليها فى المسادة ٣٣٧ من قسانون العقوبات التى عنها ، وأذ كان الصحم المطعون فيه قد أغفل دغاع الطاعن فى هذا الشأن علما الرغم من انسه دفساع جوهرى لتعلقه بمسئولية الطاعن في هذا الشأن عليها ، فقد كان لزاما عسلى المسكمة أن تعرض لسه أو ترد عليب بها يدفعه أن رأت الالتقات عنه ، أسا وقدد قعدت عن ذلك كلية ، علين الحكم المطعون فيسه يكون فوق أخلاله بحق الدفساع ، مشويا بالقصور في استظهار اركان الجريمة التى دان الطاعن بها — الأمر الذي بعجز محسكمة النقض عن أعمال رقابتها عسلى تطبيق القسانون تطبيقا مصيحا عسلى واقعمة الدعسوى كما مسار اثباتها بالحسكم مما يتعين معه نقش الحكم المطعون فيه .

( طعن رقم ٣٣٤٦ لسنة ٥٧ ق \_ جلسة ١٩٨٩/٢/٢ }

## قاعـــدة رقم ( ١١٠٦ )

## البـــدا :

جريمة اصدار شيك بدون بدون رصيد - خلو الحكم من بيان المحمكة التي اصدرته - أسره •

## المسكبة ؟

ومن حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون عيسه أنسه أذ دانسه بجريمة أصدار نبيك بدون رصيد والزامة بالتمريض ، قد عابسه البطلان ذلك بانه اعتنق اسباب الحيكم الابتدائي الذي خلت عيباجته من بيان المحكمة الني اصدرته ، مما يعييه ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن ألبين من الحسكم الابتدائى المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيسه أن أتبياجته قسد خلت من بيان المحسكة التى اصدرته ، كما خلت محاضر جلسات المحاكمة من ألبيان ذاك ، الأمر الذي يؤدى إلى المجلسة بالمحسكة ويبطل حكمةا ويجعله كان لا وجود لسه ، واذ كان خلك ، وكان الحسكم المطعون فيسة قسد ايد الحسكم الابتسدائي الباطل واعتقق أسبابه فسائه يكون باطلا بدوره لتنبيده حكما باطلا ، وهو ما يوجب متقسه والاعادة ، بغير حاجة البحث سائر أوجه الطعن ، مع الزام المطعون ضده مناصارات المذنة .

( طعنء رقم ۷۹۲۹ لسنة ۵۸ ق ــ جلسة ۱۹۸۹/۲/۲ ; قاعـــدة رقم ( ۱۱۰۷ )

## السيدا :

من القرر أن مجرد أصدار الساحب الأمر بعدم الدفع يتوافسر
 بــه القصدد الجنائي بمعناه العام في جريمــة أعطــاء شـــيك لا يقابله
 رصــيد قائم وقــابل السحب .

## الحسكية :

ومن حيث أن البين من المغردات أنها تسد اشتبلت عسلى تقسرير المطلس عسلى خلاف ما زعمه الطاعن ساسان منعاه بالبطسلان يكون عسلى غير سند ما الماكن ذلك ، وكان من المقرر أن مجرد أسدار الساقب الأسر بعدم الدفسع يتوافر بسه القصد الجنائي بمعناه العام في جويهة أعطاء شسيك لا يقابله رصيد قسائم وقابل للسحب ، أذ يكنى غيسه علم من تشتره بأنة أثنا يعمل دفسع قبمة الشسيك الذي سحبه من قبل

ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دفعته الى اصدار الأمر بعدم الصرف لانها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيسام المسئولية الجنائيسة ، وكان الحسكم المطعون فيسه تسد عرض لمسا مساقه الطساعن- تبويرا لاصداره الاسير بعدم صرف تبية الشيك واطراحه بما يتبق مسع النظر المتقدم ، مساته يكون تسد اتترن بالصواب بما يضحى معه ما يثيره في هــذا الشــان غير سديد ، لمـا كان ذلك وكان الحــكم قــد رد عــاى دفساع الطاعن بأن الشسيك حرر كأداة ائتمان ، بقوله « وحيث انسه منى كان الثابت للمحسكمة من مطالعة الشيك انسه توافرت لسه مقومات الشيك الشكلية والموضوعية مانه اداة دمسع لا اداة ائتمان ومستحق الاداء نور الاطلاع عليه وقسد اعطاه المتهم للمدعى بالحق المدنى واصدر أسره الى البنك بوقف صرفه .... » وهو رد سائغ يكفى ردا عسلى دنساع الطاعن بها تنصر بسه عن الحسكم تالة التصور في التسبيب ذلك بأنسه متى كان الحسكم تسد اثبت أن الشسبك قسد استوفى شرائطه القانونية ــ وهو ما لم يجادل نيسه الطاعن ــ فلا يجديه من بعده ما يثيره بمسدد الاسباب التي دمعته الي اصداره لمسا هو مقرر من ان جريهسة اعطاء شسيك بدون رمسيد تنحقق بمجرد اعطاء الشسيك الى المستنبد مسع علم الساحب بأنه ليس لسه مقابل ونساء قابل للسحب اذيتم خلك طرح الشسيك للتداول متنعطف عليه الحماية القانونية التي اسبفها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره اداة ونساء تجرى مجسري النقود في المعاملات . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس ويتعين من ثم التقرير بعدم قبوله مع الزام الطاعن المساريف المدنية .

( طعن رقم ۱۱۰۲ لسنة ۵۸ ق ــ جلسة ۱۹۸۹/۳/۲۳ )

# قاغسسدة رقم ( ١١٠٨ )

#### المسدا نـ

جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفساء لسه قابل السحب في تاريخ الاستحقاق .

## المسكبة:

من حيث ان الحسكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحسكم المطعون ميه بين واقعمة الدعموى بما تتوافر بمه كافة العناصر القانونية لجريهمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه اللسة سائغة من شسانها أن تؤدي إلى ما رتبه عليها . وكان من الثابت من مدونات الحسكم انه اورد ان المدعي بالحقوق المدنية تسدم حافظة مستندات حوت شهادة من البنك المسحوب عليمه تضمنت أن السبب في عسدم صرف الشسيك في تاريخ استحقاقه يرجع الى عسدم وجود رصيد كاف الونساء بقيمته وهو ما لا ينازع في ان لها أصلها الثابت في الأوراق . لما كان ذلك ، وكانت جريعة اعطاء شيك لا يقابله رصيد تتم بمجرد اعطاء الشيك الى المستغيد مع علمه بعدم وجود مقابل ونساء لسه قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق ، اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول باعتباره أداة وفساء تجسري مجسري النتود في المعاملات ، ومن ثم فسلا يجدى الطاعن ما يثيره من ان عسدم صرف الشبك في تاريخ استحقاقه ترجع الى وجود تحويلات بنكية بالعدلات الحسرة تأخر وصولها الى البنك المسحوب عليسه لمساكان ذلك ، وكسان البين من الاطلاع على مدونات الحكم المطعون فيله انسه قضي بالتعويض المننى المؤقت للبدعى بالحق المدنى تأسيسا عسلى أن ضررا قسد اصابه من جراء عدم صرف الشيك لسه فى تاريخ اسحقاته ، نسانه يكون قسد طبق القساتون تطبيقا سليما ويكون ما يثيره الطاعن فى هسذا المسدد عسلى غير سند لمسا كان ما تقسدم نسان الطعن برمته يكون عسلى غير اساس متعينا التقرير بعدم قبوله مع الزام الطاعن رالمصاريف الدنيسة .

(طعن رقم ۱۱۵٦ لسنة ٥٨ ق ـ جلسة ١١٨٩/٣/٣)

# سلبقة اعبال الدار العربية للبوسوعات ( حسن الفكهائي ــ محام) خـــالال اربمـــون عابا

## اولا ــ المؤلفات :

- ا المدونة المبالية في توانين المبل والتأبينات الاجتماعية
   الجزء الأول » .
- ٢ المدونة العمالية في توانين العمل والتأمينات الاجتماعية
   ( الجزء الثاني » .
- ٣ ــ المدونة العمالية في توانين العمــل والتأمينــات الاجتماعيــة
   « الحزء الثالث » .
  - إلى المونة العمالية في قوانين اصابة العمل .
  - ه ــ مدونة التأبينات الاجتماعية .
  - ٦ الرسوم القضائية ورسوم الشهر المقارى .
    - ٧ ــ ملحق المدونة المعالية في قوانين العمل .
  - ٨ ــ ملحق المدونة العمالية في قوانين التأبينات الاجتماعية .
    - ٩ ــ التزامات صلحب العمل القانونية .
      - ١٠ المدونة العمالية الدورية .

# النيا ــ الوسوعات :

1 - موسوعة العمل والتابينات : ( ٨ مجلدات - ١٢ الف صنحة ) .

ونتضبن كافة التوانين والترارات وآراء العقهاء واحكام المساكم . وعلى راسما محكمة النقض المسرية ، وذلك بشأن المسل والتلبينات الاجتاعينة -:

 ٢ ــ موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (١١ مجلدا - ٢٦ الف مستخمة) .

وتتضين كانة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء واحكام الحساكم ، وعلى راسها محكمة النقض ودلك بشأن الضرائب والرسوم والدمنة .

الوسوعة التشريعية الحديثة : ( ٢٦ مجلدا - ٨٨ الف صفحة ).
 وتنضين كافة التوانين والتوارات بنذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

 عوسوعة الأمن الصناعى للدول المربية : (١٥ جزء – ١٢ الف سـسنحة ) .

وتتضمن كانة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن العسسناعى بالدول العربية جميعها ، بالاضافة الى الابحاث العلمية التى تناولتها المراجع الاجنبية وعلى راسمها (المراجع الاجنبية والاوروبية) .

 موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية: (٣ جزء - ٣ الانت صفحة نفئت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٠).
 وتتضمن عرضا حديثا للنواحى التجارية والصناعية والزراعية والعلمية
 الخ لكل دولة عربية على حدة.

٦ موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين ــ النين صفحة ) . وتتضين عرضا منصلا لتاريخ مصر ونبضستها ( قبل ثورة ١٩٥٢ ويا بعسدها ) .

( نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٩٠ ) .

٧ ــ الوسوعة الحديثة المملكة العربية السعودية : ( ٣ اجزاء ــ الغين صفحة) (نفئت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٠) وتتضمن كلفة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية . . . الغ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٣١٠ حزء) .

وتتضمن آراء النقهاء واحكام المحاكم في مصر وباتي الدول العربيسة بالنسبة لكاتة مروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا الجديا . الوسيط في شرح القانون الدني الأردني : ( ه اجزاء ــ ه الان مسمحة . .

وتتضين شرحا وافيا لنصوص هذا التانون مع التعليق عليها بازاء مقهاء القانون المنى المرى والشريعة الاسلامية السمحاء واحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

10 - الموسوعة الجنائية الأردنية: (٣ أجزاء - ٣ الأف صفحة) .

وتتضمن عرضا ابجديا لأحكام الحاكم الجزائية الاردنية مترونة بلحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هـذه الاحسكام بالشرح والمتارنة .

11 - موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز : ( اربعة اجزاء - ٣ لات حائحة ) .

وتتضمن عرضا شاملا لفهوم الحوافز وتأصيله من ناحيسة الطبيعسة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الادارة الحديثة من حيث طبيعة المديسر المثالى وكيفية اصدار الترار وانشاء الهياكل وتقييم الاداء ونظام الادارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ ــ الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : ( ٢٥ مجلد ــ ٢٠ الف صنفحة ) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا وأبجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل مه مسن تشريعات مصرية ومبادىء واجتهادات المجلس الاعلى المغربي ومحكمة النقض المعرية .

## 17 ـ التعليق على قانون المسطرة المنبة المفربي: (جزءان) ٠

ويتضين شرحا وانيا لنصوص هذا التانون ، مع المتارنة بالتوانين العربية بالاضانة الى مبادىء المجلس الأعلى المفربي ومحكمة النقض الصرية . 1٤ \_ التمليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (ثلاثة اجزاء ).

ويتضبن شرحا وانيا لنصوص هذا التاتون ، مع المتارنة بالتوانسين العربية بالإنسانية الى مباديء المجلس الأعسلى المغربي ومحكسة النتض المعربة .

10 \_\_ الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التى اترتها حكسة النقض المصرية منذ نشأتها علم ١٩٣١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزمنيا ( ٢٥ جزء مم الفهارس ) .

۱٦ \_\_ الموسوعة الادارية الحديثة: وتتضمن مبادئ، المحكمة الادارية الطبا منذ علم ١٩٥٥ حتى علم ١٩٨٥ وببادئ، ونتاوى الجمعية العمومية منذ علم ١٩٤٦ حتى علم ١٩٨٥ ( ٢٤ جزء + النهرس) .

# الدار العربية للموسوعات

حسن الفکھانی ۔۔ محام تاسست عام 1929

الدار الوحيدة التي تخصصت في أصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية على مستوى العالم الحربس

ص . ب ۵۶۳ ـ تاييفيون ۳۹۳٦٦۳۰

ی . ب ۵۵۱ – سلیکون ۱۱۱۰ ۳ ۱۰ شاری عجلس ــ القاهرة

